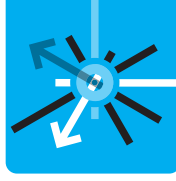


تقريرُ التنمية البشرية للعام 2005



التعاونُ الدوليُّ على مفترقِ طُرُق:
المعونَةُ والتَّجَارَةُ والأمنُ في عالمٍ غيرِ مُتساوٍ

نُشرٌ لحِسابِ
برنامجِ
الأممِ المتَّحدةِ
الإِنمائيِّ



حقوق الطبع والنشر للعام 2005
محفظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي
1 UN Plaza, New York, New York, 10017, USA

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز استنساخ أي جزء من هذا المنشور أو تخزينه في نظام لاسترجاع المعلومات، أو نقله بأي شكل من الأشكال؛ أو بأي وسيلة من الوسائل، إلكترونية أو آلية أو تصويرية، أو بالنسخ الضوئي، أو التسجيل على أشرطة أو سواها من الوسائل؛ دون إذن مسبق.

رقم الإيداع الدولي للنسخة العربية:
ISBN 92-1-626003-3

تصميم الغلاف والتخطيط: غرندي آند نورثيدج إنفورميشن ديزاينرز، لندن
تصميم المعلومات: جيرالد كون، تصميمات كون الإعلامية، كابين جون، مريلاوند
التحرير التقني وإدارة التخطيط والإنتاج: كوميونيكاشن ديفالوبمانت إنكوربوريتد، واشنطن العاصمة
رفاسة التحرير: شارلوت دني، ولينغتون، نيوزيلندا
التصميم الداخلي والإخراج الفني للنسخة العربية: Alarm Design & Publishing، بيروت - لبنان
الطباعة: مطبعة كركي، بيروت (قريطم) - لبنان

للإطلاع على قائمة بأي سهو أو خطأ يُكتشف في تقرير التنمية البشرية للعام 2005 بعد طباعته، يُرجى أن تزوروا موقعنا على شبكة الإنترنت: <http://hdr.undp.org>

الفريق الذي تولّى إعداد تقرير التنمية البشرية للعام 2005

المدير والمؤلف الرئيسي

كفن وتكنز

الأبحاث والكتابة والإحصاءات

ساسيليا أوجاز (مستشارة متقدمة في السياسات)، دايفد ستوارت، أوروئها غوش، كيارا غيامبيرارديني، هايشان فو (رئيس قسم الاحصاءات)، ريكاردو فوانيس، كريستوفر كيونكو، أندرس مونتييس، شاهين يعقوب، كلايس يوهانسن.

المستشار الإحصائي: توم غريفين
رئاسة التحرير: شارلوت دني، ولغتون، نيوزيلاندا
مديرة الإنتاج: مارتا ياكسونا
التنقيح التقني لمواد الطباعة، والإنتاج: كوميونكايشن
ديفالوئمنت إنكوربوريتد
تصميم الغلاف والنموذج الطباعي: غرندي آند نورثيدج
إنفورمايشن ديزاينرز
تصميم المعلومات: ج. كُون إنفورمايشن ديزاين

مكتب تقرير التنمية البشرية

يصدر تقرير التنمية البشرية نتيجة جهد جماعي؛ حيث يوفر أعضاء وحدة تقرير التنمية البشرية القطرية تعليقات مفصلة على المسودات ونصائح بشأن المحتويات، كما يصلون تقرير التنمية البشرية بشبكة عالمية للأبحاث في بلدان نامية. تتألف هذه الوحدة، التي ترأسها سارة بيرد - شاربس (نايبة مدير مكتب التقرير)، من: تيموثي سكوت، شرميلا كروكولسريا، حوان بابلو ماخيا، ماري آن موانغي. ويؤمن أعمال مكتب التقرير فريق إداري، يضم: أوسكار بيرنل، مهايي غيبيريت صادق، مليسا هيرنانديز؛ فيما يدير عمليات المكتب إيف ساسينراث وماريا كارفهاال. وتتولّى إدارة برنامج الدعم الترويجي والاتصالات في مكتب تقرير التنمية البشرية، نينا تيريل ومريسول سانجيس.

الترجمة: حسان حصن

معه: ماريّا أبو خليفة، عمر الأيوبي، محمد شومان، سعيد العظم.

تصدير

من دواعي الأسف أن هذا هو تقرير التنمية البشرية الأخير الذي أكتب له تصديراً، إذ سأعتزل الخدمة كمدير عام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في شهر أغسطس/آب. لقد قلتُ لدى قدومي إلى البرنامج الإنمائي عام 1999 إنَّ التقرير هو درة الجهود الفكرية والتحصينية الكونية لهذه المنظمة. اليوم، بعد ست سنواتٍ وستة تقارير، يمكنني الإعلان رسمياً، ببعض الفخر، أنه ازداد نالفاً وبهاءً.

بالاعتماد على قدرٍ كبير من العمل المبكر في مشروع الألفية الذي رعاه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عرض تقرير التنمية البشرية للعام 2003 خطة عمل مفصلة للكيفية التي يمكن فيها إنجاز كل من تلك الأهداف. ولكن، حتى مع تحقيق تقدّم هام في بلدان عديدة وعبر أهدافٍ عدّة، لا يزال التقدّم الإجمالي مقصراً عما تدعو إليه الحاجة. وفي وقت سابق من هذا العام، أصدر الأمين العام مراجعته للسنوات الخمس التي تلت إعلان الألفية؛ معتمداً فيها إلى حد كبير على التقرير النهائي لمشروع الألفية. وقد عرض فيها برنامجاً واسع الأفق لكيفية تحقيق هذا الأمر، انطلاقاً من «إجماع مونتيبراي» عام 2002. وحجّر الزاوية في ذلك التعاهد التاريخي هو التزام من البلدان النامية بتحمل المسؤولية الأولية في تحقيق تميّتها، مع ضمان البلدان المتطورة بأن استراتيجيات الإنماء القطرية: المتسمة بالشفافية، والمصادقية، والتّحديد السليم للتكاليف؛ سوف تحظى بكل ما تحتاج إليه من دعم لتحقيق أهداف الألفية. لكن من الواضح، كما يحاول هذا التقرير إثباته بحجج مقنعة، أن ذلك البرنامج لن ينجح؛ ما لم نتمكن على نحو قاطع من حل ثلاثة مآزقٍ عامّة، تُعيق حالياً التقدّم بالسرعة والحجم المستلزمين طوال العقد المقبل في ثلاثة مجالات واسعة: المعونة، والتجارة، والنزاع. وعبر كل من هذه المجالات البالغة الأهمية، يُجري هذا التقرير تفحصاً جديداً لوقائع الأمور؛ ويقدم تحليلاً مُفجماً وشاملاً لكيفية إجراء المعالجة - وإجرائها الآن. يعود ذلك إلى أن العام 2005

من خلال البناء على الأسس القويّة التي أرسيت دعائمها إبّان العقد الأول من حياة التقرير؛ عندما أدخلت التقارير المتعاقبة مفهوم التنمية البشرية، واستكملته تفصيلاً وتوضيحاً؛ تمكّن تقرير التنمية البشرية من تحقيق النجاح أكثر فأكثر. فمن تفضّص الكيفية الفضلى في تشغيل التّقنيات الجديدة لصالح الأغنياء والفقراء على قدم المساواة؛ إلى إبراز الأهمية الحاسمة لتعزيز حقوق الإنسان وترسيخ الديمقراطية في حماية الأكثر عرضة للتأذي والتمكين لهم في حياتهم؛ عمل تقرير التنمية البشرية في الألفية الجديدة على توسيع التّخوم الفكرية للتنمية البشرية باطراد. وتنعكس صورة ذلك التحول على نحو متزايد في الممارسة التّموّية، من خلال الأعمال التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وشركاؤه الكثر، على الأرض، في جميع هذه المجالات البالغة الأهمية.

باختصار، فإنّ تقارير التنمية البشرية؛ ذات الاستقلال المتين والرأي المبيّن إلى حد أنها لا تعكس بالضرورة سياسات الأمم المتحدة أو برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ رغم رعاية البرنامج لها؛ اكتسبت عبر السنين سمعة عالمية مستحقة في التفوّق. وقد قامت هذه التقارير بدورٍ محفّزٍ لا غنى عنه في المساعدة على تأطير، وتطوير، ردود ملموسة على المناظرات الرئيسية حول السياسات التّموّية في زمننا الحالي. وكما يوضح هذا التقرير، فإن أعظم تحدٍّ منفرد يواجهه اليوم مجتمع التنمية - وبالأحرى، العالم - هو تحدي إنجاز أهداف التنمية للألفية بحلول موعدها المحدد في العام 2015.

من قوّة التحليل وتعمُّقه في هذا التقرير أنّ تقرير التّمية البشرية، وإرث التّمية البشريّة الذي يمثّله ويرمّز إليه، لا يمكن أن يكونا في أيدي أمانة أكثر من ذلك. أتمنّى له، ولرفيقه المُتفاني، ولخَلَمي كمال درويش، كلّ الخير للمستقبل.

Mark Mallouk Foran

مارك مالوك براون

المدير العام لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

سوف يُذكر بوصفه عام الاختيار عندما سنحت أمام قادة العالم، خلال مؤتمر قمة الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول، فرصة تحويل العهود والوعود إلى أفعال ملموسة؛ للمساعدة على استئصال الفقر المدقع في عالمنا. وهي فرصة مواتية ليس في وسعنا تفويتها؛ إن كان لنا أن نُورث أولادنا وأجيال المستقبل عالماً أكثر أماناً، واطمئناناً، وعدلاً.

ختاماً، أشير إلى أنّ هذا قد يكون تقريرَي الأخير كمدير عام؛ لكنه في الوقت نفسه أوّل تقرير يُكتب تحت قيادة كفن وتكنز، بصفتها مدير مكتب تقرير التّمية البشريّة. ويتّضح

إنّ التحليلات والتوصيات بشأن السياسات، الواردة في هذا التقرير، لا تُعبّر بالضرورة عن آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو مجلسه التنفيذي أو الدول الأعضاء فيه. فالتقرير منشورٌ مستقلّ، صادرٌ بتكليف من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ وهو ثمرة جهد تعاوني بدله فريق من الاستشاريين والمستشارين البارزين، وفريق تقرير التّمية البشريّة. وتولّى قيادة هذا الجهد مدير مكتب تقرير التّمية البشريّة، كفن وتكنز.

كلمات شكر

لم يكن ممكناً إعداد هذا التقرير لولا المساهمات السخية للعديد من الأفراد والمنظمات. ويرغب المؤلفون في الإعراب عن امتنان خاصّ لأمارتيا سن، الذي يوجّه عمله مجرى تنشؤ تقرير التنمية البشرية على مدى هذه السنين. ووفّر المدير العامّ لبرنامج الأمم المتحدة الذي تنتهي خدمته عام 2005، مارك مالوك براون، الدعم والتشجيع المطردين؛ ويُقدّر التزامه الشخصيّ تقديراً عظيماً. وقد أفاد هذا التقرير إلى حدّ كبير من التعليقات المفصلة والأساسية التي قدّمها كمال درويش، المدير العامّ المعين حديثاً لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما مسؤولية أخطاء التفويض أو السهو، فتقع حصراً على عاتق المؤلفين.

المساهمون

أمانة الجماعة الكاريبية، برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، البنك الدولي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للنساء، صندوق النقد الدولي، قسم الإحصاء في الأمم المتحدة، قسم السكان في الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، مؤسسة أسرة كايّر الوقفية، مبادرات التنمية، مركز المقارنات الدولية (جامعة بنسلفانيا)، مركز تحليل المعلومات الخاصة بثاني أكسيد الكربون، مشروع الأمم المتحدة للألفية، المشروع العالمي للمشردين دولياً، مشروع لوكسمبورغ لدراسة الدّخل، معهد الإحصاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، معهد الأمم المتحدة الأقاليمي لأبحاث الجريمة والعدالة - قسم المعاهدات، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، معهد ستوكهلم لأبحاث السلام، المفوضية الأوروبية، مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مكتب الأمم المتحدة للشؤون القانونية، المنظمات الدولية للهجرة، منظمة الأغذية والزراعة، منظمة الأمم المتحدة للتعاون والإنماء الاقتصادي، منظمة الصحة العالمية، المنظمة العالمية للملكية الفكرية، منظمة العمل الدولية.

أعدت مجموعة من الدراسات والأبحاث والملاحظات الخلفية عن نطاق واسع من القضايا المواضيعية الدالة، المتعلقة بالتقرير. والمساهمون هم: أبي ستوارد، أدريانو كامبولينا دو أوليفيرا سورس، أديل هارمر، أرني لانغر، أليسا غودمن، أليسون جونسون، أندرو روجرسون، أولي براون، أيما سمّان، باتريك وات، برنار شولاي، بيتر غيبون، تائي موخوبادهياي، ترودي أوينز، تشارلي أردن-كلارك، توني جيرمن، تيموثي سكوت، جوديث راندل، جون كرابيري، جياتي غوش، جيوفاني أندريا كورنيا، خوان ألبرتو فوانتس، دايان رولاند، دايانا توسي، روث ماين، روث هل، رومان كُرنارك، سارة بيرد-شاريس، سنتيا كيليكوني، سيبوفان، سيرو موارو، سيمون تشسترمان، سيمون ناجيرو، غراهام ك. براون، فرنزيسكا بابادوبولو-زفالييس، كاثرين باربر، كاثرين هوفمن، كارولين ديري، كاي دابر، كايوم ميلر، نيرين ماغفرن، ماثيو مارتن، مايكل فريس جنسن، نايلة كبير، نلسون جيوردانو ديلغادو، هيلين بارنز، يورغي أوزوالد رومانو، يوري ديخانوف.

وقد شاركتنا منظمات متعددة بسخاء في بياناتها وموادها البحثية الأخرى، وهي:

الاتحاد البرلماني الدولي، الاتحاد الدولي للاتصالات،

هيئة استشارية

استفاد التقرير إلى حد كبير من النصائح والإرشادات الفكرية التي قدمتها هيئة استشارية خارجية من الخبراء. تكوّنت الهيئة من: أ. ك. شيفا كومار، أكرم بكيري، أنا توني، بُو نَدولو، بُول ستريتون، توني كيليك، جستن فورسايت، جون-بيار لاندوا، داني رودريك، دونالد كاييروكا، ديبا نرايان، رانسفورد سميت، رحمان سبجان، رشيد س. كوكب، ريتشارد جولي، سوزان ل. وُدورد شريتي فاديرا، فرانسيس ستيوار، فرانثيسكا كوك، فراني غينولا، كاليستو مدافو، محمد سَحُون، مويزس نعيم، نانسي بيردسول، نابري وُدز، نناك كَوانِي.

وقدمت هيئة استشارية عن الإحصاءات مساهمة لا تقدّر بثمن، وكانت مؤلفة من: أريك سوانسن، أندرو جاي. قلات، آنا ن. ماجيلنتي، إيان د. ماكريدي، إيرينا كَرزمن، برفاز طاهر، توني آنكسون، تيم سميديغ، جون مايل-موكاسا، ريبكا غرنسيان، غارث جونز، فرانثيسكا بيرونتشي، كارلا أبو زهر، ماريون ماكويون، مايكل وُرد، هيوبرت إسكايت. ويعرب فريق التقرير عن الامتنان للأقران من مراجعي الإحصائيات الذين دققوا في بيانات التقرير وأضفوا خبرتهم الإحصائية: إيان ماكريدي، أنجيلا رمي، برّاين هاموند، دايفد بيرس.

إستشارات

قدم العديد من الأفراد، الذين استُشيروا خلال إعداد التقرير، نصائح ومعلومات ومواد لا تقدّر بثمن. ويشكر فريق التقرير كلاً من: آداما ديوب-فاي، ادوار زيبيادا، آرليندا غُو، إزي بيرتش، أسبيرانزا س. ماغبتاي، أغنس بويميان، ألبيريك كاتشو، ألفارو ميليندس، آلن هستن، أليزابيث سكونز، أنجيلا فيريول مورواغا، أندريا لُول، أترك غانوزا، آنغوس ديتون، آنا ألفازي ديلفراي، أنوجا سينغ، إيان ويمتن، آيفا بوجا، إيلانا برنالديو، آيمي بايت، باتر ستالينهايم، باتريك غيرلاند، باولا باغلياني، برّاين هاموند، برونو مورو، بوب بولتش، بُول أندريه دو لأبورت، بيتر غايس، تشارلز لوفوميا، توني وليامز، جايكوب آسا، جورجيه مارتياس، جون أوهيورهيونان، جين لانغرز، جيوفاني أندريا كورنيا، دانيال هانسباك، دايان رولاند، دفي سردهار، دوانغامون شوتيكبانثش، دوغلاس كيه، رنا حسن، روبينا هارون.

رودولفو روك فوانتس، روزاريو غارسيا كالدرون، ريتيكا خيرا، سالي فيغن-وايلز، سعيد أوردوبادي، سعيد وُد أ. فوفال، سويرامانيام نانتيكسان، سوراچ كومار، سوكاهيرو هاسيغاوا، سيتا براهو، سيرج أليغريزا، سيرو مورا، سيلين مويرود، سيمون فيتزن، شامبلا كاسيام، شيرمن دورن، صوفيا سوموغبي، غونزالو فنجلول سواريز، فاييو فيراس، فاليريا إزي، فرانسيس لوند، فرانثيسكا كولاري، فردريك كوك، فيونا ليغ، كاثرين هوفمان، كارلا أو زهر، كارلوس مالدونادو، كارين جبر، كريستين موسي، كريستينا بارينو، كلير لوكهارت، كيارن ماكغفرن، لمين منه، لوتا فيكلوند، لوتا هاربوم، لوك ريندا، لوك غريغوار، ليزا جونز، ليوناردو غسباريني، مارزيا فونتانا، مارسيلو مادياروس، مارك ستوكر، مارك-آندريه فرانش، ماندي تيرنر، مايكل تيران، مايكل وُرد، محمد بونيك، ميشيل غريفين، موتوسامي لاکشميزايان، نشك رينيه هارتمن، نيان نيان لوين، هايم مولديه-ألبا، هيوبرت إسكايت، وليم برنس، ياسمين أحمد، يان فان راهينز، يان وانغ، يالينا سموليان، ينس اسكنباخر، يوحنا أبونا، يوري ديخانوف، يوهان ميستيان، يوي رينفنج. يقدر فريق التقرير بامتنان المساهمة المحفزة من المشاركين في الحلقة التدريبية تكوين السناريو: أليشر إلخامون، أنجيلا ويلكنسون، باي منكسين، برّاشس أوموكو، بروس جنكز، جورغي كيروغا، خوسيه راموس هورتا، دايفد موريسون، روبرتو سوارز، سمو الأمير الهولندي فيلام-ألكزاندر، سورين بيتسون، شوجي نيشيموتو، عدنان شهاب الدين، كلوديا مارتينز، لاري أليوت، ماتيا روماني، المطران نجونغوكولو. ه. ندونغاني، مليندا كيمبل، نابري وُدز، نوال كامل، وليم كاليما.

قرأء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

قدمت مجموعة قراء، مكونة من زملاء في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعليقات واقتراحات ومدخلات مفيدة للغاية إبان كتابة التقرير. ويعرب فريق التقرير عن امتنان خاص لكل من: أليغور أوغورمن، أنتونيو فيجيلانتي، إنغيه كاؤل، بروس جنكز، برونو لوماركي، بن سلاي، ترهان صالح، جليبير فوسون هونغبو، حافظ باشا، رمسوامي سودرشان، روزماري نوما، ريتشارد بونزيو، ستيفانو بتيناتو، شيري هارت، غيث فريز، فيليب دوبي، كمال ملهوترا، لمين منه،

استفاد التقرير أيضاً من العمل المتفاني لكل من: أغويدا بيريز، أورالي مازيل، توغبا غوكالب، رمزي مبسوط، غيلن ريتشاردز، فريدريك روزايرا دو مريز، لوريل غاسكو، ماريا كريستينا دومينغيز، نهى عبد الوهاب، هانا سميث. وقدم أوزر بابكول وماثيو بل مساهمات قيمة إلى الفريق الإحصائي.

وقدمت دانيالا كوستانتينو وميشيل جاك، من مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، مساندة إدارية وخدمات تديرية بالغة الأهمية.

كفّن وتكّنز
المدير

تقرير التنمية البشرية للعام 2005

لويزا فينتون، ليليانا دو ريز، مارك سزمن، مارك-آندريه فرانش، منير تابت، هكان بيوركيم، يان فانديمورتيليه.

التحرير والإنتاج والترجمة

استفاد التقرير من المحررة الرئيسية شارلوت دني، كما تولّى مهمة التنقيح التقني لمواد الطباعة والإنتاج في شركة تطوير الاتصالات المساهمة، كل من إيلان ويلسون، بروس روس-لارسن، توماس رونكولي، تيموثي ووكر، كريستوفر تروت، ميتا دو كوكارومونت. صممت التقرير (بما في ذلك الغلاف) شركة غرندي أند نورثيدج؛ وصممت المعلومات الإحصائية، الواردة في التقرير، شركة تصميم المعلومات ج. كون.

واستفاد التقرير في أعمال الإنتاج والترجمة والتوزيع والترويج من المساعدة والدعم اللذين قدمهما مكتب المدير العام للاتصالات: أليزابيث سكوت أندروز، بل أورم، مورين ليش، دايفد موريسون. راجع الترجمات: فلاديمير شيربوف، جان فابر، مصطفى سومار، فايز صياغ، أوسكار بوجنوفسكي.

محتويات

الفصول

1	نظرة عامة	التعاون الدولي على مفترق طرق: المعونة والتجارة والأمن في عالم غير متساوٍ
15	الفصل الأول	حالة التنمية البشرية
18		التقدم والنكسات في التنمية البشرية
19		ارتقاءات في التنمية البشرية - لمحة كؤنئية خاطفة
21		التقدم بمنظار دليل التنمية البشرية
24		مقيّدات التنمية البشرية
25		نهاية التّأرب؟
36		اللامساواة وحصّة البلدان الفقيرة من ثروة العالم المتزايدة
39		سيناريو 2015 - آفاق أهداف التنمية للألفية
40		سيناريو 2015 - استشرافات لا تكهنات
45		تغيير المسار والعودة إلى السكّة الصحيحة
49	الفصل الثاني	اللامساواة والتنمية البشرية
52		لِمَ تَهْمُنَا اللّامساواة
52		العدالة الاجتماعيّة والمبادئ الأخلاقيّة
53		إحلال الفجاء في صدارة الاهتمام
53		النمو والفعاليّة
53		الشريعة السياسيّة
54		أهداف السياسات العامّة
54		مُضادة الحُجج المضادة
55		سلاسل الجرماء: اللّامساواة داخل البلدان
59		طبقات اللّامساواة تكبح خيارات الحياة
61		فُرص غير متساوية - اللّامساواة الصحيّة وأهداف التنمية للألفية
64		إمكانات النموّ المُناصر للفقراء في التنمية البشرية
64		تحسين توزيع النموّ
69		تحقيق النموّ المُناصر للفقراء
73	الفصل الثالث	المعونة في القرن الواحد والعشرين
77		إعادة النّظر في الحجّة الدّاعمة للمعونة
77		المعونة كإلزاميّة أخلاقيّة ومصصلحة ذاتية متنوّرة
79		المعونة والتنمية البشرية
83		تمويل المعونة - السّجل والمشاكل والتّحدّي
84		كميّة المعونة
93		المعونة وأهداف التنمية للألفية: هل في مقدور البلدان الغنيّة تحمّل تكاليفها؟
96		هل يمكن استيعاب المزيد من المعونة؟

98	الضعف في نوعية المعونة، وفعاليتها
98	تقليبية المعونة واللاتبؤية بها
99	المشروطة وملكية البلدان
100	فيض المانحين - غيض التنسيق
102	تحويلات غير فعالة للموارد: المعونة المقيدة
103	دعم المشاريع بدل دعم الميزانية القومية
105	إعادة النظر في حوكمة المعونات
105	المعونة الثنائية - بعض العبر من أفريقيا
106	مبادرات متعددة الأطراف
108	تغيير المعونة

111 الفصل الرابع التجارة الدولية - تحرير الطاقة الكامنة للتنمية البشرية

114	عالم الاعتماد المتبادل
114	التجارة ومستويات العيش كونياً
116	حدود التقارب
119	التجارة والتنمية البشرية
126	قوانين جائرة: كيف يحابي نظام التجارة البلدان المتطورة
126	المنافذ إلى الأسواق
129	التجارة الزراعية
134	إغلاق المجال أمام سياسات التنمية
139	أبعد من القوانين: السلع، والقيّمون الجدد، وبناء القدرة
139	أزمة السلع
142	دور القيمين على الأسواق
143	الافتقار إلى القدرة
146	تحويل جولة الدوحة إلى جولة تنمية
146	إعادة النظر في حوكمة منظمة التجارة العالمية
147	كيف يمكن للتجارة أن تساعد أهداف التنمية للألفية

149 الفصل الخامس النزاع العنفي - توضيح معالم الخطر الحقيقي

153	النزاعات العنفية في بداية الألفية
153	انتقال المخاطر الأمنية باتجاه البلدان الفقيرة
154	تكاليف التنمية البشرية من جراء النزاع
162	الدول المعرضة للنزاع وما تمثله من تحد
163	اللامساواة الأفقية
165	إدارة الموارد الطبيعية
167	في ما وراء من الحدود
168	الرد الدولي
169	تحسين المعونات
171	إدارة الموارد الطبيعية ومعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة

173	بناء القدرات الإقليمية
175	تحديات أمام إعادة البناء
177	التحوُّلات من الحرب إلى السلم، ومنه إلى الأمن
179	إعادة تعريف الأمن، وبناء الأمن الجماعي

183	الهوامش
186	ملاحظة بيليوغرافية
188	بيليوغرافيا

الأطر

	1.1	فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الآيدز/السيدا)
22		مرض يولد ارتدادات متعددة في التنمية البشرية
23	1.2	أزمة الوفيات في الأتحاد الروسي: 7 ملايين رجل «مفقود»
30	1.3	الهند - قصة نجاح في العولمة مع سجل متباين في التنمية البشرية
33	1.4	إنقاذ 6 ملايين حياة - ممكن الإنجاز ومقدور عليه
36	1.5	واقِع كأس الشمبانيا - توزع الدخْل عالمياً
39	1.6	أهداف التنمية للألفية
46	1.7	بنغلاديش - نمو معتدل، تنمية بشرية متسارعة
47	1.8	أوغندا - تقدمٌ مثير للإعجاب، لكنه متفاوت
58	2.1	اللامساواة والصحة في الولايات المتحدة
63	2.2	الصين - مظاهر اللامساواة المتزايدة في الصحة
65	2.3	النمو المُناصر للفقراء والنماء التصاعدي
68	2.4	استهداف تخفيض فقر الأطفال في المملكة المتحدة
70	2.5	الاستثمار العام في التحوُّلات الاجتماعية
78	3.1	المجتمع العظيم
81	3.2	تخفيض الحواجز التي تضعها التكاليف
82	3.3	المعونة للتأمينات الاجتماعية في زامبيا
88	3.4	من قمة الثمانية إلى الجمعية العامة - إتباع الأقوال بالأفعال
89	3.5	تخفيف أعباء الديون - وجوب بذل جهدٍ خاص
92	3.6	مستقبل المؤسسة الإنمائية الدولية
95	3.7	المرفق المالي الدولي
104	3.8	تقويض القدرة عبر المعونات للمشاريع - قضية أفغانستان
120	4.1	ما مدى نفع الانفتاح للنمو؟
121	4.2	فييتنام والمكسيك: قصة معلومتين
123	4.3	غواتيمالا - حدود النجاح الذي يقوده التصدير
125	4.4	الإلغاء المُمرحل لاتفاقيات الألياف المتعددة
130	4.5	إلى أين تذهب الإعانات المالية الحكومية؟
133	4.6	متى لا تكون الإعانة المالية إعانة مالية؟
134	4.7	قطاع مكونات السيارات الهندي
137	4.8	الذهاب إلى أبعد من منظمة التجارة العالمية
140	4.9	الأزمة في البن

145	حدود المساعدة التكنولوجية لبناء القدرة المتعلقة بالتجارة	4.10
145	تصيد التماسك	4.11
156	جمهورية الكونغو الديمقراطية - النزاع العنفي يخلف الدول الهشة أسوأ حالاً	5.1
157	وقوع عدم الأمن على سبيل العيش - مثال من كراموجا الأوغندية	5.2
158	الأراضي الفلسطينية المحتلة - كيف يعكس اتجاه التنمية البشرية	5.3
165	ساحل العاج/كوت ديفوار - اللامساواة الأفقية تحل لغز «الأعجوبة الأفريقية»	5.4
166	فوائد الحوار التشاركي لمنع النزاع، وحدوده	5.5

الجدول

21	بلدان تشهد ارتدادات في دليل التنمية البشرية	1.1
34	انخفاض في فقر الدخل، 2001-1981	1.2
35	نطاق نمو الدخل	1.3
94	الانقذات العسكرية تفرم المساعدات التنموية الرسمية في البلدان الغنية	3.1
141	تغيرات الرفاه في نكاراغوا - كلفة أسعار البن المتراجعة، 2001-1998	4.1
153	النزاعات تكلف باطراد مزيداً من أرواح البشر	5.1
167	الموارد الطبيعية ساعدت على وقد النزاعات في بلدان عديدة	5.2
176	عمليات بناء السلام ما بعد النزاع تمارس سلطات حكومية	5.3

الرسوم التوضيحية

19	متوسط العمر المتوقع يتحسن في معظم الأقاليم	1.1
19	معدلات وفيات الأطفال واتجاهاتها أخذة في التحسن	1.2
20	الديمقراطية تبرز تقدماً	1.3
21	التنمية البشرية تتحسن في معظم الأقاليم	1.4
24	اختلاف في الدخل، تشابه في دليل التنمية البشرية	1.5
24	أطفال خارج المدارس - معظمهم في أفريقيا وجنوب آسيا	1.6
25	سنوات الدراسة - الفجوات باقية	1.7
25	فرص التبقي في أفريقيا جنوب الصحراء ليست أفضل بكثير مما كانت عليه	1.8
26	في إنكلترا أربعينات القرن التاسع عشر	
27	الصدمة الديموغرافية للأيديز/السيدا تفوق مثلتها الناجمة عن الحرب العالمية الأولى	1.9
28	أطفال أقل يموتون - لكن التقدم يتباطأ	1.10
28	وفيات الطفولة - الفجوات بين الأغنياء والفقراء تتسع	1.11
29	الدخل ليس العامل المحدد للوفيات المواليدية	1.12
29	نمو الدخل وتحسن معدل وفيات الأطفال في الهند والصين يتباعدان	1.13
30	الصين والهند تتخلفان في وفيات الطفولة	1.14
37	تقارب النمو - وتقارب المداخل المطلق	1.15
37	أين يوجد المال	1.16
41	تقويت الهدفين الخاصين بالأطفال	1.17
42	وفيات الطفولة - التكلفة البشرية	1.18
43	وفيات الطفولة - التكلفة التراكمية للمرامي المصوتة	1.19
44	انعدام المنافذ إلى المياه النظيفة - التكلفة البشرية	1.20
44	فقر الدخل - التكلفة البشرية	1.21

45	1.22	أطفالٌ غيرٌ ملتحقين بالمدارس - التكلفة البشرية
45	1.23	بناتٌ غيرٌ ملتحقات بالمدارس - التكلفة البشرية
46	1.24	الدخل لا يتنبأ بالتمكين الجنوسّي
55	2.1	اللامساواة في الدخل - بلدانٌ وأقاليمٌ مختارة
56	2.2	تقطيعُ فطيرة الدخل إلى شرائح
56	2.3	وضعُ الفقراء - لمتوسط الدخل أهميته، وللأساواة أيضاً أهميتها
57	2.4	أطفالُ الأسر الأشد فقراً هم الأغلبُ ترجيحاً للوفاة
57	2.5	حلقةُ اللامساواة - من الولادة حتى شباب البلوغ، حالةُ الفقراء أسوأ
59	2.6	فوارقُ التنمية البشرية بين الأقاليم الصّيبية
59	2.7	عالمُ التعليم المكسيكي
60	2.8	أطفالُ الأرياف يواجهون مخاطرَ الوفاة بنسبة أكبر
60	2.9	إتمامُ الدّراسة الابتدائية في باكستان
60	2.10	الفقر في غواتيمالا - الرّابط العرقي والمكان
62	2.11	وفياتُ الأطفال - فجوةٌ متنامية بين الأغنياء والفقراء
66	2.12	تنزانيا - تخفيضُ الفقر مقصورٌ على العاصمة
67	2.13	الفقر المدقع: نسّان متخيّلان للعام 2015
84	3.1	رؤيةٌ تعلّمية - الاتّجاهات في المعونة منذ سنة 1960
85	3.2	عُصبة مانحي المعونات
86	3.3	أكثرُ غنى ولكن أقلّ سخاءً - الثروة تنامي بأسرع من المعونة...
86	3.4	... غير أنّ الأداء متفاوت
87	3.5	التقدم ما بعد مونتيري لتحقيق غاية المساعدة الإنمائية الرسمية
88	3.6	الفجوة في تمويل أهداف التنمية للألفية
91	3.7	تركيبية المعونة المُزّادة
91	3.8	تفاوت في معونات المانحين لأشدّ البلدان فقراً
93	3.9	الوضع المالي الحكومي المُجهّد في مجموعة البلدان السبعة
94	3.10	الإنفاقات العسكرية مقابل المساعدات التنموية
95	3.11	الإتاحة الفورية للمعونة عبر المرفق المالي الدولي
98	3.12	تقلبات المعونة جارية على قدم وساق
102	3.13	عُصبة مانحي المعونات المقيدة
103	3.14	ضريبة المعونة - تكاليف تقييد المعونات
115	4.1	الصّادرات تزداد كحصّة في الدخل
115	4.2	نمو الصّادرات العالمية المصنّعة
116	4.3	التّعريفات في انخفاض
117	4.4	نجاح التصدير مركزٌ إلى حد كبير
117	4.5	تراجع حصّة أفريقيا جنوب الصحراء من التجارة العالمية
118	4.6	الصّادرات العالمية: البلدان الغنيّة ما زالت مهيمنة
118	4.7	القيمة المضافة للتصنيع: الحِصص المتحوّلة في العالم النامي
119	4.8	تخفيضُ التعريفات ليس العلاج السحري للنمو
127	4.9	التدرج الملتوي في الصّرائب التجارية
127	4.10	تأثيرُ الصّرائب الملتوية
129	4.11	ضخمٌ ويزداد ضخامةً: دعمُ البلدان الغنيّة للزّراعة
131	4.12	سُكّر الاتحاد الأوروبي - كيف تُضرب في الانتاج وتُفترق الأسواق العالمية

131	إنتاج القطن الأميركي - محصن ضد التغيرات في الأسعار العالمية	4.13
141	أسعار البن وإنتاجه في إثيوبيا	4.14
153	انخفاض عدد النزاعات منذ 1991	5.1
154	مخاطر الأمن تتحول إلى أفريقيا	5.2
160	أولويات الإنفاق لبلدان التنمية البشرية المتدنية التي شهدت نزاعات منذ عهد قريب	5.3
170	المعونة لإعادة البناء مع بعد النزاع - السياسات قبل الحاجات	5.4

مساهمة خاصة

171	تحديات أمام إعادة البناء ما بعد النزاع: عبر من أفغانستان أشرف غاني
-----	--

خريطة

41	جغرافية وفيات الأطفال - التقدم باتجاه هذه الغاية من أهداف التنمية للألفية عام 2015	1.1
----	--	-----

مؤشرات التنمية البشرية

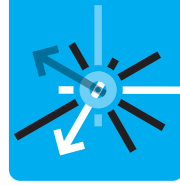
211	دليل القارئ
214	ملاحظة على الجدول 1: عن دليل التنمية البشرية لهذا العام
	رصد التنمية البشرية : تكبير خيارات البشر....
219	1 دليل التنمية البشرية
223	2 اتجاهات دليل التنمية البشرية
227	3 الفقر البشري وفق الدخل: البلدان النامية
	الفقر البشري وفق الدخل: بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي:
230	4 شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة
	... للعيش حياة مديدة، صحية ...
232	5 الاتجاهات الديموغرافية
236	6 الالتزام بالصحة: الموارد والمنافذ والخدمات
240	7 حالة المياه والصرف الصحي والتغذية
244	8 اللامساواة في صحة الأمومة والطفولة
246	9 الأزمات والتحديات الصحية الرئيسية كونياً
250	10 التبقي: التقدم والنكسات
	... لاكتساب المعرفة ...
254	11 الالتزام بالتعليم: الإنفاق العام
258	12 الإلمام بالقراءة والكتابة، والالتحاق بالمدارس
262	13 الثقافة: الانتشار والابتكار
	... إمكانية الوصول إلى الموارد الضرورية لمستوى عيش لائق...
266	14 الأداء الاقتصادي
270	15 اللامساواة في الدخل أو الاستهلاك

274	هيكلية التجارة	16
278	مسؤوليات البلدان الغنية: المعونات	17
279	مسؤوليات البلدان الغنية: التخفيف من أعباء الدين، والتجارة	18
280	تدفقات المعونة، رأس المال الخاص، الدين	19
284	الأولويات في الإنفاق العام	20
288	البطالة في بلدان منظمة التعاون والإينماء الاقتصادي	21
... فيما يحافظ عليها للأجيال القادمة ...		
289	الطاقة والبيئة	22
... حماية الأمن الشخصي ...		
293	اللاجئون والأعداء الحربية	23
297	ضحايا الجريمة	24
... وإنجاز المساواة لجميع النساء والرجال ...		
299	دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة	25
303	مقياس تمكين الجنوسة	26
307	اللامساواة بين الجنوسة في التعليم	27
311	اللامساواة بين الجنوسة في النشاطات الاقتصادية	28
315	الجنوسة وعبء العمل وتخصيص الوقت	29
316	المشاركة السياسية للنساء	30
الوثائق الرسمية عن حقوق الإنسان والحقوق العمالية		
320	حالة الوثائق الرسمية الدولية الرئيسية عن حقوق الإنسان	31
324	حالة الاتفاقيات عن الحقوق العمالية الأساسية	32
328	مؤشرات أساسية لبلدان أخرى أعضاء في الأمم المتحدة	33
329	ملاحظة على الإحصائيات في تقرير التنمية البشرية	

ملاحظات تقنية

340	حساب أدلة التنمية البشرية	1
347	جانبان لعملة تخفيض الفقر الواحدة - لِمَ للنمو والتوزيع أهميتهما	2
352	تقييم التقدم باتجاه أهداف التنمية للألفية	3
354	تعريف المصطلحات الإحصائية	
361	مراجع إحصائية	
363	تصنيف البلدان	
367	فهرس المؤشرات	
371	فهرس مؤشرات أهداف التنمية للألفية في جداول المؤشرات	

التعاون الدولي على مُفترق طُرُق المعونة والتجارة والأمن، في عالمٍ غير متساوٍ



في كل ساعة، وبعيداً عن
وهج الاهتمام الإعلامي،
يموت أكثر من 1200 طفل

إنتهى عام 2004 بِحَدَثٍ بَيْنَ القُوَّةِ التَّدْمِيرِيَّةِ للطبيعة، والقُوَّةِ التَّجْدِيدِيَّةِ للشَّفَقَةِ البشريَّةِ. فالموجاتُ المَدِّيَّةُ العارِمةُ - التَّسُونامي - التي أُنْدَفَعَت عبر المحيط الهندي، خَلَّفَت أكثرَ من ثلاثمئة ألفِ قَتيلٍ وملايينَ المشرَّدين. وفي خلال أيامٍ من التَّسُونامي، ولَدَّت إحدى أسوأ الكوارث الطبيعية في التاريخ الحديث أعظمَ جهودِ الإغاثةِ الدوليَّةِ على الإطلاق؛ مَهْرَةً ما يمكن إنجازُه عبر التَّضامَنِ العالميِّ، عندما يُلْزِمُ المجتمعُ الدوليُّ نَفْسَهُ القيامَ بمسعىٍ عظيمٍ.

تُعْطِي نتائجُ مُرضِيَّة. والموعِدُ النَّهائِيُّ للوفاءِ بهذه الأهدافِ الإنمائيَّةِ، هو العام 2015. على الرَّغْمِ من أنَّ التَّنْمِيَّةَ البشريَّةَ تستلزمُ أكثرَ من أهدافِ التَّنْمِيَّةِ للألفِيَّةِ، فإنَّ الأهدافَ توفَّرُ مع ذلك نقطةً مرجعيَّةً حاسمةً لقياسِ مدى التقدُّمِ نحوِ إنشاءِ نظامٍ عالميٍّ جديدٍ؛ أكثرَ إنصافاً، وأقلَّ افتقاراً، وأفضلَ أماناً. وفي سبتمبر/أيلول 2005، تتجمَّعُ حكوماتُ العالمِ في الأممِ المتَّحدةِ مرَّةً أُخرى لاستعراضِ التَّطوُّراتِ الحاصلةِ منذ توقيعيها إعلانَ الألفِيَّةِ؛ ورَسَمِ مسارِ العَقْدِ المُنتَهِيِّ بالعام 2015.

ليس ثَمَّةُ سببٍ يُذَكِّرُ للاحتفالِ. صحيحٌ أنَّ بعضَ التَّقدُّماتِ الهامَّةِ في التَّنْمِيَّةِ البشريَّةِ قد سُجِّلَت منذ التوقيعِ على الإعلانِ، حيثِ تراجعتُ الفاقةُ وتحسَّنتِ المؤشَّراتُ الاجتماعيَّةُ؛ كما وفَّرتِ الأهدافُ نقطةً مركزيَّةً للاهتماماتِ الدوليَّةِ، وأضَعَتِ التَّنْمِيَّةَ ومكافحةَ الفقرِ على جدولِ الأعمالِ الدوليِّ بأسلوبٍ بدأ تخيُّله متعذِّراً قبل ذلك بعشرة أعوام. فقد تميَّزَ عام 2005 بحملةٍ كونيَّةٍ غيرِ مسبُوقَةٍ، مخصَّصةٍ لجعلِ الفقرَ أثراً من الماضي. وبالفعل، ظهرتِ سمةُ هذه الحملةِ بتقدُّمِ في المعونةِ وتخفيفِ أعباءِ الديونِ؛ خلال مؤتمَرِ القمةِ لمجموعةِ الاقتصادياتِ الصناعيَّةِ الرئيسيَّةِ الثماني. والعبرةُ في ذلك أنَّ بإمكانِ التَّعبئةِ العامَّةِ، المدعومةِ بِحُججٍ قويَّة، أنْ تغيِّرَ العالمَ.

على الرَّغْمِ من ذلك، وفيما تستعدُّ الحكوماتُ لمؤتمَرِ قَمَّةِ الأممِ المتَّحدةِ عام 2005، يشكُّلُ التَّقْرِيرُ الإجماليُّ

كانتِ التَّسُونامي مأساةً جليَّةً للغاية، يتعذَّرُ التَّنبؤُ بها، وليس ممكناً إلى حدِّ بعيدٍ تلافي وقوعها؛ ولكنَّ ثَمَّةَ مأسٍ أُخرى أقلُّ وضوحاً، يمكن التَّنبؤُ بها أطرادياً، ومن السَّهْلِ بمكانٍ مَنعُ حدوثها. ففي كلِّ ساعة، وبعيداً عن وهجِ الاهتمامِ الإعلاميِّ، يموت أكثرُ من 1200 طفل؛ وهو ما يوازي ثلاثَ موجاتٍ تَّسُوناميَّةِ في الشَّهرِ، كلُّ شهرٍ؛ تضربُ أكثرَ مواطني العالمِ عُرْضَةً للتأدِّي - الأُوهُمُ الأطفالِ. ولسوفَ تتبايُنُ مسبباتُ الوفاةِ، غيرَ أنَّ من المستطاعِ إرجاعُ أغلبِها السَّاحقةِ إلى مَرَضِيَّةٍ منفردةٍ - الفاقة؛ وهي، على نقيضِ التَّسُونامي، مَرَضِيَّةٌ قابِلةٌ للتلافي. وفي مقدورِ العالمِ؛ بما لديه اليومِ من تقانةٍ، ومواردٍ ماليَّةِ، ومعرفةٍ متراكمة؛ أن يتغلَّبَ على الحرمانِ المفرطِ. مع ذلك، نسمحُ كمجتمعٍ دوليٍّ للفقرِ بإهلاكِ أرواحٍ بشريَّةٍ؛ على نطاقٍ يُقرِّمُ وَقَعِ التَّسُونامي.

قبل خمسةِ أعوامٍ مضت، وفي مستهلِّ الألفِيَّةِ الجديدةِ، توحَّدتِ حكوماتُ العالمِ في تقديمِ وعدٍ مرموقٍ لضحايا الفقرِ الكوْنِيِّ. فخلالَ اجتماعِ في الأممِ المتَّحدةِ، وقَّعتِ إعلانَ الألفِيَّةِ - وهو تعهدٌ مهيبٌ «بتحريرِ إخوتنا الرُّجالِ والنِّساءِ والأطفالِ من أوضاعِ الفقرِ المُدقِّعِ، المُهينَةِ والمُحَيِّوَةِ.» ويوفِّرُ الإعلانُ رؤيةً جَسُورةً؛ تتجذَّرُ في التزامٍ مشتركٍ بحقوقِ الإنسانِ والعدالةِ الاجتماعيَّةِ على نحوٍ شاملٍ، وتدعمها غاياتٌ واضحةٌ ومحدَّدةٌ الواقيتِ هي أهدافُ التَّنْمِيَّةِ للألفِيَّةِ - التي تشملُ إنقاصَ الفقرِ بنسبةِ النِّصْفِ، وتخفيضَ وفياتِ الطفولةِ، وتزويدَ كلِّ أطفالِ العالمِ بالتَّعليمِ، والحدَّ من الأمراضِ المُعدِيَّةِ، وتكوينِ شراكةٍ عالميَّةٍ جديدةٍ

هذه هي الفرصة المواتية
لإثبات أن إعلان الألفية
ليس مجرد وعد على الورق،
وإنما هو التزام بالتغيير

على وقف الموجة المديّة للفاقة العالميّة. وكلّ ما تدعو إليه
الحاجة، هو الإرادة السياسيّة للعمل وفق الرؤية التي حدّدت
الحكومات معالمها قبل خمسة أعوام.

تقرير التنمية البشرية للعام 2005

يدور هذا التقرير حول حجم التحدّي الذي يواجهه العالم
في مستهلّ العُدّ التّازليّ للسنوات العشر الباقية حتى العام
2015، ويتمحور حول ما يمكن للحكومات في البلدان الغنيّة
أن تفعله للوفاء بجانبها من صفقة الشراكة الكونيّة. هذا لا
يعني ضمناً أنّ حكومات البلدان النامية خلّو من المسؤوليّة،
لأنّ لديها، على نقيض ذلك، مسؤوليّة أوّليّة؛ إذ لا يمكن لأيّ
حجم من التعاون الدوليّ أن يعوّض عمّا تفعله حكومات تقصّر
عن وضع التنمية البشرية في صدر أولوياتها، أو عن احترام
حقوق الإنسان، أو عن معالجة اللامساواة، أو عن استئصال
الفساد. ولكن من دون الالتزام مجدداً بالتعاون المدعوم
بالإجراءات العمليّة، سوف تُفوت الأهداف الإنمائيّة -
وسيتذكّر التاريخ إعلان الألفية كمجرد مجموعة أخرى من
الوعود الجوفاء.

نركّز في هذا التقرير على ثلاث ركائز للتعاون،
يستلزم كلّ منها الترميم على نحو عاجل. الركيزة الأولى
هي المساعدات الإنمائيّة، حيث تُشكّل المعونة الدوليّة
استثماراً أساسياً في التنمية البشرية. ويمكن قياس عائدات
ذاك الاستثمار من زاوية القدرات البشرية الكامنة؛ عندما
يُطلق لها العنان بتفادي الأمراض والوفيات الممكنة تلافياً،
وتوفير التعليم لجميع الأطفال، والتغلب على مختلف أنواع
اللامساواة بين الجنسين، وخلق الأوضاع الكفيلة بنمو
اقتصاديّ مستدام. في الوقت الراهن، تعاني المساعدات
الإنمائيّة من مشكلتين؛ هما النقص المزمن في التمويل،
والنوعية الرديئة. وقد حدثت تحسّينات على هاتين الجبهتين
كليهما، غير أنه ما زال هناك قدر كبير ممّا ينبغي فعله لسدّ
الفجوات في تمويل الأهداف، وتحسين مردود القيمة.

الركيزة الثانية هي التجارة الدوليّة؛ إذ يمكن للتجارة،
في الأوضاع الصحيحة، أن تكون بمثابة حفّازة قويّة للتنمية
البشريّة. وكانت «جولة التنمية» في الدوحة التي أطلقت إبان
محادثات منظمة التجارة العالميّة عام 2001، قد وفّرت
لحكومات البلدان الغنيّة فرصة خلق تلك الأوضاع؛ لكنّ أربع
سنوات انقضت دونما تحقيق أيّ شيء ذي مغزى. فالسياسات
التجاريّة للبلدان الغنيّة تحرم البلدان الفقيرة والفقراء من

عن سير التقدّم قراءة مسبّبة للاكتئاب. فمعظم البلدان
ليست على المسار المطلوب لمُعظم الأهداف الإنمائيّة؛
كما أنّ التنمية البشريّة تتعرّض في بعض المجالات الرئيسيّة،
وأنواع اللامساواة الحادة أصلاً أخذت في الاتّساع، طبّعا، من
الممكن إيجاد صياغات دبلوماسية واصطلاحات مهذّبة
متنوعة لوصف التّباعد بين التقدّم في التنمية البشريّة
وبين الطموح المعلن عنه في إعلان الألفية؛ ولكن، يجب
عدم السّماح لأيّ منها بحجب حقيقة بسيطة؛ وهي أنّ الوعد
لفقراء العالم يُنتهك.

يُسمّ العام 2005 بأنه مفترق طرق؛ تواجه فيه
الحكومات بوجوب اتّخاذ القرار، الذي من خياراته اغتنام
الفرصة لجعل هذه السنة بداية «عقد للتنمية». وإذا وُضعت
الاستثمارات والسياسات المستلزمة لإنجاز أهداف التنمية
للألفية في موقعها الصحيح اليوم، فإنّ الوقت لم يفت بعد
لوفاء بوعد إعلان الألفية - لكنّ الوقت أخذ في النّفاذ.
ويوفّر مؤتمر قمة الأمم المتحدة فرصة حاسمة لتبني خطّط
العمل الجسورة؛ المتطلّبة ليس فقط للرجوع إلى المسار
نحو أهداف العام 2015، وإنما أيضاً للتغلب على أشكال
اللامساواة العميقة الغور التي تُقسّم الأمم، وصوّغ نسق جديد
من العولمة أكثر عدلاً.

أما الخيار الآخر فيتمثّل في مواصلة العمل من منطلق
أنّ كلّ شيء على ما يرام، وجعل 2005 العام الذي يُنكث فيه
تعهد إعلان الألفية. ومن نتائج هذا الخيار أنّ الجيل الحاليّ
من القادة السياسيّين سوف يدخل التاريخ بوصفه الجيل
الذي سمح بإفشال الأهداف الإنمائيّة للألفية إبان سهره على
إنجازها، وعوضاً عن التقدّم بإجراءات عمليّة، يُمكن لمؤتمر
قمة الأمم المتحدة التقدّم بسلسلة جديدة من الإعلانات
الطنّانة؛ مع تبرّع البلدان الغنية بمزيد من الأقوال دونما أيّ
أفعال. ولسوف تكون لمثل هذه النتيجة عواقب واضحة على
فقراء العالم؛ لكنّها، في عالم من تزايد المخاطر والفرص
المتربطة، سوف تعرّض للخطر أيضاً أوضاع الأمن والسلام
والازدهار العالميّة.

يوفر مؤتمر القمة هذا العام فرصة بالغة الأهميّة
للحكومات الموقّعة على إعلان الألفية كي تُظهر أنها جادة
في ما تقول - وأنها قادرة على الإقلاع عن التّصرف «كأنّ كلّ
شيء على ما يرام». فهذه هي الفرصة المواتية لإثبات أنّ
إعلان الألفية ليس مجرد وعد على الورق، وإنما هو التزام
بالتغيير. ومؤتمر القمة هو الفرصة المتاحة لتعبئة موارد
الاستثمار وتطوير الخطّط، المستلزمة لبناء دفاعات قادرة

ثمة خطرٌ حقيقيٌّ من أن الأعوامَ العشرة

المقبلة، شأنها في ذلك شأن

السنوات الخمس عشرة المنصرمة،

سوف تقدمُ للتنمية البشرية

أقل بكثيرٍ مما وعدَ به

دلائلٌ عن العقد المقبل تُنذرُ بالسوء. فثمة خطرٌ حقيقيٌّ من أن الأعوامَ العشرة المقبلة، شأنها في ذلك شأن السنوات الخمس عشرة المنصرمة، سوف تقدمُ للتنمية البشرية أقل بكثيرٍ مما يعدُّ به التوافقُ الجديد.

لقد تحقَّق الكثيرُ منذ أول تقارير التنمية البشرية. فأبناءُ البلدان النامية هم في المتوسط أحسنُ صحَّةً، وأفضلُ علمًا، وأقلُّ افتقاراً - وعلى الأرجح أنهم سيعيشون في ديموقراطياتٍ متعدِّدة الأحزاب. فمُنذُ سنة 1990، ازداد متوسطُ العمر المتوقع في البلدان النامية عامين؛ وانخفض مجموعُ وفيات الأطفال سنويًا بمليوني، وقُلَّ عددُ الأطفال خارج المدرسة بثلاثين مليوناً، ونجا ما يزيد على 130 مليون إنسان من براثن الفقر المدقع.

من الواجب ألا يستهان بهذه المكاسب للتنمية البشرية، ولا أن يببالغ فيها. ففي سنة 2003، سجَّل 18 بلداً بمجموع سكانيٍّ يبلغ 460 مليوناً علامات على دليل التنمية البشرية أقلَّ مما كانت عليه عام 1990 - ما يُمثِّل ارتداداً لا سابق له. وفي وسط اقتصادٍ عالميٍّ متزايدٍ الازدهار، يموت عشرة ملايين وسبعمئة ألف طفل كلَّ عام قبل بلوغهم سنَّ الخامسة؛ ويعيش أكثرُ من مليار/بليون إنسان في فاقةٍ مُدَّة بأقلَّ من دولارٍ واحد للفرد في اليوم. وقد أحدث وباءُ فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الآيدز/السيدا) أفدحَ ارتدادٍ منفردٍ في تاريخ التنمية البشرية؛ حيث أودى عام 2003 بحياة ثلاثة ملايين إنسان، وخلفَ خمسة ملايين آخرين مصابين بالمرض، كما يَبُغ ملايين الأطفال.

يُكوِّن الأندماجُ العولميُّ ترابطاتٍ أكثرَ تعمقاً بين البلدان. فعلى الصعيد الاقتصادي، تتقلَّص المساحة بين النَّاس والبلدان على نحوٍ متسارعٍ؛ فيما تُوصِل التجارة والتقانة والاستثمارات جميعَ البلدان، بعضُها ببعض، في شبكة من الاعتماد المتبادل. غير أن مساحة التنمية البشرية بين البلدان موسومةٌ بأنواع من اللامساواة العميقة الغور، والآخذة في الاتساع أحياناً، من حيث الدخل والفرص الحياتية. فخمسُ بني البشر يعيشون في بلدانٍ يستهين الكثرُ فيها بإنفاق دولارين يومياً على فنجانٍ من قهوة الكابتوشينو؛ فيما يبقى خمسُ آخرٍ من البشر على قيد الحياة بأقلَّ من دولارٍ واحد في اليوم، ويعيشون في بلدانٍ يموت الأطفال فيها بسبب العوزِ إلى ناموسيةٍ بسيطةٍ تقي من البعوض.

مع بداية القرن الواحد والعشرين، نعيش في عالمٍ منقسمٍ، يُمثِّل حجمُ الانقسام فيه تحدياتٍ أساسيةً للمجتمع

حصّة عادلة في الازدهار العالمي - وتتحدى الالتزام المعقود في إعلان الأنفوية - علماً بأن للتجارة إمكاناتٍ، تفوق ما للمعونات إلى حدٍ كبير، كي تزيد حصّة أفقر بلدان العالم وشعوبه من الازدهار الكوني. فتقييد تلك الطاقة الكامنة عبر سياساتٍ تجارية غير منصفة، يتناقض مع الالتزام بالأهداف الإنمائية للألفية. أكثرُ من ذلك، فإنه جائرٌ ونفاقي.

ثلاثة ركائز التعاون هي الأمن، لأن النزاعات العنيفة تُفسد حياة مئات الملايين من بني البشر؛ كما أنها مصدرٌ لانتهاكات حقوق الإنسان بانتظام، وعائقٌ في وجه التقدم نحو أهداف التنمية للألفية. وقد تغيَّرت طبيعة النزاعات، وبرزت تهديداتٌ جديدة للأمن الجماعي. ففي عالمٍ متزايدٍ الارتباط، لا مفرَّ من أن هذه المخاطرُ التي يكوِّنها فشلٌ في منع النزاع، أو في اغتنام الفرص المتاحة للسلام؛ سوف تعبر الحدود القومية. ويمكن للتعاون الدولي الأكثر فعالية أن يساعد في إزالة الحاجز الذي أقامته النزاعات العنيفة أمام التقدم نحو الأهداف؛ خالفاً بذلك الظروف الملائمة لتسريع عجلة التنمية البشرية والأمن الحقيقي.

ومن الضروري أن تُرمم كلُّ من هذه الركائز الثلاث للتعاون الدولي في وقت واحد، لأنَّ الفشل في أيِّ مجال واحد سوف يقوِّض الأساسات التي يُبنى عليها التقدم المقبل. فالتعاون الأكثر فعاليةً للتجارة الدولية لن تكون لها أيُّ أهمية تُذكر لدى بلدانٍ يصُدُّ فيها النزاع العنفيُّ فرصَ المشاركة في التجارة؛ كما أن زيادة المعونة من دون قوانينٍ تجاريةٍ أكثرَ عدالةً سوف تُعطي نتائج أقلَّ من مُثلى. أضف إلى ذلك، أنَّ السلام؛ من دون احتمالات التحسُّن في رفاه الإنسان وتخفيض الفقر التي يمكن توفيرها عبر المعونة والتجارة؛ سوف يظلُّ كينونةً هشةً.

حالة التنمية البشرية

قبل خمس عشرة سنة، تطلَّع تقريرُ التنمية البشرية الأولُ قدماً إلى عقدٍ من التقدم المتسارع؛ وتنبأ، متضاملاً، بأنَّ «تسعينات القرن العشرين تتطورُ كعقدٍ للتنمية البشرية، لأنه نادراً ما وُجد مثل هذا الإجماع على الأهداف الحقيقية، لاستراتيجيات التنمية». اليوم، مثلما في العام 1990، ثمة إجماعٌ أيضاً على التنمية؛ وهو الإجماع الذي عبَّر عنه بقوة في تقريرَي مشروع الأمم المتحدة للألفية، والمفوضيّة لأجل أفريقيا التي ترعاها المملكة المتحدة. لكنَّ الإجماع، لسوء الحظ، لم يُنتج حتى الآن إجراءاتٍ عملية - كما أنَّ هناك

يَفوقَ مجموعَ الدَّخْلِ

لأغنى 500 إنسان

في العالم دَخَلَ

أفقر 416 مليوناً من أبنائه

البشريّ العالميّ؛ جزءٌ منها أخلاقيٌّ ومعنويٌّ. وبحسبَ تعبير نيلسون مانديلا في عام 2005، فإنّ «الفاقة الهائلة واللامساواة الفاحشة هما في عصرنا الحاضر - العصر الذي يفاخر فيه العالمُ بتقدّماتٍ مثيرة في العلوم، والتّقانة، والصّناعة، وتراكم الثروة - بليتان رهيبتان إلى حدٍّ وجوب تصنيفهما، جنباً إلى جنبٍ مع العبوديّة والفصل العنصريّ (الابارتهايد)، شرّين اجتماعيين.» ومن المستطاع قهراً البليّتين التّوأمين، الفاقة واللامساواة؛ لكنّ التقدّم يتّسّم بالتعثر والتّفاوت.

إنّ للبلدان الغنيّة، وللفقيرة أيضاً، مصلحةٌ في تغيير هذه الصّورة؛ كما أنّ تخفيض الفارق الكبير في الثروات والفرص المتاحة التي تُقسّم المجتمع البشريّ ليس مكسباً فته يستلزم خسارة موازية من فئة أخرى. فإتاحة الفرص للناس في البلدان الفقيرة كي يعيشوا حياةً مديدةً وصحيّة، ويؤمنوا لأطفالهم تعليماً لائقاً، وينجوا من الفاقة، لن تقلل من رخاء الآخرين في البلدان الغنيّة؛ وإنّما، على النقيض من ذلك، ستساعد في بناء ازدهارٍ متشاركٍ وتعزيز أمننا الجماعيّ. ففي عالما المترابط، يكون أيُّ مستقبلٍ مبنيٍّ على أسس الفاقة الواسعة النطاق وسط الوفرة غير فعّالٍ اقتصادياً، وليس قابلاً للاستدامة سياسياً، ومن المتعدّد تبيّره أخلاقياً.

من بين أكثر أنواع اللامساواة الأساسيّة، هي تلك الفجوات في متوسط الأعمار المتوقّعة؛ حيث فرصة عيش الإنسان في زامبيا اليوم إلى عمر الثلاثين أقلّ ممّا كانت عليه لإنسان وُلد في إنكلترا عام 1840 - والفجوة أخذت في الاتّساع، مع احتلال مرض الأيدز/السيدا لبّ المشكلة. ففي أوروبا، كانت الصّدمة الديموغرافيّة الأمدح منذ تفتّش «الطاعون الأسود» تلك التي عانتها فرنسا إبّان الحرب العالميّة الأولى؛ حيث هبط متوسط العمر المتوقّع 16 سنة، بالمقارنة، تواجه بوتسوانا هبوطاً في هذا المتوسط يبلغ 31 سنة؛ يُلحِقُه بها مرضُ الأيدز/السيدا، وبالإضافة إلى هذه الأثمان البشريّة المباشرة، يدمر الأيدز/السيدا البنية التّحتيّة الاجتماعيّة والاقتصاديّة التي يعتمد عليها الإبلال. صحيحٌ أنّ ما من علاجٍ شافٍ لهذا المرض حتى الآن؛ غير أنه كان من الممكن فعلاً إنقاذ ملايين الأرواح، لو أنّ المجتمع الدوليّ لم ينتظر لحين تطوّر تهديدٍ خطيرٍ إلى أزمةٍ مكتملة النُمو.

ليس هناك مؤشّرٌ على التّباعد بين الفرص المتاحة للتّمنية البشريّة، أشدّ استحواداً على الانتباه، من وفيات

الأطفال. فمعدّلات الوفاة بين أطفال العالم تتراجع، لكنّ الاتّجاه يتباطأ - فيما الفجوة بين البلدان الغنيّة والفقيرة تتعاظم. وهذا مجالٌ تكلف فيه الاتّجاهات المتباطئة أرواحاً؛ إذ لو استُديم تقدّم الثمانينات منذ العام 1990، لكان عدد وفيات الأطفال هذه السّنة أقلّ بمليون ومئتي ألف. وتحمّل أفريقيا جنوب الصّحراء نسبةً متصاعدة من وفيات الطّفولة، حيث تمثّل المنطقة 20% من ولادات العالم و44% من وفيات أطفاله؛ غير أنّ تباطؤ التقدّم يمتدّ إلى أبعد من أفريقيا جنوب الصّحراء. فبعض «قصص النّجاح» الأكثر وضوحاً للعولمة - بما في ذلك الصّين والهند - تُقصر عن ترجمة تكوين الثروات وتزايد المداخل إلى تخفيض مسرّع لوفيات الأطفال. لذا، فإنّ الفجوة بين خلق الثروة، وبين هذا المؤشّر البالغ الأهميّة للتّمنية البشريّة، أخذت في الاتّساع، وتمثّل اللامساواة العميقة الجذور في التّمنية البشريّة لبّ المشكلة.

في غضون ذلك، تستمرّ المناظرات محدّمةً حول اتّجاهات التّوزيع في الدّخل العالميّ؛ غير أنّ الأمر الأقلّ عُرضةً للمناقشة هو الحجم الفعليّ للامساواة. فمجموع الدّخل لأغنى 500 إنسان في العالم يفوق دَخَلَ أفقر 416 مليوناً من أبنائه. وفضلاً عن طرفيّ النّقيض هذين، فإنّ 2500 مليون إنسان - يكوّنون 40% من سكّان العالم - يعيش الواحد منهم بأقلّ من دولارين في اليوم ولا يحقّقون سوى 5% من الدّخل العالميّ الشّامل؛ في حين أن أغنى 10%، يعيشون بأجمعهم تقريباً في بلدان الدّخل المرتفع، يحقّقون 54%.

ومن النتائج الواضحة للامساواة العالميّة المفرطة، أنه يُمكن حتّى لأبسط التّوزيعات من الأعلى إلى الأدنى أن تُحدث تأثيراتٍ مثيرة في الفاقة. وباستعمالنا قاعدة بياناتٍ للدّخل العالميّ، نقدر أنّ إبعاد مليار إنسان يعيشون بأقلّ من دولارٍ في اليوم، عن عتبة الفقر المُدفع، يكلف 300 مليار دولار - وهو مبلغٌ يمثّل واحداً وستّة أعشار الواحد في المئة من دَخَلَ أغنى عشرة في المئة من سكّان العالم. بالطبع، يمثّل هذا المبلغُ عمليّةً تحويلٍ غير متغيّرة؛ في حين أنّ تحقيق تخفيضٍ مستديمٍ للفقر يستلزم عمليّاتٍ متميّزةً بالتغيّر المستمرّ، يمكن من خلالها للبلدان والشعوب الفقيرة إنتاج ما يكفي لإخراج نفسها من الحرمان الفائق. لكنّ من شأن ازدياد الإنصاف في عالما اللامتساوي إلى حدٍّ كبيرٍ توفيرَ حفاظٍ قويٍّ لتخفيض الفقر وتحقيق التقدّم باتجاه أهداف التّمنية للألفيّة.

إنَّ الهدفَ الإنمائيَّ للألفية بتخفيض وفيات
الأطفال سوف يُقصر عن بلوغ غايته
بأربعة ملايين و400 ألف وفاةٍ
ممكِنَة التَّفادي في العام 2015

للأمم المتّحدة. فقد أظهر بعضُ أفقر بلدان العالم - بما في ذلك أوغندا وبنغلاديش وفيتنام - أنّ التقدّم المُستَارع أمرٌ ممكن؛ لكنّ على البلدان الغنيّة تقديم يد المساعدة في دفع النّفقات الاستهلاكيّة لإطلاق تنميةٍ بشريّة في مختلف أرجاء الكرة الأرضيّة.

وفيما تستعدّ الحكوماتُ لمؤتمرِ قمة الأمم المتّحدة عام 2005، تُطلق الاستشراقات لسنة 2015 إنذاراً واضحاً. فالعالم، بصراحةٍ فجّة، متّجهٌ إلى كارثةٍ في التنمية البشريّة، كما تدلُّ على ذلك معالمٌ كثيفة؛ وأنّ أثمان هذه الكارثة سوف تُحسبُ بوفياتٍ يُمكن تلافئها، وأطفالٍ خارج المدرسة، وفرصٌ ضائعةٌ لتخفيض الفقر. ومن الممكن تجنّب هذه الكارثة بقدر ما يُمكن التنبؤ به، إذا واصل العالمُ مساره الحالي. أما إذا كانت الحكوماتُ جادّةً في التزامها بالإهداف الإنمائيّة، فإن العملَ بموجب أنّ كلّ شيءٍ على ما يرام ليس خياراً متاحاً. ويُوفّر مؤتمرُ قمة الأمم المتحدة لعام 2005 فرصةً مواتيةً لتخطيط مسارٍ جديد، للعقد المقبل.

لِمَ تَهْمُنَا اللّامساواة

تتسم الفجوات في التنمية البشريّة داخل البلدان بأنها صارخةٌ مثلما هي عليه بين البلدان. وتعبّر هذه الفجوات صورةً الفُرص اللّامساوية - حيث يُمنع أناسٌ من إحراز تقدّم؛ بسبب جنسهم، أو هويّتهم الجماعيّة، أو ثروتهم، أو مكانهم. ومثل هذه اللّامساواة جائرةٌ؛ بل إنها أيضاً مهدّرةٌ للطاقتان اقتصادياً، ومُزعزعةٌ للاستقرار اجتماعياً. فالتغلّب على القوى البنيويّة التي تخلق اللّامساواة المُفترطة وتؤبدها هو أحد أكثر المسالك فعاليّةً للانتصار على الفقر المُدقع، وتعزيز رفاهية المجتمع، وتسريع عجلة التقدّم نحو أهداف التنمية للألفيّة.

تُمثّل الأهدف الإنمائيّة ذاتها تعبيراً حيويّاً عن مرعى دولي متجدّد في الالتزام بحقوق الإنسان الأساسيّة. وهذه الحقوق - في التعلّم، والمساواة بين الجنسين، والتنبّي في عمّر الطفولة، ومستوى معيشة لائق - شاملةٌ بطبيعتها، لذا، ينبغي للتقدّم باتجاه الأهدف الإنمائيّة أن يكون للجميع؛ بصرف النظر عن دخلهم العائلي، أو جنسهم، أو مكانهم. غير أنّ الحكومات تقيس التقدّم بالإحالة إلى المعدّلات الوسطيّة القوميّة التي يُمكن أن تحجّب اللّامساواة العميقة في التقدّم، المتجدّرة في تفاوتات قائمة على الثروة والجنس والهويّة الجماعيّة وعناصرٍ أخرى.

ما هي المعاني الضمنيّة لمسار التنمية البشريّة العالميّة الرّاهن، في ما يتعلّق بالأهدف الإنمائيّة للألفيّة؟ نحاول الردّ على هذا السّؤال باستخدام بيانات على مستوى البلدان لنستشرف الموقع الذي سيكون عليه العالم، بحلول العام 2015، في ما يتعلّق ببعض الأهدف الرئيسيّة. غير أنّ الصّورة النّاجمة عن ذلك غير مشجّعة - إذ ستحدث فجوةٌ كبيرة بين غايات أهداف التنمية للألفيّة ونتائجها، في ما لو استمرت الاتجاهات الرّاهنة على حالها. ويُمكن التعبير عن تلك الثّغرات بإحصائيّات، لكن وراء الإحصائيّات أرواحٌ أناسٍ عاديّين وأمالهم. صحيح أنّ الأعداد وحدها لا تستطيع إطلاقاً الإلمام بالأثمان البشريّة، لكنّ استشرافنا للعام 2015 يُوفّر مؤشراً على حجم هذه الأثمان. فمن بين التّدايعات لمواصلة المسار الرّاهن، بالنسبة إلى البلدان النّامية :

- أنّ الهدفَ الإنمائيَّ للألفيّة بتخفيض وفيات الأطفال سوف يُقصر عن بلوغ غايته بأربعة ملايين و400 ألف وفاةٍ ممكِنَة التَّفادي في العام 2015 - وهو رقمٌ يوازي ثلاثة أضعاف العدد الكلي لسكّان طوكيو ولندن ونيويورك، ممّن هم دون الخامسة. وفي خلال الأعوام العشرة المقبلة، سيبلغ حجمُ الهوة بين الغاية المرجوة والاتجاه الرّاهن أكثر من 41 مليون طفل؛ سوف يموتون قبل بلوغهم الخامسة من العمر، بسبب أيسر جميع الأمراض قابليّةً للعلاج: الفقر. وهذه حصيلةٌ يصعب أنسجامها مع تعهد إعلان الألفيّة بحماية أطفال العالم.
- وأنّ الهوة القائمة بين مرمى الأهدف بتخفيض الفقر إلى النّصف وبين النتائج المقدّرة بحلول سنة 2015، تساوي 380 مليون إنسانٍ آخر يعيشون بأقلّ من دولارٍ واحد في اليوم.
- وأنّ الاتجاهات الرّاهنة سوف تُخطئ مرمى أهداف التنمية للألفيّة إلى تأمين التعلّم الإبتدائي للجميع بحلول سنة 2015، إذ سيبقى 47 مليون طفلٍ خارج المدرسة بحلول ذلك العام.

إنّ هذه استشرافاتٌ بسيطةٌ مستقبليّةٌ للاتجاهات الحاليّة - والاتجاهات ليست قدراً؛ لأنّ أداء الماضي، كما في القول المأثور للسوق الماليّة، ليس مرشداً إلى نتائج المستقبل. وهذه أخبارٌ طيبةٌ لا لبس فيها بالنسبة إلى الأهدف الإنمائيّة للألفيّة، التي «يمكن إنجازها» بحلول العام 2015 - ولكن، فقط، إذا تخلّى جميع المعنيين بالأمر عن فكرة أنّ كلّ شيءٍ على ما يرام، وعملوا منذ الآن على زيادة العمل وتسريعه جذريّاً؛ كما يقول الأمين العام

كما يُبين في هذا التقرير، يُوّديّ الفشل في معالجة الأنواع المفرطة من اللامساواة دور الكابح للتقدم نحو إنجاز الأهداف الإنمائية. ففي العديد من الأهداف، يتخلف الفقراء والمحرومون وراء الركب؛ حيث تدلّ تحليلات عبر البلدان على أنّ معدلات وفيات الأطفال بين الخمس الأفقر من السكان تتراجع بأقلّ من نصف ما هو عليه معدل العالم ككل. ولأنّ الخمس الأفقر يُكوّن نسبة كبيرة على نحو غير متناسب من وفيات الأطفال، فإنّ هذا الأمر يُبطئ المعدل الإجماليّ للتقدم نحو أهداف التنمية للألفية. ومن شأن خلق الظروف التي يستطيع الفقراء بموجبها أن يلحقوا بغيرهم، كجزء من تقدم إجماليّ في التنمية البشرية، أن يُعطي الأهداف زخماً جديداً فعّالاً؛ فيما يُعالج في الوقت عينه أحد مسببات الظلم الاجتماعيّ.

تخلق طبقات اللامساواة المضاعفة والمتشابكة أنواعاً من الحرمان تتعقب الناس طوال حياتهم، حيث تشهد بلدان يعيش فيها ما يزيد على 80% من سكان العالم تزايد أشكال اللامساواة في الدخل. ولللامساواة في هذا البعد أهميتها، لأسباب منها الترابط بين أنماط التوزيع ومستويات الفقر. ففي البرازيل، المرتفعة اللامساواة والمتوسطة الدخل، يفوق متوسط الدخل نظيره في فيتنام المنخفضة اللامساواة والدخل بثلاث مرّات؛ غير أنّ مداخيل أفقر 10% من البرازيليين أدنى ممّا هي عليه لنظرائهم الفيتناميين. ومعروف أنّ المستويات المرتفعة من اللامساواة في الدخل سيئة للنمو، وتضعف معدل السرعة في تحويل النمو إلى تخفيض للفقر؛ إذ تقلص حجم الفطيرة الاقتصادية، وحجم الشريحة التي يقتطعها الفقراء.

وتتفاعل مظاهر اللامساواة في الدخل مع مثيلاتها في فرص حياتية أخرى. فولادة المرء لأسرة معيشية فقيرة تقلّل حظوظه الحياتية؛ وفي بعض الحالات، تقلّل حظوظه في البقاء على قيد الحياة. ويُرجح أن تكون نسبة وفاة أطفال الخمس الأفقر بين أسر السنتال أو غانا قبل بلوغهم الخامسة أعلى ممّا هي لنظرائهم بين الخمس الأغنى، بمرتين إلى ثلاث مرّات؛ فيما تتعقب المحرومية ضحاياها طوال أعمارهم. فحظوظ الفقيرات أقلّ من حظوظ غيرهنّ في التعلم؛ وتلقي الرعاية إبان الحمل؛ وبقاء أولادهنّ على قيد الحياة أو استكمال دراستهم؛ الأمر الذي يؤيد دورة من الحرمان تنتقل من جيل إلى آخر. غير أنّ اللامساواة في الفرص الحياتية الأساسية لا تقتصر على البلدان الفقيرة؛ إذ تعكس النتائج الصحية في الولايات المتحدة - أغنى بلد

في العالم - صورة شتى أشكال اللامساواة العادة، القائمة على أساس الثروة والعرق؛ كما أنّ التفاوتات المناطقيّة داخل البلدان تُكوّن مصدراً آخر للامساواة. فحظوظ الصّدغ الحاصل في التنمية البشرية تفصل الأرياف عن المدن، والمناطق الفقيرة عن الغنيّة، ضمن البلد الواحد. في بعض ولايات المكسيك، مثلاً، تُضاهي معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ما هي عليه في بلدان الدخل العالي؛ في حين أنّ هذه المعدلات بين صفوف النساء في بلدات ذات غالبية من السكان الأصليين الريفيين، ضمن ولايات حزام الفقر الجنوبية مثل غويرارو، توازي تقريباً معدلاتها في مالي.

تمثّل اللامساواة الجنوسية أحد أقوى المؤثرات في العالم على المحرومية، التي تبدأ منذ الولادة. ويصحّ هذا الأمر على نحو خاصّ في جنوب آسيا، حيث يشهد على حجم المشكلة فيها ذلك العدد الكبير من «المفقودات». ففي الهند، يبلغ معدل وفيات الأطفال من عامهم الأول إلى الخامس 50% بين الإناث أكثر منه بين الذكور - بتعبير مختلف، ثمة 130 ألف حياة فتيّة تُفقد سنوياً بسبب حرمانٍ حاصلٍ لمجرد الولادة بائنتين من الصبغيات السينية. وفي باكستان، يمكن لإحداث التكافؤ الجنوسية في الحضور المدرسي أن يُضيف مليوني بنت إلى الممنوحات فرصة تلقّي العلم.

إنّ تخفيض اللامساواة في توزيع الفرص المواتية للتنمية البشرية هامّ لأسباب ذاتية، وجديرٌ بكونه أولوية في السياسات العامة؛ كما من شأنه أن يكون فعّالاً في تسريع التقدم نحو أهداف التنمية للألفية. فالتوقع من ردم الهوة في وفيات الطفولة، بين الخمسين الأغنى والأفقر، أن يُخفّض وفيات الأطفال بنسبة تقرب من ثلثها؛ منقداً بذلك حياة ما يزيد على ستّة ملايين طفل في السنة - ومُعيداً العالم إلى المسار الصحيح لإنجاز غاية الهدف المتمثلة بتخفيض معدلات وفيات الأطفال إلى الثلث.

ويستطيع توزيع الدخل الأكثر إنصافاً أن يكون بمثابة حفاز قويّ على التسريع في تخفيض الفقر. للدلالة على ذلك، نستخدم هنا مسوحاً عن دخل الأسر المعيشية وإنفاقها لمحاكاة تأثير نمط من النمو؛ يحصل فيه الفقراء من النمو المستقبليّ على ضعف حصّتهم الحالية من الدخل القوميّ. في البرازيل، تُصنّف هذه الصيغة من النمو المناصر للفقراء أمّد العمل على تخفيض الفقر إلى النصف بتسعة عشر عاماً؛ وفي كينيا، بسبع عشرة سنة. يُستنتج من ذلك أنّ للتوزيع أهميته بالإضافة إلى أهمية النمو، عندما يتعلّق الأمر بتخفيض فقر الدخل؛ وهو استنتاج يصحّ في بلدان الدخل

المعونات الدولية – زيادة الكمية، وتحسين النوعية

تُكوّن المعونات الدولية أحد أفضل الأسلحة في الحرب على الفاقة؛ غير أن هذا السلاح اليوم مستخدم أقل مما يجب، وموجه إلى أهدافه على نحو غير فعال، ومحتاج إلى التصليح. ومن المستلزمات الجوهرية للعودة إلى سكة أهداف التنمية للألفية، إصلاح نظام المعونات الدولية.

يُنظر في البلدان الغنية إلى المعونة أحياناً بوصفها عملاً خيراً ذا اتجاه واحد، وهذه نظرة في غير محلها. ففي عالم من المخاطر والفرص المترابطة، تكون المعونة استثماراً بالإضافة إلى كونها واجباً أخلاقياً – استثماراً في الازدهار المتقاسم، والأمن الجماعي، والمستقبل المشترك. والتقصير في الاستثمار اليوم على نطاق وافٍ، سوف تدفع تكاليفه غداً.

تحتل المساعدات الإنمائية موقع القلب من الشراكة الجديدة للتنمية التي رُسمت خطوطها في إعلان الألفية. وكما في أي شراكة ثنائية، هناك مسؤوليات وواجبات لدى الجانبين على حد سواء. فمن مسؤوليات البلدان النامية خلق بيئة يمكن فيها للمعونة إعطاء نتائج أفضل، ومن واجبات البلدان الغنية أن تعمل وفق التزاماتها.

ثمة شروط ثلاثة للمعونات الفعالة: أولها، وجوب تسليمها بكميات كافية لدعم الشروع في تنمية بشرية. فالمعونات تزود الحكومات بمورد يتيح الاستثمارات المتعددة في مجالات الصحة، والتعليم، والبنية التحتية الاقتصادية؛ وهي استثمارات لازمة لكسر حلقات الحرمان، ودعم استعادة الاقتصاد عافيته – وينبغي للمورد أن يكون متكافئاً مع حجم الهوة في التمويل. الشرط الثاني، أنه يتعين تقديم المعونة على أساس أن تكون التنبؤات بها ممكنة، وتكاليف صفقاتها متدنية، ومردودية قيمتها جيدة. أما الشرط الثالث لضمان فعالية المعونة، فهو اعتبارها من «ملكية البلد» الملتقى؛ مع تحمّل البلدان النامية مسؤولية رئيسية في خلق الأوضاع التي يمكن للمعونة بموجبها إعطاء ثمار مثلى. وفي حين تحقق تقدم في زيادة كمية المعونات وتحسين نوعيتها، إلا أن أيّاً من هذه الشروط لم يستوف حتى الآن.

عندما وُفق إعلان الألفية، كان كُوب مساعدات التنمية فارغاً إلى ثلاثة أرباعه؛ ويرشح. فخلال تسعينات القرن العشرين، تعرّضت ميزانيات المعونات إلى تخفيضات حادة؛ وتدنت المساعدات للفرد، المقدمة إلى أفريقيا

المنخفض، بقدر ما يصح في بلدان الدخل المتوسط. فمن دون توزيعات الدخل المحسنة، سوف يستلزم تخفيض الفقر في أفريقيا جنوب الصحراء إلى النصف، بحلول العام 2015، معدلات نمو مرتفعة إلى حد بعيد الاحتمال. وقد يُضاف إلى هذا الاعتبار أن من شأن التزام مثبت بتخفيض اللامساواة، كجزء من استراتيجية أوسع لتخفيض الفقر، أن يعزز الحجج المؤيدة للمعونات لدى شعوب البلدان المانحة. يؤدي تكبير النسبة في عمليات المحاكاة، عبر استخدام نموذج عالمي شامل لتوزيع الدخل، إلى إبراز ما تطوي عليه اللامساواة المخفضة المستوى من فوائد في تخفيض الفقر العالمي. باستعمال مثل هذا النموذج، نساء عما يحدث لو حصل العائش بأقل من دولار في اليوم على ضعف حصته من النمو المستقبلي، نتيجة الجواب: أن العدد المستشرف للذين يعيش الواحد منهم بأقل من دولار في اليوم، بحلول العام 2015، سوف ينخفض بنسبة الثلث – أو بما يصل إلى 258 مليون إنسان.

تصف مثل هذه التمارين في المحاكاة أنواع النتائج الممكنة، غير أن العمل على تحقيق هذه النتائج سوف يقتضي توجهات جديدة في السياسات العامة. ويستدعي الأمر تعلق أهمية أكبر بكثير من السابق على زيادة توفر الخدمات العامة للفقراء، وتحسين فرص حصولهم عليها، وجعل تكاليفها ضمن إمكانياتهم؛ وكذلك على زيادة حصة الفقراء من النمو، صحيح أنه ليس هناك أي مخطط تفصيلي بمفرده لتحقيق النتائج المحسنة في توزيع الدخل، غير أن ثمة حاجة في بلدان عديدة – خصوصاً في أفريقيا جنوب الصحراء – لإجراءات تطلق القدرات الإنتاجية الكامنة لدى صغار المزارعين والمناطق الريفية. وعلى صعيد أكثر شمولية، يمثل التعليم أحد الأركان الأساسية للمزيد من الإنصاف؛ كما أن من صروريات الأمر وضع سياسات مالية للتحويلات الاجتماعية؛ توفر الأمن للفقراء، وتزودهم بالموجودات المطلوبة للتخلص من الفاقة.

لا يعني أي من هذه الأمور ضمناً أن إنجاز المزيد من الإنصاف في التنمية البشرية عملية سهلة. فاللامساواة المفرطة متجذرة في بنى سلطوية تحرم الفقراء من فرص السوق، وتجد منافذ حصولهم على الخدمات؛ كما ترفض منحهم صوتاً سياسياً – وهو أمر بالغ الأهمية. وبالفعل، فإن هذه المعضلات السلطوية سيئة للتنمية القائمة على السوق، وللاستقرار السياسي – وحاجز أمام تحقيق أهداف التنمية للألفية.

العون للفرد دولاراً واحداً. وتوحي أرقاماً كهذه بأن الرابحين من العولمة لم يضعوا مساعدة الخاسرين موضع الأولوية، حتى وإن كانوا سيكسبون من ذلك.

يعكس النقص المزمّن في تمويل المعونات صورة مجموعة مُعَوَّجَة من أولويات الإنفاق العام؛ إذ إن الأمن الجماعي يعتمد بصورة متزايدة على معالجة المسببات الرئيسية للفقر واللامساواة. مع ذلك، فإن البلدان الغنية تُخصّص مقابل كل دولار تُنفقه على المعونات عشرة دولارات أخرى للميزانيات العسكرية؛ أي أن الزيادة وحدها في الإنفاق العسكري منذ عام ألفين؛ لو خصّصت بدلاً من ذلك للمعونة؛ تكفي للوصول إلى هدف الأمم المتحدة القديم العهد بإنفاق 0.7% من إجمالي الدخل القومي على المعونات. وتنعكس صورة التّقصير عن التّطلع إلى أبعد من الأمن العسكري، أي إلى الأمن البشري، عبر نقص الاستثمارات في معالجة بعض أفدح التهديدات لحياة الإنسان. فالإنفاق الحالي على مكافحة مرض الإيدز/السيدا، الذي يقتل ثلاثة ملايين إنسان في العام، يُوازي الإنفاق العسكري خلال ثلاثة أيام. تُثار في بعض الأحيان أسئلة عما إن كان مقدوراً تحمّل تكاليف أهداف التنمية للألفية. والجواب أن المقدور عليه هو، في نهاية الأمر، مسألة أولويات سياسية؛ لكن الاستثمارات المستلزمة متواضعة بالنسبة إلى حجم الثروات في البلدان الغنية. فالمليارات السبعة، المتطلّبة سنوياً طوال العقد المقبل لتزويد ملياريّن و600 مليون إنسان بفرص الحصول على مياه نظيفة، هي أقل مما يُنفقه الأوروبيون على العطور؛ وأقل مما يُنفقه الأميركيون على الجراحة التجميلية الاختيارية - علماً بأنها استثمار من شأنه إنقاذ حياة ما يُقدّر بأربعة آلاف إنسان في اليوم.

لقد اعترفت الجهات المانحة بأهمية معالجة المشاكل في نوعية المعونات. ففي مارس/آذار 2005، حدّد «إعلان باريس بشأن فعالية المعونة» مبادئ هامة للمتبرعين كي يُحسنوا فعالية المعونات؛ مع مواقيت محدّدة لمراقبة التقدم في ممارسات جديدة. ويشهد التّسويق تحسناً؛ حيث يقل استعمال المعونة المقيّدة، ويزداد التّشديد على ملكية البلدان للمشروعات؛ غير أن الممارسة الجيدة متخلّفة كثيراً عن المبدأ المعلن. فما يُسلم من المعونات لا يزال مقصراً إلى حد بعيد عن التّعهدات، الأمر الذي يقوّض المخططات المالية لتخفيض الفقر. في الوقت عينه، غالباً ما تؤدي الصيغة المعيّنة التي تتخذها المشروطة إلى إضعاف ملكية البلدان للمساعدات، وتسهم في عرقلة تدفّقات

جنوب الصحراء، بنسبة الثلث. اليوم، يقترب امتلاء الكوب من النصف؛ وكان مؤتمراً مونتيرواي حول التمويل للتنمية عام 2002 قد سجّل بداية انتعاش للمعونات. فمنذ ذلك المؤتمر، تزداد المعونات الحقيقية بنسبة 4% سنوياً؛ أو 12 مليار دولار (بالسعر الثابت للدولار عام 2003). ويبلغ ما تُنفقه البلدان الغنية جماعياً على المعونة الآن 0.25% من إجمالي دخلها القومي - وهذه نسبة أقل مما كانت عليه عام 1990، غير أنها في اتجاه إلى الأعلى منذ 1997. وما يُشجّع على نحو خاص، هو التزام الاتحاد الأوروبي بالوصول إلى عتبة 0.51% مع حلول العام 2010.

ولكن، حتى لو سلّمت الزيادات المرتقبة بأكملها، يبقى هناك نقص كبير في المعونة لتمويل الأهداف الإنمائية للألفية. ولسوف يزداد هذا النقص من 46 مليار دولار في 2006 إلى 52 ملياراً في 2010؛ مع فجوة تمويلية ضخمة على نحو خاص بالنسبة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، حيث يستلزم الأمر مضاعفة تدفّقات المعونة خلال فترة خمس سنوات؛ كي تُغطّى التكاليف المقدّرة للأهداف الإنمائية. ولسوف يؤدي الفشل في ردّ هوة التمويل بزيادة مرحلية في المعونات، إلى منع الحكومات من القيام بالاستثمارات اللازمة في الصحة والتعليم والبنى التحتية، لتحسين الرّفاه ودعم التعافي الاقتصادي بالحجم المتطلّب لإنجاز الأهداف.

تعترف البلدان الغنية علناً بأهمية المعونات، غير أن أفعالها لا تضاهاي أقوالها. فمجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية تضم ثلاثة بلدان - إيطاليا، والولايات المتحدة، واليابان - هي الأدنى بين 22 بلداً في لجنة المساعدات الإنمائية لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي من حيث حصص الناتج القومي الإجمالي، المستثمرة في المعونات. على صعيد أكثر إيجابية، عملت الولايات المتحدة؛ كبرى الجهات المتبرّعة بالمعونات في العالم؛ على زيادة معوناتها منذ عام ألفين بقيمة 8 مليارات دولار. غير أن سجّل الجهات المانحة في العمل وفقاً لغايات المعونات ليس جيداً - فيما قصّر بعض المانحين الرئيسيين عن الانتقال من تحديد الغايات إلى تقديم تعهدات ملموسة وملزمة. ويتّحتم أن تتميز السنوات العشر المقبلة بتغيّر مسلكي واضح عما كانت عليه الأعوام الخمس عشرة الماضية، إذا أُريد للأهداف الإنمائية أن تُتّجز. فمنذ عام 1990، لم يفعل الازدهار المتزايد في البلدان الغنية أي شيء يُذكر لزيادة نسبة السخاء؛ إذ ارتفع الدخّل للفرد في البلدان الغنية 6070 دولاراً، فيما انخفض

يمكن للمانحين، على نقيض المتلقين، الإخلال بالتزاماتهم من دون التعرض لأي عقوبة

- المعونات؛ كما يزيد تردد الجهات المانحة في استخدام المنظومات القطرية من تكاليف الصفقات المعقودة، ويوهن القدرة القومية.
 - لا تزال المعونة المقيدة إحدى أفضح إساءات الاستعمال لمساعدات التنمية، المركزة على الفقر. فمن خلال ربط المساعدات الإنمائية بتوفير الإمدادات والخدمات من البلد المانح، بدلاً من السماح للبلدان المتلقية باستخدام السوق المفتوحة، يُخضّص تقييد المعونة قيمة مردودها. وقد بدأت جهات مانحة عديدة في تخفيض المعونات المقيدة؛ لكن ممارسة فرض القيود ما زالت متفشية على نحو واسع النطاق، ولا يبلغ عنها إلا ملاماً. وفي تقديرنا المتحفظ، أنّ تكاليف المعونات المقيدة لبلدان الدخل المنخفض تبلغ 5-7 مليارات دولار؛ حيث تصل مثلاً «ضريبة المعونة المقيدة»، التي تدفعها أفريقيا جنوب الصحراء، إلى مليار و600 مليون دولار.
 - في بعض المجالات، ما زالت «الشراكة الجديدة» في المعونات التي أسست خلال مؤتمر مونتييري تبدو، على نحو مُريب، كأنها صيغة معادة التوضيب للشراكة القديمة؛ حيث اللاتوازن مستمر في المسؤوليات والواجبات، فالمستلزم من البلدان المتلقية أن تُحدد المواعيد المرتقبة لإنجاز الأهداف الإنمائية، وتُقي بمرامي الميزانية التي يراقبها صندوق النقد الدولي كل ثلاثة أشهر، وتُقيّد بمجموعة كبيرة مُربكة من شروط الجهات المتبرعة، وتتعامَل مع ممارسات المانحين التي ترفع تكلفة الصفقات وتخضّص قيمة المعونات. في المقابل، لا يضع المانحون أي مواقيت محددة لأنفسهم؛ بل يعرضون، بدلاً من ذلك، التزامات عامة وغير ملزمة بكمية المعونات (التي يتجاهلون معظمها لاحقاً)، والتزامات حتى أكثر من ذلك عمومية وعموماً بتحسين نوعية المعونة. ويمكن للمانحين، على نقيض المتلقين، الإخلال بالتزاماتهم من دون التعرض لأي عقوبة؛ أي إنّ «الشراكة الجديدة»، من حيث التطبيق، أشبه بشارع ذي اتجاه واحد. وما يتطلبه الأمر هو «شراكة جديدة» غير زائفة تعمل فيها الجهات المانحة، وكذلك البلدان المتلقية، وفق الالتزامات بتنفيذ ما وعد به إعلان الألفية.
 - توفر سنة 2005 فرصة مواتية لإقرار تلك الشراكة، وصياغة اتجاه جديد في التعاون الخاص بمساعدات التنمية. وينبغي للبلدان المتطورة، أولاً، أن تقي بالتزامات المقدمة في مونتييري؛ ثم أن تتخذها أساساً لإنجازات أخرى. ومن بين المستلزمات الرئيسية لتحقيق ذلك:
- وَضَعُ جَدُولٍ زَمَنِيٍّ مَحْدَدٍ لزيادة نسبة المعونة من إجمالي الدخل القومي إلى 0.7% بحلول العام 2015 (والتقيّد به). يتعيّن على الجهات المانحة أن تلتزم في ميزانيّاتها بالوصول عام 2010 إلى تخصيص نسبة 0.5% كحدّ أدنى، للتمكّن من جعل الغاية المرجوة بحلول العام 2015 قريبة المنال.
- معالجة الدين غير المحتمل. أنتج مؤتمر القمة لمجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية هذا العام تقدماً رئيسياً بالنسبة إلى مديونية البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ولكن، تبقى هناك بعض المشاكل؛ حيث إنّ عدداً كبيراً من بلدان الدخل المنخفض ما زال يواجه مشكلات حادة في الوفاء بموجبات خدمة الدين. ولسوف يتطلّب الإنهاء الختامي لأزمة الدين إجراءات لإطالة أمد التغطية من البلدان، وضمان إبقاء التسديدات على المستويات المتسقة مع تمويل الأهداف الإنمائية.
- توفير تمويل لأعوام متعددة، ويُمكن التنبؤ به، عبر برامج حكومية. إعتياداً على المبادئ المحددة في «إعلان باريس بشأن فعالية المعونة»، يجب على الجهات المانحة وضع أهداف أكثر طموحاً لتوفير تدفقات مستقرة من المعونات، والعمل عبر المنظومات القطرية، وتعزيز طاقة الإنتاج القصى. وبحلول العام 2010، يستوجب الأمر كَوْن 90% على الأقل من المعونات تُوزع وفق مواقيت متفق عليها؛ ضمن أُطرٍ عمل سنوية أو متعددة الأعوام.
- تبسيط المشروطة. ينبغي لمشروطة المعونات أن تُركّز على المسؤولية التقوية، وشفافية الإبلاغ عبر المنظومات القطرية؛ مع تشديد أقل على مرامي الاقتصاديات الكبرى الواسعة النطاق، والتزام أقوى ببناء المؤسسات وتعزيز القدرة القومية.
- إنهاء المعونات المقيدة. ثمة طريقة أبسط ممّا يجري لمعالجة الهدر في الأموال المرتبطة بالمعونات المقيدة: أوقفوها في العام 2006.

التجارة والتنمية البشرية - تقوية الصلات

ثمة قدرة كامنة للتجارة، مثلما لدى المعونات، كي تكون حفازة قوية في التنمية البشرية؛ حيث يمكن للتجارة الدولية، وفق الشروط القوية، أن تولّد دفعاً فعالاً للتقدم المُسرّع نحو الأهداف الإنمائية. والمشكلة أنّ اجتماع القوانين الجائرة مع

أنواع اللّامساواة البنيوية، داخل البلدان وفيها، يُقلّص إمكانية التنمية البشرية المتضمنة في صلّب التجارة. كانت التجارة الدولية، وما زالت، أحدّ فعل المحركات التي تدفع العولمة، وقد تغيّرت أنماط التجارة، حيث تتحقّق زيادة مستدامة في حصّة البلدان النامية من صادرات العالم التصنيعية - كما أنّ بعض البلدان تردّم الهوة التقانية، غير أنّ اللّامساواة البنيوية استمرت على حالها، وساءت في بعض الحالات؛ مثلما في أفريقيا جنوب الصحراء التي تتهمش على نحو متزايد. فالحصّة الحالية من الصادرات العالمية لذاك الإقليم، الذي يضمّ 689 مليون نسمة، أقلّ من حصّة بلجيكا ذات العشرة ملايين نسمة - كما أنّ قسماً كبيراً من أميركا اللاتينية يتخلف عن اللّحاق بالركب. ولو تمتعت أفريقيا جنوب الصحراء بالحصّة نفسها من الصادرات العالمية عام 1980، لكانت مكاسبها من العملة الأجنبية موازيةً لنحو ثمانية أضعاف ما تلقته من معونات عام 2003. ففي التجارة، مثلما في مجالات أخرى، ثمة مغالاة في الادعاءات القائلة إنّ عملية الاندماج العالمية الشاملة تدفع إلى التقارب بين البلدان الغنية والفقيرة.

من منظور التنمية البشرية، تُعتبر التجارة وسيلةً للتنمية؛ لا غايةً بحد ذاتها، فمؤشرات نموّ الصادرات، ونسب التجارة إلى الدّخل القوميّ الإجماليّ، والتخفيضات من القيود على الواردات، لا تمثّل قياساً للتنمية البشرية؛ مع أنها، لسوء الحظ، تُعامل هكذا على نحو متزايد. صحيح أنّ المشاركة في التجارة توفر فرصاً حقيقية لرفع مستويات المعيشة، لكنّ بعض أعظم نماذج الانفتاح ونموّ الصادرات - مثلاً، في المكسيك وغواتيمالا - كان أقلّ نجاحاً من حيث التأثير في تسريع عجلة التنمية البشرية. فنجاح الصادرات لم يؤدّ دوماً إلى تعزيز رفاهة الإنسان في جبهة عريضة. وتوحي الأدلة بوجوب بذل المزيد من الاهتمام بالشروط، التي تندمج البلدان على أساسها في الأسواق العالمية.

ومن شأن القوانين التجارية، الأكثر عدلاً، أن تسهّل الأوضاع؛ وبخاصّة عندما يتعلّق الأمر بفرص الوصول إلى الأسواق. ففي معظم الصيغ الضريبية، ينطبق مبدأ تدرّج بسيط: كلّما ازداد كسبك، زاد دفعك. لكنّ السياسات التجارية للبلدان الغنية تقلب هذا المبدأ رأساً على عقب؛ حيث تتصّب أعلى الحواجز التجارية في العالم أمام بعض أفقر بلدانه. فالحواجز التجارية في وجه الصادرات من البلدان النامية إلى نظيراتها الغنية هي، في المتوسط، 3-4 مرّات أعلى ممّا تواجهه البلدان الغنية في التجارة بين بعضها بعضاً. ويمتدّ

هذا التدرّج المُلتوي في السياسات التجارية إلى مجالات أخرى. مثلاً على ذلك، أنّ الاتّحاد الأوروبيّ يُكوّن متّجراً عظيماً بالتزامه فتحّ الأسواق أمام أفقر بلدان العالم؛ غير أنّ قوانين المنشأ التي يُقرّر فيها شروط الأهلية للأفضليات التجارية تقلّص الفرص المتاحة أمام العديد من هذه البلدان إلى حدّها الأدنى.

لكنّ الزراعة مقلّقة بوجه خاص، إذ إنّ ثلثي كلّ الذين يعيشون بأقلّ من دولارٍ في اليوم يقيمون ويشغلون في مناطق ريفية؛ غير أنّ أسواق عملهم، وسبل عيشهم، وإمكانياتهم للنّجاة من الفقر تتأثر على نحو مباشر بالقوانين التي تحكم التجارة الزراعية. ويمكن تلخيص المشكلة الأساسية، التي سوف تتناولها مفاوضات منظمة التجارة العالمية حول الزراعة، بكلمات معدودة: الإعانات المالية الحكومية في البلدان الغنية، فأبّان الجولة الفائزة من مفاوضات التجارة العالمية، وعدت البلدان المتطورة بتخفيض الإعانات المالية لمزارعيها؛ لكنّها عملت منذ ذلك الحين على زيادتها - حيث تُنفق اليوم أكثر بقليل من مليار دولار سنوياً على معونات للزراعة في بلدان فقيرة، وأقلّ بقليل من مليار دولار يومياً على الإعانات المالية لإنتاجها الزراعيّ المُفْرِط - ومن الصعب تخيل ترتيب للأولويات أقلّ ملاءمةً من ذلك. ولزيادة الأمر سوءاً، تدمر هذه الإعانات تلك الأسواق التي يعتمد عليها صغار المزارعين في البلدان الفقيرة؛ مُدنيةً بذلك الأسعار التي يتقاضونها، وممانعة عنهم تالياً نيل حصّة عادلة من فوائد التجارة العالمية. ويتنافس مزارعو القطن في بوركينافاسو مع منتجي القطن الأميركيين، الذين يتلقون من الإعانات المالية سنوياً أكثر من أربعة مليارات دولار - أي بما يتجاوز مجمل الدّخل القومي في بوركينافاسو. في غضون ذلك، تُحدث السياسات الزراعية المشتركة المُسرّفة للاتّحاد الأوروبيّ فوضىّة شديدة في الأسواق العالمية للسكّر، فيما تحرم البلدان النامية فرصة الوصول إلى الأسواق الأوروبية.

فالمستهلكون ودافعوا الضرائب في البلدان الغنية مرتبطون بتمويل منظومة تدمر الأرزاق في بعض أفقر بلدان العالم. في بعض المجالات، تُهدّد قوانين منظمة التجارة العالمية بالتدعيم المنهجي للمعوقات التي تواجهها البلدان النامية، وإزالة الفوائد من الاندماج العالمي نحو البلدان المتطورة. مثلاً على ذلك، مجموعة القوانين التي تُقيد فرص البلدان الفقيرة لتطوير سياسات صناعية نشطة، من النوع المتطلب لرفع مستويات التّقانة والنجاح في أسواق العالم. فطبقاً لأحكام القوانين الرّاهنة في منظمة التجارة

ينبغي للدعم الزراعي من منظمة التعاون
والإنماء الاقتصادي ألا يزيد على
5-10% من قيمة الإنتاج

العالمية، يُحظر العديد من السياسات التي ساعدت بلدان شرق آسيا في تحقيق تقدمات متسارعة؛ كما تمثل قوانين المنظمة بشأن الملكية الفكرية تهديداً مزدوجاً: سترفع تكلفة التحويلات التقنية، وبالإمكان أن تزيد أسعار الأدوية؛ الأمر الذي يتسبب بمخاطر على الصحة العامة للقراء. وخلال المفاوضات في منظمة التجارة الدولية حول الخدمات، سعت البلدان الغنية إلى خلق فرص استثمارية للشركات العاملة في حقلي المصارف والتأمينات؛ فيما تقيد فرص البلدان الفقيرة للتصدير في مجال ذي ميزة واضحة؛ انتقال العمال المؤقت، فوفقاً للتقديرات، تولد زيادة طفيفة في تدفقات العمال المهرة وغير المهرة 157 مليار دولار سنوياً - وهو مكسب يفوق بكثير ما يؤمنه تخفيف القيود في مجالات أخرى.

توفر جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية فرصة مواتية للبدء بعملية تنظيم القوانين التجارية المتعددة الجوانب لنصرة التنمية البشرية وأهداف التنمية للألفية، والالتزام بذلك؛ وهي فرصة ما زالت مضيعة حتى الآن، إذ لم يتحقق أي شيء جوهري بعد أربع سنوات من تلك المحادثات. ويكمن لب المعضلة في البرنامج اللامتوازن الذي تتبعه البلدان الغنية، وفي التقصير عن معالجة مشكلة الإعانات المالية الزراعية.

ولكن، حتى أفضل القوانين التجارية الزراعية لن تزيل بعض الأسباب الأساسية لعدم المساواة في التجارة العالمية؛ إذ يستلزم الأمر معالجة مشكلات مستمرة، مثل

البنية التحتية الضعيفة والقدرة الإمدادية المحدودة. لقد طورت البلدان الغنية برنامج معونات يهدف إلى «بناء القدرة»، لكن من المؤسف أن هناك تركيزاً غير صحي على بناء القدرة في مجالات تعتبرها البلدان الغنية مفيدة لها استراتيجياً؛ حيث إن بعض المشاكل القديمة العهد لا تؤخذ حتى بعين الاعتبار في البرنامج التجاري الدولي. من الأمثلة على ذلك، الأزمة الحادة في أسواق السلع الأساسية، خصوصاً البن، ففي إثيوبيا، خفضت الأسعار الآخذة في التراجع منذ عام 1998 متوسط الدخل السنوي لدى الأسر المنتجة للبن بنحو 200 دولار.

يمثل بروز هيكليات تجارية جديدة أخطاراً جديدة على التجارة الزراعية الأكثر إنصافاً. فقد أصبحت المتاجر الكبرى السلسلية قوة متحكمة بمنافذ الأسواق الزراعية في البلدان النامية، تربط المنتجين في البلدان النامية بالمستهلكين في البلدان المتطورة. لكن بعض الممارسات

الشرائية التي تتبناها هذه المتاجر تستبعد صغار المزارعين؛ ما يُضعف الروابط بين التجارة والتنمية البشرية. ومن شأن خلق هيكليات لتسهيل دخول صغار المزارعين إلى المؤسسات السلسلية التسويقية العالمية، أن يُمكن القطاع الخاص من القيام بدور حاسم في النضال العالمي ضد الفاقة.

تتسم تقوية الرابطة بين التجارة وبين التنمية البشرية بأنها عملية طويلة الأمد؛ غير أن جولة الدوحة تظل فرصة سانحة للبدء بتلك العملية - وتكوين مصداقية وشرعية للنظام التجاري المبني على القوانين. وهذه الجولة، من منظور السبب الأوسع، هامة للغاية؛ بحيث ينبغي لها ألا تقشل. فبناءً على الازدهار المتشارك يستلزم مؤسسات متعددة الأطراف؛ لا تعمل فقط على الإسهام في تقدم الخير العام، وإنما تُظهر أيضاً أنها تعمل بأسلوب عادل ومتوازن.

ويوفر الاجتماع الوزاري لمنظمة التجارة العالمية، المقرر عقده في ديسمبر/كانون الأول 2005، فرصة سانحة لمعالجة بعض أشد التحديات الحرجة. وفي حين أن العديد من القضايا تقني؛ فإن المتطلبات العملية تستلزم إطاراً تحقق قوانين المنظمة بموجبه قدر أكبر من الخير للتنمية البشرية، وتلحق بها أذى أقل. ولن يكون من الواقعي أن يتوقع من جولة الدوحة تصحيح كل اللاتوازنات في القوانين - مع أن في استطاعتها تهيئة الساحة لجولات مقبلة، تهدف إلى وضع التنمية البشرية في لب المنظومة المتعددة الجوانب. ومن المعايير الرئيسية لتقييم نتائج جولة الدوحة:

- تخفيضات حادة في دعم حكومات البلدان الغنية للزراعة، وحظر الإعانات المالية للصادرات. ينبغي للدعم الزراعي، كما يُقاس بتقديرات منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي لدعم المنتجين، أن يخفص إلى ما لا يزيد على 5-10% من قيمة الإنتاج؛ مع فرض حظر فوري على الإعانات المالية المباشرة وغير المباشرة للصادرات.
- تخفيضات حادة في الحواجز أمام صادرات البلدان النامية. يجب على البلدان الغنية أن تُحدد سقف تعريفاتها الجمركية القصوى على الواردات من البلدان النامية بما لا يزيد على ضعف تعريفاتها في المتوسط؛ وكلها 5-6%.
- تعويضات لبلدان فقند الشروط التفضيلية. في حين تُثمر المعاملة التفضيلية من البلدان الغنية لبعض البلدان النامية فوائد محدودة في المجموع الإجمالي، فإن سحبها قد يتسبب، في حالات معينة، بمستويات

جديد من السلام، تُهيمَن الهمومُ الأمنيةُ مرّةً أخرى على جدول الأعمال الدوليّ، وكما يرى تقريرُ الأمين العامّ للأمم المتّحدة، «في جوٍّ من الحرّيّةِ أفسَح»، فإننا نعيش الآن في عصرٍ قد يتسبّب خلاله التفاعلُ الفتاك بين الفاقة والنزاع العنفيّ بأخطارٍ فادحة؛ ليس فقط على الضحايا المباشرين، وإنما أيضاً على الأمن الجماعيّ للمجتمع الدوليّ.

بالنسبة إلى الكثر في بلدانٍ غنيّة، يُربط مفهومُ اللّامن الكونيّ بالأخطار المتأتّية عن الإرهاب والمنظّمات الإجرامية؛ وهي أخطارٌ حقيقيّة. مع ذلك، يبرز فقدانُ «التحرُّر من الخوف» على أشده في بلدانٍ ناميةٍ عديدة؛ حيث التفاعلُ الممك بين الفاقة والنزاع العنيف يدمر الأرواح على نطاق هائل - ويُعزّل التقدّم نحو أهداف التنمية للألفية. ولَسَوْف تكون للفشل في بناء الأمن البشريّ، بإنهاء هذا التفاعل، تداعياتٌ كونيّة. ففي عالم الاعتماد المتبادل، لا تتوقّف تهديداتُ النزاعات العنفيّة عند الحدود القوميّة، مهما كانت الدفاعات الحدوديّة قويّة؛ كما تُكوّن التنمية في بلدانٍ فقيرة الجبهة الأماميّة للمعركة من أجل السلام العالميّ والأمن الجماعيّ. غير أنّ مشكلة مخطّط المعركة الحالي تكمن في وجود استراتيجيةٍ مسرّفة للعمل العسكريّ، وأخرى متخلّفة للأمن البشريّ.

لقد تغيّرت طبيعةُ النزاع، فالقرنُ العشرون، الأكثرُ دمويّة في تاريخ البشر، عُرف أولاً بحروبٍ بين البلدان؛ ومن ثمّ بالمخاوف إبّان الحرب الباردة من مجابهةٍ عنيفة بين القوتين العظميين. غير أنّ هذه المخاوف تراجعت الآن أمام حروبٍ محليّة وإقليمية، يُخاض غالبيّتها في بلدانٍ فقيرة تكون نُظُم الدولة فيها ضعيفة أو مخفّفة، وبالأسلحة الخفيفة المفضّلة على غيرها؛ كما أنّ معظم ضحايا حروب اليوم مدنيّون. صحيحٌ أنّ في العالم الآن نزاعات أقلّ ممّا كان في العام 1990، لكن نسبة هذه النزاعات النّاشبة في بلدانٍ فقيرة ازدادت عن السّابق.

وليس ثمة إدراكٌ كاف لما تدفعه التنمية البشريّة من أثمان، بسبب النزاعات العنفيّة. فالوفيات في جمهوريّة الكونغو الديموقراطية، المعزّوة مباشرة أو مُدوّرة إلى النزاع، تفوق مجموع خسائر بريطانيا في الحربين العالميتين الأولى والثانية معاً؛ كما زاد عددُ المشرّدين في إقليم دارفور السّودانيّ، بسبب النزاع، على مليون إنسان، وتسلّط أوضاع الإعلام الدوليّ، دورياً، على الضحايا المباشرين لهذين النزاعين وغيرهما من النزاعات؛ غير أنّ وقع النزاع العنفيّ البعيد المدى على التنمية البشريّة يظلُّ أكثرَ إخفاءً.

عالية من البطالة و«صدّات» في موازين المدفوعات. لذا، يتعيّن إنشاءُ صندوقٍ ماليّ تكيفيٍّ لتخفيض تكاليف التكيّف التي تواجهها بلدانٌ ذات قابليّةٍ للانجرار.

- حماية «مجال السياسات» للتنمية البشريّة. يجب ألاّ تفرّض القوانين المتعدّدة الجوانب موجبات غير متناغمة مع الاستراتيجيات القوميّة لتخفيض الفقر، كما يتعيّن تضمينُ هذه الاستراتيجيات أفضل الممارسات الدوليّة؛ المكيفة وفقاً للأوضاع المحليّة، والمطوّرة عبر عمليّات سياسيّة ديموقراطية وتشاركيّة، وعلى وجه خاص، ينبغي لقوانين منظمة التجارة العالميّة احترام حقّ البلدان النامية في حماية منتجيها الزراعيّين ضدّ منافسة غير عادلة من صادرات مدعومة مالياً في بلدانٍ غنيّة.
- التزم بتجنّب ترتيبات «منظمة التجارة العالميّة زائد كذا» في الاتفاقيات التجارية الإقليمية. تفرّض بعض الاتفاقيات التجارية الإقليمية موجبات تتجاوز قوانين المنظمة؛ وبخاصّة في مجالات مثل الاستثمار والملكيّة الفكرية. ومن المهمّ ألاّ تطفى هذه الاتفاقيات على سياساتٍ قوميّة، مطوّرة في سياق الاستراتيجيات الخاصة بتخفيض الفقر.
- إعادة تركيز المفاوضات الخدماتيّة على التحرك المؤقت لليد العاملة. في سياق جولة إنمائيّة، يجب الإقلال من التوكيد على التحرير المتسارع للقطاعات المالية؛ والإكثار من التركيز على وضع قوانين تتيح للعمال من البلدان النامية منافذ محسّنة للوصول إلى أسواق العمل في البلدان الغنيّة.

النزاع العنفيّ كعائق في وجه التقدّم

في سنة 1945، حدّد وزيرُ الخارجية الأميركيّ آنذاك، أدورد ر. ستانتيسوس، هويّة المكوّنين الجوهريين للأمن البشريّ؛ وما يرتبطان به: «ينبغي لمعركة السلام أن تُخاض على جبهتين، أولاهما الجبهة الأمنيّة؛ حيث يعني النّصرُ تحرُّراً من الخوف، الثانية، هي الجبهة الاقتصاديّة والاجتماعيّة؛ حيث يعني النّصرُ تحرُّراً من العوز. ولكن، وحده النّصرُ على الجبهتين معاً هو ما يمكنه أن يضمن للعالم سلاماً مستديماً.» وكان هذا التفكيرُ المُتعلّق هو الذي حمل الولايات المتّحدة على القيام بدورٍ مركزيّ في تأسيس الأمم المتّحدة. بعد ستين عاماً من ذلك، وأنقضاء أكثر من عقْد على انتهاء الحرب الباردة الذي بدا كمؤشّرٍ على بدء عهدٍ

المانحة بتوفير مساعدات إنسانية ضخمة في فترات ما بعد النِّزاع مباشرةً؛ من دون مواصلة العمل في الأعوام اللاحقة على دعم الاقتصاد لحين استعادة عافيته.

لا تخلق صادرات الموارد المعدنية والطبيعية الأخرى نزاعاً عنيفاً، شأنها في ذلك شأن الأسلحة الصغيرة؛ لكن أسواق الموارد الطبيعية والأسلحة الخفيفة يمكنها توفير الوسيلة لاستدامة النِّزاعات العنيفة. فمن كامبوديا إلى أفغانستان وبلدان في غرب أفريقيا، تساعد صادرات الأحجار الكريمة والأخشاب في تمويل النِّزاعات وإضعاف قدرة الدولة في تلك البلدان. وفي استطاعة المخططات الخاصة بإصدار شهادات المنشأ أن تمنع استغلال الفرص السانحة للتصدير؛ مثلما تثبت ذلك عملية كيمبرلي، المتبعة في إصدار هذه الشهادات للماس. وتؤدي الأسلحة الخفيفة بحياة أكثر من نصف مليون إنسان سنوياً، غالبيتها في أفقر بلدان العالم؛ إلا أن الجهود الدولية للسيطرة على المتاجرة المميتة بهذه الأسلحة لم يكن لها سوى تأثير محدود. فما زال فرض هذا الأمر ضعيفاً، والتقييد بمجموعة المبادئ طوعاً، ووجود منافذ التهريب القانوني الواسعة متيحاً لجزء كبير من التجارة سبيل التملُّص من التنظيم.

من الوسائل الأكثر فعالية التي تستطيع البلدان الغنية عبرها معالجة ما قد تسببه النِّزاعات العنيفة من أخطار للتنمية البشرية، دعم القدرات الإقليمية. فقد كان من الممكن تقليص الأزمة في دارفور، إن لم يكن تقاديبها، بوجود قوة لحفظ السلام من الاتحاد الأفريقي؛ كبيرة الحجم وجيدة التجهيز على نحو واف - وبخاصة لو أن لمثل تلك القوة تفويضاً قوياً بحماية المدنيين. في واقع الأمر، كان هناك إبان ذروة الأزمة أقل من 300 جندي رواتيدي ونايجيري يراقبون ما يجري لمليون ونصف مليون دارفوري في منطقة توازي مساحة فرنسا. ومن المستلزمات الملحة الباقية للأمن البشري، بناء القدرة الإقليمية في المناطق؛ بدءاً من إنشاء أجهزة فعالة للإنذار المبكر، وصولاً إلى التدخل.

إذا كانت الوقاية أفضل سبيل مجزٍ إلى معالجة ما قد يتسبب به النِّزاع العنفي من أخطار، فإن اغتنام الفرص المؤاتية لإعادة الإعمار يحتل المرتبة الثانية بفارق بسيط؛ إذ غالباً ما تكون التسويات السلمية توطئة لتجدد العنف، حيث يعود نصف كل البلدان الخارجة من نزاع عنيف يعود إلى الحرب خلال خمسة أعوام. ويقتضي تحطيم هذه الحلقة التزاماً سياسياً ومالياً بتوفير الأمن، والإشراف على إعادة البناء، وخلق الأوضاع الملائمة لتنمية أسواق تنافسية

يؤدي النِّزاع إلى تقويض التغذية والصحة العامة، وتخريب الأنظمة التعليمية، وتدمير سُبل العيش، وإعاقة الإمكانات للنمو الاقتصادي. فمن بين 32 بلداً في فئة بلدان «التنمية البشرية المنخفضة»، كما تقاس بموجب دليل التنمية البشرية، هناك 22 عانى كل منها نزاعاً في وقت ما منذ سنة 1990. والبلدان، التي قاست وتقاسي من النِّزاعات العنيفة، ممثلة بنسبة كبيرة للغاية في مجموعة البلدان الخارجة عن سكة الوصول إلى الأهداف الإنمائية في استشرافنا للعام 2015. فمن البلدان الاثني والخمسين التي تشهد ارتداداً أو ركوداً في محاولاتها تخفيض وفيات الأطفال، ثمة 30 بلداً عانى النِّزاع منذ العام 1990. وتُعطي ضخامة هذه الأثمان حجة داعمة لاعتبار منع النِّزاع، وحل النِّزاع، وإعادة البناء ما بعد النِّزاع، ثلاثة من أكثر المستلزمات الجوهرية لبناء الأمن البشري؛ وتسريع عجلة التقدم نحو أهداف التنمية للألفية.

من الممكن عزو التحدي الصادر عن اللأمن البشري والنِّزاع العنفي إلى دول ضعيفة، وهشة، ومُخففة. فالتقصيرات المضاعفة عن حماية الناس من المخاطر الأمنية، وتزويدهم بالاحتياجات الأساسية، وتطوير مؤسسات سياسية تُعتبر بالإدراك الحسي شرعية، سمات دائمة لبلدان ذات قابلية للنِّزاع. وفي بعض الحالات، تكون أنواع اللامساواة الأفقية العميقة العور بين المناطق أو المجموعات مادة حفازة للعنف؛ لكن لعوامل خارجية دورها أيضاً في هذا المجال. فاستعداد قوى خارجية للتدخل، سعيًا وراء تحقيق أهدافها الاستراتيجية، سهل جزئياً «فشل» دول مثل أفغانستان والصومال؛ حيث يُساعد استيراد الأسلحة، واستحواذ جماعات المصالح الضيقة على تدفقات التمويل من بيع الموارد الطبيعية، في استدامة النِّزاع وزيادة حدته. وتعتبر القيادة السياسية في بلدان ذات قابلية للنِّزاع شرطاً أساسياً للتغيير، لكنه شرط غير كاف؛ إذ يتعين على الحكومات الغنية أيضاً توفير الروح القيادية.

وإتباع نهج جديدة في المعونات هو نقطة انطلاق في هذا المجال؛ لأن الدول الضعيفة والهشة ليست فقط منقوصة العون بالنسبة إلى قدرتها على استخدام التمويل بفعالية، وإنما هي أيضاً مخضعة لمستويات عالية من المتغيرات التي لا يمكن التنبؤ بها في تدفقات المعونة. وتشير الأدلة إلى أن هذه التدفقات تقل بنسبة 40% عن المستوى الذي تُسوِّغه المؤسسات وبيئة السياسات؛ كما يطرح التنظيم التعاقبي للمعونات مشكلة أخرى. ففي الغالب الأعم، تتعهد الجهات

المالي والتقني واللوجستي لإنشاء قوة احتياطية لحفظ السلام من الاتحاد الأفريقي؛ ذات جُهوزية كاملة للعمل. إقامة تلاحم دولي. دعا تقرير أمين عام الأمم المتحدة إلى إنشاء «مفوضية دولية لبناء السلام»؛ تخرج بهيكلية استراتيجية لنهج متكامل في العمل لأجل الأمن الجماعي. ومن أوجه ذلك النهج، وجوب خلق صندوق مالي عالمي؛ يمول المساعدات الفورية لما بعد النزاع، ومساعدات الانتقال إلى إعادة البناء الطويلة الأمد، على أساس طويل الأجل ويمكن التنبؤ به.

* * *

عندما سيتفكر مؤرخو التنمية البشرية مستقبلاً في سنة 2005، فإنهم سوف ينظرون إليها كنقطة تحول؛ إذ لدى المجتمع الدولي الآن فرصة لا سابق لها كي يعدد السياسات والموارد الكفيلة بجعل الأعوام العشرة المقبلة عمداً حقيقياً للتنمية. ففي استطاعة حكومات العالم التي حددت سقف المرمى في إعلان الألفية، أن تحدد مساراً يعيد توجيه مجرى العولمة؛ ويمنح الأمل مجدداً للملايين من أفقر بني البشر وأكثرهم عرضة للتأذي؛ ويخلق الظروف الملائمة للازدهار والأمن المتشاركين. أما التصرف البديل، «كأن كل شيء على ما يرام»، فسوف يقود إلى عالم ملطخ بالفقر الهائل، ومقسّم باللامساواة الحادة، ومهدد بالأمن المشترك؛ كما ستدفع أجيال المستقبل، في البلدان الغنية والفقيرة على حد سواء، ثمناً باهظاً لإخفاقات القيادة السياسية خلال هذه المرحلة المصيرية في مستهل القرن الواحد والعشرين.

يوفر هذا التقرير أساساً للتأمل في حجم التحديات، وبالتركيز على ثلاثة من أركان التعاون الدولي، يسلط الأضواء على بعض المشاكل التي تحتاج إلى المعالجة؛ وعلى بعض المقومات البالغة الأهمية لتحقيق النجاح. غير أن المشكوك فيه هو الحقيقة المحضة بأن لدينا، كمجتمع دولي، الوسيلة الكفيلة باستئصال الفقر؛ والتغلب على أنواع اللامساواة البعيدة الغور التي تميز بين البلدان وبين البشر. والسؤال، الذي لم يجب عنه بعد إعلان الألفية بخمس سنوات، هو ما إذا كانت لدى حكومات العالم نية معقودة على الإقلاع عن الممارسات السابقة، والعمل وفق ما وعدت به فقراء العالم. ولو أن هناك على الإطلاق أي فرصة سانحة للزعامة السياسية الحاسمة القرار، كي تسهم في إعلاء شأن المصالح المشتركة للبشرية، لكانت الفرصة المتاحة الآن.

واستثمارات القطاع الخاص؛ طوال الأمد المطلوب لاستكمال هذه العملية. غير أن ذلك الالتزام لم يكن جلياً على الدوام. في حين وفرت أهداف التنمية للألفية تركيزاً للتقدم نحو تحقيق «التحرر من العوز»، لا يزال العالم مفتقراً إلى برنامج متماسك لتوسيع نطاق «التحرر من الخوف»، وكما حاج تقرير الأمين العام للأمم المتحدة، «في جو من الحرية أفسح»، ثمة حاجة ملحة إلى إعداد نظام للأمن الجماعي يذهب إلى أبعد من الردود العسكرية على الأخطار التي قد تتسبب بها العمليات الإرهابية؛ ووصولاً إلى إدراك أن الفقر، والانهيار الاجتماعي، والنزاع الأهلي تشكل المكونات الجوهرية للأخطار الأمنية الكونية، ومن المتطلبات الأساسية لتخفيف تلك الأخطار:

- عقد صفقة جديدة بشأن المعونة. ليس ثمة مبرر لمنع المعونات الموجهة إليها عن الدول التي تكون عرضة للنزاع أو في فترات ما بعد النزاع؛ لأن هذا الحرمان سيؤثر للأمن البشري في البلدان المعنية - وسيؤثر أيضاً للأمن العالمي الشامل. فمن عناصر المستلزمات الأوسع نطاقاً لتحقيق غاية الوصول إلى 0.7% من إجمالي الدخل القومي، وجوب إلزام الجهات المانحة نفسها بزيادة جهود العون؛ مع مضاعفة إمكانية التنبؤ بالمعونات، عبر التزامات تمويلية طويلة الأمد.
- اعتماد المزيد من الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية. ينبغي لكل شركة عبر الحدود القومية، وتشارك في تصدير المعادن، رفع مستوى الشفافية المعتمدة؛ من حيث كون هذه الشركات أطرافاً في أسواق الموارد الطبيعية التي تساعد على تمويل النزاعات، وتقوض في بعض الحالات حكم المسؤولية والمساءلة. لذا، يتعين إعطاء الأولوية لتطوير الإطار القانوني الدولي الذي اقترحه المفوضية لأجل أفريقيا، المرعية من المملكة المتحدة؛ بغية إتاحة المجال أمام التحقيق في ممارسات الفساد التي تقوم بها وراء البحار شركات متخطية الحدود القومية - كما يطبق الآن بموجب القانون الأميركي.
- خفض تدفق الأسلحة الصغيرة. يوفر مؤتمر إعادة النظر في الأسلحة الصغيرة، عام 2006 فرصة مؤاتية للاتفاق على معاهدة شاملة بشأن تجارة السلاح؛ تضبط الأسواق، وتقلص الإمدادات إلى مناطق النزاع العنفي.
- بناء القدرة الإقليمية. من الأولويات الفورية والملحة بالنسبة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، تأمين الدعم

حالة التّمية البشريّة

1

«لا يُخْتَبَرُ تَقَدُّمُنَا بِمَا إِذَا كُنَّا نُضِيفُ الْمَزِيدَ
إِلَى وَفْرَةِ أَوْلِيئِكَ الَّذِينَ يَمْلِكُونَ الْكَثِيرَ، بَلْ
بِمَا إِذَا كُنَّا نُقَدِّمُ مَا يَكْفِي إِلَى أَوْلِيئِكَ الَّذِينَ لَا
يَمْلِكُونَ إِلَّا أَقْلًا مِنَ الْقَلِيلِ».

الرئيس فرانكلين د. روزفلت، خطابُ التنصيب لفترة رئاسته الثانية، 1937¹

تعهد ميثاق الأمم المتحدة قبل ستين عاماً بتحرير أجيال المستقبل من ويلات الحرب، وحماية حقوق الإنسان الأساسية، و«دفع عجلة التقدم الاجتماعي، وتحسين مستويات الحياة في جو من الحرية أفسح»؛ ثم جددت حكومات العالم هذا التعهد مع بداية الألفية الجديدة. ويشهر إعلان الألفية الذي تم تبنيه في العام 2000 تطلعاً جسوراً إلى 'حرية أرحب' في القرن الواحد والعشرين؛ يحمل في طياته وعداً بنمط جديد من الاندماج العالمي، المبني على أسس المزيد من الإنصاف والعدالة الاجتماعية واحترام حقوق الإنسان. إن أهداف التنمية للألفية، وهي مجموعة من الغايات المقيّدة بمواعيد زمنية، والمحددة كمياً، لتخفيض نسب الفقر المدقع وتعميم الحقوق العالمية بحلول العام 2015؛ توفر المعايير اللازمة لقياس التقدم المتحقق. وأكثر من ذلك جوهرية، أنها تعكس الطموحات المشتركة للمجتمع الإنساني العالمي بأسره في زمن من التحولات الكاسحة.

وتمثل هذه السنة بداية العدّ العكسي للأعوام العشرة المتبقية حتى العام 2015، الموعد المحدد لتحقيق أهداف التنمية للألفية؛ لأن العالم يمتلك اليوم ما يلزم من الموارد المالية والتقنية والبشرية لإحراز تقدم باهر وحاسم في مسار التنمية البشرية. لكن إنجاز الأهداف سوف يفوت بفارق كبير، إذا استمرت الاتجاهات الراهنة على حالها. فحكومات العالم، عوضاً عن الإمساك بزمام المبادرة الآن، تتعثر في خطواتها نحو فشل ذريع في التنمية البشرية تُنذر به مؤشرات كثيفة المعالم، ويمكن تفاديه بسهولة - فشل ستكون له متضمنات عميقة، لا بالنسبة إلى فقراء العالم فحسب، بل أيضاً لسلام العالم ورخائه وأمنه.

بعد خمسة عشر عاماً من انطلاقة تقرير التنمية البشرية الأول، يبدأ تقرير هذه السنة بإلقاء نظرة على وضع التنمية البشرية. ففي ذلك التقرير الأول، عبّر محبوب الحق عن تطلعه إلى عقد من التقدم المتسارع عندما كتب يقول: «إن التسعينات تتخذ شكل عقد للتنمية البشرية، إذ نادراً ما توفّر مثل هذا الإجماع على الأهداف الحقيقية لاستراتيجيات التنمية»³. ولقد تحقق الكثير منذ كتابة تلك الكلمات؛ حيث عرّف جزء كبير من العالم النامي تقدماً اجتماعياً كبيراً، وتحسناً في مستويات المعيشة. واستفاد الملايين من العولمة، غير أنّ النجاحات التي تحققت في التنمية البشرية لا ترقى إلى مستويات التقدم التي تطلع إليها تقرير التنمية البشرية للعام 1990 - وقصرت كثيراً عما كان ممكناً. بالتطلع من منظورية العام 2015، ثمة خطر متعاظم من أنّ السنوات العشر المقبلة، شأنها في ذلك شأن الأعوام العشرة المنصرمة، سوف تدخل التاريخ لا كعقد للتنمية البشرية، بل بوصفها عقداً مهدوراً من الفرص الضائعة، والمبادرات الفاترة، والتعاون الدولي الفاشل. ويمثل هذا العام مفترق طرق؛ حيث يمكن للمجتمع الدولي إما أن يسمح للعالم بأن يواصل السير على طريق التنمية البشرية الحالي، وإما أن يغيّر الاتجاه ويختط السياسات الملائمة لترجمة وعد إعلان الألفية إلى نتائج ملموسة.

لا يجوز التقليل من تداعيات الاستمرار في السير على هذا الطريق. فباستخدام معطيات الاتجاهات على مستوى البلدان، نحسب، تقديرياً، فجوات التكلفة البشرية للعام 2015 بين غايات الأهداف الإنمائية للألفية والنتائج المتوقعة، في ما لو استمرت الاتجاهات الراهنة. من العناوين الرئيسية:

«تقع على عاتقنا مسؤولية جماعية للذود عن مبادئ الكرامة الإنسانية والمساواة والعدالة، على المستوى الكوني، ولذا فإن علينا، كقادة، واجباً إزاء شعوب العالم كلها، لا سيما تجاه الأكثر عرضة للتأذي، وبخاصة أطفال العالم، أصحاب المستقبل».

إعلان الألفية 2000²

سوف تُفوّت غاية الأهداف الإنمائية لتخفيض وفيات الأطفال، وسيكون هامش الفشل في العام 2015 مساوياً لأكثر من 4.4 مليون وفاة كان في الإمكان تفاديها.

سوف تُفوّت غاية الأهداف الإنمائية لتخفيض وفيات الأطفال، وسيكون هامش الفشل في العام 2015 مساوياً لأكثر من 4.4 مليون وفاة كان في الإمكان تفاديها. وخلال السنوات العشر المقبلة، ستبلغ الفجوة بين الغاية والاتجاه الحالي ما مجموعه 41 مليون طفل يموتون قبل عيد ميلادهم الخامس؛ بسبب أكثر الأمراض قابلية للشفاء - الفقر. وهذه نتيجة يصعب التوفيق بينها وبين تعهد إعلان الألفية بحماية أطفال العالم. تُوازي الفجوة بين غاية أهداف التنمية للألفية بتخفيض معدلات الفقر إلى النصف، وبين النتائج المستشرّفة، وجود 380 مليون شخص إضافي يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم بحلول العام 2015. بناءً على الاتجاهات الحالية، سوف يُقصر عن تحقيق غاية الأهداف في شمولية التعليم الابتدائي؛ بحيث يبقى 47 مليون طفل خارج المدارس في العام 2015. إن إحصائيات كهذه يجب أن تُعامل بحذر. فالتقديرات المستقبلية المعتمدة على الاتجاهات السابقة تُتيح لنا استقراءات في إحدى مجموعات النتائج المحتملة؛ لكنها لا تُعرف المحتوم. وكما تقول حكمة أسواق المال، فإن أداء الماضي ليس دليلاً إلى نتائج المستقبل. وهذه أنباء طيبة لا لبس فيها بالنسبة إلى أهداف الألفية؛ إذ ما زال هناك وقت للعودة إلى سواء السبيل - لكن الوقت أخذ في التّفاد. ومثلما

قال الأمين العام للأمم المتحدة، فإن «من الممكن تحقيق أهداف التنمية للألفية بحلول العام 2015 - لكن بشرط أن يتخلّى جميع المعنّيين بالأمر عن التصرف وكأن كل شيء يسير على ما يُرام، وينطلقوا الآن في تصعيد وتيرة العمل وزيادة نسبهته على نحو جذري»⁴. يُمثّل الجزء الأول من هذا الفصل استعراضاً وجيزاً لما عرفته التنمية البشرية من التّقدم والنكسات خلال السنوات الخمس عشرة الماضية، ويُسلط الضوء على الانتكاسة الكبيرة التي مُنيت بها التنمية البشرية بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) وتباطؤ التّقدم في موضوع وفيات الأطفال. وقد تراقف التفاوت في مدى التّقدم بين البلدان والمناطق مع انحراف مسار التنمية البشرية في بعض مجالاتها الأساسية، وازدياد مظاهر اللامساواة تفاقماً. ويركز الجزء الثاني من هذا الفصل على أهداف التنمية للألفية، حيث لنواحي التّقدم المحدودة والمتباطئة في التنمية البشرية التي تحققت خلال العقد المنصرم تأثير مباشر على احتمالات إنجازها؛ غير أنّ معظم هذه الأهداف لن يتحقّق في معظم البلدان. وقد توصلت استشرافاتنا المبنية على مستوى بيانات البلدان إلى وضع مجموعة محتملة من النتائج المرتقبة؛ إذا ظلّ العالم على مساره المألوف الذي حدّر منه الأمين العام للأمم المتحدة.

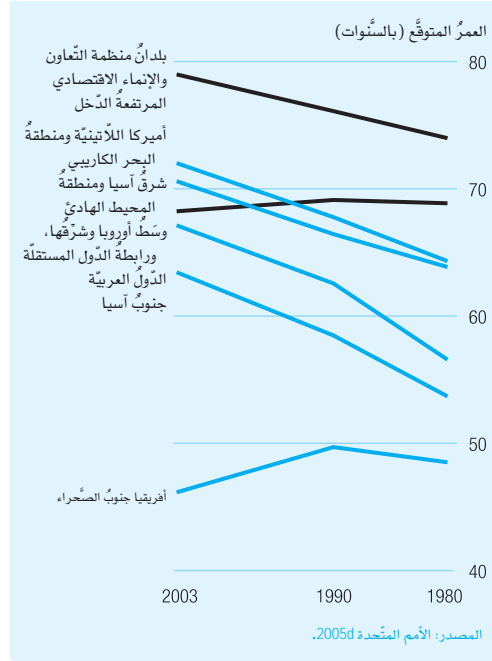
التقدم والنكسات في التنمية البشرية

اختباراً حاسماً للتّقدم في التنمية البشرية التي لها أبعاد أوسع بكثير من الأهداف الإنمائية بحد ذاتها - كما أنّ غايات عديدة في الأهداف لا تعكس إلاّ مستوى متواضعاً من الطموح. غير أنّ الفشل في بلوغ أهداف الألفية سيشكل نكسة حقيقية.

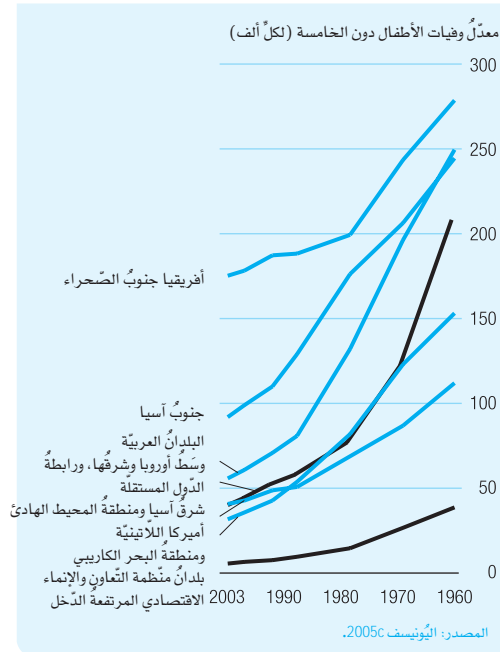
والقدرات الأكثر أساسية التي تُتيحها التنمية البشرية هي عيش حياة صحية مديدة، والحصول على التعليم، وضمان موارد كافية للتمتع بمستوى حياة لائق؛ فيما تشمل القدرات الأخرى على المشاركة الاجتماعية والسياسية في

إنّ التنمية البشرية معنيّة جوهرياً بالحرية؛ ومعنيّة ببناء قدرات البشر - بمدى الأمور التي يستطيع الناس أن يقوموا بها، وما يستطيعون أن يكونوا. ومع أنّ للحريات والحقوق الفردية أهمية كبيرة جداً، إلا أن الناس مقيّدون بما يمكنهم فعله بتلك الحرية؛ إذا كانوا فقراء، أو مرضى، أو أميين، أو ضحايا التمييز، أو مهددين بنزاعات عنيفة، أو محرومين من الصّوت السياسي. لهذا السبب تأخذ الحرية الأفسح التي نادى بها ميثاق الأمم المتحدة موقع القلب من التنمية البشرية. ولهذا السبب أيضاً، توفر أهداف التنمية للألفية

الرسم 1.1 متوسط العمر المتوقع يتحسن في معظم الأقاليم



الرسم 1.2 معدلات وفيات الأطفال واتجاهاتها أخذة في التحسن



التخفيف من أخطار الأمراض المعدية؛ فيما فتحت أمام 1.2 مليار إنسان إضافي خلال العقد الماضي منافذ الحصول على مياه نظيفة. ومنذ العام 2001، أدى الارتفاع السريع في نسبة التحصين الشامل ضد الأمراض؛ عبر «مبادرة التحالف العالمي لتوفير اللقاحات»؛ إلى خفض أرقام الوفيات، وإنقاذ ما يُقدَّر بنصف مليون من بني البشر.

المجتمع. وسنلقي في هذا الجزء نظرةً على سجل التنمية البشرية خلال العقد الماضي - الذي كان فترة تعمق خلالها الاندماج العالمي.

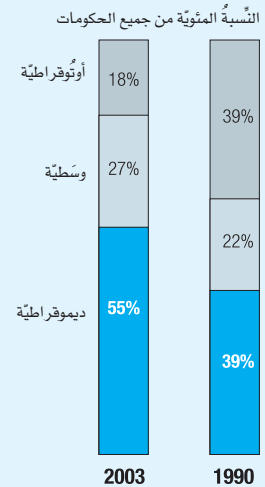
لقد اتسم عصر العولمة بتحقيق إنجازات مذهلة في التّقانة والتجارة والاستثمار - وازدياد في الرخاء، مثير للإعجاب؛ غير أن المكاسب في التنمية البشرية كانت أقلّ إثارة للإعجاب. فثمة أجزاء واسعة من العالم النامي تخلف وراء الركب، كما يزداد اتساع فجوات التنمية البشرية بين البلدان الغنيّة والفقيرة؛ وهي فجوات ضخمة أصلاً وأخذت في الاتساع. في غضون ذلك، تجد بلدان من تلك التي كثر التمثّل بها كتحصن نجاح في العولمة أنها تواجه مصاعب متعاظمة في تحويل الرخاء المتزايد إلى تنمية بشرية. فسرعة التقدّم في تخفيض وفيات الأطفال، المعتبر من أهم مؤشرات التنمية البشرية إطلاقاً، أخذت في التباطؤ؛ فيما تزداد فجوة وفيات الأطفال اتساعاً بين البلدان الغنيّة والفقيرة. ومهما يبلغ شأن الإنجازات الماثلة للعيان، فإنّ متناول يد العولمة والتقدّم العلميّ يقصّر كثيراً عن القضاء على آفات لا موجّب لها، من معاناة وأوبئة مهلكة ووفيات من أمراض قابلة لل منع، تُفسد حياة فقراء العالم.

ارتقاءات في التنمية البشرية - لمحة كونيّة خاطفة

بالتطلع خلفاً إلى العقد الماضي، نرى أنّ الاتجاه البعيد المدى نحو التقدّم في التنمية البشرية قد استمر؛ حيث يمكن لإنسان مولود في بلد نام أن يتوقّع اليوم، في المعدل، أن يكون أكثر غنى وأفضل صحّة وأرقى تعليماً من جيل والديه. ويتمتع هذا الإنسان بفرص أكبر للعيش في ديمقراطية متعدّدة الأحزاب، واحتمالات أقلّ للتأثر بالنزاعات.

في غضون ما يزيد قليلاً على عقد من الزمن، ارتفع معدّل العمر المتوقع للإنسان في البلدان النامية بمقدار عامين؛ وأصبح هذا المؤشر نقطة تلاقي عندها عناصر التنمية البشرية، حيث البلدان الفقيرة أخذت في اللحاق بالغيّة (الرسم التوضيحي 1.1). ويعود هذا الازدياد في العمر المتوقع، جزئياً، إلى انخفاض معدّل وفيات الأطفال (الرسم 1.2) التي تقل اليوم عمّا كانت عليه في العام 1990 بمقدار ثلاثة ملايين وفاة؛ كما ازدادت فرص طفلي ما في الوصول إلى السنة الخامسة من عمره بنحو 15%. وقد ساهمت تحسينات إمكانية الحصول على الماء وخدمات الصرف الصحي في

الرسم 1.3 الديموقراطية تحرّز تقدّما



المصدر: نسبٌ محسوبة على أساس بيانات الأمم المتحدة عن السكان 2005d. ومجموع نقاط السياسات من المركز المعنى بالتنمية الدولية وتُدبر النزاعات في جامعة ماريلاند (CIDCM 2005).

الأوسط؛ كما أودى النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بأرواح 4 ملايين شخص تقريباً، وهو أعلى مجموع للقتلى منذ الحرب العالمية الثانية. وفي السودان، تحوّلت تسوية سلمية لإحدى أطول الحروب الأهلية في القارة الأفريقية إلى منطلق أزمة إنسانية جديدة في دارفور؛ حيث بلغ عدد المُشرّدين أكثر من مليون نسمة. وقد ظهرت تهديدات جديدة للأمن الجماعي، لكنّ هناك بعض الأبناء الطيبة رغم التحديات التي تشكّلها النزاعات المُعقّبة بالنسبة إلى التنمية البشرية؛ إذ انخفض عدد النزاعات منذ العام 1990، كما شهدت السنوات الخمس عشرة الماضية انتهاء حروب أهلية كثيرة عبر مفاوضات برعاية الأمم المتحدة. فمن تيمور-لشتي إلى أفغانستان، ومن سيراليون إلى السلفادور، حمل السلام فرصاً جديدة للتنمية البشرية وللديموقراطية. وفي حين يشكّل النزاع المسلح أحد أكبر الحواجز أمام تسريع التنمية البشرية، إلا أنّ تخفيض ارتفاع هذا الحاجز أمرٌ ممكن.

تباين أيضاً التقدّم نحو الديموقراطية، التي تُكوّن مظهراً أساسياً من مظاهر التنمية البشرية. فهي قيمة ذاتية وتُعتبر تالياً، بما لها من حقّ خاص، مؤشراً مستقلاً على التنمية البشرية؛ كما أنها في الوقت ذاته سبيلٌ نحو تحقيق أهداف أكثر اتساعاً في التنمية البشرية. صحيح أنّ قياس التقدّم صعبٌ بطبيعته، لكنّ من شروطه إجراء انتخابات على أساس تعدد الأحزاب - وهو اليوم صيغة الحكم المفضّلة في العالم. ومن شأن استقلال القضاء، وفرض قيود على السلطة التنفيذية، وإتاحة حرية الصحافة، واحترام حقوق الإنسان أن تُعطي مضموناً لشكل الخيار الانتخابي. وإذا استُخدم مؤشر النظام السياسي للديموقراطية - وهو مقياس مركّب - لتبين أنّ نسبة سكّان العالم الذين يعيشون في بلدان تتمتع بأنظمة انتخابية قائمة على تعددية الأحزاب، وتتوافق مع المعايير العامّة للديموقراطية، ارتفعت منذ العام 1990 من 44% إلى 58% (الرسم 1.3)، أي بزيادة 1400 مليون نسمة.⁹ ويعيش الآن أكثر من ثلثي الأفريقيين في بلدان ذات أنظمة انتخابية ديموقراطية، متعدّدة الأحزاب. وكانت الحكومات الأفريقية ذاتها هي التي قادت المعارضة ضدّ انقلاب مناوئ للديموقراطية في توغو.

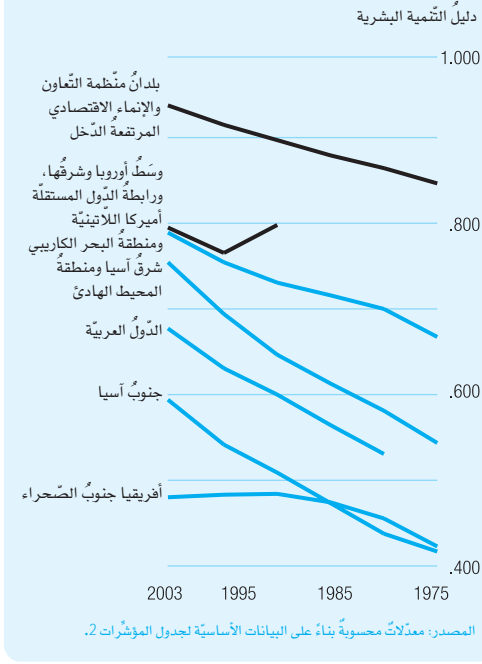
غير أنّ الانتخابات على أساس التعددية الحزبية ليست شرطاً كافياً للديموقراطية - وحتى إذا استُخدم هذا المقياس، تبقى الكأس نصف فارغة تقريباً. فانتخابات الأحزاب المتعدّدة غائبة إلى حدّ بعيد في الشرق الأوسط، رغم أنّ بلداناً مثل مصر والأردن توسّعت المساحة الديموقراطية

لم تكن الارتقاءات في مجال التعليم أقلّ إثارة للإعجاب. فمع أنه ما زال في العالم حتى اليوم 800 مليون إنسان - تُكوّن الإناث، على نحو غير متناسب، ثلثهم - يفتقرون إلى المهارات الأساسية في القراءة والكتابة، ازدادت نسب معرفة القراءة والكتابة في البلدان النامية من 70% إلى 76% خلال العقد الماضي، فيما يستمر تقلص الفجوة بين الجنسين.⁵ وتمثّل الأمية اليوم إخفاقات الماضي في تأمين الوصول إلى التعليم، لكنّ هذا القصور أخذ في التقلص الآن. فبالمقارنة مع أرقام العام 1990، نقص عدد الاطفال في سنّ الدراسة الذين لا يذهبون إلى المدرسة بمقدار 30 مليوناً؛ وارتفع معدّل سنوات البقاء في المدرسة بمقدار نصف سنة. وقد ضاقت الفجوات الجُوسية في الالتحاق بالمدارس، رغم أنّ البنات ما زلن يشكّلن أكثر من نصف الأطفال غير الملحقين بالمدارس؛ مع الاعتراف بأنّ هذا مؤشّرٌ محدود على المساواة بين الجنسين.

صحيح أنّ فقر الدخّل المفرط يتراجع، غير أنه جرى التعبير عن مخاوف مشروعة من استخدام خطّ الفقر، المتمثّل بدولار واحد في اليوم، في وضع خريطة بيانية للاتجاهات عبر البلدان - ومن الضروريّ التزام أقصى درجات الحذر عند استخدام هذا المؤشّر.⁶ وإذا وضعنا مشكلات القياس جانباً، يبقى الفقر مسألة متحرّكة لا يمكن الإحاطة بها إلا جزئياً من خلال المؤشّرات الثابتة. لكنّ الاتجاه يشير إلى منحى إيجابي، إذ انخفض معدّل الفقر المُدقّع من 28% في العام 1990 إلى 21% اليوم، وهو انخفاض يساوي في الأرقام المجردة 130 مليون نسمة.⁷ ويكوّن النمو الاقتصادي أحد المتطلّبات البديهية للتعجيل في خفض فقر الدخّل، وللتنمية البشرية المستدامة؛ حيث في هذا المجال أيضاً، ثمة خبرٌ رئيسيٌ مشجّع. ففي تسعينات القرن العشرين، كان معدّل نموّ دخل الفرد في البلدان النامية 1.5%، أي نحو ثلاثة أضعاف ما كان عليه في الثمانينات؛⁸ بينما ازداد في البلدان النامية منذ العام 2000 إلى 3.4% - ما يساوي ضعف معدّل البلدان ذات الدخّل المرتفع. وبعد عقدين من الهبوط في متوسط الدخّل، تحقّق أفريقيا جنوب الصحراء منذ عام ألفين زيادة سنوية مقدارها 1.2%. ومن المبكّر جداً اعتبار هذا التعافي نقطة تحوّل، إلا أنّ هناك دلائل مشجّعة على أنّ النمو ربما يمدّ جذوره في عدد متزايد من بلدان الإقليم.

لكنّ الأخبار الجيدة عن النزاع أقلّ وضوحاً. فمنذ تسعينات القرن الماضي، شهد العالم إبادة جماعية في رواندا، وحروباً في أفغانستان والعراق، ونكسات في الشرق

الرسم 1.4 التنمية البشرية تتحسن في معظم الأقاليم



الجدول 1.1 بلدان تشهد ارتدادات في دليل التنمية البشرية

1990-1980	2003-1990
جمهورية الكونغو الديمقراطية	بوتسوانا
غويانا	الكاميرون
هايتي	جمهورية أفريقيا الوسطى
النيجر	الكونغو
زواندا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
زامبيا	كوت ديفوار ساحل العاج
نسبة البنات إلى الصبيان (بنات لكل 100 صبي)	كازاخستان ^a
كينيا	ليسوتو
تشير البيانات إلى العام 2003	جمهورية مولدوفا ^a
تشير البيانات إلى العام 2002	الاتحاد الروسي ^a
	جمهورية جنوب أفريقيا
	سوازيلاند
	طاجيكستان ^a
	جمهورية تنزانيا المتحدة ^a
	أوكرانيا ^a
	زامبيا
	زيمبابوي

^a بلد ليست لديه بيانات لدليل التنمية البشرية عن فترة 1980-1990؛ ولذا يمكن أن الهبوط كان قد بدأ قبل عام 1990. المصدر: جدول المؤشرات 2.

بصورة ملحوظة في إقليمين، إذ إن 13 من بلدان الارتدادات تقع في أفريقيا جنوب الصحراء؛ حيث يعيش ما يزيد قليلاً على نصف سكان هذا الإقليم - 240 مليون نسمة - في بلدان عانت انتكاسات في دليل التنمية البشرية. أما البلدان الستة الأخرى التي تراجع فيها دليل التنمية البشرية، فتنتهي إلى الاتحاد السوفييتي سابقاً.

أمام السياسات الانتخابية. وفي البلدين الأكثر اكتظاظاً بالسكان في العالم، تتمتع الهند بديموقراطية مزدهرة؛ لكن الإصلاحات السياسية في الصين تخلفت عن الإصلاحات الاقتصادية. ويشار إلى أن بلداناً كثيرة ذات أنظمة انتخابية متعددة الأحزاب، وبخاصة بعض بلدان الاتحاد السوفييتي سابقاً، هي بالاسم ديموقراطية لكنها بالممارسة الانتخابية أوتقراطية استبدادية؛ وتعتبر شعوبها القادة السياسيين فاسدين وطغاة ونهابين. ويمكن لانتخابات الأحزاب المتعددة أن توفر ستاراً تمويهاً يحجب الأنظار عن السلطة التنفيذية المستبدة، والقيود المفروضة على حرية الصحافة، وانتهاكات حقوق الإنسان التي تجرد الديموقراطية من معناها. وفي بعض البلدان، شكّل الاحتجاج الشعبي علاجاً فعالاً ضد مثل هذه الممارسات؛ إذ طرد في عامي 2004 و2005 رؤساء مارسوا السلطة طويلاً في أوكرانيا وجورجيا وقيرغيزستان، بفضل الاحتجاجات الشعبية على الإساءات المفروضة للعملية الديموقراطية.

لا يجوز التقليل من أهمية المكاسب المسجلة خلال العقد الماضي في التنمية البشرية - كما لا تجوز المبالغة فيها. ومن جوانب مشكلة للمحات الكونية الخاطفة، أنها تحجب الاختلافات بين المناطق وضمونها؛ كما تخفي الفوارق على امتداد أبعاد التنمية البشرية. فالتقدم نحو التنمية البشرية كان متفاوتاً بين المناطق، وضمونها، وعبر أبعاد مختلفة.

التقدم بمنظار دليل التنمية البشرية

إن دليل التنمية البشرية مؤشر مركب، يغطي ثلاثة أبعاد لرفاه الإنسان: الدخل، والتعليم، والصحة. والغرض من هذا الدليل ليس إعطاء صورة كاملة للتنمية البشرية، بل تقديم مقياس يتجاوز الدخل؛ لأن دليل التنمية البشرية ميزان للتغيرات في رفاه الناس، ولمقارنة التقدم في مناطق مختلفة.

واصل دليل التنمية البشرية صعوده خلال العقد الماضي في جميع مناطق العالم النامي، وإن يكن بنسب متفاوتة؛ مع استثناء واضح في ما يتعلق بأفريقيا جنوب الصحراء (الرسم 1.4). غير أن بلداناً كثيرة منبتت بارتدادات غير مسبوقة في خضم التقدم العام، حيث سجل 18 بلداً بمجموع سكاني يبلغ 460 مليون نسمة نقاطاً على دليل التنمية البشرية في العام 2003 أقل مما كانت عليه في العام 1990 (الجدول 1.1) - علماً بأن ستة بلدان فقط منبتت بمثل هذه الارتدادات في الثمانينات. وقد تركزت الانتكاسات

تتباين العلاقة بين تصنيفي سُلّم الثروة ودليل التنمية البشرية، من بلد إلى آخر. فننغلاديش والصين هما من أسرع البلدان صعوداً في مراتب دليل التنمية؛ حيث ارتفعت بنغلاديش 14 مرتبة في هذا الدليل منذ 1995، لكنها لم تصعد إلا 10 درجات على سُلّم الغنى العالمي. ما يعنيه ذلك، هو أنّ التقدّم الاجتماعي في بنغلاديش سبق التقدّم الاقتصادي بالمقارنة النسبية مع أداء بلدان أخرى. في المقابل، واصلت الصين صعودها المثير للإعجاب في مراتب دليل التنمية البشرية، لكنّ تقدّمها الاقتصادي سبق تقدّمها الاجتماعي؛ إذ صعد هذا البلد 20 مرتبة في دليل التنمية البشرية و32 مرتبة على سُلّم الثروة.

يُتيح تفكيك بسيط لمكونات دليل التنمية البشرية بعض الاستبصار في محرّكات التغيير. فقد رفعت كلٌّ من أوغندا وبنغلاديش والصين ترتيبها على دليل التنمية البشرية بنحو 20% منذ 1990، ولكنّ من منطلقات مختلفة جداً؛ حيث كان النمو الاقتصادي أكبر مكونات التغيير في الصين. أمّا في بنغلاديش، فكانت زيادة الدخّل هامّة، وإن يكن إلى درجة أقلّ كثيراً من الصين؛ إذ ازداد معدّل الدخّل بنحو ربع نسبة الزيادة المتحققة في الصين. غير أن بنغلاديش حققت تقدماً متوازناً على كلّ الأبعاد الثلاثة لدليل التنمية البشرية، مسجّلة مكاسب في العمر المتوقع والتعليم أفضل ممّا حقّقه الصين. وقد تحقّق في أوغندا الحد الأدنى من المكاسب في العمر المتوقع، وجاء المكسب الكبير في دليل التنمية البشرية من التقدّم في الالتحاق بالمدارس؛ وبدرجة أقلّ، عبر تحسّن الدخّل. وتُشرح العملية التفكيكية للمكونات، بتفصيل أوسع، في الإطار الثاني ضمن ملاحظة على الإحصائيات.

تُثير عمليات التتريك قضايا هامّة لوضعي السياسات. ويقتضي الارتقاء في التنمية البشرية إحراز تقدّم على امتداد جبهة عريضة؛ إذ إنّ خسائر الرفاه الإنساني، المرتبطة مثلاً بالعمر المتوقع، لا يمكن تعويضها بمكاسب في مجالات أخرى مثل الدخّل والتعليم. يُضاف إلى ذلك أنه يصعب الإبقاء على مكاسب مجال معين بحد ذاته، في غياب تقدّم شامل. فتدني الوضع الصحي، مثلاً، يمكن أن يشكّل عائقاً للنمو الاقتصادي والأداء في التعليم؛ كما أنّ النمو البطيء يقلل الموارد المتاحة للاستثمار الاجتماعي. وتسلط نتائج عمليات التتريك لمكونات دليل التنمية البشرية الضوء على التحديات التي تواجه مجموعات مختلفة من البلدان. فبالنسبة إلى الصين، يكمن التحدي في ضمان تحوّل النمو الكبير في الدخّل إلى تقدّم مستدام في أبعاد التنمية البشرية غير المرتبطة بالدخّل؛

تتبعكس ارتدادات التنمية البشرية في الترتيب النسبي للبلدان. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، أدى التفاؤل القاتل بين الركود الاقتصادي، وبطء التقدّم في التعليم، وانتشار الأيدز/السيدا إلى سقوط سريع وجامح في تصنيف دليل التنمية البشرية (الإطار 1.1). وسجّلت المناطق الجنوبية من أفريقيا بعضاً من أشدّ الانزلاقات انحداراً - حيث سقطت جنوب أفريقيا 35 مرتبة، وزمبابوي 23، وبوتسوانا 21. ومن بين بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، حدث أكبر الانزلاقات في طاجيكستان التي تراجعت 21 مرتبة؛ وأوكرانيا 17؛ والاتحاد الروسي 15. وكان التمزّق الاقتصادي الذي أعقب انهيار الاتحاد السوفييتي أحد العوامل التي أدت إلى هذا الهبوط في تصنيفات دليل التنمية البشرية. ثمة عامل آخر هو التراجع الكارثي في العمر المتوقع للإنسان، إذ انزلت روسيا على السُلّم العالمي لتوقعات العمر 48 مرتبة من 1990 إلى 2003 (الإطار 1.2).

الإطار 1.1 فيروس الأيدز/السيدا مرض يُولد ارتدادات متعددة في التنمية البشرية

يُمثّل تراجع العمر المتوقع للإنسان مؤشراً يوضح وقّع مرض فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز/السيدا)؛ لكنّ هذا الوباء يسبب ارتدادات متعددة في التنمية البشرية تتجاوز مجال الصحة إلى الأمن الغذائي، والتعليم، ونواحٍ أخرى.

تجد الأسر المصابة بالأيدز/السيدا نفسها واقعة بين فكي كفاشة مالية؛ إذ ترتفع التكاليف الصحية، فيما يتراجع الدخل؛ بحيث تصل التكاليف إلى أكثر من ثلث دخل الأسرة، فيتضاءل الإنفاق على الضروريات الأخرى. وقد اكتشفت دراسات في أوغندا وناميبيا أنّ عائلات تُضطر إلى بيع غذائها وماشيئتها لتأمين نفقات الطبابة، فتزداد بذلك هشاشة أوضاعها. في غضون ذلك، يقضي الأيدز/السيدا على أئمن ما يملكه هؤلاء؛ ألا وهي قدرتهم على العمل. ففي سوازيلاند، يتراجع إنتاج الذرة بأكثر من 50%، بعد وفاة أحد البالغين من جزاء الأيدز/السيدا.

خارج نطاق الأسرة، يؤدي هذا الوباء إلى تفتت البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية. وتعاني النظم الصحية من تفاعل مهلك لعاملين مؤثرين، هما الاستنزاف في صفوف العمال والازدياد على الطلب؛ حيث البنى الصحية التحتية، المنهكة أصلاً، تدفع إلى حافة الانهيار. ففي أوغندا وساحل العاج، مثلاً، يحتلّ دوو الحالات المتعلقة بالأيدز/السيدا أكثر من نصف الأسرة في المستشفيات.

يُفتت الأيدز/السيدا القدرات البشرية على جبهة واسعة؛ حيث تخسر زامبيا الآن ثلثي معلّمها المدرسين كضحايا للأيدز/السيدا. وفي العام 2000، أفاد ثلثا العاملين المُلتحقين بالزراعة في زامبيا بأنهم فقدوا زميلاً لهم خلال السنة السابقة بسبب هذا الوباء.

إن انتشار وباء الأيدز/السيدا هو نتيجة القابلية للانجراف، ومسبب لها أيضاً؛ إذ يقمع النظام المناعي للجسم ويؤدي إلى سوء تغذية. في الوقت ذاته، يسرّع العجز الغذائي هجمة مرض الأيدز/السيدا وتقدّمه. وتعاني النساء المصابات بالوباء فقداناً مكانتهن الاجتماعية؛ علماً بأنّ اللامساواة الجنوسية والمكانة الأدنى للمرأة هما من صلب اللامساواة في القوة التي تزيد مخاطر الإصابة بالمرض. فالعنف ضد النساء وبخاصة الممارسة الجنسية، المفروضة بالقوة أو بالتهديد، مسبب رئيسي لوضعهن اللامحصن في وجه التأذي. وثمة سبب آخر هو ضعف موقف النساء التفاوضي، بالنسبة إلى استخدام الواقي الذكري.

المصدر: Gillespie and Kadiyala 2005; Yamano and Jayne 2004; Carr-Hill 2004; Swaziland, Ministry of Agriculture and Co-operatives and Business 2002

صار عمر الإنسان المتوقع عند الولادة في الاتحاد الروسي من الأكثر تندياً في البلدان الصناعية: 65 عاماً بالمقارنة مع 79 في غرب أوروبا. وقد سجل منذ أوائل التسعينات ازدياد ملحوظ في وفيات الذكور فاق الاتجاهات التاريخية؛ كما يقدر عدد الوفيات الإضافية في فترة 1992-2001 بمليونيْن و500 ألف إلى ثلاثة ملايين. وفي غياب الحروب، والمجاعات، والأوبئة الفتاكة، لا توجد سابقة تاريخية لهذا المستوى من الخسائر.

تفوق نسبة الوفيات بين الرجال مثلتها بين النساء، وبخاصة في فئة الرجال العازبين والأقل تعليماً؛ حيث كان العمر المتوقع عام 2003 للرجال الروس 59 سنةً وللنساء 72، وهذه واحدة من أكبر فجوات الجنوسة في العالم. ولو سادت نسب الوفيات العادية، لكان 7 ملايين رجل إضافي ما زالوا على قيد الحياة في روسيا. بعبارة أخرى، أدت اللامساواة بين الجنسين إلى تخفيض العدد الإجمالي للسكان بنحو 5٪¹.

يوفر تفحص مسببات الموت المباشرة جزءاً من التفسير؛ إذ تعاني روسيا من ارتفاع نسبة الإصابة بمرض القلب والأوعية الدموية معاً، بما يعكس أثر العادات الغذائية وأساليب المعيشة. وإلى جانب وباء «العالم الأول» هذا، يعاني الاتحاد الروسي بصورة متزايدة من مشاكل الأمراض المعدية؛ مع تحول السل والأيدز/السيدا إلى تهديدين متعاظمين. ويسجل القتل والانتحار اللذان ازدادا ارتفاعاً في التسعينات نسبةً مرتفعةً بمعايير البلدان الصناعية؛ مع ارتباط وثيق بين هذين المؤشرين وبين الإفراط في استهلاك الكحول.

لعل مستويات الضغوط النفسية-الاجتماعية التي يحس بها السكان قد ارتفعت بسبب إعادة هيكلة سوق العمل، والركود الاقتصادي الطويل خلال التسعينات، وانحيار نظام التقديرات الاجتماعية. وانعكس ذلك في ازدياد شرب الكحول، والأمراض المرتبطة بها. في الوقت عينه، ازدادت الجرائم العنيفة المتصلة بانحيار مؤسسات الدولة المعنية بالقانون والأمن والنظام. وساهم النشاط الاقتصادي غير الرسمي، وتنفيذ العقود بالعنف، في تراجع العمر المتوقع - حيث تضاعفت معدلات جرائم قتل الذكور خلال النصف الأول من التسعينات.

إلى جانب الجرائم العنيفة والضغوط النفسية-الاجتماعية، يشير انتشار الأمراض المعدية القابلة للمنع - السل، والتهابات المعوية الحادة، والخناق؛ بشكل خاص - إلى عيوب في نظام الرعاية الصحية. فقد انخفض الإنفاق على الصحة مما كان 3.5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 98/1997 إلى ما معدله 2.9٪ في فترة 2001-1999. وتتحول الأسر الأغنى، بصورة متزايدة، إلى الخدمات الصحية الخاصة الجديدة؛ فيما تؤدي المطالبات الواسعة النطاق بالرثوة، وبمدفوعات أخرى غير رسمية، إلى جعل الرعاية الصحية العامة «المجانية» أبعد من متناول العديد من العائلات الأكثر فقراً. وتشكل تكلفة الرعاية الصحية عائقاً رئيسياً لطب العلاج.

تطرح اتجاهات الوفيات في روسيا واحداً من أخطر تحديات التنمية البشرية في بدايات القرن الواحد والعشرين. ويشدّد مثل هذا الارتفاع الحاد في الوفيات على الحاجة إلى إجراء أبحاث أفضل نوعية لتحديد مسببات الوفيات الزائدة للذكور، وإلى سياسات عامة فاعلة ومتفاعلة للتعرف إلى الفئات السكانية المعرضة للمخاطر وتوفير الحماية لها؛ إبان أزمة التحول الاجتماعي-الاقتصادي المتسارع. ومن الأهمية على نحو خاص، تطوير مؤسسات يعتبرها أبناء البلاد شرعية، وتقدر أن تشرف على عملية معقدة للإصلاح الاقتصادي. وقد تمكنت اقتصاديات انتقالية، مثل بولندا، من عكس الاتجاه السلبي لمعدل الوفيات؛ وزيادة العمر المتوقع.

1. على الأغلب، يظهر في الأدبيات مصطلح «نساء مفقودات» الذي يُستخدم لتوضيح تفاوتات وفيات الإناث في بعض أجزاء أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا (Sen 1999). ويحسب عدد المفقودين من نساء أو رجال عبر المقارنة بين نسبة النساء حالياً إلى الرجال، وبين النسبة المعتبرة طبيعياً في غياب الانحياز الجنوسي البارز.

المصدر: Shkolnikov and Cornia 2000; World Bank 2005e; Men and others 2003; Maluytina and others 2002

لأن هذا الأخير، في نهاية المطاف، وسيلة للتنمية البشرية وليس هدفاً بحد ذاته. أمّا في أوغندا، فالتحدي هو الانطلاق

مما أنجز في التعليم لتحقيق المزيد من الإنجازات؛ مع التعرف في الوقت ذاته على الأسباب التي حالت دون امتداد النجاحات المنجزة في هذا الحقل، وفي الدّخل، إلى مجال الصحة. وثبتت بنغلاديش أن من الممكن إبقاء التقدم القوي في التنمية البشرية على امتداد جبهة عريضة، ولو بمستويات متواضعة نسبياً لنمو الدّخل. فالمحافظة على هذا التقدم،

مع تسريع النمو الاقتصادي وتخفيض فقر الدّخل، أمر بالغ الأهمية بالنسبة إلى التنمية المستقبلية.

إن بعض البلدان أقدر كثيراً من غيرها على تحويل الثروة إلى تنمية بشرية، كما تقاس على دليل التنمية. فالمملكة العربية السعودية تتمتع بمعدل دخل أعلى بكثير مما هو في تايلاند، لكنهما تشابهان من حيث المرتبة في دليل التنمية البشرية (الرسم 1.5). ولغواتيمالا معدل دخل يبلغ تقريباً ضعف نظيره في فييتنام؛ إلا أنها تحتل مرتبة

يعيشون على ما يتراوح بين دولارٍ واثنين في اليوم؛ فيما يُشكّل ما يزيد على 40% من سكان العالم، فعلياً، طبقةً عالميةً دنياً تجابه كلَّ يوم واقعَ الفقر المدقع أو تهديده.

يرتبط فقرُ الدَّخْلِ ارتباطاً وثيقاً بالجوع، حيث يجوع ملايينُ الناس كلَّ يومٍ وَسَطَ عالمٍ من الوُفْرَةِ. وما زال أكثرُ من 850 مليون إنسانٍ، بينهم ثلثُ الأطفال في عمُرٍ ما قبل الدراسة، واقعين في فخِّ الدائِرَةِ المُفْرَغَةِ لسوء التغذية ومضاعفاتها.¹² فسوءُ التغذية يُضعِفُ الجهازَ المناعيَّ ويزيدُ مخاطرَ اعتلال الصحة؛ الأمرُ الذي يزيدُ بدوَرَهُ من وطأة سوء التغذية. ويعزى نحوُ نصفِ وفياتِ الأطفال دون سنِّ الدراسة، بصورةً مباشرة، إلى ترابطِ آثارِ سوء التغذية والأمراض المُعديّة؛¹³ حيث إنّ الأطفال المصابين بهُزالٍ معتدلٍ مُعرضون لاحتمال الموت من أمراضٍ مُعديّةٍ بنسبةٍ تفوق أربعة أضعافٍ تُعرضُ نظراتهم الصّحيحيّ التّغذية.

في المقابل، يستفجِلُ خطرُ الإصابة بأمراضٍ مُعديّةٍ نتيجةً لعدم توفّرِ الماء والصّرفِ الصحيّ النّظيفين على نحوٍ كافٍ؛ إذ هناك أكثرُ من مليار إنسانٍ يفتقرون إلى المياه المأمونة، وملياران و700 مليون آخرون يفتقرون إلى الصّرفِ الصحيّ المحسّن. فالأمراضُ المنقولة بالماء أو بالفضلات البشريّة هي السببُ الرئيسيُّ الثاني لوفياتِ الطُفولة حول العالم، بعد التّهاباتِ المجاري التّفسّية؛ حيث يُقدّرُ مجموعُ وفياتِ الأطفال النّاجمةٍ عنها بثلاثة آلاف وتسعمئة طفلٍ كلَّ يوم.¹⁴

ما زالت الفجواتُ في فرصِ التعليمِ كبيرةً؛ إذ يوجد في اقتصادٍ عالميٍّ، مبنيٍّ بشكلٍ متزايدٍ على المعرفة، نحو 115 مليون طفلٍ محرومين حتّى من أبسط أنواع التعليم الأساسي¹⁵ - ومعظمُ الأطفال غيرِ الملتحقين بالمدارس، يعيشون في أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا (الرّسم 1.6). ففي المعدل، يستطيع طفلٌ مولودٌ في موزمبيق اليوم أن يتوقّع الالتحاقَ بالتعليم الرّسمي لمدة أربع سنوات؛ أمّا المولودُ في فرنسا، فسوف ينال 15 سنةً من التعليم ذي المستوى الأرقى إلى حدٍّ بعيد. وفي جنوب آسيا، يساوي معدّلُ فترةِ الدراسة البالغة ثمانين سنةً نصفَ المدّة في بلدان الدَّخْلِ المرتفع. يُضاف إلى ذلك أنه في حين قد تكون فجوةُ الالتحاق بالتعليم الابتدائيّ آخذةً في التقلص، فإنَّ الفجوةَ بين البلدان الغنيّة والفقرية، بمقياسِ معدّلِ سنواتِ الدراسة، آخذةً في الاتّساع (الرّسم 1.7)؛ وهذا قبّل أن يُؤخذ في الحسبان ما تشهده نوعيةُ التعليم من فوارق: يُنهي أقلُّ من ربعِ أطفال زامبيا دراستهم الابتدائية وهم قادرون على النجاح في اختبارات القراءة والكتابة الأساسيّة.¹⁶ في الوقت ذاته، يبقى الحصولُ

أدنى في دليل التنمية البشريّة. وفي المعتاد، تُعتبر الفجواتُ الكبيرة بين الغنى ومراتب دليل التنمية البشريّة مؤشراً إلى وجود اللّامساواة البنيويّة العميقة الجذور التي تسدُّ طريق التحوّل من تكوين الثروة إلى التنمية البشريّة. كما أنها دليلٌ على وجود نواحي قُصورٍ في السياسات العامّة عندما تقتثل الحكوماتُ في وضع استراتيجيات لتوسيع الفرص المتاحة للفقراء، وللفئات المهمّشة أو المحرومة. وكما يُظهر الفصلُ الثاني، فإنّ اللّامساواة البنيويّة تترك أثراً كبيراً على مقدار التقدّم نحو أهداف التنمية للألفيّة.

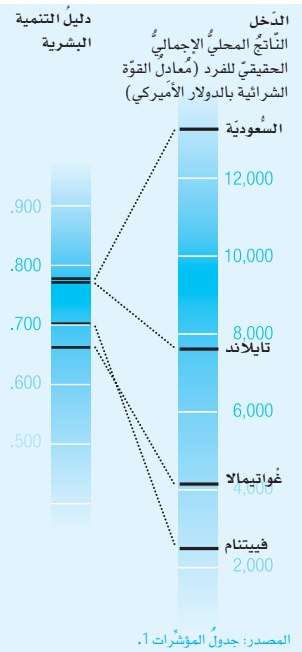
ويتجاوز دليل التنمية البشريّة، تبقى وجوهٌ عجزٌ ضخمةٌ جداً في القدرة البشريّة. ويؤدّي التشبيه المجازي للتنمية البشريّة بكأسٍ نصفٍ فارغةٍ أو نصفٍ مملوءةٍ إلى صرف الانتباه عن حقيقةٍ طاغية؛ هي المستوى غير العادي للحرمان الذي يمكن تفاديه، والمنتشرٍ وَسَطَ عالمٍ يزدادُ ازدهاراً.

مقيّدات التنمية البشريّة

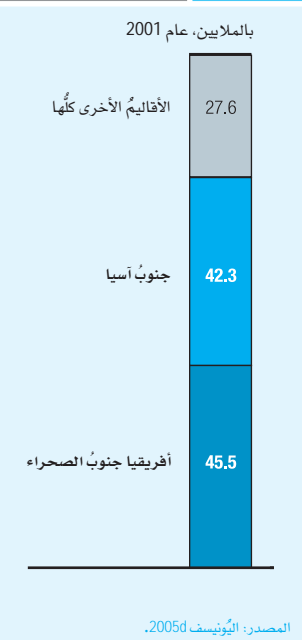
ليس هناك مؤشّرٌ على الحرمان من القدرة أقوى وأكثرُ إزعاجاً من وفياتِ الطُفولة، حيث يموت كلُّ سنة أكثرُ من 10 ملايين طفلٍ قبل بلوغ الخامسة من العمر؛¹⁰ فيما تتزايد حصّةُ أفريقيا جنوب الصحراء من وفياتِ الأطفال. وتُحسب لهذه المنطقة نسبة 20% من الولادات و 44% من وفياتِ الأطفال، علماً بأنّ من الممكن تفادي كلِّ وفياتِ الطُفولة هذه تقريباً. ففي كلِّ دقيقتين، يموت من مرض الملاريا وحده أربعة أشخاص، منهم ثلاثة أطفال؛ مع أنّ من المستطاع منَع حدوث معظم هذه الوفيات بإجراءاتٍ بسيطةٍ، قليلة التكلفة. وتتسبّب أمراضٌ يمكن الوقاية منها بالتلقيح - كالخُصبة والخناق والكزاز - بموت مليونيٍّ إلى ثلاثة ملايين طفلٍ سنوياً.¹¹ ومقابل كلِّ طفلٍ يموت، يمرض ملايين آخرون أو لا يذهبون إلى المدرسة؛ لأنهم واقعون في دائرة جهنميّة تربط بين سوء الصحّة في الطُفولة وبين الفقر في سنِّ البلوغ. فما يزيد على 98% من الأطفال الذين يلقون حتفهم سنوياً يعيشون في بلدانٍ فقيرة، ويموتون بسبب المكان الذي وُلدوا فيه؛ شأنهم في ذلك شأن نصف مليون امرأةٍ من اللواتي يُفارقن الحياة كلَّ سنة لأسبابٍ تعود إلى الحمل.

كان التقدّم في تخفيض الفقر جزئياً؛ إذ ما زال خمسُ سكّان العالم - أي أكثر من مليار إنسان - يعيش واحدٌ منهم بأقلَّ من دولارٍ واحد في اليوم، وهي درجةٌ من الفقر متدنيّةٌ إلى حدٍّ تهديد التّبقي. وهناك ملياراً و500 مليون آخرون

الرسم 1.5 اختلاف في الدَّخْلِ، تشابهٌ في دليل التنمية البشريّة



الرسم 1.6 أطفال خارج المدارس - معظمهم في أفريقيا وجنوب آسيا



المتوقع، والتباطؤ في التقدم نحو خفض وفيات الأطفال، والتراجع في نسب تخفيض فقر الدخل وعدم المساواة.

العمر المتوقع للإنسان - الانتكاسة الكبرى

يُمثل العيش حياةً مديدةً صحيةً مؤشراً أساسياً على القدرات البشرية، وترتك مظاهر اللامساواة في هذا المجال أعمق الأثر على الرفاه والفرص. وقد تباطأ منذ أوائل التسعينات اتجاه طول الأمد نحو تقارب البلدان الغنية والفقيرة في مؤشر العمر المتوقع للإنسان، نتيجة التباعد في بعض المجالات في ما يتعلق بمرض الإيدز/السيدا وإخفاقات أخرى.

من منظور كوني، تضيق فجوة العمر المتوقع للإنسان؛ إذ ارتفع العمر المتوقع للإنسان 16 سنة في بلدان الدخل المنخفض بين العام 1960 وأواسط التسعينات، و6 سنوات في بلدان الدخل المرتفع. 17 ومنذ العام 1980، ضاقت الفجوة بمقدار عامين؛ غير أن التقارب يجب أن يُوضع في الإطار الصحيح، حيث إن كل تقارب العامين إلا 3 أشهر حدث قبل سنة 1990. منذ ذلك الحين، توقف التقارب كلياً وما زالت الفجوات واسعة جداً؛ إذ لا تزال الهوة القائمة بين معدل العمر المتوقع في بلد منخفض الدخل، وآخر مرتفع الدخل، 19 عاماً. ففي وسع شخص وُلد في بوركينافاسو أن يتوقع العيش 35 عاماً أقل من شخص وُلد في أوروبا، كما يتوقع شخص وُلد في الهند أن يعيش 16 عاماً أقل من شخص وُلد في الولايات المتحدة.

والعمر المتوقع للإنسان هو أيضاً مؤشراً على جودة الصحة التي يستطيع الإنسان أن يتوقع التمتع بها. ومن أساليب قياس الخطر، تقدير احتمالات الموت الذي يمكن تفاديه - وهو

على تعليم عالٍ امتيازاً متاحاً في المقام الرئيسي لمواطني البلدان ذات الدخل المرتفع. وهذه اللامساواة التعليمية اليوم، هي اللامساواة الاقتصادية والاجتماعية غداً.

ما زالت ظواهر عدم المساواة بين الجنسين تجدد من الفرص التعليمية للبنات. وحتى مع تقلص الفجوات الجغرافية، يمكن للبنات في المعدل أن يتوقعن الحصول على سنة دراسية أقل من الصبيان في الدول الأفريقية والعربية، وستين في جنوب آسيا. وتشكل البنات في 14 بلداً أفريقياً أقل من 45% بين طلاب المدارس الابتدائية؛ بينما يشكلن في باكستان نسبة 41% - ومن شأن المساواة بين الجنسين أن تدخل إلى المدارس الباكستانية مليوني بنت إضافية. ففي البلدان النامية إجمالاً، تكمل ما نسبته 75% من البنات دراستهن الابتدائية، لكنها ترتفع إلى 85% للصبيان؛ فيما تزداد اللامساواة الجغرافية اتساعاً في المستويين الثانوي والعالي. وهذه التفاوتات الحادة بين الجنسين ليست مجرد انتهاك للحق العالمي الشامل في التعليم، بل هي أيضاً تهديد لفرص التنمية البشرية مستقبلاً؛ إذ إن تعليم البنات هو واحد من أقوى حوافز التقدم الاجتماعي، على امتداد مجموعة واسعة من المؤشرات.

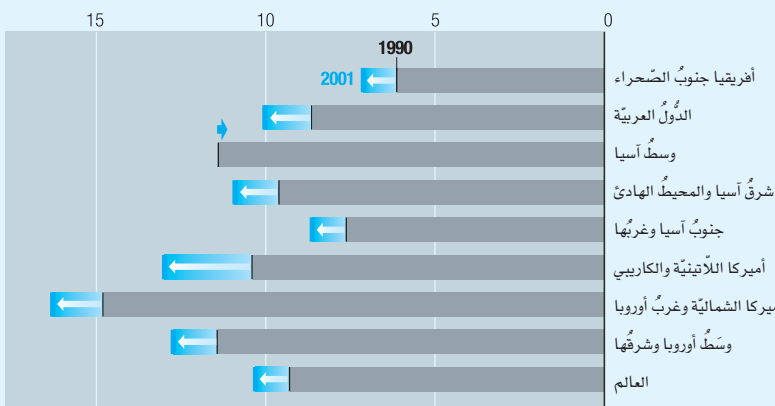
نهاية التقارب؟

دأبت القدرات البشرية على التقارب تدريجاً خلال معظم الأعوام الأربعين الماضية؛ حيث البلدان النامية، كمجموعة منطلقاً من قاعدة منخفضة، تلحق تباعاً بالبلدان الغنية في مجالات العمر المتوقع، ووفيات الطفولة، والقضاء على الأمية. غير أن ثمة ناحية مثيرة للقلق في التنمية البشرية اليوم، هي أن النسبة الكلية للتلاقي أخذت في التباطؤ - وأن التباعد صار الحالة السائدة لمجموعة كبيرة من البلدان.

في عالم مليء فعلاً بأقصى مظاهر اللامساواة، تزداد الفجوات بين البلدان الغنية والفقيرة اتساعاً في بعض الحالات، وتضيق ببطء شديد في حالات أخرى؛ وهذا ليس مساراً متناسقاً، بل فيه تنوعات كثيرة بين المناطق والبلدان. فنحن ربما نعيش في عالم تعلن الحقوق الكونية فيه أن جميع الناس متساوون في القيمة - غير أن مكان ولادتك في هذا العالم هو الذي يُملي فرصك في الحياة. وتعالج الأجزاء التالية ثلاثة مجالات تبرز فيها التمايزات القائمة بين البلدان أوجه اللامساواة في فرص التنمية البشرية، وتقويها على حدٍ سواء؛ وهي التباعد في العمر

الرسم 1.7 سنوات الدراسة - الفجوات باقية

معدل سنوات التعليم



ملاحظة: تشير البيانات إلى عدد السنوات المتوقع للتربية المدرسية. المصدر: اليونسكو 2005، ص 107.

وَفَقَّ المؤشَّراتِ الراهنة، تَقَلَّ فُرْصُ طِفْلِ
من مواليد زامبيا اليوم في البقاء حياً إلى
ما بعدَ الثلاثينِ عَمَّا كانت عليه فُرْصُ طِفْلِ
وُلِدَ في إنكلترا عام 1840

الخطرُ الأَكْثَرُ من المعتاد للموت قبل عمرٍ معيَّن، بالمقارنة
مع فِئَةِ سَكَّانية في بلدٍ آخر. وبِاسْتِخدامِ معدَّلِ البلدانِ ذاتِ
الدَّخْلِ المرتفعِ كَنقْطَةِ للمقارنة، يتَّضحُ أن أكثرَ من نصفِ
الوفياتِ في البلدانِ الناميةِ يمكنُ تَفادِيها. فالوفياتُ في
البلدانِ الناميةِ تَطالُ البالغينَ بين 15 و 59 عاماً بنسبةِ
أدنى قليلاً من ثُلثِ جميعِ الوفياتِ، بينما هي الخُمُسُ في بلدانِ
الدَّخْلِ المرتفعِ.¹⁸ والتَّمَايُزَاتُ الكبيرةُ في هذه الأرقامِ تجذبُ
الانتباهَ إلى ما يُوصَفُ بـ «قانونِ الرِّعايةِ المعكوسة» - أي إنَّ
توفَّرَ الرعايةَ الطَّبيَّةَ مرتبطاً عكسياً بالحاجةِ إليها؛ حيثُ تحتلُّ
عواملُ اللامساواةِ في تمويلِ قطاعِ الصِّحَّةِ موقِعاً مركزياً في
هذا القانونِ. فالإنفاقُ على الصِّحَّةِ للشخصِ الواحدِ، بمعاييرِ
تساويِ القدرةِ الشرائيةِ، يتراوحُ حسبَ هذه المعاييرِ بين
متوسطٍ يزيدُ على 3000 دولارٍ في بلدانِ منظمةِ التعاونِ
والإِنماءِ الاقتصاديِّ ذاتِ الدَّخْلِ المرتفعِ والمخاطرِ الأدنى
على الصِّحَّةِ، وبين 78 دولاراً في بلدانِ الدَّخْلِ المنخفضِ
والمخاطرِ الأعلى على الصِّحَّةِ؛ فيما يتدنى هذا المعدَّلُ إلى
حدٍّ أبعدَ بكثيرٍ في العديدِ من البلدانِ الأشدَّ فقراً.¹⁹
لم يَجِرْ تقاسُمٌ مكاسبِ رَفَعِ عُمُرِ الإنسانِ المتوقعِ
بالتساوي. فأميركا اللاتينية والشرق الأوسط وآسيا تتقاربُ
مع البلدانِ الغنيَّةِ في هذا المجال؛ إذ ارتفعَ العُمُرُ المتوقعِ
في جنوبِ آسيا بمقدارِ عَقْدٍ من الزمنِ في السنواتِ العشرينِ
الماضية. في المقابل، تتخلفُ بلدانُ الأتحادِ السُّوفييتيِّ السابقِ
وأفريقيا جنوبِ الصحراءِ أكثرَ فأكثرَ عن اللحاقِ بالرَّكَبِ.

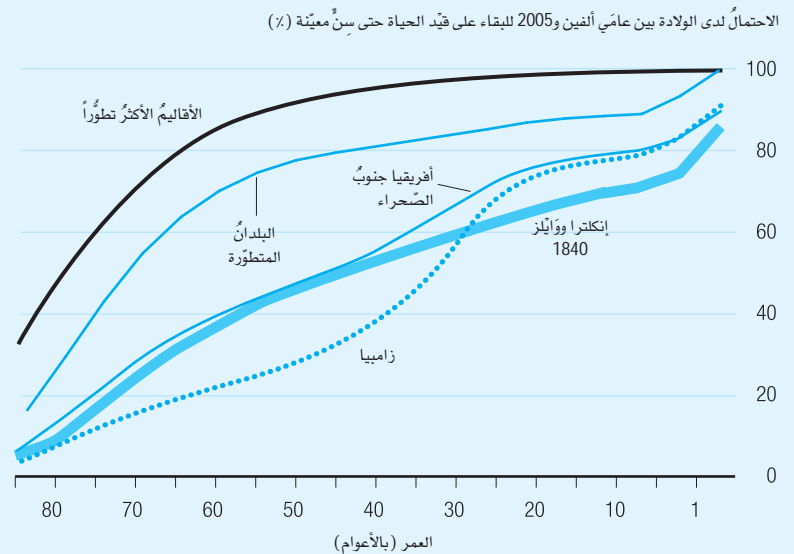
انخفاضُ العُمُرِ المتوقعِ للإنسانِ في بلدانِ الأتحادِ
السُّوفييتيِّ السابقِ انخفاضاً مذهباً، وخصوصاً بالنسبةِ إلى
الدُّكُورِ؛ إذ تراجعَ عُمُرُهُمُ المتوقعِ في الأتحادِ الروسيِّ من
70 سنةً في أواسطِ الثمانيناتِ إلى 59 سنةً اليوم - أي أدنى
من الهِنْدِ. ومن العواملِ التي ساهمتُ كُلُّها في ذلك، الانهيارُ
الاقتصاديِّ، وتآكلُ توفيرِ الرِّعايةِ الاجتماعيَّةِ، وارتفاعُ
نسبتيِّ الإدمانِ على الكحولِ والإصابةِ بالمرضِ (أنظُرِ الإطارَ
1.2). ويُعزى الجزءُ الأكبرُ من تزايدِ الوفياتِ إلى أمراضِ
واعتلالاتٍ غيرِ مُعدية - مثل مرضِ القلبِ والأوعيةِ الدموية
والإصاباتِ الجسديَّةِ، رَغْمَ أن الأمراضِ المُعديةِ عادتِ إلى
الانتشارِ أيضاً. وإذا بقيتِ نسبةُ الوفياتِ ثابتةً على حالها،
فإنَّ نحوَ 40% من الدُّكُورِ الروسِ البالغينِ 15 عاماً من العُمُرِ
اليومِ سيموتون قبل بلوغِ عامهمِ السِّتِّينِ.²⁰

ما من إقليمٍ يُفسِّرُ التَّباطُؤَ في التَّقَدُّمِ باتجاهِ قَدَرٍ أكبرِ
من المساواةِ في العُمُرِ المتوقعِ، على نطاقِ كَوْنِيٍّ، أكثرُ من
أفريقيا جنوبِ الصحراءِ. فقبْلَ 20 سنةً، كان في وَسَعِ
إنسانٍ من مواليدِ أفريقيا جنوبِ الصحراءِ أن يتوقَّعَ العيشَ
24 عاماً أقلَّ من شخصٍ وُلِدَ في بلدٍ غنيٍّ؛ وكانت الفجوةُ
أخذتُ في التَّقلُّصِ. اليومَ، صارتِ الفجوةُ 32 عاماً؛ وهي
أخذتُ في التَّوسُّعِ. والسببُ الرَّئيسيُّ لهذه الانتكاسة هو مرضُ
الأيديز/السَّيدا. ففي عام 2004، مات من فيروسِ هذا
المرضِ ما يُقدَّرُ بثلاثةِ ملايينِ شخصٍ، وأصيب به خمسةُ
ملايينِ آخرين - وكانت كلُّ هذه الوفياتِ تقريباً في بلدانٍ
نامية، منها 70% في أفريقيا. ويبلغُ عددُ المصابينِ بفيروسِ
الأيديز/السَّيدا اليومِ نحوَ 38 مليونَ شخصٍ، منهم 25 مليوناً
في أفريقيا جنوبِ الصحراءِ (الإطار 1.1).²¹

لا تستطيعُ الإحصائياتُ وحدها التَّعبيرَ عن المدى
الكاملِ للمعاناةِ المرتبطةِ بمرضِ الأيديز/السَّيدا، لكنَّ في
مقدورها توفيرَ تبصُّرٍ في حَجْمِ الصِّدْمَةِ الديموغرافيَّةِ التي
ألحَقَها هذا المرضُ بالبلدانِ المبتليةِ به أكثرَ من غيرها.
فوفَّقَ المؤشَّراتِ الراهنة، تَقَلَّ فُرْصُ طِفْلِ من مواليدِ زامبيا
اليومِ في البقاءِ حياً إلى ما بعدَ الثلاثينِ عَمَّا كانت عليه فُرْصُ
طِفْلِ وُلِدَ في إنكلترا عام 1840 (الرَّسْمُ 1.8). وبالنسبةِ
إلى أفريقيا جنوبِ الصحراءِ على وجهِ عامٍ، ثَمَّةُ فُرْصُ أقلُّ
لطفِلٍ مولودٍ اليومِ في العيشِ أكثرَ من 45 عاماً.

مهما تكن مثل هذه الإحصائياتِ صارخةً، فإنَّها تقصِّرُ
في التَّعبيرِ عن حَجْمِ الوقَعِ الإنسانيِّ لمرضِ الأيديز/السَّيدا.
ففي أوروبا كانت أكبرُ صدمةٍ ديموغرافيَّةٍ منفردةً تُصيبها
منذُ وباءِ الطاعونِ الأسودِ، ما عانتَه فرنسا بين العامينِ

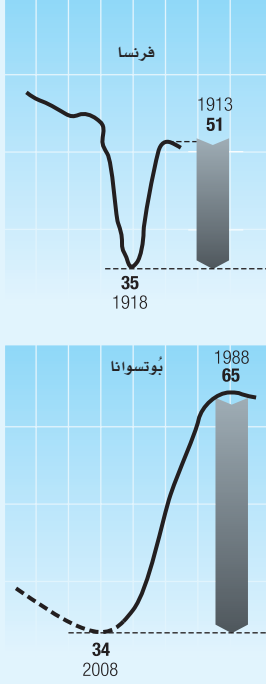
الرَّسْمُ 1.8 فُرْصُ التَّبَقِّي في أفريقيا جنوبِ الصحراءِ ليست أفضلَ بكثيرٍ ممَّا كانت عليه في إنكلترا أربعينياتِ القرنِ التاسعِ عشرِ



المصدر: الأُممُ المتَّحدة 2005d؛ جامعة كاليفورنيا في بيركلي ومعهد ماكس بلانك للأبحاث الديموغرافيَّة، 2005.

الرسم 1.9 الضدّة الديموغرافية للآيدز /السيدا تفوق مثيلتها الناجمة عن الحرب العالمية الأولى

معدّل العمر المتوقّع (بالأعوام)



المصدر: الأمم المتّحدة 2005d؛ جامعة كاليفورنيا في بيركلي ومعهد ماكس بلانك للبحوث الديموغرافية، 2005.

من المحتاجين يحظون بفرص الحصول على خدمات الوقاية والعلاج؛ إذ تبلغ نسبة الحوامل اللواتي يحصلن على علاج لمنع انتقال المرض من الأم إلى الطفل أقل من 8٪. وفي أفريقيا، تبلغ نسبة الذين يحصلون على أدوية ضد الفيروس، من مجموع المحتاجين إليها، أقل من 4٪. 24 لكن هناك بعض جزر النجاح، حيث احتوت بلدان مثل أوغندا والسنغال هذه الأزمة وبدأت تعكس اتجاهها؛ كما أنقذت البرازيل وتايلاند أرواحاً بسياسات متشددة في الصحة العامة، حسنت فرص الناس في الحصول على الأدوية. وتظهر قصص النجاح هذه أن هدف معالجة 3 ملايين شخص بحلول نهاية العام 2005 قابل للإنجاز، كخطوة أولى نحو دحر هذا الوباء.

ساهم التصدي الدولي المحدود والبطيء لمرض نقص المناعة البشرية (الآيدز/السيدا) مساهمة مباشرة في تعميق معالم اللامساواة في الشأن الصحي العالمي، كما أظهر تكاليف التأخر في العمل. فقد أنفق العالم في العام 2004 ما يُقدّر بستة مليارات دولار على محاربة الفيروس، من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الآيدز/السيدا والسل والملاريا. 25 ولو تمّ حشد الموارد على هذا النطاق قبل عشرين عاماً، لأمكن عكس اتجاه الوباء. أمّا اليوم، فهذا المبلغ لا يكفي حتى لاحتواء الأزمة؛ ناهيك من تحقيق غاية أهداف التنمية للألفية: «بحلول العام 2015، وقف نهائيًا لانتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الآيدز/السيدا)، ومتابعة ما بدأ من العمل على عكس اتجاههما». ومن الواضح أنّ رد المجتمع الدولي على تهديد كوني للصحة العامة غير كاف. في الوقت ذاته، ردت حكومات كثيرة في البلدان الأشد تأثراً بالمرض على التحدي غير المسبوق الذي طرحه وباء الآيدز/السيدا بالإنكار والتصنيفات النمطية والإهمال؛ فعرضت مواطنيها لأخطار فادحة.

النساء والأطفال آخراً

يمثل تبقي الأطفال واحداً من أكثر المؤشرات حساسية على الرفاه الإنساني والصحة النسبية للأمم، وفعالية السياسات العامة. وبناءً على هذه الخلفية، يمكن القول إن اتجاهات وفيات الأطفال تقترب بسرعة من النقطة التي تستوجب إعلان حالة طوارئ صحية عالمية. فمن بين الوفيات التي حدثت في العالم أجمع عام 2002، والبالغ 57 مليوناً، كان خمس المتوفين أطفالاً دون الخامسة - ما يعني وفاة طفل كل ثلاث ثوان. وحدث ما يُقدّر بأربعة ملايين من هذه الوفيات في الشهر الأول من الحياة، أي في الفترة الموالدية؛ 26 كما

1913 و1918؛ عندما أدت الآثار المجتمعة للحرب العالمية الأولى وانتشار وباء الإنفلونزا سنة 1918 إلى تخفيض العمر المتوقع بنحو 16 عاماً. ورغم مساوية تلك الواقعة، فإنها تتضاءل أمام خسارة 31 عاماً من العمر المتوقع للإنسان في بلدان مثل بوتسوانا (الرسم 1.9). وفي زامبيا، انخفض العمر المتوقع 14 عاماً منذ أواسط الثمانينات؛ وستكون السرعة المقدرة للتعافي أبطأ كثيراً مما كانت عليه في فرنسا.

بالنظر إلى المستقبل، تواجه أفريقيا أعظم المخاطر المرتبطة بمرض الآيدز/السيدا على التنمية البشرية، لكن تهديدات أخرى بدأت في الظهور؛ كما انتشرت أوبئة خطيرة في عدد من ولايات الهند. وتبين في ولاية تاميل نادو الهندية أنّ نسب انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية تبلغ بين العملات في تجارة الجنس أكثر من 50٪، في حين تجاوزت ولايتا أندرا برادش ومهراشتر النسبة السائدة للواحد في المئة. 22

تزداد الإصابات بالآيدز/السيدا أيضاً في بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، وصار تزايد الإصابة بالفيروس في أوكرانيا من الأسرع في العالم. أما الاتحاد الروسي، الذي يسجل ثاني أسرع انتشار للمرض (وفيه مليون مصاب)، فهو موطن الانتشار الوبائي الأكبر في المنطقة. 23 وتتكون أغلبية المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية من الشباب - والمسرّع الرئيسي لانتشار الإصابات هو حقن المخدرات في الوريد. ومثلما في بلدان أخرى من أوروبا الشرقية، ما زال الوباء في مراحل المبكرة - أي أنّ التدخل في الوقت المناسب يستطيع أن يوقف الوباء ويعكس اتجاهه. أما إذا أهمل، فهناك احتمال كبير جداً بأن يتوسع انتشاره عندما تصل عدواه إلى عامة السكان.

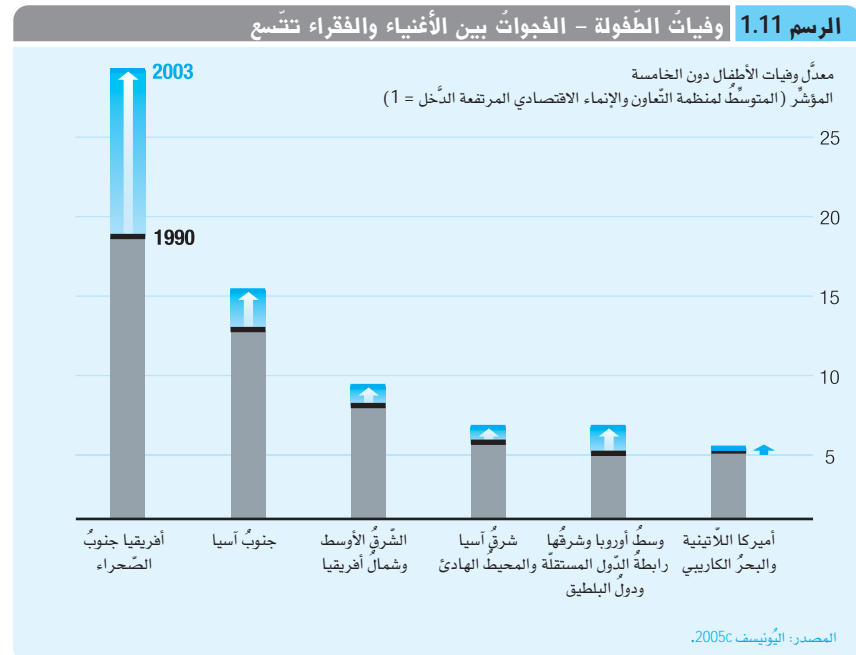
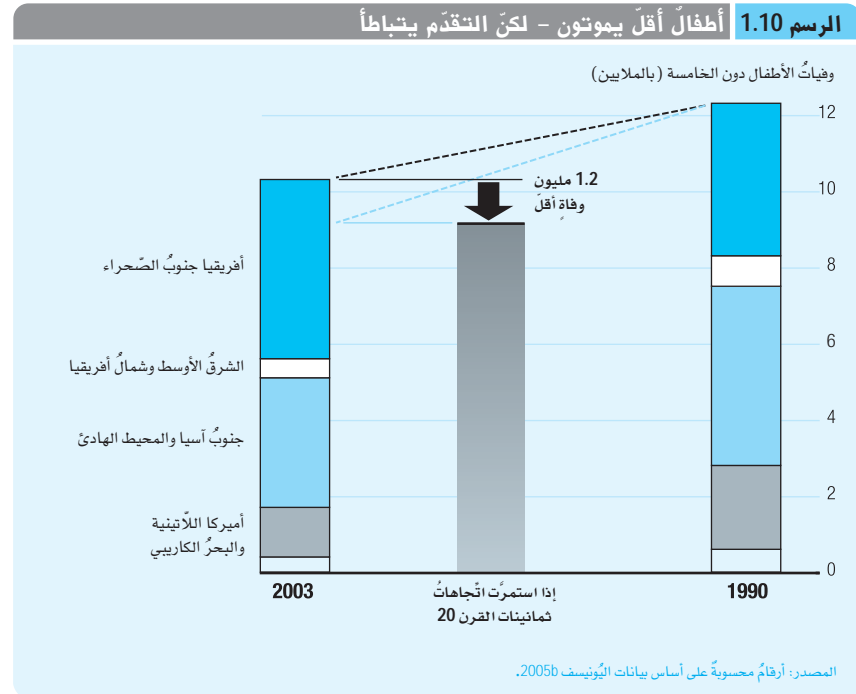
كان التصدي الدولي لمرض الآيدز/السيدا، وما زال، غير كاف على الإطلاق. ففي عصر العلم والتقانة والرخاء الاقتصادي، ليس ثمة أمر آخر يُظهر، بقوة أكبر، فشل البلدان الفنية في محاربة الأمراض التي تفتك بقطاعات كبيرة من البشرية. لقد انتشر الوعي بفيروس الآيدز/السيدا في أوائل الثمانينات؛ وعندما نُشر تقرير التنمية البشرية الأول في العام 1990، كان عدد الإصابات المبلغ عنها إلى منظمة الصحة العالمية 133 ألف حالة فقط - أكثر من ثلثها في أميركا الشمالية. واستنتج التقرير عامذاك بأن «من المرجح أن يعكس الآيدز/السيدا اتجاه نجاحات كثيرة في... رفع العمر المتوقع للإنسان». ولكن لم يتبلور إلا الآن - بعد نحو 20 مليون وفاة - جهد دولي ذو صدقية. فليس هناك سوى جزء يسير

تحدث كل وفيات الطفولة تقريباً في بلدان نامية، بينما يتم الإنفاق على منع وفيات الأطفال في بلدان غنية. إن التدخلات التي يمكنها منع الظروف المؤدية إلى قتل الأطفال، والنساء اللواتي في عمر الإنجاب، أو معالجة هذه الظروف بفعالية، معروفة تماماً؛ ومعظمها قليل التكلفة وذو جدوى اقتصادية عالية. فمن الممكن تفادي ثلثي وفيات الطفولة بتوفير الخدمات الصحية الأكثر أساسية، غير أنه يُسمح باستمرار كارثة صحية ذات تكلفة بشرية يفوق عدد

في حين استمر انخفاض وفيات الطفولة خلال العقد الماضي، يبدو الآن أن سرعة هذا الانخفاض تتباطأ مع مرور الوقت. ففي الفترة الواقعة بين عامي 1990 و2003، تراجعت سرعة انخفاض وفيات الأطفال في البلدان النامية بمقدار الثلث عما كانت عليه في الثمانينات (الرسم 1.10)؛²⁷ وحصد هذا التباطؤ أرواحاً من البشر. فلو كان التقدم المنجز في الثمانينات قد استمر في التسعينات وفي هذا العقد، لتُقص عدد الأطفال المتوفين في عام 2003 مليوناً²⁸. وقد دأبت الوفيات المواليدية على الانخفاض بوتيرة أبطأ كثيراً من وفيات الطفولة، فارتفعت بذلك نسبة الأطفال الذين يموتون في شهرهم الأول.²⁹ ومن بين 4 ملايين وفاة في هذه الفترة من العمر، يحدث ثلاثة أرباعها في الأسبوع الأول من حياة الطفل.

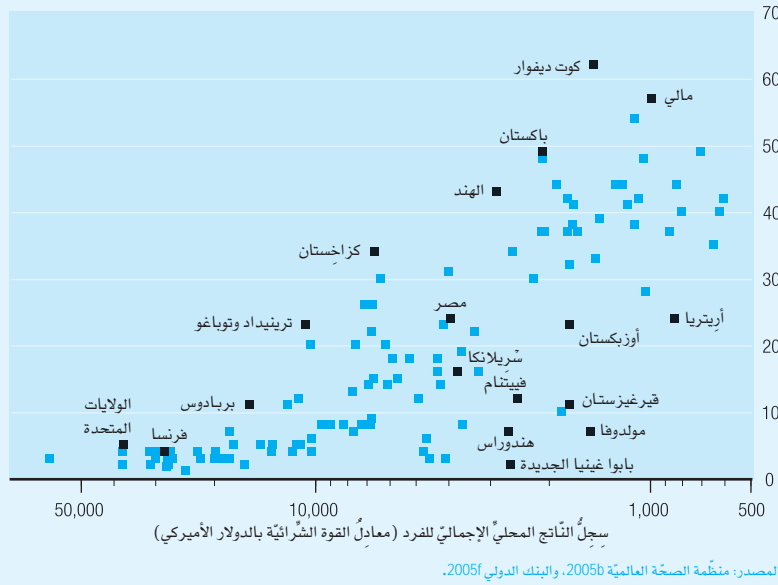
إن قصة تبقي الأطفال في العقد الماضي هي أيضاً إحدى قصص التباعد. فالفجوة بين البلدان الغنية والفقيرة تتسع؛ وأكثر ما يوضح هذه الفجوة على نحو مثير هو الفارق بين البلدان الغنية وبلدان في أفريقيا، ولكن أيضاً في مناطق أخرى (الرسم 1.11). ففي العام 1980 كانت معدلات وفيات الأطفال في أفريقيا جنوب الصحراء أعلى مما كانت عليه في البلدان الغنية، وأصبحت اليوم أعلى 29 مرة. ويمتد تحدي وفيات الطفولة إلى أبعد من أفريقيا جنوب الصحراء، إذ حتى بعض البلدان التي تعرف أداءً أقوى في النمو الاقتصادي تشهد تباطؤ وتيرة التقدم في تخفيض وفيات الأطفال. ليس هناك سبب واحد يحد ذاته وراء هذا التباطؤ، ويمكن إرجاع جزء كبير من خفض وفيات الأطفال منذ عام 1970 إلى ارتفاع مستويات المعيشة، وتناقص عدد الوفيات الناجمة عن أمراض إسهالية وأوضاع يمكن الوقاية منها بالتلقيح. وثمة اعتلالات رئيسية قاتلة أخرى، مرتبطة مباشرة بالفقر - مثل سوء التغذية والالتهابات التنفسية الحادة - أخذت في التراجع ببطء؛ في حين تزداد الوفيات بدء الملايا.

تؤكد وفيات الطفولة أحد الدروس الأساسية للتنمية البشرية، وهي أن الروابط بين الدخل والتقدم الاجتماعي ليست تلقائية. وفي المعدل، تنخفض نسب الوفيات مع ارتفاع الدخل، غير أن بلداناً ذات مستويات دخل متشابهة تظهر



الرسم 1.12 الدَّخْلُ لَيْسَ الْعَامِلَ الْمَحْدَدَ لِلوَفِيَّاتِ الْمَوَالِيدِيَّةِ

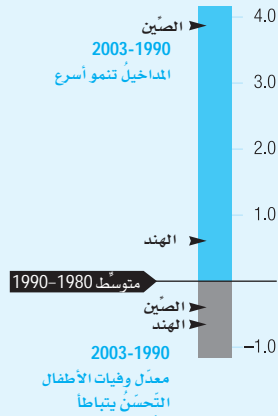
معدَّلُ الوَفِيَّاتِ الْمَوَالِيدِيَّةِ، 2003 (من كلِّ ألفِ وِلادَةٍ حَيَّة)



المصدر: منظمة الصحة العالمية 2005b، والبنك الدولي 2005f.

الرسم 1.13 نمو الدخل وتحسن معدل وفيات الأطفال في الهند والصين يتباعدان

التغيير من متوسط معدلات النمو في ثمانينات القرن العشرين (نقاط مئوية)



المصدر: نسَبَ محسوبة على أساس البيانات عن وفيات الأطفال من اليونسف 2005e، وبيانات عن إجمالي الناتج المحلي للفرد (بالدولار الأمريكي لعام ألفين) من البنك الدولي 2005f.

لماذا تباطأت سرعة التقدم؟ ثمة رأي يقول إن تباطؤ سرعة خفض وفيات الأطفال أمر حتمي، لأن التوسع في توفير تقدمات الصحة العامة عبر برامج التلقيح وسواها من الخدمات يمكن أن يؤدي إلى مكاسب كبيرة في الصحة العامة، وبخاصة عندما تكون نسب الوفيات مرتفعة. ويرى أصحاب هذا الرأي أنه متى قُطعت هذه «الثمار المتدلية الخافضة»، تصبح المشكلة متركزة أكثر على فئات السكان الأصعب إمكاناً للوصول إليها، والأكثر تعرضاً للمخاطر، والأبعد عن الاستفادة من تدخلات السياسات العامة؛ الأمر الذي يزيد التكاليف الهامشية لإنقاذ الأرواح، ويخفض زخم التقدم.

إذا طبقت حجة الثمار الدائنية في إطار الوضع الراهن، فإنها تنقتر إلى المصادقية؛ حيث بعض البلدان - وماليزيا مثال على ذلك - سرّعت معدلات تخفيض وفيات الأطفال من مستويات كانت في الأصل منخفضة نسبياً، كما حافظت بلدان أخرى على تقدمها السريع مع مرور الوقت، وحتى إبان فترات النمو المنخفض. ففي العام 1980، كانت نسبة وفيات الأطفال في مصر أعلى مما هي في إثيوبيا اليوم؛ ولكن إذا استمر التقدم بسرعه الراهنة، فستصل مصر إلى مستوى السويد بحلول العام 2010. وفي هذا المجال، حققت مصر بالفعل غاية أهداف الألفية.

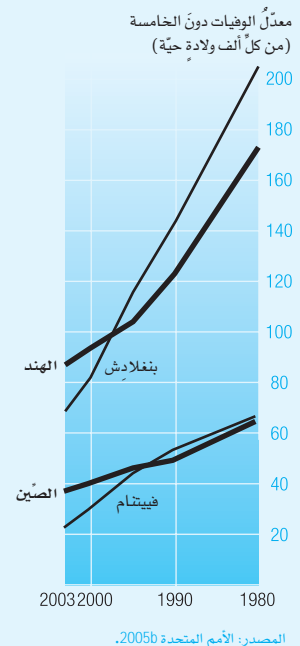
لا يشكل الدخل المنخفض حاجزاً في وجه التقدم، إذ زادت كل من فيتنام وبنغلاديش السرعة التي تتخفف بها وفيات الأطفال. وعلى الرغم من مستويات الدخل الأدنى

تباينات كبيرة (الرسم 1.12). فنسب الوفيات المواليدية في فيتنام وهندوراس أدنى كثيراً منها في باكستان والهند. وكما تشير هذه الوقائع، فإن النمو الاقتصادي ليس طريقاً مضموناً إلى تقدم أسرع في إنقاذ وفيات الأطفال.

يُدعم سجلُّ العُقد الماضي هذا الاستنتاج، إذ كانت بعض أبرز قصص النجاح في النمو الاقتصادي والعولمة أقل نجاحاً في تخفيض وفيات الطفولة. وتقف الصين، والهند بدرجة أكثر تواضعاً، في مقدمة البلدان الموعولمة ذات النمو المرتفع. ومع ذلك فإن التقدم السنوي في تخفيض وفيات الأطفال تباطأ في كلا البلدين منذ العام 1990، حتى عندما كان النمو الاقتصادي في تزايد (الرسم 1.13). وتبين حالة الصين أن معدلات النمو الاقتصادي الأكثر إبهاماً، ومستويات المعيشة المتصاعدة، لا تُترجم بصورة آليّة إلى تسريع في خفض وفيات الأطفال. فقد ازداد نمو دخل الفرد من 8.1% في الثمانينات إلى 8.5% في فترة 1990-2003، وحافظ على تقدم باهر في تخفيض الفقر؛ حيث حققت الصين بالفعل غاية هدف التنمية للألفية الخاصة بإنقاذ نسبة فقر الدخل إلى نصف ما كانت عليه في العام 1990. غير أن النسبة السنوية لتناقص وفيات الأطفال، بحسب بيانات الأمم المتحدة، تراجعت من 2.3% في الثمانينات إلى 1.9% في فترة 1990-2003.³⁰ وهناك تنوعات ضمن هذا الاتجاه - كما أن تغيير سنوات المرجع سوف يُعطي نتائج مختلفة. إلا أن التباطؤ حفز على طرح أسئلة جدية حول ما إذا كانت الصين ستحقق غاية الأهداف الإنمائية في تخفيض وفيات الأطفال إلى الثلث بحلول العام 2015؛ رغم سجلها القوي في مجموعة كبيرة من مؤشرات التنمية البشرية.

ومع مستويات لوفيات الطفولة أعلى بكثير مما هي في الصين، تبدو الهند متجهة إلى منحى مشابه. لربما أدى النمو الأكثر تسارعاً إلى وضع البلاد على الطريق نحو غاية تخفيض الفقر إلى النصف، إلا أن الهند بعيدة جداً عن مسار الهدف الخاص بوفيات الطفولة. فقد تراجعت النسبة لإنقاذ وفيات الأطفال من 2.9% في الثمانينات إلى 2.3% منذ العام 1990 - وهو تباطؤ بمقدار الخمس تقريباً. وكما في الصين، حدث التباطؤ في الهند خلال فترة من النمو الاقتصادي المتسارع. ولهذه التطورات التي تحدث في الصين والهند تأثيرات عالمية؛ إذ يموت سنوياً في الهند وحدها مليونان و500 ألف طفل، أو خمس مجموع وفيات الأطفال في العالم. وفي الصين، يموت سنوياً 730 ألف طفلٍ آخر؛ وهو أكثر من أي بلدٍ آخر، باستثناء الهند.

الرسم 1.14 الصين والهند تتخلفان في وفيات الطفولة



وفجوات الدخل المتوسّعة، تجاوزت فبيتام الصين الآن بالفعل، كما تجاوزت بنغلاديش الهند (الرسم 1.14). ولو تساوت الهند مع بنغلاديش في نسبة تخفيض وفيات الطفولة خلال العقد الماضي، لنقص عدد الأطفال الذين يموتون هذه السنة بمقدار 732 ألف طفل. ولو تساوت الصين مع فيتنام في هذه السنة، لأمكّنها إنقاذ أرواح 276 ألف إنسان. ومن الواضح أنه ما زال هناك مجال واسع جداً لإحداث تخفيضات سريعة لوفيات الأطفال في الصين والهند. تشير اتجاهات وفيات الطفولة بالنسبة إلى هذين البلدين أسئلة أوسع عن الصحة العامة وتوزيع مكاسب العولمة داخل البلدان النامية؛ حيث ثبت أن الاندماج في الأسواق العالمية عزز خلق الثروة، وولّد ديناميّة اقتصادية، ورفّع مستويات المعيشة بالنسبة إلى ملايين عديدة من البشر في الصين والهند. في الوقت ذاته، كان تقاطر مكاسب التنمية البشرية، المتأثّرة عن النجاح الاقتصادي، بطيئاً في الوصول إلى قطاعات واسعة من السكّان - ويبدو أن هذا التقاطر يتباطأ في بعض المجالات الحيوية للصحة العامة.

سيحتاج تغيير هذه الصورة إلى سياسات عامة تعالج اللامساواة العميقة الجذور، القائمة بين الأغنياء والفقراء،

وبين الرجال والنساء، وبين المناطق الأكثر ازدهاراً وذات الازدهار الأقل. وهذه اللامساواة متجذّرة في فوارق القوة - تؤيّد خيارات السياسات العامة. فلو أظهرت الهند مستوى من الدينامية والإبداع في معالجة اللامساواة الصحية الأساسية، مماثلاً لما فعلته في أسواق التقنية العالمية، لتمكّنت من العودة بسرعة إلى السكة التي تقودها نحو تحقيق غايات أهداف التنمية للألفية. وهناك دلائل مشجّعة على أن السياسات العامة قد تكون الآن متحرّكة في الاتجاه الصحيح؛ إذ يمثل الإعلان في العام 2005 عن برامج طموحة جديدة، ترمي إلى إصلاح النظم الصحي وتوسيع الخدمات في المناطق الفقيرة، اتجاهاً جديداً في السياسات. وقد زاد النجاح الاقتصادي من الموارد المالية المتوفّرة لهذه البرامج - كما أثبتت بعض الولايات أن في الإمكان تحقيق تقدّم سريع. ويتمثل التحدي في التأكد من تجذّر الإصلاح الفعّال في الولايات والمناطق التي يوجد فيها الجزء الأعظم من نواحي قصور الهند في التنمية البشرية (الإطار 1.3).

ترتبط وفيات الطفولة ارتباطاً وثيقاً بوفيات الأمومة. فبعد أكثر من 15 عاماً على إطلاق حكومات العالم «مبادرة

الإطار 1.3 الهند - قصة نجاح في العولمة مع سجل متباين في التنمية البشرية

الأطفال والرّضع آخذة في التباطؤ - بحيث خرجت الهند الآن عن السكة المؤدّية إلى هذه الغاية في أهداف التنمية للألفية. صحيح أن بعض المدن الجنوبية قد تكون الآن في خضمّ فورة من التّقانة الرّيفية، لكنّ طفلاً هندياً من كل 11 يموت خلال أعوامه الخمسة الأولى بسبب الافتقار إلى التّقانة الوضيعة. ويتأثر نصف أطفال البلاد بسوء التغذية الذي لم يتحسن على نحو يذكّر؛ كما أن ربع البنات تقريباً، وأكثر من عشر الصّبيان، لا يلتحقون بالمدارس الابتدائية.

لماذا لم يدفع نموّ الدخل المتسارع بالهند إلى مسار أسرع لتخفيض الفقر؟ يتركز الفقر المدقع في المناطق الريفية من ولايات جزام الفقر الشمالي - بما فيها بهار، وماديا براديش، وأوتار براديش، والبنغال الغربية - بينما تحقّق نموّ الدخل الأكثر ديناميكية في ولايات أخرى، وفي المناطق الحضرية وقطاع الخدمات. وفي حين انخفض الفقر الريفي بسرعة في بعض الولايات، مثل غوجارات وتاميل نادو، كان التقدّم أقل في الولايات الشمالية. على المستوى القومي، ترتفع نسب البطالة في المناطق الريفية، ويزداد الإنتاج الزراعي بأقل من 2٪ سنوياً، وتشهد أجور عمال الزراعة ركوداً؛ كما صار النمو بالفعل «عاطلاً من العمل». ففي ثمانينات

«إن التحسّن البطيء في الوضع الصحي لشعبنا مسألة تشير قلقاً عميقاً، ونحن لم نوجه اهتماماً وافياً إلى الصحة العامة.»¹

الدكتور منموهان سينغ، رئيس وزراء الهند، أبريل/نيسان 2005

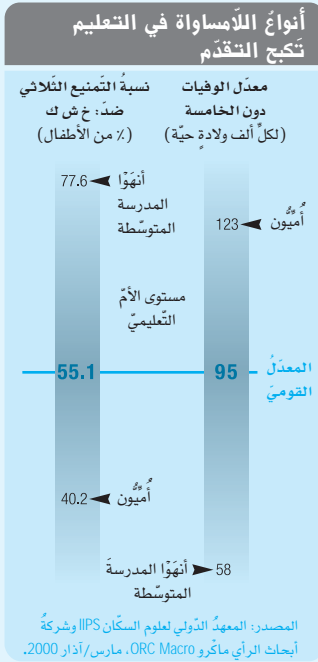
أشيد بالهند على نطاق واسع بوصفها قصة نجاح في العولمة. فقد انتقلت خلال العقدين المنصرمين إلى نادي الأوائل في النمو الاقتصادي العالمي؛ حيث تزدهر صادراتها من منتجات التّقانة العالية، وينجذب المستثمرون الأجانب إلى المستهلكين من طبقتها المتوسطة الصاعدة. لكن سجل البلاد في التنمية البشرية، كما اعترف رئيس الوزراء الهندي صراحةً، أقل إثارة للإعجاب من سجلها في الاندماج الكوني.

تراجعت حالات فقر الدخل من نحو 36٪ في أوائل التسعينات إلى ما بين 25٪ و30٪ اليوم؛ مع تشكيك واسع في دقة الأرقام، بسبب مشاكل في البيانات المشحبة. غير أن الأدلة المتوفرة تشير إجمالاً إلى أن تسارع النمو لم يترجم إلى تراجع متناسب في الفقر. والمقلق أكثر من ذلك، أن التحسّن في معدلات وفيات

الفوارق بين الولايات في الهند

المؤشر	الهند	كيرالا	بيهار	راجستان	أوتار براديش
نسبة الإناث من السكّان (%)	48	52	49	48	48
معدّل الوفيات دون الخامسة (لكل ألف ولادة حيّة)	95	19	105	115	123
معدّل مجموع الخصوبة (الولادات لكل امرأة)	2.9	2.0	3.5	3.8	4.0
ولادات برعاية صحيين محترفين (%)	42	94	23	36	22
أطفالاً يتلقون كلّ التفحيحات (%)	42	80	11	17	21

المصدر: المعهد الدولي لعلوم السكّان (IIPS) وشركة أبحاث الرأي ماكرو (ORC Macro 2000).



بالقراءة والكتابة، وترجيح العيش 20 سنة أكثر. وترتبط هذه الفوارق بالنقص المزمن في توفر الخدمات الصحية للولايات الشمالية، ذات النسب المرتفعة من وفيات الأطفال؛ وهو نقص يرتبط تبعاً بهيكليات الحكم على مستوى الولايات التي لا تحاسب على أعمالها.

سوف تتطلب ترجمة النجاح الاقتصادي إلى إنجازات في التنمية البشرية سياسات عامة تستهدف بوضوح توسيع نطاق توزيع المنافع المتأتية عن النمو والاندماج العالمي، وزيادة الاستثمار العام في المناطق الريفية والخدمات؛ لكن الحاجة تدعو - في المقام الأول - إلى قيادة سياسية تتولى القضاء على رداءة الحكم ومعالجة الأسباب الأساسية للامساواة الجنوسية.

وهناك دلائل مشجعة على أن هذه القيادة بدأت في الظهور. ففي العام 2005، أطلقت الحكومة الهندية «المهمة القومية للصحة الريفية» بتمويل قدره مليار و500 مليون دولار؛ وهو برنامج يستهدف حوالي 300 ألف قرية، ويركز في البداية على الولايات الأفقر في الشمال والشمال الشرقي. وقد أعلنت التزامات بزيادة الإنفاق الحالي على الصحة العامة، وهو 0.9% من الدخل القومي، إلى 2.3%؛ كما تمت زيادة الإنفاق على التعليم. وفي إطار جهد لخلق الظروف من أجل تسريع النمو الريفي وتخفيف الفقر، جرى وضع برامج طموحة للاستثمار العام بغية توسيع البنية التحتية الريفية؛ بما في ذلك توفير مياه الشرب وبناء الطرق.

سوف يتطلب تحويل الالتزام المالي الإضافي إلى نتائج محسنة تركيزاً أقوى على التوصيل الفعال للخدمات، وإجراءات لتحسين نوعية الخدمات العامة؛ علماً بأنه ليس هناك نقص في النماذج المبتكرة التي يمكن الاهتداء بها. فقد حافظت ولايات مثل هيماشل برادش وتاميل نادو على تقدم سريع في التعليم، لا عبر زيادة مخصصات الميزانية فحسب، بل أيضاً بزيادة المحاسبة على أداء مقدمي الخدمات؛ وخلق حوافز مثل الوجبات المدرسية المجانية، والمناهج الدراسية، والكتب المدرسية المجانية - بهدف رفع نسبة المشاركة للأسر الفقيرة.

يطرح التطلع على الإرث المتراكم عبر عقود من الزمن لقلّة الاستثمار في التنمية البشرية، وعلى الظواهر المتجدرة لعدم المساواة بين الجنسين، تحديات ضخمة جداً؛ كما يقتضي وجود قيادة سياسية رفيعة المستوى لمجابهة هذه التحديات. والفشل في توفير مثل هذه القيادة؛ وفي توسيع فرص الصحة والتعليم للجميع، يفرض النظر عن الثروة والجنوسة، سيكون في نهاية المطاف معوقاً لفرص الهند مستقبلاً في الاقتصاد الكوني.

القرن العشرين، كان كل 1% من نمو الدخل القومي يولد من فرص العمل ثلاثة أضعاف نتائجه في التسعينات.

والمشكلة الأعمق التي تواجه الهند تكمن في إزتها من التنمية البشرية؛ وبخاصة في اللامساواة الجنوسية المتفشية التي تعمل بالتفاعل مع الفقر الريفي وعدم المساواة بين الولايات على تقويض إمكانية تحويل النمو الاقتصادي إلى تنمية بشرية.

ثمة حقيقة بسيطة قد تكشف أسمى أوجه اللامساواة بين الجنسين، وهي أن احتمالات موت البنات بين العامين الأول والخامس من عمرهن تفوق احتمالات موت الصبيان في العمر نفسه بنسبة 50%؛ الأمر الذي يترجم إلى 130 ألف بنت «مفقودة» سنوياً؛ كما يظل معدل وفيات الإناث أعلى مما هو لدى الذكور إلى سن الثلاثين، عاكساً بذلك النمط الديموغرافي المعهود. وتعتبر هذه الفوارق الجنوسية عن تفضيل واسع الانتشار للبنين، وبخاصة في الولايات الشمالية. ففي أحيان كثيرة، تحضر البنات - الممنات أقل من إخوتهن - إلى المراكز الصحية بعد بلوغهن مراحل متقدمة من المرض؛ ويؤخذن إلى أطباء أقل كفاءة؛ وتتفق على رعايتهن الصحية مبالغ أقل. وتترك المنزل الاجتماعية المتدنية والمحرومة التعليمية اللتان تعانيهما النساء تأثيراً مباشراً في صحتهم وصحة أطفالهن؛ حيث يولد نحو ثلث أطفال الهند دون الوزن السوي، بسبب الوضع الصحي الرديء للحوامل.

يؤدي القصور في توفير الخدمات الصحية العامة إلى استفحال شر التعرض للتأذي. فبعد 15 عاماً على البدء ببرنامج التلقيح الشامل للأطفال، تشير المسوح الصحية القومية إلى أن نسبة الأطفال المحصنين كلياً لا تتجاوز 42%؛ بينما تصل نسبة التمتع الشامل إلى حدّها الأدنى في ولايات المعدلات العليا لوفيات الأطفال، وإلى أقل من 20% في ولايتي بيهار وأوتاربرادش. وقد تكون الهند زعيمة عالمية في خدمات البرامج الحاسوبية، غير أن سجلها أقل إثارة للإعجاب؛ عندما يتعلق الأمر بخدمات التمتع الأساسية للأطفال المناطق الريفية الفقيرة.

تكون اللامساواة الجنوسية أحد أفضل المكابح للتنمية البشرية. فتعليم النساء هام بمقتضى حقهن الشخصي، لكنه مرتبط أيضاً على نحو وثيق بوفيات الطفولة. فمعدل وفيات الأطفال دون الخامسة من المولودين للامهات الأميات يتجاوز ضعف المعدل لنظرائهم من مواليد أمهات أكملن الدراسة الإعدادية (أنظر الرسم التوضيحي). وعدا عن كون الأمهات الأفضل تعليماً أقل عرضة للنقص الغذائي، فإنهن على الأرجح أكثر استفادة من الخدمات الصحية الأساسية؛ بيداً في الإنجاب وهن أكبر عمراً، ويولدن من الأطفال عدداً أقل، مع ترجيح المبالغة بين الولادات - وهذه كلها عوامل ترتبط إيجابياً بتبقي الأطفال. فاللامساواة التعليمية بين الجنسين في الهند تعني مزيداً من وفيات الأطفال، بالإضافة إلى حرمان البنات من حق أساسي.

تتفاعل ظواهر عدم المساواة بين الولايات مع أنواع اللامساواة القائمة على أسس جنوسية ودخلية (أنظر الجدول). فما يزيد على نصف وفيات الأطفال يحدث في أربع ولايات - أوتاربرادش، بيهار، راجستان، ماديا برادش (أنظر الرسم) - تعاني أيضاً بعض أشكال اللامساواة الجنوسية في الهند. وتبدو المفارقات مع ولاية كيرالا مذهلة، حيث احتمال تبقي المولودات فيها حتى الخامسة يبلغ خمسة أضعاف ما هو عليه لنظيراتهن في أوتار برادش؛ مع ضعف فرص الإلمام

1. أخبار الـ «بي بي سي» (BBC News 2005a)

المصدر: Dev 2002; Drze and Murthi 2001; Jishi 2004; Kijima and Lanjouw 2003; Cassen, Visaria and Dyson 2004; BBC News 2005a.

تتراوح نسب مخاطر الوفاة المتعلقة بالحمل بين 1 لكل 18 في نيجيريا وبين 1 لكل 8700 في كندا

الأمومة المأمونة»، تموت كل سنة 530 ألف امرأة في أثناء الحمل أو عند الولادة. وما هذه الوفيات إلا الصغير الظاهر من المخفي الأعظم؛ إذ تعاني 8 ملايين امرأة على الأقل كل سنة من مضاعفات الحمل أو الوضع، ويتعرضن تبعاً لذلك إلى مخاطر كبيرة على صحتهن. وكما في وفيات الأطفال، فإن الغالبية العظمى من وفيات الأمومة هذه تحدث في بلدان نامية. فجنوب آسيا (حيث يبلغ معدل وفيات الأمومة 540 لكل 100 ألف ولادة حية) وأفريقيا جنوب الصحراء (حيث يبلغ المعدل 830 لكل 100 ألف ولادة حية) تستأثران بنسبة 75٪ من مجموع وفيات الأمومة. وتتراوح نسب مخاطر الوفاة المتعلقة بالحمل بين 1 لكل 18 في نيجيريا وبين 1 لكل 8700 في كندا. ومن الممكن تفادي معظم وفيات الأمومة، مثلما هو الحال في وفيات الطفولة؛ إذ من المستطاع منع نحو ثلاثة أرباع هذه الوفيات من خلال تدخلات قليلة التكلفة. مع ذلك، يبدو أن المستويات العامة لوفيات الأمومة لم تتغير كثيراً خلال العقد الماضي؛ وبخاصة في الغالبية العظمى من البلدان التي تحدث فيها معظم حالات الوفاة. ويصعب التقليل والتضليل في تقارير السلطات الصحية من عمليات المقارنة بين البلدان، وإجراء تحليل دقيق للاتجاهات (أنظر الإطار 5 في ملاحظة على الإحصائيات). غير أن مؤشرات بديلة - مثل نسب الخصوبة والعناية من قبل عاملين صحيين مؤهلين - تُعطي دلائل على أن الانخفاض السنوي لوفيات يتباطأ.³²

تعتبر صحة الطفولة والأمومة ميزانين لقياس مجالات أخرى في التنمية البشرية، مثل حالة الصحة العامة، وحالة التغذية، وتمكين النساء؛ إلى جانب أمور أخرى. وتنعكس إختلافات تقدمات الصحة العامة في حقيقة أنه يمكن إنقاذ أرواح نحو 6 ملايين طفل سنوياً عبر تدخلات بسيطة وقليلة التكلفة (الإطار 1.4). فالخصبة تُسبب أكثر من نصف مليون وفاة سنوياً، وأمراض الخناق والشهق والكزاز (خ. ش. ك.) تقضي على نصف مليون إنسان آخر؛ علماً بأن في الإمكان منع كل هذه الوفيات تقريباً بالتلقيح.³³ إلا أن 37 مليون طفل في كل أنحاء العالم غير محصنين باللقاح الثلاثي، كما أن التقدم في التغطية التحصينية باللقاحات قد توقف في مناطق كثيرة من العالم النامي. وتقل نسبة هذه التغطية عن 50٪ من أطفال أسر يقل دخلها عن الخط الدولي للفقر، وهو دولار واحد في اليوم.³⁴ ويموت ثلاثة أطفال كل دقيقتين بسبب الملاريا في أفريقيا وحدها؛³⁵ فيما تحدث وفيات كثيرة من هذا المرض نتيجة عدم توفر

ناموسية معالجه مبئيد للحشرات، وينام ما يقبل عن 2٪ من الأطفال الذين يعيشون في مناطق موبوءة بالملاريا تحت ناموسيات تقيهم من البعوض.³⁶ ونظراً إلى أن معدل سعر الناموسية هو 3 دولارات، فإن ذلك يبدو استثماراً صغيراً لمنع مرض يقتل أكثر من مليون نسمة سنوياً؛ ويستأثر برُبُع مجموع وفيات الأطفال في أفريقيا. غير أن المجتمع الدولي لم يبذل أي استعداد للقيام بهذا الاستثمار؛ حيث لا يتعدى الإنفاق على وباء الملاريا، من خلال الصندوق العالمي لمكافحة الأيدز/السيدا والسل والملاريا، مبلغ 450 مليون دولار في السنة.³⁷

ثمة عوامل خارج القطاع الصحي لا تقل أهمية عن ذلك. وقد كتب لوي باستور أن «الجرثومة لا شيء، والأرضية كل شيء»؛³⁸ لأن الفقر ووجوه اللامساواة في القوة، والفشل في تخفيضهما، تُحدّد أرضية وفيات الطفولة والأمومة. فسوء التغذية بين الأمهات مساهم رئيسي في الوفيات المواليدية، كما أن لسوء التغذية دوراً في نصف وفيات الأطفال دون الخامسة. والأطفال الفقراء والسيئو التغذية معرضون أكثر من غيرهم للإصابة بالمرض، وقدرتهم أضعف على مقاومة أمراض الطفولة. ويُقدّر بأن نحو 3900 طفل يموتون يومياً بسبب أمراض منقولة عبر مياه فذرة أو بيئة صحية سيئة.³⁹ ولهذه العوائق المرتبطة بالفقر التي تقف في وجه التقدم علاقة وثيقة بعدم المساواة بين الجنسين، والمكانة الوضيعة للمرأة؛ إذ تستقر النساء في مناطق كثيرة من العالم النامي - وفي جنوب آسيا، على وجه الخصوص - إلى قوة المطالبة بحقوقهن في الموارد الغذائية والصحية؛ ويتعرضن تالياً، هن وأطفالهن، إلى المزيد من مخاطر الموت.⁴⁰

تمثل وفاة الطفولة أقصى مؤشر على عدم المساواة في فرص الحياة، غير أن الفوارق بين الأغنياء والفقراء تُشدّد الانتباه في الوقت ذاته إلى مشكلة أكبر. فالأغلبية الواسعة من الناس العائشين في بلدان غنية لديها منافذ للحصول على الموارد المالية والتقانات والخدمات التي تمنع الموت من أمراض مثل الأيدز/السيدا، أو على الأقل توجّله؛ فيما أبناء البلدان الفقيرة بأغلبهم الضخمة - وبخاصة إذا صدف أنهم فقراء - لا يتمكنون من ذلك. وهذا الوجه المستديم من أوجه اللامساواة في محصلات الصحة هو الذي يُثير أسئلة جوهرية حول امتناع الحكومات عن تخفيف زخم العولمة، بواسطة آليات إعادة التوزيع التي سيكون من شأنها تصحيح هذه الاختلالات في الحظوظ الحياتية.⁴¹

نامية مثل ماليزيا وسريلانكا تخفيضات كبيرة في هذه الوفيات عبر إجراءات بسيطة يمكن تطبيقها في المنزل؛ تتسقى على صعيد الإدارة المحلية وتدعم بتدريب العمال الصحيين والقابلات، كما تمول من الميزانية العامة.

- الخرافة 3: تفتقر البلدان الفقيرة إلى القدرة المؤسسية على رفع مستوى أداؤها. هذا غير صحيح. فالمؤسسات هامة، غير أن بلدانا فقيرة كثيرة حققت تقدماً سريعاً من خلال استخدام البنى المؤسسية بصورة خلاقة. فما فتئت مصر تحافظ على إحدى أسرع النسب في العالم لتخفيض وفيات الأطفال منذ العام 1980؛ كما تحقّق بنغلاديش وهندوراس ونيكاراغوا وفيتنام تقدماً سريعاً. وفي كل من الحالات المذكورة، أدمجت برامج مطبقة على صعيد الإدارة المحلية اللامركزية برامج صحة الأطفال والأمهات - بما فيها التحصين، ومعالجة الإسهالات، والرعاية الحملية - ضمن توفير الخدمات الصحية؛ كما استمرت هذه البلدان في تدريب العاملين الصحيين والقابلات، وتركيز الاهتمام على فئات السكان الأكثر تعرضاً للخطر. وحتى مناطق الأداء الوضيع لا تفتقر إلى دليل القدرة على رفع المستوى. ففي ولاية مهاراشترا الهندية، وسّع مشروع مدته 3 سنوات ويغطي 39 قرية برامج الرعاية الأساسية للأمهات قبل الوضع كي تشمل عناية منزلية أو تدخلات سريرية بسيطة تكلف 5 دولارات للشخص المشمول بالرعاية. وانخفضت نسبة وفيات الرضع من 75 بين كل ألف ولادة حية خلال الفترة القاعدية (1993-1995) إلى 39 وفاة بعدها بثلاث سنوات. في الفترة ذاتها، لم تنخفض نسبة وفيات الأطفال في مقاطعة مجاورة إلا من 77 إلى 75 حالة لكل ألف ولادة حية.

تعكس القدرة على النمو السريع مدى العجز الكبير في التقدّمات الحالية. ففي أفريقيا جنوب الصحراء، تقل نسبة اللواتي يلدن بإشراف عاملين مؤهلين عن 40%، ويتراجع هذا الرقم إلى أقل من 30% في جنوب آسيا. بسلام آخر، ثمة أكثر من 60 مليون امرأة في العالم يلدن سنوياً من دون رعاية مؤهلين. ويزيد من القابلية للتأذي عدم المساواة في استعمال الخدمات، وهو موضوع رئيسي يتناوله الفصل الثاني. فأفقر النساء هن الأكثر ترجيحاً للإصابة بسوء التغذية، والأقل احتمالاً للاستفادة من الخدمات؛ لأنهن غير متوفر، أو غالية الثمن، أو رديئة النوعية. وفضلاً عن قضية الخدمات، تزيد الظواهر الأعمق لعدم المساواة بين الجنسين من تفاقم المشكلة؛ حيث تشير تقديرات في الهند ونايجيريا، البلدين المتبلّين بأعلى نسب الوفيات المواليدية، إلى أن المباشرة بين الولادات يمكن أن تنخفض نسبة الوفيات بمقدار 20% و10% على التوالي. فالافتقار إلى السيطرة على الخصوبة، معطوفاً على اختلال توازن القوة داخل الأسرة وخارجها، عامل مركزي في هذه المشكلة.

ليست العوائق الحقيقية أمام التقدّم في تخفيض وفيات الأطفال مؤسسية أو مالية، رغم وجود مصاعب في كلا الجانبين؛ ولكن، لا بد من معالجة تدني نوعية الخدمات المقدمة والعجز المزمن في التمويل. في الوقت ذاته، ينبغي لاستراتيجيات تخفيض الفقر أن تركز بوضوح أكبر على الأسباب البنوية لارتفاع الوفيات؛ المرتبطة بتدني مكانة النساء ووجوه عدم المساواة في الحصول على الرعاية الصحية، والفضل في إعطاء الأولوية لصحة الطفل والأم.

من الممكن تفادي معظم وفيات الطفولة. وفي حين يستطيع النمو الاقتصادي تخفيض وفيات الأطفال، فإن نسب هذه الوفيات تبقى أعلى مما ينبغي بسبب النقص اللامبرر في استخدام إجراءات فعالة، قليلة التكلفة، وذات تقانة بسيطة - وبسبب الفشل في معالجة الأسباب البنوية للفقر وعدم المساواة.

لقد حدّد بحث عبر البلدان نشرته المجلة الطبية لانست في العام 2003 ثلاثة وعشرين إجراء لها أفعال الأثر في خفض وفيات الأطفال - بينها 15 إجراء وقائياً و8 إجراءات علاجية - تتراوح بين توفير علاج التّمبه الفموي، والأدوية، والناموسيات المعالجة بالمبيدات الحشرية للوقاية من الملاريا، والرعاية الطبية الحملية والولادية؛ ويمكن توفير معظمها بتكلفة بسيطة، من قبل عمال صحيين مدربين والمجتمعات المحلية. وباستخدام مغطيات العام 2000، وافترض تغطية بنسبة 100% لهذه الإجراءات، استنتج كاتبو دراسة مجلة لانست أنه كان من الممكن تفادي ثلثي وفيات الأطفال - أي ما مجموعه 6 ملايين وفاة.

تبرز نتائج البحث مدى الإمكانات الكبيرة لمعالجة إحدى أخطر مشكلات التنمية البشرية التي تواجه المجتمع الدولي، حيث تسبب الأمراض المعدية والموتوات الجهازية، مثل الالتهابات الرئوية وتسمم الدم والإسهال والكزاز، ثلثي وفيات الأطفال - وكل هذه الأمراض تقريباً يمكن الوقاية منها. وفي الإمكان إحداث تخفيض هائل في الوفيات الناجمة عن الإسهال وذات الرئة، البالغة حالياً 2.5 مليون وفاة، من خلال إجراءات على المستويات المحلية تدعمها الوكالات الحكومية؛ غير أن الأولويات الدقيقة لهذه الإجراءات تختلف من بلد إلى آخر. صحيح أنه ليس هناك حل واحد للجميع؛ لكن المشكلة المشتركة هي انخفاض نسبة تغطية الخدمات، وارتفاع مستويات عدم المساواة المرتبطة بالفقر، وإهمال قضية الوفيات المواليدية في سياسات الصحة العامة.

ثمة خرافات متعددة تدعم الفكرة القائلة إنه قد لا يمكن تحقيق غاية أهداف التنمية للألفية بتخفيض وفيات الأطفال إلى الثلث؛ نورد في ما يلي بعضاً من أكثرها شيوعاً:

- الخرافة 1: لا يمكن تحمل تكلفة الخفض السريع. هذا غير صحيح. ثمة بلدان تواجه فعلاً مقيدات مالية رئيسية، ما يؤكد تالياً الحاجة إلى مزيد من المساعدات - لكن وفيات الأطفال مجال تعود فيه الاستثمارات الصغيرة بمرودات كبيرة. وحدّد بحث حديث العهد عبر البلدان عن الوفيات المواليدية مجموعة من الإجراءات القادرة على خفض هذه الوفيات بنسبة 59% إذا وصلت تغطيتها إلى 90% في 75 بلداً ذات نسب عالية من الوفيات؛ ما ينفذ 2.3 مليون نفس بشرية. وتساوي التكلفة البالغة 4 مليارات دولار قيمة الإنفاق العسكري في البلدان المتطورة خلال يومين.
- الخرافة 2: تحمل إجراءات التقانة العالية، مثل وحدات العناية الفائقة، مفتاح النجاح. هذا غير صحيح. لقد حققت السويد في نهاية القرن التاسع عشر، والمملكة المتحدة بعد العام 1945، تخفيضات سريعة في وفيات حديثي الولادة؛ بتطبيق نظام الرعاية الصحية المجانية قبل الوضع، ووجود طواقم مؤهلة خلال الوضع، وتوفير المزيد من المضادات الحيوية. كذلك حققت بلدان

المصدر: Cousens, Lawn and Zupan 2005; Mills and Shilcutt 2004; Wagstaff and Claeson 2004.

على الجانب الآخر من الطيف، ازداد عدد الأشخاص في أفريقيا جنوب الصحراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم قرابة 100 مليون نسمة عام 2001 عما كان عليه في عام 1990

فقر الدَّخْل - إبطاء التقدم في عالم غير متساوٍ
يعلن تقرير نافيذ عن العولمة «أن مد الفقر واللامساواة الذي غمر العالم أخذ في الانحسار»⁴² ويعكس هذا الشعور اعتقاداً شائعاً بأن الاندماج الكوني أطلق عصراً جديداً للتقارب من حيث الدَّخْل؛ لكن هذا الشعور لا يستند إلا إلى دعائم ضعيفة في أفضل الأحوال. فالفقر أخذ في التناقص، ولكن ببطء؛ فيما تبقى اللامساواة العالمية في الوقت ذاته على مستوياتها المرتفعة إلى حد غير معهود.

شهد العقْدان الماضيان على وجه الإجمال عملية خفض للفقر من أسرع ما عرفه تاريخ العالم، إلا أن أي تقييم لاتجاهات فقر الدَّخْل يجب أن يُراعي تنوعات كبيرة بين مناطق العالم. وكان تخفيض الفقر في العالم مدفوعاً إلى حد كبير بزخم نجاح غير عادي في شرق آسيا، وبخاصة الصين. ولكن، على الجانب الآخر من الطيف، ازداد عدد الأشخاص في أفريقيا جنوب الصحراء الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم قرابة 100 مليون نسمة عام 2001 عما كان عليه في عام 1990. فقد خفضت منطقة جنوب آسيا حالات حدوث الفقر، لكنها لم تخفض العدد المطلق للفقر؛ كما لم تسجل منطقتا أميركا اللاتينية والشرق الأوسط أي تقدم. غير أن وسط أوروبا، وشرقها، واتحاد الدول المستقلة شهدت زيادة كبيرة جداً في الفقر؛ حيث ارتفع عدد الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولارين في اليوم من 23 مليوناً في العام 1990 إلى 93 مليوناً في العام 2001، أو من 5% إلى 20%.

في استعارة من اللغة العسكرية، يمكن القول إن الحرب على الفقر شهدت عمليات تقدم على الجبهة الشرقية وارتدادات هائلة في أفريقيا جنوب الصحراء، وركوداً على امتداد جبهة عريضة بين هذين القطبين؛ غير أن الاتجاه

المثير للقلق في المستقبل هو تباطؤ التقدم على الصعيد الشامل. فإبان العقدين الماضيين، تم تحقيق معظم النجاحات في دحر الفقر خلال الثمانينات والنصف الأول من التسعينات (الجدول 1.2). لكن نسبة فقر الدولار الواحد في اليوم تتراجع منذ أواسط التسعينات بخمس السرعة التي كانت سائدة في الفترة 1980-1996؛ على الرغم من أن معدل نمو البلدان النامية ارتفع في التسعينات، وازداد بمقدار يفوق ضعف نسبة الفرد الواحد في العقد الماضي. في الصين، هبطت النسبة، التي تحول النمو على أساسها إلى تخفيض للفقر، هبوطاً حاداً. وبين العامين 1990 و2001 تراجعت حالات حدوث فقر الدولار الواحد في اليوم بنسبة 50%، وانخفض عدد العائشين تحت خط الفقر بمقدار 163 مليون نسمة؛ غير أن 90% من هذا التخفيض حدث بين العامين 1990 و1996.

تتأتي نسبة التقدم في خفض فقر الدَّخْل بنتيجة عاملين: النمو الاقتصادي، والحصة التي ينالها الفقراء من أي زيادة في النمو. ولم ينجح أي بلد في المحافظة على التقدم من خلال تخفيض فقر الدَّخْل ضمن اقتصاد مُصاب بالركود. ففي شرق آسيا، كان النمو الكبير عاملاً مركزياً في تخفيض فقر الدَّخْل. وفي فترة أقرب، أدت الانطلاقة الاقتصادية في الهند إلى إطلاق الطاقة اللازمة لتسريع عملية خفض الفقر. ومع تحقيق زيادة سنوية للفرْد بنسبة 4% منذ العام 1980، تتضاعف المداخيل كل 17 سنة. أما مع زيادة سنوية للفرْد بنسبة 1% كالتي عرفتها الهند خلال العقدين السابقين للعام 1980، فإن مضاعفة الدَّخْل تحتاج إلى 66 عاماً.

لم تكن صورة النمو في مناطق أخرى مشجعة بالقدر ذاته، إذ معدلات الدَّخْل في أفريقيا جنوب الصحراء اليوم أقل مما كانت في العام 1990. وقد شهدت الأعوام الأخيرة

الجدول 1.2 انخفاض في فقر الدَّخْل، 2001-1981

حصة العائشين بأقل من دولار (معادل القوة الشرائية للدولار الأمريكي في اليوم %).

الإقليم	1981	1984	1987	1990	1993	1996	1999	2001
شرق آسيا والمحيط الهادئ	56.7	38.8	28.0	29.5	24.9	15.9	15.3	14.3
أوروبا ووسط آسيا	0.8	0.6	0.4	0.5	3.7	4.4	6.3	3.5
أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي	10.1	12.2	11.3	11.6	11.8	9.4	10.5	9.9
الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	5.1	3.8	3.2	2.3	1.6	2.0	2.7	2.4
جنوب آسيا	51.5	46.8	45.0	41.3	40.1	36.7	32.8	31.9
أفريقيا جنوب الصحراء	41.6	46.3	46.9	44.5	44.1	46.1	45.7	46.4
العالم	40.4	33.0	28.5	27.9	26.3	22.3	21.5	20.7

المصدر: البنك الدولي 2005d.

تؤكد هذه الأرقام تنوع التجارب التي عرفتتها بلداناً بالنسبة إلى النمو الاقتصادي. ففي حين يرتبط الاندماج العالمي بالنمو المُسرَّع لبعض البلدان، تبقى أنماط النمو الحالية متنافرة مع إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية. في المعدل، ينبغي للبلدان أن تحقق نمواً سنوياً بنسبة 1-2% كي تخفَّض الفقر بمقدار النصف في غضون 25 عاماً؛ مثلما يُتوقع في أهداف التنمية للألفية. وفي الفترة 1990-2003، كان أكثر من مليار شخص يعيشون في بلدان تنمو بنسبٍ أدنى من ذلك - قرابة نصفهم في أفريقيا جنوب الصحراء (الجدول 1.3)؛ كما سجَّل 15 بلداً في وسط أوروبا وشرقها نسباً نمو أقل من 1% للفرْد خلال هذه الفترة. غير أن اتجاهات الأونة الأخيرة كانت مشجَّعة أكثر، بوجود نمو قوي يدفع أمامه تخفيضاً للفقر. وتتراوح معدلات نسب النمو في أوكرانيا وروسيا بين 6% و9%؛ منذ العام 2000، فيما تصل إلى ما بين 9% و13% في أذربيجان وأرمينيا وطاجيكستان. في روسيا، تدنَّت مستويات الفقر بمقدار النصف بين عامي 1999 و2002، ونجا نحو 30 مليون شخص من براثن الفقر.

علامات تعافٍ في عددٍ من البلدان، بما فيها إثيوبيا وبوركينا فاسو وتانزانيا وغانا وموزمبيق، غير أن التعافي يجب أن يُوضع في إطاره الصحيح. فأفريقيا جنوب الصحراء ستحتاج إلى فترة تمتد حتى العام 2012 لمجرّد إرجاع معدلات الدخّل إلى مستويات العام 1980؛ على أساس نسبة النمو البالغة 1.2% للفرْد، السائدة منذ العام 2000. وفي بلدان الاتحاد السوفييتي السابق، جلبت المرحلة الانتقالية معها كساداً من أعمق ما عرفه العالم منذ الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي - ورغم حدوث نمو إيجابي في السنوات القليلة الماضية، ما زالت المداخيل في حالات كثيرة أدنى مما كانت عليه قبل 15 عاماً. ومنذ العام 1990، تدنَّت المداخيل الحقيقية للفرْد بأكثر من 10% في أوكرانيا وروسيا وقيرغيزستان، وبنسبة 40% أو أكثر في جورجيا وطاجيكستان ومولدوفا؛ فيما يعيش في روسيا 10% من السكان بأقل من دولارين في اليوم، و25% تحت الخط القومي لفقر الكفاف. ولم تشهد معظم بلدان الشرق الأوسط وأميركا اللاتينية إلا زيادة هامشية في معدل الدخّل.

الجدول 1.3 نطاق نمو الدخّل

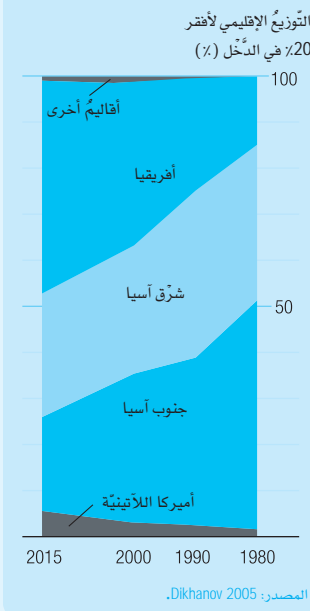
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرْد، 1990-2003 (%)

الإقليم	سلبى	0-1%	1-2%	أكثر من 2%
الدول العربية				
البلدان	5	4	2	5
السكان (بالملايين)	34	70	19	139
شرق آسيا والمحيط الهادئ				
البلدان	4	1	3	13
السكان (بالملايين)	3	6	81	1,814
أميركا اللاتينية والبحر الكاريبي				
البلدان	4	8	9	12
السكان (بالملايين)	43	74	345	79
جنوب آسيا				
البلدان	0	0	1	7
السكان (بالملايين)	0	0	152	1,324
أفريقيا جنوب الصحراء				
البلدان	18	8	8	11
السكان (بالملايين)	319	108	171	76
وسط أوروبا وشرقها وربطه الدول المستقلة				
البلدان	10	5	1	11
السكان (بالملايين)	253	58	10	85
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي المرتفعة الدخل³				
البلدان	0	2	6	15
السكان (بالملايين)	0	135	224	510
العالم				
البلدان	41	28	32	76
السكان (بالملايين)	653	450	1,081	4,030

³ تُستثنى منها جمهورية كوريا، المُدرجة في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ. المصدر: جدولا المؤشرات 5 و 14

الإطار 1.5 واقع كأس الشّمْبانيا - تَوَزُّع الدَّخْل عالمياً

تحوّلات حصص العالم من الأشدّ فقراً



يُوضّح بناءً نموذج لتوزيع الدّخْل في العالم، على أساس المُسَوَّح القُطْرِيَّة لإنفاق الأسر المعيشية، حجْم عدم التّساوي في العالم؛ كما يساعد في تحديد الطبقة الكونية الدنيا التي يعيش الفرد منها بأقلّ من دولارين في اليوم، ومقارنة وضعهم مع أولئك المتربّعين على الجانب الأعلى من توزيع الدّخْل عالمياً. لو إنّ العالم بلد واحد، لكان لديه متوسط دخل بقوة شرائية تعادل 5533 دولاراً، ودخل وسطيّ يوازي 1700 دولار في العام 2000. وتشير الفجوة بين الدّخْلين المتوسّط والوسطيّ إلى تركيز الدّخْل على الجانب الأعلى من التوزيع، حيث حقق 80% من سكان العالم دخلاً دون المعدل. في الوقت نفسه، يوازي متوسط دخل الخمس الأعلى من سكان الأرض نحو 50 ضعف معدل الدخل للخمس الأدنى.

يُشبه توزيع الدّخْل في العالم شكل كأس شمْبانيا (انظر الرّسم 1.16، ص. 37). ففي الجانب الأعلى والأعرض من الكأس، يمسك أغنى 20% من البشر بثلاثة أرباع دخل العالم. في أسفل السّاق، وأضيق موضع من الكأس، ينال أفقر 40% نسبة 5% من الدّخْل العالميّ؛ فيما لا يحصل الـ 20% الأشدّ فقراً إلا على 1.5% فقط. وتتماثل تقريباً فئة أفقر 40% من سكان العالم مع المليارين من البشر الذين يعيش الواحد منهم على أقلّ من دولارين في اليوم.

كيف تغير التكوين الإقليمي للخمس الأفقر من سكان العالم، مع مرور الوقت؟ هبطت حصّة جنوب آسيا بصورة حادة، من النصف عام 1980 إلى الثلث حالياً. وبنتيّة عقدين من معدلات الدخل المتراجحة، تتزايد حصّة أفريقيا جنوب الصحراء من أفقر 20% في العالم. فقد ارتفعت تلك النسبة منذ سنة

1980 أكثر من الضعف، من 15% إلى 36%؛ وما زالت ترتفع. ويصنّف اليوم نصف سكان الإقليم ضمن الخمس الأفقر من حيث توزيع الدّخْل في العالم؛ بالمقارنة مع خمس سكان شرق آسيا، ورُبْع سكان جنوب آسيا.

ليس من دواعي العجب أن تحتل البلدان الغنية صدارة فئة الـ 20% الأعلى؛ إذ إنّ تسعة من كل عشرة مواطنين في هذه البلدان هم من بين أغنى 20% في العالم، فيما تستأثر بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية بـ 85% من الدّخْل في المجموعة العشريّة الأكثر ثراءً.

يلقي توزيع الدّخْل في العالم أيضاً الضوء على الدرجة العالية إلى حدّ غير معهود من اللامساواة في أمريكا اللاتينية؛ حيث يتمتع ربع سكان المنطقة بـ 20% من الدّخْل، فيما ينتمي أكثر من 8% إلى فئة إلى أفقر 20% من حيث التوزيع العالميّ.

المصدر: Dikhanov 2005.

كان الركود الاقتصادي ظاهرة واسعة الانتشار في آسيا عام 1997، ومفاده أنّ الاندماج في أسواق رأس المال لعصر العولمة: فني عقد الثمانينات، عرف 25 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء و10 بلدان في أمريكا اللاتينية فترة مستمرة من الركود الاقتصادي.⁴³ وكانت التقلّبات، المرتبطة بأزمات أسواق رأس المال، مشكلة متكررة أخرى في ظلّ العولمة - وأحد العوامل التي أثّرت على قضية الفقر.

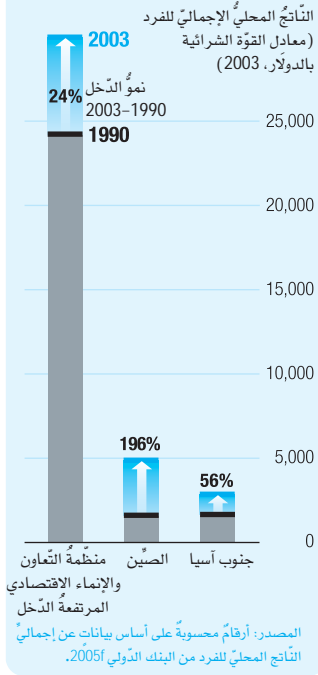
فخلال السنتين اللتين أعقبنا وقوع روسيا في أزمة مالية عام 1998، دُفع 30 مليون شخص إلى ما تحت خط الفقر.⁴⁴ وفي الأرجنتين، ازداد عدد السكان العائشين تحت خط الفقر المدقع أكثر من ثلاثة أضعاف بين عامين 2000 و2003؛ ما أكد مرة أخرى درس الأزمة المالية في شرق

اللامساواة وحصّة البلدان الفقيرة من ثروة العالم المتزايدة

أثارت العولمة جدلاً مديداً أسّس بالحدة في بعض الأحيان حول اتجاهات توزيع الدّخْل في العالم، وعلاقتها بالفقر؛ وما إذا كان الاندماج في الأسواق العالمية يؤدي إلى تقارب أو تباعد في الدّخْل بين البلدان الغنية والفقيرة. ولهذه الاتجاهات أهميتها، لأن الحصّة التي تالها البلدان الفقيرة

الرسم 1.15

تقارِبُ النُموِّ - وتقارِبُ المداخيل المطلق



2016 للحاق ببلدان الدّخل المرتفع - في حين أنّ احتمالات التقارب أضعفُ حتى من ذلك بالنسبة إلى بلدانٍ ومناطقٍ أخرى. ولو توقّف نموّ بلدان الدّخل المرتفع اليوم واستمرت بلدان أفريقيا جنوب الصحراء وأميركا اللاتينية على مسارات نموّها الحالية، فستحتاج أميركا اللاتينية حتى العام 2177 وأفريقيا حتى العام 2236 للحاق ببلدان الدّخل المرتفع.

تتخلف معظم أقاليم العالم النامي عن البلدان الغنيّة، عوضاً عن اللّحاق بها. أضف إلى ذلك أنّ التقارب نسبيّ؛ حيث ظواهر اللّامساواة المطلقة في الدّخل بين البلدان الغنيّة والفقيرة تزداد، حتى عندما تكون لدى البلدان النّامية معدلات نموّ أعلى - تحديداً لأن فجوات الدّخل كبيرة جداً منذ البداية (الرّسم 1.15). مثلاً، إذا نمت المداخيل الوسطية بنسبة 3% في أفريقيا جنوب الصحراء، وفي أوروبا ذات الدّخل المرتفع، فسيبلغ التغيّر المطلق إضافة 51 دولاراً للشخص في أفريقيا و854 دولاراً للشخص في أوروبا.

من أوجه مشكلة الجدول الدائر حول اللّامساواة في العالم هو أنّ الطّرح لا يتناول نقطة هامة؛ إذ إنّ اللّامساواة في الدّخل مرتفعة بشكل استثنائي أياً تكن الطريقة التي تُقاس بها، ودون اعتبارٍ لما إذا كانت في ازديادٍ أو نقصان. ففي الافتراض (المتحفّظ) أنّ أغنى 500 إنسانٍ في العالم، المذكورين في قائمة مجلة فوربس، يحصلون على دّخلٍ يساوي ما لا يزيد على 5% من موجوداتهم، يكون دّخلهم أعلى من دّخل أفقر 416 مليون نسمة في العالم.⁴⁸

إنّ أفضل ما يُعبّر عن حجم اللّامساواة في العالم هي النماذج العالمية لتوزيع الدّخل التي تستخدم بيانات المُسوح

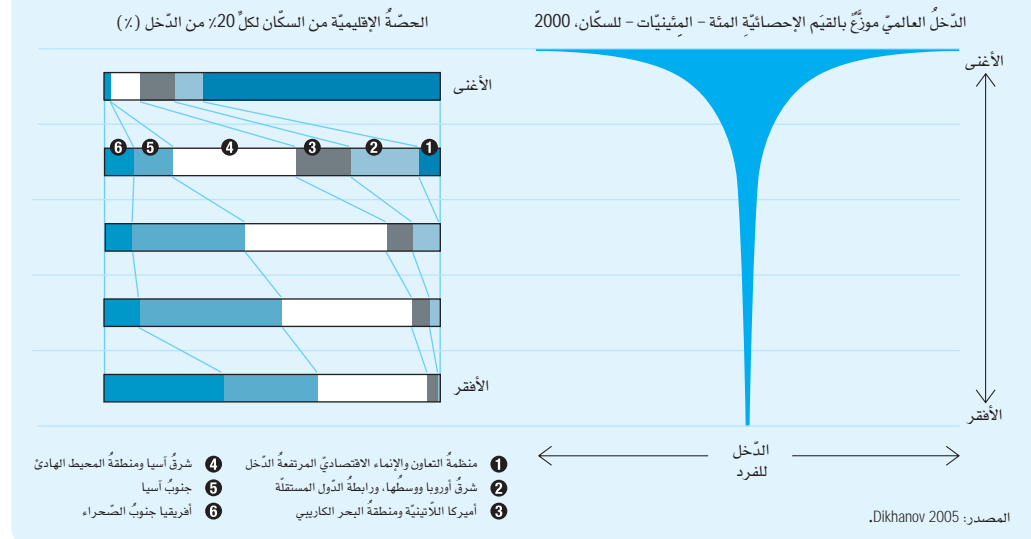
من زيادات الغنى الكونيّ تُؤثّر في معدّل الدّخل؛ وتالياً في فرص تخفيض الفقر.

إنّ الجواب عن التساؤل حول ما إذا كانت البلدان الفقيرة تزال حصةً أكبر أو أصغر ممّا ينبغي من زيادات الثروة في العالم، يتوقّف جزئياً على الطريقة التي يُطرح بها السؤال.⁴⁶ فبالنسبة إلى معظم البلدان الأفقر في العالم، استمرّ خلال العقد الماضي اتّجاهٌ منبسطٌ للعزائم؛ إذ لم تفشل فقط في تخفيض الفقر، بل إنها تتخلف أكثر فأكثر عن البلدان الغنيّة. وبقياس المعايير القصوى، فإنّ الفجوة بين المواطن العادي في أغنى البلدان وأفقرها واسعة وتزداد اتساعاً. ففي العام 1990، كان الأميركيّ العاديّ أغنى 38 مرّةً من التّانزانيّ العاديّ، أما اليوم فقد أصبح الأميركيّ أغنى منه 61 مرّةً. وتعاود المساواة في القوة الشرائية لبلدان الدّخل المنخفض، كمجموعة، واحداً من ثلاثة عشر في بلدان الدّخل المرتفع.

يُغيّر التّرجيح لعدد السكّان صورة الوضع القائم؛ إذ لأنّ المداخيل كانت تزداد في الصّين، وفي الهند (على نحو أقلّ إبهاراً)، بسرعة أكبر منها في بلدان الدّخل المرتفع خلال العقدين الماضيين، دأبت الفجوة الوسطية على الانكماش بالمعايير النسبية. ويعكس ذلك اتّجاه نزعة نحو زيادة اللّامساواة في العالم، كانت قد بدأت في عشرينات القرن التاسع عشر واستمرت حتى العام 1992.⁴⁷ مع ذلك، ينبغي لفكرة التقارب أن تُوضع في إطارها الصحيح. فلقد كان النموّ الكبير في الهند من أقوى عوامل التقارب؛ لكنّ الهند، بناءً على اتّجاهات النموّ للفترة 2000-2005، ستحتاج حتى العام

الرسم 1.16

أين يوجَد المال



مؤازرة العولمة، مع التعامي في الوقت
عينه عن هموم الإنصاف الكونية، دلالة
متزايدة على مفارقة تاريخية

القُطريّة عن الأُسْر للتوصّل إلى توزيعٍ عالميٍّ موحدٍ للدخل؛
يضع جميع سَكان العالم في مرتبةٍ موحّدة، بصَرَف النَظر
عن المكان الذي يعيشون فيه (الإطار 1.5). وعند عَرْض
توزيع الدَخل العالميِّ بصورةٍ رَسْمٍ بيانيِّ، يصبح أشبه بكأس
شمبانيا؛ تَزخَر بتركيزٍ كبيرٍ للمداخيل في أعلاها وتضيق
إلى جذعٍ نحيلٍ في أدناها (الرَسْم 1.16).⁴⁹ مع وجود
فجوةٍ كبيرةٍ جداً بين الأعلى والأدنى - وأكبرَ بكثيرٍ من
تلك الموجودة حتّى في أكثر البلدان تَفَاوُتاً. ففي البرازيل،
تبلغ نسبة دَخل العُشر الأَفقر من السَكان إلى دَخل العُشر
الأغنى 1: 94؛ وفي العالم كُلاً، 1: 103. ومن خلال قياس
أكثرَ منهجيّةً بمُفاعلٍ جيني، وهو المعيارُ الأوسعُ استعمالاً
للمساواة، يتبيّن أنّ نَسَقَ التّوزيعات الإجماليِّ للعالم أبعدُ
تَفَاوُتاً منه لأيِّ بلدٍ باستثناء ناميبيا. فوَقفاً للسُّلم الذي
تُمثّل فيه درجةُ «صفر» مساواةً كاملة، ودرجةُ 100 انعدامُ
المساواة كلياً، يكون مُفاعلُ جيني للعالم 67.

تُكوّن أنواعُ عدم المساواة في الدَخل معظمَ اللامساواة
الدَخليّة الكونيّة. ومن الممكن عَزْوُ نحو ثلثي اللامساواة
الإجماليّة إلى هذا المصدر، أمّا الثلث المتبقي فهو عدمُ
المساواة داخل البلدان. وإذا أُعيد إنتاج الفجوة بين البلدان
الغنيّة والفقيرة على المستوى القومي، لاعتُبرت غيرَ مبرّرةٍ
اجتماعياً، وغيرَ مستدامةٍ سياسياً، وغيرَ فعّالةٍ اقتصادياً؛
حتّى في مناطق تتسم بدرجةٍ عاليةٍ من عدم المساواة، مثل
أميركا اللاتينية. ومع أنّ مظاهر اللامساواة الكونيّة أقلُّ
تبيّناً، إلّا أنها لا تقلُّ إضراراً بالمصلحة العامّة من مثيلاتها
داخل البلدان (وهذه مسألة تُشرّح بمزيدٍ من التفاصيل في
الفصل الثاني). فأَيُّ اقتصادٍ عالميٍّ تعيش فيه نسبةُ 40٪
من السَكان على مداخيلٍ منخفضةٍ إلى حدٍّ أنها تُحوّل سلفاً
دون أيِّ مساهمةٍ في خلق الثروة، نادراً ما يصلح للتشارك في
الازدهار والنمو.

إن لتركيز الثروة المفرط في الجانب الأعلى لتوزيع
الدَخل العالمي عاقبةً هامةً، إلى جانب نتائج الاختلالات
الوظيفية؛ إذ حتى التحويلات الصغيرة بالنسبة إلى دَخل
الأغنياء، يمكن أن تولّد زياداتٍ كبيرةً في مداخيل الفقراء.
وباستخدام النموذج العالمي لتوزيع الدَخل، قدّرنا مجملَ
التمويل الذي سيَلزم لانتشال كلِّ العاششين تحت خطِّ فقر
الدولار الواحد في اليوم إلى ما فوق هذا الخطِّ؛ وتالياً يراعي
الحساب عمقَ ظاهرة الفقر، أو المسافة بين دَخل الأسرة
وخطِّ فقر الدَخل. فمن حيث مُعادِلُ القوّة الشرائية للعالم
2000، يتبيّن أنّ تكلفة إنهاء الفقر المُدقع - أي لانتشال

مليار نسمة إلى ما فوق خطِّ فقر الدولار الواحد في اليوم
- هي 300 مليار دولار. ويبدو هذا المبلغ كبيراً بالأرقام
المطلقة، لكنه يعادل أقلّ من 2٪ من دَخل أغنى 10٪ بين
سَكان العالم.

ليس هذا إلّا تمريناً توضيحياً صُمم للفت الانتباه إلى
ما يلزم من الموارد المتواضعة، بالمقاييس العالمية، للتغلب
على الفقر المدقع. فتحقيق نتائج دائمة لإعادة التوزيع،
عوضاً عن وُصف منافعتها الكامنة، يُثير مزيداً من التحدّيات
الأكثر تعقيداً. وأكثرُ جوهريّةً من ذلك، أنّ اللامساواة على
الصعيد العالميِّ، كما في أيِّ اقتصادٍ قوميِّ، تعكس تبايناتٍ
في التّقانة ورأس المال البشريِّ ومصادر الاستثمار؛
بالإضافة إلى عواملٍ مرتبطة بالجيغرافيا والتاريخ - وإلى
حدٍّ بالغ الأهميّة - بالقوّة السياسيّة والاقتصاديّة. ويتطلّب
تصحيح النتائج اللامساواة إجراءاتٍ لخفض هذه الظواهر
الأعمق للامساواة البنيويّة التي تنعكس فيها.

يُدعي بعضهم أنّ واضعي السياسات ليسوا مضطربين
للاهتمام بأنواع اللامساواة خارج حدودهم القوميّة، وفي
حجّتهم أنّ توزيع الدَخل والفُرص ليس من قضايا السياسات
العامّة. وبهذا الأسلوب، يدعي أحد المعلقين بأنّ «المقارنات
عبرَ البلدان، أيّاً تكن المقاييس المستخدمة، هي مجردُ ترويحٍ
للبيانات لا علاقة له بالموضوع».⁵⁰ لكنّ مثل هذه الآراء، في
عالمٍ متزايد التّرابُط والتّوافق، تتغيّر مع المفاهيم العامّة
والواقعيّات السياسيّة على حدٍّ سواء. فإذا كنّا جزءاً من
مجتمعٍ بشريٍّ كونيٍّ، لا يمكن لمشاعر القلق الأخلاقيّة من
اللامساواة المرفوضة أن تُحصّر داخل الحدود القُطريّة؛
وهو ما يصحُّ بصورةٍ خاصّة، عندما تكون لسياسات معتمّدة
في بلدٍ ما مضاعفاتٌ على بلدٍ آخر. وكما يُتبيّن على نحوٍ
وافٍ تامّ تألّفات العدالة الاجتماعيّة عالمياً بشأن قضايا
مثل المعونة والتجارة والدّين، يهْمُ التّوزيع الدوليُّ بالفعل
مجموعةٌ كبيرةٌ من النّخبين في بلدانٍ غنيّةٍ وفقيرةٍ على حدٍّ
سواء. فمؤازرة العولمة، مع التعامي في الوقت عينه عن هموم
الإنصاف الكونيّة، نهجٌ متزايد الدلالة على مفارقةٍ تاريخيّةٍ
في التّعامل مع التحدّيات التي تواجه المجتمع الدوليّ.

يُجادل أحياناً بأنّه حتّى لو كانت اللامساواة الكونيّة
ذات أهمية، فإنّ الحكومات تقتصر إلى القدرة على التأثير
في نتائج التّوزيع؛ لكنّ هذا الرأي أيضاً معيّب. ففي إطار
الاقتصاد القوميِّ، تستطيع الحكومات الساعية إلى مزيدٍ من
العدالة في نتائج التّوزيع أن تستخدم مجموعةً من الأدوات
السياسيّة؛ مثل التحويلات الضّريبية، والإنفاق العام لتحسين

إحداث تغيير مضمع بالحيوية، مثلاً، من خلال استثمارات في الصحة والتعليم والبنية التحتية. على نحو مماثل، تستطيع ممارسات التجارة الدولية أن تفتح - أو تكبح - فرصاً أمام البلدان الفقيرة ومواطنيها لاقتطاع شريحة من الفطيرة الاقتصادية أكبر من ذي قبل. وكما سنوضح في الفصلين الثالث والرابع، فإن المشكلة تكمن في كون هذه الآليات لإعادة التوزيع متخلّفة جداً.

موجودات الفقراء، وإجراءات لتوسيع الفرص المتوفرة في السوق. ومن شأن الاستثمار العام أن يقوم بدور حيوي، ليس فقط في التغلب على المضارّ الفورية، بل أيضاً في تزويد الناس بقدرات يحتاجون إليها؛ كي يشقوا طريقهم إلى خارج بؤرة الفقر، ويزيدوا اعتمادهم على أنفسهم. وهناك حالات شبيهة على المستوى العالمي، إذ إن المعونة الدولية توازي آلية التحويل عبر إعادة التوزيع الضريبي؛ ولها قدرة على

سيناريو 2015 - آفاق أهداف التنمية للألفية

ما عن نجاح العالم في خلق الثروة، إلا أن أهداف التنمية للألفية توفر دلائل على أمر أعمق مغزى؛ هو الأسس المعنوية والأخلاقية لتفاعلاتنا كمجتمع كوني. لهذا السبب، يقول تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية: «إن أهداف التنمية للألفية أهم من أن نقبل».⁵²

قبل اثنين وأربعين عاماً، وعلى درجات نضب لتكون التذكاري في العاصمة الأميركية واشنطن، ألقى مارتن لوتر كينج ذاك الخطاب الذي حدّد معالم حركة الحقوق المدنية. فبعد أن وصف الدستور الأميركي بأنه «سند إذني» ضمن الحرية والعدالة الاجتماعية للجميع، اتهم الحكومات المتعاقبة بإعطاء الأميركيين من أصل أفريقي شيكاً باطلاً ارتدّ عليه عبارة «رصيد غير كاف». ومضى يقول: «لكننا نرفض تصديق أن مصير العدالة مفلس. نرفض أن نصدق أنه لا يوجد رصيد كاف في الخزائن العظمى للفرص في هذه الأمة».⁵¹

يمكن أيضاً اعتبار أهداف التنمية للألفية كمبالة كتبها 189 حكومة لأمر فقراء العالم، وتستحق بعد 10 سنوات. وإذا لم يتوفر اليوم استثمار من الإرادة السياسية ورأس المال النقدي، فسوف ترتد هذه الكمبالة وعليها عبارة «رصيد غير كاف». وعدا الثمن الإنساني المباشر، ستكون للتكث بالعهد على المستوى الموعود مضاعفات تمس صديقية الحكومات التي قطعت العهد، ومستقبل التعاون الدولي لحل المشاكل الكونية.

تنطوي التنمية البشرية على ما هو أكثر من أهداف التنمية للألفية، لكن التقدم نحو هذه الأهداف يعكس صورة التقدم نحو التنمية البشرية؛ لأن هذه الأهداف تمثل مجموعة من أهداف التنمية البشرية هي الأشمل والأكثر تفصيلاً مما تم تبنيها في أيما وقت مضى (الإطار 1.6). فهي تجسد المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية بأبعادها الكثيرة؛ بما فيها فقر الدحل، والتعليم، والإنصاف الجنوسي، والتقدم في مكافحة الأمراض المعدية، والمنافذ إلى الماء النظيف والصرف الصحي التي هي أيضاً من حقوق الإنسان الأساسية. ومع أن مقياس معيّن كالدخل القومي الإجمالي العام، وقيمة التجارة، وحجم الاستثمار الأجنبي تعبر إلى حد

الإطار 1.6 أهداف التنمية للألفية

سوف تراجع الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2005 الإنجازات التي تحققت منذ إعلان الألفية في عام 2000، بما في ذلك التقدم نحو أهداف التنمية للألفية. وتوفر هذه الأهداف الثمانية معايير ملموسة لقياس التقدم في ثمانية مجالات، حددت سنة 2015 موعداً لتحقيق معظمها:

- الهدف 1 استئصال الجوع والفقر الشديدين. إنقاص نسبة الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، ونسبة سوء التغذية، إلى النصف.
- الهدف 2 تحقيق شمولية التعليم الابتدائي. ضمان تمكن جميع الأطفال من إكمال التعليم الابتدائي.
- الهدف 3 تعزيز المساواة الجنوسية، وتمكين النساء من حياتهن. إزالة التفاوت بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، والمفضل حدوث ذلك بحلول العام 2005، أو في فترة لا تتجاوز العام 2015.
- الهدف 4 تخفيض نسبة وفيات الطفولة. إنقاص نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين.
- الهدف 5 تحسين صحة الأمومة. تخفيض معدل الوفيات إبان الحمل والوضع بمقدار ثلاثة أرباع.
- الهدف 6 مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، والملاريا، وأمراض أخرى. وقف نهائي لانتشار فيروس نقص المناعة/الإيدز (السيدا) وأمراض أخرى، وأبدء في تقليص هذا الانتشار.
- الهدف 7 ضمان الاستقرار البيئي. إنقاص نسبة المحرومين من فرصة مستديمة للحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الآمن.
- الهدف 8 تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية. إصلاح أنظمة المعونات والتجارة، مع معاملة خاصة لأفقر البلدان.

لو أن الوعدَ الوَقرَ، والعُهودَ الطَموحةَ، والالتزاماتِ الجادَّةَ، والمؤتمراتِ السَّاميةَ أنتشلتِ الناسَ من الفقرِ، لكانتِ أهدافُ التنمية للألفية قد تحققت منذ زمنٍ طويلٍ

لكنها ستمثل، ما لم يحدث تغييرٌ في وتيرة التنمية البشرية وسرعتها. ولَسوف يُفضي استمرارُ الاتجاهات، الموصوفةِ آنفاً في هذا الفصل، إلى نتائجٍ مميَّمةٍ بالنسبة إلى أهداف الألفية؛ حيث ستخلفُ معظمُ البلدان عن تحقيق كلِّ الأهداف تقريباً، وسيكون تخلفُ بعضها بفوارقٍ ملحمة. في هذا الجزء من التقرير، نستخدم استشرافاتٍ مستقبليةً من بلدٍ إلى آخر لتقدير حجم هذه الفوارق؛ وتسليطِ الضوء بهذه الاستشرافات على التكاليف المحتملة للاستمرار في العمل من الآن حتى العام 2015، وكأن كلَّ شيءٍ على ما يرام. ليست هذه المرَّة الأولى التي يتبنَّى فيها المجتمع الدوليُّ أهدافاً طموحة. ولو أن الوعدَ الوَقرَ، والعُهودَ الطَموحة، والالتزاماتِ الجادَّة، والمؤتمراتِ السَّاميةَ أنتشلتِ الناسَ من الفقر؛ ووضعت الأطفال في المدارس، وخفّضت وفيات الطُفولة؛ لكانت أهدافُ التنمية للألفية قد تحققت منذ زمنٍ طويلٍ. وقد خفّض عدمُ الوفاء قيمة عملة التَّعهدات من المجتمع الدوليِّ إلى درجة أن ثمة إحساساً واسع النطاق بأنَّها عديمة القيمة؛ علماً بأنَّ استعادة قيمة هذه العملة ضرورة حيوية ليس فقط من أجل نجاح أهداف التنمية للألفية، بل أيضاً لخلق ثقة بتعددية المشاركة وبالتعاون الدوليِّ - وهما الأساسان التَّوأمين اللذان يقوم عليهما السَّلام والأمن الدوليَّان المعززان.

سيناريو 2015 - استشرافات لا تكهّنات

«وصلت الأسمُ إلى ما يبدو أنه منبسط عالٍ على نحو دائم». هذا ما أعلنه إرفنج فيشر أحد أساتذة الاقتصاد في جامعة يآيل عشية الكساد الاقتصاديِّ الكبير في أكتوبر/تشرين الأول عام 1929. وأظهرت الأحداث بعد ذلك بأيام قليلة أن التكهّن بالمستقبل أمرٌ محفوظٌ بالمخاطر؛ إذ نادراً ما تكون وقائع المستقبل استمراراً لاتجاهات الماضي.

ليست استشرافاتنا للعام 2015 تكهّنات؛ لأنَّ باستخدامنا تحليل الاتجاهات في الفترة 1990-2003، نتفحص أين سيكون العالم في العام 2015 من حيث الأهداف الإنمائية الرئيسية للألفية، إذا استمرت الاتجاهات الحالية. وللحصول على صورة أدق لمنحى الاتجاهات الحالية، تعتمد استقراءات الاتجاهات على بيانات قطريّة أكثر من اعتمادها على معدلات إقليمية.⁵³ غير أن الاتجاهات لا تقود إلى نتائج حتمية؛ يمكن تحسين الاتجاهات - أو جعلها أسوأ - من خلال خيارات السياسات، أو بنتيجة عوامل خارجية ليس

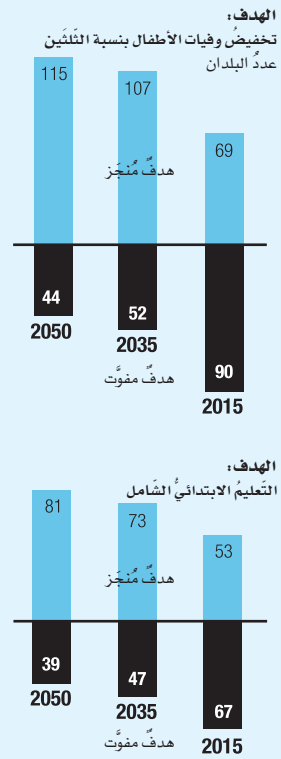
للحكومات تأثيرٌ كبيرٌ عليها. لكن استشراف المستقبل من منظور الماضي يمكن أن يساعد على تركيز الاهتمام العام، بتقديم صيغة واحدة محتملة للمستقبل.

لا بد من إلحاق عددٍ من التحذيرات بتحليلنا للاتجاهات؛ لأنَّ البيانات الجيدة النوعية غير متوفرة بالنسبة إلى بلدان كثيرة وأهداف متعددة؛ حيث لا توجد، مثلاً، بيانات عن التسلسل الزمني للتعليم في 46 بلداً. ثمة مشاكل أخرى في مراجعة الاتجاهات لكل هدف على حدة؛ لأنَّ التقدم في مجال واحد يعتمد اعتماداً كبيراً على التقدم في مجالات أخرى؛ حيث تعمل مؤثرات مضاعفة قوية عبر الأهداف - مثلاً، من الصحة إلى التعليم. ختاماً، من الصعب توقُّع بعض القوى التي قد تؤثر على تقدم أهداف الألفية؛ بما في ذلك ما يمكن اعتباره تهديدات كُلية. وكما نَبه صندوق النقد الدوليِّ، فإن للاختلالات الراهنة في الاقتصاد العالميِّ إمكانية إبطاء النمو؛ وهي محصلة من وعدا عن الاقتصاد العالمي، هناك احتمال تعرُّض الصحة العامة لمخاطر شديدة الوطأة. مثلاً على ذلك، أنه لو تحقَّق التوقُّع الشائع بانتشار الإنفلونزا الطَّبرية، لخلف ذلك نتائج مدمرة على أهداف التنمية للألفية؛ وعلى الصحة العامة في جميع البلدان. على نحو مماثل، يمكن لمُجمل تداعيات ارتفاع حرارة الأرض، وسواها من الضغوط البيئية على الأنظمة الغذائية، أن يؤدي إلى إحداث تغييرٍ دراماتيكي في سيناريو تخفيض سوء التغذية.

لا نحاول إطلاقاً أن ندخل الخطر الكلي في المعادلة، ما يعني أنَّ نتائجنا قد تخطئ على الجانب المتفائل. وحتى مع ذلك، تشير هذه النتائج بوضوح إلى وجود فجوة كبيرة بين غايات أهداف التنمية للألفية والمحصلات المبنية على الاتجاهات الراهنة. وقد لُخص التقرير الإجماليُّ عن تقدم كلِّ بلدٍ على حدة في الرسم 1.17. ويبيِّن الملخص عدد البلدان التي ستحقق كلَّ غايات هذه الأهداف الإنمائية بحلول العام 2015، إذا استمرت الاتجاهات الحالية؛ كما يبيِّن عدد البلدان التي لن تُحقِّق الغاية المرجوة حتى عام 2035 أو ما بعد ذلك. وكما يوضِّح في الخريطة 1.1، فإن أفريقيا جنوب الصحراء ليست الإقليم الوحيد خارج سكة الوصول إلى تحقيق غاية الأهداف بتخفيض وفيات الطُفولة بمقدار الثلثين.

يُبرز التفحص الأوسع في التقدم باتجاه خمسة من أهداف الألفية - وفيات الطُفولة، الالتحاق بالمدارس، الإنصاف الجُنوسِّي في التعليم، المنافذ إلى الماء، الصَّرف

الرسم 1.17 تفويت الهدفتين الخاصتين بالأطفال



المصدر: أرقام محسوبة على أساس البيانات عن وفيات الطفولة والاتحاق بالمدارس الابتدائية من الأمم المتحدة (2005b). للتفاصيل، انظر الملاحظة التقنية 3.

نحو 2.7%، أي ما يساوي أكثر من ضعف النسبة المسجلة في الفترة بين عامين 1990 و2002؛ فيما يعيش أقل من خمس سكان العالم النامي في بلدان تتجه فعلاً نحو تحقيق هذه الغاية. وليس هناك بلد واحد ذو عدد بارز من السكان في أفريقيا جنوب الصحراء على الطريق نحو تحقيق الغاية؛ وكذلك الأمر بالنسبة إلى الصين والهند.

وإذا استمرت الاتجاهات الحالية، فإن الفجوة المرتقبة بين غاية العام 2015 وبين النتيجة التي سوف تتأتى، تعني خسارة هائلة في الأرواح؛ ترجمتها وفاة 4.4 مليون طفل آخر في العام 2015، إضافة إلى الأطفال الذين يكونون قد ماتوا لو تحققت غاية هدف الألفية (الرسم 1.18). وانطلاقاً من التكلفة التراكمية لوفيات الأطفال الإضافية في فترة 2003-2015، يعطي خط بياني للاتجاه مؤشراً على الفجوة المحدثة كل سنة بين الغاية والنتيجة. وتمثل التكلفة التراكمية وفاة 41 مليون طفل آخر في الفترة الممتدة من الآن حتى العام 2015 - كلهم تقريباً في بلدان نامية (الرسم 1.19)؛ علماً بأن هذه أرواح يمكن إنقاذها، لو تحققت الغايات.

في ما يلي بعض أهم نتائج الاستشرافات للاتجاهات: يحدث ما يزيد على 45% من وفيات الطفولة - أي ما مجموعه 4.9 مليون وفاة - في 52 بلداً تتراجع إلى الخلف، أو لا تحقق إلا القليل من التقدم، في تخفيض

الصحي - نديراً كثيراً إلى حد مماثل. ومن بين النتائج التلخيصية، التناجمة عن تحليلاتنا للاتجاهات:

- خمسون بلداً يبلغ مجموع سكانها قرابة 900 مليون نسمة تتراجع في واحد على الأقل من أهداف التنمية للألفية، بينها 24 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء.
 - 65 بلداً يبلغ مجموع سكانها 1.2 مليار نسمة ستفشل في تحقيق هدف واحد على الأقل حتى ما بعد عام 2040. بعبارة أخرى، سوف تتخلف هذه البلدان عن الهدف بمقدار جيل كامل.
- استناداً إلى هذه الاتجاهات، نحدد في ما يلي، بإيجاز، استشرافات العام 2015.

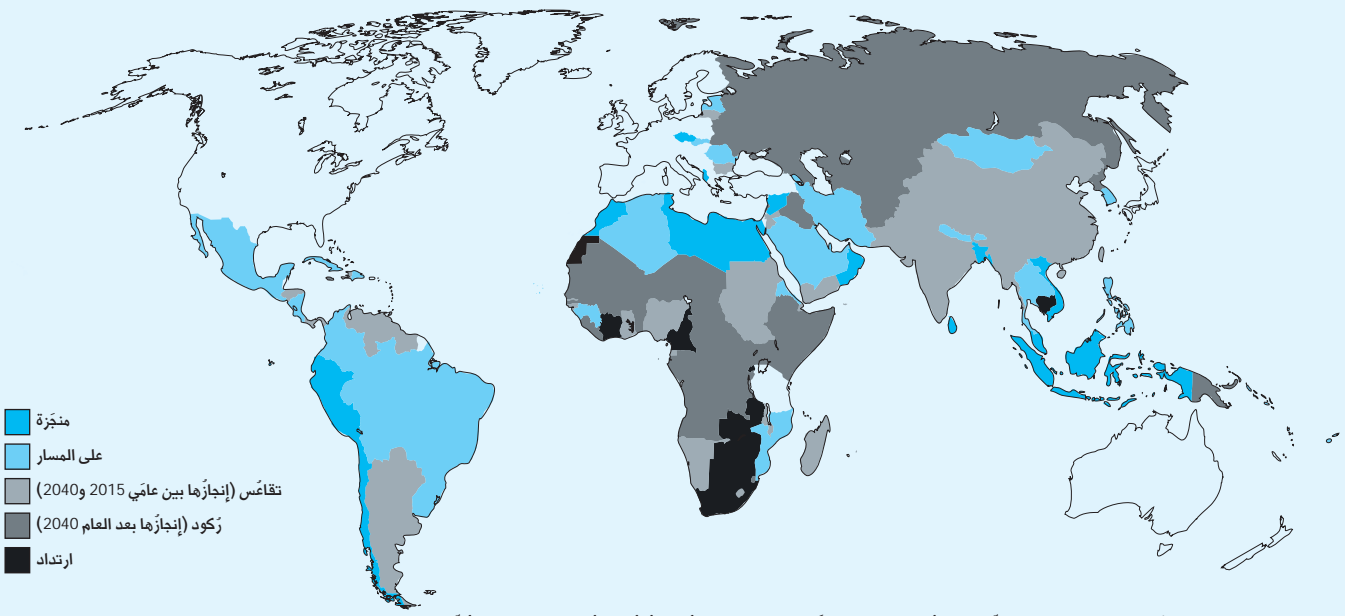
صحة الطفولة والأمومة -

ملايين آخرون من الأطفال سيموتون

ليس هناك أي مؤشر أقوى من وفيات الطفولة يبرز حجم التحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي؛ حيث وضع تباطؤ التقدم منذ العام 1990 العالم على سكة فشل شامل في تحقيق هذا الجانب من أهداف التنمية للألفية.

بحسب الاتجاهات الراهنة، لن يصل العالم إلى تخفيض وفيات الأطفال بنسبة الثلثين، كما هي غاية أهداف الألفية، إلا في العام 2045 - متأخراً 31 سنة. ويعني تحقيق هذه الغاية ضمناً إنقاص حالات وفاة الأطفال بمعدل سنوي يبلغ

خريطة 1.1 جغرافية وفيات الأطفال - التقدم باتجاه هذه الغاية من أهداف التنمية للألفية عام 2015



ملاحظة: هذه الخريطة مؤسّلة وليست بحسب المقياس النسبي؛ كما أنها لا تعكس موقفاً من الوضع القانوني لأي بلد أو أراضٍ، أو من تعيين الحدود لأي تخوم. المصدر: معلومات محسوبة على أساس البيانات عن معدلات وفيات الأطفال ونسب الالتحاق بالمدارس من الأمم المتحدة (UN 2005b). للتفاصيل، انظر الملاحظة التقنية 2.

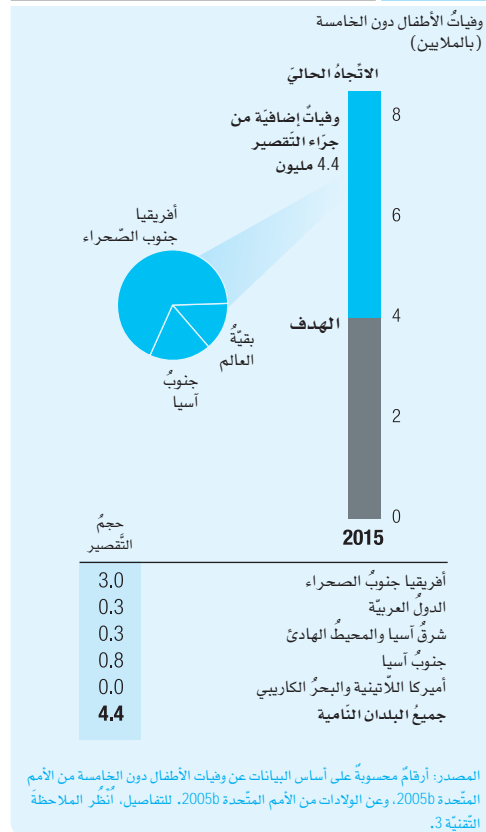
الكونغو الديموقراطية ونايجيريا - فمتخلفة بأكثر من جيل كامل عن المسار، أو تعود القهقري. يجعل نقص البيانات من المستحيل تتبع اتجاهات وفيات الأمومة بأي درجة من الدقة؛ حيث تستمى أفضل التقديرات لهذه الاتجاهات من النماذج التي تستخدم مؤشرات بديلة مثل نسبة الخصوبة والإشراف على الولادات من قبل عاملين طبيين مؤهلين. ويشير الأكثر استخداماً من بين هذه النماذج إلى أن العالم لا يسير على الطريق الصحيح، وأن سرعة التقدم تتباطأ. ومن حيث العالم النامي ككل، فإن نسبة التخفيض المرجحة سكانياً، اللازمة لتحقيق غاية هدف الألفية، هي فوق 3% بقليل؛ بينما تخفص أفريقيا جنوب الصحراء وفيات الأمومة بأقل من نصف هذه النسبة.⁵⁴

المياه والصرف الصحي - أكثر من مليار نسمة محرومون سيكون للتقدم في توفير المياه والصرف الصحي أثر كبير على نسب وفيات الأطفال. ويشير تحليلنا للاتجاهات إلى أن الغايات المرسومة لتخفيض عدد المحرومين من منافذ مستدامة لمصادر ماء محسنة إلى النصف سوف يفوت بنحو 210 ملايين (الرسم 1.20)؛ فيما يظل أكثر من ملياري إنسان آخر مفتقرين إلى صرف صحي محسن في العام 2015. وسيتركز الجزء الأعظم من هذا العجز في أفريقيا جنوب الصحراء.

تخفيض الفقر المدقع وسوء التغذية إلى النصف يعتمد على النمو والتوزيع سوف تتوقف احتمالات تخفيض الفقر المدقع إلى النصف على عاملين: النمو والتوزيع؛ وستزداد سرعة تناقص الفقر كلما زادت سرعة النمو في البلدان النامية، وكلما كبرت الحصة التي يأخذها الفقراء من أي زيادة في النمو. وتشير الاستشرافات حتى العام 2015 إلى أن الغاية العالمية الكلية سوف تتحقق، إذا استمر النمط الحالي للنمو والتوزيع بفضل ارتفاع نسب النمو في الصين والهند على نحو خاص؛ لكن معظم البلدان ستفشل في تحقيق هذه الغاية.

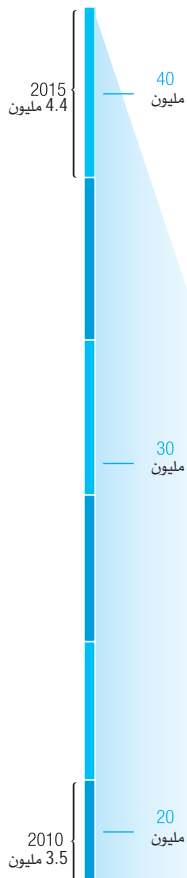
تشير تقديراتنا للعام 2015 إلى أن نحو 800 مليون شخص سيعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم، وأن 1700 مليون شخص آخر سيعيشون بأقل من دولارين في اليوم. وسوف تتراجع حالات فقر الدولار الواحد في اليوم عالمياً من 21% اليوم إلى 14% في العام 2015، كما ستتغير التركيبة الإقليمية للفقر؛ بحيث ترتفع حصة أفريقيا جنوب

الرسم 1.18 وفيات الطفولة - التكلفة البشرية



حصيلة الموت. فالأطفال الذين وُلدوا في هذه البلدان اليوم، ويعيشون حتى سن الرشد، لن يروا تحسناً يذكّر في فرص تبقي أطفالهم هم.

- إنطلاقاً من الاتجاهات الحالية، ستحتاج أفريقيا جنوب الصحراء حتى العام 2115 لتحقيق غاية هدف الألفية؛ ما يعني أنها متخلفة عن الركب بمقدار قرنين من الزمن. وأكبر بُؤرتين لوفيات الطفولة في أفريقيا جنوب الصحراء هما جمهورية الكونغو الديموقراطية، حيث تزداد الأوضاع سوءاً؛ ونايجيريا، التي انخفضت نسبة وفيات الأطفال فيها من 235 لكل ألف ولادة إلى 198 منذ العام 1995. وبهذا المعدل، ستحتاج نايجيريا إلى 40 سنة أخرى لتحقيق غاية هدف الألفية.
- يقع ثلثا مجموع وفيات الأطفال في 13 بلداً ليس بينها إلا اثنتان يتجهان نحو تحقيق غاية هدف الألفية، هما إندونيسيا وبنغلاديش. وهناك أربعة بلدان أخرى، باكستان والصين والنيجر والهند، ستحقق الهدف بين عامي 2015 و2040. أما البقية - وهي مجموعة تضم إثيوبيا وأفغانستان وأنغولا وأوغندا وتانزانيا وجمهورية



في التعليم، رمز قوي للأمل في إمكان كسر حلقة تورث الفقر من جيل إلى آخر.

سيبقى هذا الأمل بعيداً عن التحقق، إذا استمرت الاتجاهات الحالية. وفي حين يسير العالم في الاتجاه الصحيح، فإن التقدم أبطأ من أن يبلغ غاية العام 2015 (الرسم 1.22). وإذا استمرت الاتجاهات الراهنة:

- سوف تفتقر غاية التعليم الابتدائي للجميع بحلول العام 2015 بعقد واحد على الأقل؛ وسوف يكون 47 مليون طفل خارج المدرسة في العام 2015، منهم 19 مليوناً في أفريقيا جنوب الصحراء.
- سوف يتراجع 46 بلداً إلى الوراء، أو لن يحقق الغاية قبل العام 2040. وتضم هذه البلدان 23 مليوناً من 110 ملايين طفل محرومين من المدرسة حالياً في البلدان النامية.

التكافؤ والتكافؤ الجوسيان - غاية فوّتت أصلاً

لقد ضاعت بالفعل فرصة تحقيق مجموعة من الغايات؛ حيث كان من المفترض بلوغ غايات الأهداف الإنمائية للإنصاف الجوسيان في الالتحاق بالمدارس الابتدائية والثانوية، بحلول

الصحراء من فقر الدولار الواحد في اليوم إرتفاعاً حاداً، من 24% حالياً إلى 41% في العام 2015. فكيف تُقارن هذه الصورة بأخرى، ينجح خلالها كل بلد في تحقيق غاية خفض الفقر إلى النصف؟ تقول تقديراتنا إن عدد الفقراء الذين يعيشون بدولار واحد في اليوم سينخفض بنحو 380 مليون شخص، لو حققت جميع البلدان هذه الغاية (الرسم 1.21)؛ وسيكون نصف هؤلاء في أفريقيا جنوب الصحراء.

يعكس ازدياد حصة أفريقيا جنوب الصحراء من الفقر في العالم حتى العام 2015 سجلها الضعيف في النمو منذ العام 1990، المستفجل بفعل التفاوت الصارخ في توزيع الدخل. ولبلوغ غاية العام 2015، سيحتاج الإقليم إلى تحقيق نسبة نمو سنوية للفرد تبلغ نحو 5% طيلة العقد المقبل؛ وهو أمر مستبعد جداً، غير أن مزيجاً من النمو المسرع، والتوزيع المحسن، يوفر أملاً أفضل في سلوك المسار.

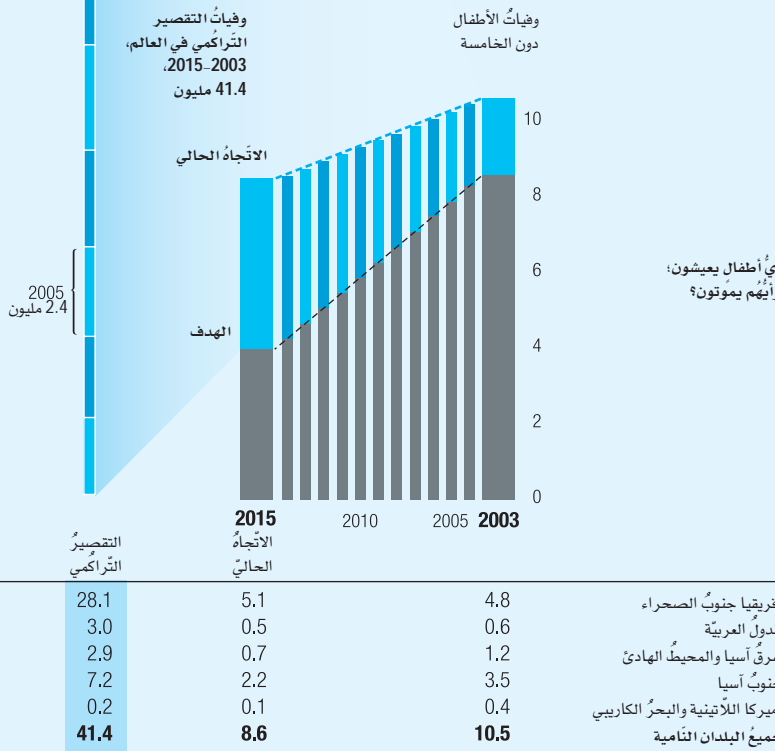
تبدو فرص تحقيق غاية أهداف التنمية للألفية بالنسبة إلى سوء التغذية حتى أقل من ذلك تبشيراً بالخير. فقد انخفضت حالات سوء التغذية منذ العام 1990 من 20% إلى 17%، غير أن النمو السكاني أدى إلى بقاء أعداد الناس المعانين سوء التغذية على حالها؛ أي أنه سيتعين مضاعفة سرعة التقدم لتحقيق غاية العام 2015. وبناءً على المسار الحالي، سوف يبقى 670 مليون نسمة يعانون سوء التغذية في العام 2015؛ أي بزيادة 230 مليوناً عما سيبقى، لو تحققت غاية العام 2015. ويبلغ نصيب أفريقيا جنوب الصحراء من هذا العجز ما يقرب من 60%.

تُظهر الاستشرافات الإقليمية نسقاً لسوء التغذية يختلف عن فقر الدولار الواحد في اليوم. وفيما تشير الاستشرافات إلى أن منطقة جنوب آسيا ستحقق تقدماً قوياً في مواجهة فقر الدخل، غير أنها ستبقى موطن 40% من المصابين بسوء التغذية في العام 2015. ويتفق ذلك مع النسق الراهن الذي تُسجل فيه بلدان جنوب آسيا مستويات قياسية من سوء التغذية مقارنةً ببلدان أفريقيا جنوب الصحراء؛ رغم ارتفاع معدلات الدخل في جنوب آسيا. وتؤكد هذه المحصلة مركزية الدور الذي تقوم به ممارسات اللامساواة الجوسية في عرقلة التقدم من حيث التغذية.

التعليم - تهيئة غاية الالتحاق الشامل بالمدارس

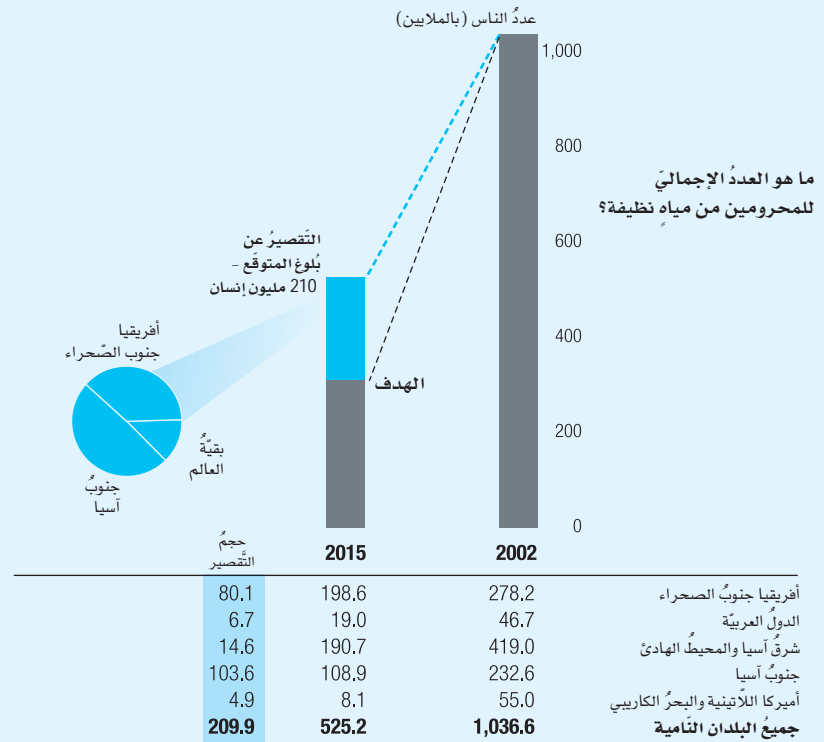
يكون التعليم أحد الأهداف البالغة الأهمية للتنمية البشرية بحقه الذاتي، ومفتاحاً للتقدم في مجالات أخرى؛ كما أن الودع بوضع كل طفل في المدرسة، وإغلاق فجوات الجوسية

الرسم 1.19 وفيات الأطفال - التكلفة التراكمية للمرامي المفقوتة



المصدر: أرقام محسوبة على أساس البيانات عن وفيات الأطفال دون الخامسة من الأمم المتحدة 2005، وعن الولادات من الأمم المتحدة 2005d. للتفاصيل، انظر الملاحظة التقنية 3.

الرسم 1.20 انعدامُ المنافذِ إلى المياه النظيفة - التكلفة البشرية



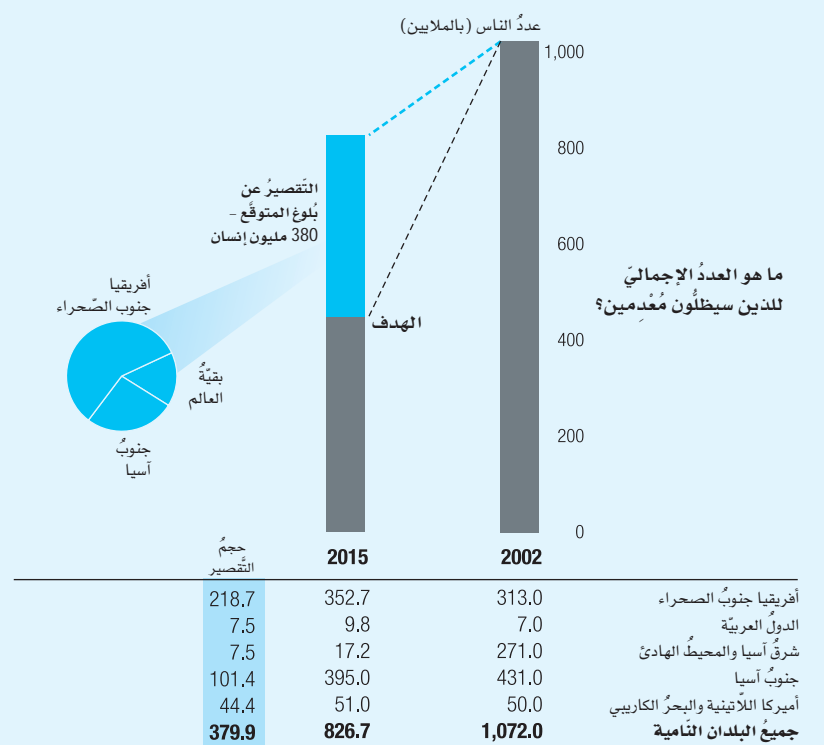
العام 2005. فلو كانت هذه الغاية قد تحققت، لآزاد عدد البنات في المدارس الابتدائية اليوم 14 مليوناً؛ منهن 6 ملايين في باكستان والهند، و4 ملايين بنت أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء. كذلك، فإن استشرافات الاتجاهات غير مشجعة؛ حيث سيوازي التقصير عن تحقيق غاية الإنصاف الجنوسي بحلول العام 2015 وجود 6 ملايين بنت خارج المدارس، أغلبيتهن في أفريقيا جنوب الصحراء (الرسم 1.23). وفي 41 بلداً يضم 20 مليون بنت خارج المدارس حالياً، تزداد فجوة الجنوسة آساعاً أو تضيق ببطء شديد؛ حيث تسلط أبحاث من بلدان كثيرة الضوء على نواحٍ أوسع من المحرومية الجنوسية، مترسخة في ممارسات ثقافية تقلل من قيمة تعليم البنات. غير أن تقصّي التقدم في هذه المجالات على أساس مقارن أصعب كثيراً، لأسباب كامنة في المشكلة ذاتها؛ رغم أنه على القدر نفسه من الأهمية.

إلى جانب المساواة في التعليم، تتناول أهداف التنمية للألفية تمثيل الإناث في المجالس النيابية كمؤشر على التقدم نحو تمكين النساء من حياتهن. ويشمل مقياس تمكين الجنوسة الذي طوره تقرير التنمية البشرية هذا المؤشر ضمن آخر مركبٍ وأوسع نطاقاً، يتقصى تمثيل الإناث في الهيئات التشريعية والحكومات والقطاع الخاص، جنباً إلى جنب مع مجموعة من مؤشرات الدخل.

يبرز تفكيك مقياس الجنوسة إلى مكوناته الأساسية، لإعطاء فكرة سريعة عن الوضع الحالي للنساء، محدودية التقدم نحو تمكين الجنوسة. فعلى الصعيد العالمي، تشغل النساء نحو 15% فقط من مقاعد المجالس التشريعية؛ علماً بأن 43 بلداً فقط تزيد فيها نسبة البرلمانيات إلى البرلمانين عن 1 إلى 5، وأن رواند والسويد هما البلدان الوحيدان اللذان تقترب فيهما هذه النسبة من التساوي؛ في حين تظل السياسة في معظم البلدان حكراً على الذكور إلى درجة طاغية.

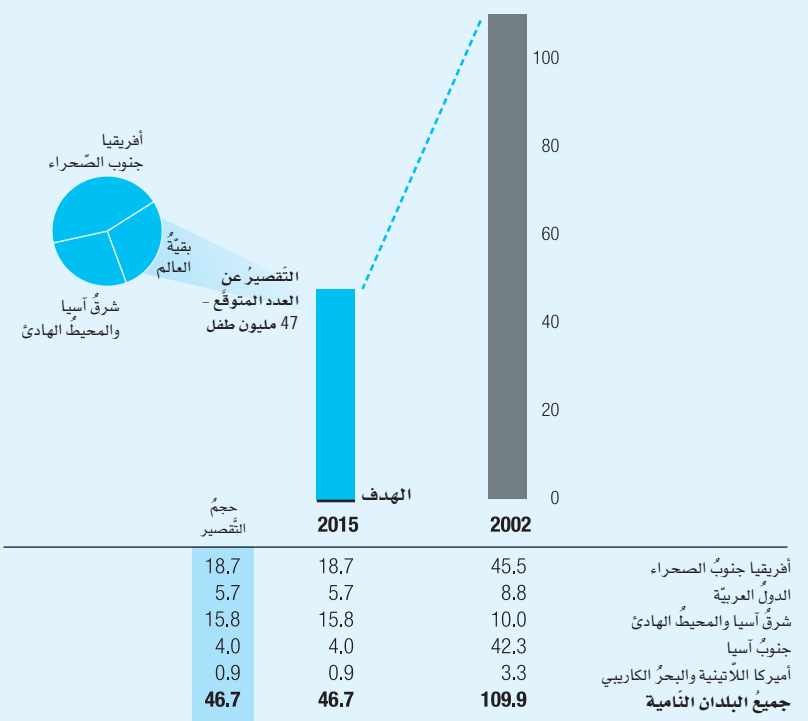
في نيجيريا؛ وهي من بين 57 بلداً يقل فيها الحضور التشريعي للنساء عن 10%، تشغل النساء 6% من مقاعد مجلس النواب ويقل عددهن عن 4% في مجلس الشيوخ؛ فيما لا تتولى أي منهن منصب حاكم ولاية. أما في دولة الإمارات العربية والمملكة العربية السعودية، فليس هناك أي تمثيل للإناث؛ ما يعكس في بعض الحالات استخدام القوانين لاستبعاد النساء عن التصويت أو تولي مناصب حكومية. وفي بلدان تشكل اللامساواة بين الجنسين عائقاً رئيسياً نحو التقدم في الصحة والتعليم وفقر الدخل، يشير هذا التدني في تمثيل النساء إلى استمرار مقلق لعدم المساواة بين

الرسم 1.21 فقرُ الدخل - التكلفة البشرية



الرسم 1.22 أطفال غير ملتحقين بالمدارس - التكلفة البشرية

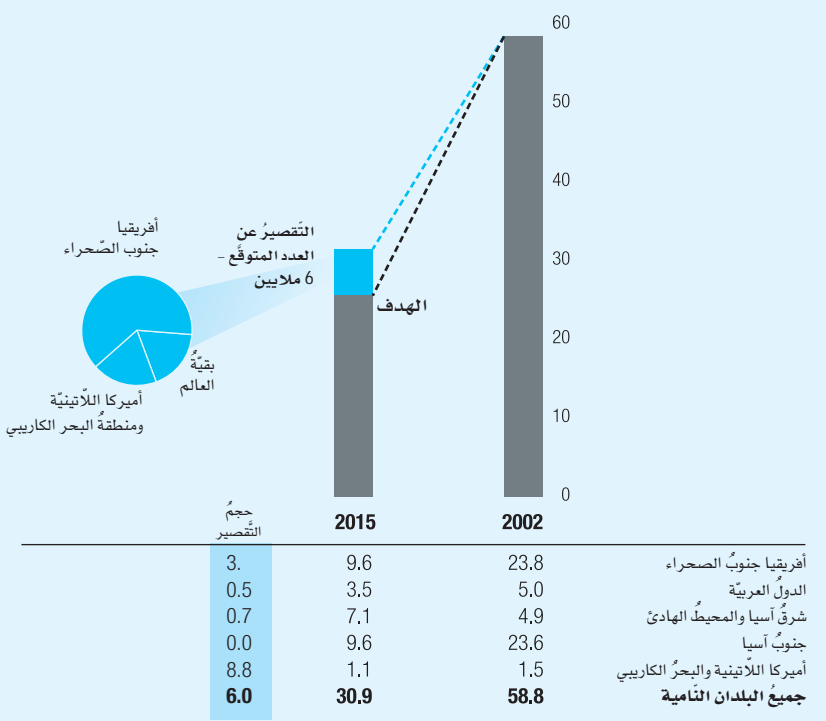
عدد الأطفال في سن التعليم الابتدائي خارج المدرسة (بالملايين)



المصدر: أرقام محسوبة على أساس بيانات عن عدد الأطفال الملحقين بالمدارس من اليونسكو 2005؛ وبيانات عن الأطفال خارج المدارس من اليونسكو 2005d؛ وبيانات عن السكان من الأمم المتحدة 2005d. للتفاصيل، أنظر الملاحظة التقنية 3.

الرسم 1.23 بنات غير ملتحقات بالمدارس - التكلفة البشرية

بنات في سن الدراسة الابتدائية خارج المدرسة (بالملايين)



المصدر: أرقام محسوبة على أساس بيانات عن البنات الملحقات بالمدارس من اليونسكو 2005؛ ومعدلات النمو السكاني من الأمم المتحدة 2005d. للتفاصيل، أنظر الملاحظة التقنية 3.

الجنسين؛ وللعقبات التي تقف في طريق التقدم الاجتماعي وتحسين الدخل.

حطّم مقياس التمكين الجنوسي خرافتين منتشرتين على نطاق واسع، بخصوص تمكين الجنوسة؛ أولاهما أنه لا يوجد أي دليل على أن الإسلام يشكل بالضرورة عائقاً لتمكين النساء، بمقياس التمثيل السياسي. فماليزيا، وهي دولة مسلمة، تحتل مرتبة أعلى كثيراً من المملكة العربية السعودية على مقياس تمكين الجنوسة؛ وتُقارن بمرتبة اليونان. الثانية، هي أنه ليس هناك أي دليل واضح على أن أنواع اللامساواة بين الجنسين تتضاءل تلقائياً عند مستويات الدخل العالية (الرسم 1.24). فبين مجموعة البلدان الصناعية السبعة، يُظهر أثنان أداءً هزلياً على مقياس التمكين الجنوسي؛ إذ تأتي كلٌّ من إيطاليا (المرتبة 36) واليابان (المرتبة 42) في موقع أدنى من كوستاريكا والأرجنتين. على نحو مماثل، يحتل البلدان الديمقراطيّان، اليابان والسويد، موقعين مشابهين على دليل التنمية البشرية؛ لكن مرتبة السويد على مقياس تمكين الجنوسة أعلى مرتين تقريباً من مرتبة اليابان. والخلاصة، أن للقيم الاجتماعية، والثقافة السياسية، والسلوكيات العمومية أهمية مساوية للثروة الاقتصادية والتنمية البشرية الإجمالية في تحديد الفرص المتاحة للنساء.

تغيير المسار والعودة إلى السكة الصحيحة

تُحدّد استقراءات الاتجاهات مجموعة من النتائج المحتملة لأهداف التنمية للألفية؛ وسوف تكون النتائج الفعلية انعكاساً للخيارات السياسية المتخذة من قبل الحكومات والمجتمع الدوليّ خلال العقد القادم. وما تتمخض عنه الاستشرافات المذكورة هنا هو تحذير واضح؛ إذ إن الفجوة بين استشرافات الاتجاهات وغايات أهداف التنمية للألفية تمثل خسارة هائلة في الأرواح والطاقت البشرية. لكنّ الخبر السار، هو أن إغلاق هذه الفجوة أمر ممكن.

سجّلت بعض البلدان سرعة غير عادية في التقدم نحو أهداف التنمية للألفية، وغالباً من مستويات دخل متدنية جداً. بين هذه البلدان، فييتنام⁵⁵ حيث جرى فعلاً تخفيض فقر الدخل إلى النصف، فتراجعت النسبة من 60% عام 1990 إلى 32% عام 2000. وانخفضت نسبة وفيات الأطفال من 58 وفاة لكل ألف ولادة حية (وهي نسبة أدنى كثيراً ممّا يُتوقع من منظور الدخل) إلى 42 وفاة خلال

الإطار 1.7 - نمو معتدل، تنمية بشرية متسارعة

في بداية التسعينات، كان التشاؤم حيال فرص التنمية في بنغلاديش متجذراً بعمق مثلما هو اليوم حيال أفريقيا جنوب الصحراء؛ إذ حفز النمو الاقتصادي البطيء، والتنامي السكاني السريع، والتقدم المحدود في المؤشرات الاجتماعية، والتعرض الشديد للكوارث الطبيعية على وصف بنغلاديش بأنها «أرضية للكوارث». غير أن هذه الأرضية تغيرت على نحو مثير.

سجلت بنغلاديش منذ العام 1990 بعضاً من أسرع نسب التقدم في المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية؛ حيث تتراجع معدلات وفيات الأطفال والرضع بحوالي 5% كل سنة، فيما انخفضت نسبة الخصوبة انخفاضاً حاداً، وتناقصت نسبة سوء التغذية بين الأمهات من 52% في العام 1996 إلى 42% في العام 2002. وبلغت نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية أكثر من 90%، بالمقارنة مع 72% في العام 1990؛ مع الاقتراب من تحقيق التكافؤ بين الجنسين، والارتفاع المستمر في نسب الالتحاق بالمدارس الثانوية.

كيف حققت بنغلاديش هذا التحول في أرضية التنمية البشرية؟ قطعاً ليس بالنمو الاقتصادي وحده. صحيح أن التسعينات شهدت مزيداً من النمو السريع، فيما كان معدل الدخل يرتفع بنسبة أدنى قليلاً من 3% سنوياً؛ غير أن بنغلاديش ما زالت بلداً شديد الفقر - يبلغ معدل الدخل فيها 1770 دولاراً في السنة - ويتراجع فقر الدخل ببطء نسبياً، حيث كان بمعدل 10% بين عامي 1990 و2002.

ساهمت أربع استراتيجيات في إنطلاقة بنغلاديش على طريق التنمية البشرية :

- شراكات نشطة مع المجتمع المدني. قامت المنظمات الأحكومية بدور حاسم في تحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية، من خلال برامج خلاقة. مثلاً، أطلقت لجنة بنغلاديش للتقدم الريفي برامج رائدة لتوظيف معلمات محليات وتدريبهن، وتطوير مناهج دراسية ملائمة، ودعم مشاركة أهالي الطلبة في إدارة المدارس. وهناك أكثر من مليوني طفل يذهبون إلى المدارس خارج إطار النظام التعليمي الرسمي؛ إلا أن مدارس المنظمات الأحكومية ترفد المدارس المتوسطة الحكومية بالطلاب.
 - تحويلات هادفة. استهدفت مشاريع اجتماعية واسعة النطاق تخفيف سوء التغذية، فيما عملت في الوقت ذاته على توفير حوافز أوسع من ذلك للتنمية البشرية. ويقدم برنامج «الغذاء مقابل الدراسة» حصصاً غذائية مجانية إلى الأسر الفقيرة، شريطة أن يذهب أطفالها إلى المدرسة الابتدائية. وتتفق نسبة 7% تقريباً من مخصصات التعليم الحكومية عبر هذا البرنامج؛ بحيث تصل إلى 2.1 مليون طفل، وتؤمن لكل منهم منحة شهرية من ثلاثة دولارات. وقد حققت المدارس المشاركة في البرنامج زيادة في نسبة البنات الملتحقات بالدراسة، وانخفاضاً في عدد الطلاب المتسربين؛ وهذا ما يبين كيف يمكن للحوافز أن تصد الضغوط الاقتصادية والتحديات الثقافية التي تبقى البنات خارج المدارس.
 - البرامج الصحية الموسعة. ارتفعت التغطية التحصينية، ضد ستة أمراض رئيسية تصيب الأطفال، من 2% في أواسط الثمانينات إلى 52% في العام 2001. وقد نفذت برامج التحصين بالشراكة مع منظمات دولية، وأخرى قومية غير حكومية.
 - الحلقات الخيرة والفاعلية النسائية. أدى تحسن وصول النساء إلى خدمات الصحة والتعليم، وتوسع إمكانات التوظيف، والحصول على قروض صغيرة، إلى توسيع مجال الاختيار وتمكين النساء من حياتهن. وفي حين تستمر ظواهر اللامساواة الجنسانية، تتحول النساء بصورة متزايدة إلى حفازات قويات للتنمية؛ يطالبن بسيطرة أكبر على الخصوبة ومباعدة الولادات، وبالتعليم لبناتهن، والحصول على الخدمات.
- لقد حققت بنغلاديش هذا التقدم المثير للإعجاب بمستويات منخفضة من الدخل؛ وانطلاقاً من موقع كانت فيه نسبة الملمين بالقراءة والكتابة منخفضة، ومعدلات سوء التغذية مرتفعة، والمؤسسات ضعيفة. وثبتت نجاحاتها ما يمكن تحقيقه من خلال تقوية العمل الحكومي ونشاطية المجتمع المدني.

تقدم متسارع في بلد منخفض الدخل

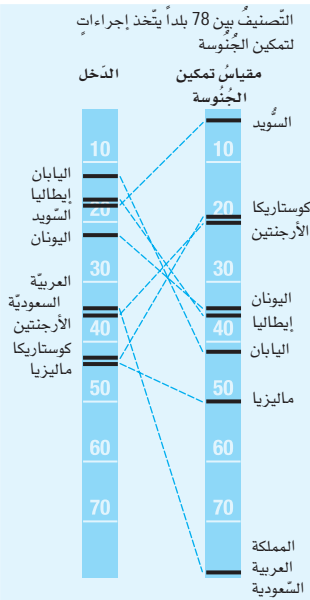
المؤشر	1990	2000
فقر الدخل (%)	59	50
مُعامل جيني	25	30
أطفال تحت الخامسة دون الوزن السوي لأعمارهم (%)	72	51
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة	144	69 ^a
نسبة البنات إلى الصبيان (بنات لكل 100 صبي)	87	104 ^b

a. تشير البيانات إلى العام 2003

b. تشير البيانات إلى العام 2002

المصدر: Ahluwalia and Hussain 2004; Drèze 2004; Ahmed and del Ninno 2001; Sen, Mujeri and Quazi 2005

الرسم 1.24 الدخل لا يمتد بالتساوي لتمكين الجنوسة



المصدر: جدول المؤشرات 14 و26.

الفترة ذاتها. وساهم النمو الاقتصادي المتسارع، والمستند إلى قاعدة عريضة، في نجاح فييتنام، مثلما ساهمت الاستثمارات في التنمية البشرية خلال عقد الثمانينات. والتحدّي الذي تجابهه فييتنام هو المحافظة على سرعة التقدم، بإيصال التنمية إلى بعض المناطق والفئات الأكثر تهميشاً في البلاد.⁵⁶

إن فييتنام مثال - وتشيلي مثال آخر - لبلدان حوّلت النمو السريع إلى تنمية بشرية؛ كما أظهرت بلدان أخرى أن التقدم سريعاً نحو أهداف الألفية ممكن حتى بمستويات نمو أقل. ففي بنغلاديش، أدت السياسات العامة ومبادرات من المجتمع المدني إلى توسيع المنافذ إلى الخدمات

متناسقاً (الإطار 1.8).

يظل النزاع حاجزاً منيعاً في وجه التنمية البشرية، غير أن السلام يخلق فرصاً لإزالة هذا الحاجز. ففي أفغانستان، ثمة إشارات مبكرة مشجعة إلى أن تحسن أمن المواطنين

الإطار 1.8 أوغندا - تقدّم مثير للإعجاب، لكنه متفاوت

الإطار 1.8

• الصحة. تتسم مؤشرات نتائج الصحة، بما فيها وفيات الرضع والأطفال والحوامل، بالركود أو التدهور؛ فيما تزداد وفيات الأطفال دون الخامسة منذ العام 1995. لذا فإن أوغندا، وهي من أقوى البلدان الأفريقية في أدائها من أجل أهداف التنمية للألفية، قد خرجت الآن عن السكة في ما يتعلق بجميع الأهداف الرئيسية للصحة. وإدراكاً من الحكومة الأوغندية بأن الفشل في تخفيض وفيات الطفولة والأمومة يهدد بتقويض التقدم الاجتماعي والاقتصادي، فقد شكّلت فريق عمل من وزارات مختلفة يعمل بإشراف وزارة المالية لتحديد أنواع الحلول. تلقت هذه الاتجاهات المتنوعة الانتباه إلى ما تواجهه أوغندا من تحديات؛ بعضها ناجم عن عوامل خارجية، وبخاصة سعر البن. فحتى العام 1997، استفاد منتجو البن؛ وهي المحصول النقدي الرئيسي لصغار المزارعين؛ من أسعار مطية متزايدة، وشروط تجارية ملائمة. لكن انهيار أسعار البن منذ ذلك التاريخ بدّد هذه الأرباح، وهذا ما يفسر جزئياً انعكاس اتجاه فقر الدّخل.

ثمة مشكلة أخرى هي أن تراجع النمو جاء متزامناً مع تزايد اللامساواة، حيث ارتفع معامل جيني من 0.34 إلى 0.42 منذ العام 1997 - ما يشير إلى أن أوغندا ربما تكون على طريق التحول نحو نسبة أعلى من اللامساواة، بعد أن كانت بلداً تقل فيه هذه الظاهرة. وسوف يتطلب تصحيح هذا الاتجاه إجراءات عملية لتوسيع قاعدة النمو الاقتصادي حول صغار المزارعين في المناطق الريفية، مع تركيز في الوقت ذاته على زيادة الصادرات من منتجات زراعية كثيفة رأس المال.

لقد أعيق التقدم في قطاع الصحة نتيجة لمشاكل بنيوية عميقة، حيث يتسبب سوء التغذية بثلاثي وفيات الأطفال، وأقل من ثلث النساء يلدن أطفالهن بإشراف عاملين مدربين؛ في حين لم تتخفص الأمراض الرئيسية القاتلة للأطفال، مثل الملاريا والحصبة. وهناك مشكلة أخرى تتمثل في المعدلات المرتفعة للخصوبة، وقلة التقيد بمباعدة الولادات. فأوغندا هي الثالثة في العالم من حيث النسب المرتفعة للخصوبة.

إلى حد ما، يعكس التباين بين التقدم في التعليم وبين الركود في قطاع الصحة أولويات الإنفاق العام. فحتى أواخر التسعينات، لم يعترف بأن الصحة تحظى بأولوية كبيرة في الإنفاق العام؛ ولو أن ميزانية قطاع الصحة تضاعفت ثلاث مرات خلال السنوات الأربع الماضية. وثمة عائق آخر في هذا المجال، هو النوعية الرديئة للخدمات المقدمة.

شهدت أوغندا خلال العقد الماضي نمواً اقتصادياً مستداماً، وحققت ارتفاعات هامة في عدد من مجالات التنمية البشرية. وكان تخفيض الفقر أولوية قومية انعكست في التخطيط وترتيب الميزانية؛ غير أن التقدم لم يكن متناسقاً - والمكاسب ما زالت هشة:

- فقر الدّخل. ركزت سياسات الحكومة في النصف الأول من التسعينات اهتمامها على تحقيق الاستقرار والنمو؛ فازداد معدل المداخيل بنسبة 5% سنوياً بين عامي 1990 و2000، وانخفض فقر الدّخل بسرعة في التسعينات من 56% إلى 34%؛ بحيث وضعت البلاد على السكة نحو غاية أهداف التنمية للألفية في العام 2015. غير أن سرعة نمو المداخيل تباطأت منذ العام 2000، وارتفع عدد حالات الفقر؛ الذي يتركز في المناطق الريفية، خصوصاً في الشمال والشرق، وهو أسوأ كثيراً بين الجماعات المنتجة التي تزرع مواد غذائية فقط.
- تحولت أولويات تخفيض الفقر في النصف الثاني من التسعينات نحو التعليم؛ فأدخل نظام التعليم الابتدائي المجاني، وازداد الإنفاق العام في هذا المجال. وقد ارتفع عدد التلاميذ في المدارس الابتدائية من 5.3 مليون إلى 7.6 مليون بين عامي 1997 و2003، وأصبحت نسب الالتحاق بالمدارس متساوية بين أطفال أغنى 20% وأطفال أفقر 20%، كما أغلقت فجوة المساواة الجنوسية على مستوى الدراسة الابتدائية. هكذا، أصبح الالتحاق بالمدارس في متناول اليد، لكن نسب التسرب من المدارس تجعل الإكمال الشامل للدراسة الابتدائية بحلول العام 2015 أمراً مستبعداً.

أداء متباين في التنمية البشرية

المؤشر	1992	2002
فقر الدّخل (%)	56	38
معامل جيني	36	42
أطفال تحت الخامسة دون الوزن السنوي لأعمارهم (%)	62	86
معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف ولادة حيّة)	167 ^a	152
معدل وفيات الأمومة (لكل 100 ألف ولادة حيّة)	523	505

a. تشير البيانات إلى العام 1990

المصدر: أوغندا، وزارة المالية، التخطيط والإنماء الاقتصادي 2003، سوانيانا (Ssewanyana) وآخرون 2004.

سوف يتطلب تغيير المسار،

والعَوْدُ بالعالم إلى سَكَّةِ أهداف التنمية للألفية، شركات جديدة في التنمية

يفتح فُرْصاً لتعافٍ متسارع من حالة السُّقُوط الجامح التي عرفتتها التنمية البشرية خلال عقدين من النزاع. فقد استهدفت الحكومة من خلال خطة تبنيتها في العام 2001، بعنوان «عودة إلى التعليم»، زيادة عدد الأطفال الملتحقين بالمدارس بمقدار 1.5 مليون. وتسجل في المدارس الابتدائية فعلاً أكثر من ضعف هذا العدد من الأطفال، ثم ارتفع الرقم إلى 4 ملايين عام 2003. كذلك أقرت الحكومة برنامجاً طموحاً للصحة الأساسية، بهدف إيصال هذه الخدمات إلى جميع أنحاء البلاد. في غضون ذلك، بدأ التعافي الاقتصادي يترسخ في أفغانستان. ويتوقف اغتنام هذه الفرص بشكل أساسي على التزام الجهات المانحة للمساعدات بالاستمرار على المدى الطويل؛ لكن الخطر المائل يكمن في أن المجتمع الدولي سيفقد اهتمامه، عندما يتحول النُّقل الاستراتيجي إلى مكان آخر.

جرت محاولات لعزل التكاليف والفوائد المرتبطة بالاستثمارات في عدد معين من أهداف التنمية للألفية، لكن هذه المحاولات غير مجدية؛ لأنَّ التقدم في أحد المجالات يعتمد اعتماداً كبيراً على التقدم في جميع هذه الأهداف - وما بعدها. فإلحاق الأطفال بمدارس جيدة التجهيز، يعمل فيها معلمون ملتزمون بمهنتهم، شرط حيوي لتحقيق غاية أهداف الألفية في إتاحة التعليم للجميع؛ غير أن القيمة الكاملة للاستثمارات في التعليم لن تتحقق إذا كان الأطفال يمرضون، لأن أسرهم لا تحصل على ماء نظيف أو أدوية تتحمل دفع ثمنها. وتتميز الآثار التضاعفية التي تعمل عبر أهداف التنمية للألفية بأنها قوية على نحو خاص في مجال تعليم النساء؛ لأنَّ تعليم النساء وتمكينهن هما بحق ذاتي هدف للتنمية البشرية، كما أن تمكين الجنوسة عامل مسرّع نحو أهداف الألفية والأهداف الأوسع نطاقاً للتنمية

البشرية. فالمتعلمات أقدر على ضبط خصوبتهن والمطالبة بخدمات الصحة الأساسية؛ كما أنهن أقلُّ تعرُّضاً للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية (الأيذز/السيدا)، وأكثر ميلاً إلى تعليم بناتهن (انظر الإطار 1.3).

سوف يتطلب تغيير المسار، والعَوْدُ بالعالم إلى سَكَّةِ أهداف التنمية للألفية، شركات جديدة في التنمية. فالعديد من البلدان المتخلفة كثيراً عن تحقيق أهداف التنمية للألفية، خصوصاً في أفريقيا ولكن أيضاً في مناطق أخرى منخفضة الدخل، يفتقر إلى الموارد المالية من أجل الاستثمارات العامة؛ اللازمة لخلق حلقة خيرة من الاستثمار المتزايد في التنمية البشرية والنمو الأسرع. ويحدد تقرير مشروع الأمم المتحدة للألفية عام 2005 بنية طموحة وعملية في أن واحد لشراكة جديدة تقوم على ركنين أساسيين: أولاً، ينبغي لكل بلد نام أن يضع استراتيجيات قومية واضحة للوصول إلى أهداف التنمية للألفية؛ بما في ذلك فجوات التمويل التي يجب ملؤها. ثانياً، ينبغي للبلدان الغنية، في إطار التزامها بأهداف الألفية، أن تستثمر موارد المعونات الإنمائية الضرورية لملء تلك الفجوات - وهذه قضية سنعالجها بتفصيل أكبر في الفصل الثالث.

إلى جانب قضية التمويل، ثمة ضرورة أساسية أخرى لإعادة العالم إلى السكَّة الصحية؛ هي تركيز الاهتمام من جديد على اللامساواة وعلى الإنصاف في التوزيع. وكما سنبين في الفصل التالي، فإن وجود أنواع اللامساواة البيئية العميقة في القدرات البشرية والفرص والدخل تعمل كمكبج قوي لأهداف التنمية للألفية. ومن شأن حل هذا المكبج، بجعل استراتيجيات تحسين المساواة جزءاً من الاستراتيجيات القومية لتحقيق أهداف الألفية، أن يزيد فرص النجاح زيادة جذرية.

اللامساواة والتنمية البشرية

20

«مُثلما كانت جدّتي تقول، ثمة أسرتان فقط
في العالم: إحداهما مُوسرة، والأخرى مُعسرة».

سانشو بانزا في رواية ثرفانتس، «دُون كِيخوته»

الفقراء مخلّفون وراء الرّكب
في تقاطع العديد من الأهداف

في سنة 1975، تساءلت رئيسة وزراء بريطانيا آنذاك، مارغريت ثاتشر، عما «يدفع جماعة الضّغط القويّة الشّكيمة والمُجاهرة بأرائها إلى الإلحاح على قدر أكبر من المساواة» عارضةً جوابها التالي: «غالباً ما يكون السّبب في حصيلة الأمر مزيجاً غير مميّز من الحسد والشّعور البورّ جوازيّ بالذنب.»¹ لكنّ أفلاطون كان ذا وجهة نظر مختلفة، إذ كتب في القرن الخامس قبل الميلاد محذراً المشرّعين الأثينيين ممّا تشكّله اللامساواة البالغة من مخاطر؛ قائلاً: «يجب ألاّ يوجد بين المواطنين فقرٌ مدقّع أو، من جانب آخر، غنى فاحش؛ لأنّ الاثنيين منتجان لشرٍ عظيم.»²

إنهما رأيان متغايران في مسألة تحتفظ اليوم باعتبار قويّ جداً: هل اللامساواة هامةٌ؟ وإن كانت، فلم؟ في هذا الفصل، نحاول إثبات كون اللامساواة هامةً، لأنها قضيةٌ جوهريةٌ من حيث التنمية البشرية؛ إذ إنّ للامساواة المُفرطة في الفرص المُواتية والحُطوط الحياتية تأثيراً مباشراً في ما يمكن للبشر أن يكونوا عليه، أو ما يمكن لهم فعله – أي في الكفاءات البشرية القابلة للتطوير. فمن الواضح أنّ للأطفال فرصة أقلّ لاستخدام قدراتهم الكامنة، وهم يواجهون قدرًا أكبر من مخاطر الوفاة؛ لأنهم، مثلاً، مولودون لعائلات منخفضة الدخل أو من السكّان الأصليين؛ أو لأنهم إناث. وفي وراثة المحرومية من الفرص المُتاحة ظلّم لأسباب ذاتية؛ إذ تنتهك المبادئ الأخلاقية الأساسية للعدالة الاجتماعية. وهناك أيضاً أسباب فعّالة قويّة للقلق من اللامساواة. فالتفاوتات الحادة؛ المبنية على أساس الثروة والمنطقة والجُنوسة والرّابطة العرقية؛ سيئةٌ للنمو، وسيئةٌ للديموقراطية، وسيئةٌ للتماسك الاجتماعي. وسيئةٌ أيضاً من حيث أهداف التنمية للألفية التي لا توجّه اهتمامها إلى اللامساواة على نحو مباشر، وتعتبر من هذه الناحية حياديةً التوزيع؛ حيث يُقاس التقدّم بتجميع نسب التغيير، واحتساب معدلها على أساس قوميّ. ونظرياً، يمكن إنجاز هذه الأهداف الإنمائية حتى إن كانت الأسر المعيشية ذات الدخل المنخفض، مثلاً، متخلّفة عن غيرها في ما يتعلّق بغايتي الصحة وفقر الدخل؛ أو حتى إذا كانت نسبة الانخفاض

في وفيات الأطفال بين الصّبيان، مثلاً، كافيةً للتعويض عن نسبة الانخفاض الأبطأ بين البنات. تمثّل البقعة المحجوبة في قضية التوزيع ضِعفاً على صعيدين معيّنين؛ أولهما، كون الأهداف الإنمائية نفسها متجدّدة في فكر عن العدالة وحقوق الإنسان – وبما أنّ العدالة وهذه الحقوق استحقاقات لكلّ امرئ، وليست مخصّصات اختيارية أو استثنائية، فإنه يلزم منطقياً أن يكون التقدّم للجميع؛ بصرف النظر عن الوضع الاقتصادي، أو الجنس، أو ثروة الأبوين، أو الجزء من البلد الذي يُقيم فيه الإنسان. مع ذلك، فإنّ أهداف التنمية للألفية لا تُذكر الحكومات بأنّ النجاح في التقدّم نحو الأهداف يجب أن يُقاس لدى شرائح المجتمع كلّها؛ وليس فقط على وجه الإجمال. فالفرص المُتاحة؛ التي تُكيّف التوزيع في الدخل، والتعليم، والصحة، والحُطوط الأكثر توفراً في الحياة؛ ليست موزعة عشوائياً في أيّ مجتمع. وكما نَظُر في هذا الفصل، فإنّ التباينات المُعيقة للتقدّم نحو الأهداف الإنمائية تُسَمّ بالمُنهجية؛ وتمثّل تراتبيّات الأفضلية والمحرومية، المنتقلة عبر الأجيال – كما تمثّل خيارات السياسات العامة. يتعلّق السّبب الثاني للتركيز على اللامساواة بالتقدّم ضمن هيكلية أهداف التنمية للألفية؛ حيث الفقراء مخلّفون وراء الرّكب في تقاطع العديد من الأهداف. وكما نبيّن في هذا الفصل، ثمة لازمة متكرّرة في بيانات مجموعة كبيرة من

تنتهك جسَّ معظم النَّاسِ
لِما هو منصفٌ فكرةُ أنه محكومٌ على
أناسٍ بالوفاة المبكرة، أو الأمية، أو
المواطنة من الدرجة الثانية؛ بسبب
خاصِّياتٍ خارجةٍ عن سيطرتهم

البلدان هي أنَّ التقدُّمَ بين الخمسِ الأفقر من السكَّانِ أدنى بكثيرٍ من المعدلِ القوميِّ. وفضلاً عن كَوْنِ هذا الأمرِ جائراً، فإنه دونَ المستوى الأفضل من منظوريَّةِ إنجازِ الأهدافِ الإنمائيَّةِ؛ حيث نصيبُ الفقراء من الحرمانِ يَفوقُ بكثيرٍ نصيبَ اللا فقراءِ منه. لذا، يُشكِّلُ تسريعُ عجلةِ التقدُّمِ بين الفقراءِ أحدَ أشدِّ المسالكِ فعاليَّةً للتقدُّمِ القوميِّ الأسرع، بكلامٍ آخر، تعمل أنماطُ التقدُّمِ الرَّاهنة على إبطاءِ التحسُّنِ الكليِّ؛ لأنَّ أصغرَ المكاسبِ تُسجَلُ لدى الأسرِ المعيشيَّةِ التي تُمثِّلُ الجزءَ الأكبرَ من المشكلة.

إن لهذه الاعتباراتِ متضمَّناتٍ هامَّةً من حيثِ تصميمِ استراتيجيَّاتِ الأهدافِ الإنمائيَّةِ؛ إذ هناك إثباتاتٌ الآن على أنَّ أسلوبَ «التقاطُرِ الهزيل» في تخفيفِ التَّفاوُتاتِ، والحفاظِ على التقدُّمِ الكليِّ، لن ينجح. لقد حدَّدت أهدافُ التنمية للألفيَّةِ غاياتٍ ممكنةٍ القياسِ، تلائمُ استجاباتِ السياساتِ المتجدِّرةِ في أسسٍ تقنيَّةٍ وماليَّةٍ؛ غير أنَّ العوائقَ الحقيقيَّةَ أمامَ التقدُّمِ هي، في نهاية الأمرِ، اجتماعيَّةٌ وسياسيَّةٌ -

متأصِّلةٌ في المنافذِ اللامتكافئةِ إلى المواردِ وتوزيعِ السُلطةِ داخلِ البلدانِ، وفي ما بينها. وما لم تُصحَّحِ هذه الأشكالُ من اللامساواة، فإنَّ أولى مبادئِ إعلانِ الألفيَّةِ - وهي التزاماتُ بالعدالةِ الاجتماعيَّةِ، والإنصافِ، وحقوقِ الإنسانِ - لن تُترجمَ إلى تقدُّمٍ في التنميةِ البشريَّةِ وفقَ معدلِ السَّرعَةِ المتطلَّبِ. وتكمنُ الاستجابةُ المناسبةُ لهذا الأمرِ في ضمانِ إبرازِ اللامساواة، والإجراءاتِ الكفيلةِ بالتغلُّبِ على التَّفاوُتاتِ في الحظوظِ الحياتيَّةِ، على نحوٍ أشدَّ وضوحاً في تصميمِ الاستراتيجيَّاتِ المستلزمةِ لتخفيضِ الفقرِ.

يُحدِّدُ هذا الفصلُ أسبابَ كَوْنِ اللامساواةِ هامَّةً، ثم يفحصُ بعنايةِ أبعاداً مختلفةً للامساواة؛ مظهرها كيف تؤدي أنواعُ اللامساواة، المتشابهةُ في الدَّخْلِ والصَّحَّةِ والتَّعليمِ، إلى الإضرارِ بالفقراءِ. ويخصُّصُ إلى تبيُّانِ الكيفيَّةِ التي يمكنُ فيها، حتَّى للخطواتِ المتواضعةِ نحو تحقيقِ المزيدِ من الإنصافِ في التوزيعِ، أن يدفعَ التنميةَ البشريَّةَ قدماً؛ وأن يسرِّعَ عجلةَ التقدُّمِ بتأجِهٍ أهدافِ التنميةِ للألفيَّةِ.

لِمَ تَهْمُنَا اللامساواةُ

من منظوريَّةِ التنميةِ البشريَّةِ، هناك سلسلةٌ من الأسبابِ الدَّاتيَّةِ والفعَّالةِ، ذاتِ التَّعزيزِ المتبادلِ، لكَوْنِ اللامساواةِ هامَّةً؛ يُمكنُ تلخيصُها على العمومِ تحت خمسةِ عناوينِ.

العدالةُ الاجتماعيَّةُ والمبادئُ الأخلاقيَّةُ

تعتبرُ الفكرةُ القائلةُ إنَّ ثمةَ حدوداً للحرمانِ الممكنِ احتمالُهُ جوهريَّةً لمعظمِ المجتمعاتِ والمنظوماتِ القيميَّةِ. وقد عبَّرَ آدمُ سميثُ باقتدارٍ عن المفهومِ الأساسيِّ، إذ كتَبَ أنَّ «ما من مجتمعٍ، يُكوِّنُ الفقراءِ والبائسُون من أعضائه أكبرَ الأجزاءِ بِمَراحِلٍ، يمكنه أن يكونَ مزدهراً وسعيداً»،⁵ وتوسَّعَ سميثُ في فكرةِ الفقرِ النسبيِّ، مُناظراً بِوجوبِ أن يكونَ لجميعِ أعضاءِ المجتمعِ دَخْلٌ كافٍ يمكنهم من الظهورِ علناً «دونما خَجَلٍ» من أنفسهم. وتُعربُ كلُّ الدياناتِ الرئيسيَّةِ عن همومها بالنسبةِ إلى الإنصافِ، محدِّدةً للمتقيدين بها التزاماتٍ بمعالجةِ الحرمانِ المفرطِ كواجبٍ أخلاقيٍّ؛ في حين تمثِّلُ فكرٌ عموم

تَسِمُ الفكرُ بِخصوصِ اللامساواةِ، شأنها في ذلك شأنُ الفكرِ عن الإنصافِ والعدالةِ الاجتماعيَّةِ، بأنها متجدِّرةٌ في القيمِ. وبحسبِ مُحاكاةِ أمارتيا سنِّ، فإنَّ الجميعَ فعلياً هذه الأيامِ يؤمنون بالامساواةِ في أمرِ ما: الحقوقِ المتساويةِ أمامَ القانونِ، والحرِّيَّاتِ المدنيَّةِ المتساويةِ، والامساواةِ في الفرصِ المواثيَّةِ، وهلمَّ جراً.³ على نحوٍ مماثلٍ، يتوقَّعُ من النَّاسِ في معظمهم ألاَّ يسلموا بأنَّ شتَّى أنواعِ اللامساواةِ غيرُ عادلةٍ؛ لأنَّ اللامساواةِ في الدَّخْلِ نتاجٌ حتميٌّ لأيِّ اقتصادٍ أسواقِيٍّ عامِلٍ، رَغْمَ أنَّ ثمةَ شكوكاً في المدى الممكنِ تسويغُه لتبايُناتِ الدَّخْلِ. في الوقتِ عينه، يُبتنظرُ من القلائلِ قبولَ مبدئيِّ كَوْنِ اللامساواةِ في الفرصِ المتَّاحةِ أمراً يُمكنُ تحمُّله؛ عندما تبنى على أسسِ الجُنوسةِ، أو الثروةِ الموروثةِ، أو الرِّابطةِ العرقيَّةِ، أو أيِّ مصادفاتٍ أخرى للولادةِ لا يكونُ للأفرادِ تحكُّمٌ بها. وفكرةُ أنه محكومٌ على أناسٍ بالوفاةِ المبكرةِ، أو الأميةِ، أو المواطنة من الدرجة الثانية؛ بسببِ خاصِّياتٍ خارجةٍ عن سيطرتهم؛ تنتهكُ جسَّ معظمِ النَّاسِ لِما هو منصفٌ.⁴

ليست اللامساواة المفرطة
سيئة فقط لتخفيض الفقر،
بل هي أيضاً سيئة للنمو

الأطفال أو توسيع منافذ الوصول إلى المدارس الابتدائية، سوف تكون، على أسس اجتماعية، مستحبة أكثر من إنفاق مبلغ مماثل على تحويلات إلى خدمات توفر لجماعات الدخل المرتفع.

النمو والفعالية

لو حدثت مقيضة بين النمو والتوزيع، لواجهت الحكومات خيارات قاسية؛ حيث يمكن للخسائر المرتبطة بنمو أدنى القضاء على ما يحققه الإنصاف الأوسع من مكاسب معززة للرفاه. وفي الواقع، توحى الأدلة بأن المقايضات تعمل بالاتجاه الآخر. فاللامساواة المفرطة ليست فقط سيئة لتخفيض الفقر، بل هي أيضاً سيئة للنمو؛ لأن الفعالية لفترة طويلة نسبياً، والإنصاف الأوسع، متتامان، ومن أسباب بقاء الفقراء فقراء، أنهم لا يستطيعون الحصول على قروض - تحسم من مداخيل مستقبلية - للاستثمار في الإنتاج، وتعليم أطفالهم، وتأمين موجودات تخفف من قابليتهم للتأذي. ويمكن للحقوق اللامأمونة في الأرض، وللفرص المحدودة في الوصول إلى العدالة، أن تقيم حواجز إضافية في وجه الاستثمار.

تمنع عن الفقراء المحرومين من الممتلكات العامة المنقولة، مثل المعلومات والحقوق القانونية، فرص الإسهام في النمو؛ إذ يدخلون الأسواق بشروط غير متساوية، ويغادرونها بمكافآت غير متساوية. وحيثما تخلف أنواع اللامساواة المفرطة - القائمة على أساس الثروة أو الجنوسة أو المنطقة - شريحة كبيرة من المجتمع دونما موجودات وأموال موقوفة كافية، يعاني المجتمع ككل من اللافعالية الناجمة. فحرام نصف السكان منفذ الحصول على الفرص المواتية للتعليم ليس مجرد انتهاك لحقوق الإنسان، وإنما هو أيضاً سيئ للنمو. مثلاً على ذلك، أن عدم المساواة بين الجنسين في التعليم كبح التنمية الاقتصادية في باكستان. ومن الواضح أن السماح لتوزيع الموجودات اللامساوي بتأييد الفاقة على نطاق واسع سيئ للفقراء، لكنه أيضاً يقيد تنمية فرص الاستثمار وأسواقه لبقية المجتمع.

الشرعية السياسية

يمكن لأنواع اللامساواة المفرطة أيضاً أن تؤدي إلى إضعاف الشرعية السياسية وتآكل المؤسسات، إذ غالباً ما تعكس اللامساواة في الدخل والقدرات البشرية صورة مثلتها في القوة السياسية. ومن مسببات المصرة اللاحقة بالمجموعات

الناس هوموماً معياريةً أوسع نطاقاً. فمُسوح الآراء في هذا الصدد تُظهر أن ما يزيد على 80% من الناس في أميركا اللاتينية (اللامساوية جداً) يؤمنون بكون الهوة بين الأغنياء والفقراء أضخم مما ينبغي؛ وأن نسبةً تقل قليلاً عن ذلك في المملكة المتحدة (اللامساوية إلى حد أقل) تردّد صدى هذا القلق.⁶ وفي حين أن قلة من المستجيبين لهذه المسوح قد يكونون قادرين على تبيان ما يعتبرونه مستوى مقبولاً من اللامساواة، تُشير مسوح الآراء بوضوح إلى وجود مفهومية ضمنية للعدالة الاجتماعية.

إحلال الفقراء في صدارة الاهتمام

تعلن إحدى الفكر الأساسية في علم الاقتصاد الحديث، فعالية أو أمثلة باريتو، أن تغييراً لا يترك أحداً أسوأ مما كان عليه، هو الوحيد الذي يمكن إعلانه «معززاً للرفاه». أما إعادة التوزيع من الأغنياء إلى الفقراء فليست «تحسن باريتو»، لأنها تعني جعل بعضهم أسوأ مما كانوا عليه. ولكن، كما يقول أمارتيا سن، «يمكن لمجتمع ما أن يكون أمثلة باريتو، ويظل مع ذلك مقرفاً تماماً»⁷ ويعبر هذا الشعور، بقوة، عن فكرة أن ثمة حدوداً للمستوى المقبول من عدم المساواة.

في الواقع، إن علم الاقتصاد نفسه يوفر حججاً قوية لإعادة التوزيع. فمعظم الناس، ومعظم الحكومات المنتخبة ديموقراطياً، يقبلون من حيث المبدأ وجوب إعطاء التحسينات لرخاء الفقراء والمحرومين وزناً أكبر من تلك المعطاة لرخاء الأغنياء والتمتعين جداً بالامتياز.⁸ غير أن دخل الاقتصاد ليس إحصاءً كافياً لتقييم الرفاه، لأنه يتجاهل توزيعات الدخل المولدة بالنمو. وتوفر فكرة إنقاص العائدات لزيادة الثروة هيكلية لفهم فكرة أبسط: إن دولاراً إضافياً في يد عامل زراعي لا أرض له في جنوب آسيا، أو أحد قاطني الأحياء المدينية الفقيرة في أميركا اللاتينية، يولد رفاهاً أكبر مما يولده مبلغ مماثل في يد مليونير. وواقع الأمر أنه يمكن لسياسات تزيد دخل الفقير بدولار واحد أن تكون جديرةً بالثناء، حتى لو كلفت المجتمع أكثر من دولار. من هذه المنظورية، قد يكون معقولاً للحكومات، العاملة على الاختيار بين مسارات النمو البديلة، أن تتقي الخيار الذي يولد العائد الأكبر للفقراء؛ حتى حيثما تكون تأثيرات النمو الإجمالية أقل تأكيداً.

بالإضافة إلى الدخل، يصح في هذا الأمر كثير من الحجج نفسها. مثلاً على ذلك، يتوقع قبول معظم الناس من حيث المبدأ بأن وحدة إضافية من الإنفاق العام، هادفة إلى تخفيض وفيات

إن الفاقة واللامساواة المطلقتين قد تكونان مفهومين مختلفين، لكن ثمة علاقة صميمية بينهما

المحرومة فرص التكافؤ - الفقراء، النساء، سكان الأرياف، جماعات السكان الأصليين - أن لها صوتاً سياسياً ضعيفاً؛ وهي ذات صوت سياسي ضعيف، لأنها محرومة.

حيثما تُرى المؤسسات السياسية كإليات لإدامة أنواع اللامساواة الجائرة أو تعزيز مصالح النخب، نجد أن ذلك يقوّض تنمية الديمقراطية ويخلق الأوضاع المؤدية إلى تفكك الدولة. ففي بلدان مثل الإكوادور وبوليفيا، وعلى مستوى أكثر جوهرية، أصبحت النزاعات حول إدارة الموارد الطبيعية مركز الاهتمام لدى جماعات السكان المتأدية، التي تحرمها من الصوت السياسي مؤسسات يُنظر إليها بوصفها غير استجابية.

أهداف السياسات العامة

ترى معظم المجتمعات تخفيض الفقر، وإزالة أنواع اللامساواة الجائرة، هدفين هاميين للسياسات العامة؛ غير أن التباينات المفترقة تقوّض نشدان هذين الهدفين. وكما نظهر في هذا الفصل، تُقيد اللامساواة الحادة في الدخل معدل السرعة الذي يمكن فيه تحويل النمو إلى تخفيض مستويات الفقر. على نحو مماثل، تقلل التفاوتات البالغة في الصحة والتعليم من المجال أمام المجموعات المحرومة كي تفتتح الفرص المتاحة لتحسين رفاهها.

مضادة الحجج المضادة

ثمة حجج مضادة للدعوى بأن اللامساواة هامة، إذ يُنكر بعض دعاة الحرية المطلقة وجود «عدالة اجتماعية». فقد حاجّ مُنظر السوق الحرة، ف.أ. هايك، على نحو ذائع الصيت، بأن من السخف التحدث عن موارد تُوزع بأسلوب عادل أو بشكل جائر. وفي تقديره أن التخصيص المناسب للثروة والموجودات يتحدد في الأسواق الحرة وليس بمفاعيل بشرية؛ لكن هذه المنظورية تُغفل دور المفاعيل البشرية، والعلاقات اللامتناهية من حيث السلطة، في هيكل الأسواق.

هناك رأي آخر مقبول على نطاق واسع بأن بعض أنواع اللامساواة يُهم أكثر من غيرها، وأن المساواة أمام القانون هي قطعاً الأكثر أهمية.⁹ غير أن الحقوق والحريات لا تستطيع الصمود بمفردها، ومن المرجح أن يُقيد الناس في إمكانية الاستفادة من حرياتهم وحقوقهم؛ إذا كانوا فقراء، أو مرضى، أو محرومين من التعليم، أو مفتقرين إلى مقدرة التأثير في ما يحدث لهم. فحتى تكون المساواة الرسمية بمختلف

أشكالها ذات مغزى، يتعين أن تدعمها ما يُسميه أمارتيا سن «الحريات الأساسية» - القدرات - ليتمكن المرء من اختيار طريقة عيشه، والقيام بما يُقدره حق قدره. وأنواع اللامساواة الحادة في فرص الحياة تُقيد هذه الحريات الأساسية، جاعلةً من فكرة المساواة أمام القانون جوفاءً، لا قيمة لها.

يُحاج آخرون بأن التركيز المناسب للعدالة الاجتماعية يجب أن يكون على الحرمان المطلق، لا على التوزيع. ووفقاً لهذه الحاجة، يُعتبر موقع الفقراء بالنسبة إلى غيرهم أقل أهمية من سيطرتهم على دخلهم، أو من حق الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية. وتقول اللازم الشائعة: «نحن ضد الفقر، لكن اللامساواة مسألة مختلفة؛ ولا علاقة لها بالعدالة الاجتماعية أو أهداف التنمية للألفية». وهذه الحاجة أيضاً معيوبة؛ إذ إن الفاقة واللامساواة المطلقتين قد تكونان مفهومين مختلفين، لكن ثمة علاقة صميمية بينهما. مثلاً على ذلك، أنه يمكن للامساواة في فرص الحصول على الرعاية الصحية، أو التعليم، أو الحقوق السياسية تقليص إمكانيات الفرد للإفلات من شبك الفقر. وما يربط بين هذه التفاوتات في الحظوظ الحياتية، أنها متجذرة داخل أنواع اللامساواة في القوة التي تعمل على تأييد الحرمان والعوز. وتحل «مرضىات القوة»، كما يصفها أحد المؤلفين، صلب أصلاب العمليات التي تُخرج البلدان عن المسار المؤدي إلى أهداف التنمية للألفية.¹⁰

مثلاً نبين لاحقاً، تُكون اللامساواة تقييداً شديداً للتقدم نحو تخفيض الفقر المطلق. ويصح هذا الأمر ليس فقط بالنسبة إلى الدخل، وإنما أيضاً إلى أنواع من اللامساواة أكثر اتساعاً؛ في مجالات مثل الصحة، والتعليم، والسياسة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الفكرة القائلة إن من غير الممكن تعريف الفقر ورفاه الإنسان إلا بعبارات مطلقة؛ مع استبعاد الاعتبارات النسبية؛ لا تتحدى فقط أدلة مسوح المواقف، وإنما أيضاً الفكر الأساسية التي طوّرها آدم سميث سنة 1776 م. فقد قدم سميث حججاً قوية على أن التوزيع النسبي جزء لا يتجزأ من أي تقييم لرفاه الإنسان: «ما أفهمه بالضروريات أنها ليست فقط السلع الضرورية على نحو لا غنى عنه لاستمرار الحياة، وإنما أي شيء تجعل عادات البلد من غير اللائق لذوي السعة الحسنة، حتى في أدنى الطبقات الاجتماعية، أن يفترفوا إليه. مثلاً، إن القمص الكتان، على وجه الدقة، ليس ضرورة حياتية. (...) لكن أي عامل مياه حَسَن السعة هذه الأيام، في مختلف أرجاء الجزء الأكبر من أوروبا، سوف يُجعله الظهور علناً من دون قميص كتان»¹¹

سلاسل الحرمان: اللامساواة داخل البلدان

2.2). وفي حين أن لفجوات الدخل بين البلدان حصّة الأسد في اللامساواة الكونية، يتضح أن تباينات الدخل ضمن العديد من البلدان تضارع في حجمها أشكال اللامساواة في توزيعات الدخل الكونية. ففي البرازيل، يُنتج أفقر عُشر السكان 0.6% من الدخل القومي، فيما يُنتج العُشر الأغنى 46%. وفي أفريقيا جنوب الصحراء أيضاً، تتسم فجوات اللامساواة بأنها كبيرة جداً؛ حيث يبلغ دخل العُشر الأغنى من سكان زامبيا، مثلاً، 42 ضعف دخل العُشر الأفقر.

تفحص الفصل الأول أشكال اللامساواة بين البلدان الغنيّة والفقيرة التي تنعكس صورتها داخل البلدان أنفسها؛ حيث التباينات العميقة في التنمية البشرية مستمرةٍ بعنادٍ بين الأغنياء والفقراء، وبين الرجال والنساء، وبين المناطق الريفيّة والحضرية، وبين الأقاليم والمجموعات المختلفة. ونادراً ما تُوجد هذه الأنواع من اللامساواة منعزلة؛ إذ تخلق هيكلية من الحرمان ذات تعزيز متبادل، تلتق بالناس عبر دورات الحياة وتنتقل من جيل إلى آخر.

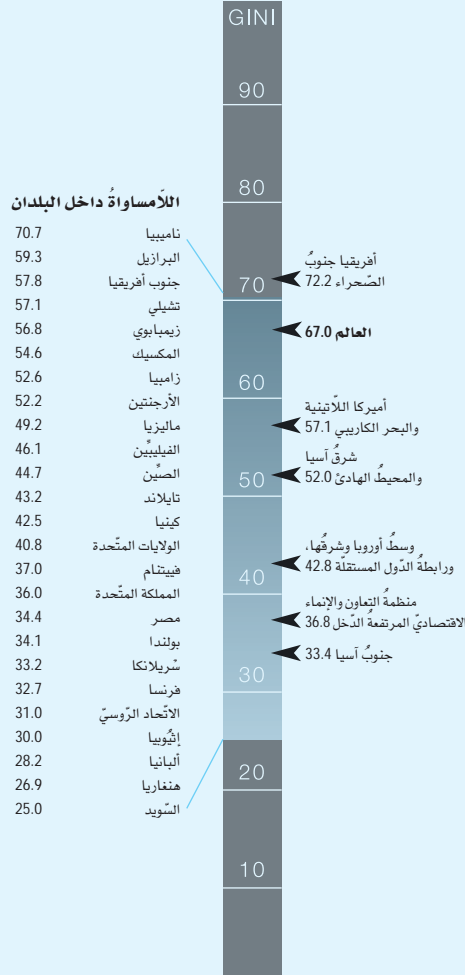
تتباين اللامساواة في الدخل، على نحو ملحوظ، عبر الأقاليم. ففي الإجمال، تُسجل أميركا اللاتينية وأفريقيا جنوب الصحراء أعلى المستويات من اللامساواة؛ في حين تُسجل مناطق جنوب آسيا وبلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصاديّ مستويات أقل من ذلك بكثير. وعلى الرغم من الافتقار إلى عتبات معيارية واضحة، يمكن القول إن البلد الذي يتجاوز فيه معامل جيني 50 يكون من فئة اللامساواة المرتفعة (الرسم 2.1).

غالباً ما يُستشهد بأدلة المسوح عبر البلدان دعماً لمقولة أن اللامساواة في المتوسط تتغير بنسبة قليلة جداً مع الوقت؛ غير أن هذه المقولة مضلّة في جوانب هامة. فمع أن من الصعب مقارنة المسوح المختلفة عبر البلدان والأوقات، يتبين أن ثمة اتجاهاً واضحاً خلال العقود الماضية نحو اللامساواة المتزايدة داخل البلدان. فمن بين 73 بلداً تتوفر بيانات عنها، هناك 53 (تضم ما يزيد على 80% من سكان العالم) تشهد تزايد اللامساواة؛ بينما تشهد تقلصها تسعة فقط (تمثل 4% من سكان العالم).¹² ويصح هذا الأمر في حالتي النمو المرتفع والنمو المنخفض كليهما (مثل الصين في الحالة الأولى، وبوليفيا في الثانية)، وأيضاً عبر جميع الأقاليم.

تتعلق الفروقات في معامل جيني بالاختلافات في الحصّة التي يحصل عليها الأشد فقراً من الثروة القومية. وعلى العموم، كلما ارتفع مؤشر جيني انخفضت حصّة الدخل القومي التي تنالها أفقر شرائح المجتمع. ففي بلدان اللامساواة المنخفضة، مثل إندونيسيا وفيتنام، تبلغ حصّة أفقر خمس السكان من الدخل القومي 3 إلى 4 أضعاف حصّة نظرائهم في بلدان اللامساواة المرتفعة، مثل البيرو وغواتيمالا (الرسم

الرسم 2.1 اللامساواة في الدخل - بلدان وأقاليم مختارة

معامل جيني، توزيع الدخل (النتائج المحلي الإجمالي للفرد، معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)



المصدر: بيانات إقليمية، Dikhanov؛ بيانات قُطرية، جدول المؤشرات 15.

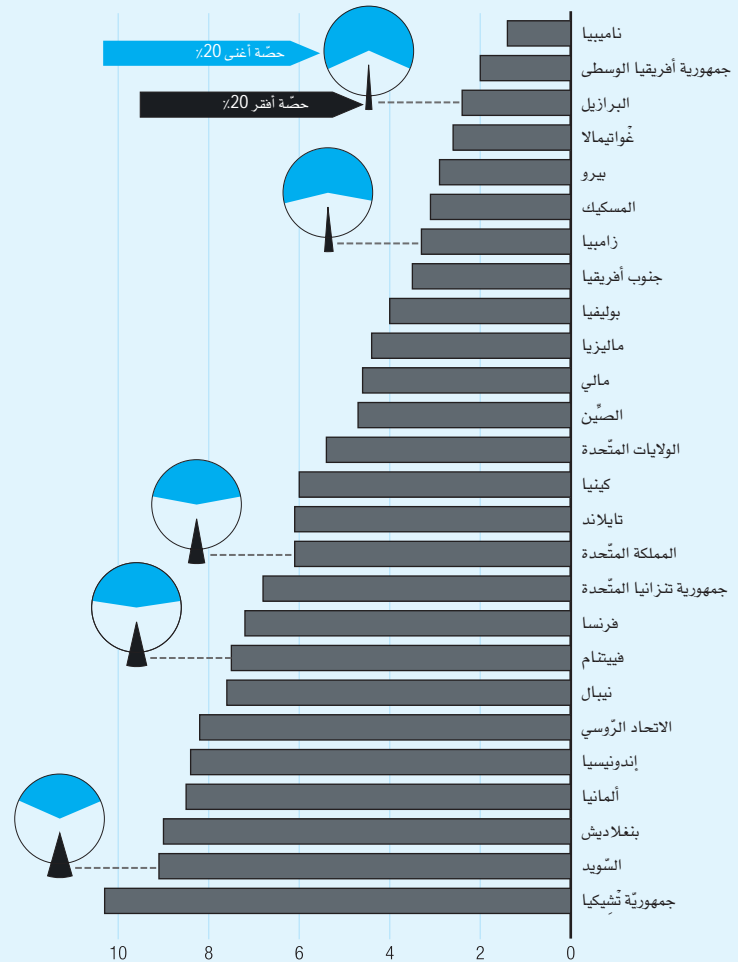
ولأن دليل التنمية البشرية أيضاً مؤشراً للمتوسطات، فإنه يوفر بدوره من هذا المنطلق صورة عما يحدث للإنسان العادي الافتراضي في بلد ما؛ لا إلى الفقير العادي، ومن الممكن تبيان ذلك بتمرين بسيط: إن تعديل عنصر الدخل في الدليل من الدخل المتوسط إلى متوسط الدخل لأفقر 20% - مع إبقاء كل شيء آخر ثابتاً - يهبط البرازيل 52 درجة في تصنيف الدليل للبلدان (إلى المركز 115)، والمكسيك 55 درجة (إلى المركز 108).

ثمّة جانب آخر تتكشف فيه المقارنات بين بلدان الدخل المنخفض، وبين بلدان اللامساواة المرتفعة، عن أمور مثيرة للاهتمام، ففي أي مستوى معين من متوسط الدخل، تبرز هذه المقارنات كيفية إمكان ربط التوزيع الأكثر إنصافاً بالمستويات الأدنى من نسب الفقر. وإحدى الوسائل لتوضيح هذا الأمر بالأمثلة هي تفحص كيف يمكن لمداخل أجزاء مختلفة من التوزيع الإجمالي في بلد ما أن تتغير، إذا فرضت فيه الأنماط التوزيعية لبلد أكثر تساوياً. حالياً، يبلغ متوسط الدخل لأفقر 20% من سكان غواتيمالا 550 دولاراً في العام، أو 46% أدنى من خط الفاقة الدولي؛ المحدد بدولارين في اليوم. ولو كان لهذه المجموعة أن تنال من الدخل القومي حصة مماثلة لما يحصل عليه أفقر 20% في فيتنام، لارتفع متوسط دخلهم إلى 1560 دولاراً؛ أو إلى 66% فوق خط الدولارين في اليوم. ومن الممكن قطعاً المُحاجّة بأن هذا المثل يتجاهل الآثار السلبية المحتملة على النمو، ومن ثم على الحجم الإجمالي لاقتصاد التحول إلى مزيد من الإنصاف في غواتيمالا. لكنّ مثال

ثمّة تأثير هام لأنماط التوزيع على العلاقة بين متوسط الدخل ومستوى الفقر، وقد يعني التوزيع الأقرب إلى التساوي أن تكون للفقراء في بلدان المستويات المنخفضة من اللامساواة مداخل أعلى ممّا لدى الفقراء في بلدان المستويات الأعلى من متوسط الدخل؛ وهو ما يوفر مثلاً واضحاً عن كيفية تأثير التوزيع في الفاقة المطلقة. فمتوسط الدخل في البرازيل، مثلاً، أعلى ممّا هو عليه في فيتنام بثلاثة أضعاف؛ لكنّ دخل أفقر 20% من البرازيليين أقل بكثير من متوسط الدخل في فيتنام، ويقارن بدخل أفقر 20% من سكان ذلك البلد (الرسم 2.3). ويتمثل دخل أفقر 20% من سكان المملكة المتحدة مع دخل أفقر 20% من الجمهورية التشيكية، الأقل غنى بكثير. مثلما توحى هذه المقارنات، فإنّ متوسطات الدخل تحجّب ما لأنماط التوزيع من تأثيرات في الرفاه الحقيقي.

الرسم 2.2 تقطيع فطيرة الدخل إلى شرائح

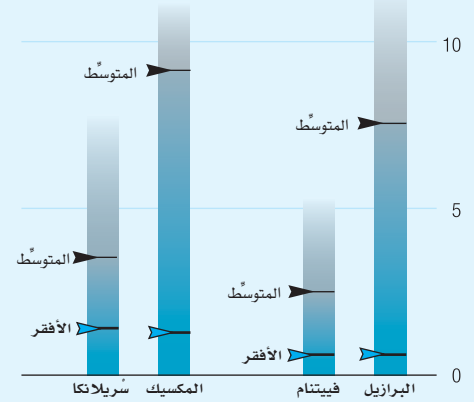
حصة أفقر 20%، 2003 (%)



المصدر: جدول المؤشرات 15.

الرسم 2.3 وضع الفقراء - لمتوسط الدخل أهميته، وللامساواة أيضاً أهميتها

الناتج المحلي الإجمالي للفرد، 2003 (معايير القوة الشرائية بالدولار الأمريكي، بالآلاف)



المصدر: الأرقام محسوبة على أساس بيانات عن الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معايير القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) من جدول المؤشرات 14، وبيانات عن حصة الدخل لأفقر 20% من جدول المؤشرات 15.

في سن أبكر، ويتكرر مرضهم على نحو أكبر. فالرجال في أعلى 5٪ من توزيع الدخل في الولايات المتحدة يعيشون نحو 25٪ أطول مما يعيشه أمثالهم في أدنى 5٪.¹⁵ في غضون ذلك، فشلت المستويات المرتفعة من الإنفاقات الصحية في استئصال التفاوتات الكبيرة الحاصلة بين معدلات وفيات الرضع؛ والقائمة على أساس العرق، والثروة، ووضع السكن. ولا تحقق هذه التباينات إلا تقدماً محدوداً في تخفيض معدل الوفيات بين الرضع، حيث يوازي هذا المعدل في الولايات المتحدة ما هو عليه في ماليزيا - التي يبلغ الدخل فيها ربع الدخل الأمريكي؛ كما أنه بين المتحدرين من أصل أفريقي في واشنطن العاصمة أعلى مما هو في ولاية كيرالا الهندية. ومع أن الأمر ينطوي على عوامل اقتصادية-اجتماعية أخرى، تبقى الحواجز المالية أمام الرعاية الصحية الكافية مساهماً هاماً في تكوينه (الإطار 2.1).

فيتنام - ذات الاقتصاد الدينامي المرتفع النمو، واللامساواة الأدنى - يوحي بأنه قد تكون هناك فوائد إيجابية لغواتيمالا؛ التي عانت عقدين من النمو المنخفض والركود.

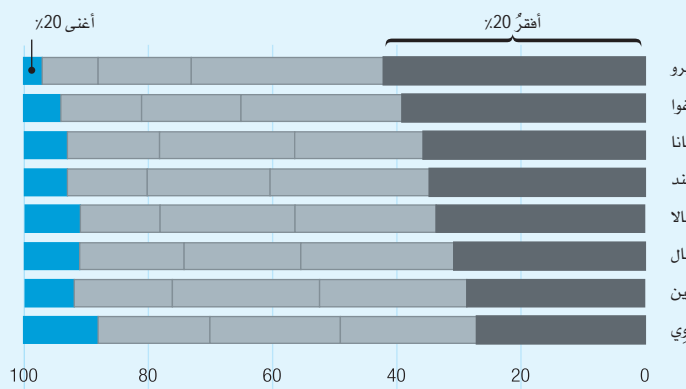
تعكس اللامساواة في الدخل صورة أنواع اللامساواة الأوسع نطاقاً في فرص الحياة، وتؤثر فيها على حد سواء؛ بدءاً بفرصة البقاء على قيد الحياة.¹⁴ ففي بوليفيا والبيرو، يبلغ معدل وفيات الرضع بين أفقر 20٪ من السكان أربعة إلى خمسة أضعافه بين نظرائهم من أطفال أغنى 20٪. ومع مزيد من الولادات، يتمثل الفقراء في توزع وفيات الطفولة بما يفوق نسبتهم العددية (الرسم 2.4)؛ وهذا إثبات صارخ للكيفية التي تؤدي فيها اللامساواة إلى حرمان الناس من خيارات وخيارات جوهرية؛ على الرغم من حقوقهم وحررياتهم القانونية الرسمية.

تشكل الفوارق المبنية على أساس الثروة أولى حلقات الوصل في سلسلة من اللامساواة تتعقب الناس طوال حياتهم. فإمكانية تلقي النساء في الأسر الفقيرة عناية إبان الحمل، ورعاية خلال الولادة من مساعدة طبية مدربة، أقل احتمالاً مما هي للأخريات (الرسم 2.5)؛ كما يرجح أن يكون دخل الأطفال الذين لا يكملون دراستهم أدنى من دخل غيرهم. وهكذا، تنتقل دورة الحرمان من جيل إلى آخر.

في البلدان الغنية أيضاً، توزع الفرص الحياتية الأساسية على نحو غير متساو؛ وقد أبرز الفصل الأول حجم الهوة الفاصلة بين الإنسان العادي في بلد غني ونظيره في بلد فقير، من حيث الفرص المتاحة في حياة المرء. وفضلاً عن هذا التباين الكبير، تضاهي الحظوظ الحياتية لبعض المجموعات المحرومة في «العالم الأول» متوسط الحظوظ المماثلة في بلدان ذات مستويات من الدخل أقل بكثير. ويموت الأكثر فقراً

الرسم 2.4 أطفال الأسر الأشد فقراً هم الأغلب ترجيحاً للوفاة

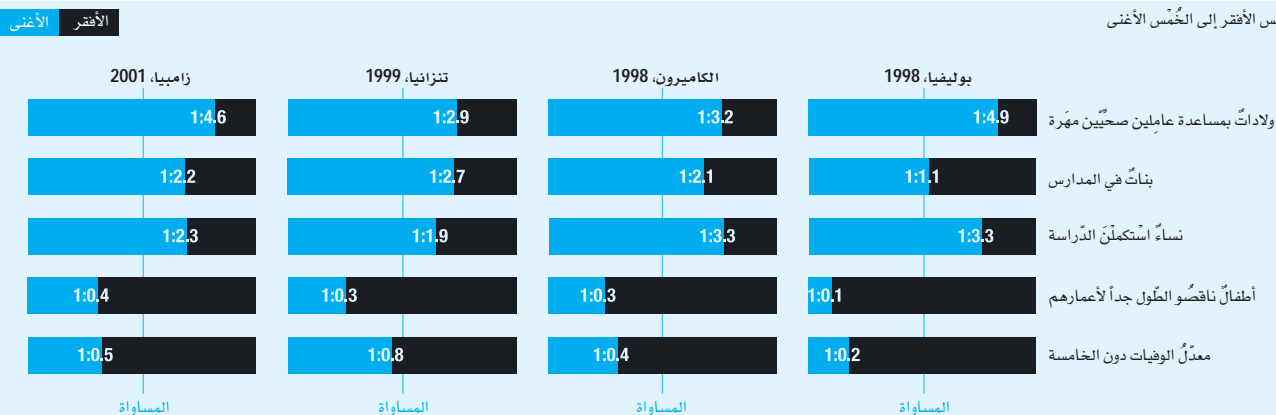
نسبة وفيات الأطفال دون الخامسة، بالتوزيع الخماسي (%)



المصدر: نسب محسوبة على أساس بيانات عن معدلات الوفيات دون الخامسة، والولادات؛ من مؤلف يصدر قريباً، إغولكين (Gwalkin) وآخرون.

الرسم 2.5 حلقة اللامساواة - من الولادة حتى شباب البلوغ، حالة الفقراء أسوأ

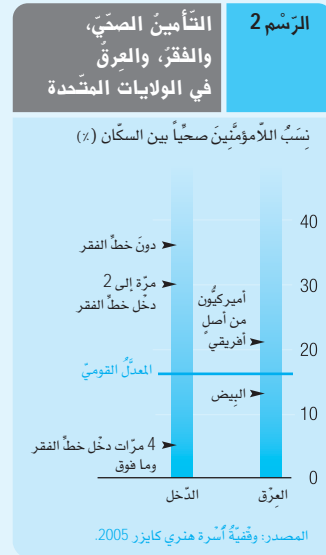
نسبة الخمس الأفقر إلى الخمس الأغنى



المصدر: غولكين (Gwalkin) وآخرون، يصدر قريباً.

الطبية الحكومي، «مدكير»، فإن أكثر من سدس اللامستين في الولايات المتحدة (45 مليوناً) كانوا في العام 2003 مفتقرين إلى التأمين الصحي - المحرومة منه ما يزيد على ثلث (36%) العائلات العائشة تحت خط الفقر. والمرجح أن تكون نسبة اللامؤمنين صحياً بين الهسبانين المتحدّرين من أميركا اللاتينية 34%، وبين ذوي الأصل الأفريقي 21%، بالمقارنة مع 13% بين الأميركيين البيض. وتشهد الولايات الخمسون أيضاً تفاوتات واسعة في التأمينات الصحية؛ وفقاً على حصة كل ولاية من الأسر ذات الدخل المنخفض، وطبيعة التوظيف فيها، ومدى اتساع برنامج «المدكايد» لذوي الدخل المنخفض بين سكانها.

تمثل كلفة العلاج في الولايات المتحدة عائقاً في وجه الحصول عليها، أكبر مما هو في أي بلد صناعي رئيسي آخر. فما يزيد على 40% من غير المؤمنين صحياً محرومون من مكان معتاد يتلقون فيه العلاج عندما يمرضون، وأكثر من ثلث اللامؤمنين يقولون إن الكلفة حرمت الواحد منهم - أو أحد أفراد أسرته - في العام



يتوقّر للأخريين. ويقدر معهد العلاج الطبي أن 18 ألف أميركي على الأقل يموتون سنوياً قبل أوانهم، لمجرد افتقارهم إلى التأمين الصحي. فولادة الإنسان لأسرة معيشية غير مؤمنة صحياً تزيد احتمال وفاته، قبل بلوغه عامه الأول، بنسبة تقرب من 50%.

تؤثر المنافذ اللامساوية إلى الرعاية الصحية تأثيراً قوياً في أشكال اللامساواة الصحية المرتبطة بالعرق؛ وتفسرهما، جزئياً فقط، أنواع اللامساواة في التأمين الصحي والدخل. فقد وجدت إحدى الدراسات أن من شأن إزالة الفجوة في الرعاية الصحية بين الأميركيين من أصل أفريقي ومواطنيهم البيض إنقاذ حياة ما يقرب من 85 ألف شخص سنوياً. ولوضع هذا الرقم في السياق، يُشار إلى أن التحسينات التقنية في الطب تتخذ كل عام حياة 20 ألف إنسان في الولايات المتحدة. تبرز هذه المقارنة مقارنةً في لب النظام الصحي الأميركي، حيث تظهر المستويات المرتفعة من الإنفاق الشخصي على الرعاية الصحية تفوق البلاد في التقنيات والعلاجات الطبية؛ ومع ذلك، فإن أنواع اللامساواة الاجتماعية - المتفاعلة مع أشكال اللامساواة في تمويل الخدمات الصحية - تحد من مدى انتشار التقدم الطبي.

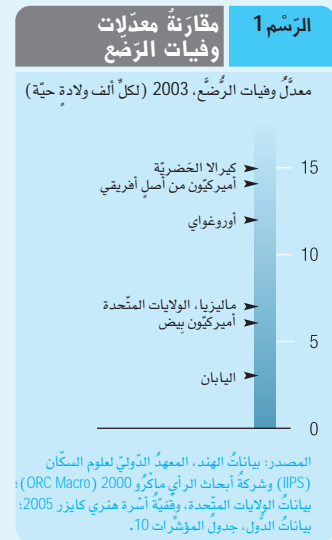
تتصدر الولايات المتحدة بلدان العالم في الإنفاق على الرعاية الصحية، حيث يوازي ما تتفقه للشخص الواحد ضعف متوسط الإنفاق المماثل لبلدان منظمة التعاون والإئماء الاقتصادي؛ أو ما نسبته 1.3% من الدخل القومي. مع ذلك، فإن صحة سكان بعض البلدان، التي تتفوق على هذه الرعاية أقل بكثير مما تفعله الولايات المتحدة، هي أفضل من صحة الأميركيين. فمؤشرات الصحة العامة في الولايات المتحدة تفسد أنواعاً من اللامساواة العميقة الغور؛ ترتبط بالدخل، والتأمين الصحي، والعنصر، والروابط العرقية، والجغرافيا، وبالمسألة البالغة الأهمية التي هي فرصة الحصول على الرعاية.

تقل المؤشرات الصحية الرئيسية للولايات المتحدة كثيراً عما يتوقع منها على أساس الثروة القومية؛ وتشكل الاتجاهات في وفيات الرضع مدعاة للقلق على نحو خاص. فمعدلات هذه الوفيات، المترجمة على نحو مستدام طوال نصف قرن، بدأت منذ عام ألفين بالتباطؤ؛ ومن ثم بالانعكاس. وحالياً، تفوق نسبة وفيات الرضع في الولايات المتحدة ما هي عليه في العديد من البلدان الصناعية الأخرى؛ كما أنها مماثلة للنسبة عينها في ماليزيا - البلد الذي يوازي متوسط الدخل فيه عشر نظيره الأميركي ويقل معدل وفيات الرضع في ولاية كيرالا الهندية عن مثيله بين الأميركيين من أصل أفريقي في العاصمة واشنطن (انظر الرسم 1).

تفسر الفوارق الصحية الواسعة بين المجموعات الاجتماعية - الاقتصادية، إلى حد ما، كون النتائج الصحية في الولايات المتحدة أرواً مما هي في بلدان صناعية أخرى. فمن المهد إلى اللحد، تظهر صحة المواطنين الأميركيين اختلافات

حادّة. مثلاً على ذلك، أن التباينات الصحية المرتبطة بالعنصر والعرق مستمرة بعناد - نتيجة الفوارق في التأمين الصحي، والدخل، واللغة، والتعليم، والأهمية الثقافية لمؤفري الرعاية الصحية؛ من بين عوامل أخرى (الرسم 2). فاحتمال أن تلد الأميركية المتحدّرة من أصل أفريقي طفلاً منخفض الوزن الولادي هو ضعف الاحتمال لدى مواطنها البيضاء؛ كما أن احتمال وفاة الطفل الأفريقي الأصل، قبل إكماله عامه الأول، هو أيضاً ضعف الاحتمال لدى نظيره الأبيض. وثمة تلازم وثيق بين الفوارق في الدخل وبين الاختلافات في الصحة؛ حيث مدة الحياة للوليد في أسر أعلى 5% من حيث توزيع الدخل تزيد بنسبة 25% على ما هي عليه لنظيره في أسر أدنى 5%.

تسهّم عوامل عديدة في وجود اللامساواة الصحية بمختلف مظاهرها؛ وتشكل النقطيّة الماليّة لتوفير الرعاية الصحية محفزاً هاماً على عدم المساواة. فالولايات المتحدة هي البلد الثري الوحيد، المفتقر إلى نظام للتأمين الصحي الشامل؛ ولذا فإن المزيج من التأمين الخاص الذي يوفره أرباب العمل، والتأمين من القطاع العام، لم يصل قط إلى جميع الأميركيين. وفي حين أن لأكثر من نصف السكان تأميناً صحياً عبر أرباب عملهم، وأن جميع المستنّين تقريباً مؤمنون بواسطة برنامج الرعاية



طبقات من اللامساواة تُقيد خيارات الحياة

تتقيد الحظوظ الحياتية في أي بلد بطبقات معقدة من اللامساواة، حيث توجد في كل بلد؛ وبضخامات متنوعة؛ تفاوتات في الفرص المتاحة للصحة، والتعليم، والنموذ السياسي. ومعروف أن أشكال اللامساواة ذات الصلة بالثروة، أو الجُنوسة، أو المنطقة، أو العنصر، أو العرق؛ إلى جانب مؤثرات أخرى على الحرمان من فرص التكافؤ؛ لا تعمل في عزلة. فهي تتفاعل لخلق دورات من المحرومية، متسمة بالفاعلية المتواصلة والتعزيزات المتبادلة، تنقل من جيل إلى آخر. ويُعتبر وضع حد لهذه الدورات أحد العوامل الأساسية لتسريع عجلة التقدم نحو أهداف التنمية للألفية.

أنواع اللامساواة الإقليمية

تشكل التفاوتات الإقليمية في بلدان عديدة مصدراً رئيسياً لعدم المساواة. ففي البرازيل، تبلغ نسبة وفيات الرضع في الشمال الشرقي 52 وفاة لكل ألف ولادة حية، لكنها تهبط في الجنوب الشرقي إلى 20 وفاة؛ في حين أن المعدل في البلديات العشر، ذات النسب الأدنى من هذه الوفيات، ثمانى وفيات لكل ألف ولادة حية - وهو مستوى يُضاهي ما تشهده بعض بلدان الدخل المرتفع. أما في أسوأ بلدان من حيث نسبة وفيات الرضع، فإن المعدل أعلى مما هو عليه في ولاية بيهار الهندية؛ إذ يبلغ 117 وفاة لكل ألف من الولادات الحية. ويرتبط الإنفاق الصحي على الفرد الواحد ارتباطاً عكسياً بنسبة وفيات الرضع، حيث يصل في الجنوب الشرقي إلى ضعف معدله في الشمال الشرقي.¹⁶

يكشف تحليل أدلة التنمية البشرية القطرية، بالرُسوم البيانية، عن النسبة المقياسية للامساواة الإقليمية داخل البلدان؛ حيث يتراوح دليل الصين القومي بين 0.64 في غيجو وبين 0.89 في شانغهاي، مروراً بنسبة 0.80 في غوانغدونغ (الرسم 2.6). ولو أن هذه الأقاليم بلدان، لكانت غيجو قد صنفت مباشرة فوق ناميبيا؛ وسانغهاي جنباً إلى جنب مع البرتغال. ويتراوح دليل المكسيك بين 0.71 في تشياباس و0.72 في وهاك، وبين 0.89 في مكسيكو سيتي؛ وهو تراوح يمتد من السلفادور إلى جمهورية كوريا.

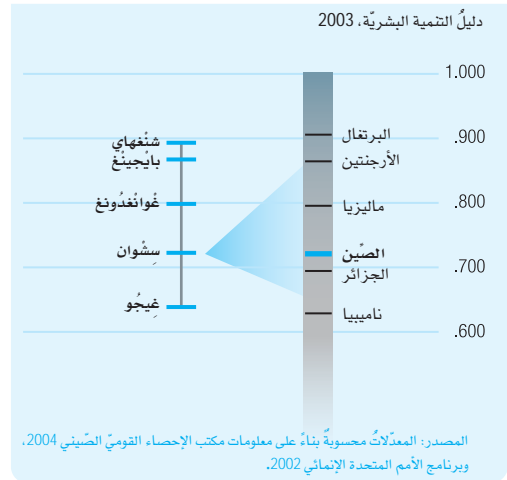
تمثل الفوارق التعليمية أحد التفسيرات لهذه التباينات؛ حيث تتراوح معدلات الأمية بين 3% في مكسيكو سيتي وبين أكثر من 20% في تشياباس وغرأرو. ويستخدم الرسم البياني 2.7 شجرة من عدم المساواة، لتحري أنواع اللامساواة التي

تقل عن المستوى القومي للمكسيك. ففي أغنى بلديات غرأرو، مثل منتجع أكابولكو، تُضاهي مستويات الإلمام بالقراءة والكتابة مثيلاتها في بلدان الدخل المرتفع؛ مع وجود فجوات جُنوسية محدودة. في الوقت نفسه، تشهد البلديات الجبلية؛ المكونة في غالبيتها من مناطق السكان الأصليين الريفية؛ تدنياً في مستوى هذا الإلمام إلى 28% - نصف المستوى في السودان - وإلى 20% في صفوف الإناث، وتوفر شجرات عدم المساواة وسائل تقصي الأنماط المعقدة للامساواة التي تعمل دون المعدل القومي.

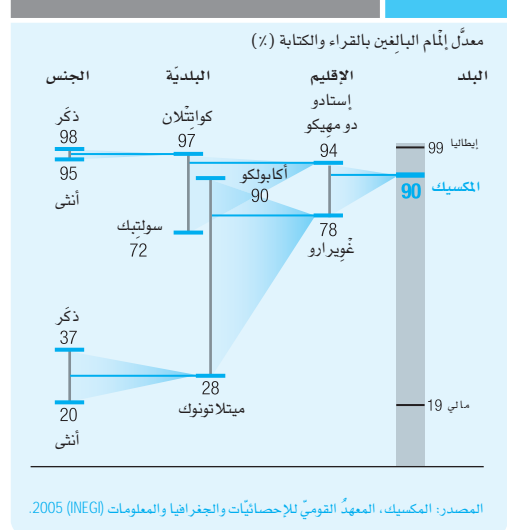
التفاوتات بين المدن والأرياف

في العديد من البلدان، يُمثل العيش في الأرياف دليلاً على الحرمان؛ إذ تكون معدلات الفقر أعلى، وفرص الحصول

الرسم 2.6 فوارق التنمية البشرية بين الأقاليم الصينية



الرسم 2.7 عالمنا التعليم المكسيكي



(الرسم 2.8). ويؤدي التفاوت الشديد بين الريف والحضر إلى تضخيم أشكال اللامساواة بين الجنسين، على نحوٍ مثير، في العديد من البلدان. ففي باكستان، تبلغ نسبة الفجوة بين الأرياف والمدن، من حيث الذهاب إلى المدرسة، 27٪؛ لكن نسبة الفجوة بينها بين بنات الريف وبنات الحضر تصل إلى 47٪ (الرسم 2.9). وفي بلدانٍ عدّة، يؤدي هذا التفاوت أيضاً إلى تفاقم أنواع اللامساواة داخل المجموعات، وفي ما بينها. فالاحتمال بأن يعيش سكان غواتيمالا الأصليون في الفقر يفوق الاحتمال المماثل لدى الآخرين بكثير، لكن مدى انتشار الفقر بين الأصليين الريفيين يبلغ نحو خمسة أضعاف المعدل لسكان المدن من غير الأصليين (الرسم 2.10).

اللامساواة الجنوسية

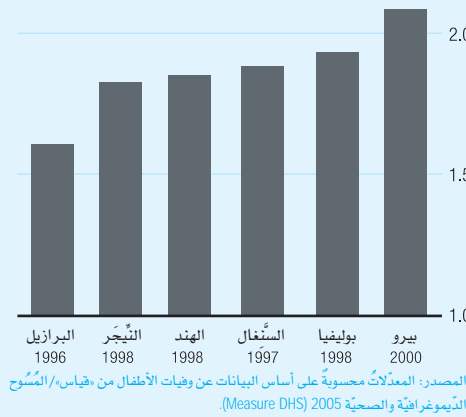
تمثل التباينات بين الجنسين أحد أعمق أنواع اللامساواة وأكثرها تشعباً؛ وتتكشف بأشدّ وحشيّة في أجزاء من جنوب آسيا. ففي الهند، يزيد معدل وفيات البنات بين عامهنّ الأول والخامس عمّا هو عليه لدى الصبيان في العمر نفسه بنسبة 50٪. وهؤلاء البنات، المحرومات من الحياة لأنهنّ وُلدن بائتين من صبيغات/كروموزومات التناوب السينية، هنّ من بين مئة مليون «امرأة مفقودة» في جنوب آسيا. وتؤدي هذه النسب الأكثر ارتفاعاً من الوفيات في صفوف البنات، وبين النساء من الولادة حتى سنّ الثلاثين، إلى قلب الميزان الديموغرافي العادي بين الجنسين رأساً على عقب؛ مشيرة بذلك إلى أنواع من اللامساواة البيئية في التغذية، والرعاية الصحية، والمنزلة الاجتماعية.

على الخدمات أدنى. ففي غانا، يبلغ مدى انتشار الفقر داخل العاصمة أكرا 2٪، لكنه 70٪ في الأرياف السهلية المعشبة. ويقطن في هذه السافنا خمس سكان غانا، غير أنّ 40٪ منهم يعيشون في حالة الفقر. ومع أنّ نسبة الفاقة تتراجع في أكرا، إلا أنها باقية على حالها في السافنا.¹⁷

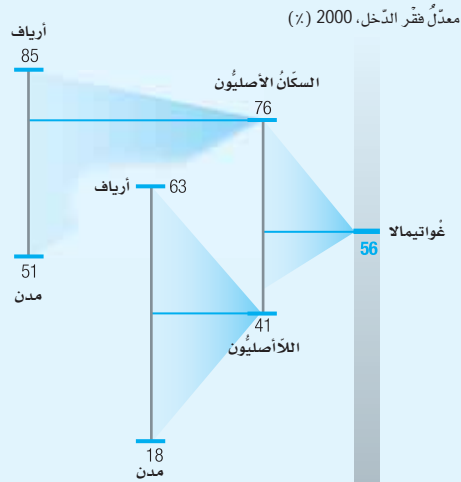
يُستدل على الفارق الكبير بين مدن غانا وأريافها بالمنافذ إلى الخدمات الأساسية؛ حيث لا تصل المياه بالأنابيب إلا إلى خمس المقيمين في الأرياف، بالمعاصرة مع وصولها إلى أربعة أضعاف ذلك في المدن. كذلك فإنّ نسب وفيات الأطفال دون الخامسة في المناطق الريفية أعلى بكثير، الأمر الذي يدل على المدى الأوسع انتشاراً للفقر، والتأمين الأكثر محدودية للخدمات الأساسية، في بوليفيا، تفوق وفيات الأطفال في الأرياف مثلتها في المدن بما يقرب من 90٪

الرسم 2.8 أطفال الأرياف يواجهون مخاطر الوفاة بنسبة أكبر

وفيات الطفولة، المعدل الريفي مضروباً بالمعدل الحضري (معدل الحضر = 1)

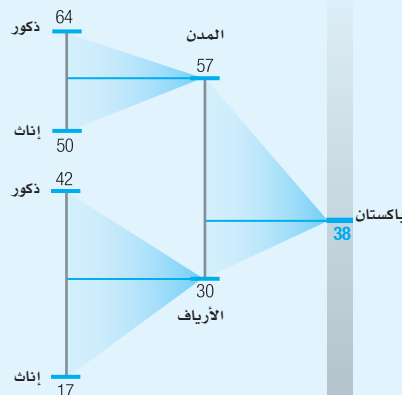


الرسم 2.10 الفقر في غواتيمالا - الرابطة العرقي والمكان



الرسم 2.9 إتمام الدراسة الابتدائية في باكستان

معدل استكمال الدراسة الابتدائية (%)



في الهند، يزيد معدّل وفيات البنات بين عامين الأول والخامس عما هو عليه لدى الصبيان في العمر نفسه بنسبة 50%.

أقل على التّحكّم بأوقاتهم. وترتبط هذه العوامل ارتباطاً وثيقاً بوضع النساء الغذائي، وجودة الرعاية التي يتلقونها، والحالة الغذائية لأولادهن (أنظر الإطار 1.3).

فُرص غير متساوية - اللامساواة الصحيّة وأهداف التنمية للألفية

إن أنواع اللامساواة في الفرص الحياتية، بالحجم الموصوفة به أعلاه، ليست فقط جائرةً خلقياً، وإنما هي أيضاً سيئةٌ بالنسبة إلى أهداف التنمية للألفية؛ لأنّ اللامساواة الحادة تُعيق التقدّم في مجالات عديدة. ولإثبات كيف يمكن لاستراتيجيات تخفيض اللامساواة تسريع عجلة التقدّم، يتفحص هذا الجزء وفيات الطفولة.

الدخّل

كما يُظهر الفصل الأول، سوف يُقصر بفارقٍ واسع عن تحقيق غاية الأهداف الإنمائية في تخفيض وفيات الطفولة بنسبة الثلثين؛ وفقاً للاتجاهات الزاهنة. ويفسرّ عاملان مترابطان قدراً كبيراً من هذا العجز؛ أولهما أنّ حصّة الفقراء في معظم البلدان من وفيات الأطفال أكبر بكثير ممّا يتناسب مع حصّتهم من عدد السكّان. بكلامٍ آخر، تتجاوز نسبة أطفال الفقراء بين ضحايا وفيات الطفولة نسبتهم العددية - وإلى حدٍ كبير جداً، في العديد من البلدان؛ حيث تحصل 36% من وفيات الأطفال في غانا بين أفقر 20% من السكّان، فيما تبلغ 7% بين أغنى 20% (أنظر الرسم 2.4). ويتمثّل العامل الثاني في تراجع معدّل وفيات الطفولة بين الفقراء على نحوٍ أبطأ من متوسط معدّل التراجع في معظم البلدان. وتوحي البيانات عبر البلدان بأنّ معدّل وفيات الأطفال بين أفقر 20% يتدنّى بنصف ما هو عليه متوسط المعدّل العام للتراجع؛ ولذا، فإنّ فجوة عدد الوفيات بين الأطفال الأغنياء ونظرائهم الفقراء أخذت في الاتساع. ففي زامبيا، شهد النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين هبوطاً في معدّل وفيات الطفولة بين أغنى خمس السكّان بنسبة 6% - أي أسرع ممّا حدث بين الخمس الأفقر بثلاثة أضعاف (الرسم 2.11).

ينبغي عدم التسامح بأيّ من وفيات الأطفال الممكن اجتنابها، لكنّ هذا النسق الحالي للتقدّم هو أيضاً دون الأمثل من منظور تحقيق هدف الألفية، الرّامي إلى تخفيض هذه الوفيات بنسبة الثلثين. ويحدث التراجع الأبطأ على وجه الضبط لدى المجموعات السكّانية، التي يمكن فيها للتقدّم

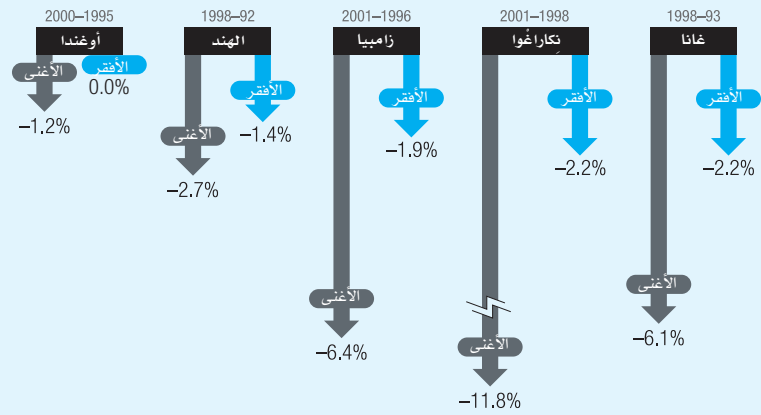
تُعزّز اللامساواة في الدخّل عدم التساوي في النتائج الصحيّة للنساء. ففي إندونيسيا، تبلغ نسبة وفيات الأمومة بين أفقر خمس السكّان أربعة أضعاف ما هي عليه بين النساء في الخمس الأغنى. والمرجح أن يكون عدد المتوفيات إبان الحمل، ممّن لم يدخلن المدارس، ضعّف عدد غيرهنّ؛ وأن تكون فرصة حصولهنّ على المياه النظيفة أقلّ من فرص الأخريات بنسبة 50%¹⁸. ويرجع في مختلف أنحاء العالم النامي أن تقلّ حظوظ الحوامل الفقيرات، عن حظوظ نظيراتهنّ ضمن مجموعات الدخّل الأعلى، في تلقي الرعاية خلال الولادة من مساعدة مدربة - وهذا مؤشر رئيسي على معدّل وفيات الأمومة. ففي البيرو واليمن، يبلغ احتمال تلقي الحوامل في أغنى 20% من السكّان رعاية إبان الولادة من مساعدات مدرّبات ستّة إلى سبعة أضعاف مثيله للواتي في أفقر 20%. وتعود اللامساواة القائمة على الجنوسة، بما فيها وفيات الرضع، إلى ارتباطها أصلاً بعدم المساواة في الفرص الحياتية الأوسع. ففي بوركينافاسو، تفوق وفيات الرضع من أطفال أمهات غير متعلّقات وفيات أطفال المتعلّقات بنسبة ثلاثة أضعاف.

تنجم التباينات الواضحة المعالم جداً في التنمية البشرية، والموصوفة هنا، عن أشكال اللامساواة البنيوية الأعمق جذوراً؛ بينها أنواع من عدم المساواة في القوى أقلّ اتّساحاً. فتمكين الفقراء من حياتهم أداة لتخفيض الفقر، وأحد أوجه هذا التخفيض على حدّ سواء؛ لأنّ المساهمة في المجتمع بُعد من أبعاد التنمية البشرية. وغالباً ما تفتقر الطبقات الفقيرة والمجموعات المحرومة إلى قابليّة التأثير في المؤسسات، التي تسيطر عليها مجموعات النخبة. بكلامٍ أعمّ، تؤبّد الحرمان مظاهر من اللامساواة في ما يُظنّ أنّها العوامل التي تُكيّف المقدرة السياسيّة: الثقة بالنفس، والقدرة على استخدام النفوذ في العمليات السياسيّة، والاعتراف من بقية المجتمع.

ليس ثمة حيزٌ تتكشف من خلاله أنواع عدم المساواة في القوّة وتداعيات هذه اللامساواة، بأوضح صُورها، من ذلك المتعلّق بالنساء. فبالقياس إلى الرجال، تعاني النساء عدم المساواة في السُلطة من المستوى الأسري إلى المستوى القومي؛ حيث يُمتلنّ عامّة على نحوٍ غير كافٍ في المجالس التشريعيّة، والمؤسسات الحكوميّة، والهيكليات السياسيّة المحليّة. ويغلب أن تكون للنساء، خصوصاً ذوات الدخّل المنخفض، سيطرة أقلّ على موارد الأسرة المعيشيّة؛ وفرص أدنى للحصول على المعلومات والخدمات الصحيّة، وقدرة

الرسم 2.11 وفيات الأطفال - فجوة متنامية بين الأغنياء والفقراء

التغير في معدل الوفيات دون الخامسة، والمتوسط القطري؛ بالنسبة الخماسية للدخل (%)



المصدر: أرقام محسوبة على أساس بيانات عن الوفيات دون الخامسة من كتاب غولكن وآخرين يصدر قريباً.

اللامساواة الجنوسية إلى أبعد الحدود. فلو سدت الهند تلك الفجوة الجنوسية في معدل الوفيات بين الإناث والذكور الذين تتراوح أعمارهم بين عام وخمسة، لنجحت في إنقاذ ما يُقدَّر بمئة وثلاثين ألفاً من الأرواح؛ مخفضةً بذلك معدل وفيات أطفالها الإجمالي بنسبة 5.20%.

ولسوف يكون للتغلب على أشكال اللامساواة الجنوسية الأوسع نطاقاً تأثيرات أشد وضوحاً حتى من ذلك، بسبب الارتباطات السلبية بين الحرمان الغذائي الأمومي ومعدل وفيات الأطفال. فنسبة النساء دون الوزن السوي في جنوب آسيا أعلى مما هي عليه في أفريقيا جنوب الصحراء بأربعة أضعاف؛ كما أن مقادير النقص في المغذيات والفيتامينات، ذات الصلة بوفيات الأطفال، أكبر بكثير. ويفوق معدل سوء التغذية للأطفال في جنوب آسيا نظيره في أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة 20%؛ رغم أن مستويات الفقر فيها أدنى، ومتوسطات الدخل أعلى - كما يعيش فيها نصف أطفال العالم من الناقصي الوزن، وترتبط هذه الأنواع من العجز في التنمية البشرية ارتباطاً قوياً بأشكال اللامساواة بين الجنسين.

من شأن زيادة الانصاف الجنوسي أن يكون بمثابة قوة فعالة لتخفيض وفيات الطفولة، ويقدر معهد الأبحاث الدولي لسياسات الغذاء - باستخدام بيانات عبر البلدان - أن مساواة فرص الرجال والنساء في الحصول على التعليم، والتغذية، والدخل، وحقوق الملكية قد تُخفض معدل الوزن الناقص عن المطلوب لدى الأطفال دون الثالثة من العمر، في جنوب آسيا، بنسبة 13%. ويعني ذلك أن عدد الأطفال المعانين من سوء التغذية، والمعرضين تالياً لخطر الوفاة المبكرة، سوف يقل بثلاثة عشر مليوناً وأربعمئة ألف؛ وأن عدد الأطفال السيئي التغذية في أفريقيا جنوب الصحراء سوف يتدنّى بنسبة 3%، أو بـ 3.1 مليون وسبعمئة ألف طفل.²¹ وتشمل السبل التي يؤثر عبرها تمكين النساء في خير الأطفال مزيداً من المباعدة بين الولادات؛ من خلال السيطرة المعززة على الخصوبة، والاستخدامات الأوسع للتسهيلات الصحية، والمعرفة الأفضل بالتدخلات في الصحة.

السياسات العامة

إن تخفيض أشكال اللامساواة المترسخة الجذور؛ المبنية على أساس الجنوسة أو الدخل أو الإقليم، والمولدة نسباً غير متساوية في وفيات الأطفال؛ تقتضي إصلاحات واسعة النطاق. وللسياسات العامة دور حاسم في معالجة «الميمات» الثلاث التالية، المستزمنة لتخفيض اللامساواة:

المُسرع أن يؤدي إلى أكبر التخفيضات في وفيات الطفولة. ووفقاً لأحد التقديرات، فإن من شأن سد الثغرة في معدل وفيات الأطفال بين أفقر 20% من السكان، وبين المتوسط القومي، تخفيض هذه الوفيات بنسبة 60%، وإنقاذ أرواح ستة ملايين وثلاثمئة ألف طفل سنوياً؛ كما أن من شأنه وضع العالم على المسار الصحيح لإنجاز غاية أهداف التنمية للألفية¹⁹. ويوحي هذا الأمر بأن تقصير الحكومات القطرية والمجتمع الدولي في هزم أنواع اللامساواة، المبنية على أساس الثروة، يكلف خسارة حياة أكثر من ستة ملايين طفل كل عام.

من الممكن حتى المُحاجّة بأن هذه المقارنة تُنتج تقييماً محافظاً أكثر مما ينبغي. فمن خلال استخدامنا بيانات المسح الديموغرافي والصحي، نُقدر ما يمكن حدوثه في ما لو تراجع متوسط معدلات وفيات الأطفال إلى ما يوازي المعدل لدى أغنى 20%، فبالنسبة إلى العديد من البلدان، يُترجم هذا الأمر إلى تخفيضات كبيرة جداً في وفيات الأطفال؛ إذ يخفّض المجموع الإجمالي بأكثر من النصف في نكاراغوا والهند، وبما يزيد على 70% في البيرو. وبالنسبة إلى الهند، يمكن لخفض معدل وفيات الطفولة أن يخفّض إجمالي الوفيات بنحو مليون وأربعمئة ألف. وفي ثلاثة بلدان فقط - بنغلاديش والنيبال والهند - سيكون من بين الذين تُنقذ حياتهم نصف مليون طفل في شهرهم الأول.

الجنوسة

من شأن تخفيض اللامساواة بين الجنسين إحداث تأثير حفاظ في الإقلال من وفيات الأطفال؛ وهو تأثير سوف يكون واضحاً على نحو خاص في جنوب آسيا، حيث تترسخ

الفقراء؛ وتؤدي إلى انخفاض الطلب، وعدم استكمال المعالجات، وازدياد الدُيون. ففي فيتنام، تكلف زيارة علاجية واحدة إلى المستشفى 40% من الدخل الشهري للذين هم بين أفقر 20% من السكان. والمستويات العالية من الانفاق الصحي للأسر المعيشية لا تردع الإفادة من الخدمات فحسب، وإنما دفعت أيضاً - وفقاً لأحد التقديرات - بثلاثة ملايين فيتنامي إلى الفاقة.²² وفي الصين، أدى التآكل في النظام الصحي الحكومي، بعد الإصلاحات الاقتصادية في أواخر السبعينات من القرن الماضي، إلى تفاقم اللامساواة الصحية (الإطار 2.2). ومن الممكن لإزالة الرسوم تحسين نسبة الإنصاف، كما يتبين عندما أقدمت أوغندا على ذلك سنة 2001؛ حيث ارتفع عدد الزيارات إلى المنشآت الصحية العامة بنسبة

• منافذ الوصول. غالباً ما يعيش الفقراء في مناطق تؤمن لها الخدمات الصحية الأساسية على نحو متناثر، أو تكون مرافقها الصحية مفتقرة إلى العقاقير والموظفين المدربين - ويشكل هذا النقص المزمع في التمويل جزءاً من المشكلة. ففي حين يُقدّر توفير الخدمات الصحية الأساسية في بلد منخفض الدخل بما بين 30 و40 دولاراً، يقل الإنفاق الصحي في الكثير من أنحاء أفريقيا عن 6 دولارات للفرد. وفي هذه الأوضاع، يرجح أن تكون المنشآت الصحية، حتى حيثما توجد، مفتقرة إلى الأدوية الجوهرية.

• مُستطاعة الحصول. يزيد فرض رسوم على الرعاية الصحية الأساسية من اللامساواة، إذ من الممكن أن تمثل المدفوعات لهذه الرعاية حصة كبيرة من دخل

الإطار 2.2 الصين - مظاهر اللامساواة المتزايدة في الصحة

وافية عبر الضرائب، فازدادت حدة الضغط على موفري الخدمات الصحية كي يفرضوا أجوراً لقاء خدماتهم؛ بما في ذلك التمتع الأساسي ضد العدوى، وخدمات صحية وقائية أخرى. ويتسبب فرض رسوم على الخدمات المعتمدة سلباً عاماً بأنه، اقتصادياً، غير فعال وغير منصف.

لقد أدى التفتت في توفير الخدمات الصحية الحكومية إلى تراوح غير ملائم بين الحاجة والخدمة الموفرة؛ إذ إن نسبة متوسط الإنفاق على الصحة للفرد في المناطق الريفية، إلى نسبته في المناطق الريفية، هي حالياً 1:3.5. فهناك ما بين 70% و80% من سكان الأرياف محرومون من التأمين الصحي، الأمر الذي يعني أن كلفة العلاج لحالات المرض العَرَضية يجب أن تدفع من الأموال المتوفرة للإنفاق. ومعلوم أن التكاليف المرتفعة للرعاية الصحية هي أحد مسببات الفقر للأسر المعيشية، وراعى اللجوء إلى الخدمات الصحية. فقد تبين من دراسة أجريت بتكليف من وزارة الصحة الصينية في ثلاثة أقاليم (سِنوان، شانكسي، غواندونغ) أن نصف المجيبين عن الأسئلة ذكروا أنهم لم يسعوا إلى الرعاية الصحية في العام المنصرم، رغم حاجاتهم إليها - والسبب الرئيسي المستشهد به هو التكلفة.

قد تكون حواجز الأسعار مسؤولة جزئياً عن الانكماش في مدى انتشار التّحصين ضد الأمراض. فخلال ثمانينات القرن العشرين، ازدادت نسبة التّمنيع الثلاثي ضدّ الخناق والشّماق والكُرّاز من 58% إلى 97% - وهذه إحدى أعلى النسب من نوعها في العالم النامي. لكن ذلك الانتشار انخفض إلى 90%، وفق البيانات المتوفرة لمنظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

ثمة خطر الآن من أن الصين سوف تخفق في تحقيق غاية الأهداف الإنمائية بشأن وفيات الأطفال، ومن أن تؤدي أنواع اللامساواة الآخذة في التعمق إلى إبطاء التقدم نحو أهداف أخرى في المجال الصحي. وتتجدر أشكال اللامساواة هذه في نظام مخصص لتمويل الخدمات الصحية، يبدو غير مناسب في بلد ذي مستويات فقر مرتفعة. فمع أن الإصلاح الاقتصادي ولد مكاسب هامة بشكل واضح، إلا أن مبادئ السوق مُدّت إلى عمقٍ بكثير مما يلزم في صلب النظام الصحي. وتعتمد الحكومة الصينية نفسها الآن إلى إعادة النظر في تمويل قطاع الصحة؛ بقصد أن تعزز توفير الخدمات الصحية للعائلات الفقيرة.

سجلت الصين في العقود الأربعة الماضية بعض أكثر تقدّمات التنمية البشرية تسارعاً في التاريخ، إذ ارتفعت في عقد التسعينات وحده 14 درجة في دليل التنمية البشرية (إلى المركز 85). وكانت في العقد المنصرم أسرع اقتصاديات العالم نمواً، مع ارتفاع المدخول للفرد ثلاثة أضعاف من حيث القوة الشرائية الثابتة. لكن هناك دلالات مقلقة على أن التقدم الاجتماعي بدأ يتخلف عن أداء النمو الاقتصادي، مع كون التباطؤ في معدل تخفيض وفيات الأطفال مدعاة قلق غير اعتيادي.

ويبدو أن اللامساواة الصحية على أنواعها تسهم في هذه المشكلة، حيث يواجه الأطفال في أقاليم الصين الأفقر، وأريافها، أعلى احتمالات التعرض للموت؛ كما أن متوسط مستويات وفيات الطفولة في المدن يوازي نحو ثلث المتوسط عينه في المناطق الريفية. فمعدلات وفيات الأطفال دون الخامسة من أعمارهم تتراوح بين 8 لكل ألف ولادة حية في شينهاي وبايجينغ (المساوي لمعدل الولايات المتحدة) وبين 60 بالألف في الإقليم الأفقر، غينجو (المساوي لمعدل ناميبيا). ويبدو أن الفجوة بين الأقاليم الغنية والفقيرة آخذة في الاتساع، وكذلك الأمر بالنسبة إلى فجوة البقاء على قيد الحياة بين البنات والصبيان. فثمة أبحاث حديثة العهد تدل على أن معدلات وفيات الأطفال ترتفع في السنة بنسبة 0.5% للبنات، فيما تتراجع سنوياً بنسبة 2.3% للصبيان.

أسهمت السياسات العامة في هذه الأشكال من اللامساواة. فحتى عام 1980، كان معظم الفقراء الصينيين المقيمين في مناطق ريفية مؤمنين صحياً عبر «المنظومة الطبية التعاونية» التي فككت بإصلاح الأسواق. ومن تأثيرات ذلك، نقل الأعباء التمويلية لتكاليف الرعاية الصحية من موفري الخدمات العاميين إلى تحويلات الأسر المعيشية. فمعظم الناس الآن مضطرون لشراء التأمين الصحي وتحمل التكاليف إبان ارتفاعها، أو العيش من دون رعاية صحية. وحالياً، تنفق الصين على الصحة 5% من الناتج المحلي الإجمالي، وهو معدل مرتفع نسبياً لبلدان ذات مستويات دخل مماثلة؛ غير أن الإنفاق العام يقل عن 2% من مجمل الناتج المحلي - وهذا ما يشكل في الواقع خصخصة التمويل للخدمات الصحية.

عززت لامركزية التمويل الحكومي عملية التحول إلى نظام صحي يقوم على الأسواق. غير أن المقاطعات والمناطق الأفقر من غيرها لم تتمكن من جمع إيرادات

المصدر: Lin and others 2004; Liu, Liu and Meng 1994; Sen 2004

يُمكن حتى لتحوّلاتٍ صغيرة
في التوزيع أن تُخفّض الفقر
على نحوٍ بارزٍ

80%، وحدث نصفُ الازدياد في صفوف الخمس الأقر من السكّان. وكانت نسبةُ العائلات، التي تُبلّغ عن عدم الإفادة من خدمةٍ صحيّةٍ بسبب التكاليف المرتفعة، قد انخفضت من نحو 50% عام 1999 إلى 35% عام 2002 - وهو انخفاضٌ أتضح على نحوٍ خاصٍ في أقر إقليم أوغندي.²³

• محاسبةُ المسؤول. حتى حيثما تكون الخدماتُ الصحيّةُ العامّةُ متوفّرةً، فإن الفقراء لا يستعملونها في أحوال كثيرة. مثلاً، يُوجّه جزءٌ كبيرٌ من الطلّب في الهند إلى مزودين خاصين ذوي تأهيلٍ رديء. فقد وجد مسحٌ في أحد أقر مقاطعات راجستان أنّ العائلات الفقيرة تلجأ إلى موفّري الخدمات الصحيّة الخاصين؛ حتى مع وجود الخدمات العامّة، المجّانة اسمياً. أحد أسباب ذلك، أنّ أكثر من نصف المراكز الصحيّة وُجِدت مغلقةً خلال فترات يُفترض فيها أن تكون مفتوحة - وعندما

تُفتح، غالباً ما يكون المركزُ مفتقراً إلى وجود موظّفٍ مدرب، ولعموم الهند، توحي أدلةٌ مُسوّحٌ أُجريت بناءً على زياراتٍ إلى العيادات، غير معلّن عنها مسبقاً، بأنّ المرء لا يجدُ إبّانها شخصاً مدرباً في 40% من العيادات.²⁴ ويمكن لتطوير أنظمةٍ صحيّةٍ أكثر قابليّةً للمحاسبة تحسينُ المنافذ والمؤشّرات الصحيّة جذرياً؛ كما حدث، مثلاً، في إحدى أقر الولايات البرازيلية. فخلال عام 1987، أنشأت ولاية ساريا البرازيلية منظومةً للرعاية الصحيّة، مجتمعيّة الأساس ومبطلّة المركزية؛ توظّف حالياً ما يزيد على 170 ألفاً من العاملين الصحيين. صاحبت هذا البرنامج استراتيجيات تدعم مراقبة المجتمع المحليّ لما يقوم به مزودو الخدمات الصحيّة؛ وخلال أقلّ من 15 سنة، انخفضت نسبة وفيات الرضع إلى ثلث المستوى الذي كانت عليه في العام 1987.

إمكانات النموّ المناصر للفقراء في دفع التنمية البشرية

تسريع عجلة التّموم، وبأنّه ليست هناك مقايضات متضمّنة بين التّموم والإنصاف. من هذا المنطلق، يُمكن لتحسين الإنصاف في التوزيع توليدُ فائدة مزدوجة؛ إذ يزيد التّموم وحجم الفطيرة الاقتصادية، وأيضاً يتيح للفقراء اقتطاع شريحةٍ من تلك الفطيرة أكبر من سابقتها.²⁶

تحسين توزيع التّموم

في البلدان ذات المستويات المرتفعة من اللامساواة والفاقة، يُمكن حتى لتحوّلاتٍ صغيرة في التوزيع أن تُخفّض الفقر على نحوٍ بارز.

تسريع تخفيض الفقر في كلِّ بلدٍ بمفرده

من خلال استخدامنا بياناتٍ بلدانٍ متعدّدة لدخّل الأسرة المعيشيّة وإنفاقها على صعيدٍ قوميّ، قدرنا الوقع المحتمل لفقر الدخّل على مضاعفة حصّة خمس السكّان الأقر من الدخل القوميّ عبر تحويلٍ من الخمس الأغنى (أنظر الملاحظة التقيّية 2). ففي البلدان المرتفعة اللامساواة

تتسم الاتجاهات في اللامساواة الدخليّة بتأثير هامّ في الأبعاد الأوسع نطاقاً للتنمية البشرية، وأيضاً في فقر الدخّل. ويمكن للتحركات نحو زيادة الإنصاف في التوزيع تخفيض نسبة فقر الدخّل إلى حدٍ كبير؛ تصاحبه فوائدٌ للأهداف الإنمائيّة، وأهدافٌ أوسع نطاقاً للتنمية البشرية.

في استطاعة التوزيع المُحسن تعزيز التّموم عبر مسلكين؛ أحدهما ثابت لا يتغيّر، والآخر متميّز بفاعليّة مستمرة. ففي أيّ نسبة نموّ معيّنة، كلّما كبرت حصّة أيّ زيادة يحصل عليها الفقراء في الثروة الاقتصادية، ازدادت نسبة تخفيض الفقر إلى التّموم - وهو تأثيرٌ لا يتغيّر، يُسمّى مرونة التّموم للفقير. أما التأثيرُ الفعّال، فيبرز عندما تتأثر نسبة التّموم بتغيّرات في التوزيع؛ حيث يمكن للامساواة المتطرّفة أن تكون بمثابة المكبح للتّموم - وهو تأثيرٌ قويٌّ على نحوٍ خاصٍ بالنسبة إلى الأصول والمقتنيات. ويمكن للمنافذ المحدودة إلى الموجودات المنتجة، أو للمقدرة المحدودة في تطبيق المطالب القانونية، أن تقيّد قدرة الفقراء على الاستدانة والاستثمار؛ الأمر الذي يوقّف تقدّم التّموم.²⁵ وتوحي الأدلّة عبر البلدان بأنّ في استطاعة المزيد من الإنصاف التوزيعي

هذا الأمر عملياً من المجموع الإيجابي لا يخسر فيها أحد، فيما تزداد مكاسب الفقراء تناسبياً. ومن الممكن اعتبار النمو التصاعدي بمثابة عملية متميزة بالتغير المستمر، يُنتج فيها الفقراء ما يكفي لإخراج أنفسهم من حالة الفقر؛ بينما يزدون إسهامهم في الثروة القومية (الإطار 2.3).

يمكن حتى للنمو التصاعدي المتواضع إحداث تأثير قوي في الفقر. ولتوضيح التأثيرات بالنسبة إلى البرازيل والمكسيك، نستخدم مرةً أخرى نماذج لمحاكاة النمو؛ مبنيةً على بيانات المسح للدخل الأسري القومي - ونضع نسقين متخيلين للنمو. يفترض السيناريو الأول - التوزيع المعايدي - استمراريةً في اتجاهات النمو الرهنة من دون تغيير في التوزيع؛ حيث توزع الزيادات في الدخل تمثيلاً مع حصص الدخل الموجودة: إذا كان أفقر 20% من السكان يُكوّنون 1% من الدخل الحالي، فإنهم يحصلون على سنت من كل دولار يولده النمو. أما السيناريو الثاني، وهو النمو التصاعدي، فيفترض حصول العائشين دون خط الفقر على ضعف حصصهم من النمو المستقبلي. في الحالة المذكورة أعلاه، إذا كان أفقر 20% يمثلون جملة العائشين في الفقر، فإن حصصهم من النمو المستقبلي سوف ترتفع من سنت

التي تعيش قطاعات واسعة من سكانها في حالة الفقر، يمكن حتى لتحويل جزء صغير من دخل أغنى 20% رفح أعداد كبيرة من الناس فوق خط الفقر. وبالنسبة إلى البرازيل والمكسيك، يُتوقع أن يكون لتحويل 5% من دخل أغنى 20% التأثيران التاليان:

- في البرازيل، يرتفع نحو 26 مليون شخص فوق خط الفقر، المحدد بدولارين في اليوم؛ وتالياً، تنخفض نسبة الفقر من 22% إلى 7%.
 - في المكسيك، يخرج 12 مليون إنسان تقريباً من حالة الفقر، وفق التعريف القومي؛ وتالياً، تتراجع نسبة الفقر من 16% إلى 4%.
- من المؤكد أنّ هذه ممارسة ثابتة لا تتغير، وتوضح وقع الفقر على تحويل افتراضي من الأغنياء إلى الفقراء. ففي مجتمع يُعطي مكاسب الرفاهية للفقراء وزناً يفوق ما يُعطيه لمكاسب الأغنياء، قد يُعتبر التحويل تعريفاً لرفاه المجتمع ككل؛ حتى لو خسر بعضهم من جراء ذلك.
- ثمة سبيل آخر لتحسين التوزيع، هو النمو التصاعدي - وهذا نمط من النمو ترتفع فيه متوسطات الدخل، لكن دخل الفقراء ينمو حتى على نحو أسرع. ويمثل

الإطار 2.3 النمو المناصر للفقراء، والنمو التصاعدي

تتعلق القضية الأولى بمبدأ العدالة الاجتماعية. ففي التعريف المطلق، يكون النمو المعايدي التوزيع مناصراً للفقراء؛ على أساس أن نمو يزيد دخل الفقراء يمكن اعتباره مناصراً لهم. لكن من الصعب جعل هذا التعريف منسجماً مع أفكار أساسية للعدالة الاجتماعية. فلو تقاسم كل البرازيليين زيادات النمو وفقاً لنمط التوزيعات الحالي، لحصل أغنى 20% بينهم على 85 سنتاً من كل دولار؛ وحصل أفقر 20% على 3 سنتات - الأمر الذي يعني أن الجميع، بمن فيهم الفقراء، أفضل حالاً؛ ولذا، يمكن اعتبار النمو مناصراً للفقير. ولكن، لو أُعطي رفاة الفقراء أهمية أكبر من ذلك، لكان ذلك النمط من التوزيع غير منسجماً مع مبادئ أساسية للإنصاف والعدالة الاجتماعية.

تتعلق القضية الثانية، التي تشكل مدعاة للقلق، بتحويل النمو إلى فقر. فإذا كانت زيادة تأثيرات النمو في تخفيض الفقر إلى حدّها الأعلى هدفاً محورياً للسياسات، تصبح للتوزيع عندئذ أهميته. ومع كون الأمور الأخرى متساوية، يُشار إلى أنه كلما كبرت الحصة التي ينالها الفقراء من أيّ تزايد في النمو ازداد معدل السرعة في تخفيض الفقر. فمن الممكن لزيادة حصصهم من النمو الإضافي تسريع الوتيرة التي يتمكن فيها الازدهار المتزايد من تخفيض الفقر؛ بينما يرفع في الوقت عينه نسبة النمو الإجمالي.

ويؤدي نهج النمو التدريجي إلى تركيز الانتباه على أنواع اللامساواة البنيوية التي ترحم الفقراء والمجموعات المهمشة من فرصة مؤاتية للمساهمة، والمشاركة، في النمو على أسس أكثر إنصافاً؛ إذ يضع إعادة التوزيع، جنباً إلى جنب مع النمو، في محور برنامج السياسات لتخفيض الفقر المدقع.

يعلن الجميع عن تحبذهم «النمو المناصر للفقراء»؛ مستعملين هذا المفهوم كأي من التعميمات المتفق على كونها ممتازة. صحيح أن مفهوم مناصرة الفقراء يجسد الفكرة القائلة إن نوعية النمو، وكميته أيضاً، هامتان لتخفيض الفقر؛ لكنه يعني لأطراف مختلفة أموراً مختلفة جداً. ففي البنك الدولي والوكالات الدولية للتنمية يجذب تعريف مطلق للنمو المناصر للفقراء؛ لا يهم فيه ما إذا كانت مداخيل الفقراء ترتفع بالنسبة إلى متوسط الدخل، وإنما مدى السرعة التي ترتفع فيها هذه المداخيل. وبحسب هذا التعريف، يمكن للنمو المناصر للفقراء أن يكون منسقاً مع اللامساواة المتزايدة؛ حتى في بلدان موسومة أصلاً بأنواع اللامساواة المفرطة.

أما التعريف المتدرج للنمو المناصر للفقراء، المتبنى في هذا التقرير، فيركّز على الموقع النسبي للعائشين في الفقر؛ مبرزاً القدرة الكامنة للتحويلات التوزيعية الصغيرة على إنتاج مكاسب رئيسية لعملية تخفيض الفقر.

هل هذه مجرد اختلافات في دلالات الألفاظ، أم أنّ لها أهمية مباشرة في التنمية البشرية؟ من الممكن استخدام هذه الاختلافات على نحو مبالغ فيه، حيث يقال إن جميع المتناظرين يستحسنون تخفيضاً متسارعاً للفقر؛ وبالطبع لن يجادل أحد بأن المستويات المنخفضة لعدم المساواة جيدة في صلب متضمناتها لتخفيض الفاقة. ولو أنها هكذا، لكانت بنين؛ ذات النمو المنخفض، واللامساواة المتدنية (نحو 36 على معامل جيني طوال التسعينات المنصرمة)؛ قد تفوّقت على الصين من حيث الأداء. غير أنّ ثمة قضيتين هامتين في الميزان؛ مرتبطتان كلتاهما بالتوازن بين نمو الاقتصاد وتوزيعه.

كلما صغرت حصة الفقراء من أي زيادة في الدخل، قلت فعالية النمو كإلية لتخفيض الفاقة

واحد إلى سنتين من كل دولار. وبالنظر إلى الدرجة العالية من اللامساواة في البرازيل والمكسيك، يُشكّل هذا السيناريو مخططاً متواضعاً للنمو المناصر للفقراء؛ يُعطي، رغم ذلك، نتائج مذهلة، ففي البرازيل، يُقصر الفترة التي يستغرقها عبور العائلات الوسطية خط الفقر بتسعة عشر عاماً؛ لتصبح بحلول سنة 2022 بدلاً من 2041. وفي المكسيك، يُقصر هذه الفترة بخمسة عشر عاماً (انظر الملاحظة التقنية 2).

يُحاجُّ أحياناً بأنّ للتوزيع أهمية لبلدان اللامساواة المرتفعة والدخل المتوسط تفوق أهميته لبلدان النمو والدخل المنخفضين، الأبعد مساراً من تحقيق أهداف التنمية للألفية. وكما يبيّن نموذج المحاكاة للبرازيل والمكسيك، فإن هذه المحاكاة صحيحة؛ من حيث يمكن حتى لأكثر إعادة التوزيع تواضعاً إحداث نتائج كبيرة لتخفيض الفقر في بلدان اللامساواة المرتفعة والدخل المتوسط. لكن لتوزيع النمو كذلك أهمية كبرى، بالنسبة إلى بلدان الدخل المنخفض.

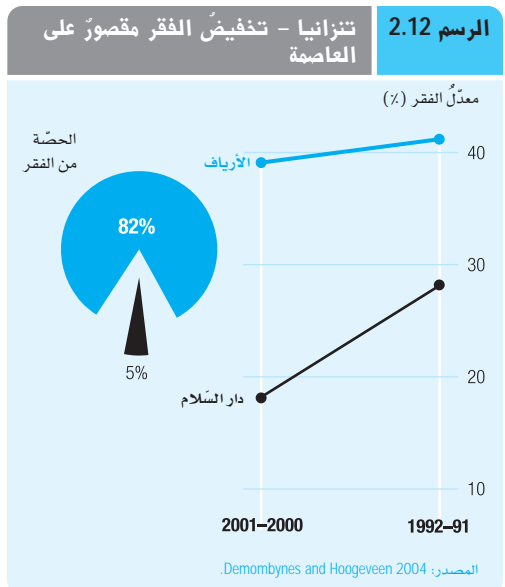
تُثبت أفريقيا جنوب الصحراء صلب القضية؛ إذ إنّ إحدى عواقب الجمود الاقتصادي في الإقليم هي الارتفاع في نسبة النمو المستلزمة لإنجاز غاية أهداف الألفية في تخفيض الفقر بمقدار النصف، وينبغي لبعض البلدان - بينها إثيوبيا، وتنزانيا، وجنوب أفريقيا، والسنگال - أن تنمو سنوياً بنسبة 3% للفرد، كي تتمكن من تحقيق هذه الغاية، غير أنّ التحليل المبني على مسح الأسر المعيشية (في بلدان تضم 78% من سكان الإقليم) يوحي بأنّ المتوسط المرجح لمعدل النمو السنوي، المتطلب لإنجاز غاية الأهداف في الإقليم، هو 5% للفرد عشر سنوات على التوالي²⁷ - علماً بأنّ متوسط النمو السنوي في هذا الإقليم، للأعوام 2000 إلى 2006، هو 1.6%. وحتى لو استُديم التعافي الحالي في بعض بلدان الإقليم، فإنّ مستلزمات النمو وفق أهداف التنمية للألفية غير محتملة بالنسبة إلى مجموعة كبرى من البلدان الأخرى.

هل يعني ذلك أنه مقدرٌ لأفريقيا جنوب الصحراء أن تُقصر عن إنجاز الأهداف الإنمائية؟ نعم، إلا إذا جمع الإقليم زيادة أكثر تواضعاً في النمو؛ مع نسقٍ محسّنٍ في توزيع الدخل.

من الممكن تبيان بيت القصيد في هذا الأمر عبر الاستشهاد بكينيا - وهي بلد ليس على السكّة المؤدية إلى تخفيض الفقر بمقدار النصف مع حلول العام المحدد لذلك، أي 2015. فهي لن تتمكن من تحقيق هذا الهدف قبل سنة 2030، حتى لو نجحت في أنماط التوزيع الحالية من تحقيق معدل نمو مقداره 1% للفرد. غير أنّ مضاعفة حصة

الفقراء من النمو المستقبلي، حتى بمعدل واحد في المئة للفرد، سوف تُمكن كينيا من إنقاص الفقر إلى النصف بحلول العام 2013، محققةً بذلك غاية الأهداف الإنمائية - بكلام آخر، يُقرب النمو المناصر للفقراء أفق الفترة المطلوبة لهذا الغرض بسبع عشرة سنة. والمسألة الأكثر عمومية هنا أنه يُمكن للامساواة المُفرطة أن تكبح تخفيض الفقر في بلدان الدخل المنخفض، والدخل المتوسط أيضاً؛ للسبب عينه: كلما صغرت حصة الفقراء من أي زيادة في الدخل، قلت فعالية النمو كإلية لتخفيض الفاقة. ففي فيتنام، تبلغ نسبة متوسط نمو الدخل إلى تخفيض الفقر 1:1 تقريباً؛ بينما هي نحو 0.5:1 في بلدان اللامساواة المرتفعة، مثل بوليفيا وزامبيا.²⁸ بعبارة أخرى، يتطلب الحفاظ على المستوى نفسه من تخفيض الفقر مضاعفة معدل النمو.

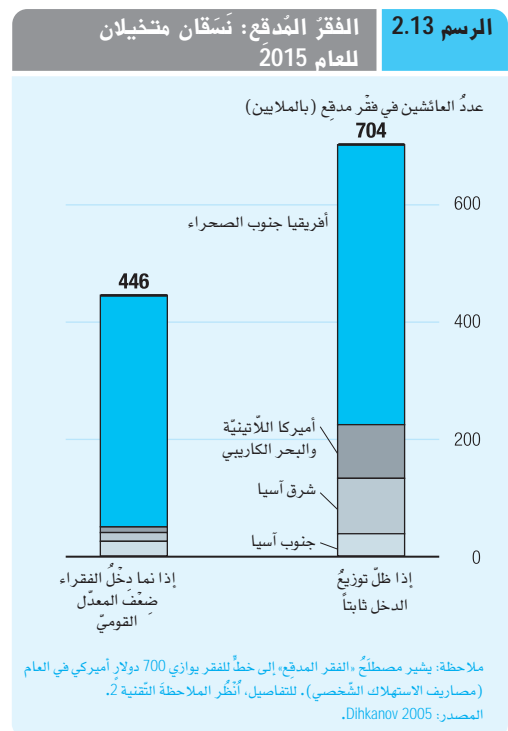
تبيّن هذه الحالات أنّ نوعية النمو وكيفية تكوينه توازيان أهميته من حيث الأهمية. ففيما تسعى حكومات أفريقيا جنوب الصحراء إلى تدعيم التعافي الاقتصادي، تتزايد الحاجة إعطاء الأولوية لنوعية النمو؛ إذ ثمة خطرٌ في أنماط النمو الحالية للتعافي الاقتصادي من تخلف الفقراء وراء الركب، ومن الأمثلة على ذلك، أنّ للنجاح الذي تحقّقه تنزانيا في رفع مستوى النمو الإجمالي تأثيراً شبيهاً منعدم في معدلات الفقر. فمتوسطات الدخل للفرد ترتفع بنسبة 1.8% سنوياً منذ العام 1995، بينما يتراجع معدل الفقر ببطءٍ أشدّ بكثيرٍ ممّا يُتيح إنجاز أول أهداف التنمية للألفية - حيث تراجعت نسبة الفقر بين عامي 1991 و2001 من 39% إلى 36%. مع أنطواء ذلك على فوارق كبيرة - إذ تدنّت مستويات الفقر



النموذج المذكور أرقاماً تقريبية لتوزيع الدخل على نطاق العالم ككل، مكيّفة مع مُعادِلِ القُوّةِ الشرائية؛ كي تأخذ بعين الاعتبار فوارق الأسعار عبر البلدان. نستخدم هذا النموذج لمحاكاة ما سوف يحدث لاتجاهات الفقر عالمياً، المعلن عنها في استشرافنا حتى العام 2015؛ في ما لو نال العائشون تحت خط الفقر حصة من النمو المستقبلي توازي ضعف حصّتهم الحالية - بالفعل، موسّعين نموذج النمو القومي المُناصر للفقراء؛ ووصولاً إلى المسرح العالمي الشامل. وكما هو الأمر في العمليّات القطريّة، نفترض الاستمراريّة بالنسبة إلى البلدان ذات الاتجاهات النمائية الإيجابية، أمّا في ما يتعلّق بالبلدان ذات الاتجاهات السلبية للنمو، فإننا نستخدم استشرافاً إيجابياً للنمو؛ مبنياً على أساس المعدّلات الإقليمية للفترة 2000 - 2006.

جاءت نتائج المحاكاة مذهلة (الرسم 2.13)؛ إذ في حين أنّ لإعادة التوزيع المحبّذة للفقراء تأثيراً هامشياً في توزيع الدخل الكونيّ الإجمالي، فإنّ لها تأثيراً ملحوظاً في الفقر. وبحسب سيناريو النمو الذي يرضى مصالح الفقراء، في العام 2015:

- يهبط عددُ العائشين في فقر مدقع من 704 ملايين إلى 446 مليوناً - وهو هبوط بمقدار الثلث.
- تتدنّى نسبة الوقوع في أشراك الفقر عالمياً من 10% إلى 6%.



في العاصمة دار السلام، ولكن فقط على نحو هامشي في المناطق الريفيّة (الرسم 2.12). والمشكلة، هي أنّ الأرياف تُشكّل 82% من نسبة الفقر.

إذا، فإنّ التحدّي في الكثير من مناطق أفريقيا ليس مجرد تسريع عجلة النمو؛ وإنما هو ضمان مساهمة الفقراء في عملية النمو، عبر زيادة المحصول وتنامي الإنتاجية، وحصولهم تالياً على حصة من زيادات النمو تتوق ما يحصلون عليه حالياً. معنى ذلك، بالنسبة إلى السياسات العامة، وجوب إبداء اهتمام أكبر بكثير ممّا هو الآن بصغار المزارعين؛ والمناطق الزراعيّة المُعدّاة بالأمطار؛ والاستثمارات العامة في بناء الموجودات اللازمة للفقراء، والبنى التحتية التي تخدمهم.

يُعتبر دور القطاع الخاص أيضاً ذا أهمية بالغة من حيث النمو المُناصر للفقراء؛ إذ تقوم المشروعات التجاريّة الصغيرة والمتوسطة، على نحو خاص، بدور محوريّ - كأرباب عمل، ومزوّدين بالمُدخلات، وصلة وصلّ بالأسواق. ويمكن لشركات القطاع الخاص أن تسهم في تخفيض الفقر؛ عبر تخويل العاملين مزيداً من السُلطة، وتوسيع مدى الخيارات، وتوفير نطاق عريض من السلع والخدمات. ففي بنغلاديش، تُدير شركة غرامينفون - كبرى مزوّدات الاتّصال بالهاتف الخليويّ (الجوّال/النقال) في البلاد - مشروعاً ريفياً يخدم أكثر من 50 مليون شخص؛ ويمكن المشروعات التجاريّة المحليّة من العمل بفعاليّة أفضل، عبر تحسينه فرص الحصول على معلومات الأسواق، في أماكن أخرى، من الممكن أن يؤدي غياب مثل هذه المشروعات المحليّة إلى تخفيض المنافسة؛ وهو ما يدفع إلى رفع تكاليف المُدخلات، وخفض أسعار السلع التي تباعها الجماعات في مناطق فقيرة أو نائية. وتعتبر التكاليف المرتفعة للإجراءات التنظيميّة الحكوميّة، والقدرات المحدودة على الاستدانة، من القيود الرئيسيّة التي تكبح قدرة المؤسسات الخاصّة الصغيرة على العمل كقوة أشدّ فعاليّة لتخفيض الفقر. ففي المتوسط، يُمثّل إطلاق شركة في أفريقيا جنوب الصحراء 224% من متوسط الدخل القوميّ؛ بالمقارنة مع 45% في جنوب آسيا، و7% في بلدان الدخل المرتفع.

تسريع تخفيض الفقر كونيّاً

حتى الآن، تحفّضنا فقط الفوائد الممكنة للنمو المُناصر للفقراء في تسريع تخفيض الفقر في بلدان إفراديّة؛ لكننا، من خلال النموذج المحدّد في الفصل الأوّل لتوزيع الدخل كونيّاً، سوف نرفع المقياس النسبي لهذه العملية. ويوفّر

في معظم البلدان المتطورة، يُقاس الفقر بمقاييس نسبية لا مطلقة؛ وهذا يعني أن المعيار المتبع لقياس الفقر - وتخفيضه - يُعرف عادةً بالنسبة إلى معدل الدخل، أو الدخل الوسيط. وبنسبة ذلك، عندما تضع الحكومات أهدافاً لتخفيض الفقر، فإنها تستهدف إحداث تغييرات في التوزيع؛ تشمل تضييق الفجوة بين الطرف الأفقر لتوزيع الدخل وبين المعيار.

تبرز التجارب في بريطانيا بعض المشاكل المرتبطة بتخفيض الفقر النسبي. ففي نهاية العقد الأخير من القرن العشرين، حددت الحكومة البريطانية لنفسها أهدافاً طموحة لتخفيض نسبة حدوث فقر الأطفال؛ وأضعت بذلك قضية التوزيع في لب السياسات الحكومية. ويُعرف فقر الطفولة في هذا السياق بأنه العيش في أسرة يقل دخلها عن 60% من المعدل الوسيط، بعد احتساب التكاليف الإسكانية. وتشكل السياسات المالية والتحويلات المخصصة للفقراء بناداً سياسياً مركزياً في الإجراءات الهادفة إلى إنجاز الغاية المحددة. غير أن تطورات سوق العمل، بما فيها المداخل المتصاعدة في الطرف الأعلى للتوزيع، تشد في الاتجاه المعاكس.

قُبِلت نهاية التسعينات، اتسم معدل فقر الطفولة في بريطانيا بأنه من بين أعلى المعدلات في أوروبا؛ إذ كان نحو ثلث الأطفال عام 1998 - أي ما مجموعه تقريباً أربعة ملايين وستمئة ألف طفل - يعيشون تحت خط الفقر. وتلك المستويات العالية من الفقر، البالغة ضعف المعدل في نهاية السبعينات، هي من موروثات الثمانينات؛ العقد الذي تميز بنمو واضح المناصرة للأغنياء، مع ترك الفقراء مخلفين وراء الركب. ففي نهاية السبعينات، حصل أغنى عُشر السكان على 21% من مجموع الدخل المتاح بعد حسم الضرائب. وارتفعت هذه النسبة بعد عشرين عاماً إلى 28%، إلى النسبة نفسها تقريباً التي يحصل عليها النصف الأدنى من السكان بأكملهم. وقد ازدادت متوسطات الدخل السنوي للفئة الخمسية الأعلى بنحو عشرة أضعاف المعدل لنظيرتها الأفقر (3.8% مقابل 0.4%)؛ كما صعد معامل جيني لبريطانيا، بحلول منتصف التسعينات، من 25 إلى 35 وهي إحدى أكبر الزيادات في اللامساواة، على صعيد العالم بأسره.

حفزت قوتان رئيسيتان على هذا الارتفاع في عدم المساواة، هما التغييرات في التوزيع المُستتر لدخل العمل؛ ووقّع السياسات الحكومية التي خفضت الضرائب على ذوي المداخل الأعلى، فيما قلّصت ما يستفيد منه الفقراء.

وفي حين استقرّ ازدياد اللامساواة على مستويات عالية بحلول أوائل التسعينات، ظلّ فقر الطفولة مرتفعاً على نحو استثنائي وفق المعايير التاريخية. فقد بقي أكثر من ربع الأطفال عائشين تحت خط الفقر إبان الازدهار الاقتصادي في أواخر التسعينات، الأمر الذي تمثل عبر ارتفاع إضافي في معامل جيني.

في عام 1999، أعلن عن غايات طموحة لاستئصال فقر الطفولة خلال جيل واحد؛ تتطلب في المرحلة الأولى تخفيض معدل هذا الفقر إلى ثلاثة أرباع ما كان عليه سنة 1998 بحلول عامي 2004 - 2005، ومن ثم إلى النصف بحلول عام 2010. وقامت عملية إعادة التوزيع المالي الحكومي بدور مركزي في الاستراتيجيات المعتمدة لتحقيق هذا الهدف؛ بما في ذلك إدخال زيادات كبيرة على الدعم المالي للأسر التي لديها أطفال. وقد وجه معظم الإنفاق الإضافي إلى فوائد تجنّب في العمل، وأثمان ضريبية، عززت المداخل المنخفضة للأسر العاملة التي لديها أطفال؛ كما منحت الأسر العاملة لأطفال زيادات في الدخل المكتسب من خارج العمل.

تحظى أفقر العائلات منذ ذلك الحين بمكاسب وافرة، حيث يقدر معهد الدراسات المالية الحكومية أن مداخل الخمس الأفقر ارتفعت أكثر من 20% بنتيجة الإصلاحات

التي جرت بين عامي 1997 و2004. وفي حين قلّلت الحكومة من أهمية التأثير الذي أحدثته إعادة التوزيع، بدا ذلك التأثير واضحاً؛ كما كانت لتأثير سوق العمل أهمية بالنسبة إلى التقدم نحو الغايات المحددة. ومع تدني معدل البطالة في بريطانيا منذ أواخر التسعينات إلى مستويات تاريخية من الانخفاض، أسهمت مكاسب الأجور لدى الجانب الأدنى من أطراف المجتمع في تخفيضات فقر الطفولة النسبي على نحو جوهري؛ حيث قلّ عدد الأطفال العائشين في الفقر بحلول 2003-2004، عمّا كان عليه سنة 1998، بستمئة ألف.

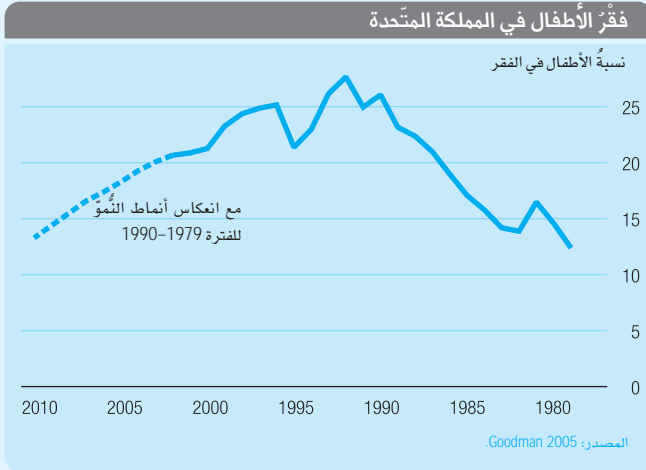
على الرغم من هذا الهبوط المثير للإعجاب، تبقى احتمالات تحقيق الغاية عرضة للشك؛ إذ ينبغي لإنجازها في الموعد المقرر لها، 2004-2005، انتشال 400 ألف طفل آخر من حفرة الفقر. أما الهدف التالي، وهو إنقاص معدل فقر الطفولة إلى النصف بحلول عام 2010، فلنستوفى ثبت أنه اختباراً للقدرات أصعب حتى من سابقه. ولكن، لم هذه الصعوبة الكبيرة في تحقيق الغاية؛ حتى مع إعادة التوزيع القوية للأموال الحكومية؟

يختصر الجواب عن ذلك السؤال في أن للسياسات المالية حدودها؛ إذ تخفّض التحويلات المالية مستوى اللامساواة منذ العام 1997، غير أن التغييرات في أسواق العمل وغيرها تبدو في الوقت نفسه أنها تشد في الاتجاه الآخر. فمستويات الدخل ترتفع بقدر أدنى من المعدل الوسيط في صفوف أفقر 15% تقريباً من السكان، في حين أن المستوى الإجمالي لعدم المساواة الآن لم يتغير فعلاً عما كان عليه عام 1997.

بالإضافة إلى سوق العمل، يظهر تحليل معهد الدراسات المالية الحكومية أن ما يتسبب بقدر كبير من الارتفاع في معدل فقر الطفولة البريطاني هو الموقع النسبي المتغير للعائلات من حيث توزيع الدخل. مثلاً على ذلك، أن عدد الأسر الأحادية الوالدية والأسر ذات الوالدين العاطلين من العمل ارتفع بصورة حادة؛ مع ارتباط هذين العاملين على نحو وثيق بالفقر. ويوحى هذا الأمر بأن تحقيق غاية العام 2010 سوف يقتضي مزيداً من إعادة التوزيع، وتغييراً في نمط العمل والتوظيف لأرباب الأسر، وتغييرات أكثر جذرية في التوزيع المُستتر للأجور والمداخل.

من الممكن تبيان أهمية هذا المستلزم الأخير بالإشارة إلى شكل آخر من نماذج النمو المناصر للفقراء يستعمل في مكان آخر من هذا الفصل. فمثلاً ذكر أنفاً، كانت ثمانينات القرن العشرين عقداً «مناصراً للأغنياء»؛ ترتفع خلاله المداخل في الطرف الأعلى للطيف المجتمعي بتسارع أكبر بكثير من ارتفاعها في الطرف الأدنى. وبفرض الاختبار المطلوب لهذا الجزء من تقرير التنمية البشرية، أجرى معهد الدراسات المالية محاكاة ما يمكن حدوثه لفقر الطفولة خلال الأعوام العشرة المقبلة؛ فيما لو عكس اتجاه نمط التوزيع الذي كان سائداً إبان الثمانينات. وقدر، مثلاً، نمو المجموعة العاشرة مؤبياً بنسبة 3.7% سنوياً؛ الموازية لمتوسط النمو الذي شهدته بين عامي 1979 و1990 المجموعة التسعون مؤبياً؛ فيما قدر نمو المجموعة التسعين مؤبياً بنسبة 0.4% - الموازية لمتوسط النمو لدى العاشرة مؤبياً بين 1979 و1990.

من شأن التحول التوزيعي أن يكون له أثر في تخفيض نسبة جنوح الأطفال حياة الفقر من 23% إلى 17% بحلول العام 2010 (أنظر الرسم) ومع أن هذه النسبة لا تزال أعلى من الغاية المرجوة بحلول تلك السنة، إلا أن المحاكاة لا تأخذ في الحسبان ما للسياسات المالية الحكومية من طاقات كامنة لسد الثغرة. بلام آخر، إذا انتجت الأعوام العشرة المقبلة للفقراء ما فعلته الثمانينات للأغنياء، فمن شأن ذلك إيصال بريطانيا إلى رتبة حجر من الأهداف المتعلقة بفقر الأطفال.



تثير التطورات في بريطانيا قضايا متعلقة بالفقر تختلف في سماتها عن تلك المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية، مع أن هناك بعض نقاط التلاقي اللافتة جداً للنظر؛ لعل الأكثر وضوحاً بينها أن تحديد الغايات أوصل مشكلة بالغة الأهمية للتنمية البشرية إلى محور المناظرات حول السياسات العامة. وتطلق الغاية نفسها رسالة هامة عن أولويات الحكومة، حيث دُفعت السياسات المالية باتجاه تلك الأولوية. في الوقت عينه، تبطئ التقدم نحو الغاية المرجوة تلك القوى الاجتماعية والاقتصادية الأوسع نطاقاً التي تكيف أنماط توزيع الدخل، خلال فترة من النمو المرتفع والبطالة المنخفضة. ومن سخریات الأقدار أن للنجاح الاقتصادي - بالتمازج مع الحدود المفروضة على إعادة توزيع المال الحكومي - مفعول رفع الدخل الكلي للفقراء، من دون تسريع عجلة التقدم نحو تخفيض فقر الأطفال.

المصدر: Goodman 2005; Hills 2004

طفلاً، في أغنى بلدان العالم، يتربون في الفقر؛ كما أن ثمة تميزاً مريباً لاثنتين من أعضاء المنظمة - المكسيك والولايات المتحدة - هو تجاوز نسبة فقر الأطفال في كل منهما 20٪. وقد حققت المملكة المتحدة بعض النجاحات الحديثة العهد في مُضادة ارتفاع متسارع لفقر الأطفال؛ حيث كان لإعادة التوزيع، عبر تحويلات مالية حكومية، دوراً مركزي. ويوحى هذا الأمر بقُدرة الإنفاق المُناصر للفقراء على أن يكون قوة فعالة في تخفيض فقر الطفولة؛ لكنه يبين أيضاً أن القوى الأوسع التي توجه توزيع الدخل، وبخاصة أنواع اللامساواة في سوق العمل، تشكل عوائق يصعب التغلب عليها (الإطار 2.4).

تحقيق النمو المناصر للفقراء

ما يبيثق بوضوح من عمليات المحاكاة هذه، هو أنه يمكن للسياسات وأنماط النمو التي تحسن التوزيع أن تكون أسلحةً مقتدرة في المعركة ضد الفاقة. طبعاً، ليست كل السياسات الهادفة إلى تحسين التوزيع جيدة في صلبها للنمو - وليست المستويات المنخفضة للامساواة بدلاً عن تسريع عجلة النمو، لكن راسمي السياسات ليسوا مرغمين دوماً على إجراء مقايضات - إذ للعديد من استراتيجيات تقليص اللامساواة تأثيرات إيجابية في النمو. ويشير ذلك إلى وجوب أن تكون زيادة حصة الفقراء من النمو جزءاً مركزياً من الاستراتيجيات الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية للألفية، والأهداف الأوسع نطاقاً للتنمية البشرية (انظر الإطار 2.3).

يُخفّض مسار النمو المناصر للفقراء نسبة الفقر تخفيضاً حاداً في جميع الأقاليم، مع أنه أيضاً يزيد حصة أفريقيا جنوب الصحراء من الفقر عالمياً - وهي نتيجة تثبت أهمية تعزيز النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تحسين التوزيع.

الفاقة النسبية في البلدان الغنية

تتفحص عمليات المحاكاة هذه مسألة الفقر المطلق؛ مع اعتماد تأثيرات النمو في التوزيع على التعريف المستخدم للفقر. وتكون تأثيرات التوزيع أشد قوة في تعريف الفقر نسبياً، لسبب واضح يكمن في أن مؤشر الفقر يتحول إلى دالة على المتغيرات في التوزيع. والقرار بشأن القياس الملائم هو، في نهاية الأمر، حكم قيمي؛ علماً بأن القياس المطلق يوفر عتبة للعوز المطلق.

تُعرف البلدان الغنية، في معظمها، الفقر بعبارات نسبية؛ وهذه دالة على توزيعات الدخل الإجمالية، ويمثل فقر الأطفال مؤشراً حساساً بصورة خاصة على فقر الدخل في البلدان الغنية؛ إذ يوفر تبصراً في نطاق الحرمان، كما أنه مؤشر على المحرومية الموروثة وانتقال الفقر من جيل إلى آخر. فبالنسبة إلى 17 من 24 بلداً في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي خلال تسعينيات القرن الماضي، تُظهر أبحاث منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) ارتفاعاً في فقر الأطفال؛ المعرف بالعيش في أسرة يقل دخلها عن الدخل القومي الوسطي بنسبة 50٪²⁹. يعني ذلك، أن 40 إلى 50 مليون

لا يوجد مسارٌ أحاديٌّ لبلوغ هذا الهدف، لكنَّ سدَّ الفجوات التعلّيمية هو نقطة انطلاق بالغة الأهمية. ففي كلِّ البلدان تقريباً، تُمثّل أشكالُ اللامساواة في التعلّم بعضُ أفعالِ الدوافع إلى اللامساواة المختلفة في الدُخْل والصحة والفرص المواتية؛ بما في ذلك فرص المساهمة في المجتمع، والتأثير في العمليات السياسية، وللتعلّم طاقةٌ كامنة لأن يكون بمثابة موازن بين الفرص، وأيضاً كقوةٍ دافعة لنمو الاقتصاد وفعاليتها، لكنَّ من غير الممكن إطلاق تلك الطاقة من عقابها إلا عبر سياسات عامة تُزيل، بانتظام، الحواجز الاجتماعية والاقتصادية والثقافية من وجه الجماعات المتضررة. على نحو مماثل، ترتبط بالفوارق الحادة في الفرص أنواعٌ بعيدة الغور من اللامساواة في الصحة؛ والتأديت المتزايدة، المتصلة بالفرص اللامساوية للحصول على الرعاية الصحية. فمن

شأن تكرر سوء الحالات الصحية تقويض الإنتاجية، وتقليل قدرة الأطفال على الاستفادة من التعليم، والرجُّ بالأسر في حلقات الفقر. ومثلما هو الحال في القطاع التربوي، يتطلّب التغلّب على هذه الأنواع من اللامساواة الصحية استثمارات عامةً لزيادة العرض في التعليم الجيد النوعية؛ وإجراءات كفيّة بتقليل العقبات أمام الطلب.

تعكس مظاهر اللامساواة في الدُخْل صورة توزيع الأصول والفرص، وعمليات السوق؛ لكنها تتأثر بالضراب والإنفاقات الحكومية. ففي بلدان عديدة تعمل التحويلات المالية الحكومية على تضيق الفجوات بين مظاهر اللامساواة المفرطة؛ حيث تؤدي هذه التحويلات في تشيلي، مثلاً، إلى تقليل الهوة في نسبة دخل الخمس الأغنى من السكان إلى دخل الخمس الأفقر، من 1:20 إلى 1:10. ومن منظورية التنمية البشرية،

الإطار 2.5 الاستثمار العام في التحويلات الاجتماعية

في نشاطات إنتاجية (مثل استئجار معدات وابتعا مَدخلات زراعية محسنة)؛³¹ داخضةً بذلك الفكرة القائلة إن التحويلات الاجتماعية تُزجّم المبادرات الشخصية. ومن ثمار تلك التحويلات أيضاً، إحداث مكاسب صحية ملموسة؛ إذ أدت إلى ازدياد في الطول بين الأطفال السود دون الخامسة يُقدّر بثمانية سنتيمترات - أي ما يوازي ستة أشهر من النمو.

• تحويلات قائمة على التوظيف. يمكن للتحويلات المرتبطة بالتوظيف تزويد العائلات المعرضة للتأدي بالاطمئنان إبان فترات الصيق المفرط؛ كالتي تأتي، مثلاً، في أعقاب الجفاف. ويعتبر «مخطط مَرشتر الضمان التوظيف» في الهند أحد أفضل النماذج المعروفة. فمنذ منتصف السبعينات الماضية، وفر لعمال الزراعة وصغار المزارعين ما يصل إلى مئة يوم من العمل المدفوع الأجر في برامج أشغال ريفية - وكانت نسبة النساء قريبة جداً من النصف. ويقدر أن توسيع نطاق البرنامج ليشمل عموم الهند سوف يستلزم تحويلات مالية إلى 40 مليون عامل ريفي ومزارع صغير توازي 0.5% - 1% من الدُخْل القومي. ومن شأن ذلك، إن وُجّه نحو أهدافه بفعالية، أن يرفع معظم المتلقين إلى ما فوق خط الفقر.

• تحويلات مبنية على التحفيز. تستطيع الحكومات استخدام التحويلات المالية في تعزيز أهداف أوسع نطاقاً للتنمية البشرية. ففي المكسيك، يوجه برنامج الفرص المواتية - أبرتندادس - تحويلات من الدُخْل إلى أسر معيشية في البلديات المعرضة للتأدي، لكن الحصول عليها مشروط بذهاب الأولاد إلى المدارس وزيارتهم العيادات أو المستوصفات. يشمل البرنامج أكثر من خمسة ملايين عائلة؛ وثمة أدلة قوية على التحسّنات في الحضور المدرسي، والتغذية، ووضع الدُخْل - حيث توجي تقييمات حديثة العهد بأن ما يزيد على 60% من التحويلات تصل إلى أسر معيشية بين أفقر 20% من السكان، وأن البرنامج يكلف حالياً 0.2% من الناتج المحلي الإجمالي. يُشار هنا إلى أن الدُخْل المنخفض ليس عائقاً في وجه التحويل القائم على التحفيز؛ إذ استعملت بضعة بلدان فقيرة جداً أنظمة كهذه، مثلاً، لزيادة مشاركة البنات في المدارس (راجع الإطار الخاص بينغلاديش في الفصل الأول، 1.7)

في العقد الأخير من القرن الثامن عشر، حضَّ عظماء مفكري عصر التنوير الأوروبي على تنفيذ برامج اجتماعية طموحة لتخفيض اللامساواة؛ وتخفيف قابلية الفقراء للتأدي واعتمادهم على الرعاية الاجتماعية. ورأوا أن للسياسات العامة دوراً محورياً في تمويل الاستثمارات الضرورية للتحويلات الاجتماعية. وما زالت هذه الفكر حتى الآن بالغة الأهمية.

• في فرنسا، رسم أنتيون-نكولا دو كوندورسيه خطة جسورة لاستئصال اللامساواة على أنواعها، «بما تستتبعه من فاقة، أو مدّلة، أو تبعية». ورأت الخطة أن عماد التقدم الاجتماعي هو التعلّم الممول حكومياً، والحماية من المرض، ومعاشات الشيخوخة. وفي إنكلترا، عرّضت كيفية التطبيق العملي لهذا النهج في كتاب توماس باين، «حقوق الإنسان»؛ الذي حضَّ على إقامة نظام من التأمين الصحي الشامل، يُمول من خلال الضرائب. وكانت دعامة النهجين هذين الفكرة القائلة على كون السياسات العامة مستلزمة لخلق مخرج مُستدام من الفقر؛ عبر تزويد الناس بالموجودات والأمان والفرص المتطلبة للتحرر من دورة الفقر.

يمكن للتحويلات المالية الحكومية، المصممة جيداً، القيام بأكثر من توفير الإغاثة الموقّعة. فهي توفر آلية لإعادة التوزيع؛ تستطيع من خلالها الاستثمارات في تخفيض الفقر أن تعطي مردودات في التنمية البشرية والاقتصاد تفوق الاستثمار الأولي، بنسبة كبيرة جداً. من بين الاستراتيجيات لذلك:

• تحويلات الدُخْل إلى المجموعات المعرضة للتأدي. تُمكن التحويلات الدُخلية راسمي السياسات من زيادة الدُخْل للمجموعات المعرضة للتأدي؛ ومن الأمثلة على ذلك، نظام معاشات الشيخوخة في جمهورية جنوب أفريقيا. فقد كان في الأصل مَعداً لتزويد السكان البيض بالفوائد؛ غير أنه وسّع ليشمل السود المسنين، والأسر اللامحصنة التي لديها أطفال؛ فزادت هذه المدفوعات في العام 2001 على 80% من ميزانية الرعاية الاجتماعية. وتظهر التحويلات فعاليتها أيضاً في تخفيض اللامساواة الدُخلية (حيث تدنى معامل جيني لجنوب أفريقيا من 0.67 في سنة 1991 إلى 0.59 في عام 2000)؛ حيث مكنت المدفوعات أسرة معيشية من الحصول على قروض مصرفية، والاستثمار

المصدر: Jones 2004; Lund 2002, 2004; ODI 2004; Case and Deaton 1998; Indiatgether.org 2004; Coady, Grosh and Hoddinott 2004; Coady and Parker 2005; Mexico, Secretaria de Desarrollo Social 2005

الفقراء في أراضيهم. ويتكشف ذلك عن فوارق صارخة بالمغايرة مع باكستان، حيث وجد تقرير التنمية البشرية القطري أن أفقر المزارعين المستأجرين يدفعون لمالكي الأرض 28% من قيمة إنتاجهم؛ فيما يدفع مزارعون مستأجرون آخرون 8%.³⁰ ويشكل ما يحوله المستأجرون الفقراء إلى الملاكين، من مبالغ نقدية ومحاصيل زراعية، مصدراً رئيسياً لفقر الدخل؛ كما أن كثرة من هذه المدفوعات متنازع عليها. مع ذلك، لا يلجأ الفقراء إلى النظام القانوني لملاحقة دعاوهم. والسبب الرئيسي لذلك، أن متوسط الإجراءات القانونية لفض أي نزاع يمثل بالنسبة إلى الأسرة المعيشية بين أفقر المزارعين المستأجرين 20% أكثر من معدل دخلها السنوي.

* * *

إن المغزى الرئيسي لهذا الفصل هو وجوب وضع مسألة التوزيع في لب الاستراتيجيات الخاصة بالتنمية البشرية. ويقتضي ذلك على المستوى القطري أن الخطط لإنجاز أهداف التنمية للألفية - بما فيها «ورقات استراتيجية الحد من الفقر» التي تعرض بنية للتعاون بين البلدان النامية ومانحي المعونات - يجب أن تشمل إجراءات لرفع الحيف الناتج عن أنواع اللامساواة المفرطة. والمستلزم من برنامج الأهداف الإنمائية تجاوز المعدلات القطرية كي يعالج أشكال اللامساواة البيئية؛ المرتبطة بالثروة، أو الجنس، أو مكان الإقامة، أو الموجودات؛ والمُعقِّلة للتقدم في التنمية البشرية. وينبغي للحكومات إلزام نفسها صراحةً بمرام محددة لتخفيض اللامساواة، وتقليص الثغرات في الفرص، بالإضافة إلى مجمل الغايات في أهداف التنمية للألفية.

على مستوى كوني، يتعين على المجتمع الدولي أن يعمل وفق الالتزامات المقدمة في إعلان الألفية؛ لئتمكّن من التغلب على مظاهر اللامساواة الدولية المفرطة. صحيح أن الإجراءات العملية الدولية لا يمكنها التعويض عن الحكم الرديء والسياسات القطرية السيئة، لكن بمقدورها خلق بيئة تمكينية؛ تستطيع فيها الحكومات الملزمة بالتنمية البشرية أن تحقق النجاح. وتتركز بقية هذا التقرير على ثلاث دعائم للتعاون الدولي تستدعي التنمية البشرية إعادة بنائها؛ هي المعونة الدولية، والتجارة، ومنع النزاعات العنيفة.

فإن التحويلات المالية الحكومية ذات المردودات الأعلى هي الاستثمارات التي تبني القدرات؛ وتؤمن الحماية إبان فترات القابلية الشديدة للتأذي (الإطار 2.5).

ثمة مستلزم واضح للتحويلات المالية المُجدية كي تُخفف من حدة الفقر، هو رغبة الدولة في تعبئة مصادر الدخل الحكومي - وقدرتها على ذلك. غير أن النُفور من الضرائب في كثير من بلدان أميركا اللاتينية يقيد هذا الشرط، بحيث لا تجني المكسيك من العائدات الضريبية إلا ما نسبته 13% من الناتج المحلي الإجمالي؛ أي أقل مما تجنيه السنغال. وتعرض قدرة الهند على إعادة توزيع فوائد النمو، من خلال المنظومة المالية الحكومية، إلى قيود مماثلة؛ لأن ربع الضرائب لا يشكل سوى 10% فقط من مجموع الإيرادات - وهي نسبة لم تزد، بعد عقدين من النمو.

يُعتبر التحويل المالي الحكومي إحدى آليات العمل لرفع دخل الفقراء إلى ما فوق المستوى المفروض من النمو الحالي وأنماط التوزيع. بكلام أعم، يتطلب النمو المناصر للفقراء تركيزاً في الاستثمارات العامة على الأسواق التي يعمل فيها الفقراء. والتحدى في بلدان عديدة، هو تحويل تركيز السياسات إلى صغار المنتجين؛ وإلى المناطق الأكثر تهميشاً التي تضم الجزء الأكبر من الفقراء. وتكمن المشكلة في أن إنتاج الأطعمة الرئيسية، والمحاصيل الزراعية المخصصة للبيع، مقيّد بالمنافذ المحدودة إلى الأسواق؛ وتكاليف النقل المرتفعة؛ والفرص الضئيلة للحصول على اعتمادات مصرفية. وما يضاعف هذه المشكلة هو كون الفقراء - وبخاصة النساء منهم - مفتقرين إلى المتطلب من مَقومات اقتصادية، ومستحقّات قانونية، وقوة سياسية؛ لزيادة إنتاجيتهم ومدخلهم.

إن التحكم بالموجودات أمر بالغ الأهمية، رغم الحاجة أحياناً بأن هناك مقايضة محتملة في الزراعة بين زيادة الإنصاف عبر إصلاح الأراضي وبين زيادة النمو؛ إذ هنا أيضاً، تكون المقايضات ظاهرية أكثر من كونها حقيقية. فقد أعطت إصلاحات إعادة التوزيع الزراعية نتائج محققة في تخفيض الفقر؛ مؤديةً بذلك إلى تقدمات رئيسية في بلدان مثل جمهورية كوريا، والصين، وفيتنام؛ كما ارتفعت المنتوجات الزراعية والمدخل في ولاية البنغال الغربية الهندية بعد الإصلاحات الإيجارية، والاعتراف بحقوق

المعونة في القرن الواحد والعشرين

3

«إِنَّ الْجُوعَ هُوَ فَعْلًا أَسْوَأُ أُسْلِحَةِ الدَّمَارِ الشَّامِلِ
كَافَّةً، حَيْثُ يُوقَعُ مَلَائِينَ الضَّحَايَا كُلَّ عَامٍ.
وَالسَّبِيلُ الْمُسْتَدَامُ حَقًّا لِتَحْقِيقِ السَّلَامِ
العَالَمِيِّ هُوَ مَكَاْفِحَةُ الْجُوعِ وَالْفَقْرِ، وَتَعْزِيزُ
التَّنْمِيَةِ ... إِذْ لَا سَلَامَ مِنْ دُونِ تَنْمِيَةٍ، وَلَا سَلَامَ
وَلَا تَنْمِيَةٍ مِنْ دُونِ عَدَالَةٍ اجْتِمَاعِيَّةٍ».

الرئيس لويز إيناسيو لولا دا سيلفا¹

المعونة في القرن الواحد والعشرين

«يُكون هذا التنامي في الانقسام بين الثروة والفاقة، وبين الفرص والبؤس، تحدياً لحنونا ومصدراً لانعدام الاستقرار على حد سواء».

الرئيس جورج و. بوش²

تمثل المعونة الدولية أحد أقوى الأسلحة في الحرب على الفقر، لكن هذا السلاح اليوم منقوص الاستعمال وسيئ الأستهداف. فهناك القليل جداً من المعونة، فيما الكثير جداً مما يقدم منها لا يرتبط بالتنمية البشرية إلا على نحو ضعيف. ويعتبر إصلاح نظام المعونة الدولية من الأولويات الأشد إلحاحاً التي تواجه الحكومات في بداية العدّ التنزليّ للسنوات العشر التي تفصلنا عن سنة 2015.

بعد مرور ثلاث سنوات، تبدو نتيجة التنفيذ متفاوتة في أحسن الأحوال؛ غير أنه لخطأ التقليل من شأن ما تحقق. فعندما جرى التوقيع على إعلان الألفية عام ألفين، كانت ميزات المعونات الدولية في أدنى مستوياتها كحصّة من الدخل القومي؛ إذ في أواخر التسعينات كانت المعونة المقدّمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، أفقر أقاليم العالم، أدنى مما كانت عليه في بداية ذلك العقد. وبالتآلف مع هذه المشاكل في كمية المعونات، لم تُعالج المشاكل الخطيرة في نوعيتها؛ ما أدى إلى تقويض فعالية المعونة، وفرض تكاليف تعاقديّة هائلة على الحكومات المتلقية. اليوم، أخذت ميزات المعونات في الارتفاع؛ رغم المشاكل الماليّة الحادّة ومشاكل الدين العامّ التي تواجه بعض البلدان المانحة، كما شرع في حوار مكثّف بغيّة تحسين نوعية المعونة.

كان الارتفاع في حجم المعونات ملحوظاً جداً، حيث زادت المساعدات الإنمائية الرسميّة بمقدار 12 مليار دولار بين سنتي 2002 و2004. وأعلنت الولايات المتحدة، كبرى الجهات المانحة للمعونات في العالم، عن أكبر زيادات على برامجها القوميّة للمعونة منذ الستينات. ويُمثّل ذلك 8 مليارات دولار من الزيادة التي طرأت على مساعدات التنمية، مع وجوب الاعتراف بأن الزيادة انطلقت من قاعدة منخفضة تُقاس بالمعونة كنسبة من الدخل القومي؛ وتتضمّن تحويلات ضخمة من المعونات إلى أفغانستان والعراق. في هذه الأثناء، حدّدت بلدان منتسبة إلى عضوية الاتحاد الأوروبي أهدافاً للزيادة المرحليّة في مساعدات التنمية.

يعرض هذا الفصل برنامجاً لإعادة التفكير في المعونة الدوليّة، ذا أهميّة للبلدان الغنيّة والفقيرة على السواء. فتمّة كثر يساؤون المعونة بالصدقة - وأنها فعلٌ سخاءٌ باتجاه واحد، من بلدان الدخل المرتفع إلى نظيراتها المنخفضة الدخل. وهذا اعتقاد خاطئ؛ إذ يجب النظر إلى المعونة بوصفها يداً ممدودةً للارتقاء لا حسنة - واستثماراً في الأمن المشترك والازدهار المشترك. فعبر تمكين الشعوب والبلدان الفقيرة من التغلّب على العوائق الصحيّة والتعليميّة والاقتصاديّة التي تُبقيهم رهن الفاقة، يمكن للمعونة أن تنشر منافع الاندماج العالميّ، وتوسّع الازدهار المشترك إبان هذه العمليّة؛ كما يمكنها خفض الفقر الجماعيّ وانعدام المساواة اللذين يُهددان، بازدياد، الأمن الجماعيّ للمجتمع الدوليّ.

لم تقم المعونة دوماً بدورٍ إيجابيّ في دعم التنمية البشريّة، ويرجع ذلك إلى الإخفاقات في جانب المتلقين للمعونة، من جهة؛ ولأنّ البلدان المانحة سمحت للاعتبارات الاستراتيجيةّ بالتغلّب على شواغل التنمية، من جهةٍ أخرى. ولكنّ بصرف النظر عن إخفاقات الأمس، تُتاح اليوم فرصٌ جديدة لإعادة تطوير المساعدات الإنمائية؛ علماً بأنّ هناك إجماعاً دولياً لأول مرة في التاريخ على وجوب أن تكون التنمية البشريّة هدف المعونات الرئيسيّ. وقد تعزز هذا الإجماع في مارس/آذار 2002، عندما اجتمع قادة العالم في المؤتمر الدوليّ لتمويل التنمية، في مدينة مونتيبراي المكسيكيّة، واتفقوا على جعل المعونة إحدى لَبِنات البناء الأساسيّة في «شراكة عالميّة» جديدة لخفض الفقر.

عندما تزيد البلدان الغنية تدفقات

المعونة، ينبغي عليها في الوقت عينه أن

تقلل من التكاليف التعاقدية

حقّق النقاش بشأن نوعية المعونات بعض النتائج المثيرة للإعجاب، من ناحية الأهداف المحددة. ففي مارس/آذار 2005، اتفق المانحون على إطار واسع لتعزيز فعالية المعونة عبر المزيد من التشديد على الانسجام، والتنسيق، وملكية البلدان للمشاريع. ويشمل إعلان باريس بشأن فعالية المعونة نحو 50 التزاماً لتحسين نوعية المعونات، على أن يُراقب التقدم مقابل 12 مؤشراً.

وهذه تطوّرات مشجّعة، إذ كانت كأس المعونات عند صدور إعلان الألفية فارغةً بنسبة ثلاثة أرباع؛ بينما هي الآن ملأنةً إلى نصفها، والمستوى أخذ في الارتفاع. فقد قدّمت قمة مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية عام 2005 دفْعاً جديداً إلى مساعدة التنمية، على شكل مزيد من تخفيف أعباء الديون والتزامات جديدة بشأن المعونات. وتحظى مراقبة التنفيذ، مقابل هذه الالتزامات، بالأولوية؛ لكنّ امتلاء كأس المعونة حتى ثلاثة أرباعها لن يجعل أهداف التنمية للألفية في متناول اليد، لا سيما إن لم تتدفّق الموارد طوال سنوات متعدّدة من دون انقطاع. فبعد التوقيع على إعلان الألفية الذي انبثقت عنه الأهداف الإنمائية، فشلت الحكومات في توفير برامج مساعداتها التنموية مع متطلبات تحقيق تلك الغايات. ومن أهمّ المؤشرات المباشرة على سوء التوافق، ضخامة الفجوة التمويلية - وتناميها. فمن دون زيادة المعونات، سيصل النقص بين المعونة المطلوبة بحلول سنة 2010 لتحقيق أهداف التنمية للألفية، وتلك المقدّمة بالفعل، إلى أكثر من 30 مليار دولار. وسوف يعرّض عدم ردّ هذه الفجوة للخطر إمكانات التقدم نحو تحقيق أهداف الألفية. مع ذلك، لم يضع العديد من الجهات المانحة الرئيسية خطط الإنفاق اللازمة في موقعها الصحيح، ما يدعو إلى التساؤل عن مدى التزامها بالأهداف الإنمائية للألفية.

ثمّة تفاعلات أيضاً في سجلّ المنجزات بشأن نوعية المعونات. فالبلدان الفقيرة تحتاج إلى المعونة التي تُقدّم بطريقة يمكن التنبؤ بها، من دون ربطها بكثير من الشروط؛ وبأساليب تقلل التكاليف التعاقدية إلى الحد الأدنى، وتزيد قيمة الأموال إلى الحد الأقصى. لكنّها في الغالب الأعمّ تحصل على معونات لا يمكن التنبؤ بها، ومُسيّجة بالشروط، وغير منسّقة، ومقيّدة بالشراء من البلدان المانحة. ونقدّر بأنّ تكاليف المعونات السنوية المقيّدة على بلدان الدخّل المنخفض تصل إلى 2.6 مليار دولار، وهي «ضريبة» على المعونة المقيّدة تبلغ نحو 8%. وتكف هذه الضريبة أفريقيا

بمفردها 1.6 مليار دولار في السنة - وهو تحويل هائل للموارد عن الاستثمار في خفض الفقر.

لا يمكن إرجاع كل المشاكل في المعونات إلى جانب الجهات المانحة من المعادلة. صحيح أنّ بلداناً ناميةً عديدة وضعت التخطيط لخفض الفقر وتحقيق أهداف التنمية للألفية في صلب سياساتها العامة، بيد أنّ فعالية المعونات غالباً ما تنهار بسبب الفشل في ترجمة الالتزامات بأهداف التنمية للألفية إلى إجراءات فعّالة. فضعف الحوكمة، والفساد، والإخفاق في تنفيذ السياسات التي تديم النمو الاقتصادي، تؤدي إلى انخفاض ما تحقّقه استثمارات المعونة من عوائد للتنمية البشرية. ويركّز هذا الفصل على البلدان المانحة، لكنّه يقرّ بأنّ المعونات الفعّالة تستلزم وجود شراكة تقوم على المسؤوليات والواجبات المشتركة.

تبرز رسالتان بسيطتان من التحليل الذي يورده هذا الفصل؛ واحدة عن تمويل المعونة، والأخرى عن هيكليّاتها. أولاً، لن تتحقّق أهداف التنمية للألفية إلاّ بالزيادة الدائمة للمعونات؛ إذ مضى زمن التغيير التدريجيّ. فإن كانت البلدان المانحة جادّة في معالجة مشكلة الفقر في العالم، وخفض اللامساواة، وتوفير مستقبل أسلم وأكثر ازدهاراً لمواطنيها، يتعيّن عليها أن تضع نصب أعينها هدف تقديم 0.5% من دخلها القوميّ كمعونة بحلول سنة 2010، و0.7% مع حلول عام 2015. غير أنّ المزيد من المعونة ليس ضماناً للتنمية - كما أنّ المخاوف بشأن قدرة البلدان الفقيرة على استيعاب المعونة ونشرها بفعالية يجب أن تؤخذ بقدر كبير من الجدّة. لكنّ زيادة المعونات شرط ضروريّ للتقدم المتسارع نحو أهداف التنمية للألفية، وثمة دليل واضح على أنّ بلداناً عديدة قادرة على استيعاب معونات أكبر بكثير ممّا تتلقاه حالياً.

الرسالة الثانية هي أنّ تقديم مزيد من المعونات عبر الأطر الحالية للمعونات لن يحقّق سوى نتائج دون المثلى. فعندما تزيد البلدان الغنية تدفقات المعونة، ينبغي عليها في الوقت عينه أن تقلل من التكاليف التعاقدية التي تُخفّض فعالية المعونات. لا يعني ذلك مهاوذة على حساب المسؤولية الائتمانية تجاه دافعي الضرائب؛ لكنّه يعني إنهاء المعونات المقيّدة، وخفض التقلّب في تدفقات المعونة وعدم قابلية التنبؤ بها، وإعادة التفكير في نطاق المشروطة. ولن تحقّق زيادة المعونات نتائج أفضل، إلاّ إذا نُفّذت عبر بنى إدارية مبسّطة، تكون أكثر قابلية للمساءلة أمام حكومات البلدان النامية ومواطنيها.

ينبغي للبلدان الغنية الآن،
بعد أن حددت الغاية
التي عبر عنها إعلان الألفية،
أن توفر الوسيلة

ليست المعونات، من جهة، سوى عملية نقل بسيطة التمويل من البلدان الغنية إلى الفقيرة؛ لكنّها، من جهة ثانية، مؤشّر على أمر أكثر جوهرية. فسياسات المعونة التي تتبناها البلدان الغنية تعكس طريقة تفكيرها بشأن العولمة، وأمنها وازدهارها هي، ومسؤولياتها وواجباتها تجاه أكثر شعوب العالم افتقاراً إلى الحصانة. وفي نهاية المطاف، يمكن النظر إلى سياسات المعونات على أنّها ميزان لقياس تساهل العالم الغني إزاء الفقر الجماعي في وسط الوفرة.

عندما سُئل المهاتما غاندي ذات مرّة كيف يستطيع راسمو السياسات أن يحكموا على مزايا أي إجراء، أجاب: «تذكروا وجه أفقر شخص رأيتموه، واسألوا أنفسكم إذا كانت الخطوة التي تفكرون فيها ستعود بالنفع عليه». ³ وبما أنّه لم تعد تفصلنا عن التاريخ المحدد لتحقيق أهداف التنمية للألفية سوى عشر سنوات، فإنّ صدى تلك النصيحة يجب أن يتردد خلال المناظرات الراهنة بشأن المعونات. فالإعلانات عن الالتزام بالأهداف الإنمائية لن تجدي فقراء العالم نفعاً يُذكر؛ إن لم تُدعم بالتزامات مالية حقيقية، ويتحسينات حقيقية لا تقل عنها أهمية في نوعية المعونة. لذا ينبغي للبلدان الغنية الآن، بعد أن حددت الغاية التي عبر عنها إعلان الألفية، أن تقوم بما يتوجّب عليها لتوفير الوسيلة.

يُحدد القسم الأول من هذا الفصل، باختصار، الحجّة الداعية إلى المعونات في عالم متزايد الاعتماد المتبادل؛ ويسلط الضوء على الدور المحوري الذي يمكن للمعونة أن تقوم به كاستثمار في التنمية البشرية. بعد ذلك، يتفحص الفصل سجلات كمية المعونة ويراجع الاتجاهات منذ قمة مونترالي؛ ثم يتناول القسم الثالث مسألة نوعية المعونات، كما تقيسها مؤشرات إمكانية التنبؤ والتكاليف التعاقدية، والمعونة المقيّدة، ويختتم الفصل بمراجعة لقضايا الحكم الهامة التي يُثيرها إصلاح المعونات الدولية.

تُعزّز الحجّة الداعية لزيادة المعونات وتحسينها، ضخامة المنافع المحتملة؛ وتناميها. في الماضي، أدت عوامل عدّة إلى تناقص وقع المعونة على التنمية البشرية - فسياسة الحرب الباردة، واستخدام المعونات لتعزيز أهداف تجارية في البلدان المانحة، وغياب الاستراتيجيات القومية الفعّالة لتخفيف الفقر، والفساد، وسوء الإدارة الاقتصادية، ساهمت كلّها في ذلك؛ ومن السّذاجة الزعم بأنّ كلّ هذه المشاكل قد اختفت، مع ذلك، تحسّنت بيئة السياسات بصورة جذريّة، وكذلك عوائد التنمية البشرية للمعونة؛ وهذه فرصة يمكن أن تؤدي فيها الزيادة المرحلية للمعونات إلى تحوّل الدلائل المستقبلية بشأن أهداف التنمية للألفية.

يجب أيضاً إيلاء الأهمية إلى تحقيق التوازن في المسؤولية والواجب بين المانحين والمتلقين للمعونات، وعلى البلدان النامية التي تريد الحصول على المعونة أن تحدّد غايات مرتبطة بأهداف التنمية للألفية، والخضوع لمراقبة الميزانية من قبل صندوق النقد الدولي، والامتثال للشروط الواسعة. مع ذلك، فإن في استطاعة المانحين، الطرف الآخر في «الشراكة الجديدة»، التصصير عن تلبية أي من أهداف زيادة كمية المعونة (بما فيها تلك التي تعهدت بها)، وتجاهل المبادئ الغامضة التي وضعتها لتحسين نوعية المعونات؛ من دون عواقب أو عقوبات.

يمكن تحمّل تكاليف النهج الجديدة للمعونة، وتحقيقها؛ وتكمن نقطة البداية في اتفاق البلدان المانحة والمتلقية على تقدير الاحتياجات المالية التي تُحدّد مطالب المعونة اللازمة لتحقيق أهداف التنمية للألفية. من ثمّ، ينبغي للجهات المانحة أن تقدّم تمويلاً يمكن التنبؤ به لسنوات عدّة بهدف تغطية هذه المتطلبات؛ فيما يتعيّن على البلدان النامية أن تنفّذ الإصلاحات التي تحقّق العوائد المثلّي للمعونات. ومن الحيوي التغلّب على قيود الاستيعاب في البلدان المتلقية.

إعادة النظر في الحجّة الداعية للمعونات

المعونة كإلزامية أخلاقية ومصالحة ذاتية متنورة

يمكن إيجاد جزء من الإجابة في تقرير كتب قبل 175 سنة. ففي ثلاثينات القرن التاسع عشر، اجتاحت المراكز الصناعية البريطانية المكتظة موجة من الأوبئة، ما دفع إلى

أنشئ إطار البنية الحالية للمعونة، قبل أكثر من نصف قرن، على غرار بنية الأمن العالمية التي يتناولها الفصل الخامس؛ وهو يعاني أيضاً من تشوهات الحرب الباردة، مثله في ذلك مثل البنية الأمنية. وقد آن الأوان، بعد خمسين سنة، لطرح أسئلة جوهرية بشأن دور المعونة في مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين.

عبّرت بها الأمراض بين مناطق الفقراء والأغنياء في المراكز الصناعية البريطانية الكبرى إبان ثلاثينات القرن التاسع عشر. ويمكن اعتبار المعونة الدولية في هذا السياق بأنها استثماراً في الخير العام، مثل خفض المخاطر الصحية والأمنية.

يُوفّر الازدهار المشترك وانخفاض قابلية التعرّض للخطر مبررات قوية أخرى للمعونة. فقد عملت فصول هامة من الأزمات كمحفّزات قوية لتطوير أنظمة التأمين الاجتماعي في البلدان الصناعية، وتصدّى الرئيس الأميركي فرانكلين د. روزفلت للكساد العظيم في ثلاثينات القرن العشرين بوضع برامج التوظيف الحكومي وتحويلات الدخل، وهي «صفحة جديدة» وفرت لملايين المعرّضين للخطر شبكة أمان وتوظيف، ومصدراً للأمن. فقد هيأ برنامج الإنصاف الجديد أوضاع التعافي الاقتصادي واستعاد التماسك الاجتماعي، كما أسس مبدأ ما زال يحتلّ موقعاً رئيسياً في التنمية البشرية؛ وهو أنه ينبغي للأمن الاقتصادي تعزيز الأسواق والحرية الفردية.⁵ بعد مرور ثلاثين سنة، وفي ستينات القرن العشرين، أعلن برنامج «المجتمع العظيم» للرئيس ليندون ب. جونسون عن «حرب غير مشروطة» على الفقر، مُطلقاً مجموعة كبيرة من التشريعات تهدف إلى تفعيل قدرات الناس لإخراج أنفسهم من الحرمان المفرط (الإطار 3.1). وفي كلتا الحالتين، مضت الحماية الاجتماعية يداً بيد مع برنامج إعادة الناس إلى العمل.

اليوم، تُنفق البلدان الغنيّة نحو ربع ثروتها على التحويلات الاجتماعية التي هي بمثابة استثمار في تجنب الهدر والانفصال الاجتماعي، المرتبطين بالحرمان الشديد، أو خفضهما. ويمثّل الفقر العالمي أيضاً هدراً كبيراً للقدرات البشرية، وعائقاً أمام الازدهار المشترك. ففي عالم يرتبط بعضه ببعض على نحوٍ محكم بالتجارة والتدفقات الاستثمارية، يؤدي الفقر في بلدٍ إلى تناقص القدرة على الازدهار في مكانٍ آخر. مع ذلك، يفتر المجتمع الدولي إلى آلية التأمين الاجتماعي العالمي - وهي فجوة يمكن أن تردمها مساعدات التنمية.

تُكوّن المعونات الدولية نقطة التقاطع للقيم الأخلاقية والمصلحة الذاتية المتوترة، حيث تعكس الضرورة الأخلاقية للمعونة في العديد من أنظمة الفكر المبنية على القيم. فمعظم الأديان الكبرى تدعو أتباعها إلى مساعدة الفقراء. مثلاً على ذلك، أنّ الزكاة فريضة تلزم بمد يد المساعدة إلى المحتاجين؛ وهي أحد الأركان الخمسة في الإسلام. ويدعو العرف المسيحيّ إبان فترة الغفران جميع الدائنين

إجراء تحقيق حكومي بقيادة المصلح الاجتماعي الشهير أدوين تشادوك. وقد أوضح تقريره صراحة التكلفة البشرية للإهمال، قائلاً: «إنّ الخسارة السنوية في الأرواح من جراء القذارة وسوء التهوية أكبر بكثير من الخسارة الناجمة عن الموت أو الجراح في أيّ من الحروب التي شاركت فيها البلاد في الأزمنة الحديثة».⁴ وإلى جانب هذه التكاليف البشرية، يلفت التقرير الانتباه إلى الاستثمارات الفعالة للتدابير الوقائية؛ إذ قرّمت تكلفة علاج المرض والخسائر المرتبطة بانخفاض إنتاجية العمل تكاليف توفير شبكة للتصريف العام. وفي حقبة كانت الحكومة تنفر خلالها من رفع الضرائب على السلع العامة، لزم الأمر 20 سنة أخرى وسلسلة من الأوبئة التي هدّدت الأغنياء إلى جانب الفقراء، ليستجث على اتخاذ الإجراءات. لكنّ تقرير تشادوك أسس المبدأ القائل بأن الاستثمار الاجتماعي في الصالح العام ضرورة حتمية، استناداً إلى المبادئ الأخلاقية والحس الاقتصادي السليم. اليوم، يُعزّز المنطق نفسه مبدأ المعونة الدولية. فالأمراض المعدية، والتهديدات الأمنية، والأسلحة غير المشروعة، والمشاكل البيئية تعبر الحدود التي تفصل البلدان الغنيّة عن البلدان الفقيرة؛ بالسّهولة ذاتها التي

الإطار 3.1 المجتمع العظيم

حدّد خطاب «المجتمع العظيم» الذي ألقاه الرئيس الأميركي ليندون ب. جونسون سنة 1964 حقبة جديدة في التشريع الاجتماعي؛ كما حدّد مبادئ ما زال صداها يتردّد في النقاشات الدائرة بشأن المعونة. تقوم إصلاحات «المجتمع العظيم» على فكرة بسيطة، هي أنّ العمل العام مطلوب لتجهيز الشعب بالمهارات والأصول الاقتصادية اللازمة للإفلات من دورات الفقر. لم يكن النمو وحده كافياً؛ ولم تكن التحويلات المالية إلى الفقراء مجرد مدفوعات للرعاية الاجتماعية، بل استثماراً في المهارات وفي توفير الأمن من المخاطر. وقد صمّمت برامج الحكومة لتفعيل قدرات الناس بتقديم المساندات، لا الصدقات. وكما عبّر الرئيس جونسون عن ذلك: «لا يكفي فتح أبواب الفرص، بل يجب أن تكون لمواطنينا كلّهم القدرة على عبور تلك الأبواب».

ثلّت ذلك مجموعة من التشريعات تهدف إلى دعم الخروج من شرك الفاقة والحبولة دون الوقوع فيه - مثل الرعاية الطبية، والمعونة الطبية، وقانون الفرص الاقتصادية، وبرامج التعليم لمجموعات الدخل المتدني وللتدريب المهني. وبين 1963 و1967، تضاعفت برامج المنح الفدرالية التي تقف خلف التشريع لتصل إلى 15 مليار دولار. وقد انعكست النتائج في فترة تميّزت بتراجُع اللامساواة وتزايد التركّيز لفئات مستبعدة سابقاً.

ثمة أساس منطقي مماثل للمعونة الدولية الجيدة؛ إذ يمكنها أن تجهز البلدان والشعوب الفقيرة بالتعليم والمهارات والأصول الطبية، اللازمة لكي يسهموا في النمو ويشقوا طريق خروجهم من الفقر والاعتمادية. وقد أدت المساعدات المقدمة إلى اقتصاديات مثل بوتسوانا وتايوان - إقليم الصين وجمهورية كوريا، في المراحل الأولى من تطورها، إلى تخلصها من الاعتماد على المعونة وتأمين الانتقال إلى ارتفاع النمو الاقتصادي وانخفاض الفقر.

المصدر: Burnham 1989; Brown-Collier 1998; Johnson 1964; Advisory Commission on Intergovernmental Relations 1984 (table 75).

تُخاطِرُ «الحرب على الإرهاب»

باستحضار مجموعة جديدة

من التشويحات لقرارات

تخصيص المعونات

أهدافها الجغرافية، تسامحاً كريماً مع أنظمة وحشية وفسادة ومنعدمة الكفاءة. وهكذا أصبح الرئيس الزائيري موبوتو سي سي سيكو، والرئيس الفلبيني فرديناند ماركوس، ثريين؛ في حين ترك مواطنوهما يرزحون تحت أعباء ديون كبيرة. ومن أفغانستان إلى أميركا الوسطى والقرن الأفريقي، شكّلت المعونات جزءاً من التنافس بين الشرق والغرب.

أزال انهيار جدار برلين دوافع تشوهات المعونات التي سادت في الحرب الباردة، لكن المعونات كلها لم تتحول فجأة نحو أهداف التنمية البشرية، المحددة بوضوح. فما زالت مقادير كبيرة من المعونة تُفق على أهداف غير تنموية، مثل التخلص من الفواض الزراعية، أو إنشاء أسواق للشركات في البلدان الغنية. بالإضافة إلى ذلك، تُخاطِرُ «الحرب على الإرهاب» باستحضار مجموعة جديدة من التشويحات لقرارات تخصيص المعونات؛ حيث تتلقى بعض البلدان التي تمتلك في أحسن الأحوال سجلات مريبة من التنمية البشرية معونات غير متوقعة. مع ذلك، تُتاح للبلدان الغنية المانحة، لأول مرة في التاريخ، فرصة لتوجيه معونتها نحو الهدف المركزي؛ ألا وهو تحسين الوضع البشري.

تخفيض قيود التمويل

توفر أهداف التنمية للألفية أسس التقييم التي يتم بموجبها قياس التقدم، ولكن، كما بين الفصل الأول، لن تحقق معظم البلدان الأفقر في العالم غالبية الأهداف إذا استمرت الاتجاهات الراهنة. فتمّة قيود تمويلية، ذات جذور كامنة في تدني متوسطات الدخل وانتشار الفقر، تحدّ قدرة هذه البلدان على تغيير تلك الاتجاهات. ويمكن للمعونات أن تساعد في تخفيف هذه القيود، بتوفير مصادر استثمارات جديدة للحكومات.

لنأخذ القطاع الصحي كمثال يساعد على تلمس حدة المشكلة التمويلية. فمتوسط الإنفاق على الصحة في بلدان الدخل المتدني يبلغ قرابة 11 دولاراً للفرد، بينما يتراوح المتوسط في معظم أفريقيا جنوب الصحراء بين 3 و10 دولارات؛ علماً بأنّ تكلفة توفير الرعاية الصحية الأساسية تُقدّر بنحو 30 دولاراً للشخص الواحد. وفي بلد مثل مالي، حيث يعيش أكثر من نصف السكان بأقل من دولار واحد في اليوم، سيكلف تمويل هذا الهدف وحده 26 دولاراً إضافياً للفرد - أو نحو 10 بالمئة من الناتج المحلي الإجمالي.

تشير دراسات التكاليف بشكل دائم إلى وجود هوة كبيرة في تمويل أهداف التنمية للألفية، حتى لو رفعت الحكومات

إلى شطب الديون؛ كما تشدد نُظم قيميّة أخرى على حماية الأشخاص المعرضين للمخاطر، والحد من اللامساواة في المجتمعات. وبالنسبة إلى المجتمع الكوني، تمثل المعونات آلية للتعبير عن التضامن الإنساني وتوسيع الفرص. وسواء استند الدافع إلى حقوق الإنسان أو القيم الدينية أو النظم الأخلاقية الأوسع، فإن دور المعونات في القضاء على الفقر الجماعي، والجوع، ووفيات الأطفال التي يمكن تجنبها، يبقى إلزامية أخلاقية.

يستند السبب الأمني الرئيسي للمعونة إلى المصلحة الذاتية المستنيرة. فالفقر لا يُغذي الإرهاب بصورة تلقائية، ولا اللامساواة تُغذيه. مع ذلك، يُدرك القادة السياسيون في البلدان الغنية على نحو متزايد أن الإخفاق في معالجة المظالم التي تؤيد الفقر الجماعي، في اقتصاد كوني متزايد الازدهار، يشكل بالفضل تهديداً أمنياً. ففي خطاب التنصيب الأخير عام 1945، أوجز الرئيس روزفلت ما رآه أحد الدروس الرئيسية من الحرب العالمية الثانية: «لقد تعلمنا أنه لا يمكننا العيش في سلام بمفردنا؛ وأن رفاهنا يتوقف على رفاه أمم أخرى بعيدة جداً عنا». واليوم، يتردّد صدى هذه الملاحظة بقوة؛ إذ إن التهديدات التي تثيرها الدول الهشة والميالة إلى النزاع متجذرة جزئياً في الفقر؛ ولكن أيضاً في الإحساس بالظلم في نظام عالمي يتيح وجود انقسامات واسعة بين الموسرين والمُعسرين. وكما تعبّر عن ذلك استراتيجية الأمن القومي الأميركية الراهنة، فإن «عالمنا يعيش فيه بعضهم براحة ويحبوحة، فيما يعيش نصف الجنس البشري على أقل من دولارين في اليوم، ليس عالماً عادلاً ولا مستقراً».⁷

المعونة والتنمية البشرية

ترجع الخلافات بشأن فعالية المعونة إلى بضعة عقود خلت، ويرى المنتقدون أنّ الحجّة الداعية إلى مزيد من المساعدات الإنمائية تنهار أمام محدودية المنافع التي أنتجتها المعونات الكبيرة التي صُرِفَت في العقود الأربعة الأخيرة أو أكثر. ويُظهر ذلك الادّعاء كيف أنّ الفهم الجزئي للأدلة يمكن أن يؤدي إلى حدوث استنتاجات معيوبة.

إنّ استناد التأكيدات بعدم فعالية المعونة إلى السجلات التاريخية يقوم على أسس غير ثابتة؛ إذ حتّى انتهاء الحرب الباردة، كان جُل ما يقدم كمعونات ذا ارتباط واهٍ بأهداف التنمية البشرية، في أحسن الأحوال. فقد أبدت الجهات المانحة، المهتمّة بالتنمية أقل من اهتمامها بتحقيق

في ظلّ الشّروط الصحيحة، يمكن للمعونة أن تُحدِث تقدّماً في التنمية البشريّة

إنفاقها وحسّنت كفاءتها. وقد تبصّرت إحدى الدراسات عن متطلبات التّعليم الابتدائيّ الشامل في المنطويات الماليّة إذا ما وُجّهت البلدانُ الناميةُ 4% من ناتجها المحليّ الإجماليّ إلى التّعليم، مع تخصيص نصّف هذا المبلغ إلى التّعليم الابتدائيّ؛ فوجدت أن الفجوة التموليّة للبلدان النامية كمجموعة تتراوح بين 5 و7 مليارات دولار تقريباً، بينها 4 مليارات لبلدان الدّخل المنخفض.⁸

يمكن للنموّ الاقتصاديّ في البلدان النامية أن يساعد على زيادة الموارد المتوفّرة محلياً بغيّة تمويل التنمية، لكنّ المشكلة التي تعانيها بلدانٌ عديدة هي أنّ القيود على القدرة تُعيق النموّ الاقتصاديّ. فالمنافذ غير الوافية إلى البنية التحتيّة الأساسيّة، مثل الماء والطّرق والكهرباء والاتّصالات، تحدّ من فرص الأسر، وتقيّد استثمار القطاع الخاصّ، وتُعيق الإيرادات الحكوميّة. ويصل نقص التمويل إلى أشدّه في البلدان الأفقر، حيث تُوحي تقديرات البنك الدوليّ بأنّ بلدان أفريقيا جنوب الصحراء تحتاج إلى مضاعفة النسبة التي تُنفقها من الناتج المحليّ الإجماليّ على البنية التحتيّة، ممّا يقلّ عن 5% إلى أكثر من 9%. وتقدّر المفوضيّة لأجل أفريقيا التي ترعاها الحكومة البريطانيّة بأنّ المعونات الإضافيّة المطلوبة هي 10 مليارات دولار سنوياً لمدة 10 سنوات،⁹ وسيؤدّي عدم تنفيذ هذا الاستثمار إلى تأييد حلقة مفرّغة، فنقص الاستثمار في الطّرق والموانئ والكهرباء وأنظمة الاتصالات يُخفّض النموّ، ويقلّل فرص المشاركة في التجارة، ويُقصّ الإيرادات المتوفّرة للحكومات من أجل الاستثمار مستقبلاً في البنية التحتيّة.

يُظهر تحديد المتطلبات التموليّة لأهداف التنمية للألفيّة، كمجموعة متلازمة، أهميّة التمويل الخارجي الحاسمة بشكلٍ أشدّ وضوحاً. فقد بيّنت تقديرات مشروع الأمم المتّحدة للألفيّة، المستندة إلى العمل في خمسة بلدان متديّبة الدّخل، أنّ متطلبات التمويل اللاّزمة لتحقيق الأهداف الإنمائيّة للألفيّة تتراوح بين 40 و50 مليار دولار في سنة 2006، وترتفع إلى ما بين 70 و100 مليار دولار بحلول العام 2015.¹⁰ فبالرغم من أداء النموّ المعقول وازدياد الإيرادات الحكوميّة، تواجه تزانيا اليوم نقصاً في التمويل يبلغ 35 دولاراً للفرد - وهو يعادل ما يزيد على 14% من متوسط الدّخل. وسيزداد هذا النقص بحلول 2015 إلى 85 دولاراً للفرد، ما يمثّل فجوة كبيرة جداً في بلدٍ يبلغ متوسط دخل الفرد فيه 100 دولار. ويمكن - بل ينبغي - لزيادة الإيرادات من الموارد المحليّة أن تردم جزءاً من هذه الفجوة. لكنّ ثمة قيوداً على ما يمكن تحقيقه في بلدانٍ تتميّر بمتوسّطات دخلٍ

متديّبة ومستويات مرتفعة من الفقر. فلو ضاعفت إثيوبيا حصّة الإيرادات من الناتج المحليّ الإجماليّ، لما كسبت سوى 15 دولاراً إضافياً للفرد - أي أقلّ من رُبع التمويل المطلوب لتحقيق أهداف التنمية للألفيّة.¹¹ وتبلغ حصّة إثيوبيا من الإيرادات الآن 15% من الدّخل القوميّ الإجماليّ، وهو أعلى بكثير من المتوسط في بلدٍ بمستوى دخلها.

لا يقلل أيٌّ من ذلك أهميّة التمويل القوميّ للأهداف الإنمائيّة؛ لكنّ الأداء يتباين في العديد من البلدان النامية، حتى بوجود قاعدة موارد مقيّدة بشدّة، على سبيل المثال، عبّأت موزامبيق 4% من الناتج المحليّ الإجماليّ للاستثمار العامّ في الصّحة، وهو أكثر من ضعف المستوى في بلدانٍ مثل بوركينا فاسو وساحل العاج ومالي، وفي باكستان (مع متوسط دخل أعلى بكثير نسبياً). وتنفق تشاد على التّعليم أقلّ من نصف ما تُنفقه إثيوبيا من الناتج المحليّ الإجماليّ. ولكنّ، في معظم الأقاليم - لا سيّما في أفريقيا جنوب الصحراء - ثمة اتجاه واضح إلى ارتفاع الإنفاق على الصّحة والتّعليم، مدعوماً جزئياً بالمعونة والتّخفيف من حدّة الديون.

هنا، يُطرح السؤال الجليّ عمّا إذا كانت المعونات مكمّلاً فعّالاً للإيرادات المحليّة في بلدانٍ غير قادرة على الوفاء بتكاليف تمويل أهداف التنمية للألفيّة؛ والإجابة عن ذلك السؤال، هي: نعم، صحيح أنّ زيادة المعونات ليست دواءً شافياً لتدنيّ النموّ أو للفقر؛ وأنّ كلّ المعونات لا تنجح - وبعضها يُهدر. لكنّ في ظلّ الشّروط الصحيحة (وهذا تحديّ هامّ)، يمكن للمعونة أن تُحدِث تقدّماً في التنمية البشريّة من خلال قنوات متعدّدة؛ تتراوح بين تأثيرات الاقتصاد الكليّ - بما في ذلك زيادة النموّ ورفع الإنتاجيّة - وبين تقديم السّلح والخدمات الحيويّة لبناء قدرات الفقراء.

زيادة النموّ الاقتصاديّ

تُتيح المعونة للمتلقين زيادةً إنفاقهم على الاستثمار، وتوفّر الفرص لرفع مستويات المعيشة تصاعدياً من خلال النموّ المرتفع مع الوقت. وقد وجدت الأبحاث الماضية عبّر البلدان علاقةً إيجابيّة بين المعونة والنموّ.¹² وتتنوّع تلك النتيجة عندما يُزال منها الإنفاق على المعونة الطارئة - المرتبطة، من حيث طبيعتها، ببلدانٍ تواجه أزمات - والإنفاق على المساعدة الطويلة الأمد غير المرتبطة بالنموّ. ويُقدّر مركز التنمية العالميّة أنّ كلّ دولارٍ من المعونة يُولّد 1.64 دولار من الدّخل المتزايد بالنسبة إلى نحو نصف تدفّقات المعونة التي يمكن توقّع إحداثها «وقعاً قصيراً» على النموّ.¹³

للمعونة أن تُخفّض هذه العوائق. ففي تنزانيا، التحق 1.6 مليون طفل إضافي بالمدارس بعد إلغاء الرسوم في سنة 2003، (الإطار 3.2). وفي أوغندا، أدى إنهاء تقاسم التكلفة في الصحة عام 2002 إلى زيادة قدرها 80% في زيارة العيادات الطبية؛ مع حصول الفقراء على حصّة كبيرة من المنافع. ولولا المعونة التمويلية، لما كان أي من تدخلات السياسات هذه ممكناً. في بنغلاديش، كان للمعونة دورٌ مركزي في تمويل برامج الوجبات المدرسية، المصمّمة لتوفير الحوافز كي يُرسل الأهل أطفالهم - وبخاصّة البنات - إلى المدرسة. وتصل هذه البرامج الآن إلى أكثر من مليوني طفل، وأدت إلى زيادات جذرية في الالتحاق بالمدارس والتقدم نحو المساواة الجنسانية.¹⁷ ويمكن للمعونة أيضاً أن تزيد الطلب على الالتحاق، عبر تحسين نوعية التعليم. وقد وجدت مراجعة حديثة العهد للدعم الذي قدّمه البنك الدولي للتعليم في الفترة 1988-2003 أنّ الالتحاق بالمدارس الابتدائية والمتوسطة ارتفع 10%، وأنّ نتائج الاختبارات تحسّنت بأكثر من 60%.¹⁸ وربطت المكاسب المتحقّقة في النتائج بتحسّن نوعية الصفوف الدراسية، وفرص الحصول على الكتب المدرسية، وتدريب المعلمين.

الإطار 3.2 تخفيض الحواجز التي تضعها التكاليف

الإطار 3.2

يُكوّن عدم قدرة الفقراء على تحمّل تكاليف الخدمات الأساسية محرّكاً قوياً للامساواة. وواحداً من مسببات الفاقة. ويمكن للمعونة أن تساعد في زيادة الطلب على الخدمات الأساسية، عبر تخفيض التكاليف.

في تنزانيا، التحق 1.6 مليون طفل إضافي بالمدارس بين سنتي 1999 و2003؛ لأنّ دعم الميزانية الممولة بالمعونة للتعليم مكن الحكومة من مضاعفة نصيب الفرد من الإنفاق، وتمويل الانتقال إلى نظام التعليم الابتدائي المجاني.

واستناداً إلى مثال تنزانيا، عمدت الحكومة الكينية الجديدة في أول أعمالها عام 2003 إلى مأسسة مجانية التعليم؛ فالتحق 1.5 مليون طفل إضافي بالمدارس خلال سنة واحدة. كذلك أنشأت كينيا برامج، مثل صندوق الكتب الدراسية وبرنامج الإطعام في المدارس، لمساعدة الأسر الفقيرة في التغلّب على قيود التكاليف. ولولا زيادة المعونات، لما أمكن تنفيذ أي من هذه الاستثمارات.

وفي الصحة، كما في التعليم، يمكن للمعونة أن تخفّض الحواجز عبر تزويد الحكومات بالموارد اللازمة لتخفيض تكاليف المنافذ إلى الخدمات الصحية. ففي سنة 2001، ألغت الحكومة الأوغندية، في إطار استراتيجيتها لخفض الفقر، رسوم الاستخدام في معظم المرافق الصحية الأدنى مستوى. وفي فترة 2002/2003، ازدادت زيارات المرضى الخارجيين بأكثر من 6 ملايين زيارة. أي بزيادة 80% عن مستوى سنة 2000. وارتفعت معدلات الاستخدام بشكل حاد بين الفقراء أكثر ممّا ارتفعت بين الأفضل حالاً.

المصدر: Inyega and Mbugua. 2005; Tanzania, Government of, 2004; World Bank and Republic of Kenya 2004; World Bank 2001.

تؤكد الأدلة على مستوى البلدان احتمال حدوث تأثيرات قوية في النمو، فالبلدان المرتفعة النمو في أفريقيا، مثل أوغندا وتنزانيا وموزامبيق، تعتمد بشدّة على المعونة لاستدامة الاستثمارات في البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية. فموزامبيق تحقّق نمواً مقداره 8% في السنة منذ أواسط التسعينات، وهو من أسرع معدلات النمو في العالم النامي. ولم تكن المحافظة على ذلك النمو ممكنة من دون تحويلات المعونة التي يبلغ نصيب الفرد منها 54 دولاراً، وتوفّر دعماً حيوياً للبنية التحتية وميزان المدفوعات.¹⁴

تحسين تقديم الخدمات الأساسية

يفضي نقص تمويل الخدمات الأساسية، مثل الصحة والتعليم، إلى ضعف التغطية ورداءة النوعية المقدّمة. وللمعونات دور حاسم في تمويل الاستثمارات، اللازمة في الصحة والتعليم، لبناء رأس المال البشري.

تكوّن المعونة التمويلية حبل السلامة لتوفير الخدمات الأساسية في العديد من البلدان. ففي تنزانيا، تُشكّل المعونات الخارجية أكثر من ثلث ميزانيات القطاع الاجتماعي، ولولا المعونة، يمكن لنصيب الفرد من الإنفاق على الصحة في زامبيا أن يهبط من 8 دولارات إلى 3 دولارات؛ مع ما يستتبع ذلك من ملامسات مدمّرة في مكافحة مرض الإيدز/السيدا وغيره من المشكلات الصحية العامّة الأخرى. وفي أوغندا، ارتفعت المعونة الأجنبية بمقدار 5% من الناتج المحلي الإجمالي بين 1997 و2001، وتضاعف نصيب الفرد من الإنفاق على الصحة ثلاث مرات منذ سنة 2000؛ حيث تقدّم الجهات المانحة نحو نصف ميزانية الصحة. وقد أدّى العديد من برامج المعونة إلى تخفيض الوفيات بين الأطفال بشكل واضح. ففي مصر، ساعد برنامج قومي للسيطرة على الإسهال، مدعوم من الوكالة الأميركية للتنمية الدولية ومنظمة الصحة العالمية، في خفض الوفيات بين الرضع بمقدار 82% في خمس سنوات؛ الأمر الذي حال دون وفاة 300 ألف طفل.¹⁵ كذلك تقوم المعونة بدور مركزي في ملء الفجوات الحاصلة في تقديم الخدمات، فمن أجل أهداف الألفية للصحة والتعليم بحلول سنة 2015، ستحتاج أفريقيا جنوب الصحراء وحدها إلى مليون عامل صحي إضافي؛ كما ستحتاج ثمانية بلدان في الإقليم إلى زيادة عدد المعلمين بنحو الثلث أو أكثر.¹⁶ ومن دون زيادة المعونة، لن يكون التوسّع على هذا النطاق ممكناً.

غالباً ما تحوّل عوائق التكلفة دون استخدام الخدمات الأساسية، حتى عندما تكون هذه الخدمات متوفرة؛ ويمكن

توسيع التأمين الاجتماعي

البشرية. رداً على ذلك، أنشأت الحكومة صناديق الرعاية الصحية للفقراء بعبء تقديم التأمين الاجتماعي لعائلات غير قادرة على تلبية التكاليف الصحية. وبالعامل الوثيق الصلة مع الجهات المانحة، طوّرت الحكومة استراتيجيات موجهة إلى أفقر الفئات الاجتماعية، وإلى المناطق الأشد فقراً، مثل المرتفعات الوسطى. وتقلّ المعونة لفيتنام عن 4% من دخلها القومي الإجمالي، لكنها تزيد على ربع ميزانية صناديق الرعاية الصحية للفقراء.²⁰ ومن دون دعم الجهات المانحة، لكان الاستثمار في الإنصاف الصحي يعاني من نقص شديد في التمويل.

دعم إعادة الإعمار

في البلدان الفقيرة الخارجة من النزاع الأهلي، يمكن للمعونة التمويلية أن تساعد في توفير الظروف الملائمة للسلام والتنمية البشرية. وتُظهر موزامبيق ما هو ممكن في هذا المجال. ومنذ فترة أحدث عهداً، تساهم المعونة بشكل رئيسي في التقدم الاجتماعي السريع الذي تُحرزه تيمور-ليشتي؛ حيث تمثل المساعدة التنموية اليوم أكثر من نصف الدخل القومي الإجمالي. وفي أفغانستان، التحق أكثر من 4 ملايين طفل بالمدارس نتيجة الحملة الحكومية، «العودة إلى المدرسة»؛ ووضعت الحكومة خططاً طموحة لاستعادة نظام الصحة العامة عافيته. وكان تمويل المانحين أحد المكونات الحاسمة للنجاح؛ حيث يُموّل ما يزيد على 90% من موازنات القطاع الاجتماعي في أفغانستان.²¹ وفي سيراليون وليبيريا، يوفر الاستثمار الطويل الأمد في المعونات مفتاح التحرك قدماً بعد التسويات التي أدت إلى إنهاء اثنتين من أشد الحروب الأهلية ضراوة في العالم.

مواجهة التحديات الصحية الكونية

صار تحقيق بعض أعظم المنجزات في الصحة العامة الكونية ممكناً من خلال مبادرات المعونات المتعددة الأطراف. ففي السبعينات، أمكن استئصال الجدري عبر المعونة الاستهدافية التي بلغت نحو 100 مليون دولار، جاء معظمها من الولايات المتحدة. وتفوق الموفّرات المستمرة، من التلقيح والمعالجة، الاستثمار الأولي بكثير. فقد تم القضاء على شلل الأطفال كتهديد في نصف الكرة الغربي، وأوقف برنامج ممول من قبل 14 جهة مانحة انتشار العمى النهري في غرب أفريقيا، بتكلفة علاجية بلغت نحو دولار واحد للفرد. وقد تمت حتى الآن الحيلولة دون حصول 60 ألف حالة من العمى، وحماية

إن أفقر البلدان في العالم هي الأشد حاجة إلى التأمين الاجتماعي، والأقل قدرة على تمويله؛ كما أن توفير الرعاية في معظم بلدان الدخل المتدني ضعيف جداً. من تداعيات ذلك، وقوع الأسر الأفقر في شرك دوّرات الفاقة؛ المسدودة مخارجه بتدني الدخل، ورداءة التغذية، وقابلية التعرض للصدمات. تستطيع المعونة أن تساعد في كسر حلقة الفقر، غير أن توفير التأمين الاجتماعي يعاني من نقص مزمن في التمويل. وللبرامج في هذا المجال إمكانية وضع الموارد مباشرة في أيدي العائلات الأشد فقراً والأكثر تعرضاً للمخاطر. ويوفّر مثل هذه البرامج امتداداً دولياً لمبدأ الرعاية الاجتماعية المطبق في البلدان الغنية، بما في ذلك مبدأ تعزيز الإنصاف. فبمساعدة المانحين، يتوجّه برنامج تجريبي لتحويل النقود في زامبيا إلى أفقر 10% من السكان؛ الذين لا يستطيعون حتى أن يلبوا المعايير الغذائية الأكثر أساسية. ويمكن التحويل - البالغ 6 دولارات في الشهر - المتلقين من الحصول على وجبتين في اليوم بدلاً من واحدة، مع ما يستتبع ذلك من منافع كبيرة فائضة في تغذية الأطفال وسبل عيش الأسر (الإطار 3.3).¹⁹ وفي فيتنام، تتزايد مظاهر اللامساواة الصحية رغم سجل الحكومة القوي في التنمية

الإطار 3.3 المعونة للتأمينات الاجتماعية في زامبيا

يعيش نحو نصف سكان زامبيا، أي أكثر من 5 ملايين نسمة. على أقل من الحد الأدنى للطاقة المطلوبة، كما يحدده خط الفقر الغذائي. ويهدد سوء التغذية حياة الكثيرين، ويخفّض فرص جني المداخيل، ويَقْوَس تعليم الأطفال، ويَزِيد من قابلية التعرض لاعتلال الصحة.

طوّرت وكالة المعونة الألمانية للتعاون، بالتصافّر مع وزارة تنمية المجتمع والخدمات الاجتماعية في زامبيا، برنامجاً تجريبياً لتحويل الأموال في مقاطعة كالومو الجنوبية. ويشمل البرنامج 143 قرية وخمس بلدات صغيرة، ويوجه اهتمامه إلى 10% من الأسر معرّفة بأنها الأشد عوزاً، على أساس معايير متفق عليها ومُدارة عبر لجان الرعاية في المجتمعات المحلية. وتعمل ثلثي الأسر المستفيدة من البرنامج إناءً، معظمهنّ مُسنّات. ويشكّل نحو ثلثي أعضاء هذه الأسر أطفالاً، 71% منهم يتنمهم الأيدز/السيدا.

تصل التحويلات بموجب هذا البرنامج التجريبي إلى 6 دولارات شهرياً، وتشمل ألف أسرة. وتندل أعمال التقييم الأولية للبرنامج، الذي انطلق عام 2004، على وجود بعض النجاح؛ إذ ازداد الالتحاق بالمدارس، وتلقّت العائلات المعنية مداخيل شهرية منتظمة.

ومن شأن توسيع النطاق في مخطط التحويلات ليشمل 200 ألف أسرة معوزة أن يعني ضمناً ارتفاع التكلفة السنوية إلى 16 مليون دولار، أو نحو 4% من إجمالي تدفقات المعونة إلى زامبيا. وما تظهره هذه الخطّة هو إمكانية برامج كهذه في توفير قناة لبرامج إعادة التوزيع المتركزة على الفقراء. ويمكن لتحويلات صغيرة جداً من البلدان الغنية تحقيق مكاسب هامة جداً للعائلات الفقيرة في بلدان مثل زامبيا. غير أن نجاح مثل هذه الخطط للتأمين الاجتماعي يتوقّف بشكل حاسم على تعاون المانحين والحكومات في العمل سوياً لأجل طويل.

المصدر: Goldberg 2005; Development Initiatives 2005 (background paper).

إن الوقاية من خلال المعونة
استثمار جيد، فضلاً عن أنها
ضرورة إنسانية حتمية

بمبيدات حشرية. لكنه ينبغي توسيع نطاق هذه المبادرات إلى مستوى يتناسب مع حجم التحدي.

إن الوقاية من خلال المعونة استثمار جيد، فضلاً عن أنها ضرورة إنسانية حتمية. فإلى جانب الخسائر البشرية في الأرواح والمرض، يُقدَّر أنَّ الملاريا تُخفِّض نصيب الفرد من النمو الاقتصادي في البلدان المتضررة بنحو 1.3٪؛ وهذا ما يمثل إعاقة حادة أمام تحقيق هدف التنمية للألفية بخفض الفقر إلى النصف. لكنَّ الرقم المتوسط يُقلل من الحجم الحقيقي للإعاقة، لأنَّ حالات الملاريا تتركز بشدة في أوساط الفقراء؛ حيث تقدر إحدى الدراسات أن ثلثي حالات الملاريا تحدث بين أفقر 20٪ من السكان في العالم.²⁴ ويتزامن موسم عدوى الملاريا في الغالب مع الزرع والحصاد، ما يؤدي إلى خسائر في الإنتاج والمدخول؛ كما يعاني مزارعو الكفاف من أفدح الأعباء، لأنَّ هامش بقائهم محدود جداً واعتمادهم على العمل حاسم جداً. ويمكن حتى لفترات المرض القصيرة أن تحدث نتائج كارثية على الأسر؛ التي يُولد تحريكها من عبء الملاريا عوائد عالية في خفض الفقر، فضلاً عن النمو الاقتصادي. فتخفيض حالات هذا المرض إلى النصف في أفريقيا يكلف نحو 3 مليارات دولار سنوياً، لكنَّه يُولد منافع اقتصادية تصل إلى 47 مليار دولار كل عام.²⁵ وتزيد هذه المنفعة على ضعف المعونة الإجمالية التي تُزوَّد بها أفريقيا جنوب الصحراء - وسوف يتركز كثير منها في أيدي الأسر الأشد فقراً.

18 مليون طفل معرض لخطر الإصابة.²² وقدّمت الجهات المانحة مليار دولار من خلال الاتحاد العالمي للتلقيح والتمنيع منذ سنة 2000، ما أدى إلى تجنب أكثر من 600 ألف وفاة من أمراض يمكن بالتلقيح منع حصولها.²³

من منظور مختلف، تسلط قصص النجاح هذه الضوء على مقدار الفشل في مجالات أخرى. فهناك أكثر من 27 مليون طفل لا يتلقحون في السنة الأولى من حياتهم، ولا يزال 1.4 مليون طفل يموتون سنوياً من أمراض يمكن الوقاية منها باللقاح. وفي حين تؤدي الملاريا إلى حصول مليون وفاة إضافية كل عام، فإنَّ المبادرة العالمية لخفض هذه الوفيات - «الحملة لدحر الملاريا» - تعاني من نقص مزمن في التمويل؛ ولم تُحقّق سوى القليل. وكما يرى مشروع الأمم المتحدة للألفية، فإنَّ هذا مجال يمكن للمعونة أن تحقق فيه «مكاسب سريعة». مثلاً على ذلك، أنَّ القيام بمبادرة عالمية تضمن بحلول عام 2007 توفير ناموسية مضادة للملاريا مجاناً لكل طفل في المنطقة الأفريقية التي يستوطن فيها هذا المرض، سوف يكون مساراً منخفض التكلفة لإنقاذ حياة 60٪ من الأرواح التي تحصدتها الملاريا. وقد شاركت وكالة التنمية الدولية الأميركية بشكل مركزي في تطوير شراكات بين القطاعين العام والخاص لمواجهة هذا التحدي. ففي زامبيا والسنغال وغانا ونيجيريا، باعت شراكة بين القطاعين العام والخاص، بدعم من برنامج «نت مارك» التابع لوكالة التنمية الدولية الأميركية، أكثر من 600 ألف ناموسية مشربة

تمويل المعونة - السجل والمشاكل والتحديات

بهذه الكلمات إبان حفل التخرج في جامعة هارفرد سنة 1947، حدّد وزير الخارجية الأميركي، جورج ك. مارشَل، الخطوط العريضة لخطته من أجل إعادة إعمار أوروبا. وفي السنوات الثلاث التالية، حوّلت الولايات المتحدة معونةً إلى أوروبا قدرها 13 مليار دولار. أي ما يزيد على 1٪ من الناتج المحلي الأميركي.²⁷ وكانت تلك التحويلات مدفوعة جزئياً بالقناعة الأخلاقية، ولكن أيضاً بإدراك أنَّ الازدهار والأمن الأميركيين يتوقفان في نهاية المطاف على الاستثمار في التعافي الأوروبي. وقد وفّرت خطة مارشال رؤية مدعومة باستراتيجية عملية لإجراءات فعلية.

إنَّ سكان هذا البلد بعيدون جداً عن المناطق المنكوبة في العالم؛ ومن الصعب عليهم إدراك محنة الشعوب المعذّبة منذ عهد طويل وزدود الأفعال الناتجة عنها، وتأثيرات هذه الرُدود على حكوماتها في ما يتعلق بجهودنا لتعزيز السلام في العالم. وحقيقة الأمر أنَّ مستلزمات أوروبا أكبر بكثير من قدرتها الحالية على الدفْع؛ بحيث ينبغي أن تحصل على مساعدة إضافية وإفارة، أو أن تواجه تدهوراً اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً ذا طبيعة خطيرة جداً.

- جورج ك. مارشَل²⁶

عن المعايير التي حدّتها خطة مارشَل، يتبيّن أنّ هذه المعونة تعكس تراثاً من ضَعف الأداء. لا شك في أنّ المعونات أخذت في الارتفاع، ولكنّ من قاعدة منخفضة - حيث ما زال التمويل يقلُّ كثيراً عما يُحتاج إليه لتحقيق أهداف التنمية للألفية، والأهداف الأوسع نطاقاً للتنمية البشرية.

في مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) الذي عُقد عام 1992 في ريو دو جانيرو، أحيّت معظم الجهات المانحة تعهدها بتحقيق هدف الـ 0.7%. ثم أمضت السنوات الخمس التالية في تخفيض ميزانيات المعونة كحصّة من الدخّل القومي حتى وصلت في عام 1997 إلى أدنى نسبها على الإطلاق، وهي 0.22%. بعد ذلك، بقيت تدفّقات المعونة على حالها حتى سنة 2001، عندما بدأ تعافٍ تدريجيّ في الظهور. وكان مؤتمر الأمم المتحدة لتمويل التنمية عام 2002 الحدث الرئيسيّ المُحفّز، حيث ألزم المانحون أنفسهم بتقديم معونات أكبر - وأفضل.

ويتمّ تنفيذ الالتزامات بكمية المعونة منذ ذلك الحين بأنه مشجّع، لكنّه جزئيّ. ففي سنة 2002، تخطت مستويات المعونة أخيراً معيار سنة 1990. وتضع التقديرات الأولية للعام 2004 قيمة المعونات بحدود 78 مليار دولار، أو بنحو 12 ملياراً أعلى من مستويات 2002 بالقيّم الحقيقية، ويبدو التعافي في حجم المعونة أقلّ تشجيعاً عند تقييمه مقابل معايير أخرى للسّخاء. ففي سنة 1990، أعطى المانحون 0.33% من دخلهم القوميّ الإجماليّ للمعونة. ومنذ سنة 2000، ارتفعت الحصّة البالغة 0.22% من الدخّل القوميّ الإجماليّ إلى 0.25%، مبرزةً حدود تعافي المعونات، ومن منظورٍ أطول أمداً، تتوضّع معالم هذه الحدود حتى أكثر من ذلك، فالمتوسط المرجح للمعونة التي تقدّمها بلدان منظمة التعاون والإِنماء الاقتصاديّ كحصّة من الدخّل القوميّ الإجماليّ، لا يزال أقلّ من ثلث ما كان عليه في بداية الثمانينات، ونصف المستوى الذي ساد في السّنين (الرسم 3.1). وعند ترجمة ذلك إلى نصيب الفرد من المعونة الملتقاة، يمكن النظر إلى الكثير من التعافي بعد سنة 2000 بوصفه عملية لاستعادة التخفيضات. فبالنسبة إلى أفريقيا جنوب الصحراء، هبط نصيب الفرد من المعونة من 24 دولاراً في سنة 1990 إلى 12 دولاراً في سنة 1999. وفي عام 2003، كانت تلك الحصّة لا تزال أدنى قليلاً من مستوى 1990.

تأتي مساعدات التنمية عبر قنوات عدّة، وتقسّم المعونة اليوم بنسبة 1:2 تقريباً بين المعونات الثنائية التي تُخصّصها بلدان إفرادية على نحو مباشر، وبين معونات متعدّدة

في نهاية الستينات، أعادت مفوضيّة التنمية الدوليّة، المنعقدة بدعوة من البنك الدوليّ تحت رعاية لستر بيرسون، رئيس وزراء كندا الأسبق، إحياء روح خطة مارشَل.²⁸ فقد حاجت بأن على الجهات المانحة تقديم 0.7% من دخلها القوميّ الإجماليّ كمساعدات إنمائية بحلول سنة 1975، مؤكّدة أنّ «استخدام موارد العالم البشرية والمادية إلى أقصى حدّ ممكن، وهو ما لا يمكن تحقيقه إلا بالتعاون الدوليّ، لا يساعد فقط البلدان التي تعاني الآن ضعفاً اقتصادياً، وإنما يساعد أيضاً البلدان القويّة والثريّة»،²⁹ وهكذا كانت الحجّة الداعمة لهذه الغاية أخلاقية من جهة، وبدافع المصلحة الذاتية المتتورة من جهة أخرى.

كمية المعونة

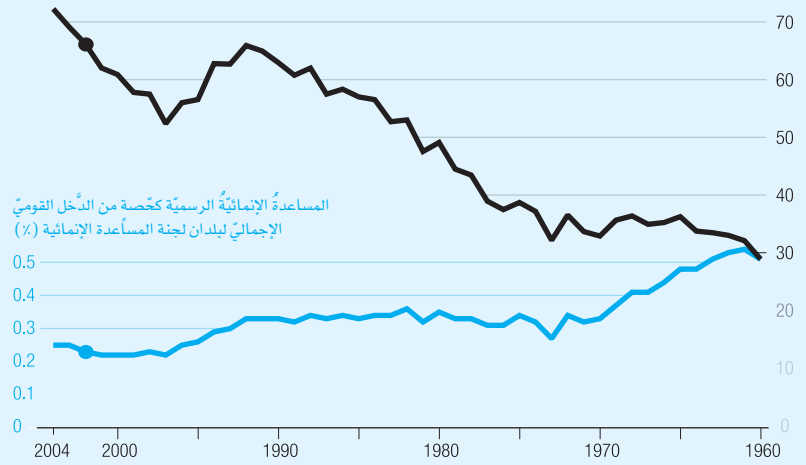
لا تزال تلك الحجّة ذات صلة وثيقة بالمناقشات الدائرة حالياً عن المعونة، وكذا المبدأ المركزيّ بوضع موعدٍ محدّد للإنجاز؛ إذ ثمة مخاطر من أن تبقى الأهداف مجرد طموحات، إن لم يوضع لها جدول زمنيّ. ففي السنوات الست والثلاثين التي انقضت منذ صدور تقرير بيرسون، لم يكن هناك نقص في الالتزامات بهدف الـ 0.7%، لكنّ البلدان الغنيّة اعتادت على التّقصير عن دعم وعودها بالأفعال.

أهداف المعونة واتّجاهاتها

عند قياس المعونة الدوليّة في سنة 2005 مقابل هدف الوصول إلى 0.7% الذي حدّد عليه تقرير بيرسون، ناهيك

الرسم 3.1 رؤية تطلّعية - الاتّجاهات في المعونة منذ سنة 1960

المساعدة الإنمائية الرّسمية، بلدان لجنة المساعدة الإنمائية (بمليارات الدولارات الأميركيّة، 2003)

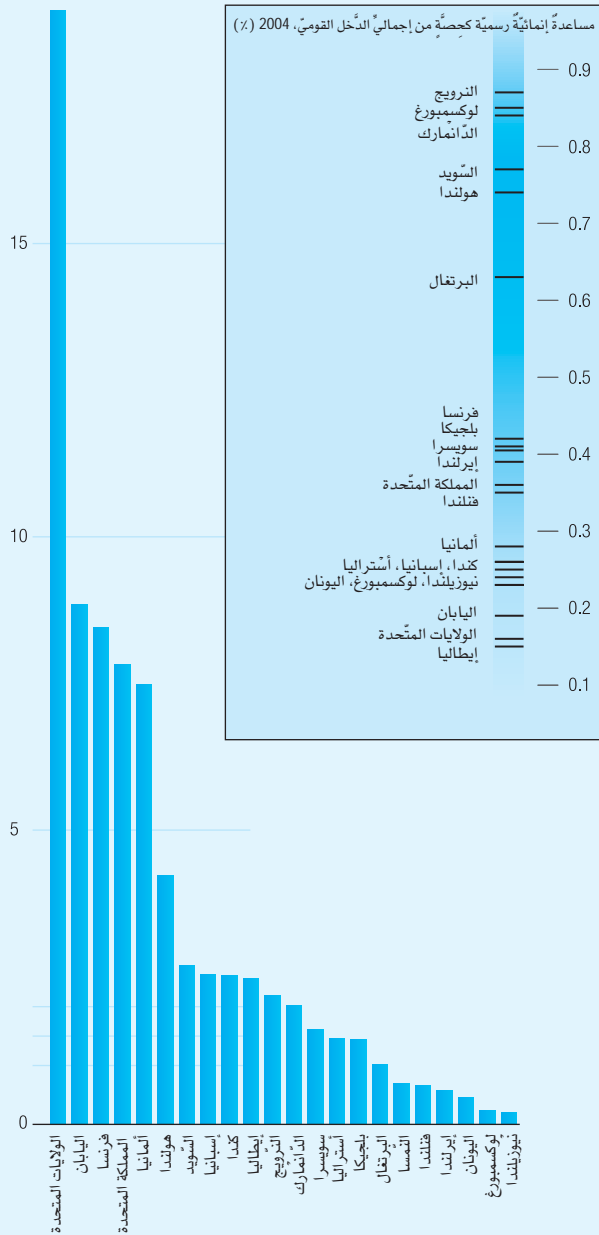


المصدر: منظمة التعاون والإِنماء الاقتصاديّ/لجنة المساعدة الإنمائية 2005.

تدفقات المعونة، بحيث وصلت التحويلات إلى نحو 2.6 مليار دولار في سنة 2003. غير أنّ مجموعة البلدان السبعة ما زالت تؤمّن 70٪ من المساعدات الإنمائية الرسمية التي من نتائجها المنطقية الواضحة تأثير هذه البلدان في مستويات المعونة المستقبلية وتوقعات تمويل أهداف التنمية للألفية.

الرسم 3.2 عَصْبَةُ مَانِحِي الْمَعُونَات

المساعدة الإنمائية الرسمية، 2004 (بمليارات الدولارات الأميركية، بيانات مؤقتة)
20



المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/لجنة المساعدة الرسمية 2005.

الأطراف تُخصّص لمرافق التمويل الميسر؛ مثل الرابطة الإنمائية الدولية التابعة للبنك الدولي، والمصارف التمويلية الإقليمية، وآليات عالمية كالصندوق الكوني لمكافحة فيروس الأيدز/السيدا وغيره من الأمراض. وتسود مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة على بقية المانحين من حيث تدفقات المعونة الدولية، حيث تؤمّن ثلاثة أرباع المساعدات الإنمائية كافة؛ وهذا ما يمنحها تأثيراً هائلاً في احتمالات سدّ الفجوة التمويلية لتحقيق أهداف التنمية للألفية، غير أنّ بعض كبريات الاقتصاديات في العالم هي من بين المانحين الأقل سخاءً، بالقياس إلى مستويات ثرواتها، فتمتدّ بلد واحد من مجموعة السبعة بين العشرة الأوائل من المانحين، عند قياس المعونة كنسبة من الدّخل القومي الإجمالي، وتشغل بلدان في مجموعة السبعة أدنى المراكز الثلاثة في عَصْبَةِ الجهات المانحة السخية، عند قياسها بهذه المؤشّر. (الرسم 3.3)

من الناحية المالية، تُعتبر الولايات المتحدة كبرى الجهات المانحة في العالم، ومنذ سنة 2000، ارتفعت نسبة معوناتها إلى الدّخل القومي الإجمالي من قاعدة منخفضة جداً تبلغ 0.10٪ إلى 0.16٪ في سنة 2004، وتخطت الولايات المتحدة إيطاليا، لكنها لا تزال في المرتبة ما قبل الأخيرة في حصة المعونة من الدّخل القومي الإجمالي، وأدى التراجع المطرد في حجم المعونات اليابانية الذي هبط 4٪ في سنة 2004، إلى جعل اليابان في المرتبة الثالثة من أسفل القائمة. على الطّرف الآخر من القائمة، ثمة خمسة بلدان صغيرة - النرويج والسويد والدانمرك ولوكسمبورغ وهولندا - تلبّي بصورة متسقة الهدف الذي حدّته الأمم المتحدة، أو تتجاوزه.

وهناك فئة جديدة من الجهات المانحة أخذت في الظهور، هي الاقتصاديات الانتقالية في شرق أوروبا التي تدرّجت من كونها متلقية للمعونة إلى مانحة لها، غير أنّ مساهماتها لا تزال صغيرة نسبياً، إذ إنّ الأكثر سخاءً بينه، وهي جمهورية تشيكيا، تمنح 0.1٪ من دخلها القومي كمساعدات إنمائية رسمية، ومنذ الانضمام إلى مجموعة البلدان السبعة، برزت الحكومة الروسية أيضاً كمانح ومساهم في تخفيف أعباء الدّين عن بلدان الدّخل المنخفض، وتعمل الحكومة الروسية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على إنشاء وكالة للمعونة (تُسمى حتى الآن الوكالة الروسية للتنمية الدولية)، كما تتشّط لتصبح فاعلاً مؤثراً في المعونة الدولية، ومع ارتفاع عائدات النفط، تقدّم الدول العربية أيضاً مساهمة كبيرة في

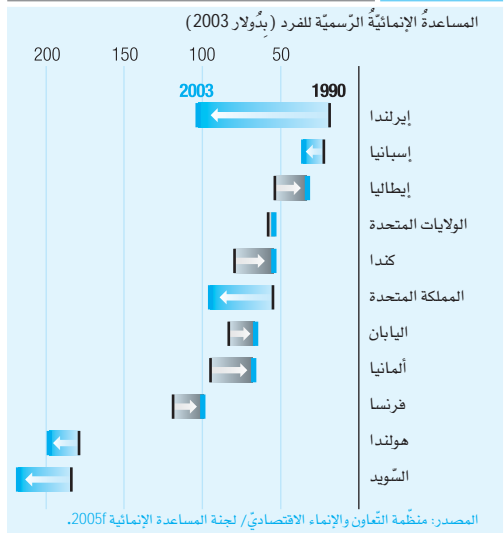
هذه المجموعة؛ بما في ذلك بلجيكا لسنة 2010، والمملكة المتحدة وفرنسا بحلول 2012-2013.³⁰ ولم تُحدّد بلدانٌ أخرى - لا سيما اليابان والولايات المتحدة - جداولَ زمنية، فيما أوضحت الولايات المتحدة أنها لا ترى هدفَ الـ0.7% بمثابة التزام عمليّ في الميزانية.

ينعكس التأثير المؤلّب لمؤتمر مونتيري في أنّ جميع المانحين تعهّدوا بزيادة ميزانيات المعونة التي يقدمونها، رغم أنّه لزم نيوزيلندا حتى سنة 2005 للتعهد بذلك. وقد شكّل حسابُ تحديات الألفية الأميركيّ محورَ الالتزام برفع الإنفاق على المعونة بنحو 50%، أو 4-5 مليارات سنوياً، بحلول سنة 2006، واستناداً إلى التزام قُطِع قبل مونتيري برفع المعونة إلى نسبة 0.33% من الدخّل القوميّ الإجماليّ بحلول عام 2006، وافقت بلدانُ الاتحاد الأوروبيّ الخمسة عشر الأغنى في سنة 2005 على هدف تكميّليّ أدنى للمعونة مقابل الدخّل القوميّ الإجماليّ يصل إلى 0.51% بحلول سنة 2010، كخطوة موقّعة للوفاء بالالتزام 0.7% بحلول العام 2015؛ كما وافقت أقرن عشرة بلدانٍ في الاتحاد على هدف 0.17% لسنة 2010، و0.34% بحلول سنة 2015، ويمثّل القرار الأوروبيّ خطوة جريئة في الاتجاه الصحيح؛ إذ إن هذه الالتزامات في حال تنفيذها، يمكن أن تعبئ 30-40 مليار دولار إضافيّ بحلول سنة 2010، وثمة التزامات أخرى أقلّ تحديداً. على سبيل المثال، حدّدت كندا هدفاً بمضاعفة مستوى معونة سنة 2001 بحلول عام 2010، ومضاعفة المعونة إلى أفريقيا بحلول سنة 2008. ولكن رغم هذه الالتزامات، لن تصل المعونة الكندية إلا إلى 0.33% من الدخّل القوميّ الإجماليّ

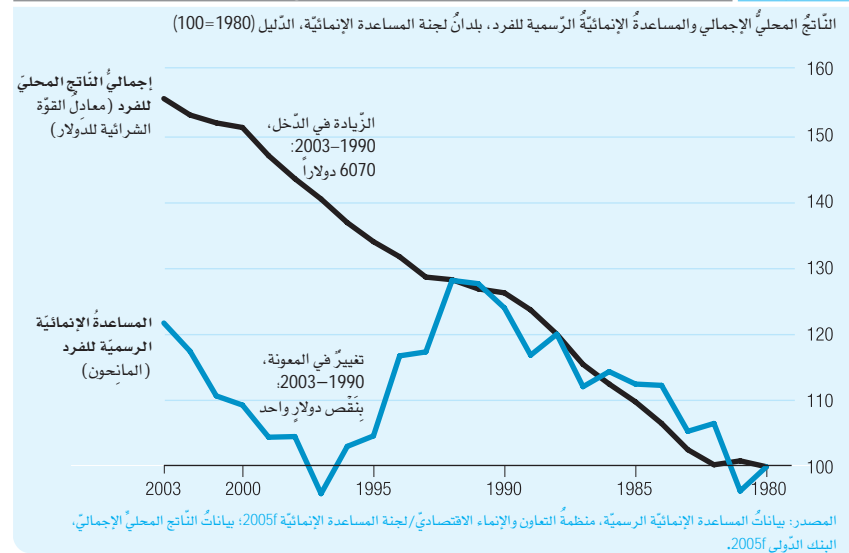
في الأمد الأطول، يرتبط ازدهار العالم الغنيّ عكسياً بسخاء المعونة. فمُنذ سنة 1990، ارتفع الدخّل الفرديّ في البلدان الغنيّة بمقدار 6070 دولاراً بالأسعار الثابتة، في حين انخفضت المعونة بمقدار دولارٍ واحد للفردي (الرّسم 3.3)؛ لأنّ الربحين من العولمة لم يُعطوا أولويّةً لتعويض الخاسرين أو لنشر الازدهار. ويتفاوت نصيب الفرد من الاستثمار في المعونة بشكلٍ واسع في البلدان المانحة، بين أكثر من 200 دولار في السويد وهولندا، وبين 51 دولاراً في الولايات المتحدة و37 دولاراً (متناقصاً) في إيطاليا (الرّسم 3.4). وما زالت أربعة من مجموعة السبعة - ألمانيا وإيطاليا وفرنسا وكندا - تقدّم اليوم أقلّ مما كانت تفعل في سنة 1992 بالقيم المطلقة، حيث تبلغ ميزانية المعونة الإيطالية لسنة 2004 نصفَ المستوى الذي كانت عليه تقريباً في 1992.

في مؤتمر تمويل التنمية عام 2002 اتّفقت الجهات المانحة على أن تبذل جماعياً «جهوداً للوصول» إلى هدف الـ0.7% - وهي كلمات تُصنّف بعض الشيء عن إعلان الالتزام (وذات معانٍ مختلفة لمختلف المانحين). ولكن، كما أوضح تقرير بيرسون على نحو صائب، ليست للتعهدات العامة من دون تواريخ محدّدة سوى فائدة محدودة، ولأنّ التخطيط الفعّال لخفض الفقر يتطلّب تقديم الموارد بصورة يمكن التنبؤ بها، فإنّ على المانحين تحويل أهدافهم العامة لزيادة المعونات إلى التزامات ملموسة في الميزانية، وقد أدرجت بعض الجهات المانحة هدفَ الـ0.7% في الإعداد لميزانياتها. فالى جانب البلدان الخمسة المانحة التي حقّقت هذا الهدف، حدّدت ستة غيرها جداولَ زمنية متفاوتة الطموح للانضمام إلى

الرسم 3.4 ... غير أن الأداء متفاوت



الرسم 3.3 أكثر غنى ولكن أقل سخاء - الثروة تتنامى بأسرع من المعونة...



سنة 2015؛ على افتراض رفع ميزانيات معوناتهم بزيادات سنوية على نسب المعونة إلى الدخل القومي الإجمالي منذ سنة 2000. ويبدو حجم الفجوات بين المستويات الراهنة، والهدف المنتقى، واضحاً بذاتهما؛ علماً بأن هذا التمرين اصطناعي، لأن المانحين لا يتفقون جميعاً على هدف 0.7%. مع ذلك، فإنه يوفر نقطة مرجعية مفيدة. فالهوة بين الأداء وبين التقدم اللازم كبيرة، حتى بالنسبة إلى المانحين الذين أُلزموا أنفسهم بتحقيق ذلك الهدف. غير أن اجتماع القمة الأخير لقادة مجموعة البلدان الثمانية في غلنغلز، بمقاطعة بيرثشاير الاسكتلندية، أثبت أن التقدم في ردم هذه الفجوات أمر ممكن (الإطار 3.4).

لا يمكن النظر في تدفقات المعونة بشكل منعزل، وهذا ما ينطبق بوجه خاص على بلدان الدخل المنخفض التي تواجه مصاعب في خدمة الدين. ففي سنة 2003، حوّلت البلدان السبعة والعشرون التي تحصل على التخفيف من أعباء الدين، بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، 2.8 مليار دولار إلى الدائنين؛ أو 13% من الإيرادات الحكومية.³² وتبعد

بحلول سنة 2010. وقد تعهدت اليابان بمضاعفة معونتها المقدمة إلى أفريقيا، إلا أنها لم تقدم التزاماً ذا مغزى بشأن نسبة المعونة إلى الدخل القومي الإجمالي.

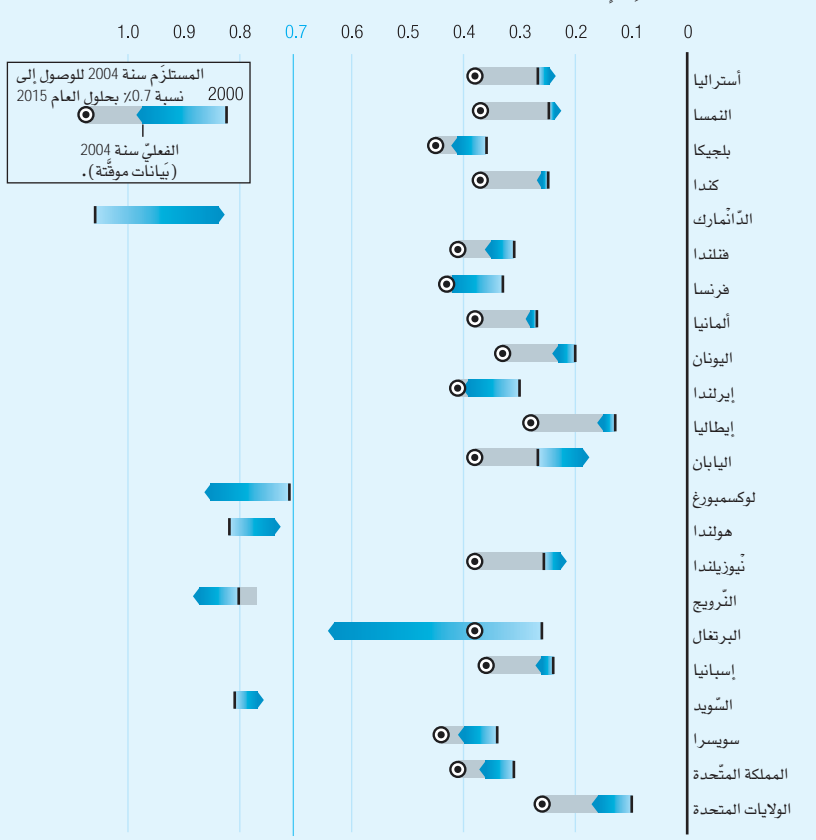
يظهر وقع هذه التعهدات بالفعل عبر الزيادات الحقيقية في المعونة كل عام منذ سنة 2002، حيث بلغت 6 مليارات دولار (بالأسعار السائدة وأسعار الصرف في سنة 2003). ومن الواضح أن المعونة برزت كأولوية إنفاق عام أكثر أهمية، فيما يبدو أن اتجاه ارتفاع ميزانيات المعونة قد ترسخ بقوة. مع ذلك، لا يمكن التسليم بأن المانحين سينفذون الالتزامات التي تعهدوا بها في مونتييراي بشكل تام. فقد هبطت المعونة التي تقدمها إيطاليا إلى المستوى الذي كانت عليه في سنة 2001، أي بمقدار 30% منذ قمة مونتييراي؛ وعليها أن تضاعف إنفاقها الحالي أكثر من مرتين في السنة للوفاء بالتزام الاتحاد الأوروبي لسنة 2006. وجمدت ألمانيا إنفاقها بالقيم الحقيقية في سنة 2004؛ وتواجه تحدياً كبيراً لرفع المعونات من مستواها الحالي، البالغ 0.28% من الدخل القومي الإجمالي، إلى 0.33% في السنة القادمة. كذلك خفضت اليابان إنفاقها على المعونة، وعليها أن تتدبر مليار دولار إضافي بحلول سنة 2006؛ إذا أرادت تحقيق هدفها المحدود بالمحافظة على متوسط مستوى المعونة للفترة 2003-2001.

زادت الولايات المتحدة ميزانية معوناتها بشكل حاد، لكن مخصصاتها بموجب حساب تحدي الألفية تراجعت كثيراً عن مطالب الإدارة الأميركية. ففي سنة 2005، أقر الكونغرس تخصيص 1.5 مليار دولار بعد أن طلبت الحكومة 2.5 مليار دولار. وفي حين أن كل البلدان التي يتدنى نصيب الفرد فيها عن 1435 دولاراً مؤهلة للحصول على المعونة، لم تخصص سوى هيتين اعتباراً من أواسط سنة 2005؛ هما برنامج بقيمة 110 ملايين دولار لبرنامج في مدغشقر يمول على مدى أربع سنوات، وبرنامج بقيمة 215 مليون دولار لهندوراس يُصرف على فترة خمس سنوات.³¹

نظراً لمرور فترة وجيزة منذ انعقاد مؤتمر مونتييراي، فإن من السابق لأوانه التوصل إلى استنتاجات قوية عبر تحليل الاتجاهات، ويتوقف الكثير على ما إذا كانت الحكومات ستترجم التمويلات الحالية إلى خيارات قاسية بشأن الميزانية، وإذا ما استخدم تحقيق هدف 0.7% كميّار لتقييم مساعدات التنمية بحلول سنة 2015، فسيبدو الأداء الحالي أقل إيجابية. ويوضح الرسم 5.3 أين ستكون مستويات المعونة اليوم في عالم افتراضي حدّد فيه كل المانحين بلوغ نسبة المعونة إلى الدخل القومي الإجمالي هدف الـ 0.7% بحلول

الرسم 3.5 التقدم ما بعد مونتييراي لتحقيق غاية المساعدة الإنمائية الرسمية

المساعدة الإنمائية الرسمية كحصة من إجمالي الدخل القومي (%)



المصدر: مبادرات التنمية (Development Initiatives) 2005d.

إن مؤتمرات قمة مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية سجل مسار طويلاً في تقديم وعود شامخة سرعان ما تنكث، وبخاصة لأفقر بلدان العالم. فهل سيختلف الأمر بعد مؤتمر القمة في غلانيغلز بمنطقة بيرنشاير السكوتلانديّة خلال شهر يوليو/تموز عام 2005؟

يتضمن البيان الرسمي لقمة الثمانية بعض الالتزامات الهامة؛ إذ يمكن للتعهد بزيادة المعونات عمّا كانت عليه مستويات عام 2004 بخمسين مليار دولار، مع تخصيص نصف الزيادة لأفريقيا جنوب الصحراء؛ سدّ جزءٍ ضخمٍ من الفجوة في تمويل أهداف التنمية للألفية. علاوةً على ذلك، وقع قادة مجموعة الثمانية لأول مرة بياناً رسمياً يحددّ غايات واقعيّة؛ قد تخفّض مخاطر الارتداد أو فتور الحماسة.

في التطلع إلى المستقبل، نجد ثلاثة تحديات تواجهها المعونات. الأول، وجوب تحميل قادة هذه المجموعة مسؤولية الوفاء بوعدهم؛ إذ ثمة خطرٌ حقيقي من أن بلدين على الأقل في الاتحاد الأوروبي - ألمانيا وإيطاليا - لن يترجما التزامات قمة الدول الثماني إلى خطط للإنفاق العام. الثاني، ضرورة الذهاب بعض البلدان إلى أبعد بكثير ممّا تفعله حالياً. فحتى مع الزيادات في المعونة، لن يكون إنفاق الولايات المتحدة واليابان على المعونات عام 2010 سوى 0.18% فقط من إجمالي الدخل القومي (وهو ما يضعهما في أدنى جدول المعونات من منظمة التعاون والإئتماء الاقتصادي) - كما أنّ كندا مقصرة في أدائها من حيث المعونة. التحدي الثالث، أهمية تسليم جزء كبير الحجم من زيادة العون الملتمز بها سلفاً؛ وليس بعد خمس سنوات.

ما عدا المعونات، أعطي البيان الرسمي لمجموعة الثمانية علامات متباينة. فالالتزام بالتعليم الابتدائيّ المجانيّ والإلزامي، والرعاية الصحيّة الأساسيّة المجانيّة، و«الاقتراب قدر المستطاع من إتاحة المنافذ الشاملة» للمعالجة من مرض الأيدز/السيدا، قد تسرع عجلة التقدم نحو الأهداف الإنمائيّة للألفية. ومن الممكن أن يؤدي ذلك أيضاً، التعهد بتدريب - وتجهيز - نحو 75 ألف جنديّ أفريقيّ بحلول العام 2010؛ لعمليات الاتحاد الأفريقيّ في حفظ السلام (أنظر الفصل الخامس). بالمقارنة، يمثّل ما ورد في البيان الرسميّ عن التجارة قراءة لا تثير الإعجاب. فالإلتزام العام بوقف مدى محدود من الإعانات الماليّة للصادرات الزراعيّة على مراحل، وضمن فترة زمنيّة غير محددة، سوف يكون لمزاريعي أفريقيا عزاءً لا يفي. ثمة مكوّنات حاسمة اجتماعاً معاً لجعل مؤتمر قمة الثمانية في غلانيغلز مختلفاً: حسن القيادة السياسيّة، والرّخم السياسيّ الذي ولّدته الحملات الكونيّة ومواقف الرأي العامّ العالمي. ولسوف يستلزم الأمر هذين المكوّنين إياهما، إذا أريد مؤتمر قمة الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2005 أن يعزّز ما تمّ إنجازه حتى الآن؛ ويبني عليه لتحقيق المزيد من الإنجازات.

المصدر: G-8 2005

إذ تتفاوت بنى التكلفة كثيراً من بلد إلى آخر؛ كما أنّ ثمة تفاعلاً متميّزاً بالتغيّر المستمرّ بين أهداف التنمية للألفية. فالتقدم، فرضاً، في تعليم البنات يمكن أن يُقلّل من تكاليف تحقيق التقدم في وفيات الأطفال، على سبيل المثال. ويقدّر مشروع الأمم المتحدة للألفية بأنّ المعونة الإجمالية اللازمة يجب أن تتضاعف تقريباً بحلول سنة 2006. ثمّ أن ترتفع بمقدار 50% أخرى (إلى 195 مليار دولار) بحلول سنة 2015، للوفاء بأهداف التنمية للألفية. وتتوافق الاقتراحات التي حدّدها تقرير المفوضيّة لأجل أفريقيا التي ترعاها الحكومة البريطانيّة مع هذا التقدير بشكل عامّ؛³³ حيث توصي بأنّ المعونة المقدّمة حالياً إلى الإقليم، وبالبنغلة 25 مليار دولار، يجب أن تتضاعف في السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة؛ بالإضافة إلى زيادة أخرى قدرها 25 مليار دولار بحلول سنة 2015. غير أنّ الاستشرافات الراهنة تقصّر كثيراً عن هذه المستويات.

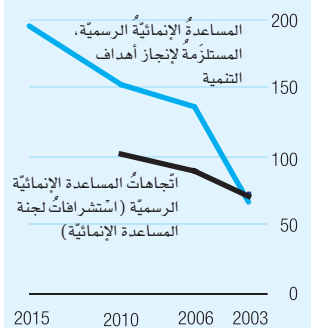
تمويل الفجوات. من المشكلات المتعلقة بتقدير الفجوة التمويليّة لأهداف التنمية للألفية، أنّ غايات الميزانيات التي يحددها المانحون قد لا تتحقّق. وإذا عمل وفقّ التعهدات التي قطعت إبان مؤتمر مونتيري وبعد - وهو أمر لا يزال بعيد الاحتمال - فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع ميزانيات المعونة إلى 0.30% من الدخل القوميّ الإجماليّ للمانحين بحلول سنة 2006؛ أي أنّ المعونة ستزداد إلى 88 مليار دولار (بالأسعار السائدة وأسعار الصرف في سنة 2003). ويقلّ ذلك الرقم 47 مليار دولار عن تقديرات مشروع الأمم المتحدة للألفية التي تبلغ 135 مليار دولار، والتي ينبغي للبلدان الغنيّة أن تتفقها في السنة التالية لإبقاء العالم على سكة أهداف التنمية للألفية (الرسم 3.6). وسترتفع الفجوة التمويليّة إلى 52 مليار دولار، بحلول سنة 2010. وإذا قصّرت البلدان الغنيّة عن الوفاء بالتزاماتها بحلول تلك المرحلة، فإنّ البلدان النامية لن تتمكن من الاستثمار في الصحّة والتعليم والبنية التحتيّة الذي يستلزمه دعم التعافي الاقتصاديّ على النطاق المطلوب لتحقيق أهداف التنمية للألفية. ولا بدّ من الاعتراف بأنّ هذه الأرقام لا تدخل في حساب هدف الاتحاد الأوروبيّ لسنة 2010 برفع المعونة إلى 0.51%. لكنّ هذا الهدف ليس مكرساً بالتزامات ملموسة في الميزانيات. ومن المهمّ أيضاً التذكّر بأنّ المعونة الإضافيّة التي تمّت تعبئتها منذ مونتيري لن توجّه بأكملها نحو سدّ الفجوات التمويليّة لتحقيق أهداف التنمية للألفية.

هذه التحويلات موارد ماليّة عن الاستثمار في التنمية البشريّة والتعافي الاقتصاديّ. في سنة 2005، بعد مرور نحو عقد على إنشاء مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، اتفق الدائون أخيراً على خطة لشطب 100% من الديون المتعدّدة الأطراف. ويمثّل ذلك خطوة ضخمة في الاتجاه الصحيح، غير أنّ الاتفاق الجديد على الدين لا يشمل على نحو وافي بلداناً عدّة - بما في ذلك نيجيريا - حيث يبقى الدين الذي لا يمكن تحمّل تكاليفه عائقاً أمام تحقيق أهداف التنمية للألفية (الإطار 3.5).

يجب النّظر إلى كفاية المعونة الحاليّة، وجهود تخفيف أعباء الديون، في السياق الصحيح. فما بهم من منظور أهداف التنمية للألفية هو كفيّة توافق الالتزامات الراهنة بالمعونة مع متطلّبات التمويل للوصول إلى الأهداف. فتقدير الفجوات التمويليّة لأهداف التنمية للألفية علمٌ غير دقيق،

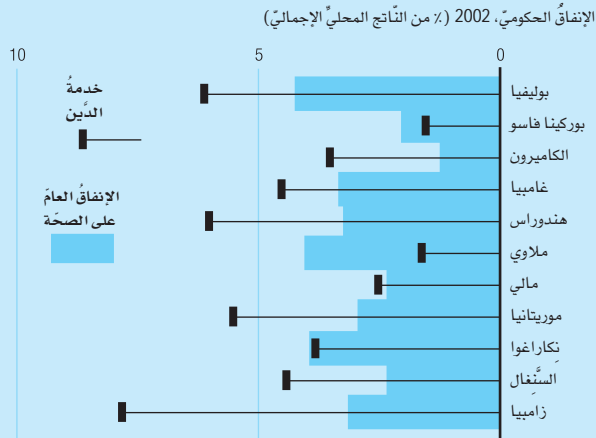
الرسم 3.6 الفجوة في تمويل أهداف التنمية للألفية

دولارات أميركيّة (بالمليارات)



المصدر: البيانات عن المساعدة الإنمائيّة الرسميّة المتطلّبة، مشروع الأمم المتحدة للألفية 2005e؛ البيانات عن اتجاهات المساعدة الإنمائيّة الرسميّة، منظمة التعاون والإئتماء الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائيّة 2005a.

الرسم 2 خدمة الدين والإنفاق العام على الصحة



المصدر: بنسبة محسوبة بناءً على بيانات عن خدمة الدين والإنفاق العام على الصحة من جدول المؤشرات 20. وبيانات عن السكان من جدول المؤشرات 5، وبيانات عن الناتج المحلي الإجمالي من جدول المؤشرات 14.

أن تدفقات المعونة ما زالت تفوق مدفوعات الديون (وهو اختلاف هام عن أزمة الديون في أميركا اللاتينية إبان الثمانينات)، إلا أن ارتفاع مستويات خدمة الدين يحرم الحكومات من مورد هام للإيرادات ويجعلها أكثر اعتماداً على المعونة. كما يجعل ميزانياتها أكثر عرضة لهواء أولويات المانحين.

قصر التنفيذ عن التوقعات بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، لأسباب عدة؛ أولها، أن المعيار الأساسي المتبنى لقياس القدرة على تحمل الديون - وهو بلوغ عتبة رصيد الدين 150% من الصادرات بالقيمة الصافية الحالية - يعطي وزناً كبيراً لمؤشرات الصادرات ووزناً غير كافٍ لتأثير الدين على الميزانيات القومية، وعلى قدرة تمويل التقدم نحو أهداف التنمية للألفية. ثانياً، وبصرف النظر عما إذا كان معظم الدائنين الثنائيين يقدمون إعفاءً من الدين بنسبة 100%، فإن معظم المانحين المتعددي الأطراف، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنوك التنمية الإقليمية، لم تقدم مثل هذه الإعفاءات؛ ما يعني أن حصة هذه الأطراف في مدفوعات خدمة الدين آخذة بالارتفاع. ثالثاً، تتوقف الأهمية لإعفاء تام من الدين على الامتثال لبرامج صندوق النقد الدولي وشروط القروض. وقد أدت توقعات هذه البرامج إلى تأخير تخفيف الديون عن مجموعة كبيرة من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، بما فيها رواندا وزامبيا وملاوي وهندوراس.

هل يؤدي اتفاق يونيو/حزيران 2005 إلى حل هذه المشاكل؟ ينص الاتفاق على تخفيف الديون 100% بالنسبة لثمانية عشر بلداً تقدمت عبر مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون للوصول إلى «مرحلة الإكمال». ومن المهم أيضاً، أنه ينص على خفض تكاليف الديون المتعددة الأطراف، العائدة إلى المؤسسة الإنمائية الدولية وصندوق التنمية الأفريقي، عبر المزيد من تمويلات الدائنين؛ وتالياً تجنب تحويل مساعدات التنمية إلى التخفيف من أعباء الدين. وفي حالة صندوق النقد الدولي، يتم تخفيف أعباء الديون من خلال الموارد الداخلية التي ربما تشمل بيع جزء من مخزون الذهب لدى الصندوق، أو إعادة تقييمه. وستصبح 8 بلدان أخرى مؤهلة للحصول على تخفيض بنسبة 100% في خلال سنة إلى سنتين من الآن، فيما تصل إلى نقطة الاكتمال لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وتضم هذه المجموعة

(التتمه في الصفحة التالية)

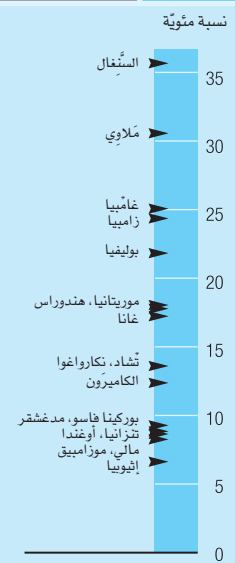
قبل عشرين عاماً، طرح الرئيس الترناني آنذاك، جوليوس نيريري، سؤالاً محدداً على حكومات البلدان الغنية: «هل علينا فعلاً أن نجوع أطفالنا لنُدفع ديوننا؟» وبعد مرور عقد تقريباً على مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون التي كان من المفترض أن تُودع أزمة الديون الأفريقية ككتاب التاريخ، بدأ الدائنون أخيراً بالإجابة عن ذلك السؤال نفيًا. ومع أن التفاصيل عن اتفاق تخفيف أعباء الديون بين وزراء مالية مجموعة البلدان الثمانية في يونيو/حزيران 2005 لا تزال غير دقيقة، إلا أنه جرى تحقيق تقدم حقيقي؛ رغم أن بعض القضايا الهامة لم تُعالج بعد. [راجع الإطار 3.4].

لا شك في أن أرقام العناوين الرئيسية عن مساعدات تخفيف أعباء الدين، المقدمة بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون قبل مؤتمر مجموعة الثمانية عام 2005، كانت مثيرة للإعجاب. ففي المجموع، ثمة 27 بلداً مؤهلاً للاقتراض من المؤسسة الإنمائية الدولية، المرفق التيسيري للبنك الدولي - كلهما من أفريقيا، باستثناء أربعة - تستفيد من الالتزام بخفض الدين المقدر بـ 32 مليار دولار (بالقيمة الصافية الحالية). وقد ساعد التخفيف من عبء الديون في دفع عجلة التقدم نحو أهداف التنمية للألفية. ووفقاً للبنك الدولي، ارتفع الإنفاق العام على الصحة والتعليم وغير ذلك من الاستثمارات في خفض الفقر بنحو 2% من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان التي تحصل على التخفيف من أعباء الدين. وساعدت المؤشرات الناتجة عن مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في تمويل التعليم الابتدائي المجاني في أوغندا وتنزانيا، وبرنامج مكافحة فيروس الإيدز/السيدا في السنغال، والبرامج الصحية في موزامبيق، والتنمية الريفية في إثيوبيا.

أما الأخبار السيئة فهي أن الأرقام المعلنة عن خفض رصيد الدين تحجب الأقسام الأخرى من بيان الميزانية. وبخاصة الأعمدة التي تتعامل مع خدمة الدين وإيرادات الحكومات. ففي سنة 2003، أنفقت البلدان السبعة والعشرون، الحاصلة على

التخفيف من أعباء الدين، 2.8 مليار دولار كتسديدات مستحقة للدائنين. وفي المتوسط، يمثل هذا الرقم 15% من إيرادات الحكومات، ووصل إلى 20% في بلدان مثل بوليفيا وزامبيا والسنغال (الرسم 1). وهذه تحويلات كبيرة جداً بالنسبة إلى مجموعة من أفقر البلدان في العالم، حيث تبلغ في المتوسط نحو 3% من دخلها القومي. والنتيجة هي أن تسديد الدين يحول الموارد عن مجالات ذات أولوية اجتماعية وحاسمة في التقدم نحو أهداف التنمية للألفية. على سبيل المثال، تنفق زامبيا، وهي من البلدان ذات المستويات الأعلى للإصابة بفيروس الإيدز/السيدا في العالم، أكثر من دولارين في تسديد الدين مقابل كل دولار تُخصمه للإنفاق على قطاع الصحة. (الرسم 2). ومع

الرسم 1 الدين كحصة من العائدات



المصدر: البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2005b.

لتخفيف أعباء الدين. وقد استجاب دائنون إفراديون حتى الآن بصورة أحادية للجوانب الشاذة في هيكلية مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين؛ حيث طورت المملكة المتحدة مثلاً اقتراحات لشطب حصتها من مدفوعات خدمة الدين المستحق على بلدان مثل أرمينيا وسريلانكا وفيتنام ومنغوليا ونيبال. غير أن هناك حاجة إلى استراتيجية أكثر تماسكاً لخفض التزامات الدين إلى مستوى متوافق مع متطلبات تمويل أهداف التنمية للألفية.

تسلط تجربة نيجيريا الضوء على محدوديات أخرى في البنية الحالية لتخفيف أعباء الديون. فخلافاً للبلدان الفقيرة المثقلة بالدين، يعود الجزء الأعظم من دين نيجيريا - نحو 80% من الإجمالي - إلى دائنين ثنائيين، وليس إلى البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي. وقد أشار الدائنون إلى غنى نيجيريا بالنفط كأساس لرفض التخفيف من أعباء ديونها. ولكن حتى مع كونها ثامن أكبر مصدر للنفط في العالم، فإن ترتيبها بحسب دليل التنمية البشرية لبلدان العالم هو 158، وسكانها هم من بين الأفقر في أفريقيا جنوب الصحراء؛ كما أن نصيب الفرد فيها من المعونة يقل عن دولارين - وهو من أدنى المستويات في المنطقة. وتبلغ فاتورة خدمة الدين السنوية في نيجيريا أكثر من 3 مليارات دولار - أي بما يفوق الإنفاق العام على الصحة. أضف إلى ذلك أن المتأخرات تتراكم، لأن أقل من نصف الدين العام تجري خدمته. صحيح أنه كان من الممكن تجنب مشكلات الدين النيجيري لو لم تنفخ الحكومات السابقة في سوء الإدارة المالية وتحويل الإيرادات النفطية إلى حسابات في البنوك السويسرية؛ لكن ذلك لا يعطي أي سبب أساسي يذكر لمعاقبة النيجيريين الفقراء اليوم، أو تقويض التزام الحكومة بالإصلاح.

بلداناً شرعت في إعادة الهيكلة، مثل جمهورية الكونغو الديمقراطية وسيراليون - وبلداناً مثل تشاد والكاميرون تعرضت لتوقفات برامج صندوق النقد الدولي. وبالنسبة إلى كل هذه البلدان، يمكن للاتفاق الجديد بشأن تخفيف أعباء الديون أن يحرر مصادر جديدة للتنمية - ومن الحيوي لتمويل أهداف التنمية للألفية أن توزع الموارد بشكل فعال، لدعم خدمات القطاع الاجتماعي والنمو الواسع القاعدة.

يحتاج تطبيق الاتفاق الجديد إلى مراقبة وثيقة لضمان أن يكون تمويل تخفيف أعباء الديون تمويلًا إضافيًا حقيقياً. وقد أثبتت مخاوف على وجه الخصوص بشأن فشل اتفاقات التمويل في تغطية تكاليف خفض الدين العائد لبنك التنمية ما بين البلدان الأميركية الذي يجب أن يفي بجزء من فاتورة تمويل تخفيف أعباء الدين في بوليفيا ونيكاراغوا وهندوراس. مع ذلك، فإن الاتفاق جيد بصورة لا لبس فيها بالنسبة إلى البلدان السبعة والعشرين الأعضاء في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين التي تحصل الآن على تخفيف هذه الأعباء.

تتمتع المعضلة الأكبر من ذلك في كيفية التعامل مع بلدان لا تقع ضمن هذه الفئة، لأن عضوية البلدان الفقيرة المثقلة بالدين أغلقت على أساس البلدان المشمولة عام 2004. ومن المفارقات أن ذلك يعني أن لدى بعض البلدان المؤهلة للحصول على قروض المؤسسة الإنمائية الدولية مؤشرات للدين أسوأ مما هي عليه لدى تلك المصنفة في مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين، في أعقاب تخفيف أعباء الدين؛ ومع ذلك فإنها غير مؤهلة للحصول على تخفيف أعباء الدين، على أساس أنها لم ترد في لائحة سنة 2004. مثلاً على ذلك، يفوق رصيد الدين في كل من قرغيزستان وكينيا وهايتي 150%؛ ومع ذلك فإنها غير مؤهلة

المصادر: World Bank and IMF 2004c; Martin and others 2004

المعونة الحقيقية والأرقام المعلنة

في الواقع، ربما تقلل أرقام الفجوة التمويلية من الحجم الكامل للمشكلة. فإغلاق الفجوات التمويلية يتطلب أموالاً حقيقية، لكن الأموال المعدودة كمعونة لا تُترجم كلها إلى تحويل للموارد. وهذه هي الحال على وجه الخصوص للضمانات الثلاث من المساعدة التي شكلت ما يزيد على 90% من زيادة تبلغ 11.3 مليار دولار في المعونات الثنائية بين عامي 2000 و2004؛ وهي تخفيف الدين (3.7 مليار)، والتعاون التقني (5.2 مليار دولار)، والمساعدات الطارئة (1.7 مليار دولار؛ الرسم 3.7). وتولد الزيادات في هذه المجالات أرقاماً بارزة العناوين تُفوق تحويلات المعونة الحقيقية.

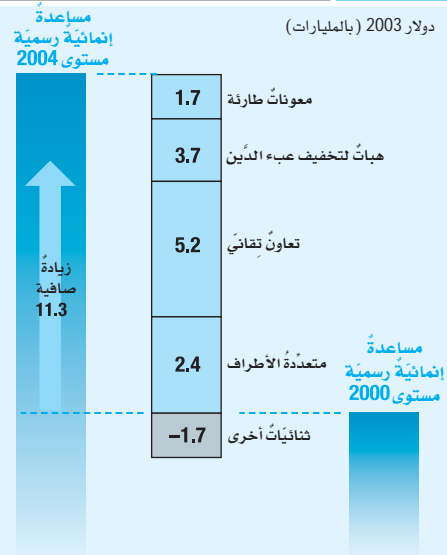
لنتأمل في التخفيف من أعباء الدين الذي يُعتبر شكلاً فعالاً جداً من أشكال المساعدات الإنمائية، يُعطي الحكومات تحكماً أكبر بالإيرادات المحلية ويُقلل اعتمادها على المعونات. فالإعفاء من الدين المخدمه فعلاً يُحرر موارد الميزانية لأغراض أخرى، غير أن ترتيبات الإبلاغ في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي تُجيز لحكومات أعضائها

الإفادة عن رصيد خفض الدين بأكمله كمعونة ممنوحة في سنة شطب. وهذا ما يُضخم القيمة الفعلية لتخفيف أعباء الدين، لأن المؤشرات المالية الحقيقية للبلد المتلقي تأتي على شكل انخفاض لخدمة الدين.

في الحالات التي تكون الديون المعينة غير مخدومة بالكامل، يُشكل تخفيف أعباء الدين في جزء منه عملية مُحاسبية، ويدخل في هذه الفئة جانب كبير من ارتفاع المعونة البالغ 4 مليارات دولار إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي سنة 2003، حصلت إثيوبيا على تخفيض لرصيد الدين بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين يبلغ 1.3 مليار دولار، لخفض خدمة الدين السنوية بمقدار 20-40 مليون دولار. وهذه ليست مُحاجة ضد التخفيف من أعباء الدين، لكنها ضد ممارساتها المحاسبية الراهنة التي تعطي انطباعاً مضللاً عن مقدار ما يقدمه المانحون من معونات. ففي السنوات القليلة التالية، يُتوقع حدوث خفض كبير لديون العراق وبلدان أخرى بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالدين؛ ومن المهم ألا تؤدي القيمة الاسمية المرتفعة لهذه

الرسم 3.7 ترقية المعونة المُزْدادة

دولار 2003 (بالمليارات)



المصدر: منظمة التعاون والإيحاء الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية 2005f.

المساعدات الإنمائية الرسمية بين عامي 2001 و2003؛ وبنسبة كبيرة من المعونات التي تقدمها الولايات المتحدة. في الواقع، حُصِّصَ للعراق ما يزيد على 40% من مبلغ الـ 3.8 مليار دولار الذي أُضيف إلى مساعدات التنمية الأميركية عام 2003. وحتى اليوم، تمَّ معظمُ الازدياد في المعونة الطارئة من خلال تحريك أموال إضافية، رغم أن من الصعب عملياً تأكيد الإضافات. مثلاً على ذلك أن اليابان جمعت بين زيادة المعونة إلى أفغانستان والعراق وبين اقتطاعات كبيرة من المساعدات الإجمالية للتنمية. وأياً يكن الوضع الحالي، فإن تحويل المعونة من تمويل أهداف التنمية للألفية إلى إعادة الإعمار بعد النزاع، أو إلى أهداف استراتيجية أوسع نطاقاً، ما زال يشكل تهديداً كبيراً.³⁴

انتقائية المعونة

من الأسباب الأخرى التي تدعو للاعتقاد بأن أرقام العناوين الكبرى قد تقلل من مقدار المشكلة التمويلية لأهداف التنمية للألفية، أن المانحين يتفاوتون في أنماط تخصيص المعونات. فبلدان الدَّخَل المتدني وأفريقيا جنوب الصحراء التي تواجه أكبر الفجوات التمويلية، تبرز في بعض برامج المعونات بشكل أكبر ممَّا تبرز في غيرها (الرسم 3.8). ولعلَّ المعونات المُقدَّمة من خلال آليات متعددة الأطراف، مثل رابطة الإنماء الدولية والصندوق الكوني لمكافحة

العمليات إلى صرْف الانتباه عن المؤهلات المتواضعة نسبياً، أو عن الحاجة إلى رؤية تخفيف الأعباء في إطار رزمة تمويلية أوسع بغية تحقيق أهداف التنمية للألفية.

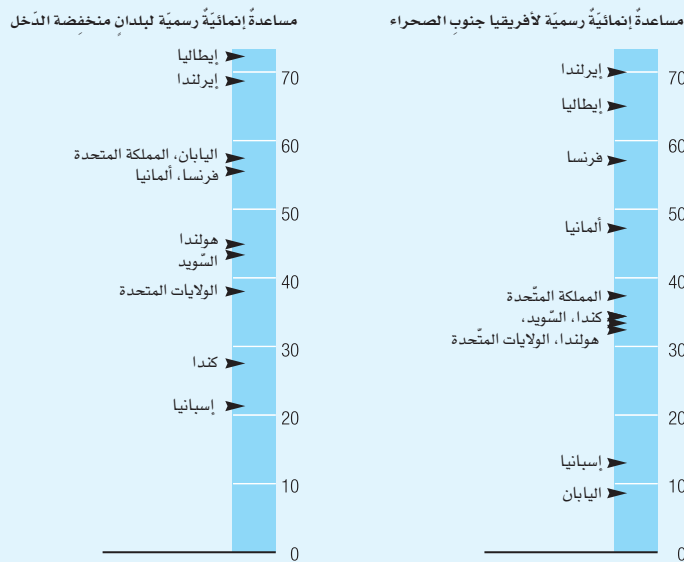
ينطبق العديد من الحجج نفسها على المساعدات التقنية والمعونات الطارئة. فقد كانت المساعدة التقنية ربع المعونة المقدمة في سنة 2003. وغالباً ما تقوم هذه المساعدات بدور هام في دعم تنمية القدرات وبنائها، لكنَّ قسماً كبيراً منها يمثل نفقات في البلدان المانحة. وهي مشكلة تُضاعفها المعونة المُقدَّمة (التي تبحث لاحقاً في هذا الفصل)، وتوضح المعونات المُقدَّمة إلى التعليم حجم هذه المشكلة؛ حيث توجد كبرى الفجوات التمويلية في التدريب والرواتب والاحتفاظ بالمعلمين، وفي بناء عُرف الدراسة وتوفير الكتب المدرسية. مع ذلك، يأتي ثلاثة أرباع دعم المانحين للتعليم على شكل مساعدات تقنية؛ يبتلع جانب كبير منها في المدفوعات للمُنح والمَشورة التقنية الخارجية والرُسوم الاستشارية. وتفاوت نوعية المساعدات التقنية على نطاق واسع؛ لكنَّ النقطة الهامة في تمويل أهداف التنمية للألفية، كما هو الحال مع التخفيف من أعباء الديون، هي أن الموارد لا تتدفق بصورة تلقائية إلى المجالات التي تحظى بالأولوية. صحيح أن المعونة الطارئة ومساعدة الدول الهشة تحظيان بالأولوية، لكنهما أيضاً استجابةً لاحتياجات تمويلية فوق تلك المقدرّة لأهداف التنمية للألفية. فقد استأثرت أفغانستان والعراق معاً بمبلغ 3.2 مليار دولار من الزيادة في

3

المعونة في القرن الواحد والعشرين

الرسم 3.8 تفاوت في معونات المانحين لأشد البلدان فقراً

الحصة من مجمل المساعدة الإنمائية الرسمية، 2003 (%)



المصدر: تُسَبَّحُ محسوبة على أساس بيانات المساعدة الإنمائية الرسمية من منظمة التعاون والإيحاء الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية 2005f.

وقادت تلك الدراسة إلى المعتقد التقليدي الجديد بأن المعونة يجب أن تُستخدم بشكل انتقائي لمكافحة المُصلحين الأقوياء. لكن دراسات لاحقة وجدت أن المعونة كانت فعالة أيضاً في بلدان ذات بيئة مؤسسية أقل ملاءمة وسجل أضعف في الإصلاح الاقتصادي. لا يعني هذا الاستنتاج أن بيئة السياسات غير هامة؛ بل على العكس، لأن إدارة الاقتصاد أمر حيوي، لكن الأدلة تُحذّر فعلاً من استخدام لوائح تدقيق «السياسات الجيدة» كأساس لتخصيص المعونات.

توحي الأدلة الفُضلى بأن المعونة يمكن أن تكون فعالة في مجموعة متنوعة من البيئات - وأن مخططات الشُروط المسبقة في السياسات غير مفيدة.³⁶ فتمّة خطر من أن تُقسّم هذه المخططات متلقّي المعونة إلى محبوبي المانحين وأيتام المانحين استناداً إلى دليل وإه بشأن قدرتها على الاستفادة من المعونة بصورة جيّدة. وهذا ما بدأ يحدث إلى حد ما، مع إفراط في التركيز على محبوبات المانحين من البلدان الناطقة بالإنكليزية في أفريقيا جنوب الصحراء (واثيوبيا وموزامبيق)، وإفراط في تمثيل أيتام المانحين في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية وفي أميركا اللاتينية.

توحي الأبحاث الحديثة التي تُستخدم مؤشّر البنك الدولي للسياسات الانتقائية، وهو قياس للعلاقة بين المعونة ونوعية المؤسسات في البلدان المتلقية، بأن تدفّق مساعدات التنمية يتزايد حساسية تجاه نوعية المؤسسات (كما يُحددها المؤشّر).³⁷ في الوقت نفسه، يتشدّد المانحون في التركيز على الأداء المؤسسي في بلدان الدخّل المتدني أكثر من تشدّدهم على بلدان الدخّل المتوسط، ومما يثير قلقاً أكبر، هو أن بعض بلدان الدخّل المنخفض تتلقّى المعونة بمستويات تقلُّ بنحو 40% عما تُشير إليه قدرتها المؤسسية.³⁸

لا يُنكر أيُّ من ذلك الأهمية الواضحة لبيئة السياسات القومية في تحديد فعالية المعونة. فقد تمكّنت بلدان متنوعة، بقدر تنوع موزامبيق وفيتنام وبنغلاديش، من تحقيق عائداً مرتفعة للمعونة في التنمية البشرية؛ لأن لديها استراتيجيات فعالة لخفض الفقر. على العكس من ذلك، يُقلّل الفساد المستشري، والحكم الضعيف، وسوء الإدارة الحكومية من المنافع المحتملة للمعونات. ويُقوّض الفساد مساعي المعونة من ناحيتين، أولاهما أن الأسر الفقيرة تعاني بشكل غير متناسب من الممارسات الفاسدة. فقد وجد مسح في كمبوديا أن الفساد كلف العائلات ذات الدخّل المنخفض من دخلها ثلاثة أضعاف ما كلف عائلات الدخّل المرتفع؛ ويعود ذلك جزئياً إلى أن أسر الدخّل المنخفض تعتمد أكثر

نظراً لأن المؤسسة الإنمائية الدولية هي أكثر الآليات الدولية فعالية في توجيه الاهتمام إلى البلدان الأشد فقراً، فإنها تحتل موقعاً محورياً في تمويل أهداف التنمية للألفية؛ حيث إن الدولار المقدم من خلال هذه المؤسسة يُخفّض على الأرجح من الفجوة التمويلية لأهداف التنمية للألفية أكثر من دولار يُقدّم عبر أي قناة أخرى. أضف إلى ذلك أن المؤسسة الإنمائية الدولية تعمل على أساس دورة للميزانية مدتها ثلاث سنوات، وتالياً فإنها أقل عرضة لعدم قابلية التنبؤ التي ترافق المعونة الثنائية المقدمة من خلال الميزانيات السنوية.

في سنة 2005، خصص المانحون 34 مليار دولار للمؤسسة الإنمائية الدولية حتى سنة 2008. أي زيادة حقيقية تبلغ 25%؛ وهو أكبر توسع يطرأ في عقدين، مع أنه أدنى بكثير من مستوى الـ 40%. 50% الذي أراضته معظم البلدان الأوروبية. ولو تمّ تبني المقترحات الأوروبية، لارتفعت حصة المعونة المتعددة الأطراف وحصة المعونات المخصصة لأفقر البلدان. والمعروف أن المؤسسة الإنمائية الدولية هي ثالث أكبر مصدر للمعونة المقدمة إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء (بعد فرنسا والولايات المتحدة)، والمصدر الرئيسي للمعونات المخصصة للتعليم والصحة.

لا تزال هناك أسئلة هامة تُطرح بشأن الدور المستقبلي الذي تؤديه المؤسسة الإنمائية الدولية في تمويل التنمية. فما يقرب من خمس القروض التي تقدمها المؤسسة تمنح على أساس هبات للبلدان المعرضة لمشاكل المديونية؛ ويُخصّص الباقي كقروض ميسرة تُسدّد على فترة 40 سنة، مع فترة سماح تمتد 10 سنوات. ويُريد بعض المانحين المحافظة على هذا التوازن، في حين يجنّد آخرون تمويل المؤسسة إلى هيئة تقوم بصورة أساسية على المنح.

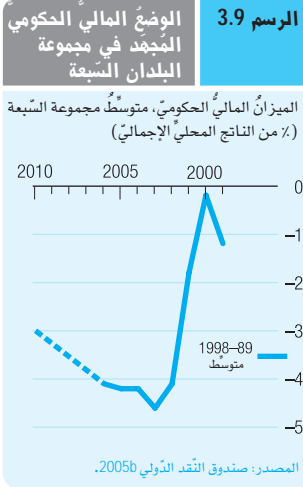
ثمّة مخاطر في سلوك طريق المنح فقط. فالمانحون يُقدّمون حالياً نحو نصف مدخول المؤسسة الإنمائية الدولية، ويأتي 40% من خلال تسديد قروض سابقة لبلدان مثل الصين، ارتفعت من وضعية الدخّل المنخفض إلى المتوسط. ويمكن للانتقال إلى نظام المنح أن يخلق هذا الدفق التسديدي، ويُخفّض تالياً قاعدة الموارد. بالإضافة إلى ذلك، أن بعض البلدان - مثل بنغلاديش والهند - هي في موقع للاستفادة من القروض الميسرة، في حين تستطيع بلدان أخرى أن تستفيد من المؤسسة الإنمائية الدولية للانتقال من الاعتماد التام على المنح.

ثمّة سبب آخر يدعو إلى توجي الحذر، وهو أن في استطاعة المانحين إبطال مفعول التأثيرات المالية؛ بالاتفاق على التعويض عن أي فقدان من مدفوعات تسديد القروض للمؤسسة الإنمائية الدولية، من خلال تعهدات ملزمة بزيادة المنح. لكن ما من مانح أقدم على ذلك. ومن دون مثل هذه الضمانات بزيادة التمويل على الأمد الطويل، ستصبح التدفقات المالية معتمدة على دعم المانحين الذي لا يمكن التنبؤ به.

المصدر: Rogerson 2005

الأيّز والسلّ والملايا، هي الأكثر توجيهاً إلى سدّ الفجوات التمويلية للأهداف الإنمائية للألفية - في حالة المؤسسة الإنمائية الدولية، لأن الأهلية محصورة ببلدان الدخّل المنخفض (الإطار 3.6). لا يعني ذلك أن المعونة لبلدان الدخّل المتوسط غير مبررة على أسس التنمية البشرية، لكن الحقيقة الواقعة هي أن المانحين يتفاوتون في ما يُخصّصونه من حصص إلى البلدان الأفقر التي تواجه أخطر القيود التمويلية على بلوغ أهداف التنمية للألفية.

يؤثر في توزيع المعونة انتقاء المانحين لبلدان متلقية مفضلة. ففي سنة 1997، حاجت إحدى الدراسات النافذة جداً، على أساس الأدلة المستقاة عبر البلدان، بأن المعونات لم تكن فعالة إلا في بيئات السياسات «الجيدة» (الاستقرار المالي، وتدني التضخم، والأسواق المفتوحة، وغيرها من المعايير).³⁵



العُطُور، أو الثمانية مليارات دولار التي يُنفقها الأميركيون كلَّ عام على الجراحة التقيويّة الاختيارية.

ليس الغرض من مثل هذه المقارنات نفيّ الجهد المطلوب لزيادة المعونة على مستوى ينسجم مع تحقيق أهداف التنمية للألفية، إذ لا يزال العجز المالي مرتفعاً في كل بلدان مجموعة السبعة - باستثناء كندا - لا بل إنّ وضع هذه البلدان الماليّ، كمجموعة، قد تدهور (الرسم 3.9). فالعجز الماليّ الحاليّ للولايات المتحدة (كنسبة مئوية من الناتج المحليّ الإجماليّ) هو الأعلى لأيّ من البلدان الصناعيّة الرئيسيّة، باستثناء اليابان. وتتصوّر المقترحات الرّاهنة للميزانيّة لتقليص العجز إلى نصفه بحلول سنة 2009، مع خفض الإنفاق غير العسكريّ إلى أدنى نسبه من الناتج المحليّ الإجماليّ خلال أكثر من 40 عاماً.

ومن الواضح أنّ هذه ليست بيئة ملائمة لتوسيع ميزانيّات المعونة. ويصحّ الأمر نفسه بالنسبة إلى اليابان؛ حيث لا يُتوقّع تراجع العجز الماليّ البيّنويّ إلا على نحو طفيف، أي إلى ما يزيد قليلاً على 6٪ من الناتج المحليّ الإجماليّ في سنة 2006. وتتصوّر خطط الميزانيّة اليابانيّة على المدى المتوسط تحويل العجز إلى فائض بحلول سنة 2010 - وهو هدف يُترجم إلى ضغط شديد لإجراء تخفيضات في الاستثمار العام.

ويكاد الوضع في الاتحاد الأوروبيّ ألاّ يكون مشجعاً أكثر من ذلك؛ إذ على الرغم من أنّ العجز في منطقة اليورو أصغر مما هو عليه في اليابان أو الولايات المتحدة، فإنّ العجز في فرنسا وألمانيا 3٪ من الناتج المحليّ الإجماليّ، في حين يُتوقّع للعجز الماليّ في إيطاليا أن يتجاوز 4٪ عام 2006. لكنّ العجز الماليّ الأضيق نطاقاً في الاتحاد الأوروبيّ عمّا هو عليه في الولايات المتحدة أو اليابان يُخفي ثلاثة ضغوط أساسية أخرى. فمستويات الدين العام مرتفعة في منطقة اليورو؛ والضغط الماليّ، المرتبطة بمتوسط أعمار السكّان، تتعاظم. وفرضت معدلات البطالة جعل هذه المشكلة في مقدّمة جدول الأعمال السياسيّ لبعض البلدان، حيث تثبّتت معدلات البطالة على أكثر من 9٪ في فرنسا وإيطاليا وألمانيا منذ سنة 2003. ومع أنّ إدخال إصلاحات على اتفاقية الاستقرار والنمو في الاتحاد الأوروبيّ زاد من المرونة، إلا أنّ حكومات الاتحاد الأوروبيّ تواجه ضغوطاً ماليّة شديدة في سياق تدنيّ النمو، وارتفاع البطالة، وتصاعد الضغط على الإنفاق العام. على هذه الخلفية، كان قرار الاتحاد الأوروبيّ تحديد نسبة 0.51٪ من الناتج المحليّ الإجماليّ هدفاً للمعونة تصريحاً سياسياً

من غيرها على الخدمات العامّة.³⁹ الثانية، هي أنه يمكن للتدفّقات الماليّة إلى الخارج، المرتبطة بالفساد، أن تُقرّم تدفّقات المعونة إلى الداخل. فثمة تقدير بأنّ الأصول الماليّة العامّة، المحوّلّة من أفريقيا بصورة غير قانونية إلى حسابات مصرفيّة أجنبيّة، تفوق بقيمتها الدين الخارجيّ لتلك القارة. يمكن لمانحي المعونات معالجة هذه المشاكل على النحو الأكثر فعالية من خلال شراكات مع الحكومات الملزمة بالشفافيّة والمساءلة الماليّة، بدلاً من خلال فرض المخططات التفصيليّة.

المعونة وأهداف التنمية للألفية: هل في مقدور البلدان الغنيّة تحمل تكاليفها؟

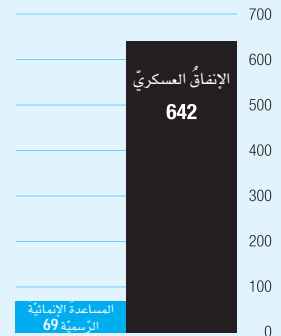
هل في مقدور البلدان الغنيّة تحمّل تكاليف التزامها القديم العهد بإنفاق 0.7٪ من دخلها الإجماليّ القوميّ على المعونة؟ إنّ لهذا السؤال تأثيراً حاسماً على احتمالات تحقيق أهداف التنمية للألفية، والأهداف الأوسع نطاقاً للتنمية البشريّة. في أيّ نظام ديمقراطيّ، يعكس ما تعتبره الحكومات مقدوراً عليه مالياً تقييم تكاليف الإنفاق العام ومنافعه. ويسترشد ذلك التقييم بالأراء المكوّنة عن أولويّات السياسات من طريق توسّط العمليات السياسيّة التي تؤديّ إلى الاختيار بشأن مزايا المطالب المتنافسة. وتعكس ميزانيّات المعونة كيفيّة رؤية الحكومة والشعب للفرق في العالم، وواجباتهما ومصالحهما في مكافحته.

التكاليف التي يمكن تحمّلها

تُعتبر تكلفة تحقيق أهداف التنمية للألفية متواضعة، عند تقييمها بالمعايرة مع ثروات البلدان الغنيّة ومواردها. فهناك أكثر من مليار نسمة في العالم منعدمي المنافع إلى الماء النظيف، و2.6 مليار نسمة يفتقرون إلى الصّرف الصحيّ. وسوف يُكلّف التغلّب على هذين العجزين أقلّ بقليل من 7 مليارات دولار في السنة، على مدى العقد التالي؛ وهو استثمار يمكن أن يُقذ حياة نحو 4000 إنسان يومياً، نتيجة لانخفاض تعرّضهم إلى الأمراض المعدية. وقد يُعالج مشكلة تسلب الصّحة من الفقراء وتُوقّض التنمية الاقتصاديّة، وتُفرض متطلبات كثيرة من الوقت والكُدح على البنات والنساء. قد يبدو الاستثمار المطلوب مبلغاً كبيراً - وهو كذلك بالنسبة إلى البلدان النامية، المتدنية الدخل - لكنه ليس أكثر من السبعة مليارات دولار التي يُنفقها الأوروبيون سنوياً على

الرسم 3.10 الإنفاقات العسكرية مقابل المساعدات التنموية

إنفاق المانحين من منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، 2003 (بمليارات الدولارات)



المصدر: مبادرات التنمية 2005d.

الجدول 3.1 الإنفاقات العسكرية تقوّم المساعدات التنموية الرسمية في البلدان الغنية

نسبة الإنفاق الاستهلاكي النهائي العام للحكومة، 2003 (%)

البلد	مساعدات إنمائية رسمية	إنفاقات عسكرية
أستراليا	1.4	10.7
النمسا	1.1	4.3
بلجيكا	2.7	5.7
كندا	1.2	6.3
الدانمارك	3.1	5.7
فنلندا	1.6	5.4
فرنسا	1.7	10.7
ألمانيا	1.4	7.3
اليونان	1.4	26.5
إيرلندا	2.1	4.6
إيطاليا	0.9	9.8
اليابان	1.2	5.7
لوكسمبورغ	3.9	4.8
هولندا	3.2	6.5
نيوزيلندا	1.2	6.3
النرويج	4.1	8.9
البرتغال	1.0	10.0
إسبانيا	1.3	6.7
السويد	2.8	6.4
سويسرا	3.5	8.5
المملكة المتحدة	1.6	13.3
الولايات المتحدة	1.0	25.0

المصدر: بنسب مسبوقة بناءً على بيانات عن المساعدة الإنمائية الرسمية من منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية 2005f، وبيانات عن الإنفاق العسكري من جدول المؤشرات 20، وبيانات عن الإنفاق الحكومي من البنك الدولي 2005f، البيانات عن إيرلندا تشير إلى عام 2002.

هاماً بإعلان النيّات، لكنه لا بدّ من بذل جهد استثنائي لضمان ترجمة الهدف إلى التزامات صلبة في الميزانيات.

على الرّغم أنّ الضغط المالي الذي تواجهه مجموعة البلدان السبعة والبلدان الصناعية الأخرى حقيقي، فإنّ من المهمّ الإقرار بأنّ ميزانيات المعونة، حتّى بمستوياتها الموسّعة، تمثّل مصدراً متواضعاً من مصادر ذلك الضغط؛ إذ إنّ المساعدات الإنمائية بالنسبة إلى بلدين من مجموعة السبعة - إيطاليا والولايات المتحدة - تشكّل 1% أو أقلّ من الإنفاق العامّ، وهو أدنى بكثير من المتوسط السائد في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي. ففي سنة 2004، لم تبلغ ميزانيات المعونة الإجمالية سوى 3% من العجز الماليّ الإجمالي لليابان والولايات المتحدة، و5% لألمانيا. وحتّى لورفعت بلدان مجموعة السبعة كلّها معوناتها إلى مستوى الهدف الذي حدّده الاتحاد الأوروبي، فلن يكون أيّ وقع ضارّ على وضعها الماليّ إلا محدوداً. على العكس من ذلك، لن يكون لتقييد الإنفاق على المعونة سوى تأثير هامشيّ في تحسين ذلك الوضع.

من الناحية العملية، فإنّ كفيّة تحديد الحكومات أولويات الإنفاق العامّ، على غرار استجابتها للضغوط المالية، ستعكس

تنظيمها تسلسل الأولويات السياسية؛ بالإضافة إلى فرض الضرائب حسبما ترتبه السياسات، ونطاق الاستثمار العامّ، والإصلاح الاقتصادي. وإذا ثبت ما نحاّج به في هذا الفصل، من أنّ زيادة المعونات إلزامية لا على أسس معنوية وأخلاقية فحسب، وإنما أيضاً من حيث المصلحة الذاتية المستتيرة للبلدان الغنية؛ كما ينعكس ذلك في ازدهار مواطنيها وأمنهم مستقبلاً؛ فلن يكون من المهمّ عندئذٍ منح المعونة أولوية في الميزانية أكبر بكثير ممّا هي عليه الآن.

الإنفاق العسكري ومستويات المعونة

توفّر المقارنة بالإنفاق العسكري معلومات مفيدة في هذا المجال؛ إذ مقابل كلّ دولار يُستثمر في المساعدات الإنمائية، تُتفق 10 دولارات أخرى على الميزانيات العسكرية (الرّسم 3.10). فما من بلد في مجموعة السبعة تقلّ فيه نسبة الإنفاق العسكري إلى المعونة عن 1:4؛ فيما ترتفع تلك النسبة إلى 1:13 لدى المملكة المتحدة و1:25 لدى الولايات المتحدة (الجدول 3.1). وفي عالم يشهد تزايداً اعتراف البلدان الغنية نفسها بأنّ التهديدات الأمنية ترتبط بالفقر واللامساواة وتقلص الأمل التي تُعمّق قطاعات كبيرة من سكّان العالم، تبدو نسبة الـ 1:10 للإنفاق العسكري مقابل الإنفاق الإجمالي غير معقولة، وثمة منافاة استثنائية بين الميزانيات العسكرية والاحتياجات الإنسانية، أيّا يكن تقييم التهديدات التي تتعرض لها الحياة البشرية.

لا تعكس أولويات الميزانية في العديد من البلدان الغنية التزاماً وافياً بأهداف التنمية للألفية ولا تصدياً متمسكاً للتحديات الأمنية التي يشكّلها الفقر الجماعيّ وانعدام المساواة العميق في العالم. فالتباين بين الميزانيات العسكرية والتنموية يضع إمكانية تحمّل تكاليف أهداف التنمية للألفية في منظور مختلف، فلو خصّصت الزيادة البالغة 118 مليار دولار على الإنفاق العسكري بين سنتي 2000 و2003 للمعونة، لكانت المساعدات الإنمائية تمثّل اليوم نحو 0.7% من الدخّل القوميّ الإجماليّ للبلدان الغنية. فأربعة مليارات دولار فقط - أي نحو 3% من الزيادة في الإنفاق العسكري - تكفي لتمويل التدخّلات الصحية الأساسية التي يمكن أن تحوّل دون وفاة 3 ملايين رضيع سنوياً، ولو أنّ الحرب لمكافحة الفقر أولوية، لكان من غير المعقول إطلاقاً أن تعطي الحكومات وزناً ضئيلاً جداً لميزانيات المعونة التي تهدف إلى إنقاذ الأرواح.

لا يصرف أيّ من ذلك الانتباه عن التهديدات الأمنية الحقيقية جداً التي يتعيّن على حكومات البلدان المتطوّرة أن

ينبغي للمعونة أن تلبي ثلاثة شروط، كي يكون لها تأثير دائم على الفقر: يجب أن تكون مستدامة ويمكن التنبؤ بها، وكبيرة بالقدر الذي يسهل الاستثمارات المترامنة في قطاعات يعزّز بعضها وقع بعضها الآخر، ومترسخة في خطط تنموية قابلة للتطبيق. وبغياب هذه الشروط، لا تعود المعونات استثماراً في التخفيض المستديم للفقر بقدر ما تصبح تعويضاً عرضياً عن كون المرء فقيراً.

إن أهمية المعونة المستدامة وذات القابلية للتنبؤ بها بيّنتها ذاتها. فما من شركة خاصة تقدر مسؤولياتها يمكن أن تنطلق في مشروع لزيادة العائدات المستقبلية، ما لم تكن لديها خطة متعددة السنوات وممولة بالكامل. ينطبق الأمر نفسه على الحكومات في البلدان الفقيرة. فإذا كان هناك بلد، مثل السنغال، يعتمد على المعونة لتسديد أكثر من 30% من نفقاته العامة و74% من الاستثمار العام، يكون التدفق الآمن والقابل للتنبؤ به شرطاً للاستثمار. كذلك لا تستطيع البلدان أن تحقق التعليم الابتدائي الشامل، بإلغاء رسوم التعليم، وبناء المدارس، وتدريب المعلمين؛ إن لم يؤمن التمويل لسداد تكاليف المدارس ودفع رواتب المعلمين بعد السنوات القليلة الأولى. ولا يمكن توقع محافظة البلدان على استثماراتها في التعليم، ما لم تكن لديها خطة صحيحة ممولة للوقاية من وفاة المعلمين بسبب فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) بسرعة تفوق سرعة تدريبهم؛ أو ما لم توضع خطة ممولة للمياه والصرف الصحي التي، من دونها، تنتسب الفتيات من المدرسة في سن البلوغ. ومن ثم أهمية الاستثمارات المترامنة في القطاعات المختلفة.

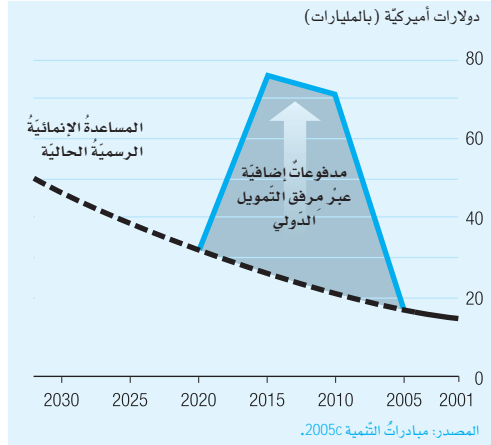
لكن الدرس الذي أبدى المانحون أقل توقُّع إلى تعلمه هو أن ثمة حاجة فورية وملحة لزيادة المعونات. وكلما طال تسويقهم، زاد استعصاء المشكلة وارتفعت تكاليف الحل. ويمكن لتخصيص المعونات منذ البداية تحقيق متوقّرات في المستقبل. فالملايا تكلف 12 مليار دولار في السنة كمخرجات مفقودة، فيما يكلف دفع الأموال لمعالجة الملايا كلياً مجرد جزء صغير من ذلك. ويمكن لمعدلات العوائد على الاستثمار في البنية التحتية أن تصل إلى 80%، وهو ما يقرّم العوائد القياسية في أسواق رأس المال الخاصة.

صمّم المرفق المالي الدولي للوفاء بالشروط الثلاثة، المستلزمة للمعونة الفعالة. ويمكنه، عبر بيع السندات الحكومية في البلدان الغنية، تعبئة موارد التمويل الإجمالية دفعة واحدة، وتأمين تدفق معونات يمكن التنبؤ بها. ويمكن للمعونة، لأنها ستخصص مسبقاً، أن توفر الكتلة الحاسمة للاستثمارات اللازمة في مجموعة من القطاعات.

هل يمكن للمرفق المالي الدولي أن ينجح عملياً؟ يجري حالياً وضع تفاصيل التطبيق من خلال مرفق المالي الدولي للتنميع، وهو مشروع تجريبي طوره الاتحاد العالمي للقاحات والتنميع. في الماضي، تعرّضت فعالية هذا المرفق التمويلي الدولي للخطر، بسبب تقلب التدفقات المالية وعدم اليقين الذي يكتنفها. فهو آلية تمويل مصممة لتوفير تمويل مسبق مضمون لخدمات اللقاحات والتنميع في البلدان الأشد فقراً. وقدر الاتحاد العالمي للقاحات والتنميع أن زيادة الاستثمار 4 مليارات دولار، يركّز صرفها منذ البداية لفترة عشر سنوات، يمكن أن تنقذ حياة أكثر من 5 ملايين طفل قبل حلول التاريخ المستهدف في 2015؛ ويحوّل أيضاً دون وفاة 5 ملايين بالغ (بسبب التهاب الكبد «ب» على نحو رئيسي) بعد سنة 2015.

المصدر: Development Initiatives 2005b (thematic paper); GAVI and Vaccine Fund 2005a, b; UK, HM Treasury 2003

3.11). فحتى لو ألزمت كل البلدان المانحة نفسها بإيصال نسبة المعونة إلى 0.5% من الدخل القومي الإجمالي بحلول سنة 2010 و0.7% بحلول سنة 2015، فسوف تكون هناك فجوة تمويلية لأهداف التنمية للألفية على المدى القصير، إلى أن تظهر فعالية الموارد الجديدة. ويمكن بموجب المرفق المالي الدولي توسيع حجم التحويلات الإعانية وأحداث تأثير فوري، في حين يتم تأجيل تكاليف الميزانية التي تتحملها الحكومات. وسيتمكن تأمين الموارد منذ البداية حكومات البلدان النامية من تنفيذ استثمارات رئيسية في الصحة والتعليم والبنية التحتية؛ فيما يمكن لبلدان الدخل المرتفع أن



تعالجها؛ وهي تهديدات تتراوح بين انتشار الأسلحة النووية والإرهاب الدولي. غير أن من الممكن طرح أسئلة مشروعة عما إذا كان الارتقاء بالقدرات العسكرية الرد الأكثر فعالية. مثلاً، من شأن معاهدة شاملة لحظر اختبار الأسلحة النووية وتخفيض حاد من الرؤوس النووية المنشورة والجاهزة للعمل، أن يزيل الحاجة إلى بعض البرامج الواسعة - والمكلفة - التي يجري تنفيذها الآن لتحديث القوات النووية وتطوير مركبات إطلاق جديدة. فالإكتفاء من توظيف رأس المال السياسي في نزاع الأسلحة بالتفاوض، والإقلال من استخدام رأس المال الفعلي في العتاد العسكري، يعززان الأمن ويحرران الموارد من أجل التنمية.

التمويل المبتكر

طوّرت اقتراحات مبتكرة متنوعة لردم الهوة في تمويل أهداف التنمية للألفية، تتطوي على التطلع إلى أبعد من الإنفاق العام؛ وصولاً إلى أسواق رأس المال الخاصة، وأشكال جديدة للتمويل.

من الأمثلة على ذلك، المرفق المالي الدولي الذي اقترحه الحكومة البريطانية؛ والقائم على فكرة بسيطة، هي وجوب استخدام الحكومات قدراتها على استغلال الموارد في أسواق رأس المال من أجل توفير مزيد من المعونة. يستخدم المرفق المالي الدولي تعهدات الحكومات بزيادة المعونة، لدعم إصدار سندات حكومية؛ ويوجه الدخل الناتج عن بيع السندات عبر برامج المعونة، في حين يستقطب المرفق الدولي تدفقات المعونة في المستقبل لتسديد السندات لدى استحقاقها.⁴⁰

من مواطن قوة المرفق المالي الدولي أنه يتحمل منذ البدء تكاليف التمويل للاستثمار في هذه المرحلة الحرجة (الرسم

ليست هناك أدلة مُحكّمة تدعم الادعاء بأن البلدان الفقيرة لن تكون قادرة على استخدام مزيد من المعونة بفعالية.

تعمل على تنفيذ التزاماتها بأهداف التنمية للألفية، من دون تعريض استقرارها المالي للخطر (الإطار 3.7).

تترسّم اقتراحات أخرى تحصيل مزيد من الإيرادات عبر إدخال آليات ضريبية دولية⁴¹؛ لكن من الناحية العملية يجب تطبيق أيّ ضرائب دولية من طريق الحكومات القومية، لأنها الهيئات الفعالة الوحيدة التي لديها سلطات زيادة العائدات - وتعارض الولايات المتحدة، على وجه الخصوص، هذا النهج. أمّا التأييد الأقوى فيأتي من الأتحاد الأوروبي، حيث تُقيم حكومات متعددة ما ينطوي عليه فرض ضريبة دولية على وقود الطيران يمكن أن تجبي 9-10 مليارات دولار في السنة، حتى إذا كان مستواها متدنياً.⁴² ويدعو اقتراح آخر بإدخال ضريبة موحدة على تذاكر السفر الجوي، على أن يُخصّص الإيراد للوقاية من فيروس الأيدز/السيدا ومعالجته، ويحض على هذا الاقتراح أحد بلدان مجموعة السبعة (فرنسا) ويدعمه بلدان آخرا (ألمانيا والمملكة المتحدة)؛ كما دعمت هذه الفكرة بلدان نامية متعددة (بما فيها البرازيل). وقد توصلت هذه البلدان وغيرها إلى اتفاق من حيث المبدأ على إدخال ضريبة قومية على تذاكر السفر الجوي لتمويل الإنفاق الإنمائي، ودعت بلدان أخرى إلى فرض ضريبة على مبادلات العملات؛ بل إن بلجيكا أقرت تشريعا بشأن تبني ضريبة العملات، واستعرضت بلدان أخرى متعددة - منها فنلندا والنرويج - استخدام ضرائب الكربون كألية جديدة للتمويل. ويدعي مناصرو استخدام الجبايات الدولية لحشد التمويل للتنمية أن من شأن هذا الأسلوب إحداث منافع هامة لأهداف التنمية للألفية وما وراءها؛ ويحاجون بأن هذه الجبايات يمكن أن تجمع بين تمويل السلع العامة وتمويل خفض الفقر. ورأت مجموعة العمل بشأن المساهمات الجديدة لتمويل التنمية الدولية، التابعة للحكومة الفرنسية، في تقريرها سنة 2004، أن تدفق الموارد من الجبايات سيوفر سيلاً من الموارد التي يمكن التنبؤ بها؛ فيما يُشكل تنمّة لنهج أسواق رأس المال الخاصة، مثل المرفق المالي الدولي، عبر معالجة التباطؤ الذي يحدث عندما تبدأ التدفقات على هذا المرفق التمويلي بالتأقص عند إعادة تسديد السندات.

هل يمكن استيعاب المزيد من المعونة؟

لن يُعطي الشروع بتوسيع رئيسي للمعونة نتائج إلا إذا تمكّنت البلدان الفقيرة من استخدام التدفقات المتزايدة بفعالية. ويرى معارضو ازدياد المعونة المتسارع أن البلدان الفقيرة تُعوّزها

القدرة الاستيعابية - أي إن الزيادات الكبيرة في التحويلات تفوق قدرتها على استخدام المعونة بفعالية، ما يحدث تشوهات اقتصادية ويقوّض احتمالات النمو. غير أن معظم المشاكل، في الواقع، يمكن حلها بسهولة عبر ائتلاف من السياسات المحلية الحكيمة وتحسين ممارسات البلدان المانحة. ولا تُضعف أيّ من الاعتراضات حجة الزيادة التدريجية للمعونة بغيّة تسريع التقدم نحو أهداف التنمية للألفية.

وتهيمن محاور متكررة متعدّدة على مخاوف المتشائمين من المعونة؛ منها أن البلدان التي تفتقر إلى البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية - الطرّق والمرضى والمعلمين - لن تكون في موقع يمكنها من جني منافع الزيادات في تدفقات المعونات، وأن عائدات الإنماء الاقتصادي والتنمية البشرية سرعان ما تبدأ في التناقص. ومن المتردد أيضاً، أن المعونة تحمل معها تشوهات الخاصة بها؛ إذ يمكن للاعتماد على المعونة، بحسب هذه المحاجة، أن يقوّض الحوافز التي تدفع الحكومات إلى تطوير أنظمة الإيرادات القومية، ويُضعف تطوير مؤسسات تتحمّل المسؤولية، وتستههد هذه الحجج أيضاً بمشاكل ذات صلة بالاقتصاد الكلي، حيث يمكن لتدفقات النقد الأجنبي الكبيرة أن ترفع أسعار الصرف؛ ما يجعل الصادرات غير تنافسية، ويُشجع الواردات، ويحدث مشاكل في ميزان المدفوعات، وتُعرف هذه المشكلة بالمرض الهولندي، نسبة إلى تجربة هولندا في الستينات عندما أدى تدفق الثروة المفاجئ، الناتج عن اكتشاف غاز بحر الشمال، إلى ارتفاع قيمة الفيلدر؛ الأمر الذي شل المصدرين الصناعيين، ورفع التضخم.⁴³

يُثير كلٌّ من هذه المخاوف أسئلة هامة، لكن من الممكن في الوقت نفسه أن تكون هناك مبالغة في حدود القدرة الاستيعابية؛ وأيضاً بالنسبة إلى درجة الاعتماد على المعونة، فأفريقيا جنوب الصحراء هي الإقليم الأكثر اعتماداً على المساعدة في العالم؛ إذ تمثل المعونة الثنائية ما يزيد على 10% من الدخل القومي الإجمالي لثلاثة وعشرين بلداً في أفريقيا، وتصل في موزامبيق إلى 60%. لكن المتوسط الإقليمي، 6.2%، أدنى مما كان عليه مستوى المعونة في أوائل التسعينات.

ليست هناك أدلة مُحكّمة تدعم الادعاء بأن البلدان الفقيرة لن تكون قادرة على استخدام مزيد من المعونة بفعالية. فالظروف الدقيقة التحديد متفاوتة، لكن مستويات الاعتماد على المعونة مؤشّر ضعيف إلى قدرة البلدان على استغلال مساعدات التنمية في تخفيض الفقر. وحيثما تكون القدرة الاستيعابية مشكلة، يكون الرد الملائم استثماراً في بناء القدرة؛ بالتضاضر مع تدابير تهدف إلى خفض التكاليف التعاقدية.

تتأقص العائدات؟

نظرياً، لا بد لعائدات المعونة أن تترسّخ في مرحلة ما، بحيث تتراجع المنافع مع تزايد المعونة؛ رغم حسن الإدارة. وتشير أبحاث أجراها مركز التنمية العالمية في العديد من البلدان للفترة 1993-2001 أن المعونة تُعطي في المتوسط عائدات إيجابية للنمو، إلى حد بلوغه نسبة 16-18% من الدخل القومي الإجمالي⁴⁴؛ فيما توصل دراسات أخرى هذا الرقم إلى 20-25%. لكن الأدلة عبر البلدان عن أداء الماضي مرشد ضعيف إلى نتائج المستقبل. فمع تحسن نوعية المعونة والحكم والسياسات الاقتصادية مع الوقت في البلدان المتلقية، يمكن توقع ازدياد الفوائد من المعونة. أضف إلى ذلك أن بعض البلدان تتمكن بفعلية من استيعاب معونة تفوق هذا الحد، أي أن يكون متوسط العتبة المحددة. مثلاً على ذلك، أن موزامبيق هي واحد من أقوى بلدان أفريقيا في أداء النمو، وأيضاً واحد من أكثر بلدان العالم اعتماداً على المعونات.

على أي حال، فإن بلداناً عديدة تتراوح نسب المعونة إلى دخلها القومي الإجمالي بين 10 و15% - بما فيها أنغولا وبنغلاديش وتنزانيا وكمبوديا - تواجه فجوة تمويلية لأهداف التنمية للألفية، وتوحي أبحاث مفصلة أجراها البنك الدولي على مستوى البلدان أنه يمكن استخدام 30 مليار دولار من المعونات الإضافية بشكل مثمر في بلدان الدخل المنخفض، وهو رقم متحفظ لا يراعي نطاق الاستثمار في البنية التحتية⁴⁵. ومن الحُجج أيضاً، أن الأخذ بنسب المعونة إلى الدخل القومي الإجمالي في البلدان النامية وسيلة محدودة لتفحص درجة الاعتماد. على سبيل المثال، تحظى إثيوبيا بنسبة عالية نسبياً وفقاً لهذا المؤشر هي 19%، لكن نصيب الفرد من المعونات التي تتلقاها يبلغ 19 دولاراً؛ مقارنةً بمتوسط 28 دولاراً لأفريقيا جنوب الصحراء، و35 دولاراً لتنزانيا.

تأثيرات الإيرادات

ترفع الزيادات السريعة في المعونة حصة الميزانيات القومية الممولة عبر المساعدات الإنمائية. ومن المخاطر الواضحة أن كل ذلك يُمأسس الاعتماد على المعونات، ما يجعل الميزانيات عرضة للتقلبات في تدفقات المعونة وتحوّل أولويات المانحين⁴⁶. ويرى بعض منتقدي هذا الأمر أن التدفقات الكبيرة للمعونة تُضعف الحوافز التي تدفع الحكومات إلى تعبئة الضرائب المحلية، وتُفوّض تطور قاعدة إيرادات مستدامة. وتعطي الأدلة من بعض البلدان ثقلاً لهذا القلق؛ إذ لم تمكن أوغندا، على سبيل المثال، من زيادة

نسبة ضريبتها المتدنية نسبياً إلى الناتج المحلي الإجمالي رغم النمو المرتفع. غير أن ثمة أمثلة مضادة توحي بأن هذه النتائج غير حتمية؛ إذ رفعت إثيوبيا نسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من 11% إلى 15% منذ سنة 1998، حتى مع ارتفاع المعونات المتلقاة بمقدار 300%.

المرض الهولندي - وكيفية مداواته

يُمثل المرض الهولندي تهديداً يجب النظر إليها بجدية. فارتفاع قيمة صرف العملة بسرعة ستكون له تداعيات مدمرة على أفريقيا؛ إذ يزيد من الصعوبة التي يواجهها المزارعون الصغار والمصنّعون في التوسع وتبوع صادراتهم، ويرفع شبح حدوث مزيد من التهميش في التجارة العالمية. لكن تجنّب المشاكل ممكن من الناحية العملية.

تنشأ أخطر المشاكل عندما تُمول تدفقات المعونة ازدهاراً استهلاكياً. فإذا ثبت الإنتاج وارتفع الطلب، يصبح التضخم مع ارتفاع أسعار السلع غير المتاجر بها، أمراً محتوماً. ولكن إذا وُجّهت المعونة نحو مجالات مثل البنية التحتية والإنتاج الزراعي والاستثمار في بناء رأس المال البشري، تستطيع الاستجابة للعرض أن تُوفّر الترياق للمرض الهولندي⁴⁷؛ حيث يمكن لارتفاع الإنتاجية أن يُبطل تأثيرات التضخم، ويحافظ على تنافسية الصادرات. ويُساعد ذلك في تفسير تمكن بلدان مثل إثيوبيا وتنزانيا وموزامبيق من استيعاب المعونة المتزايدة، دون حدوث تأثيرات تضخمية على نطاق واسع.

تستطيع الحكومات أيضاً أن تؤثر في مفاعيل المعونة على سعر الصرف - مثلاً، بأن تُقرر استخدام تدفقات المعونة لزيادة الاستهلاك، أو تمويل الواردات، أو بناء احتياطات النقد الأجنبي⁴⁸. وتؤكد الأدلة المستقاة من بلدان فردية عدم الحتمية في أن تتسبب التدفقات الكبيرة من المعونات بالمرض الهولندي. ففي غانا، ارتفع صافي المعونة من 3% من الناتج المحلي الإجمالي في أواسط التسعينات إلى أكثر من 7% في الفترة 2001 - 2003؛ ومع ذلك، كان التغيير الذي طرأ على سعر الصرف الحقيقي أقل من 1% في الفترة الثانية⁴⁹. وفي إثيوبيا، تضاعفت المعونات لتصل إلى 22% من الدخل القومي منذ سنة 1998؛ وهناك أيضاً، بقي سعر الصرف محافظاً على استقراره⁵⁰. وفي كلتا الحالتين، تمت المحافظة على تنافسية الصادرات بالإدارة الحكيمة للاحتياطات. فقد أدارت غانا ارتفاع المعونات في سنة 2001 لا بزيادة عرض الأموال المحلية، وإنما ببيع النقد الأجنبي في الأسواق، للمحافظة على استقرار العملة بعد حدوث صدمة في نسب التبادل التجاري.

من الواجب أن تتوسط احتياجات

التخطيط لأهداف التنمية للألفية

بني الإنفاق العام

عبر بناء القدرات؛ مثلما يُمكن تدريب المعلمين والعاملين الصحيين والمهندسين، وتطوير البنية التحتية. ويكمن التحدي الحاسم في الترتيب التعاقبي لهذه الاستثمارات من خلال استراتيجيات قومية منسقة، لذا، فمن الواجب أن تتوسط احتياجات التخطيط لأهداف التنمية للألفية ببنى الإنفاق العام، كما ينبغي للبلدان المانحة أن تلزم نفسها بتقديم الدعم المتعدد السنوات الذي يمكن التنبؤ به.

استخدام المعونة بفعالية

من المرجح أن تُعطي الارتفاعات السريعة في المعونة نتائج دون المثلى، لكن من المهم إدراك أن القدرة الاستيعابية عملية ديناميكية، وليست كينونة ثابتة. فالنقص في المعلمين والعاملين الصحيين، والبنية التحتية المتداعية للمواصلات، وضعف المؤسسات، يمكن أن تُقيّد استخدام الفعّال للمعونة. غير أن من الممكن تنمية المؤسسات الحكومية

الضعف في نوعية المعونة، وفعاليتها

المتوسط 40 ضعف تقلب الإيرادات.⁵¹ وتظهر أبحاث صندوق النقد الدولي، بمقارنة المعونات بين فترتي 1985-1988 و2000-2003، أن الاختلاف في تقلب المعونات والإيرادات الحكومية قد ازداد؛ ما يوحي بأن وقرات استراتيجية الحد من الفقر لم تفعل الكثير لتغيير الممارسة في هذا المجال.⁵² وعند قياس التقلب بالتغاير عن الاتجاه، يتبين أنه تضاعف منذ سنة 2000؛ وأن التغاير السنوي كبير جداً في بعض البلدان (الرسم 3.12). ومما يثير القلق بوجه خاص أن البلدان المعتمدة على المعونة هي الأكثر عرضة لتقلبية المعونة، وأن التقلبية في المعونات عالية على نحو استثنائي بالنسبة إلى هذه البلدان؛ إذ يبلغ تقلب المعونة في

الدول الهشة ضعف المتوسط لبلدان الدخل المنخفض. قد يكون التقلب مشكلة ذات أبعاد أقل، إذا عرف متلقو المعونة أن التزامات المانحين ستترجم إلى تدفقات مالية حقيقية؛ لكن تعهدات المانحين لا تشكل سوى دليل جزئي على تقديم المعونة. ولربما تدفع الالتزامات طوال سنوات متعددة، وتخفف حدة الفجوات بين التعهدات والتنفيذ خلال دورات متعددة للميزانية؛ لكن انعدام القابلية للتنبؤ بها قد يبقى معترضاً سبيل التخطيط المالي. فاتخاذ قرارات بالاستثمار في الصحة أو التعليم، مثلاً، يخلق التزامات مالية للسنوات الآتية. وفي أسوأ الظروف، يمكن لانعدام قابلية التنبؤ بالمعونات أن يتسبب بوقف التمويل؛ فيما تكثف الحكومات مع تنفيذ التعهدات بالمعونة أو عدم التنفيذ.

يمكن اعتبار الفجوة بين الالتزامات والإنفاقات بمثابة «صدمة معنوية»، ينبغي للموارد المالية العامة أن تتكيف معها؛ غير أن قياس حجم هذه الصدمة قد يصعب بسبب إبلاغ المتبرعين، الأقل من شامل أحياناً، عن الإنفاقات الفعلية.

إن زيادة المعونة شرطاً ضرورياً من أجل تسريع التقدم نحو أهداف التنمية للألفية، إذ من دونها سوف تقوّت مرامي عام 2015 بفرق شاسع؛ لكن مجرد زيادة الميزانيات من غير إصلاح عادات المانحين اللامثمة سيُعطي مردودات متناقصة. فتوفير الظروف لمعونات أكثر فعالية يعني تحسين قابلية التنبؤ بالمعونة، وتخفيض المشروطة المفرطة، وزيادة التناغم بين المانحين، وإنهاء المعونة المقيدة، وتقديم مزيد من المعونات كدعم منهجي من خلال ميزانيات الحكومات.

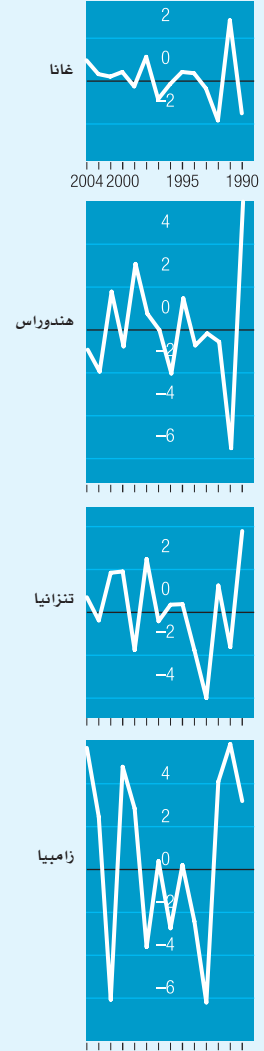
تقلبية المعونة واللاتنبؤية بها

يتطلب التخطيط الفعّال لتخفيف الفقر في البلدان المتدنية الدخل أن تكون تدفقات المعونة مستقرة وقابلة للتنبؤ بها. لذا كان المراد من إدخال وقرات استراتيجية الحد من الفقر عام 1999 توفير بنية للدعم تقوم على أساس خطط قومية تجعل تدفقات المعونة أكثر استقراراً وأفضل قابلية للتوقع. لكن تلك الآمال، لسوء الحظ، لم تتحقق.

تعتبر تدفقات المعونة التي يمكن التنبؤ بها حاسمة في بلدان الدخل المتدنية، حيث تكون هذه التدفقات كبيرة بالنسبة إلى إيرادات الحكومات وميزانياتها. ففي بوركينا فاسو، يتم تمويل أكثر من 40٪ من نفقات الميزانية عبر المساعدات الإنمائية. لذا يمكن للتحوّلات المضاجئة وغير المتوقعة في تدفقات المعونة أن تقوّض تدبر الميزانية وتهدد توفير الفعّال للخدمات الأساسية؛ وتعيق الاستثمارات اللازمة لإمداد المدارس والعيادات الطبية، ودفع رواتب المعلمين والعمال الصحيين؛ وتحدث مشاكل في ميزان المدفوعات. تُبين أبحاث عبر البلدان أن تقلب المعونة أعلى بكثير من تقلب الدخل القومي الإجمالي أو إيرادات الحكومة - في

الرسم 3.12 تقلبات المعونة جارية على قدم وساق

التدفقات الآتية من المساعدة الإنمائية الرسمية (التغير من السنة الفاتنة (% من الدخل القومي الإجمالي))



المصدر: نسب محسوبة على أساس بيانات عن أحجام المساعدة الإنمائية الرسمية والدخل القومي الإجمالي من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/لجنة المساعدة الإنمائية 2005.

إنَّ عدمَ إمكانيةِ التَّعويلِ على تدفُّقاتِ
المعونةِ هو أحدُ الأسبابِ التي تفسِّرُ لِمَ لا
تُحقِّقُ المعوناتُ إمكاناتها

التمية للألفية، فبإمكانها أن تُخفِّضَ النفقاتِ الحكومية، مع ما يعنيه ذلك ضمناً من نتائج سلبية على النمو الاقتصادي والاستثمار الاجتماعي. ويمكنها المحافظة على مستوى الإنفاق عبر الاقتراض وزيادة العجز المالي، وهما خياران لهما متضمنات عكسية من حيث التضخم ومشروعية صندوق النقد الدولي؛ كما يمكنها استخدام المعونة لبناء الاحتياطيات النقدية استباقاً لحدوث صدمات دخلية في المستقبل، وهو سبيل ينطوي على انخفاض مستويات الإنفاق العام،⁵⁵ ولا يفيد أي من هذه التصديتات في تطوير التخطيط لخفض الفقر لأمد طويل.

إنَّ عدمَ إمكانيةِ التَّعويلِ على تدفُّقاتِ المعونة هو أحدُ الأسبابِ التي تفسِّرُ لِمَ لا تُحقِّقُ المعوناتُ إمكاناتها. فمن الصعب على الحكومات تطوير نظم مستقرة للإيرادات الحكومية والإدارة المالية، أو تنفيذ استثمارات طويلة الأجل في البنية التحتية والخدمات الأساسية، عندما لا تكون لديها سيطرة تُذكر على أحد المكونات الكبيرة للتمويل القومي. وبشكل العلاج المباشر لمشكلة تدفُّقاتِ المعونة التي لا يمكن التنبؤ بها إحدى أكثر الوسائل الفعالة التي يمكن للمانحين أن يعزِّزوا بها القدرة الاستيعابية.

المشروعية وملكية البلدان

يشدّد كلُّ المانحين على فضائل «ملكية البلدان»، أي على منح البلدان المتلقية مزيداً من السيطرة على كيفية إنفاق المعونات؛ غير أن معظمهم يربط المعونة بشروط صارمة. ويُنظر إلى ملكية البلدان ك مطلب للاستخدام الفعّال للمعونات، في حين يُنظر إلى المشروعية بمثابة آلية للضغط من أجل إحداث تغيير في السياسات، وفي العديد من الحالات، يُمارس الهدفان ضغطاً في اتجاهين متعاكسين، حيث تقوِّض المشروعية ملكية البلدان وتزيد من اللاتنبيئية بالمعونة وتقلبها، ومن أسباب فشل التزام المانحين بملكية البلدان في تحسين قابلية التنبؤ بالمعونة، هو أن هذا الأمر لم يُوضع بعد موضع التنفيذ. طرأت تغييرات هامة منذ أواخر التسعينات على تدبير المشروعية، حيث أحدثت ورقات استراتيجيّة الحد من الفقر التي أعدتها الحكومات القطرية إطاراً جديداً للتعاون. وترافق ذلك مع تبسيط الشروط التي يفرضها المانحون. على سبيل المثال، انخفضت شروط المعونة التي تقدمها المؤسسة الإنمائية الدولية من 30 شرطاً بالمتوسط في منتصف التسعينات إلى 15 شرطاً في سنة 2003.⁵⁶ وخفض صندوق النقد الدولي

وباستخدام نظام الإبلاغ المعتمد في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، والخاص بتدفقات المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف للفترة 2001-2003، تفحصنا الفجوات بين المعونات الملتزم بها وما قدّم منها إلى 129 بلداً؛ فكانت النتائج مذهلة، فبالنسبة إلى 47 بلداً، قصرت المدفوعات عن الالتزامات بما يصل إلى 1% من الدخل القومي الإجمالي في واحدة من السنوات الثلاث؛ فيما مثل النقص بالنسبة إلى 35 بلداً ما يصل إلى 2% من الدخل القومي الإجمالي. وفي سنة 2001، شهدت بوركينا فاسو وغانا صدمتين معونيتين بلغتا 4% من الدخل القومي الإجمالي. وقد تواجه بلدان غنية صعوبات لتكييف ميزانياتها مع تقلبات بهذا الحجم، وفي حالتنا غانا وبوركينا فاسو، شكّل النقص نحو خمس الإيرادات الحكومية كلها.

بالنسبة إلى البلدان المعتمدة بشدة على المعونات، يمكن للنقص في تدفقات المعونة أن يكون ذا وقع مضر جداً على القطاعات الاجتماعية الرئيسية. ففي زامبيا، تمول المعونة أكثر من 40% من ميزانية التعليم؛ لكن الأموال التي دفعها المانحون في الفترة 2000-2002 قلت باستمرار عن نصف ما كانوا يتعهدون به في بداية سنة الميزانية. وفي السنغال، التي كانت تعتمد على المعونات لثلث الإنفاق العام في قطاع الصحة، قصرت أموال المعونات السنوية للفترة 1998-2002 عن الالتزامات بما معدله 45%. ويبدو أن المدفوعات البيئية والجزئية قد عرضت تمويل حملات التلقيح القومية للخطر.⁵³

يمكن تفسير تقلب المعونة واللاتنبيئية بها، جزئياً، إذا كانتا تعكسان استجابة المانحين للصدمات الاقتصادية في البلدان المتلقية. وقد عرّف صندوق النقد الدولي معنى الصدمة بأنها هبوط في الأسعار بنسبة 10% على الأقل من سنة إلى السنة التالية، وتوصل إلى أن بلدان الدخل المنخفض تعاني مثل هذه الصدمة في المعدل مرة كل ثلاثة أعوام. وتقع هذه الصدمات بصورة غير متناسبة في البلدان الفقيرة، فتخفف النمو الاقتصادي والإيرادات الحكومية، وتضر بالفقراء على نحو غير متناسب أيضاً؛ بتدبيرها، مثلاً سبل عيش المزارعين الصغار، غير أن ما من أدلة على أن المعونة تعوِّض عن مثل هذه الصدمات الاقتصادية. ففي الفترة 1975-2003، لم يحصل على معونة زائدة سوى خمس البلدان التي تأثرت بصدمات ناتج محلي إجمالي سالب تعادل 5% أو أكثر.⁵⁴

تستطيع البلدان أن تتصدى للقصور وعدم اليقين في المعونة بطرق عدة، لكل منها نتائج عكسية على تمويل أهداف

أيضاً عدد شروط القروض بموجب مرفق تخفيض الفقر وتعزيز النمو إلى ما معدله 13 شرطاً. غير أن هناك اختلافات كبيرة بين البلدان؛ إذ يُوجي تحليل حديث العهد لبرامج صندوق النقد الدولي بأن متوسط عدد الشروط الهيكلية قد يكون أخذاً في الارتفاع مرة أخرى. لقد أحدثت بعض التغييرات نتائج جوهريّة؛ لكن الكثير مما يُمرّر على أنه «تبسيط» هو مجرد إعادة توظيف للمشروطة، أو نقل المسؤولية عن فرض المشروطة إلى مانحين آخرين.⁵⁷ فالمعونة ما زالت تأتي مع مجموعة مذهلة من الشروط المرفقة؛ والقروض المرتبطة بمرفق تخفيض الفقر وتعزيز النمو ما زالت تُحدد أهدافاً مفصلة للميزانية، وأهدافاً واسعة للإدارة الاقتصادية الأشمل. ويتطلب التعامل مع البنك الدولي امتثالاً للأهداف المحددة في استراتيجياته لمساعدة البلدان، واثمانات دعم الحد من الفقر، وغيرها من اتفاقيات القروض الأخرى؛ بل إن المانحين الثنائيين والبنك الدولي استعادوا بعض شروط الإقراض البنوية التي أسقطها صندوق النقد الدولي.⁵⁸ في غضون ذلك، يتعين على البلدان السّاعية إلى التخفيف من عبء ديونها، بموجب مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، الامتثال لمجموعة إضافية من أهداف الإنفاق والإدارة الاقتصادية.

من منظور البلدان المتلقية للمعونة، تُشبه المشروطة، ولو مخفضة، لائحة تسوقٍ طويلة جداً. لنأخذ، مثلاً، حالة بنين. فبموجب المرفق المعني بتخفيض الفقر والنمو، يتعين على هذا البلد تقديم تقارير فصلية إلى صندوق النقد الدولي عن الإنفاق على الصحة والتعليم، وتفاصيل عن فواتير الرواتب الحكومية، وجدول زمني لخصخصة بنك الدولة. وتشمل لائحة الشروط (غير الشاملة) للحصول على ائتمانات دعم تخفيض الفقر من البنك الدولي إحراز تقدم مُسرّع في خصخصة قطاع القطن؛ وإحراز تقدم ملموس في بيع منشآت عامة أخرى إلى القطاع الخاص، بما في ذلك إنشاء «هيكلية تنظيمية سليمة في القطاعات المحرّرة من القيود» وإعداد «استراتيجية متماسكة» لتطوير القطاع الخاص؛ بالإضافة إلى قائمة مفصلة بالنتائج المقدارية في الصحة والتعليم والمياه. وفي المجموع، تحتوي مصفوفة السياسات على أكثر من 90 إجراءً يجب رصدها. في غضون ذلك، طُلب من بنين الالتزام بالمواعيد لخصخصة وكالة تسويقية في قطاع القطن، لكي تصبح مؤهلة للتخفيف من أعباء ديونها.⁵⁹

إذا تركت جانبا مزايا مثل هذه الصفات المحددة للسياسات في شروط الإقراض الإفرادية، فإن الحجم الصّرف للمشروطة ونطاقها وطبيعتها المتشابكة تقلل من

الملكية القومية، وتزيد من مخاطر التمرّض لقطع المعونات بسبب عدم الامتثال. لذا، لا يُستكمل سوى ربع برامج صندوق النقد الدولي من دون انقطاع - وتلك حقيقة تساعد في تفسير تقلب المعونة واللاتبؤيّة بها، على حدّ سواء.⁶⁰ إن بعض المشروطة أمرٌ محتوم ومرغوب فيه؛ إذ على البلدان المتلقية للمعونة تقديم تقرير، قبل كل شيء إلى مواطنيها، عن الإنفاق العام وأولويات الميزانية. وإحدى آليات الشفافية هي الاستراتيجيات التنموية القومية التي تُحدد أهدافاً واضحة لتخفيض الفقر، وترتبط بخطط تمويلية على المدى المتوسط، ويُعتبر التدقيق الحسابي الفعّال للميزانيات، وتفحصها بعناية من جانب المجالس التشريعية، أمرين حيويين أيضاً. لكن مشكلة النهج الحالية للمشروطة هي ذلك المزيج من المشروطة الكلية والإدارة الجزئية، وما زالت مشروطة القروض تُعزّز علاقات القوة غير المتكافئة التي تحدّ من التقدم الحقيقي نحو ملكية البلدان للمعونات.

فيض المانحين - غيض التنسيق

تقتضي عادات العمل غير المترابط لمجتمع المانحين إلى تقاوم مشكلات القدرة التي تحدّثها المشروطة المفرطة. ففي الغالب الأعم، يتعين على الدوائر الحكومية، المقيدة بشدة في البلدان المتلقية للمعونة، أن تتعامل مع عدد كبير من المانحين؛ الذين يتسم التنسيق بينهم بالضعف، ويدير العديد منهم برامج متداخلة، ولا يرغبون في العمل من خلال الأطر الحكومية. وتؤدي التكاليف التعاقدية العالية، الناجمة عن ذلك، إلى خفض فعالية المعونات وتآكل القدرات. عندما طبقت خطة مارشال في أوروبا، كانت جهة مانحة وحيدة تتفاعل مع بلدان تتميز بقدرات مالية وقضائية وإدارية عامة قوية، وتجمع واسع للعمّال المهرة ومنظمي الأعمال والمديرين. وأتت قصص نجاح المعونة في جمهورية كوريا وتايوان-إقليم الصين نموذجاً ماثلاً لجهة مانحة واحدة مهيمنة تتفاعل مع بنى قوية لإدارة الحكم. لكن الزمن تغير في علاقات المعونة؛ إذ من بين 23 عضواً في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي، يُقدّم خمسة فقط معونات إلى أقل من 100 بلد.

والجانب المعاكس لذلك، هو أن البلدان المتلقية للمعونة تتعامل مع العديد من المانحين. ففي عام 2003، بلغ العدد الوسطي للمانحين الرسميين، العاملين في البلدان المتلقية، 23؛ رغم أن البلد النمطي في أفريقيا

تولّد المطالب التي تخلقها أعمال
المانحين الضعيفة التنسيق تكاليف
عالية للفرص المتاحة

والمُمثليات الزائرة لتكرار الحديث عن سياسات
الحكومة، وجمع التبرعات... لتمكين الوفاء
بالتكاليف الحكومية المتكررة؛ وللحضر على دعم
برامج تُنفذ بقيادة الحكومة، موجهة عبر التمويلات
والمشتريات والنظم المحاسبية الحكومية؛ وبحث
المشاريع المتفاوض عليها... وكان من الممكن
تخصيص هذا الوقت، بدلاً من ذلك، لجمع الإيرادات
المحلية وإدارة الإصلاح الداخلي.

تسلط حالة زامبيا الضوء على بعض المشاكل الأوسع،
المرتبطة بالتنسيق بين المانحين وراء البرامج المملوكة
قومياً. فبعد أن كان الدعم للتعليم يقدم بموجب برنامج
مدته أربع سنوات، صار يقدم الآن من خلال أسلوب قطاعي
شامل؛ مع الالتزام بتقديم 87 مليون دولار من المعونة لسنة
2004، وبوجود ما لا يقل عن 20 متبرعاً داعماً للتعليم،
يحظى التنسيق الفعال بأهمية كبيرة.

غير أن السجل متباين، فالحكومة الزامبية تُحاج بوجوب
توجيه الدعم من خلال صناديق مجمعة في الميزانية التعليمية
الإجمالية؛ تشكل الآن نحو نصف الدعم المقدم، لكن ثلثاً آخر
من الدعم يُخصص عبر صناديق مصممة لأغراض يُحددها
المانحون، ويُخصص الرصيد لمشاريع محددة، بالمُجمَل،
هناك 20 متبرعاً مختلفاً يمولون مشاريع بمبالغ تتفاوت
بين 12 مليون دولار و400 مليون، وكل منهم يطلب تقارير
منفصلة؛ فيما لم تحدث أي مناقشة تذكر حول كيفية خفض
عدد المانحين من دون خفض التمويل. ثمة مانحون رئيسيون
متعدّدون اشتركوا في تجميع الموارد، لكنهم لم يشاركوا حتى
الآن في مهمة مشتركة. ويواصل كبار المسؤولين في الوزارات
ذكر طول الوقت المصروف على التقارير، ونسبة تكرارها،
على أنها مشكلة. وفي حين أن المهام المشتركة الجديدة
تُخفض التكاليف التعاقدية للمانحين، ما زالت هذه المهام
تشغل وقت كبار الموظفين مدة أسبوعين إلى ثلاثة أسابيع كل
مرة؛ محولةً بذلك مجرى الطاقات عن الإدارة الفعالة.⁶⁴

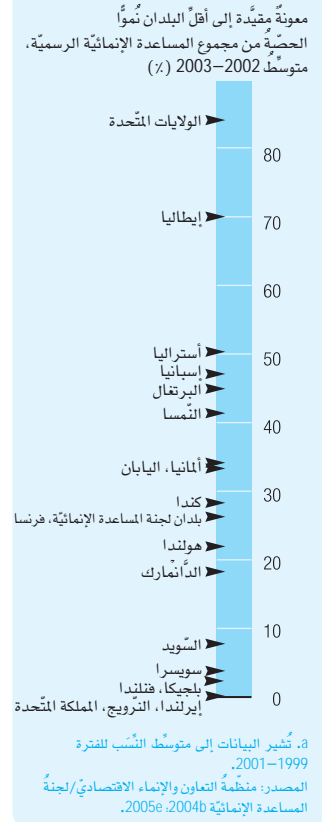
توفّر زامبيا نافذة لرؤية المشاكل الأوسع، المرتبطة
بالانسجام في البلدان التي تُعتبر مُفترقة إلى نظام قوي
للإدارة العامة. فبعض المانحين غير راغبين في الانتقال إلى
ترتيبات التمويل المجمع، ويُعزى ذلك جزئياً إلى المخاوف
من المسؤوليات الائتمانية. ويوافق آخرون على تجميع بعض
الصناديق، ولكن بشروط موسعة لإعداد التقارير. ويُلاحظ
إحجام المانحين عن الانسجام في ما بينهم لا سيما في بلدان

جنوب الصحراء يتعامل مع أكثر من 30 مانحاً (إلى جانب
عشرات من المنظمات اللاأحكومية).⁶¹ ففي سنة 2003،
تلقت الحكومة الإثيوبية معونات من 37 مانحاً، ويمكن أن
يدير كل مانح عشرات المشاريع، التي تدعم مجموعة متنوعة
من الاستراتيجيات القطاعية. ويوجد في تنزانيا حالياً نحو
650 مشروعاً يديرها المانحون من خلال الوزارات القومية
أو الحكومات المحلية.⁶²

تفرض تلبية متطلبات المانحين للتقارير والاستشارات
والتقييمات أعباءً كبيرة على الموارد البشرية الماهرة التي
هي أندرُ موارد الوزارات في البلدان النامية. فبرامج المعونة
لبلد نموذجي في أفريقيا جنوب الصحراء تولّد مطالبات بألاف
التقارير لهيئات الإشراف المتعددة؛ إلى جانب مئات البعثات
الزائرة لمراقبة الأداء، وتقييمه، والتدقيق فيه. وقد يُطلب من
الوزارات المختصة عدم الاكتفاء بتقديم التقارير الصادرة عن
الدوائر، بل أيضاً بعشرات التقارير عن المشاريع الإفرادية.
يزيد التكرار المُضاعف من تفاقم هذه المشكلة. فحتى
يفي البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالالتزامات القانونية
أمام المساهمين، يتعين عليهما إجراء مراجعات سنوية واسعة
المدى لإدارة الميزانية، والأنظمة المالية العامة، والنفقات
العامة؛ كما يتعين على الحكومات تقديم حسابات مدققة
وفقاً للمعايير الدولية. مع ذلك، تطلب جهات مانحة، مثل
الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان وإيطاليا، تقارير
منفصلة للوفاء بمطالبها؛ وهو ترتيب يُحدث تكاليف تعاقدية
كبيرة وغير ضرورية. ويولّد العمل التحليلي طبقة أخرى من
التكرار، حيث يقوم المانحون بأعمال متداخلة في تقييمات
الفقر، ومراجعات النفقات العامة والسياسة المالية، وتقييمات
السياسات الاقتصادية، والتحليلات الإنمائية؛ فيما كثير منهم
لا يعرف بأمر الدراسات التي أجراها غيره عن الموضوع
نفسه، أو لا يرغب في استخدامها. وفي حالة واحدة أوردها
البنك الدولي، طلب خمسة مانحين متكفلين بمسح واحد للفقر
في بوليفيا تقارير مالية وتقنية منفصلة، ما جعل المسؤولين
الحكوميين الذين يديرون المشروع يصرفون من الوقت على
إعداد التقارير أكثر ممّا يصرفونه على المسح نفسه.⁶³

ويصل عبء مطالب المانحين إلى قمة النظم الحكومية.
فالمطالب التي تخلقها أعمال المانحين الضعيفة التنسيق تولّد
تكاليف عالية للفرص المتاحة. لتنعن في هذا التحسر من
أشرف غاني، وزير مالية أفغانستان بين 2000 و2004:
صُرِف ما يزيد على 60% من وقتي كوزير للمالية
في تدبر أمور المانحين من حيث الاجتماع بالبعثات

الرسم 3.13 عَصَبَةُ مَانِحِي المَعُونَاتِ المَقِيدَةِ



بموجبها السويد تمويل الصحة من خلال النرويج، في حين توجه النرويج تمويل التعليم من خلال السويد. غير أن مثل هذه الترتيبات هي الاستثناء، لا القاعدة.

تدل التجربة حتى اليوم على أن تطبيق برنامج تحسين التنسيق سوف يكون صعباً. فحجة الكفاءة الدائمة للتخصص والانسجام الأفضل واضحة، لكن التقدم في ذلك الاتجاه يتطلب من المانحين تقاسم السيطرة على الموارد وقبول أنظمة إعداد التقارير التي يديرها آخرون - وهذه خطوة تقتضي حدوث تغيير كبير في إدارة برامج المعونة.

تحويلات غير فعالة للموارد: المعونة المقيدة

في المعونات، لا تكون لكل دولار القيمة نفسها في تمويل خفض الفقر. فكثيراً ما يسجل كمعونة، يعود في نهاية المطاف إلى البلدان الغنية؛ وفي بعضه كإعانات مالية تستفيد منها الشركات الكبيرة. ولعل أفضح الأمور التي تقوض المعونة الفعالة هي ممارسة تقييد التحويلات المالية بشراء الخدمات والسلع من البلدان المانحة.

تخسر البلدان المتلقية من جراء المعونة المقيدة، لأسباب متعددة. فغياب تقديم العطاءات في السوق المفتوحة يعني أن هذه البلدان تحرم من فرصة الحصول على الخدمات والسلع نفسها بسعر أدنى، من مكان آخر؛ كما يمكن أن تؤدي المعونة المقيدة إلى تحويل مهارات وتقانات غير ملائمة. وقد وجدت المقارنات بين الأسعار أن المعونة المقيدة خفضت قيمة المساعدة بما بين 11 و30%. وأن معونة الغذاء المقيدة تكون في المعدل أكثر تكلفة ممّا هي عليه في صفقات الأسواق المفتوحة بنحو 40%.

لا يعرف المدى الكامل للمعونة المقيدة بسبب تقارير المانحين غير الواضحة أو غير الكاملة؛ إذ غالباً ما تكون سياسات الشراء غير شفافة ومنحازة لصالح المتعاقدين في البلدان المانحة. وثمة مانحان من مجموعة البلدان السبعة - الولايات المتحدة وإيطاليا - لا يقدمان تقارير كاملة إلى منظمة التعاون والإيمان الاقتصادي عن مقدار المعونة المقيدة التي يمنحانها، فيما يقدمها آخرون أيضاً على أسس غير مكتملة؛ كما أن منظمة التعاون والإيمان الاقتصادي لا تستلزم تقديم تقارير عن تقييد المساعدات التقنية التي يرتبط معظمها بموردين من البلدان المانحة. بنتيجة ذلك، لا يعرف شيء عن حالة تقييد ما بين الثلث والنصف من المعونة المقدمة إلى بلدان الدخّل المنخفض. فالتقييد

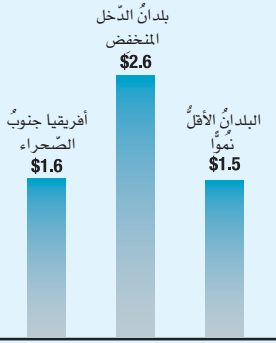
يشعر بأن حكوماتها قصرت عن تصميم استراتيجيات فعالة للانسجام. هكذا، وعلى الرغم من أن السنغال واحد من 13 بلداً مشاركاً في خطة تجريبية لمنظمة التعاون والإيمان الاقتصادي تهدف إلى تسريع الانسجام، فإن ما من تنسيق فعال يذكر؛ حتى حيث تطبق نهج القطاع الشامل، مثل القطاع الصحي.

تبدل جهود جادة لتخفيض التكاليف التعاقدية. ففي مارس/آذار 2005، وقع المانحون في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإيمان الاقتصادي إعلان باريس بشأن فعالية المعونة الذي يتعلق كثير منه بتدابير خفض التكاليف التعاقدية. ويجري تطبيق برامج تجريبية لتعزيز الانسجام والتنسيق في إثيوبيا وأوغندا وتنزانيا وغانا. وقد تراجعت بعض التكاليف التعاقدية، لكن التقدم لم يكن متساوياً؛ إذ لا يزال المسؤولون الأوغنديون يذكرون التكاليف التعاقدية كمشكلة رئيسية. وليس من الصعب معرفة السبب، عندما يكون لدى اثنتان دعم الحد من الفقر التابع للبنك الدولي وحده، ما معدله ثلاث بعثات (يضم بعضها ما يصل إلى 35 شخصاً). في أماكن أخرى، وعد تحقيق الانسجام بأكثر ممّا أنجز؛ إذ إن السنغال، كما يقال، استضافت ما يزيد على 50 بعثة من البنك الدولي عام 2002 - أي واحدة كل أسبوع تقريباً. وفي سنة 2003، استضافت زامبيا 120 بعثة للمانحين، باستثناء تلك التي أوفدها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي. وكانت 12 من هذه البعثات فقط مشتركة - ولا يشمل أي منها الاتحاد الأوروبي أو الأمم المتحدة.⁶⁵

يسعى المانحون أيضاً إلى تخفيض التكاليف التعاقدية، عبر مبادرات متعددة الأطراف، تشمل على التخصص والتعاون الأفضل. وتوفر آليات مثل الصندوق الكوني لمكافحة الأيدز والسل والملاريا، ومبادرة المسار السريع في التعليم للجميع، نهجاً تمكن المانحين من تجميع الموارد وتقديم المعونة، وتضيض إعداد التقارير إلى هيئة واحدة. وفي السنوات الأخيرة، أعلنت جهات مانحة متعددة - بما فيها الدانمارك والسويد والمملكة المتحدة والنرويج وهولندا - عن نيتها تبسيط برامج المعونة حول مجموعة متلفين أصغر عدداً. نظرياً، يؤدي ذلك إلى فتح أمام التخصص والتعاون الأفضل. عملياً، تميل لوائح الأولويات العالمية لكل مانح إلى التركيز على مجموعة المتلقين نفسها؛ الأمر الذي يرفع مخاطر توسيع الفجوة بين محبوبي المانحين وأيتام المانحين. وفي أحد الأمثلة عن الانسجام من خلال التخصص الأفضل، أن السويد والنرويج تطبقان خطة في إثيوبيا؛ توجه

الرسم 3.14 ضريبة المعونة - تكاليف تقييد المعونات

دولارات 2003 (بالمليارات)



ملاحظة: تفترض الحسابات خسائر بقيمة 20% من تقييد المساعدة الإنمائية الرسمية. المصدر: الأرقام محسوبة بناءً على نسب تقييد المساعدة الإنمائية الرسمية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية/لجنة المساعدة الإنمائية 2004b, 2005e. وعلى أحجام المساعدة الإنمائية من المصدر السابق 2005f.

في بعض الحالات لتنازلات حادة: إذ إن 14% من القيمة المالية للمعونة الإيطالية إلى إثيوبيا تُتفق في إيطاليا. واليوم، يُقدّم ثلثا المعونة الأسترالية إلى بابوا غينيا الجديدة، البلد الذي يتلقى أكبر المعونات منها، عبر ست شركات أسترالية فقط.⁶⁹ وتتحدّى بعض أشكال تقييد المعونة أي التزام جاد بأهداف التنمية للألفية. ففي سنة 2002-2003، حُصص نحو مليار دولار من المعونة الثنائية على شكل منحٍ لمتابعة الدراسة الجامعية في البلدان المانحة؛ وهو ما يفوق بكثير دعم التعليم الابتدائي في بعض الحالات.

غالباً ما تؤدي المعونة المقيدة إلى ارتفاع التكاليف التعاقدية على البلدان المتلقية، لأن بعض المانحين يطبقون قواعد مشتريات تقييدية للوفاء بمتطلباتهم هم؛ ما يُنشئ هيكلية مشتريات متعددة ويضعف التنسيق. كذلك يزرع التقييد إلى إمالة المعونات نحو واردات كثيفة رأس المال، أو خبرات تقنية موجودة لدى المانح؛ بدلاً من إمالتها نحو أنشطة متدنية المدخلات وتكاليف رأس المال، مثل برامج التنمية الريفية التي تستفيد من الخبرة المحلية. ومن أعراض هذه المشكلة، انحياز بعض المانحين إلى الطرقات الفرعية ذات النطاق الضيق.

تشير ممارسة تقييد المعونة مخاوف على مستويات عدة، أوضحها أنها تقلل قيمة مصدر شحيح جداً في الحرب على الفقر. أكثر من ذلك، أن المعونة المقيدة لا تتوافق مع أهداف المانحين المعلنة الأخرى؛ بما في ذلك تطوير الملكية القومية. وتعاني كثرة من سياسات المشتريات المُدارة من خلال برامج المعونة المقيدة افتقاراً إلى الشفافية مماثلًا للذي ينتقده المانحون في بلدان تتلقى معوناتٍها. ويمثل تقييد المعونة شكلاً من أشكال دعم الصناعة الذي يستنكره معظم المانحين في البلدان المتلقية للمعونة، كما أن المعونة المقيدة استخدام عديم الكفاءة لأموال دافعي الضرائب. وفي حين أن معظم دافعي الضرائب في البلدان الصناعية يفضلون المساهمة في مكافحة الفاقة العالمية، فإن ثمة أدلة أقل على أنهم يُقرّون استخدام الأموال العامة بغير إنشاء أسواق للشركات الكبيرة.

دعم المشاريع بدل دعم الميزانية القومية

تبلغ المعونة ذروة فعاليتها عندما تُوجّه من خلال ميزانيات وهيكلية إنفاقية تعكس الأولويات المحددة في استراتيجيات خفض الفقر. وفيما تُطوّر البلدان أنظمة أكثر شفافية وكفاءة للإدارة المالية العامة، يتزايد نطاق بناء الملكية

مجال يستطيع فيه المانحون أن يطبقوا بشكل مفيد مبادئ الانفتاح والمساءلة التي يتطلّبونها من الحكومات المتلقية؛ إذ يحق لدافعي الضرائب في البلدان المانحة معرفة مقدار ما يُستخدم من المعونات، التي يُمولونها، لأغراض غير تنموية؛ كما أن لدى مواطني البلدان المتلقية في الوقت عينه مصلحة في معرفة مقدار ما يخسرونه نتيجة تقييد المعونات.

لا يُعرف مقدار المعونة المقيدة بدقة، إلا أن ثمة تفاوتاً واضحاً بين المانحين في درجة تقييد المعونة التي يُقدّمونها (الرسم 3.13). ووفقاً لتقارير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية عن المعونات المقيدة التي تُقدّم إلى البلدان الأقل نمواً، تحتل الولايات المتحدة مركز الصدارة في قائمة المعونة المقيدة؛ تليها إيطاليا بفارق بسيط.⁶⁷ غير أن المعونات المقدمة بموجب "حساب تحديات الألفية" غير مقيدة، ما يعني أن نسبة المعونة الأميركية المقيدة ستتهبط مع تزايد الإنفاق من هذا المصدر. وتقيّد ألمانيا واليابان أيضاً حصة كبيرة نسبياً من المعونات التي تقدّمها.

تتسم التكاليف المالية التي يقتضيها تقييد المعونة بأنها مرتفعة، غير أن من الصعب تقدير هذه التكاليف؛ بسبب الطبيعة التقييدية لتقارير المانحين واستبعاد التعاون التقني. وقد حاولنا لهذا التقرير وضع رقم تقريبي لتكاليف المعونة المقيدة؛ مستخدمين كنسبة لهذه المعونات متوسط المعونة المقيدة التي أفادت عنها لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادي، والمحوّلة إلى البلدان الأقل تقدماً خلال عامي 2002-2003.⁶⁸ واستُخدمت المدفوعات الثنائية الإجمالية لسنة 2003، بغية تحديد مستويات المعونة المقدمة إلى مناطق محددة، من ثم تخفيض أرقام المعونة بمعدل 20-30% من القيمة الاسمية؛ بما يعكس متوسط التقديرات لتكاليف هذه المعونات مقابل ترتيبات الأسواق المفتوحة.

بالنسبة إلى البلدان النامية كمجموعة واحدة، نقدر الخسائر الإجمالية الحالية بما بين 5 و7 مليارات دولار - وهو ما يكفي لتمويل التعليم الابتدائي الشامل. وتخسر بلدان الدخل المنخفض، كمجموعة، ملياريين و600 مليون دولار إلى 4 مليارات دولار؛ فيما تخسر أفريقيا جنوب الصحراء 1.5-2.3 مليار دولار، وتخسر البلدان الأقل تقدماً 1.5-2.3 مليار دولار (الرسم 3.14).

تُصوّر هذه الأرقام قيمة التكاليف الحقيقية أقل مما يقتضيه الواقع بهامش كبير، لأنها تشمل المعونة الثنائية فقط وتستثني المساعدة التقنية. وتتفاوت خسائر البلدان الفردية وفقاً لهيكلية المانحين؛ حيث تتعرض قيمة المردود المالي

يوفر إنشاء أنظمة مالية عامة قوية، مرتبطة بأهداف تخفيض الفقر، فرصاً مواتية كي يُحوّل المانحون دعمهم من المشاريع إلى الميزانية العامة. وقد عملت الحكومة الأوغندية في العقد الماضي مع المانحين على تطوير أحد أقوى أنظمة الميزانيات في أفريقيا؛ حيث انعكست الأولويات المحددة في خطة العمل لاستئصال الفقر منذ سنة 1997، في بنية للإنفاق المتوسط المدى، وفي مخصصات الميزانية السنوية (انظر الفصل الأول). واستجاب بعض المانحين بتحويل معوناتهم من المشاريع إلى الميزانيات القومية؛ كما ارتفعت حصة المعونة المقدمة عبر دعم الميزانية من 35% إلى 53%. وزاد ذلك من قابلية التنبؤ بالميزانيات؛ إذ، بين عامي 1998 و2003، ارتفعت نسبة المدفوعات إلى الالتزامات مما يقل عن 40% إلى أكثر من 85%⁷⁰. غير أنّ بعض المانحين الرئيسيين - بينهم الولايات المتحدة واليابان - يُجمعون عن تحويل برامج المعونات من المشاريع إلى الميزانيات، حتى في بلدان مثل أوغندا.

وحتى عندما يعمل المانحون على دعم الاستراتيجيات القومية من خلال المعونات للبرامج، فإن المعونة غالباً ما تصل بأشكال تحدّ من فعاليتها. فقد شجّع المانحون متلقي المعونات على وضع أطر تمويلية على المدى المتوسط لخلق الاستقرار وإمكانية التنبؤ بالنسبة إلى تمويل خفض الفقر.

القومية بدعم الميزانيات القطرية. غير أنّ حكومات متلقيّة تشكو من أنّ المانحين يعترفون بالأولويات القومية، من حيث المبدأ؛ لكنهم يقوِّضون آليات عمله بتوجيه المعونة نحو مشاريع فردية - وهو نهج يُخفّض الفعالية، ويزيد التكاليف التعاقدية، ويقتصر القدرات.

غالباً ما تعكس المعونات القائمة على أساس المشاريع مخاوف المانحين من قدرة الحكومات، وإدارة الميزانيات، وأنظمة المحاضر المالية، وثمة اعتقاد بأنّ العمل من خلال المشاريع يمكن أن يتغلّب بالمداورة على الإخفاقات في نظم الحكومة القطرية. ومن المفارقات أنّ لمعونة المشاريع سجلاً حافلاً بزيادة حدة المشاكل في جميع هذه المجالات. ففي العديد من البلدان، يدير المانحون مئات المشاريع؛ التي يُمول كثير منها ويدير خارج المنظومات الحكومية. والنتيجة أنّ قسماً كبيراً من الإنفاق العام يتم من خارج الميزانية، وهو ما يُضعف إدارة الأموال العامة. في غضون ذلك، تعمل وحدات تنفيذ المشاريع التي يُنشئها المانحون كنظام مواز؛ غالباً ما يجتذب موظفين حكوميين إلى هيئات المانحين، وينشئ نظاماً منفصلاً عن قواعد المشتريات والإدارة المالية والتدقيق في الحسابات. وتوضح تجربة أفغانستان منذ بدء إعادة الإعمار كيف يؤدي هذا النهج إلى تآكل قدرة الحكومة (الإطار 3.8).

الإطار 3.8 تفويض القدرة عبر المعونات للمشاريع - قضية أفغانستان

مرتفعة، وخصّص المسؤولون الحكوميون جانباً كبيراً من وقتهم في محاولة استخلاص المعلومات من المانحين بشأن المشاريع الجارية والموارد التي تتدفق على البلاد. وكان على الموظفين الحكوميين أيضاً تعلّم قواعد وممارسات جديدة، تختلف باختلاف المانح؛ بما في ذلك أنظمة تقديم التقارير المتعددة.

أدى هذا الاقتصاد القائم على تقديم المعونة للمشاريع إلى الإتيان بتشوهات في سوق العمالة؛ حيث اجتذب موظفو القطاع العام بعيداً عن وظائفهم الرئيسية، كمعلمين وأطباء ومهندسين ومديرين، لدعم الوظائف في نظام المعونة. ويمكن للمديرين أو المهندسين الحكوميين أن يحصلوا على أضعاف رواتبهم المعهودة، في العمل كسائقين أو مترجمين في منظومة المعونات. وأدى ذلك إلى ازدياد تآكل احتياطيّات رأس المال البشري في أنظمة الحكم العامة التي كادت تتفد بعد 23 سنة من الحرب الأهلية.

طوّرت الحكومة الأفغانية الجديدة رداً مبتكرة للتعامل مع مجتمع الجهات المانحة. وفي مواجهة احتمال التنسيق بين 30 جهة مانحة، يعمل كل منها في 30 قطاعاً، لا يوجد أمام الحكومة سوى عدد محدود من المانحين الذين يشارك كل منهم في ثلاثة قطاعات على الأكثر. وقد جرت محاولات لتوفير عمليات تقديم التقارير مع دورة الميزانية الأفغانية، بدلاً من دورات المانحين كل على حدة.

بعد انقضاء ما يزيد على عقدين من تهاوي التنمية البشرية، شرعت أفغانستان في عملية إعادة الإعمار والتعافي؛ غير أنّ التحديات هائلة. فهي تعاني من أعلى معدلات وفيات الطفولة في العالم (257 وفاة من كل ألف ولادة حية)، ويعيش ثلاثة أرباع سكانها الريفيين دون خط الفقر. وتتوقّف احتمالات التعافي، بشدة، على المعونة التي تُشكّل ما يزيد على 90% من الإنفاق. لكنّ بعض ممارسات المانحين أعاقت تنمية القدرة البشرية.

طوّر نموذجان لتمويل إعادة الإعمار وتطبيقهما في أفغانستان. ففي نموذج دعم الدولة، وجه المانحون تمويلهم إلى الصندوق الائتماني لإعادة إعمار أفغانستان الذي يديره بشكل مشترك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والبنك الدولي، وبنك التنمية الآسيوي. ومن هناك، يُوجه إلى الحكومة بموجب قواعد صارمة للمساءلة.

في النموذج الذي يتجنّب الدولة، نفذ المانحون مشاريعهم مباشرة أو من خلال هيئات تابعة للأمم المتحدة، أو منظمات غير حكومية. وتعمل المشاريع من خلال منظمات متوازية، وقواعد متوازية، للشراء والإدارة المالية والتدقيق. ونفذ ما لا يقل عن ألفين من هذه المشاريع، رغم أنّ العديد منها لم يسجل؛ كما أتجه ما يزيد على 80% من التمويل الذي تقدّمه الجهات المانحة إلى هذا النموذج خلال السنتين الأوليين لإعادة الإعمار.

أثارت المعونات التي تتجنّب الدولة مشاكل عدّة؛ إذ كانت تكاليف الصفقات

المصدر: Lockhart 2004.

على نحو أفضل. ويعتمد بعض المانحين، الذين يقدمون الدعم للميزانيات، إلى ربط الدعم بمشاريع محددة؛ أو يُخصّصون الأموال لبرامج إفرادية - وهي ممارسة يمكن أن تسبب بمستلزمات تقديرية مرهقة، وغالباً ما يُنظر إلى تجميع موارد المانحين، من خلال برامج قطاعية، كخطوة أولى نحو دعم الميزانية، غير أن ترتيبات التجميع تؤدي أحياناً إلى تكاليف تعاقدية هائلة، إذ يسعى المانحون إلى استبقاء التحكم بعناصر محددة من البرامج. ففي السنغال حالياً، توجد 23 مجموعة قطاعية؛ مع ما يرافق ذلك من متطلبات لرفع التقارير⁷¹.

ولكي تكون هذه الأطر فعالة تماماً، فإنها تحتاج إلى الدعم بالتزامات من المانحين لسنوات متعددة. مع ذلك، فإن أقل من نصف المانحين الداعمين للميزانية في بنغلاديش يقدمون التزامات متعددة السنوات، ومن مواطن القوة الرئيسية التي يتمتع بها «حساب تحديات الألفية»، هونظامه للالتزامات متعددة السنوات، على سبيل المثال، أنه بموجب اتفاقيات حساب التحديات تقدم المنح إلى هندوراس في إطار الميزانية لخمس سنوات، وإلى مدغشقر في إطار أربع سنوات؛ بهدف تمكينهما من وضع استراتيجيات تمويلية طويلة الأمد يمكن التنبؤ بها

إعادة النظر في حوكمة المعونات

المعونة الثنائية - بعض العبر من أفريقيا

لم تتحول علاقة المعونة بعد إلى شراكة في المسؤولية. فقد حددت البلدان النامية غايات تستند إلى أهداف التنمية للألفية، وامتثلت للشروط المفصلة التي نص عليها المانحون؛ إلا أن مجتمع المانحين لم يحدد بعد أهدافاً ملزمة لأحجام المعونة، كما أنه لم يتبن سوى مبادئ عامة - ومبهمة - عن نوعية المعونة، وإذا أُريد لإعلان الألفية أن يكون بمثابة شراكة حقيقية، فلا بد من هيكليات جديدة تمكن مجموعتي البلدان النامية والمتقدمة من أن تراقب كل منهما أداء الأخرى.

لقد بدأت البلدان النامية فعلاً في إظهار الروح القيادية. ويعمل متلقو المعونات على تطوير استراتيجيات جديدة ومبتكرة تهدف إلى تحسين ممارسات المانحين؛ حيث يُنشئون هيكليات مؤسسية لتحسين التنسيق والتناغم وخفض التكاليف التعاقدية، ويعتمد هذا الجزء من التقرير على برنامج أبحاث أعدته برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن بناء القدرات، وعن الأدلة التي يقدمها تحليل مفصل لعمل قام به أكثر من 150 مسؤولاً في 16 بلداً متلقياً للمعونة؛ يعملون مع المانحين على أساس يومي⁷². ويقدم التحليل أفكاراً ثابتة عن المنظوريات والحلول في أفريقيا جنوب الصحراء وسواها⁷³.

التيسيرية

يولي متلقو المعونة أهمية كبيرة للتمويل المُيسر، لأنه يُقلل من مخاطر الوقوع في مشكلات الدين مستقبلاً. فبموجب استراتيجية مساعدة تنزانيا، وهي استراتيجية محلية خاصة بمساعدات التنمية، حددت تنزانيا عنصر المنحة الأدنى

يمكن للمعونة في العقد القادم أن تقوم بدور مركزي في تحقيق طموحات إعلان الألفية، لكن تحقيق إمكانات المعونة يتوقف على جمع المانحين بين زيادة الدعم والالتزام بإدخال إصلاحات جذرية على حوكمة المعونة.

إن الإعداد الأساسي للميزانية هو مطلب فوري لزيادة فعالية المعونة. ويمارس الضغط على البلدان النامية كي تتبنى استراتيجيات خفض للفقر ذات ملكية قومية، وتحدد أهدافاً واضحة ترتبط بأهداف التنمية للألفية. غير أن المانحين لم يبذلوا أي جهود متكافئة تضمن توفّر المعونة الكافية لرّدّم الفجوات في الاستثمار العام، أو تضمن الاتساق بين غايات الأهداف الإنمائية للألفية، وبين مشروطيات صندوق النقد الدولي وغيرها من المشروطيات. وقد أدى ذلك، كما يقول مشروع الأمم المتحدة للألفية، إلى أنه ليس «للاستراتيجيات العامة ارتباط مباشر ببرامج الاستثمار العام الفعلية». فعندما يتعلق الأمر بأهداف التنمية للألفية، تتوق الحكومات المانحة إلى تحقيق الغايات، لكنها تتحاشى الوسائل الكفيلة بذلك.

يقتضي الحل تبني الحكومات المانحة استراتيجية لتمويل المعونة في فترة محددة بجلاء، لتحقيق أهداف التنمية للألفية بحلول العام 2015، وسوف تكون استراتيجية التمويل أكثر فعالية، إذا ما دُعيت بعلاقة جديدة بين مانحي المعونات وملتقيها. وينبغي للغة المنمقة عن ملكية البلدان أن تترجم إلى إجراءات عملية لتفعيل قدرات الحكومات المتلقية، وتنسيق إجراءات المانحين، وتحسين نوعية المعونة. ويتخذ إعلان باريس بشأن فعالية المعونة خطوة في الاتجاه الصحيح، تنطوي على نحو 50 التزاماً محدداً لسنة 2010؛ فيما يتطلب تحقيق التقدم إدخال تغييرات جوهرية على الممارسات الحالية.

يتعين على المانحين ضمان

تدفق مستقر وممول عليه، أكثر من
ذي قبل، للدعم الطويل الأجل

بـ50٪ للقروض الحكومية الجديدة، وتسعى بلدان أخرى، مثل
أوغندا ورواندا والسنغال، إلى تقليل تعرضها للقروض من مرفق
خفض الفقر وتعزيز النمو التي تقل تيسيرياً، مثلاً، عن قروض
المؤسسة الإنمائية الدولية، وثمة حاجة واضحة إلى مزيد من
التمويل التيسيري لدعم استراتيجيات تخفيض الفقر.

التنسيق

يمكن لوجود أعداد كبيرة من المانحين أن يضحّم التكليف
التعاقدية، حيث يفرض كل مانح متطلبات من التقارير وشروطاً
للمعونة خاصة به. وقد أصاب بعض متلقي المعونة نجاحاً أكبر
من البعض الآخر في دفع المانحين إلى تحسين التنسيق.

والعبر المستقاة من بوتسوانا مفيدة ومنورة بهذا الشأن،
حيث تتم تدخلات المانحين في إطار خطة التنمية القومية
التي تدمج المساعدات الإنمائية والموارد المحلية معاً.
ولتجنب تكاثر المشاريع ومتطلبات التقارير، لا يُسمح للوزارات
المختصة بالتفاوض إفرادياً مع المانحين؛ كما تُصمم برامج
المساعدات التقنية كافة لضمان حصول الموظفين المحليين
على التدريب، ما يؤدي إلى نقل المهارات على نحو أكبر مما
هو عليه في الترتيبات الأكثر تقليدية. وقيدت بوتسوانا بشدة
مجال المانحين لإنشاء وحدات للمشاريع مستقلة ذاتياً،
وهيكلية متماثلة لإعداد التقارير والمشتريات. وساعد ذلك
في تجنب حدوث تشوهات في هيكلية الدفع الحكومية،
وخسارة موظفي الإدارة المدنية المدربين.

تعمل بلدان نامية أخرى على تطوير نماذج مماثلة للتنسيق
الفاعل، ومن الأمثلة البارزة على ذلك، استراتيجية المساعدة
التنمائية وخطة العمل الأوغندية للقضاء على الفقر. وفي
كمبوديا، تطوّر الحكومة برنامجاً للتأغيم والتبسيط يرتبط
بالاستراتيجية القومية لتخفيض الفقر. وفي كل من هذه
الحالات، كان المانحون داعمين لهذه الإجراءات.

برنامج المعونة ودعم الميزانية

تري معظم الحكومات أن توجيه المعونة من خلال الميزانية أكثر
كفاءة وفعالية في التعامل مع الفقر، وأقل استنزافاً للقدرات، من
المعونة الموجهة إلى المشاريع عبر وحدات خاصة في الوزارات
المختصة، أو في هيئات أخرى مثل المنظمات اللاأحكومية، وقد
حسنت بوركينا فاسو وتنزانيا التنسيق بين الدوائر الحكومية
بإقرار قانون يستلزم من كل الوزارات المختصة تقديم طلبات
الحصول على قروض ومنح إلى وزارة المالية. ويمكن للمانحين
تعزيز إعداد الميزانية القومية وإدارتها بإبلاغ الوزارة المناسبة

عن كل المعونات، وتوجيه المعونة إلى برامج تشكل جزءاً من
الاستراتيجية القومية لخفض الفقر.

وثمة بلدان طوّرت استراتيجيات أخرى لتخفيض التكاليف
التعاقدية، حيث سعت حكومات في أفريقيا جنوب الصحراء
إلى خفض التكاليف التعاقدية من خلال إقناع المانحين بتجميع
مواردهم. وأنشأ أحد عشر من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون
برامج متعددة المانحين لدعم الميزانية، تحرر الأموال المجمعة
على أساس يمكن التنبؤ به لدعم الإنفاق على خفض الفقر.

غير أن أساليب التمويلات المجمعة هذه لا تخلو من
المخاطر، إذ يمكن للشروط على المدفوعات أن تعكس
المضاعف الأكبر المشترك بين المانحين والدائنين؛ بما
يؤدي إلى انخفاض المرونة، وارتفاع مخاطر توقف المعونة. لا
سيماً عندما تتطلب المدفوعات إجماعاً على الوفاء بأهداف
الأداء. ومن المخاطر، أن يعلّق كل المانحين مدفوعاتهم إذا
خرج البلد عن المسار في برنامجه مع صندوق النقد الدولي؛
وأن يستغرق التفاوض على الترتيبات المجمعة وقتاً طويلاً. فقد
لزم الأمر من موزامبيق كتابة 19 مسودة، وتمضية سنة كاملة
للتوصل إلى مذكرة تفاهم من 21 صفحة على ترتيبات التجميع
بين 15 مانحاً، ومن الواضح أن في استطاعة المانحين فعل
المزيد لتجنب مثل هذه المفاوضات المتطاوله.

التنبؤية

تري البلدان النامية أن التنبؤية بتعهدات المعونات المتعددة
السنوات أمر جوهري بالنسبة إلى التنفيذ الفعال لخطط
الإنفاق التي تدعم استراتيجياتها الهادفة إلى تخفيض الفقر
على المدى المتوسط، وتفيد رواندا وموزامبيق عن حدوث
تحسن في فرص حصولهما على مخصصات مالية لسنوات
متعددة؛ كما حققت تنزانيا بعض النجاح في الضغط على
المانحين لتقديم الموارد سلفاً وتحسين إمكانية التنبؤ بدعم
الميزانية. ولكن، لا تزال بلدان عديدة مجبرة على تكييف
ميزانياتها مع التقلبات في تحويلات المانحين. ويتعين على
المانحين ضمان تدفق مستقر وممول عليه، أكثر من ذي قبل،
للدعم الطويل الأجل.

مبادرات متعددة الأطراف

شهدت السنوات الأخيرة تجدد الاهتمام بمبادرات المعونة
العالمية المتعددة الأطراف. ويوفر إحياء تعددية الجهات
فرصاً عظيمة للتنمية البشرية - وبعض المخاطر.

الفجوات المالية في التعليم؛ كما التزم المانحون برّد هذه الفجوات من خلال تأمين الموارد عبر قنوات ثنائية ومتعددة الأطراف. وفي نهاية عام 2004، وضع 13 بلداً خطاً قومياً تمّت الموافقة عليها عبر العملية الجارية من خلال مبادرة المسار السريع.⁷⁴ ويقدر التمويل الخارجي، اللازم لتغطية الخطط، بنحو 600 مليون دولار؛ غير أنه لم يُحرّك حتى الآن سوى ما يزيد قليلاً على نصف هذا المبلغ.⁷⁵

قصرت الالتزامات أيضاً في الوصول إلى التمويل الإضافي اللازم لتحقيق الغاية التعليمية في أهداف التنمية للألفية. البالغ ما بين 6 و7 مليارات دولار في السنة. فبعض البلدان الأبعد مساراً عن غايات الأهداف الإنمائية بإنجاز التعليم الشامل والمساواة بين الجنسين لا تحصل على الأموال الكافية. مثلاً على ذلك، أنّ نصيب الفرد من المعونة التي تتلقاها أفريقيا الناطقة بالفرنسية أقل بكثير من نصيبه في أفريقيا الناطقة بالإنكليزية.

يمكن لبعض الاستثمارات المتواضعة في المبادرات المتعددة الأطراف أن تحقّق عوائد عالية. فقد أطلق الاتحاد العالمي للقاحات والتّمنيع في سنة 2000 لتحسين الوصول إلى اللقاحات القليلة الاستخدام، وقدم ما يزيد قليلاً على مليار دولار خلال خمس سنوات. ويقدر أنّ هذا الإنفاق جنّب وفاة أكثر من 670 ألف نسمة في مختلف أنحاء العالم. مع ذلك، كان التمويل متغيراً ومتقلّباً بدرجة عالية، ما جعل التخطيط على الأمد الطويل صعباً. فمستويات الإيراد حتى سنة 2005 قصرت كثيراً عن الرقم المستهدف سنوياً، والبالغ 400 مليون دولار. تجدر الإشارة إلى أنّ 27 مليون طفل لا يُلقّحون في السنة الأولى من حياتهم؛ وأنّ معدلات الشمول المنخفضة أو المتراجعة، والتكلفة اللاحقة لبعض اللقاحات، تمثل تهديداً للتقدم نحو تحقيق أهداف التنمية للألفية.

توفّر تعددية الأطراف منافع لحوكمة المعونات؛ إذ لا يمكن تخصيص التبرعات لكل من الصندوق الكوني والاتحاد العالمي للقاحات والتّمنيع؛ الأمر الذي يقلل مخاطر انحياز المانحين. وفي حين يتمتّع كلا الصندوقين بمعايير أداء صارمة، إلا أنّ أيّاً منهما لا يرتبط بمجموعة الشروط التي يطلبها المانحون عبر البرامج الأخرى؛ ويقفّان تالياً من مخاطر قطع السّلع العامة الحيوية، بسبب الإخفاق في تحقيق هذه الأهداف. ويقدم الصندوقان أيضاً مخصّصات مالية متعددة السنوات، ما يتيح مزيداً من إمكانية التنبؤ بالمعونات. لكنّ ثمة مخاطر من أنّ تُحدّث المبادرات العالمية تشوّهاً صادرة عنها. ويمكن لهذه التشويّهات أن تشمل توجيه تدفّقات مالية كبيرة نحو مرضٍ منفرد، مثل فيروس الإيدز/السيدا؛ في حين تُهمَل

ثمة ثلاثة أسباب وجيهة للبناء على أسس النهج المتعددة للمعونة. الأول، والأوضح، أنّ المجتمع الدولي يواجه في بعض المجالات مشاكل وتهديدات، عالمية بطبيعتها؛ وفيروس الإيدز/السيدا مثل ينطبق على هذه الحالة. وتستطيع المبادرات المتعددة الأطراف أن تساعد في تمويل مجموعة من قضايا الصالح العام التي تبقى دون تنفيذ بخلاف ذلك. ومن الأمثلة في هذا المجال، استخدام الأموال المجمعّة لإنشاء حوافز للبحث عن لقاحات للإيدز/السيدا والملاريا وغيرهما من الأمراض؛ التي يتقيد الطلب عليها بالفقر، إلى حدّ أنّها لا تجتذب استثمارات خاصة واسعة النطاق. ويمكن أن توفّر التزامات الحكومات بالشراء المسبق مبرراً للسوق لشركات الأدوية كي تطوّر عقاقير جديدة - وقد ساعد هذا الترتيب بالفعل في تمويل تقدّم كبير في التجارب على أدوية للملاريا. ثانياً، أنّ الهيكليات المتعددة الأطراف توفّر الفرص للمانحين كي يجمعوا مواردهم ويخفّضوا التكاليف التعاقدية؛ بحيث تنفّض حاجة كلّ مانح إلى إنشاء مستويات عالية من الخبرة لكل قطاع يرغب في دعمه. ثالثاً، تقدّم مجمّعات الموارد الدولية آليّة للتوفيق بين التمويلات والاحتياجات؛ وتتغلّب تالياً على بعض الأنماط المنحرفة لتوزيع المعونات الثنائية.

يوفّر الصندوق الكوني لمكافحة الإيدز/السيدا والسّل والملاريا مثلاً على مبادرة متعددة الأطراف بدأت تعطي نتائج حقيقية في الكفاح ضدّ فيروس الإيدز/السيدا؛ حيث بلغ الالتزام 1.5 مليار دولار في سنة 2004. ولمبادرة دحر الملاريا، أنشئت شراكة تضم أكثر من 200 جهة. بما فيها منظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. لكنّ القيود المالية والتنسيقات الضعيفة أعاق العمل الفعّال. وقد تحسّن الوضع إلى حدّ ما، واكتسب الكفاح ضدّ الملاريا زخماً جديداً منذ إنشاء هذا الصندوق العالمي؛ حيث خصّص في عام 2003 نحو 450 مليون دولار عبر الصندوق لمكافحة الملاريا، إلا أنّ هذا الرقم يقصر كثيراً عن المليارين إلى ثلاثة مليارات دولار من التمويل الإضافي الذي يستلزمه رفع التدخّلات بالقدر الكافي لتخفيض الوفيات بنحو 75٪ مع حلول سنة 2015.

تبيّن «مبادرة المسار السريع» في التعليم بعض مواطن القوة لتعددية الأطراف - وبعض مواطن ضعفها. وقد نشأت مبادرة المسار السريع من التزام قدّم في منتدى التعليم العالمي سنة 2000 في دكار بضمان «الألتحيط أيّ بلدان ملتزمة جدياً بالتعليم للجميع في إنجازها هذا الهدف بسبب نقص الموارد». وحثّت الحكومات على وضع خطط لتحديد

إن الأهداف من دون جدول زمني ملزم ليست أساساً صلباً لتخطيط خفض الفقر

أمراض أخرى، وهو ما يشوّه الميزانيات الصحية في أثناء هذه العملية. ومن الأخطار الأخرى، أن التعامل مع الأمانات العامة للمبادرات العالمية يدخل المتلقين في مجموعة أخرى من متطلبات التقارير وارتفاع التكاليف التعاقدية.

تغيير المعونة

إننا نعيش في كون معلوم لا يمكن فيه حصر الأمن والازدهار داخل الحدود القطرية. ومع ذلك، ليست لدينا سياسات اجتماعية عالمية، ولا آلية للرعاية الاجتماعية أو لحماية الفقراء. صحيح أن الضمان الاجتماعي والتحويلات بين البلدان لصالح الأمن البشري جزءاً اعتيادي من الاقتصاديات المحلية لمعظم بلدان الدخل المرتفع، لكن من الضروري أن تطبق هذه المبادئ والممارسات الآن على نحو عالمي. تكون المعونة مورداً فريداً؛ إذ إنها الآلية الدولية الوحيدة التي يمكن أن توجه إلى الفقراء. لتأمين حقوقهم في الحصول على الخدمات الأساسية، وتعزيز العدالة، ومعالجة الفجوة الهائلة في مستويات المعيشة العالمية، وبناء القدرات البشرية التي تشكل أساس الثروة والفرص.

ولجعل المعونات أكثر فعالية وكفاءة، ينبغي للمانحين أجمعين إعادة صياغة نهجهم بالنسبة إلى المعونة، لضمان:

- الاستفادة القصوى من قيمة كونها أحد مرتكزات العمارة الدائمة لتحقيق العدالة الاجتماعية؛
- والإقرار بأن أنصاف التدابير والتغييرات التدريجية لا تكفي للتغلب على حجم الفقر العالمي وعمقه؛
- والتخلي عن المعتقدات والإجراءات الحالية، ذات الاختلالات الوظيفية.

بدايةً، يجب على مجتمع المانحين وقف التخفيض في قيمة عملة التعهدات بالمعونة. فمنذ أكثر من 35 سنة، يعلن المانحون عن التزاماتهم بتحقيق أهداف المعونة كما ونوعاً، غير أن الوفاء بهذه الالتزامات لم يتم إلا في حالات استثنائية قليلة، وثمة حاجة ملحة لأن يعيد المانحون بناء الثقة بإمكانية التمويل على التزاماتهم بالمعونة الدولية، والسير على خطى المرفق المالي الدولي في جعل التعهدات ملزمة قانونياً. لقد أدت سنوات من تخفيض المعونات إلى ثقافة تسوُّع ميزانيات المعونة، الصغيرة والمتناقصة، بمنطقة خاطئ. فغالبا ما تكون المزاعم بشأن محدودية قدرة البلدان النامية، وأوجه القلق من الآثار الاقتصادية لرفع مقدار المعونة، والمخاوف المعبر عنها علناً بشأن إدارة الحكم مجرد سواتر

تمويهية يسعى من ورائها المانحون إلى تبرير ما لا يمكن تبريره؛ ألا وهو تراث من اللامبالاة، والإهمال، والإخفاق في تنفيذ التعهدات. لا يعني ذلك أن المشاكل المثارة غير هامة؛ بل هي، على نقض ذلك، هامة إلى حد لا يجوز فيه للمانحين استخدامها ذريعة لضعف سياسات المعونة.

يقف نظام المعونة الدولية الآن على مفترق طرق، حيث لم يبق حتى الموعد المحدد لتحقيق أهداف التنمية للألفية إلا عشر سنوات. وثمة فرصة لوضع الإصلاحات اللازمة موضع التنفيذ للإيفاء بإمكانات المعونة كألية لتحقيق الأهداف، ومن الإصلاحات الرئيسية اللازمة:

وضع جدول زمني والالتزام به

حدد هدف الـ 0.7% من الدخل القومي الإجمالي للمعونة في سنة 1970، ولم يحققه حتى الآن سوى خمسة مانحين؛ فيما ألزمت سبعة بلدان أخرى نفسها بجدول مواعيد لإنجازه. فالأهداف من دون جدول زمني ملزم ليست أساساً صلباً لتخطيط خفض الفقر. ويتعين على بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي كافة أن تتخذ الخطوة التالية وتضع جدولاً محدداً للمواعيد لبلوغ نسبة 0.5% في سنة 2010 و0.7% بحلول عام 2015، على أبعد تقدير.

دعم أهداف التنمية للألفية، وخطط التنمية الإنسانية

الأوسع، بأموال حقيقية

حُتت كل من البلدان النامية على تبني استراتيجيات تمويلية قومية، جسورة بما يكفي للوفاء بأهداف التنمية للألفية التي تعكس طموحات مشتركة للمجتمع الدولي. ويستتبع ذلك أن يضمن المانحون عدم إخفاق أي خطة قومية بسبب الافتقار إلى التمويل؛ كما ينبغي لزيادة تدفقات المعونة أن ترتبط صراحة بتحقيق أهداف التنمية للألفية. ويجب ربط تمويلات المانحين بخطط التمويل القومية، بما في ذلك هيكلية الإنفاق على المدى المتوسط. يعني ذلك ضمناً وجوب التخلي عن إعداد ميزانيات المعونات سنوياً، والانتقال إلى استراتيجيات التمويل لمدة 3 - 5 سنوات، تُشكل جزءاً من الخطط الأطول أمداً لتمويل أهداف التنمية للألفية.

التركيز على الإضافية

ينبغي لأي استراتيجية تمويلية أن تأخذ في الحسبان تلك المبالغ المالية الكبيرة، المدرجة حالياً في المعونة ولا تخرج البتة من حسابات الحكومات المانحة أو من البلدان المانحة:

يجب إنهاء كل أنواع المعونة

المقيّدة، على مراحل،

بين عامي 2006 و2008

تحسين نوعية المعونة

يدعو المانحون إلى تحسين التنسيق والتناغم في المعونة منذ ثمانينات القرن العشرين. وفي سنة 2005، وضعوا لأول مرة أهدافاً كمية للإصلاحات الرامية إلى تعزيز نوعية المعونات؛⁷⁶ وتلك خطوة أولى إيجابية. غير أن الأهداف المحددة تفتقر إلى الطموح؛ إذ تمة خطوات إضافية يتطلبها ضمان فعالية المعونة:

• توافق تدفقات المعونة مع الأولويات القومية، يتطلع الهدف المقترح إلى ضمان أن الإبلاغ عن 85% من تدفقات المعونة إلى القطاع الحكومي يتم من خلال الميزانيات القومية. ويجب رفع النسبة إلى 100% للتأكد من أن التقارير المالية العامة تعكس حقيقة النفقات؛ وأن العملية التمويلية تعكس حقيقة الأولويات القومية تجاه أهداف التنمية للألفية.

• دعم الميزانية. اقترح المانحون أن تبلغ حصة المعونة، المقدمة كدعم للميزانية، 25%؛ وهو طموح منقوص إلى حد هائل. صحيح أن الظروف تختلف من بلد إلى آخر، لكن الهدف يجب أن يكون تعظيم حصة المعونة المقدمة كدعم للميزانية؛ على أن تكون العتبة المستهدفة، بحلول عام 2010، 70%.

• خفض أعداد البعثات. يجب أن يلتزم المانحون بأفضل نماذج الممارسة، كما أن عليهم الإفادة من عدد البعثات المرسلة إلى كل بلد على حدة، وعن التقارير المنفصلة التي يتطلبونها.

• استخدام النظم القطرية للمشتريات والإدارة المالية العامة. يزيد عدم استخدام النظم القطرية من التكاليف التعاقدية ويقوض القدرة القومية. ولم يُحدد بعد أي هدف لذلك، لكن المرمى يجب أن يكون استخدام النظم القطرية كملاذ أول، وضمناً ذهاب 100% من المعونة عبر هذه النظم بحلول سنة 2010.

• التنبؤية والاستقرارية. يتعين على المانحين تقديم التزامات معوّلة عليها ومتعددة السنين، يمكن استخدامها للتكفل بالتكاليف المتكررة للوفاء بأهداف التنمية للألفية. وفي الحد الأدنى، يجب أن تغطي 90% من المدفوعات في جداول مواعيد متفق عليها، وأن تدفع الأموال في مواعيدها المحددة.

• الشفافية. على المانحين كافة اتخاذ الخطوات اللازمة كي تكون صفقاتهم المعونوية شفافة تماماً. ويجب عليهم تقديم معلومات عن تدفقات المعونة، شفافة وشاملة وفي حينها؛ تضمن المساءلة الصحيحة تجاه الجمهور والبرلمانات في البلدان المانحة والمتلقية.

وبخاصة إلغاء رصيد الديون، والمساعدة التقنية. فالمحاسبية الواقعية ضرورية من أجل توفير الموارد لإنجاز أهداف التنمية للألفية. ويجب تعديل التقارير المستلمة عن المعونة لضمان أن تعكس البيانات العامة تحويلات الموارد الحقيقية، لا مجرد عملية محاسبية لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.

إنهاء المعونة المقيّدة

تشمل المعونة المقيّدة عائدات خفياً من أموال دافعي الضرائب إلى الشركات في البلدان المانحة؛ وهو عائد يجب طرحه من المعونة المعلن عنها، جنباً إلى جنب مع مكوث المساعدة التقنية التقييدية. ويجب إنهاء كل أنواع المعونة المقيّدة، على مراحل، بين عامي 2006 و2008.

ربط المعونة بالحاجة

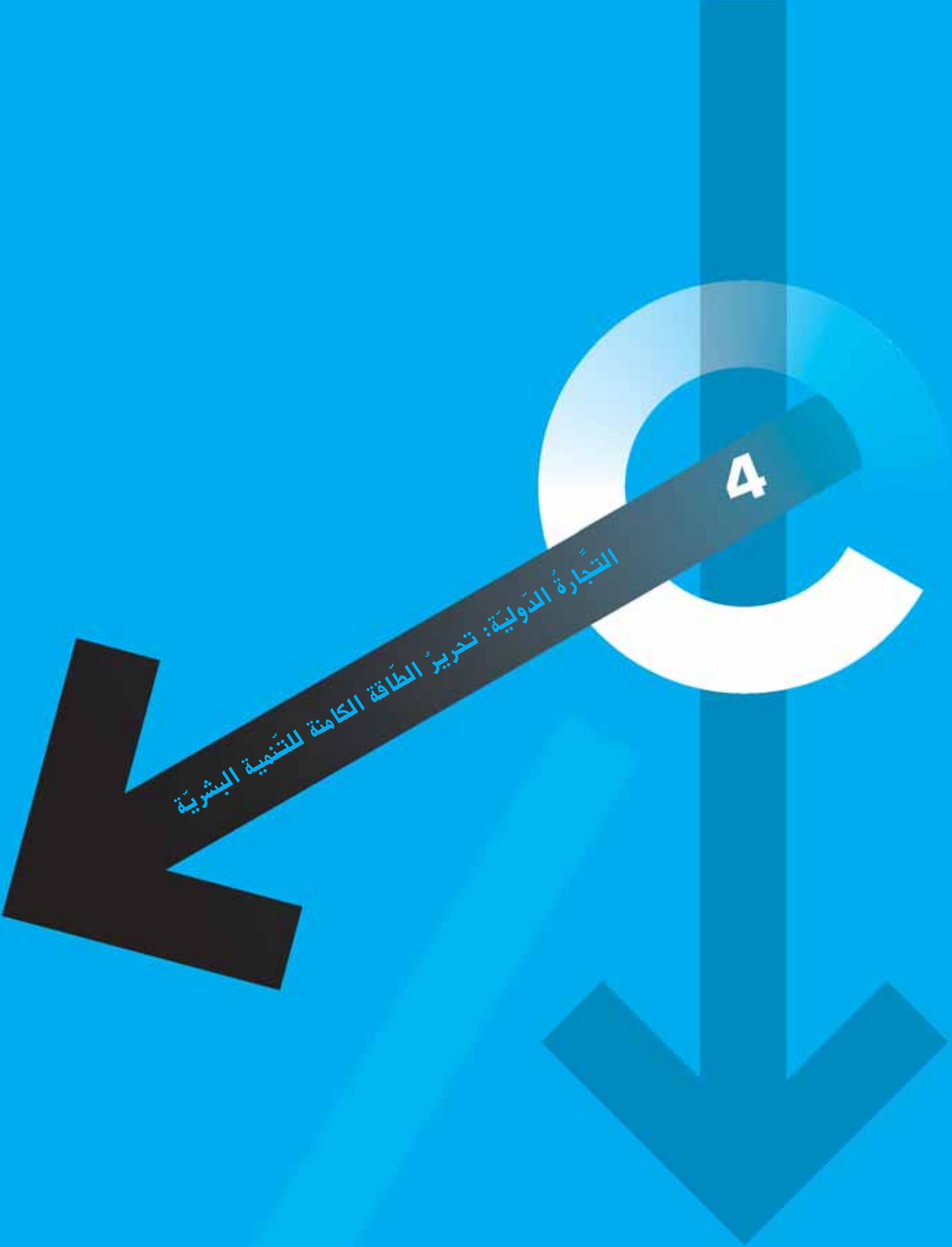
ثمة أسباب وجيهة تدعو إلى توفير المعونة لبلدان على المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية للألفية ولا تواجه فجوة تمويلية. لكن الزيادات في المعونة يجب توجيهها بفعالية إلى البلدان التي تواجه أكبر المصاعب، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء.

حل مشكلة الدين

يبقى الدين الذي لا يمكن تحمله تكاليفه عائقاً أمام تمويل أهداف التنمية للألفية في مجموعة كبيرة من البلدان. وثمة أولوية فورية لتحديد بلدان الدخل المنخفض التي لن تكون مؤهلة لتخفيف أعباء الديون بموجب اتفاق مجموعة البلدان الثمانية عام 2005، لكنها تواجه مع ذلك مشاكل في خدمة الدين.

معالجة اللامساواة

يتطلب الأمر أن تعكس سياسات المعونة التزاماً بتخفيض اللامساواة في قدرات البشر ومداهلهم، وأن تكون هذه السياسات جزءاً صريحاً من استراتيجيات خفض الفقر واستراتيجيات المانحين؛ كما ينبغي للالتزام بتخفيض عدم المساواة أن يشمل تركيزاً قوياً على الخدمات الأساسية. فقد مضت عشر سنوات على القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي حددت هدف تخصيص 20% من المعونات إلى الخدمات الاجتماعية. وعلى المانحين أن يضمنوا توفر تقارير إحصائية صحيحة لكي يكونوا مسؤولين ومحاسبين عن الإنفاق على الخدمات الأساسية - الذي يُقدر حالياً بنحو 17% - ولتحقيق فقرة نوعية في توجه الموارد إلى التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والتغذية؛ عبر زيادة هذه الحصة من المعونات الكلية المتنامية.



التجارة الدولية: تحرير الطاقة الكامنة للتنمية البشرية

«يعني تقسيم العمل بين الأمم أنّ بعضها
يتخصّص في الرّبح، وبعضها الآخر في
الخسارة».

إدواردو غاليانو¹

التجارة الدولية: تحرير الطاقة الكامنة للتنمية البشرية

ليست المراءة وازدواجية المعايير
أساساً متيناً لنظام متعدد الأطراف
مبني على القوانين

يقول مثل أفريقي إن «قصص الصيد ستظل دائما تُمجد الصياد إلى أن يصبح للأسود مؤرخوها». ويصح الأمر ذاته على التجارة الدولية؛ إذ يرى أنصار العولمة أن التوسع السريع للتجارة الدولية خلال العقدين الماضيين نعمة لا تشوبها شائبة، وبخاصة لفقراء العالم. غير أن الحقيقة أقل شاعرية من ذلك. فازدياد حجم التجارة يوفر فعلاً فرصاً هائلة للتنمية البشرية، وفي وسعه ضمن الظروف الصحيحة أن يخفف الفقر، ويضيّق شقّة اللامساواة، ويتغلب على الإجحاف الاقتصادي؛ لكن هذه الظروف لم تخلق بعد بالنسبة إلى الكثير من أفقر بلدان العالم، وللملايين من فقرائه.

الحكومات نفسها تحتفظ بترسانة ضخمة من حواجز الحماية التجارية في وجه البلدان النامية، كما تُنفق مليارات الدولارات على الإعانات المالية الزراعية؛ فتحوّل منافع العولمة لصالح البلدان الغنية، وتحرم ملايين البشر في البلدان النامية فرصة المشاركة في منافع التجارة. لكن المراءة وازدواجية المعايير ليست أساساً متيناً لنظام متعدد الأطراف، مبني على القوانين ومصمم لخدمة التنمية البشرية.

توفر جولة الدوحة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية فرصة لتغيير قواعد اللعبة، لكن هذه الفرصة مضيعة حتى الآن. لقد وُصفت جولة الدوحة التي انطلقت في العام 2001 بأنها «جولة التنمية»، ووعدت البلدان الغنية باتخاذ إجراءات عملية للوصول إلى توزيع أكثر إنصافاً لمنافع العولمة؛ غير أن أربع سنوات انقضت ولم يتحقق أي شيء ذي مغزى. فحواجز التجارة ما زالت منيعة، والإعانات لدعم الزراعة ارتفعت، والبلدان الغنية واصلت بهمة عارمة سعيها إلى إقرار قوانين للاستثمار والخدمات والملكية الفكرية تهدد بتعزيز ظواهر اللامساواة الكونية. في الوقت ذاته، ثمة قضايا حيوية لمصالح أفقر البلدان النامية - وبخاصة التدهور المتداول لأسعار المنتجات الأساسية - تكاد لا تجد لها مكاناً على جدول أعمال التجارة الدولية.

لن يعالج الوفاء بوعود جولة التنمية كل قضايا التنمية البشرية المتأثرة عن التجارة الدولية؛ إذ حتى أفضل الأحكام لن تغلب على المضار الكلية، المرتبطة بالدخل المنخفض،

يمثل تحسّن التعاون المتعدد الأطراف بشأن التجارة ضرورة حيوية، إذا كان للمجتمع الدولي أن يحقق أهداف التنمية للألفية والغايات التتموية الأوسع. ولا بد من جعل القوانين التجارية الدولية والسياسات التجارية القومية متماشية مع الالتزام بتخفيض الفقر. وينبغي لنقطة البداية أن تكون اعترافاً بكون ازدياد الانفتاح في التجارة، شأنه في ذلك شأن النمو الاقتصادي، ليس هدفاً بحد ذاته، بل هو وسيلة لتوسيع قدرات البشر. فمؤشرات زيادة الانفتاح - مثل نمو الصادرات ورفع نسب التجارة من الناتج المحلي الإجمالي - أمور هامة، لكنها ليست بدائل عن التنمية البشرية.

تقع التجارة في موقع القلب من الاعتماد المتبادل الذي يجمع البلدان بعضها إلى بعض، والذي ساهم في تحقيق إنجازات ماثلة للعيان في التنمية البشرية؛ فأتاح لملايين البشر النجاة من براثن الفقر والمشاركة في الرخاء الذي ولّده العولمة. غير أن ملايين كثيرين آخرين تركوا وراء الركب، حيث وزعت تكاليف التجارة ومنافعها على نحو غير متساو بين البلدان وداخلها؛ الأمر الذي أهدى نسفاً من العولمة بيني الرخاء لبعضهم وسط الفقر الجماعي، واللامساواة المتزايدة عمقاً لبعضهم الآخر.

إن قواعد اللعبة هي لب المشكلة. فنادرًا ما تُفوت حكومات البلدان المتطورة فرصة للتشديد على فضائل الأسواق المفتوحة، ومجالات التعامل المُيسر، والتجارة الحرة؛ خصوصاً في الصفات التي تقدمها إلى البلدان الفقيرة. غير أن هذه

يتزايد اعتماد مستويات المعيشة،

سواءً في البلدان الغنية أو

الفقيرة، على التجارة

والفقر، وأوجه اللامساواة في التعليم والصحة؛ كما أنه لن يُعالج ظواهر اللامساواة البيئية داخل بلدان تحول دون استحواد الفقراء على نصيب عادل من الرخاء الذي تولده التجارة. غير أن الفشل في جعل قوانين الأتجار المتعددة الأطراف متوافقة مع الالتزام بالتنمية البشرية سيخلف عواقب وخيمة؛ لأن هذا الفشل سيؤدي بصورة فورية إلى تقيض الاحتمالات في تسريع التقدم نحو أهداف التنمية للألفية. وسوف يضر فشل جولة الدوحة بمصدقية نظام التجارة المستند إلى القوانين، وبشرعية هذا النظام؛ ما يذر بنتائج وخيمة لمستقبل تعددية الأطراف. ففي حين يزداد اعتماد الأمن المشترك والرخاء المشترك على تعدد الجوانب القائم على القوانين، ستمتد تكاليف الفشل إلى ما هو أبعد كثيراً من النظام التجاري بحد ذاته.

يقدم الجزء الأول من هذا الفصل فكرة عامة عن التطورات التي يشهدها نظام التجارة الدولي في ظل العولمة، ويتحدى الإدعاء القائل إن الاندماج الاقتصادي من خلال التجارة يؤدي إلى التقارب؛ كما يُحدد بعض الشروط التي تستطيع التجارة بموجبها أن تساعد - أو تعيق - التنمية البشرية. ويبين الجزء الثاني كيف جرى التلاعب بالمنظومة التجارية الحالية لصالح البلدان الغنية، فيما يعالج الجزء الثالث مجموعة من القضايا التي تتجاوز قواعد تعددية الجوانب وتبقي البلدان الفقيرة خارج مسار التجارة العالمية؛ بما فيها الأزمات المتتالية في أسواق السلع، والدور المتعاظم الأهمية للمتاجر الكبرى كتيمة على الأسواق الغربية. ويضع الجزء الأخير برنامجاً لتحويل الجولة الحالية من المفاوضات التجارية إلى جولة إنمائية حقيقية.

عالم الاعتماد المتبادل

4

التجارة الدولية

ليس الاندماج الكوني العميق عبر التجارة أمراً لا سابق له. ففي أواخر القرن التاسع عشر، خلقت تدفقات السلع ورؤوس الأموال والمعلومات عبر الحدود محركاً قوياً للاندماج الكوني. وكان تدفق الناس، بالإضافة إلى السلع والاستثمارات، أكثر بكثير مما هو عليه اليوم: ففي العقود الأربعة التي سبقت الحرب العالمية الأولى، غادر أوروبا 36 مليون نسمة؛ مساهمين بذلك في تخفيف حدة الفقر، وتضييق فجوة اللامساواة الكونية في الدخل.² غير أن الكون المعولم في بدايات القرن العشرين تحطم بفعل الحرب العالمية الأولى والكساد الكبير؛ ولم تبدأ إعادة إحياء الاندماج العالمي جدياً إلا منذ نحو 25 عاماً، عندما خلقت لها التجارة والتمويلات الدولية قوة الدفع التحفيزية. منذ ذلك الحين، حدثت تحولات رئيسية في أنماط التجارة؛ رغم أن الاستمرارية ما زالت على القدر نفسه من الأهمية مثل التغيير.

التجارة، ومستويات العيش كونياً

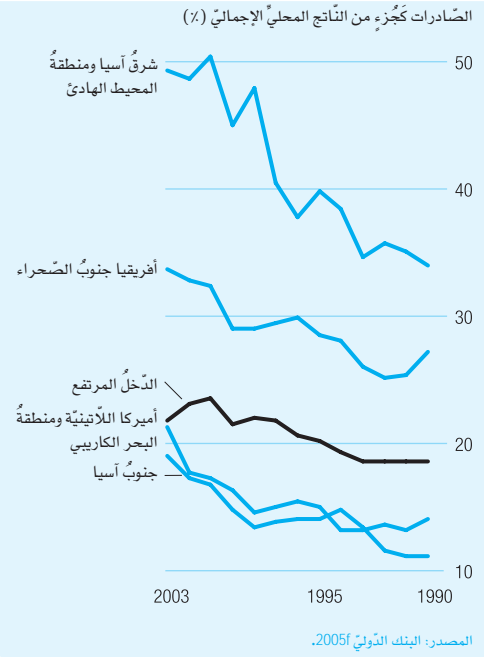
كانت التجارة دوماً من أقوى محرّكات الاندماج الكوني. وقد ارتفعت قيمة الصادرات العالمية خلال العقد الماضي

بمقدار الضعف تقريباً، لتبلغ في العام 2003 تسعة تريليونات دولار.³ ونما الإنتاج العالمي بوتيرة أبطأ، بحيث تنامت حصة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي عالمياً، وفي دخل معظم البلدان والمناطق (الرسم 4.1). ويمرّز إلى الصادرات حالياً أكثر من ربع الدخل العالمي، وما يزيد على ثلث الدخل في أفريقيا جنوب الصحراء.

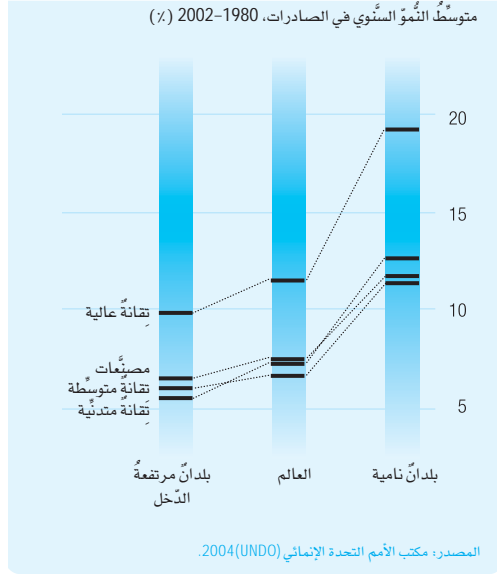
إن الاعتماد المتبادل نتيجة حتمية لزيادة الصادرات؛ كما أن مستويات المعيشة، سواء في البلدان الغنية أو الفقيرة، تعتمد بأزدياد على التجارة. وفي ما يتجاوز المفاهيم الاقتصادية المعقدة، تؤدي العولمة إلى نتيجة واحدة صريحة؛ وهي أن رخاء بلد ما في المنظومة التجارية العالمية يتزايد اعتماداً على رخاء بلدان أخرى. صحيح أن الاعتماد المتبادل ليس متناظراً، لأن البلدان النامية لا تزال معتمدة على بلدان صناعية كأسواق للتصدير أكثر من اعتماد البلدان الصناعية على بلدان نامية. غير أن ثروات جميع البلدان في كون بدايات الألفية المعولم، أخذت في الارتباط على نحو يتعدّر فكه.

لقد سار الاعتماد المتبادل المتعمق جنباً إلى جنب مع تغيير في بنية التجارة العالمية، حيث حفّزت الاندماج هي

الرسم 4.1 الصادرات تزداد كحصّة في الدّخل



الرسم 4.2 نموّ الصادرات العالمية المصنّعة



تكاثف تغيير السياسة مع التقانات الحديثة على خلق الظروف الملائمة لزيادة التجارة، وتهاوت على امتداد العالم، وبخاصة في البلدان النامية، تلك الحواجز المرفوعة في وجه الاستيراد، والقيود المفروضة على الاستثمار الخارجي. فقد خفّضت الرسوم الجمركية، ويسرت جداول التعريفات، وأزيلت الحواجز غير الجمركية، وهبط معدل الرسوم الجمركية في البلدان النامية من نسبة 25% في أواخر الثمانينات إلى 11% اليوم، وتمت معظم خطوات تحرير التجارة من جانب واحد (الرسم 4.3).⁶ في الوقت ذاته، أدى هبوط تكاليف الشحن والاتصالات، وتوفّر تقانات المعلوماتية الحديثة، إلى فتح آفاق جديدة.

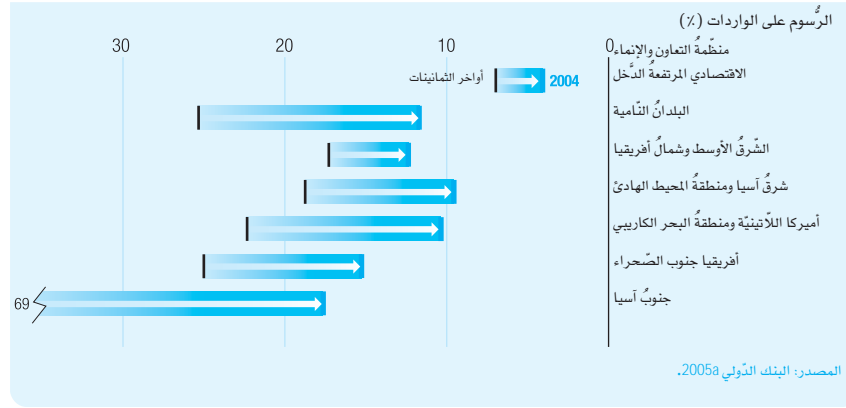
من السمات المميزة للعولمة الراهنة، تطوير نظم إنتاجية عالمية النطاق، فعندما تركت أول سيارة من «طراز ت» خطّ التجميع لمصنع فورد في مدينة دترويت عام 1908، كانت تلك سيارة وطنية بأصالة؛ تمّ تجميعها تحت سقف واحد. بعد ذلك بنحو مئة عام، لا تزيد مساهمة الولايات المتحدة في القيمة المضافة من تصنيع السيارات محلياً على حوالي الثلث فقط. وكما في قطاعات صناعية أخرى، صار إنتاج السلع التي كانت تُصنّع في مكان واحد مقسماً إلى أجزاء مغلقة؛ بحيث يجري تجميع المكونات والمنتجات في شبكات صناعية تتواصل عبر بلدان عديدة.⁷

من الأمثلة على ذلك، جهاز «إكس بوكس» لشركة مايكروسوفت - وهو خزانة لعب عالية التقنية تحتوي على تقنية طليعية. تتولّى التصنيع شركة تايوانية بموجب عقد

الصادرات المصنّعة؛ وفي مقدّمها منتجات التقنية العالية (مثل الإلكترونيات والتجهيزات الحاسوبية)، وصناعات التقنية المتوسطة (مثل قطع السيارات؛ الرسم 4.2). كذلك يزداد التعامل في الخدمات التجارية التي باتت تمثل الآن ربع التجارة العالمية. في هذه الأثناء، تتراجع حصة الزراعة والسلع الأساسية في قيمة التجارة العالمية باطراد؛ منخفضة منذ العام 1980 من نسبة 15% إلى 10%⁴. وما فتئت أنماط التجارة أيضاً تتغير، بحيث صار النمو السريع للتجارة بين البلدان النامية واحداً من أهم التطورات؛⁵ إذ إنّ ما يزيد على 40% من صادرات البلدان النامية يتّجه إلى بلدان نامية أخرى.

وقد دأبت البلدان النامية على زيادة حصّتها في الأسواق العالمية، وكانت حصيلتها مجتمعة نحو ربع الصادرات المصنّعة في العام 2003؛ أي ضعف نصيبها في العام 1980. من حيث القيمة، تُشكّل السلع المصنّعة 80% من صادرات البلدان النامية. وقد فاق نموّ الصادرات في البلدان النامية ما تحقّقه البلدان الصناعية من نمو على امتداد جميع قطاعات التقنية - لكن الأكثر إبهاراً، هو في التقنية العالية. فقط في الزراعة، التي تحظى فيها البلدان النامية بمزية نسبية واضحة، تمكّنت البلدان الغنيّة من تفادي خسارة حصص في الأسواق - وهذا ما يشهد على قوة إجراءات الحماية، والإعانات المالية لدعم المزارعين.

الرسم 4.3 التغيرات في انخفاض



واحداً من أكبر مختبرات أبحاث الطيران والفضاء في مدينة بنغالور الهندية؛ حاذيةً بذلك حدّو شركتي إنتل وتكساس إنسترومنتس في نقل منشآت الأبحاث إلى أماكن أخرى.

حدود التقارب

من الخرافات السائدة عن العولمة أنّ زيادة التجارة كانت عاملاً حافزاً على بدء عهد جديد من التقارب؛ بحجة أنّ اتّساع التجارة يُضيق فجوة الدخّل بين البلدان الغنيّة والفقيرة، وأنّ العالم النامي يستفيد من وصوله إلى تقانات وأسواق جديدة. وهذه الخرافة، مثل معظم الخرافات الأخرى، تجمع بين بعض عناصر الحقيقة وبين جرعة ثقيلة وقويّة من المبالغة. صحيح أنّ بعض البلدان هي الآن على طريق اللحاق بالركب، وإنّ يكن ذلك من منطلقات منخفضة؛ إلاّ أنّ الاندماج الناجح هو الاستثناء لا القاعدة - لأنّ التجارة حافزٌ على اللامساواة الكوبية، بالإضافة إلى الازدهار العالمي. غير أنّ العولمة، بالنسبة إلى أغلبية البلدان، هي قصّة تباعد وتهميش.

يتوقّف النجاح في عالم التجارة، بصورة متزايدة، على الدخول إلى أسواق السلع المصنّعة ذات القيمة المضافة الأعلى. ويمكن أن ننسب الجزء الأعظم من ازدياد حصّة العالم النامي في سوق السلع المصنّعة إلى منطقة واحدة هي شرق آسيا، وإلى مجموعة صغيرة من البلدان (الرسم 4.4). فقد زادت منطقة شرق آسيا منذ العام 1980 حصّتها من الصادرات المصنّعة عالمياً بأكثر من الضعف، لتبلغ نسبة 18% من الحجم الكلي. وتواصل الصين مضاعفة حصّتها من التجارة العالمية كلّ خمس سنوات تقريباً؛ إذ تؤمّن اليوم خمس صادرات العالم من الملابس وتلك هواتفه الخليوية النقال/المحمولة، كما أصبحت أكبر مصدرٍ للأجهزة المنزلية والألعاب والإلكترونيات الحاسوبية. كذلك دأبت المكسيك على زيادة حصّتها في الأسواق العالمية. غير أنّ الوجود الظاهر جداً لمجموعة من البلدان النامية الفعّالة في التصدير قد يخلق انطباعاً مضللاً، ذلك أنّ سبعة بلدان نامية فقط تستأثر بما يزيد على 70% من صادرات التقانة البسيطة و 80% من صادرات التقانة العالية.¹⁰

مثلاً توضح هذه الأرقام، فإنّ للتقارب حدوداً؛ إذ لا يحظى جزء كبير من العالم النامي بأكثر من موطئ قدم بسيط في أسواق الصناعة التصديرية. فباستثناء المكسيك، يظل وجود أميركا اللاتينية في الأسواق العالمية للصناعات التصديرية محدوداً ويتقلص انطلاقاً من قاعدة منخفضة؛ حيث تستحوذ

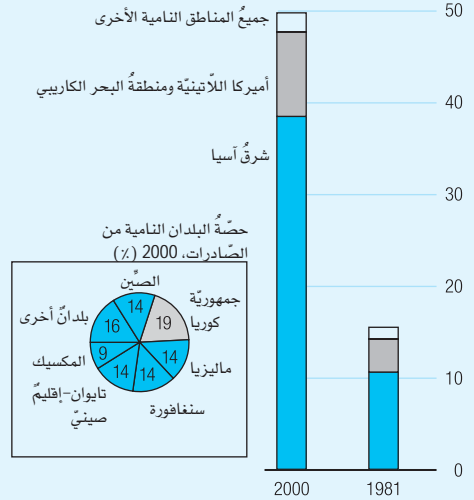
من الباطن، ويؤتى ببرامج إنتل لمعالجة المُعطيات من أحد مواقع التصنيع الأحد عشر المُحدّدة المصدر في الخارج؛ ومنها الصين والفلبين وكوستاريكا وماليزيا. وتُصنّع شركة أميركية لها معملٌ في تاوان-إقليم الصين برنامج معالجة الرُّسوميات، ويجمّع المحرك الصلب في الصين من مكونات مصنّعة في إيرلندا، كما يُصنّع القرص الفيديوي الرقمي في إندونيسيا؛ علماً بأنّ عملية التجميع النهائي نُقلت من المكسيك إلى الصين منذ عهد قريب.

إن «علبة إكس» هي مثالٌ مصغّر لما يحدث في ظلّ العولمة؛ حيث تهيمن تجمّعات إقليمية متمركزة في شرق آسيا على الشبكات الدولية في مجال الإلكترونيات الحاسوبية. وثمة تقديرات بأنّ ثلثي مكونات الحواسيب المسوّقة في الولايات المتحدة مرّت عبر مدينة دونغوان الصينية، وفي بعض الأحيان أكثر من مرّة واحدة.⁹ كذلك باتت السيارات «الوطنية» أمراً من الماضي، حيث تأتي شركة جنرال موتورز بعلب تروس السّعة المجمّعة في المكسيك، وبأغطية مبرّدات المحركات من مصانع في تشنّاي الهندية، وبالفّرش الداخلي من مُصدّرين في إندونيسيا يستخدمون موادّ مستوردة من الصين.

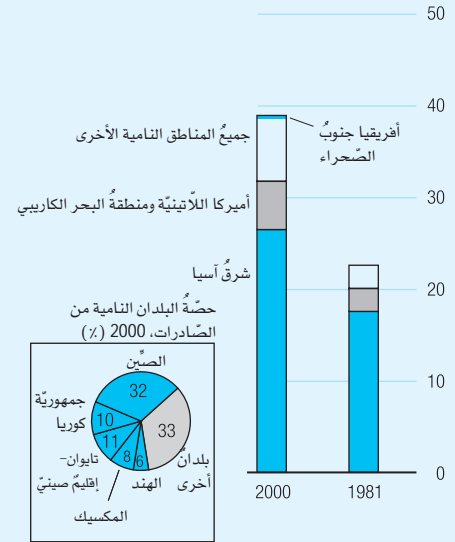
ترافقت تجزئة العملية الإنتاجية مع تغييرات أوسع، إذ إنّ بعض الخدمات التي لم تكن متوفرة في الماضي إلاّ محلياً صارت الآن تُباع وتُشترى دولياً، ولم تعد الشركات الغربية تتعاقد من الباطن لتأمين احتياجاتها من خدمات البرامج الحاسوبية فحسب؛ وإنما أيضاً لتدبر شؤون المُعطيات، والخدمات المعلوماتية، ومتابعة دعاوى التأمين. ومن نتائج ذلك، نموّ مذهل في الهند لتقانة المعلوماتية وقطاعيّ التصنيع والخدمات لحساب الخارج. كذلك يجري التعاقد الفرعيّ مع الخارج للقيام بالأبحاث، وتدبر شؤون المُعطيات، وتوفير الخدمات التقنية، فشركة جنرال إلكتريكس تشغل الآن

الرسم 4.4 نجاح التصدير مركزاً إلى حد كبير

صادرات الثقة العالية والمتوسطة
الحصة من الصادرات العالمية (%)



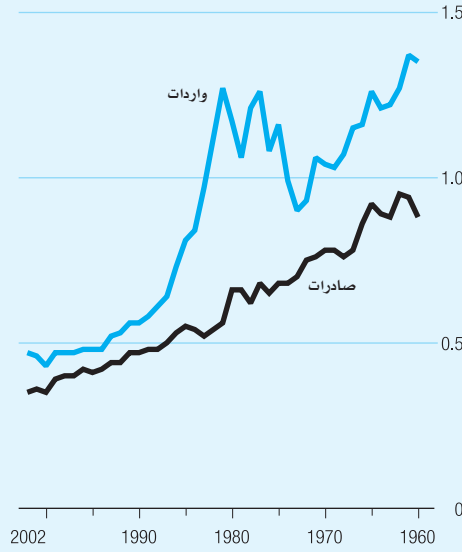
صادرات الثقة المتدنية
الحصة من صادرات العالم، (%)



المصدر: نسب محسوبة على أساس بيانات عن الصادرات من UNDO 2004

الرسم 4.5 تراجع حصة أفريقيا جنوب الصحراء من التجارة العالمية

الحصة من المجموع العالمي (%)



المصدر: البنك الدولي 2005.

جنوب الصحراء التي يبلغ عدد سكانها 689 مليوناً، عن نصف حصة بلجيكا، ذات العشرة ملايين نسمة. تُبين أفريقيا جنوب الصحراء بكل وضوح كيف يمكن للخسائر في التجارة أن تطغى على المنافع المرتبطة بالمعونات وإعفاءات الديون. فلو أنّ أفريقيا تحظى اليوم بالحصة ذاتها من الصادرات العالمية التي حققتها في العام 1980، لكانت قيمة صادراتها اليوم أعلى بحوالي 119 مليار دولار (بالقيمة الثابتة لدولار العام 2000)؛ أي ما يساوي نحو خمسة أضعاف تدفقات المعونة والمبالغ الموقرة في الميزانيات نتيجة إعفاءات خدمة الديون المقدمة من البلدان الغنية في العام 2002.

إنّ هذه المحدودية للتقارب من خلال الاندماج العالمي مثيرة للاهتمام الشديد. فبعد ما يزيد على عقدين من النمو السريع في التجارة، ما زالت بلدان الدخل المرتفع التي تمثل نحو 15% من سكان العالم تستحوذ على ثلثي الصادرات العالمية - مسجلة تراجعاً بسيطاً عن موقعها في العام 1980 (الرسم 4.6). وتبدو دلائل التقارب أقل إثارة للإعجاب عندما تؤخذ حصص الأسواق الحالية في الاعتبار. فقد تكون الهند إحدى أسرع اقتصاديات التصدير نمواً في العالم، حيث تواصل صادراتها تسجيل زيادات سنوية تفوق نسبة 10% منذ العام 1990؛ لكن حصتها من الصادرات العالمية ما زالت لا تتجاوز نسبة 0.7%.

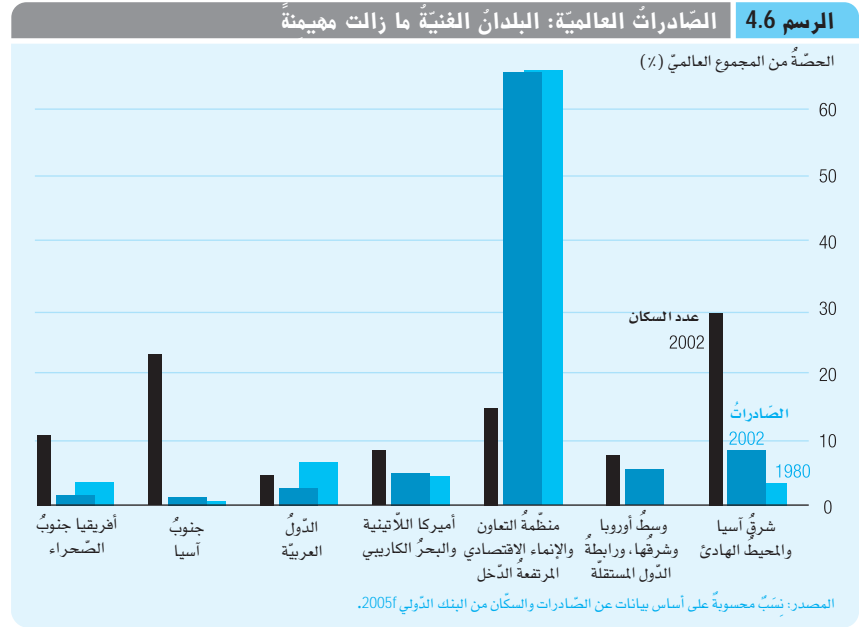
المكسيك الآن على أكثر من نصف الصادرات المصنعة للمنطقة. وتزداد حصة جنوب آسيا من الصادرات العالمية انطلاقاً من قاعدة منخفضة، يقودها في ذلك نمو الصادرات الهندية. في الوقت ذاته، لم يفعل نمو التجارة الدولية شيئاً يذكر للإبطاء من تهميش أفريقيا جنوب الصحراء؛ إذ رغم أنّ التجارة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ازدادت - من 40% إلى 55% منذ العام 1990 - انخفضت حصة المنطقة (باستثناء جنوب أفريقيا) من الصادرات العالمية إلى 0.3% (الرسم 4.5). فمن هذه الصادرات، تقل حصة أفريقيا

المكسيك منتج قيمة مضافة منخفضة لسلع ذات تقانة عالية وقيمة مضافة مرتفعة. وقد بُني معظم النمو في الصادرات على عملية بسيطة من التجميع في مصانع بدائية، وإعادة التصدير لمنتجات مستوردة دون رفع القيمة التكنولوجية للسلع إلا بشكل محدود.¹³ وعلى مستوى أدنى من التقانة، ينطبق النموذج المكسيكي من النمو المرتفع للصادرات ذات القيمة المضافة المنخفضة على مجموعة أكبر من البلدان تضم مصدري الثياب؛ مثل بنغلاديش ونيكاراغوا وهوندوراس.

اتسم الاندماج الكوني من خلال التجارة بعناصر من الاستمرارية والتغيير في آن واحد. فقد تكون الزراعة آخذة في التقلص كحصّة من التجارة العالمية، لكن بلداناً فقيرة كثيرة تظل معتمدة اعتماداً كبيراً على الصادرات الزراعية؛ حيث يعتمد أكثر من 50 بلداً نامياً على الزراعة لتأمين ما لا يقل عن ربع مواردها من التصدير. وتعمل هذه البلدان على سَلْم متحرك هبوطاً، إذ تُصدّر منتجات تحظى بحصّة آخذة في التناقص من التجارة والدخل العالميين؛ ما سيخلف نتائج مرتقبة على موقعها في التوزيع العالمي. وتعود الحصّة الإقليمية الأعلى من الصادرات الزراعية إلى أميركا اللاتينية (29%).

باستثناء المكسيك (وأفريقيا جنوب الصحراء (16%).) يعتمد العديد من هذه البلدان، وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء، على تشكيلة ضيقة جداً من المنتجات التي تتدنّى أسعارها العالمية تدنياً حاداً. فبين العامين 1997 و2001، انخفض الدليل المجمع لأسعار كل السلع الأساسية بنسبة 53% بالمعايير الحقيقية.¹⁴ يعني ذلك أنه كان على المصدرين الأفريقيين أن يُضاعفوا حجم صادراتهم ليحافظوا على مستويات دخل ثابتة (راجع ذلك في مرحلة لاحقة من هذا الفصل). ولكن، ليس المصدرون المعتمدون على السلع الأساسية وحدهم الذين واجهوا أوضاعاً تزداد سوءاً في التجارة؛ إذ انخفضت القوة الشرائية للصادرات المصنّعة من البلدان النامية بنسبة 10%، منذ منتصف التسعينات - مع تعرض الصادرات ذات التشغيل العمالي العالي لأكبر نسبة من الانخفاض.

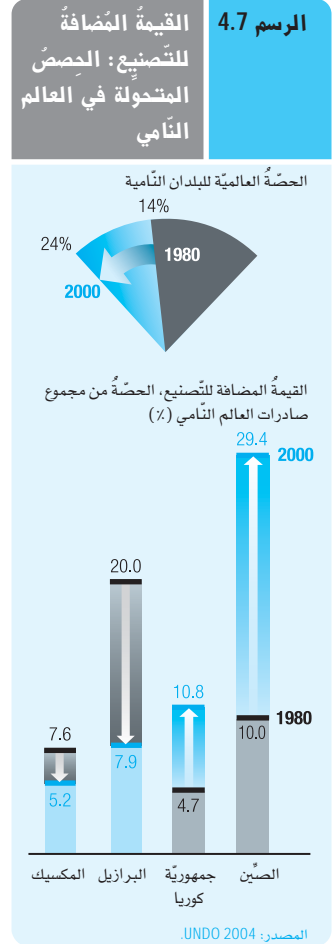
لماذا نهمّ التنمية البشرية هذه الاتجاهات نحو التقارب والتباعد؟ أحد أسباب ذلك، أنّ للتجارة الدولية مفعولاً متزايد الأهمية يؤثر على توزيع الدخل العالمي؛ إذ فيما تزداد حصّة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي عالمياً، ستترك حصص البلدان من التجارة العالمية أثراً هاماً على الموقع الذي ستحتله في توزيع الدخل العالمي. ومن الأسباب الأخرى لأهمية اتجاهات التوزيع أنّ النجاح - والفشل - في التجارة



لا تُقدّم نسب الحصة في أسواق التصدير العالمية إلا صورة جزئية للتباعد بمده الكامل في التجارة العالمية، لأنّ مقدرة البلدان على تحويل النجاح في التصدير إلى زيادات في الدخل - وتالياً إلى رفع مستويات المعيشة وتخفيض الفقر - لا تعتمد على حجم الإنتاج والتصدير فحسب، بل على القيمة المضافة؛ وهي مقياس للثمن الذي يتم إنتاجه. فالقيمة المضافة من خلال الإنتاج التصنيعي هي التي ترك أعظم الأثر على توزيع الدخل العالمي ومنافع التجارة؛ غير أنّ الخبر السيئ من منظور التوزيع العالمي هو أنّ ميزان القوى العالمي في التصنيع لم يشهد أي تغيير يذكر بعد 25 عاماً من الاندماج الكوني.

في الفترة بين العامين 1980 و2000، ازدادت القيمة المضافة من التصنيع في البلدان النامية بأكثر من 5% سنوياً - ما يساوي ضعف النسبة في البلدان الصناعية¹¹ - غير أنّ هذه الزيادة بكاملها تقريباً تحققت في شرق آسيا؛ إذ ما زالت البلدان الصناعية تستحوذ على ما يتجاوز 70% من القيمة المضافة للتصنيع على الصعيد العالمي.

وتُظهر التباينات بين شرق آسيا وأميركا اللاتينية أنّ نمو الصادرات ونجاح التصدير هما مفهومان مختلفان جداً. فمن حيث القيمة المضافة للتصنيع، دأبت أميركا اللاتينية على خسارة حصص في السوق بالمقارنة مع شرق آسيا (الرسم 4.7). حتّى المكسيك، وهي أنشط مصدر في أميركا اللاتينية، تخسر حصصاً في السوق بالمقارنة مع شرق آسيا - وعلى نحو مذهل إزاء الصين.¹² وتفسير ذلك هو أنّ



الجمركية المفروضة على المنتجات الزراعية والمصنعة؛ كما لو كان ذلك اختباراً لصِدْقِة سياساتها التجارية. لكنّ مثل هذه المقاربات غير مبررة، والدليل الداعم لفكرة أنّ تحرير الاستيراد مفيد ذاتياً للنمو هو دليل ضعيف - وعلى قدر مشابه من الضعف كالأدعاء في المقابل بأنّ الحماية مفيدة للنمو (الرسم 4.8 والإطار 4.1)، وفي حين يمكن لتحرير الاستيراد تدريجياً وتعاقبياً بصورة صحيحة أن يُنمّي مكاسب في الإنتاجية، فإنّ التحرير الناجح للتجارة وتعميق الاندماج غالباً ما يتنجح عن النمو المرتفع المستدام؛ مع إقدام البلدان على تخفيض التعريفات الجمركية، فيما تزداد ثراءً. كان ذلك صحيحاً سواءً بالنسبة إلى الاقتصاديات الغنيّة إبان تطورها الصناعي، أو إلى بلدان العالم الثالث التي نجحت في الاندماج. فقد بدأت تايبان-إقليم الصّين وجمهورية كوريا والصّين والهند في تخفيض الرسوم الجمركية تصاعدياً، بعد الإصلاحات التي ولدت الانطلاقة الاقتصادية.

ليس في أيّ من هذا ما ينتقص المنافع البديهية للمشاركة في التجارة؛ إذ يمكن للصادرات على المستوى الأسري أن تُوفّر مصدراً هاماً للدخل، وفُرص عمل للفقراء. ففي بنغلاديش، خلق نمو صادرات الألبسة نحو مليون وثمانمئة ألف فرصة عمل منذ العام 1990، ذهب منها نسبةً فوق

لهما طبيعةً تراكميةً. فالصادرات هامةٌ ليس فقط كموردٍ للدخل - أو حتّى كموردٍ رئيسي - بل أيضاً كوسيلة لتمويل الواردات من التّقانات الحديثة اللازمة للنمو والإنتاجية وأماكن العمل، وتحسين مستويات المعيشة، والمحافظة على القدرة التنافسية في الأسواق العالمية. لذا، يُمكن للتمهيش في التجارة أن يُترجم إلى تمهيش في التّقانة، ما يُؤثّر بدوره على توزيع الدخل العالمي والفقير. ويعني تقادي التهميش ضمناً الدخول إلى أسواقٍ أكثر نشاطاً ولها قيمة مضافة أعلى؛ وهذا ما يتطلّب بالتتابع تطوير أنظمة تصنيع متنوعة، قادرة على تكيف التّقانات الجديدة وتحقيق القيمة المضافة محلياً.¹⁶

التجارة والتنمية البشرية

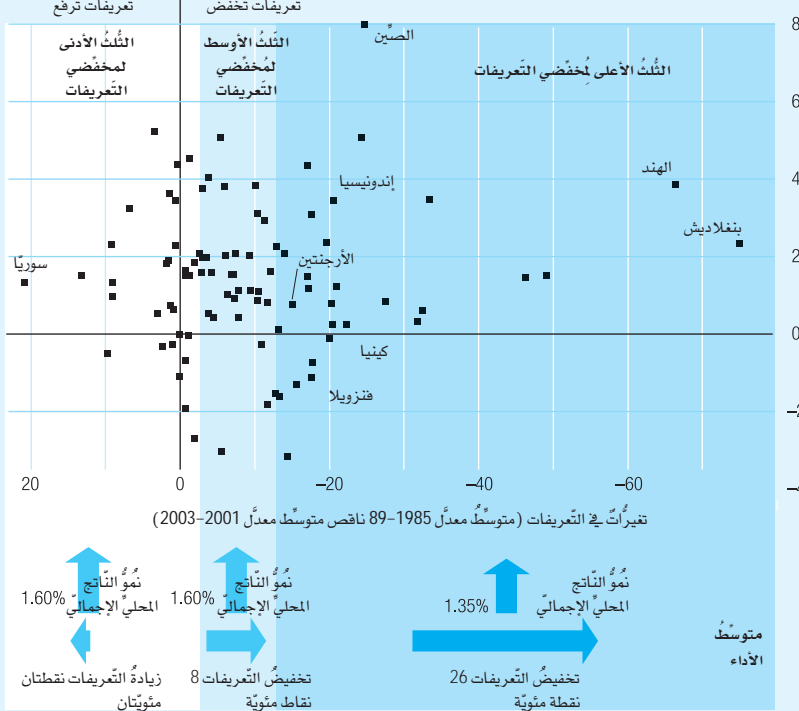
إنّ الفكرة القائلة بأنّ المشاركة في التجارة تُعزّز الرفاه البشري قديمة قدم علم الاقتصاد الحديث. فقد حاج كلُّ من آدم سميث وديفيد ريكاردو وجون ستوارت مل وكارل ماركس، من منظورات مختلفة، بأنّ من شأن التخصص عبر التجارة أن يرفع الإنتاجية ويزيد النمو الاقتصادي ويحسن مستويات المعيشة. وما زال العديد من آرائهم المتبصرة صالحاً اليوم، لكنّ المعابر بين التجارة والتنمية البشرية معقدة - وليست هناك نماذج سهلة يُقتدى بها للاندماج الناجح في الأسواق الكوبية.

تمثّل السياسات التجارية واحداً من أواخر تخوم التفكير التّموي القديم العهد. فمعظم واضعي السياسات في مجالات أخرى يقبلون من حيث المبدأ بأنّ النمو الاقتصادي والاستهلاك ليسا غايةً بحدّ ذاتهما بل وسيلة لدفع التنمية البشرية قدماً. أمّا في التجارة، فإنّ منطق التنمية مقلوبٌ رأساً على عقب؛ إذ يُقاس النجاح نمطياً بمعايير نمو الصادرات، وتغيّرات نسب التجارة من الناتج المحلي العام، والسرعة التي تتهاوى فيها حواجز الاستيراد. وكما كتب داني رُودريك، فإنّ «التجارة أصبحت العدسة التي يُنظر من خلالها إلى التنمية، عوضاً عن أن يكون الأمر عكس ذلك».¹⁷

هناك الآن تأييد شامل تقريباً للفكرة القائلة إنّ الانفتاح على التجارة مفيدٌ بطبيعته للنمو وللتنمية البشرية على حدّ سواء؛ وترجمة ذلك إلى لغة السياسات هي أنّ هذا الاعتقاد أدى إلى التشديد على فوائد تحرير الاستيراد بسرعة، كمفتاح للاندماج الناجح في الأسواق العالمية. فعندما تضمّ بلدانٌ مثل فييتنام وكمبوديا إلى منظمة التجارة العالمية يُطلب إليها، كشرطٍ للدخول، أن تُطبّق تخفيضات حادة في الرسوم

الرسم 4.8 تخفيض التعريفات ليس العلاج السحري للنمو

معدل نمو متوسط الناتج المحلي الإجمالي السنوي للفرد (%)



المصدر: Samman 2005a

خاصةً بالعلاقة بين ذلك المؤشر، كما يُقاس على أساس النسبة المئوية لتغير الرسوم الجمركية (غير المرجحة)، وبين النمو المسجل في 92 بلداً خلال فترة 1985-1989 إلى 2001-2003. ويكشف تصنيف هذه البلدان ضمن ثلاث فئات، على أساس عمق التخفيضات التي أجرتها في الرسوم الجمركية، أنه ليست هناك فوارق هامة في النمو المتوقع.

ما يبرز عوَضاً عن ذلك هو تنوع في النتائج، يُسلط الضوء على أهمية التفاعل بين الإجراءات السياسية والمتغيرات الأخرى. فقد خفّضت البرازيل وبيرو رسومهما الجمركية بنسب أكبر من الصين وسواها من بلدان شرق آسيا، لكن إنجازتهما في مجال النمو أضعف كثيراً. وقد جمعت الهند بين تخفيضات عميقة في الرسوم الجمركية وإنجازات أفضل في النمو خلال التسعينات، لكن مسار النمو الأعلى سبق تحرير الاستيراد بعقد من الزمن؛ كما أن الرسوم الجمركية ما زالت مرتفعة نسبياً. في حالات أخرى، مثل كينيا ونيكاراغوا، ارتبط انفتاح السوق المتسارع بالركود أو بالتقهقر الاقتصادي.

لا يعطي أي من هذه الأمثلة حجة للسياسات الحمائية؛ إذ ليس هناك دليل على أن الرسوم الجمركية المرتفعة مفيدة للنمو. غير أن تنوع النتائج المرتبطة بتحرير الاستيراد تشير إلى أن العلاقات مع النمو هي أكثر تعقيداً مما يحاول إثباته أحياناً. فالعلاقة بين التجارة والنمو تتقرر عملياً بفعل مجموعة كبيرة من العوامل الداخلية والخارجية المعقدة. ولا توفر الأدلة المستقاة عبر البلدان أساساً يركز إليه لاستخدام شروط القروض أو قوانين التجارة العالمية من أجل الترويج للتحرير المتسارع.

إنها لمتجددة جداً تلك الفكرة القائلة إن الانفتاح مفيد للنمو وللتنمية البشرية. وكثيراً ما تكره حكومات البلدان النامية على تحرير الاستيراد؛ في بعض الحالات كشرط للمساعدة أو القروض، وفي جميع الحالات تقريباً كشرط للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. فهل تدعم الأدلة سلامة هذه الوصفة؟

ثمة تمرين بحثي يستشهد به على نطاق واسع، ينطلق من تقسيم البلدان إلى معلومة وغير معلومة على أساس مقدار النمو في النسب ما بين التجارة والنتائج المحلي الإجمالي¹، ثم يسأل من من الفئتين تنمو بوتيرة أسرع. الجواب الذي يأتي هو أن البلدان «المعلومة» هي التي تنمو بوتيرة أسرع وينسب ثلاثة إلى واحد - وهو هامش ضخم. وبما أن هذه البلدان كانت أيضاً قد خفّضت رسومها الجمركية بنسب أعلى، يأتي الاستنتاج الضمني بأن تحرير الاستيراد مفيد للنمو. ويحتاج التمرين عينه بأن النمو، في المعدل، حيادي من حيث التوزيع، على أساس أن الفقراء يشاركون فيه بنسبة متماشية مباشرة مع مستويات دخلهم الحالية. وهكذا وجد أن الانفتاح مفيد للنمو، ومفيد للفقراء.

غير أن إجراء هذا التمرين البحثي لتفحص العلاقة بين تحرير الاستيراد وبين النمو يكشف صورة مختلفة جداً؛ إذ تظهر المقارنات بين البلدان أن النمو الاقتصادي مرتبط إيجابياً بنمو الصادرات، مع أن النتائج تعمل في كلا الاتجاهين: أي أن نمو الصادرات هو نتيجة بقدر ما هو سبب لنمو أعلى في الدخل. أما العلاقة بين تحرير الاستيراد وبين النمو فليست محددة بهذا الوضوح؛ إذ على النقيض من نسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهي مؤشر على المحصلات الاقتصادية، يمثل تحرير الاستيراد مؤشراً على السياسات. ويؤجر الرسم 4.8 في النص الأساسي بيانات

Dollar and Kraay 2001a, b.1

المصدر: Samman 2005b; Dollar and Kraay 2001a, b

مثلاً ينجم عن أي عملية للتغيير التقني، أو إعادة البناء، أو الإصلاح التي تؤثر في الأسواق القومية. يمكن للانفتاح الكبير على التجارة أن يتسبب في تكاليف لإعادة التوضّع والتكيف؛ كما يمكن للمشاركة في التجارة أن تولّد خاسرين بالإضافة إلى الرابحين. ومن منظور التنمية البشرية، يتمثل التحدي في اغتنام الفرص الجديدة التي توفرها التجارة؛ مع ضمان توزيع المنافع على نطاق واسع، وحماية فئات السكان المعرضة للتأذي من التكاليف المستتعبة. والعناصر الستة التي ستجري مناقشتها في ما يلي، هي من المتطلبات الأساسية.

تطوير سياسات صناعية وتقنية نشطة

يتوقف النجاح في الأسواق العالمية، بصورة متزايدة، على تطوير القدرات الصناعية. ففي اقتصاد عالمي قائم على المعرفة، لا تكفي اليد العاملة المتدنية الأجر وصادرات السلع الأساسية والمنتجات البسيطة المجمعة لسد متطلبات مستويات العيش الآخذة في الارتفاع؛ إذ إن تسلق سلسلة القيم يعتمد على التحكم بعملية تكييف التقانات الجديدة وتحسينها، وهذا مجال يشهد فشلاً واسع النطاق في الأسواق.

90٪ إلى نساء عاملات¹⁸؛ كما خفّضت المداخيل المتزايدة في قطاع الألبسة مستوى الفقر، وساهمت في تحسين مؤشرات الصحة والتعليم. وعندما حرّرت فييتنام تسويق الأرز، أعطت المنتجين المحليين فرصة الوصول إلى الأسواق العالمية؛ فتحققت مكاسب هامة في مستويات المعيشة ومؤشرات التنمية البشرية¹⁹. في كلتا الحالتين، وفّرت تأثيرات الدخل والتوظيف الواسعة القاعدة، والناجمة عن الصادرات، زخماً للتنمية البشرية.

خارج الإطار الأسري، تتأتى بعض أهم منافع التجارة من استيراد السلع الاستثمارية الأدنى ثمناً من تلك المتوفرة محلياً. فقد مكّنت صادرات المنتجات المصنّعة ذات التشغيل العمالي الكثيف تاوان-إقليم الصين وجمهورية كوريا في الستينات والسبعينات من استيراد، وتكييف، والتقانات اللازمة لتنوع قطاعيها الصناعي؛ وزيادة الإنتاجية، وولوج مجالات ذات قيمة مضافة أعلى في التجارة العالمية²⁰. على النسق ذاته، أتاح نمو الصادرات، بالتحالف مع الاستثمار الأجنبي، تمويل استيراد التقانات التي مكّنت الشركات الصينية من التنافس بنجاح في الأسواق المحلية والدولية.

وقد لا تُعطي الأسواق الحرّة إشارات صحيحة إلى الاستثمار في تقانات جديدة، عندما تكون تكاليف تعلّمها مرتفعة ولا يمكن التنبؤ بها. يُضاف إلى ذلك أنّ الشركات في البلدان النامية تواجه مَعوقات بُنيويّة تتمثل في نقص المعلومات، وضعف أسواق رأس المال، وقصور المؤسسات الداعمة. لقد ترافقت معظم أمثلة النجاح في الاندماج ضمن الأسواق الكونويّة مع إجراءات حكوميّة للتغلب على الفشل في الأسواق.²¹ وبين حكومات الجيل الأوّل من «نمور» شرق آسيا، خلقت تاوان-إقليم الصين وجمهورية كوريا حوافز لتطوير قدرات التقانة المحليّة؛ عبر الحد من الاستيراد، وتشجيع الهندسة المعكوسة للتقانات المستوردة، وتنظيم الاستثمار الأجنبي. وسارت الصين على طريق مشابه في خطوطه العريضة، فاشتربت على المستثمرين الأجانب في قطاعي السيارات والإلكترونيات تحويل تقانات جديدة وتدريب عمال محليين واستعمال مدخلات محليّة؛ كما استُخدمت المشتريات الحكوميّة لخلق الحوافز. فحتى يكون صانعو البرامج الحاسوبية الأجانب مؤهلين لنيل عقود حكوميّة، يتعين عليهم أن ينقلوا إلى الصين تقانات أساسية، ويستثمروا حداً أدنى من عائداتهم في البلاد، ويتحمّلوا نسبة 50% من تكاليف تطوير المنتجات الملائمة للبرامج الحاسوبية.

تدبر شؤون الانفتاح

لو كان الانفتاح، كما يُقاس بنسبة التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي، مؤشراً على تقدّم التنمية البشرية، لاعتبرت أميركا اللاتينية قصة نجاح نموذجية؛ حيث قادت العالم في تحرير

التجارة، مع أنّ النتائج مخيبة للأمل. فبعد عقْد من تراجع المداخيل خلال الثمانينات، كان النمو الاقتصادي للشخص الواحد في التسعينات أعلى بقليل من 1%.²² وارتبطت زيادة الانفتاح في المكسيك بتخفيضات لا تُذكر في الفقر، ومستويات عالية من اللامساواة؛ كما زاد الإسراع في تحرير الاستيراد الزراعي من تهميش الفقراء الريفيين على نحو خاص، وهذا عائد جزئياً إلى وجود قدر كبير من اللامساواة منذ البداية. وثمة مُغايرة مذهلة مع فييتنام، التي ساهم الانفتاح فيها من مستويات أدنى كثيراً للدخل الوسطي في تسريع التنمية البشرية (الإطار 4.2). فقد أفلحت فييتنام، من ناحية، لأن نجحها في التصدير بُني على إصلاحات داخلية ولدت نمواً اقتصادياً متسماً بالإنصاف؛ ومن ناحية أخرى، لأنها لم تسع إلى مزيد من الانفتاح عبر تحرير الاستيراد بسرعة. الأهم من ذلك، أنّ فييتنام بنت اندماجها في الأسواق العالمية على أسس متينة للتنمية البشرية.

تؤكد هاتان الحالتان المتناقضتان أهمية اعتبار السياسات التجارية، وبخاصة تحرير الاستيراد، عنصراً أساسياً في الاستراتيجيات القومية لتخفيض الفقر، لا مشروعاً قائماً بحد ذاته. مع ذلك، يمكن لتحرير الاستيراد أن يُنتج مكاسب إيجابية للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية. فقد خفّضت الهند منذ العام 1990 معدّل رسومها الجمركية من ما يتجاوز 80% إلى 20%؛ ممكّنة الشركات بذلك من الحصول على السلع المستوردة، اللازمة للمحافظة على مسار نمو متزايد النشاط. وقد تكون إحدى مشاكل الهند أنّ تحرير الاستيراد لم يمض إلى حد كافٍ في بعض المجالات؛

الإطار 4.2 فييتنام والمكسيك: قصة معلّمتين

تنتمي كل من فييتنام والمكسيك إلى الفئة الأولى من البلدان الموعولمة الجديدة بمعايير المؤشرات الاقتصادية المتعارف عليها؛ لكنهما في فئتين مختلفتين، إذا قيستا بمعايير مؤشرات التنمية البشرية. فقد حافظت المشاركة الأعمق في التجارة على سرعة تحقيق خطوات إلى الأمام في فييتنام، بينما سار «نجاح» التصدير في المكسيك يداً بيد مع فشل التنمية البشرية (أنظر الجدول).

فييتنام. حافظت فييتنام منذ إدخال إصلاحات السوق في نهاية الثمانينات على معدلات نموّ تفوق 5% في السنة - وهي من أعلى المعدلات في العالم. وكانت المشاركة في التجارة عاملاً حاسماً، إذ وفّرت للمنتجين إمكانية الوصول إلى أسواق جديدة والحصول على تقانات جديدة. وما انفكت الواردات والصادرات تصعد بنسبة تزيد على 20% في السنة منذ بداية التسعينات، بحيث تضاعفت حصّة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي. تصاحب النجاح في التصدير مع التقدّم في التنمية البشرية؛ إذ تراجعت مستويات

فقر الدخل خلال التسعينات من 58% إلى 28%، وارتفع العمر المتوقع للإنسان بمقدار ست سنوات، وتناقصت وفيات الأطفال إلى النصف. وقد ازدادت ظواهر عدم المساواة، لكن انطلاقاً من قاعدة منخفضة؛ فيما ارتفع معامل جيني من 35.7 في بداية التسعينات إلى 37 في آخر العقد - لكنه لا يزال واحداً من الأكثر انخفاضاً في العالم؛ كما تحتل فييتنام اليوم مرتبة في دليل التنمية البشرية يزيد 16 مركزاً على مرتبتها في سلّم الغنى. ويعود نجاح فييتنام إلى عوامل عدّة، بينها:

- استثمارات مُسبقة في التنمية البشرية. كانت فييتنام قبل انطلاقتها الاقتصادية تعاني مستويات عالية من فقر الدخل، لكن مؤشرات أخرى لديها (مثل الالتحاق بالمدارس، والإلمام بالقراءة والكتابة، والعمر المتوقع) كانت أفضل كثيراً من المعدل السائد في بلدان ذات مستويات دخل مشابهة.
- نموّ جامع ذو قاعدة عريضة. شكّل ملايين المنتجين من صغار المزارعين قوة دافعة لنمو الصادرات. فقد بدأ الإصلاح الاقتصادي بتحرير الأسواق الزراعية؛ حيث خفّفت القيود على تصدير الأرز، وألغيت الكوابح على استيراد الأسمدة،

(التّمّة في الصفحة التالية)

التكامل العالمي والتنمية البشرية - بعضهم يحسن صنعا أكثر من بعضهم الآخر

البلد	صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية للدولار عام 2002)		معدل الفقر المدقع (%)		معدل الفقر المدقع (%)		متوسط النمو السنوي		متوسط النمو السنوي	
	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990
فييتنام	59.7	36.0	2.490	1.282	37.0	60.0	15.0	30.0	5.9	2.490	20.2	59.7
المكسيك	28.4	18.6	9.168	7.973	9.9	15.8	20.3 ^d	22.5 ^c	1.4	9.168	11.4	28.4

.. غير متوفرة

ب ينفي عدم إجراء مقارنات عبر البلدان، لأن خطوط الفقر تتباين إلى حد كبير؛ b البيانات لعام 1993؛ c البيانات لعام 1992؛ d البيانات لعام 2000.
المصدر: بيانات الصادرات، جدول المؤشرات 16؛ بيانات الناتج المحلي الإجمالي للفرد، جدول المؤشرات 14؛ بيانات الفقر المدقع فطرياً، (2002 UN Vietnam & Mexico, Secretaría de Desarrollo Social 2005)؛ بيانات الفقر المدقع دولياً للمكسيك، البنك الدولي (World Bank 2005d)، وفييتنام (UN Vietnam 2002)؛ بيانات دخل أفقر 20% من السكان ومعامل جيني، جدول المؤشرات 15.

صُفِّحَ الالتزام المبدئيّ بالإنصاف: إنَّ مُعَامِلَ جيني للمكسيك هو من الأعلى في العالم - وارتفع قليلاً خلال العقد الماضي - إذ يحصل أفقر 10% من السكان على رُبْعِ النصيب الذي يناله أمثالهم في فييتنام من الدخل القومي. وقد تقيّد دور الحكومة في تنمية البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية للنمو العريض القاعدة بسبب ضعف تحصيل العائدات. فالدخل الوسطي للمكسيك يساوي خمسة أضعاف مثيله في فييتنام، لكن نسبة عائدات الضرائب من أصل الناتج المحلي الإجمالي، البالغة 13%، تُقَارَنُ بنسبة أوغندا.

التحرير المتسارع. بموجب اتفاقية التجارة الحرة لبلدان أميركا الشمالية، أصبحت المكسيك أحد أسرع البلدان النامية تحريراً لاقتصادها؛ غير أن تحرير الاستيراد ضاعف وطأة الفقر في بعض القطاعات. فاستيراد الذرة الأميركية المدعومة مالياً ازداد ستة أضعاف منذ بداية تحرير الاقتصاد في العام 1994، وأدى إلى تراجع المداخيل الحقيقية لملايين مزارعي الذرة المكسيكيين بنسبة 70%. وقد تركز نمو التصدير الزراعي في المكسيك على مزارع تجارية ضخمة مربية، فيما ترك المزارعون الصغار ليواجهوا مصاعب التأقلم مع المنافسة المتزايدة من المنتجات المستوردة.

ضعف السياسات الصناعية. لا شك في أن بيانات التصدير التي تشير إلى ازدهار التقانات العالية مضللة من نواح عدة؛ إذ يأتي نحو نصف المنتجات التي تصدّرها المكسيك من منطقة ماكيلادورا التي يطغى على إنتاجها التجميع البسيط لمكونات مستوردة يُعاد تصديرها. وترتبط نشاطات التصدير بقيمة مضافة محلية محدودة وقدر أدنى من المهارات وتحويل التقنية. وأدى الاتكال على قطاع تصديري منخفض الأجور ومدنّي المهارات إلى ترك المكسيك معرضة بدرجة عالية للمنافسة من اقتصاديات أدنى أجور، مثل الصين. وقد تراجعت العمالة 180 ألفاً، منذ العام 2001.

اختلال توازنات القوى في أسواق العمل. على الرغم من الزيادات المستدامة في الإنتاجية، لم ترتفع الأجور الحقيقية مع النمو التصديري المتسارع؛ لأسباب بينها تركيز نشاط التصدير في قطاعات متدنّية القيمة المضافة. ومن العوامل المؤدية إلى ذلك، ضعف حقوق التفاوض الجماعي وضغوط البطالة. ثمة عامل آخر هو عدم المساواة في الأجور نتيجة لزيادة نسبة النساء في القوة العاملة؛ حيث تقلّ أجور النساء، في المعدل، 11% عما هي عليه للرجال.

- ووسّعت حقوق حيازة الأرض. وأدى ارتفاع الأسعار وانخفاض تكاليف المدخلات إلى زيادة سريعة في دخل صغار المزارعين؛ كما ازدادت الأجور الزراعية والتجارة الداخلية وارتفع الطلب الداخلي.
- التزام الإنصاف. تحسّل فييتنام نحو 16% من الناتج المحلي العام كعائدات للدولة - وهي نسبة مرتفعة لبلد منخفض الدخل. نتيجة لذلك، تمكّنت الحكومة من توزيع منافع التجارة على نطاق أوسع عبر الإنفاق على البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية.
- التحرير التدريجي. جاء ازدياد النمو، وتشجيع التصدير، قبل تحرير الاستيراد. فقد خفّضت القيود الكمية ابتداءً من أواسط التسعينات، لكن معدل الرسوم الجمركية ظلّ في حدود 15%؛ وظلت أسواق رأس المال مغلقة، الأمر الذي وقى فييتنام من وقع الأزمة المالية في جنوب آسيا.
- تنوع الأسواق. في نهاية الثمانينات، كانت فييتنام تعتمد بصورة كلية تقريباً على تصدير الزيوت إلى سنغافورة واليابان؛ لكن سياسات التسعينات شجعت على تنوع الصادرات (حيثُ السلع المصنّعة تبلغ الآن نحو ثلث المجموع)، وأسواق التصدير.

- المكسيك. حافظت المكسيك خلال العقد الماضي على نسب نمو في صادرات السلع المصنّعة تقرب من 26%؛ حيث تستأثر الآن بحوالي نصف مجموع السلع المصنّعة التي تصدّرها أميركا اللاتينية. يُضاف إلى ذلك أن النمو تركز على قطاعات التقنية ذات نسب النمو المرتفعة والقيمة المضافة العالية، مثل صناعة السيارات والإلكترونيات. وفي حين تنامت صادرات المكسيك على نحو متسارع خلال التسعينات، قيّدت الارتفاعات في التنمية البشرية زيادات متواضعة في نمو الدخل للفرد، ونسبة مرتفعة من البطالة، وأزمة مالية رئيسية. وبنسبة ذلك، لم يتراجع الفقر المدقع إلا هامشياً، فيما يبدو أن اللامساواة أخذت في الاتساع؛ غير أن سياسات انتهجت منذ العام 2000 خلقت بيئة أكثر ملاءمة لتسريع عجلة التنمية البشرية. وتشمل هذه السياسات برامج لتحويل أموال حكومية موجهة بفعالية (أنظر الإطار 5.2)، والتزاماً أقوى بالاستثمارات الاجتماعية ذات الأولوية، وبرامج تنموية إقليمية. وثمة أدلة على أن مجموعة من المؤشرات - بما فيها مستويات التغذية والفقر الريفي - بدأت تتحسن. إذاً، فما هو سبب مواجهة المكسيك مشاكل في ترجمة النجاح التصديري والانفتاح المتزايد إبان التسعينات إلى تنمية بشرية أقوى من ذلك؟ إن أي قائمة بالمشاكل، رغم كونها غير كاملة، لسوف تتضمن الأمور التالية:

المصدر: فييتنام 2004، صندوق النقد الدولي (IMF 2003b)، أودري (Audrey) وآخرون 2003، لجنة أوكسفورد لإغاثة ضحايا المجاعة (Oxfam International 2003b).

إذ إنَّ الرُّسومَ الجمركيةَ المفروضةَ على مستلزمات التصنيع أعلى كثيراً من المعدل العالمي، ما يُعيق القدرة التنافسية للمنتجات التي تعتمد على مكونات مستوردة.²³

معالجة اللامساواة

يُمكن للمشاركة في التجارة أن تزيد من وطأة ظواهر اللامساواة عندما يتحمل الفقراء تكاليف التكيف مع ازدياد المنافسة من السلع المستوردة، فيما يستفيد ذوو الأصول الاقتصادية والقوة التسويقية من الفرص التي تتيحها الصادرات.

ليس النمو السريع للصادرات علاجاً سحرياً للفقير. فقد خلق الارتفاع الكبير في صادرات مدغشقر من الألبسة ومستلزماتها منذ أواخر التسعينات عدداً كبيراً من أماكن العمل، ولكن فقط للعمال المهرة. النتيجة: زيادة اللامساواة، ووقع متواضع على الفقير. واقتصرت الصادرات المتزايدة من الفاكهة والخضار ذات القيمة المضافة العالية، من بلدان مثل زامبيا وكينيا، على إنتاج مزارع شاسعة ذات رؤوس أموال ضخمة، لا روابط قوية لها مع بقية اقتصاد البلاد.

كذلك الأمر في البرازيل، رابع بلد في العالم من حيث الصادرات الزراعية؛ حيث تسيطر مزارع تجارية ضخمة، وشركات مختصة بالتجارة في المنتجات الزراعية، على سوق التصدير التي تبلغ قيمتها 20 مليار دولار سنوياً. وتستحوذ أربع شركات أو أقل على أكثر من 40% من صادرات فول الصويا وعصير البرتقال والدواجن ولحوم الأبقار. غير أن الوجه الآخر للزراعة البرازيلية مشوهٌ بحدوث الفقر الجماعي؛ حيث يعيش أكثر من 10 ملايين شخص في المناطق الريفية تحت خط الفقر، معظمهم فلاحون يملكون قطعاً صغيرة من الأرض، أو كادحون لا يملكون أرضاً.²⁴ أما غواتيمالا، وهي «قصة نجاح» أخرى في التصدير، فإنها متقاعسة في التنمية البشرية (الإطار 4.3).

يُمكن لزيادة الانفتاح على التجارة أن يُضيء إلى استفحال ظواهر اللامساواة المرتبطة بالتعليم. ففي أميركا اللاتينية، أدت اللامساواة العميقة في نسب إكمال التعليم الابتدائي والثانوي، وما نتج عن ذلك من نقص في العمال المهرة، إلى إعطاء التعليم العالي أهمية كبرى؛ وارتفعت تالياً

الإطار 4.3 غواتيمالا - حدود النجاح الذي يقوده التصدير

الإطار 4.3

يُنظر على نطاق واسع إلى زيادة الصادرات الزراعية باعتبارها سبيلاً لتحقيق مداخيل ريفية أعلى وتخفيض الفقر؛ وهذا صحيح في بعض الحالات، لكن لنسق النمو والتوزيع أيضاً أهميته.

حافظت غواتيمالا خلال العقد الماضي على نسب نمو في الصادرات فاقت 8%، ولكن مع تقدم أدنى في التنمية البشرية؛ حيث مرتبتها على دليل التنمية البشرية 11 مركزاً أقل من ترتيبها على سلم الثروة الاقتصادية. ورغم تراجع فقر الدخل خلال التسعينات من 62% إلى 56%، ظل هذا الانخفاض أقل بكثير مما كان يُرتقب على أساس مستويات النمو. فقد ارتفعت مستويات الفقر المدقع منذ العام 2000، كما أن التفاوتات القسوى في الدخل، الموجودة أصلاً، أخذت في التزايد؛ حيث تراجعت حصة أفقر خمس السكان من الدخل بين العامين 1989 و 2002 من 2.7% إلى 1.7%.

لم هذه العلاقة الضعيفة بين نمو الصادرات وبين التنمية البشرية؛ أحد الأسباب، أن ظواهر اللامساواة العالية أصلاً تستبعد الفقراء من فرص السوق، وتحد من التنمية البشرية. ورغم وضع غواتيمالا كبلد متوسط الدخل، فإن نسب سوء التغذية لديها هي من الأعلى في العالم؛ كما أن ثلث مواطنيها أميون. وتمتد اللامساواة في أقصى صورها إلى ملكية الأرض؛ إذ تمتلك أقلية من السكان تُقدر بـ 2% ما نسبته 72% من الأرض الزراعية، بما في ذلك الأراضي الأكثر خصوبة.

تُهيمن أسر معدودة، يتراوح عددها ما بين 20 و50، على الصادرات التقليدية؛ مثل السكر ولحوم الأبقار والمطاط. على أقصى الطرف الآخر، يكون صغار الملاكين 87% من مجموع المزارعين، لكنهم لا يملكون إلا 15% من الأرض؛ كما أن إمكانيات حصولهم على القروض محدودة، شأنها في ذلك شأن فرص وصولهم إلى البنية التحتية للتسويق. فأكثر من نصف العائلات الريفية لا تملك أرضاً، أو تملك أقل من

المصدر: Krznanic 2005.

هكتار واحد؛ فيما تبلغ نسبة الفقر بين هؤلاء أكثر من 80%. لقد تم فعلاً استبعاد المنتجين الصغار عن منافع نمو التصدير في القطاعات التقليدية، مثل السكر. فما زالت ظروف العمالة رديئة، رغم خلق وظائف جديدة؛ إذ يتلقى ثلاثة أرباع العمال الزراعيين أجوراً تقل عن الحد الأدنى - فيما ترتفع هذه النسبة إلى 82% في صفوف السكان الأصليين.

كانت التطورات في القطاع اللاتقديدي أكثر إشراقاً؛ حيث ازدادت صادرات الخضار، مثل البازلاء 'الثليجة' التي توكل بقشرها، على نحو متسارع خلال العقد الماضي. ويهيمن على هذه الزراعة ما يتراوح بين 18 و20 ألف مزارع من المايا في المناطق الجبلية؛ يعمل معظمهم في قطع من الأرض تقل مساحتها عن هكتارين. ولدت الصادرات اللاتقديدية عائدات اقتصادية مرتفعة، وخلقت أماكن عمل وفرصاً لتتوسع الإنتاج بعيداً عن البن، غير أن نسبة المزارعين العاملين في هذا القطاع لا تتجاوز 3%. فضلاً عن ذلك، هناك دلائل على أن المزارعين الصغار يدفعون إلى خارج السوق من قبل كبار المصدرين المرتبطين بأسواق الولايات المتحدة. وقد حد امتناع حكومات متعاقبة في غواتيمالا عن توفير إمكانيات الإقراض، والتغطية التأمينية، والدعم التسويقي، من إمكانية تحول الصادرات غير التقليدية إلى قوة لتخفيض الفقر.

ومن غير المحتمل أن تنتج أي استراتيجية لزيادة الصادرات في غواتيمالا منافع ذات وزن للتنمية البشرية؛ من دون إصلاحات بنوية عميقة لتخفيض ظواهر اللامساواة وتوسيع الفرص غير إعادة توزيع الأرض وسواها من القيم الإنتاجية، وزيادة التقديمات إلى الفقراء من خلال الإنفاق العام، وتنفيذ مشاريع هادفة إلى تحطيم الحواجز القائمة في وجه السكان الأصليين. وستحتاج مثل هذه الإجراءات، في نهاية المطاف، إلى تغيير في هيكلية توزيع السلطة في غواتيمالا.

تخلق المشاركة في التجارة خاسرين
كما تخلق رابحين،
وتجلب معها تكاليف التكييف

فوارق الأجور بين الحاصلين على تعليم جامعي وذوي التعليم الأدنى خلال التسعينات. ففي المعدل، يُحقّق الحصول على التعليم الجامعي الآن في أميركا اللاتينية عوائد اقتصادية أعلى ممّا هو عليه في الولايات المتحدة؛ ما يُشير إلى مستوى عالٍ إلى حدٍ غير عاديٍّ من اللامساواة. وفي حين يمكن للتجارة أن تقوم بدورٍ إيجابيٍّ، فإن السياسات الرامية إلى التغلب على الأوجه البنيوية لعدم المساواة تحظى بأهميةٍ محوريةٍ لتحويل النجاح في التصدير إلى تنميةٍ بشريةٍ.

تخفيف القابلية للتأذي

يخلق الاندماج في الأسواق العالمية فرصاً، لكنه يخلق مخاطر أيضاً؛ وتخلق المشاركة في التجارة خاسرين كما تخلق رابحين، وتجلب معها تكاليف التكييف. ويمكن للتكيفات المُدارة بصورةٍ سيئةٍ أن تفرض تكاليف مرتفعةً على التنمية البشرية.

هناك العديد من البلدان الفقيرة والدول الجزيرية الصغيرة التي تعتمد اعتماداً كبيراً على التجارة - وبخاصة تجارة السلع الأساسية - معرضة جداً لمخاطر السوق، وترتبط هذه المخاطر بضعف هيكلية الأسعار واحتمال تغير سياسات البلدان المستوردة بهدف إحداث هزات اقتصادية في الخارج؛ وهي مشكلة تعرض لها في السنوات الأخيرة مصدر الموز والسكر إلى الاتحاد الأوروبي. كذلك يجد مصدر بعض السلع المصنعة أنفسهم في أوضاع بالغة الاستضعاف. صحيح أن صادرات الألبسة خلقت ملايين الوظائف في بنغلاديش والنيبال، لكن المنافسة الآتية من الصين تُنذر اليوم بالقضاء على الكثير من هذه الوظائف (الإطار 4.4). يُشار هنا إلى أن القابلية للتأذي ليست وفقاً على البلدان الفقيرة. فحتى مع المبالغة أحياناً كثيرة في تقدير آثار السلع المستوردة من البلدان النامية على الأجور والعمالة في البلدان الغنية، إلا أن الأدلة المتوفرة في الولايات المتحدة تُظهر أن 75٪ من الأشخاص الذين دخلوا من جديد إلى سوق العمل، بعد فقد عملهم لأسباب مرتبطة بالتجارة، وظفوا برواتبٍ أدنى من أجورهم السابقة. وعلى النقيض من البلدان الفقيرة، تتمتع البلدان الغنية بالقدرة على تخفيض تكاليف التكييف التي يتحملها العمال؛ لكن معظمها يمتنع عن فعل ذلك. فقانون التكييف التجاري في الولايات المتحدة، وهو من التشريعات القليلة التي سنت خصيصاً من أجل هذه الغاية، يكاد ألا يشمل سوى 10٪ من العمال المعنيين.²⁶ يُفرضي ضعف حقوق العمال مع غياب الدعم للتكيفات سوق العمل إلى تفاقم مشاكل التعرض للانجراف. ففي أميركا

اللاتينية، يحظى 40٪ فقط من العمال المستخدمين بحماية قوانين العمل ويحصلون على منافع الضمان الاجتماعي؛²⁷ فيما تعاني النساء بنسبةٍ مُحجفةٍ من ضعف الحقوق العمالية. في تشيلي، مثلاً، تبلغ نسبة النساء العاملات في قطاع الفاكهة، والحاصلات على عقود عمل، أقل من ربع المجموع؛ ما يعرض أغلبية العاملات في هذا المجال إلى مستويات عالية من المخاطر وعدم الاستقرار. وغالباً ما تكون حقوق العمال المشتغلين في مناطق تحضير الصادرات أضعف من حقوق العمال خارجها؛ ففي العام 2003، انزلت إلى هذه الفئة ما لا يقل عن 16 بلداً، بينها بنغلاديش وماليزيا.²⁸ ويؤدي ضعف حقوق العمال والتمييز ضد النساء، خصوصاً في مجالات مفصلية مثل حرية التنظيم والتفاوض الجماعي، إلى الحد من قدرة العمال على التفاوض لنيل أجور وشروط عملٍ معقولة. وما تدعو إليه الحاجة هو مزيج من تقوية الحقوق العمالية، ومن مؤسسات وسياسات قادرة على تسهيل التكييف والتأقلم مع التغيير. وتعلمنا قواعد الاقتصاد الأساسية أن في وسع التجارة زيادة الدخل الجماعي، حتى ولو أن قطاعاً من السكان قد يخسر نتيجة للتكيفات، ومن المهم أن يتولى الرابحون تعويض الخاسرين لتحقيق أكبر قدرٍ ممكن من مكاسب الرفاه المتأتية عن التجارة، وتعزيز الحجّة السياسية الداعية إلى المشاركة في التجارة. ويمكن أن يتخذ هذا التعويض صوراً مختلفة، بما في ذلك إجراء تحويلات بين البلدان، وإقرار سياسات ضمن البلدان المعنية تخلق أوضاعاً لحماية الخاسرين وتوفير الفرص لهم.

مواجهة «لعنة الموارد»

عندما يتعلق الأمر بالتنمية البشرية، تحظى بعض نشاطات التصدير بسجلٍ أفضل من غيرها؛ إذ يمكن للشراء المتأتي عن تصدير البترول والمعادن أن يكون سيئاً للنمو ولديموقراطية وللتنمية.

ففي الـ 34 بلداً نامياً التي تمتلك ثروات من النفط والغاز تُمثل ما لا يقل عن 30٪ من عائدات صادراتها، يعيش نصف مجموع سكانها على أقل من دولار واحد في اليوم؛ كما أن ثلثي هذه البلدان ليست ديموقراطية.²⁹ فقد حوّلت صادرات البترول اقتصاد غينيا الاستوائية إلى إحدى الاقتصاديات الأسرع نمواً في العالم؛ لكن هذا البلد هو أيضاً صاحب الرقم القياسي لأكبر فجوة بين الثروة القومية والترتيب على دليل التنمية البشرية، بفارق 93 مرتبة. وتُفيد بعض التقديرات بأن ما يصل إلى حسابات حكومة غينيا الاستوائية، من

ومن المحتم أن ينتقل التكيّف من الأسواق العالمية إلى الشركات، بصورة ضغوطٍ على الأسعار؛ ما سيؤثر بالتتابع على الأجور والعمالة. وقد يؤدي حجم التكيّفات في بنغلاديش إلى تراجع بعض مكاسب التنمية البشرية الموثقة في الفصل الأول، بحيث يُترجم انخفاض الأجور إلى عائدات أقل للصحة والتعليم، وإلى زيادة الضغوط على النساء العاملات كي يشتغلن ساعات أطول.

ساهمت البلدان الصناعية مساهمة مباشرة في بلورة حجم تكاليف التكيّف. فبدل الاستغناء عن نظام الحصص بصورة متوازنة على امتداد فترة الإلغاء التدريجي خلال عشر سنوات، مثلاً، سبق كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة مواعيد إلغاء الحصص؛ الأمر الذي أدى إلى تفاقم وقع الصدمة الآتية في العام 2005.

وقد تم تجاهل الاستراتيجيات التي كان من المستطاع تطبيقها لتخفيض تكاليف التكيّف. ففي حالة بنغلاديش، على سبيل المثال، يُصدّر نحو مجمل إنتاج قطاع المنسوجات والألبسة إلى أسواق محمية في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وما زالت بنغلاديش تواجه رسوماً جمركية مرتفعة على صادراتها الأخرى إلى السوق الأميركية، تصل إلى نسبة 30٪ لبعض السلع. وكان من المستطاع تخفيض بعض هذه الرسوم بصورة متدرجة، كجزء من إجراءات الإلغاء المُمرَّحَل، بغية إتاحة الفرصة للتقاط الأنفاس في ظل الحماية.

لم يكن الاتحاد الأوروبي أقلّ تصلباً. فبنغلاديش تتمتع اسمياً بحق الوصول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي معفاة من الرسوم الجمركية، بموجب مبادرة «كل شيء ما عدا الأسلحة»، لكن قوانين المنشأ تشكل حاجزاً. مثلاً، يمكن للألبسة المحبوكة المصنعة في بنغلاديش أن تفي على وجه العموم بشروط الأهلية، لأنها تحتوي على مكونات محلية ذات قيمة مضافة عالية؛ غير أن الشيايب المنسوجة التي تعتمد اعتماداً كبيراً على مكونات مستوردة تواجه مصاعب في الوفاء بشروط القيمة المضافة محلياً. وتشمل هذه الفئة أكثر من نصف صادرات بنغلاديش إلى الاتحاد الأوروبي؛ لذا لا يحظى بالاعفاءات الجمركية فعلاً إلا أقل من نصف صادراتها.

بعد أن عمل كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على خلق صناعات من خلال الحماية التي توفرها ترتيبات المنسوجات المتعددة الألياف، يُعرضان الآن هذه الصناعات للخطر عبر الإلغاء السريع للحصص. ومن المفارقات أن رد السياسات الذي جاء بطلب من صناعات الألبسة في أوروبا والولايات المتحدة كان السماح بموجة جديدة لإجراءات حماية من الإغراق موجهة ضد الصين؛ فيما فرضت الحكومة الصينية أيضاً ضرائب على الصادرات، لمواجهة احتمال تعرضها لعقوبات إضافية. ويمكن من ناحية عملية أن تعزى إجراءات الحماية الموجهة ضد الصين إلى مصالح متجددة وضغوط سياسية. وفي مفايزة صارخة مع ما تبديه حكومات البلدان المتطورة من الإحساس تجاه مطالب مجموعات الضغط الحمايية في بلدانها، امتنعت هذه الحكومات حتى عن إقرار أبسط أنواع الحماية والمساعدات التكييفية لصالح الخاسرين من إلغاء ترتيبات المنسوجات المتعددة الألياف.

المصدر: Mlachila and Yang 2004; Alexandraki and Lankes 2004; UN Millenium Project 2005g; Page 2005.

إن إلغاء نظام الحصص المفروضة على المنسوجات والملابس، بموجب ترتيبات المنسوجات المتعددة الألياف، يبين على نحو صارخ المخاطر التي تتعرض لها التنمية البشرية نتيجة لخسارة الأفضليات التجارية. وإذا استمر التعامل السيئ مع هذا الموضوع، مثلما يجري حتى الآن، فإن الانتقال إلى سوق أكثر تحرراً قد يهدد رفاه ملايين البشر.

فبموجب اتفاقية منظمة التجارة العالمية للمنسوجات والألبسة التي وضعت في العام 1994، يتم التخلص على مراحل من جميع الحصص التي كانت البلدان الصناعية تفرضها وفق ترتيبات المنسوجات المتعددة الألياف. وفيما تسحب آخر الحصص، ستؤدي الخصة الحاصلة في سوق المنسوجات والملابس التي يبلغ حجمها 350 مليار دولار إلى ظهور رابحين وخاسرين. ومن المرجح أن تكون العاملات المَعوزات، اللواتي يشكلن ثلثي القوة العاملة في هذا القطاع عالمياً، أكبر الخاسرين.

وقدّرت الترتيبات التعدينية حافزاً قوياً لتطوير صناعات في مجموعة كبيرة من البلدان. فقد نما قطاعا الألبسة والألبسة في بنغلاديش وسريلانكا وكامبوديا والنيبال بسبب قيود الحصص المفروضة على المنتجين الأدنى تكلفة، مثل الصين والهند. وجاء مستثمرون أجانب من تاوان-إقليم الصين، وجمهورية كوريا، والصين، وأماكن أخرى، للاستفادة من السوق المحمية.

يشكل قطاع الألبسة الجاهزة في بنغلاديش اليوم أكثر من ثلاثة أرباع صادرات البلاد، ويوظف نحو 40٪ من الأيدي العاملة في الصناعة. فبالإضافة إلى الوظائف المباشرة في القطاع التي يبلغ عددها 1.8 مليون فرصة عمل تشغل النساء معظمها، تشير التقديرات إلى أن هذه الصناعة تعيل بصورة مباشرة ما يتراوح بين عشرة ملايين وخمسة عشر مليون شخص آخر؛ من خلال الأموال التي يحوّلها العمال إلى قراهم، والوظائف التي تخلّقا في قطاعات أخرى. وتساهم الأجور التي يكسبها العاملون في إنتاج الملابس للتصدير في إبقاء الأطفال في المدارس، وتعيين الأقارب في الأرياف على تسديد نفقات الرعاية الصحية والمحافظة على المستوى الغذائي. وفي النيبال، توظف هذه الصناعة 100 ألف شخص وتحقق 40٪ من عائدات التصدير؛ كما يبلغ عدد الوظائف المهددة مباشرة في كمبوديا مئتين وخمسين ألفاً.

يُنذر إلغاء أفضليات اتفاقية المنسوجات والألبسة في العام 2005 بدءاً ما قد تكون عملية إعادة هيكلة قاسية. وتتوقع استشرافات لمنظمة التجارة العالمية أن ترتفع حصتا الصين والهند في السوق الأميركية إلى أكثر من 60٪ على المدى المتوسط، أي إلى ثلاثة أضعاف المستويات الحالية. غير أن التوقعات الخاصة ببنغلاديش ليست مشجعة إلى هذا الحد، إذ تشير استشرافات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض بمقدار 25٪ في الصادرات؛ ما يعني خسائر تبلغ 750 مليون دولار. وهناك بلدان أقل قدرة على المنافسة من بنغلاديش إلى حد كبير؛ مثل جزر المالديف، وجمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية، والنيبال.

عائدات تصدير البترول البالغة 700 مليون دولار، هو أقلّ مؤشرات التنمية البشرية سوءاً، فيما مؤسسات المساءلة من 10٪. ورغم غنى أنغولا بالثروات الطبيعية، فإنها تأتي في المرتبة 160 من بين 177 بلداً على سلم دليل التنمية البشرية. وقد أدى التهاؤ على استغلال احتياطات البترول في بحر قزوين إلى فورة في الاستثمارات الأجنبية في أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان. في الوقت ذاته، تزداد

مؤشرات تعاني من الفساد الكلي. تؤدي «لعنة الموارِد» دورها بإضعاف المؤسسات، وخلق الحوافز الاقتصادية المشوهة، والتسبب بأوضاع مؤاتية للنزاع؛ غير أن من الممكن إبطال هذه اللعنة عبر سياسات متعلّقة وحكم ديمقراطي رشيد (انظر الفصل الخامس).

إن حكومات البلدان الغنية، المصنفة ذاتياً كمجموعة من أنصار حرية التجارة، تجد صعوبة في ترجمة أقوالها إلى أفعال

حُسابُ التكاليف الاجتماعية والبيئية

في وسع نمو التصدير غير المنظم على نحو مناسب أن يُفوض دعائم التنمية البشرية بسبب أثره على البيئة. ففي التسعينات شجعت بنغلاديش، بقوة، المزارع المائية لتربية القريدس/الجَمبري لزيادة الطلب على تصديره؛ فصارت قيمة صادراته اليوم تُمثل 1.1٪ من الناتج المحلي الإجمالي. غير أن أبحاثاً أجراها برنامج الأمم المتحدة البيئي تُقدر أن تملح المياه وخسارة المراعي وسوى ذلك من الآثار البيئية الأوسع كلفت ما يساوي 20٪ إلى 30٪ من قيمة الصادرات؛ حيث خسر المزارعون الفقراء أراضي الرعي، وعانوا ضالمة المردود.³⁰ وفي طاجيكستان، شجعت الحكومة إنتاج القطن

بصورة مكثفة من خلال شركات تملكها الدولة؛ ووصل القطن الآن إلى المرتبة الثالثة في صادرات البلاد. إلا أن حالات الإصابة بأمراض تنقلها المياه ازدادت بما يتراوح بين ثلاث مرّات وتسع مرّات في مناطق زراعة القطن؛ والسبب في ذلك، ضعف تنظيم استخدام المواد الكيماوية السامة التي تتسرب إلى أمتية الري المستخدمة للتزود بالمياه.³¹ وكما تُظهر هاتان الحالتان، فإن أرقام نمو الصادرات لا تأخذ في الحسبان مدى التكاليف البشرية والبيئية التي تضعف الروابط بين التجارة والتنمية البشرية. فإدخال هذه التكاليف وتبعاتها في المعادلة، هو أحد الشروط الأساسية لحمل التجارة على خدمة التنمية البشرية.

قوانين جائزة: كيف يُحابي نظام التجارة البلدان المتطورة

المنافذ إلى الأسواق

ينبغي للبلدان النامية والشعوب الفقيرة أن تصل إلى أسواق البلدان الغنية، للاستفادة من التجارة وتحقيق مكاسب في التنمية البشرية. وقد جرى الاعتراف بذلك في الإعلان الذي افتتح جولة الدوحة وتضمن وعداً من البلدان الغنية «بتخفيض الرسوم الجمركية والحوافز غير الجمركية على المنتجات التي تهتم البلدان النامية بتصديرها، أو بإلغائها وفقاً لمقتضى الحال». لكن حكومات البلدان الغنية، المصنفة ذاتياً كمجموعة من أنصار حرية التجارة، تجد صعوبة في ترجمة أقوالها إلى أفعال.

نظام التدرج المُلتوي

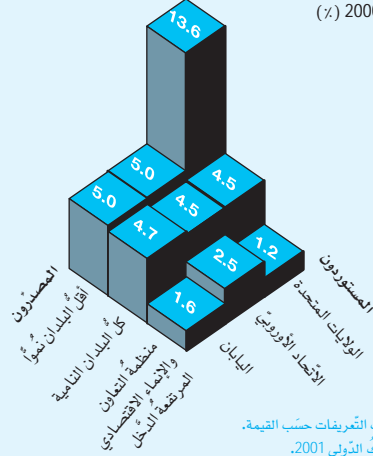
تتطلب معظم الأنظمة الضريبية من مبدأ بسيط: كلما ازداد ربحك، ازداد دفعك؛ لكن نظام التجارة العالمي يقلب هذا المبدأ رأساً على عقب. فبندما يتعلق الأمر بالوصول إلى أسواق البلدان الصناعية، تكون القاعدة المطبقة: كلما انخفض معدل دخل بلد ما، ارتفعت الضريبة المفروضة عليه. فالبلدان الصناعية تُخصّص أفقر بلدان العالم ببعض من أعلى الحوافز

تزوّد جولة الدوحة للمفاوضات التجارية المتعددة الأطراف حكومات البلدان المتطورة بالفرصة المؤاتية لجعل قوانين التجارة الدولية والسياسات المحلية متوافقة مع التزاماتها التمتوية. ولن يكون من الواقعي أن نترقب من جولة الدوحة إيجاد حل شامل لهذا التناقض القائم منذ زمن طويل - إلا أنه سيكون من الكارثي لنظام التجارة المتعدّد الأطراف أن تفشل الجولة في تحقيق تقدم ملموس.

ثمة ثلاثة معايير لتقييم نتائج جولة الدوحة. أولاً، ينبغي لها أن تُخرج بقوانين تعالج الممارسات التجارية المجحفة وغير المتوازنة، المستمرة منذ أمد بعيد؛ بتحسين إمكانية البلدان الفقيرة للوصول إلى الأسواق. ثانياً، يُتطلب من جولة الدوحة أن تركز بصورة خاصة على التجارة الزراعية وتخفيض الإعانات المالية للزراعة. ثالثاً، عليها أن تُعيد النظر في الاتفاقيات والمفاوضات التي تُحد من المجال السياسي المتوفّر للبلدان النامية، أو تُشكل تهديداً مباشراً للتنمية البشرية، أو تُحوّل منافع الاندماج لصالح البلدان الغنية. فالقضايا التي تُثيرها قوانين منظمة التجارة العالمية بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية، والتي تطرحها المفاوضات الراهنة بشأن الخدمات، تُبين المشكلة القائمة بطرق مختلفة.

الرسم 4.9 التدرج الملتوي في الضرائب التجارية

تعريفات تُفرض على مستوردات، 2000 (%)



ملاحظة: تشير البيانات إلى مساويات التعريفات حسب القيمة. المصدر: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي 2001.

الرسم 4.10 تأثير الضرائب الملتوية

معدل الضرائب الفعلية على الواردات الأمريكية، 2003 (%)



ملاحظة: نسب محسوبة كتعريفات على حجم الواردات. المصدر: نسب محسوبة على أساس بيانات عن الواردات والتعريفات من المفوضية الأمريكية للتجارة الدولية (USITC) 2005.

تمنع هيكلية الرسوم الجمركية هذه البلدان النامية من إضافة قيمة إلى صادراتها. فقد صُمم نظام تصعيد الرسوم بهدف نقل القيمة من المنتجين في البلدان الفقيرة إلى مصنعي المنتجات الزراعية وتجارها في البلدان الغنية – وينجح في تحقيق هدفه. يُساعد ذلك على توضيح لم تُنتج بلدان نامية 90% من حبوب الكاكاو في العالم، في حين لا تُنتج هذه البلدان إلا 44% من صادرات مشروب الكاكاو الكحولي و29% من مسحوق الكاكاو، ويساهم تصعيد الرسوم الجمركية في إرغام بلدان مثل ساحل العاج وغانا على البقاء مصدرةً لحبوب الكاكاو غير المصنعة؛ بحيث تظل حبيسة سوق الكاكاو الخام، المتقلبة وذات القيمة المضافة الضئيلة، في الوقت ذاته، تحتل ألمانيا حالياً المرتبة الأولى في العالم كمصدر للكاكاو المصنوع، كما تستأثر شركات أوروبية بالتصويب الأعظم من القيمة النهائية لإنتاج أفريقيا من الكاكاو.

بالإضافة إلى مواجهة حواجز مرتفعة في البلدان المتطورة، تفرض بلدان نامية حواجز تجارية عالية على التعامل في ما بينها؛ بل إنها تفرض رسوماً جمركية على السلع التي تستوردها بعضها من بعض أعلى من تلك التي تفرضها البلدان المتطورة. مثلاً، يبلغ معدل الرسوم الجمركية المفروضة على صادرات بلدان منخفضة الدخل ومتوسطة الدخل إلى جنوب آسيا أكثر من 20%، ومن المعهود أيضاً أن تفرض بلدان نامية رسوماً جمركية قصوى (أكثر من 15%)؛ ترتفع إلى ما يربو على 100% في بنغلاديش والهند، مثلاً. وتجاوب صادرات البلدان الأقل نمواً إلى بلدان نامية أخرى حواجز جمركية ذات معدلات أعلى من أعلى ما تعرفه التجارة العالمية. فعلى أساس إقليمي، تفرض منطقتا أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا أعلى معدّلين للرسوم الجمركية؛

التي تفرضها على الاستيراد، رغم أنها تفرض رسوماً جمركية منخفضة المعدل جداً في تجارتها البيئية.

في المتوسط، تجابه البلدان النامية ذات الدخل المنخفض التي تُصدر إلى البلدان الغنية رسوماً جمركية أعلى ثلاث أو أربع مرات من تلك المفروضة على التجارة بين البلدان الغنية ذاتها (الرسم 4.9).³² ويخفي هذا المعدل فوارق كبيرة جداً بين البلدان من حيث النسب المرتفعة كثيراً للرسوم الجمركية المفروضة على منتجات الكثافة العمالية العالية، ذات الأهمية الكبيرة لتشغيل الأيدي العاملة في البلدان النامية. مثلاً، في حين يبلغ معدل الرسوم الجمركية المفروضة على السلع المصدرة من البلدان النامية إلى بلدان الدخل المرتفع 3.4%، تفرض اليابان رسماً جمركياً قدره 26% على الأحذية المستوردة من كينيا؛ ويفرض الاتحاد الأوروبي ضريبة بقيمة 10% على الثياب المستوردة من الهند، في حين تتقاضى كندا رسماً جمركياً مقداره 17% على الثياب الآتية من ماليزيا.³³ ليس لمقدرة الشركاء التجاريين على الدفع أثر كبير على الرسوم الجمركية في البلدان المتطورة. فحصة البلدان النامية من السلع التي تستوردها البلدان المتطورة تقل عن الثلث، لكنها تدفع رسوماً جمركية تعادل ثلثي العائدات الجمركية المحصلة؛ كما يأتي من البلدان النامية ثلثا السلع المستوردة إلى البلدان المتطورة والخاضعة لرسوم جمركية تفوق 15%.³⁴ يعني ذلك بعبارات معددة أن فيتنام تدفع 470 مليون دولار كضرائب على صادرات إلى الولايات المتحدة بقيمة 4.7 مليار دولار، في حين تدفع المملكة المتحدة مبلغاً مماثلاً تقريباً على صادرات قيمتها 50 مليار دولار.³⁵ واعتباراً العائدات المحصلة من الجمارك جزءاً من عملية الاستيراد يبين، بجلاء، مدى اللجوء في تطبيق الأنظمة الضريبية (الرسم 4.10)؛ إذ إن رسم الاستيراد الفعلي الذي تتقاضاه الولايات المتحدة على وارداتها من بلدان مثل بنغلاديش وفيتنام هو أعلى عشر مرات تقريباً مما تدفعه معظم بلدان الاتحاد الأوروبي.

إن تصعيد الرسوم الجمركية هو واحد من أكثر أشكال التدرج الملتوي خبثاً. فالبلدان المتطورة تطبق بصورة نمطية رسوماً منخفضة على السلع الخام، لكنها سرعان ما تُصعد هذه المستويات على المنتجات الوسيطة أو النهائية؛³⁶ حيث تبلغ الرسوم التي تفرضها اليابان على منتجات الأغذية المصنعة سبعة أضعاف الرسوم على المنتجات الأولية – وهي 12 ضعفاً في كندا. وفي الاتحاد الأوروبي، تزداد الرسوم من صفر إلى 9% على عجينة الكاكاو؛ من ثم إلى 30% على المنتج النهائي.

في الممارسة، تؤدي قوانين المنشأ المطبقة في الاتحاد الأوروبي إلى عواقب جمائية

إذ يبلغان 18٪ و15٪ على التوالي، ويُفسر ارتفاع الرسوم الجمركية، جزئياً، لماذا تمثل التجارة البيئية داخل الإقليم الواحد ما يقل عن 1٪ من الناتج المحلي الإجمالي في جنوب آسيا و5٪ في أفريقيا جنوب الصحراء؛ مقارنةً بأكثر من 25٪ في شرق آسيا. لقد أدى تحرير التجارة الإقليمية ضمن السوق المشتركة لأفريقيا الشرقية والجنوبية منذ العام 2000 إلى زيادة ملحوظة في حجم التجارة، فارتفعت قيمة الصادرات والواردات من 4.5 مليار دولار سنة 2002 إلى 5.3 مليار دولار في عام 2003؛ أي في خلال سنة واحدة فقط.

مخططات الأفضليات التجارية وتآكل الأفضليات

تُسبغ مخططات الأفضليات التجارية على بعض البلدان حماية من بعض الرسوم الجمركية التمييزية. فقد منح الاتحاد الأوروبي أفضليات للبلدان الأقل نمواً من خلال المبادرة المسماة «كل شيء ما عدا السلاح» التي بدأت تطبيقها في العام 2001؛ بهدف فتح المنافذ إلى الأسواق من دون رسوم جمركية، وخارج نظام الحصص. وأدى قانون موافقة الكونغرس الأميركي للتموُّ والفرص في أفريقيا؛ يُعطي معاملة تفضيلية لسلع متعددة في الوصول إلى أسواق الولايات المتحدة، بما في ذلك المنسوجات والألبسة؛ إلى تشجيع نمو صادرات الألبسة من بعض البلدان الأفريقية. غير أن ترتيبات الأفضلية التجارية، من ناحية أعم، تعاني في أحيان كثيرة من محدودية الأصناف المشمولة، وعدم التأكد من مدة الصلاحية، وشروط التأهل المعقدة.

وقوانين المنشأ هي من أرق هذه الشروط، إذ تُحدد كم من القيمة يجب أن تُضاف إلى أي مدخلات مستخدمة في إنتاج سلع معدة للتصدير ومشمولة بالأفضلية؛ كما تُستخدم قوانين المنشأ في أحيان كثيرة كحواجز جمائية للتجارة. فللدخول إلى أسواق الاتحاد الأوروبي، يتعين على البلدان المصدرة أن تُضيف «أغلبية» القيمة إلى سلع التصدير. وقد وضعت كندا حاجزها على المستوى الأدنى، حيث يتعين على البلدان المصدرة أن تُضيف 25٪ فقط على قيمة المدخلات المستوردة.

لم تحظى بالأهمية هذه الفوارق، التي تبدو سريعة لا يعرفها إلا القلائق؛ لتأخذ مثلاً وضع مُصدر خضار في أوغندا عليه أن يستورد مواد التوضيب من كينيا؛ حيث لن يكون مؤهلاً لفرص الإعفاء من الرسوم الجمركية بموجب المبادرة الأوروبية، «كل شيء ما عدا السلاح»، بسبب قيمة المكونات المستوردة. على نحو مماثل، يتوقع لمصدر ملابس أفريقي يريد استيراد قمشة من الهند ليحيطها ثياباً جاهزة أن يصطدم بقوانين المنشأ

التي يطبقها الاتحاد الأوروبي.³⁷ فتعقيدات هذه القوانين يحد ذاتها، والشروط غير الواضحة للقيمة المضافة، تُقوض قدرة البلدان الفقيرة على الاستفادة من نظام الأفضليات.

في الممارسة، تؤدي قوانين المنشأ المطبقة في الاتحاد الأوروبي إلى عواقب جمائية؛ إذ لا تُستورد إلى الاتحاد الأوروبي من السلع المؤهلة إلا نسبة ضئيلة معفاة من الرسوم الجمركية. فبنغلاديش هي من البلدان الأقل نمواً التي تحظى بحق الإعفاء الجمركي، لكن أقل من نصف صادراتها تدخل معفاة من الرسوم الجمركية.³⁸ في السياق ذاته، لا يدخل الاتحاد الأوروبي من دون تعريفات جمركية سوى نحو ثلث السلع المؤهلة التي تُصدرها كمبوديا.³⁹ وتدفع السنغال في الواقع رسماً يقرب من 10٪، مع أنها مؤهلة اسمياً لمنافذ الإعفاء من الرسوم الجمركية.⁴⁰

من الممكن أن يُضفي تغيير قوانين المنشأ الأوروبية إلى إتاحة فرص مواتية جديدة أمام عدد من أفقر بلدان العالم. فعندما خففت كندا شروطها التأهيلية بالنسبة إلى القيمة المضافة المحلية عام 2003، تضاعفت مستورداؤها من بنغلاديش في غضون سنة واحدة. كذلك الأمر عندما تخلت الولايات المتحدة في سنة 2001 عن قوانين المنشأ التي كانت مطبقة بموجب قانون النمو والفرص لأفريقيا، إذ ازدادت السلع المستوردة من أفريقيا جنوب الصحراء بنسبة كبيرة. وبحلول العام 2003، كانت قيمة الواردات قد ارتفعت من 54 مليون دولار إلى 668 مليوناً، وتوفرت في ليسوتو وحدها أكثر من 10 آلاف وظيفة جديدة.⁴¹ في الفترة ذاتها، تراجع استيراد أوروبا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء.

مهما تكن منافع الأفضليات التجارية الراهنة ومحدوديتها، فإن البلدان النامية التي تستخدمها ستكون مرشحة للمعاناة من تأكلها؛ إذ عندما تتحرر التجارة، تهبط هوامش الأفضلية أو تختفي كلياً. لقد تمتعت بلدان نامية - مثل بنغلاديش وسريلانكا والنيبال - بمنافذ محمية إلى أسواق البلدان الصناعية من خلال نظام للحصص أقره «الترتيب الخاص بالمنسوجات المتعددة الألياف». وسيؤدي إلغاء هذه الحصص بموجب اتفاقية تعقدها منظمة التجارة العالمية لتحرير التجارة إلى تعريض هذه البلدان للمزاحمة من جانب مصدرين أكثر قدرة على التنافس، مثل الصين والهند. فقد واظبت الصين بالفعل على توسيع حصتها في الأسواق، محفزة على ارتفاع أصوات كثيرة من صناعات النسيج والثياب في الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي تطالب بالحماية، على أساس الدعااء بوجود منافسة غير منصفة. إلا أن هذه مناشدات غير

مبررة، إذ ليس هناك أي دليل ثابت على وجود منافسة جائرة. يُضاف إلى ذلك، أنه في حين سجلت الكميات المستوردة من الصين ارتفاعاً كبيراً مع انتهاء حصص اتفاقية المنسوجات، كان مصدرها البلدان النامية لا منتجها البلدان الصناعية هم الذين دفعوا ثمن التكيف (أنظر الإطار 4.4).

يمكن لبعض أكبر الخسائر الناجمة عن تحرير التجارة أن تحدث في القطاع الزراعي. مثلاً، تعني الأفضليات التجارية في الاتحاد الأوروبي أن بلداناً مثل فيجي وموريشيوس تحظى بحصص لتصدير السكر لقاء ثلاثة أضعاف سعر السوق الرهان. ويُقدّر صندوق النقد الدولي ما قد تُمنى به فيجي وموريشيوس من خسائر بـ 2% و 4% على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي. ويعني ذلك، بالنسبة إلى موريشيوس، تخفيض إيرادات الحكومة بمقدار الربع؛ ما يهدد بالخطر ميزانيات قطاعات اجتماعية حيوية.

ما تؤكد هذه الحالات هو أن تحرير التجارة يمكن أن يخلق رابحين وخاسرين في العالم النامي. وقد بدأت البلدان الغنية، وإن متأخرة، في الاستجابة إلى التحديات التي يطرحها تآكل نظام الأفضليات، ولكن لو سبق أن وضعت التنمية البشرية في مقدمة السياسات التجارية وقلبيها، لكانت خطط المساعدة مكتملة الآن. وثمة حاجة ملحة إلى تطبيق سريع لإجراءات الدعم المالي، وسواها من الخطوات اللازمة، لحماية البلدان والشعوب المعرضة للتأذي. من ناحية أعم، فإن امتناع البلدان المتطورة عن جعل سياساتها في الاستيراد متسقة مع الالتزام بأهداف التنمية للألفية قد حد من قدرة البلدان الفقيرة على الاستفادة من التجارة.

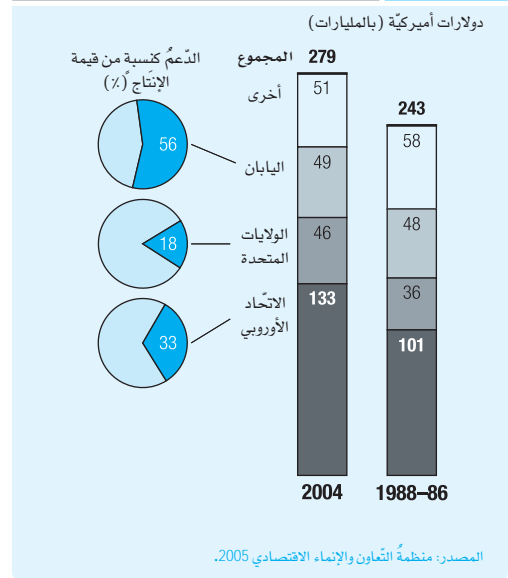
التجارة الزراعية

باتت الزراعة نقطة الوميض التي تلهب التوترات في جولة الدوحة، وعلى المحك الآن قضية جوهرية بالنسبة إلى التنمية البشرية وأهداف التنمية للألفية، هي القوانين التي تحكم التجارة الزراعية في العالم. فأكثر من ثلثي البشر الذين يتقنون على أقل من دولار واحد في اليوم يعيشون ويعملون في مناطق ريفية إما كفلاحين مالكيين لقطع صغيرة من الأرض وإما كعمال زراعيين كادحين. وتُفوّض الممارسات التجارية المجحفّة مصادر أرزاق هؤلاء الناس بصورة منتظمة، وتُعيق في الوقت ذاته التقدم نحو أهداف التنمية للألفية.

يمكن إيجاز المشكلة التي تحتل موقع القلب من مفاوضات جولة الدوحة بخمس كلمات: الإعانات المالية

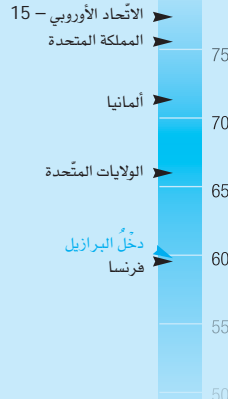
في البلدان الغنية. فقد وعدت أغنى بلدان العالم خلال الجولة السابقة من المفاوضات التجارية العالمية - جولة أوروغواي - بخفض إعانات الدعم المالي للمنتجين الزراعيين، لكنها أهدمت بالفعل على رفع المستوى الإجمالي للدعم الزراعي. وتبلغ قيمة الدعم الذي تقدمه حالياً حكومات البلدان المتطورة إلى إنتاجها الزراعي 350 مليار دولار سنوياً؛ وفي المقدمة، القوتان العظميان للدعم الزراعي: الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. ويمكن حساب الدعم المباشر المقدم إلى المنتجين وفق معايير مختلفة؛ حيث يُحدّد جدول تقدير دعم المنتجين الذي تستخدمه منظمة التعاون والإِنماء الاقتصاديّ تكلفة جميع السياسات والتحويلات التي تحافظ على الأسعار المحلية فوق المستويات العالمية بنحو 279 مليار دولار، أي ما يساوي ثلث قيمة الإنتاج - وترتفع النسبة إلى أكثر من النصف في اليابان (الرسم 4.11).⁴³ ويأتي هذا الدعم بصور مختلفة، تؤدي في الغالب إلى رفع الأسعار وزيادة الإنتاج والتصدير. فالرسوم الجمركية التي يرتفع بعضها إلى أكثر من 100% لمنتجات متعددة - بما في ذلك الأرز والسكر والفاكهة والمكسرات - تبقى الأسعار المحلية أعلى من مستويات الأسواق العالمية؛ فيما تتضخم المداخل نتيجة التحويلات الآتية من الميزانية. ومن المؤكد أن حكومات معظم البلدان المتطورة كانت لتتظن باستياء إلى حكومة أي بلد نام تفكر في فرض رسوم وإعانات بهذا الحجم؛ ولكن، عندما يتعلق الأمر بالزراعة، تستطيع البلدان المتطورة أن تفرض معاييرها الخاصة.

الرسم 4.11 ضخّم ويزداد ضخامة: دعم البلدان الغنية للزراعة



إعانات مالية تميل بشدة نحو
كبرى المزارع

مُعَامِل جيني حول الإعانات المالية للمزارع، 2001



المصدر: Samman 2005b، بيانات عن البرازيل من جدول المؤشرات 15.

وصف أحد وزراء الزراعة الأوروبيين السابقين سياسات الاتحاد الأوروبي الزراعية المشتركة بأنها جزء لا يتجزأ من «النموذج الاجتماعي» للمجموعة الأوروبية؛ وفي الولايات المتحدة، قُدِّم قانون المزارع المثير للجدل، الصادر في العام 2002، وكأنه استثمار في المزارع العائلية. لكن الوقائع تروي قصة مختلفة.

ترتبط الإعانات المالية للزراعة في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ارتباطاً مباشراً بمقدار الإنتاج وحجم الأراضي المملوكة، مع حاصل واحد طاع: كلما كنت أكبر، نلت أكثر. ففي الاتحاد الأوروبي، يذهب أكثر من ثلاثة أرباع الدعم المقدم في إطار السياسات الزراعية المشتركة إلى أكبر 10% من متلقي الإعانات؛ حيث تقاسم ستة مصنعين للسكّر في العام 2003 مبلغ 831 مليون يورو. وللولايات المتحدة نمط توزيع يفوق ذلك التواء، إذ لا يتلقى أي دعم إلا 40% فقط من المزارعين؛ ينال أغنى 5% بينهم أكثر من نصف المجموع، حيث يحصل كل من هؤلاء على ما يقرب من 470 ألف دولار.

من وسائل تقييم الإنصاف في توزيع الإعانات المالية

للدعم الزراعي، تكوين مُعَامِل جيني للدعم الحكومي. وعندما يُقاس توزيع إعانات الدعم في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة بهذه الطريقة، يتبين أنه أقل عدالة من توزيع الدخل في أكثر بلدان العالم انعداماً للمساواة؛ وهو ما يُشير شكوكاً في الفكرة القائلة إن الإعانات الداعمة تقوم بدور هام في الرعاية الاجتماعية (انظر الرسم). فمُعَامِل جيني للدعم في الاتحاد الأوروبي هو 77، ومُعَامِل جيني للدخل في البرازيل هو 60؛ علماً بأن البرازيل من أكثر بلدان العالم انعداماً للمساواة. وحتى هذه الأرقام لا تعبر عن حقيقة المدى الكامل لانكفاية الإعانات المالية الزراعية. فمعظم القيمة النهائية لهذه الإعانات الداعمة تتسمل في ارتفاع قيمة الأرض والإيجارات، أو تحول إلى أرباح لموردي المدخلات، فيما يحتفظ المزارعون في الولايات المتحدة بنحو 40% فقط من قيمة المدفوعات الحكومية.

المصدر: Burfisher and Hopkins 2003; Oxfam International 2004a; Environmental Working Group 2005

منظوريتها الصحيحة. فالبلدان الغنية تنفق على مساعدة الزراعة في البلدان النامية ما يتجاوز قليلاً مليار دولار سنوياً - فيما تنفق على دعم منظوماتها الزراعية ما يقلُّ بقليل عن مليار دولار يومياً؛ ما يعني أن جزءاً صغيراً ممَّا تُنفقه البلدان الغنية على دعم إنتاج فائض عن الحاجة، لمحاصيل مثل الأرز والسكر، كاف للوفاء بالاحتياجات المالية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في مجالات كالتعليم والصحة والمياه. ولزيادة المريض علّة، فإن الإعانات الداعمة في البلدان الغنية لا تحول مجرى الموارد فقط، بل تؤدي أيضاً إلى تفاقم الفاقة الريفية في البلدان الفقيرة. وقد باتت البلدان الصناعية حبيسة نظام يبدد الأموال في الداخل، ويُدمر مصادر الرزق في الخارج. فعندما يتعلق الأمر بالتجارة الزراعية العالمية، لا يتقرر نجاح السوق بالميزة النسبية بل بالمنافذ النسبية إلى الإعانات المالية - وهذا مجال لا يستطيع المنتجون في البلدان الفقيرة أن يناقشوا فيه.

تترجم المستويات العالية للدعم الزراعي إلى زيادة في الإنتاج، وانخفاض في الاستيراد، وارتفاع في التصدير؛ وكل ذلك بنسب أكبر مما يمكن إتاحته لولا ذلك، ويساعد ذلك الدعم على تفسير لماذا تواصل البلدان الصناعية فرض سيطرتها على التجارة الزراعية في العالم. ففي أواخر التسعينات، كانت البلدان المتطورة تستحوذ على ثلثي الصادرات الزراعية عالمياً؛ وهي النسبة ذاتها التي كانت سائدة في العام 1980.⁴⁵ وتتأذى المجتمعات الريفية في البلدان النامية من خلال أقتية عدّة: حيث إن الصادرات المدعومة تقضي على قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية والمحلية، فتخفّض الأسعار المدفوعة إلى المزارعين والأجور التي يتلقاها العمال الزراعيون. في الوقت ذاته، يتعين على المنتجين الراغبين في الوصول إلى أسواق البلدان الصناعية أن يتسلقوا بعضاً من أعلى قيم الرسوم الجمركية في التجارة العالمية.

تشير تقديرات حديثة العهد إلى أن البلدان النامية تخسر نحو 24 مليار دولار سنوياً من المداخل الزراعية، نتيجة للنزعة الحمائية والإعانات المالية في البلدان المتطورة؛ دون حساب الآثار الدينامية التي تطال أيضاً مجالات أخرى.⁴⁶ فكل دولار يذهب خسارة بسبب سياسات التجارة الزراعية المجحفة يكلف أكثر من دولار آخر في المجتمعات الريفية، لأن القدرة الشرائية الضائعة تعني دخلاً أقل للاستثمار والتوظيف. أما الآثار الفائضة التي تطال مجالات أخرى، فهي جسيمة؛ إذ أظهرت أبحاث في أفريقيا أن كل دولار إضافي في الدخل يتيح للاقتصاد الريفي إنتاج ثلاثة دولارات أخرى من

يحاول بعض الزعماء السياسيين في البلدان المتطورة تسويق الدعم الزراعي بالإشارة إلى أهداف التنمية الريفية ومصالح الجماعات المعرضة للأذى، لكن ثمة أدلة قليلة تدعم هذا التسويق. فالرايحين في العالم الحقيقي من الدورة السنوية للإعانات بالمليارات المتعددة من الدولارات هم المزارعون الكبار، ومصالح شركات التجارة الزراعية، وملاك الأراضي. ويقدر بحث أجري لهذا التقرير أن توزيع إعانات الدعم في البلدان الغنية أقل عدالة من توزيع الدخل في البرازيل (الإطار 4.5)، ولسوف يكون من الصعب تصميم نظام لتحويل الأموال يكون أكثر تنازليةً - وأقل فعاليةً - من المنظومة التي توفرها حالياً الإعانات المالية الزراعية.

إن الالتزام المالي، المخصص في الغالب لمجموعة صغيرة من المستفيدين ذوي المداخل المرتفعة، يضع المستلزمات التمويلية لتحقيق أهداف التنمية للألفية في

الرسم 4.12 سكر الاتحاد الأوروبي - كيف تفرط في الإنتاج وتفرق الأسواق العالمية

يورو للطن المتري، 2003



المصدر: Oxfam International 2004a

الأوروبي، يصعب جداً تصديق حجم الإعانات الدعمية لهذا القطاع؛ إذ تقدر وزارة الزراعة في الولايات المتحدة بأن مزارعي القطن الأميركيين، البالغ عددهم عشرين ألفاً، سيتلقون في العام 2005 مدفوعات حكومية تبلغ 4.7 مليار دولار - وهو مبلغ يعادل قيمة المحصول في السوق، ويفوق مجمل المساعدات الأميركية لأفريقيا جنوب الصحراء. وتعيد إعانات الدعم بهذا الحجم، إلى الذاكرة، أنظمة التخطيط الحكومية التي تميز بها الاتحاد السوفياتي السابق، وما يهمل أكثر من ذلك بصورة مباشرة في هذا الصدد، هو تأثير الإعانات المالية على منتجي القطن في البلدان الفقيرة. تؤثر تشوهات الأسعار الناجمة عن إعانات الدعم الأميركية مباشرة على هؤلاء المنتجين من صغار المزارعين. فالإعانات تخفض الأسعار العالمية بنسب تتراوح بين 9% و13%، وتتيح للمنتجين في الولايات المتحدة إدامة سيطرتهم على الأسواق العالمية؛ حيث إن حصتهم تبلغ زهاء ثلث مجموع الصادرات في العالم، وهي صادرات لم تكن ممكنة، لولا الإعانات المالية. وتؤدي المستويات العالية من الدعم الحكومي إلى عزل المنتجين الأميركيين بفعالية عن مؤثرات دلائل الأسعار العالمية، فيتمكّنون من زيادة الإنتاج دون اعتبار لأوضاع السوق. ومن التناقضات أن زيادة الإعانات المالية عند انخفاض الأسعار العالمية تخلق حوافز لتوسيع الإنتاج خلال فترات تدني الأسعار، فيما تتحمل بلدان

خلال الأسواق المحلية. ومن شأن ذلك أن يدل على أن التكلفة الحقيقية التي تتحملها البلدان النامية نتيجة للدعم الزراعي في البلدان الغنية قد تبلغ 72 مليار دولار في السنة - وهو مبلغ يساوي جميع تدفقات المعونات الرسمية في العام 2003.

السياسات الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي

ما من شيء يظهر المنطق المتلوي للإعانات المالية الزراعية بقدر ما تظهره السياسات الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي - وهي ترتيب يهدر 51 مليار دولار (43 مليار يورو) كدعم للمنتجين. فهذه السياسات تدعم قطاعاً يوظف ما يقل عن 2% من اليد العاملة، لكنه يتبع ما يزيد على 40% من الميزانية الكلية للاتحاد الأوروبي. ويأتي السكر في الدرجة الأولى بين منتجات متساوية، كنموذج للسلوك غير العقلاني في السياسات العامة (الرسم 4.12)؛ حيث يتلقى المزارعون والمصنعون أربعة أضعاف ثمن السكر في السوق العالمية، فيتم إنتاج فائض مقداره 4 ملايين طن. ثم تفرق الأسواق العالمية بهذا الفائض، المدعوم بما يزيد على مليار دولار من إعانات دعم التصدير التي تدفع إلى مجموعة صغيرة من مصنعي السكر. والنتيجة النهائية، أن أوروبا هي ثاني أكبر مصدر في العالم لسلعة لا تحظى فيها بأي ميزة نسبية.

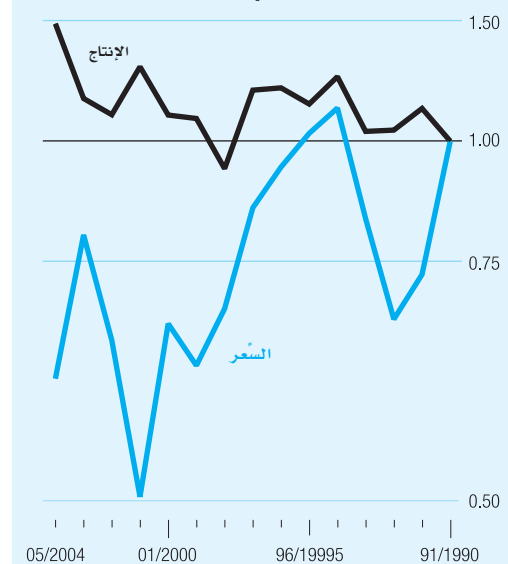
يدفع منتج البلدان النامية ثمن هذه السياسات، لأن صادرات الاتحاد الأوروبي المدعومة مالياً من الحكومات تخفض الأسعار العالمية بنحو الثلث، نتيجة لذلك، يمتنى مصدرون آخرون للسكر أكثر فعالية إلى حد كبير في البلدان النامية بخسائر في العملات الأجنبية تقدر بـ 494 مليون دولار للبرازيل، و151 مليون دولار لجنوب أفريقيا، و60 مليون دولار لتايلاند - وهي بلدان تضم أكثر من 60 مليون نسمة يعيش الواحد منهم على أقل من دولارين في اليوم.⁴⁷ في الوقت ذاته، تحرم موزمبيق، البلد الذي يبني صناعة سكرية تنافسية توظف أعداداً كبيرة من العمال الزراعيين، من دخول أسواق الاتحاد الأوروبي؛ بفعل حصّة استيراد تسمح له بتصدير كمية من السكر تعادل أقل مما يستهلكه الاتحاد الأوروبي في أربع ساعات. فعندما يتعلق الأمر بالزراعة، هناك حدود واضحة لانفتاح الاتحاد الأوروبي.

سياسات القطن والأرز في الولايات المتحدة

تغطي سياسات القطن في الولايات المتحدة مثلاً آخر على تشوهات السوق المدعومة بالإعانات المالية الحكومية، والضارة بالتنمية البشرية. وكما في سياسات السكر للاتحاد

الرسم 4.13 إنتاج القطن الأميركي - مخصص ضد التغيرات في الأسعار العالمية

الدليل (91/1990 = 1، مقياس توافقي)



المصدر: اللجنة الاستشارية الدولية للقطن 2005.

سيتلقى مزارعو القطن الأميركيين، البالغ عددهم عشرين ألفاً، مدفوعات حكومية في العام 2005 تعادل قيمة المحصول في السوق، وتُفوق مجمل المساعدات الأميركية لأفريقيا جنوب الصحراء

أخرى تكاليف التّكفيّف (الرّسم 4.13)؛ وهي تكاليف مرتفعة جداً، ففي العام 2001، عندما هبطت الأسعار العالمية إلى أدنى مستوى لها خلال 50 عاماً، قُدّرت الخسائر الناجمة عن إعانات الدّعم الأميركيّة بما يتراوح بين 1٪ و3٪ من الناتج المحليّ الإجماليّ لبلدانٍ مثل بوركينافاسو ومالي في غرب أفريقيا - وهي منطقة تضم نحو مليوني مزارع صغير يعتمدون على القطن كمصدر رئيسي؛ وفي بعض الأحيان فقط، كمصدر وحيد للدّخل. وقد أضرت هذه الخسائر بالأسر الفقيرة التي أدّى انخفاض دخلها إلى تأدّي وضعها الغذائيّ؛ وتقليص الموارد المتوفّرة لديها من أجل الصّحة، والتعليم، والاستثمار في الزراعة. ففي بنين وحدها، عُرّي إلى انهيار أسعار القطن في العامين 2001 و2002 ارتفاع نسبة الفقر من 37٪ إلى 59٪.⁴⁹

تزعزع اقتصادياتُ بكاملها نتيجةً لتشوّهات سوق القطن العالمية، وتحمّل بلدانٌ فقيرة وطأة هذه التكلفة. فصادراتُ القطن في الولايات المتحدة لا تحظى إلاّ بأهمية هامشية، لكنّها بالمُعَايرة تُمثّل في بوركينافاسو 50٪ من قيمة الصادرات؛ وتُعتبر ركيزة أساسية للاقتصاد القومي. وفي حين تتجه سوق القطن العالمية نحو تدهورٍ حادٍ آخر في الأسعار عام 2005، يُقدّر صندوق النقد الدوليّ أنّ الأوضاع التجارية المتراجعة ستخفّف النمو الاقتصاديّ في بوركينافاسو بنسبة 2.5٪ من الناتج المحليّ الإجماليّ؛ ما يعني إنقاص نسبة النمو المرتقبة إلى النصف.⁵⁰ وستترك هذه المحصلة آثاراً خطيرة على الجهود المبذولة للوصول إلى غاية أهداف الألفية بتخفيض فقر الدّخل إلى النّصف؛ كما تهدّد بإحداث خللٍ في ميزان المدفوعات، نظراً إلى أنّ المعونات الآتية من الخارج لا تكفي لسدّ العجز المتصاعد. وسو تتأدّى التنمية البشرية من جرّاء وقّع ذلك على الفقر الرّيفي، وتضاؤل القدرة على الاستيراد.

لا يمكن تحميل السياسة الزراعية الأميركية مسؤولية جميع المشاكل القائمة في أسواق القطن العالمية. فزيادة الإنتاج في أماكن أخرى، وبخاصة في الصين، وإعانات الدّعم الكثيفة في الاتحاد الأوروبي، تساهم أيضاً في تلك المشاكل.⁵¹ لكنّ لسياسات الولايات المتحدة تأثيراً قوياً على نحو خاص في السوق العالمية، لأنها أكبر مصدرٍ للقطن في العالم.

ليس المزارعون الصغار المعنيون بإنتاج محاصيل التصدير وحدهم الذين يعانون من خسائر في الدّخل، لأنّ سياسات الأرز الأميركية تُضرّ بالمنتجين المحليين في بلدان

كثيرة. فبين العامين 2002 و2003، صدر الأرز المنتج في الولايات المتحدة بتكلفة 415 دولاراً للطن الواحد بسعر 274 دولاراً للطن.⁵² ويتعيّن على مصدرين منافسين آخرين للأرز، مثل تايلاند وفيتنام، التآقلم مع هذه المنافسة الجائرة؛ وهو ما ينطبق أيضاً على الملايين من مزارعي الأرز الذين يُتجونه لأسواقهم المحليّة. ففي بلدانٍ مثل غانا وهايتي، أُخرج مزارعو الأرز من أسواقهم القوميّة بسبب استيراده من الولايات المتحدة؛ الأمر الذي يفضّل إمكانات تطوير اقتصاد ريفي نشط، وشهد مزارعو الأرز في المنطقة الشماليّة الأشد فقرًا في غانا كيف أزهقت الأسواق بالواردات الأميركية الزهيدة الثمن؛ فيما عارض صندوق النقد الدوليّ استخدام الرسوم الجمركية للحد من هذه الواردات، بحجّة عدم وجود دليل على منافسة جائرة. غير أنّ من الصّعب التوفيق بين هذه الحجّة وبين حقيقة أنّ الأموال التي دُفعت من ميزانية الولايات المتحدة لدّعم الأرز في العام 2003 بلغت 1.3 مليار دولار، أو ما يعادل ثلاثة أرباع قيمة الإنتاج.

إعادة كتابة القوانين للزراعة

تتيح جولة الدّوحة فرصةً مواتية للتخلّص من أحد أفظع الأمثلة على التجارة الجائرة. فقد يكون للإعانات الماليّة التي تقدّمها البلدان المتطورة تاريخٌ طويلٌ وخسيس، لكنّ تخفيض هذه الإعانات الآن بات ضرورةً ملحةً أكثر من أي وقت مضى؛ لأن ذلك سيُزيل عقبةً تترصّد لتحقيق أهداف التنمية للألفية. ومن المؤسف أنّ التقدّم الذي تحقّق في هذا الاتجاه كان ضئيلاً؛ حيث أقرت الولايات المتحدة بعد انطلاق جولة الدّوحة تشريعاً يزيد إعانات دعم الزراعة بمبلغ 7 مليارات دولار سنوياً.⁵³ ويقوّي هذا التشريع الجديد أيضاً العلاقات بين الإعانات والإنتاج، بعد أن كانت تشريعات سابقة قد أضعفتها.

على نحو مماثل، لا يبعث أحدثُ تحوّلٍ في السيرة الطويلة لإصلاح السياسات الزراعية الأوروبية المشتركة على كثيرٍ من التناؤل. فبموجب ترتيبات اتّفق عليها في العام 2003، أنشأ الاتحاد الأوروبي إطار عملٍ لإعادة هيكلة - لا إلى تخفيض - الإعانات الماليّة بمجمّلها؛ حيث من المقرر زيادة ميزانية السياسات الزراعية المشتركة طوال العقد القادم، ويُحاجّ الاتحاد الأوروبي بأن المبالغ التي ستُدفع بموجب هذه الإصلاحات ستكون متمشّية مع قوانين منظمة التجارة العالمية، وستعفى تالياً من أيّ تخفيضات يُتفق عليها نتيجة لمفاوضات جولة الدّوحة. غير أنّ هناك بُوداً شريطةً فطريةً تتيح للحكومات أيضاً مجالاً الإبقاء على علاقة بين الدّعم

بقيت القوتان العظميان في الدعم المالي لمنتجيهما دون سقف منظمة التجارة العالمية للإعانات المالية؛ عبر إعادة هيكلة دعمهما الإجمالي، بدلاً من تخفيضه. زبدة الأمر هي أن إعانات مالية كثيرة تسمح لأوروبا بتصدير النباتات الحبيبة، وللولايات المتحدة بيع الأرز والقطن والذرة ومحاصيل أخرى في الأسواق العالمية، بأسعار أدنى من تكلفة الإنتاج، لا تصنفها منظمة التجارة العالمية حالياً كإعانات تصديرية أو تشويهات تجارية؛ ونالياً، فإنها ممكنة الإعفاء من أي اتفاقية لخفض مثل هذه الإعانات.

لجأ بعض البلدان النامية فعلاً إلى هيئات تسوية النزاعات في منظمة التجارة العالمية للاعتراض على إعانات مالية معينة. وقد نجحت البرازيل في تحدي تصنيف الولايات المتحدة مدفوعاتها المباشرة كإعانات للقطن، بأنها ضمن الصندوق الأخضر. ونجحت البرازيل وتايلاند والهند في تحدي قانونية إعانات الاتحاد الأوروبي لدعم السكر، حيث حكمت هيئة تابعة لمنظمة التجارة العالمية بأن معظم هذه الإعانات للسكر لا تتوافق وقوانين المنظمة. غير أن هناك خطراً متزايداً من أن اتفاقية لمنظمة التجارة العالمية قد تتيح فسخة كافية لتمكين الدعم الزراعي الإجمالي؛ كما تعرفه تقديرات منظمة التعاون والإنتاج الاقتصادي لدعم المنتجين؛ أن يبقى في حدود المستويات الحالية - وإن كان بصيغة أعيد تليها.

من شأن نتيجة كهذه أن تقلص إلى حد كبير مصداقية أي اتفاقية زراعية لجهة الدوحة. طبعاً، لا تتساوى كل الإعانات المالية في آثارها التشويهية؛ غير أن تحويل مدفوعات بمليارات الدولارات سنوياً إلى كبار المنتجين الزراعيين يترك بالتأكيد آثاراً مشوهة في السوق؛ حتى وإن صنفت المدفوعات رسمياً بأنها غير تشويهية - وهذا ما يجري، على نحو خاص، في قطاعات تنتج فوائض كبيرة للأسواق العالمية. ففي الحد الأدنى، توفر هذه المدفوعات ضماناً ضد المخاطر، ومصادر رأس مال للاستثمار، ومورداً يمكن استخدامه كضمان إضافي للقروض.

من منظور مزارعي القطن في بوركينافاسو أو الأرز في غانا، يحظى التصنيف القانوني الدقيق في منظمة التجارة العالمية للإعانات المالية بأهمية مباشرة أقل مما إذا كانت هذه الإعانات في البلدان الغنية سوف تقوض سبل عيشهم أم لا. وتكمن مشكلة الهيكلية الحالية للقوانين الزراعية في أنها تؤسس الممارسات التجارية اللانصفية وراء غشاوة من قانونية منظمة التجارة العالمية؛ مضعفة في خلال ذلك شرعية المنظومة المتعددة الجوانب، القائمة على القوانين. وينبغي لقوانين المنظمة التي تحظر المنافسة الجائرة بين البلدان النامية والمتطورة أن تكون أحد المعالم للحكم على نتائج جولة الدوحة برمتها.

إن الرد على السؤال المطروح في العنوان بسيط: عندما تقول البلدان المتطورة ذلك، فمن المشاكل التي تواجه البلدان النامية الآن أن نظيراتها الغنية حولت الدعم إلى مجالات الإعانات المالية التي تتسم فيها قواعد منظمة التجارة العالمية بالضعف - وهي قواعد صيغت أصلاً تحت تأثير قوي من الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. أقرت ثلاث فئات من إعانات الدعم بموجب الاتفاقية الزراعية التي جرى التفاوض عليها بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في إطار جولة أوروغواي. فإعانات الصندوق الكهرماني تخضع لأي تخفيض في الدعم يتفق عليه في منظمة التجارة العالمية؛ فيما إعانات الصندوق الأخضر التي تعتبر «غير تحريفية» مسموح بها. بين هاتين الفئتين، توجد إعانات الصندوق الأزرق؛ وهي مدفوعات مفعلة من التخفيضات إذا كانت مرتبطة بأراضٍ ستوقف حراستها. وقد أقرت هذه الترتيبات تحت إصرار الاتحاد الأوروبي على استيعاب إصلاحات السياسة الزراعية المشتركة التي، بموجبها، تشترط الأهمية لتلقي المدفوعات المباشرة على المنتجين وقف استخدام نسبة معينة من أملاكهم للحراثة والزراعة.

لِمَ لهذه الفوارق أهمية؟ لأن ضوابط إطار عمل منظمة التجارة العالمية ضعيفة أو غير موجودة بالنسبة إلى أي أشكال دعم بالضبط توجه إليها الآن حكومات البلدان الغنية بإعاناتها المالية الزراعية. فخلال سنة 2001 (آخر عام تتوفر فيه الإبلغات إلى المنظمة)، أنفقت الولايات المتحدة نحو 50 مليار دولار في مدفوعات الصندوق الأخضر - أي ثلاث مرات ما أنفقت في الصندوق الكهرماني. وتفيداً لتفوق الأميركيين، أنفق الاتحاد الأوروبي 50 مليار دولار في مدفوعات الصندوقين الأخضر والأزرق - أكثر مما أنفقه في المدفوعات الكهرمانية. وفي كلتا الحالتين،

إعانات مالية ضخمة تنجو من قوانين منظمة التجارة العالمية

دولارات أميركية 2002/2001 (بالمليارات)

الولايات المتحدة	الاتحاد الأوروبي	الصندوق الكهرماني
14.4	44.3	الحد الأقصى للصندوق الكهرماني المسموح به وفق فواتير منظمة التجارة العالمية
19.1	75.7	الصندوق الأزرق
0.0	26.7	الصندوق الأخضر
50.7	23.3	

المصدر: منظمة التجارة العالمية 2005.

المصدر: وزارة الزراعة الأميركية، خدمة الأبحاث الاقتصادية (2005b)؛ وتكنز (Watkins 2003b)

52٪ من المجموع بموجب السياسات الزراعية الأوروبية المشتركة، بعد إصلاحها. ثمة مخاطر جديدة تبرز داخل منظمة التجارة العالمية نفسها. فعوضاً عن التصدي مباشرة للتحدّي الأساسي، المتمثل في إزالة تشوهات السوق، انكبت البلدان المتطورة على عملية متقنة لإعادة تليح الإعانات المالية (الإطار 4.6). والخطر المائل الآن هو أن يبقى اتفاق ما في منظمة التجارة العالمية على التشوهات ذاتها التي انعقدت جولة الدوحة من أجل إزالتها؛ الأمر الذي سيؤدي على إمكانات تحقيق أهداف التسمية للألفية.

والإنتاج. وكيف سيؤثر إصلاح السياسات الزراعية الأوروبية المشتركة على المستوى العام للدعم بموجب هذه السياسة؟ استنتج تقييم أجرتة منظمة التعاون والإنتاج الاقتصادي، على أساس استقراءات أحاطت بأثر بنية المدفوعات الجديدة، أن الدعم المقدم إلى المنتجين سيظل أعلى من ثلثي قيمة الإنتاج (مع تراجع تقديرات دعم المنتجين بنسبة تزيد قليلاً على 1٪) نتيجة للإصلاح.⁵⁴ وبما أن المدفوعات تبقى مرتبطة بالإنتاج السابق وحجم الملكية الزراعية، فسوف يظل الدعم عائداً بالنفع على المزارعين الأكبر والأغنى. وفيما ستتغير هيكلية المدفوعات، فإن دعم سعر السوق سيبقى على نسبة

إغلاق المجال أمام سياسات التنمية

كان هناك فيض من الاتفاقيات الإقليمية؛ حيث يوجد الآن ما يقرب من 230 اتفاقية تجارية إقليمية تشمل قرابة 40% من التجارة العالمية. وثمة أربعة مجالات محددة ستترك فيها القوانين المتعددة الأطراف أو الاتفاقيات الإقليمية الأقوى أثراً كبيراً على التنمية البشرية والتوزيع المستقبلي لمنافع التجارة العالمية، هي: السياسات الصناعية؛ الملكية الفكرية؛ الخدمات؛ الرسوم الجمركية والعائدات.

السياسات الصناعية

من أكثر التحديات التي تواجهها البلدان النامية إلحاحاً، تطوير القدرة اللازمة لدخول مجالات القيمة المضافة الأعلى في التجارة العالمية. ومن المتطلبات الحيوية لذلك، وجود سياسة صناعية وتقنية نشطة، لأسباب شرحناها آنفاً؛ لكن القوانين الراهنة تعد بشكل صارم من فسحة الإجراءات الحكومية في هذا المجال.

تضع اتفاقيات عدة لمنظمة التجارة العالمية حدوداً صريحة للمجال المفتوح أمام السياسات الحكومية، وتجعل الاتفاقية بشأن الإعانات المالية عدداً كبيراً من حوافز التصدير الضريبية والائتمانية غير مشروعة. كذلك تحظر اتفاقية إجراءات الاستثمار المرتبطة بالتجارة وسائل كانت الاقتصاديات الناجحة في شرق آسيا وأماكن أخرى تستخدمها لتحقيق أقصى فائدة ممكنة من الاستثمار الأجنبي؛ بما في ذلك شروط المكونات المحلية، وتحويل النقّانة، والتوظيف المحلي، وشروط الأبحاث والتطوير.

ليس هناك مبرر لذلك، إذ لم تنجح كل السياسات الصناعية، وليس ثمة نقص في عدد الأمثلة عن سياسات كهذه سيطرت عليها جماعات مصالح خاصة، أو عن إخفاقات صناعية كبيرة، ويصعب في الوقت ذاته العثور على أمثلة عن قطاعات تنافس بنجاح في الأسواق العالمية، دون مشاركة نشطة من جانب الدولة، فقوانين منظمة التجارة العالمية اليوم تحظر كثيراً من إجراءات السياسات التي شكّلت أساساً للتطور الصناعي في شرق آسيا.⁵⁵ وقد استخدمت الصين شروط المكونات المحلية وتحويل النقّانة على نطاق واسع، ما أدى إلى ظهور شركات قادرة على المنافسة عالمياً؛ صعدت بسرعة إلى مجالات القيمة المضافة الأعلى في التجارة العالمية. وتلقّت صناعة الطيران البرازيلية، وهي ثالث أكبر مصدر في البلاد لعائدات التصدير، مساعدات على شكل قروض ميسرة؛ كما تلقّت صناعة قطع السيارات المتنامية بسرعة في الهند دعماً من خلال فرض شروط تنظيمية على

تمّ خلال الجولة الأخيرة من مفاوضات التجارة العالمية توسيع صلاحيات القوانين في منظمة التجارة العالمية لتشمل مجالات جديدة، كما شددت آليات التنفيذ. وبموجب النظام الجديد، يتعين على أعضاء المنظمة الآن التقيّد بجميع الاتفاقيات كحزمة واحدة - وهو ترتيب يُعرف باسم «التعهد المنفرد»؛ فيما يفرض الالتزام بذلك من خلال أسلوب لفض النزاعات. وبالتوازي مع تشديد القوانين المتعددة الأطراف،

الإطار 4.7 قطاع مكونات السيارات الهندي

يكون اندماج الشركات المحلية ضمن شبكات إمداد كؤنية واحداً من المحركات الأساسية للتطور الصناعي، غير أن النجاح يعتمد بصورة حاسمة على السياسات الصناعية. وأكثر شبكات التوريد تطوراً، هي تلك العاملة في صناعة السيارات. فقد برزت شركات في الهند خلال العقد الماضي كقوة ذات فاعلية فائقة، وبخاصة في قطاع مكونات السيارات. ونجحت شركات هندية - مثل برايكس إنديا وبهارات فورج وسندرام - في الصعود إلى مجالات إنتاجية ذات قيمة مضافة عالية؛ غالباً بالشراكة مع شركات متعددة الجنسيات. وفي هذا المجال، يبدو التباين مذهلاً مع أميركا اللاتينية؛ حيث دفعت صناعة متطورة نسبياً خارج الأسواق المحلية والإقليمية من قبل شركات سيارات أجنبية تستخدم موردين خاصين بها.

منذ مطلع التسعينات، دخلت الأسواق الهندية موجة من المستثمرين المتعددي الجنسيات الذين فرض عليهم أن يحققوا مستوى عالياً من الاكتفاء المحلي خلال فترة محددة (عادةً، 70% خلال ثلاث سنوات). هذا ذلك بالشركات المتعددة الجنسيات إلى شراء احتياجاتها من شركات محلية، بدل الاعتماد على استيراد المكونات؛ الأمر الذي خلق حوافز لمصنعي السيارات على التعاون بشكل وثيق مع الموردين في تحسين معايير الجودة. بالإضافة إلى ذلك، فرضت الحكومة الهندية على المستثمرين المتعددي الجنسيات شروطاً لتدريب مواطنين هنود.

تحقق النجاح في التصدير بعد فترة متطاولة من حماية السوق، حيث خلقت حواجز الاستيراد العالية حوافز للمستثمرين الأجانب على الاستقرار في الهند وبناء تحالفات مع شركات محلية. وحفّضت تلك الحواجز بطء في مفاير صراحة مع ما جرى في أميركا اللاتينية. فقد كان معدل الرسوم الجمركية المفروضة في الهند على السيارات وقطع الغيار المستوردة أكثر من 30% في أواسط التسعينات، بالمقارنة مع أقل من 3% في أميركا اللاتينية.

تطورت سلسلة توريد المكونات بسرعة، وازدادت قيمة الإنتاج من 2.4 مليار دولار في العام 1997 إلى 4.2 مليار دولار في العام 2001. كذلك برزت الهند كمصدر هام، بحيث أصبحت هذه الصادرات الآن تشكل زهاء 15% من إنتاج القطاع؛ بالغة بقيمتها 800 مليون دولار في 2002-2003. وتظهر المقارنات الدولية أن الشركات الهندية المتميزة قادرة على المنافسة عالمياً في مجموعة كبيرة من منتجات السيارات؛ خصوصاً وأن الشركات المحلية حفّضت إلى أقصى الحدود معدلات الأعطاب، وتستخدم عمالاً مهرة للتمكن من التقانات الحديثة.

وتبين الأدلة المستقاة من أبحاث على مستوى الشركات في الهند استبعاد أن يفوض تغيير قوانين منظمة التجارة العالمية وضع الشركات المحلية. ويقول معظم المستثمرين الأجانب إن الموردين الهنود لا يقلون كفاءة عن البديل الذين يؤتي بهم من الخارج.

استخدمت القيود المتعلقة بالمكونات المحلية لتشجيع تطور صناعة قطع السيارات، علماً بأن مثل هذه السياسات ليست ملائمة أو ناجحة على الدوام. أما في هذه الحالة، فقد جرت رعاية الصناعة الناشئة بنجاح، وبمساهمة شركات دولية للسيارات. والسؤال الأساسي في حالات أخرى هو ما إذا كانت الشركات المتعددة الجنسيات ستشتري محلياً، ما دامت قوانين منظمة التجارة العالمية تجعل من المتعدّد تطبيق قوانين الاكتفاء المحلي.

المصدر: Sutton 2004; Tewari 2003

تُمدد اتفاقية الملكية الفكرية بخطر
توسيع هوة التفانة بين البلدان الغنية
تقنياً والبلدان الفقيرة تقنياً

الإقليمية والثأنية («تربس زائد»)، لا توازن بشكلٍ منصف بين مصالح أصحاب التقنية والمصلحة العامة الأوسع. تُقيم اتفاقية تربس نظاماً عالمياً لحقوق الملكية الفكرية يعتمد على مستوى الحماية المتوفرة في أكثر بلدان العالم تطوراً، بما في ذلك فترة حماية للبراءات مدتها عشرون عاماً. ويتبين من أساسيات هذا النظام الجديد أنه سيزيد أسعار التقانات المحمية ببراءات، خالفاً مكاسب لأصحاب البراءات ورافعاً تكلفة تحويل التقنية؛ علماً بأن شركات في بلدان غنية تحصد حالياً 96% من مداخيل رسوم البراءات، أو ما يساوي 71 مليار دولار سنوياً.⁵⁸

تهدد اتفاقية «تربس» بخطر توسيع هوة التفانة بين البلدان الغنية تقنياً والبلدان الفقيرة تقنياً. كانت المقدره على تقليد تقانات مطورة في بلدان متقدمة اقتصادياً عنصراً هاماً في تمكين بلدان أخرى من اللحاق بالركب. ففي القرن التاسع عشر، قلّدت الولايات المتحدة براءات بريطانية. وفي شرق آسيا، عمدت كل من تايوان- إقليم الصين وجمهورية كوريا والصين واليابان إلى رفع مستوى تقاناتها من طريق الهندسة المعكوسة والتقليد. أما الآن، فقد أغلقت البلدان المترتبة على قمة سلم التفانة مجال مثل هذه الاستراتيجيات. ومع ازدياد أهمية التفانة التنافسية الدولية، فإن التكلفة المتصاعدة لاستيراد التفانة قد تؤدي إلى مزيد من التهميش لبلدان نامية عديدة. والمخاطر التي تتهدد التنمية البشرية، بسبب اتفاقية الملكية الفكرية المرتبطة بالتجارة، ماثلة على نحو خاص في الصحة العامة.⁵⁹ فأسعار الأدوية تتأثر على نحو شديد بفعل الشروط التي تمكن المنتجات المطابقة المصنعة بالهندسة المعكوسة من دخول الأسواق ومنافسة منتجات ذات أسماء تجارية مسجلة، أو محمية ببراءات. مثلاً، عندما نزل النوع المطابق للامسجل تجارياً لدواء فلوكونازول، المستخدم في علاج فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، إلى السوق في تايلاند، هبطت الأسعار إلى 3% مما كانت عليه أصلاً. وسوف يؤخر تشديد قوانين الملكية الفكرية مجيء الأدوية المطابقة: دافعاً بالأسعار إلى الأعلى. فالطلب على الدواء حساس جداً بالنسبة إلى السعر في البلدان الفقيرة، حيث تدفع الأسر ثلاثة أرباع تكاليف الدواء. ويشير أحد التقديرات في الهند إلى أن التكاليف التي تتحملها العائلات نتيجة ارتفاع أسعار الدواء ستترفع بنحو 670 مليون دولار، أي قرابة ضعف الإنفاق الحالي على جميع الأدوية المضادة للجراثيم. وسيتعين على موفري خدمات الصحة العامة أيضاً التكيف مع التكاليف المتصاعدة؛ حيث

المستثمرين الأجانب، بما في ذلك أحكام المكونات المحلية (الإطار 4.7). وفي أميركا اللاتينية، حيث تلتزم صناعة قطع السيارات التزاماً وثيقاً بالقوانين المقترحة لمنظمة التجارة العالمية، أزيحت الشركات الوطنية على نحو كلي تقريباً من قبل شركات أجنبية عابرة للحدود القومية.⁵⁶ ينبغي للهدف من السياسات الصناعية أن يكون خلق الظروف التي تستطيع البلدان من خلالها أن تحصل على القدرات التقنية اللازمة لزيادة الإنتاجية، وتحقيق أكبر منفعة ممكنة من المشاركة في التجارة، وتطوير تميز فعال بالمقارنة مع الآخرين؛⁵⁷ إذ إن الحماية الشاملة ووضع عقبات للاستثمار الأجنبي ليسا مفيدتين. وعلى السياسات الصناعية، إن ابتغت النجاح، أن تركز اهتمامها على قطاعات ديناميكية جديدة، وتقدم حماية من الاستيراد محدودة زمنياً، وتشجع النشاطات التي تولد استثمارات وتنوعاً تقنياً؛ كما أن التفاعل الشفاف بين مكونات القطاعين العام والخاص أمر بالغ الحيوية. تستطيع القوانين العامة لمنظمة التجارة العالمية أن تنمي الشفافية والاستشفافية اللازمتين لضمان الأتجر السياسات الصناعية نزاعات تجارية، كما يحدث على نحو متزايد بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي؛ لكن النظام الحالي بعيد تماماً عما هو مطلوب لتقوية الروابط بين التجارة والتنمية البشرية. فمنطلق الإصلاح يستوجب الوعي بأن هدف الشراكة المتعددة الأطراف ليس فرض قوانين مشتركة أو صيغة جاهزة للسوق الحرة على بلدان لها منطلقات مختلفة ومستويات متباينة من النمو؛ بل القبول بمبدأ التعددية في السياسات العامة. عندئذ يمكن للنظام القائم على القوانين أن يركز على التحدي الأساسي، المتمثل في تقوية إمكانية التنبؤ بالأمر وتضادي النزاعات.

الملكية الفكرية

إن لقوانين الملكية الفكرية دلالة هامة بالنسبة إلى التنمية البشرية، لأنها تؤثر في الشروط التي يمكن للبلدان الفقيرة بموجبها الحصول على ما يلزمها من التقانات الجديدة وتكييفها، لرفع مستويات معيشة شعوبها والنجاح في الأسواق العالمية؛ كما أنها تؤثر في إمكانيات الحصول على الأدوية. وينبغي لأي من قوانين الملكية الفكرية أن يقيم توازناً بين هدفين، هما: خلق حوافز للإبداع عبر البراءات وسوى ذلك من الإجراءات، وتعميم فوائد الإبداع على أوسع نطاق ممكن. لكن اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة («تربس»)، وكذلك مع مقرعاتها

تشير تقديرات لحكومة كوستاريكا إلى أن ميزانية المنتجات الصيدلانية سترتفع خمس مرات، كي يحافظ على تغطية شاملة للسكان في غياب الأدوية المطابقة.

وكانت المخاوف من أن تؤدي الحماية المشددة للبراءات إلى رفع أسعار الأدوية المحمية قد حفزت حكومات عام 2003 على تبني إعلان الدوحة للصحة العامة الذي يعزز، من حيث المبدأ، حق البلدان التي لا تملك طاقة تصنيعية كافية في اللجوء إلى الترخيص الإجباري لاستيراد أنواع مطابقة قليلة التكلفة لأدوية محمية ببراءات؛ من أجل تحسين الصحة العامة. وينص الإعلان على أن اتفاقية الملكية الفكرية «ينبغي ألا تمنع الأعضاء من اتخاذ إجراءات لحماية الصحة العامة».⁶¹ سيكشف المستقبل عما إذا كان ذلك الإعلان سيُفسر بروح تعكس هذا الالتزام. فبعد ضغوط دولية، خفضت الشركات الصيدلانية أسعار الأدوية المستخدمة في علاج الأيدز/السيدا إلى حد قريب من التكلفة؛ وهذا تطور مشجع. غير أن الأمر الذي لم يتضح بعد هو ما إذا كان هذا الإجراء سيضعف حماية الملكية الفكرية لمنتجات محمية ببراءات ومخصصة لعلاج مشاكل صحية أقل ترويعاً، مثل مرض السكري (الذي يعاني منه 115 مليون شخص في البلدان النامية) وسرطان عنق الرحم (الذي تعاني منه 400 ألف امرأة في البلدان النامية)؛ أو للوقاية من أمراض مثل التهاب الرئوي (الذي يُسبب ربع وفيات الأطفال في العالم).⁶² حتى لو فسّر الإعلان بالطريقة التي كانت مقصودة في الدوحة، فإن البلدان المتطورة تطالب ببنود شرطية للحماية في العديد من الاتفاقيات التجارية الإقليمية وفق «تربس زائد»؛ وهي بنود تنص صراحة على تشديد الحماية الممنوحة لشركات الأدوية وتحدد مجال السياسات المتاح للحكومات. ويبدو فعلاً أن بعض البلدان النامية تبنت استراتيجيات للمفاوضات التجارية تقبل بحماية أكثر تشدداً للبراءات، مقابل فرص أفضل للوصول إلى الأسواق.⁶³ ولم تكن الصفقات التي عُقدت متكافئة، وهو ما يعكس تباينات القوة التفاوضية (الإطار 4.8).

تجارة الخدمات

يوفر تحرير تجارة الخدمات منافع مبدئية للبلدان النامية، لكن المشكلة هي أن البلدان الصناعية ركزت اهتمامها على مجالات تُهدد بتقويض إمكانات التنمية البشرية؛ وامتنعت في الوقت ذاته عن التحرير في مجالات قد تولد مكاسب للبلدان الفقيرة.

تحدد الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات إطاراً للقواعد الملزمة قانونياً في منظمة التجارة العالمية وتشمل أربع «صينغ للإمداد» عبر الحدود (مثل التجارة الإلكترونية والاتصالات)؛ والاستهلاك خارج الحدود (السياحة أو توفير الخدمات الصحية، مثلاً)؛ والوجود التجاري (على سبيل المثال، من خلال تأسيس مصارف أو شركات تأمين أو مؤسسات مالية)؛ والانتقال الموقت للأشخاص.

ركزت البلدان المتطورة جهودها بشكل يكاد يكون كاملاً على الوجود التجاري، وكانت أولويتها وضع قوانين لمنظمة التجارة العالمية تفرض على البلدان النامية إعطاء المؤسسات المتعددة الجنسيات؛ كالمصارف وشركات التأمين وسواها من موفري الخدمات؛ حق العمل بشروط مساوية لتلك المطبقة على موفري الخدمات المحليين. وتعكس هذه الاستراتيجية التفاوتية صورة حملة تأثيرية مستدامة تقوم بها جهات تمثل شركات موفري الخدمات المالية التي تفتح لها مثل هذه القوانين أسواقاً كونيّة أرحب. أما البلدان النامية، فقد حددت أولوياتها في مجالات أخرى؛ خصوصاً تخفيض الحواجز أمام الانتقال الموقت للأيدي العاملة.

إن الجهود المبذولة من خلال منظمة التجارة العالمية لتشجيع شمولية تحرير الخدمات في البلدان النامية ليست في مكانها على الإطلاق. صحيح أن تحرير الخدمات قد يعود بفوائد في بعض الحالات، لكن الخدمات ذات النوعية الرديئة تشكل عائقاً كبيراً أمام التنمية البشرية والنمو والتجارة. فوجود شركات أجنبية تقدم الخدمات قد يساعد على تحسين البنية التحتية للمواصلات، وتخفيض تكاليف الاتصالات، وزيادة فرص الحصول على القروض؛ غير أن أفضل وسيلة لإدارة عملية التحرير هي عبر استراتيجيات قومية متجددة في التخطيط لأهداف التنمية للألفية والأهداف الأوسع للتنمية البشرية، لا من خلال قوانين التجارة المتعددة الأطراف. وينطبق ذلك بصورة خاصة على مجالات المياه، والصحة والتعليم. وينبغي لنقطة البداية في تطبيق أي نظام تضعه منظمة التجارة العالمية أن تكون إجراء تقييم شامل لمُنطويات القوانين من حيث التنمية البشرية في كل قطاع على حدة - وهذا شرط تضمنته الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات، لكنه لا يزال حتى الآن رسالة مبهمة.

لم تبد البلدان المتطورة أي رغبة في دخول مفاوضات جادة حول الانتقال الموقت للأيدي العاملة، رغم أن هذا هو المجال الذي يمكن للبلدان النامية أن تحقق فيه أكبر المكاسب. فمن شأن تخفيض القيود على الانتقال الموقت

المطابقة أن تنتج مستنسخات منخفضة التكلفة لأدوية ذات براءات، بهدف خدمة الصحة العامة. ويمكن للحكومات أيضاً استيراد أدوية ذات براءات تباع في الخارج بأسعار أدنى من السوق المحلية - وهو ترتيب يُعرف باسم الاستيراد الموازي. غير أن اتفاقيات التجارة الحرة تُضعف كلا من هذين الإجراءين؛ إذ تمنع، مثلاً، استخدام الترخيص الإلزامي إلا في الأوضاع الطارئة، والحالات التي يثبت فيها السلوك المعادي للمنافسة. وهذا العبء الملقى على كامل البلدان النامية الفقيرة، كي «تثبت» وجود وضع طارئ أو سلوك معاد للمنافسة، يؤدي على الأرجح إلى الحد من إمكانيات اللجوء إلى التراخيص الإلزامية. في السياق ذاته، تتيح اتفاقية الملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة للبلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية قدراً من المرونة لتقرير ما إذا كانت ستسمح بالاستيراد الموازي للأدوية ذات البراءات؛ لكن معظم اتفاقيات التجارة الحرة تسمح لأصحاب البراءات بمنع ذلك. ستكون المحصلة الإجمالية لهذه الشروط تقييد قدرة الحكومات على ممارسة الضغط لتخفيض أسعار المنتجات الصيدلانية. ويكمن الخطر هنا في أن هوامش الربح المتصاعدة للصناعة الصيدلانية ستعيق قدرة الحكومات على التعاطي مع هوموم الصحة العامة.

كانت بعض البلدان النامية مستعدة للالتزام بقوانين أكثر صرامة للملكية الفكرية، فيما كانت تسعى إلى تبيل تسهيلات في مجالات أخرى، حيث تعتبر أفضلية الوصول إلى السوق الأميركية عنصر الترويج التفاوضي الرئيسي، وبخاصة للمنتجات الزراعية. إلا أن العملية التفاوضية تمخضت عن نتائج غير متوازنة. ما تعرضه اتفاقية منظمة التجارة الحرة لأميركا الوسطى على البلدان النامية الست المعنية - جمهورية الدومينيكان، السلفادور، غواتيمالا، كوستاريكا، نيكاراغوا، هندوراس - هو منافذ محدودة إلى السوق. فبالنسبة إلى السكر، وهو محصول تحظى فيه بلدان المنطقة بميزة كبيرة، ستظل الرسوم الجمركية عليه أكثر من 100%، وستحدد الكميات المستوردة بنسبة 1.7% من حصة السوق. في غضون ذلك، ضمنت الولايات المتحدة منافذ هائلة لتوريد الأرز؛ مكتسبة على الفور حصصاً مفعلة من التعريفات الجمركية للأرز تزداد سنوياً بنسبة 5%. وسيدخل الآن أكثر من ثلث صادرات الأرز الأميركية إلى المنطقة معفى من الرسوم الجمركية التي كانت تتراوح في الماضي بين 15% و 60%.

إزاء ما يمكن اعتباره في أفضل الأحوال منافع تسويقية محدودة لتصدير محاصيل تنتج معظمها مزارع تجارية كبرى، وافقت البلدان النامية الأعضاء في اتفاقية «الكافتا» على قوانين للملكية الفكرية قد تعرض الصحة العامة والإبداع التقني للخطر، وتفتح على منتجي الأرز المحليين باب المنافسة من قطاع الأرز الأميركي المدعوم بإعانات مالية ضخمة.

شهدت الأعوام القليلة الماضية تحولاً ملحوظاً في السياسات التجارية الأميركية. وفي حين تظل منظمة التجارة العالمية مرتكزاً هاماً، تستخدم الولايات المتحدة اتفاقيات ثنائية وإقليمية للتجارة الحرة بهدف تعزيز الشروط المتعددة الأطراف وتوسيعها؛ مع احتلال قوانين الملكية الفكرية مركزاً بارزاً في هذا المجال. وتثير صفقات كثيرة، معقودة في هذا الإطار، مخاوف بالنسبة إلى التنمية البشرية.

فالاتفاقيات الثنائية مع الأردن (العام 2000) وفيتنام (2001) وتشيلي (2003) والمغرب (2004) وأستراليا (2004)، والاتفاقية الإقليمية مع ستة بلدان في «منطقة التجارة الحرة لأميركا الوسطى» («كافتا» 2004)، أسفرت كلها عن بنود إضافية لاتفاقية الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، «تريس-زائد». ورغم أن البنود المفصلة تتباين، هناك ثلاثة موضوعات دالة متكررة:

- توسيع حماية البراءات من حيث المدى والصلاحية. تنص جميع اتفاقيات التجارة الحرة على حماية البراءات لمدة 20 عاماً، شأنها في ذلك شأن منظمة التجارة العالمية؛ غير أنها تقضي بتمديد فترة حماية البراءات في ظروف معينة. مثلاً، يستطيع مالكو البراءات بموجب اتفاقية منظمة التجارة الحرة لأميركا الوسطى طلب تمديد فترات الحماية للتعويض عن أي تأخير من جانب السلطات التنظيمية القومية في منح البراءات، وتتجاوز جميع اتفاقيات التجارة الحرة بنود اتفاقية الملكية الفكرية، من حيث تشديد الحماية للبراءات المتعلقة بالنباتات والحيوانات.
- قيود على استخدام البيانات السريرية. قبل الحصول على براءات للأدوية، يتعين على شركات المنتجات الصيدلانية أن تسجل بيانات الاختبارات السريرية لدى الهيئات القومية المختصة بتسجيل الدواء. فالوصول إلى هذه البيانات هام بالنسبة إلى الشركات التي تنتج أدوية مطابقة، لأن ذلك يسمح لها بإنتاج مستنسخات عن أدوية حائزة على براءات، دون أن تضطر إلى تكرار اختبارات مكلفة. ولا تقول اتفاقية الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة سوى أن على الحكومات منع «الاستخدام التجاري غير المنصف» للبيانات. بالمقارنة، تنص معظم اتفاقيات التجارة الحرة على فترة من «حصريّة السوق» لخمس سنوات تماشياً مع القانون الأميركي، يحظر خلالها الوصول إلى بيانات الاختبارات؛ الأمر الذي يمكن أن يؤخر دخول الأدوية المستنسخة إلى الأسواق، ويحد من فسحة التراخيص الإلزامية. يُضاف إلى ذلك أن نص الحصريّة ينطبق على ما وراء الحدود أيضاً؛ حيث القيود المطبقة في بلد ما (الولايات المتحدة، مثلاً) يجب أن تطبق في بلد آخر (نيكاراغوا، مثلاً)، وفي جميع الأراضي التي تنطبق عليها أحكام اتفاقيات التجارة الحرة.
- قيود على الترخيص الإلزامي والاستيراد الموازي. بموجب اتفاقية «تريس»، تستطيع الحكومات أن تسمح بالترخيص الإلزامي الذي يتيح لشركات الأدوية

المصدر: Tussie 2005, Mayne 2005؛ وزارة الزراعة الأميركية، دائرة الزراعة الأجنبية 2005

تلبي الحاجز في وجه المنافذ إلى السوق بعض القضايا المتعلقة بالهجرة، ومستلزمات تأهل مرهقة لمنح التأشيرات. ويطلب إلى الجهات الراغبة في استيراد خدمات احترافية من الهند أن تجري عمليات بحث مسبقة في أسواق العمل المحلية لتثبت عدم وجود بديل للإمداد بالعمال؛ كما يتعين عليها أن تتقيد بشروط المساواة في الأجور، ما يعني أن على أرباب العمل دفع الأجر السائد في البلد المضيف (فتتقي ميزة التكلفة). في الوقت ذاته، يتعين على العاملين الأجانب أن يساهموا مالياً في مخططات الضمان الاجتماعي (دون إعطائهم حق الاستفادة من تقديراتها). ويستلزم من

للأيدي العاملة أن يتيح الفرصة أمام البلدان النامية لاستغلال أحد المجالات التي تتمتع فيها بأقوى الميزات النسبية؛ وهي الأجور المنخفضة، المقترنة في حالات كثيرة بمهارات عالية. لتُنظر إلى قطاع البرمجيات الحاسوبية في الهند الذي يؤمن 16% من الصادرات ويوفر فرص عمل لنصف مليون إنسان؛ فيما يذهب ثلثا هذه الصادرات إلى الولايات المتحدة، و25% إلى أوروبا. من هذه الصادرات، التي زادت قيمتها على 3 مليارات دولار في العام 2002، يُسلم النصف تقريباً في مواقع العمل من قبل موظفين محترفين.⁶⁴ فالتسليم يعتمد على إمكانية الوصول إلى السوق.

مهندسي البرمجة الحاسوبية أيضاً الإيفاء بشروط الخبرة
الدنيا (خمس سنوات في المملكة المتحدة، وثلاث في
الولايات المتحدة)، وأن يَمروا في إجراءات معقدة للحصول
على إجازات العمل. بالإضافة إلى ذلك، ثمة قيودٌ حصصيةٌ
على عدد العاملين الذين يُسمح لهم بالدخول، وامتحانات في
«الاحتياجات الاقتصادية» يجب عليهم النجاح فيها.

في حالة العمالة غير الماهرة، تُشكل قيود الهجرة حاجزاً
أكثر مناعة في وجه الدخول. ففوارق الأجور هائلة بين ميكانيكي
في زامبيا أو عامل زراعي في هوندوراس، مثلاً وبين نظيرها
في أوروبا أو أميركا الشمالية؛ إذ يبلغ معدل نسبة الفارق في
الأجور بين البلدان المتطورة والنامية عشرة إلى واحد - أي
خمس أضعاف الفارق في أسعار السلع. يعني ذلك أن الوصول
المؤقت إلى أسواق العمل الأعلى أجراً يُوفر امتيازات كبيرة، إلا
أن سياسات الهجرة تغلق الباب في وجه هذه الامتيازات.

يُمكن لانتقال اليد العاملة المؤقت أن يُولد مكاسب كبيرة
جداً للرفاه. فقد قدرت عملية حسابية قيمة الوقع المحتمل
لانتقال عمال مهرة وغير مهرة من العالم النامي بنحو
157 مليار دولار؛ أي ما يُعادل إنتاج 3% من القوة العاملة
في البلدان الصناعية. وفي حين أن البلدان النامية ستكون
المستفيدة الرئيسية، فإن البلدان الصناعية ستكسب أيضاً
من جراء زيادة النمو وارتفاع العائدات المحصلة. لكن،
وكما في التجارة بالسلع، سيكون هناك كذلك خاسرون في
البلدان المتطورة؛ هم العمال غير المهرة الذين يتنافسون
مع القادمين الجدد في القطاعات ذاتها من سوق العمل،
ويجدون أن الأجور قد جُمدت عند حد معين أو حتى خُفضت.
يُشار هنا إلى وجوب عدم الأخذ بهذه التقديرات كمؤشرات
إلى نتائج دقيقة، لأنها مجرد دلالات على حجم المعضلات.
لكن، لوضع المكاسب المقدرة للرفاه في إطارها الصحيح،
يُذكر أن من شأن اتفاقية تعقدها جولة الدوحة لتحرير
التجارة في الزراعة والتصنيع بنسبة 40% أن تخلق مكاسب
في الرفاه تُقدر بنحو 70 مليار دولار فقط.⁶⁶

الرُسوم الجمركية والعائدات - اتفاقيات الشراكة الاقتصادية

إن لقوانين التجارة المتعددة الأطراف والإقليمية أثراً مباشراً
على الرُسوم الجمركية وغيرها من سياسات الاستيراد - وعلى
العائدات المرتبطة بها. وفي حين كانت الاتفاقيات الإقليمية
التي تشمل الولايات المتحدة موضوعاً تركّزت عليه نقاشات
دولية، فإن سياسات الاتحاد الأوروبي أيضاً هي هامة.

وافق الاتحاد الأوروبي في العام 2000 على إعادة النظر
في نظامه الخاص بالأفضليات التجارية مع مجموعة بلدان
أفريقيا ومنطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادي، عبر
الاستعاضة عن اتفاقية كوتونو بلائحة جديدة من اتفاقيات
الشراكة التجارية مع ست مناطق في هذه المجموعة تضم
76 بلداً. وسيحدد هذا الاتفاق، الذي سيدخل حيز التنفيذ في
العام 2008، شروط التجارة الأوروبية مع عدد من أفقر بلدان
العالم. وستكشف الأيام عما إذا كانت هذه الشروط ستوافق
مع الالتزام بالتنمية البشرية وأهداف التنمية للألفية.

بموجب قواعد منظمة التجارة العالمية، يُطلب من
اتفاقيات التجارة الإقليمية أن تُوسّع إطار التحرير إلى
«كل أنواع التجارة من حيث الجوهري»؛ وقد وضع الاتحاد
الأوروبي هذا الالتزام في قلب مهمته التفاوضية. فعلاوة على
تخفيض الرُسوم الجمركية، يُريد الاتحاد الأوروبي أن تشمل
مفاوضات اتفاقيات الشراكة التجارية مجموعة من الرُسوم
غير الجمركية المفروضة على الاستيراد، وتجارة الخدمات،
وما يُعرف بقضايا سنفافورة لسياسات المنافسة، وتسهيل
الاستثمار التجاري، والمشتريات الحكومية. وليست هناك
أي خطط لشروط خاصة تستخدمها مجموعة بلدان أفريقيا
والكاريبي والهادي للحد من تصاعد الاستيراد. وإذا أخذت
المهمة التفاوضية الأوروبية بمجمها، فإنها تنطوي على
احتمال الخروج بنتيجة غير متوازنة تُضر بالتنمية البشرية.
لننظر أولاً إلى المعاني الضمنية لعبارة «كل أنواع التجارة
من حيث الجوهري». بالنسبة إلى البلدان الغنية، ليس لهذا الأمر
سوى دلالة محدودة على عائدات الحكومات. بالمُعابرة، تُشكل
الرُسوم الجمركية في أفريقيا جنوب الصحراء نحو ثلث
العائدات الحكومية؛ وترتفع إلى نسبة النصف تقريباً في أوغندا
وليسوتو. صحيح أن تخفيض الرُسوم الجمركية لا يؤدي بصورة
آلية إلى تدني العائدات - لأن زيادة الاستيراد بقدر كافٍ يمكن
أن تطفئ على مفاعيل التخفيض في رُسوم الاستيراد - لكن
احتمال حدوث انخفاض حاد في العائدات يظل قائماً. وقد
استنتجت دراسة مفصلة أن ثلاثة أرباع الأعضاء في مجموعة
بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي قد تخسر
40% أو ما يزيد على ذلك من عائداتها الضريبية، وأن أكثر
من ثلث هذه البلدان ستخسر 60%. ولسوف تُخلف مثل
هذه النتيجة آثاراً وخيمة على التمويل الحكومي للخدمات
الأساسية، والبنية التحتية الاقتصادية.

ثمة نواح أخرى للمهمة التفاوضية الأوروبية مشتبة فيها
أيضاً. فخلال جولة الدوحة، ساهمت محاولة الاتحاد الأوروبي

العملية، أكثر من خيار. فمع أنّ بعض بلدان الاتحاد الأوروبي شددت على الطبيعة الملزمة لمطلب منظمة التجارة العالمية بتحرير كل التجارة من حيث الجوهر، تبقى هذه القاعدة قابلةً للتأويل؛ ومن المستبعد أن يتمّ تحدّيها في منظمة التجارة العالمية. وفي الوقت الذي يُمكن لبلدان كثيرة في أفريقيا جنوب الصحراء أن تستفيد من رسوم جمركية مخفضة، خصوصاً لتشجيع التجارة ضمن المنطقة، سيكون من الخطأ استخدام المفاوضات التجارية الإقليمية للضغط على الحكومات من أجل التسريع في تحرير التجارة. ونظراً إلى المفعول الضارّ مبدئياً الذي سيُخلّفه فتح الباب أمام التجارة في المنتجات الزراعية المدعومة على بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي، يستطيع الاتحاد الأوروبي أيضاً أن يُسحّح في المجال أمام مرونة أكبر بكثير، لتوفير الحماية من واردات مقترنة بالإعانات المالية للسياسات الزراعية الأوروبية المشتركة.

نيل موافقة منظمة التجارة العالمية على قضايا سنغافورة في فشل المفاوضات، إذ عارضت بلدان نامية كثيرة - وبخاصة في أفريقيا جنوب الصحراء - تشديد قوانين منظمة التجارة العالمية في هذه المجالات؛ فجمدت المفاوضات المتعددة الأطراف حول تلك القضايا لأسباب عملية. ويرى النقّاد الآن أنّ الاتحاد الأوروبي يستخدم قوته التفاوضية مع مجموعة بلدان أفريقيا والكاريبي والهادئ للالتفاف على المعارضة داخل منظمة التجارة العالمية، والوصول إلى قوانين أكثر تشدداً عبر الباب الخلفي للمفاوضات التجارية الإقليمية. على نحو مماثل، ثمة تشكيك في امتناع الاتحاد الأوروبي عن إقرار قوانين تعزّز مقدرة بلدان هذه المجموعة على حماية اقتصادياتها في وجه تصاعد موجة الاستيراد - ليس أقلها حالة المنتجات المدعومة في إطار السياسات الزراعية الأوروبية المشتركة. ما زالت الشروط التي سيطبق الاتحاد الأوروبي مهمته التفاوضية بموجبها غير يقينية؛ إذ لديه، من وجهة النظر

أبعد من القوانين: السلع، والقيّمون الجدد، وبناء القدرة

بمغذيات كافية ومعهودات أخرى ضمن الظروف التي يعيشون فيها... ومن مصلحة جميع المنتجين ألا يهبط سعر أي سلعة أساسية دون هذا المستوى؛ كما لا يحق للمستهلكين أن يتوقعوا وجوب هبوطه»⁶⁸ لقد انقضى الآن نصف قرن من الزمن منذ أدلى عالم الاقتصاد البريطاني جون ماينرد كينز بهذه الملاحظات، وكانت وجهة نظره مجبولةً بذكرى الكساد الكبير؛ عندما ساهم تدهور أسعار السلع الأساسية في انهيار نظام التجارة العالمي، وتسبب باختلالات اجتماعية هائلة، وأدى إلى تفاقم التوترات الدولية.

بعد ذلك بخمسين عاماً، نجد ملايين منتجي السلع الأساسية الخام منحسبين في كساد أشد وطأة حتى من الكساد في ثلاثينات القرن العشرين. وفي حين دعم النمو المتسارع في الصين أساسيات تعافي أسعار بعض السلع الأساسية، لا تزال الأسعار المنخفضة وغير المستقرة تقوّض التقدم نحو أهداف التنمية للألفية في عدد كبير من البلدان. غير أنّ الأزمة في أسواق السلع غائبة بشكل لافت للنظر عن جدول أعمال التجارة الدولية، وإذا كان المجتمع الدولي جاداً في تخفيض الفقر المدقع بمقدار النصف، وتحقيق الأهداف الإنمائية الأخرى، فعليه أن يُغيّر هذه الصورة.

ليست قوانين نظام التجارة العالمي المتلاعب فيها العامل الوحيد الذي يُميل ميزان القوى ضد البلدان النامية. فالتغيرات البيئية العميقة في الاقتصاد العالمي تُضيّق فرص الاقتصاديات المستضعفة كي تضمن من التجارة ما تحتاج إليه من المنافع للمساعدة في إطلاق عملية التنمية البشرية. وثمة اتجاهاً، أحدهما قائم منذ زمن طويل والآخر أحدث عهداً، مطروحان كتحدّيين كبيرين. الأول هو التدهور المتواصل منذ فترة طويلة في أسعار السلع، والثاني هو القوة المتزايدة للقيّمين على الأسواق من أمثال المتاجر الكبرى - السوبرماركت، وبالإضافة إلى هذه التغيرات الدورية في هيكلية التجارة العالمية، تواجه البلدان الفقيرة، كالعادة دائماً، تحديات نقص القدرات في اقتصادياتها. وما يُحسب حالياً بناء قدرات، هو أقل بكثير ممّا تدعو إليه الحاجة.

أزمة السلع

«ينبغي للأسعار الاقتصادية الصحيحة أن تثبت ليس على أدنى مستوى ممكن، وإنما على مستوى كافٍ لتزويد المنتجين

وأيضاً لأصحاب المتاجر. في غضون ذلك، شاهدت البلدان المصدرة للبن حصة من الإنفاق النهائي للمستهلكين تهبط من الثلث إلى واحد من ثلاثة عشر جزءاً.⁷⁰ ومن منظور صغار منتجي البن، كان التغيير أكثر مأساوية، فمن أصل كل دولار يُنفق في أحد مقاهي الولايات المتحدة لشراء قهوة من نوعية «أرابيكا» العالية الجودة والمنتجة في تانزانيا، يحصل المزارع الآن على أقل من سنت واحد (الإطار 4.9).

استوعب مصدرو البلدان النامية صدمات اقتصادية هائلة من جراء هبوط الأسعار؛ علماً بأن هناك تسعة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء وأميركا اللاتينية تعتمد على البن كمصدر لرُبُع دخلها من الصادرات، أو أكثر. ففي كل من هذه البلدان قوض تدهور الأسعار توليد النمو والدخل، وهما عاملان حيويان لتسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية للألفية. ولأن معظم المنتجين هم من صغار المزارعين، فإن تدني الأسعار يؤثر مباشرة على دخل الأسر وإمكاناتها في الحصول على خدمات أساسية كالصحة والتعليم.⁷¹

إثيوبيا هي من البلدان الأكثر تأثراً؛ إذ يمثل البن أكبر محصول زراعي منفرد للبيع يُوفّر 60% من دخل العملات الأجنبية و10% من العائدات الحكومية، ويشارك ما يقرب من ربع سكان البلاد بصورة مباشرة أو غير مباشرة في إنتاج البن وتسويقه. وما يحدث في الأسواق الدولية للبن يترك أثراً عميقاً على إمكانات إثيوبيا في تحقيق أهداف التنمية للألفية. ففي المُعَايَرة مع المنتجين الزراعيين في الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، لا يتمتع المزارعون في إثيوبيا بأي حماية من تناقص الأسعار.

كانت صدمات الأسعار التي تحملها منتجو البن في إثيوبيا هائلة؛ إذ إن الصادرات ازدادت بمقدار الثلثين منذ أواسط التسعينات، لكن عائداتها تراجعت بشكل مأساوي (الرسم 4.14). وخلافاً للأثار السلبية على ميزان المدفوعات والنمو الاقتصادي، فإن انخفاض عائدات التصدير يعني تضاول إمكانات التنمية البشرية. فالبن، الذي يُستنتج إلى جانب المزروعات الغذائية، هو المصدر الرئيسي للمال لدى الأسر المعرضة للتأذي؛ حيث تُمول مبيعاته الإنفاق على التعليم والصحة، وضرورات عائلية أساسية أخرى.

من الصعب تقدير حجم الخسائر التي تكبدتها الأسر، لأن المعلومات عن الإنتاج على المستوى الأسري غير مكتملة. يُضاف إلى ذلك، أن لاختيار سنوات المرجح أثراً كبيراً على تقدير الخسائر في سوق ذات أسعار متارجحة على نطاق واسع. لقد أخذنا نقطة مرجعية هي سعر دولار واحد للكيلوغرام في

تُعطي الأزمة المتطوّلة في أسواق البن مثلاً على النتائج المدمرة للأزمة الأوسع في أسواق السلع الأساسية. فمن داخل المقاهي الشهيرة التصميم في بلدان الدخل المرتفع، حيث تتصاعد أسعار البن وأرباح المتاجر، لا يكاد يظهر أي أثر لأزمة البن؛ إلا أن هذه الأزمة تدمر سبل العيش أكثر من 20 مليون أسرة يُوفّر لها إنتاج البن، على قطع صغيرة من الأرض، مصدراً حاسماً للدخل.

يجد منتجو البن أنفسهم منذ ما يزيد على عشر سنوات عالقين على سلم أسعار متحرك نزولاً، يُنتجون من البن أكثر فأكثر في محاولة يائسة - وذات نتائج عكسية - لحماية مداخيلهم. فقد تلقت البلدان المنتجة للبن في أواخر الثمانينات زهاء 12 مليار دولار لقاء صادراتها؛ لكنها صدرت في العام 2003 كميات أكبر وتلقت دخلاً أقل من نصف ذلك المبلغ - 5.5 مليار دولار. في الوقت ذاته، يتحرك اقتصاد البن لدى بلدان الدخل المرتفع في الاتجاه المعاكس؛ إذ ازدادت مبيعات المُفْرَق منذ العام 1990 من نحو 30 مليار دولار إلى 80 ملياراً.⁶⁹ وأدت الأسعار العالمية المتدنية إلى تخفيض التكاليف وتعزيز هوامش الربح لمُحمّصي البن الستة الذين يسيطرون على 50% من التجارة العالمية -

الإطار 4.9 الأزمة في البن

«إن مدخول البن هام جداً لهذه الأسرة. أستخدّمه لدفع الرسوم المدرسية، وتسديد الفواتير الطبية، وتسيير شؤون العائلة؛ لكنني أفقد الأمل في البن الآن. لقد سبب لي خيبات أمل كبيرة جداً». هذا ما قاله مزارع بن في منطقة ماساكا، المجاورة لبحيرة فكتوريا في وسط أوغندا، وما يعبر فعلاً عن اليأس الذي يستشعره ملايين المنتجين.

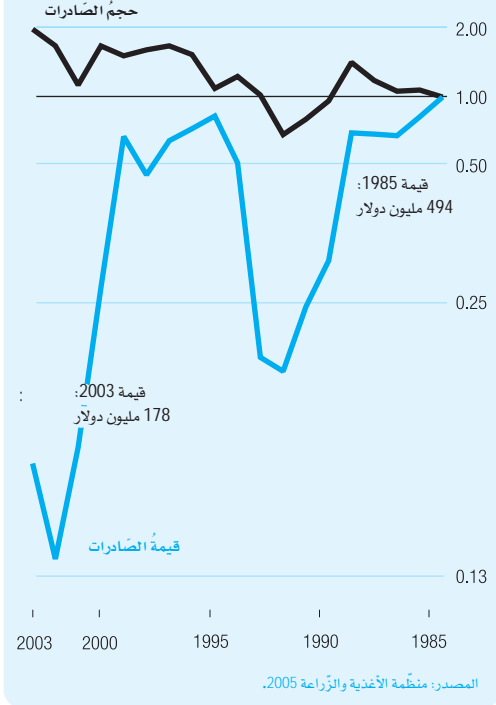
فالبن في أوغندا، كما في بلدان أخرى، محصول يُنتج معظمه مزارعون يعملون على قطع صغيرة من الأرض؛ حيث يُستنتج إلى جانب مزروعات غذائية - مثل البطاطا والذرة والموز - كي يُوفّر مصدر دخل للأسرة. وكانت دراستان مسحّتان لأوضاع مزارعي البن أجريتا عامي 1999 و2002، وشملتا أربع مناطق تنتج نصف محصول البلاد، قد بيّنتا حقيقة وقع هبوط الأسعار على المستوى الأسري. ففي خلال النصف الأول من التسعينات، ارتفع الدخل الأسري لمزارعي البن نتيجة لتخفيض قيمة العملة، وإنقاص العبء الضريبي على المنتجين، واستقرار الأسعار العالمية؛ وكان ذلك التزايد في المداخيل واحداً من أقوى العوامل المحركة لتخفيض الفقر في أوغندا. لكن اتجاه هذا التقدم انعكس منذ العام 1997، مع التكيّفات التي اضطّر المزارعون إلى تنفيذها بسبب المبوط المفاجئ والسريع في الأسعار:

- ازدياد الدين. أبلغ أكثر من ثلث مزارعي البن أنهم غير قادرين على سداد دين ما بسبب هبوط الأسعار.
- انخفاض الاستهلاك. أفادت أسر بأنها اضطرت إلى الاستغناء عن اللحوم والأسمك في غذائها، وتخفيض عدد الوجبات التي تتناولها. وفي اليوم الذي أجريت خلاله المقابلة مع المزارع المذكور في أعلى هذا الإطار، لم يتناول إنائه البالغان من العمر عشر سنوات واثنتي عشرة سنة وجبة الإفطار.
- تدني الاستثمار. ذكرت أسر أنها خفضت إنفاقها على صيانة المنزل، وعلى شراء رؤوس الماعز التي تُوفّر مصدراً هاماً للبروتينات.
- بيع المحاصيل الغذائية. ذكرت أسر أنها اضطرت إلى بيع مخزونها من الغذاء لدفع نفقات الرعاية الصحية، وتسديد رسوم المدارس.

المصدر: Vargas Hill 2005

الرسم 4.14 أسعار البن وإنتاجه في إثيوبيا

الدليل (1985 = 1، مقياس توافقي)



لكن إثيوبيا مثال واحد فقط على مشكلة أوسع بكثير. ففي أميركا الوسطى، أدى هبوط الأسعار إلى نتائج اقتصادية بلغت حد تدني الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.2%؛ من دون إدخال الآثار التراكمية في الاعتبار. ويمكن تقصي الوقع على مشكلة الفقر من خلال البيانات عن إنفاق الأسر؛ حيث ارتفعت في نيكاراغوا حالات الفقر المدقع بين مزارعي البن بنسبة 5%، فيما تراجعت حالات الفقر بنسبة 16% بين الأسر التي لا تزرع البن (الجدول 4.1). كذلك ترك تراجع مداخيل الأسر أثره في نواح أخرى للتنمية البشرية، من بينها التعليم، مبيناً مرة ثانية كيف يمكن لمشاكل أسواق السلع الأساسية أن تعطل التقدم نحو أهداف التنمية للألفية على جبهة عريضة.

وكما في قطاعات أخرى للسلع الأساسية، فإن وصف المشاكل التي تواجه مزارعي البن أسهل من حلها. ولقد أدى التنافس الشديد على حصص الأسواق، وازدياد الإنتاج، واتساع الهوة بين الإنتاج والطلب إلى فائض في المعروض تمثل في تصاعد المخزون. ساهمت في ذلك أيضاً الممارسات التجارية، حيث طور مخصصو البن، على سبيل المثال، تقانات للتنظيف بالبخار تتيح لهم إحلال بن متدني الجودة والسعر محل أنواع أرقى من البن؛ فزادوا بذلك من هبوط الأسعار العالمية، ووسعوا هامش أرباحهم، فيما دفعوا بملايين المنتجين إلى الفقر.⁷⁴

في زحمة التراكم على تحرير أنظمة التسويق الزراعي، كان للحكومات والمانحين في بعض الأحيان دور في مضاعفة مشاكل منتجي السلع الأساسية. وفي حين كانت الوكالات الحكومية غير فعالة، وفاسدة أحياناً، ظلت توفر أيضاً مدخلات للمنتجين مثل القروض. وكثيراً ما زاد فقدان هذه الخدمات من الصعوبات التي يواجهها المزارعون الصغار للدخول إلى الأسواق العالمية، خصوصاً بالنسبة إلى المنتجات ذات القيمة المضافة العالية. فقد أدى التحرير السريع لتسويق البن في تانزانيا إلى انهيار التعاونيات التي كانت في الماضي تحافظ على النوعية من خلال التمييز في الأسعار؛ وتالياً تراجعت علاوة الجودة لسعر البن التانزاني تراجعاً أكثر حدة بكثير مما

العام 1988 (أي ما يساوي تقريباً المعدل الذي ساد خلال السنوات الخمس عشرة الماضية)، واستخدمنا البيانات المتوفرة على المستوى الأسري لتقدير مدى الانخفاض الذي طرأ على مداخيل الأسر المنتجة للبن نتيجة لهبوط السعر إلى ثلاثين سنتاً للكيلوغرام في العام 2003. تشير هذه المعطيات إلى أن الأسرة المنتجة للبن باعت في المعدل 300 كيلوغرام من إنتاجها في العام 2003، فتكون خسارة الدخل الناجمة عن هبوط الأسعار نحو 200 دولار للأسرة الواحدة - وهذه خسارة كبيرة في بلد يعيش أكثر من ثلث سكان أريافه بأقل من دولار واحد في اليوم. على المستوى الوطني، تترجم الخسارة إلى مبلغ 400 مليون دولار؛⁷³ ما يعني أن من أصل كل دولارين تلقتهما إثيوبيا كمساعدة في العام 2003، خسرت دولاراً واحداً بسبب انخفاض أسعار البن - وهي خسارة توسع فجوة التمويل لتحقيق أهداف التنمية للألفية.

الجدول 4.1 تغيرات الرفاه في نيكاراغوا - كلفة أسعار البن المتراجعة، 2001-1998

النسبة المئوية للتغير

الاستهلاك للفرد	الاتحاق بالمدارس	معدل الفقر المدقع	معدل الفقر	الأسرة المعيشية
9.6	9.0	-16.0	-15.0	غير منتجة للبن
-7.0	-7.0	5.0	2.4	منتجة للبن

المصدر: بناءً على معلومات من 2004 Vakis, Kruger and Mason.

إنّ المتاجر الكبرى الآن هي القيمة الرئيسية على أسواق التجارة الزراعية الأسرع نمواً

حدث في كينيا، حيث لم تحرر السوق المحليّة إلا هامشياً.⁷⁵ وتكررت العملية ذاتها بالنسبة إلى القطن، حيث أدى التحرير السريع للتسويق في تانزانيا إلى انهيار خدمات المدخلات والقروض ومعلومات السوق التي كانت هيئات حكومية تؤديها في السابق؛ فترتبت من جرّاء ذلك نتائج عكسيّة على الإنتاج وأسعار المنتجين. في المغايرة، سهّلت مساهمة أكثر نشاطاً للحكومات في أفريقيا الغربية رفع الإنتاجية، وحافظت على ارتفاع علاوة الجودة للأسعار.

ليست هناك حلول سهلة أو شاملة لتطاول أزمة السلع الأساسية في الأسواق العالمية. ففي بعض الأحيان، تدعو الحاجة إلى التحكم بالعرض لإعادة التوازن إلى السوق، رغم أنه تمّ التمرس جيداً بالمشاكل الكامنة في الاتفاقيات القديمة الطراز للسلع. وفي وسع أدوات السوق للتحكم بالمخاطر أن تساهم في توفير بعض الحماية من تقلبات الأسعار، ولكن ليس من تدنيها؛ كما أن من الصعب إيصال أدوات السوق هذه إلى أفقر المنتجين، لكن ذلك ليس مستحيلاً. والتعويض خيار آخر، يستخدم المساعدات والتخفيف من أعباء الدين لتلطيف الصدمات في ميزان المدفوعات. ولدى صندوق النقد الدوليّ مرفق للتمويل التعويضي، لكنه يقدّم التمويل بموجب شروط لا يمكن لمعظم بلدان الدخل المنخفض في أفريقيا تحمّل تكاليفها. غير أن التسهيلات من الاتحاد الأوروبي، عبر مشروع مرن بدأ تطبيقه في العام 2000، تبشّر بفائدة أكبر. فهي تقدّم دعماً للميزانيات على شكل هبات، لكن شروط التأهل لذلك عسيرة جداً بحيث إنّ بلداناً قليلة فقط تقدر على الاستفادة منها؛ إذ على البلدان المعنية أن تعاني خسارة 10% من مجمل عائدات صادراتها، وعجزاً مماثلاً يتزايد سوءاً في ميزانياتها. نتيجة لذلك، لم يتجاوز معدل المبلغ السنويّ الذي وُزِع في هذا الإطار 12 مليون دولار بين العامين 2000 و2003، ولم تحصل عليه إلا ستة بلدان فقط من أصل 51 بلداً قدّمت طلبات في هذا الشأن.

دور القيميين على الأسواق

تميل النقاشات حول التجارة الدولية إلى التركيز على دور الحكومات، فيما يوجّه اهتمام أقل من ذلك بكثير إلى التسهيلات المرتبطة بتركيز القوة الاقتصادية في أيدي القيميين على أسواق البلدان المتطورة. فالشركات العالمية للتجارة ومبيعات المرفق تقوم بدور متعاظم الأهمية في المنظومة التجارية الدولية، رابطة بين ملايين المنتجين

والمستهلكين في العالم أجمع. وتساهم هذه الشركات في الثروة المتولدة من خلال التجارة الدولية، لكن قوتها المتزايدة في الأسواق تُشكّل تهديداً للجهود الرامية إلى تقوية الروابط بين التجارة والتنمية البشرية.

إنّ المتاجر الكبرى الآن هي القيمة الرئيسية على أسواق البلدان المتطورة للمنتجات الزراعية، ويغير تناميها هيئة الأسواق. فقد بات البيع في الأسواق العالمية، وبخاصة أسواق المحاصيل ذات القيمة المضافة العالية، يعني أكثر فأكثر البيع إلى حفنة من المؤسسات السلسلية الضخمة للمتاجر الكبرى؛ وهو أمر له تداعيات هامة بالنسبة إلى توزيع منافع التجارة.⁷⁸ تستأثر المؤسسات السلسلية الثلاثون الأبرز للمتاجر الكبرى وشركات الأغذية اليوم بنحو ثلث مبيعات البقالة عالمياً.⁷⁹ وتتزايد حصة السوق لكبرى هذه المؤسسات في البلدان المتطورة بسرعة كبيرة؛ إلى حد أن شركة «وول مارت»، وهي كبرى هذه المؤسسات في العالم اليوم، تستحوذ على أكثر من ثلث مبيعات الصناعات الغذائية في الولايات المتحدة. وفي المملكة المتحدة، تتولّى المتاجر الكبرى الخمسة الأول بيع 70% أو أكثر من المواد الغذائية؛ أي ضعف حصتها في أواخر الثمانينات. وتشهد بلدان نامية تطورات موازية. ففي أواخر الثمانينات، كانت المتاجر الكبرى في أميركا اللاتينية تحظى بما يقل عن 20% من مبيعات الأغذية؛ لكن تلك النسبة قفزت الآن إلى 60%. لقد كانت سرعة التغيير مذهلة؛ إذ في عقد واحد، شهدت أميركا اللاتينية توسعاً في عدد المتاجر الكبرى استغرق تحقيقه في أوروبا خمسة عقود.⁸⁰

ترافق تركّز القوة مع تطوّر الأنظمة العالمية لتحديد المصادر والإمدادات. فشرقة وول مارت تشتري سلعها من ما يزيد على 65 ألف مصدر؛ وتؤمن شركة كارفور احتياجاتها من البطيخ من شمال شرق البرازيل لتموين نقاط بيع المرفق التابعة لها في ذلك البلد، ولتزويد مراكز التوزيع التي تمتلكها في 21 بلداً آخر. وتستقدم شركة رويال أهولد التفاح من تشيلي ليحجّر توزيعه عبر مركز لها في بيرو؛ كما تستورد شركات مثل تسكو في المملكة المتحدة فاكهتها وخضارها من 200 موردٍ أو أكثر، بينهم كثيرون في بلدان نامية.⁸¹

ثمّة ثلاثة أسباب ذات علاقة بكون هذه الاتجاهات هامة بالنسبة إلى توزيع منافع التجارة الدولية. أولاً، إن المتاجر الكبرى هي المتحكّمة بالمنافذ إلى أسرع أسواق العالم نمواً في تجارة السلع الزراعية، فضلاً عن الأسواق المتميّزة بمستويات أعلى للقيمة المضافة. وتتطوي المشاركة الناجحة في هذه الأسواق على إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة

إن الوصول إلى الأسواق شرط أساسي،
وإن يكن غير كافٍ للاندماج الناجح
في التجارة الدولية

بالمعايير ترتفع مع ازدياد عدد المنتجين وتوزعهم الجغرافي، وهذا ما يخلق حافزاً للتعاقد مع مؤسسات كبيرة الحجم للإنتاج والتوزيع. المحصلة النهائية، هي أن العوائق أمام دخول السوق تبلغ أعلى مستوياتها تحديداً في تلك المجالات التي تنطوي التجارة فيها على أكبر الإمكانيات لتخفيض الفقر.

تسلط تجربة كينيا الضوء على هذه المشكلة، حيث برزت خلال السنوات الخمس عشرة الماضية كأحد المصدرين النشطين للخضار الطازجة إلى الاتحاد الأوروبي، في مثال نادر على نجاح بلد أفريقي في دخول أسواق ذات قيمة مضافة أعلى؛ غير أن صغار المزارعين مهملون الآن. فبعد أن كانوا في العام 1997 يوردون قرابة ثلاثة أرباع صادرات كينيا من المنتجات الحدائق ذات القيمة المضافة العالية، انخفضت هذه النسبة بحلول العام 2000 إلى 18٪.⁸⁵ وكان التغيير الأكبر بالنسبة إلى هذا القطاع ازدياد أهمية المزارع التي تملكها أو تستأجرها شركات تصدير كبيرة؛ كما أن أحد العوامل التي حفزت على هذا التغيير هو الحاجة إلى الالتزام بمعايير المتاجر الكبرى في المملكة المتحدة، خصوصاً في ما يتعلق بالتحقق من المنشأ. ثمة عامل آخر هو شرط توفير إمدادات مضمونة بكميات تستطيع المتاجر الكبرى تغييرها في أمد قصير. وبالتطلع إلى المستقبل، يمكن القول إن المطالب التي تفرضها المتاجر الكبرى قد تؤدي إلى مزيد من التهميش لصغار المزارعين الذين ليس في مقدورهم تحمل تكاليف الكهرباء والبيوت البلاستيكية والإضاءة الاصطناعية، اللازمة لإنتاج محاصيل متماثلة تماماً.

ليست كينيا مثالاً معزولاً، إذ هناك أدلة متزايدة في أنحاء العالم على استبعاد المزارعين الصغار. ففي البرازيل، أدى العجز عن تلبية المعايير التقنية المتزايدة التي تفرضها المتاجر الكبرى إلى إخراج ستين ألفاً من أصحاب مزارع الألبان الصغيرة من السوق المحلية في النصف الثاني من التسعينات.⁸⁶ وفيما توسع المتاجر الكبرى نفوذها، يبرز خطر تفاقم ضغوط الأسعار وتزايد حواجز السوق من خلال شروط النوعية للمنتجات.

الافتقار إلى القدرة

يمكن لأسواق التصدير أن توفر فرصاً كبيرة للتنمية البشرية، لكن استغلال هذه الفرص يتطلب ما هو أكثر من أسواق مفتوحة. فقبل كل شيء، يتطلب القدرة على الاستجابة لانفتحات السوق - والتعامل مع التكاليف؛ غير أن الكثير

في الدخّل لصغار المزارعين، وبخاصة لأولئك المزارعين القادرين على تنويع إنتاجهم كي يخرجوا من أسواق السلع الأولية. ثانياً، إن تركيز المعلومات عن القوة الشرائية يعطي المتاجر الكبرى قدرة هائلة على التأثير في الأسعار والشروط والأوضاع العامة التي يتاجر بموجبها صغار المزارعين في البلدان النامية مع البلدان الغنية. ثالثاً، إن ظهور شبكات عالمية للإمداد، تشمل أعداداً كبيرة من البلدان، يعطي المتاجر الكبرى قدرة تحويل طلبياتها بين عدد كبير من الموردين، ما يزيد قوتها في السوق أكثر فأكثر.

يعطي نموذج التعامل التجاري المهيمن في قطاع المتاجر الكبرى أهمية كبيرة للتسليم السريع، والجودة العالية؛ وقبل كل شيء، الضغط الشديد على الأسعار. يقول تقرير لمنظمة أوكسفام في هذا الصدد: «يعمل المشترون من منطلق ثقافة تجارية قائمة على الحوافز والأهداف للأداء التي تشجعهم على اعتصار الموردين بشأن الأسعار ومواعيد التسليم، دونما أي اعتبار يُذكر للمضاعفات الأخلاقية على امتداد سلسلة الموردين».⁸² وتضمن القوة الشرائية للمتاجر الكبرى تحميل المنتجين تكلفة التكيف مع هبوط الأسعار. مثلاً، في العام 2002، شنت المؤسسات السلسلة للمتاجر الكبرى في المملكة المتحدة حرباً في ما بينها على أسعار الموز؛ وهو أكثر أنواع الثمار شعبية في البلاد. وقد خفضت الأسعار التي يتلقاها المنتجون بنسبة الثلث بين العامين 2001 و2003، ما خلف نتائج مدمرة على المزارعين الصغار والعمال الزراعيين في المزارع الكاربيية.⁸³

تنبه هذه الاتجاهات إلى مخاطر وقوع مُصدري البلدان النامية للمنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى في هذا النوع من الشروط التجارية المناوئة التي يعاني منها مصدرو السلع الأولية. كذلك تخلق المتاجر الكبرى حواجز أمام مداخل السوق تُقيم للمنتجين الصغار عقبات أشدّ هولاً بكثير من الرسوم الجمركية، ففي الوقت الذي تعتصر فيه الأسعار، يُطلب من الموردين أن يلتزموا بمستويات إنتاجية محسنة ويتقيدوا بمعايير صارمة لمواعيد التسليم؛ علماً بأن هذا التقيد يتطلب قدرة مالية ومؤسسية تتجاوز قدرات الكثيرين من صغار المزارعين. وينطبق ذلك بصورة خاصة عندما تؤخر المتاجر الكبرى تسديد مدفوعاتها، حيث إن العرف التجاري السائد هو الدفع بعد التسليم بمدة تتراوح بين 45 و60 يوماً.⁸⁴

فيما يزداد قلق المستهلكين الغربيين على سلامة المواد الغذائية، تتعرض المتاجر الكبرى لضغوط كي تضمن نوعية السلع التي تبيعها، وسلامة المنشأ. لكن تكاليف مراقبة الالتزام

من البلدان الفقيرة والمنتجين الفقراء يفوترون إلى هذه القدرة.

إن الوصول إلى الأسواق شرط أساسي، وإن يكن غير كافٍ للاندماج الناجح في التجارة الدولية؛ وهو ما اكتشفته أفريقيا جنوب الصحراء. فهذه المنطقة تواجه أدنى الحواجز الجمركية في العالم النامي، إلا أن هذا الأمر لم يضع حداً لتهميشها. من أسباب ذلك، تكاليف التسويق المرتفعة - وهي مشكلة تعزى إلى ضعف المؤسسات والافتقار إلى قدرات البنية التحتية؛ حيث تُضيف نفقات النقل ما يتراوح بين 15% و20% إلى ثمن صادرات أفريقيا جنوب الصحراء. وتكون هذه الإضافة، التي تفوق بكثير من ثلاث مرّات المعدل العالمي، عائقاً يُقزم الرسوم الجمركية التي يواجهها المصدرون الأفريقيون. واقترح تقرير المفوضية لأجل أفريقيا التي ترعاها المملكة المتحدة إنشاء صندوق يُرصد له ما بين 10 مليارات دولار و15 ملياراً للتغلب على نواحي النقص في البنية التحتية الأفريقية؛ ما يؤكد حجم المشاكل القائمة، والدور الحيوي للمعونات في مجابهة مشكلات التجارة، على حدّ سواء.

يُجابه صغار المنتجين، دائماً، أعلى تكاليف التسويق؛ حيث لا منافذ للكثير منهم إلى الطرقات أو التقانات أو معلومات الأسواق أو الموجودات المنتجة - الأرض ورأس المال والمياه - التي يتطلبها النجاح. ففي جمهورية لاوس الشعبية الديمقراطية، يبعد نحو 40% من القرى أكثر من ستة كيلومترات عن طريق رئيسي، ولا يمكن استخدام نصف الطرق في موسم الأمطار؛ وهذا ما يصعب إيصال المحاصيل إلى السوق ويرفع تكلفة المدخلات أيضاً. وفي أفريقيا جنوب الصحراء، لا تتجاوز كثافة الطرقات الريفية 55 متراً في الكيلومتر المربع الواحد، مقارنةً بأكثر من 800 متر في الهند.⁸⁸ فعدم كفاية الطرق الريفية يرفع تكاليف النقل، ويخفض الثمن المدفوع لدى التسليم عند باب المزرعة ومردود العمل، ويضعف حوافز السوق؛ وهو ما يُفسّر جزئياً لم لا يحصل صغار المزارعين في أفريقيا جنوب الصحراء على أكثر من 10% إلى 20% من ثمن تصدير محاصيلهم، فيما يصعب الباقي في النقل وتكاليف السوق.⁸⁹

على مستوى معين، لا تختلف الشروط المسبقة للتنمية البشرية من خلال التجارة عن الشروط الأوسع نطاقاً لهذه التنمية. فمن دون إجراءات للتغلب على نواحي العجز الشديدة واللأمساواة في إمكانيات الوصول إلى خدمات الصحة والتعليم والموجودات الإنتاجية، لن يعود الاندماج

في الأسواق العالمية إلا بمكاسب ضئيلة. لهذا السبب، تحتاج السياسات التجارية إلى التطوير كجزء من استراتيجية متكاملة لتخفيف الفقر وتحقيق التنمية البشرية. أما ترك هذا الأمر لأوضاع السوق، فليس خياراً سليماً.

يمكن تعلم دروس هامة من بعض قصص النجاح في التجارة الزراعية. ففي السنغال، ازدادت صادرات الفاكهة والمكسرات بأكثر من 40% منذ العام 1998؛ وكان صغار المزارعين القوة الدافعة لذلك، وقد أوجدت هذه الزيادة أكثر من 10 آلاف فرصة عمل في الأرياف؛ وكان مفتاح النجاح شراكة بين صغار المزارعين، والحكومة، ومشروع تشجيع الصادرات الزراعية الذي يحظى بإدارة ذاتية.⁹⁰ ويتولى هذا المشروع تطوير مراكز للتبريد، وتوفير معلومات عن الأسواق، وإعادة تأهيل وسائل الشحن. في غانا، أسست خمس تعاونيات لصغار المزارعين شركة تصدّرت جهوداً لزيادة صادرات الأناناس إلى الاتحاد الأوروبي والأسواق الإقليمية. وتعمل هذه الشركة، التي تلقت دعماً من البنك الدولي عند انطلاقتها، مع مؤسسات عامة وموردين من القطاع الخاص للتعاقد مع مورّقي خدمات تقنية تساعد المزارعين على الوفاء بمعايير جودة الإنتاج؛ كما تساهم الشركة في تأمين القروض والتصدير.⁹¹ وفي الهند، يُوفّر مجلس التوابل هيكلية تنظيمية ونظماً تسويقية تربط مليونين ونصف مليون منتج بالأسواق العالمية؛ كما يدعم عمليات التسويق وتطوير أنظمة للسيطرة على الآفات، ويساهم في المحافظة على مستويات الجودة. وفي كل حالة دون استثناء، كانت الشراكات بين القطاعين العام والخاص شرطاً حيوياً للنجاح.⁹²

التزمت حكومات البلدان المتطورة منذ بداية جولة الدوحة بزيادة جهودها في بناء القدرات للتغلب على قيود القدرات التي تُعيق صادرات البلدان النامية.⁹³ وظهرت إلى الوجود مجموعة مطوّلة من إجراءات المعونة تحت شعار "المساعدة التقنية وبناء القدرات المرتبطان بالتجارة". وبحسب تقديرات متحفظة، تُخصّص الآن اعتمادات تبلغ زهاء 2.1 مليار دولار لهذه المعونات؛ وتذهب منها نسبة 70% تقريباً لتذليل المصاعب القائمة في قطاع التوريد، فيما يُخصّص الباقي لبناء القدرات المؤسسية في السياسة التجارية.

ورغم أن منافع هامة قد تحققت، فإن برنامج المساعدة التقنية هذا يُعاني من مشاكل واضحة في مجال الإعانات، سُرحت في الفصل الثالث، فهناك وفرة من مبادرات المعونة التقنية، مع ضعف في التنسيق ومحدودية التمويل؛ وأيضاً، في أحيان كثيرة، مع محدودية الملكية من جانب الحكومات

بالمقابل، هناك نصائح أقل مما يلزم في مجالات قد تعدل اختلالات توازن القوى وتقوي أهداف السياسات العامة.

التمويل المنقوص. يعاني بعض أكثر برامج المساعدة التقنية لبناء القدرات نقصاً مزمناً في التمويل، بينما مثلاً برنامج منظمة التجارة العالمية المتكامل المشترك، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتجارة والتنمية، ومركز التجارة الدولي. ويحظى هذا البرنامج المتكامل باحترام بالغ، خصوصاً من الحكومات الأفريقية؛ لكنه يمول حالياً من صندوق ائتماني مشترك بمبلغ 10 ملايين دولار لعشرين بلداً - وهو ما لا يبدو متناسباً على الإطلاق مع حجم المعوقات التي تواجهها الحكومات الأفريقية في منظمة التجارة العالمية؛ كما أن التمويل الذي يحصل عليه الإطار المتكامل للمساعدات التقنية المتعلقة بالتجارة يقل حالياً عن ستة ملايين دولار.

الصلوات الضعيفة باستراتيجيات التنمية. قصرت كثيراً عن التوقعات جهود الجهات المانحة، الهادفة إلى جعل المساعدة التقنية لبناء القدرات جزءاً أساسياً من التعاون الإنمائي والتخطيط القومي لتخفيض الفقر. في حالة معينة من صلب الموضوع، أجرى «الإطار المتكامل» بضعة تقييمات تشخيصية عالية النوعية للمعوقات القائمة على جانب العرض، خصوصاً في تلك المتعلقة بالفقراء. مع ذلك، ليس هناك أي دليل على أن التوصيات قد أدرجت ضمن ورقات استراتيجية تخفيض الفقر التي لا يقول معظمها شيئاً يذكر عن السياسات التجارية. ويتضح أن ضعف التنسيق، وتضارب تفويضات الوكالات المعنية وتشابكها، والانحياز إلى تقديم المعونة التقنية عوضاً عن تمويل البنية التحتية، قد أدت إلى إضعاف فعالية هذه الهيكلية المتكاملة أكثر فأكثر.

يُعتبر بناء القدرات ضرورة حيوية لاندماج البلدان النامية في التجارة الدولية على نحو ناجح. وقد أعطت البلدان المتطورة هذه النقطة أولوية متزايدة في برامج مساعداتها؛ لكن المعونة التقنية لبناء القدرات تعاني نواحي قصور تقوض فعاليتها. وهذا ما يحدث فعلاً بموجب إجراءات المساعدة التقنية، ذات العلاقة التجارية، لبناء القدرات.

أولويات يحفزها المانحون. في الغالب الأعم، تتميز المساعدات التقنية المتعلقة بالتجارة لبناء القدرات بالانحياز إلى أولويات الجهات المانحة. ففي بداية جولة الدوحة، أعطى الجدول التفاوضي للاتحاد الأوروبي أولوية لسياسات المنافسة، وتسهيل التجارة، والاستثمار - وهي نقاط تعرف جماعياً باسم «قضايا سنغافورة»؛ غير أن الأغلبية الساحقة من البلدان النامية، وبخاصة في أفريقيا ومن فئة البلدان الأقل تطوراً في العالم، رفضت هذا الجدول. رغم ذلك، استحوذت قضايا سنغافورة في العام 2001 على نصف مجموع الدعم المخصص للسياسات التجارية، والمسجل في منظمة التجارة العالمية، بالمقارنة، وجمعت نسبة 1% فقط من الدعم المقرر في السياسات إلى المفاوضات الزراعية - المعتبرة ذات أهمية حيوية للبلدان النامية. ويتجسد الانحياز في البرامج الثنائية عبر التمييز السلبي (عندما ترفض البلدان المانحة تمويل نشاطات غير ملائمة لمصالحها الفورية)، أو التمييز الإيجابي (عندما يُعرض تقديم الدعم في مجالات تُعطيها الجهات المانحة أولوية).

النصح المنحاز والمحدود. يتمثل جزء يفوق اللازم من المعونات التقنية لبناء القدرات في نصائح عن كيفية تنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية التي أمّلتها البلدان المتطورة؛ بما في ذلك جزء كبير من النشاط الذي تقوم به منظمة التجارة العالمية تحت مظلة صندوق الائتمان العالمي الذي أسس في العام 2001.

المصدر: Deere 2005.

الإدارة المستدامة للموارد، وخلق توازن بين زيادة التصدير والوفاء بواجبات السوق المحلية، ثمة جزء آخر يفوض هذين الهدفين بالذات. فقد مول الاتحاد الأوروبي منذ العام 1979 مجموعة من الاتفاقيات لإعطاء السفن الأوروبية حق الوصول إلى الثروة السمكية السنغالية. وانطوت آخر صفقات «النقود مقابل الوصول» على تحويل مبلغ 64 مليون دولار لفترة تمتد حتى العام 2006، وهي جزء من مجموعة أوسع للاتفاقيات التي يحصل الاتحاد الأوروبي بموجبها على حق الوصول، المدعوم مالياً، إلى الثروات السمكية لبلدان أخرى؛ تعويضاً عن الصيد المفرط في مياه الاتحاد الأوروبي نفسه. بعد 15 عاماً من التعاون مع الاتحاد الأوروبي، يجد قطاع مصائد الأسماك السنغالي نفسه في أزمة عميقة. فقد استنفدت المختزانات السمكية إلى درجة كبيرة؛ الأمر الذي عطل قطاع الصنائعيين، ورفع أسعار الأسماك في السوق المحلية، وعرض للخطر عملية إمداد الأسماك إلى مصانع التعليب من أجل التصدير. ولا يضع الترتيب الحالي، شأنه في ذلك شأن الترتيبات السابقة، سقفاً لكمية الأسماك المسموح بصيدها؛ كما أن السلطات السنغالية لا تقدر على رصد المخزون السمكي، لأنه لا توجد سجلات لأوزان الكميات المستخرجة. وهذا ما يتنافى بشكل صارخ مع الطريقة التي يُدير بها الاتحاد الأوروبي مصائد الأسماك الخاصة به، حيث تُفرض حدود على مجموع الكميات المستخرجة.

وفي المحصلة النهائية، أن الاتحاد الأوروبي يفوض بصورة منهجية تطوير منظومة لإدارة الموارد السمكية؛ وأن كل ذلك يتنافر مع أهداف سياسات التماسك التي نصت عليها معاهدة روما.

يعاني بناء القدرات أحياناً من التضارب التام في السياسات. وتقدم سياسات الاتحاد الأوروبي لمصائد الأسماك في السنغال مثلاً صراحة على ذلك. ففي حين يهدف جزء من معونات الاتحاد الأوروبي وسياساته التجارية إلى دعم التدبير المستدام للموارد، وموازنة نمو التصدير مع احتياجات السوق المحلية، يفوض جزء آخر من تلك المعونات الأوروبية هذين الهدفين.

يوفر قطاع مصائد الأسماك حالياً أكثر من ثلث عائدات التصدير في السنغال؛ كما يؤمن ما يقدر بـ 75% من الاستهلاك القومي للبروتينات وفرص عمل مباشرة وغير مباشرة لنحو 600 ألف شخص، بينهم عدد كبير من صغار صيادي السمك. دعمت وكالة التنمية الفرنسية تطوير صناعة لتصدير منتجات المسامك، وأخذت على عاتقها تمويل ما يقدر بثلاث التكاليف المرتبطة بتحقيق شروط السلامة الغذائية التي يفرضها الاتحاد الأوروبي؛ كما حمت الأفضليات التجارية الأوروبية السنغال من المنافسة النايلاندية ذات التكلفة المتدنية. وتدعم بلداً مانحة أخرى من أعضاء الاتحاد الأوروبي، جنباً إلى جنب مع البنك الدولي، مشاريع تهدف إلى رفع مقدرة السنغال على تدبير المختزانات السمكية على أساس مستدام؛ فيما ينفق الاتحاد الأوروبي 12 مليون دولار دعماً لعملية التحقق والمتابعة. وأدى العمل التشخيصي الذي أجري بإشراف الإطار المشترك للمساعدة التقنية المتعلقة بالتجارة إلى تسليط الضوء على الأهمية الحيوية لتطوير القدرة القومية على مراقبة المخزون السمكي والتحكم بمنافذه.

وفي حين يهدف جزء من معونات الاتحاد الأوروبي وسياساته التجارية إلى دعم

المصدر: Brown 2005b; Kaczynski and Fluharty 2002; UNEP 2002; Picciotto 2004; CTA 2004; Jensen 2005.

فَمَعَ أَنَّ الوِلايَاتِ المتحدَةَ والاتِّحادَ الأوروپيَّ يَسْتَمْتِرَانِ بعضَ برامجِ معوناتِهما في تطويرِ قدراتِ المزارعين الصَّغارِ، تُدمَّرُ سياساتُهما التجاريَّةُ تلكَ الأسواقَ عَيْنَها التي تعتمدُ عليها مصادرُ رِزْقِ المنتَجين الرِّفِيِّينَ. من الأمثلة الصارخة على عدم الترابُّطِ المنطقيِّ في العملِ، سياسةُ الاتِّحادِ الأوروپيِّ بشأنِ مصاددِ الأسماك التي تقوِّضُ بفعاليَّةٍ صناعةَ صيدِ الأسماك في السنغال؛ المدعومةُ هي أيضاً من خلالِ برامجِ المعوناتِ للدُّولِ الأعضاء في الاتِّحادِ الأوروپيِّ (الإطار 4.11).

المتلقية، وكثيراً ما تُقدِّمُ المعونةُ التَّقْنِيَّةُ عشوائياً، ودونِ تمحيصِ، وعلى أساسِ انفراديِّ. وما يُسبِّبُ القَدْرَ ذاته من الضَّررِ هو ذلكَ التركيزُ الضيقُ على تنفيذِ اتفاقيَّاتِ منظمةِ التجارة العالمية، وكثيرٌ منها مشكوكٌ في فائدته للبلدانِ النامية (الإطار 4.10).

إنَّ الترابُّطِ المنطقيِّ جزءٌ هامٌّ من بناءِ القدراتِ. وفي الغالبِ الأعمَّ، تقوِّضُ السياساتُ التجاريَّةُ تلكَ الأهدافَ ذاتها التي ترمي إلى تحقيقها برامجُ المساعدةِ التَّقْنِيَّةِ وبناءِ القدرةِ.

تحويلُ جولةِ الدَّوحةِ إلى جولةِ تنمية

مبدئياً، تُعتبرُ منظمةُ التجارة العالميةُ هيئةً «ديموقراطيةً» إلى أسمى درجة، فعلى النقيضِ من البنكِ الدوليِّ أو صندوقِ النقدِ الدوليِّ، لا تعكسُ هيكليةُ اتِّخاذِ القرارِ في منظمةِ التجارة العالميةُ مدى القُوَّةِ الماليَّةِ للأعضاء؛ حيث إن القاعدةَ السائدةَ هي: بلدٌ واحد، صوتٌ واحد. ويحظى كلُّ بلدٍ عُضوياً بحَقِّ نَقْضِ أيِّ قرارٍ في إطارِ ما يُمتَرَضُ أن يكون نظاماً لاتِّخاذِ القرارات بالإجماع، من الناحيةِ الرَّسميَّةِ، يُعادلُ صوتُ بنين صوتَ الولاياتِ المتحدة؛ وصوتُ بنغلاديش صوتُ الاتِّحادِ الأوروپيِّ.

عملياً، يَحْجِبُ الأَسْلُوبُ الخَادِعُ في الصَّوتِ الواحدِ للبلد الواحدِ علاقاتِ القُوَّةِ غيرِ المتكافئةِ التي تكيِّفُها نتائجُ مفاوضاتِ منظمةِ التجارة العالمية؛ حيث إنَّ بعضَ البلدانِ أكثرُ قدرةً من غيرها على التأثيرِ في جدولِ أعمالِ منظمةِ التجارة العالمية. فخلالِ جولةِ أوروغواي، فشلتِ البلدانُ النامية، رغمَ أنها تُكوِّنُ الأغلبيةَ، في معارضتها توسيعَ قوانينِ منظمةِ التجارة العالمية إلى مجالاتٍ معيَّنة كالمِلكيَّةِ الفكريَّةِ والاستثمارِ والخدماتِ. وتركتِ الاتفاقيةُ الخاصةُ بالزراعةِ معظمَ برامجِ الإعاناتِ الماليَّةِ الزراعيَّةِ في الاتِّحادِ الأوروپيِّ والولاياتِ المتحدة على حالها، لسببٍ بسيطٍ هو أنَّ هذه الاتفاقيةَ، التي هي بكلِّ المقاييس ما عدا الاسمِ اتفاقيةٌ ثنائيةٌ بين الطرفين، أُدخِلتِ قسراً إلى منظومةِ القوانينِ المتعدِّدةِ الأطرافِ. ففي الواقعِ، تمكَّنتِ الاقتصادياتُ العظمى في العالمِ من تفصيلِ القوانينِ على مَقاسِ سياساتها القوميَّةِ.

تزيدُ العواملُ المؤسَّسيَّةُ من تَفَاقُمِ ظواهر اللامساواةِ بين البلدان؛ إذ تعتمدُ المقدرةُ في صياغةِ الاتفاقياتِ على تمكُّنِ البلدانِ من متابعةِ مفاوضاتٍ معقَّدةٍ واسعةِ المدى، وهذا مجالٌ تتمتعُ فيه بلدانٌ معيَّنة بميزاتٍ أكبرِ من سواها.

كما نحاولُ إثباته طيلة هذا الفصلِ، فإن تقويةَ الرِّوابطِ بين التجارة والتنمية البشرية ستطلبُ العملَ على امتدادِ جبهةٍ عريضة. والأولويةُ الفوريَّةُ هي اعتبارُ السياسةِ التجاريَّةِ جزءاً مركزياً من التخطيطِ الوطنيِّ لتخفيفِ الفقرِ، ومن ثمَّ الحرصُ على أن تدعمَ قوانينُ التجارة الاقليميَّةِ والمتعدِّدةِ الأطرافِ أولوياتِ التنمية البشرية.

تُمثِّلُ جولةُ الدَّوحةِ - ومنظمةُ التجارة العالميةُ ذاتها - جزءاً هاماً من هذه العمليةِ الأوسعِ نطاقاً. فالقوانينُ التجاريَّةُ الجيدةُ لن تحلَّ الكثيرَ من المشاكلِ الأشدَّ إلحاحاً التي تجابهُ البلدانَ النامية، لكنَّ في وسعِ القوانينِ الجيدةِ أن تساعد؛ كما أنَّ القوانينِ السيئةَ قد تسببُ أضراراً خطيرة. ويتيحُ الاجتماعُ الوزاريُّ المقبلُ لمنظمةِ التجارة العالمية في شهرِ ديسمبر/ كانون الأول 2005 فرصةً هامةً لتبنيِ هيكليةٍ تفاوضيَّةٍ تحقِّقُ الالتزامَ بجولةِ للتنمية ونهْيِ الأَرْضِيَّةِ لمفاوضاتٍ مستقبليةٍ تضعُ التنمية البشرية - جنباً إلى جنبٍ مع التحريرِ التدريجيِّ والمتوازنِ للتجارة - في صميمِ المهامِّ المُوكَّلةِ إلى منظمةِ التجارة العالمية. فالفشلُ في اغتنامِ هذه الفرصةِ سوف يُضعِفُ - ربَّما إلى حدِّ مميت - منظمةَ التجارة العالمية التي تُعاني بالفعل من تآكلِ شرعيَّتها وصدقيَّتها.

إعادةُ النظرِ في حوكمةِ منظمةِ التجارة العالمية

لا تحدثُ تغييراتُ القوانينِ في فراغٍ، بل تُكيِّفُها مؤسَّساتُ؛ وعلاقاتُ القُوَّةِ، في حالةِ منظمةِ التجارة العالمية والتجارة الدولية، والتحدِّي الحاسمُ الذي يُجابهُ نظاماً متعدِّدَ الأطرافِ هو توفيرُ بنيةٍ يكون فيها وزنٌ لأصوتِ الأعضاء الأضعفِ.

يمكن لقوانين تجارية دولية أكثر
إنصافاً أن تُعطي زخماً قوياً
لأهداف التنمية للألفية

الاجتماع أن يخرج بنتائج ملموسة وعملية يتعين أن تتضمن دفعة أولى لحساب جولة التنمية في ثلاثة مجالات محددة: المنافذ إلى الأسواق، والدعم الزراعي، والمعاملة الخاصة والتفاضلية للبلدان النامية.

يُتيح الاجتماع الوزاري للعام 2005 فرصة مواتية لإزالة بعض أفضح القيود التي تُعيق الوصول إلى الأسواق وتحد من قدرة البلدان الفقيرة على الاستفادة من التجارة. ويجب الاتفاق على جداول زمنية ملزمة من أجل:

- إلغاء الرسوم الجمركية القسوى، وإنقاص تصاعد الرسوم بتخفيض أعلاها إلى مستوى لا يتجاوز ضعف الرسوم الوسيطة بحلول العام 2010.
- تطبيق اقتراح المفوضية لأجل أفريقيا التي ترعاها المملكة المتحدة، الداعي إلى السماح لجميع صادرات بلدان أفريقيا جنوب الصحراء ذات الدخل المنخفض بالدخول معفاة من الرسوم الجمركية ونظام الحصص، وتوسيع هذا الترتيب ليشمل جميع البلدان الأقل نمواً في مناطق أخرى.
- تخفيف قوانين المنشأ، بالموافقة قبل العام 2007 على تشريعات مستتدة إلى مبدأ الممارسة الدولية الأفضل من أجل تخفيض شرط القيمة المضافة للمنتجات المؤهلة إلى نسبة 25٪ من القيمة التصديرية؛ والسماح للبلدان المستفيدة من الأفضليات بالحصول على مدخلاتها من أي مصدر في العالم.

- إقامة صندوق تعويضي للتكيف التجاري في العام 2006 يُنفق 500 مليون دولار سنوياً خلال العقد المقبل، لتعويض البلدان عن تآكل أفضلياتها.

إن التقدم في المجال الزراعي ذو أهمية حاسمة، لأن سياسات البلدان المتطورة تُزعزع استقرار الأسواق العالمية وتتسبب برُكودها؛ كما تقوض أوضاع المصدرين الزراعيين القادرين على المنافسة وتزيد الفقر الريفي عبر إغراق أسواق المواد الغذائية في البلدان الفقيرة بصادرات مدعومة مالياً. وبعد مفاوضات دامت أربع سنوات، لم يتحقق أي شيء؛ ولم يُوضع جدول زمني لإلغاء إعانات دعم الصادرات، فيما تعمل البلدان المتطورة على إعادة هيكلة الإعانات لتقادي عقوبات منظمة التجارة العالمية. ويتعين أن تنص الأولويات الفورية لجدول التزامات البلدان المتطورة على وجوب تحقيق ما يلي:

- حظر ملزم لمجمّل إعانات الدعم المباشر للصادرات، بحلول العام 2007.
- تخفيض الإعانات المالية الإجمالية إلى مستوى لا يتجاوز 10٪ من قيمة الإنتاج، بحلول العام 2010.

ففي العام 2004، لم تكن لدى منظمة التجارة العالمية ممثلات دائمة لثلاثة وثلاثين بلداً نامياً، بينها عشرة بلدان أفريقية، كانت إما منتسبة إلى عضوية المنظمة وإما على طريق الانتساب؛ علماً بأن الحجم الوسيط لبعثة أحد البلدان الأقل نمواً هو موظفان محترفان. على الطرف الآخر للتقيض، تتألف بعثة الاتحاد الأوروبي من 140 موظفاً يمثلون مصالحه في مفاوضات منظمة التجارة العالمية؛ ولو حسب عدد الموظفين المسؤولين عن الشؤون التجارية الأوروبية في عواصم البلدان الأعضاء، لبلغ المجموع أضعاف ذلك.⁹⁴ وفي حين تُرسل بعض البلدان النامية - مثل البرازيل والصين والهند - فرقاً تفاوضياً كبيرة، وتشارك بفعالية في المفاوضات، تظل معظم البلدان النامية مهمشة.

إن لهذا العجز في التمثيل أهميته، حيث يتضح في المفاوضات الجارية من يوم إلى آخر مدى الأهمية الكبرى لكثرة الأعداد وسهولة الوصول إلى الخبرات. وتنعكس القدرة على استخدام المنظومة في إجراءات فض النزاعات، إذ لم يتمكن أي بلد أفريقي على الإطلاق من إلغاء قضية واحدة في منظمة التجارة العالمية. لذا، فإن تصحيح هذه الاختلالات المؤسسية شرط أساسي لإقامة ديموقراطية ذات مغزى داخل منظمة التجارة العالمية.

كيف يمكن التجارة أن تساعد أهداف التنمية للألفية

يمكن لقوانين تجارية دولية أكثر إنصافاً أن تُعطي زخماً قوياً لأهداف التنمية للألفية. وسيتطلب توليد هذه القوة الدافعة تناسقاً أكبر بين السياسات التجارية لحكومات البلدان المتطورة وبين سياساتها والتزاماتها الإنمائية؛ لأن القوانين التجارية غير المنصفة وغير المتوازنة تُعيق الجهود الدولية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وتتيح جولة الدوحة فرصة مواتية لمعالجة هذه القضية، لكن ما من تقدم كثير في هذا الاتجاه قد تحقق حتى الآن. وما تدعو إليه الحاجة هو مبادرة من خطوتين لإعادة تركيز اهتمام الجولة على أهدافها الإنمائية، ووضع إطار إنمائي لمفاوضات المستقبل.

دفعة أولى لحساب جولة التنمية

سيوفر الاجتماع الوزاري في هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة) خلال شهر ديسمبر/كانون الأول 2005، فرصة أخيرة لإعادة الثقة بجولة الدوحة. وينبغي لهذا

- تعويض منتجي البلدان النامية الأكثر تأثراً بالسياسات الزراعية للبلدان المتطورة حيال سلع أساسية هامة كالكسكس والقطن.
- تخفيض رسوم الاستيراد على مراحل، من خلال ما يُسمى المعادلة السويسرية التي تُطبّق أعمق التخفيضات على أعلى الرسوم، مع تحديد سقفها بنسبة 10٪، بحلول العام 2010.
- إلغاء شروط الصندوق الأزرق التي تسمح للبلدان بتقديم دعم غير محدود وفق أوضاع السوق.
- من حيث المبدأ، تعترف قوانين منظمة التجارة العالمية بأنه لا يجوز إجبار البلدان النامية على قبول التزامات تتأخر مع وضعها الاقتصادي واحتياجاتها الإنمائية. وقد فشل بند المعاملة الخاصة والتفاضلية عملياً في توفير بنية يمكن من خلالها التوفيق بين الشروط التي تفرضها منظمة التجارة العالمية وبين الالتزام بالتنمية البشرية؛ وهو اعتراف ورد في إعلان الدوحة الذي طالب بقوانين «أكثر دقة وفعالية وعملائية». غير أن البلدان النامية تتعرض لضغوط كي تُحرر الاستيراد بوتيرة لا تتناسب واحتياجاتها الإنمائية. وفي حين يمكن لتحرير الاستيراد تأمين منافع للتنمية البشرية، ينبغي تطبيق هذا التحرير بصورة مرحلية، متناسقة مع استراتيجيات تخفيض الفقر وأهداف التنمية للألفية؛ الواجب أن تكون قوانين منظمة التجارة العالمية متوافقة معها. ويوفر الاجتماع الوزاري للعام 2005 فرصة للعمل على تحسين هذه القوانين في ما يتعلق بالمنافذ إلى الأسواق وقطاع الزراعة. لتحقيق ذلك، ينبغي للبلدان المتطورة أن توافق على:
- الحد من المطالب المتبادلة بالوصول إلى الأسواق في ما يتعلق بالسلع غير الزراعية، ما يسمح للبلدان النامية بتخفيض معدلات رسومها الجمركية على أساس معادلة تتيح قدراً كبيراً من المرونة.
- إعفاء «المنتجات الخاصة» في الزراعة من أي متطلبات للتحرير؛ والسماح للبلدان النامية بتطبيق آليات وقائية للحد من حرية الوصول إلى الأسواق، عندما يهدد حجم الاستيراد أمن الناس الغذائي. وينبغي أن تشمل هذه المنتجات على المواد الغذائية الأساسية، والمحاصيل ذات الأهمية لسبل العيش الريفية، ودخل الأسر الفقيرة.
- إعادة النظر في قوانين الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، لضمان ألا تُرغم البلدان النامية الحديثة العضوية على التقيّد بمطالب التحرير التي لا تتفق ووضعها الإنمائي.

التطلع إلى المستقبل

- سيكون من غير الواقعي أن يتوقع من جولة الدوحة، ناهيك من الاجتماع الوزاري للعام 2005، تسوية شتى التشنجات القائمة بين قوانين منظمة التجارة العالمية والسياسات التجارية للبلدان المتطورة من جهة، وبين أهداف التنمية للألفية والغايات الأوسع نطاقاً للتنمية البشرية، من جهة أخرى. إلا أن الاجتماعات الوزارية هامة لأنها، جزئياً، تتيح فرصة الدلالة على النيات. ويتعين على البلدان الصناعية في الوضع الراهن أن تلتفت إلى عزمها على تعديل الاتفاقيات وإعادة التوازن إلى المفاوضات في المجالات التالية:
- السياسات الصناعية والتقانية. يتعين وجود التزام بتخفيف القيود المفروضة على تطوير سياسات نشطة في الصناعة والتقانة من خلال «إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة»، واتفاقيات أخرى.
 - الملكية الفكرية. من المسلم به جداً أنه ما كان ينبغي إدخال اتفاقيات الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، «تريس»، إلى جدول أعمال منظمة التجارة العالمية. ورغم أن حماية الملكية الفكرية أمر هام، يعاني الإطار الراهن كونه نمطاً من «قياس واحد يلائم الجميع» يقصر عن أن يأخذ في الاعتبار احتياجات البلدان النامية ومصالحها. والتحدّي المائل الآن هو تقوية البنود المتعلقة بالصحة العامة في هذه الاتفاقية، وتوسيع مجال الابتكار في التقانة، وقيام البلدان المتطورة بخطوات لتنفيذ الالتزام الذي ترضه عليها اتفاقية «تريس» للمساعدة في تمويل التحويلات التقانية.
 - الخدمات. إن من شأن تحرير القوانين التي تحكم الانتقال المؤقت للأشخاص بموجب الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات أن يكون مفيداً جداً للتوصل إلى توزيع أكثر إنصافاً لمنافع التجارة. وينبغي للبلدان المتطورة أن تضع مسألة تحرير أسواق الخدمات في البلدان النامية على الرف في منظمة التجارة العالمية، وأن تُعطي الأولوية عوضاً عن ذلك إلى تحرير ممرحل لأسواق العمل لديها.
 - السلع. يجب أن توضع الأمانة التي تجابه منتجي السلع الأساسية مباشرة في صميم جدول أعمال التجارة الدولية. وينبغي تطوير نهج متكامل يشمل زيادة التخفيف من أعباء الديون، والتعويضات، والتأمين ضد المخاطر؛ وفي بعض الحالات، تطوير سبل لتدبر شؤون الإمداد.

النزاع المُعقَّب - توضيحٌ معالم الخطر الحقيقي

5

« ما يبدأ بالفشل في الدفاع عن كرامة حياة
واحدة، ينتهي في الغالب الأعمّ بفاجعة تُصيب
أمماً بأسرها.»

الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان¹

النزاع العنفي - توضيح معالم الخطر الحقيقي

إن كل وفاة في صفوف المدنيين، مرتبطة بالنزاعات، هي انتهاك لحقوق الإنسان؛ لكن مخاطر الانتهاك مرجحة بقوة ضد مصلحة العائشين في أفقر البلدان

إذا كانت التنمية البشرية تتمحور حول توسيع الخيارات وتعزيز الحقوق، فإن النزاع العنفي هو أشد أنواع القمع الفاشمة لهذه التنمية؛ لأن الحق في الحياة والأمن هو أحد حقوق الإنسان الأكثر أساسية، ولأن انتهاك هذا الحق هو أيضاً من الأوسع انتشاراً والأكثر منهجية. ولا يزال عدم الأمن المرتبط بالنزاع المسلح أحد أكبر العوائق في وجه التنمية البشرية؛ إذ هو من مسببات الفقر الجماعي وعواقبه، على حد سواء. وحسبما يقول الأمين العام للأمم المتحدة، فإن «البشرية لا تستطيع أن تتمتع بالأمن من دون تنمية، أو بالتنمية من دون أمن؛ ولا بهذا أو تلك من دون احترام لحقوق الإنسان»²

المواد الغذائية، وتسهيم في انتشار الجوع وسوء التغذية، وتقوض التقدم الحاصل في مجالات مثل الصحة والتعليم. وهناك الآن نحو 25 مليون إنسان مشردين في أوطانهم، بسبب النزاع أو انتهاكات حقوق الإنسان؛³ ومن بين البلدان العشرة، المصنفة في أسفل دليل التنمية البشرية، تسعة عانت نزاعات عنيفة في وقت ما منذ عام 1990.

يتطلب النزاع العنفي في بلدان نامية اهتمام البلدان الغنية. وتُعطي المسؤولية الأخلاقية لمعالجة المعاناة، والمصلحة المشتركة في الأمن الجماعي، أقوى سببين مُفحِمين للبلدان الغنية كي تسهم في تطوير استراتيجية أمن جماعي يشمل الجميع. فالحقوق التي ينتهكها النزاع حقوق إنسانية عالمية الشمول من واجب المجتمع الدولي بأكمله، أخلاقياً وقانونياً، أن يساندها ويدافع عنها. وتوفر أهداف التنمية للألفية أساساً منطقياً آخر لجعل الأمن البشري في البلدان النامية قضية مركزية على جدول الأعمال الدولي. فالأمور المتيقن من حدوثها مستقبلاً قليلة؛ لكن من المؤكد قطعاً أن الحيلولة دون نشوب النزاع وحله لدى وقوعه، واغتنام الفرص المؤاتية لإعادة الإعمار في فترات ما بعد النزاع، ستُسرع عجلة التقدم على نحو يبين باتجاه الأهداف الإنمائية. على نقيض ذلك، فإن الفشل في هذه المجالات سيجعل من الصعب على العالم أن يحقق الغايات التي حددها لنفسه.

ثمة سبب آخر لدى البلدان الغنية كي تمنح الأولوية للإجراءات الكفيلة بمعالجة التحديات المنبثقة عن النزاعات

بعد انتهاء الحرب الباردة بنحو 15 سنة، ثمة إدراك حسي بأن عالمنا أخذ في التحول إلى عالم أقل أماناً. وتوحي استطلاعات الرأي في البلدان الصناعية بأن هذه المدركات مرتبطة بالمخاوف من الأخطار الإرهابية؛ وهي أخطار حقيقية، لكنها تخلق كذلك إدراكاً مشوهاً لتوزع اللأمن البشري. فمِنذ العام 1998، يتحمل الإرهاب تبعاً ما يقرب من 20 ألف إصابة قاتلة في العالم.³ في غضون ذلك، يُقدَّر بأن النزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية سبب حتى الآن نحو أربعة ملايين وفاة إضافية؛ غالبيتها الضخمة ليست بالرصاص، وإنما من سوء التغذية والأمراض. وفي السودان، تظهر المأساة الإنسانية المستمرة في أقاليم دارفور لفترات قصيرة متقطعة في الأخبار العالمية؛ مع أن حجم ما توقعه من الضحايا يقزم الأخطار التي يواجهها الناس في البلدان الغنية. ومن البديهي أن كل وفاة في صفوف المدنيين، مرتبطة بالنزاعات، هي انتهاك لحقوق الإنسان؛ لكن مخاطر الانتهاك مرجحة بقوة ضد مصلحة العائشين في أفقر بلدان العالم.

منذ العام 1990، مات أكثر من ثلاثة ملايين إنسان في نزاعات مسلحة؛⁴ علماً بأن الوفيات المعزوة مباشرة إلى النزاع قد حدثت كلها تقريباً في بلدان نامية. وبمعزل عن التكاليف البشرية الفورية، تُعطل النزاعات العنيفة مجتمعات برمتها؛ مع إمكانية قضائها على مكاسب حققتها التنمية البشرية تدريجاً خلال أجيال - حيث تُعطل شبكات

تعاين الاستراتيجيات الأمنية هذه الأيام
تعاظماً في الرد العسكري على الأخطار
الأمنية الجماعية، وتخلفاً في الاستجابة
لاحتياجات الأمن البشري

العنيفة في البلدان الفقيرة؛ ومن الممكن تلخيص ذلك
السبب بكلمات ثلاث، هي: «المصلحة الذاتية المستتيرة»،
فقبل مئة عام، ربما كان للدول خياراً تعزيز أمن الأوطان
بالاستثمار في المعدات العسكرية، وتقوية الحدود، ومعاملة
بلدانها كأنها جُزرٍ يمكن عزلها عن التأثيرات الخارجية من
العالم خارج تحومها. لكن زمن ذلك الخيار ولى، لأن ما من
بلد في دنيانا المعولمة هذه معزول كلياً عن محيطه، فالنزاع
العنفي يخلق مشاكل تنتقل من دون جوازات سفر، ولا تحترم
الحدود القومية؛ حتى عندما تكون الدفاعات لتلك الحدود
موسعة ومُحكمة. ومثلما حدّد فريق أمين عام الأمم المتحدة
الرفيع المستوى عن التهديدات والتحديات والتغيير عام
2004، فإن الأمن الجماعي في عالم الاعتماد التبادلي لا
يمكن تطويره على أساس قوميٍ صرفٍ.⁶

يربط الأمن الجماعي أبناء البلدان الغنية، مباشرة،
بالمجتمعات المحلية في بلدان فقيرة، حيث النزاعات تدمر
حياة البشر. فالمتاجرة بالمخدرات والتحويلات المحظورة
للسلاح، الجارية دولياً، تؤمن التمويلات والأسلحة التي تغذي
النزاعات العنيفة في بلدان مثل أفغانستان وهايتي - وتخلق
أخطاراً حقيقية للرفاه العام في البلدان الغنية. وعندما
تنهار الأنظمة الصحية بسبب النزاعات العنيفة، تواجه
البلدان الغنية، بالإضافة إلى الفقيرة، خطر الأمراض
المعدية؛ مثلما أظهر ذلك منذ فترة حديثة العهد، تعطل
نظم التمنيع ضد العدوى في أفريقيا الوسطى وأجزاء من
أفريقيا الغربية. وعندما يقتلع العنف أناساً من بيوتهم،
تخلق تدفقات اللاجئين والمشردين، والنزاعات المصدرة
إلى المجاورين، تحديات للمجتمع الدولي بأسره. وعندما تقع
دول ضعيفة في نزاع عنيف، توفر بيئة طبيعية لمجموعات
إرهابية تشكل مخاطراً أمنية على الناس في بلدان غنية؛ بينما
تعمل خلال الوقت نفسه على تأبيد العنف في بلدان فقيرة.
وقبل كل شيء، عندما تظهر البلدان الغنية، بالأmbالاة أو
عدم الاهتمام، تساهلاً تجاه الفقر والنزاع العنفي، فإن
ذلك يمثل تحدياً للأمل في قدرة عالم مترابط الحركة على
تحسين حصص الجميع؛ بمن فيهم الفقراء، والمعرضون
للتأذي، وغير الأمنين.

يمثل النزاع العنفي في البلدان الفقيرة أحد أوجه
اللاأمن الكوني، غير أن التهديدات للأمن هذه الأيام لا
تشتمل فقط على الحرب، أو العنف الأهلي، أو الإرهاب، أو
الجريمة المنظمة؛ وإنما أيضاً على الفاقة. فالمرض المعدي،
والجوع، والتدهور البيئي ما زالت أنواعاً من القتل أكبر بكثير

من النزاع المسلح - وكل منها مسبب للنزاعات العنيفة
وناجم عن تأثيراتها، على حد سواء. وفي حين أنه لا توجد
صلة تلقائية بين الفاقة والنزاع الأهلي، إلا أن أرجحية حدوث
نتائج عنيفة تميل إلى مجتمعات موسومة باستقطابية عميقة،
ومؤسسات ضعيفة، وفاقة مزمنة. وتستدعي الأخطار التي
يُثيرها الإرهاب تصدياً عالمياً شاملاً؛ كما يستدعيه الخطر
التمثل في اللاأمن البشري، بالمعنى الأوسع. وفي الواقع
أن «الحرب على الإرهاب» لن تكسب أبداً، ما لم يُبشر الأمن
البشري ويعزز. فالاستراتيجيات الأمنية هذه الأيام تعاني
تعاظماً في الرد العسكري على الأخطار الأمنية الجماعية،
وتخلفاً في الاستجابة لاحتياجات الأمن البشري.

يعنى هذا الفصل بالتحديات التي تخلقها النزاعات
العنيفة للتنمية البشرية؛ حيث يوجز الجزء الأول طبيعة
النزاع المتغيرة، ويتفحص التكاليف المترتبة على التنمية
البشرية؛ مظهراً كيفية تغير هذه الطبيعة، إلى جانب جغرافية
النزاع؛ أي كيف تراجعت الحروب بين الدول في الماضي أمام
النزاعات داخل الحدود الواحدة، وفي البلدان الفقيرة على
نحو أبرز. ويفحص الجزء الثاني بعناية بعض مواطن الضعف
البنوية التي تؤثر في دول ذات قابلية للنزاع؛ والتي تتراوح
بين القدرة الضعيفة على تأمين خدمات أساسية، وشرعية
مطمون فيها، وأشكال من اللامساواة الأفقية الحادة. ويهتم
الجزء الثالث بالتساؤلات عما تستطيع البلدان الغنية أن تفعله
لتعزيز الأمن البشري؛ فيما يستكشف الجزء الرابع عملية
التحول من الحرب إلى السلم فالأمن، والأدوار التسهيلية
للمعونات وللقطاع الخاص. أما الجزء الأخير، فيسلط الضوء
على ما يمكن للمجتمع الدولي فعله لبناء الأمن الجماعي.
وفي حين أن هذا جدول أعمال كبير، إلا أننا سوف نركز
على أربعة مجالات؛ هي المعونة لبلدان ذات قابلية للنزاع؛
وتدخلات السوق لحرمان مناطق النزاع من التمويل والسلاح؛
وتنمية القدرة الإقليمية، وإعادة البناء.

النزاعات العنيفة في بداية الألفية

كُونت المؤسسات الأمنية الدولية، القائمة

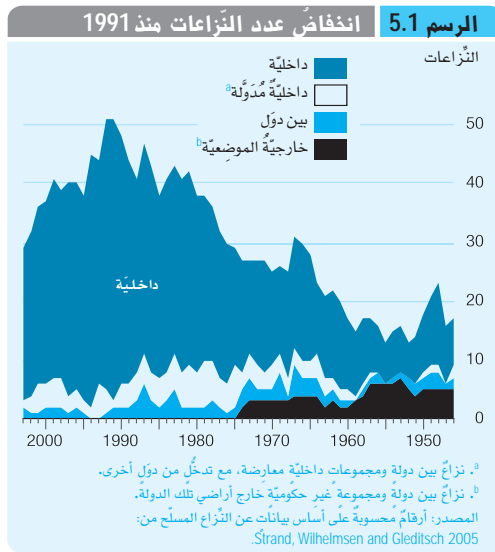
حالياً، رداً على الحربين العالميتين؛ وعلى

التهديدات التي أثارتهما الحرب الباردة

القرن العشرين انخفاضاً ملحوظاً في عدد النزاعات؛ إذ من بين 51 نزاعاً عام 1991، لم يبقَ في سنة 2003 إلا 29 نزاعاً مستمراً (الرسم 5.1). ومع أن عدد النزاعات تدنى، إلا أن حروب الأعوام الخمسة عشر الماضية أوقعت خسائر فادحة للغاية في الأرواح؛ حيث ذهب ضحية الإبادة الجماعية في رواندا عام 1994 ما يقرب من مليون إنسان، وقتلت الحرب الأهلية في جمهورية الكونغو الديمقراطية نحو 7% من عدد السكان. وفي السودان، أودت الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب طوال أكثر من عقدين بحياة ما يزيد على مليوني شخص وشردت ستة ملايين آخرين. وما إن انتهى ذلك النزاع حتى نشبت أزمة إنسانية جديدة في إقليم دارفور الغربي، برعاية الدولة؛ إذ يُقدَّر اليوم عدد المشردين بمليونين وثلاثمائة ألف، مع فرار مئتي ألف آخرين، أو أكثر،

قبل 11 سنة، عرض تقرير التنمية البشرية للعام 1994 هيكلية للأمن تذهب إلى أبعد من الهموم العسكرية المحدودة التعريف. فقد سعى التقرير إلى إثبات أن للأمن البشري وجهين. هما: المنجاة من التهديدات المزمنة، مثل الجوع والمرض والقمع؛ والحماية من التطميلات الفجائية في أنماط الحياة اليومية. غير أن النزاع العنفي يقوض الأمن البشري في كلا البعدين؛ إذ يزيد الفقر، ويخرب الحياة العادية.

كُونت المؤسسات الأمنية الدولية، القائمة حالياً، رداً على الحربين العظميين اللتين وقعتا في النصف الأول من القرن العشرين؛ وعلى التهديدات التي أثارتهما الحرب الباردة. اليوم، يواجه العالم تحديات جديدة؛ بعد أن تغيرت طبيعة النزاع وجغرافيته. فقبل ستين عاماً، سعى جيل رؤيوي من قادة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى معالجة الأخطار التي قد تتسبب بها النزاعات بين الدول؛ وكانت الأمم المتحدة نفسها من ثمار تلك الجهود. مع بداية القرن الحالي، نجد أن النزاعات في معظمها تحدث داخل الدول؛ وأن الضحايا في معظمهم مدنيون. والتحديات اليوم ليست أقل عمقاً من تلك التي واجهها العالم قبل ستة عقود، غير أن التصدي لها محدود؛ كما أشار إلى ذلك الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان، في مقترحاته لإصلاح المنظومة الدولية: «على الجانب الأمني، وعلى الرغم من تضاعف الشعور بالخطر في صفوف الكثر، فإننا نفتقر حتى إلى توافقٍ أساسي؛ والتنفيذ، حيثما يحدث، يكون في الغالب الأعمّ مطعوناً فيه»⁷. وبالرغم من الثمن الهائل الذي تدفعه التنمية البشرية، بسبب الفشل في توفير رؤية تدعمها استراتيجيات عملية، فإن حقيقة هذا الثمن غير مُدرّكة على نحوٍ وافٍ.



5

الجدول 5.1 النزاعات تكلف باطراد مزيداً من أرواح البشر

الفترة	وفيات متعلّقة بالنزاع (بالملايين)	سكّان العالم في منتصف القرن (بالملايين)	وفيات متعلّقة بالنزاع كنسبة من سكان العالم (%)
القرن السادس عشر	1.6	493.3	0.32
القرن السابع عشر	6.1	579.1	1.05
القرن الثامن عشر	7.0	757.4	0.92
القرن التاسع عشر	19.4	1,172.9	1.65
القرن العشرون	109.7	2,519.5	4.35

المصدر: بيانات الوفيات الناتجة عن النزاع من Svard 1991, 1996؛ بيانات السكان في القرن العشرين من UN 2005d؛ بيانات أخرى عن السكان من مكتب تقرير التنمية البشرية، بناءً على (Sykes 2004 (Table B-10).

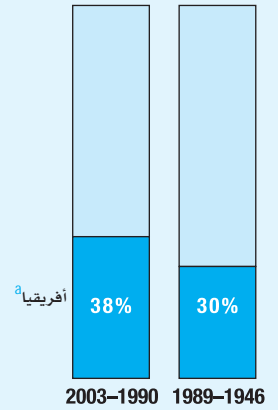
انتقال المخاطر الأمنية باتجاه البلدان الفقيرة

تُظهر نظرة طويلة الأمد أننا نعيش في عالم متزايد العنف، وأن القرن الذي انتهى منذ فترة وجيزة كان أعنف ما عانته البشرية في تاريخها. فقد بلغ عدد الذين قتلوا في نزاعات القرن العشرين نحو ثلاثة أضعاف أمثالهم طوال القرون الأربعة التي سبقت (الجدول 5.1).

من الممكن تفسير اتجاهات النزاع من زاوية إيجابية وأخرى سلبية على حدٍ سواء. فقد شهد العقد الأخير من

الرسم 5.2 مخاطر الأمن تتحول إلى أفريقيا

الحصة من النزاعات كونيًا



^a النزاع كلها، لا أفريقيا جنوب الصحراء فقط. المصدر: نسب محسوبة بناءً على بيانات عن النزاع المسلح من: Strand, Wilhelmssen and Gleiditsch 2005.

إلى تشاد المجاورة. وقد شهد عقد التسعينات أيضاً عمليات استئصال عرقية في قلب أوروبا، عندما اجتاحت دول البلقان نزاعات أهلية عنيفة.

مع الوقت، تغير نمط النزاعات الجغرافي؛ وصاحبه تحول واضح في المخاطر الأمنية إلى البلدان الفقيرة. فخلال الفترة 1946-1989، لم تزد نسبة البلدان النامية، المنخفضة الدخل، على ثلث مجمل النزاعات إلا يفارق لا يذكر؛ في حين أن أكثر من نصف البلدان والأراضي التي عانت النزاعات العنيفة في الفترة 1990-2003 كانت من مجموعة الدخل المنخفض.⁸ وتشهد أفريقيا حالياً نحو 40٪ من النزاعات في العالم (الرسم 5.2)، بما في ذلك بضعة من أشدها دموية خلال السنوات الخمس عشرة الماضية. صحيح أن العدد الإجمالي للنزاعات يتناقص، لكن حروب اليوم تدوم لفترات أطول. ومن عواقب ذلك، أن وقعها على التنمية البشرية شديد الإيلام.⁹

تكاليف التنمية البشرية من جراء النزاع

يفرض النزاع العنفي على التنمية البشرية بعض التكاليف الواضحة والفورية؛ حيث إن فقدان الحياة، والانجراف، والإعاقة، والاعتصاب كلها من النتائج المباشرة للنزاع. غير أن ثمة خسائر أقل وضوحاً على نحو فوري، وأقل سهولةً للتحديد بالأرقام. فانهيار المنظومات الغذائية، وتفكك الخدمات الصحية والتعليمية، وخسارة الدخل، كلها من أوجه النزاع ذات الملامسات السلبية الدالة للتنمية البشرية؛ مثلما للضغوط والرؤسات النفسية، ومن غير الممكن للإحصائيات وحدها إعطاء صورة مرآتية عن الأثمان الكاملة - وغالباً ما تكون المعلومات البيانية في أضعف حالاتها عن البلدان التي تكابد النزاعات العنيفة. لكن الواضح في الأمر أن التكاليف البشرية الفورية، رغم كونها هائلة، تمثل جزءاً صغيراً مما تدفعه البلدان ثمناً للنزاع.

يوفر دليل التنمية البشرية آلية لتفحص التكاليف الأطول أمداً للنزاع. ولأن الدليل يتأثر بعوامل مختلفة عديدة، فمن الواجب اعتماد الحذر لدى تفسير العلاقة بين مجموع النقاط لأي بلد معين في هذا الدليل الإنمائي وبين النزاع في ذلك البلد. وحتى مع هذه التحذيرات التوضيحية، يبقى هناك رابط قوي بين التنمية البشرية المتدنية والنزاعات العنيفة. وفي حقيقة الأمر أن النزاع العنيف هو واحد من أضمن السبل وأسرعها للوصول إلى أسفل التصنيفات على جدول

الدليل - وواحد من أقوى المؤشرات على البقاء المتطاول الأجل هناك، فمن بين 32 بلداً، ضمن فئة التنمية البشرية المنخفضة في الجدول، هناك 22 بلداً عانى النزاع في وقت ما منذ العام 1990. وفي خمسة من هذه البلدان، انعكس اتجاه التنمية البشرية فعلاً خلال العقد المنصرم. ويتضح وقع النزاعات العنيفة المميت على التنمية البشرية، بسهولة، من خلال المعلومات التالية:

- عانت تسعة من أدنى عشرة بلدان في دليل التنمية البشرية نزاعات في وقت ما منذ العام 1990؛ بينها اثنتان فقط يتبعان النظام الديمقراطي.¹⁰
 - شهدت سبعة من البلدان العشرة، الواقعة في أسفل جداول الناتج المحلي الإجمالي للفرد، نزاعاً في الأعوام الحديثة العهد.
 - عانت خمس من البلدان العشرة، ذات المعدلات الأدنى للعمر المتوقع لدى الولادة، نزاعاً في الأعوام الخمسة عشر الماضية.
 - قاست تسعة من البلدان العشرة، ذات النسب الأعلى في العالم من حيث وفيات الرضع والأطفال دون الخامسة، نزاعاً في الأعوام الحديثة العهد.
 - شهدت ثمانية من البلدان العشرة، ذات النسب الأدنى لالتحاق الأطفال بالمدارس، نزاعات في وقت ما منذ العام 1990.
 - كابدت تسعة من البلدان الثمانية عشر التي تدنت درجاتها في دليل التنمية البشرية خلال التسعينات نزاعاً في الفترة عينها؛ كما أن المداخيل للفرد ومعدلات الأعمار المتوقعة تراجعت في كل هذه البلدان.
- بنتيجة هذه الارتدادات في التنمية البشرية، صارت البلدان التي تقاسي النزاع العنيف من بين المجموعة الأبعد عن المسار لإنجاز أهداف التنمية للألفية. وعلى الرغم من أن الفجوات البيانية في بلدان النزاعات تجعل من الصعب ربط مدى حدوث النزاع بالأداء لتحقيق الأهداف، فإن الأدلة بشأن وفيات الأطفال متوفرة لجميع البلدان تقريباً؛ حيث كابد النزاع منذ عام 1990 ثلاثون بلداً من 52 تعاني فيها معدلات وفيات الأطفال ركوداً أو تزداد سوءاً، ومثلما هو الأمر في المجالات الأخرى للتنمية البشرية، توفر المؤشرات على رفاهة الأطفال مقياس تغيرات حساساً يسجل وقع النزاعات على حسن حال البشر.

ومع أن مؤشرات دليل التنمية البشرية الخاصة ببلدان النزاع تستوقف الأنظار، غير أنها لا توفر سوى صورة جامدة

لا يزهق النزاع العنفي أرواح البشر
بالرصاص فقط؛ وإنما أيضاً عبر
تفتيت الأمن البشري على نحو أعم

يمكن حتى للنزاع العنفي، الذي يندلع لفترة محدودة، أن يخلق لولبيةً أُنحاديّة؛ حيث أُنعدام الأمن، والخسائر في البنية التحتية الطبيعية، والنشاط الاقتصادي المخفّض، وتكاليف الفرص المضيعة بسبب النفقات العسكرية، وفقدان الموجودات، والقابليات الأخرى للتأدي، تُكوّن مزيجاً ساماً للتنمية. فالنزاع يزيد الفقر، ويخفّض النمو، ويقوّض الاستثمار، ويدمر البنية التحتية التي يعتمد عليها التقدّم في رفاه الإنسان؛ كما يشجّع المستويات العالية من الانفاق العسكري، مُحوّلاً بذلك مواردٍ ضرورية عن الاستثمار الإنتاجي. وتؤدي النزاعات العنفيّة أيضاً إلى نشر سوء التغذية والأمراض المعدية؛ عبر انهيار الخدمات، وانتشار اللاجئين والمشرّدين. وسوف تتخصّص الأقسام التالية بعض العوامل الرئيسية التي تسهم في الخسائر اللاحقة بالتنمية البشرية.

نمو اقتصادي بطيء؛ موجودات ومداخل ضائعة

تتجمّع عن النزاع العنفي خسائرٌ تنتقل عبر مجمل الاقتصاديات ككل، لتقوّض إمكانات النمو. ومع موجودات وقدرات أقل من الممكن لمواجهة الخسائر في الدخل والأصول، يكون الفقراء عرضةً للتأدي البالغ من جرّاء الأثر الاقتصادي للنزاع.

يُقدّر البنك الدولي أن الحرب الأهلية تستمر في المعتاد سبع سنوات، يتناقص خلالها معدل نمو الاقتصاد في كل سنة بنسبة 2.2%.¹¹ معنى ذلك أن لبلدان قليلة تشهد تراجعاً بهذا الحجم إمكانيةً يمكن تصديقها لتخفيض الفقر إلى النصف بحلول عام 2015. فقد حدّدت دراسةً متوسطاً تكلفة النزاع في بلدٍ متدني الدخل بما يرقى إلى 54 مليار دولار، أخذةً في الحسبان تزايد مخاطر النزاع المستقبلي؛ على الرغم من أن محاولات تقدير الوقع كميّاً عرضةً للتشكك في صحتها على أسس منهجية.¹² وما هو جلي هنا أن الكميات المطلقة كبيرة جداً، وتقرّم المنافع المحتملة من تدفّقات المساعدات؛ كما أن الخسائر التراكمية تزداد مع استغراق النزاع الأهلي فترات أطول. فالنزاعات المتطاولّة الأمد في أميركا اللاتينية خلّفت أثراً حاداً على النمو الاقتصادي؛¹³ حيث يُقدّر أن النزاع المسلح في كولومبيا، بين القوّات الحكومية والمتمردين على السّلطة منذ عام 1992، اقتطع نقطتين مؤبّتين سنوياً من معدل نموها.

يُحدث النزاع العنفي تفاعلات سلسلية تُديم الخسائر الاقتصادية وتضعفها، ويمثّل أي اقتصادٍ متباطئٍ وأيٍّ جوفٍ أمّنيّ متقلّبٍ عاملٍ تثبيطٍ قويين بالنسبة إلى الاستثمارات المحليّة والأجنبية، وحافزاً فعّالاً على هروب رأس المال -

واحدة لمشهدٍ متغيّرٍ باستمرار؛ إذ إن خسائر الرفاه المنعكسة في تلك الصورة تراكمية، وتمتدّ عبر أبعاد مختلفة للرفاهية. في السودان، مثلاً، لم يؤدّ العنف إلى إزهاق أرواح فقط؛ بل خلق أيضاً تلك الأوضاع التي تُثقل فيها ارتدادات التنمية البشرية من جيلٍ إلى آخر. ففي جنوب البلاد، لا يذهب إلى المدرسة إلا نحو 20% فقط من الأطفال، ولا تتوفّر خدمات الصّرف الصحيّ الوافية إلا إلى أقل من ثلث السكّان؛ كما أنّ معدّل وفيات الأمومة (763 لكل 100 ألف ولادة حيّة) هو أحد أعلى المعدّلات في العالم، وضعف المعدّل في شمال السودان. وكانت التسوية التي أنهت النزاع الطويل الأمد بين شمال السودان وجنوبه قد خلّقت، على الأقل، إمكانيةً التّعافي؛ غير أنّ الميليشيات المدعومة من الحكومة في إقليم دارفور خلّطت في غضون ذلك لأزمة أخرى تنال من التنمية البشرية، حيث تقدّر معدّلات سوء التغذية 40%، وتصل نسبة المحرومين من الحصول على مياه نظيفة إلى 60%. ومع أنّ معدّل وفيات الطفولة في السودان نصفٌ متوسطه في أفريقيا جنوب الصحراء، توحى أحدث التقديرات بأنّ معدّل الوفيات في شمال دارفور هو ثلاثة أضعاف المتوسط؛ وفي دارفور الغربية ستّة أضعافه. في هذه الأثناء، يخلق النزاع أوضاعاً أُنعدام الأمن الغذائيّ لأجلٍ طويل. فالتشرّد واسع الانتشار ومستمرٌ يعنّاد إلى الحد الذي يتوقّع فيه ألاّ تتمكّن سوى أسرٍ قليلة من العودة إلى أراضيها قبل موسم الزرع للعام 2005؛ وتالياً، فإنّ فرص الحصول على الغذاء والدخل، المحفوظة بالمخاطر، سوف تزداد سوءاً.

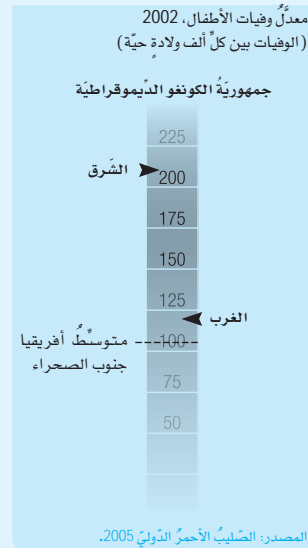
مثملاً تبيّن قضية دارفور بأشدّ الحالات تطرفاً، فإنّ النزاع العنفي لا يزهق الأرواح بالرصاص فقط؛ وإنما أيضاً عبر تفتيت الأمن البشري على نحو أعم. وتترتب على تعطّل المنظومات الغذائية، وانهيار سبل العيش، وتفتت الخدمات الأساسية المحدودة أصلاً، آثارٌ مضاعفةٌ ضخمة؛ مع كون الأطفال في مقدّمة الضحايا. فمن بين ثلاثة ملايين وفاة في العالم، متعلّقة بالنزاعات العنيفة منذ العام 1990، بلغ عدد الأطفال نحو مليونين؛ وقد حدث الكثير منها في جمهورية الكونغو الديموقراطية (الإطار 5.1). صحيح أنّ وقفاً تجريبياً لإطلاق النار منذ سنة 2002 قد خفّض عدد الوفيات الحاصلة كنتيجة مباشرة للنزاع العنفي، غير أنّ «معدّل الوفيات الفاتضة» - أي عدد الذين يموتون بالإضافة إلى المعدّل المتوقع في عامٍ عاديٍّ - يوحى بأن تأثير النزاعات العنفيّة المضاعف ما زال يؤدي بحياة 31 ألف إنسان كل شهر. ويعزى معظم هذه الوفيات إلى الأمراض المعدية في صفوف الأطفال.

كأخطار رئيسية. ففي عام 2002، بلغ معدل وفيات الرضع في المقاطعات الشرقية 210 حالات لكل ألف ولادة حية - ما يقرب من ضعفه في أفريقيا جنوب الصحراء، وأكثر من 70٪ فوق المتوسط القومي للبلد. وقد هبط معدل وفيات الأطفال في المقاطعات الشرقية خلال فترة 2003-2004؛ مبيناً «هدية السلام» على صعيد الحالات المنقذة، وموفرًا الدلائل على التكاليف التي كبدتها النزاع. وترك هذا النزاع بصمته في التعليم أيضاً؛ حيث هبطت معدلات الالتحاق المدرسي في هذا البلد من 94٪ عام 1978 إلى 60٪ عام 2001.

تستمر مظاهر انعدام الأمن قائمة؛ إذ على الرغم من اتفاقية السلام الشاملة للجميع التي وقّعت في عام 2003، لا يزال مئات آلاف المواطنين غير قادرين على استئناف حياتهم بشكل طبيعي. والحقيقة أنه منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2004، هجر نحو 200 ألف إنسان منازلهم في مقاطعتي كيفو الشمالية والجنوبية، بحثاً عن الأمان في الغابات.

وتشير تكاليف النزاع المتواصلة إلى مكامن الضعف في اتفاقية السلام؛ حيث لا تزال قوات مسلحة من بلدان أخرى تعمل على نحو واسع في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالإضافة إلى جماعات المتمردين. وقد باتت المنطقة الشرقية قاعدة عسكرية تستخدمها القوات الديمقراطية لتحرير رواندا - المكونة من متمردى الهوتو الذين ارتبط اسمهم بالإبادة الجماعية عام 1994. وتجذب هذه المنطقة أيضاً قوات من دول مجاورة تسعى إلى استغلال ثرواتها المعدنية المائلة. فنزاع سلاح الديمقراطية لتحرير رواندا، وطرده القوات المسلحة التابعة لدول أجنبية، واستعادة السيطرة الفعالة للدولة على الثروات المعدنية، مستلزمات فورية لبسط سلام حقيقي.

النزاع يزيد الوضع السيئ سوءاً



لم يجتذب النزاع في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية اهتمام وسائل الإعلام إلا قليلاً، كما أنه لم يعد مشكلة أمنية دولية كبرى على شاشات الرادار لراسمي السياسات في البلدان المتطورة؛ مع أنه النزاع الأكثر فتكاً بالحياة البشرية منذ الحرب العالمية الثانية.

يوضح هذا النزاع بيانياً كيف يمكن لعدد الإصابات المباشرة أن يصور التكاليف البشرية بأقل مما تقتضيه الحقيقة. فمقارنة معدل الوفيات خلال فترة 1998-2004 بما كان يمكن أن يحدث في غياب النزاع العنفي تبين وجود 3.8 مليون حالة من «الوفيات الفائضة». ويبيّن النزاع إحدى الخصائص الأخرى للعلاقة بين النزاع العنفي والتنمية البشرية: فاستتباب السلام لا يجلب معه تلقائياً استرداد الخسائر في رفاه الإنسان. مثلاً أنه على الرغم من التحسنات في الوضع الأمني منذ دخول الوقت الموقت لإطلاق النار حيز التنفيذ في عام 2002، لا يزال معدل الوفيات الأولي في البلاد 67٪ أعلى مما كان عليه قبل اندلاع النزاع، وضعف المعدل الوسطي في أفريقيا جنوب الصحراء؛ إذ ما زال نحو 31 ألف إنسان يموتون شهرياً بما يتجاوز متوسط المستويات في أفريقيا جنوب الصحراء، نتيجة للمرض وسوء التغذية والعنف.

بالإضافة إلى ذلك، عانت جماعات بأكملها من التمجير؛ حيث سجل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في مارس/آذار 2004 وجود 3.4 مليون مواطن كونغولي مهجر داخلياً، من مجموع السكان البالغ 51.2 مليون نسمة. ويؤدي التشريد والتعرض للتأدي بمثل هذا الحجم الكثيف إلى جعل الوضع في الكونغو أسوأ كارثة إنسانية يمتد بها عالم ما بعد عام 1945.

والأسر الفقيرة هي الأكثر تعرضاً للأذى بوجه خاص؛ إذ يترافق التشريد مع خسارة الموجودات لا سيما في المناطق الريفية، حيث يكون السكان أكثر تعرضاً للنهب الذي ترتبه الجماعات المسلحة. فقد أجبر العديد من المزارعين على هجر أراضيهم بحثاً عن مداخل نقدية قصيرة الأمد، والالتحاق غالباً بالقوى العاملة في مشاريع التعدين اللامرعية. وأفضى تمزق الزراعة إلى تقويض نظم الغذاء، واستفحال خطر سوء التغذية؛ حيث تبلغ نسبة الإنتاج الزراعي الآن في المقاطعات الشرقية عشر المستوى الذي كان سائداً قبل اندلاع الحرب. وحتى الأماكن التي تتوفر فيها المحاصيل أو السلع المنتجة للتبادل، فإن توقف مواصلات النقل النهري يزيد من محدودية الوصول إلى الأسواق. وفي هذا البلد ككل، يعاني سوء التغذية نحو ثلاثة أرباع السكان - أي ما يعادل 35 مليون نسمة.

يتصدر الأطفال قائمة المتعرضين للإصابات الناجمة عن النزاع (انظر الرسم)؛ حيث تجدد بروز الأمراض، مثل الحصبة والسعال الديكي، وحتى الطاعون الدبلي،

المصدر: FAO 2004b; IRC 2004; Global IDP Project 2005b; Oxfam GB, Save the Children and Christian Aid 2001; UNICEF 2000, 2001b; UN OCHA 2002, 2004a, b; Oxfam International and others 2002; UNCHR 2004; WHO 2004a; Human Rights Watch 2004a.

ويبدو أن الروابط بين النزاع العنيف والنمو تتحو في كلا الاتجاهين؛ ولذا، فإن البلدان الفقيرة أكثر عرضة لنشوب النزاع. فقد استنتج بحث اقتصادي إحصائي عبر البلدان أن تلك التي يبلغ فيها الدخل 600 دولار للفرد يرجح أن تكون أقل تعرضاً لحرب أهلية بنحو النصف، مقارنةً ببلدان يبلغ فيها الدخل للفرد 250 دولاراً.¹⁴ ويدل هذا على أن النافذة والنمو المتدني يرتبطان بالنزاع، الذي يعمل بدوره على تعزيز الظروف المهيئة لهما. فشارك النزاع، بالنسبة إلى العديد من البلدان، هو جزء من شرك الفقر.

حيث سجلت تحويلات في بعض البلدان بنسبة 20٪ تقريباً من الثروات الخاصة بمجرد أن لاحت في الأفق نذر النزاع.¹⁴ وبجانب هبوط الاستثمار، تبرز خسارة سنوات من التنمية، عبر تدمير رأس المال المادي. فالطرق والجسور ونظم الطاقة المدمرة تجسد خسارته في الاستثمار السابق، فضلاً عن الخطر الذي يهدد عملية التعافي في المستقبل. ويُقدّر أن السلفادور خسرت ما قيمته 1.6 مليار دولار من البنية التحتية خلال سنوات النزاع فيها، مع عواقب مدمرة لأداء نموها.¹⁵

يمكن للبلد الذي يجاور منطقة نزاع
أن يتوقع هبوطاً في معدل نموه
بمقدار نصف نقطة مئوية تقريباً

ليست التكاليف الاقتصادية المرتبطة بالنزاع محتواةً بإحكام ضمن الحدود القومية. فالأثر الأشد فوريةً لحرب أهلية في بلد ما، يظهر في البلد المجاور ويتجسد بتدفق اللاجئين؛ كالأفغان في باكستان وإيران، والكونغوليين والبرونديين في تنزانيا، والسودانيين في تشاد. بيد أن الأثر الأوسع يكمن في المخاطر المتزايدة للانجرار إلى النزاع، والارتفاعات المتتالية في الإنفاق العسكري، وتدهور الاستثمار في المنطقة ككل، وتقطع أوصال الطرق التجارية. فالبلد الذي يجاور منطقة نزاع يمكن أن يتوقع هبوطاً في معدل نموه بمقدار نصف نقطة مئوية تقريباً¹⁷. بالإضافة إلى الخسارة المباشرة التي تصيب المداخل والاستثمارات، ثمة تكاليف يتبدى تأثيرها على التنمية البشرية. فالإنفاق العسكري يزداد خلال الحروب الأهلية، مع ما يرتبط بذلك من خسائر في الفرص المتاحة. وفي المتوسط، تتسبب حرب أهلية باستهلاك الإنفاق العسكري نسبة إضافية من الناتج المحلي الإجمالي، مقدارها 1.8٪¹⁸. وهذه موارد يمكن أن تكون أكثر إنتاجية؛ إذا وُظفت لتأمين الخدمات الاجتماعية، والبنية التحتية الاقتصادية.

في التطلع إلى ما أبعد من المستوى الكلي الشامل، يتضح أن تكاليف النزاعات تقع بشكل غير متناسب على الفقراء والمهمشين. ويمكن للتخوف من النزاع العنفي أن يقطع أوصال نظم التجارة المحلية ويقصي الناس عن الأسواق التي تعتمد عليها أسباب عيشتهم - وأحياناً، سبل بقائهم على قيد الحياة. فقد أدى النزاع العنفي في شمال أوغندا إلى تمرق متكرر في أسواق الماشية، مع عواقب وخيمة ومدمرة كانت من نصيب المزارعين الرعاة - وهم بعض أفقر المجموعات في البلاد. أما إقليم كاراموجا الواقع في شمال شرق أوغندا، المجاور لكل من السودان وكينيا، فيبدو أنه ليس على خريطة الإعلام المعتادة لمناطق النزاع الحامي؛ بيد أن حجم المعاناة التي يخلقها النزاع العنفي يوجب أن يكون كذلك. فقد زاد النزاع المتولد جزئياً من التنافس الكثيف على الموارد، من تعرضية رعاة الماشية في كاراموجا للفقير (الإطار 5.2).

ليست بلدان الدخل المتدني وحدها التي تبدي رابطاً قوياً بين النزاع العنفي والاضطراب الاقتصادي. فالنزاع يُعطل أيضاً أسواق العمل في بلدان الدخل المتوسط، ويقلص العائدات من أهم موجودات الفقراء؛ وهو عملهم الكادح.

الإطار 5.2 وفع عدم الأمن على سبل العيش - مثال من كاراموجا الأوغندية

الغارات اتخذت أشكالاً دمويةً بصورة متزايدة، شأنها في ذلك شأن العمليات الانتقامية.

في الوقت الراهن، تبقى النزاعات حول الماشية والرعي على تصاعد العنف بين مختلف العشائر الرعوية؛ وهو عنف يعبر الحدود. ففي مارس/آذار 2004، أغارت قبائل الدونوث على التوركانيين الكينيين، الذين عبروا إلى أراضيها لرعي 58 ألفاً من ماشيتهم. وفي غارة واحدة، فقد التوركانيون 2915 رأساً من الماشية للمفجرين.

وقد أصبح قطع الطريق ميزةً معهودة للنزاع؛ حيث وقع في عامي 2003 و2004 ما لا يقل عن عشر شاحنات ضخمة، محملة بالماشية، في كمان على طريق كوتيدو-مبالي. وبات التجار الآن غير راغبين في استيراد الماشية من الأسواق الرعوية في المنطقة؛ بحيث وصلت المشتريات في مارس/آذار 2003 إلى أقل من عشر المستوى الذي كان سائداً قبل ذلك بسنة واحدة.

أدت الغارات المسلحة إلى دمار البنية التحتية الصحية والتعليمية؛ وهجر عاملون صحيون ومعلمون كثيرون أعمالهم خوفاً من القتل إبّان المناوشات المحلية. فخلال عامي 2003 و2004، قُتل عاملان صحيان وخمسة معلمين خلال أدائهم واجبهم. ومن مضاعفات ذلك، تدني فرص الوصول إلى الخدمات الاجتماعية.

وقد شجع فشل معالجة الفاقة الزيفية مأسسة النزاعات والغارات العنفية باعتبارها من صلب النزعة الرعوية في كاراموجا؛ حيث يشكل النزاع جزءاً من الحياة اليومية. وخلقت العسكرة المكثفة للإقليم وضعا الآن بات فيه الخروج على القانون، والقتل ونهب الممتلكات، وحمل السلاح أسلوب الحياة العادي.

يُدمر النزاع العنفي أسباب العيش والرزق، فضلاً عما يلحقه من خسائر في الأرواح. وحينما ينهار السلام، غالباً ما تتوقف حركة السلع؛ مع تخلي التجار عن المناطق المتأثرة، وانخفاض أسعار المنتجات المتجر بها، وضومر مداخل الفقراء. وكانت المجتمعات الرعوية في أفريقيا الشرقية بين أكثر المناطق تأثراً.

يبين إقليم كاراموجا في شمال شرق أوغندا - المتألف من مقاطعات كوتيدو وموروثو ونكاربيريت - ما يمكن أن يحدث عندما يعزز النزاع العنفي وتمزق السوق أحدهما الآخر؛ وكيف يُمسي اللأمن الاقتصادي مزمناً. فإقليم كاراموجا، المتناخم للسودان وكينيا، يمثل تحدياً تنموياً فريداً؛ من حيث إنه أحد أفقر الأقاليم في أوغندا، وفيه بعض أسوأ مؤشرات التنمية البشرية. وتتسم هذه المنطقة بكونها شبه قاحلة، ومعرضة للجفاف؛ كما أنها ذات منافذ محدودة إلى الأسواق، وتوفير هزيل للخدمات الاجتماعية.

للنزاع في إقليم كاراموجا، الذي يتكوّن معظم سكّانه من الرعاة، جذور معقدة. فالحكومات الاستعمارية، وحكومات ما بعد الاستعمار حتى عهد قريب، كانت تنظر إلى أسلوب العيش الرعوي في الإقليم بأنه قديم الطراز، وقيم اقتصادياً، ومدمر بيئياً. وقد بذلت جهوداً لتعزيز الاستقرار بتخفيض أعداد الماشية، وإرساء الحدود، والحد من الانتقال إلى مناطق الرعي خلال موسم الجفاف، وفرص تكثيف الزراعة. شملت العواقب تنافساً متزايداً على الموارد الشحيحة، وفاقاً شديدة للأسر الرعوية. ومع تدهور أسباب العيش، باتت الإغارة على قطعان الماشية استراتيجية للبقاء. وقد عنت التدفقات الكبيرة للأسلحة الصغيرة - إثر النزاعات في الصومال وإثيوبيا؛ ومنذ عهد قريب في منطقة البحيرات الكبرى، الأوسع نطاقاً - أن هذه

المصدر: Gray 2000; Nangiro 2005; Odhiambo 2004.

قطعانها خلال نزاع امتدَّ عشرين سنة. 19 وفي الوقت نفسه، فإنَّ الخسائر التي مُنيت بها القوَّة العاملة من الذكور كُثِّمت والضغوط على النساء، الساعات إلى إعادة بناء الموجودات والمحافظة على المداخل. وقد ارتفعت النسبة بين الإناث والذكور في المنطقة إلى 2 مقابل 1، 20 وازداد بنتيجة ذلك الضغط على النساء باعتبارهنَّ ربَّات الأسر؛ حيث لا يستلزم الأمرُ وجوبَ اعتنائهنَّ بالأطفال فحسب، بل أيضاً ضرورة إيجاد العمل والدخل في بيئاتٍ غير آمنة إلى حدِّ بعيد.

كذلك يمكن للخسائر المباشرة في الإنتاج الزراعي والبنية التحتية أن تكون لها عواقبٌ مدمرةٌ تعكس على جهود خفض الفقر، إذ من المقدر أن الخسارة الصافية في الإنتاج الزراعي، الناجمة عن العنف المسلح في أفريقيا، بلغ 25

ففي الأراضي الفلسطينية المحتلة، أسهم تمزُّق سوق العمل في زيادة الفقر على نحوٍ حادٍّ؛ كما تَلَزَم ارتفاع البطالة، وتزايد الفقر، وهبوط الدخل، مع تدهورٍ أوسع نطاقاً في مؤشرات التنمية البشرية (الإطار 5.3).

يمكن للخسائر التي تُمنى بها الأصول الاقتصادية أن تُحدث آثاراً مدمرة، بحرمانها الأسر الفقيرة من المداخل الإضافية والأدخارات التي تُوفِّر لها الأمن في مواجهة أخطار المستقبل. وتُتضح المشكلات على نحوٍ خاصٍّ في المناطق الريفية عندما يفقد السكان فرص الوصول إلى الأراضي الصالحة للزراعة، أو الماشية، أو الأدوات والبذور؛ أو عندما تُدمر البنية التحتية الزراعية، مثل نظم الري. ففي منطقة بحر الغزال السودانية الجنوبية، خسرت 40% من الأسر كلَّ

الإطار 5.3 الأراضي الفلسطينية المحتلة - كيف يُعكس اتجاه التنمية البشرية

لمنطقة مزدهرة نسبياً هي مدينة نابلس، التي كانت في فترة ما قبل سبتمبر/أيلول عام 2000 محوراً تجارياً. فنتيجة للنزاع، شهدت المدينة وجوداً عسكرياً متنامياً، وفترات منع تجولٍ طويلة (24 ساعة يومياً خلال معظم النصف الثاني من عام 2002)، ومزيداً من نقاط التفطيش وإغلاق طرُق المنافذ. وفي مآل الأمر: متاجر تُقفَل، وعمال يبيعون أدواتهم، ومزارعون يبيعون أراضيهم.

أثرت القيود على الحركة في قطاعي الرعاية الصحية والتعليم؛ بحيث إنَّ نصف السكان الفلسطينيين تقريباً عاجزون عن الحصول على الخدمات الصحية. وقد تراجعت العناية الأمومية على نحوٍ حادٍّ بحلول عام 2002، كما ازداد سوء التغذية المزمن لدى الأطفال إلى 50% في كِلَا الضفَّة الغربية وغزة. وخلال السنوات الأربع الماضية، أُصيبت 282 مدرسة بأضرار، فيما تُعتبر 275 مدرسة أخرى في خطِّ المواجهة المباشر.

وتؤثر حالة اللاأمن المتفاقمة في فرص العمل، وتوفير الخدمات الأساسية؛ مع ما يترتب على ذلك من عواقب سلبية، وارتدادات في التنمية البشرية، للسكان الفلسطينيين.

سجلت الأراضي الفلسطينية المحتلة بعض التحسن في التنمية البشرية على امتداد التسعينات؛ لكن الانتفاضة الثانية منذ سبتمبر/أيلول عام 2000، وما يرتبط بها من إغارات عسكرية في الضفة الغربية وغزة، أدت إلى تدهورٍ حادٍّ في مستوى المعيشة والفرص الحياتية.

وأحد تأثيرات هذا النزاع، انكماش كبير في الاقتصاد الفلسطيني. فعمليات إغلاق الحدود منعت وصول العمال إلى أسواق العمل في إسرائيل؛ كما عانت المؤسسات الصغيرة في تلك الأثناء من انقطاعات إمدادات المدخلات، والإقصاء عن الأسواق. وبتأثير ذلك، تدنّت الأجور وازدادت البطالة. فقد ارتفعت معدلات البطالة من 10% قبل سبتمبر/أيلول عام 2000 إلى 30% عام 2003؛ ثم قفزت في سنة 2004 إلى 40%.

حتى العام ألفين، شهدت القوى العاملة المتعلمة والمتزايدة اليسر زيادةً في الفقر بالغة التأثير، حيث ارتفع معدله بما يجاوز الضعف من 20% سنة 1999 إلى 55% سنة 2003 (انظر الجدول).

وقد عطل النزاع كلَّ الأنشطة الاقتصادية؛ كما حدث مثلاً في الضفة الغربية

ارتداد التنمية البشرية على نطاقٍ واسع

المؤشر	نسبة مئوية	قبل سبتمبر/أيلول 2000	2001	2002	2003
معدل الفقر	20.1	45.7	58.6	55.1	30.5
معدل البطالة	10.0	26.9	82.4	28.9 ^a	..
نساء يتلقين رعاية إبان الحمل	95.6	..	14.0	8.2	..
نساء يلدن منزلياً في الضفة الغربية	8.2	7.9	..	6.7	9.2
سوء تغذية مزمن للأطفال في الضفة الغربية	6.7	..	17.5	12.7	..
سوء تغذية مزمن للأطفال في غزة	8.7

.. غير متوفرة
a. البياناتُ اعتباراً من الربع الأول للعام 2002

المصدر: مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (UN OCHA) 2004b.

كما تعامل المدارس، كذلك الأمر بالنسبة

إلى المنشآت الصحية التي غالباً

ما تراها مجموعات المتمردين أهدافاً

عسكرية مشروعة

الدخل من تلك البلدان التي عانت النزاعات في وقت ما منذ عام 2000، وتوفرت عنها البيانات؛ فيما كانت النسبة نفسها لبلدان متدنية الدخل لم تخض نزاعاً 0.90²⁷.

يقدم التعليم مثلاً آخر على كيفية خلق النزاع العنفي حلقة يصعب كسرها. فقد وجد مسح تناول المقاتلين السابقين في سيراليون أن الغالبية الكبرى لمن شاركوا في عمليات التمرد الوحشية أتوا من صفوف الشباب الذين كانوا يعيشون ظروفاً قاسية قبل اندلاع الحرب. فبناءً على مقابلات أجريت مع ألف مقاتل سابق، خلص المسح إلى أن 50٪ منهم تركوا المدرسة إما لأنهم لم يتمكنوا من توفير الأقساط، وإما لأن المدرسة أقلت أبوابها.

العواقب السلبية المنعكسة على الصحة العامة

تعتبر الصحة، شأنها في ذلك شأن التعليم، أحد العوامل الحاسمة الرئيسية للتنمية البشرية. فالنزاع العنفي يولد على المدى القريب مخاطر صحية جلية؛ إلا أن تأثيره في الصحة يزهق على المدى البعيد أرواحاً أكثر مما تقعله الملقات النارية.

تدرج في هذه الخانة أغلبية وفيات الأطفال المعزوة إلى النزاعات، والبالغة مليونين. وعلى النحو نفسه، فإن القابلية المتزايدة للتأذي من الأمراض والإصابات تكون تهديدات رئيسية للمجموعات المعرضة للانجراف؛ وبخاصة اللاجئين، والمشردون في أوطانهم. فغالباً ما يُستشهد بالحالات الحادة من سوء التغذية، والأمراض الذرية الإسهالية، والحصبة، والإصابات التنفسية، والملاريا؛ كأسباب لكون معدلات الوفيات في أوساط اللاجئين أعلى من معدلات الخطأ القاعدي في أجزاء من أفريقيا بأكثر من 80 ضعفاً²⁸. ولكن، حتى السكان غير المهجرين يقاسون لأن الأمراض التي تنتشر في مخيمات اللاجئين ما تلبث أن تنتشر بسهولة إلى المناطق المحلية. ففي الشيشان، وجد أن معدل السل بلغ 160 حالة بين كل 10 آلاف؛ بالمقارنة مع 90 في بقية الاتحاد الروسي²⁹.

إن للنزاع العنفي سجل مسارٍ مثبتاً في تمزيق الخدمات الصحية الأساسية، وخصوصاً في المجتمعات الفقيرة. وكما تعامل المدارس، كذلك الأمر بالنسبة إلى المنشآت الصحية التي غالباً ما تراها مجموعات المتمردين أهدافاً عسكرية مشروعة. فما يقرب من نصف المراكز الصحية الأساسية في موزامبيق سلب ونهب، ولُغمت المناطق المحيطة بها، خلال الحرب الأهلية؛³⁰ فضلاً عن أن العديد من أفراد الجهاز الطبي قد يفرون من مناطق النزاع. ولكن، حتى المناطق التي

مليار دولار خلال فترة 1970-1997؛ أي ما يعادل ثلاثة أرباع مجمل المعونات خلال الفترة نفسها.²¹ فمع تشريد نحو 500 ألف عائلة مُزارعة في سيراليون،²² هبط إنتاج الأرز (وهو المحصول الرئيسي) إلى 20٪ من مستويات فترة ما قبل الحرب.²³

الفرص الضائعة في التعليم

يكون التعليم إحدى لبنات التنمية البشرية. فهو ليس مجرد حق أساسي، بل هو أساس للتقدم في مجالات أخرى؛ بما في ذلك الصحة، والتغذية، وتطوير المؤسسات والمجتمع الديمقراطي. غير أن النزاعات تقوض هذه الأسس، وتسهم أيضاً في خلق الظروف التي تؤيد العنف.

يدمر النزاع العنفي بنية التعليم التحتية، ويخفف الإنفاق على المدارس والمعلمين، ويمنع الأطفال من الذهاب إلى مدارسهم والمداومة في صفوفهم؛ كما تكون المدارس في أحيان كثيرة هدفاً للمجموعات المعادية للحكومات، لأنها مرتبطة بسُلطة الدولة. فخلال الحرب الأهلية الموزامبيقية (1976-1992)، أقتل نحو نصف المدارس الابتدائية أو دُمّر بحلول عام 1989،²⁴ ونالت بنية التعليم التحتية أيضاً نصيبها من الخراب في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حيث أصيبت 282 مدرسة بأضرار بين عامي 2000 و2004 (الإطار 5.3). أما قدرة الحكومات في المحافظة على نظم التعليم إبان النزاعات، فتشهد مزيداً من التفتت بسبب قيود الميزانية؛ فيما يزحم الإنفاق العسكري نظيره الاجتماعي. ويتبين من بلدان الدخل المتدني التي لديها بيانات أن الإنفاق على التعليم منذ عام 1990 كان في بلدان خالية من النزاع 4.2٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل 3.4٪ - أي أدنى بنحو الخمس - في بلدان تكابد النزاعات.²⁵

تخلق النزاعات العنيفة أيضاً حواجز أمام التعليم، إذ إن الوالدين يترددون في إرسال أولادهم إلى المدرسة عندما توجد مخاطر أمنية. ففي كولومبيا، يرتفع معدل ترك الأطفال تعليمهم المدرسي في بلدان ينشط فيها شبه العسكريين والمتمردون، مما هو عليه في مناطق أخرى.²⁶ وثمة صلة وثيقة بين عدم الأمن المرتبط بالنزاع العنفي وبين التمييز الجنوسي في التعليم؛ إذ حتى في المناطق التي يتوفر فيها التعليم المدرسي (في مخيمات الإغاثة، مثلاً)، يغدو الخوف من اللأمن الشخصي عاملاً رئيسياً في عدم السماح للفتيات بالذهاب إلى المدرسة. وقد بلغت نسبة البنات إلى الصبيان الملحقين بالمدارس الابتدائية 0.83 في 18 بلداً متدنياً

مع أن مجتمعاتها تعاني عواقب النزاعات العنيفة، فإن النساء والأطفال هم الأقل تحصناً إلى حد كبير

ومتلما في التعليم أيضاً، تقلل النزاعات المسلحة من الموارد المتوفرة للرعاية الصحية (الرسم 5.3). ففي عام 2002، أنفقت البلدان ذات المرتبة المتدنية في دليل التنمية البشرية 3.7٪ كعمدٍ وسطي من ناتجها المحلي الإجمالي على المصاريف العسكرية؛ بالمقارنة مع 2.4٪ على الصحة.³⁵ وفي بعض الحالات - في إريتريا وبوروندي، على سبيل المثال - تخصص البلدان نسبة للإنفاق العسكري أعلى بكثير مما تنفقه على التعليم والصحة مجتمعين.

التشرد واللاأمن والجريمة

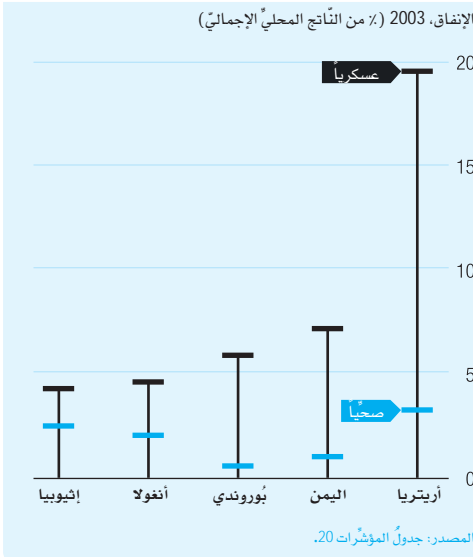
إن التشريد لازمة حتمية تقريباً للنزاعات العنيفة، عواقبها على الأغلب طويلة الأجل. فإثر فقدان الناس منازلهم وموجوداتهم، يتركون دون وسائل تعينهم على استمرار العيش والبقاء. وحتى الأسر، التي كانت ذات يوم موسرة، لا تستطيع أن تعيل نفسها أو تعين أقاربها الأكثر فقراً. وبالنسبة إلى الأسر الفقيرة، يتجسد فقدان الأصول في الخطر المتعاظم لسوء التغذية والمرض.

نتيجة للنزاعات، يُقدَّر أن في العالم اليوم نحو 25 مليون مشرد؛ هجرتهم الجماعات المسلحة، أو تفادوا العنف هرباً، ويواجهون إمكانية التأذي الحاد. وقد غدت مخيمات منطقة دارفور - التي تأتي، وفق التقديرات، 1.8 مليون إنسان - رمزاً للمشردين. ويواجه هؤلاء الناس الذين نزحتهم الميليشيات المدعومة من الدولة مخاطر سوء التغذية والأمراض المعدية، على نحو أعلى بكثير مما كانوا يواجهونه قبل ذلك. وفي كولومبيا، أدت الحرب الأهلية المتطاولة إلى أحد أكبر فصول التهجير منذ تلك التي تسببت بها الحرب العالمية الثانية في أوروبا. فيحلول عام 2002، بلغ عدد المشردين أو اللاجئين مليونين من أصل سكان كولومبيا البالغ عددهم 43.5 مليون نسمة.³⁶ وقياساً بعدد السكان، قاسى بعض البلدان مستويات تشريد حتى أسوأ من ذلك. فثلاثة أرباع المليون سُردوا داخل غواتيمالا أو فرووا إلى المكسيك بحلول أواسط الثمانينات، وهو ما يقرب من عُشر السكان.³⁷ ويبلغ عدد الشيشانيين المهجرين داخلياً، بعد ما يناهز عقداً على اندلاع النزاع، 600 ألف - أي نصف عدد السكان.³⁸

وفي حين أن مجتمعاتها تعاني عواقب النزاعات العنيفة، تبدو النساء في وضع أقل تحصناً إلى حد كبير. وغالباً ما تُترجم هذه التعرضية للتأذي إلى أعداد كبيرة تتحمل وحشية الاغتصاب، والاستغلال الجنسي، والتعسف؛ خلال النزاعات وبعدها، على حد سواء. وفي السنوات

تتمتع بمؤشرات صحية جيدة قبل اندلاع دورة العنف يمكنها أن تشهد تدهوراً حاداً. ففي البوسنة-الهرسك، حصن 95٪ من الأطفال قبل نشوب الحرب في أوائل التسعينات. وبحلول عام 1994، أي عند ذروة القتال، هبط معدل التمتع إلى أقل من 35٪.³¹ وكما تبين هذه الحالة، يمكن للنزاع أيضاً أن يعطل تقديم المنافع العامة الهامة لتحسين الصحة في المجتمع، ويُضعف مكافحة الأمراض المميتة. فبالرغم من المحاولات في مختلف أنحاء العالم للقضاء على دودة غينيا والعمى النهري وشلل الأطفال، انتشرت هذه الأمراض بشكل واسع في المناطق التي قاست أشد النزاعات عنفاً في أفريقيا.³² كان للنزاعات المسلحة دورٌ في نشر وباء نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا). ففي عام 2003، كان هناك 17 بلداً يعيش في كلٍّ منها أكثر من 100 ألف طفل يتيمهم هذا المرض؛ بينها 13 بلداً كانت مسرحاً للنزاعات أو على شفير حالة الطوارئ.³³ وثمة عوامل متعددة يمكن أن تسهم في نشر نقص المناعة إبان الأوضاع النزاعية، يؤدي العديد بينها إلى جعل النساء عرضةً للتأذي الشديد، منها التهجير السكاني؛ وانهيار العلاقات؛ واستخدام الاغتصاب سلاحاً؛ والإكراه المتزايد على ممارسة الجنس، مقابل المال أو الغذاء أو الحماية؛ وانهيار النظم الصحية الذي ينجم عنه تعطُّل فرص الحصول على معلومات وإمدادات يمكن أن تساعد في السيطرة على التعرض لنقص المناعة؛ وتدهور العمليات الآمنة لنقل الدم.³⁴

الرسم 5.3 ألوبيات الإنفاق لبلدان التنمية البشرية المتدنية التي شهدت نزاعات منذ عهد قريب



في أحيان كثيرة، يخلق نشوء الأسواق السوداء والاقتصاديات الموازية، المُصاحبة للنزاعات، فرصاً جديدة أمام المقاتلين - ومصادر جديدة للاضطرابات الاقتصادية

غالباً ما تتحمل الأسر المعيشية الفقيرة وطأة تمويل النزاعات إياها التي تهدد أمنها بالخطر. فالتمردون والقوات الحكومية يمولون أنفسهم بسلب مقتنيات الناس العاديين، أو يستخدمون الموارد الطبيعية؛ منشئين بذلك اقتصاد حرب يغذي النزاع، الذي تكون للمستفيدين منه مصلحة راسخة في معارضة اتفاقيات السلام. وبالطبع، فإن فرض الضرائب غير القانونية والإبزاز هما في أحيان كثيرة الوسيلتان المفضلتان لرفع العائدات. ففي شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، تفرض «القوى الديمقراطية لتحرير رواندا» ضرائب غير قانونية، وتعتمد إلى نهب الأسواق المحلية بانتظام. وتتجاوز «ضريبة الحرب» الأسبوعية دخل معظم السكان المحليين؛ كما يرغم المدنيون أحياناً على أن يدفعوا لتلك القوات جزءاً كبيراً من أرباح تعدينهم الكولتان، وهو أحد الأنشطة القليلة لتوليد الدخل في المنطقة.⁴³ ويؤدي قطع الطريق، ونهب الماشية، وعجز الدولة عن تأمين الحماية، إلى جعل عدم الأمن واقعاً يومياً في المناطق المتأثرة بالنزاعات.

في أحيان كثيرة، يخلق نشوء الأسواق السوداء والاقتصاديات الموازية، المصاحبة للنزاعات، فرصاً جديدة أمام المقاتلين - ومصادر جديدة للاضطرابات الاقتصادية التي تصيب المجتمع ككل. فإمكان الدولة المحدود للسيطرة على الموارد الطبيعية، مثلاً، بالإضافة إلى الفساد الواسع الانتشار، يجعل تطوّر شبكات غير رسمية ومحظورة أمراً سهلاً. ففي سيراليون، شكّلت صناعة الماس غير الرسمية مصدراً غنياً يحقق العائدات لتمرد «الجبهة الثورية المتحدة» وراعيها، الرئيس الليبيري السابق تشارلز تايلور. وهكذا، أمسّت الجريمة وأخطار عدم الأمن تجليات لنزاعات ربما كانت لها أصلاً أساسات سياسية.

اللاأمن المتشابك

تُعطي تكاليف التنمية البشرية المرتبطة بالنزاع العنفي حجة صلبة للحيلولة دون وقوع النزاعات؛ حيث من الممكن للنزاع العنفي، بعد نشوبه، أن يؤدي إلى مشكلات عويصة يصعب حلّها؛ فضلاً عن أنه يفرض أيضاً إلى تكاليف تراكمية للتنمية البشرية يتعدّر عكسها. فعندما يخسر الناس موجوداتهم، تتناقص قدراتهم على تغطية التكاليف الصحية، والإبقاء على أولادهم في المدارس، والمحافظة على التغذية؛ الأمر الذي قد ينتهي في بعض الأحيان إلى عواقب مميتة. أما فرص التعليم الضائعة فسوف تنتقل عبر الأجيال، متجسدة بالأمية وتقلص آفاق التخلص من الفقر. وليست تكاليف التنمية

الأخيرة، وتُقت حالات اغتصاب جماعي خلال الحرب في كل من أوغندا، والبوسنة والهرسك، والبيرو، والصومال، وكمبوديا، وليبيريا. أما في سيراليون، فقد عانى أكثر من نصف النساء عنفاً جسدياً من نوع ما إبان النزاع هناك.³⁹ وما زالت كثرة من هؤلاء النساء يعانين مشكلات صحية، جسدية ونفسية خطيرة وطويلة الأجل؛ كما يواجه بعضهنّ بالتبذ من عائلاتهنّ ومجتمعاتهن. وفي العديد من البلدان الآن، صارت أعمال العنف والإرهاب، المرتكبة ضد النساء، استراتيجيات ممأسسة تتبناها الزمّ المتحاربة - بما فيها القوات الحكومية.

والأطفال أيضاً هم من الأشدّ عرضة للتأذي بوقع النزاعات العنفيّة؛ إذ لا يتحملون فقط عبء الخسائر البشرية الأكبر، بل إنهم مهدّدون أيضاً بخطر مرعب من نوع خاص: هو خطر تجنيدهم، عنوة، كمقاتلين. فقد اتهم "جيش الرب للمقاومة"، العامل في رقعة عريضة من أراضي شمال أوغندا باختطاف 30 ألف طفل؛ كما أن هناك زهاء 250 ألفاً من الجنود الأطفال في العالم.⁴⁰ فالاختطاف استراتيجيّة مركزية للتجنيد، مع أن ثمة عوامل فاعلة من جهة مؤفري المجندين تساهم في ذلك أيضاً؛ وبخاصة أنّ الفقر يدفع أطفال العائلات المعوزة إلى الانخراط في صفوف الجماعات المسلحة. ففي بلدان مثل سيريلانكا، تمكّنت جماعات المتمردين من تجنيد الشباب ذوي الخلفيات الأشد فقراً، بمنحهم هم أو أسرهم نقوداً أو طعاماً.

قد يبدو انهيار الثقة وأشكال التوسّط التقليدية الذي يمكن حدوثه نتيجة النزاعات العنفيّة أقلّ مثولاً للعيان من قضية اللاجئين أو الجنود الأطفال، إلا أنه ليس أقلّ أهمية بالنسبة إلى التنمية البشرية. فالجريمة وعدم الأمن يزدادان دوماً عندما تضعف هذه الأعراف الراسخة؛ وخصوصاً إبان البطالة المرتفعة، أو عندما تكون الدولة ضعيفة جداً بحيث لا تتمكن من الحفاظ على القانون والنظام المدنيّين. وغالباً ما يكون المدنيون ضحايا النهب والاضطهاد من كلا جانبي القوات الحكومية والمتمردين. ففي الفترة 1998-2001، وقع ما يزيد على 100 ألف جريمة قتل في كولومبيا؛ وهو ما يعادل 61 ضحية لكل 100 ألف مواطن في السنة. في الفترة نفسها، وفي الولايات المتحدة على سبيل المقارنة، كان عدد جرائم القتل لكل 100 ألف مواطن في السنة نحو 5.7.⁴¹ ويُقدّر بأن هذه النسبة العالية لجرائم القتل في كولومبيا خلال التسعينات خفّضت متوسط العمر المتوقع خلال التسعينات بما يُقدّر بين 18 شهراً وستين.⁴²

قَوْضُ انْهِيَارِ السَّلْطَةِ الْفَعَّالَةِ
فِي بِلْدَانٍ عَدِيدَةٍ الْقُدْرَةَ عَلَى مَنْعِ
انْدِلَاعِ النِّزَاعَاتِ أَوْ حَلِّهَا

البشرية وحدها هي التي تجعل من النِّزاع أمراً ملجأً؛ إذ إنَّ التكاليف المؤسسية للنِّزاعات العنفيَّة قد تكون ذات عواقب مدمرةً بالنسبة إلى التنمية على المدى البعيد. فعندما تضع النِّزاعات أوزارها، يمكن إعادة بناء الطُّرق والجسور سريعاً، بدعمٍ خارجيٍّ؛ لكنَّ انهيار المؤسسات، وفقدان الثقة، والرُّضاتِ

النفسية اللاحقة باللامحصنين، قد تجعل تجدد الصِّراع أكثرَ ترجيحاً. وبإضعاف الدولة، يمكن للنِّزاع أن يحجز شرائح سكانيةً بأسرها، وقطاعات من شعوب دول مجاورة، ضمن حلقاتٍ من العنف، ويكوِّن كسراً هذه الحلقات أحدَ أكبر تحديات التنمية البشرية التي تواجه المجتمع الدولي.

الدُّولُ المِعْرُضَةُ لِلنِّزَاعِ وَمَا تُمَثِّلُهُ مِنْ تَحَدِّ

من كيانات دول هشة، أو مُنهارَة، أو متشظية، أو مشوشة عموماً⁴⁵، فالدول غير الفعَّالة تتباين من حيث أشكالها، إلا أنَّ اللجنة الأميركية اللائحة الحكومية المعنية بأوضاع الدول الضعيفة والأمن القومي في الولايات المتحدة أوجزت على نحو جيد ثلاثاً من الخصائص المشتركة لتلك الدول تزيد خطر تحول غلبان التوترات السياسية والضعف الاقتصادي إلى نزاعات عنيفة؛ وهي فجوات الأمن والقدرة والشريعة⁴⁶.

• **فجوة الأمن.** يمثِّل الأمن، بما في ذلك الأمن البشري بأوسع معانيه، قاعدةً أساسيةً للتنمية المستدامة والحكم الفعَّال. فتوفير الأمن هو إحدى أكثر وظائف الدولة أساسية؛ وهذا يتضمَّن الحماية من التعسف المنهجي الذي يستهدف حقوق الإنسان، والتهديدات الجسدية، والعنف، والمخاطر الاقتصادية والاجتماعية والبيئية البالغة. وثمة دولٌ عديدة معرَّضة للنِّزاع لا ترغب في توفير الأمن، أو لا تقدر على ذلك، فتخلق بذلك الفرص لفاعلين غير حكوميين ليملأوا الفراغ الأمني الناشئ. فخلال النِّزاع في كلٍّ من سيراليون وليبيريا، كانت القدرات الحكومية على توفير الأمن ظاهرةً على نحو هزيل خارج قلة من المراكز المدينة. وفي السودان، عملت الحكومة بنشاطٍ على تقويض أمن الأفريقيين السود؛ من خلال دعمها الميليشيات العربية، وبالأعمال العسكرية المباشرة ضد السكان المدنيين.

• **فجوة القدرة.** تستند سلطة الدولة بشكل حاسم إلى قدرتها على توفير الخدمات الأساسية والبنية التحتية. وعندما تكون الحكومات عاجزة عن الاضطلاع بذلك أو غير راغبة فيه، فإنَّ الحرمان والمعاناة والتعرض

على امتداد معظم القرن العشرين، كانت النِّزاعات العنفيَّة نتيجة انهيار في العلاقات بين الدول؛ وهي اليوم في المقام الرئيسي نتاج إخفاق الدول في منع النِّزاعات بين الجماعات المختلفة، واحتوائها، وحلها، صحيح أنه ليس هناك نزاعان متشابهان؛ إلا أنَّ لدى الدول المعرَّضة للنِّزاعات بعض السمات المشتركة.

يمكن للنِّزاع المسلح أن ينفجر من جرَّاء أسباب عديدة، وقد بذلت محاولاتٌ متنوعة لنمذجة عوامل الخطر الفردية؛ لكنَّ الهامَّ منها، في الواقع، هو أشبه بمخاطر عنقودية وأحداث حفزية، فبعض المخاطر ينبع من الفقر واللامساواة، مع أنَّ الترابط بين الجانبين ليس تلقائياً؛ كما أنَّ ثمة مخاطر أخرى يمكن اقتفاؤها على طريق الإخفاق المؤسسي والبنية السياسية اللاديموقراطية، أو الاحتلال، أو الادعاءات المتنافسة بملكية أراضٍ. أما الأحداث الخارجية؛ كالصددمات الاقتصادية، والنِّزاعات الإقليمية، وتغيرات المجتمع التي تخلق التوترات بين مختلف النُخب السياسية؛ فيمكن أن تدفع بالمجتمعات إلى غمار النِّزاعات العنفيَّة.

وقد قوّض انهيار السلطة الفعَّالة في بعض البلدان قدرة الدولة على منع اندلاع النِّزاعات وحلها. فالحكومات التي لا تتمتع بالقدرة أو بالإرادة للقيام بوظائفها الأساسية؛ بما في ذلك السيطرة على الأراضي، وتوفير الخدمات الأساسية، وإدارة الموارد العامة، وحماية أرزاق السكان الأشد فقراً؛ هي مُسببة للنِّزاع العنفي ومن تداعياته، على حدٍّ سواء⁴⁴. ومن حيث الأمن، تذكر المفوضية الدولية المعنية بالتدخل وسيادة الدول أنَّ «احتمال تحقيق نظام دوليٍّ سلميٍّ متماسك عبر التعاون بين دولٍ فعَّالة... يكون أقوى بكثيرٍ منه في بيئة

اللامساواة الأفقية

تؤدي اللامساواة الأفقية بين المجموعات إلى الإحساس بأن سلطة الدولة تفوق جماعة على أخرى

مثلما أن وجود الفقر الجماعي لا يفضي تلقائياً إلى نزاع عنيفي، كذلك فإن الروابط بين اللامساواة والنزاع تتسم بالتعقيد وبالتنوع. والمستوى المرتفع من اللامساواة ليس مؤشراً تلقائياً على النزاع العنفي؛ إذ لو كان هكذا، لوجب أن تكون أميركا اللاتينية إحدى أعنف مناطق العالم. فالمستويات المرتفعة من اللامساواة العمودية، القائمة على الدخل، ترتبط بالاضطراب الاجتماعي؛ بما في ذلك المستويات العالية للجريمة وعدم الأمن الشخصي. أما اللامساواة الأفقية بين المناطق والمجموعات فتهدد بأخطار ذات نسق مختلف؛ ليس أقلها أن هذه الأنواع من اللامساواة قد تؤدي إلى إحساس - مبرر أو غير مبرر - بأن سلطة الدولة يساء استعمالها لتفويج جماعة على أخرى. ومن النحية العملية، غالباً ما تتفاعل اللامساواة الأفقية والعمودية؛ بحيث قد لا يكون العامل الحاسم حجم اللامساواة منفرداً، بل في جملة التوترات السياسية والاقتصادية المعقدة التي كانت تعمل على امتداد أجيال عدة.

يوضح النزاع في النيبال كيف يمكن لأنواع اللامساواة عبر أبعاد مختلفة أن تهيئ الظروف لاندلاع النزاع المسلح.⁴⁸ ففي عام 1996، الذي بدأ فيه التمرد الحالي، كان معدل الفقر 72% في مناطق الغريين الأوسط والأقصى؛ بالمقارنة مع 4% في وادي كاتماندو. وبالإضافة إلى هذه التفاوتات المناطقية، تبلغ نسبة التنمية البشرية للطبقة النيبالية العليا نحو 50% أعلى مما هي بين مجموعات الأقليات الهضابية والأقليات «التاراية» والطبقة الحرفية المهنية. ومع أن السكان الأصليين و«الداليت» يشكّلون 36% و15% من السكان على التوالي، فإنهم لم يحصلوا في عام 1999 إلا على 8.42 و0.17% من المناصب في الوكالات الحكومية. وتترسخ أعمق جذور التمرد النيبالي تحديداً في المناطق الغربية ذات التنمية الأدنى؛ حيث تضم المجموعات المهمشة مشاعر عميقة بالظلم وعدم الإنصاف حيال إخفاق مؤسسات الدولة. وقد قتل أكثر من 8 آلاف شخص منذ عام 1996.

تبيّن حالة النيبال كيف يمكن للرد على النزاع العنفي أن يفضي إلى تفاقم المسببات الضمنية. ففي مواجهة تمرد واسع الانتشار، تصدّت الحكومة باستراتيجية ساحات المعارك لمضادة أنشطة المفاورين الماويين. ودعمت تلك الاستراتيجية بعض البلدان المتطورة بمساعدة عسكرية؛ حيث استخدمت اللغة المنمقة عن «الحرب على الإرهاب»

لمخاطر الأوبئة، المتأثية عن عدم توفير الخدمات، يمكن أن تخلق الاستياء وتزيد في فقدان الثقة العامة. ففي ليبيريا، على سبيل المثال، تولت تنظيم القطاع الصحي والإنفاق عليه منذ التسعينات بصورة أساسية منظمات دولية غير حكومية؛ لا وزارة الصحة، المسؤولة عنه اسماً. وفي سيراليون، سجل نحو ربع الولادات فقط في المناطق الريفية؛ ما يدل على قصور في امتداد خدمات الرعاية الاجتماعية. فما يتجاوز 90% من الأدوية، التي توزعها الصيدلية الحكومية المركزية، لا تصل إلى المستفيدين المفترضين.

• فجوة الشرعية. يكون التفاضل السياسي والاجتماعي والاقتصادي جزءاً من عملية التنمية. وسواء اتخذت هذه المناهفات أشكالاً عنفية أم لا؛ فإنها تعتمد على تمكن مؤسسات الدولة من مفضلة مصالح مختلف المجموعات ومطامحها، والاضطلاع بدور الحكم في ما بينها، والتوسط في النزاعات. ويتوقف كل ذلك على ما إذا كانت المؤسسات تعتبر شرعية وقابلة للمساءلة، لا بوصفها قنوات للسعي إلى تحقيق المصلحة المكتسبة. فمن طبع الدول المعرضة للنزاع أن تكون مؤسساتها مختلة الوظائف وعرضة لانهايات في السلطة السياسية؛ فضلاً عن النزوع نحو العنف بديلاً لدعم دعاوى السيطرة على الموارد، وعلى عائدات الدولة ونفوذها.

يعزز الفقر وعدم الأمن والنزاع العنفي بعضها بعضاً على نحو منهجي؛ بيد أن البلدان الفقيرة ليست كلها معرضة للنزاعات - فيما لا يقضي الازدهار على خطر نشوء النزاعات. لكن الفقر، بالتفاعل مع عوامل أخرى، يمكن أن يؤدي إلى تفاقم التوترات التي تخلقها الفجوات الثلاث الموصوفة أعلاه. فقد أحصت وزارة التنمية الدولية في بريطانيا 46 بلداً هشاً، تصفها بأنها ذات حكومات غير قادرة على - أو غير راغبة في - إنجاز وظائفها الجوهرية؛ كالسيطرة على أراضيها، وتوفير الأمن، وإدارة الموارد العامة، وتوفير الخدمات الأساسية؛ وأحصت من ضمنها 35 بلداً خيضت فيها نزاعات إبان التسعينات.⁴⁷ وفي تقدير الوزارة أن ثلث سكان العالم الذين يعيش الواحد منهم بأقل من دولار أميركي واحد في اليوم هم من أبناء هذه الدول، ومحاولة استقراء ما إذا كانت هذه البلدان فقيرة بسبب النزاعات فيها، أو أنها تعاني النزاعات لأنها فقيرة، مسألة عبثية؛ وإلى حد كبير، لا معنى لها. فما هو واضح، أن الفقر جزء من حلقة تخلق النزاع العنفي وتديمه - وأن هذا الأخير يغذي الفقر ويجذره.

يُمكن للإخفاق في معالجة التحديات
الناجمة عن اللامساواة الأفقية
أن يؤدي إلى نشوب نزاعات عنيفة
حتى في دول مستقرة

لتسوية رد الفعل العسكري العنيف. وقد سُجِّلت انتهاكات
لحقوق الإنسان من جميع الأطراف، غير أن ثمة إحساساً
سائداً في بعض أرجاء البلاد بأن الفاعلين الحكوميين باتوا
الآن جزءاً من المشكلة الأمنية.

تبدو الاستراتيجيات السياسية لمعالجة مظاهر
اللامساواة العميقة التي أوجَّها التمرد أقل بروزاً للعيان؛ إلى
حدٍّ أن أيَّ استراتيجية منبثقة في هذا المجال سوف تبدو
مصممة كي تدفع إلى تفاقم مشكلات الشرعية إياها التي
توجَّح النزاع. فاستشهاداً بموجبات الأمن الملحَّة، المغالى
فيها، أقامت الحكومة الملكية نظاماً ملكياً مطلقاً، وقوّضت
المؤسسات الديموقراطية، وحظرت نشاط السياسيين
الرئيسيين ومجموعات حقوق الإنسان؛ الأمر الذي حفز الهند
وبريطانيا على تعليق مساعداتهما. فإضعاف الديموقراطية
في هذه الظروف لا يمكن إلا أن يدمر المؤسسات نفسها
التي يُحتاج إليها لحل النزاع واستعادة السلام. والأكثر
قابلية للبقاء والنماء هو وضع استراتيجية توحد القوى
الديموقراطية للتعامل مع الأخطار الأمنية الحقيقية التي قد
يتسبب بها التمرد، وتنمي تثبيت السلم؛ مع ما يشمل ذلك من
إجراءات لخفض اللامساواة العميقة، المسيرة للنزاع.

يُمكن للإخفاق في معالجة التحديات الناجمة عن
اللامساواة الأفقية أن يؤدي إلى نشوب نزاعات عنيفة في
دول مستقرة أكثر من غيرها، فضلاً عن الدول الهشة، فحتى
نهاية التسعينات، كانت ساحل العاج تُعتبر إحدى أكثر الدول
استقراراً في أفريقيا الغربية. لكنَّ شرعية الحكم قاست،
عندما فهمت التغييرات السياسية واللامساواة المناطقيَّة
المتزايدة على أنها مُضرةٌ بجزءٍ من النخبة السياسية؛
فكانت النتيجة انفجار العنف السياسي في نهاية التسعينات،
الذي تبعه سلم هش في عام 2003. والدرس المستفاد من
ذلك أن الشرعية والاستقرار السياسيين سلعتان هشتان؛
فقدانها أسهل من استعادتهما (الإطار 5.4).

لا تقوم أنواع اللامساواة الأفقية بمعزل عن مسائل أخرى؛
إذ تتفاعل مع عمليات أوسع وأخرى سياسية يمكن أن تولد
نزاعات عنيفة. ففي بوليفيا، يُربط التفشي الحديث العهد
لعدم الاستقرار السياسي وأعمال العنف بالخلافات على
سياسات إدارة الثروات المتولدة من الصادرات المعدنية.
وكانت هذه النزاعات محكاً للظلمات التي استشعرها
السكان الأصليون في ما يتعلق بمقاسماتهم منافع التنمية.

في إندونيسيا، يمكن عزو النزاع العنفي في إقليم آكيه
جزئياً إلى السبب نفسه؛ حيث تحتشد جماعات الأصليين

حول برنامج يطالب بإعطائهم حق الحصول على حصة تفوق
الحالية من الثروة التي تولدتها عائدات صادرات المعادن، مع
الاستياء مما يعتبرونه تفضيل الوافدين من جاوة في التوظيف
والتعليم.⁴⁹ فني عام 2000، كان إقليم آكيه من أغنى
أقاليم إندونيسيا إذا ما قيس بالثروة؛ ومن أفقر الأقاليم إذا
ما قيس بمستوى فقر الدخل. لكن على مدى العقدين حتى
عام 2002 - وهي فترة تميَّزت بتزايد الثروة النفطية -
ارتفع مستوى الفقر في آكيه أكثر من الضعف، بينما هبط
في إندونيسيا ككل إلى نحو النصف. فقد تمخضت الثروة
النفطية المتزايدة عن طلب على العمال المهرة في صناعتي
النفط والغاز والدوائر الحكومية التي ملئت بالمهاجرين من
جاوة، على نحو غير متناسب. وبحلول عام 1990 (تقريباً
حينما بدأ النزاع الرأهن)، بلغت بطالة الأكيبين في المدن
ضعف مستواها بين المهاجرين الجاويين. في الوقت نفسه،
شجعت سياسات الهجرة استيطان المزارعين الجاويين في
آكيه، حيث كانت لمعظمهم أراضٍ أكبر مما لدى نظرائهم
الأكيبين. وقد تجلَّى الإحساس بالإجحاف تجاه هذه اللامساواة
الأفقية في شعور معاد للجاويين، ما زالت الحركة الانفصالية
تنوسله.

من الممكن معالجة النزاعات المرتبطة بالمستويات
المرتفعة من اللامساواة الأفقية أو الصدوع السياسية بين
المجموعات والمناطق. وأحد النهج لتحقيق ذلك، إعادة
بناء الثقة السياسية عبر عملية حوار بين «ذوي المصلحة
المتعددين»؛ وهو نهج ينطلق من مبدأ بسيط، مفاده أن الحل
السلمي للنزاع لا يمكن بناؤه إلا من خلال الثقة والحوار.
ويشيع استخدام نموذج ذوي المصلحة المتعددين على نحو
واسع في أميركا اللاتينية، مع درجات متفاوتة من النجاح.
ففي غواتيمالا، اضطلع «تجمع المجتمع المدني» بدور حاسم
في صياغة مواقف توافقية خلال عملية السلام في البلاد
عام 1994؛ مع طرح العديد من المقترحات التي صارت
جزءاً من اتفاقات السلام النهائية. وقد بنى التجمع المذكور
جسوراً بين الحكومة وبين المجتمع الأوسع، على الرغم من
أن الإخفاق في احترام بعض المواثيق الموضوعية في مجال
الإصلاح الزراعي قد أضعف النتائج الحاصلة. وبعض النظر
عن الشكل الذي يتخذه الإصلاح، فمن غير المرجح أن يسفر
حوار الأطراف المؤثرة المتعددة عن نتائج؛ إذا فشل الفاعلون
الحكوميون في التصدي بفعالية لأنواع اللامساواة الاجتماعية
والاقتصادية التي تحفز على النزاع. ففي بوليفيا، فشلت
جولات حوار عدة بين المجتمع المدني والحكومات المتعاقبة

القومي عام 1994 إلى 0.93 مرة عام 1998.

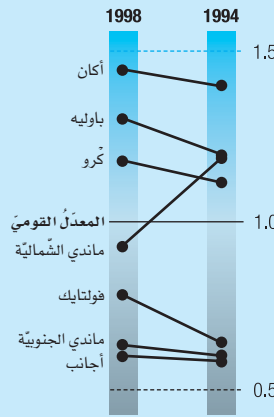
تفاعلت اللامساواة المتصاعدة مع المظالم الجياشة، المتصلة بالاستبعاد السياسي واستخدام سلطة الدولة لصالح مجموعاتٍ ومناطقٍ معينة؛ وأدى انقلاب في ديسمبر/كانون الأول 1999 إلى إنشاء حكومةٍ يهيمن عليها العسكريون. وفي حين وافقت هذه الحكومة على إجراء انتخاباتٍ جديدة، إلا أنها أدخلت أيضاً تغييراتٍ دستوريةٍ منعت فيها ذوي الجنسية المشكوك فيها من تولي مناصبٍ سياسية. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2000، أدت الخلافات حول الانتخابات إلى احتجاجاتٍ واسعة وتغيير حكوميٍّ آخر. غير أن الحكومة الجديدة استمرت في تفضيل الجماعات الجنوبية؛ الأمر الذي دفع في عام 2001 إلى اندلاع انتفاضةٍ بقيادة «الحركة الوطنية لساحل العاج» الشمالية القاعدة التي بسطت سيطرتها على نصف أراضي البلاد.

وبتشجيع قويٍّ من فرنسا والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وقّعت الجماعات المتنازعة اتفاقية سلامٍ في يناير/كانون الثاني 2003. لكن التنفيذ تباطأ بسبب الخلاف المستحکم حول نزع سلاح المتمردين، وعدم الاتفاق على معايير أهلية المرشحين الرئيسيين، وقوانين الجنسية. وما لبث الصراع السياسي أن عاد مجدداً في الأشهر الأخيرة مع استثناء الاستياء من قوّات حفظ السلام الفرنسية. وقد أعلن الرئيس الحالي مؤخراً أن زعيم المعارضة يمكنه خوض الانتخابات المزمع إجراؤها في وقت لاحق من هذه السنة، غير أن المسائل الجوهرية ما تزال غير محلولة.

إن سقوط ساحل العاج في هشاشة الدولة هو نتاج مؤثرات اجتماعية واقتصادية وسياسية، قوية ومعقدة، لكن فشل الدولة في رفع كيف اللامساواة المتصاعدة، القائمة على المنطقة وعضوية الجماعة، شكّل عاملاً هاماً أسهم بالهشاشة؛ شأنه في ذلك شأن إخفاقاتها في ضمان أن تُعتبر ممثلة لتوازن عادل بين الجماعات المختلفة. والاستنتاج هو أن اللامساواة الاقتصادية والسياسية الأفقية يمكن أن تُزعزع استقرار الدول.

تباينات عرقية في ساحل العاج خلال التسعينات

دليل الرخاء الاجتماعي - الاقتصادي، بالنسبة إلى المعدل القومي



المصدر: Langer 2005.

منذ عشرة أعوام، لم يكن هناك على الأرجح إلا قلة من الناس يعتبرون ساحل العاج بلداً مرشحاً لوضعية الدولة الهشة؛ إذ بدا أن هذا البلد يتمتع بمؤسساتٍ وبنى سياسيةٍ قادرة على التوفيق بين مصالح مختلف الجماعات والمناطق. اليوم، بعد اندلاع نوباتٍ عدّة من النزاع العنيف، لا يزال الاستقرار السياسي غامضاً. فما الذي حدث؟

تمة خمسة جماعاتٍ لُفوية-عرقيةٍ رئيسية في ساحل العاج، هي: الجماعتان المسيختان «أكان» (42.1% من السكان) و«كرو» (11%)، المتركزتان في الجنوب والغرب؛ وجماعتا «ماندي الشمالية» (16.5%) و«فولتك» (17.6%)، المكونتان في أغلبيتهما العظمى من المسلمين والمقيمتان عموماً في الشمال؛ وجماعة «ماندي الجنوبية» (10%). في ساحل العاج أيضاً سكانٌ كثيرٌ من أصلٍ أجنبي، هاجروا إليها خلال الأربعينات مما هي الآن بوركينا فاسو للعمل في مزارع البن والكافور، واستقرّ العديد منهم بصورةٍ دائمة. في عام 1998، كان نحو ربع السكان من أصلٍ أجنبي، مع أنهم وُلدوا في ساحل العاج.

بعد نيل الاستقلال في عام 1958، أسس الرئيس فيليكس هوفويه-بوانيه دولة الحزب الواحد. لكنه عزز بعناية توازناً بين المناطق والمجموعات العرقية عبر نظام الحصص المسموح بها في مناصب الدولة؛ كما منح المهاجرين حق الاقتراع، ثم أدخل في نهاية الأمر نظام الحزبية التعددية. وخلال السنوات العشرين الأولى بعد الاستقلال، عرف ساحل العاج استقراراً سياسياً ونموً عالياً مستديماً - وهو إنجاز نادر الحدوث في غرب أفريقيا.

بدأ هذا النجاح النسبي يتفكك في الثمانينات؛ إذ زاد هبوط أسعار البن والكافور تعرضية البلد الاقتصادية للتأذي، واتسع نطاق اللامساواة بين الشمال والجنوب، واشتدت التوترات بين المحليين وبين المهاجرين الاقتصاديين في المناطق الجنوبية. وشهدت التسعينات انبعاث الروح القومية الساحل العاجية، حيث منعت «الأجانب» من التصويت، وأقصت بتلك الخطوة قادة الشمال السياسيين عن محاولة كسب الانتخابات. وأضحت أي جماعة عرقية تتولى مقاليد السلطة طاغية التمثيل في مؤسسات الدولة، بما في ذلك القوّات المسلحة.

اتسع نطاق اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية عبر الضغوط الاقتصادية، من جهة؛ ونتيجة استخدام سلطة الدولة لدعم المجموعات والمناطق المفضلة، من جهة أخرى. فمع نهاية التسعينات، كان في المناطق الشمالية خمسة من الأقاليم الستة ذات المعدلات الأدنى للالتحاق بالمدارس الابتدائية. وبحسب قياس دليل الرخاء الاقتصادي-الاجتماعي¹، شهدت فترة 1994-1998 تحسناً في مواقع الجماعتين الجنوبيتين (أكان و كرو) بالنسبة إلى المعدل الوسطي القومي، خصوصاً قبيلة «باوليه»، في حين بقيت جماعتا ماندي الشمالية وفولتك دون المعدل القومي بفارق كبير (أنظر الرسم). وقد ساء وضع ماندي الشمالية من نحو 1.19 مرة بإزاء المعدل

1. بُني دليل الرخاء الاجتماعي-الاقتصادي على خمسة مؤشرات (ملكية تلاجة؛ ملكية سيارة؛ توفر المياه بالأنابيب؛ مواد فرش الأرضية في المنزل؛ توفر المراحيض المزودة بدفق الماء)، ويظهر موقع مجموعة ما بالنسبة إلى المعدل القومي.

المصدر: Langer 2005.

في الوصول إلى نتائج ملموسة - لذا، يحدث السقوط الدوري في حلقات العنف والتشوش السياسيين (الإطار 5.5).

إدارة الموارد الطبيعية

الدول شديدة الفقر، غير أنها هائلة الغنى بالموارد. ويبدو أن القابلية للنزاع العنفي سمة لما يُسمى «لعنة الموارد». ومرةً أخرى، يُشار إلى أن الروابط بين النزاع العنفي والموارد ليست تلقائية ولا حتمية. فقد تمكّنت بوتسوانا من تحويل ثروة الماس إلى نمو مرتفع وتتمية بشرية متسارعة، فيما تجنبت الصراع بين المجموعات من أجل تقاسم العائدات. لكن هذا هو الاستثناء لا القاعدة في جزء كبير العالم النامي. فمن

يمكن للموارد الطبيعية أن تضخّم فجوات القدرة، بما يجعل بعض البلدان أكثر تعرضاً للنزاع؛ وغالباً ما تكون مثل هذه

تتسم الحوارات القطرية بين ذوي المصلحة المتعددين بكونها ممارسات اشتماكية وتشاركية ترمي إلى بناء الثقة بين جماعات أصحاب المصالح. وبمساعدة مساهمي الحوار الحياتيين، تمكن المحاورات القومية حكومات البلدان المعنية من التصدي للآزمات، أو صوغ سياسات استراتيجية طويلة الأمد. وهذه الحوارات مفيدة بنوع خاص عندما تكون الثقة بالمؤسسات السياسية متآكلة، أو عندما تكون العمليات الديمقراطية هشة.

غير أن الحوار لا يمكنه حل النزاعات أو التخفيف من التوترات الاجتماعية، حين تخفق الدول في معالجة اللامساواة البيئية العميقة التي تسبب الانهيار السياسي. وتقدم بوليفيا برهاناً حياً على هذه المشكلة.

فخلال السنوات الأخيرة، جرب هذا البلد إجراء محاورات لتأطير استراتيجيات تنموية. في عام 1997، تكال حوار بصياغة خطة تنموية اقتصادية واجتماعية عامة لفترة 1997-2000؛ تهدف إلى خفض الفقر، عبر التركيز على المساواة والفرص والمأسسة والكرامة. وفي عام 2000، أجري حوار وطني آخر كجزء من عمليات الاستراتيجية الرامية إلى تخفيض الفقر؛ أدارته أمانة مستقلة ضمت العديد من المشاركين في المجتمع المدني. لكن الإحباطات ازدادت، لأن السياسات الناجمة عن المحاورات لم توضع قيد التنفيذ بصورة فعالة. فقد كان هناك خلاف متنام حول مسائل في السياسات الاقتصادية، هي: استغلال احتياطات الغاز الطبيعي؛ وإبادة محاصيل الكاكاو في الفترة 1998-2001 التي كلفت 59 ألف شخص خسارة وظائفهم؛ ومعارضة خصصة الخدمات العامة.

في غضون ذلك، ما زالت اللامساواة قائمة على نطاق واسع؛ إذ يبلغ دخل أغنى 10٪ من السكان 90 ضعفه لدى العشر الأفقر؛ كما أن الأراضي موزعة على نحو غير متساو - حيث تعمل في خمسة ملايين هكتار من الأراضي مليوناً أسرة معظمها من السكان الأصليين؛ فيما أقل من مئة أسرة تملك 25 مليون هكتار. ويمضي البوليفيون ما معدله خمس سنوات ونصف السنة في المدرسة، لكن ثمة فرقاً وسطياً من سبع سنوات تعليمية بين أغنى 20٪ من السكان وأفقر 20٪. وقد عادت معدلات الفقر التي هبطت إلى 48.7٪ عام 1999 لترتفع مجدداً إلى 61.2٪ عام 2002. علاوة على ذلك، فإن 88٪ من السكان الأصليين فقراء.

تسبب عدم المساواة والاستياء من استجابات السياسات بتظاهرات عنيفة في عام 2003؛ شملت نقابات الفلاحين واتحادات العمال، بل وحتى مشقفي الطبقة الوسطى، وفرضت استقالة رئاسية. ومع الاحتجاجات المتنامية، وانهيار الثقة الذي تعبر عنه، يصبح من الصعب على الحكومات أن تستجيب للمطالب بصورة مستدامة.

المصدر: Barnes 2005; ICG 2004a; Justino, Litchfield and Whitehead 2003; Petras, 2004

معوقةً بذلك تنمية المؤسسات السياسية واقتصاديات السوق القادرة على تحويل الثروات الطبيعية إلى تنمية بشرية. ومن جوانب هذه المرضية، تغيير المجرى المألوف للثروة القومية. فالتدفقات المالية التي كان في الوسع استعمالها لدعم التنمية البشرية قد حُوِّلت على نحو متواتر لتمويل الحروب الأهلية؛ بوجود حكومات ومتمردين وأمرأٍ حربٍ متنوعين، ساعين إلى بسط سيطرتهم على النفط والمعادن والأخشاب، وأنغولا مثال صارخ على ذلك؛ حيث الثروة الناجمة عن ثاني أكبر احتياطات نفطية في أفريقيا، ورابع أكبر احتياطات الماس في العالم، استُخدمت لوقد حرب أهلية قتلت و/أو شوّهت مليون مواطن بين عامي 1975 و2002، وشردت أربعة ملايين آخرين داخل البلاد. وتأتي أنغولا الآن في المرتبة 160 بين 177 بلداً في دليل التنمية البشرية، مع متوسط العمر المتوقع بحدود 40 عاماً.

يمكن للعائدات المكتسبة على نحو مفاجئ من الموارد الطبيعية أن تضعف الدولة على مستويات متنوعة؛ أبرزها حافظان مفسدان يزيدان من تفاقم الحكم السيئ، أولهما

المسببات الرئيسية للنزاعات العنيفة هو ذلك المزيج من هيكلية الحكم الضعيفة، ومن الموارد الواعدة بالمكاسب المفاجئة للذين يشرفون على إنتاجها وتصديرها.

في عصر ما بعد الحرب الباردة، حلت عائدات الموارد الطبيعية محل التمويل من القوى العظمى كوقود للحروب؛ حيث شهد العالم بين عامي 1990 و2002 ما لا يقل عن 17 نزاعاً، كان فيها ذلك التحوّل عاملاً أساسياً. فالماس في أنغولا وسيراليون، والأخشاب والماس في ليبيريا، والأحجار الكريمة في أفغانستان، والنحاس والذهب والكوبالت والأخشاب في جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانت كلها في محور النزاعات الأهلية، أو الغزوات المدعومة من دول مجاورة - كما في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية (الجدول 5.2). وفي كمبوديا، مَوَّلَ تمرد الحُمير الحمر، إلى حد كبير، من صادرات الأخشاب.

كما ناقشنا في الفصل الرابع، أضحت الموارد الطبيعية بالنسبة إلى العديد من البلدان نعمة لا نعمة. وفي مجال النزاع، تعمل مرضية «لعنة الموارد» من خلال قنوات متنوعة،

البلد	مدة النزاع	الموارد
أفغانستان	2001-1978	الأحجار الكريمة، الأفيون
أنغولا	2002-1975	النّفط، الماس
أنغولا (كابيندا)	-1975	النّفط
كمبوديا	97-1978	الأخشاب، الأحجار الكريمة
كولومبيا	-1984	النّفط، الذهب، الكوكا
جمهورية الكونغو	1997	النّفط
الكونغوالديموقراطية	2002-1998, 97-1996	النحاس، كولاتان، الماس، الذهب، الكوبالت
إندونيسيا (أكيه)	-1975	الغاز الطبيعي
إندونيسيا (بابوا الغربية)	-1969	النحاس، الذهب
ليبيريا	96-1989	الأخشاب، الماس، الحديد، زيت النّخل، الكوكا، البن، الماريوانا، المطاط، الذهب
المغرب	-1975	الفوسفات، النّفط
ميانمار	-1949	الأخشاب، التصدير، الأحجار الكريمة، الأفيون
بابوا غينيا الجديدة	98-1988	النحاس، الذهب
البيرو	95-1980	الكوكا
سيراليون	2000-1991	الماس
السودان	2005-1983	النّفط

المصدر: معلومات مقتبسة من: Bannon and Collier 2003

تصديرها على هيئة مشكلات أمنية جديدة إلى دول أخرى. وتتخذ العوامل الخارجية المؤثرة في الدول المعرضة للنزاع أشكالاً متنوعة، فالحلال الدولة الأفغانية حظي بدعم فعال عبر غزو سوفيتي؛ ومن ثم عبر إقدام قوى خارجية على تجنيد مقاتلي المجهدين لإنهاء الاحتلال السوفيتي. وقد أدت الحرب الأهلية التي تلت ذلك، بين مختلف فصائل المقاومة، إلى تدمير البلاد؛ ومكنت العناصر الأشد قسوة من الخروج منتصرة. وكانت الحكومة الطاليبانية، التي دفعت بالتنمية البشرية في أفغانستان إلى الهاوية، من نتاج ذلك الفرق في الفوضى. في الصومال، حظيت عملية العسكرية بدعم الاتحاد السوفيتي أولاً، والولايات المتحدة لاحقاً؛ وأدت إلى نشوب حرب مع إثيوبيا، ومن ثم إلى اندلاع حرب أهلية وحشية بين أمراء حرب متنافسين يسيطرون على ما يقدر بنحو 500 ألف قطعة سلاح.

مهما يكن هناك من توازن بين العوامل الداخلية والخارجية المسببة للنزاع، فإن العواقب دوماً تقلم وتدول. مثلاً، يولد الاستئصال العرقي في البلقان تدفقات اللاجئين في اتجاه غرب أوروبا، ويولد العنف في دارفور لاجئين إلى تشاد. ويمكن للنزاعات نفسها أن تتدفق بعد نشوبها إلى دول مجاورة، لتقوض الأمن وتخلق دورات عنيفة عبر الحدود. فحرب أفريقيا الغربية الإقليمية بدأت في ليبيريا عام 1989، ثم انتقلت إلى سيراليون؛ لتعود مجدداً إلى ليبيريا (حيث

أن توفر تدفقات العائدات الكبيرة يمكنه إضعاف الحوافز لدى الحكومات لتطوير نظم مستقرة للعائدات عبر هيكلية ضريبية قومية - لأنه عندما تكون الدولة أقل اعتماداً على العائدات الضريبية، تغدو أقل قابلية للمساءلة والمحاسبة أمام مواطنيها.⁵⁰ ويكمن الحافز الثاني في أن لربيع الموارد الطبيعية مردودات بالغة الضخامة للفساد من قبل الدولة، ومن جانب الأفراد والمجموعات المتحكّمين بتلك الموارد. فهيكليات الحكم الضعيفة توفر فرصة كبيرة جداً لممارسات من «خارج الميزانية»، وتدفقات العائدات تُرغب الأفراد النافذين في ضمان الإبقاء على هذه الفرص كما هي. مثلاً أنه ليس هناك تقدير رسمي للعائدات النفطية في غينيا الاستوائية، إلا أن البنك الدولي قدرها بنحو 710 ملايين دولار؛ الأمر الذي يشير إلى مفارقة كبرى بين الدخل المصرح عنه وبين الدخل الحقيقي. وبإمكان مثل هذه الممارسات أن تضعف شروط المساءلة والشفافية، المحورية لتطوير سلطة حكومية شرعية.

في ما وراء الحدود

ليس كل نزاع نتاجاً لإخفاق الدولة؛ إذ إن العوامل الخارجية أيضاً ذات أهمية مماثلة في العديد من الحالات. فالمشكلات الخارجية تستورد عبر حدود الأمن البشري النقيضة، ليعاد

إن المشكلات الخارجية، المستوردة

عبر حدود الأمن البشري النقيضة،

يعاد تصديرها كمشكلات أمنية

جديدة إلى دول أخرى

في ما يتعلق بالنزاع العنفي،
كما في الصحة العامة، تتجلى
قاعدة النجاح الأولى في أن الوقاية
خير من العلاج

طبيعيّ لأمرء الحرب، والشبكات الإجرامية، والجماعات المتطرفة الساعية إلى ملء فراغ الحكم. فمن أفغانستان إلى أفريقيا الغربية، وإلى ما أبعد منهما، يؤدي انهيار الدولة إلى فتح الباب أمام نشوء ملاذات للجماعات التي تمثل خطراً أمنياً يهدد السكان المحليين؛ وتفريخ أخطار من وراء الحدود، مرتبطة بتدفقات اللاجئين، والاتجار بالسلاح، واقتصاديات المخدرات، والأمراض. وللدول الهشة أهمية تتجاوز حدودها، لأنها في بعض الوجوه تفتقر إلى القدرة على التحكم الفعال بأراضيها؛ التي قد تتحول إلى ملاذ آمن للإرهابيين والمنظمات الإجرامية.

قوّضت عملية نزع السلاح في عام 1997)، لتنتشر منها إلى غينيا. وفي سبتمبر/أيلول 2002، انخرط مقاتلون من سيراليون وليبيريا في القتال الذي اندلع في ساحل العاج. من خصائص العولمة، تضيق المساحة الاقتصادية بين البلدان؛ إذ حينما تنهار الدول، يمكن للأخطار الأمنية عبور هذه المساحة الضيقة مفلتة من العقوبات. فالشبكات الإرهابية المتولدة من رحم الفصائل نفسها التي حظيت بدعم الغرب لطرد القوات السوفييتية تقدّم مثلاً صارخاً على تأثير الكيد المرتد للحرب الأفغانية بالوكالة. لا تمثل الدول ذات القابلية للنزاع خطراً هائلاً على مواطنيها فحسب، بل على المجتمع الدولي أيضاً. وهي موقع

الردّ الدوليّ

النجاح الأولى في أن الوقاية خير من العلاج. والتنمية هي الاستراتيجية الأكثر فعالية للوقاية.

تتميز البيئة الدولية لتطوير استجابة جماعية فعالة حيال الأمن بالفرص والأخطار؛ حيث تبين التسويات السلمية الجديدة، رغم هشاشة بعضها، مدى الفوائد المحتملة للتنمية البشرية في حل النزاعات العنيفة؛ فقبل خمسة أعوام، لم يتبأ إلا أقلّة من الناس بأن أفغانستان أو سيراليون أو ليبيريا ستكون في وضع القادر على إطلاق عملية التنمية البشرية. وتدرك حكومات البلدان الصناعية، على نحو متزايد، أهمية اتخاذ إجراءات للحؤول دون وصول النزاع إلى برامج مساعداتها التنموية. في الوقت نفسه، صار التصدي العسكري للتهديدات الأمنية مفرطاً في تطوره بالمقارنة مع التصدي للأخطار الأوسع نطاقاً التي يتعرض لها الأمن البشري. لقد وفرت أهداف التنمية للألفية تركيزاً مجدداً على الجهود المبذولة لخفض مستوى الفقر العالمي؛ ولكن، كما حاجت الفصول السابقة من هذا التقرير، فإن الاتفاق على الأهداف الإنمائية لم يستجلب بعد التعهدات المالية والسياسية المستديمة؛ اللازمة لترجمة الغايات إلى نتائج عملية.

ولسوف تكون كيفية فهم البلدان المتطورة لقضية الأمن ذات تأثير هام على فعالية استراتيجيات الجبهتين؛ إذ إن معنى الأمن في البلدان المتطورة يتحول بصورة متزايدة

في عام 1945، قدّم وزير خارجية الولايات المتحدة أدرود آر. ستانتيس تقيراً إلى حكومته عن مؤتمر سان فرانسيسكو الذي أسس الأمم المتحدة. وقد حدّد عنصرين مكوّنين أساسيين للأمن البشري وما يرتبط بهما: «ينبغي لمعركة السلام أن تخاض على جبهتين؛ أولاهما الجبهة الأمنية، حيث يعني النصر تحرراً من الخوف. الثانية، هي الجبهة الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث يعني النصر تحرراً من العوز. ووحده النصر على كلا الجبهتين يمكنه أن يضمن للعالم سلاماً يدوم.»⁵¹

بعد انقضاء ستين عاماً، يبقى لهذه الكلمات صدق قوي أمام تحديات الأمن الجماعي في أوائل الألفية الثالثة؛ حيث الانتصار في كلا جبهتي الأمن البشري يظل شرطاً للنجاح، مع أن معدل الارتقاء يتسم بالتباين. فالتقدم على الجبهة الاقتصادية والاجتماعية محدود، بما يعوق التقدم على الجبهة الأمنية. لذا، ينبغي اعتبار تحسين مستويات المعيشة، وتوسيع الفرص في مجالي الصحة والتعليم، وبناء المؤسسات؛ وكلها أمور ضرورية لتحقيق الديمقراطية الفعلية؛ خط الدفاع الأول. فالتغلب على الفقر لن ينفذ حياة الملايين فحسب، بل يجعل أيضاً التوترات الاجتماعية والاقتصادية التي يخلقها النزاع، أسهل انقياداً للحل. وفي ما يتعلق بالنزاع العنفي، كما في الصحة العامة، تتجلى قاعدة

معرضة للنزاع أن يؤدي إلى تفاقم التوترات بين الجماعات، كما حدث في رواندا. فالمساعدة التنموية التي أفادت نسبة صغيرة من السكان واستثنت أكثريةهم، أسهمت في اللامساواة، وأججت الامتعاظ؛ وساعدت - في نهاية الأمر - على تغذية العنف البنيوي.⁵² ولو كان المانحون أشد إدراكاً لعواقب تصرفاتهم، وأكثر استعداداً للانخراط في منع النزاع، لربما كان في إمكانهم استباق الإبادة الجماعية الناجمة والحوول دون وقوعها.

تحت عنوان «التنمية ذات الحساسية حيال النزاعات»، تعمل النهج الجديدة للمعونات الآن على إشراك المانحين مباشرة في تقييم الوقع المحتمل للمساعدات التنموية على الجماعات المختلفة. بين عام 1998 و2000، اندلعت أعمال عنف في جزر سليمان عندما شنت جماعات السكان الأصليين في غوادالكانال - وادي القنال - هجمات عنيفة على جماعات من جزيرة مجاورة استوطنت العاصمة هونيارا؛ ووصف النزاع إلى حد كبير بأنه عرقي. وفي حين تم التوصل إلى تسوية سلمية عام 2000، رفضت الجماعات الإحراية إلقاء سلاحها. وفي عام 2003، عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومانحون آخرون مع مجلس السلام القومي والدائرة الحكومية للسلام والوحدة والمصالحة الوطنية؛ عبر عملية مشاورات واسعة النطاق بين ذوي المصلحة المتعددين؛ على تحديد أسباب المظالم والإحباطات التي أدت إلى العنف. وقد تحدثت عملية التشاور ذاتها تلك الفكرة السائدة بأن النزاع كان في الأساس ذا طبيعة عرقية. فالتوترات حيال حقوق الأراضي، والأدوار المتصلة بالهيكليات التقليدية وغير التقليدية للسلطة، ومنافذ الوصول إلى الخدمات الحكومية، وانعدام الفرص الاقتصادية، وانهايار الآليات تطبيق القانون، عرفها المشاركون بكونها نقاط الانفجار الرئيسية. وقد تحدثت العملية التشاورية معتقدات سائدة على نحو واسع، وتنطوي على أخطار، بأن النزاع في جوهره كان قائماً على التمييز العرقي. وكشفت المشاورات أيضاً حقيقة أن تصرفات المانحين، في بعض الأحيان، حيال دعم الخدمات الحكومية من دون إجراء مشاورات، أدت عن غير قصد إلى استفحال شر التوترات.⁵³

يمكن للتمويل الخارجي أن يسد بعض فجوات القدرة التي تجعل الدول ذات قابلية للنزاع؛ ويتوقع له، مع مدى دوره في درء النزاع، أن يولد عائدات مرتفعة جداً للنمو الاقتصادي والتنمية البشرية. غير أن المعونات الممنوحة للدول الهشة تبدو متدنية على نحو غير متناسب، خصوصاً عندما تسقط من الاعتبار تلك التدفقات الموجهة إلى أفغانستان والعراق. ومع بضعة

إلى الأمن العسكري ضد خطر «الإرهاب»، كما أخضعت له أهدافاً أوسع نطاقاً. فالخطر الذي يجسده الإرهاب هو حقيقي فعلاً، يهدد البلدان الفقيرة كما الغنية؛ غير أن ثمة خطراً من أن الحرب على الإرهاب ستشوه أولويات، وتفضي إلى استراتيجيات غير فعالة أو ذات نتائج مضادة. إذ لا تستطيع «الحرب على الإرهاب»، مثلاً، أن تبرز انتهاك حقوق الإنسان والحريات المدنية والتصديقات المسكرة لمشكلات تنموية، بصورة وحشية. مع ذلك، استشهدت بضع حكومات بالضرورات الطاغية لتلك الحرب كي تقدم، وهي محصنة ضد العقاب، على ضرب جماعات مصنفة على نحو ملائم في خانة «الإرهاب». وتهدد هذه الانتهاكات بإضعاف قواعد السلوك والمؤسسات الضرورية لتأمين السلام. فمن منظور المفهوم الأوسع للأمن البشري، ثمة خطر من أن الحرب على الإرهاب قد تجانب النضال ضد الفقر والأوبئة والتحديات الأخرى؛ وتبعد تالياً الموارد المالية الضئيلة عن مسببات انعدام الأمن. ويبقى هناك خطر حقيقي جداً من أن ميزات المساعدات التنموية، المحدودة أصلاً، قد تخصص وفق الموجبات المتصورة للأهداف العسكرية وموجبات السياسة الخارجية.

لا يمكن تحقيق الأمن البشري بصورة ناجزة إلا بروح قيادية في البلدان النامية نفسها، إذ إنه ليس سلعة يمكن استيرادها. ومع ذلك، فإن الأمن البشري هو أيضاً أحد العناصر الرئيسية في «الشراكة الجديدة» للتنمية بين البلدان الغنية والفقيرة. وهناك دور مركزي يتعين على البلدان المتطورة أن تضطلع به لإزالة الحاجز الذي نصبه النزاع العنفي في وجه التنمية البشرية - كما أن لديها أساساً منطقياً قوياً للعمل، متجذراً في الموجبات الأخلاقية والمصلحة الذاتية.

تحسين المعونات

كما بين الفصل الثالث، تشكل المعونات الدولية أحد الموارد الرئيسية المتاحة لتسريع التقدم على الجبهة الثانية التي حددها وزير خارجية الولايات المتحدة ستانتيس، وهي الحرب على العوز؛ غير أنه يمكن أيضاً للمعونة المخطط لها جيداً أن تساعد على التصدي لبعض التحديات التي تواجهها الدول ذات القابلية للنزاعات.

والخطوة الأولى لمنع انفجار النزاع هي إدراك أن عمليات التنمية، المعدة لتحسين رفاهة الإنسان، قد تولد نزاعاً عن غير قصد؛ إذ يمكن لتسليم المعونات إلى بيئات

إن أريد تفادي خطر العودة إلى النزاع في الدول الهشة، فالمعونة عندئذ استثمار في خلق الظروف لسلام مستديم

مما لا شك فيه أن الاختلافات في أداء السياسات والقدرة الاستيعابية تفسر بعض التناقض - وليست هناك صيغة محددة لجعل التمويل مساوياً للحاجة. وحتى مع ذلك، يبدو أنه ليس هناك أي أطراف داخلي يذكر في نسق تخصيص الموارد الذي يجعل بلداناً، مثل بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وليبيريا، في أسفل الجدول. وقد أقر البنك الدولي بهذه المشكلة في ما يتصل باستعمال التموليات من المؤسسة الإنمائية الدولية - وهي أحد المصادر الدولية الرئيسية لإعادة البناء في فترات ما بعد النزاعات. فبين عامي 1996 و1999، بلغ تمويل إعادة البناء في فترة ما بعد النزاع عبر هذه الرابطة الدولية 45 دولاراً للفرد في البوسنة والهرسك؛ بينما لم يصل في رواندا إلى 5 دولارات على امتداد السنوات الثلاث التي تلت الإبادة الجماعية.⁵⁴ وما تشير إليه هذه التناقضات هو الحاجة إلى مزيد من الشفافية في قرارات المانحين، في ما يتعلق بتمويل إعادة البناء خلال فترات ما بعد النزاع.

يمثل تعاقب المعونات مشكلة أخرى. إذ في دورة نموذجية لمعونات ما بعد النزاع، يصل تحويل المعونة إلى ذروته في أولى سنوات ما بعد النزاع؛ ثم تهبط بصورة حادة، مثلما يحدث للتركيز الاستراتيجي - وهذا عكس ما يحتاج إليه. فالقدرة على استيعاب المعونة غالباً ما تكون في أدنى مستوياتها خلال الفترة التي تعقب النزاع مباشرة، إبان وضع مؤسسات جديدة في مواقعها الصحيحة؛ الأمر الذي يؤدي إلى فجوات كبيرة بين التزامات المانحين وتوزيعات المعونة. وتوحي الأبحاث بأن الفترة المثلى لاستيعاب المعونات المتزايدة هي بعد نحو ست سنوات على التسوية السلمية؛ وعندها يكون اهتمام المانحين قد تحول إلى أمور أخرى. وتساعد هذه الدورة التي ورد وصفها للتو على تفسير الاستنتاجات الواردة في أبحاث البنك الدولي التي تشير إلى أن قدرة دول ما بعد النزاعات على استيعاب المعونات تعادل تقريباً ضعف قدرة بلدان أخرى تسود فيها مستويات فقر مشابهة.⁵⁵

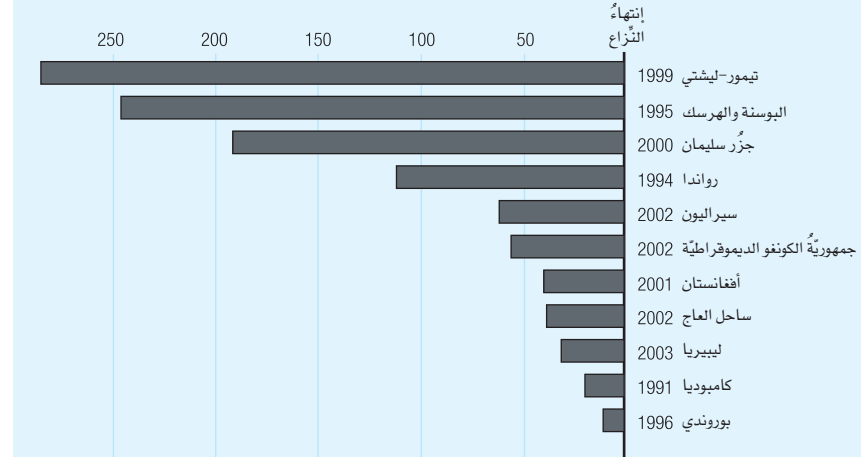
تكون دول ما بعد النزاع معرضة على وجه خاص لبعض المشكلات العامة التي ورد توصيفها في الفصل الثالث، وإحدى الأولويات الفورية في أي من هذه الدول هي تنمية القدرة المؤسسية والمساءلة لدى السكان المحليين. وحيثما يختار المانحون أن يعملوا «خارج الميزانية» من خلال مشروعات؛ ويخلقوا هيكليات موازية للإبلاغ، وتدقيق الحسابات، والحصول على السلع؛ فإنهم يقوضون تطوير الهيكليات المؤسسية التي يعتمد عليها السلام والأمن المقبلان.

استثناءات يجدر ذكرها، لا تجتذب الدول الهشة تدفقات كبيرة من المعونات؛ وهذه المسألة ليست كلياً إحدى قضايا الحكم الضعيف. ويُفيد بحث أجراه البنك الدولي عبر البلدان؛ واستخدم فيه نموذج التخصيص القائم على كل من الفقر والأداء؛ بأن المعونات للدول الهشة يمكن أن تزداد بما يصل إلى 40%، بناءً على نوعية مؤسساتها. ثمة مشكلة إضافية، ألقى عليها الضوء في الفصل الثالث، هي أن المعونات للدول الهشة متقلبة ضعفت تلك الممنوحة لبلدان أخرى. وبالنسبة إلى الحكومات ذات الأساس العائدي الضعيف، يرجح أن يكون هذا الأمر مزعزعا للاستقرار بدرجة مرتفعة؛ وأن يفتت القدرة الضعيفة أصلاً. وبالطبع، هناك تحديات هائلة تواجه المانحين الراغبين في توزيع المعونات على البيئات التي كانت حقلاً للنزاعات؛ لكن من المهم اتخاذ قرارات التخصيص على أساس أحكام مدروسة بعناية ومتمسمة بالشفافية.

إن للمعونات الدولية أهمية حاسمة في فترات إعادة البناء. فهدف إعادة البناء ما بعد النزاع هو تجنب العودة إلى ظروف ما قبل النزاع، وترسيخ أسس سلام دائم. وإن أريد تفادي خطر العودة إلى النزاع في الدول الهشة، فالمعونة عندئذ استثمار في خلق الظروف لسلام مستديم. وباستخدام التخصيص أساساً للتقييم، يبدو أن ما من دليل يذكر على أن تدفقات المعونات تعكس استجابة متسقة لحاجات تمويل إعادة البناء. فالإنفاق على الفرد خلال فترة سنتين بعد تسوية سلمية يتراوح بين 245 دولاراً في البوسنة والهرسك وبين 40 دولاراً في أفغانستان، و31 دولاراً في ليبيريا (الرسم 5.4).

الرسم 5.4 المعونة لإعادة البناء مع بعد النزاع - السياسات قبل الحاجات

متوسط المساعدة الإنمائية الرسمية السنوية للفرد، 3 سنوات بعد النزاع (بالدولار الأمريكي)



ملاحظة: تشير البيانات إلى متوسطات أعوام ثلاثة بدءاً من سنة انتهاء النزاع؛ باستثناء جمهورية الكونغو الديمقراطية وساحل العاج. وسيراليون التي تشير البيانات إلى متوسطات عامين؛ وباستثناء ليبيريا، التي تشير البيانات إلى سنة واحدة. المصدر: الأرقام محسوبة على أساس البيانات عن المساعدة الإنمائية الرسمية من منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي/لجنة المساعدة الإنمائية 2005f، والبيانات عن السكان من الأمم المتحدة 2005d.

إبطال مفعول لعمنة الموارد

ينبغي للحكومات القومية أن تتحمل المسؤولية الرئيسية للتحكم الفعال بالموارد الطبيعية؛ لكن في استطاعة المجتمع الدولي أن يساعد على تفكيك الروابط بين الموارد الطبيعية والنزاعات العنيفة. فمنع الوصول إلى الأسواق يمكنه أن يكبح تدفق التمويلات إلى مناطق النزاع، ويقلص الحوافز على التحكم بالموارد الطبيعية. ويمكن لاستخدام شهادات المنشأ أن يقيد فرص حصول المستهلك على منتجات غير قانونية، عبر إعلام المشتريين المحتملين والسلطات الجمركية بالوضع القانوني للسلع؛ ومنعهم من - أو تثبيهم عن - شراء موارد غير قانونية، أو الترخيص لها. ففي أوائل عام ألفين، بذلت حكومات أفريقيا الجنوبية جهوداً للحؤول دون تصدير الماس «النزاعي» من أنغولا وسيراليون وليبيريا؛ وكانت النتيجة عملية «كيمبرلي» - وهي مخططة توافقت بمقتضاه بلدان العبور على عدم قبول الماس الخام الذي لا يؤكد وضعه القانوني بشهادة رسمية.

والخطر هنا هو أن التقدير الرديء من جانب المانحين سوف يضاعف المشكلة عينها التي يود المانحون معالجتها؛ وهي، تحديداً، الضعف المتزايد لهيكلية الدولة والقدرة المحلية. ويتضح فشل التنسيق والتماسك على نحو صارخ في البوسنة والهرسك. فقد تلقى ذلك البلد من المعونة للفرد أكثر ما نالته أوروبا بموجب خطة «مارشال» في حينه؛ لكنه بعد أكثر من ست سنوات على توقيع اتفاقات السلام، لا يزال واقعاً في أزمة مالية⁵⁶. وعلى مستوى من التنمية المؤسسية أكثر محدودية بكثير، واجهت أفغانستان أيضاً مشكلات خطيرة.

إدارة الموارد الطبيعية، ومعالجة مسألة الأسلحة الصغيرة

في وسع البلدان المتطورة أن تقوم بدورٍ نشطٍ بكثير في معالجة مشكلتين تولدان النزاع العنفي وتستديمانه، هما سوء الإدارة لتصدير الموارد الطبيعية، وقصور الإدارة لاستيراد الأسلحة الخفيفة.

مساهمة خاصة

تحديات أمام إعادة البناء ما بعد النزاع: عبر من أفغانستان

بالدولة تتطلب للميزانية أن تكون الأداة المركزية للسياسات، وميدان تحديد الأولويات وبناء الإجماع على استخدام الموارد للوفاء بالأولويات القومية. وينبغي لنظام المعونات أن يحاول مساعدة الحكومة في تسريع اكتسابها القدرة على هيكلة الإنفاق المتوسط المدى، وإنشاء آليات للمساءلة؛ تشمل المشتريات والإدارة المالية وتدقيق الحسابات، وتؤدي نتائجها إلى اكتساب ثقة المانحين والمواطنين.

- استخدام الوظيفة التنظيمية للدولة في حماية المقيمين وبناء الثقة. بالإضافة إلى المهام الواضحة الأخرى، يتعين على ذوي المصلحة في الأمر إعاره الوظائف التنظيمية للدولة اهتمامهم؛ وقد يكون من الأهمية البالغة لضمان الثقة، منح رخص للقطاع الخاص وتنظيم نشاطاته (لحماية المواطنين من مؤذيات مثل الوقود الممزوج مع عنصر الرصاص، أو الدواء الذي انتهت مدة صلاحيته). وتكون البرامج القومية، الموجهة على نحو خاص إلى فقراء المدن والأرياف، أداة لخلق شعور بالمواطنة؛ واستخدام الموارد بفعالية.

د. أشرف غاني
وزير المالية السابق
دولة أفغانستان الإسلامية

من المعتاد أن تكون صيغة الدولة ووظيفتها في لب النزاع. ويمثل التحدي الحاسم في أعقاب العمليات السياسية، التي تتهي نزاعاً صريحاً، بتبني سياسات وإجراءات وتدخلات من شأنها أن تجعل السلام مستديماً؛ وتفضي إلى بيئة من الثقة والتضامن المتبادلين؛ وتبني الدولة بحيث تكون هي السلطة المنظمة للمجتمع.

- بتحديد أكثر، ينبغي لبضع قضايا أن تلقى اهتماماً حاسماً:
- بناء إجماع حول استراتيجية ما. في أجواء ما بعد النزاع مباشرة، تدخل الساحة تشكيلة مختلفة من الفاعلين المحليين والدوليين؛ لكل منهم مفاهيم مختلفة، وقدرات مختلفة، ومجموعة مختلفة من الأولويات؛ تعكس تفويضات وموارد ومصالح مختلفة. ولو سعت كل من هذه الجهات الفاعلة وراء استراتيجية مستقلة ذاتياً؛ لكانت النتيجة هدراً للموارد، وازدياداً في الارتباك، وتجديداً محتملاً للنزاع. لذلك، فإن من الضرورات الملحة للحكومة والجهات المانحة أن تتوصل إلى اتفاقية حول الأولويات ضمن هيكلة استراتيجية متماسكة؛ وإلى الاتفاق على توزيع العمل؛ وإنشاء مشروطيات للتنسيق والتعاون.
- استعادة، وتوسيع مدى، الثقة بالدولة. لاستعادة الثقة بالدولة، يجب أن يكون التركيز على إعادة إحياء عمليات الحكم وإصلاحها؛ مع توجيه اهتمام خاص إلى الأمن، والإدارة، وحكم القانون، والخدمات الأساسية. وقد يؤدي إنشاء مؤسسات موازية للدولة، إما عبر الأمم المتحدة وإما من خلال وكالات ثنائية، إلى تقويض هذا التركيز الضروري على الدولة.
- ضمان التمويلات العامة الوافية. تستلزم استعادة وظائف الدولة أن تكون الموارد المطلوبة بتصرف الدولة. وتكون تدفقات المعونة جزءاً بارزاً من هذه الموارد في المرحلة الاستهلاكية؛ لكن من الواجب أن توضع في صدارة الاهتمام بتعبئة إيرادات محلية عبر نشاطات يمكنها إنتاج موارد رئيسية. فالثقة

من الممكن تشجيع العمل بشفافية أكبر،
إذا الحكومات جعلت الفساد المرتكب من
جانب شركات متخطية الحدود القومية في
الخارج جريمة محلية

ما زال من المبكر استخلاص الاستنتاجات حول فعالية تلك العملية، بيد أن المؤشرات تدل على أنها حققت بعض النجاح؛ حيث تشمل حالياً 42 بلداً، ومجمل إنتاج الماس الخام العالمي تقريباً.⁵⁷ وقد بدأ الاتحاد الأوروبي في العمل على تطوير عملية مشابهة لاستثناء واردات غير قانونية من منتجات الأخشاب بموجب برنامج تطبيق حكم قانون الأخشاب والتجارة. وعلى الرغم من ذلك، لا يزال نشاط تصدير الأخشاب غير القانوني والواسع الانتشار في العالم يسبب خسائر كبيرة للعائدات الحكومية، ويولد أضراراً بيئية هائلة، ويقوض جهود السيطرة على الفساد. ومن المقدر أن التجارة اللاقانونية الحالية تبلغ 10٪ من تجارة الأخشاب السنوية، البالغة 150 مليار دولار.

ثمة أولوية أخرى هي الشفافية المحسنة. وتبذل البلدان المتطورة الآن جهوداً في مجال الشفافية المحسنة؛ حيث وضعت البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية أولوية عالية للإفشاء والمساءلة المحسنتين في قطاع التعدين. مثلاً على ذلك، مبادرة الشفافية في الصناعات الاستخراجية لمجموعة ممتدة من ذوي المصلحة في هذا المجال؛ وهي مبادرة واعدة لأنها تطلب من شركات النفط والغاز أن تكشف عن كل المدفوعات، ومن الحكومات أن تكشف عن كل المقبوضات، لكن هذه المبادرة طوعية، وتفتقر إلى إرشادات تنفيذ واضحة. علاوة على ذلك، قيّد التقدم بالحوافز السوقية المعاكسة: فأى شركة فردية تعرض العمل بمزيد من الشفافية، تجازف بالخسارة أمام مؤسسات منافسة لا تسعى إلى إرهاب الحكومات بواجبات المساءلة العلنية.

يمكن لممارسات الشركات أن تزيد من مشكلات

السيطرة على الأسلحة الصغيرة

إدارة الموارد الطبيعية؛ كما يمكن للشفافية غير الواضحة من جانب هذه الشركات أن تعزز الفساد والحكم الضعيف. ونظير النشاط «خارج الميزانية» الذي تقوم به الحكومات، هو المدفوعات من «خارج الحساب الدفترية» التي تقدمها الشركات إلى أفراد رئيسيين يُعتبرون قيمين على حقوق الموارد الطبيعية. ففي أنغولا، ثمة أكثر من ثلاثين شركة نفطية متعددة الجنسيات دفعت للحكومة أموالاً لقاء حقوق استغلال النفط؛ من دون أن تكشف للأغوليين أو للمساهمين فيها عن وجهة تلك الأموال، أو كمياتها. وفي منطقة قزوين، تحكم حقوق استغلال النفط اتفاقيات شراكة متعددة الجنسيات بين الحكومات ومستثمرين أجنبية. وقد تمّ التفاوض بشأن هذه الاتفاقيات سراً، الأمر الذي تسبب بإجراء بعض أكبر التحقيقات في قضايا الفساد الأجنبي

من مستلزمات الأمن البشري الرئيسية بذل جهد أكثر فعالية من جانب المجتمع الدولي للسيطرة على انتشار الأسلحة. فتوفر الأسلحة قد لا يتسبب بالنزاع؛ لكنه يجعله أكثر احتمالاً - ويزيد من أرجحية اتخاذ النزاعات أشكالاً عنيفة. وأنواع السلاح المفضلة في نزاعات اليوم هي الأسلحة الصغيرة، التي يُقتل بها نحو 500 ألف شخص سنوياً كمعدل وسطي، أو شخص واحد كل دقيقة؛⁵⁸ في حين يُقتل نحو 25 ألف إنسان آخر سنوياً بانفجارات ألغام مضادة للأفراد.⁵⁹ وفي المناطق المعرضة للنزاعات، تستخدم الزمر المتقاتلة أسلحة خفيفة لإرهاب سكان غير محصنين، أو قتلهم، أو تهجيرهم؛ كما أن انتشار الأسلحة في أوساط الجيوش الخاصة والمليشيات يغذي دورة العنف. في غضون

يجب أن تنظم معاهدة دولية شاملة
للاتجار بالأسلحة عمليات السمرة
وتضع معايير مشتركة للتنفيذ

يُجرى تحويل الأسلحة على نحوٍ يحدُّ إلى المستوى الأدنى من انحراف الموارد البشرية والاقتصادية عن سبيلها.

إنَّ هذه كلها مبادرات هامة تعكس وعياً متنامياً لحجم المشكلة. بيدَ أنَّ التدابير الراهنة يشوبها عددٌ من العيوب، لكونها غير ملزمة قانوناً؛ فضلاً عن أنَّها تركِّز كُليَّةً على الأسلحة المحظورة، عوضَ التركيز على تحويلاتها المرخَّصة من الدول، وبسبب تعدُّد الموردين، ثمة ما يشكلُّ ثغرةً كبيرة، هو أنَّ لدى الدول وصولاً إلى الأسلحة ذات المناشئ التي تتمتع بقدرٍ أقلِّ من متطلَّبات الرقابة والتدقيق. هناك أيضاً مشكلةٌ أخرى، هي أنَّ الاتفاقيات الإقليمية لا تتمتع دائماً بالانسجام المتبادل، أو لا تخضع للتسويق الفعَّال، وقد تشدَّد المصدرون الرئيسيون في الممارسات التصديرية؛ حيث بات من الصعب راهناً، بالنسبة إلى الحكومات، الترخيص بنقل أسلحةٍ إلى الأنظمة التي لا تحترم حقوق الإنسان الأساسية. مع ذلك، وحتى هنا، غالباً ما تستطيع الحكومات المتلقية للأسلحة أن تتخطى التدقيق في سجلها المتعلِّق بحقوق الإنسان؛ بمجرد استعدادها للمشاركة في «الحرب على الإرهاب».

ولأنَّ معظم الأسلحة الصغيرة تدخل السوق بصورة قانونية، يمكن لقوانين الطرف المورِّد أن تكون فعَّالة للغاية. غير أنَّ عاتنين قويين يقفان حجرَ عثرة في وجه الجهود الآيلة إلى رصد تدفق الأسلحة الصغيرة من المصدر؛ هما تنوع العرض، كما ورد آنفاً، وانعدام الإرادة السياسية، وبالنظر إلى التهديد الذي يمثله الإرهاب، قد يُظنُّ بأنَّ البلدان الصناعية ستبذل الجهود الرئيسية لضبط الاتجار بالأسلحة الصغيرة؛ بيدَ أنَّ هذه التجارة القاتلة تبقى ضعيفة الضبط في أفضل الأحوال، ترفدها عواقبٌ مدمرةٌ بالنسبة إلى التنمية البشرية. والمطلوب الآن اتفاقية دولية شاملة لتجارة السلاح، يمكنها أن تؤسِّس لاتفاقيات ملزمة قانونياً في ما يتصل بتجارة الأسلحة الموجودة في الداخل والخارج، وذات معايير مشتركة لوضعها موضع التنفيذ. ويوفِّر "مؤتمر مراجعة الأسلحة الصغيرة" الذي سينعقد في الأمم المتحدة عام 2006 فرصة حاسمة للاتفاق على معاهدة بشأن تجارة السلاح؛ تنظِّم تحويلاتها إلى الدول، وتوقف الاتجار المحظور بالأسلحة.

بناء القدرات الإقليمية

تؤثِّر الحروب الأهلية في البلدان المجاورة، سواءً بالانتشار مباشرة؛ أو بتعويق الوصول إلى طرق التجارة، وخلق ظروفٍ غير مؤاتية للاستثمارات الأجنبية والمحلية؛ وهذا ما يجعل

ذلك، تواجه المجتمعات الخارجة من نزاع دام أعواماً خطر استمرار العنف؛ لأنَّ توفُّر الأسلحة الصغيرة يُسهِّل العنف السياسي والإجرامي.

ليست هناك تقديرات يُعَوَّل عليها بالكامل لعدد الأسلحة الصغيرة المتداولة، غير أنَّ أحد المصادر الجديرة بالاعتماد يقدره بنحو 639 مليون قطعة؛⁶⁰ فيما يصل إنتاج السلاح الخفيف عالمياً إلى ما بين 7 و8 ملايين قطعة سنوياً، منها نحو مليون قطعة عسكرية الطراز. وتهيمن الولايات المتحدة وروسيا والصين على هذا الإنتاج، لكنَّ ثمة 27 مصدراً بارزاً آخر على الأقل؛ كما تتخرط في هذا الأمر عالمياً 1249 شركة في 92 بلداً. ويكوِّن اقتصاد الأسلحة الصغيرة جزءاً لا يتجزأ من خطر الأمن الجماعي، الذي تمثله الدول الهشة. ففي أفغانستان، دفعت جماعات المجهدين ضدَّ السوفييت ثمن السلاح من عائدات الأفيون؛ وفي سيراليون وكمبوديا وليبيريا، مولت عائدات الماس والأخشاب تجارة الأسلحة الصغيرة.

في العقد المنصرم، تحرَّكت بعض الحكومات باتجاه المزيد من الشفافية في مراقبة تجارة السلاح الخفيف؛ حيث باتت حكومات البلدان المستوردة في أفريقيا جنوب الصحراء معنيةً بهذه المسألة على نحوٍ بارز. وكان "الوقف الاختياري لاستيراد الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وتصديرها، وتصنيعها في غرب أفريقيا" الذي أقرَّته عام 1998 الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، أول وقفٍ إقليميٍّ من نوعه في العالم؛ إذ حظر استيراد أسلحة جديدة دون موافقة الدول الأعضاء الأخرى. وفي عام 2004، وقَّعت 11 حكومة أفريقية في منطقتي البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي - وهما من أكثر المناطق التي تشهد نزاعات - بروتوكولاً لمكافحة الأسلحة الصغيرة والخفيفة، وضبطها، وتقليص أعدادها.

وقد أبدت البلدان المصدرة أيضاً تعاونها في هذا المجال، حيث حظرت "قواعد السلوك بشأن صادرات السلاح"، التي وضعها الاتحاد الأوروبي، بيع الأسلحة التي قد تُستخدم في عمليات القمع الداخلي أو الاعتداء الخارجي. كما وسَّعت البلدان الأوروبية أنشطة تبادل البيانات عبر منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي عام 2001، تقاضت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بشأن بروتوكول ملزم يحظر صناعة الأسلحة النارية الصغيرة غير القانونية والمتاجرة بها، ويلحق بمعاهدة الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود.

واشترط دليل إرشادات فيسنيار للممارسة الفضلى في صادرات الأسلحة الصغيرة والخفيفة (2002) الذي وافقت عليه 33 دولة - وجُلَّها من مصنعي الأسلحة ومصدريها العالميين - أن

البلدان المجاورة ذات مصلحة في الحد من الأثر المذكور. غير أن المشكلة تكمن في أن البلدان الأفقر التي تواجه تحديات الأمن الإقليمي الأخطر، تفتقر إلى القدرات المالية والمؤسسية للتصدي بفعالية؛ ولذا، فإن بناء تلك القدرة جزء حيوي من بناء عالم أكثر أمناً.

يمكن للمنظمات الإقليمية أن تضطلع بدور مهم في معالجة التحديات الأمنية؛ وهذا ينطبق على أوروبا، مثلما ينطبق على أفريقيا جنوب الصحراء. فقد قامت مجموعة الاتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومنظمة حلف شمال الأطلسي بتدخلات أمنية في السنوات الأخيرة. كما تبدو الهيئات الإقليمية في وضع جيد لمراقبة اتفاقيات السلام وإصدار الإنذارات المبكرة لنشوب أزمة ما. وقد أدت آليات الإنذار المبكر التي طوّرت في أفريقيا - كالإنذار المبكر للنزاعات وآلية استجابة السلطة البيحكومية المعنية بالتنمية - إلى تمكين المنظمات الإقليمية من مراقبة التطورات عن كثب. ويمكن للمنظمات الإقليمية أيضاً أن تتوسط بين أطراف النزاع؛ كالوساطة التي تصدّرها الأفريقيون في منطقة البحيرات الكبرى (2004)، وفي السودان (2005)، مثلاً لا حصراً.

عندما تنفجر النزاعات، تكون للهيئات الإقليمية أقوى مصلحة مكتسبة في الاستجابة بصورة حاسمة لاحتوائها. ففي دارفور، سعى الاتحاد الأفريقي إلى تفويض قوي بإرسال قوات لحماية المدنيين، ومراقبة وقف إطلاق النار الذي لم يُحترم على نطاق واسع. وقد ساد الاعتقاد بأنها ستكون الاستجابة الدولية الأكثر فعالية؛ ولكن في أغسطس/آب من عام 2004، فيما مستوى عمليات القتل ما زال مرتفعاً جداً، كان هناك أقل من 300 جندي موجودين لحماية ما قدر بنحو 1.5 مليون دارفوري هجروا من مساكنهم على أيدي الميليشيات المدعومة من الحكومة. بحلول منتصف عام 2005، ازدادت قوات الاتحاد الأفريقي العسكرية إلى 3000 جندي - لمراقبة منطقة بمساحة فرنسا. وفي حين زاد المانحون تعهداتهم لقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، إلا أن هذه التعهدات لا تزال مقصورة إلى حد كبير في تلبية المتطلبات.⁶¹ ولكن على الرغم من هذه العوائق، يبدي الاتحاد الأفريقي اهتمامه بإرسال قوات لنزع سلاح جماعات المتمردين الروانديين المتشددين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ كما يبدي اهتماماً بإرسال قوات إلى الصومال. وسوف يتطلب النجاح في هذه العمليات من جانب المجتمع الدولي مستوى من الدعم المنسق أعلى بكثير مما هو حالياً.

تدلل قضية دارفور على وجود مشكلة أوسع. فالحكومات الأفريقية تُقرُّ بمسؤولياتها حيال معالجة السلام الإقليمي والهموم الأمنية، والتدخل الإنساني تعاطف؛ كما تدخلت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا (1990) وسيراليون (1991-1999) وغينيا-بيساو (1998-1999)، وإن يكن بنجاح متفاوت. وأدركت الحكومات الأفريقية أن إنشاء قوات أمن إقليمية فعالة أمرٌ ضروري للمحافظة على وحدة أراضي دولها، وإسداء العون للحؤول دون وقوع النزاع في الدول الهشة المجاورة. فالقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي عام 2000 أعطاه حق التدخل في حالات ارتكاب «جرائم حرب وإبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية»⁶² وأنشئ في ما بعد مجلس السلام والأمن الذي دعا إلى تشكيل قوة أفريقية بديلة، جاهزة للتدخل.

لكن المشكلة تكمن في أن الهيئات الإقليمية الأفريقية تفتقر إلى الموارد واللوجستيات والقدرة البشرية للاضطلاع بمثل هذه التفويضات الطموحة. ففي أوائل التسعينات، ميّزت منظمة الوحدة الأفريقية استباق النزاعات والحيلولة دون اندلاعها بكونها هدفين يتمتّعان بالأهمية نفسها التي يتّسم بها حفظ السلام وبنائوه. وأنشئ لهذا الغرض صندوق سلام لم يتمكن إلا من جمع مليون دولار أميركي سنوياً خلال الفترة 1996-2001؛ علماً بأن دولاً عديدة من أعضائه أخفقت في الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاهه.⁶³ ففي أثناء تدخل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبيريا، غطت نيجيريا 90٪ من تكاليف العمليات التي زادت على 1.2 مليار دولار. وقد ساهم أيضاً كلٌّ من كندا والاتحاد الأوروبي واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة في هذه التكاليف؛ لكن، ليس بالقدر الكافي.⁶⁴ وفي غياب الدعم المالي واللوجستي، انسحبت تنزانيا وأوغندا من المهمة الليبيرية عام 1995.

لقد بُذلت جهودٌ لتحسين القدرات التدخلية. ففي عام 1996 أطلقت الولايات المتحدة مبادرة الاستجابة للأزمات الأفريقية بغية تدريب الجنود الأفريقيين؛ وبحلول عام 2004، كان قد درّب أكثر من 10 آلاف عنصر. وفي فبراير/ شباط 2004، رصد الاتحاد الأوروبي 300 مليون دولار لإنشاء فريق عسكري إقليمية متعددة الجنسيات، جاهزة للتدخل؛⁶⁵ تشكل بدايةً وإن كانت بعيدة جداً عن أن تكون قوة تدخل فعالة للاستجابة بسرعة حيال نزاعات المنطقة.

تتطلب القوة الاحتياطية الأفريقية التي اقترحتها الاتحاد الأفريقي دعماً متواصلاً في التخطيط والإمدادات إذا أُريدت لقدرات 15 ألف عنصر أن تكون جاهزة بحلول الموعد

إنّ بناءَ السّلام في مرحلة
ما بعد النّزاع مهمّة معقّدة،
تحتاج إلى التّزام مستدام

وما زالت أجزاءً من هذا البلد غير آمنة. ويكمن التحديّ بالنّسبة إلى سيراليون في الانتقال بعد استتباب الأمن إلى المرحلة التالية، وهي إعادة البناء، عبر استراتيجية قومية طويلة الأجل لإبلال الاقتصاد وتنمية مؤسسات قابلة للمساءلة؛ بينما يكمن بالنّسبة إلى ليبيريا في خلق الظروف الأمنية التي تُمكن من إعادة البناء.

يُكوّن خلق مِظلة فعّالة لتنمية الأمن البشريّ أولى الخطوات على طريق إعادة البناء، وهي خطوة تتطلّب التزاماً مالياً؛ لكنّه التّزام يتسم بكونه ذا عائد مرتفع في عدد الأشخاص الذين تُقَدَّر حياتهم، وفي المكاسب الاقتصادية. فأحد التقديرات يفيد بأنّ تدخل المملكة المتحدة العسكريّ في سيراليون يكلف 397 مليون دولار سنوياً على امتداد عشر سنوات؛ ويُقدَّر بأنّه يُحقِّق عائداً يبلغ 33 مليار دولار، أو ما يُعادل أكثر من ثمانية أضعاف الاستثمار. وما عدا الأمن الفوريّ، فإنّ ترميم - أو إعادة إحياء - المؤسسات الكفيلة بالإشراف على سلام وتنمية طويليّ الأمد تُشكّل تحديات كبيرة.

وتقوم الأمم المتحدة بدور هامّ متعاظم في بناء مؤسسات الدولة أو تقويتها، بتوليها مهمة تنظيم الانتخابات وتوفير كوادرات الشرطة (الجدول 5.3). ففي حين أنّ الإدارات الانتقالية التي تقودها الأمم المتحدة - كما في البوسنة والهرسك - لا تزال الاستثناء وليس القاعدة، يبقى تحديّ إعادة البناء ما هو عليه: بناء دول فعّالة يمكنها توفير الخدمات الأساسية، وخلق ظروف آمنة للتنمية.

لقد جرى تعلّم الكثير منذ عام 1990 عن الظروف التي تُقصر في ظلّها إعادة البناء عن توفير برنامج للتعافي؛ غير أنّ بناء السّلام في مرحلة ما بعد النّزاع مهمّة معقّدة تحتاج إلى التّزام مستدام. ولكي تكون المهمة ناجحة، يتعيّن عليها أن تقوم بأمرين معاً: معالجة أسباب النّزاع الأساسية، وتنمية المؤسسات التي تعتبرها الأطراف كلّها شرعية. ومع أنّه ليست هناك مخططات تفصيلية جاهزة، غير أنّ التجارب تُبرز السبب الأساسي للإخفاق: ألا وهو انعدام الوضوح الاستراتيجي والمؤسسي، أو عدم رغبة المجتمع الدوليّ في الالتزام بتعهدات طويلة الأمد لبناء الدولة.⁶⁷

تتطلّب التدخلات الدولية وضوح الأهداف الاستراتيجية. ففي تيمور الشرقية، تحدّد الهدف بالاستقلال؛ بينما كان وضّح كوسوفو النهائي، بالمُعابرة، أصعب تحديداً، فالتفويض لم يحدّد قطّ ما إذا كانت كوسوفو ستصبح مستقلة، أم ستبقى مقاطعة ذات حكم ذاتي ضمن صربيا والجبل الأسود/مونتينيغرو. والنتيجة: نشوش وارتباك في ما يخصّ

المحدّد في عام 2010. ومن شأن الاستثمار في تطوير هذه القوّة الاحتياطية أن يُشكّل مساهمة قوّة في التنمية البشرية والأمن الجماعي. ولو كانت قوّة كهذه متوفّرة اليوم، لكانت الضحايا البشرية الناجمة عن النّزاع في السودان أقلّ بكثير. ففي أبريل/نيسان 2004، قام الاتحاد الأفريقيّ، بالتعاون مع الاتحاد الأوروبيّ والولايات المتحدة، بوساطة لاتفاقية وقّفت إطلاق النار بين الحكومة السودانية والتمرديين في دارفور؛ لكنّ المهمة الأفريقيّة في الإشراف على وقف إطلاق النار مقيّدة، بسبب افتقارها إلى الدعم الماليّ من البلدان المتطوّرة.⁶⁶

صحيح أنّ الآمال المرتقبة واعدة، غير أنّ للاعتماد على الاستجابات الإقليمية عيوبه؛ إذ ثمة خطر واضح من أنّ دولاً ذات مصلحة استراتيجية في نتيجة معينة قد تعرّض التدخلات الإقليمية للشبهات. فالنّافسات في منطقة البحيرات الكبرى، على سبيل المثال، تحدّد المجال أمام إشارك قوات تابعة لدول المنطقة. وتواجه هيئات حفظ السلام الإقليمية أيضاً بعض العراقيل نفسها التي تقلص فعالية بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ففي حالة دارفور، كان من أسباب استعداد الحكومة السودانية لقبول قوّة حفظ سلام من الاتحاد الأفريقيّ، أنّ تلك القوّة مَفوّضة بالمراقبة لا بحماية المدنيين.

تحديات أمام إعادة البناء

تمثّل التسويات السلمية لحظات الفرص الكبرى - والتعرضية الكبرى للإنجراف. فمعظم الدول الهشة واقعة في شرك دورات متعاقبة من السّلام الموقّت والنّزاع المستجدّ؛ ذلك أنّ نصف البلدان الخارجة من النّزاع ما تلبث أن تتكس إلى حالة العنف في غضون خمسة أعوام. ويتطلّب كسر الحلقة عملاً حاسماً لاغتنام الفرص التي يخلقها السّلام؛ والعمل على توفير الأمن، وإعادة بناء المؤسسات، ودعم التعافي الاجتماعي والاقتصادي.

إنّ الأمن أولوية ملحة وفورية. وقد تعهّدت المملكة المتحدة لسيراليون بتوفير ضمانات أمنية فوق الأفق تمتد من 15 إلى 25 سنة، بما يساعد على خلق الظروف لتنمية المؤسسات القطرية؛ كما أنّ الدعم الآتي من المانحين يُموّل برنامجاً يدمج المقاتلين السابقين في قوّة أمنية قومية ويوفّر إعادة تدريبهم. بالمُعابرة، لا تزال التسوية السلمية في ليبيريا المجاورة واهية؛ إذ إنّ عملية نزع السلاح لم تُجَزْ بالكامل،

الجدول 5.3

عمليات بناء السلام ما بعد النزاع تُمارس سلطات حكومية

الإقليم	البعثة ومهمتها	التاريخ	المسؤولية الرئيسية للحفاظ على الأمن؟	المسؤولية الرئيسية لإجراء استفتاء؟	المسؤولية الرئيسية لإجراء انتخابات؟	سلطة تنفيذية؟	سلطة تشريعية؟	سلطة قضائية؟	سلطة معاهدة؟
الكونغو	عملية الأمم المتحدة في الكونغو	1960-64	أمر واقع في مناطق محدودة			أمر واقع في مناطق محدودة			
بابوا الغربية	سلطة الأمم المتحدة التنفيذية المؤقتة	1962-63	نعم		انتخابات إقليمية فقط	نعم	محدودة		
نامبيا	مجموعة الأمم المتحدة للمساعدة الانتقالية	1989-90			نعم				أمر واقع (المجلس المعني بنامبيا)
الصحراء الغربية	بعثة الأمم المتحدة لإجراء الاستفتاء في الصحراء الغربية	1991-		نعم					
كمبوديا	السلطة الانتقالية للأمم المتحدة في كمبوديا	1992-93	نعم		نعم	كما تدعو الحاجة			
الصومال	عملية الأمم المتحدة 2 في الصومال	1993-95					موضع جدال		
البوسنة والهرسك	مكتب الممثل السامي (قبل صلاحيات بون) ⁸	1995-97			نعم (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)				
البوسنة والهرسك	مكتب الممثل السامي (بعد صلاحيات بون) ⁹	1997-			نعم (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)	أمر واقع			
البوسنة والهرسك	بعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك	1995-2002	أمر واقع						
سلافونيا الشرقية (كرواتيا)	سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في سلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية	1996-98	نعم		نعم	نعم			
تيمور الشرقية	بعثة الأمم المتحدة في تيمور الشرقية	1999		نعم					
سيراليون	بعثة الأمم المتحدة في سيراليون	1999-	أمر واقع					محدودة (محكمة خاص)	
كوسوفو (جمهورية يوغوسلافيا الفدرالية / صربيا والجبل الأسود)	بعثة الأمم المتحدة في كوسوفو	1999-	نعم		نعم (منظمة الأمن والتعاون في أوروبا)	نعم	نعم	نعم	
تيمور الشرقية	إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية	1999-2002	نعم		نعم	نعم	نعم	نعم	أمر واقع
أفغانستان	بعثة الأمم المتحدة للمساعدة في أفغانستان	2002-							

8. ليست عملية تابعة للأمم المتحدة المصدر: Chesterman 2005.

لإعادة البناء في مرحلة

ما بعد النزاع هدفان أساسيان:

ضمان أمن المدنيين البدني،

وتوفير تمويل ملائم مع

التزامات طويلة الأمد

من الممكن معالجة تحدي إعادة البناء في مرحلة ما بعد النزاع بالتركيز على هدفين رئيسيين هما: ضمان أمن المدنيين البدني، وتوفير تمويل ملائم للاستجابة السريعة والوفاء بالتزامات طويلة الأجل.

ينبغي لأي تدخل دولي أو إقليمي أن يضمن أمن المدنيين وسلامتهم؛ وهذا يتطلب تزويد القيمين على السلام بالدعم السياسي والمادي لحماية السكان المهددين. فقد استنتج تحقيق مستقل بشأن رواندا أنه سواءً حظيت عملية حفظ السلام بتفويض لحماية المدنيين أم لا، فإن مجرد وجودها يولد التوقع بأنها سوف تقوم بذلك. وتشرط حماية المدنيين أيضاً اعتبار التمويل؛ الهادف إلى المحافظة على القانون والنظام، وتحسين حكم القوى الأمنية الديمقراطية؛ من الأولويات.⁶⁹

تعتبر التعهدات المالية حاسمة الأهمية لمواجهة تحديات النزاعات العنيفة، قبل انتشار العنف وبعد توقيع اتفاقيات السلام على حد سواء. فالدعم المالي المبدول في حينه يمكن أن يساعد السلطات في توفير الخدمات التي يقدرها الناس، بما يقلل من الحوافز على النزاع. لكن المشكلة هي في تشطّي التمويل لإعادة البناء؛ إذ إن استتباب الأمن تعقبه عادةً دقائق من المساعدات الإنسانية التي سرعان ما يجفّ معينها، تاركةً بذلك فجوات كبيرة في قدرة الدولة على تلبية الحاجات الأساسية.

دور كل طرف في إعادة البناء، أي الكوسوفيين والصربيين والمونتينيغريين والمؤسسات الدولية. وقد أورد تقرير عام 2000 لفريق الأمم المتحدة المعني بعمليات السلام، صراحةً، أن من غير الجائز إنشاء قوات ذات انتداب غامضة وموارد غير ملائمة.⁶⁸

تتضخم مشكلات التنسيق المؤسسي والتماسك السياسي في أوضاع ما بعد النزاعات. فمشكلات التنسيق تنشأ عندما تسعى مختلف الوكالات إلى تحقيق أهداف متشابهة، فيما تنشأ مشكلات التماسك عندما تسعى هذه الوكالات إلى تحقيق أهداف مختلفة؛ من الأمن إلى التنمية، مروراً بالمساعدات الإنسانية، وعلى المستوى العملي، يقوض الالتباس تسلسل تراتبية السلطة والإمرة. فبالنسبة إلى الفاعلين الدوليين، تنشأ مشكلات التنسيق بين الإدارة المدنية (التي تتولاها الأمم المتحدة أو الحكومة القومية) وبين جهاز عسكري خاضع لقيادة مستقلة (مثلاً، قوات كوسوفو وقوات المساعدة الأمنية الدولية في أفغانستان). وبما أن الأمم المتحدة لا يمكنها شن حرب، فإن الطريق إلى تحقيق سلسلة قيادة وحيدة هي في جعل العملية السياسية متوازياً مع المساعدة التنموية. وقد اصطلح على تسمية ذلك في أوئل التسعينات «بناء السلام»، غير أنه لم تنشأ قدرات مؤسسية إضافية لتخطيط السياسات أو توفير الإشراف العملي.

التحوّلات من الحرب إلى السلم، ومنه إلى الأمن

الاقتصادي. ففي خلال عامين بعد اتفاقية دايون سنة 1995، بلغت المساعدة للفرد 245 دولاراً أميركياً، فيما تبلغ اليوم 138 دولاراً؛ أي لا تزال بين الأعلى في العالم. لقد وُدّ دفع المعونات الهائل نمواً، لكن استثمارات القطاع الخاص لم تتطلق. ولهذا الأمر أهميته؛ ليس فقط بسبب المستويات المرتفعة للبطالة، بل أيضاً لكون دور القطاع الخاص بالغ الأهمية في الاضطلاع بالوظائف التي تمولها المعونات. تقدّم حالة نيكاراغوا مثلاً توضيحاً آخر لهذه المشكلة. فخلال الثمانينات، أدت الحرب الأهلية إلى دمار واسع النطاق

لا تشكل المستويات المرتفعة للمساعدات الخارجية ضماناً لانتقال هادئ إلى إعادة البناء، وتعاuf اقتصادي، واعتماد أكبر على النفس. ففي حين أن بعض بلدان ما بعد النزاعات يتلقى مستويات مرتفعة على نحو استثنائي من المعونات للفرد، فإن العديد منها عاجز عن تحويل مكاسب السلام إلى مخرج من الاعتماد على المساعدات. ويبدو أن الدالة المتكررة هي ضعف استجابة القطاع الخاص للسلم. ولعلّ اليوسنة والهرسك حالة قصوى في الاعتماد المتطاوّل على المعونة، والتقدم المحدود نحو التعافي

يُمكن لَصَرْفِ المعونات البطنيَّة

أن يُعَوِّقَ استردادَ

القطاع الخاصِّ عَافِيَتِهِ

في بلدان الدَّخْلِ المتدنِّي، ويعكس كلُّ من هذه الحقائق مرَكَّباً من الثقة المتدنِّيَّة، والمؤسَّسات الهزيلة، والسياسات المشوَّبة بالأخطاء، والمخاوف من عدم الاستقرار في المستقبل.

يُمكن أيضاً لَصَرْفِ المعونات البطنيَّة أن يُعَوِّقَ استردادَ القطاع الخاصِّ عَافِيَتِهِ. فالبلدانُ المنتقلة من النزاع إلى الاستقرار تُواجه سلسلةً تحدِّيَّاتٍ مثبَّطة؛ حيث يشمل برنامجُ إعادة البناء تنمية السَّلام، وضمانَ الاستقرار السياسيِّ، وخلقَ الوظائفِ الأساسيَّة لإدارة الدولة من جديد، وتوطيئَ اللاجئين مجدداً، وإعادة تشييد البنية التحتيَّة الاجتماعيَّة والاقتصاديَّة. وتَجَلُّبُ تدفُّقاتِ المعوناتِ الكبيرة معها طيفاً واسعاً من الفاعلين؛ بينهم مانحون متعدّدو الأطراف وثنائيون، ومنظَّماتٌ غيرُ حكوميَّة. في غضون ذلك، يُمثِّلُ ضَعْفُ بنى الدولة والافتقارُ إلى التنسيق عقبةً في وجه التعافي الفعَّال.

سوف تكون للعناصر المختلفة في برنامج بناء سلام «متكامل» مصادرُ تمويلٍ مختلفة، فالمانحون يقدمون مساهماتٍ محدَّدةً (كَنَسْبَةِ مئويَّةٍ من الدَّخْلِ القوميِّ الإجماليِّ) لعملياتِ حفظِ السَّلام، ومساهماتٍ طوعيَّةً لوكالاتٍ متخصصةٍ أخرى تابعة للأمم المتحدة؛ مثلَ برنامجها الإنمائيِّ ومفوضيَّتها العليا للاجئين. بيدَ أن تعدُّدَ المعايير للإبلاغ، والافتقارَ إلى الانسجام، يمكنهما إبطاءَ إطلاقِ الأموالِ خلال الحِقْبَةِ الحسَّاسة في ما بعد النزاع، الأمرُ الذي يُعَوِّقُ إعادة بناء البنية التحتيَّة الضروريَّة لدعم الاستثمارات الخاصة.

تُبَدِّلُ جهودُ لمعالجة مشكلات إعادة البناء من خلال إطارِ عملٍ موحدٍ. فقد وضَّع برنامجُ الأمم المتحدة الإنمائيِّ ومجموعةُ الأمم المتحدة للتنمية والبنك الدولي توجيهاتٍ لتقييم الاحتياجات في فترات ما بعد النزاع، بما يغدِّي خلقَ قوالب النتائجِ الانتقاليَّة، وتُعادلُ قوالبَ كهذه استراتيجياتِ خَفْضِ الفقر بالنسبة إلى الدَّولِ الهشَّة وتلك الخارجة من النزاعات، عندما تكون تنمية القدرات أولى الأولويَّات، وتُستخدمُ راهناً في خمس دولٍ هشة هي: تيمور-ليشتي، جمهورية أفريقيا الوسطى، السودان، ليبيريا، هايتي. أما في العراق، فثمة نهجٌ تجمعيٌّ لإعادة البناء يُحدِّدُ لكلِّ من وكالات الأمم المتحدة مسؤوليَّتها عن قطاع واحد؛ وهو أسلوبٌ لا يحدِّدُ موقعَ كلِّ وكالةٍ في مجالات خبراتها فحسب، وإنما أيضاً يحول دون التكرار المتطابق في تنفيذ المهمة الواحدة.

تضمَّنُ تقريرُ الفريق الرفيع المستوى بشأن التهديدات والتحدِّيَّات والتغيير الذي شكَّله أمينُ عامُّ الأمم المتحدة، اقتراحاً بالذهاب إلى أبعد من ذلك، إذ يرى وجوبَ إنشاء مفوضيَّةٍ لبناء السَّلام تتشكَّلُ في ما بين الحكومات - وهو

للبنية التحتيَّة الاقتصاديَّة والاجتماعيَّة. وعندما وُقِّعت اتفاقيةُ السَّلام عام 1990، تجاوزَ التضخُّمُ 13000٪، وبلغ العجزُ الماليُّ 20٪ من الناتج المحليِّ الإجماليِّ؛ كما وصل الإنفاقُ العسكريُّ إلى 40٪ من الموازنة العامَّة. في خلال سنة، أمكنَ التحكُّمُ بالتضخُّمِ وخَفْضُ الإنفاقِ العسكريِّ إلى النصف؛ غيرَ أنَّ التسعينات شهدت تعافياً اقتصادياً محدوداً، مع ارتفاع الدَّخْلِ للفرد بأقلَّ من 1٪ سنوياً. وقد بقيت نيكاراغوا، كما البوسنة والهرسك، في وضعيَّةٍ حرجةٍ من حيث الاعتماد على المساعداتِ الترميميَّة، مع معونةٍ للفرد تبلغ 152 دولاراً.

يعكس الركودُ الاقتصاديُّ مع وجود معونات مرتفعة للفرد صورةً الاستجابة الضعيفة للقطاع الخاصِّ. ولكن، بالمُعَايَرة الصَّارخة مع وضَّع أوروبا ما بعد الحرب، لماذا تُخَفِّقُ أحياناً تدفُّقاتُ المساعداتِ الكبيرة في تحفيز انبعاث الأسواقِ التجاريَّة؟

يُمكنُ جزءٌ من المشكلة على ما يبدو في أنَّ العنفَ يخلِّفُ إرثاً من شبكاتٍ تجاريَّةٍ غيرِ مُتمفِّصلة، وثقةٍ مفقودة، ومؤسَّساتٍ واهنة. ويُمكنُ للرَّبيبة المزمنة التي تسود خلال الأوضاعِ النَّزاعيَّة أن تستمرَّ في حِقْبَةِ السَّلم؛ مؤدِّيَّةً بذلك إلى أسواقٍ استثماريَّةٍ ليست بالمثلى، على سبيل المثال، من الممكن أن يولدَ التخوفُ من مستقبلٍ غيرِ آمنٍ تفضيلاً لاستثماراتٍ قصيرة الأمد ذات عائداتٍ مرتفعة، على استثماراتٍ طويلة الأمد يعتمد عليها التعافي المستدامُ وخلقُ الوظائفِ؛ الأمرُ الذي يؤدِّي احتمالاتِ تعافٍ واسعِ النطاق؛ كما يؤدِّي تعافي القاعدة الضَّربيَّة - أحدِ الشروطِ الجوهرية لخَفْضِ مستوى الاعتماد على المعونة، ولتمويلِ توفُّرِ الخدماتِ الأساسيَّة.⁷⁰

ثمة عوائقٌ أخرى يُمكنُ أن تنشأ في وجه انتعاشِ القطاع الخاصِّ؛ إذ من الممكن أن يُعزى ضَعْفُ الأداء لهذا القطاع في نيكاراغوا، جزئياً، إلى عدم اليقين من استقرار الحكومة - وتالياً من اتِّجاهاتِ السياساتِ المستقبلية لمعدلاتِ الفائدة، والإنفاقِ العام، والتضخُّم. علاوةً على ذلك، يمكن للسياساتِ الرديئة والمؤسَّساتِ الهزيلة في بيئةٍ ما بعد النزاع أن تُضخِّمَ تأثيراتِ الثقة المتدنِّيَّة. ففي البوسنة والهرسك، تنعكس بيئة الأعمالِ الهزيلة في عددٍ من المؤشَّرات. مثلاً، تبلغ كلفةُ تسجيلِ مشروعٍ تجاريٍّ 52٪ تقريباً من متوسطِ الدَّخْلِ؛ مقارنةً بنحو 38٪ ممَّا هو شائعٌ في بلدان الدَّخْلِ المتدنِّي والمتوسط. وبالمثل، فإنَّ تنفيذَ عقدٍ ما يستغرق في المتوسط 360 يوماً - أي ضَعْفَ المتوسطِ الشائع في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء - كما أنَّ التَّسليفاتِ المحليَّة من القطاع المصرفيِّ الرسميِّ أيضاً متدنِّيَّةٌ نسبياً إلى حدٍّ بعيد، بالمقارنة مع المتوسطِ السائد

المشكلات. لذا، فإنّ الأمر يستلزم تقصيَّ نهج جديدة، بما في ذلك استخدام التمويل العام أو الضمانات الائتمانية العامة للتخفيف من المخاطر، وخلق الحوافز للاستثمار الخاص؛ كما إنّ استعمال المساعدات لتشجيع الشراكات العامة-الخاصة في تقديم الخدمات هو أيضاً تديراً هاماً. ولعلّ الأهم هو وضع استراتيجيات لإعادة بناء المؤسسات والثقة التي تستند إليها استثمارات القطاع الخاص.

يتطلب كل ذلك استراتيجيات إنعاشية متطورة ومتكاملة لِمَا بعد النزاع، فمرحلة التعافي المختلفة تحتاج إلى دعم بالمساعدات، وبالسّياسات التحفيزية الملائمة؛ بحيث تتطور من التركيز الإنساني في مرحلة ما بعد الحرب مباشرة إلى نهج قائم على تشجيع الاستثمارات الخاصة والمشاركة في تحمل المخاطر خلال مراحل التعافي اللاحقة.

اقترح نيناه تقرير الأمين العام، «في جو من الحرية أفسح». وإذا ما قدر لهذه المفوضيّة أن تنشأ، فسوف ترفع تقاريرها إلى مجلس الأمن الدوليّ والمجلس الاقتصادي-الاجتماعي على التوالي. والفائدة الرئيسيّة المرجوة من هذه المفوضيّة، أنها ستشمل ثلاثة أبعاد هامة من أنشطة إعادة البناء - هي التفويض والوكالات والعمليات - وستستق كل الأنشطة؛ من جمع التبرعات وتخصيص الأموال، إلى مراجعة الغايات بانتظام.

ثمّة تحدّ مركزيّ يواجه المفوضيّة، هو تحديد الظروف التي يمكن في ظلّها لتعافي القطاع الخاص أن يساعد في التخفيف من الاعتماد على المساعدات، ومن غير المرجح أن تساعد المخططات التفصيليّة في هذا المجال، لأن كل نزاع ينشأ من سياق مختلف ويخلف مجموعة مختلفة من

إعادة تعريف الأمن، وبناء الأمن الجماعيّ

مباشر وعازم؛ إلى التقدّم في تخفيض الفقر. فالاستثمار في التنمية المنصّفة - في النّموا الاقتصاديّ، وخلق الوظائف، والأمن البشريّ - يبقى عمدة الوقاية من النزاع.

في ما يلي بعض الإجراءات الرئيسيّة التي تدعو إليها الحاجة لعكس الاتجاه اللولبيّ الانحداريّ للنزاع وتخلّف التنمية:

- إدخال منع النزاع المنصّي في لب التخطيط لتخفيض الفقر. ينبغي لجميع الحكومات، والجهات المانحة، والمؤسسات الماليّة، والأمم المتّحدة أن تتعهد بإجراء تقديرات شاملة للأخطار؛ بغية تقييم كيفية تأثير سياسات معيّنة في النزاع. ويجب تركيز التقديرات على المخاطر المتعلقة بنزاعات انتهت منذ عهد قريب أو مستمرّة حالياً؛ وعلى المخاطر الكامنة، المرتبطة باللامساواة في توزيع الفوائد الناجمة عن التنمية.
- عقد صفقة جديدة بشأن المعونة. من غير المبرر منح المعونات عن دول ذات قابليّة للنزاع، أو دول ما بعد النزاع؛ لأنّ هذا التّجويح العوّني سيئ للأمن البشريّ في البلدان المعنيّة - وسيئ للأمن العالميّ. ومن ضمن المستلزم الأوسع لتحقيق غاية وصول المعونة إلى نسبة 0.7% من الدخل القوميّ الإجماليّ، يتعيّن على الجهات

وفرت أهداف التنمية للألفية تركيزاً على التقدّم نحو «التحرر من العوز»، غير أنّ العالم ما زال مفتقراً إلى برنامج متماسك يعمل على توسيع أفاق «التحرر من الخوف». وكما رأى تقرير الأمين العام للأمم المتّحدة لإصلاح المنظومة الدوليّة، ثمّة حاجة ماسّة إلى إعادة تعريف الأمن؛ إذ إنّ التعريف الضيق للأمن بأنه خطر الإرهاب يشجّع على ردود عسكريّة تفشل في تحقيق الأمن الجماعيّ. والمطلوب هو تطوير بنية أمنيّة تُدرك أنّ الفقر، والأنهيار الاجتماعيّ، والنزاع الأهليّ هي المكوّنات الأساسيّة للتهديدات الأمنيّة الكونيّة - وعلى العالم أن يستجيب وفقاً لذلك.

ليس «الأمن الجماعيّ» مفهوماً نظرياً، إذ يلم بواقع الحقائق الجوهريّة للتهديدات التي تواجه الحكومات، فيما تسعى إلى بناء الأمن البشريّ. ومثلاً أثبت تقرير الفريق الرفيع المستوى عن التهديدات والتحديات والتغيير، بمُحاجة قويّة، فإنّ أخطار اليوم ليست محصورة داخل الحدود القوميّة؛ إذ عندما يفشل نظام الدولة ويتبع ذلك نزاع عنفيّ في أي بلد ما، تخلّق الظروف لعدم الأمن في بلدان أخرى. لذا، لا يمكن لأيّ دولة تحقيق أمنها بمفردها. وسوف يتطلّب بناء الأمن الجماعيّ عملاً فاعلاً على جبهة عريضة؛ تمتد من اتّفاقيات تعالج أخطار الإرهاب العالميّ والأسلحة النوويّة، بأسلوب

المانحة إلزام أنفسها بزيادة جهود المعونة؛ وتحسين إمكانية التنبؤ بالمعونات، عبر التزامات تمويلية طويلة الأجل. ويجب على المانحين اعتماد مزيد من الشفافية في الإفصاح عن أوضاع التخصيصات في المعونات، وعن أسباب تحجيمهم نسب الاستثمارات في البلدان ذات القابلية للنزاع.

- تقييد أسواق «موارد النزاع». نمة حاجة إلى القيام بعمل عاجل لإضعاف صلات الوصل بين النزاعات العنفية والموارد الطبيعية؛ وإنشاء فريق دائم من الخبراء داخل مجلس الأمن الدولي، لرصد هذه الصلات، يكون خطوة أولى في العمل المطلوب. وتمثل الخطوة الثانية في إنشاء آليات قانونية ومخططات لإصدار الشهادات تعيق حركة المتاجرة بموارد النزاع؛ انطلاقاً من المبادرات الحالية المعتمدة لتجارة الماس والأخشاب. ولا يزال غياب المعايير الواضحة لتحديد «موارد النزاع»، وتقييد مبيعاتها، مشكلة رئيسية؛ لكن حل هذه المشاكل سوف يتطلب الخطوة الثالثة، ألا وهي العقوبات الفعالة. وقد حدد تقرير الفريق الرفيع المستوى، المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير، عدداً من الإجراءات المستلزمة لتقوية الترتيبات الحالية بشأن العقوبات⁷¹. وتشتمل هذه على إنشاء منصب رئيسي في الأمم المتحدة، مع آلية فعالة، لرصد المتاجرة بمواد «موارد النزاع»؛ وتمكين الأمين العام من تقديم توصيات محسوسة إلى مجلس الأمن الدولي حول العقوبات والتقييد بها. في الوقت عينه، ينبغي للمجلس نفسه إظهار مزيد من العزيمة لفرض عقوبات ثانوية على بلدان متورطة في إخفاق العقوبات الأساسية، أو في تسهيل ذلك.
- تشجيع الشفافية المشتركة. إن الافتقار إلى الشفافية في تقديم حساب عن ثروات الموارد الطبيعية، وتوزيع الفوائد التي تولدها، هو بعد ذاته مصدر رئيسي للنزاع العنفي؛ كما أنه من أعراض الحكم الضعيف ومسبباته، على حد سواء. وفي استطاعة المجتمع الدولي أن يعمل أكثر بكثير مما يفعله حالياً على زيادة الشفافية في المدفوعات، باستلزام مستويات إبلاغ أعلى؛ وفي الوقت عينه بمنح المبادرات الحالية – مثل مبادرة «شفافية الصناعات الاستخراجية» للمعادن – قوة التطبيق القانونية. بالطبع، يتعين على حكومات البلدان النامية نفسها إطلاع مواطنيها على تدفق الإيرادات؛ من خلال قنوات فطرية تتسم

بالشفافية – علماً بأن الكثير يُقصر بانتظام عن فعل ذلك. لكن من الممكن للإجراءات الدولية الأكثر فعالية أن تخلق أيضاً المحفزات – والمثبطات – الصحيحة للشركات التي تتفاعل مع الحكومات. ومثلما اقترحت المفوضية لأجل أفريقيا التي ترعاها المملكة المتحدة، فإن هيكلياً قانونية دولية لتسهيل التحقيقات بشأن الممارسات الفسادية – التي تقوم بها في بلدان نامية شركات توجد مراكزها الرئيسية في بلدان صناعية – يمكن أن تزيد المخاطر القانونية المرتبطة بنشاطات خارج الميزانية وخارج الحسابات الدفترية.

• تخفيض تدفق الأسلحة الصغيرة. ليست اتفاقيات الضبط الحالية، المذكورة في هذا الفصل، كافية. فقد استمر تدفق السلاح إلى السودان إبان أزمة دارفور؛ كما أن نمة تدفقاً منتظماً من الأسلحة الخفيفة على مناطق أخرى من العالم تتسم بالنزاع العنفي والقمع الحكومي. ويُشار إلى أن بعض أكبر مصدري الأسلحة، التي تؤدي في نهاية الأمر بأرواح بريئة في أفقر بلدان العالم، موجودون في البلدان الصناعية الرئيسية الثمانية والاتحاد الأوروبي، ولدى العديد من هذه الدول ضوابط ضعيفة على السمسة، وتجارة العبور، ونشاطات تجار السلاح الخارجة عن نطاق التشريعات القومية؛ وحتى على تنفيذ القوانين الحالية. ويوفر مؤتمر عام 2006 لإعادة النظر في الأسلحة الصغيرة فرصة مواتية للاتفاق على معاهدة شاملة بشأن تجارة السلاح؛ تنظم الأسواق، وتقلص إمدادات الأسلحة إلى مناطق النزاعات العنيفة. ومن شأن المعاهدة تأمين آلية دولية شاملة لتقييد تحويلات الأسلحة إلى مناطق مؤسومة بالنزاع العنفي، أو تعسف حقوق الإنسان، أو الإرهاب؛ وخلق آلية قانونية دولية لمنع سمسة الصفقات التي تزود مثل هذه المناطق بالسلاح.

• بناء القدرة الإقليمية. نمة أولوية فورية وعاجلة للعمل، من خلال الدعم المالي والتقني واللوجستي، على إعداد قوة عسكرية احتياطية من الاتحاد الأفريقي، ذات جهورية وظيفية كاملة. ويجب على المانحين بدءاً من العام 2005، تمويل 70-80٪ من الصندوق الأفريقي للسلام؛ كما يتعين على الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي زيادة حشد الموارد مع مرور الوقت، وبالإضافة إلى بناء هذه الطاقة، نمة حاجة إلى التشديد الأكبر بكثير من الحالي على تطوير شبكات فعالة من

من دون تعاونٍ دوليٍّ أكثرَ فعاليةً
بكثير، لا يمكن للمجتمع الدولي أن يأمل
في حماية حقوق الإنسان الأساسية،
ودفع الأمن الجماعي قُدماً، وإنجاز الأهداف
الإنمائية للألفية

للتخفيف من أعباء الديون أيضاً القيام بدورٍ حاسم؛
حيث إن إحدى الصفات المميزة للعديد من بلدان ما
بعد النزاع - بما فيها جمهورية الكونغو الديمقراطية،
وسيراليون، وليبيريا - مستوى عالٍ من الديون المتأخرة
التسديد لوكالات متعددة الأطراف، وتمثل الأعباء الثقيلة
لخدمة الدين، والتعطيلات في العلاقات مع المانحين
التي تتسبب بها مشاكل المتأخرات، حجة قوية للتسريع
في تخفيض الديون. ومن الضروري، بالترابط الوثيق
مع ازدياد التمويل، أن تخلق الجهات المانحة بيئةً
استراتيجية للتعاقي؛ عبر إلزام نفسها بالرحلة الطويلة
لاستكمال إعادة البناء.

ليست هناك مخططات تفصيلية للوقاية من النزاعات
العنيفة، أو حلها. ولكن، من دون تعاونٍ دوليٍّ أكبر بكثير، وأكثر
فعاليةً بكثير، لمعالجة ما يثيره النزاع العنفي من تهديدات،
لا يمكن للمجتمع الدولي أن يأمل في حماية حقوق الإنسان
الأساسية، ودفع الأمن الجماعي قُدماً، وإنجاز الأهداف
الإنمائية للألفية. لذا، فإن وضع تهديدات الأمن الجماعي
في لب جدول أعمال التنمية أمرٌ لا سبيل إلى اجتنابه؛
ليس فقط لإنقاذ أرواح اليوم، وإنما أيضاً بغية التوفير في
التكاليف المستقبلية للمعونات الإنسانية، وحفظ السلام،
وإعادة البناء - وتخفيض الأخطار الكونية التي قد تتجم عن
فشل في تقدم الأمن البشري.

الإنذارات المبكرة: تربط نشاطات الرصد بالتحرك
الفاعل. وعلى الرغم من تفاوت الفاعلين بين إقليم
وآخر، فإن الأمر سوف يتطلب شراكة عالمية تضم
هيئات مثل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا - التي
طوّرت شبكات واسعة للإنذار المبكر - ومنظمات غير
حكومية، وهيئات إقليمية.

• تمويل التعافي في أعقاب النزاع. دعا فريق الأمم
المتحدة الرفيع المستوى إلى إنشاء مفوضية دولية
لبناء السلام تضع بنى استراتيجية لنهج متكامل يتبع
مع الأمن الجماعي. ومن ضمن هذا النهج، وجوب إنشاء
صندوق مالي عالمي شامل يمول، على أساس طويل الأجل
ويمكن التنبؤ به؛ المساعدات الفورية في أعقاب النزاع،
وعملية التحول إلى إعادة البناء الطويلة الأمد. وأوصى
الفريق بإنشاء «صندوق مالي لبناء السلام»، ميزانيته
250 مليون دولار، يُتيح تمويلات قصيرة الأجل تمكن
الحكومات من إنجاز وظائفها الفورية، عبر دفع الأجور
للموظفين المدنيين وتأمين الخدمات الأساسية؛ كما
يمول إعادة البناء الطويلة الأجل. بالموازاة مع ذلك،
ثمة حجة مقنعة لتوسيع صندوق البنك الدولي لما بعد
النزاع؛ حيث دعت المفوضية لأجل أفريقيا إلى زيادة
مُمرحلة، خلال ثلاثة أعوام، من المستوى الحالي،
30 مليون دولار، إلى 60 مليوناً في السنة. ويمكن

Wagtaff and van Doorslaer 2003	22	IFPRI 2005	40	الفصل الأول	
Deiningner and Mpuga 2004	23	Deaton 2004	41	Roosevelt 1937	1
Banerjee, Deaton and Duflo 2004	24	Collier and Dollar 2002b	42	UN 2000a	2
Birdsall and Londono 1997	25	يُحدد معنى بدء فترة من الركود بسنة يكون	43	UNDP 1990, p. 61	3
Killick 2002a	26	إبانها دخل الفرد في البلد أقل من أي وقت سابق		Annan 2005	4
World Bank and IMF 2005a	27	خلال عامين ماضيين، وأعلى من أي وقت لاحق		UNESCO 2005	5
Thurlow and Wobst 2004	28	خلال أربعة أعوام تالية		See UNDP 2003c for a more detailed	6
UNICEF 2005a	29	Reddy and Minouu 2005		discussion. Reddy and Pogge 2003	
UNDP 2003d	30	World Bank 2005e	44	Wolfensohn and Bourguignon 2004	7
		Miller 2005; IMF 2004a, p.21	45	World Bank 2004c, table 1.3	8
الفصل الثالث		للاطلاع على عرض عام أكثر وضوحاً للأساليب	46	تستخدم حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية	9
Lula da Silva 2004	1	المختلفة في تخصص أنواع الأسماء الكونية،		(م ت ب) بيانات عن الديموقراطية من	
Bush 2002	2	أنظر: Birdsall 2002a		(CIDCM 2005). وبيانات عن السكان من (UN	
Mahatma Gandhi, as quoted in Sethi	3	Bourguignon and Morrisson 1999	47	2003). واعتبرت البلدان التي لديها 6 نقاط	
1958		HDRO calculation based on Kroll and	48	أو أعلى في نظام الحكم السياسي، ذات أنظمة	
مستشهد به في: Woodward 1963. وقد أدى	4	Goldman 2005, Chen and Ravallion 2004		ديموقراطية	
تقرير تشاؤوك إلى إنشاء لجنة ملكية: وفي		and World Bank 2004e		UNICEF 2005e, table 1	10
نهاية الأمر، إلى صدور قانون الصحة العامة في		Dikhanov 2005	49	GAVI and The Vaccine Fund 2005b	11
سنة 1848		Bhagwati 2004, p. 66	50	UN Millennium Project 2005a	12
Edsforth 2000	5	King 1963	51	Pelletier and others 1995	13
Lindert 2005	6	UN Millennium Project 2005e, p. 2	52	UNICEF 2005e	14
The White House 2002	7	Description of methodology	53	UNESCO 2005, table 3.3	15
Bruns, Mingat and Rakatomalala 2003	8	Wagstaff and Claeson 2004	54	UNESCO 2005	16
Commission for Africa 2005	9	UN Viet Nam 2002	55	Mills and Shilcutt 2004	17
UN Millennium Project 2005e	10	Klump and Bonschab 2004	56	Jha and Mills 2002, p.175	18
Sundberg, Lofgren and Bourguignon	11	UNDP 2003b	57	محسوبة على أساس بيانات عن الإنفاق الصحي	19
2005				من جدول المؤشرات - 6	
Hansen and Tarp 2000; Foster and Keith	12	الفصل الثاني		World Bank 2005e	20
2003a, b		Walker and Walker 1987	1	UNAIDS 2004b	21
Clemens, Bhavnani and Radelet 2004	13	Plato 2000	2	UNAIDS 2005a	22
Foster and Keith 2003a, b	14	Sen 1992	3	UNAIDS 2005b	23
Levine and the What Works Working	15	Bourguignon, Ferreira and Menéndez	4	UN Millennium Project 2005a	24
Group 2004		2003		UN Millennium Project 2005a	25
Joint Learning Initiative 2004	16	Smith [1776] 1976	5	Cousens, Lawn and Zupan 2005	26
Akhter and del Ninno 2001	17	de Ferranti and others 2003	6	على أساس 1.3٪ سنوياً، بالمقارنة مع 1.9٪	27
World Bank 2004b	18	Quoted in Kanbur 2005	7	بُنيت حسابات (م ت ب) على أساس بيانات	28
Goldberg 2005	19	Kanbur 2005	8	عن وفيات الأطفال دون الخامسة من (UN	
Nguyen and Akal 2003; ADB 2004	20	The Economist 2004b	9	2005b)	
UNDP 2005a	21	Farmer 2004	10	Cousens, Lawn and Zupan 2005	29
Levine and the What Works Working	22	Smith [1776] 1976	11	البيانات مستقاة من أجهزة الإبلاغ لليونسف	30
Group 2004		Cornia 2004	12	(2005c). المتوفرة على موقع:	
GAVI and The Vaccine Fund 2005a	23	خط فقر العيش بأقل من دولارين في اليوم لسنة	13	www.childinfo.org	
UN Millennium Project 2005b	24	1995 هو 978 دولاراً أميركياً، من حيث مُعادِل		World Bank 2005b	31
Mills and Shilcutt 2004	25	القوة الشرائية		Wagstaff and Claeson 2004	32
Quoted in DeLong and Eichengreen 1991	26	Based on Gwatkin and others	14	GAVI and The Vaccine Fund 2005b	33
DeLong and Eichengreen 1991	27	forthcoming		البنك الدولي (2003e). بُني هذا الرقم على	34
مفوضية التنمية الدولية 1969	28	Deaton 2002	15	أعداد الذين تلقوا الجرعة الثالثة من اللقاح	
مفوضية التنمية الدولية 1969	29	World Bank 2003b	16	المُضاد للحمى والشهق والكزاز (DPT) - وهو	
البلدان الثلاثة الأخرى هي إسبانيا، إيرلندا،	30	McKay and Aryeetey 2004	17	البديل المستخدم عموماً للتغطية الشاملة	
البرتغال		Graham 2004	18	van der Gaag 2004	35
Millennium Challenge Corporation 2005b	31	UN Millennium Project 2005h	19	WHO and UNICEF 2003	36
World Bank and IMF 2005b	32	HDRO calculation based on IIPS and ORC	20	UN Millennium Project 2005a	37
Commission for Africa 2005	33	Macro 2000		Quoted in Gillespie and Kadiyala 2005	38
Woods 2005	34	IFPRI 2005	21	UNICEF 2005e	39

OECD 2000	45	موزامبيق، اليمن. وقد تمّت الآن المصادقة على خطة إثيوبيا	Dollar and Burnside 2000	35	
Diao, Diaz-Bonilla and Robinson 2003	46	Global Campaign for Education 2005	75	Birdsall, Claessens and Diwan 2003	36
Oxfam International 2004a	47	OECD/DAC 2005d	76	البنك الدولي وصندوق النقد الدولي 2005a.	37
وزارة الزراعة الأميركية، خدمة الأبحاث الاقتصادية 2002. الجدولان 29 و 35	48			لتصنيف البلدان. يستخدم البنك الدولي عملية «سياسات البلد والتقييم المؤسسي» (CPIA)	
Minot and Daniels 2002	49	الفصل الرابع		Dollar and Levin 2004. تُوجي الأدلة التجريبية	38
IMF 2005	50	Galeano 1973	1	التي جمعها البنك الدولي بأن بلدان الدخل المنخفض، ذات المؤسسات الضعيفة، تتلقّى من المعونات نحو 40% أقلّ من المتكهن به على أساس نقاطها بحسب عملية (CPIA)	
FAO 2004a	51	James 2001	2	World Bank 2002	39
Oxfam International 2005a	52	WTO 2004b	3	UK, HM Treasury 2003	40
وزارة الزراعة الأميركية، خدمة الأبحاث الاقتصادية 2005a	53	WTO 2004b	4	See, for example, Working Group on New International Financial Contributions 2004. Various alternative financing proposals are discussed in Reisen 2004	41
OECD 2004c	54	IMF and World Bank 2001	5	World Bank and IMF 2004a	42
Lall 2001	55	World Bank and IMF 2005a	6	Adam and Bevan 2003	43
Oxfam International 2002b	56	Arndt 1998	7	Clemens, Bhavnani and Radelet 2004	44
Rodrik 2004	57	تستأثر بنحو ثلث القيمة في التجارة العالمية Carey 2002; Intel 2005; Seagate 2003	8	World Bank and IMF 2003	45
Maskus 2004	58	CAFO 2005	9	IMF 2002	46
Mayne 2005	59	UNIDO 2004	10	Bevan 2005	47
Chaudhuri, Goldberg and Jia 2003	60	UNIDO 2002	11	Bevan 2005	48
Cited in Mayne 2005	61	Lall 2004	12	Berg 2005	49
Mayne 2005	62	عندما تُصدّر ماليزيا أجهزة تلفاز ملوثة، يبقى في البلاد أكثر من ربع القيمة المضافة إلى المكونات المستوردة، وعندما تُصدّر المكسيك منتجات عالية التقنية للسيارات، تكون الحصّة الموزونة 3%.	13	Sundberg, Lofgren and Bourguignon 2005	50
Tussie 2005	63	أونتكتاد 2003 (UNCTAD). يُقلّص مؤشر السعر المُنتج قيمة الوحدة السلعية التي تُصدّرها بلدان نامية بقيمة وحدة الصادرات المصنّعة من بلدان متطورة	14	Vargas Hill 2005	51
Parikh 2002	64	UNCTAD 2004b	15	Bulir and Hamann 2003	52
Parikh 2002	65	UNCTAD 2004b	15	Watt 2005	53
Winters 2002	66	Laird and Pietrobelli 2002	16	Watt 2005	54
Stevens and Kennan 2005b. See also Stevens and Kennan 2005a	67	Rodrik 2001b	17	Adam 2005	55
Keynes 1980	68	Bhattacharya 2003	18	World Bank 2005c	56
Osorio 2004	69	Dollar 2004	19	Martin and Bargawi 2004	57
Ponte 2001	70	Evans 2005	20	Killick 2004	58
Gibbon 2005	71	See, for example, Lall 2001	21	World Bank 2003a	59
The following is based on Vargas Hill 2005	72	Morley 2002	22	Killick 2004	60
Vargas Hill 2005	73	Jha 2005	23	Knack and Rahman 2004	61
Gibbon 2005	74	Jank and others 2001; World Bank 2004f	24	World Bank and IMF 2005a	62
Ponte 2001	75	Carlson 2001	25	Knack and Rahman 2004	63
Larsen 2003; Teal and Vigneri 2004	76	Rosen 2002	26	Knack and Rahman 2004	64
Gibbon 2005	77	IADB 2004	27	Watt 2005	65
Lang 2003; ACIAR 2004	78	Oxfam International 2004e	28	Jepma 1991; Aryeetey, Osei and Quartey 2003. ثمة مجموعة مختلفة من التقديرات عن تكاليف المعونة المقيدة. فقد وجدت دراسة عن المعونات القائمة على المشاريع في غانا أنّ تكاليف المدخلات يمكن أن يُخفّض بنسبة 11% - 25% عبر إلغاء القيود (McKay and Aryeetey 2004). وكانت دراسات أقدم عهداً، شملت مجموعات أكبر من البلدان، قد قدرّت التكاليف بمستويات أعلى: 15% - 30%. وتضع منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي قيمة التكلفة الإضافية لمعونات المواد الغذائية بنسبة 50% (OECD/DAC 2004b)	66
This section draws on Brown 2005a	79	Birdsall and Subramaniam 2004	29	OECD/DAC 2004b, 2005e	67
Reardon and others 2003	80	UNEP 1999	30	بالنسبة إلى إيطاليا، يستعمل المتوسطُ لكلّ من عامي 2001 و 2002، لأنّ رقم سنة 2003 لم يُبلّغ عنه بعد	68
Reardon, Timmer and Berdegue 2003	81	UNDP 2003f	31	Aid/Watch 2005	69
Oxfam International 2004e	82	Laird 2002; Stevens and Kennan 2002; Ng, Hoekman and Olarreaga 2001	32	Miovic 2004	70
Vorley 2003	83	الأرقام مرجّحة لصالح التجارة. أونتكتاد والبنك الدولي 2005	33	Watt 2005. On the wider transaction costs associated with pooling arrangements, see OECD/DAC 2003b	71
Reardon, Timmer and Berdegue 2003	84	Laird 2002	34	UNDP 2004b	72
Jaffee 2003, 2005	85	USITC 2005	35	Johnson and Martin 2005	73
Reardon, Timmer and Berdegue 2003	86	Data on tariff escalation is derived from UNCTAD TRAINS data (UNCTAD and World Bank 2005). See also Cernat, Laird and Turrini 2003	36	مشروع الأمم المتحدة للأنفئة 2005f. وكانت تلك البلدان على التوالي: موريتانيا، غويانا، ألامبيا، هندوراس، يوركيينا فاسو، فييتنام.	74
Aschenaki 2004	87	The European Union's rules of origin are explained in Oxfam International 2004d	37		
Collier and Gunning 1999	88	Mlachila and Yang 2004	38		
Diao and Hazell 2003	89	Oxfam International 2004d	39		
Diao and Hazell 2003	90	Integrated Framework for Trade-Related Technical Assistance to Least Developed Countries 2003	40		
Jensen 2005	91	Stevens and Kennan 2004a	41		
Jaffee 2005	92	Alexandraki and Lankes 2004	42		
This section draws on Deere 2005	93	Derived from OECD 2004a	43		
Jensen 2005	94	Aksoy and Beghin 2004	44		
This section draws on Deere 2005	94				

الفصل الخامس

Annan 2002	1
Annan 2005	2
MIPT 2005. لأهداف قاعدة البيانات هذه، يُعرف الإرهاب بطبيعة الفعل لا بهويّة الفاعلين أو بطبيعة القضية، فالإرهاب عنفٌ، أو تهديدٌ بالعنف، يستهدف عموماً المدنيين بغرض سياسي واضح لإكراه آخرين على القيام بأعمال لا يتقنون بها لولا ذلك، أو يمتنعون عن أعمال يرغبون في القيام بها	3

See, for example, ICG 2001a	56	البيانات عن الإصابات مأخوذة من Marshall	4
The Kimberley Process 2004	57	2005. في هذا التقرير، يُعرّف النزاع المسلح	
Muggah 2001	58	بأنه استعمال للقوة المسلحة بين طرفين، واحد	
Muggah and Batchelor 2002	59	منهما على الأقل حكومة إحدى الدول، يُنجم عنه	
المسح الخاص بالأسلحة الصغيرة، 2002	60	ما لا يقل عن 25 وفاة مرتبطة بالمعركة (Strand	
في مايو/أيار 2005، وافق مؤتمر تعهدي للمانحين	61	على زيادة الدعم بقيمة 200 مليون دولار، بعد أن	
كان الاتحاد الأفريقي قد طلب 350 مليوناً (BBC		(Wilhelmsen and Gleditsch 2005	
News 2005b)		UN 2004b	6
African Union 2000, Article 4(h). See	62	Annan 2005, p. 24	7
discussion in Cilliers and Sturman 2002		Calculations based on Strand, Wilhelmsen	8
Juma and Mengistu 2002, p. 24	63	and Gleditsch 2005 and World Bank 2005f	
Juma and Mengistu 2002, p. 30	64	Fearon and Laitin 2003	9
O'Hanlon and Rice 2004	65	(Polity IV data (CIDCM 2005	10
Kagwanja 2004	66	Collier and others 2003	11
This analytical framework draws on	67	Collier and Hoeffler 2004a	12
Chesterman 2005		Fuentes 2005a	13
UN 2000b	68	Collier and others 2003, p. 21	14
OECD DAC 2003a, 2004d	69	Lopez 2003 as quoted in Fuentes 2005a	15
Addison 2003	70	Humphreys 2003	16
UN 2004b, pp. 55–56	71	Collier and others 2003, p. 35	17
		Collier and Hoeffler 2004a	18
		Mackenzie and Buchanan-Smith 2005,	19
		p. 20	
		مركز التعاون والأمن الدولي، قسم دراسات	20
		السلام 2005	
		مركز التعاون والأمن الدولي، قسم دراسات	21
		السلام 2005، ص. 21	
		Ginifer 2005, p. 17	22
		مركز التعاون والأمن الدولي، قسم دراسات	23
		السلام 2005، ص. 22	
		Boyden and Ryder 1996	24
		حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية بناءً على	25
		البيانات الدولية 2004e	
		UNDP 2003a, p.106	26
		HDRO calculations	27
		Toole and Waldman 1997	28
		Global IDP Project 2003	29
		Pedersen 2002	30
		Mann and others 1994; Horton 1993	31
		Ghobarah, Huth and Russett 2004	32
		UNAIDS 2003	33
		78-UNAIDS 2004b, pp.175	34
		SIPRI 2004، تشير البيانات عن الانفجارات	35
		الصحية إلى العام 2001	
		Fuentes 2005a and indicator table 5	36
		Fuentes 2005a and indicator table 5	37
		Peimani 2005, p. 19	38
		Physicians for Human Rights 2002	39
		Otunnu 2005	40
		Calculated from FBI various years	41
		UNDP 2003a, p.105	42
		Human Rights Watch 2004b	43
		DFID 2005	44
		ICISS 2001, para 1.34	45
		المفوضية المعنية بالدول الضعيفة والأمن القومي	46
		الأميركي 2004	
		DFID 2005	47
		UNDP 2001	48
		Brown 2005	49
		Fearon and Laitin 2003	50
		Quoted in King 1998	51
		Uvin 1998	52
		McGovern and Choulai 2005	53
		World Bank 2005a	54
		Collier and Hoeffler 2002	55

Chapter 1 draws on Ahluwalia and Hussain 2004; Ahmed and del Ninno 2001; Banister and Zhang 2005; Bardhan 2000; BBC News 2005a; Bhagwati 2004; Birdsall 2002a, 2002b; Bourguignon 2000; Bourguignon and Morrison 1999; Carr-Hill 2004; Cassen, Visaria and Dyson 2004; Castro-Leal, Dayton and Mehra 2000; Chen and Ravallion 2004; Chen and Wang 2001; CIDCM 2005; Claeson and others 2000; Collier and Dollar 2002a; Commission on Macroeconomics and Health 2001; Commission on Social Justice 1993; Corbacho and Schwartz 2002; Cousens, Lawn and Zupan 2005; Das 2001; Datt and Ravallion 2002; Deaton 2003, 2004; Deaton and Drèze 2002; Deaton and Kozel 2004; Demombynes and Hoogeveen 2004; Dev 2002; Devarajan and Reinikka 2003; Dikhanov 2005; Drèze 2004; Drèze and Murthi 2001; Dunning 2003; Egerter and others 2004; Firebaugh 2003; GAVI and The Vaccine Fund 2005b; Gelb 2004; Gillespie and Kadiyala 2005; Gordillo and others 2001; Gupta, Whelan and Allendorf 2003; Hausmann, Pritchett and Rodrik 2004; The Henry Kaiser Family Foundation 2005; IMF 2004a; India, Ministry of Statistics and Programme Implementation 2002a, 2002b; Jha and Mills 2002; Johnson and others 2004; Jones 2004; Joshi 2004; Justino, Litchfield and Niimi 2004; Kabere 2005; Kakwani 2004; Kasterine 2004; Kijima and Lanjouw 2003; King 1963; Kingdon and others 2004; Klump and Bonschab 2004; Lim and others 2004; Lomborg 2004; Luther 1998; Maison, Bailes and Mason 2003; Maljutina and others 2002; McKay 2002; Men and others 2003; Milanovic 2001, 2003; Mills and Shilcutt 2004; Morley 2001; ODI 2004; Oxfam International 2004e; Pelletier and others 1995; Reddy and Minoiu 2005; Reddy and Pogge 2003; Rodrik and Subramanian 2004; Sachs and Brundtland 2001; Sen 1999; Sen and Drèze 1997; Sen, Mujeer and Quazi 2004; Shkolnikov and Cornia 2000; Ssewanyana and others 2004; Swaziland, Ministry of Agriculture and Co-operatives and Business 2002; Uganda, Ministry of Finance, Planning and Economic Development 2003; UN 2000a, 2003, 2005b, 2005d; UNAIDS 2004a, 2005a; UNDP 1990, 2003b, 2003c; UNESCO 2005; UNESCO Institute of Statistics 2005; UNICEF 2005b, 2005c, 2005d, 2005e; University of California, Berkeley, and Max Planck Institute for Demographic Research 2005; UN Millennium Project 2005a, 2005b, 2005c, 2005d; UN Viet Nam 2002; Visaria 2004a, 2004b; Wade 2005; Wagstaff 2000; Wagstaff and Claeson 2004; Watkins 2000, 2003b; WHO 2004b; WHO and UNICEF 2003; Wolf 2005; Wolfensohn and Bourguignon 2004; World Bank 2003b, 2003d, 2003e, 2005b, 2005e; Yamano and Jayne 2004; Yunus 2004.

Chapter 2 draws on Banerjee, Deaton and Duflo 2004; Birdsall and Londono 1997; Bourguignon, Ferreira and Menéndez 2003; Case and Deaton 1998; China, National Bureau of Statistics 2004; Coody and Parker 2005; Coody, Grosh and Hoddinott 2004; Cornia 2004; Deaton 2002; de Ferranti and others 2003; Deininger and Mpuga 2004; DFID 2004b; Dikhanov 2005; *The Economist* 2004b; Farmer 2004; Fuentes 2005; Goodman 2005; Graham 2004; Gwatkin and others forthcoming; Hills 2004; IFPRI 2005; IIPS and ORC Macro 2000; Indiatgether.org 2004; Kanbur 2005; Killick 2002a; Lim and others 2004; Lindert and Williamson 2001a; Liu 1996; Liu, Liu and Meng 1994; Lund 2002, 2004; McKay and Aryeetey 2004; Measure DHS 2005; Mexico, INEGI 2005; Mexico, Secretaría de Desarrollo Social 2005; Munnell, Hatch

and Lee 2004; Naschold 2002; ODI 2004; Pakistan, Statistics Division 2002; Plato [360 BC] 2000; Proctor and Dalaker 2003; Ravallion 2005; Ravallion and Chen 2004; Rowland and Hoffman 2005; Sen 1992, 2004; Smith [1776] 1976; Thurlow and Wobst 2004; UN 2004a, 2005b; UNDP 2002, 2003d; UNESCO Institute of Statistics 2005; UNICEF 2005a; UN Millennium Project 2005h; Wagstaff and van Doorslaer 2003; Walker and Walker 1987; World Bank 2003b, 2003d.

Chapter 3 draws on ActionAid International and Oxfam International 2005; ActionAid International, Eurodad and Oxfam International 2005; Adam 2005; Adam and Bevan 2003; ADB 2004; Adenauer and Vagassky 1998; Advisory Commission on Intergovernmental Relations 1984; Aid/Watch 2005; Aryeetey, Osei and Quartey 2003; Atkinson 2004, 2005; Atkinson 2003; AVERT 2005; Baulch 2004; Benn 2004; Bevan 2005; Beynon 2003; Bird 2002; Bird and Milne 2003; Birdsall 2004; Birdsall and Clemens 2003; Birdsall and Deese 2005; Böhring and Schloeter-Paredes 1994; Brown-Collier 1998; Bruns, Mingat and Rakotomalala 2003; Bulir and Hamann 2001, 2003; Burnham 1989; Bush 2002; Center for Global Development 2004; Clemens, Bhavnani and Radelet 2004; Clemens, Kenny and Moss 2005; Collier 1999; Collier and Dehn 2001; Collier and Dollar 2002a, 2004; Commission for Africa 2005; Commission on International Development 1969; Cordella and Dell'Ariccia 2003; Dalgaard, Hansen and Tarp 2004; de Renzio 2005; de Renzio and others 2004; DeLong and Eichengreen 1991; Devarajan, Miller and Swanson 2002; Development Initiatives 2005a, 2005b, 2005c, 2005d; DFID, Foreign and Commonwealth Office and UK, HM Treasury 2005; Dollar and Burnside 2000; Dollar and Levin 2004; Dyer 2005; Edsforth 2000; Elbadawi 1999; EORG 2003; Fedelino and Kudina 2003; Foster and Fozzard 2000; Foster and Keith 2003a, 2003b; Working Group on New International Financial Contributions 2004; GAVI and The Vaccine Fund 2005a; Gemmill and McGillivray 1998; Global Campaign for Education 2005; Goldberg 2005; Gupta and others 2003; Hansen and Tarp 2000; IMF 2001, 2002, 2005b; Inyega and Mbugua 2005; ISMEA 2003; Jepma 1991; Johnson and Martin 2005; Johnson, Martin and Bargawi 2004; Johnson 1964; Joint Learning Initiative 2004; Kattan and Burnett 2004; Kenya, Ministry of Planning and National Development 2003, 2004; Killick 2002b, 2004; Knack and Rahman 2004; Lensink and Morrissey 2000; Levine and the what Works Working Group 2004; Lindert 2005; Lockhart 2004; Lula da Silva 2004; Macrae and others 2004; Martin and Bargawi 2004; Martin and others 2004; Millennium Challenge Corporation 2005b; Miller 2005; Miovic 2004; Mosley, Hudson and Verschoor 2004; Nguyen and Akal 2003; Nkusu 2004; Nyoni 1998; O'Brien 2004; OECD/DAC 2001c, 2002, 2003b, 2004a, 2004b, 2004c, 2004e, 2005a, 2005b, 2005c, 2005d, 2005e, 2005f, 2005g; Oxfam GB 2004; Oxfam International 2005b; Pallage and Robe 2001; PIPA 2001, 2004; Prati, Sahai and Tresselt 2003; Radelet 2003a, 2003b; Ramcharan 2002; Reisen 2004; Rogerson 2005; Rogerson, Hewitt and Waldenburg 2004; Roodman 2004; Sagasti, Bezanson and Prada 2005; Sandler and Arce 2005; Sanford 2004; Sethi 1958; Shah 2005; Sundberg, Lofgren and Bourguignon 2005; Tanzania 2004; Torvik 2001; UK, HM Treasury 2003; UN 2004b, 2005b; UNDP 2000, 2004b, 2005a; UNICEF 2001a; UN Millennium Project 2005e, 2005f;

Vargas Hill 2005; Victora and others 2003; Watkins 2000; Watt 2005; White and Dijkstra 2003; The White House 2002; Woods 2005; Woods and research team 2004; Woodward 1963; World Bank 1998, 2001, 2002, 2003a, 2004a, 2004b, 2004c, 2005c; World Bank and IMF 2003, 2004a, 2004b, 2004c, 2005a, 2005b, 2005c; World Bank and the Republic of Kenya 2004, Yunker 2004.

Chapter 4 draws on ACIAR 2004; Aksoy and Beghin 2004; Alexandraki and Lanke 2004; Amsden 2000; Anderson 2003, 2004; Arndt 1998; Aschenaki 2004; Audley and others 2003; Baffes and de Gorter 2003; Baldwin 2003; Bannister and Thugge 2001; Barber 2005; Barrientos, McClenaghan and Orton 2001; Barrientos and others 1999; Beghin and Aksoy 2003; Bhagwati 2002; Bhagwati and Panagariya 1996; Bhattacharya 2003; Binswanger and Lutz 2000; Birdsall and Subramaniam 2004; Birdsall, Claessens and Diwan 2003; Brenton 2003; Brenton and Ikezumi 2004; Brown 2005a, 2005b, 2005c; Burfisher and Hopkins 2003; CAFOD 2005; Carey 2002; Carlson 2001; Cernat, Laird and Turrini 2003; Chanda 1999; Chaudhuri, Goldberg and Jia 2003; Collier and Dollar 2002b; Collier and Gunning 1999; Cornejo 2002; de Córdoba and Vanzetti 2005; Deere 2005; DFID 2003; Diao and Hazell 2003; Diao, Diaz-Bonilla and Robinson 2003; Diao and others 2005; Dollar 2004; Dollar and Kraay 2001a, 2001b; Dorosh 2002; Drahos 2001; Drahos and Braithwaite 2002; Duncan 2004; Elliott 2000; Environmental Working Group 2005; Evans 2005; FAO 2004a, 2005; Galeano 1973; Ghosh 2005; Gibbon 2005; Gibbon 2003; Gilbert 1996; Gunter 2004; Hausmann and Rodrik 2002; Hocking and McGuire 1999; Hoekman 2002, 2005; Hoekman and Martin 2001; Hoekman, Kostecki and Kostecki 1995; Hoekman, Mattoo and English 2002; Horn, Rodrik and McMillan 2003; IADB 2004; IMF 2003a, 2003b, 2004b, 2005a; IMF and World Bank 2001; Integrated Framework for Trade-Related Technical Assistance to Least Developed Countries 2003; Intel 2005; International Cotton Advisory Committee 2005; Jaffee 2003, 2005; James 2001; Jank and others 2001; Jensen 2005; Jha 2005; Kaczynski and Fluharty 2002; Kelch and Normile 2004; Keynes 1980; Khor 2001; Kibria 2001; Killick 2001; Krznaric 2005; Laird 2002; Laird, de Córdoba and Vanzetti 2004; Laird, Peters and Vanzetti 2004; Lall 2000, 2001, 2004; Lall and Pietrobelli 2002; Landes 1998; Lang 2003; Lanjouw 2001; Larsen 2003; Lindert and Williamson 2001b; Lustig and Szekely 1998; Maddison 2001; Mainuddin 2000; Maizels 2000; Martin 2004; Maskus 2000, 2004; Mayne 2005; McCulloch; Winters and Cirera 2002; Minot and Daniels 2002; Mlachila and Yang 2004; Morley 2002; Ng 2001; Ng, Hoekman and Olarreaga 2001; Nogues 2003; OECD 2000, 2001b, 2003a, 2003b, 2004a, 2004b, 2004d, 2005; Okediji 2004; Olarreaga and Ng 2002; Orden 2003; Osorio 2004; Oxfam International 2002a, 2002b, 2003b, 2004a, 2004b, 2004c, 2004d, 2005a; Page 2005; Page and Kleen 2004; Parikh 2002; Picciotto 2004; Ponte 2001; Potbury 2000; Reardon and Berdegue 2002; Reardon, Timmer and Berdegue 2003; Reardon and others 2003; Rodriguez and Rodrik 2000; Rodrik 2000, 2001a, 2001b, 2001c, 2003, 2004; Rogerson and de Renzio 2005; Rosen 2002; Roy 2000, 2001; Samman 2005a, 2005b; Seagate 2003; Sen 1999; Stevens and Kennan 2002, 2004a, 2004b, 2005a, 2005b; Story 2004; Sutton 2004; Tangermann 2003; Teal and Vigneri 2004; Tewari 2003; Tussie 2005; Tussie and Lengyel 2002; Tussie and Quiliconi 2005; UN 2005c; UNCTAD 2000, 2003, 2004a, 2004b; UNCTAD and World Bank 2005; UNDP 2003f; UNEP 1999, 2002; UNIDO 2002, 2004; UN Millennium Project 2005g; US Department of Agriculture 2002, 2005a, 2005b; US Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service 2005; USITC 2005; Vakis, Kruger and Mason 2004; Viet Nam 2004;

Vorley 2003; Watal 2002; Watkins 2003a; Winters 2002; Winters, McCulloch and McKay 2004; World Bank 2003c, 2004c, 2004d, 2004f; WTO 2004a, 2004b, 2004c, 2005.

Chapter 5 draws on Addison 2003; Afghanistan, Ministry of Finance 2005; African Union 2000; Amnesty International, Iansa and Oxfam International 2004; Anderson 1999; Annan 2002, 2005; Ballentine and Nitzschke 2004; Bannan and Collier 2003; Barnes 2005; BBC News 2005b; Berdal and Malone 2000; Boyce 2003; Boyden and Ryder 1996; Brown 2005; Brück, Fitzgerald and Gringsby 2000; Bush 2002; Caplan 2002; CEH 1999; Centre for International Cooperation and Security, Department of Peace Studies 2005; Chesterman 2001, 2005; CIDCM 2005; Cilliers and Sturman 2002; Clark 2003; Collier and Hoeffler 2001, 2002, 2004a, 2004b; Collier and others 2003; Commission for Africa 2005; Commission on Human Security 2003; Commission on Weak States and US National Security 2004; Conflictsensitivity.org 2004; Cousens 2002; Cragin and Chalk 2003; Daalder and Lindsay 2003; Dallaire 2003; de Waal 1997; DFID 2004a, 2005; Dodge 1990; Doyle 2001; Duffield 1994, 1998; *The Economist* 2004a; FAO 2004b; FBI various years; Fearon and Laitin 2003; Feinstein and Slaughter 2004; Fiszbein, Giovagnoli and Adúriz 2002; Freedman 1993; Frum and Perle 2003; Fuentes 2005a, 2005b; Ghobarah, Huth and Russett 2004; Giniifer 2005; Global IDP Project 2003, 2005a, 2005b; Global Witness 2004; Goldstone 2005; Goodhand and Atkinson 2001; Gray 2000; Hegarty 2003; Hegre and others 2001; High-Level Forum on the Health MDGs 2004; Holsti 2000; Horton 1993; Human Rights Watch 2004a, 2004b; Humphreys 2003; ICG 2001a, 2001b, 2002, 2003, 2004a, 2004b; ICISS 2001; IRC 2004; Juma and Mengistu 2002; Justino, Litchfield and Whitehead 2003; Kagan 2002; Kagwanja 2004; Kaldor 2001; Kalipeni and Oppong 1998; Keen 1998; The Kimberley Process 2004; King 1998; King and Martin 2001; Klare 2001, 2005; Krug and others 2002; Langer 2005; Le Billon 2001; Levin and Dollar 2005; Lopez 2003; Mackenzie and Buchanan-Smith 2005; Malan and others 2003; Mann and others 1994; Marshall 2005; McGovern and Choulai 2005; Millennium Challenge Corporation 2005a; MIPT 2005; Muggah 2001; Muggah and Batchelor 2002; Mwaura 2005; Mwaura and Schmeidl 2001; Nangiro 2005; Nicaragua 2001; Odhiambo 2004; OECD 2001a; OECD/DAC 1997a, 1997b, 2003a, 2004d; O'Hanlon and Rice 2004; Omitoogun 2003; Østby 2003; Oxfam GB, Save the Children and Christian Aid 2001; Oxfam GB 2003; Oxfam International 2003a; Oxfam International and others 2002; Partnership Africa Canada 2005; Pedersen 2002; Peimani 2005; Petras 2004; Physicians for Human Rights 2002; Pillay 2002; Ponzio 2005a, 2005b; Prime Minister's Strategy Unit 2005; Reilly 2002; Riascos and Vargas 2004; Rotberg 2004; Rubin and others 2005; Schenkenberg van Mierop 2004; SIPRI 2004; Sivard 1991, 1996; Small Arms Survey 2002; Sommers 2002; Stewart 2000, 2002, 2005; Stewart and Fitzgerald 2001; Stewart, Brown and Mancini 2005; Stoddard and Harmer 2005; Strand, Wilhelmsen and Gleditsch 2004, 2005; Sykes 2004; Thakur and Schnabel 2001; Toole and Waldman 1997; UK, HM Treasury 2003; ul Haq 1995; UN 1992, 2000b, 2000c, 2004b, 2005a, 2005d; UN News Centre 2004; UNAIDS 2003, 2004b; UNDP 1994, 2001, 2003a, 2003e, 2004a, 2005b, 2005c; UNHCR 2004; UNICEF 2000, 2001b; UN OCHA 2002, 2004a, 2004b; US Department of State 1999, 2004; USITC 2005; Uvin 1998; Waldman 2005; Welsh 2002; White 2005; WHO 2004a; Woods and research team 2004; Woodward 2002; World Bank 2004e, 2005a, 2005f; World Bank and Palestinian Central Bureau of Statistics 2004.

أبحاث بالتكليف

أوراقٌ خَلْفِيَّة

Chesterman, Simon. 2005. "State-Building and Human Development." Development Initiatives. 2005a. "New Thinking on Aid and Social Insurance." Somerset, United Kingdom.

أوراقٌ مَوَاضِيَّة

- Barnes, Helen. 2005. "Innovative Measures for Conflict Prevention and Resolution in Latin America: A Comparative Study of Bolivia, Venezuela, and Argentina."
- Brown, Oli. 2005a. "Supermarket in Agricultural Trade and Impact of Extractive Industries."
- Deere, Carolyn. 2005. "International Trade Technical Assistance and Capacity Building."
- Development Initiatives. 2005b. "Aid Data Report." Somerset, United Kingdom.
- . 2005c. "Fund Profiles: Global Fund, GAVI, Fast Track Initiative, and Roll Back Malaria." Somerset, United Kingdom.
- Dikhanov, Yuri. 2005. "Trends in Global Income Distribution 1970–2015."
- Dyer, Kate. 2005. "The Cost of Poverty: Transaction Costs and the Struggle to Make Aid Work in the Education Sector in Tanzania."
- Fuentes, Juan Alberto. 2005a. "Violent Conflict and Human Development in Latin America: The Cases of Colombia, El Salvador and Guatemala."
- Fuentes, Ricardo. 2005. "Poverty, Pro-Poor Growth and Simulated Inequality Reduction."
- Ghosh, Jayati. 2005. "Trade Liberalization in Agriculture: An Examination of Impact and Policy Strategies with Special Reference to India."
- Gibbon, Peter. 2005. "The Commodity Question: New Thinking on Old Problems."
- Goodman, Alissa. 2005. "The Links between Income Distribution and Poverty Reduction in Britain."
- Jensen, Michael Friis. 2005. "Capacity Building for Pro-Poor Trade: Learning from the Limitations in Current Models."
- Johnson, Alison, and Matthew Martin. 2005. "Empowering Developing Countries to Lead the Aid Partnership."
- Krznic, Roman. 2005. "The Limits on Pro-poor Agricultural Trade in Guatemala: Land, Labour and Political Power."
- Mayne, Ruth. 2005. "Regionalism, Bilateralism, and 'TRIPS Plus' Agreements: The Threat to Developing Countries."
- Miller, Calum. 2005. "The Human Development Impact of Economic Crises."
- Mwaura, Ciru. 2005. "Kenya and Uganda Pastoral Conflict Case Study."
- Nangiro, Simon. 2005. "The Impact of Insecurity on Livelihood and Social Service Provision in Kotido District."
- Samman, Emma. 2005a. "Openness and Growth: An Empirical Investigation."
- Stoddard, Abby, and Adele Harmer. 2005. "Room to Manoeuvre: Challenges of Linking Humanitarian Action and Post-Conflict Recovery in the New Global Security Environment."

- Tussie, Diana. 2005. "More of the Same, or a New Threat? Regionalism versus Multilateralism in World Trade Negotiations."
- Tussie, Diana, and Cintia Quiliconi. 2005. "The Current Trade Context."
- Vargas Hill, Ruth. 2005. "Assessing Rhetoric and Reality in the Predictability and Volatility of Aid."
- Watt, Patrick. 2005. "Transaction Costs in Aid: Case Studies of Sector Wide Approaches in Zambia and Senegal."

ملاحظات على القضايا

- Barber, Catherine. 2005. "Potential Benefits of Labour Mobility and Mode 4 Negotiations: Rule of Origin and Trade Preferences."
- Brown, Graham. 2005. "Horizontal Inequalities, Ethnic Separatism, and Violent Conflict: The Case of Aceh, Indonesia."
- Brown, Oli. 2005b. "Policy Incoherence: EU Fisheries Policy in Senegal."
- . 2005c. "Wealth for the Few, Poverty for the Many: The Resource Curse—Examples of Poor Governance/Corporate Mismanagement Wasting Natural Resource Wealth."
- Kabeer, Naila. 2005. "Gender Equality and Human Development: the Instrumental Rationale."
- Langer, Arnim. 2005. "Horizontal Inequalities and Violent Conflict. Cote d'Ivoire Country Paper."
- McGovern, Kieren, and Bernard Choulai. 2005. "Case Study of Solomon Islands Peace and Conflict-related Development Analysis."
- Rowland, Diane, and Catherine Hoffman. 2005. "The Impact of Health Insurance Coverage on Health Disparities in the United States."
- Samman, Emma. 2005b. "Gini Coefficients for Subsidy Distribution in Agriculture."

مراجع

- ACIAR (Australian Centre for International Agricultural Research). 2004. "The Rise of Supermarkets: How Will Smallholder Farmers Fare?" *Linking Farmers with Markets*. [http://www.linkingfarmerswithmarkets.net/index.php?p=3&id=9]. June 2005.
- ActionAid International and Oxfam International. 2005. "Millstone or Milestone: What Rich Countries Must Do in Paris to Make and Work for Poor People." Oxford. [http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/debt_aid/downloads/aid_millstone.pdf]. May 2005.
- ActionAid International, Eurodad, and Oxfam International. 2005. "EU Heroes and Villains: Which Countries Are Living up to Their Promises on Aid, Trade, and Debt?" Joint NGO Briefing Paper. [http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/debt_aid/downloads/eu_heroes_villains.pdf]. March 2005.
- Adam, Christopher. 2005. "Exogenous Inflows and Real Exchange Rates: Theoretical Quirk or Empirical Reality?" Paper presented at the IMF Seminar on Foreign Aid and Macroeconomic Management, 14–15 March, Maputo.
- Adam, Christopher, and David Bevan. 2003. "Aid, Public Expenditure, and the Dutch Disease." CSAE Working Paper. University of Oxford, Department of Economics, Oxford.
- ADB (Asian Development Bank). 2004. "Socialist Republic of Viet Nam, Loan VIE 37115-01: Health Care in the Central Highlands." Manila. [http://www.adb.org/Documents/Profiles/LOAN/37115013.ASP]. May 2005.

- Adenauer, I., and L. Vagassky. 1998. "Aid and the Real Exchange Rate: Dutch Disease Effects in African Countries." *Intereconomics* 33(4): 177–85.
- Addison, T., ed. 2003. *From Conflict to Recovery in Africa*. Oxford: Oxford University Press.
- Advisory Commission on Intergovernmental Relations. 1984. "Significant Features of Fiscal Federalism, 1982-83 Edition." In Marshall Kaplan and Peggy L. Cucitit, eds., *The Great Society and Its Legacy: Twenty Years of U.S. Social Policy*. Durham, N.C.: Duke University Press.
- Afghanistan, Ministry of Finance. 2005. "National Budget." Development Budget and External Relations Unit, Kabul. [http://www.af/mof/budget/index.html]. April 2005.
- African Union. 2000. "Constitutive Act of the African Union." 11 July, Lomé.
- Ahluwalia, Isha, and Zahid Hussain. 2004. "Development Achievements and Challenges." *Economic and Political Weekly* 39(36): 4013–22.
- Ahmed, Akhter U., and Carlo del Ninno. 2001. "Food for Education Program in Bangladesh: An Evaluation of Its Impact on Educational Attainment and Food Security." FCND BRIEFS. Discussion Paper 138. International Food Policy Research Institute, Food Consumption and Nutrition Division, Washington, DC. [http://www.ifpri.org/divs/fcnd/dp/papers/fcnd138.pdf]. May 2005.
- Aid/Watch. 2005. "Australian Aid: The Boomerang Effect." Erskineville, Australia. [http://www.aidwatch.org.au/assets/aw00669/feb%2016%20boom%20aid%20final.doc]. May 2005.
- Aksoy, Ataman M., and John C. Beghin, eds. 2004. "Global Agricultural Trade and Developing Countries." Washington, DC: World Bank. [http://siteresources.worldbank.org/INTGAT/Resources/GATfulltext.pdf]. May 2005.
- Alexandraki, Katerina, and Hans Peter Lankes. 2004. "The Impact of Preference Erosion on Middle-Income Developing Countries." IMF Working Paper WP/04/169. Washington, DC.
- Amnesty International, Iansa, and Oxfam International. 2004. "The Arms Trade Treaty: Draft Framework Convention on International Arms Transfers." Working draft. [http://www.controlarms.org/the_issues/ATT_0504.pdf]. April 2005.
- Amsden, Alice. 2000. "Industrialisation under New WTO Law." Paper prepared for the UNCTAD X High Level Round Table on Trade and Development: Directions for the Twenty-First Century, 12–19 February, Bangkok.
- Anderson, Kym. 2003. "How Can Agricultural Trade Reform Reduce Poverty?" University of Adelaide, CEPR and School of Economics and Centre for International Economic Studies, Adelaide, Australia. [http://www.tcd.ie/iis/pdf/YaleSeminar0403rev.pdf]. May 2005.
- . 2004. "Agriculture, Trade Reform, and Poverty Reduction: Implications for Sub-Saharan Africa." Policy Issues in International Trade and Commodities Study Series 22. United Nations Conference on Trade and Development, Geneva. [http://www.unctad.org/en/docs/itcdtab24_en.pdf]. May 2005.
- Anderson, Mary B. 1999. *Do Not Harm: How Aid Can Support Peace—Or War*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner.
- Annan, Kofi. 2002. "Strategies for World Peace: The View of the UN Secretary-General." *The Futurist* 36(3): 18–21.
- . 2005. "In Larger Freedom: Towards Development, Security, and Human Rights for All." Report of the Secretary-General to the General Assembly. Document A/59/2005. New York. [http://www.un.org/largerfreedom/report-largerfreedom.pdf]. May 2005.
- Arndt, S. 1998. "Super-Specialization and the Gains from Trade." *Contemporary Economic Policy* 16(4): 480–85.
- Aryeetey, Ernest, Barfour Osei, and Peter Quartey. 2003. "Does Tying Aid Make It More Costly? A Ghanaian Case Study." Center for Global Development and the Global Development Network. Paper presented at the Workshop on Quantifying the Impact of Rich Countries' Policies on Poor Countries, 23–24 October, Washington, DC.
- Aschenaki, Bemnet. 2004. "Transport Costs in Ethiopia: An Impediment to Exports." Background Study for the World Bank's FY04 Country Economic Memorandum for Ethiopia. Washington, DC. [http://siteresources.worldbank.org/INTEETHIOPIA/Resources/PREM/Ethiopia-Transport_Cost-Final.pdf]. May 2005.
- Atkinson, A. B. 2004. "New Sources of Development Finance: Funding the Millennium Development Goals." Policy Brief 10. United Nations University, World Institute for Development Economics Research, Helsinki.
- , ed. 2005. *New Sources of Development Finance*. New York: Oxford University Press.
- Atkinson, Tony. 2003. "Innovative Sources for Development Finance—Global Public Economics." Paper presented at the Annual World Bank Conference on Development Economics-Europe, 15–16 May, Paris. [http://wbln0018.worldbank.org/eurvp/web.nsf/Pages/Paper+by+Atkinson/\$File/ATKINSON.PDF]. October 2005.
- Audley, John J., Demetrios G. Papademetriou, Sandra Polaski, and Scott Vaughan. 2003. "NAFTA's Promise and Reality: Lessons from Mexico for the Hemisphere." Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC. [http://www.ceip.org/files/pdf/NAFTA_Report_Intro.pdf]. May 2005.
- AVERT. 2005. "The Origins of AIDS and HIV and the First Cases of AIDS." West Sussex, United Kingdom. [http://www.avert.org/origins.htm]. March 2005.
- Baffes, John, and Harry De Gorter. 2003. "Decoupling Support to Agriculture: An Economic Analysis of Recent Experience." Paper presented at the Annual World Bank Conference on Development Economics-Europe, 15–16 May, Paris. [http://wbln0018.worldbank.org/eurvp/web.nsf/Pages/Paper+by+De+Gorter/\$File/DE+GORTER.PDF]. May 2005.
- Baldwin, Robert E. 2003. *Openness and Growth: What's the Empirical Relationship?* NBER Working Paper 9578. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.
- Ballentine, Karen, and Heiko Nitzschke. 2004. "The Political Economy of Civil War and Conflict Transformation." Berghof Research Center for Constructive Conflict Management, Berlin. [http://www.berghof-handbook.net/articles/BHDS3_BallentineNitzschke230305.pdf]. April 2005.
- Banerjee, Abhijit, Angus Deaton, and Esther Duflo. 2004. "Health Care Delivery in Rural Rajasthan." *Economic and Political Weekly* 39(9): 944–49. [http://www.wps.princeton.edu/~rpds/downloads/banerjee_deaton_healthcare.pdf]. May 2005.
- Banister, Judith, and Xiabo Zhang. 2005. "China, Economic Development, and Mortality Decline." *World Development* 33(1): 21–41.
- Bannister, Geoffrey J., and Kamau Thugge. 2001. "International Trade and Poverty Alleviation." *Finance & Development* 38(4): 48–51. [http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2001/12/banniste.htm]. May 2005.
- Bannon, Ian, and Paul Collier, eds. 2003. *Natural Resources and Violent Conflict: Options and Actions*. Washington, DC: World Bank.
- Bardhan, Pranab. 2000. "Social Justice in the Global Economy." International Labour Organization Social Policy Lecture, 1–6 September, Cape Town, South Africa. [http://www.ilo.org/public/english/bureau/inst/papers/sopolec/bardhan/]. May 2005.
- Barrientos, S., A. Bee, A. Matear, and I. Vogel. 1999. *Women and Agribusiness: Working Miracles in the Chilean Fruit Export Sector*. Basingstoke, United Kingdom: Macmillan.
- Barrientos, S., S. McClenaghan, and L. Orton. 2001. "Ethical Trade and South African Deciduous Fruit Exports—Addressing Gender Sensitivity." *European Journal of Development Research* 12(1): 140–58.
- Baulch, Bob. 2004. "Aid Distribution and the MDGs." CPRC Working Paper 48. Chronic Poverty Research Centre, Manchester. [http://www.chronicpoverty.org/pdfs/48%20Bob%20Baulch.pdf]. May 2005.

- Birdsall, Nancy, and J. Londono. 1997. "Asset Inequality Matters: An Assessment of the World Bank's Approach to Poverty Reduction." *American Economic Review* 87(2): 32–37.
- Birdsall, Nancy, and Arvind Subramaniam. 2004. "Saving Iraq from Its Oil." *Foreign Affairs* 83(4): 77–89.
- Birdsall, Nancy, Stijn Claessens, and Ishac Diwan. 2003. "Policy Selectivity Forgone: Debt and Donor Behavior in Africa." *World Bank Economic Review* 17(3): 409–35.
- Böhning, W. R., and M.-L. Schloeter-Paredes. 1994. *Aid in Place of Migration? Selected Contributions to an ILO-UNHCR Meeting*. Geneva: International Labour Organization.
- Bourguignon, François. 2000. "Can Redistribution Accelerate Growth and Development?" Paper presented at the Annual World Bank Conference on Development Economics-Europe, 26–28 June, Paris. [http://www.worldbank.org/research/abcde/eu_2000/pdf/files/bourguignon.pdf]. May 2005.
- Bourguignon, François, and Christian Morrisson. 1999. "The Size Distribution of Income among World Citizens: 1820–1990." *Ecole Normale Supérieure, Département et Laboratoire d'Economie, and Université Paris 1 Panthéon-Sorbonne, Paris*. [http://are.berkeley.edu/~harrison/globalpoverty/bourguignon.pdf]. May 2005.
- Bourguignon, François, Francisco H. G. Ferreira, and Marta Menéndez. 2003. "Inequality of Outcomes and Inequality of Opportunities in Brazil." Policy Research Working Paper 3174. World Bank, Washington, DC.
- Boyce, James K. 2003. "Aid, Conditionality, and War Economies." Working Paper 70. University of Massachusetts, Amherst, Political Economy Research Institute. [http://www.umass.edu/peri/pdfs/WP70.pdf]. April 2005.
- Boyden, Jo, and Paul Ryder. 1996. "Implementing the Right to Education in Areas of Armed Conflict." Oxford. [http://www.essex.ac.uk/armedcon/story_id/000021.htm]. May 2005.
- Brenton, Paul. 2003. "Integrating the Least Developed Countries into the World Trading System: The Current Impact of European Union Preferences under Everything But Arms." *Journal of World Trade* 37(3): 623–46.
- Brenton, Paul, and Takaka Ikezuki. 2004. "The Initial and Potential Impact of Preferential Access to the US Market under the African Growth and Opportunity Act." Policy Research Working Paper 3262. World Bank, Washington, DC.
- Brown-Collier, Elba. 1998. "Johnson's Great Society: Its Legacy in the 1990s." *Review of Social Economy* 56(3): 259–76.
- Brück, T., V. Fitzgerald, and A. Gringsby. 2000. "Enhancing the Private Sector Contribution to Post-War Recovery in Poor Countries." OEH Working Paper 45(2). Oxford University, Queen Elizabeth House, Oxford. [http://www.qeh.ox.ac.uk/ftprc.html]. June 2005.
- Bruns, Barbara, Alain Mingat, and Ramaharta Rakotomalala. 2003. *Achieving Universal Primary Education by 2015: A Chance for Every Child*. Washington, DC: World Bank.
- Bulir, Ales, and Alfonso Javier Hamann. 2001. "How Volatile and Unpredictable Are Aid Flows, and What Are the Policy Implications?" IMF Working Paper WP/01/167. International Monetary Fund, Washington, DC. [http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2001/wp01167.pdf]. March 2005.
- . 2003. "Aid Volatility: An Empirical Assessment." *IMF Staff Paper* 50(1): 64–89. Washington, DC.
- Burnham, Margaret. 1989. "Legacy of the 1960s: The Great Society Didn't Fail." *The Nation*, 24 July.
- Burfisher, Mary, and Jeffrey Hopkins. 2003. "Decoupled Payments: Household Income Transfers in Contemporary U.S." US Department of Agriculture, Economic Research Service, Market and Trade Economics Division. Washington, DC. [http://www.ers.usda.gov/publications/aer822/aer822.pdf]. May 2005.
- Bush, George W. 2002. "President Proposes \$5 Billion Plan to Help Developing Nations." [http://www.whitehouse.gov/news/releases/2002/03/20020314-7.html]. April 2005.
- BBC News. 2005a. "India Launches Rural Health Plan." 12 April. [http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/south_asia/4436603.stm].
- . 2005b. "Pledges Mount Up for Darfur Force." 26 May. [http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/africa/4581463.stm]. June 2005.
- Beghin, John C., and Ataman Aksoy. 2003. "Agricultural Trade and the Doha Round: Preliminary Lessons from Commodity Studies." Briefing Paper 03-BP 42. Iowa State University, Center for Agricultural and Rural Development, Ames, Iowa. [http://www.card.iastate.edu/publications/DBS/PDFFiles/03bp42.pdf]. May 2005.
- Benn, Hilary. 2004. "The Development Challenge in Crisis States: How Development Can Help Deal with State Failure." London School of Economics Public Lecture, 4 March, London. [http://www.lse.ac.uk/collections/LSEPublicLecturesAndEvents/pdf/20040304Benn.pdf]. March 2005.
- Berdal, Mats, and David Malone, eds. 2000. *Greed and Grievance: Economic Agendas in Civil Wars*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner.
- Berg, Andy. 2005. "High Aid Inflows Case Study: Ghana." Paper presented at the International Monetary Fund Seminar on Foreign Aid and Macroeconomic Management, 14–15 March, Maputo.
- Bevan, David. 2005. "An Analytical Overview of Aid Absorption: Recognising and Avoiding Macroeconomic Hazards." Paper presented at the International Monetary Fund Seminar on Foreign Aid and Macroeconomic Management, 14–15 March, Maputo.
- Beynon, Jonathan. 2003. "Poverty Efficient Aid Allocation—Collier/Dollar Revisited." ESAU Working Paper 2. Overseas Development Institute, Economic and Statistics Analysis Unit, London. [http://www.odi.org.uk/esau/publications/working_papers/esau_wp2.pdf]. March 2005.
- Bhagwati, Jagdish. 2002. *Free Trade Today*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- . 2004. *In Defense of Globalization*. Oxford: Oxford University Press.
- Bhagwati, Jagdish, and Arvind Panagariya, eds. 1996. *The Economics of Preferential Trade Agreements*. Washington, DC: American Enterprise Institute Press.
- Bhattacharya, Debapriya. 2003. "Final Countdown of the MFA: Fallout for the LDCs." Center for Policy Dialogue, Dhaka.
- Binswanger, Hans, and Ernst Lutz. 2000. "Agricultural Trade Barriers, Trade Negotiations, and the Interests of Developing Countries." Paper presented at the International Association of Agricultural Economists Meeting, 13–19 August, Berlin.
- Bird, Graham. 2002. "The Completion Rate of IMF Programmes: What We Know, Don't Know, and Need to Know." *The World Economy* 25(6): 833–47.
- Bird, Graham, and Alistair Milne. 2003. "Debt Relief for Low Income Countries: Is It Effective and Efficient?" *The World Economy* 26(1): 43–59.
- Birdsall, Nancy. 2002a. "Asymmetric Globalization: Global Markets Require Good Global Politics." Working Paper 12. Center for Global Development, Washington, DC. [http://www.cgdev.org/docs/cgd_wp012.pdf]. May 2005.
- . 2002b. "From Social Policy to an Open-Economy Social Contract in Latin America." Working Paper 21. Center for Global Development, Washington, DC. [http://cgdev.axion-it.net/docs/cgd%20wp021.pdf]. May 2005.
- . 2004. "Seven Deadly Sins: Reflections on Donor Failings." Working Paper 50. Center for Global Development, Washington, DC.
- Birdsall, Nancy, and Michael Clemens. 2003. "From Promise to Performance: How Rich Countries Can Help Poor Countries Help Themselves." CGD Brief 2(1). Center for Global Development, Washington, DC. [http://www.cgdev.org/docs/cgdbrief5.pdf]. March 2005.
- Birdsall, Nancy, and Brian Deese. 2005. "Delivering on Debt Relief." CGD Brief 1(1). Center for Global Development, Washington, DC. [http://www.cgdev.org/docs/cgdbrief1.pdf]. May 2005.

- CIDCM (Center for International Development and Conflict Management). 2005. *The Polity IV Project 2005: Political Regime Characteristics and Transitions, 1800–2003*. Database. University of Maryland, College Park.
- Cilliers, Jakkie, and Kathryn Sturman. 2002. "The Right Intervention: Enforcement Challenges for the African Union." *African Security Review* 11(3): 29–39.
- Claeson, Mariam, Eduard R. Bos, Tazim Mawji, and Indra Pathmanathan. 2000. "Reducing Child Mortality in India in the New Millennium." *Bulletin of the World Health Organization* 78(10): 1192–99. Geneva. [http://www.scielosp.org/pdf/bwho/v78n10/78n10a05.pdf]. May 2005.
- Clark, Wesley K. 2003. *Winning Modern Wars: Iraq, Terrorism, and the American Empire*. New York: Public Affairs.
- Clemens, Michael, Rikhil Bhavnani, and Steven Radelet. 2004. "Counting Chickens When They Hatch: The Short-Term Effect of Aid on Growth." Working Paper 44. Center for Global Development, Washington, DC. [http://econwpa.wustl.edu/eps/if/papers/0407/0407010.pdf]. May 2005.
- Clemens, Michael, Charles Kenny, and Todd Moss. 2005. "The Trouble with the MDGs: Confronting Expectations of Aid and Development Success." Working Paper 40. Center for Global Development, Washington, DC. [http://econwpa.wustl.edu/eps/dev/papers/0405/0405011.pdf]. March 2005.
- Coady, David, and Susan Parker. 2005. "A Cost-Effectiveness Analysis of Demand and Supply-Side Education Interventions: The Case of PROGRESA in Mexico." IFPRI Discussion Paper 127. International Food Policy Research Institute, Washington, DC.
- Coady, David, Margaret Grosh, and John Hoddinott. 2004. *Targeting of Transfers in Developing Countries: Review of Lessons and Experience*. Washington, DC: World Bank.
- Collier, Paul. 1999. "Aid Dependency: A Critique." *Journal of African Economies* 8(4): 528–45.
- Collier, Paul, and Jan Dehn. 2001. "Aid, Shocks, and Growth." Policy Research Working Paper 2688. World Bank, Washington, DC. [http://wdsbeta.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/2001/11/06/000094946_01102304052049/Rendered/PDF/multi0page.pdf]. May 2005.
- Collier, Paul, and David Dollar. 2002a. "Aid Allocation and Poverty Reduction." *European Economic Review* 46(8): 1475–1500. [http://www.sciencedirect.com/science?_ob=MIimg&_imagekey=B6V64-44B6VR3-1-32&_cdi=5804&_user=666074&_orig=browse&_cOverDate=09%2F30%2F2002&_sk=999539991&view=c&wchp=dGLbVzz-zSkWA&md5=b0d4b7f87e8527420e35dd45dd046170&ie=/sdarticle.pdf]. March 2005.
- . 2002b. *Globalization, Growth, and Poverty: Building an Inclusive World Economy*. Washington, DC: World Bank and Oxford University Press.
- . 2004. "Development Effectiveness: What Have We Learnt?" *The Economic Journal* 114(496): F244–F271.
- Collier, Paul, and J. Gunning. 1999. "Explaining African Economic Performance." *Journal of Economic Literature* 37(1): 64–111.
- Collier, Paul, and Anke Hoefler. 2001. "Greed and Grievance in Civil War." World Bank, Washington, DC. [http://www.worldbank.org/research/conflict/papers/greedgrievance_23oct.pdf]. May 2005.
- . 2002. "Aid, Policy, and Growth in Post-Conflict Societies." Policy Research Working Paper 2902. World Bank, Washington, DC. [http://wdsbeta.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/2002/11/01/000094946_02101904245026/Rendered/PDF/multi0page.pdf]. May 2005.
- . 2004a. "The Challenge of Reducing the Global Incidence of Civil War." Paper prepared for the Copenhagen Consensus Project. Oxford. [http://www.copenhagenconsensus.com/Files/Filer/CC/Papers/Conflicts_230404.pdf]. May 2005.
- . 2004b. "Conflicts." In Bjørn Lomborg, ed., *Global Crises, Global Solutions*. Cambridge: Cambridge University Press.
- CAFOD (Catholic Agency for Overseas Development). 2005. "Working Conditions in PC Supply Chains: Mexico and China." London. [http://www.cafod.org.uk/policy_and_analysis/policy_papers/private_sector/clean_up_your_computer_report/part_iii]. May 2005.
- Caplan, Richard. 2002. *New Trusteeship? The International Administration of War-Torn Territories*. Oxford: Oxford University Press.
- Carey, David. 2002. "Xbox: PC Meets Console." *EE Times*. 26 March. [http://www.eetimes.com/news/latest/showArticle.jhtml?articleID=18306939]. May 2005.
- Carlson, Beverley A. 2001. "Education and the Labour Market in Latin America: Why Measurement Is Important and What It Tells Us about Policies, Reforms, and Performance." Economic Commission for Latin America and the Caribbean, Santiago.
- Carr-Hill, R. A. 2004. "HIV/AIDS, Poverty, and Educational Statistics in Africa: Evidence and Indication." United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization, Institute for Statistics, Montreal, Canada.
- Case, A., and A. Deaton. 1998. "Large Cash Transfers to the Elderly in South Africa." *Economic Journal* 108(450): 1330–61.
- Cassen, Robert, Leela Visaria, and Tim Dyson, eds. 2004. *Twenty-first Century India: Population, Economy, Human Development, and the Environment*. Oxford: Oxford University Press.
- Castro-Leal, F., J. Dayton, and K. Mehra. 2000. "Public Spending on Health Care in Africa: Do the Poor Benefit?" *Bulletin of the World Health Organization* 78(1): 66–74. [http://www.who.int/docstore/bulletin/pdf/2000/issue1/bu0201.pdf].
- CEH (Comisión de Esclarecimiento Histórico). 1999. *Guatemala. Memoria del Silencio. Tomo IV. Consecuencias y Efectos de la Violencia*. Guatemala City: United Nations Office for Project Services, Servigráficos S.A.
- Center for Global Development. 2004. "Why Global Development Matters for the U.S." Rich World, Poor World Brief, 24 April. Washington, DC. [http://www.cgdev.org/docs/rp_why matters.pdf]. May 2005.
- Centre for International Cooperation and Security, Department of Peace Studies. 2005. "The Impact of Armed Violence on Poverty and Development: Full Report to the Armed Violence and Poverty Initiative." Paper commissioned for UK Department for Investing in Development. University of Bradford, Bradford.
- Cernat, Lucian, Sam Laird, and Alessandro Turrini. 2003. "Back to Basics: Market Access Issues in the Doha Agenda." United Nations Conference on Trade and Development, Geneva. [http://192.91.247.38/tab/pubs/itcdtabMisc9_en.pdf]. May 2005.
- Chanda, Rupa. 1999. "Movement of Natural Persons and Trade in Services: Liberalising Temporary Movement of Labour Under the GATS." ICRER Working Paper 51. Indian Council for Research on International Economic Relations, New Delhi.
- Chauduri, Shubham, Pinelopi K. Goldberg, and Panle Jia. 2003. *The Effects of Extending Intellectual Property Rights Protection to Developing Countries: A Case Study of the Indian Pharmaceutical Market*. NBER Working Paper 10159. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research. [http://papers.nber.org/papers/w10159.pdf]. May 2005.
- Chen, Shaohua, and Martin Ravallion. 2004. "How Have the World's Poorest Fared since the Early 1980s?" Policy Research Paper 3341. World Bank, Washington, DC.
- Chen, Shaohua, and Yan Wang. 2001. "China's Growth and Poverty Reduction: Recent Trends between 1990 and 1999." Policy Research Working Paper 2651. Washington, DC.
- Chesterman, Simon. 2001. *Just War or Just Peace? Humanitarian Intervention and International Law*. Oxford: Oxford University Press.
- China, National Bureau of Statistics of. 2004. "China Statistical Yearbook 2004." Beijing. [http://www.stats.gov.cn/english/statisticaldata/yearlydata/yb2004-e/indexe.htm]. June 2005.

- Dallaire, Lt. Gen. Roméo. 2003. *Shake Hands with the Devil: The Failure of Humanity in Rwanda*. New York: Carroll & Graf.
- Das, Gurcharan. 2001. "India's Growing Middle Class." *The Globalist*. 5 November. [http://www.theglobalist.com/DBWeb/StoryId.aspx?StoryId=2195]. May 2005.
- Datt, Gaurav, and Martin Ravallion. 2002. "Is India's Economic Growth Leaving the Poor Behind?" Policy Research Working Paper 2846. World Bank, Washington, DC.
- de Córdoba, Santiago Fernandez, and David Vanzetti. 2005. "Coping with Trade Reforms: Implications of the WTO Industrial Tariff Negotiations for Developing Countries." United Nations Conference on Trade and Development, Geneva.
- de Ferranti, David, Guillermo E. Perry, Francisco H.G. Ferreira, Michael Walton, David Coady, Wendy Cunningham, Leonardo Gasparini, Joyce Jacobsen, Yasuhiko Matsuda, James Robinson, Kenneth Sokoloff, and Quentin Wodon. 2003. *Inequality in Latin America and the Caribbean: Breaking With History?* Washington, DC: World Bank. [http://wbi0018.worldbank.org/LAC/lacinfoclient.nsf/d29684951174975c85256735007fef12/32d7c0bacee5752a85256dba00545d3f/\$FILE/Inequality%20in%20Latin%20America%20-%20complete.pdf]. May 2005.
- de Renzio, Paolo. 2005. "Can More Aid Be Spent in Africa?" *Opinions* 30. Overseas Development Institute, London. [http://www.odi.org.uk/publications/opinions/30_odi_opinions_aid_africa_jan05.pdf]. May 2005.
- de Renzio, Paolo, David Booth, Andrew Rogerson, and Zaza Curran. 2004. "Incentives for Harmonisation in Aid Agencies: A Report to the DAC Working Party on Aid Effectiveness." Overseas Development Institute, London. [http://www.oecd.org/dataoecd/58/27/34373869.pdf]. March 2005.
- de Waal, Alex. 1997. *Famine Crimes: Politics and the Disaster Relief Industry in Africa*. London: African Rights and the International African Institute.
- Deaton, Angus. 2002. "Policy Implications of the Gradient of Health and Wealth: An Economist Asks Would Redistributing Income Improve Population Health?" *Health Affairs* 21(2): 13–30.
- . 2003. "Health, Inequality, and Economic Development." *Journal of Economic Literature* 41(March): 113–58. [http://www.wcfia.harvard.edu/conferences/socialcapital/Happiness%20Readings/DeatonNew.pdf]. May 2005.
- . 2004. "Health in an Age of Globalization." Paper prepared for the Brookings Trade Forum, 13–14 May, Washington, DC. [http://www.wps.princeton.edu/~rpd/downloads/deaton_healthglobalage.pdf]. May 2005.
- Deaton, Angus, and Jean Dreze. 2002. "Poverty and Inequality in India: A Re-Examination." *Economic and Political Weekly* 37(35): 3729–48.
- Deaton, Angus, and Valerie Kozel. 2004. "Data and Dogma: The Great Indian Poverty Debate." Princeton University, Research Program in Development Studies, and World Bank, Washington, DC. [http://poverty2.forumone.com/files/15168_deaton_kozel_2004.pdf]. May 2005.
- Deininger, Klaus, and Paul Mpuga. 2004. "Economic and Welfare Effects of the Abolition of Health User Fees: Evidence from Uganda." Policy Research Working Paper 3276. World Bank, Washington, DC. [http://wdsbeta.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/2004/05/21/000009486_20040521105433/Rendered/PDF/wps3276health.pdf]. May 2005.
- DeLong, Bradford, and Barry Eichengreen. 1991. "The Marshall Plan: History's Most Successful Structural Adjustment Program." Centre for Economic Performance, the Anglo-German Foundations, and Landeszentralbank Hamburg. Paper presented at the conference on Post-World War II European Reconstruction, 5–7 September, Hamburg, Germany.
- Demombynes, Gabriel, and Johannes Hoogeveen. 2004. "Growth, Inequality, and Simulated Poverty Paths for Tanzania, 1992–2002." Policy Research Working Paper 3432. World Bank, Washington, DC.
- Collier, Paul, V. L. Elliot, Håvard Hegre, Anke Hoefler, Marta Reynal-Querol, and Nicholas Sambanis. 2003. *Breaking the Conflict Trap: Civil War and Development Policy*. Washington, DC: World Bank and Oxford University Press. [http://web.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/IW3P/IB/2003/06/30/000094946_0306190405396/Rendered/PDF/multi0page.pdf]. May 2005.
- Commission for Africa. 2005. "Our Common Interest: Report of the Commission for Africa." London. [http://www.commissionforafrica.org/english/report/thereport/english/11-03-05_cr_report.pdf]. May 2005.
- Commission on Human Security. 2003. *Human Security Now: Report of the Commission on Human Security*. New York. [http://www.humansecurity-chs.org/finalreport/FinalReport.pdf]. May 2005.
- Commission on International Development. 1969. *Partners in Development: Report of the Commission on International Development*. New York: Praeger Publishers.
- Commission on Macroeconomics and Health. 2001. "Macroeconomics and Health: Investing in Health for Economic Development." World Health Organization, Geneva. [http://www3.who.int/whosis/cmh/cmh_report/e/pdf/001-004.pdf]. May 2005.
- Commission on Social Justice. 1993. *The Justice Gap*. London: Institute for Public Policy Research.
- Commission on Weak States and US National Security. 2004. "On the Brink: Weak States and US National Security." Center for Global Development, Washington, DC. [http://www.cgdev.org/docs/Full_Report.pdf].
- Conflictsensitivity.org. 2004. "Conflict-Sensitive Approaches to Development, Humanitarian Assistance and Peacebuilding: A Resource Pack." [http://www.conflictsensitivity.org]. May 2005.
- Corbacho, Ana, and Gerd Schwartz. 2002. "Mexico: Experiences with Pro-Poor Expenditure Policies." IMF Working Paper WP/02/12. International Monetary Fund, Washington, DC. [http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2002/wp0212.pdf]. May 2005.
- Cordella, Tito, and Giovanni Dell'Ariccia. 2003. "Budget Support versus Project Aid." IMF Working Paper WP/03/88. International Monetary Fund, Washington, DC. [http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wp0388.pdf]. March 2005.
- Cornejo, Luis Jorge. 2002. "Rules of Origin and Trade Preferences." In Bernard Hoekman, Aaditya Mattoo, and Philip English, eds., *Development, Trade, and the WTO: A Handbook*. Washington, DC: World Bank.
- Cornia, Giovanni Andrea, ed. 2004. *Inequality, Growth, and Poverty in an Era of Liberalization and Globalization*. Oxford: Oxford University Press.
- Cousens, Elizabeth. 2002. "From Missed Opportunities to Overcompensation: Implementing the Dayton Agreement on Bosnia." In Stephen J. Stedman, D. Rothchild, and Elizabeth Cousens, eds. *Ending Civil Wars: The Implementation of Peace Agreements*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner.
- Cousens, Simon, Joy E. Lawn, and Jelka Zupan. 2005. "Four Million Neonatal Deaths: When? Where? Why?" *The Lancet* 365(9462): 891–900.
- Cragin, Kim, and Peter Chalk. 2003. "Terrorism and Development: Using Social and Economic Development to Inhibit a Resurgence of Terrorism." RAND Corporation, Santa Monica, Calif. [http://www.rand.org/publications/MR/MR1630/MR1630.pdf]. May 2005.
- CTA (Technical Centre for Agricultural and Rural Cooperation ACP-EU). 2004. "EU Common Fisheries Policy and Its Implications for EU-ACP Relations." [http://agritrade.cta.int/fisheries/cfp/].
- Daalder, Ivo H., and James M. Lindsay. 2003. *America Unbound: The Bush Revolution in Foreign Policy*. Washington, DC: Brookings Institution Press.
- Dalgaard, Carl-Johan, Henrik Hansen, and Finn Tarp. 2004. "On the Empirics of Foreign Aid and Growth." *The Economic Journal* 114(496): F191–F216. [http://www.univ-paris12.fr/www/labos/gratice/Hansen%20.pdf]. March 2005.

- Dorosh, Paul. 2002. "Trade Liberalization and Food Security in Bangladesh." ICRIER-ICAR-IFPRI Conference on Economic Reforms and Food Security: The Role of Trade and Technology, 24–25 April, New Delhi.
- Doyle, Michael W. 2001. "War-Making and Peace-Making: The United Nations' Post-Cold War Record." In Chester A. Crocker, Fen Osler Hampson, and Pamela Aall, eds., *Turbulent Peace: The Challenges of Managing International Conflict*. Washington, DC: United States Institute of Peace Press.
- Drahos, Peter. 2001. "BITS and BIPs: Bilateralism in Intellectual Property." *Journal of World Intellectual Property* 4(6): 791–808.
- Drahos, Peter, and John Braithwaite. 2002. *Information Feudalism: Who Owns the Knowledge Economy?* London: Earthscan.
- Drèze, Jean. 2004. "Bangladesh Shows the Way." *The Hindu*, 17 September.
- Drèze, Jean, and Mamta Murthi. 2001. "Fertility, Education, and Development: Evidence from India." *Population and Development Review* 27(1): 33–63.
- Duffield, Mark. 1994. "The Political Economy of Internal War: Asset Transfer, Complex Emergencies and International Aid." In Joanna Macrae and Anthony Zwi, eds., *War and Hunger: Rethinking International Responses*. London: Zed Press.
- . 1998. "Aid Policy and Post Modern Conflict: A Critical Review." Occasional Paper 19. University of Birmingham, School of Public Policy, Birmingham, United Kingdom.
- Duncan, Brack. 2004. "Trade, Aid and Security: Introduction, Background and Conceptual Framework." Second draft. Winnipeg, Canada. [http://www.iisd.org/pdf/2005/security_trade_aid_sec.pdf]. May 2005.
- Dunning, John. 2003. *Making Globalization Good: The Moral Challenges of Global Capitalism*. Oxford: Oxford University Press.
- The Economist. 2004a. "The Best Use of Aid?" 26 April.
- . 2004b. "A Question of Justice." 11 March.
- Edsforth, Ronald. 2000. *The New Deal: America's Response to the Great Depression*. Oxford: Blackwell.
- Egarter, Susan, Kristen Marchi, Catherine Cubbin, Paula Braveman, Alina Salganicoff, and Usha R. Ranji. 2004. "Disparities in Maternal and Infant Health: Are We Making Progress? Lessons from California." The Henry J. Kaiser Family Foundation, Washington, DC. [http://www.kff.org/womenshealth/loader.cfm?url=/commonspot/security/getfile.cfm&PageID=47306]. May 2005.
- Elbadawi, Ibrahim. 1999. "External Aid: Help or Hindrance to Export Orientation in Africa?" *Journal of African Economies* 8(4): 578–616.
- Elliott, Kimberly Ann. 2000. "(Mis)Managing Diversity: Worker Rights and US Trade Policy." *International Negotiation* 5: 97–127. [http://www.iie.com/publications/papers/elliott0900.pdf]. May 2005.
- Environmental Working Group. 2005. *Farm Subsidy Database*. Washington, DC. [http://www.ewg.org/farm/progdetail.php?fips=00000&progcode=total&page=states]. May 2005.
- EORG (The European Opinion Research Group). 2003. "L'aide aux pays en développement." Eurobarometer 58.2. Commission Européenne, Direction Générale Développement Brussels. [http://europa.eu.int/comm/development/body/tmp_docs/EB58.pdf]. March 2005.
- Evans, P. 2005. "Transferable Lessons? Re-examining the Institutional Pre-requisites of East Asian Economic Policies." *Journal of Development Studies* 34(6): 66–86.
- FAO (Food and Agricultural Organization). 2004a. "Cotton: Impact of Support Policies on Developing Countries—Why Do the Numbers Vary?" FAO Trade Policy Brief on Issues Related to the WTO Negotiations on Agriculture 1. Rome.
- . 2004b. *The State of Food Insecurity in the World 2004*. Rome. [http://www.fao.org/documents/show_cdr.asp?url_file=/docrep/007/y5650e/y5650e00.htm]. May 2005.
- . 2005. *FAO Statistical Databases*. Rome. [http://faostat.fao.org/]. June 2005.
- Dev, Mahendra. 2002. "Pro-Poor Growth in India: What Do We Know about the Employment Effects of Growth 1980–2000?" Working Paper 161. Overseas Development Institute, London. [http://www.odi.org.uk/publications/wp161.pdf]. May 2005.
- Devarajan, Shantayanan, and Ritva Reinikka. 2003. "Making Services Work for Poor People." *Finance & Development* 40(3): 48–51. [http://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2003/09/pdf/devaraja.pdf]. May 2005.
- Devarajan, Shantayanan, Margaret Miller, and Eric Swanson. 2002. "Goals for Development: History, Prospects, and Costs." Policy Research Working Paper 2819. World Bank, Washington, DC. [http://econ.worldbank.org/files/13269_wps2819.pdf]. March 2005.
- Development Initiatives. 2005d. Correspondence on official development assistance. May. London.
- DFID (UK Department for International Development). 2003. "Standards as Barriers to Trade: Issues for Development." Background Briefing. London. [http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/tradebrief-standards.pdf]. May 2005.
- . 2004a. "Nepal Country Assistance Plan 2004." London. [http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/capnepal.pdf]. May 2005.
- . 2004b. "What Is Pro-poor Growth and Why Do We Need to Know?" Pro-Poor Growth Briefing Note 1. London.
- . 2005. "Why We Need to Work More Effectively in Fragile States." London. [http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/fragilestates-paper.pdf].
- DFID (UK Department for International Development), Foreign and Commonwealth Office, and UK (United Kingdom), HM Treasury. 2005. "Partnerships for Poverty Reduction: Rethinking Conditionality." London. [http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/conditionality.pdf]. May 2005.
- Diao, Xinshen, and Peter Hazell. 2003. "Africa: Exploring Market Opportunities for African Smallholders." 2020 Africa Conference Brief 6. International Food Policy Research Institute, Washington, DC. [http://www.ifpri.org/pubs/ib/ib22.pdf]. May 2005.
- Diao, Xinshen, Eugenio Diaz-Bonilla, and Sherman Robinson. 2003. "How Much Does It Hurt: The Impact of Agricultural Trade Policies on Developing Countries." International Food Policy Research Institute, Washington, DC.
- Diao, Xinshen, Eugenio Diaz-Bonilla, Sherman Robinson, and David Orden. 2005. "Tell Me Where It Hurts, an' I'll Tell You Who to Call: Industrialized Countries' Agricultural Policies and Developing Countries." MTID Discussion Paper 84. International Food Policy Research Institute, Markets, Trade, and Institutions Divisions, Washington, DC. [http://www.ifpri.org/divs/mtid/dp/papers/mtid84.pdf]. May 2005.
- Dodge, C. P. 1990. "Health Implications of War in Uganda and Sudan." *Social Science & Medicine* 31(6): 691–98.
- Dollar, David. 2004. "Reform, Growth and Poverty." In Paul Glewwe, Nisha Agrawal, and David Dollar, eds., *Economic Growth, Poverty and Household Welfare in Vietnam*. Washington, DC: World Bank. [http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2004/06/09/000012009_20040609161332/Rendered/PDF/290860rev.pdf]. May 2005.
- Dollar, David, and Craig Burnside. 2000. "Aid, Policies, and Growth." *American Economic Review* 90(4): 847–68.
- Dollar, David, and Aart Kraay. 2001a. "Growth Is Good for the Poor." World Bank, Development Research Group, Washington, DC. [http://www.worldbank.org/research/growth/pdfiles/growthgoodforpoor.pdf]. May 2005.
- . 2001b. "Trade, Growth, and Poverty." World Bank, Development Research Group, Washington, DC. [http://www.worldbank.org/research/growth/pdfiles/Trade5.pdf]. May 2005.
- Dollar, David, and Victoria Levin. 2004. "The Increasing Selectivity of Aid, 1984–2002." Policy Research Working Paper 3299. World Bank, Washington, DC.

- Research Paper 98/1. CREDIT (Centre for Research in Economic Development and International Trade). University of Nottingham, Nottingham, United Kingdom.
- Ghobarah, Hazem Adam, Paul Huth, and Bruce Russett. 2004. "The Post-War Public Health Effects of Civil Conflict." *Social Science & Medicine* 59(4): 869–84.
- Gibbon, Peter. 2003. "Value-chain Governance, Public Regulation and Entry Barriers in the Global Fresh Fruit and Vegetable Chain into the EU." *Development Policy Review* 21(5-6): 615–25.
- Gilbert, Christopher L. 1996. "International Commodity Agreements: An Obituary." *World Development* 24(1): 1–19.
- Gillespie, Stuart, and Suneetha Kadiyala. 2005. "HIV/AIDS and Food and Nutrition Security: From Evidence to Action." IFPRI Food Policy Review 7. International Food Policy Research Institute, Washington, DC. [http://www.ifpri.org/pubs/preview/pv07/pv07.pdf]. May 2005.
- Ginifer, Jeremy. 2005. "Armed Violence and Poverty in Sierra Leone." Case study for the Armed Violence and Poverty Initiative. University of Bradford, Center for International Cooperation and Security, Bradford, United Kingdom.
- Global Campaign for Education. 2005. "Universal Primary Education by 2015." Brussels. [http://www.campaignforeducation.org/]. May 2005.
- Global IDP Project. 2003. "Precarious Health Situation Prevailing in Chechnya." Geneva. [http://www.db.idpproject.org/Sites/IdpProjectDb/IdpSurvey.nsf/wViewCountries/053B0FBFC11AA8D5C1256E01005A0ABF]. May 2005.
- . 2005a. *Internal Displacement: Global Overview of Trends and Developments in 2004*. Geneva. [http://www.idpproject.org/publications/2005/Global_overview_%202004_final.pdf]. May 2005.
- . 2005b. "War in Darfur Has Displaced Close to Two Million People Since February 2003." Geneva. [http://www.db.idpproject.org/Sites/IdpProjectDb/IdpSurvey.nsf/wViewCountries/8E0D7B571AC744F2C1256CDE0038F23A]. May 2005.
- Global Witness. 2004. "Broken Vows: Exposing the 'Loupe' Holes in the Diamond Industry's Efforts to Prevent the Trade in Conflict Diamonds." London. [http://www.globalwitness.org/reports/download.php/00126.pdf]. April 2005.
- Goldberg, Jörg. 2005. "The Pilot Social Cash Transfer Scheme: Kalomo District—Zambia." Third Forum on Human Development, 17–19 January, Paris. [http://hdr.undp.org/docs/events/global_forum/2005/papers/Jorg_Goldberg.pdf]. May 2005.
- Goldstone, Jack. 2005. "Population and Security: How Demographic Change Can Lead to Violent Conflict." *Journal of International Affairs* 56(1): 283–302.
- Goodhand, Jonathan, and Philippa Atkinson. 2001. "Conflict and Aid: Enhancing the Peacebuilding Impact of International Engagement: A Synthesis of Findings from Afghanistan, Liberia and Sri Lanka." International Alert, London. [http://www.international-alert.org/pdf/pubdev/Synthrep.pdf]. April 2005.
- Gordillo, Gustavo, Alain de Janvry, Jean-Philippe Platteau, and Elisabeth Sadoulet, eds. 2001. *Access to Land, Rural Poverty and Public Action*. Oxford: Oxford University Press.
- Graham, Wendy J. 2004. "Exploring the Links between Maternal Death and Poverty." *In Focus* (May) 6–8 [http://www.undp.org/povertycentre/newsletters/infocus3may04eng.pdf].
- Gray, S. J. 2000. "A Memory of Loss: Ecological Politics, Local History, and the Evolution of Karimojong Violence." *Human Organization* 59(4): 401–18.
- Gunter, Bernhard G. 2004. "The Social Dimension of Globalization: A Review of the Literature." *International Labour Review* 143(1–2): 7–43.
- Gupta, Geeta Rao, Daniel Whelan, and Keera Allendorf. 2003. "Integrating Gender Into HIV/AIDS Programmes: A Review Paper." World Health Organization, Geneva. [http://www.who.int/gender/hiv_aids/en/Integrating%5b258KB%5d.pdf]. May 2005.
- Farmer, Paul. 2004. *Pathologies of Power: Health, Human Rights, and the New War on the Poor*. Berkeley: University of California Press.
- FBI (Federal Bureau of Investigation). Various years. "Uniform Crime Reports." Washington, DC. [http://www.fbi.gov/ucr/ucr.htm]. May 2005.
- Fearon, James, and David Laitin. 2003. "Ethnicity, Insurgency, and Civil War." *American Political Science Review* 97(1): 75–90.
- Fedelino, Annalisa, and Alina Kudina. 2003. "Fiscal Sustainability in African HIPC Countries: A Policy Dilemma?" IMF Working Paper WP/03/187. International Monetary Fund, Washington, DC. [http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wp03187.pdf]. March 2005.
- Feinstein, Lee, and Anne-Marie Slaughter. 2004. "A Duty to Prevent." *Foreign Affairs* 83(1): 136–50.
- Firebaugh, Glenn. 2003. *The New Geography of Global Income Inequality*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Fiszbein, Ariel, Paula Inés Giovagnoli, and Isidro Adúriz. 2002. "Argentina's Crisis and Its Impact on Household Welfare." Working Paper 1/02. World Bank Office for Argentina, Chile, Paraguay and Uruguay, Washington, DC. [http://wbi0018.worldbank.org/lac/lacinfoclient.nsf/5996dfbf9847f67d85256736005dc67c/1c506119f270f43a85256d5d00531139/\$FILE/ESW01-02_bienestar_eng.pdf]. May 2005.
- Foster, Mick, and Adrian Fozzard. 2000. "Aid and Public Expenditure: A Guide." Working Paper 141. Overseas Development Institute, Centre for Aid and Public Expenditure, London. [http://www.odi.org.uk/publications/wp141.pdf]. March 2005.
- Foster, Mick, and Andrew Keith. 2003a. *The Case for Increased Aid: Final Report to the Department for International Development. Volume 1: Main Report*. Essex, United Kingdom: Mick Foster Economics Ltd. [http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/caseforaid-vol1.pdf]. March 2005.
- . 2003b. *The Case for Increased Aid: Final Report to the Department for International Development. Volume 2: Country Case Studies*. Essex, United Kingdom: Mick Foster Economics Ltd. [http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/caseforaid-vol2.pdf]. March 2005.
- Freedman, Lawrence. 1993. "Weak States and the West: Warfare Has a Future." *The Economist*, 11 September.
- Frum, David, and Richard Perle. 2003. *An End to Evil: How to Win the War on Terror*. New York: Random House.
- Frye, Isobel. 2002. Statement made on behalf of the Black Sash at the Commission on Human Security public hearings on human security, Global Civil Society Forum of the World Summit on Sustainable Development, 27 August, Johannesburg.
- Fuentes, Juan Alberto. 2005b. Personal communication: "Colombia Budget Analysis." April. Guatemala City.
- G-8 (Group of Eight). 2005. "G-8 Gleneagle 2005." [http://www.g8.gov.uk]. July 2005.
- Galeano, Eduardo. 1973. *Open Veins of Latin America: Five Centuries of the Pillage of a Continent*. New York: Monthly Review Press.
- GAVI (Global Alliance for Vaccines and Immunization) and The Vaccine Fund. 2005a. "GAVI/The Vaccine Fund—Progress and Achievements." Geneva and Washington, DC. [http://gavi.elca-services.com/resources/FS_Progress___Achievements_en_Jan05.pdf]. May 2005.
- . 2005b. "Progress and Challenges 2004." Geneva and Washington, DC. [http://www.vaccinealliance.org/resources/gavi_pandc2004.pdf]. May 2005.
- Gelb, Stephen. 2004. "Inequality in South Africa: Nature, Causes and Responses." African Development and Poverty Reduction: The Macro-Micro Linkage, 13–15 October, Somerset West, South Africa. [http://www.commerce.uct.ac.za/dpru/dpruconference2004/Papers/Gelb_Inequality_in_SouthAfrica.pdf]. May 2005.
- Gemmell, Norman, and Mark McGillivray. 1998. "Aid and Tax Instability and the Government Budget Constraints in Developing Countries."

- Human Rights Watch. 2004a. "D.R. Congo: Civilians at Risk During Disarmament Operations." Background. New York. [http://www.hrw.org/background/africa/drc1204/]. May 2005.
- . 2004b. "Human Rights Abuses of Civilians by Armed Groups in Walungu." Background. New York. [http://www.hrw.org/background/africa/drc1204/2.htm#_Toc92019547]. May 2005.
- Humphreys, Macartan. 2003. "Economics and Violent Conflict." Cambridge, Mass. [http://www.preventconflict.org/portal/economics/Essay.pdf]. May 2005.
- Humphreys, Macartan, and Ashutosh Varshney. 2004. "Violent Conflict and the Millennium Development Goals: Diagnosis and Recommendations." Paper prepared for the meeting of the Millennium Development Goals Poverty Task Force Workshop, June, Bangkok.
- IADB (Inter-American Development Bank). 2004. *Good Jobs Wanted: Labor Markets in Latin America*. Washington, DC.
- ICG (International Crisis Group). 2001a. "Bosnia's Precarious Economy: Still Not Open for Business." ICG Balkans Report 115. Sarajevo. [http://www.crisisgroup.org/library/documents/report_archive/A400375_07082001.pdf]. April 2005.
- . 2001b. "Bosnia: Reshaping the International Machinery." ICG Balkans Report 121. Sarajevo. [http://www.crisisgroup.org/library/documents/report_archive/A400499_29112001-1.pdf]. May 2005.
- . 2002. "Liberia: The Key to Ending Regional Instability." ICG Africa Report 43. Brussels. [http://www.crisisgroup.org/library/documents/report_archive/A400627_24042002.pdf]. May 2005.
- . 2003. "Sierra Leone: The State of Security and Governance." ICG Africa Report 67. Brussels. [http://www.crisisgroup.org/library/documents/report_archive/A401113_02092003.pdf]. May 2005.
- . 2004a. "Bolivia's Divisions: Too Deep to Heal?" ICG Latin America Report 7. Brussels. [http://www.crisisgroup.org/library/documents/latin_america/07___bolivias_divisions.pdf]. May 2005.
- . 2004b. "Liberia and Sierra Leone: Rebuilding Failed States." ICG Africa Report 87. Brussels. [http://www.crisisgroup.org/library/documents/africa/west_africa/087_liberia_and_sierra_leone_rebuilding_failed_states.pdf]. May 2005.
- ICISS (International Commission on Intervention and State Sovereignty). 2001. "The Responsibility to Protect: Report of the International Commission on Intervention and State Sovereignty." Ottawa. [http://www.idrc.org/en/ev-9436-201-1-DO_TOPIC.html]. April 2005.
- IFPRI (International Food Policy Research Institute). 2005. "Women: Still the Key to Food and Nutrition Security." Washington, DC. [http://www.ifpri.org/pubs/ib/ib33.pdf]. May 2005.
- IIPS (International Institute for Population Studies) and ORC Macro. 2000. "National Family Health Survey (NFHS-2)." Mumbai, India and Calverton, Md. [http://www.nfhsindia.org/india2.html]. June 2005.
- IMF (International Monetary Fund). 2001. "Conditionality in Fund-Supported Programs—Policy Issues." Policy Development and Review Department, Washington, DC. [http://www.imf.org/external/np/pdr/cond/2001/eng/policy/021601.pdf]. May 2005.
- . 2002. "Aid and Fiscal Management." IMF Conference on Macroeconomics and Poverty, 14–15 March, Washington, DC.
- . 2003a. "Financing of Losses from Preference Erosion, Note on Issues Raised by Developing Countries in the Doha Round." Communication to the WTO WT/TF/COH/14. Washington, DC.
- . 2003b. "Vietnam, Selected Issues." IMF Country Report 03/381. Washington, DC. [http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2003/cr03381.pdf]. May 2005.
- . 2004a. "Argentina: First Review under the Stand-By Arrangement and Request for Waiver of Nonobservance and Applicability of Performance Criteria." IMF Country Report 04/194.
- Gupta, Sanjeev, Benedict Clements, Alexander Pivovarsky, and Erwin R. Tiongson. 2003. "Foreign Aid and Revenue Response: Does the Composition of Aid Matter?" IMF Working Paper WP/03/176. International Monetary Fund, Washington, DC. [http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2003/wp03176.pdf]. March 2005.
- Gwatkin, Davidson, Shea Rutstein, Kiersten Johnson, Eldaw Abdalla Suliman, Adam Wagstaff, and Agbessi Amouzou. Forthcoming. *Socioeconomic Differences in Health, Nutrition and Population*. Washington, DC: World Bank.
- Hansen, Henrik, and Finn Tarp. 2000. "Aid Effectiveness Disputed." In F. Tarp and P. Hjertholm, eds., *Foreign Aid and Development: Lessons Learnt and Directions for the Future*. London: Routledge. [http://www.econ.ku.dk/derg/papers/Aid_Effectiveness_Disputed.pdf]. February 2005.
- Hausmann, Ricardo, and Dani Rodrik. 2002. *Economic Development as Self-Discovery*. NBER Working Paper 8952. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research. [http://papers.nber.org/papers/w8952.pdf]. May 2005.
- Hausmann, Ricardo, Lant Pritchett, and Dani Rodrik. 2004. "Growth Accelerations." NBER Working Paper 10566. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.
- Hegarty, David. 2003. "Peace Interventions in the South Pacific: Lessons from Bougainville and Solomon Islands." Asia-Pacific Center for Security Studies Conference—Island State Security: Oceania at the Crossroads, 15–17 July, Honolulu, Hawaii. [http://rspas.anu.edu.au/papers/conflict/hegarty_interventions.pdf]. April 2005.
- Hegre, Håvard, Tanja Ellingsen, Scott Gates, and Nils Petter Gleditsch. 2001. "Toward a Democratic Civil Peace? Democracy, Political Change, and Civil War, 1816–1992." *American Political Science Review* 95(1): 33–48.
- The Henry Kaiser Family Foundation. 2005. "Child Death Rate per 100,000 Population." [http://www.statehealthfacts.org]. May 2005.
- High-Level Forum on the Health MDGs. 2004. "Achieving the Health Millennium Development Goals in Fragile States." Abuja.
- Hills, John. 2004. *Inequality and the State*. Oxford: Oxford University Press.
- Hocking, Brian, and Steven McGuire. 1999. *Trade Politics*. London: Routledge.
- Hoekman, Bernard. 2002. "The WTO: Functions and Basic Principles." In Bernard Hoekman, Aaditya Mattoo, and Philip English, eds., *Development, Trade, and the WTO: A Handbook*. Washington, DC: World Bank.
- . 2005. "Operationalizing the Concept of Policy Space in the WTO: Beyond Special and Differential Treatment of Developing Countries." In Ernst-Ulrich Petersmann, ed., *Reforming the World Trading System Rule-making, Trade Negotiations, and Dispute Settlement*. Oxford: Oxford University Press.
- Hoekman, Bernard, and Will Martin. 2001. *Developing Countries and the WTO: A Pro-active Agenda*. Oxford: Blackwell Publishers.
- Hoekman, Bernard, Michael Kostecki, and M. M. Kostecki. 1995. *The Political Economy of the World Trading System: From GATT to WTO*. Oxford: Oxford University Press.
- Hoekman, Bernard, Aaditya Mattoo, and Philip English, eds. 2002. *Development, Trade and the WTO: A Handbook*. Washington, DC: World Bank.
- Holsti, Kalevi J. 2000. "Political Causes of Humanitarian Emergencies." In Wayne E. Nafziger, Frances Stewart, and Raimo Vayrynen, eds., *War, Hunger, and Displacement: The Origins of Humanitarian Emergencies. Volume 1: Analysis*. Oxford: Oxford University Press.
- Horn, Karen, Dani Rodrik, and Margaret McMillan. 2003. *When Economic Reform Goes Wrong: Cashews in Mozambique*. NBER Working Paper 9117. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research. [http://www.nber.org/papers/W9117]. May 2005.
- Horton, R. 1993. "On the Brink of Humanitarian Disaster." *The Lancet* 343(8905): 1053.

- Jepma, Catrinus J. 1991. "The Tying of Aid." Organisation for Economic Co-operation and Development, Paris.
- Jha, P., and A. Mills. 2002. "Improving Health Outcomes of the Poor." Report of Working Group 5 of the Commission on Macroeconomics and Health. World Health Organization, Geneva.
- Jha, Veena. 2005. "Trade Adjustment Study: India." United Nations Conference on Trade and Development, Geneva. [http://192.91.247.38/tab/namameeting/Draft%20with%20Tables-after%20final4.pdf]. June 2005.
- Johnson, Lyndon B. 1964. "Great Society." University of Michigan commencement speech, 22 May, Ann Arbor. [http://www.cnn.com/SPECIALS/cold.war/episodes/13/documents/lbj/]. May 2005.
- Johnson, Alison, Matthew Martin, and Hannah Bargawi. 2004. "The Effectiveness of Aid to Africa Since the HIPC Initiative: Issues, Evidence and Possible Areas for Action." Development Finance International, London. [http://www.dfi.org.uk/pdfs/DFI_Aid_Effectiveness.pdf]. March 2005.
- Johnson, Robert, Steven Woolf, George Fryer, George Rust, and David Satcher. 2004. "The Health Impact of Resolving Racial Disparities: An Analysis of US Mortality Data." *American Journal of Public Health* 94(12): 2078–81.
- Joint Learning Initiative. 2004. *Human Resources for Health: Overcoming the Crisis*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press. [http://www.globalhealthtrust.org/report/Human_Resources_for_Health.pdf].
- Jones, Gareth Stedman. 2004. *An End to Poverty? A Historical Debate*. London: Profile Books Ltd.
- Joshi, Vijay. 2004. "Myth of India's Outsourcing Boom." *Financial Times*, 16 November.
- Juma, Monica, and Aida Mengistu. 2002. "The Infrastructure of Peace in Africa: Assessing the Peacebuilding Capacity of African Institutions." International Peace Academy, New York. [http://www.ipacademy.org/Publications/Publications.htm]. May 2005.
- Justino, Patricia, Julie Litchfield, and Joko Niimi. 2004. "Multidimensional Inequality: An Empirical Application to Brazil." PRUS Working Paper 24. Poverty Research Unit at Sussex, Brighton, United Kingdom. [http://www.sussex.ac.uk/Units/PRU/wps/wp24.pdf]. May 2005.
- Justino, Patricia, Julie Litchfield, and Laurence Whitehead. 2003. "The Impact of Inequality in Latin America." PRUS Working Paper 21. Poverty Research Unit at Sussex, Brighton, United Kingdom.
- Kaczynski, V. M. and D. L. Fluharty. 2002. "European Policies in West Africa: Who Benefits from Fisheries Agreements?" *Marine Policy* 26(2): 75–93.
- Kagan, Robert. 2002. "Power and Weakness." *World Policy Review* 113. [http://www.policyreview.org/JUN02/kagan.html]. May 2005.
- Kagwanja, Peter. 2004. "Darfur: An African Union Peace-Keeping Crucible?" Center for International Political Studies. Paper presented at "Keeping Peace in Tough Neighborhoods: The Challenges Confronting Peacekeepers in Africa," 14 September, Pretoria. [http://www.up.ac.za/academic/cips/Publications/KTP_Dr_Peter_Kagwanja_ICG.pdf]. April 2005.
- Kakwani, Nanak. 2004. "Poverty Measurement Matters: An Indian Story." United Nations Development Programme, International Poverty Centre, Brasilia.
- Kakwani, Nanak, Shahid Khandker, and Hyun H. Son. 2004. "Pro-Poor Growth: Concepts and Measurements with Country Case Studies." Working Paper 1. United Nations Development Programme, International Poverty Centre, Brasilia.
- Kaldor, Mary. 2001. *New and Old Wars: Organized Violence in a Global Era*. Stanford, Calif.: Stanford University Press.
- Kalipeni, E., and J. Oppong. 1998. "The Refugee Crisis in Africa and Implications for Health and Disease: A Political Ecology Approach." *Social Science & Medicine* 46(12): 1637–53.
- Kanbur, Ravi. 2005. "Pareto's Revenge." Paper prepared for the Workshop on Ethics, Globalization, and Hunger, Cornell University, Washington, DC. [http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2004/cr04194.pdf]. May 2005.
- . 2004b. "Fund Support for Trade-Related Balance of Payments Adjustments." Policy Development and Review Department, Washington, DC. [http://www.imf.org/external/np/pdr/tim/2004/eng/022704.pdf]. May 2005.
- . 2005a. "Burkina Faso: Second and Third Reviews under the Three-Year Arrangement Under the Poverty Reduction and Growth Facility and Requests for Waiver of Nonobservance of Performance Criteria and Extension of Commitment Period." IMF Country Report 05/95. Washington, DC. [http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2005/cr0595.pdf]. May 2005.
- . 2005b. *World Economic Outlook*. Washington, DC.
- IMF (International Monetary Fund) and World Bank. 2001. "Market Access for Developing Country Exports: Selected Issues." Washington, DC. [http://www.worldbank.org/economics/marketaccess.pdf]. May 2005.
- India, Ministry of Statistics and Programme Implementation. 2002a. "Selected Socio-Economic Statistics India." New Delhi. [http://mospi.nic.in/cso_rept_pubn.htm]. May 2005.
- . 2002b. "Women and Men in India." New Delhi. [http://mospi.nic.in/cso_rept_pubn.htm]. May 2005.
- Indiatogether.org. 2004. "Interview with Jean Dréze, National Advisory Council Member." [http://www.indiatogether.org/2004/sep/pov-nrega.htm]. May 2005.
- Integrated Framework for Trade-Related Technical Assistance to Least Developed Countries. 2003. "Senegal: Diagnostic Trade Integration Study." Vol 1. Washington, DC. [http://www.integratedframework.org/files/Senegal_dtis_en.pdf]. May 2005.
- Intel. 2005. "Intel's Worldwide Manufacturing Operations." [http://www.intel.com/pressroom/kits/manufacturing/manufacturing_qa.htm#1]. May 2005.
- International Cotton Advisory Committee. 2005. Correspondence on cotton prices and production. April. Washington, DC.
- Inyega, Hellen Nasimiuyh, and Patricia Nyawira Mbugua. 2005. "Education Technology in Kenya Today and Tomorrow." In M. Orey, T. Amiel, and J. McClendon, eds., *The World Almanac of Education Technologies*. [http://www.waet.uga.edu/kenya/kenya.htm]. May 2005.
- IRC (International Rescue Committee). 2004. "Mortality in the Democratic Republic of Congo: Results from a Nationwide Survey." New York. [http://www.theirc.org/pdf/DRC_MortalitySurvey2004_RB_8Dec04.pdf]. May 2005.
- ISMEA (Istituto di Servizi per il Mercato Agricolo Alimentare). 2003. "Bandi gara Agea: Forniture alimentari ai paesi in via di sviluppo." Fornitura di riso a grana lunga all'Afghanistan: Bando di gara prot. N. 37/DIR del 17/01/2003. [http://www.ismea.it/RPrincipale_n.as.p?FT=TRUE&area=4&sottoarea=3&sottoarea2=2]. May 2005.
- Jaffee, Steven. 2003. "From Challenge to Opportunity: Transforming Kenya's Fresh Vegetable Trade in the Context of Emerging Food Safety and other Standards in Europe." Agriculture and Rural Development Discussion Paper 2. World Bank, Washington, DC. [http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDS/IB/2005/01/24/000112742_20050124135734/Rendered/PDF/310100revised0ARD1DP11KE.pdf]. May 2005.
- . 2005. "Delivering and Taking the Heat: Indian Spices and Evolving Product and Process Standards." World Bank, Washington, DC. [http://siteresources.worldbank.org/INTRANETTRADE/Resources/Topics/Standards/IndiaSpicesF.pdf]. May 2005.
- James, E. 2001. *The End of Globalisation: Lessons from the Great Depression*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Jank, Marcos Sawaya, Maristela Franco Paes Leme, André Meloni Nassar, and Paulo Faveret Filho. 2001. "Concentration and Internationalization of Brazilian Agribusiness Exporters." *International Food and Agribusiness Management Review* 2(3/4): 359–74.

- Population, Economy, Human Development, and the Environment*. Oxford: Oxford University Press.
- Klare, Michael T. 2001. *Resource Wars: The New Landscape of Global Conflict*. New York: Metropolitan Books.
- . 2005. "Oil Curse Stalks Africa's New Petro-State." *Financial Times*, 27 January.
- Klump, Rainer, and Thomas Borschab. 2004. "Operationalising Pro-poor Growth: A Country Case Study on Vietnam." Agence Française de Développement, Bundesministerium für Wirtschaftliche Zusammenarbeit, Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit GmbH, KfW Entwicklungsbank, UK Department for International Development London, and World Bank. [http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/oppvietnam]. May 2005.
- Knack, Stephen, and Aminur Rahman. 2004. "Donor Fragmentation and Bureaucratic Quality in Aid Recipients." Policy Research Working Paper 3186. World Bank, Washington, DC.
- Kroll, Luisa, and Lea Goldman, eds. 2005. "Special Report: The World's Billionaires." *Forbes.com*. [http://www.forbes.com/worldsrichest].
- Krug, Etienne G., Linda L. Dahlberg, James A. Mercy, Anthony B. Zwi, and Rafael Lozano. 2002. "World Report on Violence and Health." World Health Organization, Geneva. [http://www.who.int/violence_injury_prevention/violence/world_report/en/full_en.pdf]. May 2005.
- Laird, Sam. 2002. "Market Access Issues and the WTO: An Overview." In Bernard Hoekman, Aaditya Mattoo, and Philip English, eds., *Development, Trade and the WTO*. Washington, DC: World Bank.
- Laird, Sam, Santiago Fernandez de Córdoba, and David Vanzetti. 2004. "Trick or Treat? Development Opportunities and Challenges in the WTO Negotiations on Industrial Tariffs." University of Nottingham, Centre for Research in Economic Development and International Trade, United Kingdom. [http://www.nottingham.ac.uk/economics/credit/research/papers/cp.04.03.pdf]. May 2005.
- Laird, Sam, Ralf Peters, and David Vanzetti. 2004. "Southern Discomfort: Agricultural Policies, Trade and Poverty." CREDIT Research Paper 04/02. University of Nottingham, Centre for Research in Economic Development and International Trade, United Kingdom.
- Lall, Sanjaya. 2000. "The Technological Structure and Performance of Developing Country Manufactured Exports: 1985–1998." QEH Working Paper 44. University of Oxford, Queen Elizabeth House, Oxford. [http://www2.qeh.ox.ac.uk/RePEc/qeh/qehwps/qehwps44.pdf]. May 2005.
- . 2001. *Competitiveness, Technology and Skills*. Cheltenham, United Kingdom: Edward Elgar.
- . 2004. "Reinventing Industrial Strategy: The Role of Government Policy in Building Competitiveness." G-24 Discussion Paper Series 28. United Nations Conference on Trade and Development, Geneva. [http://www.unctad.org/en/docs/gdsmdpbg2420044_en.pdf]. May 2005.
- Lall, Sanjaya, and Carlo Pietroboli. 2002. *Failing to Compete: Technology Development and Technology Systems in Africa*. Cheltenham, United Kingdom: Edward Elgar.
- Landes, David S. 1998. *The Wealth and Poverty of Nations: Why Some Are So Rich and Some So Poor*. London: Abacus.
- Lang, Tim. 2003. "Food Industrialization and Food Power: Implications for Food Governance." *Development Policy Review* 21(5–6): 555–568.
- Lanjouw, J. 2001. "New Pills For Poor People? Empirical Evidence after GATT." *World Development* 29(2): 265–89.
- Larsen, Marianne Nylandsted. 2003. "Quality Standard-Setting in the Global Cotton Chain and Cotton Sector Reforms in Sub-Saharan Africa." DISS/GI Kongevej Working Paper 03.7. Institute for International Studies, Copenhagen. [http://www.cdr.dk/working_papers/wp-03-7.pdf]. May 2005.
- Ithaca, NY. [http://www.he.cornell.edu/cfnpp/images/wp182.pdf]. May 2005.
- Kasterine, Alexander. 2004. "Agriculture, Rural Development and Pro-Poor Growth." UK Department for International Development, London.
- Kattan, Raja Bentaouet, and Nicholas Burnett. 2004. "User Fees in Primary Education." World Bank, Human Development Network, Education Sector, Washington, DC. [http://www1.worldbank.org/education/pdf/EFACase_userfees.pdf]. March 2005.
- Keen, David. 1998. *The Economic Functions of Violence in Civil Wars*. Adelphi Paper 320. Oxford: Oxford University Press.
- Kelch, David, and Mary Anne Normile. 2004. "CAP Reform of 2003–2004." Report WRS-04-07. US Department of Agriculture, Washington, DC. [http://www.ers.usda.gov/publications/WRS0407/wrs0407.pdf]. May 2005.
- Kenya, Ministry of Planning and National Development. 2003. *Millennium Development Goals: Progress Report for Kenya 2003*. Nairobi. [http://www.undp.org/mdg/kenya.pdf]. March 2005.
- . 2004. "Investment Programme for the Economic Recovery Strategy for Wealth and Employment Creation: 2003–2007." Poverty Reduction Strategy Paper. World Bank, Washington, DC. [http://povlibrary.worldbank.org/files/cr0511.pdf]. March 2005.
- Keynes, John Maynard. 1980. "The International Control of Raw Material Prices [1946]." In John Maynard Keynes, ed., *The Collected Writings of John Maynard Keynes*. Vol. 27. London: Macmillan.
- Khor, M. 2001. *Rethinking Globalisation: Critical Issues and Policy Choices*. London and New York: Zed Press.
- Kibria, N. 2001. "Becoming the Garment Worker: The Mobilisation of Women into the Garment Factories of Bangladesh." In N. S. Khundker, ed., *Globalisation and Gender: Changing Patterns of Women's Employment in Bangladesh*. Dhaka: University Press.
- Kijima, Yoko, and Peter Lanjouw. 2003. "Poverty in India During the 1990s: A Regional Perspective." Policy Research Working Paper 3141. World Bank, Washington, DC.
- Killick, Tony. 2001. "Globalisation and the Rural Poor." *Development Policy Review* 19(2): 155–80.
- . 2002a. "Responding to Inequality." Inequality Briefing Paper 3. Overseas Development Institute, London. [http://www.odi.org.uk/pppg/publications/briefings/inequality_briefings/03.pdf]. May 2005.
- . 2002b. "The 'Streamlining' of IMF Conditionality: Aspirations, Reality and Repercussions." Overseas Development Institute, London. [http://www.odi.org.uk/iedg/Projects/imf_conditionality.pdf]. May 2005.
- . 2004. "Politics, Evidence and the New Aid Agenda." *Development Policy Review* 22(1): 5–29.
- The Kimberley Process. 2004. "Chair's Report to Plenary." Kimberley Process Plenary Meeting, 27–29 October, Gatineau, Canada. [http://www.kimberleyprocess.com:8080/site/www_docs/plenary_meetings20/chair_report_to_plenary.pdf]. April 2005.
- King, Betty. 1998. "U.S. Representative to the United Nations Economic and Social Council Statement in the Economic and Social Council on Coordinated Follow-Up to and the Implementation of the Vienna Declaration and Program of Action." USUN Press Release 129(98). 17 July. [http://www.un.int/usa/98_129.htm]. June 2005.
- King, Gary, and Lisa L. Martin. 2001. "The Human Costs of Military Conflict." Conference on Military Conflict as a Public Health Problem, 29 June, Cambridge, Mass. [http://www.iq.harvard.edu/NewsEvents/Past/PHS/papers/humancosts.pdf]. April 2005.
- King, Martin Luther, Jr. 1963. "I Have a Dream." Speech, 28 August, Washington, DC. [http://www.usconstitution.net/dream.html]. May 2005.
- Kingdon, Geeta Gandhi, Robert Cassen, Kirsty McNay, and Leela Visaria. 2004. "Education and Literacy." In Robert Cassen, Tim Dyson, and Leela Visaria, eds., *Twenty-First Century India*:

- Macrae, Joanna, Andrew Shepherd, Oliver Morrissey, Adele Harmer, Ed Anderson, Laure-Hélène Piron, Andy McKay, Diana Cammack, and Nambusi Kyegombe. 2004. "Aid to 'Poorly Performing' Countries: A Critical Review of Debates and Issues." Overseas Development Institute, London. [http://www.odi.org.uk/publications/poorly_performing_countries/Aid_to_PPCs.pdf]. March 2005.
- Maddison, Angus. 2001. *Monitoring the World Economy 1820–1922*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Mainuddin, K. 2000. "Case of the Garment Industry in Dhaka, Bangladesh." Urban Development Papers Background Series 6. World Bank, Washington, DC.
- Maison, J. B., A. T. Bailes, and K. E. Mason. 2003. "Drought, AIDS and Child Malnutrition in Southern Africa: Preliminary Analysis of Nutritional Data on the Humanitarian Crisis." Tulane University, New Orleans, La.
- Maizels, A. 2000. "The Manufacturers' Terms of Trade of Developing Countries with the United States, 1981–97." QEH Working Paper 36. Oxford University, Queen Elizabeth House, Oxford.
- Malan, Mark, Sarah Meek, Thusi Thokozani, Jeremy Ginifer, and Patrick Coker. 2003. *Sierra Leone: Building a Road to Recovery*. Capetown: Institute for Security Studies. [<http://www.iss.co.za/Pubs/Monographs/No80/Content.html>]. May 2005.
- Malyutina, Sofia, Martin Bobak, Svetlana Kurilovitch, Valery Gafarov, Galina Simonova, Yuri Nikitin, and Michael Marmot. 2002. "Relation between Heavy Binge Drinking and All-Cause and Cardiovascular Mortality in Novosibirsk, Russia: A Prospective Cohort Study." *The Lancet* 360(9344): 1448–54.
- Mann, Jonathan, Ernest Drucker, Daniel Tarantola, and Mary Pat McCabe. 1994. "Bosnia: The War Against Public Health." *Medicine and Global Survival* 1(3): 130–46.
- Marshall, Monty G. 2005. "Major Episodes of Political Violence 1946–2004." Center for Systemic Peace, Severn, Md. [<http://members.aol.com/cspmgm/warlist.htm>]. May 2005.
- Martin, Matthew, and Hannah Bargawi. 2004. "The Role of the IMF in Low-Income Countries." Study for Swedish Ministries of Finance and Foreign Affairs, Stockholm. [http://www.dri.org.uk/pdfs/DRI_Sweden_IMF_LICs.pdf]. May 2005.
- Martin, Matthew, Alison Johnson, Hannah Bargawi, and Rose-Innes Cleo. 2004. "Long-Term Debt Sustainability for Africa." Background paper prepared for Commission for Africa (Secretariat), London. [http://www.commissionforafrica.org/english/report/background/martin_et_al_background.pdf]. May 2005.
- Martin, Will. 2004. "Market Access in Agriculture: Beyond the Blender." Trade Note 17. World Bank, Washington, DC.
- Maskus, Keith. 2000. *Intellectual Property Rights in the Global Economy*. Washington, DC: Institute for International Economics.
- . 2004. "Encouraging International Technology Transfer." Issue Paper 7. International Centre for Trade and Sustainable Development and United Nations Conference on Trade and Development, Geneva.
- McCulloch, Neil, Alan Winters, and Xavier Cirera. 2002. *Trade Liberalization and Poverty: A Handbook*. London: Centre for Economic Policy Research. [<http://www.ids.ac.uk/ids/global/pdfs/tlpov.pdf>]. May 2005.
- McKay, Andrew. 2002. "Defining and Measuring Inequality." ODI Briefing Paper 1. Overseas Development Institute, London. [http://www.odi.org.uk/PPPG/publications/briefings/inequality_briefings/01.pdf]. May 2005.
- McKay, Andrew, and Ernest Aryeetey. 2004. "Operationalising Pro-Poor Growth: A Country Case Study on Ghana." Agence Française de Développement, Bundesministerium für Wirtschaftliche Zusammenarbeit, Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit GmbH, KfW Entwicklungsbank, UK Department for International Development London, and World Bank. [<http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/oppghana.pdf>]. May 2005.
- Measure DHS. 2005. "Demographic and Health Surveys." [<http://www.measuredhs.com/>]. May 2005.
- Le Billon, Philippe. 2001. "The Political Ecology of War: Natural Resources and Armed Conflicts." *Political Geography* 20(5): 561–84.
- Lensink, Robert, and Oliver Morrissey. 2000. "Aid Instability as a Measure of Uncertainty and the Positive Impact of Aid on Growth." *Journal of Development Studies* 36(3): 31–49.
- Levin, Victoria, and David Dollar. 2005. "The Forgotten States: Aid Volumes and Volatility in Difficult Partnership Countries (1992–2002)." Summary paper for Development Assistance Committee Learning and Advisory Process on Difficult Partnerships. Paris. [<http://www.oecd.org/dataoecd/32/44/34687926.pdf>]. May 2005.
- Levine, Ruth, and the What Works Working Group. 2004. *Millions Saved: Proven Successes in Global Health*. Washington, DC: Center for Global Development.
- Lim, Meng-Kin, Hui Yang, Tuohong Zhang, Wen Feng, and Zijun Zhou. 2004. "Public Perceptions of Private Health Care in Socialist China." *Health Affairs* 23(6): 222–34.
- Lindert, Peter H. 2005. *Growing Public: Social Spending and Economic Growth since the Eighteenth Century*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Lindert, Peter H., and Jeffrey G. Williamson. 2001a. "Does Globalization Make the World More Unequal." Harvard University, Cambridge, Mass. [http://post.economics.harvard.edu/faculty/jwilliam/papers/GlobalUnequal_10_25.pdf]. May 2005.
- . 2001b. "Globalisation and Inequality: A Long History." Annual World Bank Conference of Development Economics, 25–27 June, Barcelona, Spain. [[http://wbln0018.worldbank.org/eurvp/web.nsf/Pages/Williamson/\\$File/WILLIAMSON-FINAL.PDF](http://wbln0018.worldbank.org/eurvp/web.nsf/Pages/Williamson/$File/WILLIAMSON-FINAL.PDF)]. May 2005.
- Liu, A. 1996. "Welfare Changes in China During the Economic Reforms." Research Paper 26. World Institute for Development Economics Research, Helsinki.
- Liu, G., X. Liu, and Q. Meng. 1994. "Privatization of the Medical Market in Socialist China: A Historical Approach." *Health Policy* 27(2): 157–74.
- Lockhart, Clare. 2004. "Case Study on Afghanistan: Five Mental Models of Reconstruction and State-Building." UNDP Draft Paper. United Nations Development Programme, Kabul.
- Lomborg, Bjørn. 2004. *Global Crises, Global Solutions*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Lopez, Humberto. 2003. "The Economic and Social Costs of Armed Conflict in El Salvador." Dissemination Notes 8. World Bank, Conflict Prevention and Reconstruction Unit, Washington, DC.
- Lula da Silva, Luiz Inácio. 2004. "Address by His Excellency Luiz Inácio Lula da Silva." Shanghai Conference on Scaling Up Poverty, 25–27 May, Shanghai. [<http://www.worldbank.org/wbi/reducingpoverty/docs/confDocs/Lula%20Speech.pdf>]. May 2005.
- Lund, Frances. 2002. "Crowding in Care, Security and Micro-enterprise Formation: Revisiting the Role of the State in Poverty Reduction and in Development." *Journal of International Development* 14(6): 681–94.
- . 2004. "Informal Workers' Access to Social Security Protection." Background paper prepared for UNRISD, *Gender Equality: Striving for Justice in an Unequal World*. United Nations Research Institute for Social Development, Geneva.
- Lustig, Nora Claudia, and Miguel Szekely. 1998. "Economic Trends, Poverty and Inequality in Mexico." POV-103. Inter-American Development Bank, Washington, DC.
- Luther, N. Y. 1998. "Mother's Tetanus Immunisation Is Associated Not Only with Lower Neonatal Mortality but Also with Lower Early-Childhood Mortality." *National Family Health Survey Bulletin* 10:1–4.
- Mackenzie, Regina Burns, and Margie Buchanan-Smith. 2005. "Armed Violence and Poverty in Southern Sudan: A Case Study for the Armed Violence and Poverty Initiative." Pact Sudan and University of Bradford, Centre for International Cooperation and Security, Bradford, United Kingdom.

- Naschold, Felix. 2002. "Why Inequality Matters for Poverty." ODI Inequality Briefing Paper 2. Overseas Development Institute, London.
- Ng, Francis. 2001. "Eliminating Excessive Tariffs on Exports of Least Developed Countries." Policy Research Working Paper 2604. World Bank, Washington, DC.
- Ng, Francis, Bernard Hoekman, and Marcelo Olarreaga. 2001. "Tariff Peaks in the Quad and Least Developed Country Exports." Discussion Paper DP2747. Centre for Economic Policy Research, London. [http://www.cepr.org/pubs/dps/DP2747.asp]. May 2005.
- Nguyen, Kim Phuong, and Afsaar Akal. 2003. "Recent Advances in Social Health Insurance in Vietnam: A comprehensive Review of Recent Health Insurance Regulations." WHO Health Financing Mast Plan Technical Paper Series 1. World Health Organization, Ha Noi.
- Nicaragua, Government of. 2001. "Strengthened Growth and Poverty Reduction Strategy." Managua, Nicaragua.
- Nkusu, Mwanza. 2004. "Aid and the Dutch Disease in Low-Income Countries: Informed Diagnoses for Prudent Prognoses." IMF Working Paper WP/04/49. International Monetary Fund, Washington, DC. [http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2004/wp0449.pdf]. March 2005.
- Nogues, Julio. 2003. "Agricultural Protectionism: Debt Problems and the Doha Round." *Development Outreach* 5(2): 13–15.
- Nyoni, T. S. 1998. "Foreign Aid and Economic Performance in Tanzania." *World Development* 26(7): 1235–40.
- O'Brien, Maureen. 2004. "Public Attitudes Towards Development: Knowledge and Attitudes Concerning Poverty in Developing Countries." UK Department for International Development, London. [http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/omnibus2004.pdf]. May 2005.
- Odhiambo, Michael. 2004. "Oxfam Karamoja Conflict Study: A Report." Oxfam International, Oxford.
- ODI (Overseas Development Institute). 2004. "Inequality in Middle Income Countries: Synthesis Paper." Poverty and Public Policy Group, London. [http://www.odi.org.uk/PPPG/activities/country_level/mic/workshop/MIC-Ineq-SynthesisPaper.pdf]. May 2005.
- OECD (Organisation for Economic Co-Operation and Development). 2000. *Agricultural Trade Liberalisation: The Perspective of Emerging and Transition Economies*. Paris. [http://www.oecd.org/dataoecd/49/23/1911073.pdf]. May 2005.
- . 2001a. *The DAC Guidelines: Helping Prevent Violent Conflict*. Paris. [http://www.oecd.org/dataoecd/15/54/1886146.pdf]. May 2005.
- . 2001b. "The Development Dimensions of Trade." OECD Policy Brief. Paris.
- . 2001c. "Untying Aid to the Least Developed Countries." OECD Policy Brief. Paris. [http://www.oecd.org/dataoecd/16/24/2002959.pdf]. March 2005.
- . 2003a. *Agricultural Trade and Poverty: Making Policy Analysis Count*. Paris.
- . 2003b. "Trade Capacity Building: Critical for Development." OECD Policy Brief. Paris.
- . 2004a. *Agricultural Policies in OECD Countries: At a Glance—2004 Edition*. Paris.
- . 2004b. "Agricultural Support: How Is It Measured and What does It Mean?" OECD Policy Brief. Paris.
- . 2004c. "Analysis of the 2003 CAP Reform." Working Party on Agricultural Policies and Markets, Directorate for Food, Agriculture, and Fisheries, Paris.
- . 2004d. "Impact of Changes in Tariffs on Developing Countries' Government Revenue." OECD Trade Policy Working Paper 18. Paris.
- . 2005. "Agricultural Policies in OECD Countries: Monitoring and Evaluation 2005. Highlights." Paris. [http://www.oecd.org/dataoecd/33/27/35016763.pdf]. June 2005.
- OECD/DAC (Organisation for Economic Co-Operation and Development/Development Assistance Committee). 1997a. "Conflict, Peace and Development Co-operation on the Threshold Men, Tamara, Paul Brennan, Paolo Boffetta, and David Zaridze. 2003. "Russian Mortality Trends for 1991–2001: Analysis by Cause and Region." *British Medical Journal* 327(7421): 964.
- Mexico, INEGI (Instituto Nacional de Estadística Geografía e Informática). 2005. *Información estadística*. Database. Mexico City [http://www.inegi.gob.mx/est/default.asp?c=715]. June 2005.
- Mexico, Secretaría de Desarrollo Social. 2005. "Oportunidades: Información general: Histórico de la cobertura de municipios, localidades y familias beneficiarias." Colonia Juárez, Mexico. [http://www.progres.gov.mx/informacion_general/mpios_locos_historico.pdf]. May 2005.
- Milanovic, Branko. 2001. "World Income Inequality in the Second Half of the 20th Century." Paper presented at the Annual World Bank Conference on Development Economics, 10–11 May, Washington, DC.
- . 2003. "The Two Faces of Globalization: Against Globalization As We Know It." *World Development* 31(4): 667–83.
- Millennium Challenge Corporation. 2005a. "The Millennium Challenge Account." Washington, DC. [http://www.mca.gov/about_us/overview/index.shtml]. April 2005.
- . 2005b. "Millennium Challenge Corporation Board Approves First Compact with Madagascar." Press release, 14 March, Washington, DC. [http://www.mca.gov/public_affairs/press_releases/pr_031405.shtml]. May 2005.
- Mills, Anne, and Sam Shilcutt. 2004. "Communicable Diseases." In Bjørn Lomborg, ed., *Global Crises, Global Solutions*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Minot, N., and L. Daniels. 2002. "Impact of Global Cotton Markets on Rural Poverty in Benin." MSSD Discussion Paper 48. International Food Policy Research Institute, Markets and Structural Studies Division, Washington, DC. [http://www.ifpri.org/divs/mtid/dp/papers/mssdp48.pdf].
- Miovic, Peter. 2004. "Poverty Reduction Support Credits in Uganda: Results of a Stocktaking Study." World Bank, Washington, DC.
- MIPT (National Memorial Institute for the Prevention of Terrorism). 2005. "Terrorism Knowledge Base." Washington, DC. [http://www.tkb.org/IncidentRegionModule.jsp]. May 2005.
- Mlachila, Montfort, and Yongzheng Yang. 2004. "The End of Textile Quotas: A Case Study of the Impact on Bangladesh." IMF Working Paper WP/04/108. International Monetary Fund, Washington, DC.
- Morley, Samuel. 2001. *The Income Distribution Problem in Latin America and the Caribbean*. Santiago, Chile: United Nations. [http://www.eclac.cl/publicaciones/DesarrolloEconomico/7/LCG2127P/lcg2127i.pdf]. May 2005.
- . 2002. "Slower Growth and Rising Poverty: Latin America in the New Millennium." International Food Policy Research Institute, Policy Seminar, 24 October, Washington, DC.
- Mosley, Paul, John Hudson, and Arjan Verschoor. 2004. "Aid, Poverty Reduction and the 'New Conditionality.'" *The Economic Journal* 114(496): F217–F243.
- Muggah, Robert. 2001. "Globalization and Insecurity: The Direct and Indirect Effects of Small Arms Availability." *IDS Bulletin* 32(2): 70–78. [http://www.ids.ac.uk/ids/news/Archive2001/muggah.pdf]. April 2005.
- Muggah, Robert, and Peter Batchelor. 2002. "Development Held Hostage: Assessing the Effects of Small Arms Availability." United Nations Development Programme, Bureau of Crisis Prevention and Recovery, New York. [http://www.undp.org/bcpr/smallarms/docs/development_held_hostage.pdf]. April 2005.
- Munnell, Alicia H., Robert E. Hatch, and James G. Lee. 2004. "Why is Life Expectancy So Low in the United States?" Issues in Brief 21. Centre for Retirement Research at Boston College, Chestnut Hill, Mass. [http://www.bc.edu/centers/crr/issues/ib_21.pdf]. May 2005.
- Mwaura, Ciru, and Susanne Schmeidl, eds. 2001. *Early Warning and Conflict Management in the Horn of Africa*. Asmara: Red Sea Press.

- Orden, David. 2003. "US Agricultural Policy: The 2002 Farm Bill and WTO Doha Round Proposal." IFPRI Discussion Paper 109. International Food Policy Research Institute, Washington, DC.
- Osorio, Nestor. 2004. "Lessons from the World Coffee Crisis: A Serious Problem for Sustainable Development." International Coffee Organization, London. [http://www.ico.org/electdocs/archives/cy2003-04/English/ed/ed1922.pdf]. May 2005.
- Østby, Gudrun. 2003. "Horizontal Inequalities and Civil War: Do Ethnic Group Inequalities Influence the Risk of Domestic Armed Conflict?" Norwegian University of Science and Technology, Department of Sociology, Trondheim and Political Science and Centre for the Study of Civil War, International Peace Research Institute, Oslo.
- Otunnu, Olara. 2005. "Era of Application" Instituting a Compliance and Enforcement Regime for CAAC." United Nations. Statement to the Security Council, Security Council Meeting on Children and Armed Conflict, 23 February, New York.
- Oxfam GB. 2003. "Oxfam GB-Funded Peacebuilding Initiatives in the Arid Districts of Kenya: Lessons and Challenges." Oxford. [http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/pastoralism/downloads/peacebuildingkenyafinal2004.pdf]. April 2005.
- . 2004. "Programme Impact Report: Oxfam GB's Work With Partners and Allies Around the World." Oxford. [http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/evaluation/downloads/impact_report_2004.pdf]. March 2005.
- Oxfam GB, Save the Children, and Christian Aid. 2001. "No End in Sight: The Human Tragedy of the Conflict in the Democratic Republic of Congo." Oxford. [http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/conflict_disasters/downloads/noend_drc.pdf]. May 2005.
- Oxfam International. 2002a. "The Great EU Sugar Scam: How Europe's Sugar Regime is Devastating Livelihoods in the Developing World." Oxfam Briefing Paper 27. Oxford.
- . 2002b. *Rigged Rules and Double Standards: Trade, Globalisation and the Fight Against Poverty*. Oxford. [http://www.maketrade4air.com/assets/english/report_english.pdf]. May 2005.
- . 2003a. "Beyond the Headlines: An agenda to Protect Civilians in Neglected Conflicts." Oxford. [http://www.oxfaminternational.org/eng/pdfs/pp030916_headlines.pdf].
- . 2003b. "Dumping Without Borders: How US Agricultural Policies are Destroying the Livelihoods of Mexican Corn Farmers." Oxfam Briefing Paper 50. Oxford. [http://www.oxfam.org/eng/pdfs/pp030827_corn_dumping.pdf]. May 2005.
- . 2004a. "Dumping On the World: How EU Sugar Policies Hurt Poor Countries." Oxfam Briefing Paper 61. Oxford.
- . 2004b. "Extortion at the Gate: Will Viet Nam Join the WTO on Pro-Development Terms?" Oxfam Briefing Paper 67. Oxford. [http://www.oxfam.org/eng/pdfs/bp67_Viet_%20Nam_041004.pdf]. May 2005.
- . 2004c. "Spotlight on Subsidies: Cereal Injustice under the CAP in Britain." Oxfam Briefing Paper 55. Oxford. [http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/trade/downloads/bp55_subsidies.pdf]. May 2005.
- . 2004d. "Stitched Up: How Rich-Country Protectionism in Textiles and Clothing Trade Prevents Poverty Alleviation." Oxfam Briefing Paper 60. Oxford. [http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/trade/downloads/bp60_textiles.pdf]. May 2005.
- . 2004e. *Trading Away Our Rights: Women Working in Global Supply Chains*. Oxford. [http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/trade/downloads/trading_rights.pdf]. May 2005.
- . 2005a. "Kicking Down the Door: How Upcoming WTO Talks Threaten Farmers in Poor Countries." Oxfam Briefing Paper 72. Oxford. [http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/trade/downloads/bp72_rice.pdf]. June 2005.
- . 2005b. *Paying the Price: Why Rich Countries Must Invest Now in a War on Poverty*. Oxford. [http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/debt_aid/downloads/mdgs_price.pdf]. March 2005.
- of the 21st Century." Policy Statement. Paris. [http://www.oecd.org/dataoecd/31/41/2755386.pdf]. May 2005.
- . 1997b. "OECD Development Assistance Committee Guidelines on Conflict, Peace and Development Cooperation." Paris.
- . 2002. "Canada, DAC Peer Review: Main Findings and Recommendations." Paris. [http://www.oecd.org/dataoecd/46/38/2409572.pdf]. March 2005.
- . 2003a. *A Development Co-operation Lens on Terrorism Prevention: Key Entry Points for Action*. DAC Guidelines and References Series. Paris. [http://www.oecd.org/dataoecd/17/4/16085708.pdf]. May 2005.
- . 2003b. *Harmonising Donor Practices for Effective Aid Delivery*. DAC Guidelines and Reference Series. Paris. [http://www.oecd.org/dataoecd/0/48/20896122.pdf]. March 2005.
- . 2004a. *The DAC Journal: Development Cooperation Report 2003*. Paris. [http://213.253.134.29/oecd/pdfs/browseit/4304311E.pdf]. March 2005.
- . 2004b. "Implementing the 2001 DAC Recommendations on Untying Official Development Assistance to the Least Developed Countries: 2004 Progress Report." Paris.
- . 2004c. "The Second High-level Forum on Harmonization and Alignment for Aid Effectiveness." Concept Note. Paris. [http://www.developmentgateway.org/download/244504/Harmonization_-_HLF_II_concept_note_05-24-04_kh_clean.pdf]. March 2005.
- . 2004d. "Security System Reform and Governance." Paris. [http://www.oecd.org/dataoecd/8/39/31785288.pdf]. May 2005.
- . 2004e. *Survey on Harmonisation and Alignment: Measuring Aid Harmonisation and Alignment in 14 Partner Countries*. Preliminary Edition. Paris. [http://www.oecd.org/dataoecd/31/37/33981948.pdf]. May 2005.
- . 2005a. "DAC Chair's Summary." UK Department for International Development. Senior Level Forum on Development Effectiveness in Fragile States, 13–14 January, London.
- . 2005b. *The DAC Journal: Development Cooperation Report 2004*. Paris. [http://213.253.134.29/oecd/pdfs/browseit/4305011E.PDF]. May 2005.
- . 2005c. "Geographical Distribution of Financial Flows to Aid Recipients 1999–2003." Paris.
- . 2005d. "Harmonization, Alignment, Results: Report on Progress, Challenges, and Opportunities." OECD-DAC Working Party on Aid Effectiveness. Prepared for the Joint Progress Toward Enhanced Effectiveness High Level Forum, 28 February–2 March, Paris.
- . 2005e. "Implementing the 2001 DAC Recommendation on Untying Official Development Assistance to the Least Developed Countries: 2005 Progress Report." Paris.
- . 2005f. "International Development Statistics (IDS) Online: Databases on Aid and Other Resource Flows." Paris. [http://www.oecd.org/dataoecd/50/17/5037721.htm]. March 2005.
- . 2005g. "United States: Development Co-operation Review: Main Findings and Recommendations." Paris. [http://www.oecd.org/dataoecd/16/28/1836463.pdf]. March 2005.
- O'Hanlon, Michael E., and Susan E. Rice. 2004. "To Avoid Calamities, Boost African Intervention Force." *Los Angeles Times*, 5 April.
- Okediji, Ruth L. 2004. "Development in the Information Age: Issues in the Regulation of Intellectual Property Rights, Computer Software and Electronic Commerce." UNCTAD Issue Paper 9. United Nations Conference on Trade and Development, Geneva. [http://www.iprsonline.org/unctadictsd/docs/CS_Okediji.pdf]. May 2005.
- Olarreaga, Marcelo, and Francis Ng. 2002. "Tariff Peaks and Preferences." In Bernard Hoekman, Aaditya Mattoo, and Philip English, eds., *Development, Trade and the WTO: A Handbook*. Washington, DC: World Bank.
- Omitoogun, Wuyi. 2003. *Military Expenditure Data in Africa: A Survey of Cameroon, Ethiopia, Ghana, Kenya, Nigeria and Uganda*. Oxford: Oxford University Press.

- CDR Working Paper 01.3. Centre for Development Research, Copenhagen. [http://www.cdr.dk/working_papers/wp-01-3.pdf]. May 2005.
- Ponzio, Richard. 2005a. "Solomon Islands: The UN and Intervention by Coalitions of the Willing." *International Peacekeeping* 12(2): 173–88.
- . 2005b. Personal communication. Comments on draft chapter. January. Oxford.
- Potbury, T. 2000. "US and EU Agricultural Support: Who Does it Benefit?" ABARE Current Issues. Australian Bureau of Agricultural and Resource Economics, Canberra.
- Prati, Alessandro, Ratna Sahai, and Thierry Tresselt. 2003. "Is There a Case for Sterilizing Foreign Aid Inflows?" Prepared for the International Monetary Fund Research Workshop Macroeconomic Challenges in Low Income Countries, 23–24 October, Washington, DC. [http://www.imf.org/external/np/res/seminars/2003/lic/pdf/tt.pdf]. May 2005.
- Prime Minister's Strategy Unit. 2005. "Investing in Prevention: An International Strategy to Manage Risks of Instability and Improve Crisis Response." London. [http://www.strategy.gov.uk/downloads/work_areas/countries_at_risk/crisis_report.pdf]. April 2005.
- Proctor, Bernadette, and Joseph Dalaker. 2003. "Poverty in the United States: 2002." US Census Bureau, Washington, DC. [http://www.census.gov/prod/2003pubs/p60-222.pdf]. May 2005.
- Radelet, Steven. 2003a. *Challenging Foreign Aid: A Policymaker's Guide to the Millennium Challenge Account*. Washington, DC: Center for Global Development.
- . 2003b. "Will the Millennium Challenge Account Be Different?" *The Washington Quarterly* 26(2): 171–87. [http://www.twq.com/03spring/docs/03spring_radelet.pdf]. March 2005.
- Ramcharan, Rodney. 2002. "How Does Conditional Aid (Not) Work?" IMF Working Paper WP/02/183. International Monetary Fund, Washington, DC. [http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/2002/wp02183.pdf]. March 2005.
- Ravallion, Martin. 2005. "Pro-Poor Growth: A Primer." Policy Research Working Paper 3242. World Bank, Development Research Group, Washington, DC.
- Ravallion, Martin, and Shaohua Chen. 2004. "China's (Uneven) Progress Against Poverty." Policy Research Working Paper 3408. World Bank, Washington, DC. [http://wdsbeta.worldbank.org/external/default/WDSContentServer/1W3P/IB/2004/10/08/000012009_20041008125921/Rendered/PDF/WPS3408.pdf]. May 2005.
- Reardon, Thomas, and Julio A. Berdegue. 2002. "The Rapid Rise of Supermarkets in Latin America: Challenges and Opportunities for Development." *Development Policy Review* 20(4): 371–88.
- Reardon, Thomas, C. Peter Timmer, and Julio A. Berdegue. 2003. "The Rise of Supermarkets and Private Standards in Developing Countries: Illustrations from the Produce Sector and Hypothesized Implications for Trade." Paper presented at the Agricultural Policy Reform and the WTO: Where are We Heading? 23–26 June, Capri, Italy.
- Reardon, Thomas, C. Peter Timmer, Christopher B. Berrett, and Julio A. Berdegue. 2003. "The Rise of Supermarkets in Africa, Asia and Latin America." *American Journal of Agricultural Economics* 85(5): 1140–46.
- Reddy, Sanjay G., and Camelia Minoiu. 2005. "Real Income Stagnation of Countries, 1960–2001." Columbia University, New York. [http://www.columbia.edu/~cm2036/stagnation.pdf]. May 2005.
- Reddy, Sanjay G., and Thomas W. Pogge. 2003. "How Not to Count the Poor." Columbia University, New York. [http://www.columbia.edu/~sr793/count.pdf]. May 2005.
- Reilly, Benjamin. 2002. "Post-Conflict Elections: Constraints and Dangers." *International Peacekeeping* 9(2): 118–120.
- Reisen, Helmut. 2004. "Innovative Approaches to Funding the Millennium Development Goals." Policy Brief 24. Organisation for
- Oxfam International, CARE, Save the Children, IRC (International Rescue Committee), Tearfund, and Christian Aid. 2002. "The Key to Peace: Unlocking the Human Potential of Sudan." Oxford. [http://www.oxfam.org.uk/what_we_do/issues/conflict_disasters/downloads/peace_sudan.pdf]. May 2005.
- Page, Sheila. 2005. "A Preference Erosion Compensation Fund: A New Proposal to Protect Countries from the Negative Effects of Trade Liberalisation." ODI Opinions 35. Overseas Development Institute, London. [http://www.odi.org.uk/publications/opinions/35_preference_erosion_jan05.pdf]. May 2005.
- Page, Sheila, and Peter Kleen. 2004. "Special and Differential Treatment of Developing Countries in the World Trade Organization." Report for the Ministry of Foreign Affairs, Sweden. London. [http://www.egdi.gov.se/word/SDT%2016Augustdraft.doc]. May 2005.
- Pakistan, Statistics Division. 2002. "Pakistan Integrated Household Survey (PIHS) Round IV: 2001–2002." Karachi. [http://www.statpak.gov.pk/depts/fbs/statistics/pihs2000-2001/pihs2001-02_2.pdf]. June 2005.
- Pallage, Stéphane, and Michel A. Robe. 2001. "Foreign Aid and the Business Cycle." *Review of International Economics* 9(4): 636–67.
- Parikh, Vaibhav. 2002. "Movement of Natural Persons Under the GATS in Computer and Related Services." Presentation to the Joint WTO–World Bank Symposium on "The Movement of Natural Persons (Mode4) Under the GATS," 11–12 April, Geneva. [http://www.wto.org/english/tratop_e/serv_e/symp_apr_02_parikh_e.ppt]. May 2005.
- Partnership Africa Canada. 2005. "Kimberley Process Monitoring: Good System Marred by Holdouts." *Other Facets* 16(2): 1. [http://www.pacweb.org/e/images/stories/of16_v2.pdf]. April 2005.
- Pedersen, Duncan. 2002. "Political Violence, Ethnic Conflict, and Contemporary Wars: Broad Implications for Health and Social Well-Being." *Social Science & Medicine* 55(2): 175–90.
- Peimani, Hooman. 2005. "Armed Violence and Poverty in Chechnya: Mini Case Study for the Armed Violence and Poverty Initiative." University of Bradford, Center for International Cooperation and Security, Bradford, United Kingdom.
- Pelletier, D. L., E. A. Frongillo, D. G. Schroeder, and J. P. Habicht. 1995. "The Effects of Malnutrition on Child Mortality in Developing Countries." *Bulletin of the World Health Organization* 73(4): 443–48.
- Petras, James. 2004. "Bolivia: Between Colonization and Revolution." *Canadian Dimension* January/February. [http://www.canadiandimension.mb.ca/v38/v38_1jp.htm]. May 2005.
- Physicians for Human Rights. 2002. *War-Related Sexual Violence in Sierra Leone: A Population-Based Assessment*. Boston, Mass. [http://www.phrusa.org/research/sierra_leone/]. June 2005.
- Picciotto, Robert. 2004. "Policy Coherence and Development Evaluation—Concepts, Issues and Possible Approaches." Background paper for OECD Workshop: Policy Coherence for Development, 18–19 May, Paris. [http://www.oecd.org/dataoecd/43/35/31659358.pdf]. May 2005.
- Pillay, Rajeev. 2002. "Halting the Downward Spiral: Returning Countries with Special Development Needs to Sustainable Growth and Development." United Nations Development Programme, Institutional Development Group of the Bureau for Development Statistics, New York.
- PIPA (Program on International Policy Attitudes). 2001. "Americans on Foreign Aid and World Hunger. A Study of U.S. Public Attitudes." Washington, DC. [http://www.pipa.org/OnlineReports/BFW/toc.html]. March 2005.
- . 2004. "Americans on Globalization, Trade and Farm Subsidies." Washington, DC. [http://www.pipa.org/OnlineReports/Globalization/pdf/IntTradeRep_1_22_04.pdf].
- Plato. [360 BC] 2000. *Laws. Book V*. Translated by Benjamin Jowett. The Classical Library, HTML Edition. [http://www.classicallibrary.org/plato/dialogues/laws/book5.htm]. May 2005.
- Ponte, Stefano. 2001. "The 'Latte Revolution'? Winners and Losers in the Re-Structuring of the Global Coffee Marketing Chain."

- the Cost of Failure." Center for International Cooperation, New York University, New York. [<http://www.cic.nyu.edu/pdf/Building.pdf>]. May 2005.
- Sachs, Jeffrey, and Gro Harlem Brundtland. 2001. "Macroeconomics and Health: Investing in Health for Economic Development." Commission on Macroeconomics and Health, Geneva. [http://www3.who.int/whosis/cmh/cmh_report/e/pdf/001-004.pdf]. May 2005.
- Sagasti, Francisco, Keith Bezanson, and Fernando Prada. 2005. "The Future of Development Financing: Challenges and Strategic Choices." Global Development Studies Series 1. Expert Group on Development Issues, Stockholm.
- Sandler, Todd, and Daniel Arce. 2005. "A Conceptual Framework for Understanding Global and Transnational Goods for Health." Paper WG2: 1. Commission on Macroeconomics and Health, Cambridge, Mass. [http://www.cmhealth.org/docs/wg2_paper1.pdf]. March 2005.
- Sanford, Jonathan E. 2004. "IMF Gold and the World Bank's Unfunded HIPC Initiative." *Development Policy Review* 22(1): 31–40.
- Schenkenberg van Mierop, Edward. 2004. "The Humanitarian Response in Liberia: Some Observations by the ICVA Coordinator." International Council of Voluntary Agencies, Geneva.
- Seagate. 2003. "Seagate Lifts Lid on Factory System." 10 December. [<http://www.seagate.com/cda/newsinfo/newsroom/coverage/article/1,1113,1924,00.html>]. May 2005.
- Sen, Amartya. 1992. *Inequality Re-Examined*. Oxford: Clarendon Press.
- . 1999. *Development as Freedom*. Oxford: Oxford University Press.
- . 2004. "Passage to China." *The New York Review of Books* 51(19).
- Sen, Amartya, and Jean Drèze. 1997. *Indian Development: Selected Regional Perspectives*. Oxford: Oxford University Press.
- Sen, Binayak, Mustafa K. Mujeri, and Shahabuddin Quazi. 2004. "Operationalising Pro-Poor Growth: A Country Case Study on Bangladesh." Agence Française de Développement, Bundesministerium Für Wirtschaftliche Zusammenarbeit, Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit GmbH, KfW Entwicklungsbank, UK Department for International Development London, and World Bank. [<http://www.dfid.gov.uk/pubs/files/oppgbangladesh.pdf>]. May 2005.
- Sethi, R. 1958. *Last Phase of British Sovereignty in India, 1919–1947*. Vol. 2. Delhi, India: S. Chand.
- Shah, Anup. 2005. "The US and Foreign Aid Assistance." Global Issues. [<http://www.globalissues.org/TradeRelated/Debt/USAid.asp>]. March 2005.
- Shkolnikov, Vladimir, and Giovanni Andrea Cornia. 2000. "Population Crisis and Rising Mortality in Transitional Russia." In Giovanni Andrea Cornia and Renato Panicià, eds., *Mortality Crisis in Transitional Economies*. Oxford: Oxford University Press.
- SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). 2004. "SIPRI Yearbook 2004: Armaments, Disarmament and International Security." Oxford.
- Sivard, Ruth Leger. 1991. *World Military and Social Expenditures*. Washington, DC: World Priorities.
- . 1996. *World Military and Social Expenditures*. Washington, DC: World Priorities.
- Small Arms Survey. 2002. *Small Arms Survey 2002: Counting the Human Cost*. Oxford: Oxford University Press.
- Smith, Adam. [1776] 1976. *An Inquiry into the Nature and Causes of the Wealth of Nations*. Oxford: Oxford University Press.
- Sommers, Marc. 2002. "Children, Education and War: Reaching Education for All (EFA) Objectives in Countries Affected by Conflict." Working Paper 1. World Bank, Conflict Prevention and Reconstruction Unit and Education Team, Human Development Network, Washington, DC. [http://www-wds.worldbank.org/servert/WDSContentServer/WDSP/IB/2002/10/12/000094946_02091704130527/Rendered/PDF/multi0page.pdf]. May 2005.
- Economic Co-operation and Development/Development Cooperation Directorate, Paris.
- Riascos, Alvaro, and Juan Vargas. 2004. "Violence and Growth in Colombia: A Brief Review of the Literature." Webponto Edición 11. Webponto. [http://www.webponto.org/files_ene_mar04/rgc.pdf]. May 2005.
- Rodriguez, Francisco and Dani Rodrik. 2000. "Trade Policy and Economic Growth: A Skeptic's Guide to the Cross-National Evidence." University of Maryland, Department of Economics, College Park, Md. and Harvard University, John F. Kennedy School of Government, Cambridge, Mass. [<http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/skepti1299.pdf>]. May 2005.
- Rodrik, Dani. 2000. "Comments on 'Trade, Growth, and Poverty,' By D. Dollar and A. Kraay." Harvard University, Cambridge, Mass.
- . 2001a. "Comments at the Conference on 'Immigration Policy and the Welfare State.'" Immigration Policy and the Welfare State, 23 June, Trieste, Italy.
- . 2001b. "The Global Governance of Trade as If Development Really Mattered." Paper prepared for United Nations Development Programme, New York. [<http://www.servicesforall.org/html/Governance/Rodrik-Trade%20&%20Development.pdf>]. May 2005.
- . 2001c. "Trading in Illusions." *Foreign Policy*, March/April.
- . 2003. *In Search of Prosperity: Analytic Narratives on Economic Growth*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- . 2004. "Industrial Policy for the Twenty-First Century." Harvard University, John F. Kennedy School of Government, Cambridge, Mass. [<http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/UNIDOSep.pdf%20>]. May 2005.
- Rodrik, Dani, and Arvind Subramanian. 2004. *From 'Hindu Growth' to Productivity Surge: The Mystery of the Indian Growth Transition*. NBER Working Paper 10376. National Bureau of Economic Research, Cambridge, Mass. [<http://www.imf.org/External/Pubs/FT/staffp/2004/00-00/rodrik.pdf>]. May 2005.
- Rogerson, Andrew. 2005. "Giving, Forgiving, and Taking Back: Why Continue to Make Soft Loans to Very Poor Countries?" ODI Opinions 29. Overseas Development Institute, London. [http://www.odi.org.uk/publications/opinions/29_odi_opinions_soft_loans_jan05.pdf]. May 2005.
- Rogerson, Andrew, and Paolo De Renzio. 2005. "The Seven Habits of Effective Aid: Best Practices, Challenges and Open Questions." ODI Opinions 36. Overseas Development Institute, London. [http://www.odi.org.uk/publications/opinions/36_effective_aid_feb05.pdf]. May 2005.
- Rogerson, Andrew, Adrian Hewitt, and David Waldenburg. 2004. "The International Aid System 2005–2010: Forces For and Against Change." Working Paper 235. Overseas Development Institute, London. [http://www.odi.org.uk/publications/working_papers/wp235.pdf]. March 2005.
- Roodman, David. 2004. "An Index of Donor Performance." Working Paper 42. Center for Global Development, Washington, DC. [http://www.cgdev.org/docs/cgd_wp042.pdf]. March 2005.
- Roosevelt, Franklin D. 1937. "Second Inaugural Address." 20 January, Washington, DC. [<http://www.bartleby.com/124/pres50.html>].
- Rosen, Howard. 2002. "Congress' Penny-Wise, Pound-Foolish Trade Strategy." CNP PolicyWire. Center for National Policy, Washington, DC. [<http://www.cnponline.org/Issue%20Briefs/PolicyWires/policy0702.htm>]. May 2005.
- Rotberg, Robert I., ed. 2004. *When States Fail: Cause and Consequences*. Princeton, N.J.: Princeton University Press.
- Roy, Daves. 2000. "Financial Services and the WTO: Liberalisation Commitments of the Developing and Transition Economies." *World Economy* 23(3): 351–86.
- . 2001. "The African Growth and Opportunity Act: Rules of Origin and the Impact on Market Access." International Monetary Fund, Washington, DC.
- Rubin, Barnett R., Abby Stoddard, Humayun Hamidzada, and Adib Farhadi. 2005. "Building a New Afghanistan: The Value of Success,

- Documents/Impact%20of%20HIVAIDS%20on%20agriculture%20&%20private%20sector%20in%20Swaziland.pdf]. May 2005.
- Sykes, Michael, ed. 2004. *Understanding Economic Growth*. Paris: Organisation for Economic Co-operation and Development.
- Tangermann, Stefan. 2003. "Cutting Support Can Help Farmers to Prosper." *Financial Times*, 22 August.
- Tanzania, Government of. 2004. "Poverty Reduction Strategy: The Third Progress Report 2002/03." Dar es Salaam. [http://www.tanzania.go.tz/pdf/THE%20THIRD%20PRSP%20Progress%20Report%202003.pdf]. May 2005.
- Teal, Francis, and Marcella Vigneri. 2004. "Production Changes in Ghana Cocoa Farming Households Under Market Reforms." CSAE WPS/2004-16. Centre for the Study of African Economies, Oxford University. [http://www.csae.ox.ac.uk/workingpapers/pdfs/2004-16text.pdf]. May 2005.
- Tewari, Meenu. 2003. "Engaging the New Global Interlocutors: Foreign Direct Investment and the Re-Shaping of local productive Capabilities in Tamil Nadu's Automotive Supply Sector." University of North Carolina, Chapel Hill. [http://www.ids.ac.uk/globalvaluechains/publications/AutoLorraine2003-FINAL.pdf]. May 2005.
- Thakur, Ramesh, and Albrecht Schnabel. 2001. *United Nations Peacekeeping Operations: Ad Hoc Missions, Permanent Engagement*. Tokyo: United Nations University Press.
- Thurlow, James, and Peter Wobst. 2004. "The Road to Pro-Poor Growth in Zambia." DSGC Discussion Paper 16. International Food Policy Research Institute, Development Strategy and Governance Division, Washington, DC. [http://www.ifpri.org/divs/dsgd/dp/papers/dsgdp16.pdf]. May 2005.
- Toole, M. J., and R. J. Waldman. 1997. "The Public Health Aspects of Complex Emergencies and Refugee Situations." *Annual Review of Public Health* 18: 283–312.
- Torvik, Ragnar. 2001. "Learning By Doing and the Dutch Disease." *European Economic Review* 45(2): 285–306.
- Tussie, Diana, and Miguel Lengyel. 2002. "Developing Countries: Turning Participation Into Influence." In Bernard Hoekman, Aaditya Mattoo, and Philip English, eds., *Development, Trade and the WTO: A Handbook*. Washington, DC: World Bank.
- Uganda, Ministry of Finance, Planning and Economic Development. 2003. "Task Force Report on Infant and Maternal Mortality in Uganda." Kampala.
- ul Haq, Mahub. 1995. *Reflections on Human Development*. New York: Oxford University Press.
- UK (United Kingdom), HM Treasury. 2003. "International Finance Facility Proposal. January 2003." London. [http://www.hm-treasury.gov.uk/documents/international_issues/international_development/development_iff.cfm]. April 2005.
- UN (United Nations). 1992. "An Agenda for Peace: Preventive Diplomacy, Peacemaking and Peace-Keeping." Report of the Secretary-General pursuant to the Statement adopted by the Summit Meeting of the Security Council on 31 January 1992. New York. [http://www.un.org/Docs/SG/agpeace.html]. April 2005.
- . 2000a. "Millennium Declaration." A/RES/55/2, 18 September. New York.
- . 2000b. "Report of the Panel on United Nations Peace Operations: A Far-Reaching Report by an Independent Panel." A/55/305-S/2000/809. New York.
- . 2000c. "Security Council Discusses Exit Strategies for Peacekeeping Operations." Press Release SC/6951. [http://www.un.org/News/Press/docs/2000/20001115.sc6951.doc.html]. May 2005.
- . 2003. *World Population Prospects 1950–2050: The 2002 Revision*. Database. Department of Economics and Social Affairs, Population Division, New York
- Ssewanyana, N. S., A. J. Okidi, D. Angemi, and V. Barungi. 2004. "Understanding the Detriments of Income Inequality in Uganda." Paper 223. Centre for the Study of African Economies, Oxford University. [http://www.bepress.com/cgi/viewcontent.cgi?article=1229&context=csae].
- Stern, Nicholas. 2002. "Making Trade Work for Poor People." Speech delivered at National Council of Applied Economic Research, 28 November, New Delhi.
- Stevens, Christopher, and Jane Kennan. 2002. "How Far will Doha Reduce Tariff Peaks?" Institute for Development Studies, Brighton.
- . 2004a. "Making Trade Preferences More Effective." IDS Briefing. Institute for Development Studies, Brighton. [http://www.ids.ac.uk/ids/global/pdfs/CSJKTradePreferences.pdf]. May 2005.
- . 2004b. "The Utilisation of EU Preferences to the ACP." World Trade Organization. Paper presented at the Technical Seminar on Tariff Preferences and Their Utilisation, 31 March, Geneva.
- . 2005a. "EU-ACP Economic Partnership Agreements: the Effects of Reciprocity." Institute for Development Studies, Brighton.
- . 2005b. "Preparing for Economic Partnership Agreements." Institute for Development Studies, Brighton.
- Stewart, Frances. 2002. "Horizontal Inequalities: A Neglected Dimension of Development." QEH Working Paper 81. Oxford University, Queen Elizabeth House, Oxford. [http://www.qeh.ox.ac.uk/pdf/qehwp/qehwps81.pdf]. May 2005.
- . 2005. "Policies towards Horizontal Inequalities in Post-Conflict Reconstruction." CRISE Working Paper 7. Centre for Research on Inequality, Human Security and Ethnicity, Queen Elizabeth House, Oxford University. [http://www.crise.ox.ac.uk/pubs/workingpaper7.pdf]. April 2005.
- Stewart, Frances, and Valpy Fitzgerald. 2001. *War and Underdevelopment. Volume I: The Economic and Social Consequences of Conflict*. Oxford: Oxford University Press.
- Stewart, Frances, Graham Brown, and Luca Mancini. 2005. "Why Horizontal Inequalities Matter: Some Implications for Measurement." Paper prepared for the International Meeting on Gini and Lorenz in Commemoration of their Centenary Scientific Research, 23–26 May, Siena, Italy.
- Stewart, Patrick. 2000. "The Donor Community and the Challenge of Postconflict Recovery." In Forman Shepard and Patrick Stewart, eds., *Good Intentions: Pledges of Aid for Postconflict Recovery*. Boulder, Colo.: Lynne Rienner.
- Story, Alan. 2004. "Intellectual Property and Computer Software: A Battle of Competing Use and Access Visions for Countries of the South." ICTSD-UNCTAD Issue Paper 10. International Centre for Trade and Sustainable Development and United Nations Conference on Trade and Development, Geneva. [http://www.iprsonline.org/unctadictsd/docs/CS_Story.pdf]. May 2005.
- Strand, Håvard, Lars Wilhelmsen, and Nils Petter Gleditsch. 2004. *Armed Conflict Data Project 2004: Armed Conflict Database Codebook*. Version 3.0. Oslo: PRIO (International Peace Research Institute).
- . 2005. "Armed Conflict Data Project 2004: Armed Conflict Database." PRIO (International Peace Research Institute), Oslo. [http://www.prio.no/cwp/armedconflict/current/armedconflicts.xls]. May 2005.
- Sundberg, Mark, Hans Lofgren, and François Bourguignon. 2005. "Absorptive Capacity and Achieving the MDGs: The Case of Ethiopia." World Bank, Development Economics Department, Washington, DC.
- Sutton, John. 2004. "The Auto-Component Supply Chain in China and India: A Benchmarking Study." London School of Economics and Political Science, London. [http://sticerd.lse.ac.uk/dps/ei/ei34.pdf]. May 2005.
- Swaziland, Ministry of Agriculture and Co-operatives and Business. 2002. "Impact of HIV/AIDS on Agriculture and the Private Sector in Swaziland." Mbabane. [http://www.sahims.net/doclibrary/Sahims_

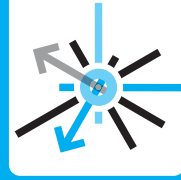
- . 2001. *Nepal National Human Development Report 2001: Poverty Reduction and Governance*. New York: Oxford University Press.
- . 2002. *China National Human Development Report 2002—Making Green Development: A Choice*. New York: Oxford University Press.
- . 2003a. *El conflicto, callejón con salida: Informe Nacional de Desarrollo Humano para Colombia—2003*. Bogotá. [http://www.pnud.org.co/2003/Informe_2003_completo_v2.pdf]. May 2005.
- . 2003b. "Ghana Millennium Development Goals Report 2003." New York. [http://www.undp.org/mdg/ghana_report.pdf]. May 2005.
- . 2003c. *Human Development Report 2003: Millennium Development Goals: A Compact among Nations to End Poverty*. New York: Oxford University Press.
- . 2003d. *Pakistan National Human Development Report 2003: Poverty, Growth, and Governance*. New York: Oxford University Press.
- . 2003e. "Synthesis of Work Done since the July Workshop on Defining Democratic Dialogue." Regional Bureau for Latin America, Democratic Dialogue Project, New York.
- . 2003f. *Tajikistan National Human Development Report 2003: Tapping the Potential: Improving Water Governance*. New York: Oxford University Press.
- . 2004a. *Afghanistan National Human Development Report 2004: Security with a Human Face: Challenges and Responsibilities*. New York: Oxford University Press.
- . 2004b. "Review of Aid Management Systems: Summary and Lessons Learned." New York. [http://www.devaid.org/indexAction.cfm?module=Library&action=GetFile&DocumentID=4201]. June 2005.
- . 2005a. "Afghanistan's Future Holds Promise and Peril." News Bulletin. 21 February. [http://www.undp.org/dpa/pressrelease/releases/2005/february/pr21feb05.html]. May 2005.
- . 2005b. *Nepal Human Development Report 2004: Empowerment and Poverty Reduction*. New York: Oxford University Press.
- . 2005c. "UNDP Regional Bureau for Latin America Democratic Dialogue Project." New York. [http://www.democraticdialoguenetwo rk.org/english/]. April 2005.
- UNEP (United Nations Environment Programme). 1999.**
"Environmental Impacts of Trade Liberalization and Policies for Sustainable Management of Natural Resources: A Case Study on Bangladesh's Shrimp Farming Industry." UNEP/99/3. New York and Geneva. [http://www.unep.ch/etp/acts/capbl/rdone/bangladesh.pdf]. May 2005.
- . 2002. *Integrated Assessment of Trade Liberalization and Trade-Related Policies: A Country Study on the Fisheries Sector in Senegal*. New York and Geneva.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization). 2005.** *Education for All Global Monitoring Report: Education for All: The Quality Imperative*. Paris. [http://www.unesco.org/education/gmr_download/chapter6.pdf]. May 2005.
- UNESCO (United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization) Institute of Statistics. 2005.** Correspondence on gross and net enrolment ratios and children reaching grade 5. April. Montreal, Canada.
- UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2004.**
"2003 Global Refugees Trends: Overview of Refugee Populations, New Arrivals, Durable Solutions, Asylum-Seekers, and Other Persons of Concern to UNHCR." Population Data Unit/PGDS, Division of Operational Support, Geneva. [http://www.unhcr.ch/cgi-bin/texis/vtx/statistics/opendoc.pdf?tbl=STATISTICS&id=40d015fb4]. May 2005.
- UNICEF (United Nations Children's Fund). 2000.** "From Survival to Thrival: Children and Women in the Southern Part of Sudan." New York.
- . 2004a. *Millennium Development Goals: China's Progress: 2003*. Office of the United Nations Resident Coordinator, Beijing. [http://www.undp.org/mdg/chinaMDG.pdf]. May 2005.
- . 2004b. *A More Secure World: Our Shared Responsibility*. Report of the UN Secretary-General's High-level Panel on Threats, Challenges and Change. New York: United Nations Department of Information. [http://www.un.org/secureworld/report2.pdf]. March 2005.
- . 2005a. "An Agenda for Peace: Position Paper of the Secretary-General on the occasion of the Fiftieth Anniversary of the United Nations." Report of the Secretary-General on the work of the organization. New York. [http://www.un.org/Docs/SG/agsupp.html]. April 2005.
- . 2005b. "Millennium Indicators Database." Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division, New York. [http://millenniumindicators.un.org/unsd/mi/mi_goals.asp]. March 2005.
- . 2005c. "UN Commodity Trade Statistics Database (UN Comtrade)." New York. [http://unstats.un.org/unsd/comtrade/]. June 2005.
- . 2005d. *World Population Prospects 1950–2050: The 2004 Revision*. Department of Economic and Social Affairs, Population Division, New York.
- UNAIDS (Joint United Nations Programme on HIV/AIDS). 2003.** "HIV/AIDS and Conflict." Office on AIDS, Security, and Humanitarian Response, Copenhagen. [http://www.unaids.org/NetTools/Misc/DocInfo.aspx?LANG=en&href=http://gva-doc-owl/WEBcontent/Documents/pub/Topics/Security/FS_Conflict_en.pdf]. April 2005.
- . 2004a. "Care, Women and AIDS." Fact Sheet. Geneva. [http://www.unaids.org/html/pub/una-docs/gcwa_care_02feb04_en_pdf.pdf]. May 2005.
- . 2004b. "Report on the Global AIDS Epidemic." Geneva. [http://www.unaids.org/bangkok2004/GAR2004_pdf/UNAIDSGlobalReport2004_en.pdf]. May 2005.
- . 2005a. "HIV and AIDS Statistics and Features, End of 2002 and 2004: Asia." Geneva. [http://www.unaids.org/wad2004/EPlupdate2004_html_en/epi04_07_en.htm#TopOfPage]. May 2005.
- . 2005b. "HIV and AIDS Statistics and Features, End of 2002 and 2004: Eastern Europe and Central Asia." Geneva. [http://www.unaids.org/wad2004/EPlupdate2004_html_en/epi04_08_en.htm#TopOfPage]. May 2005.
- UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development). 2000.** *The Competitiveness Challenge: Transnational Corporations and Industrial Restructuring in Developing Countries*. Geneva.
- . 2003. "Economic Development in Africa: Trade Performance and Commodity Dependence." Geneva. [http://www.unctad.org/en/docs/gdsafrika20031_en.pdf]. May 2005.
- . 2004a. "The Least Developed Countries Report 2004: Linking International Trade with Poverty Reduction." Geneva. [http://www.unctad.org/en/docs/ldc2004_en.pdf]. May 2005.
- . 2004b. "Trade and Development Report 2004: Policy Coherence, Development Strategies and Integration into the World Economy." Geneva. [http://www.unctad.org/en/docs/tdr2004_en.pdf]. May 2005.
- UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development) and World Bank. 2005.** *WITS/TRAINS (World Integrated Trade Solution/Trade Analysis and Information System)*. Database. Geneva. [http://192.91.247.38/tab/WITS.asp]. May 2005.
- UNDP (United Nations Development Programme). 1990.** *Human Development Report 1990: Concept and Measurement of Human Development*. New York: Oxford University Press.
- . 1994. *Human Development Report 1994: New Dimensions of Human Security*. New York: Oxford University Press. [http://hdr.undp.org/reports/global/1994/en/]. May 2005.
- . 2000. "Aid Transaction Costs in Viet Nam." Department for International Development, Ha Noi. [http://www.undp.org.vn/undp/docs/2000/aid/aidtransacte.pdf]. March 2005.

- US Department of Agriculture, Economic Research Service. 2002. "Agricultural Outlook: Statistical Indicators." [http://www.ers.usda.gov/publications/Agoutlook/AOTables/]. May 2005.
- . 2005a. "Farm and Commodity Policy: Government Payments and the Farm Sector." Briefing Room. Washington, DC. [http://www.ers.usda.gov/Briefing/FarmPolicy/gov-pay.htm]. May 2005.
- . 2005b. "WTO: Uruguay Round Agreement on Agriculture." Briefing Room. Washington, DC. [http://www.ers.usda.gov/Briefing/WTO/domesticSupportPillar.htm]. May 2005.
- US Department of Agriculture, Foreign Agricultural Service. 2005. "United States-Central America-Dominican Republic: Free Trade Agreement." Commodity Fact Sheets. [http://www.fas.usda.gov/info/factsheets/CAFTA/foodgrains.html]. May 2005.
- US Department of State. 1999. "Patterns of Global Terrorism: 1998." Department of State publication 10610. Office of the Secretary of State, Office of the Coordinator of Counterterrorism, Washington, DC.
- . 2004. "The Prevention and Combating of Terrorism in Africa." Washington, DC. [http://www.state.gov/sct/rls/rm/2004/37230.htm]. May 2005.
- USITC (United States International Trade Commission). 2005. "Interactive Tariff and Trade Dataweb." Washington, DC. [http://dataweb.usitc.gov/]. May 2005.
- Uvin, Peter. 1998. *Aiding Conflict: The Development Enterprise in Rwanda*. West Hartford: Kumarian Press.
- Vakis, Renos, Diana Kruger, and Andrew D. Mason. 2004. "Shocks and Coffee: Lessons from Nicaragua." Social Protection Discussion Paper 30164. World Bank, Washington, DC.
- van der Gaag, Jacques. 2004. "Alternative Perspectives 2.2." In Bjørn Lomborg, ed., *Global Crises, Global Solutions*. Cambridge: Cambridge University Press.
- Victoria, Cesar G., Adam Wagstaff, Joanna Armstrong Schellenberg, Davidson Gwatkin, Mariam Claeson, and Jean-Pierre Habicht. 2003. "Applying an Equity Lens to Child Health and Mortality: More of the Same Is Not Enough." *The Lancet* 362(9379): 233–41. [http://www.sciencedirect.com/science?_ob=MIimg&_imagekey=B6T1B-4938BXH-Y-1&_cdi=4886&_user=666074&_orig=browse&_coverDate=07%2F19%2F2003&_sk=996370620&view=c&wchp=dGLbVtz-zSkWA&md5=112639e83039a42aef6a9ce24009d7fd&ie=/sdatarticle.pdf]. February 2005.
- Viet Nam, Government of. 2004. "Vietnam: The Comprehensive Poverty Reduction and Growth Strategy." IMF Country Report 04/25. Washington, DC. [http://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2004/cr0425.pdf]. May 2005.
- Visaria, Leela. 2004a. "The Continuing Fertility Transition." In Tim Dyson, Robert Cassen, and Leela Visaria, eds., *Twenty-First Century India: Population, Economy, Human Development, and the Environment*. Oxford: Oxford University Press.
- . 2004b. "Mortality Trends and the Health Transition." In Tim Dyson, Robert Cassen, and Leela Visaria, eds., *Twenty-First Century India: Population, Economy, Human Development, and the Environment*. Oxford: Oxford University Press.
- Vorley, Bill. 2003. "Food, Inc.: Corporate Concentration from Farm to Consumer." UK Food Group, London. [http://www.ukfg.org.uk/docs/UKFG-Foodinc-Nov03.pdf]. June 2005.
- Wade, Robert. 2005. "Is Globalization Reducing Poverty and Inequality?" *World Development* 32(4): 567–89.
- Wagstaff, Adam. 2000. "Socioeconomic Inequalities in Child Mortality: Comparisons Across Nine Developing Countries." *Bulletin of the World Health Organization* 78(1): 19–29.
- Wagstaff, Adam, and Mariam Claeson. 2004. *The Millennium Development Goals for Health: Rising to the Challenges*. Washington, DC: World Bank. [http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2004/07/15/000009486_20040715130626/Rendered/PDF/296730PAPER0Mi1ent0goals0for0health.pdf]. May 2005.
- . 2001a. "Progress since the World Summit for Children: A Statistical Review." New York. [http://www.unicef.org/publications/files/pub_wethechildren_stats_en.pdf]. February 2005.
- . 2001b. *State of the World's Children 2001*. New York.
- . 2005a. "Child Poverty in Rich Countries 2005: The Proportion of Children Living in Poverty Has Risen in a Majority of the World's Developed Economies." Innocenti Report Card No. 6. Florence. [http://www.unicef-icdc.org/publications/index.html]. May 2005.
- . 2005b. Correspondence on under-five mortality. May. New York.
- . 2005c. "Monitoring the Situation of Children and Women." [www.childinfo.org]. May 2005.
- . 2005d. "Progress for Children: A Report Card on Gender Parity and Primary Education." Number 2. New York.
- . 2005e. *State of the World's Children 2005*. New York. [http://www.unicef.org/sowc05/english/sowc05.pdf]. May 2005.
- UNIDO (United Nations Industrial Development Organization). 2002. *Industrial Development Report 2002/2003: Competing through Innovation and Learning*. Vienna. [http://www.unido.org/userfiles/hartmany/12IDR_full_report.pdf]. May 2005.
- . 2004. *Industrial Development Report 2004: Industrialization, Environment, and the Millennium Development Goals in Sub-Saharan Africa: The New Frontier in the Fight Against Poverty*. Vienna.
- University of California, Berkeley, and Max Planck Institute for Demographic Research. 2005. *Human Mortality Database*. Database. Berkeley and Munich. [http://www.mortality.org]. June 2005.
- UN Millennium Project. 2005a. *Combating AIDS in the Developing World*. Task Force on HIV/AIDS, Malaria, TB, and Access to Essential Medicines, Working Group on HIV/AIDS. London: Earthscan.
- . 2005b. *Coming to Grips with Malaria in the New Millennium*. Task Force on HIV/AIDS, Malaria, TB, and Access to Essential Medicines, Working Group on Malaria. London: Earthscan.
- . 2005c. *Halving Hunger: It Can Be Done*. Task Force on Hunger. London: Earthscan.
- . 2005d. *Health, Dignity, and Development: What Will It Take?* Task Force on Water and Sanitation. London: Earthscan.
- . 2005e. *Investing in Development: A Practical Plan to Achieve the Millennium Development Goals*. London: Earthscan.
- . 2005f. *Toward Universal Primary Education: Investments, Incentives, and Institutions*. Task Force on Education and Gender Equality. London: Earthscan.
- . 2005g. *Trade for Development*. Task Force on Trade. London: Earthscan.
- . 2005h. *Who's Got the Power? Transforming Health Systems for Women and Children*. Task Force on Child Health and Maternal Health. London: Earthscan.
- UN News Centre. 2004. "Annan Calls for Overhaul in Security Structure to Better Protect UN Personnel." 11 October. [http://www.un.org/apps/news/storyAr.asp?NewsID=12186&Cr=security&Cr1=]. May 2005.
- UN OCHA (United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs). 2002. "Democratic Republic of the Congo 2002: Consolidated Appeals Process (CAP)." Geneva.
- . 2004a. "Democratic Republic of the Congo 2004: Consolidated Appeals Process (CAP)." Geneva. [http://ochadms.unog.ch/quickplace/cap/main.nsf/h_Index/CAP_2004_DR Congo/\$FILE/CAP_2004_DR Congo_SCREEN.PDF?OpenElement]. May 2005.
- . 2004b. "Occupied Palestinian Territory 2004: Consolidated Appeals Process (CAP)." Geneva. [http://ochadms.unog.ch/quickplace/cap/main.nsf/h_Index/CAP_2004_oPt/\$FILE/CAP_2004_oPt_SCREEN.PDF?OpenElement]. May 2005.
- UN (United Nations) Viet Nam. 2002. "Vietnam: Bringing the MDGs Closer to the People." New York. [http://www.undp.org/mdg/vietnam2002.pdf]. May 2005.

- Woodward, Susan. 2002. "Economic Priorities for Successful Peace Implementation." In Stephen John Stedman, Donald Rothchild, and Elizabeth Cousens, eds., *Ending Civil Wars: The Implementation of Peace Agreements*. Boulder: Lynne Rienner.
- Working Group on New International Financial Contributions, Office of the President of the French Republic. 2004. "New International Financial Contributions." A report by the working group chaired by Jean-Pierre Landau. Report to Jacques Chirac, President of the French Republic. Paris.
- World Bank. 1998. *Assessing Aid: What Works, What Doesn't, and Why*. Washington, DC: Oxford University Press.
- . 2001. "Tanzania: World Bank Approves Primary Education Project." News Release 2002/096/AFR. Washington, DC.
- . 2002. "Corruption, Poverty, and Inequality." Washington, DC. [<http://www1.worldbank.org/publicsector/anticorrupt/corpo.htm>]. June 2005.
- . 2003a. "Benin: Second Poverty Reduction Support Credit." Environmental Assessment E1083. Washington, DC.
- . 2003b. *Brazil: Equitable, Competitive, Sustainable—Contributions for Debate*. Washington, DC.
- . 2003c. *Poverty in Guatemala*. Washington, DC.
- . 2003d. *Rural Poverty Alleviation in Brazil: Toward an Integrated Strategy*. Washington, DC.
- . 2003e. *World Development Report 2004: Making Services Work for Poor People*. New York: Oxford University Press.
- . 2004a. *2003 Annual Review of Development Effectiveness: The Effectiveness of Bank Support for Policy Reform*. Washington, DC. [[http://lnweb18.worldbank.org/oed/oeddoclib.nsf/DocUNIDViewForJavaSearch/3D82DE51D6B462DA85256E69006BD181/\\$file/arde_2003.pdf](http://lnweb18.worldbank.org/oed/oeddoclib.nsf/DocUNIDViewForJavaSearch/3D82DE51D6B462DA85256E69006BD181/$file/arde_2003.pdf)]. March 2005.
- . 2004b. "Books, Buildings, and Learning Outcomes: An Impact Evaluation of World Bank Support to Basic Education in Ghana." Report 28779. Operations Evaluation Department, Washington, DC. [[http://lnweb18.worldbank.org/oed/oeddoclib.nsf/0/928a136deb347b3485256e8a0061bc8d/\\$FILE/report_28779_basic_education.pdf](http://lnweb18.worldbank.org/oed/oeddoclib.nsf/0/928a136deb347b3485256e8a0061bc8d/$FILE/report_28779_basic_education.pdf)]. May 2005.
- . 2004c. *Global Economic Prospects 2005: Trade, Regionalism, and Development*. Washington, DC.
- . 2004d. "Opportunities and Challenges for Developing High-Value Agricultural Exports in Ethiopia." April draft. Africa Region, Country Department for Ethiopia, Washington, DC.
- . 2004e. *World Development Indicators 2004*. Washington, DC.
- . 2004f. *Inequality and Economic Development in Brazil*. Washington, DC.
- . 2005a. "2004 Annual Review of Development Effectiveness: The Bank's Contributions to Poverty Reduction." Operations Evaluation Department. Washington, DC. [[http://lnweb18.worldbank.org/oed/oeddoclib.nsf/24cc3bb1f94ae11c85256808006a0046/efbce22c91b5796685256ff10057bb6c/\\$FILE/2004_ARDE.pdf](http://lnweb18.worldbank.org/oed/oeddoclib.nsf/24cc3bb1f94ae11c85256808006a0046/efbce22c91b5796685256ff10057bb6c/$FILE/2004_ARDE.pdf)]. June 2005.
- . 2005b. "China's Progress towards the Health MDGs." World Bank Rural Health in China: Briefing Note 2. Washington, DC.
- . 2005c. "Conditionality Review: Conditionality and Policy Based Lending—Trends." Washington, DC.
- . 2005d. "PovcalNet." [<http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/jsp/index.jsp>]. June 2005.
- . 2005e. "Russian Federation: Reducing Poverty through Growth and Social Policy Reform." Report 28923-RU. Europe and Central Asia Region, Poverty Reduction and Economic Management Unit, Washington, DC. [http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2005/03/17/000012009_20050317113145/Rendered/PDF/289230RU.pdf]. May 2005.
- . 2005f. *World Development Indicators 2005 CD-ROM (Single User)*. Washington, DC.
- Wagstaff, Adam, and Eddy van Doorslaer. 2003. "Catastrophe and Impoverishment in Paying for Health Care: With Applications to Vietnam 1993–98." *Health Economics* 12(11): 921–33.
- Waldman, Ronald. 2005. "Public Health in War." *Harvard International Review* 27(1).
- Walker, A., and C. Walker, eds. 1987. *The Growing Divide: A Social Audit 1979–1987*. London: CPAG Ltd.
- Watal, Jayashree. 2002. "Implementing the TRIPS Agreement." In Bernard Hoekman, Aaditya Mattoo, and Philip English, eds., *Development, Trade and the WTO*. Washington, DC: World Bank.
- Watkins, Kevin. 2000. *The Oxfam Education Report*. Oxford: Oxfam International.
- . 2003a. "Farm Fallacies That Hurt the Poor." *Development Outreach* 5(2):10–12.
- . 2003b. "Northern Agricultural Policies and World Poverty: Will the Doha 'Development Round' Make a Difference?" Paper presented at the Annual World Bank Conference on Development Economics, World Bank, 15–16 May, Paris. [[http://wbn0018.worldbank.org/eurvp/web.nsf/Pages/Paper+by+Watkins/\\$File/WATKINS.PDF](http://wbn0018.worldbank.org/eurvp/web.nsf/Pages/Paper+by+Watkins/$File/WATKINS.PDF)]. May 2005.
- Welsh, Jennifer M. 2002. "From Right to Responsibility: Humanitarian Intervention and International Society." *Global Governance* 8(4): 503–21.
- White, David. 2005. "Progress Relies on Donors' Pledges." *Financial Times*, 14 February.
- White, Howard, and Geske Dijkstra. 2003. *Programme Aid and Development: Beyond Conditionality*. London and New York: Routledge.
- The White House. 2002. "Expand the Circle of Development by Opening Societies and Building the Infrastructure of Democracy." In *The National Security Strategy of the United States of America*. Washington, DC. [<http://www.whitehouse.gov/nsc/nss.pdf>].
- WHO (World Health Organization). 2004a. "Retrospective Mortality Survey among the Internally Displaced Population, Greater Darfur, Sudan." Geneva. [<http://www.who.int/disasters/repo/14656.pdf>]. May 2005.
- . 2004b. *The World Health Report 2004: Changing History*. Geneva. [http://www.who.int/whr/2004/en/report04_en.pdf]. May 2005.
- WHO (World Health Organization) and UNICEF (United Nations Children's Fund). 2003. *The Africa Malaria Report 2003*. Geneva. [http://www.unicef.org/publications/files/pub_africa_malaria_report_en.pdf]. May 2005.
- Winters, L. Alan. 2002. "The Economic Implications of Liberalising Mode 4 Trade." Joint WTO-World Bank Symposium on "The Movement of Natural Persons (Mode4) Under the GATS," 11–12 April, Geneva. [http://www.tessproject.com/guide/pubs/mode4/Economic_implications_of%20Lib_Mode4_Trade.pdf]. May 2005.
- Winters, L. Alan, Neil McCulloch, and Andrew McKay. 2004. "Trade Liberalization and Poverty: The Evidence So Far." *Journal of Economic Literature* 42(1):72–115.
- Wolf, Martin. 2005. "Asia's Giants Take Different Routes." *Financial Times*, 22 February.
- Wolfensohn, James, and François Bourguignon. 2004. "Development and Poverty Reduction: Looking Back, Looking Ahead." Prepared for the 2004 Annual Meetings of the World Bank and IMF. World Bank, Washington, DC. [<http://www.worldbank.org/ambc/lookingbacklookingahead.pdf>]. May 2005.
- Woods, Ngaire. 2005. "The Shifting Politics of Foreign Aid." *International Affairs* 81(2): 393–409.
- Woods, Ngaire, and research team. 2004. "Reconciling Effective Aid and Global Security: Implications for the Emerging International Development Architecture." Global Economic Governance Programme, University College, Oxford. [[http://users.ox.ac.uk/~ntwoods/IDAFinalDraft2\(26Nov2004\).pdf](http://users.ox.ac.uk/~ntwoods/IDAFinalDraft2(26Nov2004).pdf)]. March 2005.
- Woodward, Llewellyn. 1963. *The Age of Reform 1815–1870*. Oxford: Oxford University Press.

- World Bank and Palestinian Central Bureau of Statistics. 2004. "Deep Palestinian Poverty in the Midst of Economic Crisis." Working Paper 30751. Washington, DC. [http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2004/11/24/000112742_20041124094109/Rendered/PDF/307510arabic.pdf]. May 2005.
- World Bank and the Republic of Kenya. 2004. "Kenya Public Expenditure Review 2004: Report on the Structure and Management of Public Funding." Report 29421-KE. Africa Region, Country Department for Kenya, Washington, DC. [http://www-wds.worldbank.org/servlet/WDSContentServer/WDSP/IB/2005/03/17/000012009_20050317111633/Rendered/PDF/294210KE.pdf]. May 2005.
- WTO (World Trade Organization). 2004a. "Background Statistical Information with Respect to Trade in Textiles and Clothing." WTO Document G/L/692. Geneva.
- . 2004b. "International Trade Statistics 2004." Geneva. [http://www.wto.org/english/res_e/statistics/its2004_e/its2004_e.pdf]. May 2005.
- . 2004c. "Market Access Issues Related to Products of Export Interest Originating from Least Developed Countries: Note by the Secretariat." Washington, DC.
- . 2005. "Trade Topics: Agriculture Gateway." Geneva. [http://www.wto.org/english/tratop_e/agric_e/agric_e.htm]. June 2005.
- Yamano, T., and T. S. Jayne. 2004. "Measuring the Impact of Working Age Adult Mortality on Small-Scale Farm Households in Kenya." *World Development* 32(1): 91–119.
- Yunker, James A. 2004. "Could a Global Marshall Plan be Successful? An Investigation Using The WEEP Simulation Model." *World Development* 32(7): 1109–37. [http://www.sciencedirect.com/science?_ob=Mimg&_imagekey=B6VC6-4CGM6SP-1-3P&_cdi=5946&_user=666074&_orig=na&_coverDate=07%2F31%2F2004&_sk=999679992&view=c&wchp=dGLbVtz-zSKWA&md5=10d919d5a9c240234cbb00895899fc80&ie=/sdarticle.pdf]. March 2005.
- Yunus, Muhammad. 2004. "Grameen Bank, Microcredit and Millennium Development Goals." *Economic and Political Weekly* 39(36): 4077–80.
- World Bank and IMF (International Monetary Fund). 2003. "Supporting Sound Policies with Adequate and Appropriate Financing." DC2003-0016. Background paper for Development Committee (Joint Ministerial Committee of the Boards of Governors of the Bank and the Fund on the Real Resources to Developing Countries, "Item I of the Provision Agenda." Washington, DC. [[http://siteresources.worldbank.org/DEVCOMMINT/Documentation/20127712/DC2003-0016\(E\)-Financing.pdf](http://siteresources.worldbank.org/DEVCOMMINT/Documentation/20127712/DC2003-0016(E)-Financing.pdf)].
- . 2004a. "Financing Modalities toward the Millennium Development Goals: Progress Note." DC2004-003. Background paper for Development Committee (Joint Ministerial Committee of the Boards of Governors of the Bank and the Fund on the Real Resources to Developing Countries, "Item I of the Provision Agenda." Washington, DC. [[http://siteresources.worldbank.org/DEVCOMMINT/Documentation/20191435/DC2004-0003\(E\)-FinMod.pdf](http://siteresources.worldbank.org/DEVCOMMINT/Documentation/20191435/DC2004-0003(E)-FinMod.pdf)]. May 2005.
- . 2004b. *Global Monitoring Report 2004: Policies and Actions for Achieving the Millennium Development Goals and Related Outcomes*. Washington, DC. [<http://siteresources.worldbank.org/GLOBALMONITORINGEXT/Resources/0821358596.pdf>].
- . 2004c. "Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative: Status of Implementation." Washington, DC. [<http://www.imf.org/external/NP/hipc/2004/082004.pdf>]. May 2005.
- . 2005a. *Global Monitoring Report 2005: Millennium Development Goals: From Consensus to Momentum*. Washington, DC. [<http://siteresources.worldbank.org/GLOBALMONITORINGEXT/Resources/complete.pdf>]. May 2005.
- . 2005b. "Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative—Statistical Update." Washington, DC. [<http://www.imf.org/external/np/hipc/2005/040405.pdf>]. May 2005.
- . 2005c. "Moving Forward: Financing Modalities Toward the MDGs." DC2005-0008/Add. 1. Background paper for Development Committee (Joint Ministerial Committee of the Boards of Governors of the Bank and the Fund on the Real Resources to Developing Countries, "Item II of the Provision Agenda." Washington, DC. [[http://siteresources.worldbank.org/DEVCOMMINT/Documentation/20449410/DC2005-0008\(E\)-FinMod%20Add1.pdf](http://siteresources.worldbank.org/DEVCOMMINT/Documentation/20449410/DC2005-0008(E)-FinMod%20Add1.pdf)]. May 2005.

مؤشرات التنمية البشرية



211 دليل القارئ
214 ملاحظة على الجدول 1: عن دليل التنمية البشرية لهذا العام

جداول المؤشرات

رصد التنمية البشرية: تكبير خيارات البشر....

219	1	دليل التنمية البشرية
223	2	اتجاهات دليل التنمية البشرية
227	3	الفقر البشري وفق الدخل: البلدان النامية
230	4	الفقر البشري وفق الدخل: بلدان منظمة التعاون والإتماء الاقتصادي، شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة

... للعيش حياةً مديدة، صحية ...

232	5	الاتجاهات الديموغرافية
236	6	الالتزام بالصحة: الموارد والمتأفد والخدمات
240	7	حالة المياه والصرف الصحي والتغذية
244	8	اللامساواة في صحة الأمومة والطفولة
246	9	الأزمات والمخاطر الصحية الرئيسية كونياً
250	10	التبقي: التقدم والنكسات

... لاكتساب المعرفة...

254	11	الالتزام بالتعليم: الإنفاق العام
258	12	الإلمام بالقراءة والكتابة، والالتحاق بالمدارس
262	13	الثقافة: الانتشار والابتكار

... إمكانية الوصول إلى الموارد الضرورية لمستوى معيشة لائق...

266	14	الأداء الاقتصادي
270	15	اللامساواة في الدخل أو الاستهلاك
274	16	هيكلية التجارة
278	17	مسؤوليات البلدان الغنية: المعونات
279	18	مسؤوليات البلدان الغنية: التخفيف من أعباء الدين، والتجارة
280	19	تدفقات المعونة، رأس المال الخاص، الدين
284	20	الأولويات في الإنفاق العام
288	21	البطالة في بلدان منظمة التعاون والإتماء الاقتصادي

... فيما يُحافظ عليها للأجيال القادمة ...

289 الطاقة والبيئة 22

... حماية الأمن الشخصي ...

293 اللاجئون والأعداء الحربية 23

297 ضحايا الجريمة 24

... وإنجاز المساواة لجميع النساء والرجال

299 دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة 25

303 مقياس تمكين الجنوسة 26

307 اللامساواة الجنوسية في التعليم 27

311 اللامساواة الجنوسية في النشاطات الاقتصادية 28

315 الجنوسة وعبء العمل وتخصيص الوقت 29

316 المشاركة السياسية للنساء 30

الوثائق الرسمية عن حقوق الإنسان والحقوق العمالية

320 حالة الوثائق الرسمية الدولية الرئيسية عن حقوق الإنسان 31

324 حالة الاتفاقيات عن الحقوق العمالية الأساسية 32

328 مؤشرات أساسية لبلدان أخرى أعضاء في الأمم المتحدة 33

329 ملاحظة على الإحصائيات في تقرير التنمية البشرية

ملاحظات تقنية

340 حساب أدلة التنمية البشرية 1

347 جانبان لعملية تخفيض الفقر الواحدة - لم للنمو والتوزيع أهميتهما 2

352 تقييم التقدم باتجاه أهداف التنمية للألفية 3

354 تعريف المصطلحات الإحصائية

361 مراجع إحصائية

363 تصنيف البلدان

367 فهرس المؤشرات

371 فهرس مؤشرات أهداف التنمية للألفية في جداول المؤشرات

جداول مؤشرات التنمية البشرية

بشكل مختصر، في نهاية كل جدول؛ متوافقة مع المراجع الكاملة في المراجع الإحصائية. وعندما تقدم وكالة ما بيانات جمعها من مصدر آخر، تُعزى النسبة إلى المصدرين في ملاحظات الجداول. أما عندما تستند الوكالة إلى عمل كثير من المساهمين الآخرين، فلا يُقدم إلا المصدر النهائي. وتُبين ملاحظات المصادر أيضاً مكونات البيانات الأصلية المستخدمة في أي حسابات يُجرىها مكتب تقرير التنمية البشرية لضمان إمكانية استنساخ جميع الحسابات بسهولة. ضُمّت المؤشرات، التي يمكن أن تُعطى عنها تعريفات قصيرة ذات مغزى، في تعريفات المصطلحات الإحصائية؛ فيما تظهر جميع المعلومات الأخرى، ذات الصلة، ضمن ملاحظات في نهاية كل جدول. للمزيد من المعلومات التقنية المفصلة عن هذه المؤشرات، يُرجى الاطلاع على المواقع الإلكترونية للوكالات المصدرة المعنية عبر زيارة موقع مكتب تقرير التنمية البشرية: <http://hdr.undp.org/statistics/understanding/resources.cfm>

تباينات بين التقديرات القطرية والدولية

عند جمع سلاسل البيانات الدولية، غالباً ما تُطبّق الوكالات الدولية للبيانات معايير متبناة دولياً وإجراءات توفيقية لتحسين قابلية المقارنة بين البلدان. وحيثما تستند البيانات الدولية إلى إحصاءات قومية، كما تفعل ذلك عادةً، قد تحتاج البيانات القطرية إلى تعديل. وعندما تكون هناك بيانات ناقصة بالنسبة إلى بلد ما، يمكن أن تُخرج وكالة دولية بتقديرات إذا ما أمكن استخدام معلومات أخرى ذات صلة بالموضوع. ونظراً إلى الصعوبات في التنسيق بين الوكالات القطرية والدولية للبيانات، فقد لا تضم سلاسل البيانات الدولية أحدث البيانات القطرية. ومن الممكن أن تؤدي كل هذه العوامل إلى تضاربات بارزة بين التقديرات القطرية والدولية.

غالباً ما سلط هذا التقرير الضوء على مثل هذه التباينات. وبينما يدعو مكتب تقرير التنمية البشرية إلى

توفر جداول مؤشرات التنمية البشرية تقيماً عالمياً شاملاً لإنجازات البلدان في المجالات المختلفة للتنمية البشرية، كما تتضمن عدداً كبيراً من مؤشرات أهداف التنمية للألفية (أنظر فهرس المؤشرات وفهرس مؤشرات أهداف التنمية للألفية في جداول المؤشرات). وتوفر البيانات لهذه المؤشرات مرجعاً إحصائياً لتقييم التقدم في كل بلد نحو أهداف التنمية للألفية وغاياتها.

تنظم الجداول الرئيسية مواضيعياً، كما هي موصوفة ضمن العناوين الجارية، في أعلى كل جدول. وتشمل الجداول بيانات عن 175 من البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى جانب هونغ كونغ - الصين (منطقة إدارية خاصة) والأراضي الفلسطينية المحتلة - وهي كل التي يمكن حساب دليل التنمية البشرية العائد إليها. وبسبب الافتقار إلى بعض البيانات، لم يشمل دليل التنمية البشرية هذا العام 16 بلداً عضواً في الأمم المتحدة؛ غير أن مؤشرات التنمية البشرية الأساسية لهذه البلدان معروضة في الجدول 33.

في جداول المؤشرات، تُصنّف البلدان والمناطق بترتيب تنازلي وفقاً للقيمة المعطاة لها في دليل التنمية البشرية. ولتحديد موقع بلد ما في هذه الجداول، راجع ترتيب البلدان في طية الغلاف الأخير، حيث تُسرد البلدان بترتيب ألفبائي مع مرتبتها في دليل التنمية البشرية.

ومعظم البيانات في الجداول هي للعام 2003، وتلك المتوفرة لمكتب تقرير التنمية البشرية اعتباراً من 16 مايو/ أيار 2005؛ ما لم يُحدد خلاف ذلك.

المصادر والتعريفات

إن مكتب تقرير التنمية البشرية هو في الأساس مستخدم للإحصائيات، وليس منتجاً لها. لذا، فإنه يعتمد على وكالات دولية للبيانات؛ لديها الموارد والخبرات العملية لجمع البيانات الدولية عن مؤشرات إحصائية محددة، وتصنيفها. وتذكر مصادر جميع البيانات المستخدمة في جداول المؤشرات

تصنيفات الدخل. تُصنّف جميع البلدان في مجموعات بحسب الدخل عبر استخدام تصنيفات البنك الدولي: دخل مرتفع (الدخل القومي الإجمالي للفرد 9386 دولاراً أو أكثر في سنة 2003)، ودخل متوسط (766 - 9385 دولاراً)، ودخل متدن (765 دولاراً أو أقل).

تصنيفات عالمية رئيسية. المجموعات العالمية الثلاث هي البلدان النامية؛ وسط أوروبا وشرقها ورابطة الدول المستقلة؛ منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛ وهذه المجموعات لا تستبعد إحداها الأخرى (فمن شأن إحلال المجموعة المرتفعة الدخل في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية محل مجموعة بلدان المنظمة، واستثناء جمهورية كوريا، أن يُنتجا مجموعتين حصريتين على نحو متبادل). ويمثل تصنيف العالم كل البلدان والمناطق المئة والثلاثين التسعين المشمولة - وهي 191 بلداً منتسباً إلى عضوية المتحدة، بالإضافة إلى هونكونغ - الصين (منطقة إدارية خاصة) والأراضي الفلسطينية المحتلة - ما لم يُذكر خلاف ذلك.

التصنيفات الإقليمية. للبلدان النامية تصنيف إضافي في الأقاليم التالية: الدول العربية؛ شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ؛ أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (بما في ذلك المكسيك)؛ جنوب آسيا؛ جنوب أوروبا؛ أفريقيا جنوب الصحراء. وتتسق هذه التصنيفات الإقليمية مع المكاتب الإقليمية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ثمة تصنيف إضافي هو البلدان الأقل نمواً، كما تُعرفها الأمم المتحدة (2005 UN-OHRLS).

المجاميع ومعدلات النمو

المجاميع. تُقدّم المجاميع للتصنيفات الواردة أعلاه في آخر الجداول، حيث يكون الإقدام على ذلك ذا مغزى من الناحية التحليلية وتكون البيانات كافية. ويُشار إلى المجاميع التي تشكل إجمالي التصنيف (كما هو الحال بالنسبة إلى السكان) بالحرّف الأول من كلمة «مجموع». ونتيجة للتدوير، قد لا تساوي مجاميع العالم دائماً الحاصل الإجمالي للمجموعات الفرعية؛ في حين تكون كلُّ المجاميع الأخرى متوسطات مرجحة.

على العموم، لا يُعرض المجموع لتصنيف ما إلا عندما تتوفر البيانات لنصف البلدان وتمثل على الأقل ثلثي الترجيح المتوفر في التصنيف؛ كما أن مكتب تقرير التنمية البشرية لا

إدخال تحسينات على البيانات الدولية، فإنه يدرك أيضاً أن في استطاعته القيام بدورٍ نشطٍ في مثل هذه الجهود. وعندما ظهرت تباينات في البيانات، ساعد المكتب في الربط بين السلطات القطرية والدولية المعنية بالبيانات، لمعالجة هذه التباينات. وقد أدى ذلك في كثيرٍ من الحالات إلى إحصاءات أفضل في هذا التقرير. ويُجاهد مكتب تقرير التنمية البشرية لتحسين اتساق البيانات باستمرار، عبر بذل المزيد من الجهود المنهجية.

قابلية المقارنة مع تقدم الوقت

بنتيجة المراجعات الدورية للبيانات من جانب الوكالات الدولية، ربما تكون الإحصائيات المقدمة في الطبقات المختلفة للتقرير غير قابلة للمقارنة. لهذا السبب، ينصح مكتب تقرير التنمية البشرية، بشدّة، بعدم إنشاء تحليلات للاتجاهات استناداً إلى بيانات من طبقات مختلفة.

على نحو مماثل، فإن قيم دليل التنمية البشرية ومراتبه غير قابلة للمقارنة بين طبقات التقرير المختلفة. وللحصول على تحليل اتجاهي، استناداً إلى بيانات ومنهجية متسقة، راجع جدول المؤشرات الثاني (اتجاهات دليل التنمية البشرية). وتتوفر قيم دليل التنمية البشرية ومراتبه التي أعيد حسابها لسنة 2003، بناءً على البيانات وشُمول البلدان المقارنة في تقرير هذا العام، من خلال موقع مكتب تقرير التنمية البشرية على شبكة الإنترنت <http://hdr.undp.org/statistics>

تصنيفات البلدان

تُصنّف البلدان بأساليب أربعة: بحسب مستوى التنمية البشرية، وبحسب الدخل، وبحسب كونها ضمن مجموعات عالمية رئيسية، وبحسب الإقليم (انظر تصنيف البلدان). ولا تعبر هذه التسميات بالضرورة عن حكم على مرحلة التنمية لبلد معين أو لمنطقة معينة. فكلمة بلد، كما هي مستخدمة في النص والجداول، تُشير إلى أراضٍ أو مناطق؛ وفقاً لما هو ملائم.

تصنيفات التنمية البشرية. تُصنّف جميع البلدان المدرجة في دليل التنمية البشرية ضمن ثلاث مجموعات بحسب الإنجاز في التنمية البشرية: تنمية بشرية مرتفعة (حيث يبلغ دليل التنمية البشرية 0.800 أو أكثر)، وتنمية بشرية متوسطة (0.500 - 0.799)، وتنمية بشرية منخفضة (أقل من 0.500).

يملاً البيانات الناقصة من أجل حساب المجاميع. لذا، لا تمثل المجاميع لكل تصنيف إلا البلدان التي تتوفر عنها بيانات، ما لم يُذكر خلاف ذلك؛ وهي ترجع إلى السنة والفترة المحددة، ولا ترجع إلا إلى الموارد الأولية المذكورة. كذلك، لا تُعرض المجاميع حيث لا تتوفر إجراءات الترجيح المناسبة. لا تستند مجاميع الأدلة ومعدلات النمو والمؤشرات، الشاملة أكثر من فترة واحدة في الزمن، إلا إلى البلدان التي توجد عنها بيانات لكل الفترات الضرورية في الزمن. وعندما لا يُعرض المجموع لإقليم واحد أو أكثر، لا تُعرض المجاميع دائماً لتصنيف العالم الذي لا يُشير إلا إلى البلدان والمناطق المئة والثلاثة والتسعين.

لن تتوافق المجاميع في هذا التقرير على الدوام مع تلك الموجودة في منشورات أخرى، بسبب الاختلاف في تصنيفات البلدان والمنهجية المتبعة. وتتولى الوكالة الإحصائية التي توفر البيانات عن المؤشرات حساب المجاميع، حيث يُشار إلى ذلك.

الرُّموز

عند غياب الكلمات «سنوي» أو «معدل سنوي» أو «نمو سنوي»، تُشير الواصلة بين سنتين، كما في 1995-2000، إلى أن البيانات جُمعت خلال إحدى السنوات المعروضة. وتُشير الشَّرطَةُ المائلةُ بين سنتين، كما في 1998/2001، إلى متوسط السنوات المعروضة. كما تُستخدم العلامات التالية:

- .. بيانات غير متوفرة.
- (.) أقل من نصف الوحدة مبين.
- > أقل من.
- لا ينطبق.
- م مجموع.

معدلات النمو. يُعبر عن معدلات النمو المتعددة السنوات كمتوسط لمعدلات التغيير السنوي. وعند حساب المعدلات من جانب مكتب تقرير التنمية البشرية، لا تُستخدم سوى نقاط الابتداء والانهاء. ويُعبر عن معدلات النمو من سنة إلى أخرى، كنسب مئوية للتغيير.

ملاحظات بلدانية

لا تشمل البيانات عن الصين أياً من هونغ كونغ - الصين (منطقة إدارية خاصة) أو ماكاو- الصين (منطقة إدارية

ملاحظة على الجدول 1: عن دليل التنمية البشرية لهذا العام

الأعضاء في الأمم المتحدة، بذل مكتب تقرير التنمية البشرية جهوداً خاصة في عدد من الحالات للحصول على تقديرات من مصادر دولية أو إقليمية أو قطرية أخرى؛ عند الافتقار إلى البيانات من وكالات البيانات الدولية الأساسية حول واحد أو اثنين من مكونات دليل التنمية البشرية في بلد ما. وفي حالات قليلة جداً، خرج مكتب تقرير التنمية البشرية ببعض التقديرات؛ وهي مأخوذة من مصادر غير الوكالات الدولية الأساسية، وموثقة في هوامش الجدول الأول. وغالباً ما تتباين نوعية هذه التقديرات ودرجة الوثوق بها، كما أنها لا ترد في جداول أخرى تعرض بيانات مشابهة.

مصادر البيانات الدولية الرئيسية

متوسط العمر المتوقع عند الولادة. تأتي التقديرات حول متوسط العمر المتوقع من منشور «تعديل الاحتمالات المتوقعة لسكان العالم سنة 2004» (UN 2005)، وهو مصدر الأمم المتحدة الرسمي للتقديرات والاستشرافات السكانية؛ يُعده قسم السكان في الأمم المتحدة مرتين كل عام بالارتكاز على بيانات من الإحصاءات والدراسات السكانية القطرية. في «تعديل 2004»، أدخل قسم السكان في الأمم المتحدة بيانات قطرية، متوفرة حتى نهاية سنة 2004. ولتقييم وقع فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، تدمج أحدث التقديرات عن مدى انتشار المرض التي أعدها برنامج الأمم المتحدة المعني بقضية الإيدز/السيدا مع سلسلة من الافتراضات عن الاتجاهات الديموغرافية ومعدلات الوفيات للمصابين وغير المصابين بالإيدز/السيدا في كل من البلدان الستين التي يُمثل فيها المرض بوضوح.

تطرح المحركات المتقلبة لأمراض معدية، مثل الإيدز/السيدا، تحديات خطيرة للتقديرات والاستشرافات السكانية؛ إذ إن توفر أدلة تجريبية جديدة على الاتجاهات الوبائية والديموغرافية للإيدز/السيدا غالباً ما تتطلب تكيفاً مع تقديرات سابقة. مثلاً على ذلك، أن أحدث تقديرات

يُسم دليل التنمية البشرية بأنه دليل مركب يقيس معدل إنجازات البلد في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية البشرية، هي الحياة المديدة الصحية كما تُقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة؛ والمعرفة كما تُقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ومعدل مجموع الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي؛ ومستوى المعيشة اللائق كما يُقاس بالنتائج المحلي الإجمالي للفرد في مُعدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي. ويبنى الدليل باستعمال مؤشرات متوفرة حالياً على الصعيد العالمي، وبمنهجية بسيطة وشفافة (انظر الملاحظة التقنية الأولى).

في حين أن مفهوم التنمية البشرية أوسع بكثير من أن يقدر دليل واحد على قياسه، يقدم دليل التنمية البشرية بديلاً قوياً عن الدخل كقياس مختصر لرفاه الإنسان؛ ويوفر مدخلاً مفيداً إلى معلومات غنية تتضمنها جداول المؤشرات اللاحقة حول نواحي التنمية البشرية المختلفة.

توفر البيانات يُحدد شمل البلدان

يُشير دليل التنمية البشرية، الوارد في هذا التقرير، إلى عام 2003؛ ويشمل 175 بلداً عضواً في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى هونغ كونغ - الصين (منطقة إدارية خاصة) والأراضي الفلسطينية المحتلة، ونظراً إلى النقص في البيانات القابلة للمقارنة، هناك 16 بلداً عضواً في الأمم المتحدة لا يمكن إدماجها في دليل التنمية البشرية لهذا العام؛ بل ترد مؤشرات التنمية البشرية الأساسية الخاصة بها في الجدول 33.

ولإتاحة المقارنات بين البلدان، يُحسب دليل التنمية البشرية، بالارتكاز على البيانات المتوفرة من وكالات دولية رائدة في هذا المجال، عند إعداد التقرير، بقدر ما يكون ذلك ممكناً (انظر مصادر البيانات الدولية الرئيسية أدناه)؛ لكن البيانات لعدد من البلدان غير متوفرة من هذه الوكالات لواحد أو أكثر من مكونات الدليل الأربعة.

تجاوباً مع رغبة البلدان في شملها ضمن دليل التنمية البشرية، وفي مسعى لإدماج أكبر عدد ممكن من البلدان

مدى تفشي فيروس نقص المناعة البشرية مماثل لتقديرات سابقة عن معظم البلدان؛ غير أنه أدنى على نحو ملحوظ بالنسبة إلى إثيوبيا ورواندا وزامبيا وزمبابوي وساحل العاج والكاميرون وكينيا، وأعلى للسنغال وغينيا الاستوائية. وهذه التغييرات هي في المقام الرئيسي نتائج عمليات إعادة التقييم لبيانات المدخلات ومنهجيات التقدير، وليست انعكاساً لتغيرات حقيقية. على نحو مماثل، فإن تقديرات الانخفاض البارز لمعدل العمر المتوقع في بعض بلدان أفريقيا جنوب الصحراء (مثل بوتسوانا، وساوتومي وبرنسيب، ونايجيريا)، والعديد من الاقتصاديات الانتقالية (مثل الاتحاد الروسي، وأذربيجان، وكزاخستان)، تُبنى على بيانات أحدث عهداً وأكثر دقة توحى ضمناً بمستويات وفيات أعلى مما قُدِّر سابقاً.

في المعتاد، تستند تقديرات متوسط العمر المتوقع التي تصدر عن قسم السكان في الأمم المتحدة إلى معدلات من خمس سنوات. هذا العام، ولأول مرة، خرج قسم السكان بتقديرات واستشرافات حول متوسط العمر المتوقع من خلال استقراء مرتكز على معدلات السنوات الخمس. وتأتي من هذه الاستقراءات تقديرات العمر المتوقع للعام 2003، الواردة في الجدول الأول وتلك المتضمنة في الجدول 2 (UN 2005c).

للسكان العالم سنة 2004» (UN 2005h)، راجع: www.un.org/esa/population/unpop.htm

معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة. في المعتاد، تُجمع البيانات عن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة خلال الإحصاءات السكانية القطرية التي تجرى عموماً كل خمس أو عشر سنوات، أو من خلال دراسات مسحية عن الأسر المعيشية. يستعمل هذا التقرير بيانات عن معدلات إلمام البالغين بالقراءة والكتابة من معهد الإحصاءات السكانية القطرية التي تجرى عموماً كل خمس أو عشر سنوات، أو من خلال دراسات مسحية عن الأسر المعيشية.

يستعمل هذا التقرير بيانات عن معدلات إلمام البالغين بالقراءة والكتابة. في المعتاد، تُجمع البيانات عن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة خلال الإحصاءات السكانية القطرية التي تجرى عموماً كل خمس أو عشر سنوات، أو من خلال دراسات مسحية عن الأسر المعيشية.

يستعمل هذا التقرير بيانات عن معدلات إلمام البالغين بالقراءة والكتابة. في المعتاد، تُجمع البيانات عن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة خلال الإحصاءات السكانية القطرية التي تجرى عموماً كل خمس أو عشر سنوات، أو من خلال دراسات مسحية عن الأسر المعيشية.

يستعمل هذا التقرير بيانات عن معدلات إلمام البالغين بالقراءة والكتابة. في المعتاد، تُجمع البيانات عن نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة خلال الإحصاءات السكانية القطرية التي تجرى عموماً كل خمس أو عشر سنوات، أو من خلال دراسات مسحية عن الأسر المعيشية.

المُسوح لبرنامج المقارنة 118 بلداً قُدِّر فيها مُعادِل القُوَّة الشرائية مباشرةً بالتقدير الاستقرائي من أحدث النتائج المرجعية. وفي ما يتعلّق بالبلدان غير المدمجة في الدراسات المرجعية، تُستقى التقديرات من خلال استعمال القياس الاقتصادي التناقصي. وتُستعمل لبلدان لا تشملها معلومات البنك الدولي، تقديرات مُعادِل القُوَّة الشرائية التي تؤمّنها جداول «بن» العالمية، المُعدّة في جامعة بنسلفانيا (Aten, Heston and Summers 2001, 2002).

في حالات محدودة، حيث لا تتوفر تقديراتٍ جديدةً بالثقة عن مُعادِل القُوَّة الشرائية من المصدريين الدوليين، عمل مكتب تقرير التنمية البشرية مع وكالات إقليمية وفطرية لتقدير مُعادِل القُوَّة الشرائية في هذه البلدان. ففي حالة كوبا، مثلاً، تُشكّل فريق تقني من خبراء قطريين ودوليين لاستكشاف المنهجيات المختلفة، بهدف الحصول على تقدير أفضل لمعادِل القُوَّة الشرائية. وستظهر نتائج هذا الجهد في تقارير لاحقة.

على الرغم من تحقيق تقدّم كبير في العقود الأخيرة، تعاني مجموعة البيانات الحالية عن مُعادِل القُوَّة الشرائية عدداً من المشكلات، بما في ذلك الانقراض إلى التغطية الشاملة، ومحدودية البيانات من حيث الفترة الزمنية، وغياب التجانس في نوعية النتائج في الأقاليم والبلدان المختلفة، ويتطلب ملء الثغرات في تغطية البلدان من خلال استعمال القياس الاقتصادي التناقصي افتراضات قوية؛ في حين يؤدي التقدير الاستقرائي مع مرور الوقت إلى إضعاف النتائج أكثر فأكثر، إذ تتسع المسافة بين العام الذي شملته الدراسة المرجعية والعام الراهن.

تُبرز أهمية مُعادِل القُوَّة الشرائية في التحليل الاقتصادي ضرورة تحسين البيانات لمعادِل القُوَّة الشرائية. وقد انطلقت جولة جديدة للألفية في إطار برنامج المقارنة الدولي، واعدةً بالتوصّل إلى بيانات محسنة جداً عن مُعادِل القُوَّة الشرائية لتحليل السياسة الاقتصادية، بما في ذلك تقييم الفقر الدولي. للتفاصيل عن برنامج المقارنة الدولي، ومنهجية مُعادِل القُوَّة الشرائية، راجع موقع البرنامج على شبكة الإنترنت: www.worldbank.org/data/icp.

مقارنات مع الوقت وعبر طبعات التقرير

يشكّل دليل التنمية البشرية أداة هامة لرصد الاتجاهات الطويلة الأمد في التنمية البشرية. ولتسهيل تحليل الاتجاهات عبر البلدان، يُحسب دليل التنمية البشرية لكل خمس سنوات

مستويات التعليم، كما ورد في التصنيف المعياري الدولي للتعليم. وقد صدرت نسخة معدّلة عن التصنيف عام 1997، مما أدى إلى بعض التغييرات في تصنيفات برامج التعليم القطرية؛ لكن لهذه التغييرات وقفاً أقل على تقديرات نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي. للتفاصيل بشأن بيانات الالتحاق بالمدارس، والتصنيف المعياري الدولي للتعليم، انظر: <http://www.uis.unesco.org>.

مع أنّ المقصود من نسب الالتحاق الإجمالي أن تكون بديلاً عن معدّل الإحراز التعليمي، فإنها لا تعكس نوعية النتائج التعليمية. وحتى عند استعمالها لمعرفة توفّر المنافذ إلى فرص التعلّم، يمكن أن تخفي فروقات هامة بين البلدان، بسبب الاختلافات في مدى العمر الذي يتناسب مع مستوى معين من التعليم ومدّة البرامج التعليمية؛ كما إنّ عوامل مثل تكرار السنة الدراسية ومعدلات التسرب قد تشوّه البيانات. ويمكن لمقاييس مثل السنوات الوسطية للالتحاق بالتعليم لدى سكّان بلد ما، أو متوسط العمر المتوقع في المدرسة أن تحدّد نتائج التعليم بدقّة أكبر، وينبغي لها مثالياً أن تحلّ كلياً محلّ نسب الالتحاق الإجمالية في دليل التنمية البشرية؛ لكن هذه البيانات ليست متوفرة بانتظام حتى الآن في عدد كافٍ من البلدان.

وفقاً للتحديد الحالي، لا تتضمن نسبة الالتحاق الإجمالية عدد الطلاب الملتحقين بالتعليم في بلدان أخرى. فالبيانات الحالية عن الكثير من البلدان الأصغر التي يتابع العديد من طلابها دراستهم الجامعية في الخارج، قد تُقصر كثيراً عن تمثيل نسبة فرص التعلّم أو معدّل الإحراز التعليمي للسكّان؛ وتؤدي تالياً إلى إعطاء قيمة لدليل التنمية البشرية أقل من قيمته الحقيقية.

النتائج المحليّة الإجماليّة للفرد (مُعادِل القُوَّة الشرائية بالدولار الأميركي). لمقارنة مستويات المعيشة بين البلدان، يجب تحويل النتائج المحليّة الإجماليّة للفرد إلى مُعادِل القُوَّة الشرائية الذي يُلغي الاختلافات في مستويات الأسعار بين البلدان. ويؤمّن البنك الدولي شتّى البيانات عن النتائج المحليّة الإجماليّة للفرد (مُعادِل القُوَّة الشرائية بالدولار الأميركي) في 164 بلداً، بالاستناد إلى البيانات عن الأسعار من أحدث الدراسات الصادرة عن برنامج المقارنة الدولي، وعن النتائج المحليّة الإجماليّة بالعملة المحليّة من بيانات الحسابات القطرية. وقد شملت آخر جولة من

في الفترة 1975-2003، وترتكز هذه التقديرات الواردة في الجدول 2 على منهجية ثابتة، وعلى البيانات المتوفرة حول الاتجاهات القابلة للمقارنة عند إعداد التقرير.

لأن الوكالات الدولية للبيانات تحسّن مجموعات بياناتها باستمرار، بما في ذلك تحديث البيانات التاريخية دورياً، فإن معظم التغيرات بين سنة وأخرى في المعدلات والمراتب

الخاصة بدليل التنمية البشرية في طبقات تقرير التنمية البشرية، غالباً ما تُظهر مراجعات للبيانات - خاصة ببلد ما ومتعلقة ببلدان أخرى على حد سواء - بدلاً من التغيرات الحقيقية في بلد ما. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن تؤثر التغيرات العرضية في شمل البلدان على مرتبة في دليل التنمية البشرية، حتى عند استعمال منهجية ثابتة لحساب دليل التنمية البشرية، نتيجة لذلك، يمكن أن تتخفف المرتبة التي يحتلها بلد ما في دليل التنمية البشرية بين تقريرين متتاليين؛ ولكن، عند استعمال بيانات معدلة وقابلة للمقارنة لإعادة حساب دليل التنمية البشرية في السنوات الأخيرة، يمكن أن تظهر قيمة دليل التنمية البشرية تحسناً.

لهذه الأسباب، يجب ألا تركز تحاليل اتجاهات دليل التنمية البشرية على طبقات مختلفة للتقرير. ويقدم جدول المؤشرات الثاني بيانات محدثة عن اتجاهات دليل التنمية البشرية، استناداً إلى بيانات ومنهجية راسخة. للاطلاع

على المعدلات والمراتب الخاصة بدليل التنمية البشرية التي أعيد حسابها للعام 2002 (السنة المرجعية لدليل التنمية البشرية في تقرير التنمية البشرية للعام 2004)، بناءً على بيانات وتغطية قابلة للمقارنة مع تقرير هذا العام، انظر: <http://hdr.undp.org/statistics>

دليل التنمية البشرية في بلدان ذات تنمية بشرية مرتفعة
حسب دليل التنمية البشرية في هذا التقرير لمقارنة إنجازات البلدان في كل مستويات التنمية البشرية، وتُظهر المؤشرات المستعملة حالياً في دليل التنمية البشرية فروقات بسيطة جداً بين معدلات دليل التنمية البشرية في بلدان النسب الأعلى في دليل التنمية البشرية؛ ولذا، غالباً ما لا تعكس التصنيفات المتصدرة دليل التنمية البشرية سوى الفروقات الصغيرة جداً في هذه المؤشرات الأساسية. ولهذه البلدان المرتفعة الدخل، يمكن لدليل بديل - هو دليل الفقر البشري (الوارد في جدول المؤشرات الرابع)، أن يظهر بشكل أفضل حجماً الحرمان البشري الذي ما زال موجوداً بين مجموعات السكان، ويساعد على توجيه تركيز السياسات العامة.

للمزيد من النقاشات عن استعمال دليل التنمية البشرية وحدوده، وعن مكوناته من المؤشرات، انظر: <http://hdr.undp.org/statistics>

دليل التنمية البشرية

الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ^د	دليل الناتج المحلي الإجمالي	دليل التعليم	دليل متوسط العمر المتوقع	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) 2003	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) ^ج 03/2002	نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين 15 من عمر (وما فوق) 2003 ^ب	متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام) 2003	قيمة دليل التنمية البشرية 2003	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ^د
تنمية بشرية مرتفعة									
2	0.99	0.99	0.91	37,670	f 101	e ..	79.4	0.963	1 النرويج
4	0.96	0.98	0.93	31,243	96	e ..	80.7	0.956	2 أيسلندا
7	0.95	0.99	0.92	29,632	f 116	e ..	80.3	0.955	3 أستراليا
3-	1.00	0.95	0.89	h 62,298	g 88	e ..	78.5	0.949	4 لكسمبرغ
2	0.96	0.97	0.92	30,677	i 94	e ..	80.0	0.949	5 كندا
14	0.93	0.99	0.92	26,750	f 114	e ..	80.2	0.949	6 السويد
1	0.96	0.96	0.93	30,552	90	e ..	80.5	0.947	7 سويسرا
6-	0.99	0.97	0.88	37,738	93	e ..	77.7	0.946	8 أيرلندا
3	0.94	0.99	0.90	28,335	f 114	e ..	78.9	0.945	9 بلجيكا
6-	0.99	0.97	0.87	37,562	93	e ..	77.4	0.944	10 الولايات المتحدة الأميركية
2	0.94	0.94	0.95	27,967	84	e ..	82.0	0.943	11 اليابان
1-	0.95	0.99	0.89	29,371	99	e ..	78.4	0.943	12 هولندا
3	0.94	0.99	0.89	27,619	f 108	e ..	78.5	0.941	13 فنلندا
9-	0.96	0.99	0.87	31,465	f 102	e ..	77.2	0.941	14 الدانمرك
3	0.94	0.99	0.89	27,147	f 123	e ..	78.4	0.939	15 المملكة المتحدة
1-	0.94	0.97	0.91	27,677	92	e ..	79.5	0.938	16 فرنسا
8-	0.95	0.96	0.90	30,094	89	e ..	79.0	0.936	17 النمسا
1	0.94	0.95	0.92	27,119	87	e, k, l 98.5	80.1	0.934	18 إيطاليا
3	0.90	0.99	0.90	22,582	f 106	e ..	79.1	0.933	19 نيوزيلندا
6-	0.94	0.96	0.90	27,756	89	e ..	78.7	0.930	20 ألمانيا
3	0.90	0.97	0.91	22,391	94	e, k, l 97.7	79.5	0.928	21 إسبانيا
5-	0.94	0.87	0.94	27,179	74	k, l 93.5	81.6	0.916	22 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرة)
2	0.88	0.95	0.91	20,033	91	e 96.9	79.7	0.915	23 إسرائيل
2	0.88	0.97	0.89	19,954	92	e 91.0	78.3	0.912	24 اليونان
4-	0.92	0.91	0.89	24,481	m 87	e 92.5	78.7	0.907	25 سنغافورة
4	0.88	0.98	0.86	19,150	95	e, k 99.7	76.4	0.904	26 سلوفينيا
5	0.87	0.97	0.87	18,126	94	e, k, l 92.5	77.2	0.904	27 البرتغال
6	0.87	0.97	0.87	17,971	93	e, k, l 97.9	77.0	0.901	28 جمهورية كوريا
2	0.87	0.91	0.89	18,776	78	e 96.8	78.6	0.891	29 قبرص
9	0.84	0.96	0.83	15,720	j 89	e, k 99.7	75.0	0.878	30 بربادوس
7	0.85	0.93	0.84	16,357	80	e ..	75.6	0.874	31 الجمهورية التشيكية
3	0.86	0.85	0.89	17,633	79	n 87.9	78.4	0.867	32 مالطة
4-	0.88	0.86	0.86	j, o 19,210	74	e 92.7	76.4	0.866	33 بروني دار السلام
12	0.80	0.96	0.82	12,106	95	e 97.2	74.5	0.863	34 الأرجنتين
5	0.83	0.96	0.80	14,584	89	e 99.3	72.7	0.862	35 هنغاريا
12	0.79	0.96	0.82	11,379	90	e, k, l 99.7	74.3	0.858	36 بولندا
17	0.77	0.91	0.88	10,274	81	e 95.7	77.9	0.854	37 شيلي
4	0.82	0.97	0.77	13,539	92	e 99.8	71.3	0.853	38 إستونيا
8	0.79	0.97	0.79	11,702	94	e 99.6	72.3	0.852	39 ليتوانيا
13-	0.88	0.87	0.80	p 19,844	82	r 89.2	72.8	0.849	40 قطر
18-	0.90	0.76	0.88	j, q 22,420	74	k 77.3	78.0	0.849	41 الإمارات العربية المتحدة
1	0.82	0.91	0.82	13,494	75	e 99.6	74.0	0.849	42 سلوفاكيا
7-	0.86	0.86	0.82	17,479	81	e 87.7	74.3	0.846	43 البحرين
11-	0.87	0.80	0.87	q 18,047	74	k 82.9	76.9	0.844	44 الكويت
5	0.79	0.90	0.83	11,080	75	e 98.1	75.0	0.841	45 كرواتيا
16	0.74	0.94	0.84	8,280	i 88	k 97.7	75.4	0.840	46 أوروغواي
10	0.76	0.87	0.89	q 9,606	68	k 95.8	78.2	0.838	47 كوستا ريكا
7	0.77	0.96	0.78	10,270	90	e 99.7	71.6	0.836	48 لاتفيا
4-	0.80	0.95	0.75	12,404	i 89	j, m, r 97.8	j, m, r 70.0	0.834	49 سانت كيتس ونيفيس
13-	0.86	0.89	0.75	l 17,159	77	k, l 95.5	69.7	0.832	50 جزر البهاما
5	0.77	0.89	0.80	j, p 10,232	85	e 91.9	j, m 72.7	0.821	51 سيشيل
40	0.67	0.91	0.87	s ..	80	k 96.9	77.3	0.817	52 كوبا
7	0.75	0.85	0.83	9,168	75	e 90.3	75.1	0.814	53 المكسيك

الترتيب حسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ^h	دليل الناتج المحلي الإجمالي	دليل التعليم	دليل متوسط العمر المتوقع	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) 2003	مجموع نسب الاتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) c 03/2002	نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) 2003	متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام) 2003	قيمة دليل التنمية البشرية 2003	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ^g
54	0.71	0.93	0.79	6,992	83	98.9	72.2	0.810	توغنا
55	0.73	0.91	0.79	7,731	78	98.2	72.2	0.808	بلغاريا
56	0.71	0.88	0.83	6,854	79	91.9	74.8	0.804	بنما
57	0.78	0.88	0.75	10,766	66	98.5	69.9	0.801	تريينداد وتوباغو
تنمية بشرية متوسطة									
58	0.72	0.86	0.81	6,992	96	81.7	73.6	0.799	الجمهورية العربية الليبية
59	0.70	0.87	0.81	6,794	70	96.1	73.8	0.797	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
60	0.77	0.80	0.82	10,294	69	85.8	73.9	0.797	أنغيوا وبربودا
61	0.76	0.83	0.80	9,512	71	88.7	73.2	0.796	ماليزيا
62	0.76	0.96	0.67	9,230	90	99.4	65.3	0.795	الاتحاد الروسي
63	0.73	0.89	0.76	7,790	91	88.4	70.5	0.792	البرازيل
64	0.72	0.89	0.77	7,277	72	97.3	71.3	0.792	رومانيا
65	0.79	0.80	0.79	11,287	71	84.3	72.2	0.791	موريشيوس
66	0.73	0.96	0.67	7,959	96	96.0	65.3	0.787	غرينادا
67	0.68	0.95	0.72	6,052	88	99.6	68.1	0.786	بيلازوس
68	0.68	0.86	0.82	5,967	71	94.6	74.2	0.786	البوسنة والهرسك
69	0.70	0.86	0.79	6,702	71	94.2	72.4	0.785	كولومبيا
70	0.67	0.84	0.84	5,448	75	88.0	75.6	0.783	دومينيكا
71	0.82	0.71	0.82	13,584	63	74.4	74.1	0.781	عمان
72	0.64	0.89	0.81	4,584	69	98.7	73.8	0.780	ألبانيا
73	0.72	0.86	0.75	7,595	73	92.6	70.0	0.778	تايلاند
74	0.68	0.89	0.75	5,854	71	98.7	70.2	0.776	ساموا (الغربية)
75	0.65	0.87	0.80	4,919	75	93.0	72.9	0.772	فنزويلا
76	0.68	0.85	0.79	5,709	75	90.1	72.4	0.772	سانت لوسيا
77	0.82	0.72	0.78	13,226	57	79.4	71.8	0.772	المملكة العربية السعودية
78	0.67	0.95	0.69	5,491	86	99.4	66.1	0.766	أوكرانيا
79	0.66	0.88	0.75	5,260	87	87.7	70.0	0.762	بيرو
80	0.70	0.94	0.64	6,671	85	99.5	63.2	0.761	كازاخستان
81	0.66	0.84	0.78	5,074	79	86.5	72.0	0.759	لبنان
82	0.60	0.86	0.82	3,641	..	91.0	74.3	0.759	إكوادور
83	0.60	0.90	0.77	3,671	72	99.4	71.5	0.759	أرمينيا
84	0.63	0.89	0.76	4,321	82	92.6	70.4	0.758	الفلبين
85	0.65	0.84	0.78	5,003	69	90.9	71.6	0.755	الصين
86	0.70	0.83	0.74	..	73	88.0	69.1	0.755	سورينام
87	0.69	0.81	0.77	6,123	67	88.1	71.1	0.755	سانت فنسنت وجزر غرينادين
88	0.64	0.86	0.77	4,684	73	91.6	71.0	0.755	باراغوي
89	0.71	0.74	0.80	7,161	74	74.3	73.3	0.753	تونس
90	0.63	0.86	0.77	4,320	78	89.9	71.3	0.753	الأردن
91	0.71	0.77	0.78	6,950	77	76.9	71.9	0.753	بليز
92	0.68	0.86	0.71	5,880	73	92.9	67.8	0.752	فيجي
93	0.61	0.83	0.82	3,778	69	90.4	74.0	0.751	سري لانكا
94	0.70	0.82	0.73	6,772	68	88.3	68.7	0.750	تركيا
95	0.70	0.84	0.70	6,823	76	87.7	67.2	0.749	الجمهورية الدومينيكية
96	0.65	0.90	0.69	..	75	97.2	66.6	0.745	ملديف
97	0.68	0.91	0.62	5,938	..	98.8	62.4	0.738	تركمانستان
98	0.62	0.83	0.76	4,104	74	87.6	70.8	0.738	جامايكا
99	0.71	0.74	0.76	6,995	69	77.0	70.4	0.736	إيران (جمهورية-الإسلامية)
100	0.54	0.90	0.76	2,588	71	100.0	70.5	0.732	جورجيا
101	0.60	0.89	0.70	3,617	69	98.8	66.9	0.729	أذربيجان
102	0.52	0.88	0.79	..	80	91.9	72.5	0.729	الأراضي الفلسطينية المحتلة
103	0.69	0.71	0.77	6,107	74	69.8	71.1	0.722	الجزائر
104	0.65	0.76	0.76	4,781	68	79.7	70.9	0.722	السلفادور
105	0.66	0.75	0.76	5,214	73	75.7	70.4	0.721	الرأس الأخضر
106	0.60	0.76	0.81	3,576	62	82.9	73.3	0.721	الجمهورية العربية السورية

الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ^a	دليل الناتج المحلي الإجمالي	دليل التعليم	دليل متوسط العمر المتوقع	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) 2003	مجموع نسب الاتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) c 03/2002	نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) b 2003	متوسط العمر المتوقع لدى الولادة (بالأعوام) 2003	قيمة دليل التنمية البشرية 2003	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ^a
2-	0.63	0.90	0.63	4,230	77	96.5	63.1	0.720	غيانا
16	0.54	0.82	0.76	2,490	64	90.3	70.5	0.704	غيانا نام
33	0.48	0.93	0.70	1,751	82	98.7	66.8	0.702	فيرغيزستان
5	0.59	0.81	0.70	3,361	66	87.9	66.8	0.697	إندونيسيا
32	0.48	0.91	0.69	1,744	76	99.3	66.5	0.694	أوزبكستان
4	0.58	0.74	0.75	3,262	69	76.7	69.7	0.690	نيكاراغوا
9	0.54	0.87	0.65	2,587	87	86.5	64.1	0.687	بوليفيا
23	0.49	0.90	0.65	1,850	74	97.8	64.0	0.679	منغوليا
33	0.45	0.85	0.71	1,510	62	96.2	67.7	0.671	جمهورية مولدوفا
3	0.55	0.74	0.71	2,665	62	80.0	67.8	0.667	هندوراس
11-	0.62	0.66	0.70	4,148	61	69.1	67.3	0.663	غواتيمالا
1-	0.56	0.69	0.73	2,944	58	74.0	68.6	0.659	فانواتو
10-	0.61	0.62	0.75	3,950	74	55.6	69.8	0.659	مصر
68-	0.77	0.81	0.39	10,346	78	82.4	48.4	0.658	جنوب أفريقيا
93-	0.88	0.78	0.30	19,780	65	84.2	43.3	0.655	غينيا الاستوائية
36	0.40	0.91	0.64	1,106	76	99.5	63.6	0.652	طاجيكستان
43-	0.69	0.72	0.49	6,397	74	71.0	54.5	0.635	غابون
16-	0.62	0.53	0.75	4,004	58	50.7	69.7	0.631	المغرب
44-	0.69	0.80	0.39	6,180	71	85.0	48.3	0.627	ناميبيا
27	0.42	0.76	0.63	1,231	62	83.1	63.0	0.604	سان تومي وبرينسيبي
9-	0.56	0.61	0.64	2,892	60	61.0	63.3	0.602	الهند
13	0.48	0.68	0.62	1,753	52	76.6	62.3	0.594	جزر سليمان
34	0.39	0.76	0.59	..	48	89.7	60.2	0.578	ميانمار
3	0.51	0.69	0.52	2,078	59	73.6	56.2	0.571	كمبوديا
70-	0.75	0.76	0.19	8,714	70	78.9	36.3	0.565	بوتسوانا
13	0.47	0.53	0.64	1,714	47	56.2	63.2	0.547	جزر القمر
7	0.48	0.66	0.49	1,759	61	68.7	54.7	0.545	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
0	0.50	0.48	0.63	1,969	..	47.0	62.9	0.536	بوتان
5-	0.51	0.44	0.63	2,097	35	48.7	63.0	0.527	باكستان
15	0.44	0.53	0.61	1,420	61	48.6	61.6	0.526	نيبال
17-	0.55	0.52	0.50	2,619	41	57.3	55.3	0.523	بابوا غينيا الجديدة
11-	0.52	0.51	0.53	2,238	46	54.1	56.8	0.520	غانا
1-	0.48	0.45	0.63	1,770	53	41.1	62.8	0.520	بنغلاديش
22	0.39	0.64	0.51	..	75	58.6	55.5	0.513	تيمور-ليشتي
6-	0.49	0.52	0.52	1,910	38	59.0	56.4	0.512	السودان
23	0.38	0.71	0.45	965	47	82.8	52.0	0.512	الكونغو
3	0.47	0.57	0.49	1,696	66	53.0	54.3	0.512	توغو
6	0.45	0.71	0.37	1,457	74	68.9	47.3	0.508	أوغندا
20-	0.53	0.78	0.20	2,443	55	90.0	36.9	0.505	زيمبابوي
تنمية بشرية منخفضة									
24	0.35	0.64	0.51	809	51	70.6	55.4	0.499	مدغشقر
47-	0.64	0.73	0.12	4,726	60	79.2	32.5	0.498	سوازيلندا
19-	0.51	0.64	0.35	2,118	55	67.9	45.8	0.497	الكاميرون
26-	0.54	0.76	0.19	2,561	66	81.4	36.3	0.497	ليسوتو
18-	0.51	0.52	0.46	2,086	24	65.5	52.8	0.495	جيبوتي
15	0.36	0.51	0.59	889	55	49.0	60.6	0.489	اليمن
13-	0.48	0.49	0.46	1,766	45	51.2	52.7	0.477	موريتانيا
9-	0.48	0.50	0.44	1,742	..	51.9	51.6	0.475	هايتي
7	0.39	0.66	0.37	1,037	52	73.6	47.2	0.474	كينيا
19-	0.49	0.41	0.51	1,859	48	37.8	55.7	0.470	غامبيا
26-	0.51	0.41	0.48	2,097	41	41.0	53.7	0.466	غينيا
10-	0.47	0.39	0.51	1,648	40	39.3	55.7	0.458	السنگال
2	0.39	0.66	0.31	1,050	64	66.8	43.4	0.453	نيجيريا
7-	0.42	0.61	0.31	1,268	55	64.0	43.9	0.450	رواندا

دليل التنمية البشرية

الترتيب حسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ^a	دليل التنمية البشرية 2003	متوسط العمر لدى الولادة (بالأعوام) 2003	نسبة الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) 2003	مجموع نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) 03/2002	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) 2003	دليل متوسط العمر المتوقع	دليل الناتج المحلي الإجمالي	الترتيب حسب دليل التنمية البشرية ^a
160 أنغولا	0.445	40.8	66.8	30	2,344	0.26	0.54	34-
161 إريتريا	0.444	53.8	56.7	35	849	0.48	0.36	7
162 بنن	0.431	54.0	33.6	55	1,115	0.48	0.40	5-
163 ساحل العاج (كوت ديفوار)	0.420	45.9	48.1	42	1,476	0.35	0.46	14-
164 جمهورية تنزانيا المتحدة	0.418	46.0	69.4	41	621	0.35	0.30	11
165 ملاوي	0.404	39.7	64.1	72	605	0.24	0.67	11
166 زامبيا	0.394	37.5	67.9	48	877	0.21	0.36	1
167 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.385	43.1	65.3	28	697	0.30	0.32	6
168 موزامبيق	0.379	41.9	46.5	43	1,117	0.28	0.40	12-
169 بوروندي	0.378	43.6	58.9	35	648	0.31	0.51	5
170 إثيوبيا	0.367	47.6	41.5	36	711	0.38	0.33	1
171 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.355	39.3	48.6	31	1,089	0.24	0.40	12-
172 غينيا-بيساو	0.348	44.7	39.6	37	711	0.33	0.33	1-
173 تشاد	0.341	43.6	25.5	38	1,210	0.31	0.42	19-
174 مالي	0.333	47.9	19.0	32	994	0.38	0.38	10-
175 بوركينافاسو	0.317	47.5	12.8	24	1,174	0.38	0.41	20-
176 سيراليون	0.298	40.8	29.6	45	548	0.26	0.35	1
177 النيجر	0.281	44.4	14.4	21	835	0.32	0.35	8-
البلدان النامية	0.694	65.0	76.6	63	4,359	0.67	0.70	..
البلدان الأقل نمواً	0.518	52.2	54.2	45	1,328	0.45	0.60	..
الدول العربية	0.679	67.0	64.1	62	5,685	0.70	0.72	..
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	0.768	70.5	90.4	69	5,100	0.76	0.83	..
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0.797	71.9	89.6	81	7,404	0.78	0.74	..
جنوب آسيا	0.628	63.4	58.9	56	2,897	0.64	0.67	..
أفريقيا جنوب الصحراء	0.515	46.1	61.3	50	1,856	0.35	0.63	..
وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة	0.802	68.1	99.2	83	7,939	0.72	0.75	..
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (م ت ا)	0.892	77.7	..	89	25,915	0.88	0.85	..
بلدان (م ت ا) ذات الدخل المرتفع	0.911	78.9	..	95	30,181	0.90	0.86	..
تنمية بشرية مرتفعة	0.895	78.0	..	91	25,665	0.88	0.85	..
تنمية بشرية متوسطة	0.718	67.2	79.4	66	4,474	0.70	0.70	..
تنمية بشرية منخفضة	0.486	46.0	57.5	46	1,046	0.35	0.58	..
دخل مرتفع	0.910	78.8	..	94	29,898	0.90	0.86	..
دخل متوسط	0.774	70.3	89.6	73	6,104	0.75	0.73	..
دخل منخفض	0.593	58.4	60.8	54	2,168	0.56	0.64	..
العالم	0.741	67.1	..	67	8,229	0.70	0.75	..

ملاحظات

البيانات المجمعة في العمود 7 مبنية على البيانات المجمعة عن نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم التي تولى حسابها معهد الإحصاء في منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وعلى بيانات الإلمام بالقراءة والكتابة المستخدمة لحساب دليل التنمية البشرية.

تم تحديد الترتيب حسب دليل التنمية البشرية باستخدام

تم دليل التنمية البشرية حتى الفاصلة العشرية الخامسة.

تغير البيانات إلى تقديرات فخرية لعمد الإلمام بالقراءة والكتابة ترد في مسوح أو تعدادات سكانية أجريت بين عامي 2000 و2004، ما لم يرد خلاف ذلك، بالنظر إلى الاختلافات في المنهجية الإحصائية وملاءمة البيانات، يتوجب الحذر في عقد المقارنات بين البلدان وعلى مر الزمن. لعزيم من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع التالي: www.uis.unesco.org/ev.php?ID=4930_201&ID2=00_TOPIC

تغير البيانات إلى العام الدراسي 03/2002، ما لم يرد خلاف ذلك، تشير البيانات المتعلقة ببعض البلدان إلى تقديرات فخرية أو تقديرات معهد الإحصاء في اليونسكو.

تدل القيمة الإيجابية على أن الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية أعلى من الترتيب بحسب الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي)، في حال كانت القيمة سلبية، يكون العكس صحيحاً.

طبقت نسبة 99% لحساب دليل التنمية البشرية.

طبقت نسبة 100% لحساب دليل التنمية البشرية.

مراسلات عن نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم في لوكسمبورغ، أيار/مايو لوكسمبورغ، تشير البيانات إلى المواطنين الملتحقين بالتعليم في البلد وفي الخارج وتختلف تالياً عن التعريف المعياري.

جرى اعتماد قيمة 40 ألف دولار أمريكي (معادل القوة الشرائية بالدولار) لحساب دليل التنمية البشرية.

تقدير أولي لمعهد الإحصاء في اليونسكو، معروض لمراجعة إضافية.

تشير البيانات إلى عام غير العام المحدد.

تقدير صادر عن معهد الإحصاء في اليونسكو في يوليو/تموز 2002.

معهد الإحصاء في اليونسكو 2003a. التقديرات مبنية على معلومات ترد في تعدادات سكانية ومسوحات أسرية قديمة العهد ويتوجب الحذر في معالجتها.

جمعت البيانات من مصادر فخرية.

تشير البيانات إلى سنة بين عامي 1995 و1999.

البنك الدول 2003c.

أتن، هاستون وسامرر 2002. تختلف البيانات عن التعريف المعياري.

بني التقدير على قيمة تنازلية.

تم الحصول على البيانات من منظمة دول شرق الكاريبي، بالاستناد إلى مصادر فخرية.

العمل جارٍ لإعداد تقدير أحدث وأدق. انظر الملاحظة على الجدول 1: حول دليل التنمية البشرية لهذا العام). تم استخدام تقدير أولي قيمته 5400 دولار أمريكي (معادل القوة الشرائية بالدولار).

Aten, Heston and Summers 2001. تختلف البيانات عن التعريف المعياري.

تم الحصول على البيانات من أمانة منظمة دول شرق الكاريبي، بالاستناد إلى مصادر فخرية.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2003.

نظراً لعدم توفر بيانات عن مجموع نسب الالتحاق بالتعليم، جرى استخدام التقديرات التالية لمكتب تقرير التنمية البشرية: إكادور 75%، بوتان 49%، تركمانستان 75%، هايتي 48%.

التقدير مبني على مقارنة ثنائية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية (Ren and Kai 1995).

في غياب تقدير رسمي للناتج المحلي الإجمالي للفرد، جرى استخدام تقديرات أولية للبنك الدولي، معرضة لمراجعة إضافية، على الشكل الآتي: سوريانام 6552، ملديف 4798.

تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير العام أو الفترة الزمنية المحددين، أو تختلف عن التعريف المعياري، أو تشير إلى جزء من البلد دون سواه.

اليونيسيف 2004.

نظراً لعدم توفر تقدير للناتج المحلي الإجمالي للفرد

المصادر

العمود 1: جرى حسابه على أساس البيانات في الأعمدة 6-8؛ للتفاصيل، انظر الملاحظة التقنية 1.

العمود 2: الأمم المتحدة 2005c.

العمودان 3 و4: معهد الإحصاء في اليونسكو 2005c، ما لم يرد خلاف ذلك.

العمود 5: البنك الدولي 2005c، ما لم يرد خلاف ذلك؛ تولى البنك الدولي حساب البيانات المجمعة لمكتب تقرير التنمية البشرية.

العمود 6: جرى حسابه على أساس البيانات في العمود 4.

العمود 7: جرى حسابه على أساس البيانات في العمودان 3 و4.

العمود 8: جرى حسابه على أساس البيانات في العمود 5.

العمود 9: جرى حسابه على أساس البيانات في العمودان 1 و5.

2003	2000	1995	1990	1985	1980	1975	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
تنمية بشرية مرتفعة							
0.963	0.956	0.936	0.912	0.898	0.888	0.868	1 النرويج
0.956	0.943	0.919	0.915	0.896	0.886	0.863	2 أيسلندا
0.955	0.960	0.933	0.893	0.879	0.866	0.848	3 أستراليا
0.949	0.929	0.911	0.884	0.858	0.851	0.840	4 لكسمبرغ
0.949	..	0.934	0.929	0.909	0.886	0.869	5 كندا
0.949	0.958	0.929	0.897	0.886	0.874	0.864	6 السويد
0.947	0.940	0.921	0.910	0.896	0.890	0.879	7 سويسرا
0.946	0.929	0.894	0.870	0.845	0.826	0.811	8 أيرلندا
0.945	0.949	0.929	0.899	0.878	0.863	0.846	9 بلجيكا
0.944	0.938	0.929	0.916	0.901	0.887	0.867	10 الولايات المتحدة الأمريكية
0.943	0.936	0.925	0.911	0.895	0.882	0.857	11 اليابان
0.943	0.939	0.928	0.908	0.893	0.879	0.867	12 هولندا
0.941	0.940	0.914	0.901	0.879	0.861	0.841	13 فنلندا
0.941	0.932	0.913	0.898	0.890	0.882	0.874	14 الدانمرك
0.939	0.948	0.921	0.883	0.863	0.854	0.845	15 المملكة المتحدة
0.938	0.932	0.921	0.903	0.881	0.869	0.853	16 فرنسا
0.936	0.933	0.914	0.894	0.871	0.858	0.843	17 النمسا
0.934	0.921	0.907	0.889	0.866	0.858	0.842	18 إيطاليا
0.933	0.924	0.905	0.875	0.868	0.854	0.848	19 نيوزيلندا
0.930	0.927	0.913	0.888	0.869	0.861	..	20 ألمانيا
0.928	0.918	0.904	0.886	0.868	0.854	0.837	21 إسبانيا
0.916	..	0.882	0.862	0.827	0.800	0.761	22 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرة)
0.915	0.909	0.880	0.858	0.840	0.819	0.795	23 إسرائيل
0.912	0.895	0.876	0.872	0.864	0.850	0.835	24 اليونان
0.907	..	0.861	0.822	0.784	0.761	0.725	25 سنغافورة
0.904	0.884	0.853	26 سلوفينيا
0.904	0.898	0.878	0.849	0.826	0.802	0.787	27 البرتغال
0.901	0.884	0.855	0.818	0.780	0.741	0.707	28 جمهورية كوريا
0.891	0.883	0.858	0.836	0.813	0.793	..	29 قبرص
0.878	0.877	0.852	0.850	0.839	0.828	0.805	30 بربادوس
0.874	0.857	0.843	31 الجمهورية التشيكية
0.867	0.874	0.852	0.825	0.791	0.764	0.727	32 مالطة
0.866	33 بروني دار السلام
0.863	0.856	0.833	0.810	0.808	0.799	0.784	34 الأرجنتين
0.862	0.843	0.812	0.807	0.808	0.795	0.779	35 هنغاريا
0.858	0.845	0.816	0.803	36 بولندا
0.854	0.843	0.816	0.785	0.763	0.739	0.704	37 شيلي
0.853	0.833	0.795	0.814	38 إستونيا
0.852	0.828	0.787	0.823	39 ليتوانيا
0.849	40 قطر
0.849	..	0.814	0.812	0.787	0.769	0.734	41 الإمارات العربية المتحدة
0.849	42 سلوفاكيا
0.846	0.838	0.826	0.809	0.780	0.747	..	43 البحرين
0.844	0.837	0.813	..	0.780	0.777	0.763	44 الكويت
0.841	0.826	0.799	0.806	45 كرواتيا
0.840	..	0.817	0.804	0.787	0.780	0.759	46 أوروغواي
0.838	0.832	0.811	0.792	0.776	0.772	0.746	47 كوستا ريكا
0.836	0.812	0.765	0.799	0.805	0.792	..	48 لاتفيا
0.834	49 سانت كيتس ونيفيس
0.832	..	0.810	0.821	0.819	0.809	..	50 جزر البهاما
0.821	51 سيشيل
0.817	52 كوبا
0.814	0.809	0.782	0.764	0.755	0.735	0.689	53 المكسيك

2003	2000	1995	1990	1985	1980	1975	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
0.810	54 تونغا
0.808	0.795	0.784	0.795	0.789	0.769	..	55 بلغاريا
0.804	0.794	0.772	0.749	0.747	0.737	0.710	56 بنما
0.801	0.800	0.789	0.792	0.788	0.781	0.749	57 ترينيداد وتوباغو
تنمية بشرية متوسطة							
0.799	58 الجماهيرية العربية الليبية
0.797	59 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
0.797	60 أنتيغوا وبربودا
0.796	0.790	0.760	0.721	0.695	0.659	0.615	61 ماليزيا
0.795	..	0.770	0.817	62 الاتحاد الروسي
0.792	0.783	0.747	0.719	0.698	0.682	0.645	63 البرازيل
0.792	0.773	0.768	0.772	64 رومانيا
0.791	0.776	0.747	0.724	0.690	0.659	..	65 موريشيوس
0.787	66 غرينادا
0.786	0.774	0.751	0.787	67 بيلاروس
0.786	68 البوسنة والهرسك
0.785	0.773	0.752	0.727	0.708	0.691	0.662	69 كولومبيا
0.783	70 دومينيكا
0.781	0.769	0.738	0.699	0.641	0.547	0.494	71 عمان
0.780	0.736	0.702	0.703	0.693	72 ألبانيا
0.778	..	0.749	0.714	0.678	0.652	0.614	73 تايلاند
0.776	0.763	0.742	0.732	0.723	74 ساموا (الغربية)
0.772	0.772	0.767	0.759	0.740	0.732	0.718	75 فنزويلا
0.772	76 سانت لوسيا
0.772	0.762	0.741	0.708	0.673	0.659	0.603	77 المملكة العربية السعودية
0.766	0.754	0.747	0.799	78 أوكرانيا
0.762	..	0.734	0.707	0.698	0.674	0.643	79 بيرو
0.761	0.731	0.721	0.767	80 كازاخستان
0.759	0.742	0.727	0.677	81 لبنان
0.759	..	0.730	0.715	0.698	0.674	0.630	82 إكوادور
0.759	0.735	0.698	0.737	83 أرمينيا
0.758	..	0.736	0.720	0.693	0.687	0.654	84 الفلبين
0.755	..	0.683	0.627	0.594	0.558	0.525	85 الصين
0.755	86 سورينام
0.755	87 سانت فنسنت وجزر غرينادين
0.755	0.753	0.739	0.720	0.709	0.702	0.668	88 باراغوي
0.753	0.738	0.698	0.657	0.622	0.570	0.514	89 تونس
0.753	0.742	0.708	0.683	0.664	0.641	..	90 الأردن
0.753	0.779	0.768	0.747	0.717	0.707	..	91 بليز
0.752	..	0.741	0.724	0.702	0.686	0.663	92 فيجي
0.751	..	0.727	0.705	0.681	0.649	0.607	93 سرى لانكا
0.750	..	0.709	0.678	0.646	0.610	0.587	94 تركيا
0.749	0.732	0.700	0.679	0.672	0.650	0.619	95 الجمهورية الدومينيكية
0.745	96 ملديف
0.738	97 تركمانستان
0.738	0.730	0.723	0.719	0.699	0.696	0.688	98 جامايكا
0.736	0.721	0.694	0.650	0.610	0.570	0.566	99 إيران (جمهورية-الإسلامية)
0.732	100 جورجيا
0.729	101 أذربيجان
0.729	102 الأراضي الفلسطينية المحتلة
0.722	..	0.671	0.649	0.610	0.558	0.506	103 الجزائر
0.722	0.715	0.689	0.650	0.609	0.588	0.592	104 السلفادور
0.721	..	0.677	0.625	105 الرأس الأخضر
0.721	0.692	0.672	0.646	0.623	0.587	0.540	106 الجمهورية العربية السورية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2003
غيانا	0.678	0.684	0.677	0.683	0.685	0.714	0.720
107							
فييت نام	0.617	0.660	0.695	0.704
108							
قيرغيزستان	0.702
109							
إندونيسيا	0.468	0.530	0.583	0.625	0.663	0.680	0.697
110							
أوزبكستان	0.679	..	0.694
111							
نيكاراغوا	0.587	0.596	0.604	0.610	0.641	0.659	0.690
112							
بوليفيا	0.512	0.549	0.580	0.604	0.636	0.672	0.687
113							
منغوليا	0.668	0.673	0.633	0.657	0.679
114							
جمهورية مولدوفا	0.739	0.682	0.665	0.671
115							
هندوراس	0.518	0.569	0.601	0.623	0.640	..	0.667
116							
غواتيمالا	0.512	0.546	0.562	0.586	0.617	0.650	0.663
117							
فانواتو	0.659
118							
مصر	0.439	0.487	0.540	0.579	0.611	..	0.659
119							
جنوب أفريقيا	0.655	0.674	0.702	0.735	0.742	0.696	0.658
120							
غينيا الاستوائية	0.483	0.500	0.518	0.641	0.655
121							
طاجيكستان	0.699	0.696	0.629	0.630	0.652
122							
غابون	0.635
123							
المغرب	0.429	0.478	0.515	0.548	0.579	0.610	0.631
124							
ناميبيا	0.693	0.649	0.627
125							
سان تومي وبرينسيبي	0.604
126							
الهند	0.412	0.438	0.476	0.513	0.546	0.577	0.602
127							
جزر سليمان	0.594
128							
ميانمار	0.578
129							
كمبوديا	0.533	0.541	0.571
130							
بوتسوانا	0.503	0.577	0.638	0.681	0.659	0.596	0.565
131							
جزر القمر	..	0.480	0.498	0.504	0.517	0.533	0.547
132							
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	0.423	0.450	0.487	0.522	0.545
133							
بوتان	0.536
134							
باكستان	0.363	0.386	0.419	0.462	0.492	..	0.527
135							
نيبال	0.296	0.333	0.376	0.423	0.466	0.499	0.526
136							
بابوا غينيا الجديدة	0.425	0.445	0.467	0.481	0.515	0.529	0.523
137							
غانا	0.439	0.468	0.482	0.511	0.531	0.556	0.520
138							
بنغلاديش	0.345	0.364	0.389	0.419	0.452	0.506	0.520
139							
تيمور-ليشتي	0.513
140							
السودان	0.349	0.376	0.396	0.428	0.465	0.500	0.512
141							
الكونغو	0.452	0.499	0.540	0.526	0.531	..	0.512
142							
توغو	0.423	0.475	0.474	0.500	0.510	0.519	0.512
143							
أوغندا	0.412	0.409	0.412	0.474	0.508
144							
زيمبابوي	0.546	0.574	0.640	0.637	0.589	0.527	0.505
145							
تنمية بشرية منخفضة							
مدغشقر	0.400	0.437	0.436	0.446	0.458	..	0.499
146							
سوازيلندا	0.530	0.562	0.584	0.624	0.603	0.534	0.498
147							
الكامبيون	0.416	0.463	0.505	0.514	0.494	0.500	0.497
148							
ليسوتو	0.461	0.510	0.534	0.571	0.573	0.520	0.497
149							
جيبوتي	0.477	0.487	0.495
150							
اليمن	0.393	0.436	0.470	0.489
151							
موريتانيا	0.340	0.363	0.384	0.388	0.424	0.444	0.477
152							
هايتي	..	0.449	0.458	0.446	0.450	..	0.475
153							
كينيا	0.461	0.509	0.530	0.546	0.524	0.499	0.474
154							
غامبيا	0.284	0.424	0.457	0.470
155							
غينيا	0.466
156							
السنغال	0.311	0.339	0.375	0.403	0.421	0.444	0.458
157							
نيجيريا	0.318	0.376	0.386	0.406	0.418	..	0.453
158							
رواندا	0.342	0.388	0.401	0.340	0.335	0.435	0.450
159							

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	1975	1980	1985	1990	1995	2000	2003
160 أنغولا	0.445
161 إريتريا	0.409	0.428	0.444
162 بنن	0.304	0.336	0.362	0.368	0.395	0.422	0.431
163 ساحل العاج (كوت ديفوار)	0.409	0.441	0.448	0.442	0.427	0.428	0.420
164 جمهورية تنزانيا المتحدة	0.435	0.422	0.416	0.418
165 ملاوي	0.320	0.351	0.362	0.371	0.412	0.402	0.404
166 زامبيا	0.468	0.475	0.484	0.462	0.424	0.409	0.394
167 جمهورية الكونغو الديمقراطية	0.414	0.423	0.431	0.422	0.393	..	0.385
168 موزامبيق	..	0.299	0.287	0.311	0.328	0.360	0.379
169 بوروندي	0.285	0.311	0.345	0.353	0.324	..	0.378
170 إثيوبيا	0.291	0.311	0.323	0.352	0.367
171 جمهورية أفريقيا الوسطى	0.343	0.364	0.386	0.383	0.367	..	0.355
172 غينيا-بيساو	0.255	0.262	0.283	0.313	0.341	0.353	0.348
173 تشاد	0.269	0.271	0.311	0.335	0.344	0.359	0.341
174 مالي	0.230	0.256	0.263	0.283	0.307	0.330	0.333
175 بوركينافاسو	0.253	0.273	0.297	0.305	0.311	0.328	0.317
176 سيراليون	0.298
177 النيجر	0.236	0.252	0.242	0.249	0.256	0.271	0.281

المصادر

الأعمدة 1-6. جرى حسابها على أساس بيانات الأمم المتحدة 2005C عن متوسط العمر المتوقع، وبيانات معهد الإحصاء في اليونيسكو 2003a و2005a عن معدلات الإنجاب والقراءة والكتابة لدى البالغين وبيانات معهد الإحصاء في اليونيسكو 1999 و2005C عن مجموع نسب الانتاج الإجمالية بالتعليم، وبيانات البنك الدولي 2005C عن الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2000) والناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار).
المصدر 7. العمود 1 من جدول المؤشرات 1.

ملاحظة

جرى حساب قيم دليل التنمية البشرية في هذا الجدول باستخدام منهجية ممتدة وسلسلة بيانات، لذلك فإنها ليست متماثلة تماماً مع القيم الواردة في تقارير التنمية البشرية السابقة للمناقشات المفصلة، أنظر الملاحظة على الجدول 1: حول دليل التنمية البشرية لهذا العام.

الفقر البشري وفقّر الدّخل: البلدان النامية

الترتيب بحسب دليل الفقر البشري-1 ^أ ناقص الترتيب بحسب فقر الدّخل ^د	أ ت أ ^أ النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدّخل (%)			أ ت أ ^ب الأطفال دون الوزن السنوي لأعمارهم ^أ (% دون سن الخامسة) 2003-1995	السكان من دون إمكانية الحصول المستدام على مصدر مياه محصّن ^أ (%) 2002	معدّل الأميّة لدى البالغين ^ب (% من عمر 15 عاماً وما فوق) 2003	الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى 40 عاماً ^ج (% من الجماعة) 05-2000	دليل الفقر البشري-1 ^د الترتيب القيمة (%)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	خط الفقر القطني 2002-1990	دولاران في اليوم 2003-1990	دولار واحد في اليوم 2003-1990	2003-1995	2002	2003	05-2000	الترتيب	القيمة (%)	
تنمية بشرية مرتفعة										
..	e,f 6.5	1.5	22 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرّة)
..	h 14	g 0	7.5	1.8	6.3	6	25 سنغافورة
..	..	2>	2>	..	8	e,f 2.1	2.7	28 جمهورية كوريا
..	0	3.2	2.8	29 قبرص
..	h 6	0	e 0.3	6.3	4.5	4	30 بربادوس
..	7.3	2.8	33 بروني دار السلام
..	..	14.3	3.3	5	..	2.8	5.0	34 الأرجنتين
1	17.0	9.6	2>	1	5	4.3	3.5	3.7	2	37 شيلي
..	6	0	10.8	4.7	7.8	10	40 قطر
..	14	..	e 22.7	2.2	41 الإمارات العربيّة المتّحدة
..	9	..	12.3	3.8	43 البحرين
..	10	..	e 17.1	2.5	44 الكويت
0	..	3.9	2>	5	2	e 2.3	4.4	3.6	1	46 أوروغواي
10-	22.0	9.5	2.0	5	3	e 4.2	3.7	4.0	3	47 كوستا ريكا
..	1	49 سانت كيتس ونيفيس
..	3	3	e,f 4.5	13.4	50 جزر البهاما
..	h 6	13	8.1	51 سيشيل
..	4	9	e 3.1	3.2	4.8	5	52 كوبا
13-	10.1	26.3	9.9	8	9	9.7	6.0	8.4	13	53 المكسيك
..	0	i 1.1	5.0	54 تونغّا
10-	37.3	17.6	7.2	7	9	8.1	6.8	7.7	9	56 بنما
14-	21.0	39.0	12.4	h 7	9	e 1.5	11.6	8.8	15	57 ترينيداد وتوباغو
تنمية بشرية متوسطة										
..	5	28	e 18.3	4.2	15.3	33	58 الجماهيرية العربيّة الليبية
..	h 10	9	60 أنتيغوا وبربودا
9	15.5	9.3	2>	12	5	11.3	4.3	8.9	16	61 ماليزيا
5-	17.4	22.4	8.2	6	11	11.6	10.3	10.3	20	63 البرازيل
..	10.6	15	0	15.7	5.0	11.4	24	65 موريشيوس
..	5	66 غرينادا
15-	64.0	22.6	8.2	7	8	5.8	8.3	7.4	8	69 كولومبيا
..	h 5	3	70 دومينيكا
..	24	21	e 25.6	3.9	21.1	46	71 عمان
18	13.1	32.5	2>	h 19	15	7.4	9.9	12.8	28	73 تايلاند
..	12	e 1.3	6.5	74 ساموا (الغربيّة)
19-	31.3	32.0	15.0	4	17	7.0	8.2	8.8	14	75 فنزويلا
..	h 14	2	9.9	5.9	8.3	12	76 سانت لوسيا
..	14	g 5	20.6	5.8	14.9	32	77 المملكة العربيّة السعوديّة
17-	49.0	37.7	18.1	7	19	12.3	10.3	12.0	26	79 بيرو
..	3	0	e,f 13.5	5.7	9.6	18	81 لبنان
18-	35.0	40.8	17.7	12	14	9.0	8.6	10.6	22	82 إكوادور
4-	36.8	46.4	14.6	31	15	7.4	7.2	16.3	35	84 الفلبين
13-	4.6	46.7	16.6	10	23	9.1	6.9	12.3	27	85 الصين
..	13	8	12.0	10.1	10.9	23	86 سورينام
..	6.6	87 سانت فنسنت وجزر غرينادين
19-	21.8	33.2	16.4	5	17	8.4	8.1	9.4	17	88 باراغوي
27	7.6	6.6	2>	4	18	25.7	4.7	18.3	43	89 تونس
5	11.7	7.4	2>	4	9	10.1	6.4	8.1	11	90 الأردن
..	h 6	9	23.1	10.6	16.7	38	91 بليز
..	h 8	g 53	17.1	7.0	21.3	49	92 فيجي
10	25.0	50.7	7.6	29	22	h 9.6	4.3	18.0	42	93 سري لانكا
11	..	10.3	2>	8	7	11.7	8.9	9.7	19	94 تركيا
15	28.6	2>	2>	5	7	12.3	14.1	11.8	25	95 الجمهوريّة الدومينيكيّة
..	30	16	e 2.8	11.4	16.6	37	96 ملديف

الفقر البشري وفقّر الدّخل: البلدان النامية

الترتيب بحسب دليل الفقر البشري-1 ناقص الترتيب بحسب فقر الدّخل ^d	أ ^أ النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدّخل (%)				الأطفال دون الوزن السّوي لأعمارهم ^أ (% دون سن الخامسة) 2003-1995	السكان من دون إمكانية الحصول على مصدر مياه محصّن ^أ (%) 2002	معدّل الأمية لدى البالغين ^أ (% من غير 15 عاماً وما فوق) 2003	الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى 40 عاماً ^أ (% من الجماعة) 05-2000	دليل الفقر البشري-1		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	خط الفقر القطري 2002-1990 ^c	دولاران في اليوم 2003-1990 ^c	دولار واحد في اليوم 2003-1990 ^c	الترتيب					القيمة (%)		
										الترتيب	
13	18.7	13.3	2>	4	7	^e 12.4	11.3	10.5	21	جامايكا	98
22	..	7.3	2>	11	7	23.0	7.2	16.4	36	إيران (جمهورية-الإسلامية)	99
..	4	6	8.1	5.3	6.5	7	الأراضي الفلسطينية المحتلة	102
29	12.2	15.1	2>	6	13	30.2	7.8	21.3	48	الجزائر	103
23-	48.3	58.0	31.1	10	18	^e 20.3	9.9	15.9	34	السلفادور	104
..	^h 14	20	^e 24.3	7.6	18.7	45	الرأس الأخضر	105
..	7	21	17.1	4.6	13.8	29	الجمهورية العربية السورية	106
..	35.0	14	17	^{k,l} 1.4	18.2	14.8	31	غيانا	107
..	50.9	33	27	ⁱ 9.7	9.4	21.2	47	فيت نام	108
10	27.1	52.4	7.5	26	22	^e 12.1	11.2	17.8	41	إندونيسيا	110
30-	47.9	79.9	45.1	10	19	23.3	10.1	17.7	40	نيكاراغوا	112
5-	62.7	34.3	14.4	8	15	13.5	16.0	13.9	30	بوليفيا	113
14-	36.3	74.9	27.0	13	38	2.2	13.3	18.5	44	منغوليا	114
12-	53.0	44.0	20.7	17	10	20.0	15.8	16.9	39	هندوراس	116
2	56.2	37.4	16.0	23	5	30.9	15.9	22.9	51	غواتيمالا	117
..	^h 20	40	ⁱ 26.0	8.9	24.7	52	فانواتو	118
18	16.7	43.9	3.1	9	2	ⁱ 44.4	7.8	30.9	55	مصر	119
12	..	34.1	10.7	12	13	ⁱ 17.6	43.3	30.9	56	جنوب أفريقيا	120
..	19	56	15.8	47.7	38.1	71	غينيا الاستوائية	121
..	12	13	..	32.6	غابون	123
35	19.0	14.3	2>	9	20	^e 49.3	8.6	34.5	61	المغرب	124
12-	..	55.8	34.9	24	20	15.0	45.4	33.0	60	ناميبيا	125
..	13	21	..	17.1	سان تومي وبرينسيبي	126
12-	28.6	79.9	34.7	47	14	39.0	16.6	31.3	58	الهند	127
..	^h 21	30	..	14.1	جزر سليمان	128
..	35	20	10.3	21.2	21.9	50	ميانمار	129
5	36.1	77.7	34.1	45	66	26.4	28.3	41.3	81	كمبوديا	130
22	..	50.1	23.5	13	5	^e 21.1	69.1	48.4	94	بوتسوانا	131
..	25	6	^e 43.8	15.5	31.2	57	جزر القمر	132
2	38.6	73.2	26.3	40	57	31.3	28.0	38.2	72	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	133
..	19	38	..	18.0	بوتان	134
18	32.6	65.6	13.4	38	10	51.3	16.1	37.1	68	باكستان	135
5-	42.0	82.5	37.7	48	16	51.4	17.6	38.7	74	نيبال	136
..	37.5	^h 35	61	42.7	22.4	40.5	78	بابوا غينيا الجديدة	137
16-	39.5	78.5	44.8	25	21	45.9	27.7	35.1	62	غانا	138
5	49.8	82.8	36.0	48	25	^e 58.9	15.9	44.1	86	بنغلاديش	139
..	43	48	..	25.5	تيمور-ليشتي	140
..	17	31	^h 41.0	27.0	32.4	59	السودان	141
..	14	54	^e 17.2	33.6	30.1	54	الكونغو	142
..	^j 32.3	25	49	47.0	31.0	39.5	76	توغو	143
..	55.0	23	44	^e 31.1	41.6	36.0	66	أوغندا	144
1-	34.9	83.0	56.1	13	17	^e 10.0	65.9	45.9	89	زيمبابوي	145
تنمية بشرية منخفضة											
23-	71.3	85.1	61.0	33	55	29.4	27.8	35.3	63	مدغشقر	146
..	40.0	10	48	20.8	74.3	52.9	97	سوازيلندا	147
9	40.2	50.6	17.1	21	37	32.1	43.9	36.2	67	الكامرون	148
9	49.2	56.1	36.4	18	24	18.6	67.6	47.6	91	ليسوتو	149
..	45.1	18	20	^{e,f} 34.5	30.6	29.5	53	جيبوتي	150
19	41.8	45.2	15.7	46	31	^e 51.0	18.8	40.3	77	اليمن	151
9	46.3	63.1	25.9	32	44	48.8	30.5	40.5	79	موريتانيا	152
..	^j 65.0	17	29	^e 48.1	34.4	38.0	70	هايتي	153
2	42.0	58.3	22.8	20	38	26.4	44.8	35.4	64	كينيا	154
5-	64.0	82.9	59.3	17	18	^{e,f} 62.2	27.8	44.7	88	غامبيا	155
..	40.0	23	49	..	30.0	غينيا	156

الترتيب بحسب دليل الفقر البشري-1	أ ¹ النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدخل (%)			أ ² الوزن السوي لأعمارهم ¹ (% دون سن الخامسة) 2003-1995	السكان من دون إمكانية الحصول المستدام على مصدر مياه محسّن ¹ (%) 2002	معدّل الأمية لدى البالغين ^{1, b} (% من عمر 15 عاماً وما فوق) 2003	البقاء على قيد الحياة حتى 40 عاماً ^{1, d} (%) 05-2000	الاحتمال لدى الولادة بعدم		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	خط الفقر القطري 2002-1990	دولاران في اليوم 2003-1990	دولار واحد في اليوم 2003-1990					القيمة (%)	الترتيب	
14	33.4	67.8	26.3	23	28	60.7	26.6	44.2	87	السنگال
19-	34.1	90.8	70.2	29	40	33.2 ^e	46.0	38.8	75	نيجيريا
13-	51.2	83.7	51.7	27	27	36.0	45.5	37.7	69	رواندا
..	31	50	33.2	48.1	41.5	83	أنغولا
..	53.0	40	43	43.3 ^{e, f}	27.6	38.7	73	إريتريا
..	33.0	23	32	66.4	30.0	48.4	95	بنن
29	36.8	38.4	10.8	21	16	51.9	42.3	41.9	84	ساحل العاج (كوت ديفوار)
5	35.7	59.7	19.9	29	27	30.6	44.4	35.8	65	جمهورية تنزانيا المتحدة
0	65.3	76.1	41.7	22	33	35.9 ^g	56.3	43.4	85	ملاوي
6-	72.9	87.4	63.7	28	45	32.1 ^h	60.1	46.4	90	زامبيا
..	31	54	34.7	45.4	41.4	82	جمهورية الكونغو الديمقراطية
10	69.4	78.4	37.9	24	58	53.5 ^e	50.9	49.1	96	موزامبيق
10-	..	89.2	58.4	45	21	41.1	46.3	40.9	80	بوروندي
23	44.2	80.7	26.3	47	78	58.5 ^e	39.5	55.3	99	إثيوبيا
5-	..	84.0	66.6	24	25	51.4	56.2	47.8	92	جمهورية أفريقيا الوسطى
..	48.7	25	41	60.4 ^{e, i}	42.9	48.2	93	غينيا-بيساو
..	64.0	28	66	74.5	45.2	58.8	100	تشاد
2-	63.8	90.6	72.3	33	52	81.0	37.3	60.3	101	مالي
11	45.3	81.0	44.9	34	49	87.2 ^g	38.9	64.2	102	بوركينافاسو
4	68.0	74.5	57.0	27	43	70.4	47.0	54.9	98	سيراليون
4	63.0	85.3	61.4	40	54	85.6	41.4	64.4	103	النيجر

ملاحظات

أ¹ = أهداف التنمية للألفية

دليل الرمز أ على المؤشرات المستخدمة لحساب دليل الفقر البشري-1.

للمزيد من التفاصيل، انظر الملاحظة التقنية أ.

أ تشير البيانات إلى الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 40 عاماً، مضروباً بمئة.

ب تشير البيانات إلى تقديرات قُطرية لمعدّل الأمية ترد في مُسوح أو تعدادات سكانية أجريت بين عامي 2000 و2004، ما لم يُرد خلاف ذلك، بالنظر إلى الاختلافات في المنهجية الإحصائية وملازمة البيانات، يتوجب الحدّ في عقد المقارنات بين البلدان وعلى مرّ الزمن. للمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع التالي: www.uis.unesco.org/ev.php?ID=4930_201&ID2=DO_TOPIC.

ج تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المشار إليها.

د يمثل هُزّ الدُخْل نسبة مئوية للسكان الذين يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم. أُعطيت جميع البلدان التي يقلّ معدّل فقر الدُخْل فيها عن 2٪ الترتيب نفسه. الترتيب مبني على البلدان التي تتوفّر في شأنها بيانات عن كلا المؤشرين. تشير القيمة الإيجابية إلى أنّ ترتيب البلد المعنيّ بحسب دليل فقر الدُخْل أفضل من ترتيبه بحسب دليل الفقر البشري، فيما تدلّ القيمة السلبية على العكس.

ه تقديرات صادرة عن معهد الإحصاء في اليونيسكو في يوليو/تموز 2002.

و التقديرات مبنية على معلومات ترد في تعدادات سكانية أو مُسوح أُشرية قديمة العهد ويتوجب الحدّ في معالجتها.

ز تشير البيانات إلى عام 2000، اليونيسيف 2004.

ح اليونيسيف 2004، تُشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير العام أو الفترة الزمنية المحدّين، أو تختلف عن التعريف المعياري، أو تشير إلى جزء من البلد دون سواه.

د تشير البيانات إلى عام بين سنتي 1995 و1999.

ج تشير البيانات إلى فترة زمنية غير الفترة الزمنية المحدّدة.

ك تشير البيانات إلى عام غير العام المحدّد.

ل تم الحصول على البيانات من أمانة منظمة دول شرق الكاريبي، بالاستناد إلى مصادر قُطرية.

المصادر

المعمود 1: حدّد على أساس قيم دليل الفقر البشري-1 في المعمود 2.

المعمود 2: جرى حسابه على أساس البيانات في الأعمدة 3-6.

المعمود 3: الأمم المتحدة 2005h.

المعمود 4: جرى حسابه على أساس بيانات معهد الإحصاء في اليونيسكو 2005a عن الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين.

المعمودان 5 و6: الأمم المتحدة 2005c.

الأعمدة 7-9: البنك الدولي 2005c.

المعمود 10: جرى حسابه على أساس البيانات في المعمودين 1 و7.

ترتيب 103 بلدان ومناطق نامية بحسب دليل الفقر البشري-1

1	أوروغواي	22	إكوادور	43	تونس	64	كينيا	85	ملاوي
2	شيلي	23	سورينام	44	منغوليا	65	جمهورية تنزانيا المتحدة	86	بنغلاديش
3	كوستاريكا	24	موريشيوس	45	الرأس الأخضر	66	أوغندا	87	السنگال
4	بربادوس	25	الجمهورية الدومينيكية	46	عمان	67	الكاميرون	88	غامبيا
5	كوبا	26	بيرو	47	فيت نام	68	جمهورية تنزانيا المتحدة	89	زيمبابوي
6	سنغافورة	27	الصين	48	الجزائر	69	رواندا	90	زامبيا
7	الأراضي الفلسطينية المحتلة	28	تايوان	49	فيجي	70	هايتي	91	ليسوتو
8	كولومبيا	29	الجمهورية العربية السورية	50	ميانمار	71	غينيا الاستوائية	92	جمهورية أفريقيا الوسطى
9	بنما	30	بوليفيا	51	غواتيمالا	72	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	93	غينيا-بيساو
10	قطر	31	غيانا	52	فانواتو	73	إريتريا	94	بوتسوانا
11	الأردن	32	المملكة العربية السعودية	53	جيبوتي	74	نيبال	95	بنن
12	سانت لوسيا	33	الجمهورية العربية الليبية	54	الكونغو	75	نيجيريا	96	موزامبيق
13	المكسيك	34	السلفادور	55	مصر	76	توغو	97	سوازيلندا
14	هنزويلا	35	الفلبين	56	جنوب أفريقيا	77	اليمن	98	سيراليون
15	ترينيداد وتوباغو	36	إيران (جمهورية-الإسلامية)	57	جزر القمر	78	بابوا غينيا الجديدة	99	إثيوبيا
16	ماليزيا	37	مديف	58	الهند	79	موريتانيا	100	تشاد
17	باراغواي	38	بليرز	59	السودان	80	بوروندي	101	مالي
18	لبنان	39	هندوراس	60	ناميبيا	81	كمبوديا	102	بوركينافاسو
19	تركيا	40	نيكاراغوا	61	المغرب	82	الكونغو	103	النيجر
20	البرازيل	41	إندونيسيا	62	غانا	83	أنغولا		
21	جامايكا	42	سري لانكا	63	مدغشقر	84	ساحل العاج		

رصد التنمية البشرية: تكبير خيارات البشر...
الفقر البشري وفقّر الدّخل: بلدان منظمة التعاون والإِنماء الاقتصادي،
شرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة

الترتيب بحسب دليل الفقر البشري-2 ناقص الترتيب بحسب فقر الدّخل ^d	النسبة المئوية للسكان تحت خط فقر الدّخل (%)			البطالة الطويلة الأمد ^f (% من القوى العاملة) 2003	الأشخاص الذين يفقدون إلى المهارات الوظيفية في الإلمام بالقراءة والكتابة ^g (16-65 عاماً) 1994-2003	الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى 60 عاماً ^h (% من الجماعة) 05-2000	دليل الفقر البشري-2 ^a		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	4 دولارات في اليوم ^e 1999-1996	11 دولاراً أميركياً في اليوم ^e 1995-1994	نسبة 50% من الدّخل المتوسط ^f 2000-1990				القيمة (%)	الترتيب	
1-	..	4.3	6.4	0.3	7.9	8.4	7.0	2	تنمية بشرية مرتفعة
..	0.4	..	6.8	1 النرويج
3-	..	17.6	14.3	1.4	17.0 ^a	7.7	12.8	14	2 آيسلندا
6	..	0.3	6.0	1.0 ^{f, g}	.. ^h	9.7	11.1	8	3 أستراليا
7-	..	7.4	12.8	0.8	14.6	8.1	11.3	9	4 لكسمبرغ
3-	..	6.3	6.5	0.9	7.5 ^g	7.2	6.5	1	5 كندا
3-	9.3	1.1	15.9	7.8	11.0	7	6 السويد
3	12.3	1.6	22.6 ^g	8.7	15.2	16	7 سويسرا
7	8.0	3.7	18.4 ^{g, l}	9.4	12.4	13	8 أيرلندا
1-	..	13.6	17.0	0.7	20.0	11.8	15.4	17	9 بلجيكا
0	11.8 ^k	1.8	.. ^h	7.1	11.7	12	10 الولايات المتحدة الأمريكية
2-	..	7.1	7.3	1.2	10.5 ^l	8.7	8.2	3	11 اليابان
3	..	4.8	5.4	2.2	10.4 ^l	9.7	8.2	4	12 هولندا
4-	9.2	1.1	9.6 ^l	10.4	8.9	5	13 فنلندا
1	..	15.7	12.5	1.2	21.8 ^l	8.7	14.8	15	14 الدانمرك
4	..	9.9	8.0	4.2	.. ^h	9.8	11.4	10	15 المملكة المتحدة
..	8.0	1.4	..	9.1	16 فرنسا
3	12.7	5.1	47.0	7.8	29.9	18	17 النمسا
..	0.6	18.4 ^l	8.9	18 إيطاليا
2-	..	7.3	8.3	4.6	14.4 ^l	8.8	10.3	6	19 نيوزيلندا
0	10.1	4.5	.. ^h	8.7	11.6	11	20 ألمانيا
..	13.5	7.7	21 إسبانيا
..	5.4	..	9.2	23 إسرائيل
..	1>	..	8.2	11.8	24 اليونان
..	2.0	..	10.3	26 سلوفينيا
..	1>	..	4.9	3.9	..	12.1	27 البرتغال
..	7.7	31 الجمهورية التشيكية
..	1>	..	6.7	2.5	..	18.3	32 مالطة
..	10	..	8.6	9.8	..	15.1	35 هنغاريا
..	18	..	12.4	21.7	36 بولندا
..	17	20.6	38 إستونيا
..	8	..	7.0	10.7	..	14.9	39 ليتوانيا
..	13.1	42 سلوفاكيا
..	28	21.5	45 كرواتيا
..	22	16.6	48 لاتفيا
..	55 بلغاريا

الترتيب بحسب دليل الفقر البشري-2 ناقص الترتيب بحسب فقر الدخل ^d	النسبة المئوية لسكان تحت خط فقر الدخل (%)			البطالة الطويلة الأمد ^أ (% من القوى العاملة) 2003	الأشخاص الذين يفترقون إلى المهارات الوظيفية في الإلمام بالقراءة والكتابة ^{ب، ج} (% 16-65 عاماً) 1994-2003	الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى 60 عاماً ^{د، هـ} (% من الجماعة) 05-2000	دليل الفقر البشري-2 ^{هـ}		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	نسبة 50% من الدخل المتوسط ^أ 2000-1990	11 دولاراً أميركياً في اليوم ^ب 1995-1994	4 دولارات في اليوم ^ج 1999-1996				القيمة (%)	الترتيب	
..	13.3	تمتية بشرية متوسطة
..	31.6	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
..	53	..	18.8	19.0	الاتحاد الروسي
..	23	..	8.1	26.7	رومانيا
..	13.6	بيلاروس
..	11.4	اليوسنة والهرسك
..	25	31.0	ألبانيا
..	62	32.0	أوكرانيا
..	18.0	كازاخستان
..	32.0	أرمينيا
..	18.9	تركمستان
..	24.9	جورجيا
..	88	26.0	أذربيجان
..	26.3	قيرغيزستان
..	82	25.5	أوزبكستان
..	29.0	جمهورية مولدوفا
..	طاكستان

المصادر
 العمود 1: جرى حسابه على أساس قيم دليل الفقر البشري-2 في العمود 2.
 العمود 2: جرى حسابه على أساس البيانات في الأعمدة 3-6.
 العمود 3: جرى حسابه على أساس بيانات الأمم المتحدة 2005h عن التقي.
 العمود 4: منظمة الإنماء والتعاون الاقتصادي والوكالة الإحصائية القومية الكندية 2005، ما لم يُرد خلاف ذلك.
 العمود 5: جرى حسابه على أساس بيانات منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 2005d عن القوى العاملة والبطالة الطويلة الأجل لدى الشباب.
 العمود 6: مشروع لوكمبورغ لدراسة الدخل 2005.
 العمود 7: Smeeding, Rainwater and Burtless 2000.
 العمود 8: Milanovic 2002.
 العمود 9: جرى حسابه على أساس البيانات في العمودين 1 و6.

ملاحظات
 e تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة.
 f تشير البيانات إلى عام 2002.
 g بناءً على منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي والوكالة الإحصائية الكندية 2000.
 h جرى تطبيق نسبة 16.4%، وهو المعدل غير المرصَّح للبلدان التي تتوفر في شأنها بيانات، لغرض حساب دليل الفقر البشري-2.
 i تستند البيانات إلى عتبات صغيرة، لذلك يتوجب الحدُّ في معالجتها.
 j تشير البيانات إلى الفلاندرين.
 k Smeeding 1997

يتضمن هذا الجدول إسرائيل ومالطا علماً بأنهما ليستا عضوين في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي؛ لكه يستثنى جمهورية كوريا وتركيا والمكسيك، وهي أعضاء في المنظمة. لدليل الفقر البشري ومؤشراته في ما يتعلق بهذه البلدان، أنظر الجدول 3.
 يدل الرمز 1 على المؤشرات المستخدمة لحساب دليل الفقر البشري-2، وللمزيد من التفاصيل، أنظر الملاحظة التقنية 1.
 a اقتصر حساب دليل الفقر البشري-2 على مجموعة مختارة من بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي ذات الدخل المرتفع.
 b تشير البيانات إلى الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 60 عاماً، مضروباً بمئة.
 c استناداً إلى التصنيف بحسب المستوى 1 من مقياس الإلمام بالقراءة والكتابة والثورية الوارد في المصحح الدولي للإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين. تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة.
 d يمثل فقر الدخل النسبة المئوية لسكان الذين يعيشون بأقل من 50% من الدخل المتوسط المعدل والجاهز للاستعمال للأسرة المعيشية. تدل القيمة الإيجابية على أنّ ترتيب البلد المعنى بحسب دليل فقر الدخل أفضل من ترتيبه بحسب دليل الفقر البشري، وتدل القيمة السلبية على العكس.

ترتيب 18 بلداً من بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي بحسب دليل الفقر البشري-2

1	السويد	7	سويسرا	13	بلجيكا
2	النرويج	8	لكسمبورغ	14	أستراليا
3	هولندا	9	كندا	15	المملكة المتحدة
4	فنلندا	10	فرنسا	16	آيرلندا
5	الدانمرك	11	إسبانيا	17	الولايات المتحدة الأميركية
6	ألمانيا	12	اليابان	18	إيطاليا

معدّل الخصوبة الإجمالي (الولادات للمرأة الواحدة)				السكان دون عمر 15 عاماً (٪ من المجموع)			سكان المناطق الحضرية (٪ من المجموع) ^a			معدّل النمو السنوي للسكان (٪)		مجموع السكان (بالملايين)			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
-2000	-1970	السكان في عمر 65 عاماً وما فوق (٪ من المجموع)		السكان دون عمر 15 عاماً (٪ من المجموع)		سكان المناطق الحضرية (٪ من المجموع) ^a			-2003	1975-	مجموع السكان (بالملايين)				
^b 05	^c 75	^b 2015	2003	^b 2015	2003	^b 2015	^b 2003	1975	15 ^b	2003	^b 2015	2003	1975		
6.8	7.2	2.4	2.0	45.5	46.7	44.9	35.7	17.4	2.8	2.8	20.9	15.0	6.8	160 أنغولا	
5.5	6.5	2.6	1.9	42.6	44.9	26.5	20.0	12.7	3.0	2.4	5.8	4.1	2.1	161 إريتريا	
5.9	7.1	3.0	2.2	42.0	44.8	53.5	44.6	21.9	2.9	3.2	11.2	7.9	3.2	162 بنن	
5.1	7.4	3.7	2.4	38.2	42.4	51.0	44.9	32.1	1.7	3.5	21.6	17.6	6.6	163 ساحل العاج (كوت ديفوار)	
5.0	6.8	3.7	2.5	38.9	43.2	46.8	35.4	10.1	1.8	3.0	45.6	36.9	16.0	164 جمهورية تنزانيا المتحدة	
6.1	7.4	3.2	2.4	44.9	47.1	22.2	16.3	7.7	2.2	3.1	16.0	12.3	5.2	165 ملاوي	
5.7	7.8	3.2	2.4	43.7	46.1	40.8	35.9	34.8	1.7	2.8	13.8	11.3	5.2	166 زامبيا	
6.7	6.5	2.6	2.2	48.0	47.1	39.7	31.8	29.5	3.0	2.9	78.0	54.2	23.9	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية	
5.5	6.6	3.6	2.7	41.6	44.1	48.5	35.6	8.7	1.8	2.1	23.5	19.1	10.6	168 موزامبيق	
6.8	6.8	2.5	2.3	46.4	46.2	14.6	10.0	3.2	3.4	2.3	10.6	7.0	3.7	169 بوروندي	
5.9	6.8	3.2	2.3	41.7	45.0	19.8	15.7	9.5	2.3	2.8	97.2	73.8	34.1	170 إثيوبيا	
5.0	5.7	4.0	3.3	40.6	43.2	50.3	42.7	33.7	1.4	2.3	4.6	3.9	2.1	171 جمهورية أفريقيا الوسطى	
7.1	7.1	2.8	2.5	48.0	47.2	43.5	34.0	16.0	3.0	3.0	2.1	1.5	0.7	172 غينيا-بيساو	
6.7	6.7	2.7	2.5	47.7	47.1	31.1	25.0	15.6	2.8	2.8	12.8	9.1	4.2	173 تشاد	
6.9	7.6	2.4	2.2	46.7	48.3	40.9	32.3	16.2	2.9	2.6	18.1	12.7	6.2	174 مالي	
6.7	7.8	2.6	2.3	45.7	47.7	23.2	17.8	6.3	2.9	2.6	17.7	12.4	5.9	175 بوركينا فاسو	
6.5	6.5	3.3	2.6	42.8	42.8	47.6	38.8	21.4	2.5	2.0	6.9	5.1	2.9	176 سيراليون	
7.9	8.1	2.0	1.6	47.9	49.0	29.7	22.2	10.6	3.3	3.2	19.3	13.1	5.3	177 النيجر	
2.9	5.5	6.5	4.3	28.0	31.6	48.6	42.0	26.4	1.3	1.9	5,885.6	5,022.4	2,967.1	البلدان النامية	
5.0	6.6	3.5	2.6	39.5	42.2	33.5	26.7	14.8	2.3	2.5	950.1	723.2	355.2	البلدان الأقل نمواً	
3.7	6.7	4.4	3.1	32.5	36.3	59.1	54.7	41.7	2.0	2.7	386.0	303.9	144.6	الدول العربية	
1.9	5.0	8.7	5.4	20.7	24.9	51.0	41.0	20.4	0.7	1.4	2,108.9	1,928.1	1,310.4	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	
2.5	5.1	7.5	4.9	26.5	30.8	80.9	76.7	61.1	1.3	1.9	628.3	540.7	318.4	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	
3.2	5.6	5.7	3.8	29.3	34.1	34.2	29.8	21.3	1.5	2.1	1,801.4	1,503.4	838.7	جنوب آسيا	
5.5	6.8	3.3	2.5	42.0	44.0	42.4	35.6	21.0	2.2	2.7	877.4	674.2	313.1	أفريقيا جنوب الصحراء	
1.5	2.5	12.9	10.6	17.3	19.1	63.8	62.9	56.8	0.2-	0.4	396.8	406.3	366.6	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة	
1.8	2.6	16.1	11.6	17.8	19.8	78.9	75.9	67.2	0.5	0.8	1,233.6	1,157.3	925.7	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (م ت ا)	
1.6	2.2	18.0	13.0	16.4	17.9	80.4	77.5	69.9	0.5	0.6	968.5	917.4	765.9	بلدان (م ت ا) ذات الدخل المرتفع	
1.7	2.5	16.2	11.7	17.6	19.6	80.1	77.2	68.7	0.5	0.8	1,289.2	1,211.5	972.2	تنمية بشرية مرتفعة	
2.5	5.0	7.2	4.9	25.3	29.2	48.6	42.2	27.9	1.0	1.6	4,753.6	4,205.8	2,678.2	تنمية بشرية متوسطة	
5.8	7.0	3.1	2.4	42.6	44.9	41.7	34.0	18.2	2.3	2.8	1,038.5	788.7	359.5	تنمية بشرية منخفضة	
1.7	2.2	17.7	12.8	16.5	18.0	80.8	78.0	70.1	0.5	0.7	1,005.6	948.3	781.8	دخل مرتفع	
2.1	4.5	8.6	5.8	22.3	25.9	60.7	52.9	34.8	0.8	1.4	3,028.6	2,748.6	1,849.6	دخل متوسط	
3.9	6.0	4.9	3.4	33.3	37.2	35.7	30.2	20.7	1.6	2.1	3,182.5	2,614.5	1,440.9	دخل منخفض	
2.6	4.5	8.4	6.0	25.9	28.9	53.5	48.3	37.2	1.1	1.6	7,219.4	6,313.8	4,073.7	العالم	

ملاحظات

- a تستند البيانات إلى التعريف القُطري للمدينة أو المنطقة الحضرية، لذلك يتوجب الحدّ في عقد المقارنات بين البلدان.
- b تُشير البيانات إلى إسقاطات متوسطة الاختلاف.
- c تُشير البيانات إلى تقديرات للفترة الزمنية المحددة.
- d تشمل التقديرات السكانية تايبوان، مقاطعة الصين.
- e تُشير البيانات إلى مجموع سكان العالم بحسب الأمم المتحدة 2005h. قُدّر مجموع السكان للبلدان الـ 177 الواردة في جداول المؤشرات الرئيسية بـ 4068.1 مليون في عام 1975 وبـ 6305 مليون في عام 2003. ويتوقّع أن يصل إلى 7210.3 في عام 2015.

المصادر

- الأعمدة 1-3 و 13 و 14، الأمم المتحدة 2005h
- العمودان 4 و 5، جرى حسابهما على أساس العمودين 1 و 2.
- الأعمدة 6-8، الأمم المتحدة 2004.
- العمودان 9 و 10، جرى حسابهما على أساس بيانات الأمم المتحدة 2005h عن السكان دون الـ 15 من العمر ومجموع السكان.
- العمودان 11 و 12، جرى حسابهما على أساس بيانات الأمم المتحدة 2005h عن السكان في عمر 65 عاماً وما فوق، ومجموع السكان.

الالتزام بالصحة: الموارد والمنافذ والخدمات

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الأطفال المصابون بالإسهال والخاضعون لعلاج الإسهال الفموي والتغذية المتواصلة			الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصنون تحصيناً تاماً ضد الحصبة والسّل		الإنفاق على الصحة		
	أ ت أ عمليات الولادة التي تتم بإشراف عاملين صحيين (كل مئة ألف شخص) 2003-1995 ^b	معدل انتشار وسائل منع الحمل (%) 2003-1995 ^b	معدل انتشار وسائل منع الحمل (%) 2003-1995 ^b	الحصبة (%) 2003	السّل (%) 2003	لكل فرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) 2002	في القطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2002	في القطاع العام (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2002
1	356	100 ^c	74	84	..	3,409	1.6	8.0
2	347	93	..	2,802	1.6	8.3
3	249	100	76	93	..	2,699	3.0	6.5
4	255	100 ^c	..	91	..	3,066	0.9	5.3
5	209	98	75	95	..	2,931	2.9	6.7
6	305	100 ^c	78	94	16 ^d	2,512	1.4	7.8
7	352	..	82	82	..	3,446	4.7	6.5
8	237	100	..	78	90	2,367	1.8	5.5
9	418	100 ^c	78	75	..	2,515	2.6	6.5
10	549	99	76	93	..	5,274	8.0	6.6
11	201	100	56	99	..	2,133	1.4	6.5
12	329	100	79	96	..	2,564	3.0	5.8
13	311	100 ^c	77	97	98	1,943	1.8	5.5
14	366	100 ^c	78	96	..	2,583	1.5	7.3
15	166	99	84 ^e	80	..	2,160	1.3	6.4
16	329	99 ^c	75	86	85	2,736	2.3	7.4
17	324	100 ^c	51	79	..	2,220	2.3	5.4
18	606	..	60	83	..	2,166	2.1	6.4
19	223	100	75	85	..	1,857	1.9	6.6
20	362	100 ^c	75	92	..	2,817	2.3	8.6
21	320	..	81	97	..	1,640	2.2	5.4
22	86
23	391	99 ^c	68	95	..	1,890	3.1	6.0
24	440	88	88	1,814	4.5	5.0
25	140	100	62	88	97	1,105	3.0	1.3
26	219	100 ^c	74	94	98	1,547	2.1	6.2
27	324	100	66	96	81	1,702	2.7	6.6
28	181	100	81	96	87	982	2.4	2.6
29	298	100 ^c	..	86	..	883	4.1	2.9
30	121	91	55	90	..	1,018	2.2	4.7
31	343	99	72	99	98	1,118	0.6	6.4
32	293	98 ^c	..	90	..	965	2.7	7.0
33	101	99	..	99	99	653	0.8	2.7
34	301	99	..	97	99	956	4.4	4.5
35	316	..	77	99	99	1,078	2.3	5.5
36	220	99 ^c	49	97	94	657	1.7	4.4
37	109	100	..	99	94	642	3.2	2.6
38	316	..	70	95	99	604	1.2	3.9
39	403	..	47	98	99	549	1.6	4.3
40	221	98	43	93	99	894	0.7	2.4
41	202	96	28	94	98	750	0.8	2.3
42	325	..	74	99	98	723	0.6	5.3
43	160	98	62	100	..	792	1.2	3.2
44	153	98	50	97	..	552	0.9	2.9
45	237	100	..	95	98	630	1.4	5.9
46	365	100	..	95	99	805	7.1	2.9
47	173	98	80	89	87	743	3.2	6.1
48	291	100	48	99	99	477	1.8	3.3
49	118	99	41	98	99	667	2.1	3.4
50	106	99 ^c	62	90	..	1,074	3.5	3.4
51	132	99	99	557	1.3	3.9
52	591	100	73	99	99	236	1.0	6.5
53	171	86	68	96	99	550	3.4	2.7

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	أبأ			الأطفال المصابون بالإسهال والإمهاء الفموي والتغذية المتواصلة		أبأ*		الإنفاق على الصحة		
	الأطباء (لكل مئة ألف شخص) 2004-1990 ^b	عمليات الولادة التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة (%) 2003-1995 ^b	معدل انتشار وسائل منع الحمل (%) 2003-1995 ^b	الإمهاء الفموي والتغذية المتواصلة (% دون عمر 5 سنوات) 2003-1994 ^b	الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة والحصون تحصيناً تاماً ضدّ الحصبة (%) 2003	السل (%) 2003	تكلفة فرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) 2002	في القطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2002	في القطاع العام (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2002	
54	34	92	99	99	292	1.8	5.1	توغا
55	338	..	42	..	96	98	499	3.4	4.0	بلغاريا
56	168	90	58	..	83	87	576	2.5	6.4	بنما
57	79	96	38	31	88	..	428	2.3	1.4	تري니다د وتوباغو
تنمية بشرية متوسطة										
58	129	94	45	..	91	99	222	1.7	1.6	الجمهورية العربية الليبية
59	..	98	96	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
60	17	100	53	..	99	..	527	1.5	3.3	أنتيغوا وبربودا
61	70	97	55	..	92	99	349	1.8	2.0	ماليزيا
62	417	99	73	..	96	97	535	2.7	3.5	الاتحاد الروسي
63	206	88	77	28	99	99	611	4.3	3.6	البرازيل
64	189	98	64	..	97	99	469	2.1	4.2	رومانيا
65	85	99	75	..	94	92	317	0.7	2.2	موريشيوس
66	50	99	54	..	99	..	465	1.7	4.0	غرينادا
67	450	100	50	..	99	99	583	1.7	4.7	بيلاروس
68	134	100	48	23	84	94	322	4.6	4.6	البوسنة والهرسك
69	135	86	77	44	92	96	536	1.4	6.7	كولومبيا
70	49	100	50	42	99	99	310	1.8	4.6	دومينيكا
71	126	95	24	..	98	98	379	0.6	2.8	عمان
72	139	94	75	51	93	95	302	3.7	2.4	ألبانيا
73	30	99	72	..	94	99	321	1.3	3.1	تايلاند
74	70	100	99	73	238	1.5	4.7	ساموا (الغربية)
75	194	94	49	51	82	91	272	2.6	2.3	فنزويلا
76	518	100	47	..	90	95	306	1.6	3.4	سانت لوسيا
77	140	91	32	..	96	94	534	1.0	3.3	المملكة العربية السعودية
78	297	100	68	..	99	98	210	1.4	3.3	أوكرانيا
79	117	59	69	46	95	94	226	2.2	2.2	بيرو
80	330	99	66	22	99	99	261	1.6	1.9	كازاخستان
81	325	89	61	..	96	..	697	8.0	3.5	لبنان
82	148	69	66	..	99	99	197	3.1	1.7	إكوادور
83	353	97	61	48	94	92	232	4.5	1.3	أرمينيا
84	116	60	49	37	80	91	153	1.8	1.1	الفلبين
85	164	97	84	..	84	93	261	3.8	2.0	الصين
86	45	85	42	43	71	..	385	5.0	3.6	سورينام
87	88	100	58	..	94	87	340	2.0	3.9	سانت فنسنت وجزر غرينادين
88	117	71	73	..	91	70	343	5.2	3.2	باراغوي
89	70	90	63	..	90	93	415	2.9	2.9	تونس
90	205	100	56	..	96	67	418	5.0	4.3	الأردن
91	105	83	47	..	96	99	300	2.7	2.5	بايز
92	34	100	41	..	91	99	240	1.5	2.7	فيجي
93	43	97	70	..	99	99	131	1.9	1.8	سري لانكا
94	124	81	64	19	75	89	420	2.2	4.3	تركيا
95	188	99	70	53	79	90	295	3.9	2.2	الجمهورية الدومينيكية
96	78	70	42	..	96	98	307	0.7	5.1	مدريد
97	317	97	62	..	97	99	182	1.3	3.0	تركمانستان
98	85	95	66	21	78	88	234	2.6	3.4	جامايكا
99	105	90	73	..	99	99	432	3.1	2.9	إيران (جمهورية-الإسلامية)
100	391	96	41	..	73	87	123	2.8	1.0	جورجيا
101	354	84	55	40	98	99	120	2.9	0.8	أذربيجان
102	84	97	99	الأراضي الفلسطينية المحتلة
103	85	92	64	..	84	98	182	1.1	3.2	الجزائر
104	124	69	67	..	99	90	372	4.4	3.6	السلفادور
105	17	89	53	..	68	78	193	1.2	3.8	الرأس الأخضر
106	140	76 ^c	40	..	98	99	109	2.8	2.3	الجمهورية العربية السورية

الأطباء الأطباء (لكل مئة ألف شخص) 2004-1990 ^b	آباء عمليات الولادة التي تتم بإشراف عاملين صحيين مهرة (%) 2003-1995 ^b		الأطفال المصابون بالإسهال والخاضعون لعلاج الإمهاء الفموي والغذائية المتواصلة معدل انتشار وسائل منع الحمل (%) 2003-1995 ^b		آباء الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصولون تحصيناً تاماً ضد الحصبة (%) 2003		الإيفاق على الصحة			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	2003-1995 ^b	2003-1995 ^b	2003-1994 ^b	2003	2003	لكل فرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) 2002	في القطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2002	في القطاع العام (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2002		
48	86	37	40	89	95	227	1.3	4.3	107	غيانا
53	85	79	24	93	98	148	3.7	1.5	108	فيت نام
268	98	60	16	99	99	117	2.1	2.2	109	قيرغيزستان
16	68	60	61	72	82	110	2.0	1.2	110	إندونيسيا
289	96	68	33	99	98	143	3.0	2.5	111	أوزبكستان
164	67	69	49	93	94	206	4.0	3.9	112	نيكاراغوا
73	65	53	59	64	94	179	2.8	4.2	113	بوليفيا
267	99	67	66	98	98	128	2.0	4.6	114	متغوليا
269	99	62	52	96	98	151	2.9	4.1	115	جمهورية مولدوفا
83	56	62	..	95	91	156	3.0	3.2	116	هندوراس
90	41	43	22	75	97	199	2.5	2.3	117	غواتيمالا
11	89	48	63	121	1.0	2.8	118	فانواتو
212	69	60	29	98	98	192	3.1	1.8	119	مصر
69	84	56	37	83	97	689	5.2	3.5	120	جنوب أفريقيا
25	65	..	36	51	73	139	0.5	1.3	121	غينيا الاستوائية
218	71	34	29	89	99	47	2.4	0.9	122	طاجيكستان
29	86	33	44	55	89	248	2.5	1.8	123	غابون
48	40	50	..	90	92	186	3.1	1.5	124	المغرب
30	78	29	39	70	92	331	2.0	4.7	125	ناميبيا
47	79	29	44	87	99	108	1.4	9.7	126	سان تومي وبرينسيبي
51	43	48	22	67	81	96	4.8	1.3	127	الهند
13	85	78	76	83	0.3	4.5	128	جزر سليمان
30	56	37	48	75	79	30	1.8	0.4	129	ميانمار
16	32	24	..	65	76	192	9.9	2.1	130	كمبوديا
29	94	40	7	90	99	387	2.3	3.7	131	بوتسوانا
7	62	26	31	63	75	27	1.2	1.7	132	جزر القمر
59	19	32	37	42	65	49	1.4	1.5	133	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
5	24	19	..	88	93	76	0.4	4.1	134	بوتان
66	23	28	33	61	82	62	2.1	1.1	135	باكستان
5	11	39	43	75	91	64	3.8	1.4	136	نيبال
5	53	26	..	49	60	136	0.5	3.8	137	بابوا غينيا الجديدة
9	44	25	24	80	92	73	3.3	2.3	138	غانا
23	14	58	35	77	95	54	2.3	0.8	139	بنغلاديش
..	24	10	..	60	80	195	3.5	6.2	140	تيمور-ليشتي
16	86	10	38	57	53	58	3.9	1.0	141	السودان
25	50	60	25	0.7	1.5	142	الكونغو
6	49	26	25	58	84	163	9.4	1.1	143	توغو
5	39	23	29	82	96	77	5.3	2.1	144	أوغندا
6	73	54	80	80	92	152	4.1	4.4	145	زيمبابوي
تنمية بشرية منخفضة										
9	46	27	47	55	72	18	0.9	1.2	146	مدغشقر
18	70	28	24	94	97	309	2.4	3.6	147	سوازيلندا
7	60	19	33	61	82	68	3.4	1.2	148	الكاميرون
5	60	30	29	70	83	119	0.9	5.3	149	ليسوتو
13	61	66	63	78	3.0	3.3	150	جيبوتي
22	22	21	23	66	67	58	2.7	1.0	151	اليمن
14	57	8	..	71	84	54	1.0	2.9	152	موريتانيا
25	24	27	41	53	71	83	4.6	3.0	153	هايتي
13	41	39	15	72	87	70	2.7	2.2	154	كينيا
4	55	10	38	90	99	83	4.0	3.3	155	غامبيا
9	35	6	29	52	78	105	4.9	0.9	156	غينيا
8	58	11	33	60	77	62	2.8	2.3	157	السنغال
27	35	13	28	35	48	43	3.5	1.2	158	نيجيريا
2	31	13	16	90	88	48	2.4	3.1	159	رواندا

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الإففاق على الصحة		الأطفال المصابون بالإسهال والإخاضون لعلاج الإمهاء الفموي والتغذية المتواصلة		أطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصنون تحصيناً تاماً ضدّ الحصبة		تكاليف فرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) 2002	في القطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2002	في القطاع العام (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2002
	معدل انتشار وسائل منع الحمل (%) ^b 2003-1995	معدل انتشار مهرة (لكل مئة ألف شخص) 2004-1990 ^b	معدل انتشار وسائل منع الحمل (%) ^b 2003-1995	معدل انتشار مهرة (لكل مئة ألف شخص) 2004-1990 ^b	الحصبة (%) 2003	السل (%) 2003			
160	أنغولا	2.1	2.9	92	62	62	36	1.9	3.2
161	إريتريا	2.1	2.6	44	99	83	107	4.8	1.4
162	بنن	2.7	2.2	31	91	97	48	5.8	4.0
163	ساحل العاج (كوت ديفوار)	3.1	2.7	51	94	84	15	2.9	1.2
164	جمهورية تنزانيا المتحدة	4.1	1.7	50	87	77	50	1.7	4.1
165	ملايو	0.6	2.4	16	84	75	16	2.4	0.6
166	زامبيا	2.6	3.1	21	76	52	21	3.1	2.6
167	جمهورية الكونغو الديمقراطية	1.6	2.3	50	70	35	50	2.3	1.6
168	موزامبيق	3.0	3.3	38	84	61	38	3.3	3.0
169	بوروندي	2.7	3.8	47	72	61	47	3.8	2.7
170	إثيوبيا	2.3	2.2	33	63	68	33	2.2	2.3
171	جمهورية أفريقيا الوسطى	2.0	2.3	38	83	76	38	2.3	2.0
172	غينيا-بيساو	1.7	1.2	27	87	73	27	1.2	1.7
173	تشاد	2.0	2.0	27	64	64	27	2.0	2.0
174	مالي	75	85
175	بوركينافاسو	67	79
176	سيراليون	84	86
177	النيجر	82	91
البلدان النامية	93	96
البلدان الأقل نمواً	68	83
الدول العربية	62	75
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	97	97
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	91
جنوب آسيا	92
أفريقيا جنوب الصحراء	93
وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة	79	89
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (م ت ا)	61	75
بلدان (م ت ا) ذات الدخل المرتفع	92
تنمية بشرية مرتفعة	92
تنمية بشرية متوسطة	89	95
تنمية بشرية منخفضة	66	79
دخل مرتفع	66	79
دخل متوسط	62	75
دخل منخفض	62	75
العالم	9 77	9 85

ملاحظات

المصادر

الأعمدة 1-3: منظمة الصحة العالمية 2005a. الممودان 4 و6: اليونيسيف 2004. الممودان 5 و8: الأمم المتحدة 2005f. بمجهود مشترك بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية. الممود 7: الأمم المتحدة 2005e. الممود 9: منظمة الصحة العالمية 2005b.

* أ ت ا = أهداف التنمية للألفية
 أ تشير البيانات إلى المتوسطات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و49 عاماً، وقد تختلف الشريحة العمرية الفعلية باختلاف البلدان.
 ب تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة.
 ج تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير العام أو الفترة الزمنية المحددة، أو تختلف عن التعريف المعياري، أو تشير إلى جزء من البلد دون سواه.
 د فقط الأطفال الأكثر عرضة للخطر.
 ه باستثناء إيرلندا الشمالية.
 ف باستثناء ولاية تريبيورا.
 ج تشير البيانات إلى البيانات المجمعة الصادرة عن اليونيسيف 2004.

... للعيش حياةً مديدةً صحيةً
حالة المياه والصرف الصحي والتغذية

7
الجزء

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	أ ت أ*		أ ت أ		أ ت أ		أ ت أ		
	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على صرف صحي محسن (%)		السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مصدر مياه محسن (%)		الأشخاص الناقصو التغذية (من مجموع السكان) (%)		الأطفال دون مستوى الوزن النسوي بالنسبة إلى أعمارهم (الخاصة)	الأطفال دون مستوى الوزن النسوي بالنسبة إلى أعمارهم (الخاصة)	
	2002	1990	2002	1990	2002/2000 ^a	92/1990 ^a	2003/1995 ^b	2003/1995 ^b	
	تنمية بشرية مرتفعة								
1	100	100	100	100	الترينيداد
2	100	100	100	100	آيسلندا
3	100	100	100	100	أستراليا
4	100	100	100	100	لكسمبرغ
5	100	100	100	100	كندا
6	100	100	100	100	السويد
7	100	100	100	100	سويسرا
8	100	100	100	100	آيرلندا
9	100	100	100	100	بلجيكا
10	100	100	100	100	1	2	الولايات المتحدة الأمريكية
11	100	100	100	100	اليابان
12	100	100	100	100	هولندا
13	100	100	100	100	فنلندا
14	100	100	100	100	الدانمرك
15	100	100	100	100	المملكة المتحدة
16	100	100	100	100	فرنسا
17	100	100	100	100	النمسا
18	100	100	100	100	إيطاليا
19	100	97	100	100	نيوزيلندا
20	100	100	100	100	ألمانيا
21	100	100	100	100	إسبانيا
22	100	100	100	100	هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرة)
23	100	100	100	100	إسرائيل
24	100	100	100	100	اليونان
25	100	100	100	100	14	11	سنغافورة
26	100	100	100	100	سلوفينيا
27	100	100	100	100	البرتغال
28	92	100	92	100	2	2	جمهورية كوريا
29	100	100	100	100	قبرص
30	99	100	99	100	6	7	بربادوس
31	100	100	100	100	2	..	1	2	الجمهورية التشيكية
32	100	100	100	100	مالطة
33	100	100	100	100	بروني دار السلام
34	94	100	94	100	2	2	5	12	الأرجنتين
35	95	99	95	99	1	..	2	3	هنغاريا
36	100	100	100	100	1	بولندا
37	92	90	92	90	4	8	1	2	شيلي
38	100	100	100	100	5	إستونيا
39	100	100	100	100	1	ليتوانيا
40	100	100	100	100	6	8	قطر
41	100	100	100	100	4	..	14	17	الإمارات العربية المتحدة
42	100	100	100	100	5	سلوفاكيا
43	100	100	100	100	9	10	البحرين
44	100	100	100	100	23	..	5	24	الكويت
45	100	100	100	100	1	1	كرواتيا
46	94	98	94	98	6	6	5	8	أوروغواي
47	92	97	92	97	6	4	5	6	كوستاريكا
48	100	100	100	100	4	لاتفيا
49	96	99	96	99	سانت كيتس ونيفيس
50	100	100	100	100	جزر البهاما
51	100	100	100	100	6	5	سيشيل
52	98	91	98	91	8	3	4	5	كوبا
53	66	80	77	91	5	5	8	18	المكسيك

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	أ ت أ *		أ ت أ *		أ ت أ *		أ ت أ *		الموالبذ ذوو الوزن المتدني (%)
	السكان الذين لديهم		السكان الذين لديهم		السكان الذين لديهم		السكان الذين لديهم		
	فرض مستدامة للحصول على صرف صحي محسن (%)	فرض مستدامة للحصول على مصدر مياه محسن (%)	فرض مستدامة للحصول على مصدر مياه محسن (%)	فرض مستدامة للحصول على مصدر مياه محسن (%)	فرض مستدامة للحصول على مصدر مياه محسن (%)	فرض مستدامة للحصول على مصدر مياه محسن (%)	فرض مستدامة للحصول على مصدر مياه محسن (%)	فرض مستدامة للحصول على مصدر مياه محسن (%)	
	2002	1990	2002	1990	2002	1990	2002	1990	
54	97	100	97	100	97	100	97	100	توتغا
55	100	100	100	100	100	100	100	100	بلغاريا
56	72	..	91	..	91	..	91	..	بنما
57	100	100	91	92	91	92	100	100	تريينداد وتوباغو
تنمية بشرية متوسطة									
58	97	71	72	71	72	71	97	97	الجمهورية العربية الليبية
59	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
60	95	..	91	..	91	..	95	..	أنتيغوا وبربودا
61	96	..	95	..	95	..	96	..	ماليزيا
62	87	87	96	94	96	94	87	87	الاتحاد الروسي
63	75	70	89	83	89	83	75	70	البرازيل
64	51	..	57	..	57	..	51	..	رومانيا
65	99	99	100	100	100	100	99	99	موريشيوس
66	97	97	95	..	95	..	97	97	غرينادا
67	100	100	100	100	بيلاروس
68	93	..	98	98	98	98	93	..	البوسنة والهرسك
69	86	82	92	92	92	92	86	82	كولومبيا
70	83	..	97	..	97	..	83	..	دومينيكا
71	89	83	79	77	79	77	89	83	عمان
72	89	..	97	97	97	97	89	..	ألبانيا
73	99	80	85	81	85	81	99	80	تايلاند
74	100	98	88	91	88	91	100	98	ساموا (الغربية)
75	68	..	83	..	83	..	68	..	فنزويلا
76	89	..	98	98	98	98	89	..	سانت لوسيا
77	90	..	90	المملكة العربية السعودية
78	99	99	98	..	98	..	99	99	أوكرانيا
79	62	52	81	74	81	74	62	52	بيرو
80	72	72	86	86	86	86	72	72	كازاخستان
81	98	..	100	100	100	100	98	..	لبنان
82	72	56	86	69	86	69	72	56	إكوادور
83	84	..	92	..	92	..	84	..	أرمينيا
84	73	54	85	87	85	87	73	54	الفلبين
85	44	23	77	70	77	70	44	23	الصين
86	93	..	92	..	92	..	93	..	سورينام
87	سانت فنسنت وجزر غرينادين
88	78	58	83	62	83	62	78	58	باراغوي
89	80	75	82	77	82	77	80	75	تونس
90	93	..	91	98	91	98	93	..	الأردن
91	47	..	91	..	91	..	47	..	بليز
92	98	98	98	98	فيجي
93	91	70	78	68	78	68	91	70	سري لانكا
94	83	84	93	81	93	81	83	84	تركيا
95	57	48	93	86	93	86	57	48	الجمهورية الدومينيكية
96	58	..	84	99	84	99	58	..	مديف
97	62	..	71	..	71	..	62	..	تركمانستان
98	80	75	93	92	93	92	80	75	جامايكا
99	84	83	93	91	93	91	84	83	إيران (جمهورية-الإسلامية)
100	83	..	76	..	76	..	83	..	جورجيا
101	55	..	77	66	77	66	55	..	أذربيجان
102	76	..	94	..	94	..	76	..	الأراضي الفلسطينية المحتلة
103	92	88	87	95	87	95	92	88	الجزائر
104	63	51	82	67	82	67	63	51	السلفادور
105	42	..	80	..	80	..	42	..	الراس الأخضر
106	77	76	79	79	79	79	77	76	الجمهورية العربية السورية

حالة المياه والصرف الصحي والتغذية

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	أنا*		أنا*		أنا*		أنا*		
	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على صرف صحي محسن (%)		السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مصدر مياه محسن (%)		الأشخاص الناقصو التغذية (% من مجموع السكان)		الأطفال دون مستوى الوزن النسوي بالنسبة إلى أعمارهم (الخاصة)		
	1990	2002	1990	2002	1990	2002/2000	2003/1995	2003/1998	
107	غيانا	70	83	21	9	14	11	12	
108	فيت نام	22	73	31	19	33	36	9	
109	قيرغيزستان	60	76	..	6	11	25	7 ^c	
110	إندونيسيا	46	78	9	6	26	..	9	
111	أوزبكستان	58	89	..	26	8	21	7	
112	نيكاراغوا	47	81	30	27	10	20	12	
113	بوليفيا	33	85	28	21	8	27	9	
114	متغوليا	..	62	34	28	13	25	8	
115	جمهورية مولدوفا	68	92	..	11	3	10	5	
116	هندوراس	49	90	23	22	17	29	14	
117	غواتيمالا	50	95	16	24	23	49	13	
118	فانواتو	..	60	20 ^d	19 ^c	6	
119	مصر	54	98	4	3	9	16	12	
120	جنوب أفريقيا	63	87	12	25	15	
121	غينيا الاستوائية	..	44	19	39	13	
122	طاجيكستان	..	58	..	61	..	36	15	
123	غابون	36	87	10	6	12	21	14	
124	المغرب	57	80	6	7	9	24	11 ^c	
125	ناميبيا	24	80	35	22	24	24	14	
126	سان تومي وبرينسيبي	..	79	13	29	..	
127	الهند	12	86	25	21	47	46	30	
128	جزر سليمان	..	70	21 ^d	27 ^c	13 ^c	
129	ميانمار	21	80	10	6	35	34	15	
130	كمبوديا	..	34	43	33	45	45	11	
131	بوتسوانا	38	95	23	32	13	23	10	
132	جزر القمر	23	94	25	42	25	
133	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	..	43	29	22	40	41	14	
134	بوتان	..	62	19	40	15	
135	باكستان	38	90	24	20	38	37	19 ^c	
136	نيبال	12	84	20	17	48	51	21	
137	بابوا غينيا الجديدة	45	39	35 ^d	..	11 ^c	
138	غانا	43	79	37	13	25	26	11	
139	بنغلاديش	23	75	35	30	48	45	30	
140	تيمور-ليشتي	..	52	43	47	10	
141	السودان	33	69	32	27	17	..	31	
142	الكونغو	..	46	54	37	14	19	..	
143	توغو	37	51	33	26	25	22	15	
144	أوغندا	43	56	24	19	23	39	12	
145	زيمبابوي	49	83	45	44	13	27	11	
تنمية بشرية منخفضة									
146	مدغشقر	12	45	35	37	33	49	14	
147	سوازيلندا	..	52	14	19	10	30	9	
148	الكاميرون	21	63	33	25	21	35	11	
149	ليسوتو	37	76	17	12	18	46	14	
150	جيبوتي	48	80	18	26	..	
151	اليمن	21	69	34	36	46	53	32 ^c	
152	موريتانيا	28	56	15	10	32	35	..	
153	هايتي	15	71	65	47	17	23	21	
154	كينيا	42	62	44	33	20	31	11	
155	غامبيا	..	82	22	27	17	19	17	
156	غينيا	17	51	39	26	23	26	12	
157	السنغال	35	72	23	24	23	25	18	
158	نيجيريا	39	60	13	9	29	38 ^c	14	
159	رواندا	37	73	44	37	27	41	9	

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	أ ت أ *		أ ت أ		أ ت أ		أ ت أ *		
	السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على صرفٍ صحيٍّ محسَّنٍ (%)		السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على مصدر مياهٍ محسَّنٍ (%)		الأشخاص الناقصو التغذية (% من مجموع السكان)		السكان الذين لديهم فرص مستدامة للحصول على صرفٍ صحيٍّ محسَّنٍ (%)		
	2002	1990	2002	1990	2002/2000 ^a	92/1990 ^a	2002	1990	
160	أنغولا	30	30	50	32	40	58	30	30
161	إريتريا	8	9	57	40	73	..	57	8
162	بنن	11	32	68	60	15	20	68	11
163	ساحل العاج (كوت ديفوار)	31	40	84	69	14	18	84	31
164	جمهورية تنزانيا المتحدة	47	46	73	38	44	37	73	47
165	ملايو	36	46	67	41	33	50	67	36
166	زامبيا	41	45	55	50	48	48	55	41
167	جمهورية الكونغو الديمقراطية	18	29	46	43	71	32	46	18
168	موزامبيق	..	27	42	..	47	66	42	..
169	بوروندي	44	36	79	69	48	48	79	44
170	إثيوبيا	4	6	22	25	46	..	22	4
171	جمهورية أفريقيا الوسطى	23	27	75	48	43	50	75	23
172	غينيا-بيساو	..	34	59	59	..
173	تشاد	6	8	34	20	34	58	34	6
174	مالي	36	45	48	34	29	29	48	36
175	بوركينافاسو	13	12	51	39	19	21	51	13
176	سيراليون	..	39	57	..	50	46	57	..
177	النيجر	7	12	46	40	34	41	46	7
..	البلدانُ النامية	33	48	79	70	16	19	79	33
..	البلدانُ الأقلُ نموًا	23	35	61	51	33	34	61	23
..	الدول العربية	61	66	84	83	9	10	84	61
..	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	30	49	78	71	78	30
..	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	68	75	89	81	10	13	89	68
..	جنوب آسيا	20	37	86	71	21	25	86	20
..	أفريقيا جنوب الصحراء	32	36	58	48	30	32	58	32
..	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة	..	82
..	منظمة التعاون والإيحاء الاقتصادي (م ت إ 1)	98	96	98	..
..	بلدان (م ت إ 1) ذات الدخل المرتفع	100	100	..
..	تنمية بشرية مرتفعة
..	تنمية بشرية متوسطة	36	51	83	74	15	19	83	36
..	تنمية بشرية منخفضة	27	32	55	44	32	32	55	27
..	دخل مرتفع
..	دخل متوسط	48	61	83	77	83	48
..	دخل منخفض	20	35	77	64	24	27	77	20
..	العالم	43	58 ^e	83 ^e	75	83 ^e	43

ملاحظات

- * أ ت أ = أهداف التنمية للألفية
^a تشير البيانات إلى متوسط الأعمار المحددة.
^b تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة.
^c تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير العام أو الفترة الزمنية المحددة.
^d تم الحصول على البيانات من اليونسيف 2004. تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير العام أو الفترة الزمنية المحددة، أو تختلف عن التعريف المعياري، أو تشير إلى جزء من البلد دون سواه.
^e تشير البيانات إلى البيانات العالمية المجمعة لليونسيف 2004.

المصادر

- الأعمدة 1-4 و7: الأمم المتحدة 2005. بمجهود مشترك بين اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية.
 العمودان 5 و6: الأمم المتحدة 2005. بناءً على تقديرات منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) 2005.
 العمودان 8 و9: اليونسيف 2004. بمجهود مشترك بين اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية.

اللامساواة في صحة الأمومة والطفولة

معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حيّ)		معدّل وفيات الرُضع (لكل ألف مولود حيّ)		الأطفال دون مستوى الطول السويّ بالنسبة إلى أعمارهم (% دون الخامسة)		الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصّنون تحصيلًا تامًا ^د		عمليات الولادة التي تتمّ بإشراف عاملين صحيين مهرة (%)		العام	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
أغنى 20%	أفقر 20%	أغنى 20%	أفقر 20%	أغنى 20%	أفقر 20%	أغنى 20%	أفقر 20%	أغنى 20%	أفقر 20%		
تنمية بشرية متوسطة											
33.3	98.9	28.6	83.2	2.0	16.8	73.8	56.6	98.6	71.6	1996	63 البرازيل
23.6	52.1	16.2	40.8	4.5	16.7	77.3	57.7	98.1	60.6	1995	69 كولومبيا
29.6	60.9	27.3	52.3	7.9	15.7	68.0	66.2	100.0	93.3	2000	72 أرمينيا
17.6	92.6	13.9	63.5	4.2	29.4	81.1	57.9	87.5	13.0	2000	79 بيرو
44.8	81.9	42.3	67.6	3.7	13.2	62.3	68.7	98.5	99.2	1999	80 كازاخستان
29.2	79.8	20.9	48.8	86.5	59.8	91.9	21.2	1998	84 الفلبين
20.1	57.2	15.7	42.9	3.0	16.7	53.0	20.2	98.1	41.2	1990	88 باراغوي
25.2	42.1	23.4	35.4	4.5	10.5	17.1	21.3	99.3	91.2	1997	90 الأردن
32.6	85.0	29.8	68.3	3.2	14.8	69.7	27.7	98.2	53.4	1998	94 تركيا
26.6	89.9	23.4	66.7	1.7	14.2	46.5	34.4	97.8	88.9	1996	95 الجمهورية الدومينيكية
69.8	105.5	58.4	89.3	11.4	16.9	77.5	85.0	98.3	96.8	2000	97 تركمانستان
15.8	52.9	13.8	39.3	92.3	44.3	99.7	58.1	2000	108 فييت نام
49.3	96.4	45.8	83.3	11.6	27.9	73.1	69.3	100.0	96.0	1997	109 فيرغيزستان
29.2	109.0	23.3	78.1	72.1	42.9	89.2	21.3	1997	110 إندونيسيا
50.4	70.3	45.9	54.4	16.0	19.5	77.5	80.9	100.0	91.7	1996	111 أوزبكستان
19.2	64.3	16.3	49.6	4.1	22.4	71.0	63.6	99.3	77.5	2001	112 نيكاراغوا
32.0	146.5	25.5	106.5	3.9	25.4	30.6	21.8	97.9	19.8	1998	113 بوليفيا
39.3	77.6	39.2	58.0	7.2	30.0	56.0	66.3	91.9	8.8	1998	117 غواتيمالا
33.7	97.9	29.6	75.6	7.9	16.4	92.0	91.2	94.2	31.4	2000	119 مصر
21.9	87.4	17.0	61.6	70.2	51.3	98.1	67.8	1998	120 جنوب أفريقيا
55.4	93.1	35.9	57.0	8.8	20.7	23.5	5.5	97.1	67.2	2000	123 غابون
39.2	111.6	35.1	79.7	6.6	23.3	95.2	53.7	77.9	5.1	1992	124 المغرب
31.4	55.4	22.7	35.8	9.1	18.4	68.2	59.5	97.1	55.4	2000	125 ناميبيا
45.5	141.3	38.1	96.5	17.4	25.0	63.8	21.3	84.4	16.4	1998	127 الهند
63.6	154.8	50.3	109.7	13.5	26.9	67.7	28.6	81.2	14.7	2000	130 كمبوديا
86.6	128.9	64.6	87.2	17.8	23.4	82.0	39.8	84.8	26.2	1996	132 جزر القمر
73.8	124.5	62.5	88.7	16.8	25.2	54.7	22.5	55.2	4.6	1990	135 باكستان
67.7	129.9	53.2	85.5	24.6	32.7	81.6	54.2	45.1	3.6	2001	136 نيبال
52.2	138.8	26.0	72.7	9.1	20.3	79.3	49.6	86.1	17.9	1998	138 غانا
72.4	139.7	57.9	92.9	74.9	50.3	42.1	3.5	1999	139 بنغلاديش
97.0	167.7	65.8	84.1	10.1	19.0	52.0	22.2	91.2	25.1	1998	143 توغو
106.4	191.8	60.2	105.7	18.0	25.1	42.6	26.5	77.3	19.7	2000	144 أوغندا
62.2	99.5	44.3	59.1	13.1	19.2	64.1	63.9	93.5	56.7	1999	145 زمبابوي

معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حيّ)		معدّل وفيات الرُّضَع ^b (لكل ألف مولود حيّ)		الأطفال دون مستوى الطول السنوي بالنسبة إلى أعمارهم (% دون الخامسة)		الأطفال البالغون من العمر سنة واحدة والمحصّنون ^a تحصيناً تاماً ^a		عمليات الولادة التي تتمّ بإشراف عاملين صحيين مهرة (%)		العام	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
أغنى 20%	أفقر 20%	أغنى 20%	أفقر 20%	أغنى 20%	أفقر 20%	أغنى 20%	أفقر 20%	أغنى 20%	أفقر 20%		
تنمية بشرية منخفضة											
101.4	195.0	57.5	119.1	25.2	24.7	66.0	22.0	88.5	29.6	1997	146 مدغشقر
81.7	200.7	51.2	103.9	7.9	18.9	63.5	27.4	94.7	32.0	1991	148 الكاميرون
73.0	163.1	60.0	108.5	22.0	26.4	55.7	7.8	49.7	6.8	1997	151 اليمن
78.5	98.1	62.3	60.8	14.7	18.1	45.3	15.6	92.8	14.7	2000	152 موريتانيا
108.7	163.9	97.2	99.5	5.1	18.2	42.3	25.4	70.0	4.1	2000	153 هايتي
60.7	136.2	40.2	95.8	10.5	26.7	59.9	48.1	79.6	23.2	1998	154 كينيا
133.0	229.9	70.2	118.9	11.6	18.8	51.8	17.2	81.5	12.1	1999	156 غينيا
69.6	181.0	44.9	84.5	86.2	20.3	1997	157 السنغال
119.8	239.6	68.6	102.2	19.2	22.2	58.1	13.9	70.0	12.2	1990	158 نيجيريا
154.1	246.4	87.9	138.7	15.7	27.0	78.8	71.3	59.6	17.3	2000	159 رواندا
103.5	152.2	67.5	74.0	14.6	22.7	83.8	25.0	74.3	5.0	1995	161 إريتريا
110.1	208.3	63.3	119.4	12.1	17.0	73.6	37.8	97.5	34.4	1996	162 بنن
135.2	160.0	91.9	114.8	16.3	28.5	78.4	53.1	82.8	28.9	1999	164 جمهورية تنزانيا المتحدة
149.0	230.8	86.4	131.5	22.6	25.8	81.4	65.4	83.0	43.0	2000	165 ملاوي
92.4	191.7	56.7	115.2	19.5	26.9	80.0	63.9	91.1	19.7	2001	166 زامبيا
144.6	277.5	94.7	187.7	14.4	22.4	85.3	19.7	82.1	18.1	1997	168 موزامبيق
147.1	159.2	95.1	92.8	23.3	25.7	33.5	7.0	25.3	0.9	2000	170 إثيوبيا
172.0	170.6	89.3	79.8	18.4	23.0	23.0	4.0	47.4	2.6	1996	173 تشاد
148.1	247.8	89.9	137.2	12.2	19.7	56.0	19.5	81.9	8.1	2001	174 مالي
154.5	239.2	76.7	106.2	15.0	20.9	52.1	21.4	75.0	17.9	1998	175 بوركينا فاسو
183.7	281.8	85.8	131.1	20.9	21.2	50.9	4.6	62.8	4.2	1998	177 النيجر

المصادر

الأعمدة كلها: Gwatkin ومصادر أخرى تحدّد عملاً قريب.

ملاحظات

يورد هذا الجدول بيانات عن البلدان النامية استناداً إلى المُسوح الديموغرافية والصحية التي أُجريت منذ عام 1995. تُصنّف المجموعات الخمس بحسب الوضع الاقتصادي والاجتماعي من حيث الأوسول أو الأملاك، بدلاً من الدّخل أو الاستهلاك. للتفاصيل، انظر Gwatkin ومصادر أخرى تحدّد عملاً قريب.

^a يشمل ذلك اللقاح ضدّ السلّ والحصبة والخناق والشّهاق والكزاز.

^b بناءً على الولادات في الأعمار العشرة السابقة للمنع.

^c أخطاءٌ كبيرة في العيّنات نظراً نقصاً عدد الحالات.

انتشار التدخين ^g (% البالغين)		أنا حالات السل			أنا الأطفال دون الخامسة من العمر			أنا استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة ^b (عامة 15-24 عاماً)		انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ^h (عامة 15-49 عاماً) 2003	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
الرجال h 02-2000	النساء h 02-2000	التي تمّ كشفها بواسطة المساق القصير للمعالجة تحت الإشراف المباشر ^d (دوتس) 2003 (%)	التي تمّ كشفها بواسطة المساق القصير للمعالجة تحت الإشراف المباشر ^d (دوتس) 2003 (%)	لكل مئة ألف شخص ^d 2003	المصابون بالحمى المعالجة بعقاقير مضادة للملاريا (%) ^e 2003-1999	مع استعمال ناموسيات معالجة ضد الحشرات (%) ^e 2003-1999	حالات الملاريا ^e (لكل مئة ألف شخص) 2000	الرجال -1998 b 2003	النساء -1998 b 2003		
31	32	80	46	5	[0.2-0.0] 0.1	1 النرويج
25	23	100	28	3	[0.3-0.1] 0.2	2 آيسلندا
21	18	78	9	6	[0.2-0.1] 0.1	3 أستراليا
..	126	10	[0.4-0.1] 0.2	4 لكسمبرغ
24	20	81	76	4	[0.5-0.2] 0.3	5 كندا
17	20	73	62	4	[0.2-0.0] 0.1	6 السويد
27	24	..	0	7	[0.6-0.2] 0.4	7 سويسرا
..	0	12	[0.3-0.0] 0.1	8 آيرلندا
28	20	69	57	12	[0.3-0.1] 0.2	9 بلجيكا
26	21	70	89	3	[1.1-0.3] 0.6	10 الولايات المتحدة الأمريكية
47	12	76	40	42	[0.2->] 0.1>	11 اليابان
32	25	68	50	6	[0.4-0.1] 0.2	12 هولندا
27	20	..	0	10	[0.2->] 0.1>	13 فنلندا
32	29	77	75	6	[0.3-0.1] 0.2	14 الدانمرك
28	26	12	[0.2-0.1] 0.1	15 المملكة المتحدة
33	21	..	0	12	[0.7-0.2] 0.4	16 فرنسا
..	12	[0.4-0.1] 0.3	17 النمسا
31	22	79	79	6	[0.8-0.2] 0.5	18 إيطاليا
25	25	60	57	11	[0.2->] 0.1>	19 نيوزيلندا
39	31	69	55	7	[0.2-0.1] 0.1	20 ألمانيا
39	25	..	0	27	[1.1-0.3] 0.7	21 إسبانيا
25	4	79	58	79	[0.2->] 0.1	22 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرّة)
39	22	81	55	8	[0.2-0.1] 0.1	23 إسرائيل
47	29	..	0	22	[0.3-0.1] 0.2	24 اليونان
24	4	87	44	42	[0.5-0.1] 0.2	25 سنغافورة
28	20	85	70	22	[0.2->] 0.1>	26 سلوفينيا
..	..	82	87	37	[0.7-0.2] 0.4	27 البرتغال
..	..	83	23	118	9	[0.2->] 0.1>	28 جمهورية كوريا
..	..	75	91	4	29 قبرص
..	14	[5.4-0.4] 1.5	30 بربادوس
36	22	73	63	12	[0.2->] 0.1	31 الجمهورية التشيكية
..	..	60	19	6	[0.3-0.1] 0.2	32 مالطة
..	..	84	138	61	[0.2->] 0.1>	33 بروني دار السلام
..	..	58	65	55	1	[1.1-0.3] 0.7	34 الأرجنتين
..	..	55	41	33	[0.2-0.0] 0.1	35 هنغاريا
..	..	86	56	34	[0.2-0.0] 0.1	36 بولندا
44	34	86	115	17	[0.5-0.2] 0.3	37 شيلي
44	20	67	69	53	[2.1-0.4] 1.1	38 إستونيا
51	16	72	85	73	[0.2->] 0.1	39 ليتوانيا
..	..	75	57	72	40 قطر
..	..	79	32	26	41 الإمارات العربية المتحدة
..	..	85	34	29	[0.2->] 0.1>	42 سلوفاكيا
17	3	88	49	52	[0.3-0.1] 0.2	43 البحرين
..	..	55	67	31	44 الكويت
34	27	..	0	68	[0.2->] 0.1>	45 كرواتيا
..	..	82	80	33	[0.5-0.2] 0.3	46 أوروغواي
29	10	85	117	18	42	[1.0-0.3] 0.6	47 كوستاريكا
..	..	76	83	78	[1.0-0.3] 0.6	48 لاتفيا
..	..	0	..	16	49 سانت كيتس ونيفيس
..	..	59	52	52	[4.9-1.8] 3.0	50 جزر البهاما
..	..	45	40	65	51 سيشيل
..	..	92	93	13	[0.2->] 0.1	52 كوبا
..	..	84	81	45	8	[0.4-0.1] 0.3	53 المكسيك

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ^a (15-49 عاماً) 2003		استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة ^b (15-24 عاماً) 2003		حالات الملاريا ^c (لكل مئة ألف شخص) 2000		الأطفال دون الخامسة من العمر مع استعمال تاموسيات ^d المعالجة ضد الحشرات ^e (2003-1999)		حالات السل ^f التي تم كشفها بواسطة المساق القصير للعلاج تحت الإشراف المباشر ^g (دوتس ^d) 2003		التي تم كشفها بواسطة العلاج ^g (دوتس ^d) 2003		انتشار التدخين ^g (% البالغين) 2000-02	
	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء
54	44	80	83	
55	47	81	86	
56	36	52	92	73	
57	1	13	
تنمية بشرية متوسطة														
58	2	21	147	61	
59	37	49	79	
60	10	45	100	
61	57	135	69	76	
62	1	157	9	67	
63	344	91	18	75	27	35	
64	194	38	76	
65	1	136	28	92	
66	8	
67	59	44	..	9	53	
68	63	48	95	
69	1	250	80	7	84	
70	23	
71	27	12	81	92	
72	33	29	90	18	60	
73	130	203	72	74	2	39	
74	44	51	84	
75	94	52	80	82	
76	22	71	25	
77	32	57	38	76	8	19	
78	133	10	57	
79	258	..	19	..	231	81	92	
80	(.)	65	32	..	152	86	78	
81	13	67	91	
82	728	209	37	84	
83	4	44	89	43	79	3	68	
84	15	458	68	88	8	51	
85	1	245	43	93	
86	2,954	..	3	..	102	
87	40	38	
88	124	105	18	92	
89	1	24	91	92	
90	3	5	89	89	
91	657	56	98	85	
92	38	63	85	
93	1,110	89	70	81	2	26	
94	17	40	
95	6	52	29	..	123	65	78	
96	39	106	95	15	37	
97	1	83	49	77	
98	9	90	49	
99	27	36	59	85	2	22	
100	5	95	52	65	
101	19	1	109	28	84	
102	37	4	100	
103	2	53	113	89	
104	11	78	53	88	15	42	
105	328	
106	(.)	52	45	87	

الأزمات والتحديات الصحية الرئيسية كونيًا

انتشار التدخين ^g (% البالغين)		أزمات حالات السل ^أ التي تم كشفها بواسطة المساق القصير للمعالجة تحت الإشراف المباشر ^d (دوتس) ^d (دوتس) ^d (دوتس) ^d (دوتس) ^d			أزمات الأطفال دون الخامسة من العمر ^أ مع استعمال المصابون بالحُمى المعالجة بعقاقير مضادة للملاريا (٪) (٪) (٪)			أزمات استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة ^ب (15-24 عامًا)		انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ^أ (15-49 عامًا) 2003		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
الرجال ^h 02-2000	النساء ^h 02-2000	دوتس ^g 2003 (٪)	شخص ^d 2003	شخص ^d 2003	2003-1999 ^h (٪)	2003-1999 ^h (٪)	الرجال ^b 2003	النساء ^b 2003	الرجال ^b 2003	النساء ^b 2003		
..	..	85	31	178	3	6	3,074	[7.7-0.8]	2.5	107 غيانا
..	..	92	86	238	7	16	95	[0.8-0.2]	0.4	108 فييت نام
..	..	82	57	140	(.)	[0.2>]	0.1	109 قيرغيزستان
69	3	86	33	674	1	0	920	[0.2-0.0]	0.1	110 إندونيسيا
..	..	80	20	156	1	50	..	[0.2-0.0]	0.1	111 أوزبكستان
..	..	82	91	78	2	..	402	..	17	[0.3-0.1]	0.2	112 نيكاراغوا
..	..	84	71	301	378	[0.2-0.0]	0.1	113 بوليفيا
68	26	87	68	237	[0.2>]	0.1>	114 متغوليا
..	..	61	39	177	[0.3-0.1]	0.2	115 جمهورية مولدوفا
..	..	87	78	102	541	[3.2-1.0]	1.8	116 هندوراس
..	..	84	44	104	..	1	386	[1.8-0.6]	1.1	117 غواتيمالا
..	..	79	70	71	118 فانواتو
40	18	88	56	36	(.)	[0.2>]	0.1>	119 مصر
44	12	68	118	341	143	..	20	[24.9-18.5]	21.5	120 جنوب أفريقيا
..	351	49	1	121 غينيا الاستوائية
..	..	79	..	267	69	2	303	[0.2>]	0.1>	122 طاجيكستان
..	..	47	93	242	2,148	48	33	[15.3-4.1]	8.1	123 غابون
35	2	89	83	105	(.)	[0.2-0.0]	0.1	124 المغرب
..	..	62	86	477	..	3	1,502	69	48	[24.7-18.2]	21.3	125 ناميبيا
..	256	61	23	126 سان تومي وبرينسيبي
..	..	87	47	287	7	59	51	[1.3-0.4]	..	127 الهند
..	..	90	107	60	15,172	128 جزر سليمان
43	22	81	73	183	224	[2.2-0.6]	1.2	129 ميانمار
..	..	92	60	742	476	[4.4-1.5]	2.6	130 كمبوديا
..	..	71	68	342	48,704	88	75	[39.1-35.5]	37.3	131 بوتسوانا
..	..	96	37	103	63	9	1,930	132 جزر القمر
..	..	78	47	327	759	[0.2>]	0.1	133 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	..	86	32	194	285	134 بوتان
..	..	77	17	358	58	[0.2-0.0]	0.1	135 باكستان
40	24	86	60	316	33	[0.5-0.2]	0.3	136 نيبال
..	..	53	15	527	1,688	[1.0-0.3]	0.6	137 بابوا غينيا الجديدة
..	..	60	40	369	61	5	15,344	52	33	[5.0-1.9]	3.1	138 غانا
48	21	84	33	490	40	[0.2>]	..	139 بنغلاديش
..	..	81	53	753	47	8	140 تيمور-ليشتي
..	..	78	34	355	50	0	13,934	[7.2-0.7]	2.3	141 السودان
..	..	71	57	489	5,880	[11.0-2.1]	4.9	142 الكونغو
..	..	68	17	673	60	2	7,701	41	22	[6.4-2.7]	4.1	143 توغو
..	..	60	44	621	..	0	46	62	44	[6.6-2.8]	4.1	144 أوغندا
..	..	67	42	500	5,410	69	42	[27.8-21.7]	24.6	145 زمبابوي
تنمية بشرية منخفضة												
..	..	74	77	325	61	0	[2.7-0.8]	1.7	146 مدغشقر
..	..	47	35	683	26	0	2,835	[40.4-37.2]	38.8	147 سوازيلندا
..	..	70	86	221	66	1	2,900	31	16	[9.8-4.8]	6.9	148 الكاميرون
..	..	52	70	390	0	[31.7-26.3]	28.9	149 ليسوتو
..	..	82	53	988	715	150 جيبوتي
..	..	82	43	151	15,160	[0.2-0.0]	0.1	151 اليمن
..	664	11,150	[1.1-0.3]	0.6	152 موريتانيا
..	..	78	46	386	12	..	15	30	19	[11.9-2.5]	5.6	153 هايتي
67	32	79	46	821	27	5	545	47	25	[9.6-4.7]	6.7	154 كينيا
..	..	74	70	337	55	15	17,340	[4.2-0.3]	1.2	155 غامبيا
..	..	72	51	394	75,386	32	17	[8.2-1.2]	3.2	156 غينيا
..	..	66	59	429	36	2	11,925	[1.7-0.4]	0.8	157 السنغال
..	..	79	18	518	34	1	30	46	24	[8.0-3.6]	5.4	158 نيجيريا
..	..	58	27	628	13	5	6,510	55	23	[7.6-3.4]	5.1	159 رواندا

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ^g		انتشار فيروس نقص المناعة البشرية ^g		استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة ^b		أطفال دون الخامسة من العمر		حالات السل ^a	
	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال	النساء	الرجال
	2003 (%)	2003 (%)	2003 (%)	2003 (%)	2003 (%)	2003 (%)	2003 (%)	2003 (%)	2003 (%)	2003 (%)
160	3.9	9.4-1.6	2	63	256	118
161	2.7	7.3-0.9	4	4	4	4	431	18
162	1.9	3.3-1.1	34	19	7	10,697	60	141	80	94
163	7.0	10.0-4.9	56	25	1	12,152	58	618	67	39
164	8.8	11.9-6.4	31	21	2	1,207	53	476	80	43
165	14.2	17.7-11.3	38	32	3	25,948	27	469	72	35
166	16.5	20.0-13.5	42	33	7	34,204	52	508	83	65
167	4.2	9.9-1.7	1	2,960	45	537	78	63
168	12.2	15.7-9.4	33	29	..	18,115	..	557	78	45
169	6.0	8.8-4.1	1	48,098	31	519	79	30
170	4.4	6.7-2.8	30	17	3	507	76	36
171	13.5	21.2-8.3	2	..	69	493	..	6
172	7	2,421	58	300	48	55
173	4.8	7.2-3.1	1	197	32	439	72	11
174	1.9	5.9-0.6	30	14	8	4,008	38	582	50	18
175	4.2	6.5-2.7	55	41	7	619	50	303	64	18
176	2	..	61	794	81	33
177	1.2	2.3-0.7	30	7	6	1,693	48	272	..	54
البلدان النامية	1.3	1.4-1.1	289
البلدان الأقل نمواً	3.2	3.8-2.9	452
الدول العربية	0.3	0.9-0.2	128
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	0.2	0.3-0.2	298
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	0.7	0.9-0.6	90
جنوب آسيا	0.7	1.1-0.3	306
أفريقيا جنوب الصحراء	7.3	8.2-6.8	487
وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة	0.7	1.0-0.4	122
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (م ت ا 1)	0.3	0.4-0.2	23
بلدان (م ت ا 1) ذات الدخل المرتفع	0.4	0.5-0.2	18
تنمية بشرية مرتفعة	0.3	0.4-0.2	24
تنمية بشرية متوسطة	0.8	1.0-0.7	264
تنمية بشرية منخفضة	5.6	6.6-5.1	485
دخل مرتفع	0.3	0.5-0.2	19
دخل متوسط	0.7	0.7-0.6	215
دخل منخفض	2.0	2.4-1.8	362
العالم	1.1	1.3-1.0	240

ملاحظات

أ ت ا = أهداف التنمية للألفية

أ تشير البيانات إلى تقديرات النقطه وتقديرات النطاق بناءً على التماذج التقديرية الجديدة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية - الأيدز/السيدا (UNAIDS). تقديرات النطاق ممثلة بين مقيمين. تشير البيانات التقديرية المجمعة إلى عام 2004.

ب نظراً لمحدودية البيانات، يتوجب الحد من عقد المقارنات بين البلدان. تختلف البيانات المتعلقة ببعض البلدان عن التعريف المعياري، أو تشير إلى جزء من البلد دون سواه.

ج تشير البيانات إلى حالات الملاريا المصريح بها لمنظمة الصحة العالمية، وقد لا تمثل إلا جزءاً من عدد الإصابات الفعلية. تشير البيانات إلى تقصي جميع أشكال السل.

د جرى حسابها بقسمة الحالات الجديدة الثابتة للإصابة بالسل بالفحص اللطاخي التي تم الكشف عنها وفق الأسلوب العلاجي «دوس» للكشف عن حالات السل ومعالجتها، على التواتر السنوي التقديري لحالات السل الجديدة. قد تتجاوز القيم المحتملة في بعض الحالات الـ 100 بسبب كثافة الحالات التي يجري اكتشافها في منطقة معينة تنتشر فيها الحالات المزمنة، أو بسبب الإكثار في التبليغ (كالإحصاء المزدوج)، أو المبالغة في التشخيص، أو الإفلال

من مدى حدوث المرض (منظمة الصحة العالمية 2003).

ف تشير البيانات إلى حالات السل الجديدة التي تمّ معالجتها على نحو ناجح بموجب الأسلوب العلاجي دوس لكشف حالات السل ومعالجتها، في عام 2001.

ج تختلف الشريحة العمرية بين بلد وآخر؛ لكنها في أغلب الحالات 18 عاماً وما فوق، أو 15 عاماً وما فوق.

ه تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة. تشير البيانات إلى عام 1999.

ز تشير البيانات إلى عام 1998.

ك تشير البيانات إلى عام 1997.

المصادر

العمود 1: برنامج UNAIDS 2005. تولى برنامج «يونايذز» حساب البيانات المجمعة لمكتب تقرير التنمية البشرية.

العمودان 2 و3: الأمم المتحدة 2005، بالاستناد إلى بيانات جمعت بمجهود مشترك بين اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية وبرنامج «يونايذز».

العمود 4-9: الأمم المتحدة 2005، بناءً على بيانات منظمة الصحة العالمية.

العمودان 10 و11: البنك الدولي 2005، بناءً على بيانات منظمة الصحة العالمية والنظام الوطني الإلكتروني للمعلومات عن التدخين.

أ ت أ معدّل وفيات الأمومة (لكل ألف مولود حيّ)		الاحتمال لدى الولادة بالبقاء على قيد الحياة حتى سن 65 عاماً ^a (% من الجماعة)		أ ت أ معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حيّ)		أ ت أ* معدّل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حيّ)		متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالعوام)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
النسبة المعدّلة 2000	النسبة المصرّح بها ^b 2003-1985 ^e	ذكور d 05-2000	إناث d 05-2000	2003	1970	2003	1970	d 05-2000	d 75-1970	
تنمية بشرية مرتفعة										
16	6	84.7	90.6	4	15	3	13	79.3	74.4	1 الترويج
0	..	87.4	91.4	4	14	3	13	80.6	74.3	2 آيسلندا
8	..	85.7	91.5	6	20	6	17	80.2	71.7	3 أستراليا
28	0	82.6	89.9	5	26	5	19	78.4	70.7	4 لكسمبرغ
6	..	85.0	90.7	6	23	5	19	79.9	73.2	5 كندا
2	5	86.4	91.5	3	15	3	11	80.1	74.7	6 السويد
7	5	85.4	91.9	5	18	4	15	80.5	73.8	7 سويسرا
5	6	83.1	89.7	6	27	6	20	77.7	71.3	8 آيرلندا
10	..	82.5	90.4	5	29	4	21	78.8	71.4	9 بلجيكا
17	8	79.1	86.7	8	26	7	20	77.3	71.5	10 الولايات المتحدة الأمريكية
10	8	85.7	93.3	4	21	3	14	81.9	73.3	11 اليابان
16	7	83.5	89.7	5	15	5	13	78.3	74.0	12 هولندا
6	6	80.9	91.2	5	16	4	13	78.4	70.7	13 فنلندا
5	10	81.0	87.0	4	19	3	14	77.1	73.6	14 الدانمرك
13	7	83.6	89.4	6	23	5	18	78.3	72.0	15 المملكة المتحدة
17	10	80.9	91.2	5	24	4	18	79.4	72.4	16 فرنسا
4	..	82.4	91.0	5	33	4	26	78.9	70.6	17 النمسا
5	7	84.6	92.2	4	33	4	30	80.0	72.1	18 إيطاليا
7	15	84.1	89.1	6	20	5	17	79.0	71.7	19 نيوزيلندا
8	8	82.3	90.5	5	26	4	22	78.7	71.0	20 ألمانيا
4	6	82.1	92.8	4	34	4	27	79.5	72.9	21 إسبانيا
..	..	86.4	93.7	81.5	72.0	22 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرّة)
17	5	85.5	91.5	6	27	5	24	79.7	71.6	23 إسرائيل
9	1	82.0	91.5	5	54	4	38	78.2	72.3	24 اليونان
30	6	84.5	90.7	3	27	3	22	78.6	69.5	25 سنغافورة
17	17	76.1	88.9	4	29	4	25	76.3	69.8	26 سلوفينيا
5	8	79.8	90.2	5	62	4	53	77.2	68.0	27 البرتغال
20	20	76.9	90.2	5	54	5	43	76.9	62.6	28 جمهورية كوريا
47	0	84.3	91.6	5	33	4	29	78.5	71.4	29 قبرص
95	0	74.8	86.7	13	54	11	40	74.9	69.4	30 بربادوس
9	3	75.2	88.2	4	24	4	21	75.5	70.1	31 الجمهورية التشيكية
21	..	85.4	90.3	6	32	5	25	78.3	70.7	32 مالطة
37	0	84.7	87.9	6	78	5	58	76.3	68.3	33 بروني دار السلام
82	46	72.1	84.9	20	71	17	59	74.3	67.1	34 الأرجنتين
16	5	64.7	83.7	8	39	7	36	72.6	69.3	35 هنغاريا
13	4	69.7	87.0	7	36	6	32	74.3	70.5	36 بولندا
31	17	79.1	88.5	9	98	8	78	77.9	63.4	37 شيلي
63	46	57.2	83.9	9	26	8	21	71.2	70.5	38 إستونيا
13	13	60.5	85.2	11	28	8	23	72.2	71.3	39 ليتوانيا
7	10	74.0	81.2	15	65	11	45	72.7	62.1	40 قطر
54	3	85.0	90.2	8	83	7	61	77.9	62.2	41 الإمارات العربية المتحدة
3	16	69.3	86.8	8	29	7	25	74.0	70.0	42 سلوفاكيا
28	46	78.9	84.6	15	75	12	55	74.2	63.3	43 البحرين
5	5	82.7	87.9	9	59	8	49	76.8	67.0	44 الكويت
8	2	73.2	88.1	7	42	6	34	74.9	69.6	45 كرواتيا
27	26	73.3	85.9	14	57	12	48	75.3	68.7	46 أوروغواي
43	29	81.2	88.4	10	83	8	62	78.1	67.9	47 كوستاريكا
42	25	60.1	81.9	12	26	10	21	71.4	70.1	48 لاتفيا
..	250	22	..	19	49 سانت كيتس ونيفيس
60	..	61.4	73.6	14	49	11	38	69.5	66.5	50 جزر البهاما
..	15	..	11	51 سيشيل
33	34	80.0	86.2	8	43	6	34	77.2	70.7	52 كوبا
83	63	75.2	84.0	28	110	23	79	74.9	62.4	53 المكسيك

أ ت أ معدّل وفيات الأمومة (لكل ألف مولود حيّ)		الاحتمال لدى الولادة بالبقاء على قيد الحياة حتى سن 65 عاماً ^د (% من الجماعة)		أ ت أ معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل ألف مولود حيّ		أ ت أ معدّل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حيّ)		متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
النسبة المعدّلة 2000	النسبة المصرّح بها ^ب 2003-1985	ذكور d 05-2000	إناث d 05-2000	2003	1970	2003	1970	d 05-2000	d 75-1970	
..	..	73.4	78.2	19	..	15	..	72.1	65.6	54
32	15	68.2	84.5	15	32	14	28	72.1	71.0	55
160	70	76.3	85.1	24	68	18	46	74.7	66.2	56
160	45	64.5	76.1	20	57	17	49	69.9	65.9	57
تنمية بشرية متوسطة										
97	77	74.6	82.5	16	160	13	105	73.4	52.8	58
23	11	75.4	84.6	11	120	10	85	73.7	67.5	59
..	65	12	..	11	60
41	50	73.4	83.5	7	63	7	46	73.0	63.0	61
67	37	44.7	76.3	21	36	16	29	65.4	69.7	62
260	75	62.7	77.7	35	135	33	95	70.3	59.5	63
49	34	65.3	82.9	20	57	18	46	71.3	69.2	64
24	21	66.9	80.9	18	86	16	64	72.1	62.9	65
..	1	23	..	18	66
35	18	50.6	79.3	17	27	13	22	68.1	71.5	67
31	10	74.2	85.2	17	82	14	60	74.1	67.5	68
130	78	71.0	81.0	21	108	18	69	72.2	61.6	69
..	67	14	..	12	70
87	23	78.8	84.2	12	200	10	126	74.0	52.1	71
55	20	80.0	87.6	21	82	18	68	73.7	67.7	72
44	36	64.5	80.3	26	102	23	74	69.7	61.0	73
130	..	65.5	78.4	24	160	19	106	70.0	56.1	74
96	60	71.7	82.8	21	61	18	47	72.8	65.7	75
..	35	71.3	77.0	18	..	16	..	72.3	65.3	76
23	..	73.4	81.2	26	185	22	118	71.6	53.9	77
35	22	46.6	76.4	20	27	15	22	66.1	70.1	78
410	190	68.1	77.1	34	178	26	115	69.8	55.5	79
210	50	48.0	71.9	73	..	63	..	63.2	63.2	80
150	100	73.0	81.7	31	54	27	45	71.9	66.4	81
130	80	72.7	82.6	27	140	24	87	74.2	58.8	82
55	22	66.4	81.7	33	..	30	..	71.4	70.8	83
200	170	70.1	78.6	36	90	27	60	70.2	58.1	84
56	50	74.2	81.3	37	120	30	85	71.5	63.2	85
110	150	63.1	77.3	39	..	30	..	69.0	64.0	86
..	93	70.3	81.3	27	..	23	..	71.0	61.6	87
170	180	71.3	79.8	29	76	25	57	70.9	65.9	88
120	69	75.7	84.9	24	201	19	135	73.1	55.6	89
41	41	71.6	77.7	28	107	23	77	71.2	56.5	90
140	140	71.7	80.9	39	77	33	56	71.9	67.6	91
75	38	62.0	72.2	20	61	16	50	67.8	60.6	92
92	92	76.1	85.6	15	100	13	65	73.9	63.1	93
70	130	67.3	77.9	39	201	33	150	68.6	57.0	94
150	180	60.8	75.1	35	128	29	91	67.1	59.7	95
110	140	67.8	67.5	72	255	55	157	66.3	51.4	96
31	9	52.1	69.8	102	..	79	..	62.4	59.2	97
87	110	67.9	73.4	20	64	17	49	70.7	69.0	98
76	37	71.7	79.2	39	191	33	122	70.2	55.2	99
32	67	66.3	83.0	45	46	41	36	70.5	68.2	100
94	25	60.3	76.0	91	..	75	..	66.9	65.6	101
100	..	75.0	81.4	24	..	22	..	72.4	56.6	102
140	140	75.2	78.4	41	234	35	143	71.0	54.5	103
150	170	67.3	77.7	36	162	32	111	70.7	58.2	104
150	76	67.7	79.8	35	..	26	..	70.2	57.5	105
160	65	76.3	83.2	18	129	16	90	73.2	57.4	106

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)		معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي)		الاحتمال لدى الولادة بالبقاء على قيد الحياة حتى سن 65 عاماً ^أ (% من الجماعة)		معدل وفيات الأمومة (لكل ألف مولود حي)		
	05-2000 ^د	75-1970 ^د	2003	1970	2003	1970	ذكور ^د 05-2000	إناث ^د 05-2000	النسبة ^ب المعدلة 2000	النسبة ^ب المصحح بها ^{هـ} 2003-1985	
107	غانا	62.9	60.0	52	81	69	101	54.2	65.7	170	190
108	فيت نام	70.4	50.3	19	55	23	87	71.0	78.4	130	95
109	قيرغيزستان	66.8	61.2	59	111	68	146	58.6	76.0	110	44
110	إندونيسيا	66.5	49.2	31	104	41	172	63.8	72.1	230	310
111	أوزبكستان	66.5	63.6	57	..	69	..	59.9	72.9	24	34
112	نيكاراغوا	69.5	55.2	30	113	38	165	66.1	74.9	230	97
113	بوليفيا	63.9	46.7	53	147	66	243	60.0	68.0	420	390
114	منغوليا	63.9	53.8	56	..	68	..	57.9	67.6	110	110
115	جمهورية مولدوفا	67.5	64.8	26	46	32	61	56.5	74.3	36	44
116	هندوراس	67.6	53.9	32	116	41	170	63.5	70.1	110	110
117	غواتيمالا	67.1	53.7	35	115	47	168	59.7	73.5	240	150
118	فانواتو	68.4	54.0	31	107	38	160	67.6	75.2	130	68
119	مصر	69.6	52.1	33	157	39	235	69.3	79.3	84	84
120	جنوب أفريقيا	49.0	53.7	53	..	66	..	28.9	38.1	230	150
121	غينيا الاستوائية	43.5	40.5	97	165	146	281	30.6	33.0	880	..
122	طاجيكستان	63.5	60.9	92	78	118	111	59.3	69.4	100	45
123	غابون	54.6	48.7	60	..	91	..	45.6	48.9	420	520
124	المغرب	69.5	52.9	36	119	39	184	70.3	78.9	220	230
125	ناميبيا	48.6	53.9	48	104	65	155	31.6	36.7	300	270
126	سان تومي وبرينسيبي	62.9	56.5	75	..	118	..	63.1	68.6	..	100
127	الهند	63.1	50.3	63	127	87	202	59.2	67.4	540	540
128	جزر سليمان	62.2	55.6	19	71	22	99	59.0	62.0	130	550
129	ميانمار	60.1	49.2	76	122	107	179	52.7	63.5	360	230
130	كمبوديا	56.0	40.3	97	..	140	..	45.0	61.5	450	440
131	بوتسوانا	36.6	56.1	82	99	112	142	13.1	16.5	100	330
132	جزر القمر	63.0	48.9	54	159	73	215	57.8	66.5	480	520
133	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	54.5	40.4	82	145	91	218	47.8	53.1	650	530
134	بوتان	62.7	41.5	70	156	85	267	60.2	65.3	420	260
135	باكستان	62.9	51.9	81	120	103	181	62.7	65.6	500	530
136	نيبال	61.4	44.0	61	165	82	250	57.9	61.0	740	540
137	بابوا غينيا الجديدة	55.1	44.7	69	106	93	147	41.5	46.6	300	370
138	غانا	56.7	49.9	59	111	95	186	50.4	52.9	540	210
139	بنغلاديش	62.6	45.2	46	145	69	239	59.3	63.7	380	380
140	تيمور-ليشتي	55.2	40.0	87	..	124	..	47.3	52.7	660	..
141	السودان	56.3	45.1	63	104	93	172	49.6	55.4	590	550
142	الكونغو	51.9	54.9	81	100	108	160	38.6	43.5	510	..
143	توغو	54.2	49.8	78	128	140	216	45.2	53.8	570	480
144	أوغندا	46.8	51.1	81	100	140	170	32.9	34.4	880	510
145	زيمبابوي	37.2	55.6	78	86	126	138	15.7	15.5	1,100	700
تنمية بشرية منخفضة											
146	مدغشقر	55.3	44.9	78	109	126	180	48.7	54.1	550	490
147	سوازيلندا	33.0	49.6	105	132	153	196	9.3	12.0	370	230
148	الكاميرون	45.8	45.7	95	127	166	215	33.1	36.1	730	430
149	ليسوتو	36.7	49.8	63	128	84	190	11.6	18.6	550	..
150	جيبوتي	52.7	44.4	97	160	138	241	42.9	48.1	730	74
151	اليمن	60.3	39.9	82	202	113	303	54.9	61.0	570	350
152	موريتانيا	52.5	43.4	120	150	183	250	44.5	50.7	1,000	750
153	هايتي	51.5	48.5	76	148	118	221	38.2	41.3	680	520
154	كينيا	47.0	53.6	79	96	123	156	35.0	31.8	1,000	590
155	غامبيا	55.5	38.0	90	183	123	319	48.7	54.3	540	730
156	غينيا	53.6	39.3	104	197	160	345	49.1	52.6	740	530
157	السنغال	55.6	40.1	78	164	137	279	49.4	54.6	690	560
158	نيجيريا	43.3	42.8	98	140	198	265	31.6	33.2	800	..
159	رواندا	43.6	44.6	118	124	203	209	29.6	35.5	1,400	1,100

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)		معدل وفيات الرضع (لكل ألف مولود حي)		معدل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكل ألف مولود حي)		الاحتمال لدى الولادة بالبقاء على قيد الحياة حتى سن 65 عاماً (٪ من الجماعة)		معدل وفيات الأمومة (لكل ألف مولود حي)	
	1970-75 ^d	05-2000 ^d	1970	2003	1970	2003	إناث 05-2000 ^d	ذكور 05-2000 ^d	النسبة المصحح بها ^b	النسبة المعدلة 2000
160	أنغولا	37.9	40.7	154	180	300	260	27.8	..	1,700
161	إريتريا	44.3	53.5	45	..	45	85	35.9	1,000	630
162	بنن	47.0	53.8	91	149	252	154	48.4	500	850
163	ساحل العاج (كوت ديفوار)	49.8	46.0	158	117	239	192	34.8	600	690
164	جمهورية تنزانيا المتحدة	49.5	46.0	129	104	218	165	33.4	530	1,500
165	ملاوي	41.8	39.6	189	112	330	178	24.5	1,100	1,800
166	زامبيا	50.2	37.4	109	102	181	182	18.5	730	750
167	جمهورية الكونغو الديمقراطية	46.0	43.1	148	129	245	205	34.4	950	990
168	موزامبيق	40.7	41.9	163	109	278	158	30.5	1,100	1,000
169	بوروندي	44.1	43.5	138	114	233	190	33.1	..	1,000
170	إثيوبيا	43.5	47.6	160	112	239	169	40.7	870	850
171	جمهورية أفريقيا الوسطى	43.5	39.4	149	115	248	180	24.5	1,100	1,100
172	غينيا-بيساو	36.5	44.6	..	126	..	204	38.8	910	1,100
173	تشاد	40.6	43.6	..	117	..	200	35.1	830	1,100
174	مالي	38.0	47.8	225	122	400	220	44.8	580	1,200
175	بوركينافاسو	43.8	47.4	163	107	290	207	41.7	480	1,000
176	سيراليون	35.4	40.6	206	166	363	284	36.2	1,800	2,000
177	النيجر	38.4	44.3	197	154	330	262	40.2	590	1,600
..	البلدان النامية	55.6	64.9	109	60	167	88	69.6
..	البلدان الأقل نمواً	44.5	52.0	151	99	244	156	47.9
..	الدول العربية	52.1	66.9	129	48	197	61	73.3
..	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	60.5	70.4	84	31	122	39	79.2
..	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	61.1	71.7	86	27	123	32	79.7
..	جنوب آسيا	50.1	63.2	130	66	206	91	67.1
..	أفريقيا جنوب الصحراء	45.8	46.1	143	105	243	179	37.0
..	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة	69.0	68.1	34	20	42	24	78.8
..	منظمة التعاون والإقتصاد (م ت ا 1)	70.3	77.6	40	11	53	13	88.4
..	بلدان (م ت ا 1) ذات الدخل المرتفع	71.6	78.8	22	5	28	6	89.9
..	تنمية بشرية مرتفعة	70.7	77.9	32	9	42	10	88.9
..	تنمية بشرية متوسطة	57.6	67.0	102	46	155	61	73.7
..	تنمية بشرية منخفضة	44.1	46.0	150	108	254	183	37.5
..	دخل مرتفع	71.6	78.8	22	5	28	6	89.9
..	دخل متوسط	62.0	70.1	86	29	125	36	79.0
..	دخل منخفض	48.8	58.2	130	80	209	124	58.3
..	العالم	59.9	67.0	96	54	147	80	73.1

ملاحظات

- * أ ت ا = أهداف التنمية للألفية
^a تشير البيانات إلى الاحتمال عند الولادة بالبقاء على قيد الحياة حتى سن 65 عاماً.
^b تم الحصول على البيانات من السلطات الوطنية.
^c البيانات معدلة بناءً على مراجعات اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان، لمعالجة مشكلة الإقلال في التبليغ وإساءة التصنيف.
^d تشير البيانات إلى تقديرات للفترة الزمنية المحددة.
^e تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة.

المصادر

- الأعمدة 1، 2، 7، 8: الأمم المتحدة (2005).
 الأعمدة 3-6 و 10: الأمم المتحدة (2005f). بناءً على بيانات أعوت بمجهود مشترك بين اليونسيف ومنظمة الصحة العالمية.
 العمود 9: اليونسيف (2004).

الإنفاق العام على التعليم بحسب المرحلة التعليمية^a
(من جميع المستويات التعليمية %)

الإنفاق العام على التعليم						الإنفاق العام على التعليم				الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
التعليم العالي		التعليم الثانوي		ما قبل المرحلة الابتدائية وفي المرحلة الابتدائية		كثيصة من إنفاق الحكومة الإجمالي		كثيصة من الناتج المحلي الإجمالي		
^b 02-2000	1990	^b 02-2000	1990	^b 02-2000	1990	^b 02-2000	1990	^b 02-2000	1990	
										تنمية بشرية مرتفعة
27.5	15.2	^c 33.0	24.7	36.5	39.5	16.2	14.6	7.6	7.0	1 النرويج
^c 17.8	14.9	^c 39.1	25.6	^d 38.4	59.5	^c 6.0	5.4	2 آيسلندا
24.2	32.0	38.8	57.4	35.0	2.2	13.3	14.8	4.9	4.9	3 أستراليا
..	10.4	..	3.1	4 لكسمبرغ
36.2	28.6	..	62.2	12.7	14.2	5.2	6.5	5 كندا
28.3	13.2	36.4	19.6	34.8	47.7	12.8	13.8	7.7	7.1	6 السويد
^c 24.2	19.7	^c 38.2	25.1	34.7	49.9	15.1	18.7	^c 5.8	4.9	7 سويسرا
27.6	20.4	34.4	40.1	32.6	37.8	13.5	10.2	5.5	4.8	8 آيرلندا
21.7	16.5	44.5	42.9	31.6	23.3	6.3	5.0	9 بلجيكا
25.2	..	35.3	..	39.5	..	17.1	12.3	5.7	5.1	10 الولايات المتحدة الأمريكية
14.9	..	39.8	..	38.2	..	10.5	..	3.6	..	11 اليابان
25.2	32.1	39.2	37.7	35.5	21.5	10.7	14.8	5.1	5.7	12 هولندا
32.5	23.9	40.6	39.4	27.0	27.9	12.7	11.9	6.4	5.5	13 فنلندا
32.0	..	34.3	..	31.1	..	15.4	..	8.5	..	14 الدانمرك
20.6	19.6	47.1	43.8	32.2	29.7	11.5	..	5.3	4.8	15 المملكة المتحدة
17.7	13.8	49.7	40.7	31.3	27.3	11.4	..	5.6	5.3	16 فرنسا
22.6	19.1	45.7	46.6	27.6	23.7	11.1	7.6	5.7	5.3	17 النمسا
18.5	..	46.1	63.2	34.4	33.0	10.3	..	4.7	3.1	18 إيطاليا
24.9	37.4	40.5	25.3	28.6	30.5	15.1	..	6.7	6.1	19 نيوزيلندا
24.5	..	49.0	..	22.8	..	9.5	..	4.6	..	20 ألمانيا
22.8	15.4	41.4	45.0	35.8	29.3	11.3	9.4	4.5	4.2	21 إسبانيا
32.6	30.8	32.8	38.8	25.1	26.6	23.3	17.4	4.4	2.8	22 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرّة)
16.7	16.2	29.8	31.3	46.3	43.0	..	11.3	7.5	6.3	23 إسرائيل
32.4	19.5	34.1	45.1	27.5	34.1	4.0	2.4	24 اليونان
..	29.3	..	36.5	..	29.6	..	18.2	..	3.1	25 سنغافورة
..	6.1	..	26 سلوفينيا
17.2	16.3	42.2	32.5	36.9	44.6	12.7	..	5.8	4.0	27 البرتغال
8.1	7.4	43.4	34.1	35.2	44.4	15.5	22.4	4.2	3.3	28 جمهورية كوريا
14.4	3.8	50.0	50.3	35.3	38.5	..	11.3	6.3	3.5	29 قبرص
28.6	19.2	35.0	37.6	33.7	37.5	17.3	22.2	7.6	7.8	30 بربادوس
20.0	..	50.8	..	25.8	..	9.6	..	4.4	..	31 الجمهورية التشيكية
..	14.6	..	44.7	..	25.1	..	8.3	..	4.3	32 مالطة
..	9.5	..	26.1	..	24.1	^e 9.1	..	9.1	3.9	33 بروني دار السلام
17.5	46.7	39.2	44.9	43.3	3.4	13.8	..	4.0	..	34 الأرجنتين
22.8	15.2	38.6	23.9	30.9	55.4	14.1	7.8	5.5	5.8	35 هنغاريا
19.5	22.0	37.9	17.5	41.6	42.8	12.8	..	5.6	..	36 بولندا
14.0	20.3	35.3	17.3	50.7	60.1	18.7	10.4	4.2	2.5	37 شيلي
19.7	..	40.9	..	33.2	5.7	..	38 إستونيا
..	13.8	5.9	4.6	39 ليتوانيا
..	3.5	40 قطر
^c 2.4	..	^c 50.4	..	45.6	..	^c 22.5	14.6	^c 1.6	1.8	41 الإمارات العربية المتحدة
20.2	..	53.2	..	24.4	..	7.5	..	4.4	5.1	42 سلوفاكيا
..	45.8	14.6	..	4.1	43 البحرين
..	16.0	..	13.6	..	53.4	..	3.4	..	4.8	44 الكويت
19.1	..	^c 46.7	..	32.3	..	10.0	..	4.5	7.2	45 كرواتيا
21.5	22.6	34.4	30.3	44.1	37.5	9.6	15.9	2.6	2.7	46 أوروغواي
18.8	..	31.9	..	49.3	..	22.4	20.8	5.1	4.4	47 كوستاريكا
15.4	11.6	52.9	56.3	30.2	11.2	..	10.8	5.8	3.8	48 لاتفيا
21.2	..	31.5	..	28.5	..	19.0	..	7.6	2.6	49 سانت كيتس ونيفيس
..	17.8	..	4.0	50 جزر البهاما
17.4	9.5	^c 26.1	40.7	42.5	28.2	..	14.8	5.2	7.8	51 سيشيل
17.5	14.4	36.8	39.0	43.0	25.7	18.7	12.3	18.7	8.9	52 كوبا
19.6	16.5	28.7	29.6	49.1	32.3	24.3	12.8	5.3	3.6	53 المكسيك

الإنفاق العام على التعليم بحسب المرحلة التعليمية^a
(من جميع المستويات التعليمية %)

الإنفاق العام على التعليم						الإنفاق العام على التعليم				الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
التعليم العالي		التعليم الثانوي		ما قبل المرحلة الابتدائية وفي المرحلة الابتدائية		كثافة من إنفاق الحكومة الإجمالي		كثافة من الناتج المحلي الإجمالي		
02-2000 ^b	1990	02-2000 ^b	1990	02-2000 ^b	1990	02-2000 ^b	1990	02-2000 ^b	1990	
..	..	^c 28.9	..	^d 49.2	..	^c 13.2	..	^c 4.9	..	54
15.8	13.9	46.7	..	37.2	70.7	3.5	5.2	55
28.1	21.3	29.2	23.3	34.2	37.0	7.7	20.9	4.5	4.7	56
..	11.9	..	36.8	..	42.5	13.4	11.6	^c 4.3	3.7	57
تنمية بشرية متوسطة										
..	58
15.0	..	24.0	..	61.0	3.5	..	59
6.7	..	35.2	..	30.7	3.8	..	60
33.3	19.9	33.5	34.4	32.0	34.3	20.3	18.3	8.1	5.1	61
..	11.5	..	3.8	3.5	62
21.6	..	40.1	..	38.3	..	12.0	..	4.2	..	63
..	9.6	..	22.1	..	52.1	..	7.3	3.5	2.8	64
15.6	16.6	38.3	36.4	32.0	37.7	13.3	11.8	4.7	3.8	65
9.8	0.0	35.8	31.7	42.1	64.1	12.9	13.2	5.1	5.1	66
..	14.4	..	16.2	..	57.7	^c 6.0	4.8	67
..	68
13.3	20.7	29.4	30.9	42.1	39.3	15.6	15.4	5.2	2.4	69
..	70
^c 9.2	7.4	^c 47.4	37.0	35.9	54.1	..	11.1	^c 4.6	3.1	71
..	5.9	72
21.7	14.6	20.5	21.6	42.3	56.2	28.3	20.0	5.2	3.5	73
^c 33.2	0.0	^c 23.8	25.2	43.0	52.6	^c 14.6	10.7	^c 4.8	3.2	74
..	40.7	..	4.5	..	23.5	..	12.0	..	3.0	75
..	12.8	..	23.3	^d 59.5	48.2	^c 7.7	..	76
..	21.2	78.8	..	17.8	..	5.8	77
34.0	15.1	^c 31.4	15.0	20.0	54.9	20.3	19.7	5.4	5.1	78
14.6	..	27.7	..	42.6	..	17.1	..	3.0	2.8	79
13.1	..	^c 56.0	..	22.9	17.6	3.0	3.2	80
28.5	12.3	..	2.7	..	81
5.2	18.3	^c 36.1	34.2	41.1	34.4	^c 8.0	17.2	^c 1.0	4.3	82
^c 29.8	..	^c 43.4	..	21.7	20.5	^c 3.2	7.0	83
14.0	..	22.2	..	57.6	..	17.8	10.1	3.1	2.9	84
..	12.8	..	2.3	85
..	8.8	..	14.5	..	60.5	6.4	86
..	20.3	..	10.0	..	87
16.5	25.8	28.3	22.6	55.1	..	11.4	9.1	4.4	1.1	88
22.8	18.5	^c 44.4	36.4	32.9	39.8	18.2	13.5	6.4	6.0	89
..	35.1	..	62.4	17.1	..	8.1	90
19.6	8.1	26.3	20.2	50.9	61.0	18.1	18.5	5.2	4.6	91
^c 16.0	..	^c 48.9	..	^d 35.0	..	^c 19.4	..	^c 5.6	4.7	92
..	13.4	..	84.3	8.1	..	2.7	93
32.2	..	^c 30.1	29.4	37.7	58.1	3.7	2.2	94
10.9	..	^c 18.9	..	46.3	..	12.4	..	2.3	..	95
..	10.0	..	3.8	96
..	21.0	..	4.3	97
19.2	21.1	33.8	33.2	36.8	37.4	12.3	12.8	6.1	4.5	98
17.1	13.6	36.0	39.2	25.1	33.2	17.7	22.4	4.9	4.1	99
..	11.8	..	2.2	..	100
5.8	..	^c 53.7	..	25.9	..	20.7	23.5	3.2	7.7	101
..	102
..	21.1	..	5.3	103
6.6	..	^c 23.6	..	61.0	..	20.0	16.6	2.9	1.9	104
17.5	..	29.8	..	^d 43.8	..	17.0	..	7.9	..	105
..	21.3	..	28.2	..	38.5	..	17.3	..	4.0	106

الإنفاق العام على التعليم بحسب المرحلة التعليمية^a
(من جميع المستويات التعليمية %)

الإنفاق العام على التعليم						الإنفاق العام على التعليم				الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
التعليم العالي		التعليم الثانوي		ما قبل المرحلة الابتدائية وفي المرحلة الابتدائية		كسبة من إنفاق الحكومة الإجمالي		كسبة من الناتج المحلي الإجمالي		
02-2000 ^b	1990	02-2000 ^b	1990	02-2000 ^b	1990	02-2000 ^b	1990	02-2000 ^b	1990	
4.9	..	23.5	..	54.7	..	18.4	4.4	8.4	3.4	107 غيانا
..	7.5	..	2.0	108 فييت نام
^c 18.0	10.0	^c 48.0	57.9	23.0	8.5	18.6	22.5	^c 3.1	8.4	109 فيرغيزستان
23.6	..	39.3	..	37.1	..	^c 9.0	..	1.2	1.0	110 إندونيسيا
..	20.4	..	9.5	111 أوزبكستان
37.7	..	12.0	..	50.3	..	15.0	9.7	3.1	3.4	112 نيكاراغوا
25.1	..	23.4	..	46.9	..	19.7	..	6.3	2.3	113 بوليفيا
15.5	14.5	26.4	48.8	53.8	13.9	..	17.6	9.0	12.3	114 متغوليا
10.7	..	^c 52.0	..	37.3	..	21.4	17.2	4.9	5.6	115 جمهورية مولدوفا
..	116 هندوراس
..	21.2	..	12.9	..	31.1	..	11.8	..	1.4	117 غواتيمالا
^c 10.5	3.4	^c 57.5	26.6	27.9	59.8	^c 28.1	19.2	^c 11.0	4.7	118 فانواتو
..	3.9	119 مصر
^c 14.6	21.5	^c 31.3	..	47.8	75.6	18.5	..	^c 5.3	5.9	120 جنوب أفريقيا
34.9	..	^c 18.1	..	34.4	..	1.6	..	0.6	..	121 غينيا الاستوائية
12.1	9.1	^c 47.7	57.0	30.8	6.9	17.8	24.7	2.8	..	122 طاجيكستان
..	^c 3.9	..	123 غابون
16.3	16.2	43.5	48.9	39.8	34.8	26.4	26.1	6.5	5.3	124 المغرب
8.7	..	24.5	..	65.4	7.2	7.9	125 ناميبيا
..	126 سان تومي وبرينسيبي
20.3	14.9	40.1	27.0	38.4	38.9	12.7	12.2	4.1	3.7	127 الهند
..	^c 3.4	..	128 جزر سليمان
..	129 ميانمار
..	65.6	..	15.3	..	1.8	..	130 كمبوديا
18.6	..	23.8	..	^d 53.2	..	25.6	17.0	2.2	6.2	131 بوتسوانا
^c 7.7	17.3	^c 40.1	28.2	45.7	42.4	24.1	..	3.9	..	132 جزر القمر
12.6	..	19.0	..	47.0	..	^c 11.0	..	^c 2.8	..	133 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	12.9	..	5.2	..	134 بوتان
..	^c 7.8	7.4	^c 1.8	2.6	135 باكستان
10.3	23.3	22.1	15.7	61.5	48.2	14.9	8.5	3.4	2.0	136 نيبال
^c 4.3	..	^c 24.3	..	71.4	..	^c 17.5	..	^c 2.3	..	137 بابوا غينيا الجديدة
..	11.0	..	34.3	..	29.2	..	24.3	..	3.2	138 غانا
9.1	8.7	45.5	42.2	^d 45.4	45.6	15.5	10.3	2.4	1.5	139 بنغلاديش
..	140 تيمور-ليشتي
..	2.8	..	6.0	141 السودان
^c 25.5	..	^c 30.2	..	36.1	..	12.6	14.4	^c 3.2	5.0	142 الكونغو
19.4	29.0	^c 27.1	25.8	44.8	30.4	13.6	26.4	2.6	5.5	143 توغو
..	11.5	..	1.5	144 أوغندا
^c 16.6	12.3	^c 28.6	28.6	54.9	54.1	^c 4.7	7.7	145 زيمبابوي
تنمية بشرية منخفضة										
^c 12.2	..	^c 29.0	35.6	42.1	49.1	^c 2.9	2.1	146 مدغشقر
25.5	26.0	^c 41.1	24.5	31.8	31.2	..	19.5	7.1	5.8	147 سوازيلندا
..	29.5	70.5	17.3	19.6	3.8	3.2	148 الكاميرون
^c 18.6	..	^c 23.8	..	^d 53.2	..	18.4	12.2	^c 10.4	6.2	149 ليسوتو
..	11.5	..	21.7	..	58.0	..	10.5	..	3.5	150 جيبوتي
..	32.8	..	^c 9.5	..	151 اليمن
..	24.9	..	37.7	..	33.3	152 موريتانيا
..	9.1	..	19.0	..	53.1	..	20.0	..	1.5	153 هايتي
..	21.6	..	18.8	..	50.3	22.1	17.0	7.0	6.7	154 كينيا
^c 14.0	17.8	^c 21.1	21.2	^d 54.7	41.6	8.9	14.6	2.8	3.8	155 غامبيا
..	^d 52.1	..	^c 25.6	..	^c 1.8	..	156 غينيا
..	24.0	..	25.7	..	43.9	..	26.9	3.6	3.9	157 السنغال
..	0.9	158 نيجيريا
^c 34.7	..	^c 16.7	..	^d 48.2	^c 2.8	..	159 رواندا

الإنفاق العام على التعليم بحسب المرحلة التعليمية^a
(من جميع المستويات التعليمية %)

الإنفاق العام على التعليم				الإنفاق العام على التعليم				الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية		
التعليم العالي		التعليم الثانوي		ما قبل المرحلة الابتدائية وفي المرحلة الابتدائية		كثافة من إنفاق الحكومة الإجمالي		كثافة من الناتج المحلي الإجمالي		
2000-02 ^b	1990	2000-02 ^b	1990	2000-02 ^b	1990	2000-02 ^b	1990	2000-02 ^b	1990	
..	3.7	96.3	..	10.7	2.8 ^c	3.9	160 أنغولا
14.9	..	35.4	..	26.0	4.1	..	161 إريتريا
16.4 ^c	..	25.5 ^c	..	57.4	3.3 ^c	..	162 بنن
25.1 ^c	..	32.5 ^c	..	42.2	..	21.5	..	4.6 ^c	..	163 ساحل العاج (كوت ديفوار)
..	11.4	..	2.8	164 جمهورية تنزانيا المتحدة
18.3	20.2	21.1	13.1	54.9 ^d	44.7	..	11.1	6.0	3.2	165 ملاوي
19.4	..	25.8	..	54.8 ^d	8.7	2.0 ^c	2.4	166 زامبيا
..	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
..	9.9	..	15.7	..	49.8	..	12.0	..	3.1	168 موزامبيق
24.9	22.0	32.0	29.1	43.1	46.8	21.8	16.7	3.9	3.4	169 بروندي
..	12.1	..	28.1	..	53.9	13.8	9.4	4.6 ^c	3.4	170 إثيوبيا
..	2.2	171 جمهورية أفريقيا الوسطى
..	172 غينيا-بيساو
..	173 تشاد
..	174 مالي
..	2.4	175 بوركينا فاسو
..	3.7	..	176 سيراليون
16.2 ^c	..	24.4 ^c	..	51.5	18.6	2.3 ^c	3.2	177 النيجر

المصادر

الأعمدة 1-5 و 7-10: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2005b، العمود 6: جرى حسابه على أساس بيانات معهد الإحصاء في اليونيسكو 2005b عن الإنفاق العام على التعليم في مرحلة ما قبل المرحلة الابتدائية وفي المرحلة الابتدائية.

ملاحظات

نظراً لحدودية البيانات والتغيرات المنهجية، يجب الحذر لدى مقارنة البيانات المتعلقة بالإنفاق على التعليم بين مختلف البلدان وعلى مر الزمن. للتفاصيل، راجع الموقع التالي على الإنترنت: www.uis.unesco.org.

- a قد لا يصل مجموع الإنفاق بحسب المستوى التعليمي إلى 100 نتيجة لتدوير الأرقام أو إغفال فئتي الإنفاق في مرحلة ما بعد التعليم الثانوي والإنفاق المستقل عن المستوى التعليمي.
- b تُشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة.
- c تُشير البيانات إلى تقدير معهد الإحصاء في اليونيسكو في غياب التقدير القطري.
- d تقتصر البيانات على الإنفاق على التعليم في المرحلة الابتدائية.

الإلمام بالقراءة والكتابة والالتحاق بالمدارس

طلاب التعليم
العالي في العلوم
والرياضيات
والهندسة
(% من جميع
طلاب التعليم
العالي)

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (% من تلاميذ الصف الأول) d		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي ^{b, c} (%)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي ^b (%)		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب ^a (% من عمر 15 وما فوق)		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ^a (% من عمر 15 وما فوق)	
	02/2001	91/1990	03/2002	91/1990	03/2002	91/1990	2003	1990	2003	1990
تنمية بشرية مرتفعة										
1	18	100	100	96	88	100	100
2	17	100	..	86	..	100	100
3	24	f 88	79	97	99
4	18	g 99	..	80	..	90	81
5	h 20	f, g 98	89	f, g 100	98
6	27	..	100	100	85	100	100
7	25	..	80	87	80	99	84
8	h 25	99	100	83	80	96	90
9	19	97	87	100	96
10	88	85	92	97
11	20	..	100	f 101	97	100	100
12	16	100	..	89	84	99	95
13	38	100	100	95	93	100	98
14	20	l 100	94	96	87	100	98
15	h 21	95	81	100	98
16	..	i 98	96	94	..	99	100
17	25	89	..	90	88
18	24	g 96	..	91	..	100	100	..	99.8	97.7
19	19	..	92	93	85	f 100	100
20	29	88	..	83	84
21	31	96	..	100	100	..	99.6	96.3
22	h 30	100	100	f 74	..	l 98	98.2	..
23	31	85	..	89	..	99	92	99.6	98.7	96.9
24	30	..	100	86	83	99	95	99.5	99.5	94.9
25	96	99.5	99.0	92.5
26	22	93	..	93	100	k 99.8	99.8	k 99.7
27	29	85	..	100	100	..	99.5	87.2
28	41	100	99	l 88	86	l 100	100	..	99.8	..
29	17	99	100	93	69	96	87	99.8	99.7	96.8
30	..	99	..	90	..	100	80	k 99.8	99.8	k 99.7
31	31	98	..	91	..	87	87
32	13	99	99	87	78	96	97	m 96.0	97.5	m 87.9
33	8	g 93	90	98.9	97.9	92.7
34	h 15	92	..	81	94	98.9	98.2	97.2
35	21	..	98	94	75	91	91	99.5	99.7	99.3
36	20	99	98	83	76	98	97	..	99.8	99.6
37	31	n 99	..	81	55	85	88	99.0	98.1	95.7
38	22	98	..	88	..	95	99	99.8	99.8	99.8
39	26	94	..	91	..	99.7	99.8	99.6
40	16	..	64	f 82	70	95	89	m 98.6	90.3	m 89.2
41	..	93	80	71	58	83	99	k 91.4	84.7	k 77.3
42	27	88	..	86	..	99.6	..	99.6
43	21	99	89	87	85	90	99	99.3	95.6	87.7
44	f, g 77	..	83	49	k 93.1	87.5	k 82.9
45	24	87	57	89	74	99.6	99.6	98.1
46	..	93	94	73	..	90	92	k 99.1	98.7	k 97.7
47	26	92	82	53	37	90	87	k 98.4	97.4	k 95.8
48	17	88	..	86	92	99.7	99.8	99.7
49	95	..	100
50	..	75	..	f 76	..	f 86	90	..	96.5	..
51	..	99	..	100	..	100	..	99.1	..	91.9
52	..	98	92	86	69	94	92	k 99.8	99.3	k 96.9
53	31	93	80	63	45	99	99	97.6	95.2	90.3

طلاب التعليم
العالي في العلوم
والرياضيات
والهندسة
(% من جميع
طلاب التعليم
العالي)

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (% من تلاميذ الصف الأول)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي ^{b,c} (%)		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي ^b (%)		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب ^a (% من عمر 15 وما فوق)		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ^a (% من عمر 15 وما فوق)	
	02/2001	91/1990	03/2002	91/1990	03/2002	91/1990	2003	1990	2003	1990
54	..	90	f,o 72	83	o 100	92	m 99.3	..	m 98.9	..
55	27	..	88	63	90	86	98.2	99.4	98.2	97.2
56	22	90	f 63	50	100	92	96.1	95.3	91.9	89.0
57	35	71	f 72	..	91	91	k 99.8	99.6	k 98.5	96.8
تمتية بشرية متوسطة										
58	31	96	k 97.0	91.0	k 81.7	68.1
59	27	..	f,o 81	..	91	94	98.7	..	96.1	..
60
61	40	87	98	70	..	93	94	97.2	94.8	88.7
62	f 90	99	99.7	99.8	99.4	99.2
63	75	15	97	86	96.6	91.8	88.4	82.0
64	27	..	81	..	89	81	97.8	99.3	97.3	97.1
65	25	99	98	f 74	..	97	95	94.5	91.1	84.3
66	..	79	f 104	..	f,g 84
67	85	..	94	86	m 99.8	99.8	m 99.6	99.5
68	99.6	..	94.6	..
69	32	69	62	f 55	..	87	68	97.6	94.9	94.2
70	..	84	..	f 92	..	81
71	..	98	97	69	..	72	69	k 98.5	85.6	k 74.4
72	11	..	77	..	95	95	99.4	94.8	98.7	77.0
73	..	94	l 85	76	98.0	98.1	92.6	92.4
74	14	94	..	f 62	..	f 98	..	k 99.5	99.0	k 98.7
75	..	84	86	59	19	91	88	97.2	96.0	93.0
76	..	97	..	f 76	..	99	95	95.4	..	90.1
77	17	91	83	f 53	31	54	59	95.9	85.4	79.4
78	27	..	98	85	..	84	80	99.8	99.8	99.4
79	..	84	..	69	..	100	88	96.8	94.5	87.7
80	87	..	92	88	m 99.8	99.8	m 99.5	98.8
81	28	92	91	78	..	92.1
82	..	74	..	50	..	100	98	96.4	95.5	91.0
83	h 7	..	83	..	94	..	99.8	99.5	99.4	97.5
84	25	76	..	59	..	94	96	95.1	97.3	92.6
85	..	99	86	97	98.9	95.3	90.9	78.3
86	19	f 64	..	f 97	78	93.5	..	88.0
87	..	88	..	58	..	90
88	..	70	70	51	26	89	93	96.3	95.6	91.6
89	h 31	96	87	65	..	97	94	94.3	84.1	74.3
90	30	97	..	80	..	92	94	99.1	96.7	89.9
91	..	81	67	f 69	31	99	94	84.2	96.0	76.9
92	..	98	..	f,o 76	..	f,o 100	100	m 99.3	97.8	m 92.9
93	..	98	94	90	90	95.6	95.1	q 90.4
94	h 21	..	98	..	42	86	89	96.6	92.7	88.3
95	..	69	..	f 36	..	96	58	94.0	87.5	87.7
96	f 51	..	92	87	k 99.2	98.1	k 97.2
97	m 99.8	..	m 98.8
98	..	90	..	f 75	64	95	96	k 94.5	91.2	k 87.6
99	..	95	90	86	92	..	86.3	77.0
100	28	..	61	..	89	97
101	76	..	80	100	m 99.9	..	m 98.8	..
102	19	..	84	..	91	..	98.7	..	91.9	..
103	..	97	95	f 67	54	95	93	90.1	77.3	69.8
104	22	69	..	f 49	..	90	73	k 88.9	83.8	k 79.7
105	..	88	..	58	..	99	94	k 89.1	81.5	k 75.7
106	..	91	96	43	43	98	92	95.2	79.9	82.9

طلاب التعليم
العالي في العلوم
والرياضيات
والهندسة
(% من جميع
طلاب التعليم
العالي)

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ^a		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب ^a		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي ^b		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي ^{b,c}		الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (من تلاميذ الصف الأول)	
	2003	1990	2003	1990	03/2002	91/1990	03/2002	91/1990	02/2001	91/1990
107	97.2	99.8	99.8	99.8	99	89	f.g 76	67	p 77	93
108	90.4	94.1	94.1	94.1	f.o 94	90	f.o 65
109	m 99.7	..	89	92
110	79.5	95.0	k 98.0	95.0	92	97	54	39	89	84
111	98.7	99.6	k 99.7	99.6	..	78
112	62.7	68.2	86.2	68.2	86	72	39	..	65	46
113	78.1	92.6	97.3	92.6	95	91	f 71	29	84	..
114	97.8	98.9	97.7	98.9	79	90	77
115	97.5	99.8	98.7	99.8	79	89	69
116	68.1	80.0	88.9	79.7	f.o 87	90
117	61.0	69.1	82.2	73.4	f 94	64	30	..	65	..
118	f 94	71	p 72	..
119	47.1	61.3	m 73.2	61.3	f 91	84	f.o 81	..	98	..
120	81.2	88.5	m 93.9	88.5	89	88	f 66	..	p 65	75
121	73.3	92.7	93.8	92.7	95	91	f.p 26	..	g 29	..
122	98.2	99.5	99.8	99.5	84	77	f 83
123	f.g 78	86	69	..
124	38.7	55.3	k 69.5	55.3	90	57	f 36	..	81	75
125	74.9	85.0	92.3	87.4	78	83	44	..	95	..
126	f.o 97	..	f.o 29	..	g 61	..
127	49.3	64.3	l 76.4	64.3	87	h 20	84
128	83	85
129	80.7	89.7	94.4	88.2	84	98	35	..	65	..
130	62.0	73.6	83.4	73.5	93	67	f 24	..	61	..
131	68.1	78.9	k 89.1	83.3	f 81	85	f 54	29	88	97
132	53.8	56.2	k 59.0	56.7	f.p 55	57	p 72	..
133	56.5	68.7	78.5	70.1	85	63	35	..	h 8	64
134	g 91	..
135	35.4	47.4	64.5	47.4	f.g 59	35
136	30.4	48.6	70.1	46.6	f.g 71	81	65	..
137	56.6	57.3	66.7	68.6	f.o 73	66	f.o 24	..	g 51	59
138	58.5	54.1	..	81.8	f 59	52	f.l 36	..	26	63
139	34.2	42.0	k 49.7	42.0	84	71	45	19	54	..
140	f.g 20
141	45.8	59.0	q 74.6	65.0	f.p 46	43	84	94
142	67.1	82.8	k 97.8	92.5	54	79	h 11	66
143	44.2	53.0	74.0	63.5	91	75	f.p 27	18	69	51
144	56.1	68.9	k 80.2	70.1	53	..	f 17	..	8	64
145	80.7	90.0	k 97.6	93.9	79	86	f 34
تنمية بشرية منخفضة										
146	58.0	70.6	70.1	72.2	79	65	f.l 12	..	20	53
147	71.6	79.2	88.1	85.1	75	77	f 32	..	11	73
148	57.9	67.9	..	81.1	..	74	64
149	78.0	81.4	..	87.2	86	73	f 23	..	h 6	73
150	73.2	36	31	f.l 21	..	22	80
151	32.7	49.0	k 67.9	50.0	72	52	f.p 35	76
152	34.8	51.2	61.3	45.8	68	35	f 16	..	10	61
153	39.7	51.9	k 66.2	54.8	..	22
154	70.8	73.6	80.3	89.8	67	74	f 25	..	29	59
155	42.2	f 79	48	f 33
156	66	25	f 21	59
157	28.4	39.3	49.1	40.1	f 58	47	80
158	48.7	66.8	k 88.6	73.6	f 67	60	29
159	53.3	64.0	76.5	72.7	87	67	7	..	47	60

طلاب التعليم
العالي في العلوم
والرياضيات
والهندسة

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ^a		معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب ^a		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي ^b		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي ^{b,c}		الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس (% من تلاميذ الصف الأول)		طلاب التعليم العالي	
	2003	1990	2003	1990	03/2002	91/1990	03/2002	91/1990	02/2001	91/1990	2003-1998	2003-1998
160	أنغولا	66.8	..	71.4	f.i 61	58	18	..
161	إريتريا	..	60.9	..	45	16	..	22	..	86	17	..
162	بنن	..	40.4	44.4	f.p 58	45	..	f.g 20	55	68	25	..
163	ساحل العاج (كوت ديفوار)	38.5	48.1	52.6	j 61	46	..	f.o 21	73	69
164	جمهورية تنزانيا المتحدة	62.9	69.4	83.1	r 82	50	88	22	..
165	ملايو	51.8	64.1	63.2	m 76.3	50	..	f 29	64	44	33	..
166	زامبيا	68.2	67.9	81.2	m 69.4	79	..	f 23	..	81	30	..
167	جمهورية الكونغو الديمقراطية	47.5	65.3	68.9	68.7	54	55
168	موزامبيق	33.5	46.5	48.8	k 62.8	45	12	33	..	49
169	بوروندي	37.0	58.9	51.6	72.3	53	..	f 9	62	68	h 10	..
170	إثيوبيا	28.6	41.5	43.0	k 57.4	23	..	f.i 18	..	62	19	..
171	جمهورية أفريقيا الوسطى	33.2	48.6	52.1	58.5	53	24	15	..
172	غينيا-بيساو	44.1	..	38	..	p 45	..	38
173	تشاد	27.7	25.5	48.0	37.3	36	..	f 63	..	53	..	60
174	مالي	18.8	19.0	27.6	m 24.2	20	..	5	45	73	..	75
175	بوركينافاسو	..	12.8	..	m 19.4	26	..	9	..	70	..	66
176	سيراليون	..	29.6	..	38.2	41	8	..
177	النيجر	11.4	14.4	17.0	19.8	24	..	6	6	62	..	69
..	البلدان النامية	67.0	76.6	81.1	85.2
..	البلدان الأقل نمواً	44.2	54.2	57.2	64.2
..	الدول العربية	50.8	64.1	68.4	81.3
..	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	79.7	90.4	95.0	98.0
..	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	85.1	89.6	92.7	95.9
..	جنوب آسيا	47.7	58.9	61.7	72.2
..	أفريقيا جنوب الصحراء	51.1	61.3	68.5	73.7
..	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة	98.7	99.2	99.7	99.5
..	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (م ت ا)
..	بلدان (م ت ا) ذات الدخل المرتفع
..	تنمية بشرية مرتفعة
..	تنمية بشرية متوسطة	70.6	79.4	83.2	87.5
..	تنمية بشرية منخفضة	45.1	57.5	63.7	70.1
..	دخل مرتفع
..	دخل متوسط	81.2	89.6	93.6	96.8
..	دخل منخفض	50.2	60.8	64.4	73.0
..	العالم

ملاحظات

^a أ ت = أهداف التنمية لألفية

^a تشير البيانات إلى تقديرات صادرة عن معهد الإحصاء في اليونسكو بناءً على بيانات سابقة لعام 1990. تشير بيانات عام 2003 إلى تقديرات مضمّنة لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة فرد في مُنحوتات أو إحصاءات سكانية أجريت بين عامي 2000 و2004. ما لم يُرد خلاف ذلك، نظراً للاختلافات في المنهجية الإحصائية وملازمة البيانات، يجب الحذر عند عقد مقارنات بين البلدان وعلى مر الزمن. لمزيد من التفاصيل، راجع www.uis.unesco.org/ev.php?PID=DO_TOPIC.

^b يمثل صافي نسبة الالتحاق بالتعليم نسبة الأطفال الملحقين بالمدارس في السن الرسمية، المناسبة للمستوى التعليمي المُشار إليه، إلى مجموع السكان في السن المذكورة. قد يتجاوز صافي نسب الالتحاق بالتعليم 100٪ بسبب التفاوت في مجموعتي البيانات.

^c تستند نسب الالتحاق بالتعليم إلى التصنيف المعياري الدولي الجديد للتعليم الذي اعتمد عام 1997 (اليونسكو 1997)، وتالياً قد لا تتماثل تماماً مع نسب السنوات الماضية.

^d تشير البيانات عن صافي نسب الالتحاق إلى العام الدراسي 2002/03 وتشير البيانات عن الأطفال الذين يصلون إلى الصف الخامس

^e تشير البيانات إلى العام الدراسي 02/2001. ما لم يُرد خلاف ذلك، قد تشير

^f تشير البيانات إلى العام الدراسي 2000/1999.

^g تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير العام أو الفترة الزمنية المحددين، أو تختلف عن التعريف المعياري، أو تشير إلى جزء من البلد دون سواه.

^h تشير البيانات إلى العام الدراسي 05/2004.

إلى العام الدراسي 02/2001. ما لم يُرد خلاف ذلك، قد تشير البيانات المتعلقة ببعض البلدان إلى تقديرات معهد الإحصاء في اليونسكو، للتفاصيل، راجع www.uis.unesco.org. تم الحصول على البيانات من مصادر مختلفة، لذلك يجب الحذر عند عقد مقارنات بين البلدان.

ⁱ تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة. تقدير أولي لمعهد الإحصاء في اليونسكو، معرض لمراجعة إضافية.

^j تشير البيانات إلى العام الدراسي 01/2000. يجب الحذر في معالجة الأرقام، لأنّ العدد المُصرّح به للتلاميذ الملحقين في فئة "غير معروف أو غير محدد" يمثل 10٪ من مجموع التلاميذ الملحقين.

^k تشير البيانات إلى العام الدراسي 99/1998. تقديرات قُطرية. تقديرات صادرة عن معهد الإحصاء في اليونسكو في يوليو/تموز 2002.

^l تشير البيانات إلى العام الدراسي 04/2003.

^m تشير البيانات إلى عام بين عامي 1995 و1999.

ⁿ تشير البيانات إلى العام الدراسي 03/2002.

المصادر

المصدران 1 و3: معهد الإحصاء في اليونسكو 2003a. المصدران 2 و4: معهد الإحصاء في اليونسكو 2005b. الأعمدة 5-10: معهد الإحصاء في اليونسكو 2005c. الممود 11: معهد الإحصاء في اليونسكو 2005d.

العاملون في الأبحاث والتنمية (لكل مليون شخص) 2003-1990 ^b	الإنفاق على الأبحاث والتنمية (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2002-1997 ^b	مقبوضات الإتاوات ورسوم التراخيص (بالدولار الأميركي لكل شخص) 2003	براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين (لكل مليون شخص) 2002	أداء ^a		أداء ^a		أداء ^a		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
				المشركون في الهاتف الخليوي ^a		المشركون في الهاتف الخليوي ^a		الهواتف الثابتة ^a		
				2003	1990	2003	1990	2003	1990	
تنمية بشرية مرتفعة										
4,442	1.7	42.9	0	346	7	909	46	713	502	1 النرويج
6,592	3.1	0.0	7	675	0	966	39	660	510	2 آيسلندا
3,446	1.5	20.1	85	567	6	719	11	542	456	3 أستراليا
3,757	1.7	267.3	234	377	0	1,194	2	797	481	4 لكسمبرغ
3,487	1.9	81.5	40	..	4	419	22	651	565	5 كندا
5,171	4.3	261.8	317	..	6	980	54	..	681	6 السويد
3,594	2.6	..	279	398	6	843	18	727	574	7 سويسرا
2,315	1.1	52.4	110	317	0	880	7	491	281	8 أيرلندا
3,180	2.2	..	72	386	(.)	793	4	489	393	9 بلجيكا
4,526	2.7	167.2	302	556	8	546	21	624	547	10 الولايات المتحدة الأمريكية
5,085	3.1	96.3	852	483	(.)	679	7	472	441	11 اليابان
2,826	1.9	116.8	186	522	3	768	5	614	464	12 هولندا
7,431	3.5	96.5	35	534	4	910	52	492	534	13 فنلندا
4,822	2.5	..	90	541	1	883	29	669	567	14 الدانمرك
2,691	1.9	173.0	88	..	1	912	19	..	441	15 المملكة المتحدة
3,134	2.3	66.3	183	366	1	696	5	566	495	16 فرنسا
2,346	2.2	19.2	196	462	1	879	10	481	418	17 النمسا
1,156	1.1	9.1	22	337	(.)	1,018	5	484	388	18 إيطاليا
2,593	1.2	30.0	70	526	0	648	16	448	434	19 نيوزيلندا
3,222	2.5	51.7	274	473	1	785	4	657	441	20 ألمانيا
2,036	1.0	13.2	29	239	(.)	916	1	429	316	21 إسبانيا
1,568	0.6	..	3	472	0	1,079	24	559	450	22 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرّة)
1,570	5.1	64.7	35	..	1	961	3	458	343	23 إسرائيل
1,357	0.6	1.7	30	150	0	902	0	454	389	24 اليونان
4,352	2.2	47.3	58	509	0	852	17	450	346	25 سنغافورة
2,364	1.5	5.4	123	401	0	871	0	407	211	26 سلوفينيا
1,745	0.9	3.5	3	..	0	898	1	411	243	27 البرتغال
2,979	2.5	27.8	633	610	(.)	701	2	538	306	28 جمهورية كوريا
569	0.3	19.9	1	337	0	744	5	572	419	29 قبرص
..	..	3.2	0	371	0	519	0	497	281	30 بربادوس
1,467	1.2	4.9	24	308	0	965	0	360	158	31 الجمهورية التشيكية
..	..	(.)	45	..	0	725	0	521	360	32 مالطة
282	0	..	7	..	136	33 بروني دار السلام
715	0.4	0.9	0	..	(.)	..	93	34 الأرجنتين
1,473	1.0	30.8	21	232	0	769	(.)	349	96	35 هنغاريا
1,469	0.6	0.7	22	232	0	451	0	307	86	36 بولندا
419	0.5	2.9	..	272	0	511	1	221	66	37 شيلي
2,253	0.7	3.5	8	444	0	777	0	341	204	38 إستونيا
1,824	0.7	0.1	15	202	0	630	0	239	212	39 ليتوانيا
..	199	0	533	9	261	220	40 قطر
..	0	275	0	736	19	281	224	41 الإمارات العربية المتحدة
1,707	0.6	9.2	13	256	0	684	0	241	135	42 سلوفاكيا
..	216	0	638	10	268	191	43 البحرين
73	0.2	0.0 ^c	..	228	0	572	12	196	188	44 الكويت
1,920	1.1	7.8	20	232	0	584	(.)	..	172	45 كرواتيا
370	0.2	0.0 ^c	1	..	0	..	0	..	134	46 أوروغواي
533	0.4	0.1	0	288	0	181	0	278	101	47 كوستاريكا
1,476	0.4	1.9	0	404	0	526	0	285	234	48 لاتفيا
..	..	0.0 ^c	0	..	0	..	237	49 سانت كيتس ونيفيس
..	..	0.0	..	265	0	367	8	415	274	50 جزر البهاما
452	0.1	..	0	..	0	595	0	256	124	51 سيشيل
538	0.5	..	0	9	0	3	0	64	31	52 كوبا
259	0.4	0.8	1	120	0	295	1	160	65	53 المكسيك

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	أب		أب		أب		أب		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	المؤشرات الثابتة ^أ		المؤشرات الثابتة ^أ		المؤشرات الثابتة ^أ		المؤشرات الثابتة ^أ		
	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	
54	توغا	46	0	0	0	0	0	0	46
55	بلغاريا	242	380	0	466	0	268	0	242
56	بنما	93	122	0	62	0	0	0	93
57	تريينداد وتوباغو	141	0	399	0	0	0	0	141
تنمية بشرية متوسطة									
58	الجمهورية العربية الليبية	48	136	0	23	0	0	0	48
59	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	148	252	0	372	0	0	0	148
60	أنتيغوا وبربودا	253	0	0	0	0	0	0	253
61	ماليزيا	89	182	5	442	0	0	0	89
62	الاتحاد الروسي	140	253	0	249	0	0	0	140
63	البرازيل	65	223	(.)	264	0	0	0	65
64	رومانيا	102	199	0	324	0	0	0	102
65	موريشيوس	52	285	2	267	0	0	0	52
66	غرينادا	177	290	2	376	0	0	0	177
67	بيلاروس	154	311	0	113	0	0	0	154
68	البوسنة والهرسك	0	245	0	274	0	0	0	0
69	كولومبيا	69	179	0	141	0	0	0	69
70	دومينيكا	164	0	0	0	0	0	0	164
71	عمان	60	88	2	228	0	0	0	60
72	ألبانيا	13	83	0	358	0	0	0	13
73	تايلاند	24	105	1	394	0	0	0	24
74	ساموا (الغربية)	26	73	0	58	0	0	0	26
75	فنزويلا	76	111	(.)	273	0	0	0	76
76	سانت لوسيا	129	0	0	0	0	0	0	129
77	المملكة العربية السعودية	77	155	1	321	0	0	0	77
78	أوكرانيا	136	233	0	136	0	0	0	136
79	بيرو	26	67	(.)	106	0	0	0	26
80	كازاخستان	80	141	0	0	0	0	0	80
81	لبنان	155	200	0	234	0	0	0	155
82	إكوادور	48	122	0	189	0	0	0	48
83	أرمينيا	157	148	0	30	0	0	0	157
84	الفلبين	10	41	0	270	0	0	0	10
85	الصين	6	209	(.)	215	0	0	0	6
86	سورينام	92	152	0	320	0	0	0	92
87	سانت فنسنت وجزر غرينادين	124	273	0	529	0	0	0	124
88	باراغوي	27	46	0	299	0	0	0	27
89	تونس	37	118	(.)	197	0	0	0	37
90	الأردن	72	114	(.)	242	0	0	0	72
91	بايز	92	113	0	205	0	0	0	92
92	فيجي	58	124	0	133	0	0	0	58
93	سري لانكا	7	49	(.)	73	0	0	0	7
94	تركيا	121	268	1	394	0	0	0	121
95	الجمهورية الدومينيكية	48	115	(.)	272	0	0	0	48
96	مديف	29	0	0	0	0	0	0	29
97	تركمانستان	60	77	0	0	0	0	0	60
98	جامايكا	45	0	0	680	0	0	0	45
99	إيران (جمهورية-الإسلامية)	40	220	0	51	0	0	0	40
100	جورجيا	99	134	0	145	0	0	0	99
101	أذربيجان	86	114	0	128	0	0	0	86
102	الأراضي الفلسطينية المحتلة	0	87	0	133	0	0	0	0
103	الجزائر	32	69	(.)	45	0	0	0	32
104	السلفادور	24	113	0	173	0	0	0	24
105	الرأس الأخضر	24	156	0	116	0	0	0	24
106	الجمهورية العربية السورية	41	0	0	68	0	0	0	41

العاملون في الأبحاث والتنمية (لكل مليون شخص) ^b 2003-1990	الإنتاج على الأبحاث والتنمية (% من الناتج المحلي الإجمالي) ^b 2002-1997	مقبوضات الإتاوات ورسوم الترخيص (بالدولار الأمريكي لكل شخص) 2003	براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين (لكل مليون شخص) 2002	أ.أ		أ.أ		أ.أ		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
				المشركون في الهاتف الخليوي ^a (لكل ألف شخص)		المشركون في الهاتف الخليوي ^a (لكل ألف شخص)		الهواتف الثابتة ^a (لكل ألف شخص)		
				2003	1990	2003	1990	2003	1990	
..	..	41.9	0	..	0	..	20	107 غيانا
..	0	43	0	34	0	54	1	108 فييت نام
413	0.2	0.4	10	38	0	27	0	76	72	109 فيرغيزستان
..	0	38	0	87	(.)	39	6	110 إندونيسيا
..	17	19	0	13	0	67	69	111 أوزبكستان
73	0.1	^c 0.0	0	..	0	85	0	37	13	112 نيكاراغوا
118	0.3	0.2	0	152	0	72	28	113 بوليفيا
710	0.3	..	31	58	0	130	0	56	32	114 متغوليا
171	..	0.3	48	80	0	132	0	219	106	115 جمهورية مولدوفا
74	0.1	^c 0.0	1	40	0	55	0	49	17	116 هندوراس
..	..	^c 0.0	0	165	(.)	77	21	117 غواتيمالا
..	36	0	38	0	31	18	118 فانواتو
..	0.2	1.8	2	44	0	84	(.)	127	30	119 مصر
192	0.7	1.1	0	..	0	364	(.)	..	93	120 جنوب أفريقيا
..	0	76	0	18	4	121 غينيا الاستوائية
..	..	0.1	3	1	0	7	0	37	45	122 طاجيكستان
..	26	0	224	0	29	22	123 غابون
..	..	0.9	0	33	0	244	(.)	40	16	124 المغرب
..	..	0.0	..	34	0	116	0	66	39	125 ناميبيا
..	99	0	32	0	46	19	126 سان تومي وبرينسيبي
120	0.8	^c (.)	0	17	0	25	0	46	6	127 الهند
..	5	0	3	0	13	15	128 جزر سليمان
..	..	^c 0.0	..	1	0	1	0	7	2	129 ميانمار
..	2	0	35	0	3	(.)	130 كمبوديا
..	..	^c 0.3	0	..	0	297	0	75	21	131 بوتسوانا
..	6	0	3	0	17	8	132 جزر القمر
..	3	0	20	0	12	2	133 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	20	0	11	0	34	4	134 بوتان
88	0.2	0.1	0	18	(.)	27	8	135 باكستان
62	0.7	0	2	0	16	3	136 نيبال
..	0	..	0	..	0	..	8	137 بابوا غينيا الجديدة
..	..	^c 0.0	0	..	0	36	0	13	3	138 غانا
..	..	(.)	..	2	0	10	0	5	2	139 بنغلاديش
..	0	..	0	140 تيمور-ليشتي
..	0	9	0	20	0	27	3	141 السودان
29	4	0	94	0	2	7	142 الكونغو
..	..	^c 0.0	..	42	0	44	0	12	3	143 توغو
25	0.8	0.2	0	5	0	30	0	2	2	144 أوغندا
..	0	..	0	..	0	..	13	145 زمبابوي
تنمية بشرية منخفضة										
15	0.1	0.1	(.)	4	0	17	0	4	3	146 مدغشقر
..	..	^c 0.1	0	26	0	84	0	44	17	147 سوازيلندا
..	0	66	0	..	3	148 الكاميرون
42	..	^c 5.9	0	14	0	47	0	16	7	149 ليسوتو
..	10	0	34	0	15	11	150 جيبوتي
..	0	35	0	..	11	151 اليمن
..	4	0	127	0	14	3	152 موريتانيا
..	..	^c 0.0	..	18	0	38	0	17	7	153 هايتي
..	..	0.4	0	..	0	50	0	10	8	154 كينيا
..	0	..	0	..	0	..	7	155 غامبيا
286	..	(.)	..	5	0	14	0	3	2	156 غينيا
..	..	^c (.)	..	22	0	56	0	22	6	157 السنغال
..	6	0	26	0	7	3	158 نيجيريا
..	..	^c 0.0	0	16	0	..	2	159 رواندا

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	أت أ ^a		أت أ ^a		أت أ ^a		العاملون العاملون في الأبحاث والتنمية (لكل مليون شخص)	مقبوضات الإتاوات ورسوم التراخيص (بالدولار الأميركي لكل شخص) 2003	براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين (لكل مليون شخص) 2002	الإنفاق على الأبحاث والتنمية (% من الناتج المحلي الإجمالي) 2002-1997	العاملون العاملون في الأبحاث والتنمية (لكل مليون شخص) 2003-1990
	المشركون في الهاتف الخليوي (لكل ألف شخص)		المشركون في الهاتف الخليوي (لكل ألف شخص)		الهواتف الثابتة ^a (لكل ألف شخص)						
	2003	1990	2003	1990	2003	1990					
160	أنغولا	7	0	0	0
161	إريتريا	9	0	0	0
162	بنن	9	0	34	0	10	0
163	ساحل العاج (كوت ديفوار)	14	0	77	0	14	0	0.0 ^c
164	جمهورية تنزانيا المتحدة	4	0	25	0	7	0	0.0 ^c	0
165	ملاوي	8	0	13	0	3	0	0.0 ^c	0
166	زامبيا	8	0	22	0	6	0	..	0	(.)	47
167	جمهورية الكونغو الديمقراطية	1	0	19	0	..	0
168	موزامبيق	3	0	23	0	..	0	0.8	0
169	بوروندي	3	0	9	0	2	0	0.0 ^c
170	إثيوبيا	6	0	1	0	1	0	0.0 ^c
171	جمهورية أفريقيا الوسطى	2	0	10	0	1	0	47
172	غينيا-بيساو	6	0	1	0	15	0
173	تشاد	1	0	8	0	..	0
174	مالي	1	0	23	0	..	0
175	بوركينافاسو	5	0	19	0	4	0	0.2	17
176	سيراليون	3	0	..	0	..	0	..	0	(.)	..
177	النيجر	1	0	6	0	..	0
البلدان النامية	29	113	(.)	134	(.)	53	(.)	0.6	..	0.9	400
البلدان الأقل نمواً	3	8	0	16	0	4	0
الدول العربية	79	94	4	118	4	49	0
شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	18	172	(.)	212	(.)	80	(.)	1.5	706
أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	89	165	(.)	239	(.)	..	0	2	2	0.6	293
جنوب آسيا	7	47	(.)	24	(.)	18	0	0.7	135
أفريقيا جنوب الصحراء	5	9	(.)	54	(.)	..	0
وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة	120	232	(.)	287	(.)	..	0	48	48	2.0	2,213
منظمة التعاون والإيمان الاقتصادي (م ت ا 1)	365	494	7	644	7	403	3	248	248	80.6	3,046
بلدان (م ت ا 1) ذات الدخل المرتفع	439	567	9	705	9	480	3	310	310	101.3	3,676
تنمية بشرية مرتفعة	289	495	6	652	6	414	2	250	250	79.2	3,004
تنمية بشرية متوسطة	22	123	(.)	138	(.)	46	0	7	7	0.3	521
تنمية بشرية منخفضة	3	8	0	25	0	..	0
دخل مرتفع	420	562	9	710	9	477	3	302	302	100.1	3,630
دخل متوسط	46	180	(.)	224	(.)	77	0	10	10	0.6	760
دخل منخفض	6	32	(.)	24	(.)	14	0
العالم	81	184	1	226	1	120	1	62	62	17.9	1,146

ملاحظات

^a أت أ = أهداف التنمية للألفية

^a يشكّل مشترك الهاتف الثابت ومشترك الهاتف الخليوي (الجوال/المحمول) مجتمعين مؤشراً لثمان أهداف التنمية للألفية؛ أنظر فهرست مؤشرات أهداف التنمية للألفية في جداول المؤشرات.

^b تُشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة.

^c تُشير البيانات إلى عام 2002.

المصادر

الأعمدة 1-6: الاتحاد الدولي للاتصالات 2005.

العمود 7: جرى حسابه على أساس بيانات المنظمة العالمية للملكية الفكرية 2004 عن براءات الاختراع الممنوحة للمقيمين، وبيانات الأمم المتحدة 2005h.

العمود 8: جرى حسابه على أساس بيانات البنك الدولي 2005 عن مقبوضات الإتاوات والتراخيص، بناءً على بيانات صندوق النقد الدولي وبيانات الأمم المتحدة 2005h عن السكان.

العمودان 9 و10: البنك الدولي 2005c. بناءً على بيانات اليونيسكو. احتسب البنك الدولي البيانات هذه المجمعة لمكتب تقرير التنمية البشرية.

الأداء الاقتصادي

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	معدل التغير السنوي في دليل أسعار المستهلك (%)		الناتج المحلي الإجمالي للفرد			الناتج المحلي الإجمالي للفرد			الناتج المحلي الإجمالي		
	03-2002	2003-1990	أعلى قيمة سُجِّلت في الفترة 1975-2003	معدل النمو السنوي (%)	معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2003	معامل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2003	مليارات الدولارات الأمريكية 2003	مليارات الدولارات الأمريكية 2003	مليارات الدولارات الأمريكية 2003	مليارات الدولارات الأمريكية 2003	
			عام الذي سُجِّلت فيه أعلى قيمة	2003-1975	2003-1990	بالدولار الأمريكي 2003	بالدولار الأمريكي 2003	مليارات الدولارات الأمريكية 2003	مليارات الدولارات الأمريكية 2003	مليارات الدولارات الأمريكية 2003	
										تنمية بشرية مرتفعة	
1	2.5	2.3	2001	37,911	2.9	2.8	37,670	48,412	171.9	220.9	النرويج
2	2.1	3.2	2003	31,243	2.1	1.7	31,243	36,377	9.0	10.5	آيسلندا
3	2.8	2.4	2003	29,632	2.6	1.9	29,632	26,275	589.1	522.4	أستراليا
4	2.0	2.0	2003	62,298	3.6	3.9	62,298	59,143	27.9	26.5	لكسمبرغ
5	2.8	1.8	2003	30,677	2.3	1.6	30,677	27,079	970.3	856.5	كندا
6	1.9	1.7	2003	26,750	2.0	1.6	26,750	33,676	239.6	301.6	السويد
7	0.6	1.3	2001	31,098	0.5	1.0	30,552	43,553	224.6	320.1	سويسرا
8	3.5	2.7	2003	37,738	6.7	4.5	37,738	38,487	150.7	153.7	آيرلندا
9	1.6	1.9	2003	28,335	1.8	1.9	28,335	29,096	294.0	301.9	بلجيكا
10	2.3	2.6	2003	37,562	2.1	2.0	37,562	37,648	10,923.4 ^a	10,948.5	الولايات المتحدة الأمريكية
11	0.3-	0.4	2003	27,967	1.0	2.4	27,967	33,713	3,567.8	4,300.9	اليابان
12	2.1	2.6	2002	29,568	2.1	1.8	29,371	31,532	476.5	511.5	هولندا
13	0.9	1.6	2003	27,619	2.5	2.0	27,619	31,058	144.0	161.9	فنلندا
14	2.1	2.2	2002	31,471	1.9	1.6	31,465	39,332	169.5	211.9	الدانمرك
15	2.9	2.7	2003	27,147	2.5	2.1	27,147	30,253	1,610.6	1,794.9	المملكة المتحدة
16	2.1	1.6	2003	27,677	1.6	1.7	27,677	29,410	1,654.0	1,757.6	فرنسا
17	1.4	2.1	2003	30,094	1.8	2.1	30,094	31,289	243.5	253.1	النمسا
18	2.7	3.3	2003	27,119	1.5	2.0	27,119	25,471	1,563.3	1,468.3	إيطاليا
19	1.8	1.9	2003	22,582	2.1	1.0	22,582	19,847	90.5	79.6	نيوزيلندا
20	1.0	1.8	2001	27,769	1.3	2.0	27,756	29,115	2,291.0	2,403.2	ألمانيا
21	3.0	3.5	2003	22,391	2.4	2.2	22,391	20,404	920.3	838.7	إسبانيا
22	2.6-	3.5	2000	27,294	2.1	4.3	27,179	22,987	185.3	156.7	هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرة)
23	0.7	7.7	2000	21,822	1.6	1.9	20,033	16,481	134.0	110.2	إسرائيل
24	3.5	7.2	2003	19,954	2.1	1.0	19,954	15,608	220.2	172.2	اليونان
25	0.5	1.3	2000	24,870	3.5	4.9	24,481	21,492	104.0	91.3	سنغافورة
26	5.6	10.3	2003	19,150 ^b	3.1	..	19,150	13,909	38.2	27.7	سلوفينيا
27	3.3	4.0	2001	18,597	2.2	2.8	18,126	14,161	189.3	147.9	البرتغال
28	3.6	4.5	2003	17,971	4.6	6.1	17,971	12,634	861.0	605.3	جمهورية كوريا
29	4.1	3.4	2001	18,776 ^b	3.2	4.6	18,776 ^c	14,786	14.3 ^c	11.4	قبرص
30	1.6	2.3	2000	16,220	1.4	1.2	15,720	9,708	4.3	2.6	بربادوس
31	0.1	6.1	2003	16,357 ^b	1.5	..	16,357	8,794	166.9	89.7	الجمهورية التشيكية
32	0.5	2.8	2000	18,908	3.3	4.3	17,633	12,157	7.0	4.9	مالطة
33	بروني دار السلام
34	13.4	7.2	1998	13,757	1.3	0.4	12,106	3,524	445.2	129.6	الأرجنتين
35	4.6	16.9	2003	14,584	2.6	1.1	14,584	8,169	147.7	82.7	هنغاريا
36	0.7	19.1	2003	11,379 ^b	4.2	..	11,379	5,487	434.6	209.6	بولندا
37	2.8	7.2	2003	10,274	4.1	4.0	10,274	4,591	162.1	72.4	شيلي
38	1.3	14.8	2003	13,539 ^b	3.3	0.4 ^b	13,539	6,713	18.3	9.1	إستونيا
39	1.2-	19.3	1990	12,075 ^b	0.5	..	11,702	5,274	40.4	18.2	ليتوانيا
40	2.3	2.5 ^d ^d	قطر
41	1975	49,432 ^{b,e}	2.1- ^b	3.3- ^b ^d ^d	الإمارات العربية المتحدة
42	8.6	8.1	2003	13,494 ^b	2.4	0.5 ^b	13,494	6,033	72.7	32.5	سلوفاكيا
43	..	0.7	2002	17,479 ^b	1.5 ^b	1.1 ^b	17,479 ^d	.. ^d	12.2 ^d	.. ^d	البحرين
44	1.0	1.9	1975	29,760 ^{b,e}	2.3- ^b	1.2- ^b	18,047 ^e	17,421	43.2 ^e	41.7	الكويت
45	0.1	52.8	2003	11,080 ^b	2.1	..	11,080	6,479	49.2	28.8	كرواتيا
46	19.4	25.5	1998	9,858	0.9	1.2	8,280	3,308	28.0	11.2	أوروغواي
47	9.4	14.1	1999	9,836 ^e	2.6	1.3	9,606 ^e	4,352	38.5 ^e	17.4	كوستاريكا
48	2.9	19.0	1989	10,482 ^b	2.2	(.)	10,270	4,771	23.8	11.1	لاتفيا
49	2.2	3.2	2002	12,413 ^b	3.1	5.1 ^b	12,404	7,397	0.6	0.3	سانت كيتس ونيفيس
50	3.0	2.0	1989	18,260 ^b	0.3 ^b	1.3 ^b	17,159 ^d	16,571	5.4 ^d	5.3	جزر البهاما
51	3.3	2.4	2.2	2.9	..	8,610	..	0.7	سيشيل
52	3.5 ^b	كوبا
53	4.5	16.7	2000	9,442	1.4	0.9	9,168	6,121	937.8	626.1	المكسيك

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الناتج المحلي الإجمالي للفرد		الناتج المحلي الإجمالي للفرد		الناتج المحلي الإجمالي للفرد		الناتج المحلي الإجمالي للفرد		التنمية البشرية المتوسطة		
	أعلى قيمة سُجلت في الفترة 1975-2003		أعلى قيمة سُجلت في الفترة 1975-2003		أعلى قيمة سُجلت في الفترة 1975-2003		أعلى قيمة سُجلت في الفترة 1975-2003				
	معدل التغيير السنوي في دليل أسعار المستهلك (%)	سُجلت فيه أعلى قيمة	معدل النمو السنوي (%)	معدل النمو السنوي (%)	معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2003	معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2003	معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2003	معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2003			
										2003-1990	2003-1975
54	توغا	11.6	4.3	2003	b 6,992	2.0	b 1.8	e 6,992	1,603	e 0.7	0.2
55	بلغاريا	2.2	83.8	1988	b 7,968	0.6	b 0.3	e 7,731	2,539	e 60.5	19.9
56	بنما	1.4	1.1	2003	6,854	2.4	1.0	6,854	4,319	e 20.5	12.9
57	ترينيداد وتوباغو	3.8	5.2	2003	10,766	3.2	(.)	10,766	8,007	e 14.1	10.5
58	الجمهورية العربية الليبية	..	3.5	d	d
59	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	1.1	7.1	1990	b 8,115	0.7-	..	e 6,794	2,277	e 13.9	4.7
60	أنغيوا وبربودا	1999	b 10,469	1.6	b 3.8	e 10,294	9,629	e 0.8	0.8
61	ماليزيا	1.1	3.1	2003	9,512	3.4	3.9	e 9,512	4,187	e 235.7	103.7
62	الاتحاد الروسي	13.7	66.6	1989	b 11,269	1.5-	b 2.1-	e 9,230	3,018	e 1,323.8	432.9
63	البرازيل	14.7	114.0	2002	7,918	1.2	0.8	e 7,790	2,788	e 1,375.7	492.3
64	رومانيا	15.3	78.7	2003	b 7,277	0.6	b 0.8-	e 7,277	2,619	e 158.2	57.0
65	موريشيوس	3.9	6.5	2003	b 11,287	4.0	b 4.6	e 11,287	4,274	e 13.8	5.2
66	غرينادا	..	2.0	2000	b 7,977	2.4	b 3.2	e 7,959	4,199	e 0.8	0.4
67	بيلاروس	28.4	185.8	2003	b 6,052	0.9	..	e 6,052	1,770	e 59.8	17.5
68	البوسنة والهرسك	b ..	b 11.9	..	e 5,967	1,684	e 24.7	7.0
69	كولومبيا	7.1	17.0	1997	e 6,852	0.4	1.4	e 6,702	1,764	e 298.8	78.7
70	دومينيكا	1.6	1.6	2000	b 6,278	1.2	b 3.2	e 5,448	3,639	e 0.4	0.3
71	عمان	0.4-	0.2	2001	b 13,965	b 0.9	b 2.2	d 13,584	d ..	d 34.5	d ..
72	ألبانيا	0.5	19.2	2003	b 4,584	5.1	b 0.3	e 4,584	1,933	e 14.5	6.1
73	تايلاند	1.8	4.1	2003	7,595	2.8	5.1	e 7,595	2,305	e 471.0	143.0
74	ساموا (الغربية)	0.1	3.6	1986	b e 5,978	2.4	b 0.8	e 5,854	1,505	e 1.0	0.3
75	فنزويلا	31.1	41.1	1977	8,038	1.5-	1.1-	e 4,919	3,326	e 126.3	85.4
76	سانت لوسيا	0.9	2.5	1999	b 5,996	0.3	b 3.6	e 5,709	4,314	e 0.9	0.7
77	المملكة العربية السعودية	0.6	0.5	1977	e 24,461	0.6-	2.4-	e 13,226	9,532	e 298.0	214.7
78	أوكرانيا	5.2	85.8	1989	b 9,755	4.7-	b 5.7-	e 5,491	1,024	e 265.5	49.5
79	بيرو	2.3	18.5	1981	5,845	2.1	0.5-	e 5,260	2,231	e 142.8	60.6
80	كازاخستان	6.4	38.8	2003	b 6,671	0.4	..	e 6,671	2,000	e 99.3	29.7
81	لبنان	2003	b 5,074	2.9	b 3.4	e 5,074	4,224	e 22.8	19.0
82	إكوادور	7.9	37.7	1988	3,763	0.1	0.1	e 3,641	2,091	e 47.4	27.2
83	أرمينيا	4.8	36.9	2003	b 3,671	2.8	..	e 3,671	918	e 11.2	2.8
84	الفلبين	3.0	7.3	1982	4,539	1.2	0.3	e 4,321	989	e 352.2	80.6
85	الصين	1.2	6.0	2003	f 5,003	8.5	8.2	f 5,003	1,100	f 6,445.9	1,417.0
86	سورينام	23.0	67.7	0.9	0.6-	..	2,635	..	1.2
87	سانت فنسنت وجزر غرينادين	0.3	1.9	2003	6,123	1.8	3.4	e 6,123	3,403	e 0.7	0.4
88	باراغوي	14.2	11.8	1981	e 5,380	0.6-	0.6	e 4,684	1,069	e 26.4	6.0
89	تونس	2.7	3.9	2003	7,161	3.1	2.1	e 7,161	2,530	e 70.9	25.0
90	الأردن	2.3	3.0	1987	5,195	0.9	0.3	e 4,320	1,858	e 22.9	9.9
91	بليز	2.6	1.7	2003	6,950	2.2	3.1	e 6,950	3,612	e 1.9	1.0
92	فيجي	4.2	3.1	2003	5,880	1.8	0.7	e 5,880	2,438	e 4.9	2.0
93	سري لانكا	6.3	9.7	2003	3,778	3.3	3.4	e 3,778	948	e 72.7	18.2
94	تركيا	25.3	72.4	2003	6,772	1.3	1.8	e 6,772	3,399	e 478.9	240.4
95	الجمهورية الدومينيكية	27.4	8.7	2003	e 6,823	4.0	2.0	e 6,823	1,893	e 59.6	16.5
96	مديف	2.9-	5.0	b 4.7	2,441	..	0.7
97	تركمانستان	1988	b 6,589	1.3-	b 3.0-	e 5,938	1,275	e 28.9	6.2
98	جامايكا	10.3	18.3	1991	4,125	(.)	0.4	e 4,104	3,083	e 10.8	8.1
99	إيران (جمهورية-الإسلامية)	16.5	22.8	1976	8,443	2.1	0.3-	e 6,995	2,066	e 464.4	137.1
100	جورجيا	..	17.7	1985	b 7,065	2.7-	4.9-	e 2,588	778	e 13.3	4.0
101	أذربيجان	..	109.1	2003	b 3,617	2.6-	..	e 3,617	867	e 29.8	7.1
102	الأراضي الفلسطينية المحتلة	b 6.0-	1,026	..	3.5
103	الجزائر	2.6	12.7	1985	e 6,319	0.6	0.1-	e 6,107	2,090	e 194.4	66.5
104	السلفادور	2.1	6.6	1978	e 5,456	2.1	0.2	e 4,781	2,277	e 31.2	14.9
105	الرأس الأخضر	..	4.8	2003	b e 5,214	3.3	b 3.0	e 5,214	1,698	e 2.4	0.8
106	الجمهورية العربية السورية	..	4.9	1998	3,696	1.4	0.9	e 3,576	1,237	e 62.2	21.5

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الناتج المحلي الإجمالي للفرد			الناتج المحلي الإجمالي للفرد			الناتج المحلي الإجمالي		
	معدل التغيير السنوي في دليل أسعار المستهلك (%)	أعلى قيمة سُجِلت في الفترة 1975-2003	معدل النمو السنوي (%)	معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2003	معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2003	معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2003	مليارات الدولار الأمريكية 2003	مليارات الدولار الأمريكية 2003	مليارات الدولار الأمريكية 2003
03-2002	2003-1990	السنة التي سُجِلت فيها أعلى قيمة	معدل النمو السنوي (%)	معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي (الأمريكي)	معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2003	معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2003	مليارات الدولار الأمريكية 2003	مليارات الدولار الأمريكية 2003	مليارات الدولار الأمريكية 2003
107	غانا	1997	3.6	4,482 ^e	0.7	4,230 ^e	0.7	3.3 ^e	0.7
108	فيت نام	2003	5.9	2,490 ^b	5.0 ^b	2,490	39.2	202.5	39.2
109	قيرغيزستان	1990	2.4-	2,586 ^b	3.1- ^b	1,751	1.9	8.8	1.9
110	إندونيسيا	1997	2.0	3,493	4.1	3,361	208.3	721.5	208.3
111	أوزبكستان	2003	0.5-	1,744 ^b	1.2- ^b	1,744	9.9	44.6	9.9
112	نيكاراغوا	1977	0.9	7,602 ^e	2.8-	3,262 ^e	4.1	17.9 ^e	4.1
113	بوليفيا	1977	1.3	2,690	0.3-	2,587	7.9	22.8	7.9
114	منغوليا	1988	2.5-	2,888 ^b	2.0- ^b	1,850	1.3	4.6	1.3
115	جمهورية مولدوفا	1990	5.7-	3,974 ^b	5.1- ^b	1,510	2.0	6.4	2.0
116	هندوراس	1979	0.2	2,876 ^e	0.1	2,665 ^e	7.0	18.6 ^e	7.0
117	غواتيمالا	1980	1.1	4,255 ^e	0.2	4,148 ^e	24.7	51.0 ^e	24.7
118	فانواتو	1984	0.3-	3,935 ^{b,e}	0.2 ^b	2,944 ^e	0.3	0.6 ^e	0.3
119	مصر	2003	2.5	3,950	2.7	3,950	82.4	266.9	82.4
120	جنوب أفريقيا	1981	0.1	12,663 ^e	0.6-	10,346 ^e	159.9	474.1 ^e	159.9
121	غينيا الاستوائية	2001	16.8	19,780 ^{b,e}	11.2 ^b	19,780 ^{c,e}	2.9	9.3 ^e	2.9
122	طاجيكستان	1988	6.5-	2,790 ^b	8.1- ^b	1,106	1.6	7.0	1.6
123	غابون	1976	0.4-	11,767	1.5-	6,397	6.1	8.6	6.1
124	المغرب	2003	1.0	4,004	1.3	4,004	43.7	120.6	43.7
125	ناميبيا	1980	0.9	8,462 ^{b,e}	0.1- ^b	6,180 ^e	4.3	12.4 ^e	4.3
126	سان تومي وبرينسيبي	..	0.2-	..	0.5- ^b	..	0.1	..	0.1
127	الهند	2003	4.0	2,892 ^e	3.3	2,892 ^e	600.6	3,078.2 ^e	600.6
128	جزر سليمان	1996	2.5-	2,713 ^e	1.4	1,753 ^e	0.3	0.8 ^e	0.3
129	ميانمار	..	5.7 ^b	..	1.8 ^b
130	كمبوديا	2003	4.0	2,078 ^{b,e}	..	2,078 ^e	4.2	27.9 ^e	4.2
131	بوتسوانا	2002	2.7	9,182	5.1	8,714	7.5	15.0	7.5
132	جزر القمر	1985	1.3-	2,177 ^{b,e}	1.0- ^b	1,714 ^e	0.3	1.0 ^e	0.3
133	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	2003	3.7	1,759 ^b	3.3 ^b	1,759	2.1	10.0	2.1
134	بوتان	..	3.6	..	4.0 ^b	..	0.7	..	0.7
135	باكستان	2003	1.1	2,097	2.5	2,097	82.3	311.3	82.3
136	نيبال	2001	2.2	1,444	2.1	1,420	5.9	35.0	5.9
137	بابوا غينيا الجديدة	1994	0.2	2,900 ^e	0.4	2,619 ^e	3.2	14.4 ^e	3.2
138	غانا	2003	1.8	2,238 ^e	0.4	2,238 ^e	7.6	46.3 ^e	7.6
139	بنغلاديش	2003	3.1	1,770	1.9	1,770	51.9	244.4	51.9
140	تيمور-ليشتي	0.3	..	0.3
141	السودان	2003	3.3	1,910 ^e	1.1	1,910 ^e	17.8	64.1 ^e	17.8
142	الكونغو	1996	1.4-	1,318	0.1-	965	3.6	3.6	3.6
143	توغو	1980	0.4	2,227 ^e	0.8-	1,696 ^e	1.8	8.2 ^e	1.8
144	أوغندا	2003	3.9	1,457 ^{b,e}	2.6 ^b	1,457 ^e	6.3	36.8 ^e	6.3
145	زيمبابوي	1998	0.8- ^b	3,112 ^b	(.) ^b	2,443 ^c	..	31.4 ^c	..
تنمية بشرية منخفضة									
146	مدغشقر	1975	0.9-	1,274	1.6-	809	5.5	13.7	5.5
147	سوازيلندا	1998	0.2	4,777	1.8	4,726	1.8	5.2	1.8
148	الكاميرون	1986	0.2	2,865	0.5-	2,118	12.5	34.1	12.5
149	ليسوتو	2003	2.3	2,561 ^e	3.1	2,561 ^e	1.1	4.6 ^e	1.1
150	جيبوتي	..	3.3-	.. ^{b,e}	4.2- ^b	2,086 ^e	0.6	1.5 ^e	0.6
151	اليمن	2003	2.4	889 ^b	..	889	10.8	17.0	10.8
152	موريتانيا	1976	1.6	1,827 ^e	0.4	1,766 ^e	1.1	5.0 ^e	1.1
153	هايتي	1980	2.8-	3,309 ^e	2.3-	1,742 ^e	2.9	14.7 ^e	2.9
154	كينيا	1990	0.6-	1,204	0.2	1,037	14.4	33.1	14.4
155	غامبيا	1986	0.1-	2,108 ^e	0.2-	1,859 ^e	0.4	2.6 ^e	0.4
156	غينيا	2002	1.6	2,122 ^b	1.4 ^b	2,097	3.6	16.6	3.6
157	السنغال	1976	1.3	1,669	(.)	1,648	6.5	16.9	6.5
158	نيجيريا	1977	(.)	1,086	0.5-	1,050	58.4	143.3	58.4
159	رواندا	1983	0.7	1,446 ^e	0.5-	1,268 ^e	1.6	10.6 ^e	1.6

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	النتائج المحليَّة الإجماليَّة للفرء			النتائج المحليَّة الإجماليَّة للفرء			النتائج المحليَّة الإجماليَّة		
	أعلى قيمة سُجِّلَت في الفترة 1975-2003			معدلُ النمو السنوي (%)			معادلُ القوة الشرائية بالدولار الأمريكي 2003		
	معدلُ التغيير السنوي في دليل أسعار المستهلك (%)	سُجِّلَت فيه أعلى قيمة	معدلُ التغيير السنوي في دليل أسعار المستهلك (%)	معدلُ التغيير السنوي في دليل أسعار المستهلك (%)	معدلُ التغيير السنوي في دليل أسعار المستهلك (%)	معدلُ التغيير السنوي في دليل أسعار المستهلك (%)	مليارات الدولارات الأمريكية 2003	مليارات الدولارات الأمريكية 2003	مليارات الدولارات الأمريكية 2003
160	أنغولا	1992	500.8	0.4	-1.1	2,344	975	31.7	13.2
161	إريتريا	1998	..	1.0	..	849	171	3.7	0.8
162	بنن	2003	6.5	2.2	0.7	1,115	517	7.5	3.5
163	ساحل العاج (كوت ديفوار)	1978	6.0	-0.4	-1.9	1,476	816	24.8	13.7
164	جمهورية تنزانيا المتحدة	2003	16.2	1.0	0.8	621	287	22.3	10.3
165	ملاوي	1979	31.0	0.9	0.2	605	156	6.6	1.7
166	زامبيا	1976	48.4	-0.9	-1.9	877	417	9.1	4.3
167	جمهورية الكونغو الديمقراطية	1975	0.0	-6.3	-4.9	..	107	..	5.7
168	موزامبيق	2003	24.8	4.6	2.3	1,117	230	21.0	4.3
169	بوروندي	1991	14.6	-3.5	-0.9	648	83	4.7	0.6
170	إثيوبيا	2002	4.0	2.0	0.1	711	97	48.8	6.7
171	جمهورية أفريقيا الوسطى	1977	4.4	-0.4	-1.5	1,089	309	4.2	1.2
172	غينيا-بيساو	1997	24.6	-2.4	-0.4	711	160	1.1	0.2
173	تشاد	2003	7.2	(.)	0.1	1,210	304	10.4	2.6
174	مالي	2002	4.3	2.4	(.)	994	371	11.6	4.3
175	بوركينافاسو	2003	4.6	1.7	1.2	1,174	345	14.2	4.2
176	سيراليون	1982	22.4	-5.3	-3.3	548	149	2.9	0.8
177	النيجر	1979	5.0	-0.6	-1.8	835	232	9.8	2.7
..	البلدانُ النامية	2.9	2.3	4,359	1,414	T 21,525.4	T 6,981.9
..	البلدانُ الأقلُ نموًا	2.0	0.7	1,328	329	T 895.1	T 221.4
..	الدولُ العربيَّة	1.0	0.2	5,685	2,611	T 1,683.6	T 773.4
..	شرقُ آسيا ومنطقةُ المحيط الهادئ	5.6	6.0	5,100	1,512	T 9,762.2	T 2,893.6
..	أميركا اللاتينية ومنطقةُ البحر الكاريبي	1.1	0.6	7,404	3,275	T 3,947.0	T 1,745.9
..	جنوبُ آسيا	3.5	2.6	2,897	617	T 4,235.9	T 902.2
..	أفريقيا جنوب الصحراء	0.1	0.7	1,856	633	T 1,227.4	T 418.5
..	وسط أوروبا وشرقها - رابطةُ الدولِ المستقلة	0.3	..	7,939	2,949	T 3,203.5	T 1,189.9
..	منظمةُ التعاون والإينماء الاقتصادي (م ت ا)	1.8	2.0	25,915	25,750	T 29,840.6	T 29,650.5
..	بلدانُ (م ت ا) ذاتُ الدَّخَل المرتفع	1.9	2.2	30,181	31,020	T 27,601.9	T 28,369.5
..	تنمية بشرية مرتفعة	1.8	2.2	25,665	25,167	T 30,941.3	T 30,341.0
..	تنمية بشرية متوسطة	2.4	1.7	4,474	1,237	T 19,581.1	T 5,414.8
..	تنمية بشرية منخفضة	2.8	2.0	1,046	358	T 590.4	T 202.2
..	دخَل مرتفع	1.8	2.0	29,898	30,589	T 28,396.0	T 29,052.4
..	دخَل متوسط	2.5	2.0	6,104	2,015	T 18,244.6	T 6,021.9
..	دخَل منخفض	0.1	0.8	2,168	483	T 4,948.9	T 1,103.0
..	العالم	1.4	1.4	8,229	5,801	T 51,150.6	T 36,058.3

ملاحظات

a نظرياً، بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يُفترض أن تولد قيمة الناتج المحلي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي قيمته بالدولار، غير أن الإشكاليات التطبيقية التي تبرز لدى حساب الناتج المحلي الإجمالي بمعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي تحوّل دون ذلك.

b تُشير البياناتُ إلى فترة زمنية أقصر من الفترة الزمنية المحددة.

c تُشير البياناتُ إلى عام 2001.

d تُشير البياناتُ إلى عام 2002.

e تُشير البياناتُ إلى قيمة تنازلية.

f تُشير البياناتُ إلى مقارنة ثنائية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية (Ruen and Kai 1995).

المصادر

العمودان 1 و2، البنك الدولي 2005؛ احتسب البنك الدولي البيانات هذه المجمعّة لمكتب تقرير التنمية البشرية.

العمودان 3 و4، جرى حسابهما على أساس بيانات البنك الدولي 2005 عن الناتج المحلي الإجمالي والسكان؛ احتسب البنك الدولي البيانات هذه المجمعّة لمكتب تقرير التنمية البشرية.

العمودان 5 و6، البنك الدولي 2005؛ احتسب البنك الدولي البيانات هذه المجمعّة لمكتب تقرير التنمية البشرية باستخدام أسلوب الترييمات الدنيا.

العمودان 7 و8، جرى حسابهما على أساس بيانات البنك الدولي 2005 عن الناتج المحلي الإجمالي للفرء (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).

العمودان 9 و10، جرى حسابهما على أساس بيانات البنك الدولي 2005 عن دليل أسعار المستهلك.

اللامساواة في الدخل أو الاستهلاك

دليل Gini ^b	قياسات اللامساواة		الحصة من الدخل أو الاستهلاك ^أ (%)				العام	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	أغنى 20% إلى أفقر 20%	أغنى 10% إلى أفقر 10%	أغنى 10%	أغنى 20%	أفقر 20%	أفقر 10%		
								تنمية بشرية مرتفعة
25.8	3.9	6.1	23.4	37.2	9.6	3.9	2000 ^c	1 النرويج
..	2 آيسلندا
35.2	7.0	12.5	25.4	41.3	5.9	2.0	1994 ^c	3 أستراليا
..	4 لكسمبرغ
33.1	5.8	10.1	25.0	40.4	7.0	2.5	1998 ^c	5 كندا
25.0	4.0	6.2	22.2	36.6	9.1	3.6	2000 ^c	6 السويد
33.1	5.8	9.9	25.2	40.3	6.9	2.6	1992 ^c	7 سويسرا
35.9	6.1	9.7	27.6	43.3	7.1	2.8	1996 ^c	8 أيرلندا
25.0	4.5	7.8	22.6	37.3	8.3	2.9	1996 ^c	9 بلجيكا
40.8	8.4	15.9	29.9	45.8	5.4	1.9	2000 ^c	10 الولايات المتحدة الأمريكية
24.9	3.4	4.5	21.7	35.7	10.6	4.8	1993 ^c	11 اليابان
30.9	5.1	9.2	22.9	38.7	7.6	2.5	1999 ^c	12 هولندا
26.9	3.8	5.6	22.6	36.7	9.6	4.0	2000 ^c	13 فنلندا
24.7	4.3	8.1	21.3	35.8	8.3	2.6	1997 ^c	14 الدانمرك
36.0	7.2	13.8	28.5	44.0	6.1	2.1	1999 ^c	15 المملكة المتحدة
32.7	5.6	9.1	25.1	40.2	7.2	2.8	1995 ^c	16 فرنسا
30.0	4.7	7.6	23.5	38.5	8.1	3.1	1997 ^c	17 النمسا
36.0	6.5	11.6	26.8	42.0	6.5	2.3	2000 ^c	18 إيطاليا
36.2	6.8	12.5	27.8	43.8	6.4	2.2	1997 ^c	19 نيوزيلندا
28.3	4.3	6.9	22.1	36.9	8.5	3.2	2000 ^c	20 ألمانيا
32.5	5.4	9.0	25.2	40.3	7.5	2.8	1990 ^c	21 إسبانيا
43.4	9.7	17.8	34.9	50.7	5.3	2.0	1996 ^c	22 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرّة)
35.5	6.4	11.7	28.2	44.3	6.9	2.4	1997 ^c	23 إسرائيل
35.4	6.2	10.0	28.5	43.6	7.1	2.9	1998 ^c	24 اليونان
42.5	9.7	17.7	32.8	49.0	5.0	1.9	1998 ^c	25 سنغافورة
28.4	3.9	5.9	21.4	35.7	9.1	3.6	1998 ^c	26 سلوفينيا
38.5	8.0	15.0	29.8	45.9	5.8	2.0	1997 ^c	27 البرتغال
31.6	4.7	7.8	22.5	37.5	7.9	2.9	1998 ^c	28 جمهورية كوريا
..	29 قبرص
..	30 بربادوس
25.4	3.5	5.2	22.4	35.9	10.3	4.3	1996 ^c	31 الجمهورية التشيكية
..	32 مالطة
..	33 بروني دار السلام
52.2	18.1	39.1	38.9	56.4	3.1	1.0	2001	34 الأرجنتين ^د
26.9	3.8	5.5	22.2	36.5	9.5	4.0	2002 ^e	35 هنغاريا
34.1	5.5	8.6	26.7	41.9	7.6	3.1	2002 ^e	36 بولندا
57.1	18.7	40.6	47.0	62.2	3.3	1.2	2000 ^c	37 شيلي
37.2	7.2	14.9	28.5	44.0	6.1	1.9	2000 ^c	38 إستونيا
31.9	5.1	7.9	24.9	40.0	7.9	3.2	2000 ^e	39 ليتوانيا
..	40 قطر
..	41 الإمارات العربية المتحدة
25.8	4.0	6.7	20.9	34.8	8.8	3.1	1996 ^c	42 سلوفاكيا
..	43 البحرين
..	44 الكويت
29.0	4.8	7.3	24.5	39.6	8.3	3.4	2001 ^e	45 كرواتيا
44.6	10.4	18.9	33.5	50.1	4.8	1.8	2000	46 أوروغواي ^د
46.5	12.3	25.1	34.8	51.5	4.2	1.4	2000 ^c	47 كوستاريكا
33.6	5.6	9.2	26.1	41.1	7.3	2.8	1998 ^c	48 لاتفيا
..	49 سانت كيتس ونيفيس
..	50 جزر البهاما
..	51 سيشيل
..	52 كوبا
54.6	19.3	45.0	43.1	59.1	3.1	1.0	2000 ^e	53 المكسيك

أ.أ الحصة من الدخل أو الاستهلاك (%)

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	العام	قياسات اللامساواة			الحصة من الدخل أو الاستهلاك (%)		
		دليل Gini ^b	أغنى 20% إلى أفقر 20%	أغنى 10% إلى أفقر 10%	أغنى 10%	أغنى 20%	أفقر 20%
54	توغا
55	بلغاريا	31.9	5.8	9.9	23.7	38.9	6.7
56	بنما	56.4	24.7	62.3	43.3	60.3	2.4
57	ترينيداد وتوباغو	40.3	8.3	14.4	29.9	45.9	5.5
تنمية بشرية متوسطة							
58	الجمهورية العربية الليبية
59	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	28.2	4.4	6.8	22.1	36.7	8.4
60	أنغولا وبربودا
61	ماليزيا	49.2	12.4	22.1	38.4	54.3	4.4
62	الاتحاد الروسي	31.0	4.8	7.1	23.8	39.3	8.2
63	البرازيل	59.3	26.4	68.0	46.9	63.2	2.4
64	رومانيا	30.3	5.2	8.1	26.1	41.0	7.9
65	موريشيوس
66	غرينادا
67	بيلاروس	30.4	4.6	6.9	24.1	39.1	8.4
68	البوسنة والهرسك	26.2	3.8	5.4	21.4	35.8	9.5
69	كولومبيا	57.6	22.9	57.8	46.5	61.8	2.7
70	دومينيكا
71	عمان
72	ألبانيا	28.2	4.1	5.9	22.4	37.4	9.1
73	تايلاند	43.2	8.3	13.4	33.8	50.0	6.1
74	ساموا (الغربية)
75	فنزويلا	49.1	17.9	62.9	36.3	53.4	3.0
76	سانت لوسيا
77	المملكة العربية السعودية
78	أوكرانيا	29.0	4.3	6.4	23.2	37.8	8.8
79	بيرو	49.8	18.4	49.9	37.2	53.2	2.9
80	كازاخستان	32.3	5.1	7.5	24.4	40.0	7.8
81	لبنان
82	إكوادور	43.7	17.3	44.9	41.6	58.0	3.3
83	أرمينيا	37.9	6.8	11.5	29.7	45.1	6.7
84	الفلبين	46.1	9.7	16.5	36.3	52.3	5.4
85	الصين	44.7	10.7	18.4	33.1	50.0	4.7
86	سورينام
87	سانت فنسنت وجزر غرينادين
88	باراغوي	57.8	27.8	73.4	45.4	61.3	2.2
89	تونس	39.8	7.9	13.4	31.5	47.3	6.0
90	الأردن	36.4	5.9	9.1	29.8	44.4	7.6
91	بليز
92	فيجي
93	سري لانكا	33.2	5.1	8.1	27.8	42.2	8.3
94	تركيا	40.0	7.7	13.3	30.7	46.7	6.1
95	الجمهورية الدومينيكية	47.4	10.5	17.7	37.9	53.3	5.1
96	مديف
97	تركمانستان	40.8	7.7	12.3	31.7	47.5	6.1
98	جامايكا	37.9	6.9	11.4	30.3	46.0	6.7
99	إيران (جمهورية-الإسلامية)	43.0	9.7	17.2	33.7	49.9	5.1
100	جورجيا	36.9	6.8	12.0	27.9	43.6	6.4
101	أذربيجان	36.5	6.0	9.7	29.5	44.5	7.4
102	الأراضي الفلسطينية المحتلة
103	الجزائر	35.3	6.1	9.6	26.8	42.6	7.0
104	السلفادور	53.2	19.8	47.4	40.6	57.1	2.9
105	الراس الأخضر
106	الجمهورية العربية السورية

أ ت أ
الحصة من الدخل أو الاستهلاك
(%)

دليل Gini ^b	قياسات اللامساواة		الحصة من الدخل أو الاستهلاك (%)				العام	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	أغنى 20% إلى أفقر 20%	أغنى 10% إلى أفقر 10%	أغنى 10%	أغنى 20%	أفقر 20%	أفقر 10%		
..	107 غيانا
37.0	6.0	9.4	29.9	45.4	7.5	3.2	^e 2002	108 فييت نام
34.8	5.5	8.6	27.9	43.0	7.7	3.2	^e 2002	109 قبرغيزستان
34.3	5.2	7.8	28.5	43.3	8.4	3.6	^e 2002	110 إندونيسيا
26.8	4.0	6.1	22.0	36.3	9.2	3.6	^e 2000	111 أوزبكستان
43.1	8.8	15.5	33.8	49.3	5.6	2.2	^e 2001	112 نيكاراغوا
44.7	12.3	24.6	32.0	49.1	4.0	1.3	^e 1999	113 بوليفيا
30.3	9.1	17.8	37.0	51.2	5.6	2.1	^e 1998	114 متغوليا
36.9	6.5	10.3	28.4	44.1	6.8	2.7	^e 2002	115 جمهورية مولدوفا
55.0	21.5	49.1	42.2	58.9	2.7	0.9	^c 1999	116 هندوراس
59.9	24.4	55.1	48.3	64.1	2.6	0.9	^c 2000	117 غواتيمالا
..	118 فانواتو
34.4	5.1	8.0	29.5	43.6	8.6	3.7	^e 1999	119 مصر
57.8	17.9	33.1	44.7	62.2	3.5	1.4	^e 2000	120 جنوب أفريقيا
..	121 غينيا الاستوائية
32.6	5.2	7.8	25.6	40.8	7.9	3.3	^e 2003	122 طاجيكستان
..	123 غابون
39.5	7.2	11.7	30.9	46.6	6.5	2.6	^e 1998	124 المغرب
70.7	56.1	128.8	64.5	78.7	1.4	0.5	^c 1993	125 ناميبيا
..	126 سان تومي وبرينسيبي
32.5	4.9	7.3	28.5	43.3	8.9	3.9	^e 1999	127 الهند
..	128 جزر سليمان
..	129 ميانمار
40.4	6.9	11.6	33.8	47.6	6.9	2.9	^e 1997	130 كمبوديا
63.0	31.5	77.6	56.6	70.3	2.2	0.7	^e 1993	131 بوتسوانا
..	132 جزر القمر
37.0	6.0	9.7	30.6	45.0	7.6	3.2	^e 1997	133 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	134 بوتان
33.0	4.8	7.6	28.3	42.3	8.8	3.7	^e 1998	135 باكستان
36.7	5.9	9.3	29.8	44.8	7.6	3.2	^e 1995	136 نيبال
50.9	12.6	23.8	40.5	56.5	4.5	1.7	^e 1996	137 بابوا غينيا الجديدة
40.8	8.4	14.1	30.0	46.6	5.6	2.1	^e 1998	138 غانا
31.8	4.6	6.8	26.7	41.3	9.0	3.9	^e 2000	139 بنغلاديش
..	140 تيمور-ليشتي
..	141 السودان
..	142 الكونغو
..	143 توغو
43.0	8.4	14.9	34.9	49.7	5.9	2.3	^e 1999	144 أوغندا
56.8	12.0	22.0	40.3	55.7	4.6	1.8	^e 1995	145 زمبابوي
47.5	11.0	19.2	36.6	53.5	4.9	1.9	^e 2001	146 تنمية بشرية منخفضة
60.9	23.8	49.7	50.2	64.4	2.7	1.0	^c 1994	147 مدغشقر
44.6	9.1	15.7	35.4	50.9	5.6	2.3	^e 2001	148 سوازيلندا
63.2	44.2	105.0	48.3	66.5	1.5	0.5	^e 1995	149 الكاميرون
..	150 ليسوتو
..	151 جيبوتي
33.4	5.6	8.6	25.9	41.2	7.4	3.0	^e 1998	152 اليمن
39.0	7.4	12.0	29.5	45.7	6.2	2.5	^e 2000	153 موريتانيا
..	154 هايتي
42.5	8.2	13.6	33.9	49.1	6.0	2.5	^e 1997	155 كينيا
47.5	11.2	20.2	37.0	53.4	4.8	1.8	^e 1998	156 غامبيا
40.3	7.3	12.3	32.0	47.2	6.4	2.6	^e 1994	157 غينيا
41.3	7.5	12.8	33.5	48.2	6.4	2.6	^e 1995	158 السنغال
50.6	12.8	24.9	40.8	55.7	4.4	1.6	^e 1996	159 نيجيريا
28.9	4.0	5.8	24.2	39.1	9.7	4.2	^e 1983	159 رواندا

أ ت أ الحصة من الدخل أو الاستهلاك (%)

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	العام	قياسات اللامساواة					
		أفقر 10%	أفقر 20%	أغنى 10%	أغنى 20%	إلى أفقر 10%	إلى أفقر 20%
دليل Gini ^b							
160	أنغولا
161	إريتريا
162	بنين
163	ساحل العاج (كوت ديفوار)	2002 ^e	2.0	5.2	50.7	34.0	16.6
164	جمهورية تنزانيا المتحدة	1993 ^e	2.8	6.8	45.5	30.1	10.8
165	ملawi	1997 ^e	1.9	4.9	56.1	42.2	22.7
166	زامبيا	1998 ^e	1.0	3.3	56.6	41.0	41.8
167	جمهورية الكونغو الديمقراطية
168	موزامبيق	1996 ^e	2.5	6.5	46.5	31.7	12.5
169	بوروندي	1998 ^e	1.7	5.1	48.0	32.8	19.3
170	إثيوبيا	1999 ^e	3.9	9.1	39.4	25.5	6.6
171	جمهورية أفريقيا الوسطى	1993 ^e	0.7	2.0	65.0	47.7	69.2
172	غينيا-بيساو	1993 ^e	2.1	5.2	53.4	39.3	19.0
173	تشاد
174	مالي	1994 ^e	1.8	4.6	56.2	40.4	23.1
175	بوركينافاسو	1998 ^e	1.8	4.5	60.7	46.3	26.2
176	سيراليون	1989 ^e	0.5	1.1	63.4	43.6	87.2
177	النيجر	1995 ^e	0.8	2.6	53.3	35.4	46.0

ملاحظات

- * أ ت أ = أهداف التنمية للألفية
تختلف المسوح التي أجريت على الأسر المعيشية في المنهجية الإحصائية ونوع البيانات، لذلك لا تماثل بيانات التوزيع تماماً بين مختلف البلدان.
- ^a تمثل البيانات نسبة حصة المجموعة الأغنى من الدخل أو الاستهلاك إلى حصة المجموعة الأفقر. وقد تختلف النتائج عن النسب المحسوبة باستخدام الحصة من الدخل أو الاستهلاك في الأعمدة 2-5.
- ^b تمثل قيمة الصفر تساوي تماماً، أما قيمة الـ 100 فتتمثل تبايناً تاماً.
- ^c يستند المسح إلى الدخل.
- ^d تقتصر البيانات على المناطق الحضرية.
- ^e يستند المسح إلى الاستهلاك.

المصادر

- الأعمدة 1-5: البنك الدولي 2005b.
العمود 6: جرى حسابه على أساس البيانات في العمودين 2 و5.
العمود 7: جرى حسابه على أساس البيانات في العمودين 3 و4.

معدلات التجارة معدلات التجارة (100=1980) ^a	صادرات منتجات التقنية العالية (% من صادرات البضائع)		صادرات المواد المصنعة (% من صادرات البضائع)		صادرات المواد الأولية (% من صادرات البضائع)		صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		واردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	
											تنمية بشرية مرتفعة
71	19	12	21	33	74	67	41	40	28	34	1 النرويج
..	6	10	15	8	85	91	35	34	39	33	2 آيسلندا
87	14	8	30	24	61	73	^b 20	17	^b 22	17	3 أستراليا
..	12	..	84	..	13	..	140	104	123	100	4 لكسمبرغ
88	14	14	61	59	33	36	^b 42	26	^b 37	26	5 كندا
110	15	13	81	83	13	16	44	30	37	29	6 السويد
..	22	12	93	94	7	6	^b 44	36	^b 37	34	7 سويسرا
99	34	41	86	70	9	26	^b 94	57	^b 75	52	8 أيرلندا
105	8	..	80	..	17	..	82	71	80	69	9 بلجيكا
119	31	33	80	74	16	22	^b 10	10	^b 14	11	10 الولايات المتحدة الأمريكية
145	24	24	93	96	3	3	12	10	10	9	11 اليابان
103	31	16	71	59	29	37	^b 63	54	^b 58	51	12 هولندا
117	24	8	84	83	15	17	37	23	30	24	13 فنلندا
110	20	15	66	60	30	35	43	36	37	31	14 الدانمرك
99	26	24	78	79	16	19	25	24	28	27	15 المملكة المتحدة
..	19	16	81	77	17	23	26	21	25	22	16 فرنسا
..	13	8	78	88	13	12	52	40	50	38	17 النمسا
126	8	8	87	88	11	11	25	20	25	20	18 إيطاليا
111	10	4	29	23	67	75	^b 32	27	^b 31	27	19 نيوزيلندا
117	16	11	84	89	9	10	36	25	32	25	20 ألمانيا
132	7	6	77	75	21	24	28	16	30	20	21 إسبانيا
100	13	..	93	95	6	4	170	132	161	124	22 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرة)
112	18	10	93	87	7	13	37	35	44	45	23 إسرائيل
71	12	2	58	54	40	46	20	18	28	28	24 اليونان
77	59	40	85	72	12	27	25 سنغافورة
..	6	..	90	..	10	..	60	..	60	..	26 سلوفينيا
..	9	4	86	80	14	19	^b 30	33	^b 38	39	27 البرتغال
116	32	18	93	94	7	6	38	28	36	29	28 جمهورية كوريا
..	5	6	49	55	51	45	..	52	..	57	29 قبرص
..	14	..	52	43	46	55	^b 52	49	^b 55	52	30 بربادوس
..	13	..	90	..	10	..	63	45	65	43	31 الجمهورية التشيكية
..	^c 62	45	^c 96	96	^c 4	4	^b 88	85	^b 89	99	32 مالطة
..	(.)	..	6	(.)	94	100	33 بروني دار السلام
74	9	..	27	29	72	71	25	10	14	5	34 الأرجنتين
89	26	..	87	63	11	35	^b 65	31	^b 68	29	35 هنغاريا
317	3	..	81	59	17	36	21	29	26	22	36 بولندا
52	3	5	16	11	81	87	36	35	33	31	37 شيلي
..	13	..	74	..	26	..	75	..	83	..	38 إستونيا
..	5	..	63	..	37	..	54	52	60	61	39 ليتوانيا
..	^b (.)	..	^b 10	16	^b 89	84	40 قطر
..	^c 2	..	^c 4	46	^c 96	54	..	65	..	40	41 الإمارات العربية المتحدة
..	4	..	88	..	12	..	78	27	80	36	42 سلوفاكيا
..	(.)	..	9	9	91	91	^b 81	116	^b 65	95	43 البحرين
..	^c 1	3	^c 7	6	^c 93	94	^b 48	45	^b 40	58	44 الكويت
..	12	..	72	..	28	..	47	..	57	..	45 كرواتيا
118	2	..	34	39	66	61	26	24	23	18	46 أوروغواي
124	45	..	66	27	34	66	47	35	49	41	47 كوستاريكا
..	4	..	60	..	40	..	47	48	57	49	48 لاتفيا
..	^c (.)	..	^c 73	..	^c 27	..	37	52	56	83	49 سانت كيتس ونيفيس
..	^c 1	..	^c 37	50 جزر البهاما
..	^b 5	(.)	77	62	77	67	51 سيشيل
..	^c 29	..	^c 10	..	^c 90	52 كوبا
30	21	8	81	43	18	56	28	19	30	20	53 المكسيك

معدلات التجارة a (100=1980)	صادرات منتجات التقنية العالية (% من صادرات البضائع)		صادرات المواد المصنّعة (% من صادرات البضائع)		صادرات المواد الأولية (% من صادرات البضائع)		صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		واردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية		
	2002	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003		1990	
..	21	^c 13	34	^c 58	65	54	توغا
..	4	..	66	..	29	53	33	63	37	55	بلغاريا
85	1	..	11	21	89	78	..	59	87	58	79	56	بنما
..	^b 2	..	^b 33	27	^b 67	73	..	50	45	41	29	57	ترينيداد وتوباغو
تنمية بشرية متوسطة													
..	5	..	95	..	^b 48	40	^b 36	31	58	الجمهورية العربية الليبية
..	1	..	72	..	28	35	26	53	36	59	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
..	^b 60	89	^b 68	87	60	أنتيغوا وبربودا
..	58	38	77	54	22	46	..	114	75	93	72	61	ماليزيا
..	19	..	21	..	65	32	18	21	18	62	الاتحاد الروسي
145	12	7	52	52	47	47	..	17	8	13	7	63	البرازيل
..	4	2	83	73	17	26	..	33	17	39	26	64	رومانيا
94	5	1	74	66	26	34	..	60	64	57	71	65	موريشيوس
..	1	..	18	20	82	^b 47	42	^b 57	63	66	غرينادا
..	4	..	62	..	35	66	46	70	44	67	بيلاروس
..	25	..	59	..	68	البوسنة والهرسك
71	7	..	36	25	64	74	..	21	21	22	15	69	كولومبيا
..	7	..	60	32	54	55	62	81	70	دومينيكا
..	2	2	14	5	85	94	..	^b 57	53	^b 35	31	71	عمان
..	1	..	84	..	16	19	15	42	23	72	ألبانيا
69	30	21	75	63	22	36	..	66	34	59	42	73	تايلاند
..	(.)	..	81	4	19	74	ساموا (الغربية)
37	4	4	13	10	87	90	..	31	39	15	20	75	فنزويلا
..	8	..	26	28	^b 76	56	73	69	84	76	سانت لوسيا
..	^b (.)	..	^b 10	7	^b 90	93	..	47	41	24	32	77	المملكة العربية السعودية
..	^b 5	..	^b 67	..	^b 32	53	28	48	29	78	أوكرانيا
50	2	..	22	18	78	82	..	18	16	18	14	79	بيرو
..	9	..	18	..	82	50	..	44	..	80	كازاخستان
..	2	..	68	..	31	13	18	39	100	81	لبنان
36	6	(.)	12	2	88	98	..	24	33	29	32	82	إكوادور
..	1	..	62	..	38	32	35	50	46	83	أرمينيا
85	74	..	90	38	10	31	..	48	28	51	33	84	الفلبين
..	27	..	91	72	9	27	..	34	18	32	14	85	الصين
..	^c (.)	..	^b 7	74	..	26	..	^b 21	42	^b 45	44	86	سورينام
..	^b (.)	..	10	..	^b 91	47	66	65	77	87	سانت فنسنت وجزر غرينادين
175	6	(.)	14	10	86	32	33	47	39	88	باراغوي
85	4	2	81	69	19	31	..	43	44	47	51	89	تونس
129	2	1	69	51	31	45	62	70	93	90	الأردن
..	^b (.)	..	^b 1	15	54	62	67	60	91	بليز
..	1	12	44	36	55	63	..	^c 73	62	^c 66	67	92	فيجي
..	^b 1	1	^b 74	54	^b 25	42	..	36	29	42	38	93	سري لانكا
94	2	1	84	68	15	32	..	28	13	31	18	94	تركيا
57	^c 1	..	^c 34	..	^c 60	52	34	54	44	95	الجمهورية الدومينيكية
..	32	85	24	66	64	96	مديف
..	^c 41	..	^c 42	..	97	تركمانستان
..	^b (.)	..	^b 64	69	^b 36	31	..	41	48	59	52	98	جامايكا
..	2	..	8	..	92	25	22	23	24	99	إيران (جمهورية-الإسلامية)
..	24	..	31	..	69	32	40	46	46	100	جورجيا
..	5	..	6	..	93	43	44	67	39	101	أذربيجان
..	10	..	49	..	102	الأراضي الفلسطينية المحتلة
31	2	..	2	3	98	97	..	39	23	24	25	103	الجزائر
123	5	..	57	38	43	62	..	27	19	43	31	104	السلفادور
100	^c 1	..	^c 96	32	13	68	44	105	الرأس الأخضر
..	1	..	11	36	89	64	..	40	28	33	28	106	الجمهورية العربية السورية

معدلات التجارة a (100=1980)	صادرات منتجات التقنية العالية (% من صادرات البضائع)		صادرات المواد المصنعة (% من صادرات البضائع)		صادرات المواد الأولية (% من صادرات البضائع)		صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		واردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	
..	1	..	24	..	75	..	^b 93	63	^b 106	80	107 غيانا
..	^b 2	..	^b 50	..	^b 49	..	60	36	68	45	108 فييت نام
..	2	..	39	..	60	..	38	29	42	50	109 قبرغيزستان
..	14	1	52	35	48	65	31	25	26	24	110 إندونيسيا
..	37	29	30	48	111 أوزبكستان
71	4	..	13	8	87	92	24	25	51	46	112 نيكاراغوا
47	8	..	17	5	83	95	24	23	25	24	113 بوليفيا
..	(.)	..	38	..	62	..	68	24	80	53	114 متغوليا
..	3	..	32	..	68	..	54	49	88	51	115 جمهورية مولدوفا
81	^b (.)	..	^b 21	9	^b 79	91	36	36	54	40	116 هندوراس
86	7	..	40	24	60	76	16	21	28	25	117 غواتيمالا
..	..	20	..	13	49	..	77	118 فانواتو
53	(.)	..	31	42	63	57	22	20	24	33	119 مصر
86	5	..	58	..	42	..	28	24	26	19	120 جنوب أفريقيا
..	32	..	70	121 غينيا الاستوائية
..	60	28	79	35	122 طاجيكستان
58	62	46	41	31	123 غابون
106	11	..	69	52	31	48	32	26	36	32	124 المغرب
..	3	..	41	..	58	..	39	52	47	67	125 ناميبيا
..	38	14	83	72	126 سان تومي وبرنسيبي
131	5	2	77	71	22	28	14	7	16	9	127 الهند
..	^b 31	47	^b 33	73	128 جزر سليمان
..	3	..	5	129 ميانمار
..	1	..	99	..	62	6	71	13	130 كمبوديا
106	^c (.)	..	^c 91	..	^c 9	..	44	55	34	50	131 بوتسوانا
109	13	14	25	35	132 جزر القمر
..	25	11	25	25	133 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	^b 22	28	^b 43	32	134 بوتان
88	1	(.)	85	79	15	21	20	16	20	23	135 باكستان
..	83	17	11	29	22	136 نيبال
..	39	..	6	10	94	89	..	41	..	49	137 بابوا غينيا الجديدة
58	^c 3	..	^c 16	..	^c 84	..	40	17	52	26	138 غانا
..	(.)	(.)	89	77	10	..	14	6	20	14	139 بنغلاديش
..	140 تيمور-ليشتي
91	^b 7	..	^b 3	..	^b 97	..	16	..	12	..	141 السودان
51	78	54	53	46	142 الكونغو
87	1	..	58	9	42	89	34	33	47	45	143 توغو
..	8	..	9	..	91	..	12	7	26	19	144 أوغندا
115	^b 3	2	^b 38	31	^b 62	68	^b 24	23	^b 22	23	145 زمبابوي
تنمية بشرية منخفضة											
108	(.)	8	38	14	61	85	21	17	32	28	146 مدغشقر
100	^b 1	..	^b 76	..	^b 23	..	84	77	94	76	147 سوازيلندا
108	2	3	7	9	93	91	26	20	25	17	148 الكاميرون
76	41	17	95	122	149 ليسوتو
..	8	..	44	150 جيبوتي
..	31	14	36	20	151 اليمن
124	21	..	79	..	34	46	75	61	152 موريتانيا
50	..	14	..	85	..	15	^b 13	18	^b 37	20	153 هايتي
101	4	4	24	29	76	71	25	26	29	31	154 كينيا
55	41	60	45	72	155 غامبيا
..	^b (.)	..	^b 25	..	^b 75	..	22	31	25	31	156 غينيا
96	9	..	34	23	64	77	28	25	40	30	157 السنغال
28	50	43	41	29	158 نيجيريا
133	25	..	10	..	90	..	9	6	28	14	159 رواندا

معدّلات التجارة معدّلات التجارة (100=1980) ^a	صادرات منتجات التقنية العالية (% من صادرات البضائع)		صادرات المواد المصنّعة (% من صادرات البضائع)		صادرات المواد الأولية (% من صادرات البضائع)		صادرات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		واردات السلع والخدمات (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	2002	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	
..	(.)	..	100	71	39	67	21	160 أنغولا
..	14	..	99	..	161 إريتريا
126	^b 2	..	^b 8	..	^b 92	..	14	14	27	26	162 بنن
103	8	..	20	..	78	..	47	32	34	27	163 ساحل العاج (كوت ديفوار)
..	2	..	18	..	82	..	18	13	27	37	164 جمهورية تنزانيا المتحدة
64	1	(.)	12	5	88	95	27	24	41	33	165 ملاوي
79	^b 2	..	^b 14	..	^b 86	..	21	36	28	37	166 زامبيا
104	10	^b 19	30	^b 22	29	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
..	^c 3	..	^c 8	..	^c 91	..	23	8	39	36	168 موزامبيق
58	^b 22	..	^b 2	7	8	18	28	169 بوروندي
..	(.)	..	11	..	89	..	17	8	37	12	170 إثيوبيا
78	(.)	..	37	..	^b 51	..	24	15	31	28	171 جمهورية أفريقيا الوسطى
86	30	10	44	37	172 غينيا-بيساو
141	21	13	53	28	173 تشاد
95	^c 8	..	^c 40	2	^c 59	..	26	17	31	34	174 مالي
220	^b 2	..	^b 17	..	^b 82	..	9	11	23	24	175 بوركينا فاسو
225	^b 31	..	^b 7	22	22	49	24	176 سيراليون
..	3	..	8	..	91	..	16	15	25	22	177 النيجر
..	21	..	73	58	29	..	35	25	33	24	البلدان النامية
..	22	13	30	22	البلدان الأقل نمواً
..	2	..	^b 20	16	^b 86	81	^b 36	38	^b 30	38	الدول العربية
..	29	..	86	75	13	..	52	33	48	32	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
..	14	7	55	36	44	65	24	17	21	15	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
..	3	..	61	71	43	..	17	11	18	13	جنوب آسيا
..	33	27	33	26	أفريقيا جنوب الصحراء
..	13	..	58	..	36	..	37	27	37	26	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
..	18	18	79	76	16	20	^b 21	17	^b 22	18	منظمة التعاون والإقتصاد (م ت ا)
..	18	18	79	78	16	19	^b 21	17	^b 21	18	بلدان (م ت ا) ذات الدخل المرتفع
..	17	18	79	76	18	21	^b 22	18	^b 23	19	تنمية بشرية مرتفعة
..	21	..	63	51	36	..	31	20	28	20	تنمية بشرية متوسطة
..	34	27	37	29	تنمية بشرية منخفضة
..	18	18	80	78	17	20	^b 22	18	^b 22	19	دخل مرتفع
..	21	..	65	48	34	..	33	22	30	21	دخل متوسط
..	4	..	^b 60	..	^b 40	..	21	13	24	17	دخل منخفض
..	18	18	77	72	22	..	^b 24	19	^b 24	19	العالم

المصادر

الأعمدة 1-10: البنك الدولي 2005، بناءً على بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.
العمود 11: جرى حسابه على أساس بيانات البنك الدولي 2005 عن معدّلات التجارة.

ملاحظات

^a تمّ قياس نسبة دليل أسعار الصادرات إلى دليل أسعار الواردات نسبةً إلى العام الأساس 1980. إذا تحوّلت القيمة إلى 100، فذلك دليل على أنّ سعر الصادرات ارتفع مقارنةً بسعر الواردات.
^b تُشير البيانات إلى عام 2002.
^c تُشير البيانات إلى عام 2001.

مسؤوليات البلدان الغنية: المعونات

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	أ ت أ* صافي مساعدات التنمية الرسمية الموزعة		أ ت أ مساعدات التنمية الرسمية للخدمات الاجتماعية الأساسية ^c		أ ت أ مساعدات التنمية الرسمية للبلدان الأقل نمواً ^b		أ ت أ مساعدات التنمية الرسمية للفرد من البلد المانح (بدولار 2002)		أ ت أ* صافي مساعدات التنمية الرسمية الموزعة		المجموع ^e (بملايين الدولارات الأميركية)	
	2003	1990	03/2002 ^e	97/1996	2003	1990	2003	1990	2003	1990		2003
1	100	61	20.2	12.9	39	44	388	314	0.92	1.17	2,042	الترويج
3	67	33	18.1	7.5	21	18	50	49	0.25	0.34	1,219	أستراليا
4	34	39	354	73	0.81	0.21	194	لكسمبرغ
5	53	47	27.8	5.7	31	30	55	80	0.24	0.44	2,031	كندا
6	94	87	17.0	10.5	34	39	218	184	0.79	0.91	2,400	السويد
7	96	78	14.3	8.6	31	43	154	119	0.39	0.32	1,299	سويسرا
8	100	..	30.6	0.5	53	37	103	19	0.39	0.16	504	آيرلندا
9	99	..	19.4	11.3	59	41	145	88	0.60	0.46	1,853	بلجيكا
10	23.4	22.7	28	19	55	58	0.15	0.21	16,254	الولايات المتحدة الأمريكية
11	96	89	5.0	3.0	22	19	66	83	0.20	0.31	8,880	اليابان
12	..	56	19.9	12.4	32	33	199	179	0.80	0.92	3,981	هولندا
13	86	32	13.4	6.5	33	38	89	131	0.35	0.65	558	فنلندا
14	71	..	14.3	9.6	38	39	265	227	0.84	0.94	1,748	الدانمرك
15	100	..	28.9	23.5	36	32	95	55	0.34	0.27	6,282	المملكة المتحدة
16	93	64	10.3	..	41	32	100	119	0.41	0.60	7,253	فرنسا
17	51	32	7.1	5.0	33	63	51	21	0.20	0.11	505	النمسا
18	..	22	20.0	7.2	45	41	34	54	0.17	0.31	2,433	إيطاليا
19	81	100	14.8	..	27	19	32	27	0.23	0.23	165	نيوزيلندا
20	95	62	11.5	9.8	37	28	68	96	0.28	0.42	6,784	ألمانيا
21	56	..	12.4	13.9	17	20	37	23	0.23	0.20	1,961	إسبانيا
24	94	..	18.4	16.9	15	..	26	..	0.21	..	362	اليونان
27	94	..	2.9	6.4	64	70	25	18	0.22	0.24	320	البرتغال
لجنة مساعدات التنمية	92	73	17	9	33	29	70	72	0.25	0.33	69,029 ^T	

المصدر

جميع الأعمدة: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2005c؛ احتسبت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية البيانات المجمعة لمكتب تقرير التنمية البشرية.

ملاحظات

* أ ت أ = أهداف التنمية للألفية
يُورد هذا الجدول بيانات عن البلدان الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

^a يقدم بعض البلدان والمناطق غير الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية مساعدات إنمائية رسمية أيضاً. وفقاً لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2005e، بلغ مجموع مساعدات التنمية الرسمية التي منحتها عام 2003 الإمارات العربية المتحدة وإسرائيل وأيسلندا وبولندا وتركيا وسلوفاكيا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا والكويت والمملكة العربية السعودية وهنغاريا وغيرها من البلدان المانحة الصغيرة؛ بما فيها إستونيا وتايوان (مقاطعة الصين) ولافتيا وليتوانيا؛ 3278 مليون دولار أمريكي. تمنح الصين أيضاً مساعدات، ولكن من دون الإفصاح عن مبلغها.

^b تشمل المساهمات المتعددة الأطراف التي تُسجّل للمساهمات من خلال المنظمات المتعددة الأطراف، والتي يجري حسابها بالاستناد إلى التوزيع الجغرافي للمساعدات الموزعة خلال العام المحدد.

^c تُشير البيانات إلى نسبة مساعدة التنمية الرسمية المخصصة للقطاعات، وتستثني التعاون التقني والتكاليف الإدارية.

^d تشمل البيانات المتعلقة بكل بلد (ما عدا متوسط لجنة مساعدات التنمية) الإعفاءات من الديون التي لا تدرج في إطار مساعدات التنمية الرسمية.

^e تُشير البيانات إلى متوسط الأعمدة المحددة.

مسؤوليات البلدان الغنية: التخفيف من أعباء الدين، والتجارة

التجارة				التخفيف من أعباء الدين			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
استيراد البضائع		من البلدان النامية		الإعفاء من إجمالي الدين الثنائي (بملايين الدولارات الأمريكية)		التعهدات الثنائية للصندوق الائتماني الخاص بمبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون ^a (بملايين الدولارات الأمريكية)	
من البلدان الأقل نمواً	المجموع (بملايين الدولارات الأمريكية)	الحصة من إجمالي الواردات (%)	المجموع (بملايين الدولارات الأمريكية)	2003-1990	2004		
الحصة من إجمالي الواردات (%)	2003	2003	2003	2003-1990	2004		
0.2	81	13	5,260	237	127	1 النرويج	
0.2	148	40	34,143	83	14	3 أستراليا	
..	6	2	298	..	4	4 لكسمبرغ	
0.3	770	19	46,012	1,567	165	5 كندا	
0.2	169	9	7,556	286	109	6 السويد	
0.1	118	8	8,142	340	93	7 سويسرا	
0.3	136	16	8,833	..	25	8 أيرلندا	
0.9	2,181	12	29,066	1,468	64	9 بلجيكا	
0.9	11,525	49	641,803	10,882	750	10 الولايات المتحدة الأمريكية	
0.4	1,584	62	237,583	4,331	256	11 اليابان	
0.3	657	24	50,887	2,170	242	12 هولندا	
0.4	157	12	4,899	156	51	13 هولندا	
0.3	168	12	6,815	377	80	14 الدانمرك	
0.4	1,587	20	79,488	2,574	436	15 المملكة المتحدة	
0.7	2,598	18	64,258	15,878	258	16 فرنسا	
0.2	179	9	7,997	709	50	17 النمسا	
0.5	1,400	19	55,504	2,334	217	18 إيطاليا	
0.2	29	31	5,675	..	2	19 نيوزيلندا	
0.5	2,761	16	98,247	7,371	350	20 ألمانيا	
0.8	1,647	21	45,009	1,208	165	21 إسبانيا	
0.4	180	22	9,835	..	17	24 اليونان	
0.5	234	13	5,943	476	24	27 البرتغال	

المصدر

المصدر 1: صندوق النقد الدولي وهيئة التنمية الدولية 2004. العمود 2: جرى حسابه على أساس بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2004f عن إلغاء الدين. الأعمدة 3-6: جرى حسابها على أساس بيانات الأمم المتحدة 2005a.

ملاحظات

يُورد هذا الجدول بيانات عن البلدان الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية. مبادرة الدين للبلدان المثقلة بالديون هي آلية للتخفيف من أعباء الدين يشرف عليها صندوق النقد الدولي بالاشتراك مع البنك الدولي. خُف من خلالها الدائون الثنائيون والمتمددون الأطراف من أعباء ديون البلدان المثقلة بالديون منذ عام 1996. ويشمل ذلك تمهّدات تمت من خلال الاتحاد الأوروبي.

الجدول 18b مساعدات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية للزراعة المحلية

% من الناتج المحلي الإجمالي

أنا	1990	2003 ^a
أستراليا	0.8	0.3
كندا	1.7	0.9
الجمهورية التشيكية	..	1.5
الاتحاد الأوروبي ^b	2.2	1.3
هنغاريا	..	2.4
آيسلندا	4.6	1.9
اليابان	1.7	1.3
جمهورية كوريا	8.7	3.9
المكسيك	2.9	1.1
نيوزيلندا	0.5	0.4
النرويج	3.2	1.5
بولندا	..	0.7
سلوفاكيا	..	1.5
سويسرا	3.3	2.0
تركييا	4.3	4.4
الولايات المتحدة الأمريكية	1.2	0.9
منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية	1.8	1.2

a. بيانات مؤقتة.

b. لا تتوفر بيانات عن كل بلد بمفرده من البلدان الأعضاء في الاتحاد الأوروبي؛ الذي كان يضم في عضويته عام 2003 إسبانيا وألمانيا وأيرلندا وإيطاليا والبرتغال وبلجيكا والدانمرك والسويد وفرنسا وهولندا ولكسمبرغ والمملكة المتحدة والنمسا وهولندا واليونان. انضمت السويد وهولندا وفرنسا والنمسا في عام 1995. لذا فإنها غير متضمنة في بيانات عام 1990. المصدر: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2005a؛ احسبت منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية البيانات هذه المجمعة لمكتب تقرير التنمية البشرية.

أ.1 مجموع خدمة الدين				مساعدات التنمية الرسمية المتلقاة (صافي المساعدات الموزعة) ^أ										الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل الصافي من الخارج		كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي		التدفقات الخاصة الأخرى (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ^{b,c}		صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ^b		كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي		تلكل فرد (بالدولار الأمريكي)	المجموع (بملايين الدولارات الأمريكية)			
2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	2003			
تنمية بشرية مرتفعة														
..	8.6	..	(.)	0.1	0.7	5.0	22		
..	3.3	0.3	0.4	2.6	65.8	440.0	23		
..	12.5	15.1	(.)	(.)	1.7	7.1	25		
..	1.2	..	0.2	..	33.6	65.9	26		
..	0.5	0.3	0.1-	(.)	9.6-	457.7-	28		
..	9.0	2.3	0.2	0.7	24.2	18.7	29		
5.6	14.6	3.2	8.2	3.1	0.8-	2.2	6.5	0.8	0.2	73.4	19.9	30		
3.0	..	6.1	..	3.2	..	2.8	0.0	0.3	(.)	25.8	263.3	31		
..	0.2	0.2	25.3	10.1	32		
..	1.3	0.5	33		
34.7	34.7	10.8	4.4	0.1	1.5-	0.8	1.3	0.1	0.1	2.9	109.4	34		
6.8	33.4	18.3	12.8	3.2	1.4-	3.0	0.9	0.3	0.2	24.5	248.4	35		
6.5	4.4	9.1	1.6	1.4	(.)	2.0	0.2	0.6	2.2	31.2	1,191.5	36		
5.5	18.1	11.7	9.1	1.2	5.1	4.1	2.2	0.1	0.3	4.8	75.6	37		
0.9	..	13.4	..	14.1	..	9.8	0.0	0.9	..	62.6	84.5	38		
11.3	..	36.4	..	1.8-	..	1.0	0.0	2.0	..	107.7	372.0	39		
..	(.)	3.2	2.0	40		
..	(.)	1.3	5.2	41		
6.9	..	10.7	..	2.9	..	1.8	0.0	0.5	(.)	29.7	159.9	42		
..	3.2	52.7	37.5	43		
..	0.2-	0.0	(.)	(.)	1.9	4.4	44		
7.9	..	11.8	..	20.9	..	6.9	0.0	0.4	..	27.1	120.6	45		
23.1	35.2	7.8	10.6	2.1-	2.1-	2.5	0.0	0.1	0.6	5.0	16.8	46		
8.9	22.0	4.8	8.8	1.5	2.5-	3.3	2.8	0.2	4.0	7.1	28.3	47		
4.0	..	8.4	..	2.4	..	2.7	0.0	1.0	..	49.0	113.7	48		
34.9	3.4	12.6	1.9	12.0	0.3-	15.2	30.7	(.)	5.1	0.2-	(.)	49		
..	2.8	0.6-	0.1	0.1	12.3	3.9	50		
13.6	7.8	11.0	5.9	5.1-	1.7-	8.1	5.5	1.3	9.8	110.1	9.2	51		
..	6.2	70.0	52		
11.3	18.3	6.5	4.3	0.2-	2.7	1.7	1.0	(.)	0.1	1.0	103.2	53		
^d 5.8	3.5	2.3	1.7	0.0	0.1-	1.7	0.2	16.9	26.3	269.2	27.5	54		
7.6	18.6	5.8	..	1.2	..	7.1	0.0	2.1	0.1	53.0	414.4	55		
9.2	4.1	7.4	6.5	2.2	0.1-	6.1	2.6	0.2	1.9	10.2	30.5	56		
3.6	15.6	2.4	8.9	0.0	3.5-	5.9	2.2	(.)	0.4	1.8-	2.3-	57		
تنمية بشرية متوسطة														
..	0.1	1.8	10.0	58		
8.7	..	5.2	..	0.1-	..	2.0	0.0	5.0	..	114.0	233.5	59		
..	0.7	1.2	64.1	5.0	60		
4.7	10.6	9.1	9.8	0.3-	4.2-	2.4	5.3	0.1	1.1	4.4	109.1	61		
8.3	..	4.4	..	1.8	..	1.8	0.0	0.3	(.)	8.8	1,254.8	62		
38.6	18.5	11.5	1.8	0.7	0.1-	2.1	0.2	0.1	(.)	1.7	296.0	63		
10.4	0.0	6.4	(.)	3.6	(.)	3.2	0.0	1.1	0.6	27.1	601.2	64		
4.7	7.3	4.5	6.5	0.5	1.9	1.2	1.7	0.3-	3.7	12.4-	15.1-	65		
17.5	3.1	7.0	1.5	0.9	0.1	0.0	5.8	2.7	6.3	111.9	11.7	66		
1.7	..	1.4	..	0.3-	..	1.0	0.0	0.2	..	3.2	31.9	67		
6.4	..	2.6	..	0.3	..	5.5	..	7.7	..	130.1	538.8	68		
34.6	34.5	10.7	9.7	3.7-	0.4-	2.2	1.2	1.0	0.2	18.1	802.1	69		
13.4	6.0	6.5	3.5	0.3-	0.3-	0.0	7.7	4.2	11.9	153.8	10.9	70		
5.3	12.0	^d 8.6	7.0	5.5-	3.8-	..	1.4	..	0.6	17.1	44.5	71		
3.6	0.9	0.9	..	(.)	..	2.9	0.0	5.6	0.5	108.0	342.3	72		
8.0	11.4	10.5	6.2	0.6-	2.3	1.4	2.9	0.7-	0.9	15.6-	966.3-	73		
..	10.6	4.9	2.7	0.0	0.0	0.1-	3.3	12.3	23.7	185.6	33.0	74		
..	..	10.4	10.3	1.2	1.2-	3.0	0.9	0.1	0.2	3.2	82.2	75		

أ ت أ

مجموع خدمة الدين

مساعدات التنمية الرسمية المتلقاة
(صافي المساعدات الموزعة)^أ

مجموع خدمة الدين		مجموع خدمة الدين		التدفقات الخاصة الأخرى (كثبة مؤبقة من الناتج المحلي الإجمالي) ^{ب،ج}		صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (كثبة مؤبقة من الناتج المحلي الإجمالي) ^د		مساعدات التنمية الرسمية المتلقاة (صافي المساعدات الموزعة) ^أ		المجموع (بملايين الدولارات الأمريكية)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
كثبة مؤبقة من صادرات السلع والخدمات والدخل الصافي من الخارج	كثبة مؤبقة من الناتج المحلي الإجمالي	كثبة مؤبقة من الناتج المحلي الإجمالي	كثبة مؤبقة من الناتج المحلي الإجمالي	كثبة مؤبقة من الناتج المحلي الإجمالي	كثبة مؤبقة من الناتج المحلي الإجمالي	كثبة مؤبقة من الناتج المحلي الإجمالي	كثبة مؤبقة من الناتج المحلي الإجمالي	كثبة مؤبقة من الناتج المحلي الإجمالي	كثبة مؤبقة من الناتج المحلي الإجمالي	كثبة مؤبقة من الناتج المحلي الإجمالي		
2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	2003	
7.4	2.1	4.7	1.6	1.3	0.2-	4.6	11.3	2.1	3.1	92.3	14.8	76 سانت لوسيا
..	(.)	(.)	1.0	21.9	77 المملكة العربية السعودية
5.5	..	7.4	..	0.3	..	2.9	0.0	0.7	0.4	6.7	322.9	78 أوكرانيا
20.8	7.3	4.2	1.8	2.0	0.1	2.3	0.2	0.8	1.5	18.4	500.2	79 بيرو
3.0	..	17.8	..	12.1	..	7.0	0.0	0.9	..	18.0	268.4	80 كازاخستان
81.5	3.2	17.1	3.5	0.2	0.2	1.9	0.2	1.2	8.9	50.8	228.3	81 لبنان
19.7	31.0	8.9	10.5	2.2	0.6	5.7	1.2	0.6	1.6	13.5	176.2	82 إكوادور
8.7	..	3.4	..	0.2-	..	4.3	0.0	8.8	..	81.0	247.4	83 أرمينيا
13.8	25.6	12.8	8.1	1.3	0.2	0.4	1.2	0.9	2.9	9.1	737.2	84 الفلبين
2.8	10.6	2.6	2.0	0.4	1.3	3.8	1.0	0.1	0.6	1.0	1,324.6	85 الصين
..	0.9	15.5	24.9	10.9	86 سوريانام
6.7	3.1	3.9	2.2	5.5	0.0	10.1	3.9	1.7	7.8	58.0	6.3	87 سانت فنسنت وجزر غرينادين
6.6	11.5	5.1	6.2	0.5	0.2-	1.5	1.5	0.8	1.1	9.0	50.7	88 باراغوي
13.7	25.6	6.4	11.6	3.1	1.6-	2.2	0.6	1.2	3.2	30.9	305.5	89 تونس
22.6	22.1	11.7	15.6	5.4-	5.3	3.8	0.9	12.5	22.1	232.5	1,234.3	90 الأردن
24.9	7.0	13.6	4.9	18.0	1.4	4.0	4.2	1.2	7.4	46.5	12.1	91 بليز
..	9.0	1.4	7.8	0.1-	1.2-	1.0	6.8	2.5	3.7	61.2	51.1	92 فيجي
7.8	14.8	3.3	4.8	(.)	0.1	1.3	0.5	3.7	9.1	35.0	671.9	93 سري لانكا
20.3	29.9	11.7	4.9	0.5	0.8	0.6	0.5	0.1	0.8	2.4	165.8	94 تركيا
7.4	10.7	5.6	3.3	4.9	(.)	1.9	1.9	0.4	1.4	7.9	69.0	95 الجمهورية الدومينيكية
3.5	4.0	3.0	4.1	1.4	0.5	1.9	2.6	2.5	9.8	61.3	18.0	96 مديف
5.7	1.6	0.0	0.4	..	5.6	27.2	97 تركمانستان
21.4	27.0	10.1	14.4	2.6-	1.0-	8.8	3.0	(.)	5.9	1.3	3.4	98 جامايكا
3.6	1.3	1.2	0.5	0.8	(.)	0.1	0.3-	0.1	0.1	2.0	133.1	99 إيران (جمهورية-الإسلامية)
10.0	..	4.5	..	0.4-	..	8.5	0.0	5.5	..	42.9	219.8	100 جورجيا
6.0	..	3.4	..	0.7-	..	46.0	0.0	4.2	..	36.0	296.7	101 أذربيجان
..	28.1	..	288.6	971.6	102 الأراضي الفلسطينية المحتلة
..	63.7	6.5	14.2	0.1-	0.7-	1.0	(.)	0.3	0.2	7.3	232.2	103 الجزائر
11.7	18.2	3.7	4.3	2.1	0.1	0.6	(.)	1.3	7.2	29.4	191.8	104 السلفادور
7.2	8.9	2.7	1.7	0.2	(.)	1.9	0.1	18.0	31.8	305.7	143.7	105 الرأس الأخضر
3.0	20.3	1.6	9.7	(.)	0.1-	0.7	0.6	0.7	5.6	9.2	160.3	106 الجمهورية العربية السورية
9.5	..	7.8	74.5	0.2-	4.1-	3.5	2.0	11.7	42.6	112.6	86.6	107 غيانا
3.3	..	2.1	2.7	0.7-	0.0	3.7	2.8	4.5	2.9	21.8	1,768.6	108 فييت نام
7.7	..	7.1	..	3.0-	..	2.4	0.0	10.4	..	39.1	197.7	109 فيرغيزستان
12.8	25.6	8.9	8.7	1.5-	1.6	0.3-	1.0	0.8	1.5	8.1	1,743.5	110 إندونيسيا
19.6	..	8.2	..	0.1	..	0.7	0.0	2.0	..	7.6	194.4	111 أوزبكستان
11.7	2.4	5.0	1.6	0.7	2.0	4.9	0.0	20.4	32.9	152.1	833.2	112 نيكاراغوا
20.1	33.5	5.4	7.9	1.6	0.5-	2.1	0.6	11.8	11.2	103.5	929.7	113 بوليفيا
4.4	0.3	22.6	..	(.)	..	10.3	..	19.4	..	99.7	247.1	114 منغوليا
6.6	..	8.1	..	1.3	..	3.0	0.0	5.9	..	27.5	116.6	115 جمهورية مولدوفا
9.5	33.0	5.9	12.8	0.8-	1.0	2.8	1.4	5.6	14.7	55.8	389.0	116 هندوراس
9.8	11.6	1.9	2.8	0.2-	0.1-	0.5	0.6	1.0	2.6	20.1	247.0	117 غواتيمالا
1.2	1.6	0.7	1.6	0.0	0.1-	6.7	8.7	11.4	33.0	154.4	32.4	118 فانواتو
..	..	3.4	7.1	0.7-	0.2-	0.3	1.7	1.1	12.6	13.2	893.8	119 مصر
4.3	0.0	2.7	..	2.1	..	0.5	0.1-	0.4	..	13.8	624.9	120 جنوب أفريقيا
..	11.5	0.3	3.9	0.0	0.0	49.1	8.4	0.7	46.0	43.1	21.3	121 غينيا الاستوائية
7.7	..	5.7	..	1.6-	..	2.0	0.0	9.3	..	22.9	144.1	122 طاجيكستان
..	4.8	6.2	3.0	1.2-	0.5	0.9	1.2	0.2-	2.2	8.0-	10.7-	123 غابون
25.7	27.9	9.8	6.9	0.3	1.2	5.2	0.6	1.2	4.1	17.4	522.8	124 المغرب
..	3.4	5.2	72.5	146.1	125 ناميبيا
24.6	28.7	11.1	4.9	0.0	0.2-	16.8	0.0	63.3	95.0	239.9	37.7	126 سان تومي وبرينسيبي
18.1	29.3	3.4	2.6	1.1	0.5	0.7	0.1	0.2	0.4	0.9	942.2	127 الهند
..	11.3	3.7	5.5	1.0-	1.5-	0.8-	4.9	23.8	21.7	131.8	60.2	128 جزر سليمان
3.8	18.3	2.6	125.8	129 ميانمار

أ ت ا				مساعدات التنمية الرسمية المتلقاة (صافي المساعدات الموزعة) ³									
مجموع خدمة الدين				صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة				المجموع الدولارات الأميركية					
كثيبة مئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل الصافي من الخارج		كثيبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي		التدفقات الخاصة الأخرى (كثيبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ^{b,c}		كثيبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي ^b		كثيبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي		لكل فرد (بالدولار الأميركي)	الدولارات الأميركية		
2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	2003	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	
0.9	..	0.6	2.7	0.0	0.0	2.1	0.0	12.0	3.7	37.9	508.0	130 كمبوديا	
1.3	4.3	0.7	2.8	(.)	0.5-	1.1	2.5	0.4	3.9	17.5	30.1	131 بوتسوانا	
e,h ..	2.5	0.8	0.4	0.0	0.0	0.3	0.2	7.6	17.3	40.8	24.5	132 جزر القمر	
e,h 10.3	8.6	2.3	1.1	0.0	0.0	0.9	0.7	14.1	17.4	52.8	298.6	133 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
d 4.7	5.3	1.0	1.8	0.0	0.9-	(.)	0.6	11.1	16.5	88.1	77.0	134 بوتان	
16.8	22.9	3.7	4.8	0.5-	0.2-	0.6	0.6	1.3	2.8	7.2	1,068.4	135 باكستان	
10.0	15.2	1.9	1.9	(.)	0.4-	0.3	0.0	8.0	11.7	18.9	466.7	136 نيبال	
7.3	18.4	9.3	17.2	3.1-	1.5	3.2	4.8	6.9	12.8	40.1	220.8	137 بابوا غينيا الجديدة	
e,f 5.2	36.3	6.3	6.2	4.0-	0.3-	1.8	0.3	11.9	9.6	44.4	906.7	138 غانا	
8.3	34.8	1.3	2.5	(.)	0.2	0.2	(.)	2.7	7.0	10.1	1,393.4	139 بنغلاديش	
..	44.2	..	186.1	150.8	140 تيمور-ليستي	
e,h 1.3	4.8	0.2	0.4	0.0	0.0	7.6	0.0	3.5	6.2	18.5	621.3	141 السودان	
e,h 3.8	32.2	1.7	19.0	0.0	3.6-	5.6	0.8	2.0	7.8	18.6	69.8	142 الكونغو	
e,h 1.9	11.5	0.9	5.3	0.0	0.3	1.1	1.1	2.5	16.0	9.2	44.8	143 توغو	
e,f 7.8	78.6	1.3	3.4	0.1	0.4	3.1	0.0	15.2	15.5	38.0	959.4	144 أوغندا	
..	19.4	d 0.6	5.4	0.3-	1.1	..	0.1-	..	3.9	14.2	186.4	145 زمبابوي	
تنمية بشرية منخفضة													
e,f 4.7	44.4	1.3	7.2	(.)	0.5-	0.2	0.7	9.9	12.9	31.9	539.5	146 مدغشقر	
1.6	5.6	1.5	5.4	0.0	0.5-	2.4	3.5	1.5	6.3	24.5	27.1	147 سوازيلندا	
e,g 8.7	13.1	3.6	4.6	0.5-	0.1-	1.7	1.0-	7.1	4.0	55.0	883.9	148 الكاميرون	
8.9	4.2	5.9	3.8	0.5-	(.)	3.7	2.8	6.9	23.0	44.1	79.0	149 ليسوتو	
..	..	2.5	3.6	0.0	0.1-	1.8	(.)	12.5	46.4	110.4	77.8	150 جيبوتي	
4.0	7.1	1.6	3.5	0.0	3.3	0.8-	2.7-	2.2	8.4	12.7	243.1	151 اليمن	
e,f 15.7	28.8	5.0	14.3	0.3	0.1-	19.6	0.7	22.2	23.3	90.1	242.7	152 موريتانيا	
10.8	9.0	1.8	1.2	0.0	0.0	0.3	0.0	6.8	5.9	23.7	199.8	153 هايتي	
14.5	28.6	4.0	9.2	0.8	0.8	0.6	0.7	3.4	13.9	15.2	483.5	154 كينيا	
e,g 14.0	21.8	5.0	11.9	0.0	2.4-	15.2	0.0	15.1	31.3	42.1	59.8	155 غامبيا	
e,g 10.7	19.6	3.6	6.0	0.0	0.7-	2.2	0.6	6.5	10.4	30.0	237.5	156 غينيا	
e 23.4	18.3	3.8	5.7	(.)	0.2-	1.2	1.0	6.9	14.4	44.7	449.6	157 السنغال	
..	22.3	2.8	11.7	0.4-	0.4-	2.1	2.1	0.5	0.9	2.3	317.6	158 نيجيريا	
e,g 10.0	10.7	1.3	0.8	0.0	0.1-	0.3	0.3	20.3	11.3	40.2	331.6	159 رواندا	
14.8	7.1	10.1	3.2	3.7	5.6	10.7	3.3-	3.8	2.6	36.9	498.7	160 أنغولا	
13.0	..	1.6	..	0.0	..	2.9	..	40.9	..	70.0	307.3	161 إريتريا	
e,f 6.3	9.2	1.7	2.1	0.0	(.)	1.5	3.4	8.5	14.5	43.7	293.7	162 بنن	
e,g	4.2	11.7	0.8-	0.1	1.3	0.4	1.8	6.4	15.0	252.1	163 ساحل العاج (كوت ديفوار)	
e,f 5.8	31.3	0.9	4.2	0.2	0.1	2.4	0.0	16.2	27.5	46.5	1,669.3	164 جمهورية تنزانيا المتحدة	
e,g 23.1	28.0	2.1	7.1	0.0	0.1	1.3	1.2	29.1	26.8	45.4	497.9	165 ملاوي	
e,g 14.1	14.6	9.0	6.2	0.2-	0.3-	2.3	6.2	12.9	14.6	53.8	560.1	166 زامبيا	
e,g 8.9	..	2.6	3.7	0.5	0.1-	2.8	0.2-	94.9	9.6	101.2	5,381.0	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية	
e,f 3.9	17.3	2.0	3.2	0.5-	1.0	7.8	0.4	23.9	40.7	55.0	1,032.8	168 موزامبيق	
e,h 63.6	41.7	4.9	3.7	1.3	0.5-	(.)	0.1	37.6	23.3	31.1	224.2	169 بوروندي	
e,f 7.3	37.6	1.4	2.7	0.1-	0.7-	0.9	0.1	22.6	11.8	21.9	1,504.4	170 إثيوبيا	
e,h ..	12.5	0.1	2.0	0.0	(.)	0.3	(.)	4.2	16.8	12.9	49.9	171 جمهورية أفريقيا الوسطى	
e,g 9.4	22.1	6.4	3.4	0.0	(.)	0.9	0.8	60.8	52.7	97.5	145.2	172 غينيا-بيساو	
e,g 5.4	3.8	1.8	0.7	0.0	(.)	32.1	0.5	9.5	18.0	28.8	246.9	173 تشاد	
d,e,f 5.8	14.7	1.8	2.8	0.0	(.)	3.0	0.2	12.2	19.9	45.3	527.6	174 مالي	
e,f 12.5	7.8	1.2	1.1	(.)	(.)	0.3	(.)	10.8	10.6	37.3	451.1	175 بوركينافاسو	
e,g 10.9	10.1	3.2	3.3	0.1-	0.6	0.4	5.0	37.5	9.4	55.7	297.4	176 سيراليون	
e,f 6.4	6.6	1.2	4.0	0.3-	0.4	1.1	1.6	16.6	16.0	38.5	453.3	177 النيجر	

أ ت أ

مجموع خدمة الدين

مساعدات التنمية الرسمية المتلقاة
(صافي المساعدات الموزعة)^أ

مجموع خدمة الدين				مساعدات التنمية الرسمية المتلقاة (صافي المساعدات الموزعة) ^أ								الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
كثيبة مئوية من صادرات السلع والخدمات والدخل الصافي من الخارج		كثيبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي		التدفقات الخاصة الأخرى (كثيبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ^{ب،ج}		صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة (كثيبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) ^د		كثيبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي		لكل فرد (بالدولار الأميركي)	المجموع (بملايين الدولارات الأميركية)	
2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	1990	2003	2003	
17.6	21.9	4.7	3.5	0.3	0.4	2.3	0.9	3.0	2.7	9.7	T 65,401.3	البلدان النامية
7.5	16.2	2.1	2.8	0.2	0.4	3.6	0.1	18.7	13.0	33.4	T 23,457.4	البلدان الأقل نمواً
15.5	..	2.5	4.1	0.1-	0.1-	1.7	0.5	1.6	6.8	27.5	T 8,320.3	الدول العربية
10.5	17.9	3.2	3.0	0.1	0.6	3.1	1.7	0.5	1.0	3.4	T 7,231.9	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
30.7	23.7	8.6	4.0	0.3	0.5	2.1	0.8	0.8	1.3	9.9	T 6,090.4	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
13.5	19.5	2.9	2.6	0.8	0.3	0.6	(.)	0.7	1.6	4.3	T 6,623.8	جنوب آسيا
9.6	..	2.9	3.8	0.7	0.3	2.2	0.4	18.6	12.0	32.9	T 22,691.8	أفريقيا جنوب الصحراء
17.3	13.5	7.7	0.5	2.6	(.)	2.9	(.)	24.0	T 4,885.9	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
..	1.4	1.0	T 269.0	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (م ت أ)
..	1.4	1.0	T ..	بلدان (م ت أ) ذات الدخل المرتفع
..	1.5	1.0	T 646.1	تنمية بشرية مرتفعة
16.2	21.3	5.3	2.9	0.6	0.3	2.2	0.5	0.9	1.6	6.5	T 27,342.9	تنمية بشرية متوسطة
10.2	20.6	3.3	6.4	0.1	0.4	2.8	0.5	18.7	11.7	27.9	T 18,565.3	تنمية بشرية منخفضة
..	1.5	1.0	T 37.5	دخل مرتفع
17.9	20.8	6.4	3.1	0.7	0.4	2.4	0.6	0.4	1.2	8.4	T 18,969.6	دخل متوسط
13.5	24.9	3.1	3.6	0.5	0.4	1.5	0.3	6.1	4.6	13.7	T 32,128.3	دخل منخفض
..	1.6	0.9	10.9	T 69,783.7	العالم

المصادر

العمود 1: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي 2005f؛ احتسبت منظمة التعاون والإيماء الاقتصادي البيانات المجمع لمكتب تقرير التنمية البشرية.
العمود 2-4: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي 2005f.
العمود 5 و6: البنك الدولي 2005c؛ احتسب البنك الدولي البيانات المجمع لمكتب تقرير التنمية البشرية.
العمود 7 و8: جرى حسابها على أساس بيانات البنك الدولي 2005c عن استثمارات الحافظة (السندات والأسهم). والإفراض المصرفي والإفراض ذي العلاقة بالتجارة والناتج المحلي الإجمالي.
العمود 9 و10: جرى حسابها على أساس بيانات البنك الدولي 2005c عن مجموع خدمة الدين والناتج المحلي الإجمالي.
العمود 11 و12: الأمم المتحدة 2005f؛ بجهود مشترك بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ج تتكون التدفقات الخاصة الأخرى من تدفقات الاستثمارات في أدوات الملكية غير المنتجة للدين وتدفقات دين الحافظة والإفراض المصرفي والإفراض ذي العلاقة بالتجارة.
د تشير البيانات إلى عام 2002.
هـ البلدان التي شملتها مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المُنقذة بالدين. تمّ بلوغ نقطة الاستكمال في إطار مبادرة الدين للدول الفقيرة المُنقذة بالدين.
و تمّ بلوغ نقطة القرار في إطار مبادرة الدين للدول الفقيرة المُنقذة بالدين.
ز لم يتم حتى الآن بلوغ نقطتي القرار والاستكمال في إطار مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المُنقذة بالدين.

ملاحظات

أ أ ت أ = أهداف التنمية للألفية
يُورد هذا الجدول بيانات عن البلدان المدرجة في الجزئين أ و ب من قائمة البلدان المتلقية لمساعدات لجنة مساعدات التنمية (منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي 2005e). جرى الاتفاق على استخدام النُحل القومي الإجمالي لا الناتج المحلي الإجمالي لدى مقارنة مساعدات التنمية الرسمية ومجموع خدمة الدين بحجم الاقتصاد (أنظر تعريف المصطلحات الإحصائية)؛ ولكن تمّ استخدام الناتج المحلي الإجمالي في هذا الجدول سهياً لمقارنة البيانات الواردة فيه. جدير بالذكر أنّ المقامين يعطيان النتائج نفسها مع بعض الفروق.
ب تمثل مساعدات التنمية الرسمية المتلقاة صافي مجموع تدفقات مساعدات التنمية الرسمية من بلدان لجنة مساعدات التنمية؛ وأيضاً من إسرائيل والإمارات العربية المتحدة وأيسلندا ونيوزلندا وتركيا والجمهورية التشيكية وجمهورية كوريا وسلوفاكيا والكويت والمملكة العربية السعودية، وغيرها من البلدان المانحة الصغيرة؛ بما فيها إستونيا وتايوان (مقاطعة الصين) ولاتفيا وليتوانيا؛ والإفراض بشروط ميسرة من منظمات متعددة الأطراف.
ج تشير القيمة السلبية إلى أنّ رؤوس الأموال الخارجة من البلاد تفوق الداخلة إليها.

الأولويات في الإنفاق العام

مجموع خدمة الدين ^h (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق العسكري ^a (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق العام على الصحة (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق العام على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
2003	1990	2003	1990	2002	1990	^d 02-2000	^c 1990	
تنمية بشرية مرتفعة								
..	..	2.0	2.9	8.0	..	7.6	7.0	1 النرويج
..	..	0.0	0.0	8.3	..	^e 6.0	5.4	2 آيسلندا
..	..	1.9	2.1	6.5	..	4.9	4.9	3 أستراليا
..	..	0.9	0.9	5.3	3.1	4 لكسمبرغ
..	..	1.2	2.0	6.7	..	5.2	6.5	5 كندا
..	..	1.8	2.6	7.8	..	7.7	7.1	6 السويد
..	..	1.0	1.8	6.5	..	^e 5.8	4.9	7 سويسرا
..	..	0.7	1.2	5.5	..	5.5	4.8	8 أيرلندا
..	..	1.3	2.4	6.5	..	6.3	5.0	9 بلجيكا
..	..	3.8	5.3	6.6	..	5.7	5.1	10 الولايات المتحدة الأمريكية
..	..	1.0	0.9	6.5	..	3.6	..	11 اليابان
..	..	1.6	2.5	5.8	..	5.1	5.7	12 هولندا
..	..	1.2	1.6	5.5	..	6.4	5.5	13 فنلندا
..	..	1.5	2.0	7.3	..	8.5	..	14 الدانمرك
..	..	2.8	4.0	6.4	..	5.3	4.8	15 المملكة المتحدة
..	..	2.6	3.5	7.4	..	5.6	5.3	16 فرنسا
..	..	0.8	1.0	5.4	..	5.7	5.3	17 النمسا
..	..	1.9	2.1	6.4	..	4.7	3.1	18 إيطاليا
..	..	1.1	1.9	6.6	..	6.7	6.1	19 نيوزيلندا
..	..	1.4	2.8	8.6	..	4.6	..	20 ألمانيا
..	..	1.2	1.8	5.4	..	4.5	4.2	21 إسبانيا
..	4.4	2.8	22 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرة)
..	..	9.1	12.4	6.0	..	7.5	6.3	23 إسرائيل
..	..	4.1	4.7	5.0	..	4.0	2.4	24 اليونان
..	..	5.2	4.9	1.3	3.1	25 سنغافورة
..	..	1.5	..	6.2	..	6.1	..	26 سلوفينيا
..	..	2.1	2.7	6.6	..	5.8	4.0	27 البرتغال
..	..	2.5	3.7	2.6	..	4.2	3.3	28 جمهورية كوريا
..	..	1.5	5.0	2.9	..	6.3	3.5	29 قبرص
3.2	8.2	4.7	..	7.6	7.8	30 بربادوس
6.1	..	2.2	..	6.4	..	4.4	..	31 الجمهورية التشيكية
..	..	0.8	0.9	7.0	4.3	32 مالطة
..	2.7	3.9	33 بروني دار السلام
10.8	4.4	1.2	1.2	4.5	..	4.0	..	34 الأرجنتين
18.3	12.8	1.8	2.8	5.5	..	5.5	5.8	35 هنغاريا
9.1	1.6	2.0	2.7	4.4	..	5.6	..	36 بولندا
11.7	9.1	3.5	4.3	2.6	..	4.2	2.5	37 شيلي
13.4	..	1.9	..	3.9	..	5.7	..	38 إستونيا
36.4	..	1.6	..	4.3	..	5.9	4.6	39 ليتوانيا
..	2.4	3.5	40 قطر
..	..	3.1	6.2	2.3	..	^e 1.6	1.8	41 الإمارات العربية المتحدة
10.7	..	1.9	..	5.3	..	4.4	5.1	42 سلوفاكيا
..	..	5.1	5.1	3.2	4.1	43 البحرين
..	..	9.0	48.5	2.9	4.8	44 الكويت
11.8	..	2.1	..	5.9	..	4.5	7.2	45 كرواتيا
7.8	10.6	1.6	2.5	2.9	..	2.6	2.7	46 أوروغواي
4.8	8.8	0.0	0.0	6.1	..	5.1	4.4	47 كوستا ريكا
8.4	..	1.7	..	3.3	..	5.8	3.8	48 لاتفيا
12.6	1.9	3.4	..	7.6	2.6	49 سانت كيتس ونيفيس
..	3.4	4.0	50 جزر البهاما
11.0	5.9	1.7	4.0	3.9	..	5.2	7.8	51 سيشيل
..	6.5	..	9.0	8.9	52 كوبا
6.5	4.3	0.5	0.5	2.7	..	5.3	3.6	53 المكسيك

مجموع خدمة الدين ^b (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق العسكري ^a (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق العام على الصحة (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق العام على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
2003	1990	2003	1990	2002	1990	^d 02-2000	^c 1990	
2.3	1.7	5.1	..	^e 4.9	..	54
5.8	..	2.6	3.5	4.4	..	3.5	5.2	55
7.4	6.5	..	1.3	6.4	..	4.5	4.7	56
2.4	8.9	1.4	..	^e 4.3	3.7	57
تنمية بشرية متوسطة								
..	..	2.0	..	1.6	58
5.2	..	2.5	..	5.8	..	3.5	..	59
..	3.3	..	3.8	..	60
9.1	9.8	2.8	2.6	2.0	..	8.1	5.1	61
4.4	..	4.3	12.3	3.5	..	3.8	3.5	62
11.5	1.8	1.6	2.5	3.6	..	4.2	..	63
6.4	(.)	2.4	4.6	4.2	..	3.5	2.8	64
4.5	6.5	0.2	0.3	2.2	..	4.7	3.8	65
7.0	1.5	4.0	..	5.1	5.1	66
1.4	..	1.3	..	4.7	..	^e 6.0	4.8	67
2.6	..	2.9	..	4.6	68
10.7	9.7	4.4	2.2	6.7	..	5.2	2.4	69
6.5	3.5	4.6	70
0.0	7.0	12.2	16.5	2.8	..	^e 4.6	3.1	71
0.9	..	1.2	5.9	2.4	5.9	72
10.5	6.2	1.3	2.6	3.1	..	5.2	3.5	73
4.9	2.7	4.7	..	^e 4.8	3.2	74
10.4	10.3	1.3	..	2.3	3.0	75
4.7	1.6	3.4	..	^e 7.7	..	76
..	..	8.7	12.8	3.3	5.8	77
7.4	..	2.9	..	3.3	..	5.4	5.1	78
4.2	1.8	1.3	0.1	2.2	..	3.0	2.8	79
17.8	..	1.1	..	1.9	..	3.0	3.2	80
17.1	3.5	4.3	7.6	3.5	..	2.7	..	81
8.9	10.5	2.4	1.9	1.7	..	^e 1.0	4.3	82
3.4	..	2.7	..	1.3	..	^e 3.2	7.0	83
12.8	8.1	0.9	1.4	1.1	..	3.1	2.9	84
2.6	2.0	2.3	2.7	2.0	2.3	85
..	5.2	6.4	86
3.9	2.2	3.9	..	10.0	..	87
5.1	6.2	0.9	1.0	3.2	..	4.4	1.1	88
6.4	11.6	1.6	2.0	2.9	..	6.4	6.0	89
11.7	15.6	8.9	9.9	4.3	8.1	90
13.6	4.9	..	1.2	2.5	..	5.2	4.6	91
1.4	7.8	1.6	2.3	2.7	..	^e 5.6	4.7	92
3.3	4.8	2.7	2.1	1.8	2.7	93
11.7	4.9	4.9	3.5	4.3	..	3.7	2.2	94
5.6	3.3	2.2	..	2.3	..	95
3.0	4.1	^g 4.0	3.8	96
..	3.0	4.3	97
10.1	14.4	3.4	..	6.1	4.5	98
1.2	0.5	3.8	2.9	2.9	..	4.9	4.1	99
4.5	..	1.1	..	1.0	..	2.2	..	100
3.4	..	1.9	..	0.8	..	3.2	7.7	101
..	102
6.5	14.2	3.3	1.5	3.2	5.3	103
3.7	4.3	0.7	2.7	3.6	..	2.9	1.9	104
2.7	1.7	0.7	..	3.8	..	7.9	..	105
1.6	9.7	7.1	6.9	2.3	4.0	106

مجموع خدمة الدين ^ب (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق العسكري ^ا (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق العام على الصحة (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق العام على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
2003	1990	2003	1990	2002	1990	^د 02-2000	^ج 1990	
7.8	74.5	..	0.9	4.3	..	8.4	3.4	107 غيانا
2.1	2.7	..	7.9	1.5	2.0	108 فييت نام
7.1	..	2.9	..	2.2	..	^{هـ} 3.1	8.4	109 فيرغيزستان
8.9	8.7	1.5	1.8	1.2	..	1.2	1.0	110 إندونيسيا
8.2	..	0.5	..	2.5	9.5	111 أوزبكستان
5.0	1.6	0.9	10.6	3.9	..	3.1	3.4	112 نيكاراغوا
5.4	7.9	1.7	2.4	4.2	..	6.3	2.3	113 بوليفيا
22.6	5.7	4.6	..	9.0	12.3	114 منغوليا
8.1	..	0.4	..	4.1	..	4.9	5.6	115 جمهورية مولدوفا
5.9	12.8	0.4	..	3.2	116 هندوراس
1.9	2.8	0.5	1.5	2.3	1.4	117 غواتيمالا
0.7	1.6	2.8	..	^{هـ} 11.0	4.7	118 فانواتو
3.4	7.1	2.6	3.9	1.8	3.9	119 مصر
2.7	..	1.6	3.8	3.5	..	^{هـ} 5.3	5.9	120 جنوب أفريقيا
0.3	3.9	1.3	..	0.6	..	121 غينيا الاستوائية
5.7	..	2.2	..	0.9	..	2.8	..	122 طاجيكستان
6.2	3.0	1.8	..	^{هـ} 3.9	..	123 غابون
9.8	6.9	4.2	4.1	1.5	..	6.5	5.3	124 المغرب
..	..	2.8	..	4.7	..	7.2	7.9	125 ناميبيا
11.1	4.9	9.7	126 سان تومي وبرينسيبي
3.4	2.6	2.1	2.7	1.3	..	4.1	3.7	127 الهند
3.7	5.5	4.5	..	^{هـ} 3.4	..	128 جزر سليمان
0.0	0.0	..	3.4	0.4	129 ميانمار
0.6	2.7	2.5	3.1	2.1	..	1.8	..	130 كمبوديا
0.7	2.8	4.1	4.1	3.7	..	2.2	6.2	131 بوتسوانا
0.8	0.4	1.7	..	3.9	..	132 جزر القمر
2.3	1.1	1.5	..	^{هـ} 2.8	..	133 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
1.0	1.8	4.1	..	5.2	..	134 بوتان
3.7	4.8	4.4	5.8	1.1	..	^{هـ} 1.8	2.6	135 باكستان
1.9	1.9	1.6	0.9	1.4	..	3.4	2.0	136 نيبال
9.3	17.2	0.6	2.1	3.8	..	^{هـ} 2.3	..	137 بابوا غينيا الجديدة
6.3	6.2	0.7	0.4	2.3	3.2	138 غانا
1.3	2.5	1.2	1.0	0.8	..	2.4	1.5	139 بنغلاديش
..	6.2	140 تيمور-ليشتي
0.2	0.4	2.4	3.6	1.0	6.0	141 السودان
1.7	19.0	1.4	..	1.5	..	^{هـ} 3.2	5.0	142 الكونغو
0.9	5.3	1.6	3.1	5.1	..	2.6	5.5	143 توغو
1.3	3.4	2.3	3.0	2.1	1.5	144 أوغندا
0.0	5.4	2.1	4.5	4.4	..	^{هـ} 4.7	7.7	145 زمبابوي
تنمية بشرية منخفضة								
1.3	7.2	..	1.2	1.2	..	^{هـ} 2.9	2.1	146 مدغشقر
1.5	5.4	..	2.1	3.6	..	7.1	5.8	147 سوازيلندا
3.6	4.6	1.5	1.5	1.2	..	3.8	3.2	148 الكاميرون
5.9	3.8	2.6	4.5	5.3	..	^{هـ} 10.4	6.2	149 ليسوتو
2.5	3.6	..	6.3	3.3	3.5	150 جيبوتي
1.6	3.5	7.1	7.9	1.0	..	^{هـ} 9.5	..	151 اليمن
5.0	14.3	1.6	3.8	2.9	152 موريتانيا
1.8	1.2	3.0	1.5	153 هايتي
4.0	9.2	1.7	2.9	2.2	..	7.0	6.7	154 كينيا
5.0	11.9	0.5	1.1	3.3	..	2.8	3.8	155 غامبيا
3.6	6.0	0.9	..	^{هـ} 1.8	..	156 غينيا
3.8	5.7	1.5	2.0	2.3	..	3.6	3.9	157 السنغال
2.8	11.7	1.2	0.9	1.2	0.9	158 نيجيريا
1.3	0.8	2.8	3.7	3.1	..	^{هـ} 2.8	..	159 رواندا

مجموع خدمة الدين ^b (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق العسكري ^c (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق العام على الصحة (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الإنفاق العام على التعليم (% من الناتج المحلي الإجمالي)		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
2003	1990	2003	1990	2002	1990	^d 2000-02	^c 1990	
10.1	3.2	4.7	5.8	2.1	2.1	^e 2.8	3.9	160 أنغولا
1.6	..	19.4	..	3.2	3.2	4.1	..	161 إريتريا
1.7	2.1	..	1.8	2.1	2.1	^e 3.3	..	162 بنن
4.2	11.7	1.5	1.3	1.4	1.4	^e 4.6	..	163 ساحل العاج (كوت ديفوار)
0.9	4.2	2.1	..	2.7	2.7	..	2.8	164 جمهورية تنزانيا المتحدة
2.1	7.1	..	1.3	4.0	4.0	6.0	3.2	165 ملاوي
9.0	6.2	..	3.7	3.1	3.1	^e 2.0	2.4	166 زامبيا
2.6	3.7	^g 1.1	1.1	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
2.0	3.2	1.3	5.9	4.1	4.1	..	3.1	168 موزامبيق
4.9	3.7	5.9	3.4	0.6	0.6	3.9	3.4	169 بوروندي
1.4	2.7	4.3	8.5	2.6	2.6	^e 4.6	3.4	170 إثيوبيا
0.1	2.0	1.3	..	1.6	1.6	..	2.2	171 جمهورية أفريقيا الوسطى
6.4	3.4	3.0	3.0	172 غينيا-بيساو
1.8	0.7	1.5	..	2.7	2.7	173 تشاد
1.8	2.8	1.9	2.1	2.3	2.3	174 مالي
1.2	1.1	1.3	3.0	2.0	2.0	..	2.4	175 بوركينا فاسو
3.2	3.3	1.7	1.4	1.7	1.7	3.7	..	176 سيراليون
1.2	4.0	2.0	2.0	^e 2.3	3.2	177 النيجر

المصادر

العمود 1: جرى حسابه على أساس بيانات معهد الإحصاء في اليونيسكو 2005b عن الناتج المحلي الإجمالي والإنفاق العام.
العمود 2: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2005b.
العمودان 3 و4: البنك الدولي 2005c.
العمودان 5 و6: SIPRI 2005a.

العمودان 7 و8: جرى حسابه على أساس بيانات البنك الدولي 2005c عن الناتج المحلي الإجمالي ومجموع خدمة الدين.

ملاحظات

a نتيجة لعدم من المحدوديات في البيانات، يجب الحذر عند مقارنة الإنفاق العسكري بين مختلف البلدان وعلى مرّ الزمن. لتفاصيل البيانات، انظر معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام 2004 (SIPRI).
b للبيانات المعجّمة، راجع الجدول 19.
c قد لا تتماثل البيانات بين البلدان لاختلاف أساليب جمع البيانات.
d تُشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة.
e في حال عدم وجود تقدير مُقدّر، تُشير البيانات إلى تقدير معهد الإحصاء في اليونيسكو.
f تُشير البيانات إلى جمهورية ألمانيا الفدرالية قبل التوحيد.
g تختلف البيانات اختلافاً بسيطاً عن بيانات منظمة الصحة العالمية 2005a الواردة في الجدول 6.

البطالة في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

البطالة الطويلة الأمد (% من مجموع البطالة)		معدل البطالة لدى الشباب ^أ		معدل البطالة			العاقلون من العمل (بالآلاف)	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
الرجال	النساء	الإناث (% من معدّل الذكور)	المجموع (% من القوى العاملة من عمر 15 إلى 24 عاماً) ^أ	الإناث (% من معدّل الذكور)	متوسط المعدل السنتوي (% من القوى العاملة)	المجموع (% من القوى العاملة)	2003	
2003	2003	2003	2003	2003	2003-1993	2003	2003	
تنمية بشرية مرتفعة								
7.1	5.4	84	11.7	81	4.3	4.5	106.7	1 التنمية البشرية
^b 9.5	^b 13.3	^b 46	^b 7.2	^b 82	3.5	3.4	5.5	2 آيسلندا
27.1	17.0	92	11.6	104	7.7	6.0	607.4	3 أستراليا
^{b, c} 28.6	^{b, c} 26.5	168	^b 7.0	^b 188	3.0	3.8	7.6	4 لكسمبرغ
11.4	8.4	76	13.8	91	8.6	7.6	1,302.2	5 كندا
19.6	15.3	86	13.8	83	6.3	4.9	217.0	6 السويد
21.6	32.6	104	8.6	117	3.4	4.0	174.9	7 سويسرا
40.9	26.0	75	7.6	81	8.5	4.6	88.0	8 أيرلندا
44.8	48.2	87	19.0	107	8.5	7.9	361.7	9 بلجيكا
12.5	11.0	86	12.4	90	5.3	6.0	8,776.6	10 الولايات المتحدة الأمريكية
38.9	24.6	75	10.1	89	4.0	5.3	3,504.0	11 اليابان
30.1	28.1	98	7.8	105	4.8	4.1	353.8	12 هولندا
27.7	21.4	99	21.6	97	12.2	9.1	234.4	13 فنلندا
21.8	17.9	84	9.8	113	5.8	5.6	161.6	14 الدانمرك
26.5	17.1	72	11.5	75	7.0	5.0	1,485.5	15 المملكة المتحدة
43.1	42.8	110	20.8	126	10.7	9.7	2,648.2	16 فرنسا
25.0	23.9	97	6.5	96	5.4	5.7	244.9	17 النمسا
57.5	58.9	134	26.3	172	10.7	8.8	2,096.5	18 إيطاليا
15.5	11.0	103	10.2	113	6.5	4.6	94.8	19 نيوزيلندا
48.3	52.3	69	10.6	92	8.1	9.1	3,838.0	20 ألمانيا
34.3	43.9	140	22.7	195	14.5	11.3	2,127.4	21 إسبانيا
49.2	61.0	191	25.1	238	10.2	9.5	417.1	24 اليونان
31.2	32.7	134	14.6	132	5.7	6.3	342.3	27 البرتغال
0.7	0.3	75	9.6	86	3.6	3.4	776.7	28 جمهورية كوريا
47.4	51.9	113	17.6	162	6.3	7.8	399.1	31 الجمهورية التشيكية
42.2	42.2	94	13.4	91	8.3	5.9	244.5	35 هنغاريا
48.6	50.8	105	43.0	108	14.9	19.6	3,328.5	36 بولندا
60.2	62.1	92	33.1	102	^d 15.3	17.5	459.3	42 سلوفاكيا
1.1	0.8	126	5.3	106	3.1	2.5	1,033.6	53 المكسيك
تنمية بشرية متوسطة								
22.1	30.9	88	20.5	94	7.9	10.3	2,494.0	94 تركيا
30.2	31.9	94	13.6	105	6.8	6.9	T 37,931.6	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية ^{هـ}

المصادر

الأعمدة 1 و2 و5: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2005b.
الأعمدة 3 و4 و6: جرى حسابها على أساس بيانات منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2005b عن معدلات البطالة لدى الإناث والذكور. العمودان 7 و8: منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2005d.

ملاحظات

- * أ ت = أهداف التنمية للألفية
أ قد تتراوح الشريحة العمرية للقوى العاملة الشابة بين 16 و24 عاماً لبعض البلدان.
ب تُشير البيانات إلى عام 2002.
ج البيانات مبنية على عينة صغيرة لذلك يجب الحدّ في التعمّل معها.
د تُشير البيانات إلى متوسط المعدّل السنوي في الفترة 1994-2003.
هـ تمّ الحصول على البيانات المجمّعة المتعلقة بمجموعة بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية 2005b و2005d.

التصديق على اتفاقيات بيئية ^أ	اتفاقيات			انبعاثات ثاني أكسيد الكربون			النتائج المحليّة الإجمالية لكل وحدة استهلاك طاقة (معادل القوة الشرائية بدولار عام 2000 لكل كيلوغرام مكافئ نفط)		استهلاك الكهرباء		استهلاك الوقود التقليدي	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	بروتوكول كيوتو المنبثق من الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ	الاتفاقية الإطارية بشأن تغيّر المناخ	بروتوكول كرتفينة بشأن السلامة الأحيائية	الحصة من المجموع العالمي (%)	للفرد (بالطنّ المترّي)	للفرد (بالطنّ المترّي)	2002	1980	2002	1980	(% من الطاقة الإجمالية المطلوبة)	
●	●	●	●	0.2	12.2	10.6	6.1	4.6	^b 26,640	^b 22,400	..	1
●	●	●	○	(.)	7.7	8.2	2.4	3.1	29,247	13,838	0.0	2
●	○	●	●	1.5	18.3	13.9	4.8	3.7	11,299	6,599	9.5	3
●	●	●	●	(.)	21.1	29.1	6.3	2.3	10,547	10,879	..	4
●	●	●	○	1.9	16.5	17.2	3.6	2.5	18,541	14,243	4.6	5
●	●	●	●	0.2	5.8	8.6	4.4	3.6	16,996	11,700	19.4	6
●	●	●	●	0.2	5.7	6.5	7.8	7.6	^c 8,483	^c 5,878	^c 7.7	7
●	●	●	●	0.2	11.0	7.7	9.1	4.1	6,560	3,106	1.1	8
●	●	●	●	0.4	6.8	13.3	4.8	4.0	8,749	5,177	1.0	9
○	○	●	●	24.4	20.1	20.0	4.4	2.8	13,456	10,336	3.6	10
●	●	●	●	5.2	9.4	7.9	6.4	5.7	8,612	4,944	0.2	11
●	●	●	●	0.6	9.4	10.9	5.8	4.0	6,958	4,560	..	12
●	●	●	●	0.2	12.0	11.9	3.7	3.2	16,694	8,372	6.2	13
●	●	●	●	0.2	8.9	12.3	8.1	5.3	6,925	5,059	12.7	14
●	●	●	●	2.5	9.2	10.5	6.6	4.5	6,614	5,022	0.5	15
●	●	●	●	^d 1.6	6.2	9.0	5.8	5.0	^d 8,123	^d 4,633	^d 4.7	16
●	●	●	●	0.3	7.8	6.9	7.5	6.0	7,845	4,988	3.7	17
●	●	●	●	^e 1.9	7.5	6.6	8.5	7.0	^e 5,840	^e 3,364	^e 1.7	18
●	●	●	●	0.1	8.7	5.6	4.6	5.1	10,301	7,270	2.2	19
●	●	●	●	3.4	9.8	..	6.2	3.9	6,989	20
●	●	●	●	1.2	7.3	5.3	6.5	6.8	6,154	2,906	0.6	21
●	●	●	●	0.1	5.2	3.2	10.6	11.1	6,237	2,449	..	22
●	●	●	●	0.3	11.0	5.6	6.0	6.1	6,698	3,187	0.0	23
●	●	●	●	0.4	8.5	5.4	6.8	8.4	5,247	2,413	4.1	24
●	●	●	●	0.3	13.8	12.5	3.8	3.9	7,961	2,836	0.2	25
●	●	●	●	0.1	7.8	..	5.1	..	6,791	...	7.3	26
●	●	●	●	0.3	6.0	2.8	6.9	9.6	4,647	1,750	..	27
●	●	●	○	1.9	9.4	3.3	3.9	4.2	7,058	1,051	..	28
●	●	●	●	(.)	8.3	5.2	..	4.9	5,323	1,692	0.0	29
●	●	●	●	(.)	4.6	2.7	3,193	1,333	6.3	30
●	●	●	●	0.5	11.2	..	3.7	..	6,368	...	2.4	31
●	●	●	●	(.)	7.5	3.1	7.6	6.5	4,939	1,627	..	32
●	●	●	●	(.)	17.7	35.6	8,903	2,430	0.0	33
●	●	●	○	0.6	3.5	3.8	6.9	7.7	2,383	1,413	3.2	34
●	●	●	●	0.2	5.6	7.7	5.3	3.5	3,972	2,920	3.2	35
●	●	●	●	1.3	7.7	12.8	4.4	..	3,549	3,419	5.5	36
●	●	●	○	0.3	3.6	2.5	6.0	5.3	2,918	1,054	12.5	37
●	●	●	●	0.1	11.8	..	3.6	..	5,767	...	17.7	38
●	●	●	●	0.1	3.6	..	4.0	..	3,239	...	13.9	39
●	●	●	●	0.2	53.1	56.3	17,489	10,616	0.0	40
●	●	●	●	0.3	25.1	35.8	..	7.5	14,215	6,204	..	41
●	●	●	●	0.2	6.8	..	3.6	..	5,256	...	1.6	42
●	●	●	●	0.1	30.6	22.6	1.7	1.6	10,830	4,784	..	43
●	●	●	●	0.2	24.6	19.7	1.7	1.8	16,544	6,849	0.0	44
●	○	●	●	0.1	4.7	..	5.3	..	3,558	...	5.4	45
●	●	●	○	(.)	1.2	2.0	10.0	8.5	2,456	1,163	35.4	46
●	●	●	○	(.)	1.4	1.1	9.4	10.2	1,765	964	24.9	47
●	●	●	●	(.)	2.7	..	4.9	33.3	2,703	...	47.4	48
●	●	●	●	(.)	2.8	1.2	2,619	49
●	●	●	●	(.)	6.7	38.1	6,084	4,062	..	50
●	●	●	●	(.)	6.8	1.5	2,704	794	..	51
●	●	●	●	0.1	2.1	3.2	1,395	1,029	33.8	52
●	●	●	●	1.8	3.7	4.2	5.6	5.4	2,280	999	8.0	53

التصديق على اتفاقيات بيئية ^٥	اتفاقيات			أثا			أثا		استهلاك الوقود		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	
	بروتوكول كيوتو المنبثق من الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ	الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ	بروتوكول كرتخينة بشأن السلامة الأحيائية	الحصة من المجموع العالمي (%)	للأفراد		للأفراد		استهلاك الكهرباء للفرد (بالكيلوات الساعي)	استهلاك الطاقة الإجمالية (المطلوبة)		
					2000	2002	1980	2002				1980
●	●	●	●	(.)	1.1	0.4	340	109	..	توغنا
●	●	●	●	0.2	5.3	8.5	2.9	1.6	4,624	4,371	6.2	بلغاريا
●	●	●	●	(.)	2.0	1.8	5.9	7.2	1,654	930	17.8	بنما
●	●	●	●	0.1	31.9	15.4	1.3	2.7	4,422	1,900	0.4	ترينيداد وتوباغو
تنمية بشرية متوسطة												
●	●	●	●	0.2	9.1	8.9	3,915	1,588	0.9	الجمهورية العربية الليبية
●	●	●	●	(.)	5.1	3,363	...	8.9	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
●	●	●	●	(.)	4.7	2.2	1,438	984	..	أنغيوا وبربودا
●	●	●	●	0.6	6.3	2.0	4.1	4.6	3,234	740	1.5	ماليزيا
●	●	●	●	6.2	9.9	..	1.9	..	6,062	...	2.9	الاتحاد الروسي
●	●	●	●	1.3	1.8	1.5	6.8	7.4	2,183	1,145	26.7	البرازيل
●	●	●	●	0.4	4.0	8.7	3.8	..	2,385	3,061	11.8	رومانيا
●	●	●	●	(.)	2.6	0.6	1,631	482	..	موريشيوس
●	●	●	●	(.)	2.3	0.5	1,913	281	0.0	غرينادا
●	●	●	●	0.3	6.0	..	2.1	..	3,326	...	5.5	بيلاروس
●	●	●	●	0.1	4.8	..	5.3	..	2,527	...	7.7	البوسنة والهرسك
●	●	●	●	0.3	1.3	1.4	9.8	7.2	1,019	726	16.0	كولومبيا
●	●	●	●	(.)	1.5	0.5	1,197	149	..	دومينيكا
●	●	●	●	0.1	12.1	5.0	3.0	8.2	5,219	847	0.0	عمان
●	●	●	●	(.)	0.8	1.8	6.7	..	1,844	1,204	5.1	ألبانيا
●	●	●	●	0.9	3.7	0.9	5.0	5.1	1,860	340	13.6	تايلاند
●	●	●	●	(.)	0.8	0.6	597	252	..	ساموا (الغربية)
●	●	●	●	0.7	4.3	5.8	2.4	2.9	3,484	2,379	2.8	فنزويلا
●	●	●	●	(.)	2.4	0.9	1,698	504	..	سانت لوسيا
●	●	●	●	1.6	15.0	14.9	2.1	6.8	6,620	1,969	..	المملكة العربية السعودية
●	●	●	●	1.5	6.4	..	1.8	..	3,525	...	1.0	أوكرانيا
●	●	●	●	0.1	1.0	1.4	10.7	8.0	907	579	20.6	بيرو
●	○	●	●	0.5	9.9	..	1.8	..	4,030	...	0.2	كازاخستان
●	●	●	●	0.1	4.7	2.3	3.8	..	2,834	1,056	0.5	لبنان
●	●	●	●	0.1	2.0	1.7	4.8	5.2	943	423	17.5	إكوادور
●	●	●	●	(.)	1.0	..	4.8	..	1,554	...	0.0	أرمينيا
●	●	●	○	0.3	0.9	0.8	7.6	9.8	610	373	12.8	الفلبين
●	●	●	○	12.1	2.7	1.5	4.6	1.2	1,484	307	5.3	الصين
●	●	●	●	(.)	5.1	6.7	4,447	4,442	3.3	سورينام
●	●	●	●	(.)	1.6	0.4	1,000	276	..	سانت فنسنت وجزر غرينادين
●	●	●	●	(.)	0.7	0.5	6.3	7.2	1,129	233	45.7	باراغوي
●	●	●	●	0.1	2.3	1.5	7.7	6.9	1,205	434	7.8	تونس
●	●	●	●	0.1	3.2	2.1	3.9	5.5	1,585	366	1.4	الأردن
●	●	●	●	(.)	3.1	1.3	713	370	..	بليز
●	●	●	●	(.)	1.6	1.2	625	489	..	فيجي
●	●	●	●	(.)	0.5	0.2	8.0	5.5	366	113	41.6	سري لانكا
●	●	●	●	1.0	3.0	1.7	5.7	5.6	1,904	554	10.5	تركيا
●	●	●	●	0.1	2.5	1.1	6.8	6.3	1,326	582	7.2	الجمهورية الدومينيكية
●	●	●	●	(.)	3.4	0.3	448	25	0.0	ملديف
●	●	●	●	0.2	9.1	..	1.4	..	2,126	تركمانستان
●	●	●	○	(.)	4.1	4.0	2.5	3.0	2,640	834	6.5	جامايكا
●	●	●	●	1.4	5.3	3.0	3.1	4.9	2,075	570	0.1	إيران (جمهورية-الإسلامية)
●	●	●	●	(.)	0.7	..	4.4	6.4	1,508	...	25.2	جورجيا
●	●	●	●	0.1	3.4	..	2.2	..	2,579	...	0.0	أذربيجان
●	●	●	●	الأراضي الفلسطينية المحتلة
●	●	●	●	0.4	2.9	3.5	5.6	8.5	881	381	6.0	الجزائر
●	●	●	●	(.)	1.0	0.5	7.1	7.7	665	336	32.8	السلفادور
●	●	●	●	(.)	0.3	0.4	99	55	..	الرأس الأخضر
●	●	●	●	0.2	2.8	2.2	3.2	4.5	1,570	433	0.0	الجمهورية العربية السورية

التصديق على اتفاقيات بيئية ²	اتفاقيات التنوع الأحيائي			اتفاقيات التنوع البيئي			اتفاقيات التنوع البيئي			التصديق على اتفاقيات بيئية ²		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	
	بروتوكول كيوتو المنبثق من الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ	الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ	بروتوكول كرتفينا بشأن السلامة الأحيائية	الحصة من المجموع العالمي (%)	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون		الناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة استهلاك طاقة (معادل القوة الشرائية بدولار عام 2000 لكل كيلوغرام مكافئ نفط)		استهلاك الكهرباء للفرد		استهلاك الوقود التقليدي (% من الطاقة الإجمالية المحلولة)		
					2000	2002	1980	2002	1980	2002			1980
●	●	●	●	(.)	2.2	2.3	1,195	545	42.5	غيانا	107
●	●	●	●	0.3	0.8	0.3	4.2	..	392	78	25.3	فيت نام	108
●	●	●	●	(.)	1.0	..	3.1	..	2,252	...	0.0	فيرغيزستان	109
●	●	●	●	1.2	1.4	0.6	4.1	3.9	463	94	17.6	إندونيسيا	110
●	●	●	●	0.5	4.8	..	0.8	..	2,008	...	0.0	أوزبكستان	111
●	●	●	●	(.)	0.7	0.7	5.7	8.7	496	363	47.9	نيكاراغوا	112
●	●	●	●	(.)	1.2	0.8	4.8	5.4	485	292	..	بوليفيا	113
●	●	●	●	(.)	3.3	4.1	1,318	1,119	2.1	منغوليا	114
●	●	●	●	(.)	1.6	..	2.0	..	1,314	...	2.2	جمهورية مولدوفا	115
●	●	●	○	(.)	0.9	0.6	5.0	5.0	696	259	52.8	هندوراس	116
●	●	●	●	(.)	0.9	0.6	6.4	7.1	660	245	58.6	غواتيمالا	117
●	●	●	●	(.)	0.4	0.5	208	171	..	فانواتو	118
●	●	●	●	0.6	2.1	1.0	4.6	5.9	1,287	433	9.2	مصر	119
●	●	●	●	1.4	7.4	7.2	3.9	4.8	4,715	3,181	11.8	جنوب أفريقيا	120
●	●	●	●	(.)	0.4	0.3	54	83	57.1	غينيا الاستوائية	121
●	●	●	●	(.)	0.7	..	1.8	..	2,559	طاجيكستان	122
●	●	●	●	(.)	2.6	8.9	5.1	3.5	1,226	766	..	غابون	123
●	●	●	○	0.2	1.4	0.8	10.1	11.4	560	254	2.2	المغرب	124
●	●	●	●	(.)	1.1	..	10.2	..	9..	9..	9..	ناميبيا	125
●	●	●	●	(.)	0.6	0.4	115	96	..	سان تومي وبرينسيبي	126
●	●	●	●	4.7	1.2	0.5	5.0	3.3	569	173	20.0	الهند	127
●	●	●	●	(.)	0.4	0.4	69	93	..	جزر سليمان	128
●	●	●	○	(.)	0.2	0.1	135	44	74.1	ميانمار	129
●	●	●	●	(.)	(.)	(.)	10	15	92.3	كمبوديا	130
●	●	●	●	(.)	2.3	0.9	9..	9..	9..	بوتسوانا	131
●	●	●	●	(.)	0.1	0.1	25	26	..	جزر القمر	132
●	●	●	●	(.)	0.2	0.1	133	68	77.3	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	133
●	●	●	●	(.)	0.2	(.)	236	17	87.8	بوتان	134
●	●	●	○	0.5	0.7	0.4	4.3	3.5	469	176	..	باكستان	135
●	●	●	○	(.)	0.2	(.)	3.8	2.6	62	17	..	نيبال	136
●	●	●	●	(.)	0.4	0.6	249	406	61.9	بابوا غينيا الجديدة	137
●	●	●	●	(.)	0.4	0.2	5.0	4.9	416	450	82.5	غانا	138
●	●	●	●	0.1	0.3	0.1	10.5	11.1	119	30	61.6	بنغلاديش	139
●	●	●	●	تيمور-ليشتي	140
●	●	●	●	(.)	0.3	0.2	3.6	2.5	89	47	73.7	السودان	141
●	●	●	○	(.)	0.6	0.2	3.7	1.6	210	98	72.2	الكونغو	142
●	●	●	●	(.)	0.3	0.2	4.9	7.4	120	74	83.3	توغو	143
●	●	●	●	(.)	0.1	0.1	61	28	93.4	أوغندا	144
●	●	●	●	0.1	1.0	1.3	..	2.7	981	1,020	66.2	زيمبابوي	145
تنمية بشرية منخفضة													
●	●	●	●	(.)	0.1	0.2	42	49	81.5	مدغشقر	146
●	●	●	●	(.)	0.9	0.8	9..	9..	9..	سوازيلندا	147
●	●	●	●	(.)	0.2	0.4	4.7	5.4	207	168	66.9	الكامبيرون	148
●	●	●	●	9..	9..	9..	ليسوتو	149
●	●	●	●	(.)	0.5	0.9	296	416	..	جيبوتي	150
●	●	●	●	(.)	0.7	..	3.8	..	159	...	2.3	اليمن	151
●	●	●	●	(.)	1.1	0.4	58	60	..	موريتانيا	152
●	●	●	○	(.)	0.2	0.1	6.6	8.0	73	58	45.5	هايتي	153
●	●	●	●	(.)	0.2	0.4	2.0	1.8	155	109	64.9	كينيا	154
●	●	●	●	(.)	0.2	0.2	96	70	63.6	غامبيا	155
●	●	●	○	(.)	0.1	0.2	95	85	87.8	غينيا	156
●	●	●	●	(.)	0.4	0.6	4.8	3.9	141	115	72.1	السنغال	157
●	●	●	●	0.2	0.4	1.0	1.3	1.4	148	108	46.4	نيجيريا	158
●	●	●	●	(.)	0.1	0.1	23	32	90.4	رواندا	159

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	التصديق على اتفاقيات بيئية ^{هـ}			أت أ			أب أ			استهلاك الوقود		
	اتفاقية التنوع الأحيائي	بروتوكول كيوتو المنبثق من الاتفاقية الإطارية بشأن تَبَدُّل المناخ	بروتوكول كرتخينة بشأن السلامة الأحيائية	الحصة من المجموع العالمي (%)	انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد (بالطن المترّي)		الناتج المحلي الإجمالي لكل وحدة استهلاك طاقة (معادل القوة الشرائية بدولار عام 2000 لكل كيلوغرام مكافئ نفط)		استهلاك الكهرباء للفرد (بالكيلوات الساعي)		استهلاك الطاقة التقليدية (% من الطاقة الإجمالية المطلوبة)	2002
					2000	2002	1980	2002	1980	2002		
160	●	●	●	(.)	0.5	0.7	3.2	..	135	214	32.0	أنغولا
161	●	●	●	(.)	0.2	66	...	75.0	إريتريا
162	●	●	●	(.)	0.3	0.1	3.0	2.1	92	37	72.7	بنن
163	●	●	●	(.)	0.4	0.7	3.7	4.9	197	220	72.7	ساحل العاج (كوت ديفوار)
164	●	●	●	(.)	0.1	0.1	1.4	..	83	41	82.6	جمهورية تنزانيا المتحدة
165	●	●	○	(.)	0.1	0.1	80	66	85.0	ملاوي
166	●	○	●	(.)	0.2	0.6	1.3	1.4	603	1,125	87.3	زامبيا
167	●	●	●	(.)	(.)	0.1	2.2	6.1	91	161	94.9	جمهورية الكونغو الديمقراطية
168	●	●	●	(.)	0.1	0.3	2.3	1.0	378	364	80.3	موزامبيق
169	●	●	●	(.)	(.)	(.)	25	12	95.6	بوروندي
170	●	●	●	(.)	0.1	(.)	2.4	..	32	...	93.3	إثيوبيا
171	●	●	○	(.)	0.1	(.)	28	29	83.3	جمهورية أفريقيا الوسطى
172	●	●	●	(.)	0.2	0.2	41	18	50.0	غينيا-بيساو
173	●	●	○	(.)	(.)	(.)	12	10	97.2	تشاد
174	●	●	●	(.)	(.)	0.1	33	15	85.0	مالي
175	●	●	●	(.)	0.1	0.1	32	16	89.4	بوركينافاسو
176	●	●	●	(.)	0.1	0.2	54	62	91.2	سيراليون
177	●	●	●	(.)	0.1	0.1	40	39	85.3	النيجر
..	36.9	2.0	1.3	4.6	3.7	1,155	388	24.5	البلدان النامية
..	0.4	0.2	0.1	4.0	..	106	83	75.9	البلدان الأقل نمواً
..	4.5	4.1	3.1	3.5	5.8	1,946	626	18.0	الدول العربية
..	17.6	2.6	1.4	4.6	2.1	1,439	329	11.0	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
..	5.6	2.4	2.4	6.1	6.3	1,927	1,019	19.8	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
..	6.3	1.2	0.5	4.8	3.8	566	171	24.5	جنوب آسيا
..	1.9	0.8	1.0	2.7	3.3	536	434	70.6	أفريقيا جنوب الصحراء
..	12.2	5.9	10.1	2.4	..	3,328	3,284	4.1	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
..	51.0	11.2	11.0	5.1	3.9	8,615	5,761	4.1	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (م ت ا 1)
..	46.2	13.0	12.2	5.2	3.8	10,262	6,698	3.0	بلدان (م ت ا 1) ذات الدخل المرتفع
..	53.0	11.2	10.9	5.2	3.8	8,586	5,676	4.5	تنمية بشرية مرتفعة
..	39.0	2.0	1.2	4.1	3.5	1,121	368	17.0	تنمية بشرية متوسطة
..	0.5	0.2	0.4	4.1	3.3	133	135	71.1	تنمية بشرية منخفضة
..	47.8	13.0	12.1	5.1	3.9	10,198	6,616	2.9	دخّل مرتفع
..	38.9	2.9	2.1	4.1	3.7	1,653	623	9.2	دخّل متوسط
..	7.3	0.8	0.5	2.0	2.3	399	174	42.2	دخّل منخفض
..	100.0 ^{هـ}	3.6	3.4	4.6	3.8	2,465	1,573	7.6 ^{هـ}	العالم

المصادر
المصدر 1: جرى حسابه على أساس بيانات استهلاك الوقود التقليدي والطاقة الإجمالية المطلوبة من الأمم المتحدة 2005d.
المصدران 2 و3: الأمم المتحدة 2005b.
المصدران 4 و5: البنك الدولي 2005c، بناءً على بيانات وكالة الطاقة الدولية؛ احتسب البنك الدولي البيانات المجمعة لمكتب تقرير التنمية البشرية.
المصدران 6 و7: الأمم المتحدة 2005f، بناءً على بيانات مركز تحليل المعلومات الخاصة بثاني أكسيد الكربون.
المصدر 8: مركز تحليل المعلومات الخاصة بثاني أكسيد الكربون 2005.
الأعمدة 9-12: الأمم المتحدة 2005g.

ملاحظة أ: أهداف التنمية للألفية
أ: هذه المعلومات هي اعتباراً من 15 أبريل/نيسان 2005. وُجِّع بروتوكول كرتخينة بشأن التنوع الأحيائي، في كرتخينة عام 2000؛ واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تَبَدُّل المناخ، في نيويورك عام 1992؛ وبروتوكول كيوتو المنبثق من الاتفاقية الإطارية بشأن تَبَدُّل المناخ، في كيوتو عام 1997؛ واتفاقية التنوع الأحيائي، في ريو دي جانيرو عام 1992.
ب: تتضمّن جزيرتي سفالبارد وجان ماين.
ج: تتضمّن ليجنشتاين.
د: تتضمّن موناكو.
هـ: تتضمّن سان مارينو.
و: تُشير البيانات إلى الاتحاد الجمركي لأفريقيا الجنوبية الذي يشمل في عضويته بوتسوانا وليسوتو وسوازيلندا وناميبيا.

● تصديق أو قبول أو موافقة أو رؤس أو توارثت.
○ توقيع.

● تصديق أو قبول أو موافقة أو رؤس أو توارثت.
○ توقيع.

عمليات تحويل الأسلحة التقليدية^b
(بأسعار عام 1990)

مجموع القوات المسلحة		الصادرات				اللاجئون		الأشخاص	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ^e
الدليل (100=1985)	بالآلاف	الحصة ^d (%)	بملايين الدولارات الأميركية	الواردات (بملايين الدولارات الأميركية)	بملايين الدولارات الأميركية	بملايين الدولارات الأميركية	المشردون داخل أوطانهم ^a (بالآلاف)		
2003	2003	04-2000	2004	2004	1994	بملايين الدولارات الأميركية	بملايين الدولارات الأميركية	2004	
72	27	(.)	51	1	99	(.)	46	..	1
..	..	(.)	0	(.)	(.)	..	2
74	52	(.)	52	334	263	(.)	56	..	3
129	1	0	0	..	1	..	4
63	52	2	543	340	333	(.)	133	..	5
42	28	2	260	13	258	(.)	112	..	6
137	27	(.)	154	125	113	(.)	50	..	7
76	10	25	48	(.)	6	..	8
45	41	(.)	0	12	52	(.)	13	..	9
67	1,434	31	5,453	533	625	(.)	453	..	10
99	240	(.)	0	195	585	(.)	2	..	11
50	53	1	211	183	143	(.)	141	..	12
74	27	(.)	17	57	174	(.)	11	..	13
72	21	(.)	6	194	66	(.)	70	..	14
62	208	5	985	171	538	(.)	277	..	15
56	259	8	2,122	89	6	(.)	131	..	16
64	35	(.)	1	46	36	(.)	16	..	17
50	194	1	261	317	146	(.)	12	..	18
69	9	(.)	1	42	16	(.)	6	..	19
60	285	1	960	..	20
47	151	1	75	261	636	(.)	6	..	21
..	(.)	2	..	22
118	168	1	283	724	793	1	4	150-300 ^f	23
85	171	(.)	0	1,434	1,215	(.)	3	..	24
132	73	(.)	70	456	117	(.)	(.)	..	25
..	7	14	11	1	2	..	26
62	45	(.)	0	59	433	(.)	(.)	..	27
115	688	(.)	50	737	668	(.)	(.)	..	28
100	10	(.)	0	0	46	(.)	(.)	210	29
60	1	(.)	30
22	45	(.)	0	18	0	7	2	..	31
263	2	(.)	10	0	0	(.)	(.)	..	32
171	7	0	0	(.)	33
66	71	(.)	0	129	177	1	3	..	34
30	32	(.)	0	15	4	3	7	..	35
44	142	(.)	86	256	8	15	2	..	36
77	78	(.)	0	43	113	2	(.)	..	37
..	5	(.)	0	5	15	1	(.)	..	38
..	14	(.)	0	31	0	2	(.)	..	39
207	12	(.)	0	0	10	(.)	(.)	..	40
117	51	(.)	3	1,246	554	(.)	(.)	..	41
..	20	(.)	0	0	30	1	(.)	..	42
400	11	(.)	0	10	7	(.)	0	..	43
129	16	(.)	0	0	37	1	2	..	44
..	21	(.)	0	8	57	230	4	10	45
75	24	(.)	0	0	8	(.)	(.)	..	46
..	0	0	(.)	14	..	47
..	5	(.)	0	14	12	3	(.)	..	48
..	(.)	49
180	1	0	0	(.)	50
42	1	0	0	(.)	51
30	49	0	0	16	1	..	52
149	193	265	120	2	6	12-10	53

عمليات تحويل الأسلحة التقليدية^b
(بأسعار عام 1990)

مجموع القوات المسلحة		الصادرات				اللاجئون		الأشخاص	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
الدليل (100=1985)	بالآلاف	الحصة ^d (%)	بملايين الدولارات الأميركية	الواردات (بملايين الدولارات الأميركية)	بحسب بلد المنشأ ^c (بالآلاف)	بحسب بلد اللجوء (بالآلاف)	المشردون داخل أوطانهم ^a (بالآلاف)		
2003	2003	04-2000	2004	2004	1994	2004 ^e	2004 ^e	2004 ^e	
..	0	0	(.)	توغا 54
34	51	(.)	0	12	0	3	4	..	بلغاريا 55
..	0	0	(.)	1	..	بنما 56
129	3	0	0	(.)	ترينيداد وتوباغو 57
تنمية بشرية متوسطة									
104	76	(.)	0	74	0	2	12	..	الجمهورية العربية الليبية 58
..	11	(.)	29	0	27	6	(.)	2	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة) 59
200	(.)	(.)	أنغيوا وبربودا 60
100	110	(.)	0	277	375	(.)	(.)	..	ماليزيا 61
23	1,212	32	6,197	0	40	96	10	339 ^f	الاتحاد الروسي 62
110	303	(.)	100	38	226	(.)	3	..	البرازيل 63
51	97	(.)	0	276	25	8	2	..	رومانيا 64
..	0	0	(.)	0	..	موريشيوس 65
..	(.)	غرينادا 66
..	73	1	50	0	0	8	1	..	بيلازوس 67
..	25	(.)	0	0	3	300	23	309	البوسنة والهرسك 68
313	207	17	39	38	(.)	3,410-1,575 ^g	كولومبيا 69
..	(.)	دومينيكا 70
143	42	(.)	0	123	168	(.)	عمان 71
53	22	6	0	10	(.)	..	ألبانيا 72
130	307	(.)	5	105	627	(.)	119	..	تايلاند 73
..	0	ساموا (الغربية) 74
168	82	(.)	1	12	1	1	(.)	..	فنزويلا 75
..	(.)	سانت لوسيا 76
319	200	(.)	0	838	982	(.)	241	..	المملكة العربية السعودية 77
..	273	3	452	29	0	94	3	..	أوكرانيا 78
63	80	(.)	5	14	133	6	1	60	بيرو 79
..	66	(.)	5	27	0	7	16	..	كازاخستان 80
414	72	(.)	0	0	12	25	3	600-50	لبنان 81
109	47	22	0	1	6	..	إكوادور 82
..	45	68	310	13	239	8	أرمينيا 83
92	106	59	71	(.)	(.)	60	الفلبين 84
58	2,255	2	125	2,238	142	132	299	..	الصين 85
90	2	0	0	(.)	0	..	سورينام 86
..	(.)	سانت فنسنت وجزر غرينادين 87
70	10	4	0	(.)	(.)	..	باراغوي 88
100	35	0	32	3	(.)	..	تونس 89
143	101	(.)	72	132	5	1	1	..	الأردن 90
183	1	0	0	(.)	1	..	بليز 91
130	4	0	4	1	فيجي 92
699	151	6	53	122	(.)	352	سري لانكا 93
82	515	(.)	18	418	1,215	186	2	1,000+230	تركيا 94
110	25	21	0	(.)	الجمهورية الدومينيكية 95
..	0	0	(.)	ملديف 96
..	26	20	0	1	14	..	تركمانستان 97
133	3	0	0	(.)	جامايكا 98
89	540	(.)	1	283	389	132	985	..	إيران (جمهورية-الإسلامية) 99
..	18	(.)	20	0	0	12	4	240	جورجيا 100
..	67	0	25	253	(.)	575	أذربيجان 101
..	0	5	428	0	50-21 ^h	الأراضي الفلسطينية المحتلة 102
75	128	282	156	12	169	1,000 ⁱ	الجزائر 103
37	16	(.)	0	0	0	6	(.)	..	السلفادور 104
16	1	0	0	(.)	الرأس الأخضر 105
74	297	(.)	0	0	44	20	4	305	الجمهورية العربية السورية 106

عمليات تحويل الأسلحة التقليدية^b
(بأسعار عام 1990)

مجموع القوات المسلحة		الصادرات				اللاجئون		الأشخاص		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
الدليل (100=1985)	بالآلاف	الحصة ^d (%)	بملايين الدولارات الأميركية	الواردات (بملايين الدولارات الأميركية)		بحسب بلد المنشأ ^c (بالآلاف)	بحسب بلد اللجوء (بالآلاف)	المشردون داخل أوطانهم ^a (بالآلاف)		
2003	2003	04-2000	2004	2004	1994	2004 ^e	2004 ^e	2004 ^e		
24	2	0	0	(.)	107	غيانا
47	484	247	0	363	15	..	108	فييت نام
..	13	(.)	0	5	0	3	6	..	109	قيرغيزستان
109	302	(.)	50	85	559	13	(.)	600	110	إندونيسيا
..	52	1	170	0	0	7	45	3	111	أوزبكستان
22	14	(.)	0	0	0	4	(.)	..	112	نيكاراغوا
114	32	1	7	(.)	1	..	113	بوليفيا
26	9	(.)	0	..	114	منغوليا
..	7	(.)	0	0	2	11	(.)	..	115	جمهورية مولدوفا
72	12	0	0	1	(.)	..	116	هندوراس
92	29	0	3	7	1	242	117	غواتيمالا
..	118	فانواتو
101	450	(.)	0	398	1,944	6	89	..	119	مصر
52	56	(.)	35	8	19	(.)	27	..	120	جنوب أفريقيا
59	1	0	0	1	121	غينيا الاستوائية
..	8	0	24	59	3	..	122	طاجيكستان
196	5	0	0	(.)	14	..	123	غابون
132	196	0	131	1	2	..	124	المغرب
..	9	53	3	1	20	..	125	ناميبيا
..	(.)	0	..	126	سان تومي وبرينسيبي
105	1,325	(.)	22	2,375	565	14	165	600	127	الهند
..	0	0	(.)	128	جزر سليمان
203	378	65	3	147	0	526 ^f	129	ميانمار
355	124	(.)	0	0	71	31	(.)	..	130	كمبوديا
225	9	10	0	(.)	3	..	131	بوتسوانا
..	(.)	0	..	132	جزر القمر
54	29	0	0	10	0	..	133	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	0	0	104	134	بوتان
128	619	(.)	10	344	755	24	1,124	30 ^f	135	باكستان
288	72	32	0	1	124	150-100	136	نيبال
..	0	1	(.)	7	..	137	بابوا غينيا الجديدة
46	7	27	10	16	44	..	138	غانا
137	126	26	50	6	20	500	139	بنغلاديش
..	(.)	(.)	..	140	تيمور-ليشتي
185	105	270	0	606	138	6,000	141	السودان
115	10	0	0	29	91	100	142	الكونغو
236	9	0	3	11	12	..	143	توغو
250	50	19	0	35	231	1,400 ^f	144	أوغندا
71	29	0	0	7	13	150	145	زيمبابوي
تنمية بشرية منخفضة										
64	14	0	0	(.)	0	..	146	مدغشقر
..	0	0	(.)	1	..	147	سوازيلندا
316	23	0	0	6	59	..	148	الكاميرون
100	2	1	0	(.)	0	..	149	ليسوتو
327	10	0	0	1	27	..	150	جيبوتي
104	67	309	4	2	62	..	151	اليمن
185	16	0	27	31	(.)	..	152	موريتانيا
..	8	153	هايتي
176	24	0	12	3	238	360	154	كينيا
160	1	0	0	1	7	..	155	غامبيا
98	10	0	0	4	184	82	156	غينيا
135	14	0	1	8	21	64	157	السنغال
84	79	(.)	0	10	73	24	9	200	158	نيجيريا
981	51	0	0	75	37	..	159	رواندا

عمليات تحويل الأسلحة التقليدية^b
(بأسعار عام 1990)

مجموع القوات المسلحة		الصادرات				اللاجئون		الأشخاص المشردون داخل أوطانهم ^a		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
الدليل (100=1985)	بالآلاف	الحصة ^d (%)	بملايين الدولارات الأميركية	الواردات (بملايين الدولارات الأميركية)	بملايين الدولارات الأميركية	بحسب بلد المنشأ ^c (بالآلاف)	بحسب بلد اللجوء (بالآلاف)	أوطانهم ^a (بالآلاف)		
2003	2003	04-2000	2004	2004	1994	2004 ^e	2004 ^e	2004		
219	108	(.)	0	5	96	324	13	340-40 ^f	160 أنغولا	
..	202	(.)	0	382	16	124	4	59	161 إريتريا	
102	5	0	0	(.)	5	..	162 بنن	
129	17	14	0	34	76	500	163 ساحل العاج (كوت ديفوار)	
67	27	0	2	1	650	..	164 جمهورية تنزانيا المتحدة	
100	5	(.)	0	0	1	(.)	3	..	165 ملاوي	
112	18	(.)	0	0	0	(.)	227	..	166 زامبيا	
135	65	0	0	453	234	2,330	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية	
65	10	0	0	(.)	(.)	..	168 موزامبيق	
971	51	0	0	532	41	170	169 بروندي	
84	183	162	0	63	130	132	170 إثيوبيا	
113	3	0	0	35	45	..	171 جمهورية أفريقيا الوسطى	
84	7	0	0	1	8	..	172 غينيا-بيساو	
248	30	0	8	52	146	..	173 تشاد	
151	7	0	0	(.)	10	..	174 مالي	
270	11	0	0	1	(.)	..	175 بوركينا فاسو	
419	13	0	1	71	61	..	176 سيراليون	
241	5	0	0	1	(.)	..	177 النيجر	
81	T 12,670	T 6,484	..	البلدان النامية	
165	T 1,933	T 2,476	..	البلدان الأقل نمواً	
69	T 1,866	T 883	..	الدول العربية	
65	T 4,874	T 444	..	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	
95	T 1,282	T 38	..	أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	
115	T 2,923	T 2,417	..	جنوب آسيا	
142	T 1,200	T 2,698	..	أفريقيا جنوب الصحراء	
36	T 2,352	T 678	..	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة	
69	T 5,002	T 2,524	..	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (م ت ا)	
69	T 4,055	T 2,505	..	بلدان (م ت ا) ذات الدخل المرتفع	
69	T 5,165	T 2,560	..	تنمية بشرية مرتفعة	
71	T 12,215	T 4,353	..	تنمية بشرية متوسطة	
154	T 1,076	T 2,299	..	تنمية بشرية منخفضة	
72	T 4,412	T 2,516	..	دخل مرتفع	
65	T 10,614	T 2,812	..	دخل متوسط	
92	T 4,640	T 4,344	..	دخل منخفض	
67	T 18,560	..	T ^k 19,156	T ^k 19,162	T ^k 19,501	..	T 9,672	25,300 ^j	العالم	

ملاحظات

^a تشير البيانات إلى تقديرات المشروع العالمي الشامل للأشخاص المشردين داخل أوطانهم استناداً إلى مصادر متعددة. والتقديرات مرتبطة بمستويات عالية من عدم اليقين. هذه البيانات هي اعتباراً من 16 فبراير/شباط 2005 وتمثل قيم مؤشرات الاتجاهات، أي مؤشر حجم عمليات تحويل الأسلحة الدولية لا قيمتها المالية الفعلية. المعلومات المتضمنة في التقارير المنشورة عن تحويل الأسلحة جزئية نظراً للنقص في الإبلاغ عن عمليات تحويل الأسلحة. التقديرات الواردة في هذا الجدول تقديرات متحفظة، وقد تقلل من حقيقة عمليات تحويل الأسلحة التقليدية.

^b لا تتوفر معلومات عن بلد المنشأ للعديد من اللاجئين أو هي غير مصرح بها، وهي بالتالي قد تقلل من العدد الفعلي للاجئين. جرى حسابها باستخدام مجموع 04-2000 لجميع البلدان والهيئات الفاعلة غير التابعة للدولة المصدرة للأسلحة التقليدية الرئيسية، كما يرد تحديدها في معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (2005b).

^c تشير البيانات إلى نهاية عام 2004 ما لم يرد خلاف ذلك.

^d تستثني البيانات أجزاءً معينة من البلد أو بعض مجموعات الأشخاص المشردين داخل أوطانهم.

المصادر

^g التقديرات الدنيا تراكمية منذ عام 1994، والتقديرات العليا تراكمية منذ عام 1985.

^h التقديرات الدنيا فقط تشمل المشردين داخلياً الذين طردوا في المقام الرئيسي بسبب تدمير المنازل منذ عام 2000. الرقم الأعلى تراكمي منذ عام 1967.

ⁱ الأرقام تراكمية منذ عام 1992.

^j وفر المجموع الكلي المشروع الكؤني للمشردين داخلياً.

^k تشير البيانات إلى مجاميع العالم من سبتمبر 2005 وتشمل كل البلدان والفاعلين غير الحكوميين مع تحويلات من الأسلحة التقليدية الرئيسية كما هي موصوفة في ذلك المكان.

ضحايا الجريمة^a
(من المجموع %)

الرتيب بحسب دليل التنمية البشرية	العام ^b	مجموع الجرائم ^c	جرائم سرقة الممتلكات ^d	السلب	الاعتداء الجنسي ^e	الاعتداء	الرشوة (الفساد) ^f
قطرياً							
أستراليا	1999	30.1	13.9	1.2	1.0	2.4	0.3
النمسا	1995	18.8	3.1	0.2	1.2	0.8	0.7
بلجيكا	1999	21.4	7.7	1.0	0.3	1.2	0.3
كندا	1999	23.8	10.4	0.9	0.8	2.3	0.4
الدانمرك	1999	23.0	7.6	0.7	0.4	1.4	0.3
إنكلترا وويلز	1999	26.4	12.2	1.2	0.9	2.8	0.1
فنلندا	1999	19.1	4.4	0.6	1.1	2.1	0.2
فرنسا	1999	21.4	8.7	1.1	0.7	1.4	1.3
إيطاليا	1991	24.6	12.7	1.3	0.6	0.2	..
اليابان	1999	15.2	3.4	0.1	0.1	0.1	(.)
مالطة	1996	23.1	10.9	0.4	0.1	1.1	4.0
هولندا	1999	25.2	7.4	0.8	0.8	1.0	0.4
نيوزيلندا	1991	29.4	14.8	0.7	1.3	2.4	..
أيرلندا الشمالية	1999	15.0	6.2	0.1	0.1	2.1	0.2
بولندا	1999	22.7	9.0	1.8	0.2	1.1	5.1
البرتغال	1999	15.5	7.5	1.1	0.2	0.4	1.4
سكوتلندا	1999	23.2	7.6	0.7	0.3	3.0	..
سلوفينيا	2000	21.2	7.7	1.1	0.8	1.1	2.1
السويد	1999	24.7	8.4	0.9	1.1	1.2	0.1
سويسرا	1999	18.2	4.5	0.7	0.6	1.0	0.2
الولايات المتحدة الأمريكية	1999	21.1	10.0	0.6	0.4	1.2	0.2
مدينة رئيسية							
أسنسيون (باراغواي)	1995	34.4	16.7	6.3	1.7	0.9	13.3
باكو (أذربيجان)	1999	8.3	2.4	1.6	0.0	0.4	20.8
بكين (الصين)	1991	19.0	2.2	0.5	0.6	0.6	..
بيشكيك (قيرغستان)	1995	27.8	11.3	1.6	2.2	2.1	19.3
بوغوتا (كولومبيا)	1996	54.6	27.0	11.5	4.8	2.5	19.5
براتيسلافا (سلوفاكيا)	1996	36.0	20.8	1.2	0.4	0.5	13.5
بوخارست (رومانيا)	1999	25.4	10.8	1.8	0.4	0.6	19.2
بودابست (هنغاريا)	1999	32.1	15.6	1.8	0.9	0.8	9.8
بوينس آيرس (الأرجنتين)	1995	61.1	30.8	6.4	6.4	2.3	30.2
القاهرة (مصر)	1991	28.7	12.1	2.2	1.8	1.1	..
دار السلام (جمهورية تنزانيا المتحدة)	1991	..	23.1	8.2	6.1	1.7	..
غابورون (بوتسوانا)	1996	31.7	19.7	2.0	0.7	3.2	2.8
جاكارتا (إندونيسيا)	1995	20.9	9.4	0.7	1.3	0.5	29.9
جوهانسبرغ (جنوب إفريقيا)	1995	38.0	18.3	4.7	2.7	4.6	6.9
كمبالا (أوغندا)	1995	40.9	20.6	2.3	5.1	1.7	19.5
كييف (أوكرانيا)	1999	29.1	8.9	2.5	1.2	1.5	16.2
لاباز (بوليفيا)	1995	39.8	18.1	5.8	1.5	2.0	24.4
مانبلا (الثلين)	1995	10.6	3.3	1.5	0.1	0.1	4.3
مايوتو (الموزامبيق)	2001	40.6	29.3	7.6	2.2	3.2	30.5
ميتسك (بيلاروسيا)	1999	23.6	11.1	1.4	1.4	1.3	20.6
موسكو (الاتحاد الروسي)	1999	26.3	10.9	2.4	1.2	1.1	16.6
مومباي (الهند)	1995	31.8	6.7	1.3	3.5	0.8	22.9
نيودلهي (الهند)	1995	30.5	6.1	1.0	1.7	0.8	21.0
براغ (الجمهورية التشيكية)	1999	34.1	21.6	0.5	0.9	1.1	5.7
ريغا (لاتفيا)	1999	26.5	9.4	2.8	0.5	1.9	14.3
ريو دي جنيرو (البرازيل)	1995	44.0	14.7	12.2	7.5	3.4	17.1
سان هوزيه (كوستاريكا)	1995	40.4	21.7	8.9	3.5	1.7	9.2
سكوبيي (مقدونيا)	1995	21.1	9.4	1.1	0.3	0.7	7.4
صوفيا (بلغاريا)	1999	27.2	16.1	1.5	0.1	0.6	16.4
تلين (إستونيا)	1999	41.2	22.5	6.3	3.3	3.7	9.3
تيلبسي (جورجيا)	1999	23.6	11.1	1.8	0.4	0.9	16.6

ضحايا الجريمة^a
(من المجموع %)

الرتيب بحسب دليل التنمية البشرية	العام ^b	مجموع الجرائم ^c	جرائم سرقة الممتلكات ^d	السلب	الاعتداء الجنسي ^e	الاعتداء	الرشوة (الفساد) ^f
تيرانا (ألبانيا)	1999	31.7	11.2	2.9	1.2	0.7	59.1
تونس (تونس)	1991	37.5	20.1	5.4	1.5	0.4	..
أولانباتار (منغوليا)	1999	41.8	20.0	4.5	1.4	2.1	21.3
فلنبيوس (ليتوانيا)	1999	31.0	17.8	3.2	2.0	1.4	22.9
زغرب (كرواتيا)	1999	14.3	4.4	0.5	0.8	0.5	9.5

الملاحظات

- a تشير البيانات إلى ضحايا الجريمة، كما هو وارد في الدراسة الاستطلاعية الدولية عن ضحايا الجريمة.
- b أجريت المسوح في الأعوام 1992 و1995 و1996/97 و2000/01. تشير البيانات إلى العام السابق للمسح.
- c تشير البيانات إلى الأشخاص الذين وقعوا ضحايا واحدة على الأقل من الجرائم الإحدى عشرة المذكورة في الدراسة: السلب والسطو ومحاولة السطو وسرقة السيارات وتخريب السيارات وسرقة الدراجات والاعتداء الجنسي والسرقة من السيارات وسرقة الممتلكات الشخصية والاعتداء والتهديد وسرقة الدراجات النارية الكبيرة أو الصغيرة.
- d تشمل سرقة السيارات والسرقة من السيارات والسطو مع الاقتحام ومحاولة السطو.
- e تقتصر البيانات على النساء.
- f تشير البيانات إلى الأشخاص الذين طلب - أو انتظر - منهم موطف حكومي دفع رشوة.
- g تشير البيانات إلى عام 1995.

الصدر

الأعمدة كلها: مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة والمخدرات، 2004.

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة ^d	الدخل التقديري (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) 2003		مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي ^b (%) 03/2002		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ^a (% من عمر 15 وما فوق) 2003		متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام) 2003		دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة القيمة الترتيب		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	القيمة	الترتيب	
	تنمية بشرية مرتفعة										
0	43,148	32,272	97	106	e..	e..	76.8	81.9	0.960	1	النرويج
1-	36,908	25,411	91	102	e..	e..	78.7	82.6	0.953	3	أيسلندا
1	34,446	24,827	114	117	e..	e..	77.7	82.8	0.954	2	أستراليا
3-	g 89,883	34,890	f 88	f 89	e..	e..	75.2	81.5	0.944	7	لكسمبرغ
0	37,572	23,922	h 192	h 196	e..	e..	77.4	82.4	0.946	5	كندا
2	31,722	21,842	105	124	e..	e..	77.9	82.4	0.947	4	السويد
1	32,149	28,972	92	88	e..	e..	77.6	83.2	0.946	6	سويسرا
3-	53,549	22,125	89	97	e..	e..	75.1	80.3	0.939	11	أيرلندا
0	37,019	19,951	110	119	e..	e..	75.7	82.0	0.941	9	بلجيكا
2	46,456	29,017	89	97	e..	e..	74.6	80.0	0.942	8	الولايات المتحدة الأمريكية
3-	38,612	17,795	85	83	e..	e..	78.4	85.4	0.937	14	اليابان
0	38,389	20,512	99	99	e..	e..	75.7	81.1	0.939	12	هولندا
3	32,250	23,211	103	112	e..	e..	75.1	81.7	0.940	10	فنلندا
1	36,430	26,587	97	106	e..	e..	74.8	79.4	0.938	13	الدانمرك
0	33,713	20,790	h 113	h 133	e..	e..	76.0	80.6	0.937	15	المملكة المتحدة
0	35,123	20,642	90	94	e..	e..	75.9	83.0	0.935	16	فرنسا
2-	45,174	15,878	88	90	e..	e..	76.0	81.8	0.926	19	النمسا
0	37,670	17,176	85	89	e..	e..	76.9	83.1	0.928	18	إيطاليا
2	26,960	18,379	94	104	e..	e..	76.8	81.3	0.929	17	نيوزيلندا
0	36,258	19,534	90	88	e..	e..	75.7	81.5	0.926	20	ألمانيا
0	31,322	13,854	91	96	e..	e..	75.9	83.2	0.922	21	إسبانيا
0	35,037	19,593	74	73	96.9	89.6	78.7	84.6	0.912	22	هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرة)
0	25,969	14,159	89	93	98.3	95.6	77.6	81.7	0.911	23	إسرائيل
0	27,591	12,531	91	93	e 94.0	e 88.3	75.6	80.9	0.907	24	اليونان
..	32,089	16,489	96.6	88.6	76.7	80.6	سنغافورة
0	23,779	14,751	92	99	e 99.7	e 99.6	72.7	80.0	0.901	25	سلوفينيا
0	23,829	12,853	90	97	e..	e..	73.9	80.6	0.900	26	البرتغال
0	24,167	11,698	100	87	e..	e..	73.3	80.6	0.896	27	جمهورية كوريا
0	25,260	11,864	78	79	98.6	95.1	76.1	81.1	0.884	28	قبرص
0	19,687	11,976	f 84	f 94	e 99.7	e 99.7	71.4	78.5	0.876	29	بربادوس
0	20,051	12,843	80	81	72.3	78.7	0.872	30	الجمهورية التشيكية
1-	25,525	9,893	78	80	j 86.4	j 89.2	75.9	80.8	0.858	32	مالطة
..	72	75	95.2	90.2	74.3	79.0	بروني دار السلام
2-	17,800	6,635	91	99	97.2	97.2	70.7	78.2	0.854	34	الأرجنتين
2	18,183	11,287	87	92	e 99.4	e 99.3	68.6	76.8	0.860	31	هنغاريا
1	14,147	8,769	88	93	e 99.8	e 99.7	70.3	78.4	0.856	33	بولندا
3-	14,872	5,753	82	81	95.8	95.6	74.8	80.9	0.846	38	شيلي
1	16,750	10,745	87	99	e 99.8	e 99.8	65.6	77.0	0.852	35	إستونيا
1	14,064	9,959	90	98	e 99.6	e 99.6	66.6	77.8	0.851	36	ليتوانيا
..	80	84	0.0	..	71.2	76.0	قطر
..	h 69	h 79	k 75.6	k 80.7	76.4	80.8	الإمارات العربية المتحدة
1	16,463	10,681	74	76	e 99.7	e 99.6	70.1	77.9	0.847	37	سلوفاكيا
2-	24,909	7,685	77	85	92.5	83.0	73.1	75.9	0.837	41	البحرين
1	24,204	8,448	h 75	h 85	k 84.7	k 81.0	75.2	79.5	0.843	39	الكويت
1	14,351	8,047	74	76	e 99.3	97.1	71.4	78.4	0.837	40	كرواتيا
0	10,950	5,763	h 83	h 93	k 97.3	k 98.1	71.7	79.0	0.836	42	أوروغواي
1-	14,000	5,236	67	69	k 95.7	k 95.9	75.9	80.6	0.829	44	كوستا ريكا
1	12,886	8,050	84	95	e 99.8	e 99.7	65.8	77.0	0.834	43	لاتفيا
..	h 83	h 94	سانت كيتس ونيفيس
..	20,723	13,357	94.6	96.3	66.5	73.0	جزر البهاما
..	85	85	91.4	92.3	سيشيل
..	79	81	k 97.0	k 96.8	75.5	79.2	كوبا
1-	13,506	5,068	74	76	92.0	88.7	72.6	77.5	0.804	46	المكسيك

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ناقص	الدخل التصديري (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) 2003		مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي ^b (%) 03/2002		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ^a (% من عمر 15 وما فوق) 2003		متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام) 2003		دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	القيمة	الترتيب		
												الجنوسة ^d
..	h 82	h 84	j 98.8	j 99.0	71.0	73.5	توغا	54
1	9,334	6,212	77	78	98.7	97.7	68.9	75.6	0.807	45	بلغاريا	55
0	9,069	4,597	76	82	92.5	91.2	72.3	77.4	0.800	47	بنما	56
0	14,807	6,792	h 64	h 67	k 99.0	k 97.9	66.9	73.0	0.796	48	ترينيداد وتوباغو	57
تنمية بشرية متوسطة												
..	h 93	h 100	k 91.8	k 70.7	71.6	76.2	الجمهورية العربية الليبية	58
0	8,725	4,861	69	71	98.2	94.1	71.3	76.3	0.794	49	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	59
..	أنغيوا وبربودا	60
0	12,869	6,075	68	73	92.0	85.4	70.9	75.6	0.791	50	ماليزيا	61
..	11,429	7,302	e 99.7	e 99.2	59.0	72.1	الاتحاد الروسي	62
1-	10,963	4,704	89	93	88.3	88.6	66.6	74.6	0.786	52	البرازيل	63
1	9,261	5,391	70	73	98.4	96.3	67.8	75.0	0.789	51	رومانيا	64
1-	16,606	6,084	h 71	h 71	88.2	80.5	68.8	75.7	0.781	54	موريشيوس	65
..	96	96	غرينادا	66
1	7,418	4,842	86	91	e.j 99.8	e.j 99.4	62.4	74.0	0.785	53	بيلازوس	67
..	8,229	3,759	98.4	91.1	71.4	76.8	البوسنة والهرسك	68
0	8,892	4,557	69	72	93.7	94.6	69.3	75.4	0.780	55	كولومبيا	69
..	73	78	دومينيكا	70
4-	21,614	4,013	h 63	h 63	k 82.0	k 65.4	72.8	75.7	0.759	60	عمان	71
1	5,836	3,266	68	70	e 99.2	98.3	71.0	76.7	0.776	56	ألبانيا	72
1	9,452	5,784	h 72	h 72	94.9	90.5	66.3	73.8	0.774	57	تايلاند	73
..	h 70	h 72	k 98.9	k 98.4	67.2	73.7	ساموا (الغربية)	74
1	6,929	2,890	h 73	h 76	93.3	92.7	70.0	75.9	0.765	58	فنزويلا	75
..	h 72	h 78	89.5	90.6	70.9	73.9	سانت لوسيا	76
5-	20,717	4,440	h 58	h 57	87.1	69.3	70.1	73.9	0.749	65	المملكة العربية السعودية	77
2	7,329	3,891	84	87	e 99.7	e 99.2	60.1	72.5	0.763	59	أوكرانيا	78
5-	8,256	2,231	h 87	h 88	93.5	82.1	67.5	72.6	0.745	67	بيرو	79
2	8,217	5,221	83	87	e.j 99.8	e.j 99.3	57.8	69.0	0.759	61	كازاخستان	80
4-	7,789	2,430	h 77	h 80	92.4	81.0	69.8	74.2	0.745	68	لبنان	81
..	5,569	1,696	92.3	89.7	71.4	77.3	إكوادور	82
3	4,352	3,026	69	74	e 99.7	e 99.2	68.0	74.7	0.756	62	أرمينيا	83
3	5,409	3,213	80	83	92.5	92.7	68.3	72.5	0.755	63	الفلبين	84
3	5,976	3,961	70	68	95.1	86.5	69.9	73.5	0.754	64	الصين	85
..	h 69	h 78	92.3	84.1	65.9	72.6	سورينام	86
..	65	68	68.3	73.9	سانت فنسنت وجزر غرينادين	87
4-	7,000	2,316	h 73	h 74	93.1	90.2	68.7	73.2	0.742	72	باراغوي	88
0	10,420	3,840	73	76	83.4	65.3	71.2	75.4	0.743	69	تونس	89
3-	6,491	2,004	77	79	95.1	84.7	69.9	72.9	0.740	73	الأردن	90
5-	11,143	2,695	h 76	h 78	76.7	77.1	69.5	74.5	0.734	76	بليز	91
1	8,525	3,146	h.i 73	h.i 73	j 94.5	j 91.4	65.7	70.1	0.742	71	فيجي	92
7	5,009	2,579	h 67	h 69	l 92.2	l 88.6	71.5	76.8	0.747	66	سري لانكا	93
4	9,286	4,276	h 74	h 62	95.7	81.1	66.5	71.1	0.742	70	تركيا	94
1	9,949	3,608	h 71	h 81	88.0	87.3	63.9	71.0	0.739	74	الجمهورية الدومينيكية	95
..	h 74	h 75	k 97.3	k 97.2	67.1	66.1	ملديف	96
..	7,305	4,603	e.j 99.3	j 98.3	58.3	66.8	تركمستان	97
1	4,944	3,279	h 71	h 77	k 83.8	k 91.4	69.0	72.5	0.736	75	جامايكا	98
1-	10,856	3,094	h 72	h 65	83.5	70.4	69.0	71.9	0.719	78	إيران (جمهورية-الإسلامية)	99
..	3,715	1,566	70	71	66.6	74.3	جورجيا	100
1	4,591	2,683	71	68	e.j 99.5	j 98.2	63.2	70.5	0.725	77	أذربيجان	101
..	h 78	h 81	96.3	87.4	70.9	74.0	الأراضي الفلسطينية المحتلة	102
3-	9,244	2,896	h 76	h 72	79.5	60.1	69.8	72.4	0.706	82	الجزائر	103
0	6,689	2,939	68	67	k 82.4	k 77.1	67.8	73.9	0.715	80	السلفادور	104
0	7,136	3,392	73	73	k 85.4	k 68.0	67.0	73.2	0.714	81	الرأس الأخضر	105
2-	5,534	1,584	h 65	h 60	91.0	74.2	71.6	75.1	0.702	84	الجمهورية العربية السورية	106

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية ناقص الترتيب بحسب دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة ^د	الدخل التقديري (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) 2003		مجموع نسب الالتحاق الثانوي والعالي ^ب (%) 03/2002		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ^ج (% من عمر 15 وما فوق) 2003		متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام) 2003		دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	القيمة	الترتيب	
4	6,152	2,426	^h 77	^h 78	99.0	98.2	60.0	66.1	0.716	79	107
1	2,964	2,026	^h 67	^h 61	^j 93.9	^j 86.9	68.6	72.6	0.702	83	108
0	2,128	1,388	81	83	^{e,i} 99.3	^j 98.1	62.7	71.1	0.700	85	109
1-	4,434	2,289	67	65	^k 92.5	^k 83.4	64.9	68.8	0.691	87	110
1	2,099	1,385	77	74	^k 99.6	^k 98.9	63.4	69.8	0.692	86	111
0	4,512	2,018	68	71	76.8	76.6	67.3	72.1	0.683	88	112
0	3,573	1,615	^h 90	^h 84	92.9	80.4	62.0	66.2	0.679	89	113
0	2,227	1,478	69	80	98.0	97.5	62.1	66.1	0.677	90	114
0	1,850	1,200	60	64	97.5	95.0	63.9	71.3	0.668	91	115
..	3,877	1,447	79.8	80.2	65.8	69.9	116
2-	6,197	2,073	63	59	75.4	63.3	63.6	71.0	0.649	94	117
..	59	58	66.9	70.6	118
..	6,203	1,614	^j 67.2	^j 43.6	67.7	72.1	119
1	14,326	6,505	^h 78	^h 78	^j 84.1	^j 80.9	46.8	50.2	0.652	92	120
1-	27,053	10,771	^h 71	^h 60	92.1	76.4	42.6	43.9	0.641	95	121
2	1,367	854	82	69	^e 99.7	^e 99.3	61.0	66.3	0.650	93	122
..	8,054	4,765	^{h,i} 74	^{h,i} 70	53.7	55.2	123
1-	5,699	2,299	62	54	^k 63.3	^k 38.3	67.5	71.9	0.616	97	124
1	8,234	4,201	^h 70	^h 72	86.8	83.5	47.6	49.0	0.621	96	125
..	^{h,i} 64	^{h,i} 59	62.0	64.0	126
0	4,130	1,569	64	56	73.4	47.8	61.8	65.0	0.586	98	127
..	2,107	1,391	61.6	63.0	128
..	^h 48	^h 49	93.7	86.2	57.5	63.1	129
0	2,368	1,807	64	54	84.7	64.1	52.4	59.8	0.567	99	130
0	10,816	6,617	^h 70	^h 71	^k 76.1	^k 81.5	35.9	36.7	0.559	100	131
0	2,206	1,216	^h 51	^h 42	^k 63.5	^k 49.1	61.1	65.4	0.541	101	132
0	2,129	1,391	67	55	77.0	60.9	53.4	55.9	0.540	102	133
..	16	14	61.7	64.2	134
4-	3,082	1,050	43	31	61.7	35.2	62.8	63.2	0.508	107	135
2-	1,868	949	66	55	62.7	34.9	61.2	62.0	0.511	106	136
2	3,305	1,896	^h 44	^h 37	63.4	50.9	54.9	56.0	0.518	103	137
2	2,567	1,915	^h 48	^h 43	62.9	45.7	56.3	57.3	0.517	104	138
2	2,289	1,245	52	54	^k 50.3	^k 31.4	62.1	63.7	0.514	105	139
..	54.5	56.6	140
2-	2,890	918	^h 41	^h 35	^j 69.2	^j 49.9	54.9	57.9	0.495	110	141
1	1,238	689	52	44	^k 88.9	^k 77.1	50.7	53.2	0.507	108	142
2-	2,318	1,092	76	52	68.5	38.3	52.4	56.3	0.491	112	143
2	1,751	1,169	^h 75	^h 72	^k 78.8	^k 59.2	46.9	47.6	0.502	109	144
1	3,042	1,751	^h 54	^h 51	^k 93.8	^k 86.3	37.3	36.5	0.493	111	145
تنمية بشرية منخفضة											
3-	1,017	603	41	40	76.4	65.2	54.1	56.8	0.483	116	146
1-	6,927	2,669	^h 61	^h 58	80.4	78.1	32.1	32.9	0.485	115	147
2	2,940	1,310	^h 60	^h 50	77.0	59.8	45.1	46.5	0.487	113	148
2	3,759	1,480	^h 65	^h 67	73.7	90.3	34.6	37.7	0.487	114	149
..	^h 31	^h 23	51.6	54.0	150
4-	1,349	413	^h 69	^h 41	^k 69.5	^k 28.5	59.3	61.9	0.448	121	151
0	2,284	1,269	^h 47	^h 43	59.5	43.4	51.1	54.3	0.471	118	152
..	2,247	1,250	^k 53.8	^k 50.0	50.8	52.4	153
2	1,078	1,001	^h 53	^h 50	77.7	70.2	48.1	46.3	0.472	117	154
1	2,339	1,391	^h 50	^h 45	45.0	30.9	54.3	57.1	0.464	119	155
..	2,503	1,692	^h 49	^h 34	53.4	54.1	156
1	2,131	1,175	^h 43	^h 37	51.1	29.2	54.5	56.9	0.449	120	157
1-	1,495	614	^h 71	^h 57	^k 74.4	^k 59.4	43.1	43.6	0.439	123	158
1	1,583	985	58	53	70.5	58.8	42.1	45.6	0.447	122	159

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	دليل التنمية البشرية ناقص		مجموع نسب الالتحاق		معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين ^أ		متوسط العمر المتوقع عند الولادة		دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	
	بالحسب دليل التنمية البشرية ناقص	بالحسب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة ^د	المدخل التقديرى (معامل القوة الشرائية بالدولار الأمريكى) 2003	الإجمالي بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي ^ب (%) 03/2002	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث		القيمة
160	أنغولا	0	2,897	1,797	h.i32	h.i27	82.1	53.8	39.3	42.3	0.438	124
161	إريتريا	0	1,125	579	h40	h30	68.2	45.6	51.8	55.7	0.431	125
162	بنن	0	1,316	910	h66	h43	46.4	22.6	53.2	54.7	0.419	126
163	ساحل العاج (كوت ديفوار)	1-	2,142	792	h.i50	h.i34	60.1	38.2	45.2	46.7	0.403	128
164	جمهورية تنزانيا المتحدة	1	725	516	h42	h40	77.5	62.2	45.5	46.3	0.414	127
165	ملاوي	0	717	486	h75	h69	j74.9	j54.0	39.8	39.6	0.396	129
166	زامبيا	0	1,130	629	h50	h45	j76.1	j59.7	37.9	36.9	0.383	130
167	جمهورية الكونغو الديمقراطية	0	903	500	h.i31	h.i24	79.8	51.9	42.1	44.1	0.373	131
168	موزامبيق	1-	1,341	910	h48	h38	k62.3	k31.4	41.1	42.7	0.365	133
169	بوروندى	1	758	545	h40	h31	66.8	51.9	42.6	44.5	0.373	132
170	إثيوبيا	0	931	487	h42	h29	k49.2	k33.8	46.6	48.7	0.355	134
171	جمهورية أفريقيا الوسطى	..	1,366	829	64.8	33.5	38.4	40.1
172	غينيا-بيساو	0	960	466	h.i45	h.i29	55.2	24.7	43.2	46.2	0.326	135
173	تشاد	1-	1,525	902	h48	h28	40.6	12.7	42.5	44.7	0.322	137
174	مالي	1	1,247	742	h38	h27	j26.7	j11.9	47.2	48.5	0.323	136
175	بوركينافاسو	0	1,357	986	h27	h20	j18.5	j8.1	46.8	48.2	0.311	138
176	سيراليون	0	783	325	i52	i38	39.8	20.5	39.4	42.1	0.279	139
177	التيجر	0	1,056	601	h25	h17	19.6	9.4	44.3	44.4	0.271	140

ملاحظات

^أ تشير البيانات إلى تقديرات قُطرية لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة ترد في مسح أو تعدادات سكانية أجريت بين عامي 2000 و2004. ما لم يرد خلاف ذلك، بالنظر إلى الاختلافات في المنهجية الإحصائية وملاءمة البيانات، يجب الحذر في عقد مقارنات بين البلدان وعلى مر الزمن. لمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع التالي: www.uis.unesco.org/ev.php?ID=4930_201&ID2=DO_TOPIC

^ب تشير البيانات إلى العام الدراسي 03/2002. ما لم يرد خلاف ذلك، تشير البيانات المتعلقة ببعض البلدان إلى تقديرات قُطرية أو تقديرات لمعهد الإحصاء في اليونيسكو. للتفاصيل، راجع www.uis.unesco.org بما أن البيانات من مصادر مختلفة، يجب الحذر في عقد المقارنات بين البلدان.

^ج بسبب نقص البيانات عن الدخل بحسب الجنس، جرى تقدير الدخل المكتسب للزناجات والذكور تقديرًا غير تصنيفي على أساس البيانات عن نسبة أجر الإناث للزناجات على أجر الذكور اللازاعي، ونسبة الإناث والذكور من السكان النشطين اقتصادياً، ومجموع السكان إناً وذكوراً. والناتج المحلي الإجمالي للفرد (معامل القوة الشرائية بالدولار الأمريكى) (أنظر الملاحظة التقنية 1). نُتيت التقديرات على بيانات أحدث عام خلال الفترة 1991-2003 ما لم يرد خلاف ذلك.

^د الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية المستخدم في هذا العمود هو الترتيب المعاد حسابه لـ 144 بلداً أجداً في الجسبان قيمة دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة. تدل القيمة الإيجابية على أن الترتيب بحسب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة أعلى من الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية، أما القيمة السلبية فتدل على العكس. مُقيمت نسبة 99.0٪ لأغراض حساب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة.

^{هـ} مُقيمت قيمة 40 ألف دولار (معامل القوة الشرائية بالدولار الأمريكى) لأغراض حساب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة.

^و تقدير أولي لمعهد الإحصاء في اليونيسكو، معرض لمراجعة إضافية. تشير البيانات إلى عام غير العام المحدد.

المصادر

1. عمود 1: جرى حسابه على أساس قيم دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة في العمود 2.

2. عمود 2: جرى حسابه على أساس البيانات في الأعمدة 3-10: للتفاصيل، أنظر الملاحظة التقنية 1.

3. عمود 3: الأمم المتحدة 2005c، ما لم يرد خلاف ذلك.

4. عمود 4: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2005a، ما لم يرد خلاف ذلك.

5. عمود 5: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2005c.

6. عمود 6: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2005c.

7. عمود 7: جرى حسابه على أساس بيانات البنك الدولي 2005c عن الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معامل القوة الشرائية بالدولار الأمريكى) والسكان، وبيانات منظمة العمل الدولية 2005d عن الأجور وبيانات منظمة العمل الدولية 2002 عن السكان النشطين اقتصادياً، ما لم يرد خلاف ذلك.

8. عمود 8: جرى حسابه على أساس الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية المعاد حسابه والترتيب بحسب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة في العمود 1.

ترتيب 140 بلداً ومنطقةً بحسب دليل التنمية المرتبطة بالجنوسة

1	الترويج	29	بربادوس	57	تاييلاند	85	فيرغيزستان	113	الكامبيرون
2	أستراليا	30	الجمهورية التشيكية	58	هنزويلا	86	أوزبكستان	114	ليسوتو
3	آيسلندا	31	هنگاريا	59	أوكرانيا	87	إندونيسيا	115	سوازيلندا
4	السويد	32	مالطا	60	عمان	88	نيكاراغوا	116	مدغشقر
5	كندا	33	بولندا	61	كازاخستان	89	بوليفيا	117	كينيا
6	سويسرا	34	الأرجنتين	62	أرمينيا	90	منفوليا	118	موريتانيا
7	لكسمبرغ	35	إستونيا	63	الفلبين	91	جمهورية	119	غامبيا
8	الولايات المتحدة الأمريكية	36	ليتوانيا	64	الصين لنيان	92	جنوب إفريقيا	120	السنغال
9	بلجيكا	37	سلوفاكيا	65	المملكة العربية السعودية	93	طاجيكستان	121	اليمن
10	فنلندا	38	شيلي	66	سري لانكا	94	غواتيمالا	122	رواندا
11	أيرلندا	39	الكويت	67	بيرو	95	غينيا الاستوائية	123	نيجيريا
12	هولندا	40	كرواتيا	68	لبنان	96	ناميبيا	124	أنغولا
13	الدانمرك	41	البحرين	69	تونس	97	المغرب	125	إريتريا
14	اليابان	42	أوروغواي	70	تركيا	98	الهند	126	بنن
15	المملكة المتحدة	43	لاتفيا	71	فيجي	99	مصر	127	جمهورية تنزانيا المتحدة
16	فرنسا	44	كوستاريكا	72	باراغوي	100	بوتسوانا	128	ساحل العاج
17	نيوزيلندا	45	بلغاريا	73	الأردن	101	جزر القمر	129	ملاوي
18	إيطاليا	46	المكسيك	74	الجمهورية الدومينيكية	102	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	130	زامبيا
19	النمسا	47	بنما	75	جامايكا	103	بابوا غينيا الجديدة	131	جمهورية الكونغو الديمقراطية
20	أنتانجا	48	ترينيداد وتوباغو	76	بلير	104	غانا	132	بوروندى
21	إسبانيا	49	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	77	أذربيجان	105	بنغلاديش	133	موزامبيق
22	هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	50	ماليزيا	78	إيران (جمهورية-الإسلامية)	106	نيبال	134	إثيوبيا
23	إسرائيل	51	رومانيا	79	غيانا إكوادور	107	باكستان	135	غينيا-بيساو
24	اليونان	52	البرازيل	80	السلفادور	108	الكونغو	136	مالي
25	سولوفينيا	53	بيلاروس	81	الرأس الأخضر	109	أوغندا	137	تشاد
26	البرتغال	54	موريشيوس	82	الجزائر	110	السودان	138	بوركينافاسو
27	جمهورية كوريا	55	كولومبيا	83	فيت نام	111	زيمبابوي	139	سيراليون
28	قبرص	56	ألبانيا	84	الجمهورية العربية السورية	112	توغو	140	التيجر

نسبة الدخل التقديري للإناث إلى الدخل التقديري للذكور ^c	نسبة النساء بين المهنيين والعاملين التقنيين ^b (% من المجموع)	نسبة النساء بين المشرفين وكبار المسؤولين والمديرين ^b (% من المجموع)	المقاعد النيابية التي تشغلها نساء ^a (% من مجموع المقاعد)	مقياس تمكين الجنوسة		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
				القيمة	الترتيب	
						تنمية بشرية مرتفعة
0.75	50	30	38.2	0.928	1	النرويج
0.69	55	29	30.2	0.834	4	أيسلندا
0.72	55	36	28.3 ^d	0.826	7	أستراليا
0.39	23.3	لكسمبرغ
0.64	54	35	24.7	0.807	10	كندا
0.69	51	30	45.3	0.852	3	السويد
0.90	45	28	24.8	0.795	11	سويسرا
0.41	50	29	14.2	0.724	16	أيرلندا
0.54	48	31	35.7	0.828	6	بلجيكا
0.62	55	46	14.8	0.793	12	الولايات المتحدة الأمريكية
0.46	46	10	9.3	0.534	43	اليابان
0.53	48	26	34.2	0.814	8	هولندا
0.72	53	28	37.5	0.833	5	فنلندا
0.73	51	26	36.9	0.860	2	الدانمرك
0.62	45	33	17.9	0.716	18	المملكة المتحدة
0.59	13.9	فرنسا
0.35	49	27	32.2	0.779	13	النمسا
0.46	45	21	10.4	0.589	37	إيطاليا
0.68	52	36	28.3	0.769	14	نيوزيلندا
0.54	50	36	31.3	0.813	9	ألمانيا
0.44	47	30	30.5	0.745	15	إسبانيا
0.56	39	26	هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرة)
0.55	54	29	15.0	0.622	24	إسرائيل
0.45	48	26	14.0	0.594	36	اليونان
0.51	45	26	16.0	0.654	22	سنغافورة
0.62	56	33	12.2	0.603	30	سلوفينيا
0.54	52	32	20.0	0.656	21	البرتغال
0.48	39	6	13.0	0.479	59	جمهورية كوريا
0.47	47	18	16.1	0.571	39	قبرص
0.61	71	45	17.6	0.615	25	بربادوس
0.64	52	26	15.7	0.595	34	الجمهورية التشيكية
0.39	39	18	9.2	0.486	58	مالطة
..	— ^e	بروني دار السلام
0.37	55	25	33.6	0.665	20	الأرجنتين
0.62	61	34	9.1	0.528	44	هنغاريا
0.62	61	34	20.7	0.612	27	بولندا
0.39	52	24	10.1	0.475	61	شيلي
0.64	69	35	18.8	0.595	35	إستونيا
0.68	70	39	22.0	0.614	26	ليتوانيا
..	— ^e	قطر
..	25	8	0.0	الإمارات العربية المتحدة
0.65	61	35	16.7	0.597	33	سلوفاكيا
0.31	19	10	7.5 ^f	0.393	68	البحرين
0.35	0.0 ^g	الكويت
0.56	52	26	21.7	0.599	32	كرواتيا
0.53	53	35	10.8	0.504	50	أوروغواي
0.37	40	29	35.1	0.668	19	كوستا ريكا
0.62	64	40	21.0	0.606	28	لاتفيا
..	0.0	سانت كيتس ونيفيس
0.64	51	40	26.8	0.719	17	جزر البهاما
..	29.4	سيشيل
..	36.0	كوبا
0.38	40	25	23.7	0.583	38	المكسيك

نسبة الدخل التقديري للإناث إلى الدخل التقديري للذكور ^c	نسبة النساء بين المهنيين والعاملين التقنيين ^b (% من المجموع)	نسبة النساء بين المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين ^b (% من المجموع)	المقاعد النيابية التي تشغلها نساء ^a (% من مجموع المقاعد)	مقياس تمكين الجنوسة		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
				القيمة	الترتيب	
..	0.0	توغا 54
0.67	34	30	26.3	0.604	29	بلغاريا 55
0.51	50	40	16.7	0.563	40	بنما 56
0.46	54	38	25.4	0.650	23	ترينيداد وتوباغو 57
تنمية بشرية متوسطة						
..	58 الجماهيرية العربية الليبية
0.56	51	27	19.2	0.555	41	59 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
..	13.9	60 أنتيغوا وبربودا
0.47	40	23	13.1	0.502	51	61 ماليزيا
0.64	64	39	8.0	0.477	60	62 الاتحاد الروسي
0.43	62	..	9.1	63 البرازيل
0.58	57	31	10.9	0.488	56	64 رومانيا
0.37	5.7	65 موريشيوس
..	32.1	66 غرينادا
0.65	30.1	67 بيلاروس
0.46	12.3	68 البوسنة والهرسك
0.51	50	38	10.8	0.500	52	69 كولومبيا
..	19.4	70 دومينيكا
0.19	7.8	71 عمان
0.56	6.4	72 ألبانيا
0.61	52	26	8.1	0.452	63	73 تايلاند
..	6.1	74 ساموا (الغربية)
0.42	61	27	9.7	0.441	64	75 فنزويلا
..	20.7	76 سانت لوسيا
0.21	6	31	0.0	0.253	78	77 المملكة العربية السعودية
0.53	63	39	5.3	0.417	66	78 أوكرانيا
0.27	47	23	18.3	0.511	48	79 بيرو
0.64	9.5	80 كازاخستان
0.31	2.3	81 لبنان
0.30	40	26	16.0	0.490	55	82 إكوادور
0.70	5.3	83 أرمينيا
0.59	62	58	15.4	0.526	46	84 الفلبين
0.66	20.2	85 الصين
..	51	28	19.6	86 سورينام
..	22.7	87 سانت فنسنت وجزر غرينادين
0.33	54	23	9.6	0.427	65	88 باراغوي
0.37	22.8	89 تونس
0.31	7.9	90 الأردن
0.24	52	31	11.9	0.486	57	91 بليز
0.37	9	51	9.7	0.381	70	92 فيجي
0.51	46	21	4.9	0.370	72	93 سرى لانكا
0.46	30	6	4.4	0.285	76	94 تركيا
0.36	49	31	15.4	0.527	45	95 الجمهورية الدومينيكية
..	40	15	4.8	96 ملديف
0.63	16.0	97 تركمانستان
0.66	13.6	98 جامايكا
0.28	33	13	4.1	0.316	75	99 إيران (جمهورية-الإسلامية)
0.42	63	28	9.4	0.416	67	100 جورجيا
0.58	10.5	101 أذربيجان
..	34	12	102 الأراضي الفلسطينية المحتلة
0.31	5.3	103 الجزائر
0.44	44	32	10.7	0.467	62	104 السلفادور
0.48	11.1	105 الرأس الأخضر
0.29	12.0	106 الجمهورية العربية السورية

نسبة الدخل التقديري للإناث إلى الدخل التقديري للذكور ^c	نسبة النساء بين المهنيين والعاملين التقنيين ^b (% من المجموع)	نسبة النساء بين المشرفين وكبار المسؤولين والمديرين ^b (% من المجموع)	المقاعد النيابية التي تشغلها نساء ^a (% من مجموع المقاعد)	مقياس تمكين الجنوسة		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
				القيمة	الترتيب	
0.39	30.8	107 غيانا
0.68	27.3	108 فييت نام
0.65	109 فيرغيزستان
0.52	11.3	110 إندونيسيا
0.66	16.4	111 أوزبكستان
0.45	20.7	112 نيكاراغوا
0.45	40	36	17.8	0.525	47	113 بوليفيا
0.66	66	30	6.7	0.388	69	114 منغوليا
0.65	66	40	15.8	0.494	53	115 جمهورية مولدوفا
0.37	36	22	5.5	0.356	74	116 هندوراس
0.33	8.2	117 غواتيمالا
..	3.8	118 فانواتو
0.26	31	9	4.3	0.274	77	119 مصر
0.45	^b 32.8	120 جنوب أفريقيا
0.40	18.0	121 غينيا الاستوائية
0.62	122 طاجيكستان
0.59	11.9	123 غابون
0.40	6.4	124 المغرب
0.51	55	30	25.5	0.603	31	125 ناميبيا
..	9.1	126 سان تومي وبرينسيبي
0.38	9.3	127 الهند
0.66	0.0	128 جزر سليمان
..	^a	129 ميانمار
0.76	33	14	10.9	0.364	73	130 كمبوديا
0.61	53	31	11.1	0.505	49	131 بوتسوانا
0.55	3.0	132 جزر القمر
0.65	22.9	133 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	8.7	134 بوتان
0.34	26	2	20.6	0.379	71	135 باكستان
0.51	6.4	136 نيبال
0.57	0.9	137 بابوا غينيا الجديدة
0.75	10.9	138 غانا
0.54	25	8	2.0	0.218	79	139 بنغلاديش
..	25.3	140 تيمور-ليشتي
0.32	9.7	141 السودان
0.56	10.6	142 الكونغو
0.47	6.2	143 توغو
0.67	23.9	144 أوغندا
0.58	10.0	145 زمبابوي
تنمية بشرية منخفضة						
0.59	8.4	146 مدغشقر
0.39	61	24	16.8	0.492	54	147 سوازيلندا
0.45	8.9	148 الكاميرون
0.39	17.0	149 ليسوتو
..	10.8	150 جيبوتي
0.31	15	4	0.3	0.123	80	151 اليمن
0.56	4.4	152 موريتانيا
0.56	9.1	153 هايتي
0.93	7.1	154 كينيا
0.59	13.2	155 غامبيا
0.68	19.3	156 غينيا
0.55	19.2	157 السنغال
0.41	5.8	158 نيجيريا
0.62	45.3	159 رواندا

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	مقياس تمكين الجنوسة		المقاعدُ النيابية التي تشغلها نساء ^a (% من مجموع المقاعد)	نسبة النساء بين المشرعين وكبار المسؤولين والمديرين ^b (% من المجموع)	نسبة النساء بين المهنيين والعامليين التقنيين ^b (% من المجموع)	نسبة الدخل التقديري للإناث إلى الدخل التقديري للذكور ^c
	الترتيب	القيمة				
160 أنغولا	15.0	0.62
161 إريتريا	22.0	0.51
162 بنن	7.2	0.69
163 ساحل العاج (كوت ديفوار)	8.5	0.37
164 جمهورية تنزانيا المتحدة	42	0.538	21.4	49	32	0.71
165 ملاوي	14.0	0.68
166 زامبيا	12.7	0.56
167 جمهورية الكونغو الديمقراطية	10.2	0.55
168 موزامبيق	34.8	0.68
169 بوروندي	18.5	0.72
170 إثيوبيا	7.8	0.52
171 جمهورية أفريقيا الوسطى	k—	0.61
172 غينيا-بيساو	14.0	0.49
173 تشاد	6.5	0.59
174 مالي	10.2	0.60
175 بوركينافاسو	11.7	0.73
176 سيراليون	14.5	0.42
177 النيجر	12.4	0.57

ملحوظات

a هذه البيانات هي اعتباراً من 1 مارس /آذار 2005. إذا كان البرلمان يتألف من مجلسي نواب/عموم وشيوخ/أعيان، تشير البيانات إلى المعدل المرجح لحصة النساء من المقاعد في المجلسين.

b تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة 1992-2003. ليست التقديرات المتعلقة ببعض البلدان التي طُبقت التصنيف المعياري الدولي المحديث للمهن (ISCO-88) متماثلة تماماً مع تلك المتعلقة بالبلدان التي استخدمت التصنيف السابق (ISCO-68).

c جرى حسابها على أساس البيانات في العمودين 9 و10 من الجدول 25. التقديرات مبنية على بيانات أحدث عام خلال الفترة الزمنية 1991-2003.

d يمثل الرقم ترتيب مجلس الشيوخ حتى 1 يوليو 2005.

e ليس لبروني دار السلام وقطر مجلس نيابي. من المقرر إجراء انتخابات لانتخاب مجلس نيابي جديد في قطر، بموجب دستور 2004 في أواخر عام 2005 ومطلع عام 2006.

f سُمح للنساء بالتصويت في الاستفتاء الذي أُجري في 14-15 فبراير/شباط 2001، وتمت إثره الموافقة على شرعة العمل الوطني، وتمكنت المرأة بعدها من ممارسة حقوقها السياسية كاملة كمرشحة ومنتخبة في الانتخابات التوقفية لعام 2002.

g أقر مجلس النواب في مايو/أيار 2005 قانوناً يمنح المرأة حقّ التصويت والترشح للانتخابات.

h لا تتضمن ممثلي مجلس الشيوخ الـ 36 الذين يُعيّنون مداورة لغرض معين، بالتالي جرى حساب النسب المئوية الواردة في الجدول على أساس مقاعد مجلس النواب والمقاعد الـ 45 الدائمة في مجلس الشيوخ.

i لم يجز استدعاء المجلس النيابي المنتخب عام 1990 للانقضاء ولم يُسمح له بالانقضاء. كما تمّ اعتقال العديد من أعضائه وتقيّم خارج البلاد.

j كان هدف الانتخابات التي أُجريت في 30 أغسطس/آب 2001 انتخاب أعضاء الجمعية التأسيسية في تيمور-ليشتي التي أصبحت البرلمان الوطني في 20 مايو/أيار 2002 يوم استقلال البلاد، وذلك دونما إجراء انتخابات جديدة.

المصادر

العمود 1: جرى حسابه على أساس قيم مقياس تمكين الجنوسة في العمود 2.

العمود 2: جرى حسابه على أساس البيانات في الأعمدة 3-6؛ للتفاصيل راجع الملاحظة التقنية 1.

العمود 3: جرى حسابه على أساس بيانات اتحاد البرلمانات الدولي 2005b و2005 عن المقاعد النيابية.

العمودان 4 و5: جرى حسابهما على أساس بيانات منظمة العمل الدولية 2005b عن المهن.

العمود 6: جرى حسابه على أساس بيانات العمودين 9 و10 في الجدول 25.

ترتيب 80 بلداً بحسب مقياس تمكين الجنوسة

1	النرويج	17	جزر البهاما	33	سلوفاكيا	49	بوتسوانا	65	باراغوي
2	الدانمرك	18	المملكة المتحدة	34	الجمهورية التشيكية	50	أوروغواي	66	أوكرانيا
3	السويد	19	كوستاريكا	35	إستونيا	51	ماليزيا	67	جورجيا
4	آيسلندا	20	الأرجنتين	36	اليونان	52	كولومبيا	68	البحرين
5	فنلندا	21	البرتغال	37	إيطاليا	53	جمهورية مولدوفا	69	منغوليا
6	بلجيكا	22	سنغافورة	38	المكسيك	54	سوازيلندا	70	فيجي
7	النمسا	23	ترينيداد وتوباغو	39	قبرص	55	إكوادور	71	باكستان
8	هولندا	24	إسرائيل	40	بنما	56	رومانيا	72	سري لانكا
9	ألمانيا	25	بربادوس	41	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	57	بليز	73	كمبوديا
10	كندا	26	ليتوانيا	42	جمهورية تنزانيا المتحدة	58	مالطا	74	هندوراس
11	سويسرا	27	بولندا	43	اليابان	59	جمهورية كوريا	75	إيران (جمهورية-الإسلامية)
12	الولايات المتحدة الأمريكية	28	لاتفيا	44	هنغاريا	60	الاتحاد الروسي	76	تركيا
13	النمسا	29	بلغاريا	45	الجمهورية الدومينيكية	61	شيلي	77	مصر
14	نيوزيلندا	30	سلوفينيا	46	الفلبين	62	السلفادور	78	المملكة العربية السعودية
15	إسبانيا	31	ناميبيا	47	بوليفيا	63	تايلاند	79	بنغلاديش
16	أيرلندا	32	كرواتيا	48	بيرو	64	فنزويلا	80	اليمن

اللامساواة الجنسانية في التعليم

أ ت أ		أ ت أ		أ ت أ		أ ت أ		الإلمام بالقراءة والكتابة	
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي c,d		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي b,c		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي b,c		الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب a		الإلمام بالقراءة والكتابة لدى اليافعين e	
نسبة الإناث إلى الذكور ^e	نسبة الإناث (%)	نسبة الإناث إلى الذكور ^e	نسبة الإناث (%)	نسبة الإناث إلى الذكور ^e	نسبة الإناث (%)	معدل الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور	معدل الإناث (% من عمر 15 إلى 24 عاماً)	معدل الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور	معدل الإناث (% من عمر 15 وما فوق)
03/2002	03/2002	03/2002	03/2002	03/2002	03/2002	2003	2003	2003	2003
ترتيب حسب دليل التنمية البشرية									
تنمية بشرية مرتفعة									
1.55	99	1.01	97	1.00	100
1.81	81	1.05	88	0.99	99
1.23	82	f 1.02	f 89	1.01	97
1.17	13	1.07	83	1.01	91
f,h 1.34	f,h 66	f,g 1.00	f,g 98	f,g 1.00	f,g 100
1.55	102	1.01	100	0.99	99
0.83	44	0.95	84	0.99	99
1.32	59	1.08	87	1.02	97
1.19	66	1.01	98	1.00	100
1.37	96	1.01	89	1.01	93
0.88	47	f,i 1.01	f,i 101	1.00	100
1.09	61	1.01	89	0.99	99
1.20	96	1.01	95	1.00	100
1.43	79	1.04	98	1.00	100
1.27	72	1.03	97	1.00	100
1.28	63	1.02	95	1.00	99
1.20	53	0.99	89	1.02	91
1.34	65	1.01	92	0.99	99
1.53	90	1.03	94	f 0.99	f 99
1.00	51	1.00	88	1.02	84
1.19	67	1.04	98	0.99	99
0.99	31	f 1.04	f 75	i 0.99	i 97
1.33	66	1.00	89	1.00	99	100	99.4	97	95.6
1.10	78	1.02	87	1.00	99	100	99.5	94	88.3
..	100	99.6	92	88.6
1.35	79	1.01	94	0.99	93	k 100	k 99.8	k 100	k 99.6
1.35	64	1.11	89	0.99	99
0.61	64	1.00	88	1.00	100
1.03	33	1.03	94	1.00	96	100	99.8	96	95.1
g 2.47	g 55	1.00	90	1.00	100	k 100	k 99.8	k 100	k 99.7
1.07	37	1.03	92	1.00	87
1.40	35	1.02	88	0.99	96	m 104	m 97.8	m 103	m 89.2
1.76	17	100	98.9	95	90.2
1.49	72	1.06	84	100	99.1	100	97.2
1.37	59	1.00	94	0.99	90	100	99.6	100	99.3
1.42	71	0.99	83	1.00	98
0.94	44	1.01	81	0.99	84	100	99.2	100	95.6
1.66	83	1.04	90	0.99	94	100	99.8	100	99.8
1.56	88	1.01	94	1.00	91	100	99.7	100	99.6
2.71	32	f 1.06	f 85	1.00	94
f 2.55	f 53	1.03	72	0.98	82	k 108	k 95.0	k 107	k 80.7
1.17	36	1.01	88	1.01	86	100	99.7	100	99.6
1.89	44	1.08	90	1.02	91	100	99.3	90	83.0
f,n 2.58	f,n 32	f,h 1.05	f,h 79	1.02	84	k 102	k 93.9	k 96	k 81.0
1.18	43	1.02	87	0.99	89	100	99.7	98	97.1
f 1.95	f 50	1.10	77	1.00	91	k 101	k 99.4	k 101	k 98.1
1.16	21	1.09	55	1.02	91	k 101	k 98.7	k 100	k 95.9
1.66	91	1.01	88	0.99	85	100	99.8	100	99.7
..	..	h 1.06	h 100
..	..	f 1.04	f 77	f 1.03	f 88
..	..	1.00	100	0.99	99	101	99.4	101	92.3
1.34	39	1.00	86	0.99	93	k 100	k 99.8	k 100	k 96.8
0.97	22	1.04	64	1.01	100	99	97.3	96	88.7

أ ت أ		أ ت أ		أ ت أ		أ ت أ		أ ت أ		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي c,d		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي b,e		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي b,c		الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب a		الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين a		
نسبة الإناث إلى الذكور ^e 03/2002	نسبة الإناث (%) 03/2002	نسبة الإناث إلى الذكور ^e 03/2002	نسبة الإناث (%) 03/2002	نسبة الإناث إلى الذكور ^e 03/2002	نسبة الإناث (%) 03/2002	معدل الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور 2003	معدل الإناث كنسبة مئوية من 15 إلى 24 عاماً 2003	معدل الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور 2003	معدل الإناث كنسبة مئوية من 15 وما فوق 2003	
1.40	4	1.14	77	1.00	100	100	99.4	100	99.0	54
1.18	42	0.98	86	0.99	90	100	98.1	99	97.7	55
1.69	55	1.11	66	0.99	99	99	95.6	99	91.2	56
1.59	11	1.08	75	0.99	90	100	99.8	99	97.9	57
تنمية بشرية متوسطة										
1.09	61	94	94.0	77	70.7	58
1.34	32	0.97	80	1.00	91	99	98.5	96	94.1	59
..	60
1.28	33	1.11	74	1.00	93	100	97.3	93	85.4	61
1.31	79	1.02	90	100	99.8	100	99.2	62
1.32	23	1.08	78	0.93	91	102	97.7	100	88.6	63
1.24	39	1.03	82	0.99	88	100	97.8	98	96.3	64
1.41	18	1.00	74	1.02	98	102	95.4	91	80.5	65
..	0.90	80	66
1.39	72	1.04	86	0.99	94	100	99.8	100	99.4	67
..	100	99.7	93	91.1	68
1.09	25	1.10	58	0.99	87	102	98.4	101	94.6	69
..	..	1.14	98	0.95	79	70
1.67	10	1.01	70	1.01	72	98	97.3	80	65.4	71
1.78	21	1.02	78	0.98	94	100	99.5	99	98.3	72
1.17	42	0.97	84	100	97.8	95	90.5	73
0.90	6	1.11	65	0.98	96	100	99.5	99	98.4	74
1.08	42	1.16	64	1.01	91	102	98.1	99	92.7	75
..	..	1.25	85	1.01	100	101	95.9	101	90.6	76
1.47	30	0.96	52	0.99	54	96	93.7	80	69.3	77
1.19	67	1.01	85	1.00	84	100	99.8	99	99.2	78
1.07	33	0.97	68	1.00	100	98	95.7	88	82.1	79
1.31	51	1.00	87	0.99	91	100	99.9	100	99.3	80
1.19	48	0.99	90	81
..	..	1.03	51	1.01	100	100	96.5	97	89.7	82
1.26	31	1.03	85	0.98	93	100	99.9	99	99.2	83
1.28	34	1.19	65	1.02	95	101	95.7	100	92.7	84
0.84	14	99	98.5	91	86.5	85
1.69	15	1.38	74	1.02	98	97	92.1	91	84.1	86
..	..	1.09	61	0.99	90	87
1.39	31	1.06	53	1.00	89	100	96.5	97	90.2	88
1.28	30	1.11	68	1.00	97	96	92.2	78	65.3	89
1.10	37	1.03	81	1.02	93	100	98.9	89	84.7	90
1.91	3	1.05	71	1.02	100	101	84.5	101	77.1	91
..	..	1.07	79	1.00	100	100	99.4	97	91.4	92
..	101	96.0	96	88.6	93
0.76	24	0.94	84	96	94.8	85	81.1	94
1.67	43	1.34	41	0.95	94	102	95.0	99	87.3	95
..	..	1.15	55	1.00	93	100	99.2	100	97.2	96
..	100	99.8	99	98.3	97
2.36	25	1.04	77	1.00	95	107	97.8	109	91.4	98
1.07	22	0.97	85	84	70.4	99
0.98	38	0.98	61	0.98	88	100
0.78	14	0.98	75	0.97	79	100	99.9	99	98.2	101
1.04	35	1.05	86	1.00	91	100	98.6	91	87.4	102
..	..	1.05	69	0.97	94	92	86.1	76	60.1	103
1.21	19	1.02	49	1.00	90	98	88.1	94	77.1	104
1.09	5	1.11	61	0.98	98	94	86.3	80	68.0	105
..	..	0.93	41	0.96	96	96	93.0	82	74.2	106

أ.أ		أ.أ		أ.أ		أ.أ		الإلمام بالقراءة والكتابة		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي c.d		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي b.c		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي b.c		الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب a		الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين a		
نسبة الإناث إلى الذكور ^e 03/2002	نسبة الإناث (%) 03/2002	نسبة الإناث إلى الذكور ^e 03/2002	نسبة الإناث (%) 03/2002	نسبة الإناث إلى الذكور ^e 03/2002	نسبة الإناث (%) 03/2002	معدل الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور 2003	معدل الإناث (% من عمر 15 إلى 24 عاماً) 2003	معدل الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور 2003	معدل الإناث (% من عمر 15 وما فوق) 2003	
1.58	7	1.04	78	0.98	98	107
0.76	9	0.94	92	93	86.9	108
1.19	46	0.96	88	100	99.7	99	98.1	109
0.80	15	0.99	54	0.98	92	99	97.6	90	83.4	110
0.80	14	100	99.6	99	98.9	111
1.10	19	1.18	42	1.00	85	106	88.8	100	76.6	112
0.55	22	0.98	71	1.00	95	98	96.1	87	80.4	113
1.69	47	1.16	83	1.03	80	101	98.4	100	97.5	114
1.32	34	1.04	70	0.99	79	101	99.1	98	95.0	115
1.31	17	1.02	88	105	90.9	101	80.2	116
0.78	8	0.95	29	0.97	86	91	78.4	84	63.3	117
..	..	1.01	28	1.02	95	118
..	..	0.95	79	0.96	90	85	66.9	65	43.6	119
1.15	16	1.09	68	1.01	89	101	94.3	96	80.9	120
0.43	2	0.58	19	0.85	78	100	93.7	83	76.4	121
0.34	8	0.85	76	0.94	91	100	99.8	100	99.3	122
0.54	5	0.99	78	123
0.84	10	0.86	33	0.94	87	79	61.3	61	38.3	124
0.89	7	1.29	50	1.07	81	103	93.5	96	83.5	125
0.56	1	0.83	26	0.94	94	126
0.68	10	0.94	85	80	67.7	65	47.8	127
..	128
1.75	15	0.94	34	1.01	85	98	93.2	92	86.2	129
0.40	2	0.64	19	0.95	91	90	78.9	76	64.1	130
0.75	4	1.15	57	1.04	83	109	92.8	107	81.5	131
0.77	2	0.84	50	79	52.2	77	49.1	132
0.57	4	0.83	32	0.93	82	90	74.7	79	60.9	133
..	134
0.81	2	0.74	50	72	53.9	57	35.2	135
0.34	3	0.88	66	75	60.1	56	34.9	136
0.54	1	0.79	21	0.90	69	93	64.1	80	50.9	137
0.46	2	0.85	33	0.81	53	73	45.7	138
0.50	4	1.11	47	1.04	86	71	41.1	62	31.4	139
1.58	15	140
0.92	6	0.83	42	85	69.2	72	49.9	141
0.14	1	0.96	53	99	97.3	87	77.1	142
0.20	1	0.48	17	0.84	83	76	63.3	56	38.3	143
0.52	2	0.90	16	86	74.0	75	59.2	144
0.63	3	0.93	33	1.02	80	97	96.2	92	86.3	145
تنمية بشرية منخفضة										
0.83	2	1.03	12	1.00	79	94	68.1	85	65.2	146
1.16	5	1.21	36	1.00	75	103	89.4	97	78.1	147
0.63	4	78	59.8	148
1.48	4	1.53	27	1.07	89	123	90.3	149
0.81	2	0.69	17	0.80	32	150
0.28	15	0.46	21	0.71	59	60	50.9	41	28.5	151
0.27	2	0.77	14	0.97	67	82	55.5	73	43.4	152
..	101	66.5	93	50.0	153
0.53	2	0.98	24	1.00	66	101	80.7	90	70.2	154
0.29	1	0.68	27	0.99	78	155
..	..	0.48	13	0.80	58	156
..	0.89	54	70	41.0	57	29.2	157
0.69	7	0.80	26	0.82	60	95	86.5	80	59.4	158
0.46	2	1.04	88	98	75.9	84	58.8	159

أ ت أ		أ ت أ		أ ت أ		أ ت أ		أ ت أ		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
صافي نسبة الالتحاق بالتعليم العالي c,d		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي b,c		صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي b,c		الإلمام بالقراءة والكتابة لدى الشباب a		الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين a		
نسبة الإناث (%) إلى الذكور ^e	نسبة الإناث (%) 03/2002	نسبة الإناث (%) إلى الذكور ^e	نسبة الإناث (%) 03/2002	نسبة الإناث (%) إلى الذكور ^e	نسبة الإناث (%) 03/2002	معدل الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور 2003	معدل الإناث كنسبة مئوية من 15 من عمر 15 إلى 24 عاماً) 2003	معدل الإناث كنسبة مئوية من معدل الذكور 2003	معدل الإناث كنسبة مئوية من 15 من عمر 15 وما فوق) 2003	
0.65	1	0.86	57	76	62.6	66	53.8	160 أنغولا
0.15	(.)	0.74	18	0.86	42	161 إريتريا
0.24	1	0.48	13	0.69	47	56	32.5	49	22.6	162 بنن
0.36	4	0.57	15	0.81	54	74	51.5	64	38.2	163 ساحل العاج (كوت ديفوار)
0.44	1	0.98	81	94	76.2	80	62.2	164 جمهورية تنزانيا المتحدة
0.41	(.)	0.81	26	86	70.7	72	54.0	165 ملاوي
0.46	2	0.83	21	0.98	68	91	66.1	78	59.7	166 زامبيا
..	80	61.1	65	51.9	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
0.73	(.)	0.70	10	0.91	53	64	49.2	50	31.4	168 موزامبيق
0.45	1	0.78	8	0.84	52	92	69.5	78	51.9	169 بوروندي
0.33	1	0.57	13	0.85	47	82	51.8	69	33.8	170 إثيوبيا
0.19	1	67	46.8	52	33.5	171 جمهورية أفريقيا الوسطى
0.18	(.)	0.55	6	0.71	38	172 غينيا-بيساو
0.17	(.)	0.31	4	0.68	51	42	23.1	31	12.7	173 تشاد
..	0.77	39	52	16.9	44	11.9	174 مالي
0.34	1	0.67	7	0.73	31	55	14.0	44	8.1	175 بوركينافاسو
0.40	1	64	29.9	52	20.5	176 سيراليون
0.34	1	0.67	5	0.69	31	54	14.2	48	9.4	177 النيجر
..	92	81.2	84	69.6	البلدان النامية
..	81	56.8	70	44.6	البلدان الأقل نمواً
..	87	75.8	71	53.1	الدول العربية
..	99	97.5	91	86.2	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ
..	101	96.3	98	88.9	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
..	79	63.3	66	46.6	جنوب آسيا
..	88	67.9	76	52.6	أفريقيا جنوب الصحراء
..	100	99.6	99	98.6	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة
..	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (م ت أ)
..	بلدان (م ت أ) ذات الدخل المرتفع
..	تنمية بشرية مرتفعة
..	93	84.1	86	73.3	تنمية بشرية متوسطة
..	86	63.6	73	47.9	تنمية بشرية منخفضة
..	دخل مرتفع
..	99	96.3	93	86.2	دخل متوسط
..	82	65.4	70	49.9	دخل منخفض
..	العالم

ملاحظات

* أ ت أ = أهداف التنمية للألفية

- f تقدير أولي لمعهد الإحصاء في اليونيسكو، معروض لمراجعة إضافية.
- g تشير البيانات إلى العام الدراسي 01/2000.
- h تشير البيانات إلى العام الدراسي 02/2001.
- i تشير البيانات إلى العام الدراسي 2000/1999.
- j تقدير قطني.
- k تقدير صادر عن معهد الإحصاء في اليونيسكو في يوليو/تموز 2002.
- l تشير البيانات إلى العام الدراسي 04/2003.
- m تشير البيانات إلى عام بين عامي 1995 و1999.
- n تشير البيانات إلى العام الدراسي 99/1998.
- o تشير البيانات إلى عام أو فترة زمنية غير العام أو الفترة الزمنية المحددين أو تختلف عن التعريف المعياري أو تشير إلى جزء من البلد دون سواه.
- p تشير البيانات إلى العام الدراسي 05/2004.
- أ ت أ = أهداف التنمية للألفية
- a تشير البيانات إلى تقديرات قطنية لمعدلات الإلمام بالقراءة والكتابة ترد في مسوح أو تعدادات سكانية أجريت بين عامي 2000 و2004، ما لم يرد خلاف ذلك، بالنظر إلى الاختلافات في المنهجية الإحصائية وملازمة البيانات، يجب الحذر في عقد مقارنات بين البلدان وعلى مر الزمن. لمزيد من التفاصيل، يرجى زيارة الموقع التالي: www.unesco.org/ev.php?ID=4930_201&ID2=DO_TOPIC.
- b يمثل صافي نسبة الالتحاق بالتعليم نسبة الأطفال الملتحقين بالمدارس في السن الرسمية المناسبة للمستوى التعليمي المشار إليه إلى مجموع السكان في السن المذكورة. قد يتجاوز صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الـ 100 بسبب التفاوت في مجموعتي البيانات.
- c قد تشير البيانات المتعلقة ببعض البلدان إلى تقديرات لمعهد الإحصاء في اليونيسكو. للتفاصيل، راجع www.unesco.org. بما أن البيانات قد جُمعت من مصادر مختلفة، يجب الحذر في عقد مقارنات بين الدول.
- d يجري حساب نسبة الالتحاق بالتعليم العالمي عموماً كنسبة إجمالية.
- e يجري حسابها باعتبارها نسبة الالتحاق بين الإناث إلى نسبة الالتحاق بين الذكور.

المصادر

- المصدران 1 و3، معهد الإحصاء في اليونيسكو 2005a.
- المصدران 2 و4، جرى حسابهما على أساس بيانات معهد الإحصاء في اليونيسكو 2005a عن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.
- الأمم المتحدة 5 و7 و9، معهد الإحصاء في اليونيسكو 2005c.
- الأمم المتحدة 6 و8 و10، جرى حسابها على أساس بيانات معهد الإحصاء في اليونيسكو 2005c عن صافي معدلات الالتحاق.

اللامساواة الجنسانية في النشاطات الاقتصادية

أفراد الأسرة العاملون المساهمون في دخلها (%)		النسبةُ العاملة للإناث حسب النشاط الاقتصادي (%)						النشاط الاقتصادي للإناث (من عمر 15 عاماً وما فوق)			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
		الخدمات		الصناعة		الزراعة		كثافة مئوية			
الرجال -1995	النساء -1995	الرجال -1995	النساء -1995	الرجال -1995	النساء -1995	الرجال -1995	النساء -1995	من معدل الذكور	الدليل (100-1990)	المعدل (%)	
^a 2003	^a 2003	^a 2002	^a 2002	^a 2002	^a 2002	^a 2002	^a 2002	2003	2003	2003	
تنمية بشرية مرتفعة											
38	63	58	88	33	9	6	2	86	111	60.3	1 النرويج
50	50	54	85	33	10	12	3	83	101	66.7	2 أيسلندا
42	58	64	87	30	10	6	3	79	109	56.7	3 أستراليا
..	58	104	38.3	4 لكسمبرغ
35	65	64	87	33	11	4	2	83	105	60.7	5 كندا
50	50	61	88	36	11	3	1	90	102	62.8	6 السويد
41	59	59	84	36	13	5	3	67	104	51.1	7 سويسرا
47	53	50	83	39	14	11	2	54	119	38.3	8 أيرلندا
15	85	58	82	36	10	3	1	67	107	40.3	9 بلجيكا
37	63	65	87	32	12	3	1	83	107	59.6	10 الولايات المتحدة الأمريكية
19	81	57	73	37	21	5	5	68	104	51.2	11 اليابان
20	80	64	86	31	9	4	2	68	107	46.0	12 هولندا
58	42	53	82	40	14	7	4	87	98	56.8	13 فنلندا
..	..	59	85	36	14	5	2	85	100	61.8	14 الدانمرك
32	68	62	88	36	11	2	1	76	106	53.5	15 المملكة المتحدة
..	..	64	86	34	13	2	1	78	108	49.3	16 فرنسا
33	67	52	80	43	14	5	6	66	103	44.2	17 النمسا
46	54	55	75	39	20	6	5	60	108	39.0	18 إيطاليا
39	61	56	82	32	12	12	6	81	111	58.4	19 نيوزيلندا
22	78	52	80	44	18	3	2	71	101	48.0	20 ألمانيا
37	63	51	81	42	15	8	5	58	114	38.5	21 إسبانيا
13	87	73	90	27	10	(.)	(.)	66	105	51.2	22 هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية حرة)
24	76	62	86	34	12	3	1	69	116	49.5	23 إسرائيل
31	69	56	70	30	12	15	18	60	109	38.7	24 اليونان
24	76	69	81	31	18	(.)	(.)	64	99	50.0	25 سنغافورة
38	62	43	61	46	29	10	10	81	97	54.3	26 سلوفينيا
30	70	44	63	44	23	12	14	72	105	51.8	27 البرتغال
12	88	57	70	34	19	9	12	71	113	54.4	28 جمهورية كوريا
16	84	58	83	31	13	5	4	63	103	49.3	29 قبرص
..	..	49	63	29	10	5	4	80	108	62.6	30 بربادوس
14	86	44	68	50	28	6	3	83	100	61.3	31 الجمهورية التشيكية
..	..	61	78	36	21	3	1	38	114	26.5	32 مالطة
..	64	113	51.0	33 بروني دار السلام
41	59	69	87	30	12	1	(.)	48	127	37.2	34 الأرجنتين
30	70	49	71	42	26	9	4	72	102	48.7	35 هنغاريا
42	58	40	63	40	18	19	19	81	99	57.0	36 بولندا
..	..	53	83	29	13	18	5	50	122	39.0	37 شيلي
50	50	48	73	42	23	10	4	82	94	60.1	38 إستونيا
41	59	45	67	34	21	20	12	80	96	57.3	39 ليتوانيا
..	47	129	42.6	40 قطر
..	..	55	86	36	14	9	(.)	38	110	32.1	41 الإمارات العربية المتحدة
25	75	44	71	48	26	8	4	84	99	62.6	42 سلوفاكيا
..	40	121	34.5	43 البحرين
..	49	96	36.2	44 الكويت
27	73	47	63	37	21	16	15	74	102	49.0	45 كرواتيا
25	74	62	85	32	14	6	2	68	110	48.9	46 أوروغواي
57	43	51	80	27	15	22	4	47	114	37.9	47 كوستا ريكا
50	50	47	72	35	16	18	12	80	94	59.0	48 لاتفيا
..	49 سانت كيتس ونيفيس
..	..	69	93	24	5	6	1	84	104	67.1	50 جزر البهاما
..	51 سيشيل
..	67	122	51.5	52 كوبا
51	49	48	72	28	22	24	6	49	120	40.6	53 المكسيك

أفراد الأسرة العاملون المساهمون في دخلها (%)		النسبة العامة للإناث بحسب النشاط الاقتصادي (%)						النشاط الاقتصادي للإناث (من عمر 15 عاماً وما فوق)			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	
الرجال -1995 2003 ^a	النساء -1995 2003 ^a	الخدمات		الصناعة		الزراعة		من معدّل الذكور 2003	الدليل (100-1990) 2003	المعدّل (%) 2003		
الرجال -1995 2003 ^a	النساء -1995 2003 ^a	الرجال -1995 2002 ^a	النساء -1995 2002 ^a	الرجال -1995 2002 ^a	النساء -1995 2002 ^a	الرجال -1995 2002 ^a	النساء -1995 2002 ^a	كنسبة مئوية				
..	توغا	54
..	85	93	55.8	بلغاريا	55
64	36	51	85	20	10	29	6	56	114	44.3	بنما	56
25	75	53	84	36	13	11	3	60	116	45.3	ترينيداد وتوباغو	57
تنمية بشرية متوسطة												
..	35	126	25.9	الجمهورية العربية الليبية	58
39	61	73	104	50.1	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	59
..	أنغوا وبربودا	60
..	..	45	57	34	29	21	14	62	110	49.2	ماليزيا	61
58	42	49	69	36	23	15	8	83	98	59.1	الاتحاد الروسي	62
..	..	49	74	27	10	24	16	52	98	43.7	البرازيل	63
29	71	30	33	30	22	40	45	76	97	50.3	رومانيا	64
..	..	46	45	39	43	15	13	49	112	38.7	موريشيوس	65
..	..	46	77	32	12	17	10	غرينادا	66
..	82	97	59.0	بيلازوس	67
..	60	99	43.1	البوسنة والهرسك	68
42	58	48	76	19	17	33	7	62	116	49.3	كولومبيا	69
..	..	40	72	24	10	31	14	دومينيكا	70
..	27	160	20.3	عمان	71
..	74	104	60.2	ألبانيا	72
34	66	30	35	20	17	50	48	85	97	72.9	تايلاند	73
..	ساموا (الغربية)	74
..	..	57	86	28	12	15	2	55	117	44.2	فنزويلا	75
..	..	49	71	24	14	27	16	سانت لوسيا	76
..	29	150	22.4	المملكة العربية السعودية	77
40	60	33	55	39	22	22	17	80	98	55.3	أوكرانيا	78
34	66	65	84	24	10	11	6	45	121	35.6	بيرو	79
..	82	101	61.2	كازاخستان	80
..	40	126	30.7	لبنان	81
36	64	60	79	30	16	10	4	40	121	33.7	إكوادور	82
..	89	99	62.3	أرمينيا	83
..	..	37	63	18	12	45	25	62	107	50.1	الفلبين	84
..	86	98	72.4	الصين	85
..	..	64	97	22	1	8	2	50	126	37.6	سورينام	86
..	سانت فنسنت وجزر غرينادين	87
..	..	40	69	21	10	39	20	44	111	37.5	باراغوي	88
..	48	115	37.7	تونس	89
..	36	165	28.1	الأردن	90
68	32	44	81	19	12	37	6	33	116	27.7	بليز	91
..	49	149	39.5	فيجي	92
44	56	37	27	23	22	38	49	56	108	43.5	سري لانكا	93
32	68	48	29	28	15	24	56	63	117	51.2	تركيا	94
77	23	53	81	26	17	21	2	49	121	41.2	الجمهورية الدومينيكية	95
43	57	55	39	16	24	18	5	80	101	65.4	ملديف	96
..	82	105	62.7	تركمانستان	97
34	66	45	81	26	9	30	10	86	101	67.3	جامايكا	98
54	46	39	141	30.5	إيران (جمهورية-الإسلامية)	99
43	57	35	41	12	6	53	53	79	100	55.7	جورجيا	100
..	..	49	50	14	7	37	43	76	107	55.2	أذربيجان	101
54	46	58	62	32	11	9	26	14	153	9.6	الأراضي الفلسطينية المحتلة	102
..	41	165	31.6	الجزائر	103
61	39	42	74	25	22	34	4	56	128	47.6	السلفادور	104
..	54	110	46.9	الرأس الأخضر	105
..	38	125	29.5	الجمهورية العربية السورية	106

أفراد الأسرة العاملون المساهمون في دخلها (%)		النسبةُ العاملة للإنان حسب النشاط الاقتصادي (%)						النشاط الاقتصادي للإنان (من عمر 15 عاماً وما فوق)			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
الرجال -1995 2003 ^a	النساء -1995 2003 ^a	الخدمات		الصناعة		الزراعة		كثافة مئوية من معدل الذكور	الدليل (100-1990)	المعدل (%)	
الرجال -1995 2003 ^a	النساء -1995 2003 ^a	الرجال -1995 2002 ^a	النساء -1995 2002 ^a	الرجال -1995 2002 ^a	النساء -1995 2002 ^a	الرجال -1995 2002 ^a	النساء -1995 2002 ^a	2003	2003	2003	
..	51	117	41.9	غيانا
..	91	96	73.3	فييت نام
..	..	34	38	14	8	52	53	85	105	61.4	فيرغيزستان
..	..	38	41	19	16	43	43	69	112	56.3	إندونيسيا
..	86	107	63.0	أوزبكستان
..	58	120	48.5	نيكاراغوا
37	63	55	82	39	14	6	3	58	107	48.6	بوليفيا
30	70	88	103	73.9	منغوليا
30	70	31	40	18	10	52	50	84	98	60.2	جمهورية مولدوفا
60	40	30	67	21	25	50	9	49	123	41.6	هندوراس
..	..	27	56	18	23	50	18	44	134	37.7	غواتيمالا
..	فانواتو
67	33	48	54	25	7	27	39	46	119	36.0	مصر
..	..	50	75	33	14	12	9	59	102	47.3	جنوب أفريقيا
..	52	101	45.8	غينيا الاستوائية
..	81	113	58.9	طاجيكستان
..	77	101	63.2	غابون
81	19	63	54	32	40	6	6	53	108	41.9	المغرب
..	..	49	63	17	7	33	29	68	101	53.7	ناميبيا
..	سان تومي وبرينسيبي
..	50	105	42.5	الهند
..	92	97	80.8	جزر سليمان
..	75	99	65.8	ميانمار
36	64	97	98	80.1	كمبوديا
55	45	51	67	26	14	22	17	76	95	62.4	بوتسوانا
..	73	99	62.3	جزر القمر
..	85	101	74.6	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
..	65	100	57.1	بوتان
67	33	36	18	20	9	44	73	44	129	36.7	باكستان
..	67	101	56.9	نيبال
..	79	100	67.6	بابوا غينيا الجديدة
..	98	98	79.8	غانا
19	81	30	12	11	9	53	77	76	101	66.5	بنغلاديش
..	86	96	73.1	تيمور-ليشتي
..	42	116	35.7	السودان
..	71	100	58.4	الكونغو
..	62	101	53.5	توغو
..	88	98	79.1	أوغندا
..	78	97	64.9	زيمبابوي
تنمية بشرية منخفضة											
..	78	99	68.9	مدغشقر
..	52	107	42.1	سوازيلندا
..	59	105	49.7	الكاميرون
..	56	103	47.7	ليسوتو
..	جيبوتي
74	26	43	9	14	3	43	88	37	110	30.9	اليمن
..	74	97	63.1	موريتانيا
..	..	23	57	15	6	63	37	70	97	55.6	هايتي
..	..	57	75	23	10	20	16	85	100	74.7	كينيا
..	78	101	69.8	غامبيا
..	89	97	77.0	غينيا
..	72	101	61.8	السنغال
..	..	67	87	30	11	4	2	56	102	47.8	نيجيريا
..	88	98	82.3	رواندا

أفراد الأسرة العاملون المساهمون في دخلها (%)	النسبة العامة للإنجازات بحسب النشاط الاقتصادي (%)								النشاط الاقتصادي للإنجازات (من عمر 15 عاماً وما فوق)			الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	الخدمات		الصناعة		الزراعة		كنسبة مئوية					
	الرجال -1995	النساء -1995	الرجال -1995	النساء -1995	الرجال -1995	النساء -1995	المدخل من معدل الذكور 2003	الدليل (100-1990)	المدخل (%) 2003			
^a 2003	^a 2003	^a 2002	^a 2002	^a 2002	^a 2002	^a 2002	^a 2002	2003	2003	2003	160 أنغولا	
..	82	98	72.5	161 إريتريا	
..	87	98	74.5	162 بنن	
..	90	96	73.1	163 ساحل العاج (كوت ديفوار)	
..	51	102	44.0	164 جمهورية تنزانيا المتحدة	
..	93	97	81.4	165 ملاوي	
..	90	97	77.5	166 زامبيا	
..	74	98	63.9	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية	
..	72	97	60.3	168 موزامبيق	
..	92	99	82.6	169 بوروندي	
..	89	98	81.7	170 إثيوبيا	
..	67	98	57.2	171 جمهورية أفريقيا الوسطى	
..	78	96	67.1	172 غينيا-بيساو	
..	63	100	57.0	173 تشاد	
..	77	102	67.4	174 مالي	
..	79	97	69.6	175 بوركينافاسو	
..	85	97	74.6	176 سيراليون	
..	55	107	45.2	177 النيجر	
..	75	99	69.3	البلدان النامية	
..	67	102	56.0	البلدان الأقل نمواً	
..	74	100	64.3	الدول العربية	
..	42	119	33.3	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	
..	83	100	68.9	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	
..	52	110	42.7	جنوب آسيا	
..	52	107	44.1	أفريقيا جنوب الصحراء	
..	73	99	62.3	وسط أوروبا وشرقها - رابطة الدول المستقلة	
..	81	99	57.5	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (م ت ا)	
..	72	107	51.8	بلدان (م ت ا) ذات الدخل المرتفع	
..	75	107	52.8	تنمية بشرية مرتفعة	
..	71	106	51.1	تنمية بشرية متوسطة	
..	68	101	56.4	تنمية بشرية منخفضة	
..	71	99	61.3	دخل مرتفع	
..	74	107	52.5	دخل متوسط	
..	73	102	59.5	دخل منخفض	
..	61	103	51.2	العالم	
..	69	103	55.6		

المصادر

الأعمدة 1-3: جرى حسابها على أساس بيانات منظمة العمل الدولية 2002 عن السكان النشطين اقتصادياً، ومجموع السكان.
الأعمدة 4-9: منظمة العمل الدولية 2003.
المودان 10 و11: جرى حسابهما على أساس بيانات منظمة العمل الدولية 2005b عن أفراد الأسرة العاملين المساهمين في دخلها.

ملاحظات

نظراً لحدودية البيانات، يجب الحذر في مقارنة إحصاءات العمل بين مختلف البلدان وعلى مر الزمن. للملاحظات المفصلة عن البيانات، أنظر منظمة العمل الدولية 2002، 2003، 2005b. قد لا يصل مجموع حصة النسب المئوية من العمالة بحسب النشاط الاقتصادي إلى 100 بسبب تدوير الأرقام أو إغفال النشاطات غير المصنفة.
a تشير البيانات إلى أحدث عام خلال الفترة الزمنية المحددة.

الوقت المُخصَّص (%)

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	العام	مجموع وقت العمل (دقائق في اليوم)		مجموع وقت العمل		الوقت الذي تنفقه النساء على		الوقت الذي ينفقه الرجال على	
		النساء	الرجال	النشاطات غير المرتبطة بالسوق	النشاطات المرتبطة بالسوق	النشاطات غير المرتبطة بالسوق	النشاطات المرتبطة بالسوق	النشاطات غير المرتبطة بالسوق	النشاطات المرتبطة بالسوق
بلدان نامية مختارة									
مناطق مدينية									
	1983	399	356	49	51	24	76	77	23
	1992	398	366	60	40	35	65	86	14
	1986	590	572	46	54	41	59	79	21
	1978	579	554	58	42	25	75	67	33
	1983	440	416	59	41	30	70	87	13
	العدل ^a	481	453	54	46	31	69	79	21
مناطق ريفية									
	1990	545	496	52	48	35	65	70	30
	1977	678	579	59	41	37	63	84	16
	1988	676	500	56	44	42	58	76	24
	1978	641	547	56	44	46	54	67	33
	1978	692	586	59	41	52	48	66	34
	1978	649	534	56	44	48	52	65	35
	1978	583	520	52	48	37	63	70	30
	1975-77	546	452	73	27	29	71	84	16
	العدل ^a	617	515	59	41	38	62	76	24
قطر^b									
	2000	457	391	61	39	35	65	92	8
	2000	545	501	61	39	49	51	75	25
	2000	332	273	51	49	35	65	70	30
	العدل ^a	445	388	58	42	40	60	79	21
بلدان مختارة من منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي^c									
	1997	435	418	104	46	54	70	62	38
	1992	438	393	111	49	51	69	71	29
	1998	420	429	98	53	47	59	65	35
	1987	449	458	98	68	58	42	79	21
	1987-88	430	410	105	51	49	61	64	36
	1999	391	363	108	46	54	67	60	40
	1991-92	440	441	100	44	56	70	61	39
	1999	432	445	97	51	49	59	60	40
	1991-92	375	377	99	51	49	71	74	26
	1988-89	470	367	128	45	55	78	77	23
	1996	393	363	108	66	43	57	93	7
	1999	431	373	116	64	36	55	88	12
	1996	535	481	111	46	54	65	58	42
	1995	308	315	98	48	52	73	69	31
	1999	420	417	101	46	54	68	60	40
	1990-91	445	412	108	50	38	62	64	36
	1985	413	411	100	51	49	63	68	32
	1985	453	428	106	50	37	63	63	37
	العدل ^e	423	403	105	52	48	64	69	31

ملاحظات

- ^a يشير إلى المعدل غير المرجح للبلدان أو المناطق المشار إليها أعلاه.
- ^b تصنيفات الأنشطة المرتبطة بالسوق والأنشطة الأخرى غير مرتبطة بالسوق غير متوفرة للنشر في الوقت المحدد. ويتم جمع بيانات عن استخدام الوقت في بلدان أخرى أيضاً، بما فيها الإكوادور وبنين وتايلاند ونشاد والجمهورية الدومينيكية وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وعمان وغواتيمالا والفلبين وهيت نام وكوبا ومالي والمغرب والمكسيك والنيجال ونيجيريا ونيجاراغوا. تشير النشاطات المرتبطة بالسوق إلى نشاطات الإنتاج القائمة على متعلّيات السوق، كما يرد تحديدها في نظام الأمم المتحدة المنقح للحسابات القُطرية؛ لا تتماثل المُسَوَّح التي أُجريت قبل عام 1993 تماثلاً تاماً مع تلك التي أُجريت في السنوات اللاحقة.
- ^c بما في ذلك إسرائيل ولاتفيا مع أنّهما ليستا عضوين في منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي.
- ^d Goldsmith-Clermont and Aligisakis 1995.
- ^e يشير إلى المعدل غير المرجح لبلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي المذكورة أعلاه (ما عدا إسرائيل ولاتفيا).

المصادر

الاصعدة 1-10: للمناطق الريفية والمدينية في البلدان النامية المختارة، Harvey 1995؛ للدراسات القُطرية في البلدان النامية المختارة، الأمم المتحدة 2002؛ لبلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي ولاتفيا، Harvey 2001، ما لم يرد خلاف ذلك.

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	العام الذي مُنحت فيه المرأة حق ^د		النساء في الحكومة على المستوى الوزاري (ب من المجموع) ^ب	العام الذي انتخبت فيه أول امرأة (E) أو عينت (A) نائباً في البرلمان	عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان (أ من المجموع) ^ج		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
	النساء في الحكومة على المستوى الوزاري (ب من المجموع) ^ب				عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان (أ من المجموع) ^ج		
	التصويت	الترشح للانتخابات			مجلس نواب/عموم أو مجلس واحد	مجلس شيوخ أو أعيان	
1	1907	1913, 1907	44.4	A 1911	36	38.2	1
2	1920, 1915	1920, 1915	27.3	E 1922	21	30.2	2
3	1962, 1902	1962, 1902	20.0	E 1943	6	24.7	3
4	1919	1919	14.3	E 1919	13	23.3	4
5	1960, 1917	1960, 1920	23.1	E 1921	13	21.1	5
6	1921, 1862	1921, 1907	52.4	E 1921	38	45.3	6
7	1971	1971	14.3	E 1971	14	25.0	7
8	1928, 1918	1928, 1918	21.4	E 1918	8	13.3	8
9	1948, 1919	1948, 1921	21.4	A 1921	9	34.7	9
10	1965, 1920	1788 ^د	14.3	E 1917	7	15.0	10
11	1947, 1945	1947, 1945	12.5	E 1946	1	7.1	11
12	1919	1917	36.0	E 1918	21	36.7	12
13	1906	1906	47.1	E 1907	32	37.5	13
14	1915	1915	33.3	E 1918	31	36.9	14
15	1928, 1918	1928, 1918	28.6	E 1918	6	18.1	15
16	1944	1944	17.6	E 1945	7	12.2	16
17	1918	1918	35.3	E 1919	12	33.9	17
18	1945	1945	8.3	E 1946	13	11.5	18
19	1893	1919	23.1	E 1933	14	28.3	19
20	1918	1918	46.2	E 1919	0	32.8	20
21	1931	1931	50.0	E 1931	15	36.0	21
22	22
23	1948	1948	16.7	E 1949	7	15.0	23
24	1952, 1949	1952, 1949	5.6	E 1952	7	14.0	24
25	1947	1947	0	E 1963	5	16.0	25
26	1945	1945	6.3	E ^{هـ} 1992	0	12.2	26
27	1976, 1931	1976, 1931	16.7	E 1934	8	19.1	27
28	1948	1948	5.6	E 1948	2	13.0	28
29	1960	1960	0	E 1963	2	16.1	29
30	1950	1950	29.4	A 1966	4	13.3	30
31	1920	1920	11.1	E ^و 1992	0	17.0	31
32	1947	1947	15.4	E 1966	3	9.2	32
33	—	—	9.1	—	..	f ..	33
34	1947	1947	8.3	E 1951	6	33.7	34
35	1918	1918	11.8	E 1920	21	9.1	35
36	1918	1918	5.9	E 1919	14	20.2	36
37	1949, 1931	1949, 1931	16.7	E 1951	0	12.5	37
38	1918	1918	15.4	E 1919	0	18.8	38
39	1921	1921	15.4	A 1920	0	22.0	39
40	—	—	7.7	—	..	f ..	40
41	—	—	5.6	—	0	0.0	41
42	1920	1920	0	E ^و 1992	0	16.7	42
43	1973 ^و	1973 ^و	8.7	A 2002	0	0.0	43
44	—	—	0	—	0	h ..	44
45	1945	1945	33.3	E ^و 1992	0	21.7	45
46	1932	1932	0	E 1942	6	12.1	46
47	1949	1949	25.0	E 1953	11	35.1	47
48	1918	1918	23.5	..	0	21.0	48
49	1951	1951	0	E 1984	7	0.0	49
50	1964, 1961	1964, 1961	26.7	A 1977	4	20.0	50
51	1948	1948	12.5	E+A 1976	16	29.4	51
52	1934	1934	16.2	E 1940	34	36.0	52
53	1947	1953	9.4	A 1952	12	24.2	53

أنا

عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان

(% من المجموع)^c

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	العام الذي مُنحت فيه المرأة حق ^a		النساء في الحكومة على المستوى الوزاري (% من المجموع) ^b	العام الذي انتخبت فيه أول امرأة أو عيّنت (A) تافياً في البرلمان	عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان (% من المجموع) ^c		
	التصويت	الترشح للانتخابات			مجلس نواب/عموم أو مجلس واحد	مجلس شيوخ أو أعيان	
54	تونس	1944	0.0	..	
55	بلغاريا	1944	23.8	E 1945	26.3	..	
56	بنما	1946, 1941	14.3	E 1946	16.7	..	
57	ترينيداد وتوباغو	1946	18.2	E+A 1962	19.4	32.3	
تنمية بشرية متوسطة							
58	الجمهورية العربية الليبية	1964	
59	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	1946	16.7	E 1990	19.2	..	
60	أنتيغوا وبربودا	1951	15.4	A 1984	10.5	17.6	
61	ماليزيا	1957	9.1	E 1959	9.1	25.7	
62	الاتحاد الروسي	1918	0	E 1993	9.8	3.4	
63	البرازيل	1934	11.4	E 1933	8.6	12.3	
64	رومانيا	1946, 1929	12.5	E 1946	11.1	9.5	
65	موريشيوس	1956	8.0	E 1976	5.7	..	
66	غرينادا	1951	40.0	E+A 1976	26.7	38.5	
67	بيلاروس	1919	10.0	E 1990	29.4	31.6	
68	البوسنة والهرسك	1946	11.1	E 1990	16.7	0.0	
69	كولومبيا	1954	35.7	A 1954	12.0	8.8	
70	دومينيكا	1951	0	E 1980	19.4	..	
71	عمان	2003, 1994	10.0	..	2.4	15.5	
72	ألبانيا	1920	5.3	E 1945	6.4	..	
73	تايلاند	1932	7.7	A 1948	10.6	10.5	
74	ساموا (الغربية)	1990, 1948	7.7	A 1976	6.1	..	
75	فنزويلا	1946	13.6	E 1948	9.7	..	
76	سانت لوسيا	1951	8.3	A 1979	11.1	36.4	
77	المملكة العربية السعودية	—	0	—	0.0	..	
78	أوكرانيا	1919	5.6	E 1990	5.3	..	
79	بيرو	1955	11.8	E 1956	18.3	..	
80	كازاخستان	1924	17.6	E 1990	10.4	7.7	
81	لبنان	1952	6.9	A 1963	2.3	..	
82	إكوادور	1967, 1929	14.3	E 1956	16.0	..	
83	أرمينيا	1921	0	E 1990	5.3	..	
84	الفلبين	1937	25.0	E 1941	15.3	16.7	
85	الصين	1949	6.3	E 1954	20.2	..	
86	سورينام	1948	11.8	E 1975	19.6	..	
87	سانت فنسنت وجزر غرينادين	1951	20.0	E 1979	22.7	..	
88	باراغوي	1961	30.8	E 1963	10.0	8.9	
89	تونس	1959, 1957	7.1	E 1959	22.8	..	
90	الأردن	1974	10.7	A 1989	5.5	12.7	
91	بليز	1954	6.3	E+A 1984	6.7	25.0	
92	فيجي	1963	9.1	A 1970	8.5	12.5	
93	سري لانكا	1931	10.3	E 1947	4.9	..	
94	تركيا	1934, 1930	4.3	A 1935	4.4	..	
95	الجمهورية الدومينيكية	1942	14.3	E 1942	17.3	6.3	
96	مديف	1932	11.8	E 1979	12.0	..	
97	تركمانستان	1927	9.5	E 1990	
98	جامايكا	1944	17.6	E 1944	11.7	19.0	
99	إيران (جمهورية-الإسلامية)	1963	6.7	E+A 1963	4.1	..	
100	جورجيا	1921, 1918	22.2	E 1992	9.4	..	
101	أذربيجان	1921	15.0	E 1990	10.5	..	
102	الأراضي الفلسطينية المحتلة	
103	الجزائر	1962	10.5	A 1962	6.2	2.8	
104	السلفادور	1939	35.3	E 1961	10.7	..	
105	الرأس الأخضر	1975	18.8	E 1975	11.1	..	
106	الجمهورية العربية السورية	1953, 1949	6.3	E 1973	12.0	..	

أداء*

عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان

(% من المجموع)^c

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	العام الذي مُنحت فيه المرأة حق ^a		النساء في الحكومة على المستوى الوزاري (% من المجموع) ^b	العام الذي انتخبت فيه أول امرأة (E) أو عيّنت (A) قائماً في البرلمان	مجلس نواب/عموم أو مجلس واحد		مجلس شيوخ أو أعيان
	التصويت	الترشح للانتخابات			1990	2005	
107	غيانا	1953	1945	E 1968	30.8	37	..
108	فيت نام	1946	1946	E 1976	27.3	18	..
109	قيرغيزستان	1918	1918	E ^o 1990	3.2	0	..
110	إندونيسيا	1945	1945	A 1950	11.3	12	..
111	أوزبكستان	1938	1938	E ^o 1990	17.5	0	15.0
112	نيكاراغوا	1955	1955	E 1972	20.7	15	..
113	بوليفيا	1952, 1938	1952, 1938	E 1966	19.2	9	11.1
114	متغوليا	1924	1924	E 1951	6.7	25	..
115	جمهورية مولدوفا	1978	1978	E 1990	15.8	0	..
116	هندوراس	1955	1955	E 1957	5.5	10	..
117	غواتيمالا	1985, 1946	1985, 1946	E 1956	8.2	7	..
118	فانواتو	1980, 1975	1980, 1975	E 1987	3.8	4	..
119	مصر	1956	1956	E 1957	2.9	4	6.8
120	جنوب أفريقيا	1994, 1930	1994, 1930	E 1933	32.8	3	33.3
121	غينيا الاستوائية	1963	1963	E 1968	18.0	13	..
122	طاجيكستان	1924	1924	E ^o 1990	..	0	11.8
123	غابون	1956	1956	E 1961	9.2	13	15.4
124	المغرب	1963	1963	E 1993	10.8	0	1.1
125	ناميبيا	1989	1989	E 1989	25.0	7	26.9
126	سان تومي وبرينسيبي	1975	1975	E 1975	9.1	12	..
127	الهند	1950	1950	E 1952	8.3	5	11.6
128	جزر سليمان	1974	1974	E 1993	0.0	0	..
129	ميانمار	1935	1946	E 1947
130	كمبوديا	1955	1955	E 1958	9.8	0	13.1
131	بوتسوانا	1965	1965	E 1979	11.1	5	..
132	جزر القمر	1956	1956	E 1993	3.0	0	..
133	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	1958	1958	E 1958	22.9	6	..
134	بوتان	1953	1953	E 1975	8.7	2	..
135	باكستان	1947	1947	E ^o 1973	21.3	10	18.0
136	نيبال	1951	1951	A 1952	5.9	6	8.3
137	بابوا غينيا الجديدة	1964	1963	E 1977	0.9	0	..
138	غانا	1954	1954	1960	10.9	0	..
139	بنغلاديش	1972	1972	E 1973	2.0	10	..
140	تيمور-ليشتي	25.3 ^k	0	..
141	السودان	1964	1964	E 1964	9.7	0	..
142	الكونغو	1961	1961	E 1963	8.5	14	15.0
143	توغو	1945	1945	E 1961	6.2	5	..
144	أوغندا	1962	1962	A 1962	23.9	12	..
145	زيمبابوي	1957, 1919	1978, 1919	E+A 1980	10.0	11	..
تنمية بشرية منخفضة							
146	مدغشقر	1959	1959	E 1965	6.9	7	11.1
147	سوازيلندا	1968	1968	E+A 1972	10.8	4	30.0
148	الكاميرون	1946	1946	E 1960	8.9	14	..
149	ليسوتو	1965	1965	A 1965	11.7	0	36.4
150	جيبوتي	1946	1986	E 2003	10.8	0	..
151	اليمن	1970, 1967	1970, 1967	E ^o 1990	0.3	4	..
152	موريتانيا	1961	1961	E 1975	3.7	0	5.4
153	هايتي	1950	1957	E 1961	3.6	0	25.9
154	كينيا	1963, 1919	1963, 1919	E+A 1969	7.1	1	..
155	غامبيا	1960	1960	E 1982	13.2	8	..
156	غينيا	1958	1958	E 1963	19.3	0	..
157	السنغال	1945	1945	E 1963	19.2	13	..
158	نيجيريا	1958	1958	..	6.4	0	3.7
159	رواندا	1961	1961	1981	48.8	17	34.6

أ ت أ

عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان
(% من المجموع) ^c

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	عدد المقاعد التي تشغلها نساء في البرلمان (% من المجموع) ^c		النساء في الحكومة على المستوى الوزاري (% من المجموع) ^b	العام الذي انتخبت فيه أول امرأة (E) أو عيّنت (A) نائباً في البرلمان	العام الذي مُنحت فيه المرأة حق ^a	
	مجلس نواب/عموم أو مجلس واحد	مجلس شيوخ أو أعيان			التصويت	الترشح للانتخابات
160 أنغولا	15	15.0	5.7	E 1980	1975	1975
161 إريتريا	0	22.0	17.6	E 1994	1955	1955
162 بنن	3	7.2	19.0	E 1979	1956	1956
163 ساحل العاج (كوت ديفوار)	6	8.5	17.1	E 1965	1952	1952
164 جمهورية تنزانيا المتحدة	0	21.4	15.4	..	1959	1959
165 ملاوي	10	14.0	14.3	E 1964	1961	1961
166 زامبيا	7	12.7	25.0	E+A 1964	1962	1962
167 جمهورية الكونغو الديمقراطية	5	12.0	12.5	E 1970	1970	1967
168 موزامبيق	16	34.8	13.0	E 1977	1975	1975
169 بوروندي	0	18.4	10.7	E 1982	1961	1961
170 إثيوبيا	0	7.7	5.9	E 1957	1955	1955
171 جمهورية أفريقيا الوسطى	4	..	10.0	E 1987	1986	1986
172 غينيا-بيساو	20	14.0	37.5	A 1972	1977	1977
173 تشاد	0	6.5	11.5	E 1962	1958	1958
174 مالي	0	10.2	18.5	E 1959	1956	1956
175 بوركينا فاسو	0	11.7	14.8	E 1978	1958	1958
176 سيراليون	0	14.5	13.0	..	1961	1961
177 النيجر	5	12.4	23.1	E 1989	1948	1948

ملاحظات

* أ ت أ = أهداف التنمية للألفية

- a تشير البيانات إلى العام الذي اعترف فيه دولياً وعلى قدم المساواة مع الرجل بحق المرأة في التصويت أو الترشح للانتخابات. حيثما يوجد الجدول عامين، يشير العام الأول إلى الاعتراف الجزئي بحق المرأة في التصويت أو الترشح للانتخابات.
- b هذه البيانات هي اعتباراً من 1 يناير/ كانون الثاني 2005. يتضمن المجموع نواب رؤساء الوزراء والنواب، كذلك رؤساء الوزراء الحاملين حقائب وزارية، ونواب الرؤساء ورؤساء الدوائر أو الإدارات على المستوى الوزاري الذين يمارسون وظيفة وزارية في الحكومة.
- c هذه البيانات هي اعتباراً من 1 مارس/ آذار 2005 ما لم يرد خلاف ذلك. جرى حساب النسبة المئوية بالاستناد إلى عدد مجموع المقاعد المشغولة في البرلمان في ذلك الوقت.
- d لا تتوفر معلومات عن العام الذي منحت فيه المرأة حق الترشح للانتخابات، علماً بأن الدستور لا يأتي على ذكر الجنس في ما يتعلق بهذا الحق.
- e تشير إلى العام الذي انتُخبت فيه نساء إلى النظام البرلماني الحالي.

- f ليس لبروني ودار السلام حالياً مجلس نيابي، ومن المقرر أن تجرى انتخابات نيابية في قطر بموجب دستور عام 2004. في أواخر عام 2005 أو مطلع عام 2006.
- g وفقاً لدستور عام 1973، جميع المواطنين أمام القانون سواء، لكن المرأة لم تتمكن من ممارسة حقوقها الانتخابية في الانتخابات النيابية الأولى التي أجريت في عام 1973 وتم حل الهيئة التشريعية الأولى بقرار أميري في 26 أغسطس/ آب 1975. سُحح للنساء بالتصويت في استفتاء 14-15 فبراير/ شباط 2001 الذي تمت بموجبه الموافقة على شرعة العمل القومي. ومارسن المرأة بعد ذلك حقوقها السياسية كاملة كناخبة ومرشحة في الانتخابات الوطنية في عام 2002.
- h في 16 مايو/ أيار 2005، أقر البرلمان قانوناً يمنح المرأة حق التصويت والترشح للانتخابات.
- i لا تشمل بيانات توزيع المقاعد النيابية المقدمين الستة والثلاثين الذين يعيّنون مداورة بحسب المقتضى. وقد جرى بالتالي حساب النسب المئوية على أساس المقاعد النيابية الأربعة والخمسين الدائمة.
- j لم يجر استعانة المجلس النيابي المنتخب عام 1990 ولم يسمح له بالانعقاد كما واعتقل العديد من أعضائه أو تم نفيهم إلى خارج البلاد.

- k كان هدف الانتخابات التي أجريت في 30 أغسطس/ آب 2001 انتخاب أعضاء الجمعية التشريعية التأسيسية لتيمو-لشتي، وأصبح هذه الجهاز البرلمان القومي في 20 مايو/ أيار 2002، وهو تاريخ استقلال البلاد، من دون إجراء انتخابات جديدة.
- l علقت أعمال البرلمان في 15 مارس/ آذار 2003. نتائج انتخابات عام 2005 غير متوفرة حتى الآن.

المصادر

- الأصمة 1-3: الاتحاد البرلماني الدولي 1995.
- المصدر 4: الاتحاد البرلماني الدولي 2005a.
- المصدر 5: الاتحاد البرلماني الدولي 2005b.
- المصدران 6 و7: الاتحاد البرلماني الدولي 2005d.

حالة الوثائق الرسمية الدولية الرئيسية عن حقوق الإنسان

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها 1948	الاتفاقية الدولية حول إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري 1965	الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966	الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966	اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز بحق المرأة 1979	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية 1984	اتفاقية حقوق الطفل 1989
1	•	•	•	•	•	•	•
2	•	•	•	•	•	•	•
3	•	•	•	•	•	•	•
4	•	•	•	•	•	•	•
5	•	•	•	•	•	•	•
6	•	•	•	•	•	•	•
7	•	•	•	•	•	•	•
8	•	•	•	•	•	•	•
9	•	•	•	•	•	•	•
10	•	•	•	•	○	•	○
11	•	•	•	•	•	•	•
12	•	•	•	•	•	•	•
13	•	•	•	•	•	•	•
14	•	•	•	•	•	•	•
15	•	•	•	•	•	•	•
16	•	•	•	•	•	•	•
17	•	•	•	•	•	•	•
18	•	•	•	•	•	•	•
19	•	•	•	•	•	•	•
20	•	•	•	•	•	•	•
21	•	•	•	•	•	•	•
23	•	•	•	•	•	•	•
24	•	•	•	•	•	•	•
25	•	•	•	•	•	•	•
26	•	•	•	•	•	•	•
27	•	•	•	•	•	•	•
28	•	•	•	•	•	•	•
29	•	•	•	•	•	•	•
30	•	•	•	•	•	•	•
31	•	•	•	•	•	•	•
32	•	•	•	•	•	•	•
33	•	•	•	•	•	•	•
34	•	•	•	•	•	•	•
35	•	•	•	•	•	•	•
36	•	•	•	•	•	•	•
37	•	•	•	•	•	•	•
38	•	•	•	•	•	•	•
39	•	•	•	•	•	•	•
40	•	•	•	•	•	•	•
41	•	•	•	•	•	•	•
42	•	•	•	•	•	•	•
43	•	•	•	•	•	•	•
44	•	•	•	•	•	•	•
45	•	•	•	•	•	•	•
46	•	•	•	•	•	•	•
47	•	•	•	•	•	•	•
48	•	•	•	•	•	•	•
49	•	•	•	•	•	•	•
50	•	•	•	•	•	•	•
51	•	•	•	•	•	•	•
52	•	•	•	•	•	•	•
53	•	•	•	•	•	•	•
54	•	•	•	•	•	•	•

الاتفاقيات الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها	الاتفاقيات الدولية حول إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري	الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية	الميثاق الدولي للاقتصادية والاجتماعية والثقافية	اتفاقيات إلغاء جميع أشكال التمييز بحق المرأة	اتفاقيات مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية	اتفاقيات حقوق الطفل	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
1948	1965	1966	1966	1979	1984	1989	
●	●	●	●	●	●	●	55 بلغاريا
●	●	●	●	●	●	●	56 بنما
●	●	●	●	●	●	●	57 ترينيداد وتوباغو
تنمية بشرية متوسطة							
●	●	●	●	●	●	●	58 الجماهيرية العربية الليبية
●	●	●	●	●	●	●	59 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
●	●	●	●	●	●	●	60 أنتيغوا وبربودا
●	●	●	●	●	●	●	61 ماليزيا
●	●	●	●	●	●	●	62 الاتحاد الروسي
●	●	●	●	●	●	●	63 البرازيل
●	●	●	●	●	●	●	64 رومانيا
●	●	●	●	●	●	●	65 موريشيوس
●	○	○	●	●	●	●	66 غرينادا
●	●	●	●	●	●	●	67 بيلاروس
●	●	●	●	●	●	●	68 البوسنة والهرسك
●	●	●	●	●	●	●	69 كولومبيا
●	●	●	●	●	●	●	70 دومينيكا
●	●	●	●	●	●	●	71 عمان
●	●	●	●	●	●	●	72 ألبانيا
●	●	●	●	●	●	●	73 تايلاند
●	●	●	●	●	●	●	74 ساموا (الغربية)
●	●	●	●	●	●	●	75 فنزويلا
●	●	●	●	●	●	●	76 سانت لوسيا
●	●	●	●	●	●	●	77 المملكة العربية السعودية
●	●	●	●	●	●	●	78 أوكرانيا
●	●	●	●	●	●	●	79 بيرو
●	●	○	●	●	●	●	80 كازاخستان
●	●	●	●	●	●	●	81 لبنان
●	●	●	●	●	●	●	82 إكوادور
●	●	●	●	●	●	●	83 أرمينيا
●	●	●	●	●	●	●	84 الفلبين
●	●	●	●	●	●	●	85 الصين
●	●	●	●	●	●	●	86 سورينام
●	●	●	●	●	●	●	87 سانت فنسنت وجزر غرينادين
●	●	●	●	●	●	●	88 باراغوي
●	●	●	●	●	●	●	89 تونس
●	●	●	●	●	●	●	90 الأردن
●	●	○	●	●	●	●	91 بليز
●	●	●	●	●	●	●	92 فيجي
●	●	●	●	●	●	●	93 سري لانكا
●	●	●	●	●	●	●	94 تركيا
●	●	●	●	●	●	○	95 الجمهورية الدومينيكية
●	●	●	●	●	●	●	96 مديف
●	●	●	●	●	●	●	97 تركمانستان
●	●	●	●	●	●	●	98 جامايكا
●	●	●	●	●	●	●	99 إيران (جمهورية-الإسلامية)
●	●	●	●	●	●	●	100 جورجيا
●	●	●	●	●	●	●	101 أذربيجان
●	●	●	●	●	●	●	103 الجزائر
●	●	●	●	●	●	●	104 السلفادور
●	●	●	●	●	●	●	105 الرأس الأخضر
●	●	●	●	●	●	●	106 الجمهورية العربية السورية
●	●	●	●	●	●	●	107 غيانا
●	●	●	●	●	●	●	108 فييت نام

الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها 1948	الاتفاقية الدولية حول إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري 1965	الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966	الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966	اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز بحق المرأة 1979	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية 1984	اتفاقية حقوق الطفل 1989
109	●	●	●	●	●	●	●
110	●	●	●	●	●	●	●
111	●	●	●	●	●	●	●
112	●	●	●	●	●	●	●
113	○	●	●	●	●	●	●
114	●	●	●	●	●	●	●
115	●	●	●	●	●	●	●
116	●	●	●	●	●	●	●
117	●	●	●	●	●	●	●
118	●	●	●	●	●	●	●
119	●	●	●	●	●	●	●
120	●	●	○	●	●	●	●
121	●	●	●	●	●	●	●
122	●	●	●	●	●	●	●
123	●	●	●	●	●	●	●
124	●	●	●	●	●	●	●
125	●	●	●	●	●	●	●
126	○	○	○	○	●	○	●
127	●	●	●	●	●	●	●
128	●	●	●	●	●	●	●
129	●	●	●	●	●	●	●
130	●	●	●	●	●	●	●
131	●	●	●	●	●	●	●
132	●	●	●	●	●	●	●
133	●	●	○	○	●	●	●
134	○	○	○	○	●	●	●
135	●	●	○	○	●	●	●
136	●	●	●	●	●	●	●
137	●	●	●	●	●	●	●
138	●	●	●	●	●	●	●
139	●	●	●	●	●	●	●
140	●	●	●	●	●	●	●
141	●	●	●	●	●	●	●
142	●	●	●	●	●	●	●
143	●	●	●	●	●	●	●
144	●	●	●	●	●	●	●
145	●	●	●	●	●	●	●
تنمية بشرية منخفضة							
146	●	○	●	●	●	○	●
147	●	●	●	●	●	●	●
148	●	●	●	●	●	●	●
149	●	●	●	●	●	●	●
150	●	●	●	●	●	●	●
151	●	●	●	●	●	●	●
152	●	●	●	●	●	●	●
153	●	●	●	●	●	●	●
154	●	●	●	●	●	●	●
155	●	●	●	●	●	●	●
156	●	●	●	●	●	●	●
157	●	●	●	●	●	●	●
158	●	●	●	●	●	●	●
159	●	●	●	●	●	●	●
160	●	●	●	●	●	●	●
161	●	●	●	●	●	●	●

الاتفاقية الدولية لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها 1948	الاتفاقية الدولية حول إلغاء جميع أشكال التمييز العنصري 1965	الميثاق الدولي للحقوق المدنية والسياسية 1966	الميثاق الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية 1966	اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز بحق المرأة 1979	اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية 1984	اتفاقية حقوق الطفل 1989	الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
●	●	●	●	●	●	●	162 بنن
●	●	●	●	●	●	●	163 ساحل العاج (كوت ديفوار)
●	●	●	●	●	●	●	164 جمهورية تنزانيا المتحدة
●	●	●	●	●	●	●	165 ملاوي
●	●	●	●	●	●	●	166 زامبيا
●	●	●	●	●	●	●	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
●	●	●	●	●	●	●	168 موزامبيق
●	●	●	●	●	●	●	169 بوروندي
●	●	●	●	●	●	●	170 إثيوبيا
●	●	●	●	●	●	●	171 جمهورية أفريقيا الوسطى
●	○	●	●	●	●	●	172 غينيا-بيساو
●	●	●	●	●	●	●	173 تشاد
●	●	●	●	●	●	●	174 مالي
●	●	●	●	●	●	●	175 بوركينا فاسو
●	●	●	●	●	●	●	176 سيراليون
●	●	●	●	●	●	●	177 النيجر
بلدان/مناطق أخرى^a							
●	●	●	●	●	●	●	أفغانستان
●	○	●	●	●	○	○	أندورا
●	●	●	●	●	●	●	العراق
●	●	●	●	●	●	●	كيريباتي
●	●	●	●	●	●	●	جمهورية كوريا الديمقراطية
●	●	●	●	●	●	●	ليبيريا
●	●	●	●	●	●	●	ليشتنشتاين
●	●	●	●	●	●	●	جزر مارشال
●	●	●	●	●	●	●	ولايات ميكرونيزيا الموحدة
●	●	●	●	●	●	●	موناكو
●	○	●	●	●	○	○	نورو
●	●	●	●	●	●	●	بالو
●	○	●	●	●	●	●	سان مارينو
○	●	●	●	●	●	●	الصومال
●	●	●	●	●	●	●	توفالو
●	●	●	●	●	●	●	صربيا والجبل الأسود/مونتينيغرو
192	146	180	151	170	170	136	مجموع الدول الأطراف ^b
2	5	1	7	6	6	2	توافق لم تلها مصادقة حتى الآن

● مصادقة، أو انضمام، أو انتقال تعاقبي.
○ توافق لم تلها مصادقة حتى الآن.

ملاحظات

المصدر
جميع الأعمدة: الأمم المتحدة 2005g.

يورد الجدول دولاً وقعت أو صادقت على ما لا يقل عن واحدة من الوثائق السبع بشأن حقوق الإنسان؛ وهذه المعلومات هي اعتباراً من 1 مايو/أيار 2005.

^a هذه هي البلدان أو المناطق التي وقعت على ما لا يقل عن واحدة من الوثائق السبع بشأن حقوق الإنسان، بجانب البلدان 177 الواردة في جداول المؤشرات الرئيسية.

^b يشير إلى المصادقة، أو الانضمام، أو التوارث التعاقبي.

الوثائق الرسمية عن حقوق الإنسان والحقوق العمالية
حالة الاتفاقيات عن الحقوق العمالية الأساسية

32

حظرُ عمل الأطفال		إلغاء التمييز في الاستخدام والمهنة		إلغاء العمل القسري والإلزامي		الحرية النقابية والمساومة الجماعية		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
اتفاقية h 182	اتفاقية g 138	اتفاقية f 111	اتفاقية e 100	اتفاقية d 105	اتفاقية c 29	اتفاقية b 98	اتفاقية a 87	
تنمية بشرية مرتفعة								
•	•	•	•	•	•	•	•	1 النرويج
•	•	•	•	•	•	•	•	2 آيسلندا
•	•	•	•	•	•	•	•	3 أستراليا
•	•	•	•	•	•	•	•	4 لكسمبرغ
•	•	•	•	•	•	•	•	5 كندا
•	•	•	•	•	•	•	•	6 السويد
•	•	•	•	•	•	•	•	7 سويسرا
•	•	•	•	•	•	•	•	8 آيرلندا
•	•	•	•	•	•	•	•	9 بلجيكا
•	•	•	•	•	•	•	•	10 الولايات المتحدة الأمريكية
•	•	•	•	•	•	•	•	11 اليابان
•	•	•	•	•	•	•	•	12 هولندا
•	•	•	•	•	•	•	•	13 فنلندا
•	•	•	•	•	•	•	•	14 الدانمرك
•	•	•	•	•	•	•	•	15 المملكة المتحدة
•	•	•	•	•	•	•	•	16 فرنسا
•	•	•	•	•	•	•	•	17 النمسا
•	•	•	•	•	•	•	•	18 إيطاليا
•	•	•	•	•	•	•	•	19 نيوزيلندا
•	•	•	•	•	•	•	•	20 ألمانيا
•	•	•	•	•	•	•	•	21 إسبانيا
•	•	•	•	•	•	•	•	23 إسرائيل
•	•	•	•	•	•	•	•	24 اليونان
•	•	•	•	•	•	•	•	25 سنغافورة
•	•	•	•	•	•	•	•	26 سلوفينيا
•	•	•	•	•	•	•	•	27 البرتغال
•	•	•	•	•	•	•	•	28 جمهورية كوريا
•	•	•	•	•	•	•	•	29 قبرص
•	•	•	•	•	•	•	•	30 بربادوس
•	•	•	•	•	•	•	•	31 الجمهورية التشيكية
•	•	•	•	•	•	•	•	32 مالطة
•	•	•	•	•	•	•	•	33 بروني دار السلام
•	•	•	•	•	•	•	•	34 الأرجنتين
•	•	•	•	•	•	•	•	35 هنغاريا
•	•	•	•	•	•	•	•	36 بولندا
•	•	•	•	•	•	•	•	37 شيلي
•	•	•	•	•	•	•	•	38 إستونيا
•	•	•	•	•	•	•	•	39 ليتوانيا
•	•	•	•	•	•	•	•	40 قطر
•	•	•	•	•	•	•	•	41 الإمارات العربية المتحدة
•	•	•	•	•	•	•	•	42 سلوفاكيا
•	•	•	•	•	•	•	•	43 البحرين
•	•	•	•	•	•	•	•	44 الكويت
•	•	•	•	•	•	•	•	45 كرواتيا
•	•	•	•	•	•	•	•	46 أوروغواي
•	•	•	•	•	•	•	•	47 كوستا ريكا
•	•	•	•	•	•	•	•	48 لاتفيا
•	•	•	•	•	•	•	•	49 سانت كيتس ونيفيس
•	•	•	•	•	•	•	•	50 جزر البهاما
•	•	•	•	•	•	•	•	51 سيشيل
•	•	•	•	•	•	•	•	52 كوبا
•	•	•	•	•	•	•	•	53 المكسيك
•	•	•	•	•	•	•	•	54 تونغنا

حظر عمل الأطفال		إلغاء التمييز في الاستخدام والمهن		إلغاء العمل القسري والإلزامي		الحرية النقابية والمساومة الجماعية		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
اتفاقية h 182	اتفاقية g 138	اتفاقية f 111	اتفاقية e 100	اتفاقية d 105	اتفاقية c 29	اتفاقية b 98	اتفاقية a 87	
●	●	●	●	●	●	●	●	55 بلغاريا
●	●	●	●	●	●	●	●	56 بنما
●	●	●	●	●	●	●	●	57 ترينيداد وتوباغو
تنمية بشرية متوسطة								
●	●	●	●	●	●	●	●	58 الجماهيرية العربية الليبية
●	●	●	●	●	●	●	●	59 مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)
●	●	●	●	●	●	●	●	60 أنتيغوا وبربودا
●	●	●	●	◆	●	●	●	61 ماليزيا
●	●	●	●	●	●	●	●	62 الاتحاد الروسي
●	●	●	●	●	●	●	●	63 البرازيل
●	●	●	●	●	●	●	●	64 رومانيا
●	●	●	●	●	●	●	●	65 موريشيوس
●	●	●	●	●	●	●	●	66 غرينادا
●	●	●	●	●	●	●	●	67 بيلاروس
●	●	●	●	●	●	●	●	68 البوسنة والهرسك
●	●	●	●	●	●	●	●	69 كولومبيا
●	●	●	●	●	●	●	●	70 دومينيكا
●	●	●	●	●	●	●	●	71 عمان
●	●	●	●	●	●	●	●	72 ألبانيا
●	●	●	●	●	●	●	●	73 تايلاند
●	●	●	●	●	●	●	●	74 ساموا (الغربية)
●	●	●	●	●	●	●	●	75 فنزويلا
●	●	●	●	●	●	●	●	76 سانت لوسيا
●	●	●	●	●	●	●	●	77 المملكة العربية السعودية
●	●	●	●	●	●	●	●	78 أوكرانيا
●	●	●	●	●	●	●	●	79 بيرو
●	●	●	●	●	●	●	●	80 كازاخستان
●	●	●	●	●	●	●	●	81 لبنان
●	●	●	●	●	●	●	●	82 إكوادور
●	●	●	●	●	●	●	●	83 أرمينيا
●	●	●	●	●	●	●	●	84 الفلبين
●	●	●	●	●	●	●	●	85 الصين
●	●	●	●	●	●	●	●	86 سورينام
●	●	●	●	●	●	●	●	87 سانت فنسنت وجزر غرينادين
●	●	●	●	●	●	●	●	88 باراغوي
●	●	●	●	●	●	●	●	89 تونس
●	●	●	●	●	●	●	●	90 الأردن
●	●	●	●	●	●	●	●	91 بليز
●	●	●	●	●	●	●	●	92 فيجي
●	●	●	●	●	●	●	●	93 سري لانكا
●	●	●	●	●	●	●	●	94 تركيا
●	●	●	●	●	●	●	●	95 الجمهورية الدومينيكية
●	●	●	●	●	●	●	●	96 مدريد
●	●	●	●	●	●	●	●	97 تركمانستان
●	●	●	●	●	●	●	●	98 جامايكا
●	●	●	●	●	●	●	●	99 إيران (جمهورية-الإسلامية)
●	●	●	●	●	●	●	●	100 جورجيا
●	●	●	●	●	●	●	●	101 أذربيجان
●	●	●	●	●	●	●	●	103 الجزائر
●	●	●	●	●	●	●	●	104 السلفادور
●	●	●	●	●	●	●	●	105 الرأس الأخضر
●	●	●	●	●	●	●	●	106 الجمهورية العربية السورية
●	●	●	●	●	●	●	●	107 غيانا
●	●	●	●	●	●	●	●	108 فييت نام

حظرُ عمل الأطفال		إلغاء التمييز في الاستخدام والمهنة		إلغاء العمل القسري والإلزامي		الحرية النقابية والمساومة الجماعية		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
اتفاقية h 182	اتفاقية g 138	اتفاقية f 111	اتفاقية e 100	اتفاقية d 105	اتفاقية c 29	اتفاقية b 98	اتفاقية a 87	
●	●	●	●	●	●	●	●	109 قبرغيزستان
●	●	●	●	●	●	●	●	110 إندونيسيا
●	●	●	●	●	●	●	●	111 أوزبكستان
●	●	●	●	●	●	●	●	112 نيكاراغوا
●	●	●	●	●	●	●	●	113 بوليفيا
●	●	●	●	●	●	●	●	114 منغوليا
●	●	●	●	●	●	●	●	115 جمهورية مولدوفا
●	●	●	●	●	●	●	●	116 هندوراس
●	●	●	●	●	●	●	●	117 غواتيمالا
●	●	●	●	●	●	●	●	118 فانواتو
●	●	●	●	●	●	●	●	119 مصر
●	●	●	●	●	●	●	●	120 جنوب أفريقيا
●	●	●	●	●	●	●	●	121 غينيا الاستوائية
●	●	●	●	●	●	●	●	122 طاجيكستان
●	●	●	●	●	●	●	●	123 غابون
●	●	●	●	●	●	●	●	124 المغرب
●	●	●	●	●	●	●	●	125 ناميبيا
●	●	●	●	●	●	●	●	126 سان تومي وبرينسيبي
●	●	●	●	●	●	●	●	127 الهند
●	●	●	●	●	●	●	●	128 جزر سليمان
●	●	●	●	●	●	●	●	129 ميانمار
●	●	●	●	●	●	●	●	130 كمبوديا
●	●	●	●	●	●	●	●	131 بوتسوانا
●	●	●	●	●	●	●	●	132 جزر القمر
●	●	●	●	●	●	●	●	133 جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
●	●	●	●	●	●	●	●	134 بوتان
●	●	●	●	●	●	●	●	135 باكستان
●	●	●	●	●	●	●	●	136 نيبال
●	●	●	●	●	●	●	●	137 بابوا غينيا الجديدة
●	●	●	●	●	●	●	●	138 غانا
●	●	●	●	●	●	●	●	139 بنغلاديش
●	●	●	●	●	●	●	●	140 تيمور-ليشتي
●	●	●	●	●	●	●	●	141 السودان
●	●	●	●	●	●	●	●	142 الكونغو
●	●	●	●	●	●	●	●	143 توغو
●	●	●	●	●	●	●	●	144 أوغندا
●	●	●	●	●	●	●	●	145 زمبابوي
●	●	●	●	●	●	●	●	تنمية بشرية منخفضة
●	●	●	●	●	●	●	●	146 مدغشقر
●	●	●	●	●	●	●	●	147 سوازيلندا
●	●	●	●	●	●	●	●	148 الكاميرون
●	●	●	●	●	●	●	●	149 ليسوتو
●	●	●	●	●	●	●	●	150 جيبوتي
●	●	●	●	●	●	●	●	151 اليمن
●	●	●	●	●	●	●	●	152 موريتانيا
●	●	●	●	●	●	●	●	153 هايتي
●	●	●	●	●	●	●	●	154 كينيا
●	●	●	●	●	●	●	●	155 غامبيا
●	●	●	●	●	●	●	●	156 غينيا
●	●	●	●	●	●	●	●	157 السنغال
●	●	●	●	●	●	●	●	158 نيجيريا
●	●	●	●	●	●	●	●	159 رواندا
●	●	●	●	●	●	●	●	160 أنغولا
●	●	●	●	●	●	●	●	161 إريتريا

حظرُ عمل الأطفال		إلغاء التمييز في الاستخدام والمهن		إلغاء العمل القسري والإلزامي		الحرية النقابية والمساومة الجماعية		الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية
اتفاقية h 182	اتفاقية g 138	اتفاقية f 111	اتفاقية e 100	اتفاقية d 105	اتفاقية c 29	اتفاقية b 98	اتفاقية a 87	
●	●	●	●	●	●	●	●	162 بنن
●	●	●	●	●	●	●	●	163 ساحل العاج (كوت ديفوار)
●	●	●	●	●	●	●	●	164 جمهورية تنزانيا المتحدة
●	●	●	●	●	●	●	●	165 ملاوي
●	●	●	●	●	●	●	●	166 زامبيا
●	●	●	●	●	●	●	●	167 جمهورية الكونغو الديمقراطية
●	●	●	●	●	●	●	●	168 موزامبيق
●	●	●	●	●	●	●	●	169 بوروندي
●	●	●	●	●	●	●	●	170 إثيوبيا
●	●	●	●	●	●	●	●	171 جمهورية أفريقيا الوسطى
●	●	●	●	●	●	●	●	172 غينيا-بيساو
●	●	●	●	●	●	●	●	173 تشاد
●	●	●	●	●	●	●	●	174 مالي
●	●	●	●	●	●	●	●	175 بوركينا فاسو
●	●	●	●	●	●	●	●	176 سيراليون
●	●	●	●	●	●	●	●	177 النيجر
بلدان/ مناطق أخرى^أ								
●	●	●	●	●	●	●	●	أفغانستان
●	●	●	●	●	●	●	●	العراق
●	●	●	●	●	●	●	●	كيريباتي
●	●	●	●	●	●	●	●	ليبيريا
●	●	●	●	●	●	●	●	سان مارينو
●	●	●	●	●	●	●	●	صربيا والجبل الأسود/مونتينيغرو
●	●	●	●	●	●	●	●	الصومال
152	135	161	161	160	164	154	142	مجموع المصادقات

● المصادقة على الاتفاقية
▼ بُدِّ الاتفاقية

ملاحظات

يورد الجدولُ دولاً منسوبةً إلى عضوية الأمم المتحدة؛ وهذه المعلومات هي اعتباراً من 1 مايو/أيار 2005.
 a اتفاقية الحرية النقابية وحماية حق التنظيم النقابي (1948).
 b اتفاقية حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية (1949).
 c اتفاقية العمل القسري (1930).
 d اتفاقية إلغاء العمل القسري (1957).
 e اتفاقية التساوي في الأجور (1951).
 f اتفاقية التمييز في الاستخدام والمهن (1958).
 g اتفاقية الحد الأدنى للسُن (1937).
 h اتفاقية حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال (1999).
 i الدولُ غيرُ المدرجة في دليل التنمية البشرية التي صادقت على ما لا يقلُّ عن واحدة من اتفاقيات الحقوق العمالية.

المصدر

جميع الأعداد: منظمة العمل الدولية 2005a.

مؤشرات أساسية لبلدان أخرى أعضاء في الأمم المتحدة

العناصر المكوّنة لدليل التنمية البشرية													
الترتيب بحسب دليل التنمية البشرية	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنتين) 05-2000 ^b	متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالسنتين) 15 وما فوق ^c	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) ^c	معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين (% من عمر 15 وما فوق) ^c	مجموع نسب الالتحاق الإجمالية بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي (%) ^d	الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار) ^e	مجموع السكان (بالملايين) ^e	معدل الخصوبة الإجمالي لكل امرأة (ولادات لكل امرأة) ^a	معدل وفيات الأطفال دون الخامسة لكل مولود حي ^a	صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي (%) ^c	تفشي فيروس نقص المناعة البشرية (% من عمر 15 إلى 49 عاماً) ^c	السكان الناقصو التغذية (% من مجموع السكان) ^e	السكان ذوو فرص الوصول إلى مصدر ماء محسن (%) ^e
أفغانستان	46.0	39.4	..	27	7.5	257	13
أندورا	65.9	..	(.)	..	7	100
العراق	58.8	63.0	..	27	4.8	125	91 ^f	0.1 > [0.2]	81
كيريباتي	84.9	..	(.)	..	66	64
جمهورية كوريا	63.0	22	2.0	55	36	100
ليبيريا	42.5	55.9	61.2	3	6.8	235	70 ^h	5.9 [2.7-12.4]	..	46	62
ليختنشتاين	(.)	..	11
جزر مارشال	74.3	(.)	..	61	84 ^l	85
ميكرونيزيا (الولايات المتحدة)	67.6	(.)	4.4	23	94
موناكو	(.)	..	4
نورو	55.1	(.)	..	30	81 ^g
بالو	90.1	(.)	..	28	97 ^g	84
سان مارينو	(.)	..	5
صربيا والجبل الأسود/مونتينيغرو	73.2	96.4	74.4	11	1.7	11	96 ^l	0.2 [0.1-0.4]	11	..	29
الصومال	46.2	8	6.4	225	93
توفالو	68.7	(.)	..	51	93

ملاحظات

^d تشير بيانات صافي نسبة الالتحاق بالتعليم إلى العام الدراسي ٢٠٠٢/٢٠٠٢ ما لم يرد خلاف ذلك، للتفاصيل، راجع الموقع التالي: www.uis.unesco.org

^e تشير البيانات إلى متوسط الأعمار المحددة.

^f تشير البيانات إلى العام الدراسي 01/2000.

^g تقدير أولي لمعهد الإحصاء في اليونيسكو، معرض لمراجعة إضافية.

^h تشير البيانات إلى العام الدراسي 2000/1999.

ⁱ تشير البيانات إلى العام الدراسي 02/2001.

^j تشير البيانات إلى العام الدراسي 99/1998.

المصادر

المصدر 1: الأمم المتحدة 2005c.

المصدر 2: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2005a.

المصدر 3 و 8: معهد الإحصاء في اليونيسكو 2005b.

المصدر 4: البنك الدولي 2005c.

المصدر 5 و 6: الأمم المتحدة 2005h.

المصدر 7: اليونيسيف 2004.

المصدر 9: برنامج (UNAIDS) 2005.

المصدر 10: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة 2004.

المصدر 11: الأمم المتحدة 2005f.

^a أهداف التنمية للألفية

يورد هذا الجدول بيانات تتعلق ببلدانٍ منتسبة إلى عضوية منظمة الأمم المتحدة، لكنها غير متضمنة في جداول المؤشرات الرئيسية.

^a تشير البيانات إلى تقديرات النقطة وتقديرات النطاق، بناءً على التماذج التقديرية الجديدة التي وضعها برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا)، UNAIDS. تشير البيانات الإقليمية المجمعة إلى عام 2004؛ كما تمثل تقديرات النطاق بين مُمَقَّنين.

^b تشير البيانات إلى تقديرات للفترة الزمنية المحددة.

^c تشير البيانات إلى تقديرات قُطرية لمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة ترد في مَسُوحَاتٍ أو تعداداتٍ سكانية أجريت بين عامي 2000 و2004، ما لم يرد خلاف ذلك، بانتظر إلى الاختلافات في المنهجية الإحصائية وملاءمة البيانات، يجب الحذر في عقد المقارنات بين البلدان وعلى مر الزمن.

ملاحظة على الإحصائيات في تقرير التنمية البشرية

ثمة استثناء واحد لهذا الأمر هو دليل التنمية البشرية، إذ يسعى مكتبُ تقرير التنمية البشرية جاهداً إلى شمل أكبر عدد ممكن من البلدان المنتسبة إلى الأمم المتحدة في دليل التنمية البشرية. ولكي يُشمل بلد ما، ينبغي، مثالياً، توفرُ بيانات من الوكالات الدولية للبيانات. المعنيّة بالأمر، عن جميع المكونات الأربعة للدليل (انظر ملاحظة على جدول المؤشرات الأول: بشأن دليل التنمية البشرية لهذا العام). لكنّ البيانات عن واحد أو أكثر من هذه المكونات غير موجودة بالنسبة إلى عددٍ بارز من البلدان. وللتجاوب مع رغبات البلدان في شملها ضمن دليل التنمية البشرية، يبذل مكتبُ تقرير التنمية البشرية كلَّ جهدٍ في هذه الحالات لتحديد التقديرات المعقولة الأخرى؛ متعاوناً مع الوكالات الدولية للبيانات، واللجان الإقليمية للأمم المتحدة، ومكاتب الإحصاء القطرية، والمكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي حالات قليلة، يسعى مكتبُ تقرير التنمية البشرية إلى وضع تقديرات بالتشاور مع المكاتب الإحصائية الإقليمية والقطرية، أو مع خبراء آخرين.

مؤشرات أهداف التنمية للألفية

يحفظ قسمُ الإحصاء في الأمم المتحدة قاعدة البيانات العالمية الشاملة لمؤشرات الألفية (<http://millennium.org>) (indicators.un.org) المجمعّة والمصنّفة من سلسلة البيانات الدولية التي تزود بها الوكالات الدولية المسؤولة عن البيانات. وتكون قاعدة البيانات هذه الأساس الإحصائي للتقرير السنوي، الذي يقدمه الأمين العام للأمم المتحدة إلى الجمعية العامة عن التقدم الكوني والإقليمي نحو أهداف التنمية للألفية وأغاياتها؛ كما ترفد هذه القاعدة البياناتية تقارير دولية أخرى توفر بيانات عن مؤشرات أهداف التنمية للألفية عبر البلدان، مثل هذا التقرير عن التنمية البشرية، والتقرير السنوي للبنك الدولي عن مؤشرات التنمية في العالم.

يقدم تقرير التنمية البشرية، في المعتاد، نوعين من المعلومات الإحصائية: الإحصائيات في جداول مؤشرات التنمية البشرية، وهي إحصائيات تُوفّر تقييماً عالمياً شاملاً لإنجازات البلدان في المجالات المختلفة للتنمية البشرية؛ والأدلة الإحصائية في التحليل المواضيعي ضمن الفصول. وتحدد هذه الملاحظة نوع المبادئ التي تُوجّه اختيار هذه الإحصائيات، واستعمالها، وكيفية تقديمها؛ وجهود مكتب تقرير التنمية البشرية لإنجاز مستوى رفيع من الإحصائيات البالغة الدقة في التقرير، وتشجيع التطوير والاستخدام المبتكرين لإحصائيات في التنمية البشرية أفضل من السابق.

مكتبُ تقرير التنمية البشرية بوصفه مستخدماً للإحصائيات

إن مكتبُ تقرير التنمية البشرية هو في الأساس مستخدمٌ للإحصائيات، وليس منتجاً لها. لذا، فإنه يعتمد على وكالات دولية للبيانات؛ لديها الموارد والخبرات العملية لجمع البيانات الدولية عن مؤشرات إحصائية محددة، وتصنيفها.

جداول مؤشرات التنمية البشرية ودليل التنمية البشرية

إتاحة المقارنات عبر البلدان ومع مرور الأعوام، يستعمل مكتبُ تقرير التنمية البشرية بيانات دولية قابلة للمقارنة تُنتجها الوكالات الدولية المعنية بالبيانات ومؤسسات مختصة أخرى، بقدر ما يكون ذلك ممكناً، في إعداد جداول مؤشرات التنمية البشرية.

رغم التقدم البارز في الأعوام الأخيرة، ما زالت هناك فجوات عديدة موجودة في البيانات؛ حتى في بعض المجالات الأساسية جداً للتنمية البشرية. ويحضر مكتبُ تقرير التنمية البشرية على التحسينات في بيانات التنمية البشرية، كمبدأ - ولأسباب عملية - لكنّه لا يجمع البيانات مباشرة من البلدان أو يضع تقديرات لملء هذه الفجوات البياناتية.

التنمية البشرية في تقديراته واستشرفاته الديموغرافية على اثنين من المنشورات الرئيسية لقسم السكان هما: الاحتمالات المتوقعة لسكان العالم والاحتمالات المتوقعة لمدينة العالم.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) - يوفّر الأونكتاد إحصائيات تجارية واقتصادية عبر عدد من المنشورات، بينها تقرير الاستثمارات في العالم. والأونكتاد هو المصدر الأصلي لبيانات تدفقات الاستثمار التي يتلقاها مكتب التنمية البشرية من وكالات أخرى.

مركز تحليل معلومات ثاني أكسيد الكربون (CDIAC) - يركز هذا المركز للبيانات والتحليل، التابع لوزارة الطاقة الأميركية، على آثار تسخين جو الأرض، وعلى التغيرات المناخية في العالم. وهو مصدر البيانات عن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

مشروع دراسة لوكسمبورغ للدخل (LIS) - يركز مشروع دراسة لوكسمبورغ للدخل، وهو مشروع أبحاث تعاوني ينتمي إلى عضويته خمسة وعشرون بلداً، على قضايا الفقر والسياسات الخاصة به. وهو المصدر للعديد من بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي عن تقديرات فقر الدخل.

المشروع الكوني للمشردين داخلياً - يحافظ هذا المشروع الكوني المعني بالمشردين في أوطانهم، المنبثق عن مجلس اللاجئين النرويجي، على قاعدة بيانات من المعلومات والتحليلات عما تتسبب به النزاعات من تهجيرات داخلية في مختلف أنحاء العالم؛ يمكن الاطلاع عليها مباشرة عبر موقع المشروع على شبكة الإنترنت. وتُصنّف قاعدة البيانات هذه من جانب الأمم المتحدة باعتبارها مصدراً جديراً بالاعتماد عن المشردين في أوطانهم، وتقدّم في تقرير هذا العام لأول مرة.

المعاهدات المتعددة الأطراف للأمم المتحدة، المودعة لدى الأمين العام (شعبة المعاهدات في الأمم المتحدة) - يجمع مكتب تقرير التنمية البشرية معلومات خاصة بحالة الوثائق الرسمية الدولية الرئيسية عن حقوق الإنسان والمعاهدات البيئية، بناءً على قاعدة البيانات التي يتعهدها هذا المكتب التابع للأمم المتحدة.

معهد الأمم المتحدة الأقليمي لأبحاث الجريمة والعدالة (UNICRI) - يجري هذا المعهد التابع للأمم المتحدة أبحاثاً دولية مقارنة لدعم مشروع الأمم المتحدة الخاص بمنع الجريمة وتأمين العدالة الجنائية. وهو المصدر للبيانات عن ضحايا الجريمة.

المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية (IIS) - يتعهد المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، وهو مركز مستقل للأبحاث والمعلومات والمناقشات الخاصة بمشكلات النزاعات، قاعدة بيانات موسعة للشؤون العسكرية، والبيانات عن القوات المسلحة في هذا التقرير مستمدة من منشور للمعهد، عنوانه 'التوازن العسكري'.

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) - يجري معهد سبيري أبحاثاً عن السلام والأمن الدوليين؛ وكتاب سبيري السنوي: الأعتدة الحربية ونزع السلاح والأمن الدولي هو المصدر المنشور لبيانات الإنفاق العسكري وتحويلات الأسلحة.

عبر إشراكنا بسخاء في البيانات، مكّنت المنظمات التالية تقرير التنمية البشرية من نشر الإحصائيات الهامة عن التنمية البشرية، الواردة في جداول المؤشرات:

الاتحاد البرلماني الدولي (IPU) - توفر هذه المنظمة بيانات عن الاتجاهات في المشاركة السياسية والبنى الأساسية للديمقراطية. ويعتمد مكتب تقرير التنمية البشرية على الاتحاد البرلماني الدولي في البيانات المتعلقة بالانتخابات والمعلومات عن التمثيل السياسي للنساء.

الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) - تحتفظ هذه الوكالة المتخصصة، التابعة للأمم المتحدة، بمجموعة واسعة جداً من الإحصائيات عن المعلومات والاتصالات. وتأتي البيانات عن الاتجاهات في مجال الاتصالات من قاعدة بياناتها، مؤشرات الاتصالات في العالم.

برنامج الأمم المتحدة المشترك، المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز/السيدا) (UNAIDS) - يرصد هذا البرنامج المشترك للأمم المتحدة انتشار الأيدز/السيدا، ويحدث معلوماته بانتظام. ويشكل التقرير عن الوباء العالمي لفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيدز/السيدا)، وهو تقرير صادر عن هذا البرنامج ومنظمة الصحة العالمية معاً، المصدر الرئيسي للبيانات عن الأيدز/السيدا.

البنك الدولي - ينتج البنك الدولي، ويجمع تصنيفياً، بيانات عن الاتجاهات الاقتصادية؛ وأيضاً عن مجموعة واسعة من المؤشرات الأخرى. وتقريره، مؤشرات التنمية في العالم، هو المصدر الأولي للعديد من المؤشرات في تقرير التنمية البشرية.

شعبة الأمم المتحدة لأبحاث المخدرات والجريمة (UNODC) - تجري هذه المنظمة التابعة للأمم المتحدة أبحاثاً مقارنة لدعم مكافحة المخدرات المحظورة والجريمة الدولية؛ كما توفر بيانات عن ضحايا الجريمة من المسوح الدولية لضحايا الجريمة.

صندوق النقد الدولي (IMF) - لدى صندوق النقد الدولي برنامج موسع لتطوير إحصائيات عن المعاملات المالية الدولية وميزان المدفوعات، وتصنيفها. وثمة قدر كبير من البيانات المالية التي توفرها وكالات أخرى لمكتب تقرير التنمية البشرية، نابع أصلاً من صندوق النقد الدولي.

قسم الإحصائيات في الأمم المتحدة (UNSD) - يوفر قسم الإحصائيات في الأمم المتحدة مدى واسعاً من النواتج والخدمات الإحصائية. وهناك قدر كبير من البيانات القطرية للحسابات التي تزود وكالات أخرى مكتب تقرير التنمية البشرية بها، نابع أصلاً من قسم الإحصائيات في الأمم المتحدة. ويقدم تقرير العام الحالي أيضاً بيانات قسم الإحصاء عن التجارة والطاقة، كما يستفيد من قاعدة البيانات العالمية الشاملة لمؤشرات الألفية التي يتعهدها قسم الإحصائيات، كمصدر البيانات لجداول مؤشرات أهداف التنمية للألفية.

قسم السكان في الأمم المتحدة (UNPOP) - ينتج هذا المكتب المتخصص في الأمم المتحدة بيانات دولية عن الاتجاهات السكانية. ويعتمد مكتب تقرير

إلى عضويتها، وأيضاً عن تدفقات المعونة. ويعرض تقرير التنمية البشرية لهذا العام بيانات من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي عن المعونة، والطاقة، والعمالة، والتعليم.

منظمة الصحة العالمية (WHO) - تحفظ هذه الوكالة المتخصصة مجموعة واسعة من سلاسل البيانات عن قضايا الصحة، المعتمدة كمصدر المؤشرات المتعلقة بالصحة في هذا التقرير.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية (WIPO) - تحضّر الوابيو، كوكالة متخصصة في الأمم المتحدة، على حماية حقوق الملكية الفكرية في جميع أنحاء العالم؛ عبر أنواع مختلفة من الجهود التعاونية. وهي مصدر البيانات المتعلقة ببراءات الاختراع والتأليف.

منظمة العمل الدولية (ILO) - تتعهد منظمة العمل الدولية برنامجاً موسعاً للمنشورات الإحصائية يمثل فيه الكتاب السنوي للإحصائيات العمالية أشمل مجموعتها من البيانات عن القوى العاملة. وهذه المنظمة هي مصدر البيانات عن الأجور والعمالة والمهّن، ومصدر المعلومات عن حالة التصديق على اتفاقيات الحقوق العمالية.

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) - توفر هذه المنظمة التابعة للأمم المتحدة بيانات عن اللاجئين من خلال ما تنشره بعنوان الكتاب السنوي الإحصائي، أو من خلال منشورات إحصائية أخرى متوفرة على شبكة الإنترنت.

منظمة الأغذية والزراعة (FAO) - تجمع الفاو بيانات ومعلومات عن الأغذية والزراعة، وتحللها وتبثها؛ وهي مصدر البيانات عن مؤشرات الأمن الغذائي.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) - ترصد اليونيسف رفاه الأطفال وتوفر مجموعة واسعة من البيانات. ويشكل ما تنشره بعنوان 'حالة أطفال العالم' مصدراً هاماً للبيانات في هذا التقرير.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (UNESCO) - يعتمد مكتب تقرير التنمية البشرية على البيانات الواردة في المنشورات الإحصائية لهذه المنظمة المتخصصة في الأمم المتحدة، وأيضاً على بيانات يتلقاها مباشرة من معهد اليونسكو للإحصائيات الذي يكون المصدر للبيانات المتعلقة بالتعليم.

منظمة التعاون والتنمية الاقتصادي (OECD) - تنشر هذه المنظمة بيانات عن مجموعة متنوعة من الاتجاهات الاجتماعية والاقتصادية في البلدان المنتسبة

فإن مكتب تقرير التنمية البشرية ملتزم بالاعتماد على بيانات مجمعة من خلال أبحاث متبحرة وعلمية؛ وبضمان النزاهة في مصادر المعلومات، وفي استعمالها ضمن التحليل.

يبني تقرير هذا العام على مجموعة واسعة من المصادر الدولية والقطرية للبيانات بغية بحث قضايا اللامساواة في الدخل، والأبعاد الأخرى للتنمية البشرية بالنسبة إلى المعونة والتجارة والنزاعات؛ وعلاقتها بالأهداف الواسعة للتنمية البشرية، والمقاصد المحددة للأهداف الإنمائية للألفية.

وحيثما يجري في أطر النص أو جداوله استعمال معلومات من مصادر غير جداول مؤشرات التقرير، يُذكر المصدر وينوه به كاملاً في ثبّت المراجع. بالإضافة إلى ذلك، توجد ملاحظة تلخيصية لكل فصل توجز مصادره الرئيسية؛ وملاحظات ختامية تُحدد مصادر المعلومات الإحصائية المستمدة من غير جداول المؤشرات.

تحقيق مستويات عالية في النوعية الإحصائية

على الرغم من أن الدور المباشر لمكتب تقرير التنمية البشرية في إنتاج البيانات الدولية محدود، يعترف المكتب كلياً بمسؤوليته الجلية، القابلة للمساءلة، عما يبث عبر التقرير

يُدخل تقرير هذا العام عدداً كبيراً من مؤشرات أهداف التنمية للألفية في جداول مؤشرات التنمية البشرية (أنظر فهرس مؤشرات أهداف التنمية للألفية في جداول المؤشرات). وتزود البيانات لهذه المؤشرات بالأساس الإحصائي لتقييمات التقدم والاحتمالات في كل بلد باتجاه تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغاياتها، بالإضافة إلى الفوائد الممكنة لإنجاز أهداف التنمية للألفية بحلول العام 2015 (أنظر الفصل الأول).

بيانات لتحليل المواضيع الدالة

غالباً ما استمدت البيانات الإحصائية، المستعملة في هذا التحليل الموضوعي، من جداول المؤشرات. غير أن مدى واسعاً من المصادر الأخرى جرى استعماله أيضاً؛ بما في ذلك أوراق مستكثبة بالتكليف، ووثائق حكومية، وتقارير قطرية عن التنمية البشرية، وتقارير من منظمات غير حكومية، ومقالات في مجلات دورية، ومنشورات متبحرة أخرى؛ وفي المعتاد، تحظى الإحصائيات الرسمية بالأولوية. ولكن بالنظر إلى الطبيعة المتسارعة التطور للقضايا الجاري بحثها، فقد لا تكون الإحصائيات الرسمية المتعلقة بها موجودة؛ ولذا يجب استعمال مصادر غير رسمية للمعلومات، على الرغم من ذلك،

وغيرها من المؤتمرات الإحصائية الإقليمية ومجموعات العمل في المقاييس بين وكالات مختلفة، يجهد فريق تقرير التنمية البشرية باستمرار ليظل حسن الأطلاع ومقدراً للمسؤولية في اختيار الإحصائيات للتقرير وكيفية استعمالها.

استُخدمت أيضاً آليات أخرى لتوجيه أعمال التقرير الإحصائية، ورصدها. مثلاً على ذلك، أن مكتب تقرير التنمية البشرية يتشاور بانتظام مع الدول الأعضاء في المنظومة العالمية عبر جلسات مشاورات غير رسمية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/المجلس التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة السكاني. وتركز هذه المشاورات على مبادئ التقرير الإحصائية وأعرافه، بالإضافة إلى الاستراتيجيات المقترحة لمعالجة قضايا إحصائية محددة؛ مثل التباينات بين البيانات القومية والدولية التي لها مضمرات واسعة بالنسبة إلى مصداقية التقرير والوقوع على السياسات. وتكون المعلومات الارتجاعية المتواترة، من حكومات قطرية ومستخدمين آخرين للتقرير، وسيلة هامة أخرى لضمان الجودة.

ترويج الاستخدام المبتكر للإحصائيات

يقف التقرير منذ إنطلاقته في طليعة مروجي الاستخدام والتطوير المبتكرين للإحصائيات الخاصة بالتنمية البشرية؛ بغية تقييم الإنجازات عبر البلدان، وتسهيل المناظرات السياسية بشأن قضايا حاسمة في التنمية البشرية. ومن أهم مساهماته في هذا المضمار، دليل التنمية البشرية وأدلة مركبة أخرى في مجال هذه التنمية. وقد اكتسب دليل التنمية البشرية منذ نشره أول مرة اعترافاً واسع النطاق بكونه أداة مقتردة للحص على التنمية البشرية ورصدها؛ كما جرى تفحصه وتوسيعه في التقرير نفسه، وفي غيره من تقارير التنمية البشرية الإقليمية والقطرية. ويتقصى التقرير هذا العام طريقتين متميزتين لاستخدام دليل التنمية البشرية؛ هما تفحص المساهمات ذات العلاقة لمكوناته المختلفة في التقدم على سلم الدليل، وإدخال اللامساواة بالتركيز على الفوارق بين الأفقر من شعب بلد ما والسكان ككل (الإطار 2).

غير أنه يتعين على فريق تقرير التنمية البشرية وقراء التقرير، على حد سواء، فهم الإحصائيات وتفسيرها على نحو صحيح، كي يكونوا مبتكرين وفعالين في استخدام الإحصائيات واستخدامها لتقييم التقدم وتعزيز مناقشة السياسات. وما لم تُدرَك فوائد، ومحددات، الإجراءات والإحصائيات المختارة على نحو وافٍ، فمن الممكن أن

من إحصائيات دولية تُعدّها وكالات أخرى للبيانات. وعلى نحو خاص، يُدرك المكتب أن الاهتمام الكبير الذي يحظى به التقرير يفرض عليه عبئاً خاصاً بأن يكون عليماً وحسبياً في اختيار الإحصائيات، واستعمالها، وكيفية عرضها.

ولتحقيق أعلى مستويات الدقة البالغة والمزايا الاحترافية في العمل الإحصائي للتقرير، سعى مكتب تقرير التنمية البشرية خلال الأعوام القليلة الماضية، إلى إنشاء، وتعزيز، عدد من إجراءات ضمان الجودة. فبالإضافة إلى بناء قدرة إحصائية داخلية أقوى من قبل، وخلق نظام إنتاجي مبسط، تشمل هذه الإجراءات هيئة إحصائية استشارية، وعملية معاينة إحصائية من الأنداد، واستمرار التعاون والتواصل عن كُتب مع وكالات إقليمية ودولية أخرى للبيانات.

منذ العام 2000، يستفيد التقرير إلى حد كبير من النصائح الفكرية والتقنية والإرشادات التي توفرها الهيئة الإحصائية الاستشارية؛ المؤلفة من أبرز علماء الإحصاء والاقتصاد التعموي القطريين والدوليين. ويعقد هذا الفريق عادة اجتماعين كل سنة، خلال المرحلتين الأولى والنهائية لإعداد التقرير، لمناقشة القضايا المتعلقة بالمبادئ الهادية لأعمال التقرير الإحصائية؛ وقضايا تقنية محددة بشأن مصادر البيانات، أو أساليب التحليل، أو عرض البيانات ذات العلاقة بالمحتوى الموضوعي للتقرير. ومن حين لآخر، يُكوّن فريق عمل قليل العدد للمساعدة في معالجة قضية معينة وتزويد فريق التقرير بالنصائح. وفي المعتاد، تكون فترة العضوية في الهيئة الاستشارية عامين.

يشتمل الإنتاج السنوي للتقرير على مراجعة إحصائية من الأنداد، مع مساهمين من أبرز مكاتب الإحصاء الدولية والإقليمية والقطرية. ويكون هؤلاء المراجعون الأنداد مسؤولين عن مراجعة مسودة متقدمة للتقرير من حيث المطابقة الإحصائية لمقتضى الحال، والاتساق، والتفسير الصحيح. وتجري هذه المعاينة منفصلة عن مراجعة الأنداد للمحتوى الأساسي، ولكن بالتزامن معها. وقد أسهمت مراجعات الأنداد الإحصائية إسهاماً بارزاً في التحسن المتواصل لجودة التقرير الإحصائية عبر السنين. غير أن المسؤولية عن المحتوى النهائي للتقرير تقع على عاتق فريق تقرير التنمية البشرية.

من خلال التعاون الوثيق مع وكالات إقليمية ودولية متخصصة في البيانات، والمشاركة النشطة في منديات إحصائية إقليمية ودولية؛ بما فيها مفوضية الأمم المتحدة للإحصائيات، واللجنة التنسيقية للنشاطات الإحصائية،

نقاط الانطلاق المختلفة في مكوّنات الدليل، ستكون للتقدم فيها تأثيرات مختلفة في بلدان مختلفة. علاوة على ذلك، أنّ لمعظم المؤشرات في دليل التنمية البشرية حدًا أعلى للقيّم الممكن تحقيقها - حيث لا يمكن لنسبة الأمية أن تتجاوز 100٪. لهذا السبب، تكون البلدان ذات المستويات المنخفضة في التنمية البشرية أكثر احتمالاً لإظهار نسبٍ مئوية كبيرة من المكاسب.

اللامساواة ودليل التنمية البشرية. صمّم دليل التنمية البشرية أصلاً لتفحص الإنجازات بالمتوسط - لذا، فإنه بذاته لا يقول شيئاً عن توزع التنمية البشرية داخل بلد ما. وتمثّل محاولة إدخال عنصر التوزيع في دليل التنمية البشرية اختصاراً للقدرة، من جراء قضايا منهجية صعبة وافتقار إلى البيانات؛ وبخاصة تلك المتعلقة بمؤثري الصحة والتعليم في الدليل.

نمّة نمج أبسط، استُكشِف في تقرير هذا العام، لدراسة أوضاع العائشين في الدرجة الدنيا على سلم التوزيع؛ حيث تُظهر دراسات استقصائية عن الدخل والاستهلاك لدى الأسر المعيشية فجوات مذهلة بين أفقر 20٪ من السكان وبين المعدل العام للسكان ككل. فتكثيف دليل التنمية البشرية فقط بالنسبة إلى الدخل، مع إسقاط اللامساواة في العمر المتوقع والتعليم من الحساب، لا يلتقط الصورة الكاملة لحجم انعدام المساواة. وحتى مع ذلك، تبقى النتائج مذهلة.

لنأخذ، مثلاً على ذلك، البرازيل، التي تُصنّف في المرتبة 63 على سلم دليل التنمية البشرية. فنحن مع أكثر الافتراضات تفلؤلاً بأن إنجازات البرازيليين في الصحة والتعليم تعكس صورة المعدل الكوي، سيكون تصنيف البرازيل في المرتبة 113- أي 52 مركزاً أدنى من المتوسط لذلك البلد (الجدول 2). وبالفعل، فإن حالة الخمس الأفقر من البرازيليين مشابهة لما هي عليه في بلدان مثل غواتيمالا ومنغوليا وهندوراس. ومن بين البلدان الأخرى، ذات الفوارق الكبرى في تصنيفات دليل التنمية البشرية لأفقر السكان، المكسيك وتشيلي والأرجنتين - وهي بلدان تتسم بانعدام التساوي إلى حد كبير. ولكن، حتى في بلدان متطورة جداً وتنعّم بشبهه تساو كامل، مثل السويد، يظل الفارق كبيراً - حيث سيكون الخمس الأفقر هناك في المرتبة 25، بالمقارنة مع المرتبة 6 للسكان في المتوسط.

دليل التنمية البشرية هو قياس مختصر لثلاثة أبعاد أساسية في التنمية البشرية، هي العيش حياةً مديدةً صحيّة، كما يُقاس بالعمر المتوقع عند الولادة؛ والمعرفة، كما تُقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، ونسبة الالتحاق بالمدارس؛ ومستوى المعيشة اللائق، كما يُقاس بالنتائج المحليّة الإجماليّة للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي). وهذا العام، يستكشف التقرير أسلوبين جديدين لاستخدام دليل التنمية البشرية؛ يتفحص أولهما المساهمات النسبية لمكوّنات الدليل المختلفة في التقدم على سلم دليل التنمية البشرية. ويسعى الثاني إلى إدخال اللامساواة، من خلال التركيز على الفرق بين الناس الأفقر وبين السكان ككل في عدد النقاط على الدليل.

الصحة والتعليم والدخل - لا تسير معاً على الدوام. فيما يُوفّر دليل التنمية البشرية صورةً ملخّصة، يكتشف أيضاً مزيداً من التفحص لمكوّناته فوارق مذهلة بين البلدان. مثلاً، حققت أوغندا وبنغلاديش والصين ازدياداً كبيراً في التنمية البشرية منذ العام 1990؛ ولكن، من نقاط انطلاق مختلفة. فقد زادت هذه البلدان الثلاثة كلها عدد نقاطها في دليل التنمية البشرية بنحو 20٪ منذ سنة 1990، غير أنّ التطلع إلى التحسّن في المتغيرات الداعمة لنقاطها في دليل التنمية البشرية يظهر المسارات المختلفة التي أتبعتها هذه البلدان لتحقيق ذلك.

يبين الجدول الأول أدناه تحسّنات في العمر المتوقع لدى الولادة، والإلمام بالقراءة والكتابة، والالتحاق بالمدارس، والدخل في كل من البلدان الثلاثة؛ بالمقارنة مع مستوياتها في العام 1990. ففي خلال هذه الفترة كلها، ازداد دخل الصين قرابة 200٪ - فيما كانت مكاسب الدخل في أوغندا وبنغلاديش أقل من ذلك بكثير. وفي حين حسّنت بنغلاديش معدل العمر المتوقع زهاء 10٪، ظل هذا المؤشر راکداً في أوغندا؛ وحسّنته الصين بأقل من 10٪. كذلك حسّنت أوغندا وبنغلاديش كلتاهما نسبتي الالتحاق بالمدارس والإلمام بالقراءة والكتابة على نحوٍ مثير؛ ما أسهم إلى حد كبير جداً في ارتفاع مرتبتهما على دليل التنمية البشرية؛ في حين أنّ صعود الصين كان أكثر تواضعاً.

تُعطي هذه المقارنات دلالةً على ضخامة الحركات المختلفة، في بلدان مختلفة، للارتقاء على سلم دليل التنمية البشرية؛ غير أنها لا تُعطي صورةً كاملة. فبسبب

الجدول 2 الفرق بين أفقر 20٪ والمعدل القومي في تصنيفات دليل التنمية البشرية لبلدان مختارة

البلد	مجمّل السكان	أفقر 20٪	الفارق
المكسيك	53	108	55
البرازيل	63	115	52
تشيلي	36	85	49
الأرجنتين	34	78	44
تايلاند	72	108	36
الاتحاد الروسي	62	95	33
بيلاروس	66	98	32
الصين	85	115	30
الولايات المتحدة	10	31	21
السويد	6	25	19

المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية 2005.

الجدول 1 تحسّنات في دليل التنمية البشرية من 1990 إلى 2003 لأوغندا وبنغلاديش والصين

البلد	السنة	العمر المتوقع	لدى البالغين	والثانوي والعالي	الأميركي
بنغلاديش	2003	115	120	153	143
الصين	2003	106	116	129	296
أوغندا	2003	102	123	193	157

الدليل (1990=100)

النتائج المحليّة
مجموع الالتحاق
الإجمالي للفرد
بالتعليم
(معادل القوة
الائتمانية
الشرائية بالدولار
الأميركي)

متواصلة بهدف تعزيز الفهم العام للإحصائيات المقدمة في التقرير وتشجيع تفسيرها على نحو مناسب، وعلاوة على النشاطات الامتدادية الأخرى، يُتيح مكتب تقرير التنمية البشرية فرص مناقشة مجموعة واسعة من قضايا القياس، ويوفر صلات واسعة المدى بالمعلومات التقنية في قواعد البيانات لكل الوكالات الرئيسية المختصة بالبيانات؛ عبر موقعه الإحصائي الإلكتروني (<http://hdr.undp.org/>) ومن (statistics/understandingresources.cfm). ومن خلال المناقشات السياسية لقضايا ناشئة بالغة الأهمية في التنمية البشرية، يعمد التقرير إلى الكشف عن - والحض على - الحاجة إلى تطوير مقاييس مبتكرة، وجمع بيانات جديدة في مجالات محددة. ولكون هذه السنة العام الدولي للتمويل الجزئي 2005، يبرز التقرير أهمية فتح منافذ الخدمات المالية الوافية أمام الفقراء لمساعدتهم في أنتشال

تكون مفهومية المغازي المرتبطة بالإحصائيات المقدمة في التقرير مضللة.

مثالاً على ذلك، أن مقاييس الفقر النسبية، مثل نسبة الذين لديهم دخل متاح يقل 50% عن الدخل القومي المتاح المكيف (وهو من مكونات دليل الفقر البشري لمجموعة مختارة من بلدان الدخل المرتفع)، تُستخدم في المعتاد لتقييم الفقر في بلدان الدخل المرتفع. وهذه المقاييس هي أكثر النهج إطلاعاً على المعلومات لمقارنات عبر هذه البلدان في فترة زمنية محددة، ولكن، عندما تشهد بلداناً نمواً اقتصادياً متسارعاً - كما حدث في إيرلندا، خلال أواخر التسعينات من القرن الماضي - يمكن لمقاييس الفقر النسبية وحدها أن تكون مضللة (الإطار 3).

يدأب مكتب تقرير التنمية البشرية على ترويج الاستخدام المبتكر للإحصائيات، لكنه يبذل في الوقت عينه جهوداً

قصدان للفقر الإيرلندي

الإطار 3

بحسب خط الفاقة النسبي لمعدل 60% من الدخل الوسيط السنوي، وهو القياس المفضل في الاتحاد الأوروبي، ازداد الفقر في إيرلندا بين عامي 1994 و2000 بنسبة 11.3% (أنظر الجدول). ولكن إذا حددنا خط الفقر على مستوى 60% من الدخل الوسيط لسنة 1994، ولم نعدّل خط الفقر إلا بمتغيرات الأسعار الاستهلاكية للأعوام اللاحقة - طبقاً لنهج خط الفاقة المثبت - يهبط الفقر الإيرلندي خلال الفترة عيناها بنسبة 55.9%. وتبرز بوضوح أنساق مماثلة في اعتماد نسبة 50% لخط الدخل الوسيط - وهو المقياس الذي يحبّه معظم محليي الفقر الدوليين، ويُستخدم لإعداد دليل الفقر البشري في هذا التقرير. فوفقاً للجدول، يزداد معدل 11.9% للفقر في سنة 1994 إلى 16.5% عام 2000 على أساس نسبي؛ فيما يهبط بنسبة تتجاوز ثلاثة أرباعها، إلى 3.5% فقط، باستعمال النهج المثبت. وهاتان مجموعتان المختلفتان من خطوط الفقر - النسبية والمثبتة - ترويان قصتين مختلفتين عن اتجاهات الفقر الإيرلندي.

من الواضح أنه عندما تتغير الأوضاع الاقتصادية بشكل متسارع، لا تعطي اتجاهات الفقر النسبية على نحو دائم صورةً مكتملة للكيفيات التي تؤثر فيها التغيرات الاقتصادية على حياة الناس. فاتجاهات الفقر النسبية توحي بأن المداخيل في إيرلندا لم ترتفع كلها بالمعدل نفسه، وبأن المداخيل المنخفضة نمت بمعدل أبطأ مما هو عليه للمداخيل المرتفعة (وإلا لكان الفقر النسبي قد تراجع أيضاً). ولكن، حتى مع ذلك، نمت المداخيل المتدنية بما يكفي لتخفيض الفقر المثبت بنسبة النصف تقريباً. على نحو خاص، ارتفعت التحويلات الاجتماعية جوهرياً في واقع الأمر. فقد وجد المحالون على المعاش، مثلاً، أن مستويات معيشتهم تحسنت على نحو ملحوظ؛ مع أنهم ما زالوا متخلفين عن التنامي المتسارع في المداخيل، الناجم عن العمالة والأرباح. ورغم بقاء السجل قائماً حول ما إذا كان هذا الأمر يمثل نمواً اقتصادياً مناصراً للفقراء أم لا، ينبغي إدراك كلا الجانبين في قصة الفقر.

لضمان إمكانية المشابهة عبر بلدان الدخل المرتفع، تعتمد معظم قواعد بيانات المقارنة، مثل مشروع لوكسمبورغ لدراسة الدخل (www.lisproject.org)، إلى قياس الفقر على أساس نسبي. فبدلاً من خط مطلق للفقر (خط الفقر الدولي للبلدان النامية، مثلاً، المحدد بدولار واحد في اليوم)، تُعرف مقاييس الفقر النسبية بمعدل الفاقة بأنه نسبة الناس من ذوي الدخل المتاح الذي يقل 50% أو 60% عن المتوسط المكيف للدخل القومي المتاح. وإجراء المقارنات في فترة محددة من الزمن، يُعتبر هذا الأسلوب أفضل نهج للإطلاع على المعلومات. ولكن، عندما تشهد بلداناً نمواً اقتصادياً متسارعاً - كما حدث لإيرلندا في أواخر تسعينات القرن العشرين - يمكن لمقاييس الفقر النسبية بمفردها أن تكون في بعض الأحيان مضللة.

بناءً على مقاييس الدخل الوسيط، بنسبة 50% أو 60% المذكورة أعلاه، يعرض الجدول سلسلتين من الفترات الزمنية لتقديرات عن الدخل في إيرلندا - نسبية ومثبتة - للأعوام 1994-2000. فخط الفاقة النسبي يتغير كل عام بحسب الدخل الوسيط السنوي لبلد ما؛ في حين يحافظ خط الفاقة المثبت على خط الفقر للعام الأولي، ولا يعدله في كل سنة لاحقة إلا وفق التغيرات في أسعار السلع الاستهلاكية.

الفوارق بين خطي الفاقة، النسبي والمثبت، لإيرلندا

السنة	50% من الدخل الوسيط		60% من الدخل الوسيط	
	خط الفاقة النسبي	خط الفاقة المثبت	خط الفاقة النسبي	خط الفاقة المثبت
1994	11.9	11.9	20.4	20.4
1995	12.9	11.1	20.8	19.2
1996	12.3	8.5	21.8	16.6
2000	16.5	3.5	22.7	9.0
التغير بالنسبة المئوية 2000-1994	38.7-70.6	-70.6	11.3	-55.9

المصدر: Nolan, Munzi and Smeeding 2005

أسرهم ومجتمعاتهم المحلية من أشرار الفاقة، وبلغت الانتباه إلى الحاجة الملحة لجمع بيانات أفضل، تمكن من تقييم الاحتياجات للتمويلات الجزئية ووقتها (الإطار 4).

الحض على إحصائيات أفضل للتنمية البشرية

فيما يُقدم تقرير هذا العام أفضل البيانات المتوفرة حالياً لقياس التنمية البشرية، يبقى هناك العديد من الفجوات والمشاكل.

الفجوات في البيانات

توضّح الفجوات في جداول المؤشرات كافة الحاجة الملحة إلى إدخال تحسينات على توفر إحصائيات للتنمية البشرية

مطابقة لمقتضى الحال، يُعول عليها، وتأتي في حينها، ومن الأمثلة الصارخة على الفجوات في البيانات، هو ذلك العدد الكبير للبلدان المستثناة من دليل التنمية البشرية، فالهدف هو إدخال جميع البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة، إلى جانب هونغ كونغ - الصين (منطقة إدارية خاصة) والأراضي الفلسطينية المحتلة؛ ولكن بسبب الافتقار إلى البيانات التي يمكن الاعتماد عليها، جرى استبعاد 16 بلداً عضواً في الأمم المتحدة من دليل التنمية البشرية، وتالياً من جداول المؤشرات الرئيسية (وما يتوفر من مؤشرات رئيسية عن هذه البلدان موجود في الجدول 33). على غرار ذلك، يشمل دليل الفقر البشري 103 بلدان نامية فقط و18 بلداً من منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي المرتفعة الدخل؛ كما يشمل دليل

قياس المنافذ إلى المصادر المالية

الإطار 4

تدعم الأبحاث الاقتصادية وجهة النظر العامة بأن المنافذ إلى خدمات القطاع المالي العميقة والفعالة تسهم على نحو هام في النمو الاقتصادي. ويمكن للفقراء بصورة خاصة الاستفادة من هذه الخدمات؛ مثل نظم القروض، والإيداعات الادخارية، والتأمين، والتسديد. وتوحي أدلة مشتملة على حكايات ونوادير بأن الخدمات المالية تصل إلى المزيد من الفقراء؛ وبأن من نتيجة ذلك تزداد الثروة لا للمتلقين فحسب، وإنما أيضاً لمجتمعاتهم المحلية. لكن البيانات الدامغة عن يتلقى أي أنواع من الخدمات ومدى فاعلية ما يتلقونه، وعن مصادر التمويل لهذه الخدمات، لا تزال نادرة؛ وحتى غير مفيدة في بعض الأوقات - حيث تتراوح التقديرات لأعداد زبائن التمويل الجزئي عالمياً بين 70 و750 مليوناً. وسوف نحتاج إلى بيانات إحصائية أفضل، كي نفهم كيف يمكن للتمويل الجزئي أن يحقق طاقاته الكامنة، ويساهم في التنمية البشرية على نحو فعال.

يحتاج المزمودون بخدمات التمويل الجزئي من القطاع الخاص إلى هذه المعلومات، كي يوجهوا استثماراتهم في مسارات معينة. كذلك فإن راسمي السياسات ومنظمي الشؤون المالية، على المستوى القومي وفي الوكالات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف، يحتاجون إلى معرفة ما إذا كانت لدى الفقراء - وإلى أي مدى - منافذ إلى الخدمات المالية، كي يتمكنوا من قياس فاعلية ما يقومون هم به من نشاطات في هذا المجال، ويفهموا ما يستلزمه الأمر من تغييرات إصلاحية، تنظيمية أو بنوية. حفز التقارب في الاحتياجات المعلوماتية بين المصالح العامة والخاصة عدداً من المؤسسات على تفحص أفضل السبل للتحرك قداماً. فقد زاد البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اهتمامهما بالتمويل الجزئي في عمليتهما لتقييم القطاع المالي. وحققت وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة تقدماً في جمع بيانات عن إمكانيات الوصول إلى التمويل في جمهورية جنوب أفريقيا. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2004، جمع صندوق الأمم المتحدة لتطوير رأس المال والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ما بين كبار علماء الاقتصاد والإحصاء للخروج بكيفية الحصول على بيانات أفضل.

تظهر أفريقيا الغربية ما يمكن إنجازه بهذه الطريقة؛ حيث جمع البنك المركزي لبلدان غرب أفريقيا إحصائيات مفصلة عن المؤسسات التي تقدم تمويلات جزئية في سبعة من بلدان أفريقيا الغربية. ونتيجة ذلك، يعرف هذا المصرف أن عدد المؤسسات التي وفرت مثل هذه التمويلات من عام 1994 إلى عام 2004 ازداد ستة أضعاف، وأن عدد المواقع الفرعية لهذه الخدمات ارتفع من ألف إلى ثلاثة آلاف. بالإضافة إلى ذلك، يعرف أن هذه الخدمات تصل إلى ما يزيد على 12% من سكان أفريقيا الغربية الناشطين اقتصادياً؛ وأن قيمة الإيداعات منذ سنة 1994 ازدادت 13 ضعفاً. وهناك أيضاً بعض الأدلة على أن المناطق التي ازداد فيها التمويل الجزئي شهدت نمواً اقتصادياً قوياً على نحو خاص - وهو دليل مشجع، لكن من الواضح أن وقع التمويل الجزئي يستلزم مزيداً من التحليل.

يوفر عام 2005 الدولي للاقتراض الجزئي فرصةً مواتيةً فريدة لفهم، ومعالجة، ندرة المعلومات البالغة الأهمية عن منافذ الفقراء وذوي الدخل المنخفض إلى الخدمات المالية للأحصرية؛ ولتحديد الكيفية التي يمكن فيها توفير هذه الخدمات مستقبلاً بفعالية.

المصدر: Fischer, Banny and Barrineau 2005.

تباينات بين التقديرات القطرية والدولية

غالباً ما اتضحت التباينات بين البيانات القطرية والدولية من خلال التقرير؛ وبصورة أشد ظهوراً، عبر دليل التنمية البشرية. وأحياناً يطعن في الفجوة البيانية ضمن مجموعة بيانات دولية، مع الادعاء بوجود تقديرات قطرية؛ لكن الأكثر حدوثاً من ذلك هو التشكيك في دقة التقديرات الدولية، واقتراح تقديرات قومية مخالفة. وعلى نحو متكرر، تتنازع مثل هذه التباينات دقة البيانات المقدمة في التقرير وإمكانية الركون إليها، متحدية صدقية إحصائيات التقرير ووقعها على السياسات.

من المتعذر تجنب بعض الفوارق بين البيانات القومية والدولية، الممكن أن تنجم عن عملية التناغم الدولي التي ينبغي فيها تعديل البيانات القطرية – المتباينة مع المستويات والتعريفات الدولية، أو ذات النوعية الرديئة لأسباب أخرى. وعندما لا تكون البيانات لبلد ما متوفرة، يمكن لوكالات دولية الخروج بتقديرات؛ إن كان ممكناً استخدام معلومات أخرى ذات صلة وثيقة بالموضوع. وفي بعض الحالات، فإن المؤشر الدولي، مثل الناتج المحلي الإجمالي للفرد بمعدل القوة الشرائية للدولار الأمريكي، يعد في المقام الرئيسي لإجراء المقارنات الدولية؛ ولا يكون مضاهياً على نحو مباشر لإحصائيات قطرية أخرى ذات علاقة بالأمر.

لكن التباينات في البيانات قد تحدث في حالات أخرى بنتيجة الافتقار إلى التنسيق – إما بين الوكالات القومية والدولية للبيانات، وإما بين وكالات حكومية متنوعة في منظومة إحصائية قومية – وهي تباينات يمكن تفاديها. ففي بعض الأحيان، لا تتاح الإحصائيات القطرية الأحدث عهداً للوكالة البيانية الدولية المعنية في أوانها، بالرغم من الجهود القطرية الجادة لجمعها. في أحيان أخرى، عندما توجد في بلد ما مصادر متعددة لمؤشر معين، لا تكون البيانات التي تقدمها وكالة حكومية منسقة عبر مكتب الإحصائيات المركزي القومي؛ وقد تطعن فيها الحكومة بعد نشرها في المجموعات الدولية. وبين الحين والآخر، تتسلل أخطاءً إلى عمليات تجميع سلسلة البيانات الدولية.

في حين أن المسؤولية الرئيسية عن معالجة هذه القضايا من التباينات تقع على عاتق منتجي البيانات الدوليين ونظرائهم القطريين والإقليميين، ينبغي لجميع مستخدمي البيانات الدولية دعم جهودهم. ولمكتب تقرير التنمية البشرية دور هام على نحو خاص، نظراً إلى الاهتمام الكبير الذي يحظى به التقرير. وقد سعى جاهداً في الأعوام

التنمية المتعلقة بالجنوسة 140 بلداً، ويشمل مقياس التمكين الجنوسي 80 بلداً، وبالنسبة إلى عدد هام من البلدان، تعتبر البيانات عن مكونات هذه الأدلة غير جديرة بالاعتماد وقديمة العهد؛ وفي بعض الحالات، تتطلب التخمين (لتعريف منهجية الأدلة، انظر الملاحظة التقنية الأولى).

ومن المراكز التي تكشف أيضاً عن الفجوات قاعدة بيانات الأمم المتحدة لمؤشرات الألفية (<http://millenniumindicators.un.org>)، المبنية على إحصائيات قطرية تجمعها أو تقدرها الوكالات الدولية للبيانات، وعلى الرغم من التحسينات الكبيرة في الأعوام الأخيرة، لا تزال بلدان عديدة مفتقرة كلياً إلى أي بيانات خاصة بمعظم مؤشرات أهداف التنمية للألفية في الفترة 1990-2003، كما أن لقلّة من البلدان بيانات عن الاتجاهات خلال تلك الفترة (الجدول 1). ومن الصعب على نحو خاص الحصول على بيانات عن بعض المؤشرات، مثل معدلات وفيات الأمومة.

المؤشر	بلدان تفتقر إلى بيانات الاتجاهات	بلدان ليست لديها أي بيانات
أطفال دون الوزن السنوي لأعمارهم	115	35
نسبة صافي الالتحاق بالمدارس الابتدائية	40	9
أطفال يصلون إلى الصف الخامس	114	53
الإلمام بالقراءة والكتابة بين الشباب	57	29
ولادات بمساعدة عاملين صحيين مهرة	162	9
حصة الإناث من العمل غير الزراعي بأجر	68	15
تقشي فيروس نقص المناعة البشرية بين الحوامل في عمر 15-24، في مناطق مدنيّة رئيسية	162	139
سكان ذوو منافع مستدامة إلى مصدر مياه محسن، في الأرياف	59	15
سكان يعيش الواحد منهم بأقل من دولار واحد في اليوم	93	67

ملاحظة: تُشير البيانات إلى بلدان نامية، وأخرى في وسط أوروبا وشرقها واتحاد الدول المستقلة. ويُعرف بلد ما بأنه لديه بيانات اتجاهية، إذا توفرت نقطتان بيانيتان على الأقل – إحداهما لفترة 1990-1996، والأخرى للفترة من 1997 إلى 2003 – وإذا كان الفاصل بين التمتين ثلاثة أعوام على الأقل. المصدر: مكتب تقرير التنمية البشرية، اعتماداً على معلومات الأمم المتحدة 2005f. UN.

الجدول 1

فجوات كبيرة في البيانات لا تزال موجودة حتى في المؤشرات الأساسية للتنمية البشرية: بلدان مفتقرة إلى البيانات، 1990-2003

تؤدي وفيات الأمومة بنحو نصف مليون حياة كل عام، فيما تعاني ملايين عديدة من النساء الأخرى رداءة الصحة من مضاعفات مرضية إبان الحمل. ومعروف أن العالم ليس على سكة الوصول إلى هدف التنمية للألفية بتخفيض وفيات الأمومة إلى الثلث، لكن من الصعب معرفة مدى تفويت الهدف تماماً؛ لأن نسب وفيات الأمومة شديدة بأن من غير السهل قياسها بدقة.

غالباً ما تعاني البيانات الخاصة بوفيات الأمومة التي يبلغ عنها قُطرياً من الإقلال في نقل وقائع الأمور، وإساءة التصنيف. فثلث سكان العالم فقط يعيشون في بلدان تحافظ على إحصائيات شاملة عن حيوات البشر ووفياتهم - أي على تسجيل حيوي هو أفضل وسيلة لقياسات وفيات البالغين (بما في ذلك وفيات بالأمومة). وحتى في بلدان التسجيل الحيوي الجيد، قد يصعب التحديد الدقيق لوفيات الأمومة، بما فيها تلك الناجمة عن أسباب توليدية مباشرة، أو عن أوضاع يزيد من حدتها الحمل والوضع؛ كما يقلل تكراراً من تسجيل واقع هذه الوفيات. أضف إلى ذلك، أن وفيات أمومية عديدة في البلدان النامية، خصوصاً تلك التي لديها نسب مرتفعة من وفيات الأمومة، تحدث خارج المنشآت الصحية ولا تسجل على الإطلاق.

في غياب نظم تسجيل حيوي قوية، يتطلب قياس وفيات الأمومة - لأنها نادرة نسبياً - مسوحاً آسرية كبيرة ومكلفة، أو إحصاءات سكانية منتظمة. وحتى عندما تستخدم أساليب تقديرية غير مباشرة (مثل أسلوب الاختيارات) في الدراسات الاستقصائية (كالمسوح الديموغرافية والشؤون الصحية)، لا مفر من أن تكون التقديرات الناجمة بشأن نسب وفيات الأمومة مرتبطة بأخطاء معيارية كبرى؛ حيث تشير في المعمود إلى فترة أبكر، وليست ملائمة لتقييم وقع السياسات القصيرة الأمد.

في مجهود مشترك من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الأمم المتحدة للطبولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، يهدف إلى معالجة الفجوات والقابلية الضعيفة للمقارنة في البيانات القطرية، طورت تقديرات دولية باستخدام منهجية تعدل البيانات المبلغ عنها قُطرياً لتأخذ في الحسبان إساءة التصنيف وإقلال التبليغ، فيما تطوّر تقديرات نموذجية القاعدة لبلدان ليست لديها بيانات حديثة العهد ذات نوعية مقبولة. وتعتمد هذه التقديرات المنمّدة - المستخدمة في هذا التقرير، وفي تقارير رصديّة عالمية رئيسية أخرى - على بيانات أوسع توفراً عن الخصوبة ومدى حضور العاملين الصحيين المهرة إبان الولادة، للتكهن بمعدلات وفيات الأمومة.

حتى الآن، تم إنتاج ثلاث مجموعات من التقديرات الدولية المنفصلة للأعوام 1990 و1995 و2000. وبسبب التراوحات الكبيرة في عدم اليقين والافتقار إلى إمكانية المقارنة، نظراً إلى التغيرات في المنهجية، لا يمكن استعمال هذه التقديرات إلا لتبيان حجم المشكلة وتوفير قدر قليل من التبصر في الاتجاهات مع مرور الزمن.

تعود وفيات الأمومة في أغلبيتها - أي ما يقرب من ثلاثة أرباعها - إلى مضاعفات مرضية ولادية يمكن علاجها على نحو ناجح بالتقانات المتوفرة. لذلك، فإن مؤشرات عملية رصدها - مثل نسبة الولادات الجارية بإشراف عاملين صحيين مهرة، وشمولية الرعاية التوليدية الطارئة - تستخدم بازدياد كبدايل متوفرة لتقييم الاتجاهات في وفيات الأمومة، وتوجيه السياسات والبرامج الصحية العامة نحو تحسين صحة الأمومة.

المصدر: بناءً على معلومات أبو زهر (Abou-Zahr) 2005؛ مشروع الأمم المتحدة للألفية 2005؛ اليونيسف ومنظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان 1997؛ منظمة الصحة العالمية 2005.

وأسهل منالاً في منهجياتها وعملياتها المتعاقبة.

- تحديد المشاكل الكامنة، والتسويق بين وكالات البيانات القومية والدولية لحل الاختلافات.

- تحسين امتداده الإحصائي بعبء زيادة الفهم العام للمبادئ والعمليات الإحصائية، وتعزيز إدراك الحكومات للمسؤوليات الخاصة بها.

يُقدّر مكتب تقرير التنمية البشرية على نحو جلي دور المكاتب القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي - من حيث كونها شريكة في انتشار التقرير، والتسويق مع الحكومات. فمن خلالها، يُمكننا تحسين القدرات القومية على تدبر

الأخيرة إلى أن يكون أكثر استباقية في تعريف المشاكل المحتملة سلفاً؛ نازعاً قتل النزاعات الكامنة عبر تدخلات في وقتها مع حكومات ووكالات دولية، ومشاركاً في مناقشات عامة أكثر ظهوراً بشأن المشكلة والحلول الممكنة.

على نحو خاص، يعترف مكتب تقرير التنمية البشرية بفضل الدور الفريد للتقرير في:

- الحض على التحسينات في مقاييس التنمية البشرية وبياناتها عبر التقرير؛ بما في ذلك ضرورة تبني البلدان معايير وتعريفات متفقاً عليها دولياً في مجالات إحصائية أساسية، وضرورة كون الوكالات الدولية أكثر شفافية

لاحظت حكومة قطر ان بيانات معينة قدمت في تقارير التنمية البشرية الحديثة العهد كانت غير متسقة مع بيانات رسمية نشرتها قطر؛ الأمر الذي أفضى إلى تفاوتات في عدد من الأدلة. فبعض الإحصائيات المستخدمة في تقارير التنمية البشرية أنقضى زمنها، وإحصائيات أخرى ذكر أنها غير متوفرة كانت في الواقع موجودة. وفي بعض الحالات، كانت جداول مؤشرات التنمية البشرية التي أعدها مجلس التخطيط على خلاف مع تلك الواردة في التقرير.

نشد مجلس التخطيط القطري نصيحة مكتب تقرير التنمية البشرية. ومنذ ذلك الحين، يحافظ على تواصل وتعاون نشطين؛ بما فيهما زيارة استشارية قام بها إلى قطر في ديسمبر/كانون الأول 2004 أحد كبار الأعضاء في مكتب تقرير التنمية البشرية.

لأن تقرير التنمية البشرية يعتمد على مجموعات إحصائية متسلسلة تنشرها وكالات دولية أخرى للبيانات، يادر مجلس التخطيط إلى الاتصال مباشرة باثنتين وعشرين وكالة دولية لضمان كونه الإحصائيات الخاصة بقطر دقيقة ومبلفاً عنها بصورة شاملة. وأدى هذا الأمر بالتتابع إلى مزيد من التعاون النشط بين المنظمة الإحصائية القطرية ومنظمات الأمم المتحدة الرئيسية للإحصاء.

استهلت قطر عملية تعاونية ناشطة بين مستخدمي الإحصائيات ومنتجها، تهدف إلى تأمين دق من المعلومات أسلس وأدق. فقد عقدت في مايو/أيار 2004 منتدى شارك فيها ممثلو المنظمات الإحصائية في عدد من وكالات الأمم المتحدة؛ صيغت بنتيجته استراتيجية لقيام تعاون أنشط بين المستخدمين والمنتجين، ولضمان كونه المعلومات المبلف عنها دقيقة وفي حينها أكثر من السابق. ومنذ ذلك الحين، تطبق هذه الاستراتيجية بدقة شديدة؛ كما أنجزت فيها تحسينات جوهرية. وفي مايو/أيار هذا العام، عقد منتدى متابعة لهذا الأمر.

المصدر: أبوونا (Aboona) 2005.

يفضي التزايد في استخدام الإحصائيات المتسمة بالجودة إلى تحسينات في قرارات السياسات، وتطوير المصطلحات. ويمكن لهذا التحول إلى رسم سياسات قائمة على الأدلة أن ينجز عبر تطبيق استراتيجيات لبناء قدرة إحصائية تكون مندمجة كلياً في عمليات السياسات القومية؛ مثل استراتيجيات تخفيض الفقر، ورصد التقدم باتجاه أهداف التنمية للألفية. وتساعد في تحقيق هذا الهدف استراتيجية قطرية لتطوير الإحصائيات التي تحول الأولويات الإحصائية إلى برنامج عمل مفصل ومرن، ينطلق من المنظومة الإحصائية القائمة والعمليات التحسينية الجارية؛ مثل نظام نشر البيانات العامة في صندوق النقد الدولي، والمبادئ الجوهرية للإحصائيات الرسمية كما حددتها الأمم المتحدة.

من الممكن لاستراتيجية جيدة - مدعومة بالتزام سياسي وتمويل واف - أن تزيد المساهمة من نظام إحصائي قومي؛ وأن تساعد البلدان على التحرر من الحلقة المفرغة للنقص في التمويل والأداء. لكن الدعم من مجتمع التنمية الدولي عنصر حاسم، لأن تلك البلدان الأحوج إلى إحصائيات أفضل هي الأقل قدرة على تحمل تكاليفها. والصندوق الائتماني في البنك الدولي لبناء القدرة الإحصائية هو واحد من المصادر الهامة لتمويل هبات تساعد البلدان في تصميم استراتيجيات قطرية لتطوير الإحصائيات. كذلك أطلق البنك الدولي برنامجاً جديداً - 'ستاتكاب' - لمساعدة البلدان في إمكانية الحصول على قروض واقتانات لدعم تطبيق استراتيجية قومية لتطوير الإحصائيات.

نوصي 'خطة عمل مراكش للإحصائيات 2004' بأن تعد جميع بلدان الدخل المنخفض استراتيجيات قطرية لتطوير الإحصائيات بحلول العام 2006 وتبدأ بتطبيقها في العام التالي؛ كي تكون لديها بيانات منتجة محلياً وذات نوعية عالية، لدى المراجعة الرئيسية التالية لأهداف التنمية للألفية عام 2010؛ وهو هدف طموح، لكنه قابل للإنجاز. وتعمل الشراكة في الإحصائيات للتنمية في القرن الواحد والعشرين من خلال التخصيص؛ مطورة إرشادات وتوثيقات منهجية، ومسهلة تنفيذ برامج إقليمية مع منظمات إقليمية شريكة. فمساعدة البلدان على تحقيق هذه الغاية هو الهدف الرئيسي للشراكة الإحصائية الإنمائية في برنامج عملها للفترة 2004-2006. ويمكن الإطلاع على الإرشادات بشأن الاستراتيجيات القطرية لتطوير الإحصائيات، وخطة العمل للشراكة الإحصائية، عبر موقع هذه الأخيرة في شبكة الإنترنت: www.paris21.org

المصدر: William 2005.

أمر المعلومات الإحصائية؛ وبخاصة عبر التّواصل والتّعاون الأفضليين بين الوكالات البيانية القطريّة والدّوليّة لتخفيف الاختلافات في البيانات.

منذ العام الماضي، قام مكتب تقرير التنمية البشريّة بخطوات هامّة لتطوير موادّ انطلاقيّة أفضل، وإنشاء موقع إحصائيّ جديد على شبكة الإنترنت، وتوفير التدريب لمكاتب برنامج الأمم المتّحدة الإنمائيّ البلديّة وللخبراء القطريين في هذا المجال. وفيما يواصل مكتب تقرير التنمية البشريّة عمله عن كثب مع الوكالات الدّوليّة للبيانات، بادراً أيضاً إلى إجراء اتّصالات مباشرة أكثر من السّابق مع مكاتب الإحصاء القوميّة ووكالات حكوميّة أخرى. في غضون ذلك، يتزايد إدراك حكومات عديدة لما تنطوي عليه التّباينات في البيانات بالنّسبة إلى المناظرات والمناقشات بشأن السياسات القوميّة؛ وإقرارها بدورها هي نفسها في التّخفيف من مثل هذه التّباينات في البيانات. ويتزايد أكثر فأكثر عدد الحكومات، مثل حكومة قطر (الإطار 6)، التي تعمل على تحسين التّسيق بين الوكالات البيانية الدّوليّة المعنيّة وبين الوكالات الحكوميّة ضمن المنظومات الإحصائية القوميّة.

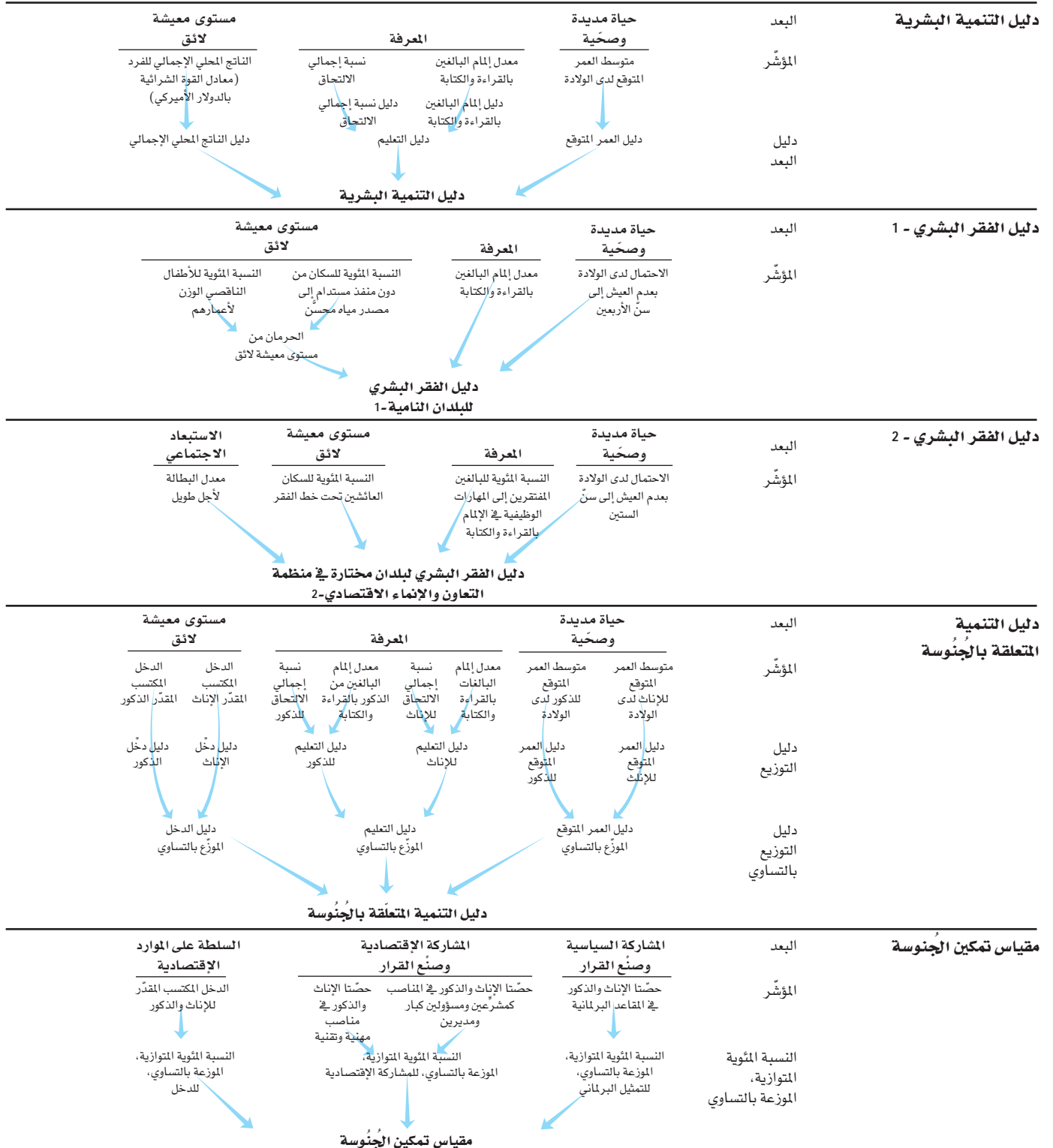
نحو مقدرة إحصائية أقوى

ينطوي جزء حيويّ من الحلّ للفجوات والتّباينات الهائلة في المعلومات الإحصائية على بناء مقدرة إحصائية سليمة في البلدان، وهو جهد يتطلّب التزاماً مالياً وسياسياً على المستويين القطريّ والدوليّ. وقد أدى الرّخم الذي ولّده عملية أهداف التنمية للألفية إلى تعبئة المجتمع الإحصائيّ الدوليّ بأكمله؛ وهناك الآن مبادرات عديدة في طريقها إلى التنفيذ؛ بينها العمل على إعداد استراتيجيات قطريّة لتطوير الإحصائيات أوّست بها خطط عملٍ مراكش للإحصائيات (<http://unstats.un.org/unsd/statcom/doc04/marrakech.pdf>) وتدعمها الشراكة في الإحصائيات للتنمية في القرن الواحد والعشرين (الإطار 7).

يتعيّن على الوكالات الدّوليّة مواصلة القيام بدور نشط في التطوير الإحصائيّ عبر تحسين المعايير والأساليب والأطر المتفق عليها دولياً للنشاطات الإحصائية، وتعزيزها، وتطبيقها؛ فيما تُعزز قدراتها الإحصائية الذاتيّة للتمكّن من تلبية المطالبات المتزايدة بإحصائياتٍ دّوليّة أفضل لرصد التنمية البشريّة.

الملاحظة التقنية الأولى حساب أدلة التنمية البشرية

توفّر الرسومُ التخطيطية هنا عرضاً مجملاً واضحاً لكيفية إعداد الأدلة الخمسة للتنمية البشرية المستخدمة في تقرير التنمية البشرية، مُبرزةً تشابهاتها واختلافاتها على حدٍ سواء. ويعطي النصُّ في الصفحات التالية شرحاً مفصلاً.

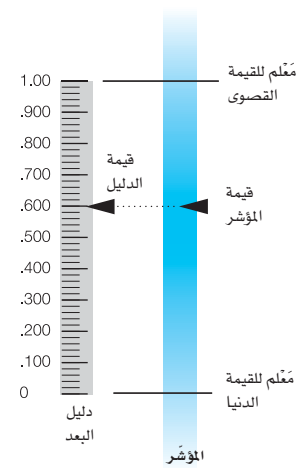


دليل التنمية البشرية

دليل التنمية البشرية هو مقياس مختصر للتنمية البشرية، يقيس معدّل الانجازات في بلد ما في ثلاثة أبعاد أساسية للتنمية:

- حياة مديدة وصحية، كما تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- المعرفة، كما تقاس بمعدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (تلتّي الأهمية) ومعدل نسب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية والعالية (تلك الأهمية).
- مستوى معيشة لائق، كما يقاس بإجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

قبل حساب دليل التنمية البشرية، يجب استحداث دليل لكل من هذه الأبعاد. ولحساب دلائل هذه الأبعاد - دلائل العمر المتوقع، والتعليم، وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي - اختيرت قيم دنيا وقصوى (معالم أهداف) لكل مؤشر أساسي.



يُعبّر عن الأداء في كل بُعد بقيمة تتراوح بين صفر وواحد، عبر تطبيق المعادلة العامة التالية:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

عندئذ يُحسب دليل التنمية البشرية كمعدّل بسيط لدلائل الأبعاد. ويشرح الجدول إلى اليسار طريقة حساب دليل التنمية البشرية في بلد يتخذ كميّة.

معالم أهداف لحساب دليل التنمية البشرية

المؤشر	القيمة القصوى	القيمة الدنيا
متوسط العمر المتوقع عند الولادة (بالأعوام)	85	25
معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (%)	100	0
إجمالي نسب الالتحاق بالمدارس (%)	100	0
إجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)	40000	100

حساب دليل التنمية البشرية

يستعمل هذا الشرح لحساب دليل التنمية البشرية بيانات عن جنوب أفريقيا.

1. حساب دليل العمر المتوقع

يقيس دليل العمر المتوقع الانجاز النسبي لبلد ما في العمر المتوقع عند الولادة. ففي جنوب أفريقيا، التي بلغ فيها العمر المتوقع 48.4 عاماً سنة 2003، يكون دليل العمر المتوقع 0.391.

$$\text{دليل العمر المتوقع} = \frac{25 - 48.4}{25 - 85} = 0.391$$

2. حساب دليل التعليم

يقيس دليل التعليم الانجاز النسبي لبلد ما في معدّل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وإجمالي نسب الالتحاق بالدراسة الابتدائية والثانوية والعالية. أولاً، يُحسب دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة ودليل إجمالي نسب الالتحاق بالمدارس؛ ثمّ يُجمع هذان الدليلان للتوصل إلى دليل التعليم، مع إعطاء ثلثي الأهمية لإلمام البالغين بالقراءة والكتابة، وثلث الأهمية لإجمالي نسب الالتحاق بالمدارس. ففي جنوب أفريقيا، التي بلغت فيها نسبة إلمام البالغين الملمين بالقراءة والكتابة 82.4% عام 2003 ومجموع المعدّل الإجمالي للالتحاق 78% في العام الدراسي 2003/2002، يكون دليل التعليم 0.809.

$$\text{دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة} = \frac{0 - 82.4}{0 - 100} = 0.824$$

$$\text{دليل إجمالي نسب الالتحاق} = \frac{0 - 78}{0 - 100} = 0.780$$

دليل التعليم = $3/2$ (دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة) + $3/1$ (دليل إجمالي نسب الالتحاق)

$$0.809 = (0.780) 3/1 + (0.824) 3/2 =$$

3. حساب دليل الناتج المحلي الإجمالي (ن م أ)

يُحسب دليل الناتج المحلي الإجمالي باستعمال الناتج المحلي الإجمالي المعدّل للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي). في دليل التنمية البشرية، يُستعمل الدخل كبديل عن كل أبعاد التنمية البشرية غير المندرجة في إطار الحياة المديدة والصحية وأطار المعرفة. يُعدّل الدخل، لأنّ تحقيق مستوى لائق من التنمية البشرية لا يتطلب دخلاً غير محدود. وبناءً عليه يُستعمل لوغاريتم الدخل. في جنوب أفريقيا، التي بلغ فيها الناتج المحلي الإجمالي للفرد 10346 دولاراً (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) عام 2003، يبلغ دليل الناتج المحلي الإجمالي 0.774.

$$\text{دليل الناتج المحلي الإجمالي} = \frac{\log(100) - \log(10,346)}{\log(100) - \log(40,000)} = 0.774$$

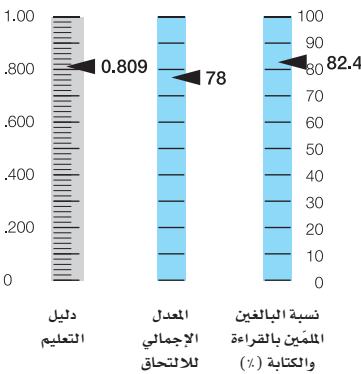
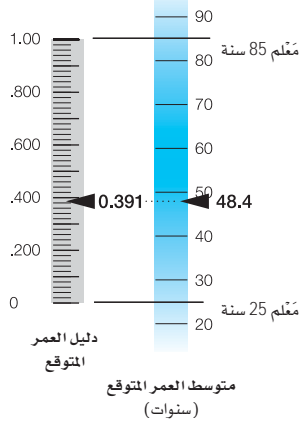
4. حساب دليل التنمية البشرية

بعد حساب أدلة الأبعاد، يُحدّد دليل التنمية البشرية على نحو مباشر؛ إذ هو معدّل بسيط لأدلة الأبعاد الثلاثة.

دليل التنمية البشرية = $3/1$ (دليل العمر المتوقع)

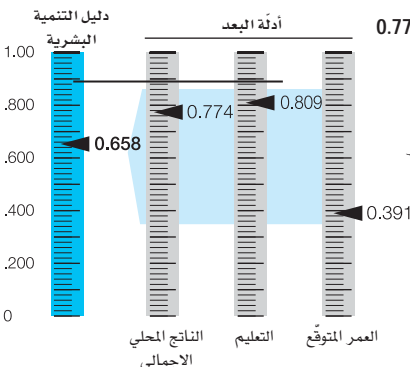
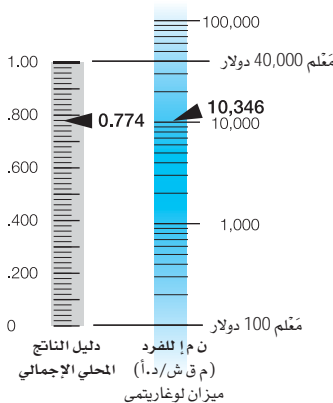
$3/1$ (دليل التعليم) + $3/1$ (دليل الناتج المحلي الإجمالي)

$$0.658 = (0.774) 3/1 + (0.809) 3/1 + (0.391) 3/1 =$$



دليل التعليم = $3/2$ (دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة) + $3/1$ (دليل إجمالي نسب الالتحاق)

$$0.809 = (0.780) 3/1 + (0.824) 3/2 =$$



دليل الفقر البشري في البلدان النامية (دليل الفقر البشري-1)

بينما يقيس دليل التنمية البشرية معدل الانجازات، يقيس دليل الفقر البشري-1 نسب الحرمان في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية المندرجة في إطار دليل التنمية البشرية.

- حياة مديدة وصحية - مواجهة خطر الموت في سن مبكرة نسبياً، كما تقاس بالاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الأربعين.
 - المعرفة - الإبتعاد من عالم القراءة والاتصالات، كما تقاس بمعدل الأمية لدى البالغين.
 - مستوى معيشة لائق - الافتقار إلى فرص مستدامة للحصول على التموينات الاقتصادية الإجمالية، كما يقاس بالمعدل اللامرّج لمؤشرين: النسبة المئوية للسكان الذين ليس لهم منفذ مستدام إلى مصدر مياه محسن، والنسبة المئوية للأولاد دون الوزن السوي.
- وحساب دليل الفقر البشري-1 مباشرة أكثر مما هو حساب دليل التنمية البشرية. فالمؤشرات المستعملة لقياس نسب الحرمان عدلت طبيعياً بين صفر ومئة (لأنه يعبر عنها بالنسب المئوية)؛ وبالتالي فليس ثمة داع لاستحداث دلائل أبعاد كما في حالة دليل التنمية البشرية.

في الأصل، تضمن قياس نسب الحرمان في مستوى المعيشة اللائق، إلى جانب ذلك، مؤشراً لفرص الحصول على خدمات صحية. أما في تقرير هذا العام، ونظراً لنقص البيانات الموثوقة حول الخدمات الصحية في الأعوام الأخيرة، يُقاس الحرمان من مستوى المعيشة اللائق بمؤشرين بدلاً من ثلاثة - النسبة المئوية للسكان الذين ليست لديهم فرصة مستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسن، والنسبة المئوية للأولاد دون الوزن السوي.

دليل الفقر البشري في بلدان مختارة من منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (2)

يقيس دليل الفقر البشري-2 نسب الحرمان في الأبعاد عينها الواردة في دليل الفقر البشري-1 كما يقيس الإبتعاد الاجتماعي. بناءً عليه، يعكس نسب الحرمان في أربعة أبعاد هي:

- حياة مديدة وصحية - قابلية التعرض للموت في سن مبكرة نسبياً، كما تقاس بالاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الستين.
- المعرفة - الإبتعاد من عالم القراءة والاتصالات، كما تقاس بالنسبة المئوية للبالغين (بين 16 و65 عاماً) المفتقرين إلى المهارات الوظيفية في القراءة والكتابة.
- مستوى معيشة لائق - كما يقاس بالنسبة المئوية للسكان الذين يعيشون تحت عتبة الفقر على أساس الدخل (50% من دخل الأسر المعيشية الجاهز للإنفاق).
- الإبتعاد الاجتماعي - كما يقاس بنسبة البطالة الطويلة الأمد (12 شهراً أو أكثر).

حساب دليل الفقر البشري-1

1. قياس الحرمان من مستوى المعيشة اللائق
يُستعمل معدل غير مرجح لمؤشرين بغيّة قياس الحرمان من مستوى المعيشة اللائق.
المعدل غير المرجح = $2/1 + 2/1$ (السكان الذين ليس لديهم منفذ مستدام إلى مصدر مياه محسن)
 $+ 2/1$ (الأولاد دون الوزن السوي)

عينة حسابية: أنغولا

السكان الذين ليس لديهم منفذ مستدام إلى مصدر مياه محسن = 50%
الأولاد دون الوزن السوي = 31%
المعدل غير المرجح = $2/1 + (50) 2/1 = 40.5$

2. حساب دليل الفقر البشري-1

المعادلة لحساب دليل الفقر البشري-1 هي التالية:
دليل الفقر البشري-1 = $1 - [1/3 P_1^\alpha + P_2^\alpha + P_3^\alpha]^{1/\alpha}$

حيث:

P_1 = الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى سن الأربعين (مضروباً بمئة)
 P_2 = معدل الأمية لدى البالغين
 P_3 = المعدل غير المرجح للسكان الذين ليست لديهم فرصة الوصول إلى مصدر مياه محسن، وللأولاد دون الوزن السوي.

عينة حسابية: أنغولا

$P_1 = 48.1\%$
 $P_2 = 33.2\%$
 $P_3 = 40.5\%$

دليل الفقر البشري-1 = $1 - [1/3 (48.1^3 + 33.2^3 + 40.5^3)]^{1/3} = 41.5$

حساب دليل الفقر البشري-2

المعادلة لحساب دليل الفقر البشري-2 هي التالية:

دليل الفقر البشري-2 = $2 - [1/4 P_1^\alpha + P_2^\alpha + P_3^\alpha + P_4^\alpha]^{1/\alpha}$

حيث:

P_1 = الاحتمال عند الولادة بعدم العيش حتى الستين (مضروباً بمئة)
 P_2 = البالغين المفتقرين إلى المهارات الوظيفية في الإلمام بالقراءة والكتابة.
 P_3 = السكان تحت عتبة الفقر على أساس الدخل (50% من متوسط دخل العائلات الجاهز للإنفاق)
 P_4 = معدل البطالة الطويلة الأمد (12 شهراً أو أكثر)
 $\alpha = 3$

عينة حسابية: الولايات المتحدة

$P_1 = 11.8\%$
 $P_2 = 20.0\%$
 $P_3 = 17.0\%$
 $P_4 = 0.7\%$

دليل الفقر البشري-2 = $2 - [1/4 (11.8^3 + 20.0^3 + 17.0^3 + 0.7^3)]^{1/3} = 15.4$

لماذا $\alpha = 3$ في حساب دليل الفقر البشري-1 ودليل الفقر البشري-2؟

لقائمة α أثر مهم على قيمة دليل الفقر البشري. إذا كانت $\alpha = 1$ ، فدليل الفقر البشري هو معدل أبعاده. مع زيادة α ، تُعطى أهمية أكبر للبعد الذي يعاني حرماناً أقوى. بالتالي، فمع تقدم α نحو اللامحدودية، يميل دليل الفقر البشري باتجاه قيمة البعد الذي يعاني الحرمان الأكبر (في أنغولا، المثل المستعمل لحساب دليل الفقر البشري-1: يبلغ 48، وهو يساوي الاحتمال لدى الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة حتى سن 40).

في هذا التقرير، تُستعمل القيمة 3 لإعطاء أهمية إضافية لكنها غير مسيطرة للمجالات التي تعاني الحرمان الأكبر. وللحصول على تحليل مفصل حول هذه المعادلة الرياضية لدليل الفقر البشري، راجع مبادئ التنمية البشرية والفقر: نظرة متعددة الأبعاد لسودهير أناند وأمارتيا سن، والملاحظة التقنية في تقرير التنمية البشرية 1997 (أنظر لائحة القراءات المختارة في نهاية هذه الملاحظة التقنية).

دليل التنمية المتعلق بالجنوسة

بينما يقيس دليل التنمية البشرية معدل الإنجازات، يضبط دليل التنمية المتعلق بالجنوسة معدل الانجازات ليعكس صورة أنواع اللامساواة بين الرجال والنساء في الأبعاد التالية:

- حياة مديدة وصحية، كما تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة.
- المعرفة، كما تقاس بمعدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وإجمالي نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي والعالي.
- مستوى معيشة لائق، كما يقاس بالدخل المقدر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

يشمل حساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة ثلاث خطوات. أولاً، تحسب دلائل الإناث والذكور في كل بُعد وفقاً للمعادلة العامة التالية:

$$\text{دليل البعد} = \frac{\text{القيمة الفعلية} - \text{القيمة الدنيا}}{\text{القيمة القصوى} - \text{القيمة الدنيا}}$$

ثانياً، تُجمع دلائل الإناث والذكور في كل بُعد بطريقة تجازي الاختلافات في الانجازات بين الرجال والنساء. ينتج عن هذا دليل يُعرف بالدليل الموزع بالتساوي ويُحسب وفقاً للمعادلة العامة التالية:

الدليل الموزع بالتساوي

$$= \{ \text{الحصة السكانية للإناث (دليل الإناث)}^{1-\epsilon} \} + \{ \text{الحصة السكانية للذكور (دليل الذكور)}^{1-\epsilon} \}^{1/\epsilon}$$

تقيس ϵ نسبة الكره لعدم المساواة. في دليل التنمية المتعلق بالجنوسة $\epsilon = 2$ وبالتالي تصبح المعادلة العامة: الدليل الموزع بالتساوي

الدليل الموزع بالتساوي

$$= \{ \text{الحصة السكانية للإناث (دليل الإناث)}^1 \} + \{ \text{الحصة السكانية للذكور (دليل الذكور)}^1 \}^1$$

ونتيجتها هي الوسط التوافقي لدلائل الإناث والذكور.

ثالثاً، يُحسب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة عبر جمع الأدل الثلاثة الموزعة بالتساوي، في معدل غير مرجح.

معالم الأهداف لحساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة

المؤشر	القيمة	القيمة الدنيا
متوسط العمر المتوقع للإناث عند الولادة (بالأعوام)	87.5	27.5
العمر المتوقع للذكور عند الولادة (بالأعوام)	82.5	22.5
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة (النسبة المئوية)	100	0
معدل إجمالي نسب الالتحاق (النسبة المئوية)	100	0
الدخل المقدر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)	40,000	100

ملاحظة: تزيد القيم القصوى والدنيا (معالم الأهداف) للعمر المتوقع بخمسة أعوام لدى النساء، نظراً لأنَّ عمرهنَّ المتوقع أطول.

حساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة

يستعمل هذا الشرح لحساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة بيانات خاصة بالبرازيل.

1. حساب دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي

الخطوة الأولى هي حسابات دلائل منفصلة للإنجازات في العمر المتوقع لدى الإناث والذكور، عبر استعمال المعادلة العامة لأدلة الأبعاد.

الذكور	الإناث
العمر المتوقع: 66.6 عاماً	العمر المتوقع: 74.6 عاماً
دليل العمر المتوقع = $\frac{22.5 - 66.6}{22.5 - 82.5} = 0.735$	دليل العمر المتوقع = $\frac{27.5 - 74.6}{27.5 - 87.5} = 0.785$

ثمَّ يُجمع دليلاً للإناث والذكور للتوصل إلى دليل العمر المتوقع، الموزع بالتساوي، عبر استعمال المعادلة العامة للدلائل الموزعة بالتساوي.

الذكور	الإناث
الحصة السكانية: 0.493	الحصة السكانية: 0.507
دليل العمر المتوقع: 0.735	دليل العمر المتوقع: 0.785
دليل العمر المتوقع الموزع بالتساوي = $\{ [0.507 (0.899^{-1})] + [0.493 (0.884^{-1})] \}^{-1} = 0.892$	

2. حساب دليل التعليم الموزع بالتساوي

أولاً، تحسب دلائل معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة وإجمالي نسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي والثانوي العالي، للإناث والذكور على حدة. وتحسب هذه الدلائل مباشرة، بما أنَّ المؤشرات المستعملة عدت طبيعياً بين صفر ومئة.

الذكور	الإناث
معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: 88.3%	معدل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: 88.6%
دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: 0.883	دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة: 0.886
إجمالي نسب الالتحاق: 88.5%	إجمالي نسب الالتحاق: 92.7%
دليل إجمالي نسب الالتحاق: 0.885	دليل إجمالي نسب الالتحاق: 0.927

ثانياً، يُحسب دليل التعليم الذي يعطي ثلثي الأهمية لدليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة، وثلث الأهمية لإجمالي نسب الالتحاق، للإناث والذكور على حدة.

دليل التعليم = $3/2$ (دليل إلمام البالغين بالقراءة والكتابة) + $3/1$ (دليل إجمالي نسب الالتحاق).

دليل التعليم لدى الإناث = $3/2 (0.886) + 3/1 (0.927) = 0.899$

دليل التعليم لدى الذكور = $3/2 (0.883) + 3/1 (0.885) = 0.884$

أخيراً، يُجمع دليلاً للإناث والذكور للتوصل إلى دليل التعليم الموزع بالتساوي:

الذكور	الإناث
الحصة السكانية: 0.493	الحصة السكانية: 0.507
دليل التعليم: 0.884	دليل التعليم: 0.899
دليل التعليم الموزع بالتساوي = $\{ [0.507 (0.899^{-1})] + [0.493 (0.884^{-1})] \}^{-1} = 0.892$	

3. حساب دليل الدخل الموزع بالتساوي

أولاً، يُقدَّر دخل الإناث والذكور (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي). (لمزيد من التفاصيل عن هذا الحساب، أنظر الملحق المرفق بهذه الملاحظة التقنية). ثمَّ يُحسب دليل الدخل لدى كل من الجنسين، بالنسبة إلى دليل التنمية البشرية، يُحسب الدخل عبر حساب لوغاريتم الدخل المقدر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

$$\text{دليل الدخل} = \frac{\log(\text{القيمة الفعلية}) - \log(\text{القيمة الدنيا})}{\log(\text{القيمة القصوى}) - \log(\text{القيمة الدنيا})}$$

الذكور	الإناث
الدخل المقدر	الدخل المقدر
(معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي): 10,963	(معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي): 4,704
دليل الدخل = $\frac{\log(100) - \log(10,963)}{\log(100) - \log(40,000)} = 0.784$	دليل الدخل = $\frac{\log(100) - \log(4,704)}{\log(100) - \log(40,000)} = 0.643$

حساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة يتبع في الصفحة التالية

حساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة (تابع)

ثانياً، يُجمَع دليلًا دخل الإناث والذكور للتوصّل إلى دليل الدخل الموزّع بالتساوي:

الذكور	الإنثاء
الحصّة السكانيّة: 0.493	الحصّة السكانيّة: 0.507
دليل الدخل: 0.784	دليل الدخل: 0.643

$$\text{دليل الدخل الموزّع بالتساوي} = \{[0.507 (0.643^{-1})] + [0.493 (0.784^{-1})]\}^{-1} = 0.706$$

4. حساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة

يُجسّب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة مباشرة، فهو المعدّل غير المرجّح للدلائل الثلاثة - دليل العمر المتوقّع الموزّع بالتساوي، ودليل التعليم الموزّع بالتساوي، ودليل الدخل الموزّع بالتساوي.

دليل التنمية المتعلق بالجنوسة

$$3/1 = (\text{دليل العمر المتوقّع}) + 3/1 + (\text{دليل التعليم}) + 3/1 + (\text{دليل الدخل})$$

$$0.786 = (0.706) 3/1 + (0.892) 3/1 + (0.760) 3/1 =$$

ماذا E تساوي 2 في حساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة

تساوي قيمة E حجم الجزاء في عدم المساواة بين الجنسين. فكلّما كانت القيمة أكبر، فُرض جزاء أشدّ على المجتمع بسبب عدم المساواة.

إذا كانت $E = 0$ ، لا تجازى اللامساواة بين الجنسين (في هذه الحالة، يساوي دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة دليل التنمية البشريّة). ومع تقدّم E نحو اللامحدوديّة، تُولى أهميّة أكبر للمجموعة الأقل إنجازاً. تُستعمل القيمة 2 في حساب دليل التنمية المتعلق بالجنوسة (وكذلك قياس تمكين الجنوسة). كما تفرض جزاءً معتدلاً على عدم المساواة بين الجنسين في الانجازات.

للحصول على تحليل مفصّل عن المعادلة الرياضيّة لدليل التنمية المتعلقة بالجنوسة، أنظر عدم المساواة بين الجنسين في التنمية البشريّة: نظريّات وقياس لسودهير أناند وأمارتيا سن، ودلائل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي المتعلقة بالجنوسة: مراجعة نقدية لكلبانا بردان وستيفان كلايسن، والملاحظات التقنيّة في تقرير التنمية البشريّة 1995 وتقرير التنمية البشريّة 1999 (أنظر لائحة القراءات المختارة في نهاية هذه الملاحظة التقنيّة).

قياس تمكين الجنوسة

عبر التركيز على فرص النساء بدلاً من إمكانياتهن، يُحسب قياس تمكين الجنوسة عدم المساواة بين الجنسين في ثلاثة مجالات رئيسية:

- السُّلطة في المشاركة وصنع القرار السياسيين، كما تُقاس بالحصة المئوية للنساء والرجال في المقاعد البرلمانية.
- السُّلطة في المشاركة وصنع القرار الاقتصاديين كما تُقاس بمؤشرين - الحصة المئوية للنساء والرجال في مناصب المشرعين والمسؤولين الرفيحي المستوى والمديرين، والحصة المئوية للنساء والرجال في المناصب المهنية والتقنية.
- السلطة على الموارد الاقتصادية، كما تُقاس بالدخل المكتسب المقدّر للنساء والرجال (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

في كلٍّ من هذه الأبعاد الثلاثة، تُحسب نسبة مئوية متكافئة موزعة بالتساوي، وهي بمثابة معدل مرجح للسكان وفقاً للمعادلة العامة التالية:

النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي = ((الحصة السكانية للإناث (دليل الإناث^{E-1}) + [الحصة السكانية للذكور (دليل الذكور^{E-1})]^{1/E})

تقيس E نسبة الكره لعدم المساواة. وفي قياس تمكين الجنوسة (كما في دليل التنمية المتعلق بالجنوسة)، E = 2؛ مما يفرض جزءاً معتدلاً على عدم المساواة، لذا، فإن المعادلة هي التالية:

النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي = ((الحصة السكانية للإناث (دليل الإناث¹) + الحصة السكانية للذكور (دليل الذكور¹))^{1/2}

بالنسبة إلى المشاركة وصنع القرار في السياسة والاقتصاد، يُحسب دليل النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي عبر قسمه على 50 ويرتكز هذا الحساب على أنه في المجتمع المثالي، ذي التمكين المتساوي للجنسين، تساوي متغيرات قياس تمكين الجنوسة 50%. أي أنّ حصة النساء تساوي حصة الرجال في كلِّ فارق.

وحيثما تكون قيمة دليل الإناث أو الذكور صفرًا لا تحدّد النسبة المئوية المتكافئة، الموزعة بالتساوي، وفقاً للصيغة الواردة أعلاه. ولكن عندما يميل الدليل إلى الصفر، تكون محدودية النسبة المئوية المتكافئة، الموزعة بالتساوي، صفرًا، وبالتالي، فإن قيم النسبة المئوية هذه تحدّد كصفر. أخيراً، يُحسب قياس تمكين الجنوسة كمعدل بسيط لدلائل النسب المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي.

حساب قياس تمكين الجنوسة

يستعمل شرح حساب قياس تمكين الجنوسة بيانات خاصة بالدانمارك.

1. حساب النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني

تقيس النسبة المئوية المتكافئة، الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني، التمكين النسبي للنساء في مجال مشاركتهن السياسية. وتُحسب النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي باستعمال حصة الإناث والذكور من السكان والنسب المئوية للإناث والذكور في المقاعد البرلمانية، وفقاً للمعادلة العامة التالية:

$$\frac{\text{النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني}}{\text{النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني}} = \frac{[0.505 (36.9^{-1})] + [0.495 (63.1^{-1})]}{0.505 + 0.495} = 46.42$$

ثم يُحسب دليل هذه النسبة المئوية وفقاً لقيمة مثالية هي 50%:

$$\text{دليل النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للتمثيل البرلماني} = \frac{46.42}{50} = 0.928$$

2. حساب دليل النسبة المئوية المتكافئة، الموزعة بالتساوي، للمشاركة الاقتصادية:

عبر استعمال المعادلة العامة، تُحسب النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للحصص المئوية للنساء والرجال من مناصب المشرعين والمسؤولين الرفيحي المستوى والمديرين، وكذلك النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للحصص المئوية للنساء والرجال في المناصب المهنية والتقنية، ويحدّد المعدل البسيط للقياس النسبة المئوية المتكافئة، الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية.

$$\frac{\text{النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية}}{\text{النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية}} = \frac{[0.505 (26.2^{-1})] + [0.495 (73.8^{-1})]}{0.505 + 0.495} = 38.48$$

دليل النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي، لمناصب المشرعين والمسؤولين الرفيحي المستوى والمديرين:

$$0.770 = \frac{37.82}{50}$$

النسبة المئوية المتكافئة، الموزعة بالتساوي، للمناصب المهنية والتقنية:

$$49.99 = \frac{49.99}{50} = 1.00$$

النسبة المئوية المتكافئة، الموزعة بالتساوي لمناصب المشرعين والمسؤولين الرفيحي المستوى والمديرين:

$$38.48 = \frac{[0.505 (26.2^{-1})] + [0.495 (73.8^{-1})]}{0.505 + 0.495}$$

دليل النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي، لمناصب المشرعين والمسؤولين الرفيحي المستوى والمديرين:

$$0.770 = \frac{37.82}{50}$$

$$\text{النسبة المئوية المتكافئة، الموزعة بالتساوي، للمناصب المهنية والتقنية} = \frac{49.99}{50} = 1.00$$

$$\text{دليل النسبة المئوية المتكافئة، الموزعة بالتساوي للمناصب المهنية والتقنية} = \frac{49.99}{50} = 1.00$$

يُحسب معدّل دليلي النسبة المئوية المتكافئة، الموزعة بالتساوي لحساب النسبة المئوية المتكافئة، الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية.

$$\text{النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للمشاركة الاقتصادية} = \frac{0.770 + 1.00}{2} = 0.885$$

3. حساب النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للدخل

يُقدّر الدخل (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) للنساء والرجال على حدة، ثم يُحسب دليل الدخل وفقاً لمعالم الأهداف كما هي الحالة في دليل التنمية البشرية، ودليل التنمية المتعلقة بالجنوسة. ولكن في قياس تمكين الجنوسة، يركز دليل الدخل على قيم غير مضبوطة وليس على لوغاريتم الدخل المقدر (لمزيد من التفاصيل عن تقدير الدخل لدى الرجال والنساء، أنظر الملحق المرفق بهذه الملاحظة التقنية).

$$\frac{\text{النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للدخل}}{\text{النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للدخل}} = \frac{[0.505 (26.519^{-1})] + [0.495 (73.481^{-1})]}{0.505 + 0.495} = 26.587$$

الدخل المقدر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) = 26,587

الدخل المقدر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي): 36,430

دليل الدخل = $\frac{100 - 26.519}{100 - 40,000} = 0.663$

دليل الدخل = $\frac{100 - 36.390}{100 - 40000} = 0.910$

ثم يُجمَع دليلًا للإناث والذكور للتوصّل إلى الدليل الموزع بالتساوي. النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للدخل:

$$\text{النسبة المئوية المتكافئة الموزعة بالتساوي للدخل} = \frac{[0.505 (0.663^{-1})] + [0.495 (0.910^{-1})]}{0.505 + 0.495} = 0.766$$

4. حساب قياس تمكين الجنوسة:

بعد حساب النسبة المئوية المتكافئة، الموزعة بالتساوي، للأبعاد الثلاثة، لقياس تمكين الجنوسة، يُحسب قياس تمكين الجنوسة مباشرة. إنه معدّل بسيط للدلائل الثلاثة للنسب المئوية المتكافئة، الموزعة بالتساوي.

$$\text{قياس تمكين الجنوسة} = \frac{0.928 + 0.885 + 0.766}{3} = 0.859$$

الملاحظة التقنية 1 ملحق دخل الإناث والذكور

تقدير دخل الإناث والذكور

يستعمل هذا الشرح حول تقدير دخل الإناث والذكور، بيانات عن سويسرا لعام 2003.

1. حساب الناتج المحلي الإجمالي - معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي (م ق ش/د.أ.):
يُحسب الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) عبر ضرب مجموع السكّان بالناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

مجموع السكّان : 7,350 (ألف)

الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي): 30,550

الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي): 7,350 (30,550) = 224,542,500 (ألف)

2. حساب حصة الإناث في فاتورة الأجر:

نظراً لندرة البيانات حول الأجر في المناطق الريفية والقطاع اللامنهجي، استعمل التقرير أجوراً غير زراعية، وافترض أن نسبة أجور الإناث إلى أجور الذكور في القطاع غير الزراعي تنطبق على باقي مجالات الاقتصاد. وتُحسب حصة الإناث في فاتورة الأجر باستعمال نسبة أجر الإناث غير الزراعي إلى أجر الذكور غير الزراعي، والحصص المئوية للإناث والذكور في السكّان الناشطين اقتصادياً. وعندما لا تتوافر بيانات عن نسبة الأجر، تُستعمل قيمة 75٪.

نسبة أجر الإناث غير الزراعي إلى أجر الذكور غير الزراعي $(W_f/W_m) = 1.324$

حصة الإناث المئوية في السكّان الناشطين اقتصادياً $(EA) = 40.8\%$

حصة الذكور المئوية في السكّان الناشطين اقتصادياً $(EA_m) = 59.2\%$

حصة النساء في فاتورة الأجر: $(S_f) = \frac{0.94 (38.2)}{[0.94 (61.8)] + 61.8} = \frac{W_f / W_m (EA_f)}{[W_f / W_m (EA_f)] + EA_m} = 0.368$

3. حساب دخل الإناث والذكور (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي)

ينبغي الافتراض بأن حصة الإناث في كشف الحساب للأجور تساوي حصتهن في الناتج المحلي الإجمالي.

حصة الإناث في كشف الحساب للأجور $(S_f) = 0.477$

الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية) $(Y) = 224,542,500$ (ألف)

السكّان الإناث $(N_f) = 3,699$ (ألف)

دخل الإناث المقدر (م ق ش/د.أ.): $(Y_f) = \frac{S_f (Y)}{N_f} = \frac{0.477 (224,542,500)}{3,699} = 28,972$

السكّان الذكور $(N_m) = 3,651$ (ألف)

دخل الذكور المقدر (م ق ش/د.أ.): $(Y_m) = \frac{Y - S_f (Y)}{N_m} = \frac{224,542,500 - [0.477 (224,542,500)]}{3,651} = 32,149$

بالرغم من أهمية الحصول على بيانات منفصلة عن الجنسين في مجال الدخل، فإن القياسات المباشرة غير متوفرة، بناءً عليه، قُدّر دخل الإناث والذكور في هذا التقرير بشكل تقريبي.

يمكن النظر إلى الدخل بطريقتين: كمورد للاستهلاك، وكمكسب للأفراد. ويصعب فصل قياس الاستعمال بين الرجال والنساء، لأنهم يتشاطرون الموارد في وحدة عائلية. أما المكاسب فيمكن الفصل بينها لأن الأفراد المختلفين في العائلة يكسبون مداخيل منفصلة.

يشير قياس الدخل المستعمل في دليل التنمية المتعلق بالجنوسة، وقياس تمكين الجنوسة، إلى قدرة الفرد على كسب الدخل. ويُستعمل في دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة لقياس الفروقات بين الرجال والنساء في السيطرة على الموارد، وفي قياس تمكين الجنوسة لقياس الاستقلالية الاقتصادية للنساء. (لمزيد من المعلومات عن القضايا المفاهيمية والمنهجية المتعلقة بهذه المقاربة، انظر «عدم المساواة بين الجنسين في التنمية البشرية» لسوهير أناند وأمارتيا سن وتقرير التنمية البشرية 1995، الفصل الثالث والملاحظتين التقنيتين 1 و 2). انظر أيضاً لائحة القراءات المختارة في نهاية هذه الملاحظة التقنية).

يُقدّر دخل الإناث والذكور (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) باستعمال البيانات التالية:

- نسبة أجر الإناث غير الزراعي إلى أجر الذكور غير الزراعي.
- حصص الإناث والذكور في السكّان الناشطين اقتصادياً.
- مجموع عدد السكّان الإناث والذكور.
- الناتج المحلي الإجمالي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

بيان المصطلحات

W_f/W_m = نسبة أجر الإناث غير الزراعي إلى أجر الذكور غير الزراعي.

EA_f = حصة الإناث في السكّان الناشطين اقتصادياً.

EA_m = حصة الذكور في السكّان الناشطين اقتصادياً.

S_f = حصة النساء في كشف الحساب للأجور.

Y = الناتج المحلي الإجمالي (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

N_f = مجموع السكّان الإناث.

N_m = مجموع السكّان الذكور.

Y_f = دخل الإناث المقدر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

Y_m = دخل الذكور المقدر (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي).

ملاحظة

قد تؤدي الحسابات المبينة على بيانات في الملاحظة التقنية، إلى نتائج مختلفة عن نتائج جداول المؤشرات بسبب إلغاء الكسور العشرية.

قراءات مختارة

Anand, Sudhir, and Amartya Sen. 1994. "Human Development Index: Methodology and Measurement." Occasional Paper 12. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York. (HDI)

—. 1995. "Gender Inequality in Human Development: Theories and Measurement." Occasional Paper 19. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York. (GDI, GEM)

—. 1997. "Concepts of Human Development and Poverty: A Multi-dimensional Perspective." In United Nations Development Programme, *Human Development*

Report 1997 Papers: Poverty and Human Development. New York. (HPI-1, HPI-2)

Bardhan, Kalpana, and Stephan Klasen. 1999. "UNDP's Gender-Related Indices: A Critical Review." *World Development* 27 (6): 985–1010. (GDI, GEM)

United Nations Development Programme. 1995. *Human Development Report 1995*. New York: Oxford University Press. Technical notes 1 and 2 and chapter 3. (GDI, GEM)

—. 1997. *Human Development Report 1997*. New York: Oxford University Press. Technical note 1 and chapter 1. (HPI-1, HPI-2)

—. 1999. *Human Development Report 1999*. New York: Oxford University Press. Technical note. (HDI, GDI)

جانبا ن لعملة تخفيض الفقر الواحدة - لم للنمو والتوزيع أهميتهما

لديهم الآن إيجاد بيئة تمكينية لتسريع عجلة تخفيض الفقر؛ وهو ما ينطبق بصورة مماثلة على مستوى قطري. ومثلما تبين محاكاة النمو المناصر للفقراء هنا، فإن من الممكن لمكاسب متواضعة يحققها الفقراء في حصتهم من الدخل أن تقصر المدى الزمني لتخفيض الفقر بمقدار النصف، ومن المغازي المحورية المنبثقة لراسمي السياسات هو أن للتوزيع أهميته بالنسبة إلى أهداف التنمية للألفية، وإلى الجهود الأوسع نطاقاً لتخفيض الفقر، على حد سواء.

توزيع الدخل العالمي

يوفر نموذج توزيع الدخل العالمي، المستخدم في الفصل الأول، تقديرات تقريبية لتوزيع الدخل العالمي في الفترة 1970-2000؛ تتم بنسقين متخيلين متطابقين للعام 2015. يتفحص السيناريو الأول قضية الفقر في سنة 2015، بناءً على استشراق لنمو محايد توزيعياً - أي مع إبقاء توزيع الدخل القومي ثابتاً طيلة الوقت. ويفترض السيناريو الثاني نمو دخل الفقراء بضعف المعدل الاعتيادي من الآن حتى العام 2015. وقد بُني هذان النسبان المتخيلان على اتجاهات 1990-2002 في نمو الناتج المحلي الإجمالي، وعلى الاستشراقات السكانية من الأمم المتحدة لسنة 2015. وتبرز المحاكيات وقع أنماط النمو المختلفة على اللامساواة الدخلية وفق الدخل. بالإضافة إلى ذلك، يتفحص النموذج أبعاد المستلزم من تحويلات الدخل لإزالة فقر الدولار الواحد في اليوم.

البيانات والقضايا المنهجية

يكون ديخانوف (2005) نموذجاً لاقتصاد اللامساواة العالمية، يوفر تقديراً تقريبياً للامساواة في الدخل العالمي. غير أنه أضيق من نموذج احتساب الثروة، لأنه لا يأخذ في الحسبان ملكية أصول منتجة ربما تعتبر مصدراً رئيسياً للقوة الاقتصادية، وعاملاً حاسماً في اللامساواة الدخلية؛ كما أنه

يقدم تقرير التنمية البشرية هذا العام بيانات ومحاكاة جديدة بشأن الدخل؛ مستكشفاً العلاقة بين النمو الاقتصادي، وإعادة التوزيع، وفق الدخل. يركز الفصل الأول على المستوى الدولي، متفحصاً التوزيع العالمي ومستقياً ما تطوي عليه أنماط النمو المختلفة بالنسبة إلى تخفيض الفقر. وبين هذا الفصل على نموذج لتوزيع الدخل العالمي أعد لتقرير هذا العام (Dikhanov 2005)، ويستخدم لاستكشاف الكيفية التي قد تؤثر من خلالها الأنماط المتخيلة المختلفة للنمو والتوزيع عام 2015 في قضية الفقر. ويجري استخدام استشراقات اتجاه النمو، وخط الفقر المحدد بدولار واحد في اليوم، لتحديد كم سيقبل عدد العائشين في الفاقة؛ مع نسق نمو مناصر للفقراء يتنامى فيه دخل الفقراء بضعف المعدل المعتاد.

أما الفصل الثاني، فيتحوّل من المستوى الكوني إلى المستوى القومي؛ حيث تستخدم دراسات استقصائية للإنفاقات الأسرية بغية رسم أنماط توزيع الدخل لثلاثة بلدان. وانطلاقاً من التوزيع السائد، يطور استشراق تطوعي للتأمل في ما تحدته من وقع على الفقر أنماط النمو المناصر للفقراء، مع ازدياد في دخل الفقراء - المعرفين بكونهم دون الخط القومي للفقر - يوازي ضعف المعدل القومي.

تبين عمليات هذا السيناريو بالشواهد إمكانية الفوائد الكبيرة النطاق لتخفيض الفقر، عبر تغيرات صغيرة في التوزيع تجرى لصالح الفقراء. لكن المحاكيات المستخدمة هنا هي عمليات مؤسّبة تلمح بعض الضوء على الكيفية التي يمكن فيها لتفاعل النمو مع أنماط توزيعية مختلفة أن يؤثر في احتمالات تخفيض الفقر. فالمحاكاة بطبيعتها لا تساعد في تعريف الاستراتيجيات المحددة التي ربما تحقق أنماط توزيع النمو المثلى لزيادة السرعة في تخفيض الفقر إلى أقصاها. هذا لا يعني أن تمارين المحاكاة في الفصلين الأول والثاني لن تكون فيها متضمنات للسياسات. فكما تبين عملية النمذجة العالمية، يتوقع من خلق الأوضاع التي ينال فقراء العالم في ظلها حصة من النمو المستقبلي أكبر مما

تشتمل على المفترضات؛ تُفصل تقيّماتها في ملاحظات على مؤشرات التنمية العالمية للعام 2001 (البنك الدولي 2001). وتُطبق الأساليب التقديرية على مجموعة صغيرة نسبياً من البلدان، مع توفير الاحتمالات القطرية القياسية بيانات عمّا يزيد على 80% من سكان العالم والإنفاقات الاستهلاكية الشخصية كونيًا.

يجعل احتساب اللامساواة العالمية من الممكن استمداد مجاميع إقليمية فرعية متنوعة للتوزيع الكوني؛ بالإضافة إلى الحصة من الدخل الكوني المحسّبة لكل مستوى مئبي، بصرف النظر عن البلد الذي يعيش فيه الأفراد. يعني ذلك أن النموذج يوجد عالمًا افتراضياً يمكن تصنيف كل سكانه في توزيع واحد، بغض النظر عن أماكن عيشهم. ويشتمل الفصل الأول على تفكيك شكل التوزيع وإقليمته إلى مكوناتها الأساسية.

المحاكاة والنتائج

يؤدّد السجّال بشأن العولمة واللامساواة قدرًا كبيرًا من التوتّر الحادّ، حيث تمّ التوصل إلى استنتاجات مستقطبة بالنسبة إلى الاتجاه وعزّو الأسباب. فقد توصّلت دراسات تستخدم أساليب مختلفة، ومصادر بيانات متميزة، إلى استنتاجات متباينة حول ما إذا كانت اللامساواة في الدخل الكوني أخذت في التزايد أو التناقص؛ وحول الدور الذي تقوم به العولمة بالضبط، ومعروف أنّ احتساب اللامساواة العالمية لا يحلّ المناظرة الكونية بشأن عدم المساواة، مع أنه يشكك فعلاً في صحة المزاعم بأنّ العولمة صوّحت بتقارب في الدخل (كما يدعي بعض مؤازري الاندماج الكوني)، أو بتباعد متسارع (مثلما يدعي آخرون). فالنموذج المستخدم في الفصل الأول يجد أنّ اللامساواة الإجمالية، كما تقاس بمفاعل جيني، لم تتغير على نحو يُذكر؛ من 0.67 في سنة 1970 إلى 0.68 عام 2000. وعلى الأرجح أنّ هذا التحول أصغر من هامش الخطأ المدخّل في البيانات؛ ولذا، فإنّ لا أهمية له.

مثلما أُشير أنّاً، تُقارن محاكاة 2015 بين مسارين مختلفين للنمو في الفترة 2002-2015: مستخدمة في الحالتين استشرافاً مائلاً للنمو. فلبدان النمو الإيجابي، تُستشرف اتجاهات الفترة 1990-2002 قُدماً إلى العام 2015؛ ولبدان النمو السلبي، يُفترض النمو الإيجابي المستقبلي على أساس معدّلات إقليمية للفترة 2000-2006، كما وردت في الاحتمالات الاقتصادية الكونية للعام 2005 (البنك الدولي 2005).

لا يُدخّل في حساباته القيمة الفرضية للسلع والخدمات غير الأسواق التي تُوفرها الحكومات.

في الواقع، يسعى احتساب اللامساواة العالمية إلى التقاط صورة اللامساواة في الدخل بين جميع الأفراد في العالم؛ بحيث تشتمل العملية الحسابية على جمع توزيع الدخل داخل البلدان، ومقارنة المداخل عبر البلدان.

ويُهمّ الدخل العالمي على أنه مجموع الإنفاقات الاستهلاكية الشخصية المبلّغ عنها، بالإضافة إلى تلك المقدرة والمحسّبة، في قاعدة بيانات البنك الدولي. هكذا تُوفّر فتات الاحتساب القطرية، بدلاً من المسوح الأسرية المعدّلة، الأساس لتعريف المداخل القومية والكونية. ويجعل هذا الأسلوب من الممكن رفع عمليات الاحتساب القومية للوصول إلى دخل كوني، باستخدام منهجية متسقة عبر البلدان. فالإنفاق الاستهلاكي الشخصي يختلف عن مقياس الناتج المحلي الإجمالي أو الدخل القومي الإجمالي، من حيث أنه يستثني بعض مواد الاحتساب القطرية؛ مثل مدخّرات المؤسسات والحكومات. وتستعمل العملية الحالية استكمالات متعددة الحدود لتقدير التوزيع تقريباً في نقاط بين القيم الإحصائية المئة - المئبيات - المعطاة في البيانات.

يُعطي تطبيق المعلومات التوزيعية من الدراسات المسحية للدخل والاستهلاك على معدّلات المداخل تقديراً تقريبياً، بالعملات المحلية، لدخل كل فرد. وللمقارنات الدولية، ينبغي تحويل المداخل إلى العملة ذاتها؛ كما تتطلب هذه المقارنات تعديلات، لأن أسعار الصرف لا تأخذ بالاعتبار تفاوتية الأسعار بين البلدان. ويحوّل النموذج المعتمد قيم الإنفاق الاستهلاكي الشخصي بالعملة المحلية إلى دولارات دولية، باستخدام مُعادِل القوة الشرائية لعام 1999. وتجمع منهجية هذا المُعادِل معلومات عن الأسعار من خلال برنامج المقارنة الدولي الذي يُعابن سعر سلّة من السلع عبر ما يزيد على 100 بلد. وقد نشأت مناظرة هامة خلال الأعوام الأخيرة حول استخدام التعديلات لمُعادِل القوة الشرائية، وبخاصة في ما يتعلّق بخطط الفقر للدولار الواحد في اليوم؛ وهي مناظرة لا يُعاد الخوض فيها هنا. وعلى القراء المهتمين بهذا الأمر أن يُراجعوا قائمة القراءات، المذكورة في نهاية هذه الملاحظة التقيية.

يُفتقر بعض البلدان إلى معلومات الاحتساب القطرية، المستلزمة للترفيغ من المستوى القومي إلى نظيره الكوني. وللحصول على مجموع كونيّة، استُعملت أساليب استكمالية

في المحاكاة الأولى، يفترض النموذج بقاء التوزيع داخل البلدان ثابتاً - أي أن التشارك في زيادات النمو يعكس صورة التوزيع الحالي. وفي الثانية، يفترض النموذج أن عدد الذين يقل دخلهم السنوي عن 700 دولار (بمعدل القوة الشرائية للدولار عام 2000)، وهو مبلغ يوازي تقريباً خط الفقر المحدد بدولار واحد في اليوم، سوف يزداد بضعف نسبة الازدياد السكاني ككل؛ فيما يعدل نسبة النمو لبقية السكان تنازلياً للوصول إلى نسبة النمو الاعتيادية نفسها في المحاكاة الأولى. وتظهر نتيجة محاكاة النمو المناصر للفقراء هذه أن عدد العائشين في الفقر عام 2015 سيكون 253 مليوناً أقل من المستشرق لتلك السنة. غير أن معظم هذا الانخفاض مركّز في شرق آسيا وجنوبها، بدلاً من أفريقيا جنوب الصحراء؛ الأمر الذي يعبر عن اتجاهات أعلى لمعدل النمو في الإقليمين الآسيويين. وخالصة القول أن للنمو والتوزيع أهمية كبيرة في تعريف احتمالات تخفيض الفقر.

توزيع الدخل القومي وتخفيض الفقر

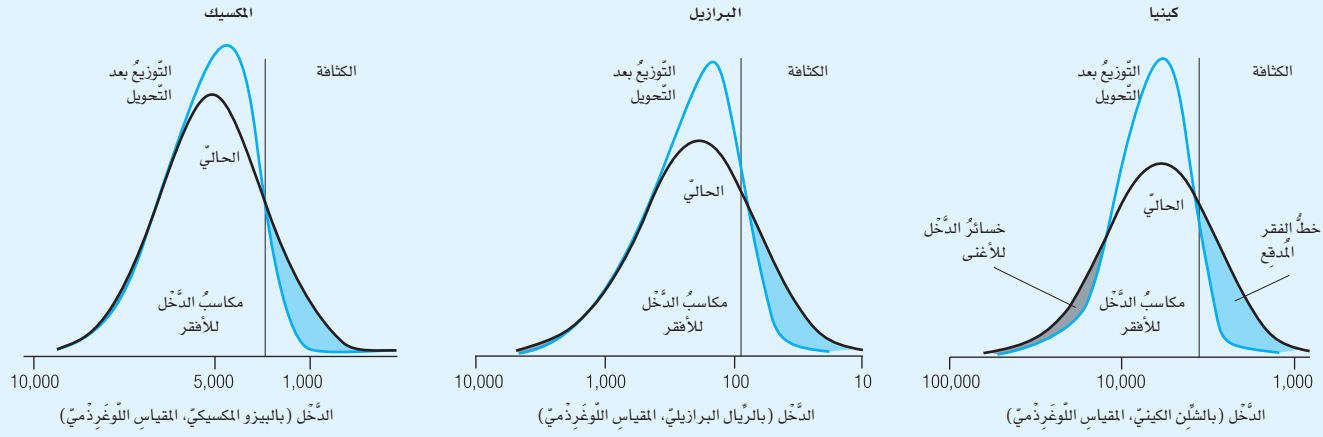
في أي بلد يشهد تراجعاً للفقر، يتحدد معدل سرعة هذا التراجع، في المقام الأول، بنتيجة ما يفعله متغيران اثنان: متوسط النمو الاقتصادي، وحصّة الفقراء من النمو، وثمة تنوعات معقّدة ضمن هذا التفاعل؛ مثلاً، في مدى عمق الفقر، أو المسافة من خط الفقر المقياس بالدخل. وسوف يتحدد التأثير الإجمالي للنمو في مدى انتشار الفقر بالتوزيع دون خط الفقر، وكذلك بالتوزع بين الفقراء وغير الفقراء. فإذا كان هناك تركيز كبير للفقر تحت الخط مباشرة، يكون للزيادات في دخل هذه المجموعة وقع كبير على نسبة حدوث الفقر. غير أن الزيادات النسبية الكبيرة في الدخل لمجموعات أبعد عن خط الفقر لا تثمر سوى تخفيضات صغيرة في نسبة الفقر. وينبغي أيضاً التذكّر أن أي عتبة للفقر هي، إلى حد ما، بنية مصطنعة توفر مؤشراً جزئياً لقياس العمليات الديناميكية المرتبطة بالفاقة.

عمليات ونتائج

في الفصل الثاني، بُنيت ثلاثة خطوط قوسية كثافية نواتية لتوزيع الدخل في البرازيل وكينيا والمكسيك. وتُستعمل هذه البيانات التوزيعية في عمليتين، تنظر أولاهما في تأثير تحويل افتراضي من أعلى التوزع إلى أدناه. وهذه عملية مؤسّلة، في الفصل الثاني، بُنيت ثلاثة خطوط قوسية كثافية نواتية لتوزيع الدخل في البرازيل وكينيا والمكسيك. وتُستعمل هذه البيانات التوزيعية في عمليتين، تنظر أولاهما في تأثير تحويل افتراضي من أعلى التوزع إلى أدناه. وهذه عملية مؤسّلة،

في أي بلد يشهد تراجعاً للفقر، يتحدد معدل سرعة هذا التراجع، في المقام الأول، بنتيجة ما يفعله متغيران اثنان: متوسط النمو الاقتصادي، وحصّة الفقراء من النمو، وثمة تنوعات معقّدة ضمن هذا التفاعل؛ مثلاً، في مدى عمق الفقر، أو المسافة من خط الفقر المقياس بالدخل. وسوف يتحدد التأثير الإجمالي للنمو في مدى انتشار الفقر بالتوزيع دون خط الفقر، وكذلك بالتوزع بين الفقراء وغير الفقراء. فإذا كان هناك تركيز كبير للفقر تحت الخط مباشرة، يكون للزيادات في دخل هذه المجموعة وقع كبير على نسبة حدوث الفقر. غير أن الزيادات النسبية الكبيرة في الدخل لمجموعات أبعد عن خط الفقر لا تثمر سوى تخفيضات صغيرة في نسبة الفقر. وينبغي أيضاً التذكّر أن أي عتبة للفقر هي، إلى حد ما، بنية مصطنعة توفر مؤشراً جزئياً لقياس العمليات الديناميكية المرتبطة بالفاقة.

توزيع الدخل قبل التحويل الافتراضي للثروة، ويعدّه



بُنيت الحسابات لهذين النَسَقَيْنِ المتخيلين على الصياغة التالية: في محاكاة حيادية التوزيع، يُنسب معدل النمو المراقب إلى كل مئينة بحيث إن

$$Y_{it+1} = Y_{it} * e^{g_i}$$

تفترض محاكاة النمو العناصر للفقراء معدل نمو لعدد الفقراء يوازي ضعف معدل النمو الاعتيادي المراقب في 1990-2002، مع بقاء معدل النمو ثابتاً،¹ بحيث إن

$$Y_{jt+1} = Y_{jt} * e^{g_j}$$

تُعرف مئينة j بأنها لأولئك العائشين تحت خط الفقر في الفترة الاستهلاكية t_0 .

$$Y_{it+1} = Y_{it} * e^{g_i}$$

تُعرف مئينة i بأنها لأولئك العائشين فوق خط الفقر في الفترة الاستهلاكية t_0 .

يمثل معدل النمو g_j ضعف معدل النمو المراقب في 1990-2002. ويكون معدل النمو g_j بحيث يبقى معدل النمو الإجمالي للاقتصاد ثابتاً مع الوقت. ولأن المَرَجَاتِ النسبية لكل مئينة تتغير كل سنة، تكون g_j في فترة t أعلى قليلاً من g_j في فترة $t+1$.

النمو المناصر للفقراء يُوفر نتائج أعظم

الجدول 1

المكسيك 2002	البرازيل 2002	كينيا 1997
16% to 4%	22% to 7%	23% to 4%
12	26	5
2.57	2.91	7.00
4.7	4.6	14.2
2032	2041	2030
2017	2022	2013

ملاحظة: حُسبت البيانات للمحاكاة القومية من الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية التي تُشكل أساس التقديرات الحكومية نفسها للفقراء، وتدعم أيضاً تقييم البنك الدولي لفقير الدولار الواحد في اليوم. المصدر: Fuentes 2005.

السكان. وتهبط نسبة الفقر هبوطاً حاداً في كلا البلدين: من 22% إلى 7% في البرازيل، ومن 16% إلى 4% في المكسيك. وفي كينيا، تعني التفاوتات المفرطة الأقل في الثروة، والنسبة الأعلى من انتشار الفقر، أنه ينبغي لمداخيل الخمس الأغنى أن تراجع أكثر بكثير لتمويل التحويل؛ لكن المعدل الإجمالي للفقراء سيهبط مع ذلك من 23% إلى 4%. ولهذه البلدان الثلاثة كلها، يؤدي سيناريو النمو المناصر للفقراء إلى تقليص الأفق الزمني لانتشار الأسر الوسطية إلى ما فوق خط الفقر؛ حيث ينخفض الأمد للبرازيل 19 سنة، ولكينيا 17 سنة، وللمكسيك 15 سنة.

مصادر وقراءات مختارة

- Chen, Shaohua, and Martin Ravallion. 2004. "How Have the World's Poorest Fared since the Early 1980s?" Policy Research Paper 3341. Washington, DC: World Bank.
- Cornia, Giovanni Andrea, ed. 2004. *Inequality, Growth, and Poverty in an Era of Liberalization and Globalization*. Oxford: Oxford University Press.
- Deaton, Angus. 2003a. "How to Monitor Poverty for the Millennium Development Goals." *Journal of Human Development* 4(3): 353–78.
- . 2003b. *Measuring Poverty in a Growing World*. NBER Working Paper: 9822. Cambridge, Mass.: National Bureau of Economic Research.
- Dikhanov, Yuri. 2005. "Trends in Global Income Distribution 1970–2015." Background note for *Human Development Report 2005*. New York.
- Fuentes, Ricardo. 2005. "Poverty, Pro-Poor Growth and Simulated Inequality Reduction." Background note for *Human Development Report 2005*. New York.
- Kakwani, Nanak. 2004. "Poverty Measurement Matters: An Indian Story." Brasilia: United Nations Development Programme, International Poverty Centre, Brasilia.
- Reddy, Sanjay G., and Thomas W. Pogge. 2003. "How Not to Count the Poor." Columbia University, New York. [http://www.columbia.edu/~sr793/count.pdf]. May 2005.
- World Bank. 2001. *World Development Indicators 2001*. Washington, DC: World Bank.
- . 2005. *Global Economic Prospects 2005*. Washington, DC: World Bank.

تمثل هذه البيانات معدل الدخل الأسري للفرد في 100 مئنة، ويُعبّر مؤشر الرفاه عن معدل الدخل الأسري للفرد بعد احتساب الضرائب. وقد استعملت للبرازيل وكينيا تقديرات البنك الدولي، وللمكسيك احتسابات لنسبة الفقر. واستخدمت المحاكيات معدلات النمو للفرد في الفترة 1990–2002 كما أوردتها تقرير التنمية البشرية للعام 2004، لالتقاط صورة دورتين اقتصاديتين كاملتين للبرازيل والمكسيك.² ولأن معدلات النمو المراقبة في كينيا سلبية، افترض معدل نمو للفرد، متفائل لكنه معقول، مقداره 1٪.

ملاحظات

- 1 تنطوي هذه الافتراضات على أمرين، أولهما أن اللامساواة ستراجع كل سنة. الثاني، ولكي يظل معدل النمو الإجمالي ثابتاً، سيتبدى معدل النمو للمعاشين فوق خط الفقر كل عام، فيما تنزايد حصة الفقراء من الدخل.
- 2 على الرغم من وجود أزمة مالية في كل من البرازيل والمكسيك خلال تلك الفترة، تمثل معدلات النمو المستخدمة هنا نمواً طويل الأمد. فمعدلات النمو للأعوام 1970–2002 هي أقل من ذلك في البلدين؛ غير أن الفرق في الأمد الزمني بين أسواق النمو لا تتغير على نحو بارز، لدى استخدام معدلات نمو مختلفة.

تقييم التقدم باتجاه أهداف التنمية للألفية

لها بيانات، ولمعدلات الجوع والفقر والوفيات دون الخامسة التي قيمتها الأكثر استحساناً صفر، تُطبّق الصيغة من دون تعديل.

في ما يتعلق بصافي نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية، والمساواة بين الجنسين في التعليم (نسبة البنات إلى الصبيان)، ونسبة السكان الذين لديهم فرصة الحصول على الماء والصرف الصحي المأمونين؛ وهي النسب التي تكون قيمتها الأكثر استحساناً مئة في المئة؛ يُعبّر عن التقدم بأنه تخفيض مقصّر، وفقاً للصيغة الآتية:

$$\alpha_1 = \frac{(x_{t_1} - x_{t_0}) / (100 - x_{t_0})}{t_1 - t_0}$$

حساب التكلفة البشرية لتقوية أهداف التنمية للألفية

من ثم، يُستخدم متوسط نسبة التقدم السنوي لحساب قيمة المؤشر في العام 2015 على الاتجاهات الراهنة:

$$x_{t_{MDG}} = x_{t_0} + [\alpha_i(t_{MDG} - t_0)],$$

حيث ترمز t_{MDG} إلى سنة 2015، المحددة لإنجاز الأهداف الإنمائية للألفية؛ ويمكن أن تتخذ i قيمة صفر أو واحد، اعتماداً على المؤشر.

يُضرب المؤشر عندئذ بقيمة قاسمه، w ، المسجل في الجدول 1 والمستشرف من قسم السكان في الأمم المتحدة، للوصول إلى مجموع عدد المحرومين، $p_{t_{MDG}}$ ، في العام 2015:

$$P_{t_{MDG}} = x_{t_{MDG}} w_{t_{MDG}}$$

وعدد المحرومين في حال تحقق الهدف الإنمائي، يُحسب أيضاً لكل بلد بوصفه النسبة المطلوبة لإنجاز أهداف التنمية للألفية، المحددة بمؤشر الهدف، مضروبة بقاسمها:

تقييم التقدم نحو أهداف التنمية للألفية

يُقيم تقرير التنمية البشرية لهذا العام مدى التقدم باتجاه أهداف التنمية للألفية، ويسعى إلى قياس مقدار الفوائد الممكنة لإنجاز هذه الأهداف الإنمائية بحلول العام 2015. ولكل بلد، تسعى هذه العملية إلى الإجابة عن سؤالين متميزين لكل هدف:

- إذا تحقق هذا الهدف الإنمائي بحلول العام 2015، فكَم يقل عدد المعانين حرماناً بشرياً عما يمكن أن يكون عليه لو استمر التقدم وفق الاتجاهات إبان تسعينات القرن العشرين؟

- إذا استمر التقدم وفق الاتجاهات في التسعينات، فَمَتَى يتحقق هذا الهدف الإنمائي؟

يضع التقرير هذين التقييمين لخمسة من مؤشرات أهداف التنمية للألفية التي توجد بشأنها بيانات اتجاهية يُعول عليها إلى حد معقول، ومتوفرة على أساس كل بلد على حدة (الجدول 1).

حساب التقدم نحو كل هدف

يُحسب التقدم نحو كل هدف عبر مقارنة التقدم السنوي الفعلي، إذا سادت الاتجاهات الراهنة حتى العام 2015، بالتقدم السنوي المتطلب للوصول إلى الغاية؛ بناءً على التقدم الخطي المسلّم به. يُحسب المعدل السنوي الفعلي للتقدم، باستعمال الصيغة العامة:

$$\alpha_0 = \frac{(x_{t_1} - x_{t_0}) / x_{t_0}}{t_1 - t_0}$$

حيث إن x_{t_0} و x_{t_1} هما قيمتا المؤشر لسنة 1990 أو العام الأقرب إلى 1990 التي تتوفر لها بيانات؛ t_1 هي السنة الأحدث عهداً التي تتوفر لها بيانات، عموماً عام 2003؛ و t_0 هي لسنة 1990 أو العام الأقرب إلى 1990 التي تتوفر

$$\hat{P}_{iMDG} = x^* w_{iMDG}$$

حُسابُ العام الذي ستُحقَّق فيه الإهدافُ وفق الاتجاهات الرّاهنة

يُحدِّدُ المستوى الضَّروريُّ لإنجاز كلِّ من أهداف التّمية للألْفية بالهدف الإنمائيِّ نفسه. على سبيل المثال، تدعو غاية الهدف الرابع إلى تخفيض وفيات الأطفال دون الخامسة من أعمارهم بنسبة التُّلثين. وهكذا يوضَع المستوى الذي يُنجز فيه الهدف في المستوى الاستهلاكيِّ مضروباً بالمعامل β . لوفيات الطُّفولة، يوضَع هذا المعاملُ على مستوى التُّلث؛ وللجوع على مستوى النُّصف، كما تُحدِّد ذلك غاية الهدف الإنمائيِّ. من ثمَّ، يُحدِّدُ العامُ الذي يُحقَّق فيه بلدٌ ما هدف التّمية، t_3 ، بالصيغة التالية:

$$\bar{t} = t_0 + \frac{\beta x_{t_0}}{\alpha}$$

أما النُّقص، وهو الفرقُ بين إنجاز الهدف وبين التقدُّم بحسب الاتجاهات الحالية، فيُحسَبُ بجمَع الفرقين بين هاتين القيمتين لكلِّ البلدان خارج المسار لإنجاز الهدف:

$$\sum (P_{iMDG} - \hat{P}_{iMDG}) [P_{iMDG} > \hat{P}_{iMDG}] = \text{النُّقص}$$

حيث $[P_{iMDG} > \hat{P}_{iMDG}]$ تساوي واحداً إن هي صحيحة، وصِفراً إن هي غلط.

تقييم أهداف التّمية للألْفية

الجدول 1

القاسم المستخدم لحساب المعدودات (w)	العام المرجع		الوكالة المصدر	المؤشر المتغير	الغاية
	t_1	t_0			
مجموع السّكان	2000	1990	البنك الدوليّ	ناسٌ يعيشون بأقلّ من دولارٍ واحد في اليوم (مُعادِل القوّة الشرائية، د.أ. (1993) (%)	الهدف الأول. استتصال الفقر والجوع الشديدين
					الغاية 1. إنقاصُ نسبة الذين يقلُّ دخلُهم عن دولارٍ واحد في اليوم إلى النُّصف
مجموع السّكان	1999-2001	1990-92	منظمة الأغذية والزّراعة (الفاو)	ناسٌ ناقصو التّغذية (%)	الغاية 2. إنقاصُ نسبة الذين يُعانون الجوع إلى النُّصف
					الهدف الثاني. تحقيقُ شمولية التعليم الابتدائي
أطفالٌ في سنّ الدّراسة الابتدائية	2002/03	1990/91	معهد الإحصاء في منظمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	صافي نسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية (%)	الغاية 3. ضمانُ كون الأطفال في كلِّ مكانٍ قادرين على إكمال المقرّر التعليمي للمدارس الابتدائية
					الهدف الثالث. تعزيزُ المساواة الجُنوسية وتمكينُ النساء من حياتهنّ
بناتٌ في سنّ الدّراسة الابتدائية	2002/03	1990/91	معهد الإحصاء في منظمة الأمم المتّحدة للتّربية والعلم والثقافة (اليونسكو)	صافي نسبة التحاق الإناث بالمدارس الابتدائية (%)	الغاية 4. إزالة التّفاوتات بين الجنسين في جميع مستويات التعليم
					الهدف الرابع. تخفيضُ وفيات الطُّفولة
ولادات	2003	1990	منظمة الأمم المتّحدة للطُّفولة (اليونيسف) ومنظمة الصّحة العالميّة	معدّل وفيات الأطفال دون الخامسة (لكلِّ ألف ولادةٍ حيّة)	الغاية 5. تخفيضُ نسبة وفيات الأطفال دون سنّ الخامسة بمقدار التُّلثين
					الهدف السابع. ضمانُ الاستدامة البيئية
مجموع السّكان	2003	1990	منظمة الأمم المتّحدة للطُّفولة (اليونيسف) ومنظمة الصّحة العالميّة	ناسٌ لديهم فرصةٌ مستدامة للحصول على مصدرٍ مياهِ محسّن (%)	الغاية 10. إنقاصُ نسبة المحرومين فرصةً مستدامة للحصول على ماء الشرب والصّرف الصحيّ المأمونين إلى النُّصف
					ناسٌ لديهم فرصةٌ الحصول على صرّفٍ صحيّ محسّن (%)

a. Assessment of human costs only, not timeline.

تعريف المصطلحات الإحصائية

المسحية: وتلقوا إما العلاج بالتمهيم الفموي (محاولات إعادة الإمهاء، أو سوائل من صنع منزلي موصى باستعمالها)، وإما سوائل متزايدة وتغذية متواصلة.

أطفال - معدل وفيات الأطفال دون الخامسة احتمال الوفاة بين الولادة وسن الخامسة تماماً، يُحسب من أصل ألف مولود حي.

أطفال تحت الخامسة دون مستوى الطول السوي لأعمارهم يشمل إعاقة النمو المعتدلة والحادة، المعرفة بأنها أكثر من انحرافين معياريين تحت متوسط الطول لأعمار المجموعات السكانية المشار إليها.

أطفال تحت الخامسة دون مستوى الوزن السوي لأعمارهم يشمل الحالات المعتدلة من الوزن دون السوي، المعرفة بأنها أكثر من انحرافين معياريين تحت متوسط الوزن لأعمار المجموعات السكانية المشار إليها؛ والحالات الحادة من الوزن دون السوي، المعرفة بأنها أكثر من ثلاثة انحرافات معيارية تحت متوسط الوزن.

إلمام بالقراءة والكتابة - الناس المفتقرون إلى مهارات الإلمام الوظيفي بالقراءة والكتابة نسبة السكان الذين تتراوح أعمارهم بين السادسة عشرة والخامسة والستين ويكونون من المستوى واحد على سلم اللأمية النشوية في المسح الدولي للبالغين الملمين بالقراءة والكتابة. وتتطلب معظم المهام في هذا المستوى من القارئ إيجاد معلومة في النص، متطابقة أو مترادفة مع المعلومات المعطاة في التعليمات.

إلمام بالقراءة والكتابة - نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة النسبة المئوية لمن هم في الخامسة عشرة من العمر وما فوق، القادرين على أن يقرأوا ويكتبوا، فاهمين، تصريحاً قصيراً وبسيطاً يتعلق بحياتهم اليومية.

إلمام بالقراءة والكتابة - نسبة الشباب الملمين بالقراءة والكتابة النسبة المئوية للذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة عشرة والرابعة والعشرين، القادرين على أن يقرأوا ويكتبوا، فاهمين، تصريحاً قصيراً وبسيطاً يتعلق بحياتهم اليومية.

إمهاء - معدل استخدام المعالجة بإعادة الإمهاء/التمهيم الفموي النسبة المئوية من جميع حالات الإسهال لدى الأطفال دون الخامسة التي تلقى فيها الطفل سوائل متزايدة وتغذية متواصلة.

أمية - نسبة الأمية لدى البالغين تُحسب على أساس مئة، ناقص نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة. أنظر إلمام بالقراءة والكتابة - نسبة البالغين الملمين بالقراءة والكتابة.

انبعاثات ثاني أكسيد الكربون انبعاثات يتسبب بها الإنسان عبر إحراق أنواع الوقود الحفوية، وإشعال الغازات الطبيعية اللامستغلة، وإنتاج الإسمنت. وتُحسب انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من بيانات عن استهلاك أنواع الوقود الصلب والسائل والغازي، وإشعال الغازات، وإنتاج الإسمنت.

أبحاث وتطوير الإنفاقات على الأبحاث والتطوير الإنفاقات الجارية، وإنفاقات رأس المال (بما فيها النفقات العامة)، على نشاطات خلّاقة ومنهجية، يقصد بها زيادة مخزون المعرفة. وتشتمل هذه النشاطات على الأبحاث الجوهرية والتطبيقية والأعمال التنموية الاختيارية، المؤدية إلى استباطات أو منتجات أو سلسلة عمليات جديدة.

أبحاث وتطوير الباحثون أشخاص مدرّبون على العمل في أي من مجالات العلوم ومنشغلون في نشاطات مهنية للأبحاث والتطوير. وتتطلب هذه الوظائف في معظمها إكمال التعليم العالي.

أدوية - السكان من ذوي الإمكانية المستدامة للحصول على الأدوية الجوهرية والمتاحة ضمن قدراتهم النسبة المئوية المقدرة للسكان الذين يكون ما لا يقل عن عشرين من الأدوية الأكثر جوهرية - الملبية احتياجات الرعاية الصحية لأغلبية السكان - متوفراً لهم باستمرار؛ وضمن قدراتهم الشرائية في منشآت عامة أو خاصة، أو مراكز لبيع الأدوية، لا تبعد أكثر من سعة ساعة عن منازلهم.

أسلحة - تحويلات الأسلحة التقليدية يُشير هذا الاصطلاح إلى إقدام المورد طوعياً على تحويل أسلحة ذات أغراض حربية، متجهة إلى القوات المسلحة أو القوات شبه العسكرية أو وكالات الاستخبارات في بلد آخر. وتشتمل هذه على أسلحة أو شبكات تقليدية رئيسية من ست فئات: السفن، الطائرات، الصواريخ، المدافع، الآليات المدرعة، شبكات التوجيه والرادار (تستثنى منها الشاحنات، الخدمات، الذخائر، الأسلحة الصغيرة، مواد المساندة، المكونات وتقنية المكونات، المدافع المقطورة أو البحرية من عبارات تقل عن مئة ميليمتر).

أطباء يشملون خريجي كلية طب أو مدرسة طب يعملون في أي مجال طبي (بما في ذلك التعليم والأبحاث والممارسة).

أطفال - احتمال عند الولادة بالبقاء على قيد الحياة إلى عمر محدد احتمال بقاء طفل حديث الولادة على قيد الحياة إلى عمر محدد، إن كان معرضاً للأنماط السائدة من معدلات الوفيات في أعمار محددة.

أطفال - احتمال عند الولادة بعدم البقاء على قيد الحياة إلى عمر محدد يُحسب كواحد يُطرح منه احتمال البقاء على قيد الحياة إلى عمر محدد لجماعة معينة. أنظر أطفال احتمال عند الولادة بالبقاء على قيد الحياة إلى عمر محدد.

أطفال - تمنيع الأطفال البالغين من العمر عاماً واحداً، الممنعين كلياً ضد الحصبة أو السل الأطفال البالغين من العمر عاماً واحداً، المحقونون بمؤيد للمضاد أو مصل يحتوي على أجسام مضادة معينة ضد الحصبة أو السل.

أطفال - مصابون بالإسهال يتلقون العلاج بإعادة الإمهاء الفموي، والتغذية المتواصلة النسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الذين كانوا مصابين بالإسهال في الأسبوعين الأخيرين قبل الدراسة

انترنت - مستخدمو الإنترنت الأشخاص الذين لديهم فرصة الاتصال بالشبكة العالمية الانتشار.

براءات اختراع للمُقيمين تشير إلى وثائق يُصدرها مكتب حكومي تصف اختراعاً وتخلق وضعاً قانونياً لا يمكن فيه عادةً استغلال ابتكار مسجل ببراءة اختراع (بالتصنيع أو الاستعمال أو البيع أو الاستيراد) إلا بتفويض من صاحب براءة الاختراع. وتُحدد حماية الابتكارات والاختراعات في المعتاد بعشرين سنة، بدءاً من تاريخ تسجيل الطلب لمنح الامتياز أو براءة الاختراع.

بطالة تشير إلى جميع الأشخاص فوق سنٍ محددة ليسوا في وظيفة مدفوعة الأجر ولا يعملون لحسابهم الخاص، لكنهم متوفرون للعمل وأخذوا خطوات معينة سعيًا وراء التوظيف المدفوع الأجر أو العمل لحسابهم الخاص.

بطالة - معدل البطالة عدد المتعطلين مقسوم على القوى العاملة (المشتغلين والمتعطلين معاً).

بطالة شبابية تشير إلى البطالة بين الخامسة عشرة أو السادسة عشرة وبين الرابعة والعشرين، وفقاً على التعريف القومي. أنظر البطالة.

بطالة طويلة الأمد بطالة تستمر اثني عشر شهراً أو أكثر. أنظر بطالة.

بيئة التصديق على المعاهدات البيئية بعد توقيع بلد ما على معاهدة، ينبغي له أن يصادق عليها؛ وغالباً ما يكون ذلك بموافقة سلطته التشريعية. وتطوي هذه العملية بدهاً ليس فقط على تعبير عن الاهتمام كما بين بالتوقيع، وإنما أيضاً على تحويل مبادئ المعاهدة والتزاماتها إلى قانون قومي.

تدخين مدى شيوخ التخين بين البالغين النسبة المئوية للرجال والنساء الذين يدخنون السجائر.

تدفقات خاصة أخرى فئة تجمع تدفقات سندات الأسهم الاستثمارية التي لا تخلق ديوناً (مجموع سندات الدولة وإيصالات الإيداع والمشتريات المباشرة من مستثمرين أجنبى للحصص)، وتدفقات ديون السندات (إصدارات السندات التي يشترها مستثمرون أجنبى)، والإقراض المصريف وذا العلاقة التجارية (إقراضاً من مصارف تجارية، وتسليفات تجارية أخرى).

تعريفات معدل حواجز التعريفات وغير التعريفات القياس المجاميعي للحواجز التجارية التي تواجهها البلدان النامية. وهو يقيس الحواجز النقدية (التعريفات)؛ بالإضافة إلى الحصص المسموح بها - الكوتا - والإعانات المالية في المصنوعات، والمنسوجات، والمنتجات الزراعية، والوقود؛ مرجحةً بالحجم المصحح من واردات المواد الداخلة الإنتاج.

تعليم - أطفال يصلون إلى الصف الخامس النسبة المئوية للأطفال الذين يبدأون التعلّم في المدرسة الابتدائية ويصلون في نهاية الأمر إلى الصف الخامس (أو الرابع، إذا كانت مدة المدرسة الابتدائية أربع سنوات). وهذه التقديرات مبنية على منهجية الفوج المعادة التكوين التي تستعمل بيانات عن عدد الداخلين إلى المدرسة ومعيدي صفوفهم خلال عامين متتاليين.

تعليم - دليل التعليم أحد الأدلة الثلاثة التي يُبنى عليها دليل التنمية البشرية؛ وهو قائم على معدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين، ونسبة الالتحاق الإجمالي بالمدراس الابتدائية والثانوية ومعاهد التعليم العالي مجتمعةً. للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل، أنظر الملاحظة التقنية الأولى.

تعليم - إجمالي نسبة الالتحاق بالمدراس والمعاهد عدد الطلاب الملتحقين بأحد مستويات التعليم، بصرف النظر عن العمر، كنسبة مئوية من مجموع الذين هم في العمر الرسمي لدخول المدرسة في ذلك المستوى. وقد يكون إجمالي نسبة الالتحاق بالمدراس أكبر من مئة في المئة، كنتيجة لإعادة الصف، والدخول في أعمار أصغر أو أكبر من العمر النموذجي في ذلك المستوى من الصفوف. أنظر تعليم مستويات التعليم.

تعليم - إجمالي نسبة الالتحاق بالمدراس الابتدائية والثانوية ومعاهد التعليم العالي مجتمعةً عدد التلامذة والطلاب الملتحقين بمستويات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، بصرف النظر عن السن، كنسبة مئوية من مجموع الذين هم في العمر الرسمي للالتحاق بالمدراس والمعاهد للمستويات الثلاثة. أنظر تعليم - مستويات التعليم و تعليم - إجمالي نسبة الالتحاق بالمدراس والمعاهد

تعليم - صافي نسبة الالتحاق بالمدراس عدد الطلاب الملتحقين بأحد مستويات التعليم ممن هم في العمر الرسمي لدخول المدرسة في ذلك المستوى، كنسبة مئوية من مجموع الذين هم في العمر الرسمي لدخول المدرسة في ذلك المستوى. أنظر تعليم مستويات التعليم.

تعليم - مستويات التعليم تُبوب بحسب التصنيف المعياري الدولي للتعليم على أنها ما قبل الابتدائي، أو الابتدائي، أو الثانوي، أو العالي. يؤمن التعليم ما قبل الابتدائي (تصنيف، المستوى صفر) في مؤسسات تربوية مثل رياض الأطفال والحضانات والمدارس الحاضنة، المعدة للأطفال الذين لم يبلغوا سنّ الدخول إلى المدرسة في المرحلة الابتدائية. ويؤمن التعليم الابتدائي (تصنيف، المستوى واحد) العناصر الأساسية للتعليم في مؤسسات مثل المدارس الأولية والابتدائية. أما التعليم الثانوي (تصنيف، المستويان الثاني والثالث) فيقوم على أساس ما لا يقل عن أربع سنوات من الدراسة السابقة على المستوى الأول، ويوفر الدراسة العامة أو المتخصصة، أو الإثنتين معاً؛ في معاهد مثل المدارس المتوسطة/الإعدادية، والمدارس الثانوية، ومدارس التعليم الثانوي العام، ومدارس تدريب المعلمين لهذا المستوى، ومدارس مهنية أو تقنية. ويشير التعليم العالي (تصنيف، المستويات الخامس والسادس والسابع) إلى التعلّم في معاهد مثل الجامعات، ودور المعلمين، والمدارس الحرفية العالية المستوى - متطلّبة، كحد أدنى من الشروط لقبول الطالب، استكمالاً ناجحاً للتعلّم في المستوى الثاني، أو أدلة على إحراز مستوى مماثل من المعرفة.

تعليم - المصروفات العامة للتعليم تشمل كلاً من مصروفات رأس المال (الإنفاق على البناء والترميم والتصليلات الرئيسية، وشراء المعدات الثقيلة أو الآليات) والمصروفات الجارية (الإنفاق على البضائع والخدمات التي تُستهلك خلال العام الحالي وتحتاج إلى التجديد في العام التالي). وتغطي مصروفات كتلك المخصصة لرواتب الموظفين والمزايا الإضافية لهم، والخدمات المتعاقد عليها أو المشتراة، والكتب والمواد التعليمية، وخدمات الرفاهة، والأثاث والتجهيزات، والتصليلات الثانوية، والوقود، ورسوم التأمين، والإيجارات، ووسائل الإتصال، والسفر. أنظر التعليم - مستويات التعليم

تعليم عال - طلاب التعليم العالي في العلوم والرياضيات والهندسة نسبة طلاب التعليم العالي الملتحقين بصفوف العلوم الطبيعية؛ الهندسة؛ الرياضيات والعلوم الحاسوبية؛ فنّ العمارة وتخطيط المدن؛ النقل والمواصلات؛ التجارة والحرف اليدوية والبرامج الصناعية؛ الزراعة والحراثة وتقانة المسامك. أنظر التعليم - مستويات التعليم.

جريمة - الناس الواقعون ضحية الجريمة النسبة المئوية للسكان الذين يُحسبون بأنهم وقعوا ضحية أنواع معينة من الجرائم في العام المنصرم، بناءً على الاجابات في المسح الدولي لضحايا الجريمة.

جنوسة - دليل التنمية المتعلقة بالجنوسة دليل مركب يقيس معدّل الإنجاز في الأبعاد الأساسية الثلاثة، الممثلة في دليل التنمية البشرية - الحياة المديدة الصحية، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق - والمعدلة لتأخذ في الحسبان أنواع عدم المساواة بين الرجال والنساء. للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل، أنظر الملاحظة التقنية الأولى.

جنوسة - مقياس تمكن الجنوسة مؤشر مركب يقيس اللامساواة بين الجنسين في ثلاثة أبعاد أساسية للتمكين - المشاركة وصنع القرار اقتصادياً؛ المشاركة وصنع القرار سياسياً؛ السلطة على الموارد الاقتصادية. للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل، أنظر الملاحظة التقنية الأولى.

حيازة عقارية - الأسر المعيشية الممكن لها ضمان الحيازة العقارية الأسر المعيشية التي تملك أو تبتاع بيوتها، أو تعيش في مساكن خاصة مستأجرة، أو تُقيم في مساكن شعبية، أو تستأجر من مستأجرين.

خصوبة - معدّل الخصوبة الإجمالي عدد الأطفال الذين تلدهم كل امرأة إذا عاشت إلى آخر سنوات قدرتها على الإنجاب، وولدت في كل سن وفقاً لمعدلات الولادات السائدة بحسب الصفة المميزة للسكان.

دخل - نسبة الدخل المكتسب المقدّر للإنفاق إلى دخل الذكور نسبة الدخل المكتسب المقدّر للإنفاق إلى الدخل المكتسب المقدّر للذكور. أنظر دخل - المقدّر من الدخل المكتسب (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي).

دخل المقدّر من الدخل المكتسب (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي) يُستخلص تقريبياً على أساس نسبة أجر الإناث للأزواج إلى أجر الذكور للأزواج، وخصّتي الإناث والذكور في المجموعات السكانية النشطة اقتصادياً، ومجموع السكان الإناث والذكور، وإجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي). للتفاصيل عن هذه التقديرات، أنظر الملاحظة التقنية الأولى.

دخل أو استهلاك - حصص حصص الدخل أو الاستهلاك المستحقة لمجموعات فرعية من السكان يُشار إليها ككثافات عشرية أو خمسية متساوية العدد، وهي حصص مبنية على أساس مسوحات قومية للأسر المعيشية تشمل أعماراً شتى، وتغطي مسوحات الاستهلاك نتائج تُظهر مستويات من اللامساواة بين الفقراء والأغنياء أقل مما تظهره مسوحات الدخل، لأن الفقراء عموماً يستهلكون من دخلهم حصة أكبر نسبياً مما يستهلكه الآخرون. ولأن البيانات تأتي من مسوحات تشمل أعماراً مختلفة، وتستخدم منهجيات مختلفة، فإن المقارنات بين البلدان ينبغي إجراؤها باحتراس.

دخل قومي إجمالي مجموع القيمة المضافة من جميع المنتجين المقيمين في اقتصاد معين، زائد أي ضرائب على المنتجات (ناقص الإعانات المالية) تُست مضمولة في تقييم الكميات الناتجة، زائد العائدات الصافية للدخل الرئيسي (تعويضات الموظفين ودخل الملكية) من الخارج. والقيمة المضافة هي صافي الكمية الناتجة لصناعة ما، بعد جمع كل الكميات الناتجة وطرح الكميات الداخلة، نصف الجاهزة. وتكون البيانات بتحويل السعر الجاري للدولار الأمريكي، عبر استخدام منهج أطلس البنك الدولي.

دليل الأسعار للمستهلكين ومعدّل التغيير السنوي فيه دليل يعكس التغييرات في كلفة المستهلك العادي للحصول على سلّة بضائع وخدمات قد تكون ذات كلفة ثابتة أو قد تتغير في فترات فاصلة محددة.

دليل التنمية البشرية دليل مركب يقيس معدّل الإنجاز في الأبعاد الأساسية الثلاثة للتنمية البشرية - الحياة المديدة والصحية، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق، للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل، أنظر الملاحظة التقنية الأولى.

دليل جيني (Gini) يقيس مدى الانحراف في توزيع الدخل (أو الاستهلاك) بين الأفراد والأسر المعيشية داخل بلد ما عن المساواة التامة في التوزيع، ويُحطّل منحني لورانتز (Lorenz)، النسب المئوية التراكمية للدخل الكلي المتلقّى في مقابل العدد التراكمي للمتلقين، بدءاً من أفقر فرد أو أسرة معيشية. ويقيس مؤشر جيني المساحة بين منحني لورانتز والخط الأفتراضي للمساواة المطلقة، المعبر عنها كنسبة مئوية من المنطقة القصوى تحت ذلك الخط. تمثّل قيمة الصفر مساواة كاملة، وقيمة المئة عدم مساواة كاملة.

دليل الفقر البشري 1 لبلدان مختارة في منظمة التعاون والإينماء الاقتصادي دليل مركب يقيس مستويات الحرمان في الأبعاد الأساسية الثلاثة، الممثلة في دليل التنمية البشرية - الحياة المديدة الصحية، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق - كما يمثل الاستبعاد الاجتماعي، للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل، أنظر الملاحظة التقنية الأولى.

دليل الفقر البشري 2 للبلدان النامية دليل مركب يقيس مستويات الحرمان في الأبعاد الأساسية الثلاثة، الممثلة في دليل التنمية البشرية - الحياة المديدة الصحية، والمعرفة، ومستوى المعيشة اللائق. للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل، أنظر الملاحظة التقنية الأولى.

دليل الناتج المحلي الإجمالي أحد الأدلة الثلاثة التي يُبنى عليها دليل التنمية البشرية، ويقوم على أساس إجمالي الناتج المحلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي). للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل، أنظر الملاحظة التقنية الأولى.

دين - خدمات الدين الكلية مجموع تسديدات أصل الدين والفوائد المدفوعة فعلاً بالعملة الأجنبية أو البضائع أو الخدمات لدين طويل الأجل (يزيد موعداً استحقاقه على سنة)، والفائدة المدفوعة على دين قصير الأجل، والتسديدات لصندوق النقد الدولي.

ديون إجمالي إعفاءات الديون الثنائية إعفاء الديون الثنائية للبلدان النامية بدعم مخصصات مالية من البلدان المانحة؛ أكانت تلك الديون لدائنين عامين أم لخاصين، ولا يُطرح من ذلك التكاؤف مع البنود في رأس المال للمساعدة الإنمائية الرسمية. أنظر المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية.

ديون - البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تصل إلى نقطة الإتمام التاريخ الذي يتمكن فيه بلدٌ تشمله مبادرة الدين الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون من الإتمام الناجح للإصلاحات الإنبوية الرئيسية المتفق عليها في نقطة القرار للمبادرة؛ بما في ذلك تطوير استراتيجيته لتخفيف الديون، وتطبيق هذه الاستراتيجية. وبموجب مبادرة الدين الخاصة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، يتلقّى البلد عندئذ، ومن دون أي شروط إضافية على خطط العمل، معظم التخفيفات من أعباء ديونه.

ديون - البلدان الفقيرة المثقلة بالديون تصل إلى نقطة القرار التاريخ الذي يتوصل فيه بلدٌ فقير مثقل بالديون، ذو سيرة مترّف بها من الأداء الجيد وفقاً لبرامج تعديلية يدعمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلى الالتزام؛ بموجب مبادرة الدين الخاصة

بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون؛ بأن يأخذ على عاتقه إجراء إصلاحات إضافية، وتطوير - وتطبيق - استراتيجية لتخفيف الفاقة.

الديون - تخفيف الديون المتلزم بها في مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون الإغفاء من تسديد القروض كأحد مكونات المساعدات الإنمائية الرسمية بموجب مبادرة الدين للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وهذه المبادرة هي آلية للتخفيف من أعباء الديون يُشرف عليها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي معاً، ومن خلال هذه الهيكلية، وفر الدائتون الثنائيون والمتعدّدو الأطراف تخفيفات من أعباء الديون للبلدان الأكثر فقراً والأشدّ زرواحاً تحت وطأة الدين في العالم منذ عام 1996، ومجموعاً اثنا واربعون.

ديون تعهدات ثنائية بمساندة الصندوق الائتماني للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون التزامٍ راسخ يأخذه على عاتقه مانح رسمي بتوفير مساعدة محدّدة للصندوق الائتماني الخاص بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتسجل الالتزامات الثنائية بالمبلغ الكامل للتحويل المتوقع، بصرف النظر عن الوقت المستلزم لإنهاء التوزيعات.

زراعة - الدعم المحلي للزراعة كلّ التحويلات الإجمالية للقيمة النقدية السنوية من دافعي الضرائب والمستهلكين، الناجمة عن إجراءات في السياسات تدعم الزراعة، ناقص الإيصالات المرتبطة بشؤون الميزانية؛ بصرف النظر عن أهدافها وتأثيراتها على إنتاج المزارع ومدخولها، أو على استهلاك منتجات المزارع.

سكان استشرافات التغيير المتوسط الاستشرافات السكانية لقسّم السكان في الأمم المتحدة؛ على افتراض مسار متوسط للخصوبة، ومعدل عادي للوفيات، ونسبة إعتيادية للهجرة الدولية، ويعني كلّ افتراض ضمناً اتجاهات مقدرة للمستقبل في مستويات الخصوبة، والوفيات، وصافي الهجرة؛ اعتماداً على الخصائص الديموغرافية المحددة، والسياسات ذات الصلة، لكل بلد أو لكل مجموعة من البلدان. بالإضافة إلى ذلك، تشمل الاستشرافات الخاصة بالبلدان البالغة التأثير بوباء نقص المناعة (الإيدز/السيدا) على وقع هذا المرض. وينشر قسّم السكان في الأمم المتحدة أيضاً استقراءات للتغير المنخفض والعالي. لمزيد من المعلومات، راجع موقع القسم على شبكة الإنترنت: <http://esa.un.org/unpp/assumptions.html>

سكان - مجموع السكان يُشير إلى العدد القائم فعلاً من السكان الذي يشمل جميع الموجودين فعلياً في منطقة معينة، خلال فترة معينة.

سكان - المعدل السنوي للنمو السكاني يُشير إلى معدل النمو السكاني الأسي للفترة المحددة. أنظر سكان - مجموع السكان.

سكان مدينتيون سكان منتصف العام في مناطق مصنّفة مدينتية/ حضرية وفق المعايير التي يستخدمها كل بلد، كما تبلغ الأمم المتحدة عنهم. أنظر سكان مجموع السكان.

سل - حالات السل العدد الإجمالي للحالات التي تبلغ عنها منظمة الصحة العالمية، وتُعرف حالة السل بأنها مريضٌ تأكّدت إصابته بالسل مخبرياً أو تشخّصت سريرياً.

سل - حالات السل المشفية بالمعالجة تحت المراقبة المباشرة النسبة المئوية لحالات السل المعدية الجديدة المقدّرة التي شفي المصابون بها عبر اكتشاف الحالة، واستراتيجية العلاج في المساق القصير للمعالجة تحت المراقبة المباشرة.

سل - حالات السل المكتشفة خلال المعالجة تحت المراقبة المباشرة النسبة المئوية لحالات السل المعدية الجديدة المقدّرة التي جرى اكتشافها (وتشخيصها في فترة معينة) عبر اكتشاف الحالة،

واستراتيجية العلاج في المساق القصير للمعالجة تحت المراقبة المباشرة.

صادرات أولية تشمل وفقاً لتعريف التصنيف التجاري الدولي المعياري صادرات الأغذية والمواد الزراعية الخام والوقود والخامات والمعادن.

صادرات البضائع والخدمات قيمة جميع البضائع والخدمات الأخرى للسوق التي تزود بها بقية أنحاء العالم؛ وتشمل قيمة البضاعة والشحن والتأمين والنقل والسفر والعائدات ورسوم الترخيص، وخدمات أخرى مثل الاتصال والبناء والتمويل والمعلومات والخدمات الشخصية والحكومية؛ لكنها تستثني دخل العمالة والممتلكات، ومدفوعات التحويل.

صادرات التقانة العالية صادرات منتجات عالية الشدّة في الأبحاث والتطوير، تشمل منتجات التقانة العالية؛ مثل تلك المستعملة في الفضاء الجوي والحواسيب ومستحضرات الصيدلة والأدوات العلمية والمعدّات الآلية الكهربائية.

صادرات المواد المصنّعة تشمل، بحسب تعريف التصنيف التجاري الدولي المعياري لها، صادرات الكيماويات، والمصنّعات الأساسية، والمعدّات الآلية ومعدّات النقل، وغير ذلك من البضائع المصنّعة المتفرّقة.

صرف صحي - السكان ذوو الفرصة المستدامة لاستعمال نظم الصرف الصحي المحسنة النسبة المئوية من السكان الذين يستعملون منشآت وافية للتخلص من إفرازات الجسم، مثل قساطل الوصل بشبكة مجاري أو بخزانات للصرف الصحي؛ ومراحيض مزوّدة بخزانات رخص-دق، أو مراحيض حفريّة بسيطة، أو مراحيض حفريّة محسنة ومهوّاة، ويعتبر نظام التخلص من الإفرازات وافياً بالمراد إذا كان خاصاً أو مشتركاً (ولكن، ليس عاماً)، وإذا استطاع على نحو فعال منع احتكاك الإنسان والحيوان والحشرات بالإفرازات.

طاقة - إجمالي الناتج المحلي بحسب الوحدة من استخدام الطاقة نسبة الناتج المحلي الإجمالي (معدل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) إلى الاستخدام التجاري للطاقة، تحسب بالكيلوغرامات مكافئة النفط، وتوفّر هذه النسبة مقياساً لفعالية الطاقة، بإظهارها تقديرات قابلة للمقارنة وأخرى ثابتة للناتج المحلي الحقيقي عبر الدول بالنسبة إلى المستخدمات الطبيعية (وحدات استعمال الطاقة). أنظر ناتج محلي إجمالي ومعدل القوة الشرائية

طاقة مجموع متطلبات الطاقة استهلاك الطاقة بالإضافة إلى أنواع الوقود التقليدية، التي تشمل الوقود الخشبيّ والفحم الحجري وتقلّ قصب السكر وفضلات الحيوانات والنباتات.

العمالة الأجرية في قطاعات غيرزراعية النسبة المئوية للنساء بين مجموع العاملين الأزرعيين حصّة النساء في عمالة غير زراعية، مدفوعة الأجر، ويعرف العاملون بأجر في قطاعات غير زراعية بأنهم أولئك الذين أدوا خلال فترة مقياسية محدّدة (مثلاً، لأسبوع واحد) عملاً ما لقاء أجر أو راتب مدفوع نقداً أو بما يشابه ذلك؛ بالإضافة إلى أشخاص من الذين يعملون في وظائفهم الحالية لكنهم لم يكونوا في عملهم خلال الفترة المعيّنة لأسباب مثل المرض أو الإصابة؛ الأعياد أو العطل؛ الإضراب أو منع الدخول؛ الإجازة الدراسية أو التدريبية؛ إجازة الأمومة أو الأبوة؛ الاختلال أو التعطل المؤقت في العمل (الطقس الرديء، الأعطال الميكانيكية أو الكهربائية، عدم الكفاية من المواد الخام أو الوقود)، أو ما شابه ذلك. ويصّف أيضاً أولئك الذين كانت لهم ارتباطات رسمية بوظائفهم، وفقاً لواحد من المعايير التالية أو أكثر: التلقّي المستمر للأجر أو المرتب؛ ضمان العودة إلى العمل فور انتهاء الحالة الطارئة أو اتفاقية تحدّد تاريخ العودة؛ فترة قصيرة من الغياب عن العمل، وتشير العمالة الأزرعية إلى توظّف

في الصناعة أو الخدمات، كما هي معرفة بحسب نظام التصنيف المعياري (التعديلين الثاني والثالث). يشير الصناعة إلى التعدين والتجوير، والتصنيع، والبناء، والمرافق العامة (الغاز والماء والكهرباء). أما الخدمات فتشير إلى تجارة الجملة والمفرقة؛ والمطاعم والفنادق؛ والنقل والخرن؛ والاتصالات؛ والتمويل؛ والتأمين؛ والعقارات؛ والخدمات التجارية؛ والخدمات المجتمعية، الاجتماعية والشخصية.

عمر - دليل متوسط العمر المتوقع أحد الأدلة الثلاثة التي يبني عليها دليل التنمية البشرية. للتفاصيل عن كيفية احتساب الدليل، انظر الملاحظة التقنية الأولى.

عمر - متوسط العمر المتوقع لدى الولادة عدد السنوات التي سيعيشها الطفل المولود حديثاً في ما لو بقيت أنماط العمر السائدة - المعدلات الوفيات المحددة في فترة الولادة - على حالها طوال حياة الطفل.

عمل - عامل مساهم من أفراد الأسرة يُعرف وفق التصنيف الدولي للوضع في التوظيف عام 1993 بأنه شخص يعمل من دون أجر في مشروع اقتصادي يديره قريب له يعيش في المنزل نفسه للأسرة.

عمل - قوى عاملة جميع المتوظفين (بمن فيهم أشخاص فوق سن محددة كانوا خلال فترة الاستعلاء في وظيفة مدفوعة الأجر وفي العمل، أو يعملون لحسابهم الخاص، أو ذوي وظيفة لكنهم ليسوا في العمل) أو غير المتوظفين (بمن فيهم أشخاص فوق سن محددة كانوا خلال فترة الاستعلاء عاطلين من العمل، لكنهم حالياً جاهزون للعمل وساعون إليه).

عمل - مجموع وقت العمل الوقت المصروف في نشاطات السوق وغير السوق كما هو معرف في نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية، المعدل في العام 1993. انظر نشاطات السوق ونشاطات اللأسوق.

فقر - السكان العائشون تحت خط دخل الفقر نسبة السكان العائشين تحت الخط المحدد للفقر.

• دولار واحد في اليوم - بالأسعار الدولية للعام 1985 (الموازية لدولار وثمانية سنتات بالأسعار الدولية للعام 1993)، المكيفة لتتناسب مع معادل القوة الشرائية.

• دولاران في اليوم - بالأسعار الدولية للعام 1985 (الموازية لدولارين وخمسة عشر سنتاً بالأسعار الدولية للعام 1993)، المكيفة لتتناسب مع معادل القوة الشرائية.

• أربعة دولارات في اليوم - بالأسعار الدولية للعام 1990، المكيفة لتتناسب مع معادل القوة الشرائية.

• أحد عشر دولاراً في اليوم (للشخص الواحد في أسرة من ثلاثة أفراد) - بالأسعار الدولية للعام 1994، المكيفة لتتناسب مع معادل القوة الشرائية.

• خط أفاقه القومي - خط أفاقه في البلد كما تراه سلطات البلد مناسباً. وتبنى التقديرات القومية على أساس التقديرات عن المجموعات الفرعية من العدد المرجح للسكان، المستقاة من مسوحات لأوضاع الأسر المعيشية.

• خمسون في المئة من الدخل المتوسط - خمسون في المئة من متوسط الدخل المتاح والمعدل للأسرة المعيشية. انظر معادل القوة الشرائية.

فيروس نقص المناعة البشرية / متلازمة نقص المناعة المكتسب (الأيديز/السيدا) - مدى انتشاره بين حوامل في سن 15-24 يتلقين رعاية ما قبل الوضع عبر مستوصفات في العواصم. النسب المثوية لعينات الدم المأخوذة من نساء أظهرت الفحوص الطبية، خلال المراقبة الروتينية في عدد مختار من مستوصفات الرعاية للعوامل، أصابتهن بفيروس الأيديز/السيدا، والبيانات هي المصادر الواسطة لجميع مستوصفات الرعاية الحملية في المدن المحددة؛ مأخوذة من تقارير المراقبة القطرية، وقاعدة البيانات لمكتب الإحصاء.

قوات مسلحة - القوات المسلحة الكلية قوات استراتيجية وبرية وبحرية وجوية وقيادية وإدارية ودعمية. تشمل أيضاً قوات شبه عسكرية، مثل الشرطة وأمن الجمارك وحرس الحدود، إذا كان أفرادها مدربين على التكتيك الحربي.

كهرباء - حصص الفرد من استهلاك الكهرباء تشير إلى إجمالي الإنتاج على أساس حصص الفرد، بما في ذلك استهلاك ملحقات المحطة وأي مفقودات في المحولات التي تعتبر أجزاء لا تتجزأ من المحطة. كما تشمل مجمل الطاقة الكهربائية التي تنتجها منشآت الضخ من دون اقتطاع ما يمتصه الضخ من هذه الطاقة.

لاجئون أشخاص فروا من بلدانهم بسبب خوف قائم على أدلة قاطعة من الاضطهاد بسبب عرقهم أو دينهم أو جنسيتهم أو رأيهم السياسي أو عضويتهم في مجموعة اجتماعية معينة؛ ولا يتمكنون من العودة أو لا يريدون العودة. بلد اللجوء هو البلد الذي تقدم فيه لاجئ بطلب حق اللجوء لكنه لم يتلق بعد قراراً، أو أنه خلافاً لذلك سجل كأحد الساعين إلى اللجوء. بلد الأصل يشير إلى الجنسية التي يحملها طالب اللجوء، أو إلى البلد الذي يكون من مواطنيه.

ماء - السكان المحرومون من الإمكانية المستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسن يحسب المعدل كميّة تُطرح منها النسبة المثوية للسكان الذين لديهم إمكانية معقولة للوصول إلى مصدر مياه محسن. أما المصادر اللأمحسنة فتشمل السقائين، المياه المعبأة في القناني، صهاريج الماء، الآبار والينابيع اللأمحسنة. انظر ماء - السكان ذوو الإمكانية المستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسن.

ماء - السكان ذوو الإمكانية المستدامة للوصول إلى مصدر مياه محسن نسبة السكان الذين لديهم إمكانية معقولة للوصول إلى أي من الأنواع التالية لإمدادات مياه الشرب: التوصيلات بمقر السكن، الأنابيب الرأسية للعموم، الحفر الأنبوبي، الآبار المحفورة الحمية، الينابيع وتجمعات مياه الأمطار المحمية. وتُعرف الإمكانية المعقولة بأنها توفر عشرين ليترًا على الأقل لكل شخص في اليوم من مصدر ضمن مسافة كيلومتر واحد من مكان إقامته.

مساعدة إنمائية رسمية ثنائية غير مقيّدة المساعدة الإنمائية الرسمية التي يمكن الحصول على السلع والخدمات المرتبطة بها، على نحو كلي وبكل حرية، من جميع البلدان فعلياً، وأن يقدمها أي بلد لأي بلد آخر.

مساعدة إنمائية رسمية صافية يجري توزيع القروض على أسس تنازلية (صافي التسديدات لأصل الدين)؛ وتقدم المنح وكالات رسمية تابعة للدول الأعضاء في لجنة المساعدة الإنمائية، ومؤسسات متعددة الأطراف، وبلدان لا تنتمي إلى عضوية اللجنة. والهدف من ذلك هو تعزيز التنمية الاقتصادية والرّفاه في البلدان والمناطق المذكورة في الجزء الأول من قائمة لجنة المساعدة الإنمائية كمتلقية للإعانة. تشمل هذه المساعدات قروضاً مع عامل منحي لا يقل عن خمسة وعشرين في المئة (يحسب على سعر حسم بمقدار عشرة في المئة).

مساعدة إنمائية رسمية للبلدان الأقل نمواً أنظر مساعدة إنمائية رسمية صافية وتصنيفات البلدان الأقل نمواً.

مساعدة إنمائية رسمية للخدمات الاجتماعية الأساسية المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية، التي تشمل التعليم الأساسي (التعليم الأولي، تعليم مرحلة الطفولة المبكرة، المهارات الحياتية الأساسية للشباب والبالغين)؛ والصحة الأساسية (بما في ذلك الرعاية الصحية الأساسية، البنية التحتية الصحية، التغذية الأساسية، كبح الأمراض المعدية، التربية الصحية، تنمية قدرات العاملين في مجال الصحة)؛ والسياسات والبرامج السكانية، والصحة التناسلية (سياسات سكانية وحسن التدبير الإداري، الرعاية الصحية التناسلية، تنظيم الأسرة، كبح الأمراض المنقولة عبر العلاقات الجنسية، بما فيها فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيديا)، تنمية قدرات العاملين في مجال الصحة السكانية والتناسلية). ولا تشمل المساعدة إمدادات المياه وسبل الصرف الصحي، إلا إذا كانت هذه مصنفة في بؤرة الفاقة.

مساعدة إنمائية رسمية بحسب الفرد في البلدان المانحة مساعدة إنمائية رسمية يمنحها بلد معين، مقسومة على مجموع عدد السكان في ذلك البلد. أنظر مساعدة إنمائية رسمية

مساعدة رسمية المنح والقروض التي تتوفر فيها المعايير نفسها للمساعدة الإنمائية الرسمية، باستثناء أن البلدان المتلقية لا تتوفر فيها الصفات اللازمة كمتلقية للمساعدة الإنمائية الرسمية. وهذه البلدان معروفة الهوية في الجزء الثاني من قائمة لجنة المساعدة الإنمائية للبلدان المتلقية؛ التي تشمل بلداناً أكثر تقدماً في وسط أوروبا وشرقها، وبلدان الاتحاد السوفيتي سابقاً، وعدداً معيناً من البلدان والمناطق النامية المتقدمة.

مشردون في الداخل الناس المشردون داخل أوطانهم الذين تقدم لهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين الحماية أو المساعدة، أو الاثنتين معاً؛ في العموم بناءً على طلب خاص من أحد الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة.

معادل القوة الشرائية سعر التحويل الذي يفسر فوارق الأسعار عبر البلدان، مفسحاً في المجال للمقارنات الدولية بشأن المخرجات والمدخيل الحقيقية. وفي سعر الدولار الأميركي لمعادل القوة الشرائية (كما هو مستعمل في هذا التقرير)، تكون للدول الواحد بمعادل القوة الشرائية قوة شرائية في الاقتصاد المحلي مماثلة لقوة الدولار الأميركي الواحد في الولايات المتحدة.

معدلات التبادل التجاري نسبة مؤشر أسعار الصادرات إلى مؤشر أسعار الواردات، بالقياس إلى سنة الأساس (للمقارنة). وتعني القيمة التي تزيد على مئة، أن أسعار الصادرات ارتفعت بالنسبة إلى أسعار الواردات.

مقبوضات الربح المستحق ورسوم الترخيص مقبوضات المقيمين من غير المقيمين عن استعمال مرخص به لأصول غير ملموسة، غير منتجة، غير مالية؛ ولحقوق الملكية (مثل براءات الاختراع، والعلامات التجارية/الماركات المسجلة، والامتيازات، والعمليات الصناعية المتعاقبة)؛ وأيضاً، عبر اتفاقات ترخيصية، لاستعمال نماذج أصلية منتجة (مثل الأفلام والمخطوطات). وتبنى البيانات على ميزان المدفوعات.

ملاريا - حالات الملاريا العدد الكلي لحالات الملاريا التي تتبناها منظمة الصحة العالمية من بلدان تكون فيها الملاريا مرضاً مستوطنًا. وثمة بلدان كثيرة لا تبغ إلا عن الحالات المؤكدة مخبرياً، لكن بلداناً

كثيرة أخرى في أفريقيا جنوب الصحراء تبغ أيضاً عن الحالات المشخصة سريرياً.

ملاريا - علاج الملاريا للأطفال المحروين دون الخامسة النسبة المئوية للملاريا للأطفال دون الخامسة الذين كانوا مرضى ومرتبقي الحرارة في الأسبوعين السابقين للمسح الاستقصائي، وتلقوا عقاقير مضادة للملاريا.

ملاريا - الوقاية من الملاريا للأطفال دون الخامسة النسبة المئوية من الأطفال دون الخامسة الذين ينامون تحت ناموسيات معالجة بمواد مبيدة للحشرات.

نتائج محلي إجمالي مجموع القيمة المضافة من المنتجين المحليين في الاقتصاد، بالإضافة إلى أي ضرائب على المنتجات (ناقص الإعانات المالية) لا يشملها تقييم الكميات الناتجة، ويحسب من دون استقطاعات لاستهلاك أصول رأس المال المركبة، أو للنضوب أو الانحلال في الموارد الطبيعية، والقيمة المضافة هي المحصول الصافي لإحدى الصناعات بعد جمع كل الكميات الناتجة، وطرح متوسط الكميات الداخلة.

نتائج محلي إجمالي - نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي للفرد نسبة النمو السنوي بناءً على أقل المربعات، تحسب من السعر الثابت في الناتج المحلي الإجمالي للفرد بوحدة العملة المحلية.

نتائج محلي إجمالي (بالدولار الأميركي) يحول الناتج المحلي الإجمالي إلى دولارات أميركية باستعمال معدل سعر الصرف الرسمي كما يذكره صندوق النقد الدولي، ثمة عامل بديل للتحويل يجري استعماله إذا تقرر أن سعر الصرف الرسمي ينحرف بهامش كبير إلى حد استثنائي عن السعر المطبق فعلياً في صفقات العملات الأجنبية ومنتجات المقايضة. أنظر ناتج محلي إجمالي.

نتائج محلي للفرد (بالدولار الأميركي) يقسم الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأميركي) على عدد السكان في منتصف العام. أنظر ناتج محلي إجمالي (بالدولار الأميركي).

نتائج محلي للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) أنظر ناتج محلي إجمالي ومعادل القوة الشرائية.

ناقصو التغذية الناس الذين يكون ما يتناولونه من طعام غير كاف على نحو مستديم لتلبية الحد الأدنى من متطلبات النشاط لأجسامهم.

نساء - عاملات في المجالين المهني والتقني حصة النساء من المناصب المعرفة بحسب التصنيف المعياري الدولي للمهن كي تشمل المهنيين (والمهنيين المشاركين) في العلوم الطبيعية والرياضيات والهندسة، والمهنيين (والمهنيين المشاركين) في علوم الحياة والصحة، والمهنيين (والمهنيين المشاركين) في التعليم، وغيرهم من المهنيين والمهنيين المشاركين.

نساء - عمالة الإناث بحسب النشاطات الاقتصادية عمالة الإناث في الصناعة أو الزراعة أو الخدمات، كما هي معرفة وفقاً لنظام التصنيف الصناعي المعياري الدولي (في التعديليين الثاني والثالث). تشير الصناعة إلى التعدين والتجوير، والتصنيع، والبناء، والمرافق العامة (الغاز والماء والكهرباء)، وتشير الزراعة إلى النشاطات في الزراعة، وصيد الطيور والحيوانات، والحراجه، وصيد الأسماك. أما الخدمات فتشير إلى تجارة الجملة والمفرق، والمطاعم والفنادق؛ والنقل والخبز؛ والاتصالات؛ والتمويل؛ والتأمين؛ والعقارات؛ والخدمات التجارية؛ والخدمات المجتمعية والاجتماعية والشخصية.

نساء - مدى انتشار وسائل منع الحمل النسبة المئوية للمتزوجات (والمعاشرات كالأزواج) ما بين الخامسة عشرة والتاسعة والأربعين من العمر اللواتي يستخدمن، أو يستخدم شركاؤهن، أي نوع من أنواع منع الحمل؛ العصرية منها أم التقليدية.

نساء مشرعات ومسؤولات كبيرات ومديرات حصّة النساء من المناصب المعرفة بحسب التصنيف المعياري الدولي للمهن كي تشمل المشرعات، وكبار المسؤولين الحكوميين، وشيوخ القرى وعمدها، وكبار المسؤولين في منظمات المصالح الخاصة، ومديري الشركات والرؤساء التنفيذيين، ومديري دوائر الانتاج والعمليات وغيرهم من مديري الدوائر والمديرين العامّين.

نساء - معدل النشاط الاقتصادي للنساء حصّة النساء في سنّ الخامسة عشرة وما فوق، من اللواتي يوفرن العمل، أو هنّ جاهزات لتوفير العمل، لإنتاج البضائع والخدمات.

نساء مقاعد برلمانية تشغلها نساء تشير إلى المقاعد التي تشغلها نساء في مجلس نواب/عموم أو مجلس تشريعي واحد؛ أو في مجلس شيوخ/أعيان، حيثما يكون الأمر وارداً.

نساء في الحكومة على المستوى الوزاري يعرف هذا الإحصاء بحسب تعريف كل بلد على حدة لعنى المسؤول التنفيذي أو الموظف الإداري الكبير، وقد يشمل النساء في منصب وزير أو نائب وزير، واللواتي يتولين مناصب وزارية أخرى؛ بما في ذلك أمانات سرّ برلمانية.

نشاطات السوق معرفة بحسب نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية، المعدل في العام 1993، لتشمل التوظيف في المؤسسات، والانتاج الأولي خارج المؤسسات، والخدمات الخاصة بالدخل والانتاج الآخر للسلع خارج المؤسسات، أنظر نشاطات الأسواق وعمل-مجموع وقت العمل.

نشاطات الأسواق معرفة بحسب نظام الأمم المتحدة للحسابات الوطنية، المعدل في العام 1993، لتشمل صيانة المنزل الأسري (التنظيف، الغسل والكّي، إعداد وجبات الطعام، الترتيب)؛ إدارة شؤون المنزل الأسري للمرء نفسه والسوق له؛ الاعتناء بالأولاد المرضى والعجائز والمعاقين في المنزل الأسري للمرء نفسه؛ الخدمات في المجتمع المحلي. أنظر نشاطات السوق وعمل مجموع وقت العمل.

نفقات صحية خاصة إنفاق الأسرة المعيشية المباشر (من مالها الخاص)، والتأمين الخاص، وإنفاق مؤسسات غير ربحية تخدم الأسر المعيشية، ومدفوعات خدمتية مباشرة من شركات خاصة. وتشكل مع النفقات الصحية العامة مجمل النفقات الصحية. أنظر نفقات صحية للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) ونفقات صحية عامة.

نفقات صحية عامة الإنفاق الجاري وإنفاق رأس المال من الميزانيات الحكومية (المركزية والمحلية)، والمقتدرات والمنح من الخارج (بما في ذلك تبرعات من وكالات دولية ومنظمات غير حكومية)، وأموال التأمين الصحي الاجتماعي (أو الإلزامي). وتشكل مجتمعة، مع النفقات الصحية الخاصة، مجموع النفقات الصحية. أنظر نفقات صحية للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) ونفقات صحية خاصة.

نفقات صحية للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) مجموع نفقات القطاعين العام والخاص (حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) مقسوماً على عدد السكان. وتشمل النفقات الصحية توفير الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، ونشاطات تنظيم النسل في الأسرة، ونشاطات التغذية، والمساعدة الطارئة المخصصة للصحة؛ لكنها تستثني توفير المياه والصرف

نفقات صحية للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) مجموع نفقات القطاعين العام والخاص (حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) مقسوماً على عدد السكان. وتشمل النفقات الصحية توفير الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، ونشاطات تنظيم النسل في الأسرة، ونشاطات التغذية، والمساعدة الطارئة المخصصة للصحة؛ لكنها تستثني توفير المياه والصرف

نفقات صحية للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) مجموع نفقات القطاعين العام والخاص (حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) مقسوماً على عدد السكان. وتشمل النفقات الصحية توفير الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، ونشاطات تنظيم النسل في الأسرة، ونشاطات التغذية، والمساعدة الطارئة المخصصة للصحة؛ لكنها تستثني توفير المياه والصرف

نفقات صحية للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) مجموع نفقات القطاعين العام والخاص (حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) مقسوماً على عدد السكان. وتشمل النفقات الصحية توفير الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، ونشاطات تنظيم النسل في الأسرة، ونشاطات التغذية، والمساعدة الطارئة المخصصة للصحة؛ لكنها تستثني توفير المياه والصرف

نفقات صحية للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) مجموع نفقات القطاعين العام والخاص (حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) مقسوماً على عدد السكان. وتشمل النفقات الصحية توفير الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، ونشاطات تنظيم النسل في الأسرة، ونشاطات التغذية، والمساعدة الطارئة المخصصة للصحة؛ لكنها تستثني توفير المياه والصرف

نفقات صحية للفرد (معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) مجموع نفقات القطاعين العام والخاص (حسب معادل القوة الشرائية بالدولار الأميركي) مقسوماً على عدد السكان. وتشمل النفقات الصحية توفير الخدمات الصحية (الوقائية والعلاجية)، ونشاطات تنظيم النسل في الأسرة، ونشاطات التغذية، والمساعدة الطارئة المخصصة للصحة؛ لكنها تستثني توفير المياه والصرف

- Aten, Bettina, Alan Heston, and Robert Summers. 2001. Correspondence on data from the Penn World Table 6.0. March. Philadelphia, Penn.
- . 2002. "Penn World Tables 6.1." University of Pennsylvania, Center for International Comparisons, Philadelphia. [http://pwt.econ.upenn.edu/]. Accessed March 2005.
- Aboona, Yuhanna. 2005. "Qatar's Approach towards Data Inconsistencies." Background note prepared for *Human Development Report 2005*. March. Doha.
- Abou-Zahr, Carla. 2005. "Measuring Maternal Mortality." Background note prepared for *Human Development Report 2005*. April. Geneva.
- CDIAC (Carbon Dioxide Information Analysis Center). 2005. Data on carbon dioxide emissions. [http://cdiac.esd.ornl.gov/trends/emis/em_cont.htm]. Accessed April 2005.
- FAO (Food and Agriculture Organization of the United Nations). 2005. *The State of Food Insecurity in the World 2004*. Rome.
- Fischer, Stanley, Charles Konan Banny, and Christina Barrineau. 2005. "Measuring Financial Access." Background note prepared for *Human Development Report 2005*. April. New York.
- Global IDP Project. 2005. Internally displaced people estimates. [www.idproject.org/statistics.htm]. Accessed March 2005.
- Goldshmidt-Clermont, Luisella, and Elisabetta Pagnossin Aligisakis. 1995. "Measures of Unrecorded Economic Activities in Fourteen Countries." Background paper for *Human Development Report 1995*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Gwatkin, Davidson, Shea Rutstein, Kiersten Johnson, Eldaw Abdalla Suliman, Adam Wagstaff, and Agbessi Amouzou. Forthcoming. *Socioeconomic Differences in Health, Nutrition, and Population*. Second edition. Washington, D.C.: World Bank.
- Harvey, Andrew S. 1995. "Market and Non-Market Productive Activity in Less Developed and Developing Countries: Lessons from Time Use." Background Paper for *Human Development Report 1995*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- . 2001. "National Time Use Data on Market and Non-Market Work by Both Women and Men." Background Paper for *Human Development Report 2001*. United Nations Development Programme, Human Development Report Office, New York.
- Human Development Report Office. 2005. "New Applications of the Human Development Index." Background note prepared for *Human Development Report 2005*. May. New York.
- IISS (International Institute for Strategic Studies). 2004. *The Military Balance 2004–2005*. Oxford, U.K.: Oxford University Press.
- ILO (International Labour Organization). 2002. *Estimates and Projections of the Economically Active Population, 1950–2010*, 4th ed., rev. 2. Database. Geneva.
- . 2003. *Key Indicators of the Labour Market*. Third edition. Geneva. [http://kilm.ilo.org/kilm/]. Accessed March 2005.
- . 2005a. *Database on International Labour Standards (ILOLEX)*. Geneva. [www.ilo.org/ilolex/english/docs/declworld.htm]. Accessed May 2005.
- . 2005b. *Laboursta Database*. Geneva. [http://laborsta.ilo.org]. Accessed March 2005.
- IMF (International Monetary Fund) and IDA (International Development Association). 2004. "Heavily Indebted Poor Countries (HIPC) Initiative—Status of Implementation." August. Washington, D.C.
- IPU (Inter-Parliamentary Union). 1995. *Women in Parliaments 1945–1995: A World Statistical Survey*. Geneva.
- . 2005a. Correspondence on women in government at ministerial level. March. Geneva.
- . 2005b. Correspondence on women in national parliaments. March. Geneva.
- . 2005c. Correspondence on year women received the right to vote and to stand for election and year first woman was elected or appointed to parliament. March. Geneva.
- . 2005d. *Parline Database and World Classification of Women in National Parliaments*. Geneva. [www.ipu.org]. Accessed March 2005.
- ITU (International Telecommunication Union). 2005. *World Telecommunication Indicators Database*. 8th edition. [www.itu.int/ITU-D/ict/publications/world/world.html]. Accessed March 2005.
- LIS (Luxembourg Income Study). 2005. "Relative Poverty Rates for the Total Population, Children and the Elderly." Luxembourg. [www.lisproject.org/keyfigures/povertytable.htm]. Accessed March 2005.
- Milanovic, Branko. 2002. Correspondence on income, inequality and poverty during the transition from planned to market economy. March. World Bank, Washington, D.C.
- Nolan, Brian, Teresa Munzi, and Timothy M. Smeeding. 2005. "Two Views of Irish Poverty Trends." Background note prepared for *Human Development Report 2005*. March. Dublin.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development), Development Assistance Committee. 2005a. Correspondence on agricultural support estimates. March. Paris.
- . 2005b. Correspondence on employment rates. March. Geneva.
- . 2005c. Correspondence on official development assistance disbursed. March. Paris.
- . 2005d. Correspondence on youth and long-term unemployment rates. March. Geneva.
- . 2005e. *DAC Journal: Development Cooperation 2004 Report 6(1)*. Paris.
- . 2005f. *DAC Online*. Database. Paris.
- OECD (Organisation for Economic Co-operation and Development) and Statistics Canada. 2000. *Literacy in the Information Age: Final Report on the International Adult Literacy Survey*. Paris.
- . 2005. *Learning a Living by Earning Skills: First Results of the Adult Literacy and Life Skills Survey*. Paris.
- Ruoen, Ren, and Chen Kai. 1995. "China's GDP in U.S. Dollars Based on Purchasing Power Parity." Policy Research Working Paper 1415. World Bank, Washington, D.C.
- SIPRI (Stockholm International Peace Research Institute). 2004. *SIPRI Yearbook: Armaments, Disarmaments and International Security*. Oxford, U.K.: Oxford University Press.
- . 2005a. Correspondence on military expenditure data. March. Stockholm.
- . 2005b. Correspondence on weapons transfers data. March. Stockholm.

- . 2005c. *SIPRI Arms Transfers. Database*. March. Stockholm.
- Smeeding, Timothy M. 1997. "Financial Poverty in Developed Countries: The Evidence from the Luxembourg Income Study." In Sheldon H. Danziger and Robert H. Haveman, eds., *Understanding Poverty*. New York: Russell Sage Foundation; and Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Smeeding, Timothy M., Lee Rainwater, and Gary Burtless. 2000. "United States Poverty in a Cross-National Context." In Sheldon H. Danziger and Robert H. Haveman, eds., *Understanding Poverty*. New York: Russell Sage Foundation; and Cambridge, Mass.: Harvard University Press.
- Statec. 2005. Correspondence on gross enrolment ratio for Luxembourg. May. Luxembourg.
- UN (United Nations). 2002. Correspondence on time use surveys. Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division. February. New York.
- . 2003. *World Population Prospects 1950–2050: The 2002 Revision*. Database. Department of Economic and Social Affairs, Population Division. New York.
- . 2004. *World Urbanization Prospects: The 2003 Revision*. Department of Economic and Social Affairs, Population Division. New York.
- . 2005a. *Comtrade*. Database. Department of Social and Economic Affairs, Statistics Division. New York.
- . 2005b. Correspondence on energy consumption. Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division. March. New York.
- . 2005c. Correspondence on life expectancy at birth. Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division. March. New York.
- . 2005d. Correspondence on traditional fuel use. Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division. March. New York.
- . 2005e. *Database on Contraceptive Use*. Department of Economic and Social Affairs, Population Division. New York.
- . 2005f. Millennium Indicators Database. Department of Economic and Social Affairs, Statistics Division. New York. [<http://millenniumindicators.un.org>]. Accessed April 2005.
- . 2005g. "Multilateral Treaties Deposited with the Secretary-General." New York. [<http://untreaty.un.org>]. Accessed April 2005.
- . 2005h. *World Population Prospects 1950–2050: The 2004 Revision*. Database. Department of Economic and Social Affairs, Population Division. New York.
- UNAIDS (Joint United Nations Programme on HIV/AIDS). 2005. Correspondence on HIV prevalence. March. Geneva.
- UNDP (United Nations Development Programme). 2003. *Bosnia and Herzegovina Human Development Report 2003*. Sarajevo.
- UNESCO (United National Educational, Scientific and Cultural Organization). 1997. "International Standard Classification of Education 1997." Paris. [www.uis.unesco.org/ev_en.php?ID=3813_201&ID2=DO_TOPIC]. Accessed March 2005.
- UNESCO (United National Educational, Scientific and Cultural Organization) Institute for Statistics. 1999. *Statistical Yearbook*. Montreal.
- . 2003a. Correspondence on adult and youth literacy rates. March. Montreal.
- . 2003b. Correspondence on gross and net enrolment ratios and children reaching grade 5. March. Montreal.
- . 2005a. Correspondence on adult and youth literacy rates. March. Montreal.
- . 2005b. Correspondence on education expenditure. March. Montreal.
- . 2005c. Correspondence on gross and net enrolment ratios and children reaching grade 5. March. Montreal.
- . 2005d. Correspondence on students in math science and engineering. April. Montreal.
- UNHCR (United Nations High Commissioner for Refugees). 2005. Correspondence on refugees by country of asylum and by country of origin. April. Geneva.
- UNICEF (United Nations Children's Fund). 2004. *State of the World's Children 2005*. New York: Oxford University Press.
- UNICEF (United Nations Children's Fund), WHO (World Health Organization), and UNFPA (United Nations Population Fund). 1997. *Guidelines for Monitoring the Availability and Use of Obstetric Services*. New York.
- UN Millennium Project. 2005. *Who's Got the Power? Transforming Health Systems for Women and Children*. Task Force on Child Health and Maternal Health. London: Earthscan.
- UNODC (United Nations Office on Drugs and Crime). 2004. Correspondence on data on crime victims. March. Vienna.
- UN-OHRLS (United Nations Office of the High Representative for the Least Developed Countries, Landlocked Developing Countries and Small Island Developing States). 2005. "List of Least Developed Countries." New York. [www.un.org/special-rep/ohrls/ldc/list.htm]. Accessed May 2005.
- WHO (World Health Organization). 2003. *Global Tuberculosis Control: WHO Report 2003*. Geneva. [www.who.int/gtb/publications/globrep/]. Accessed March 2005.
- . 2005a. Correspondence on health expenditure. March. Geneva.
- . 2005b. Correspondence on human resources for health. March. Geneva.
- . 2005c. *World Health Report 2005: Make Every Mother and Child Count*. Geneva.
- William, Tony. 2005. "National Strategies for the Development of Statistics." Background note prepared for *Human Development Report 2005*. March. Paris.
- WIPO (World Intellectual Property Organization). 2004. *Intellectual Property Statistics*. Publication B. Geneva.
- World Bank. 2003. *World Development Indicators 2003*. CD-ROM. Washington, D.C.
- . 2005a. Correspondence on GDP per capita annual growth rates. March. Washington, D.C.
- . 2005b. Correspondence on income distribution data. April. Washington, D.C.
- . 2005c. *World Development Indicators 2005*. CD-ROM. Washington, D.C.

تصنيف البلدان

البلدان في مجاميع التنمية البشرية^٥

تنمية بشرية مرتفعة (دليل التنمية البشرية 800، فما فوق)	تنمية بشرية متوسطة (دليل التنمية البشرية من 0.500 إلى 0.799)	تنمية بشرية منخفضة (دليل التنمية البشرية أقل من 0.500)
الأرجنتين	الاتحاد الروسي	إثيوبيا
إسبانيا	أذربيجان	إريتريا
أستراليا	الأراضي الفلسطينية المحتلة	أنغولا
إستونيا	الأردن	بنين
إسرائيل	أرمينيا	بوركينافاسو
ألمانيا	الإكوادور	بوروندي
الإمارات العربية المتحدة	ألبانيا	تشاد
أوروغواي	أنتيغوا وبربودا	جمهورية أفريقيا الوسطى
إيرلندا	إندونيسيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية
أيسلندا	أوزبكستان	جمهورية تنزانيا المتحدة
إيطاليا	أوغندا	جيبوتي
البحرين	أوكرانيا	رواندا
بربادوس	إيران (جمهورية-الإسلامية)	زامبيا
البرتغال	بابوا غينيا الجديدة	السنگال
بروني دار السلام	باراغواي	سوازيلندا
بلجيكا	باكستان	سيراليون
بلغاريا	البرازيل	غامبيا
بنما	بليرز	غينيا
بولندا	بنغلاديش	غينيا - بيساو
بوتان	بوتان	الكاميرون
توونغا	بوتسوانا	كوت ديفوار (ساحل العاج)
جزر البهاما	البوسنة والهرسك	كينيا
جمهورية تشيكا	بوليفيا	ليسوتو
جمهورية كوريا	بيرو	مالي
الدانمرك	بيلاروس	مدغشقر
سانت كيتس ونيفيس	تايلاند	ملاي
سلوفاكيا	تركمستان	موريتانيا
سلوفينيا	تركيا	موزامبيق
سنغافورة	توغو	النيجر
السويد	تونس	نيجيريا
سويسرا	تيمور-الشرقية	هايتي
سيشيل	جامايكا	اليمن
شيلي	الجزائر	(32 بلداً أو منطقة)
فرنسا	جزر سليمان	
فنلندا	جزر القمر	
قبرص	الجمهورية العربية الليبية	
قطر	الجمهورية الدومينيكية	
كرواتيا	الجمهورية العربية السورية	
كندا	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	
كوبا	جمهورية مولدوفا	
جنوب أفريقيا	جنوب أفريقيا	
الكويت	جورجيا	
لاتفيا	دومينيكا	
لكسمبرغ	الرأس الأخضر	
ليتوانيا	رومانيا	
مالطا	زمبابوي	
المكسيك	ساموا (الغربية)	
المملكة المتحدة	سان تومي وبرينسيبي	
النمسا	سانت فينسنت وغرينادين	
النرويج		

^٥ تُستثنى من ذلك، البلدان التالية الأعضاء في الأمم المتحدة التي لا يمكن حساب دليل التنمية البشرية عنها: العراق، أفغانستان، أندورا، توفالو، جزر مارشل، جمهورية كوريا الديمقراطية، دول ميكرونيزيا المتحدة فدرالياً، سان مارينو، صربيا ومونتينيغرو، الصومال، كيريباتي، ليبيريا، ليختنشتاين، موناكو، ناورو.

البلدان في مجاميع الدخل³

دخل مرتفع (حصّة الفرد من إجمالي الدخل القومي 9386 دولاراً أو أكثر في العام 2003)

إيرلندا
إسبانيا
أستراليا
إسرائيل
آيسلاند
ألمانيا
الإمارات العربية المتحدة
أندورا
إيطاليا
البحرين
البرتغال
بروني دار السلام
بلجيكا
جزر البهاما
جمهورية كوريا
الدانمارك
سان مارينو
سلوفينيا
سنغافورة
السويد
سويسرا
فرنسا
فنلندا
قبرص
قطر
كندا
الكويت
لكسمبرغ
مالطا
المملكة المتحدة
موناكو
النمسا
النرويج
نيوزيلندا
هولندا
هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)
الولايات المتحدة الأمريكية
اليابان
اليونان

(41 بلداً أو منطقة)

دخل متوسط (حصّة الفرد من إجمالي الدخل القومي من 766 إلى 9385 دولاراً في العام 2003)

الاتحاد الروسي
أذربيجان
الأراضي الفلسطينية المحتلة
الأرجنتين
الأردن
أرمينيا
إستونيا
الإكوادور
أثيوبيا
أنتيغو وبربودا
إندونيسيا
أورغواي
أوكرانيا
إيران (جمهورية-الإسلامية)
باراغواي
بالاو
البرازيل
بربادوس
بلغاريا
بليز
بنما
بوتسوانا
البوسنة والهرسك
بولندا
بوليفيا
بيرو
بيلاروس
تايلندا
تركمانيستان
تركيا
ترينيداد وتوباغو
تونس
تونغتا
جامايكا
الجزائر
جزر مارينا الشمالية
جزر مارشال
الجمهورية العربية الليبية
جمهورية تشيكيا
الجمهورية الدومينيكية
الجمهورية العربية السورية
جنوب أفريقيا
جورجيا
جيوتي
دول ميكرونيزيا المتحدة فدرالياً
دومينيكا
الرأس الأخضر
رومانيا
ساموا (الغربية)
سانت فينسنت وجزر غرينادين

(91 بلداً أو منطقة)

دخل منخفض (حصّة الفرد من إجمالي الدخل القومي 765 دولاراً أو أقل في العام 2003)

إثيوبيا
إريتريا
أفغانستان
أنغولا
أوزبكستان
أوغندا
بابوا غينيا الجديدة
باكستان
بنغلادش
بنن
بوتان
بوركينافاسو
بوروندي
تشاد
توغو
تيمور - ليشتي
جزر سليمان
جزر القمر
جمهورية أفريقيا الوسطى
جمهورية كوريا الديمقراطية
جمهورية الكونغو الديمقراطية
جمهورية تنزانيا المتحدة
جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية
جمهورية مولدوفا
روندا
زامبيا
زيمبابوي
سان تومي وبرينسيبي
السنتغال
السودان
سيراليون
الصومال
طاجيكستان
غامبيا
غانا
غينيا
غينيا - بيساو
غينيا الاستوائية
فييت نام
قيرغيزستان
الكامرون
كمبوديا
كويت ديفوار (ساحل العاج)
الكونغو
كينيا
ليبيريا
ليسوتو
مالي
مدغشقر

(61 بلداً أو منطقة)

³ تصنيف البنك الدولي (اعتباراً من أول يوليو/تموز 2004)، بناءً على حصّة الفرد من إجمالي الدخل القومي. تُستثنى توفالو وناورو، بسبب الافتقار إلى البيانات.

البلدان في المجامع العالمية الرئيسية

البلدان النامية

إثيوبيا	الجمهورية الدومينيكية	كوستا ريكا	جمهورية أفريقيا الوسطى	سلوفاكيا	البرتغال
الأراضي الفلسطينية المحتلة	الجمهورية العربية السورية	كولومبيا	جمهورية الكونغو الديمقراطية	سلوفينيا	بلجيكا
الأرجنتين	جيبوتي	الكونغو	جمهورية تانزانيا المتحدة	صربيا ومونتيفرو	جمهورية كوريا
الأردن	دول ميكرونيزيا المتحدة فدرالياً	الكويت	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية	طاجيكستان	الدانمارك
إريتريا	دومينيكا	كيريباتي	جيبوتي	قيرغيزستان	السويد
أفغانستان	الرأس الأخضر	ماليزيا	الرأس الأخضر	كازاخستان	سويسرا
الإكوادور	رواندا	مدغشقر	رواندا	كرواتيا	فرنسا
الإمارات العربية المتحدة	زامبيا	مصر	زامبيا	لاتفيا	فنلندا
أنغيوا وبربودا	زيمبابوي	المغرب	ساموا (الغربية)	ليتوانيا	كندا
إندونيسيا	ساموا (الغربية)	المكسيك	سانت تومي وبرينسيبي	مقدونيا (جمهورية يوغوسلافيا السابقة)	لكسمبورغ
أنغولا	سانت تومي وبرينسيبي	ملايو	غينيا الاستوائية	هنغاريا	المملكة المتحدة
أورغواي	سانت فينسنت وغرينادين	المملكة العربية السعودية	فانواتا	(27 بلداً أو منطقة)	النرويج
أوغندا	سانت كيتس ونيفيس	موريتانيا	كمبوديا	منظمة التعاون والتنمية	النمسا
إيران (جمهورية-إسلامية)	سانت لوسيا	موريشوس	كيريباتي	البرتغال	نيوزيلندا
بابوا غينيا الجديدة	سري لانكا	موزامبيق	ليبيريا	بلجيكا	هولندا
باراغواي	السلطادور	منغوليا	ليسوتو	بولندا	الولايات المتحدة الأمريكية
باكستان	سنغافورة	ميانمار	مالي	تركيا	اليابان
بالاو	السنگال	ناميبيا	مدغشقر	جمهورية تشيكيا	اليونان
البحرين	سوازيلاند	ناورو	ملايو	جمهورية كوريا	(24 بلداً أو منطقة)
البرازيل	السودان	نيبال	ملديف	الدانمارك	
بربادوس	سورينام	النيجر	موريتانيا	سلوفاكيا	
بروني دار السلام	سيراليون	نيجيريا	موزامبيق	السويد	
بليز	سيشيل	نيكاراغوا	ميانمار	سويسرا	
بنغلاديش	شيلي	هايتي	نيبال	فرنسا	
بنما	الصومال	الهند	النيجر	فنلندا	
بنن	الصين	هنداروس	هايتي	كندا	
بوتان	العراق	هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	اليمن	لكسمبورغ	
بوتسوانا	عمان	اليمن	(50 بلداً أو منطقة)	المكسيك	
بوركيينا فاسو	غابون	(137 بلداً أو منطقة)	اوسط أوروبا وشرقها وربطتها	المملكة المتحدة	
بوروندي	غامبيا	البلدان الأقل نمواً ³	الدول المستقلة	النرويج	
بوليفيا	غانا	إثيوبيا	الاتحاد الروسي	النمسا	
بيرو	غرينادا	أفغانستان	أذربيجان	نيوزيلندا	
تايلاند	غواتيمالا	أنغولا	أرمينيا	هنغاريا	
تركيا	غيانا	أوغندا	إستونيا	هولندا	
ترينداد وتوباغو	غينيا	إريتريا	ألبانيا	الولايات المتحدة الأمريكية	
تشاد	غينيا - بيساو	بنغلاديش	أوزبكستان	اليابان	
توغو	غينيا الإستوائية	بنن	أوكرانيا	اليونان	
توفالو	فانواتو	بوتان	بلغاريا	(30 بلداً أو منطقة)	
تونس	الفلبين	بوركيينا فاسو	البوسنة والهرسك	بلدان (م ت !!) ذات الدخّل المرتفع	
تيمور - ليشتي	فنزويلا	بوروندي	بولندا	إسبانيا	
تونغا	فيجي	تشاد	بيلا روس	أستراليا	
جامايكا	فييت نام	توغو	تركمانستان	ألمانيا	
الجزائر	قبرص	توفالو	جمهورية تشيكيا	إيرلندا	
جزر البهاما	قطر	تيمور - ليشتي	جمهورية مولدوفا	آيسلندا	
جزر سليمان	قيرغيزستان	جزر سليمان	جورجيا	إيطاليا	
جزر القمر	الكاميرون	جزر القمر	رومانيا		
جزر مارشال	كمبوديا				
الجمهورية العربية الليبية	كوبا				
جمهورية أفريقيا الوسطى	كوت ديفوار (ساحل العاج)				

³ تصنيفات الأمم المتحدة بناءً على:

⁴ تستثنى بولندا وتركيا وجمهورية تشيكيا وسلوفاكيا والمكسيك وهنغاريا.

البلدانُ النامية في المجاميع الإقليمية

الدول العربية	جنوب آسيا	شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	جنوب أوروبا	أفريقيا جنوب الصحراء
الأراضي الفلسطينية المحتلة	أفغانستان	إندونيسيا	الأرجنتين	تركيا	إثيوبيا
الأردن	إيران (جمهورية-الإسلامية)	بابوا غينيا الجديدة	الإكوادور	قبرص	إريتريا
الإمارات العربية المتحدة	باكستان	بالاو	أنغيوا وبربودا	(بلدان أو منطقتان)	أنغولا
البحرين	بنغلاديش	بروني دار السلام	أورغواي		أوغندا
تونس	بوتان	تايلاند	البرازيل		بنن
الجزائر	سري لانكا	توفالو	براغواي		بوتسوانا
الجمهورية العربية الليبية	ملايف	تونغا	بربادوس		بوركينافاسو
الجمهورية العربية السورية	نيبال	جزر سليمان	بليز		بوروندي
جيبوتي	الهند	جزر مارشال	بنما		تشاد
السودان	(9 بلدان أو مناطق)	جمهورية تيمور - ليشتي	بوليفيا		توغو
الصومال		الديموقراطية	بيرو		جزر القمر
العراق		جمهورية كوريا	ترينيداد وتوباغو		جمهورية أفريقيا الوسطى
عمان		جمهورية كوريا الشعبية	جامايكا		جمهورية الكونغو الديمقراطية
قطر		الديموقراطية	جزر البهاما		جمهورية ترازانيا المتحدة
الكويت		جمهورية لاو الديمقراطية	الجمهورية الدومينيكية		جنوب أفريقيا
لبنان		الشعبية	دومينيكا		الرأس الأخضر
مصر		دول ميكرونيزيا المتحدة فدرالياً	سانت فينسنت وجزر غرينادين		رواندا
المغرب		ساموا (الغربية)	سانت كيتس ونيفس		زامبيا
المملكة العربية السعودية		سنغافورة	سانت لوسيا		زمبابوي
اليمن		الصين	السلفادور		سانت تومي وبرينسيبي
(20 بلداً أو منطقة)		فانواتو	سورينام		السنگال
		الفلبين	شيلي		سوازيلندا
		فيجي	غرينادا		سيراليون
		فيت نام	غواتيمالا		سيشيل
		كمبوديا	غيانا		غابون
		كيريباتي	فنزويلا		غامبيا
		ماليزيا	كوبا		غانا
		منغوليا	كوستاريكا		غينيا
		ميانمار	كولومبيا		غينيا - بيساو
		ناورو	المكسيك		غينيا الاستوائية
		هونغ كونغ، الصين (منطقة إدارية خاصة)	نيكاراغوا		الكاميرون
		(28 بلداً أو منطقة)	هايتي		كوت ديفوار (ساحل العاج)
			هندوراس		الكونغو
			(33 بلداً أو منطقة)		كينيا
					ليبيريا
					ليسوتو
					مالي
					مدغشقر
					ملاوي
					موريتانيا
					موريشيوس
					موزامبيق
					ناميبيا
					النيجر
					نيجيريا
					(45 بلداً أو منطقة)

جداول المؤشرات المؤشر

تجارة - سلع تستوردها البلدان المتطورة من البلدان النامية	
الحصة من مجموع الواردات	18
المجموع	18
من البلدان الأقل نمواً	
الحصة من مجموع الواردات	18
المجموع	18
صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة	19
واردات السلع والخدمات	16
التدخين وشيوعه	
الإناث	9
الذكور	9
تعليم - إجمالي معدل الالتحاق	
الابتدائي والثانوي والعالي معاً	33.1
إناث	25
ذكور	25
العالي	
نسبة الإناث	27
نسبة الإناث إلى الذكور	27
صافي معدل الالتحاق	
الابتدائي	33.12
نسبة الإناث	27
نسبة الإناث إلى الذكور	27
الثانوي	12
نسبة الإناث	27
نسبة الإناث إلى الذكور	27
أطفال وأصلون إلى الصف الخامس	12
الأمية - نسبتها لدى البالغين	3
المفتقرون إلى مهارات الأمية الوظيفية	4
نسبة المُلمِّين بالقراءة والكتابة في سن الشباب	12
الإناث	27
الإناث كنسبة مئوية من الذكور	27
نسبة المُلمِّين بالقراءة والكتابة من البالغين	33.12.1
الإناث	27.25
الإناث كنسبة مئوية من الذكور	
الذكور	27
الانفاق العام للتعليم	
كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي	20.11
كنسبة مئوية من مجموع الإنفاق الحكومي	11
ما قبل الابتدائي والابتدائي	11
الثانوي	11

جداول المؤشرات المؤشر

أ	
أبحاث وتطوير	
الإنفاقات	13
الباحثون	13
أطباء	6
أطفال - تمنيع كلي للذين عمرهم سنة	8
ضد الحصبة	6
ضد السلل	6
أطفال دون الخامسة، معدل الوفيات	33.10.8
أطفال دون الخامسة ناقصو الطول لأعمارهم	8.7
أطفال دون الخامسة ناقصو الوزن لأعمارهم	7.3
أطفال رضع متدنو الوزن عند الولادة	7
معدل وفيات الرضع	10.8
أطفال مصابون بالإسهال يتلقون التميّة الفموي والتغذية المتواصلة	6
إنترنت - مستخدمو الإنترنت	13
ب	
براءات ممنوحة لمُقيمين	13
ريغ الحقوق ورسوم الترخيص، ومقبوضاتها	13
بطانة - العاطلون من العمل	21
البطالة لأجل طويل	4
الإناث	21
الذكور	21
البطالة ونسبتها	
المجموع	21
المعدل السنوي	21
الإناث كنسبة مئوية من الذكور	21
في سن الشباب	
المجموع	21
الإناث كنسبة مئوية من الذكور	21
بيئة - تصديق المعاهدات البيئية	22
ت	
التبقي - البقاء على قيد الحياة	
الاحتمال لدى الولادة بَعْدَم العيش إلى الأربعين	3
الاحتمال لدى الولادة بَعْدَم العيش إلى الستين	4
الاحتمال لدى الولادة بالعيش إلى الخامسة والستين	
الإناث	10
الذكور	10

المؤشر	جداول المؤشرات
18	تمهّدات ثنائية للصندوق الائتماني الخاص بالبلدان الفقيرة المتقلّبة بالدين
19	مجموع خدمة الدين
20, 19	% من صادرات السلع والخدمات ودخل صافي من الخارج كُنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
ز	
18	زراعة - دعم منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي للزراعة المحلية
س	
سكان	
5	65 سنة وما فوق
5	معدل النمو السنوي
33, 5	المجموع
5	دون 15 سنة
5	في المدن
7	سكان حاصلون على صرف صحي محسن
33, 7	سكان يعانون نقص التغذية
سلاح - تحويلات الأسلحة التقليدية	
صادرات	
23	حصّة
23	مجموع
23	مجموع الواردات
سلاح - قوات مسلحة	
23	دليل
23	مجموع
20	سلاح - الإنفاق العسكري
السّل والإصابات به	
9	الإصابات المكتشفة والمعالجة تحت الإشراف المباشر، دوتس
9	الإصابات المكتشفة تحت الإشراف المباشر، دوتس
9	المجموع
ص	
صادرات	
16	الثقانة العالية
16	من السلع والخدمات
16	المصنّعة
16	الأولية
صحة - الإنفاق الصحي	
6	للفرد
6	الخاص
20, 6	العام
ط	
22	طاقة - الناتج المحلي الإجمالي للوحدة من استخدام الطاقة
ع	
33, 10, 1	عمر - متوسط العمر المتوقع لدى الولادة

المؤشر	جداول المؤشرات
11	العالي
12	طلاب العلوم والرياضيات والهندسة في التعليم العالي
ج	
جريمة - الواقعون ضحايا	
24	الإعتداء
24	الرّشوة (الفساد)
24	جريمة المِلْكِيّة
24	السلب
24	الإعتداء الجنسي
24	مجموع الجرائم
26	جُنوسة - مقياس تمكين الجُنوسة
25	دليل التنمية المتعلقة بالجُنوسة
ح	
32	حقوق - حالة الاتفاقيات الأساسية للحقوق العمالية
31	حالة الوثائق الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان
د	
دخل - الدخل أو الاستهلاك، بالحصص	
15	أفقر 10% بالمئة
15	أفقر 20% بالمئة
15	أغنى 10% بالمئة
15	أغنى 20% بالمئة
دخل - فقر الدخل	
3	سكان يعيشون على أقل من دولار أميركي واحد في اليوم
3	سكان يعيشون على أقل من دولارين في اليوم
4	سكان يعيشون على أقل من أربعة دولارات في اليوم
4	سكان يعيشون على أقل من 11 دولاراً في اليوم
4	سكان يعيشون دون 50% بالمئة من الدخل المسطوي
3	سكان يعيشون دون خطّ الفاقة القومي
دخل - مقاييس اللامساواة	
15	دليل جيني
15	نسبة الدخل، أغنى 10% بالمئة إلى أفقر 10% بالمئة
15	نسبة الدخل، أغنى 20% بالمئة إلى أفقر 20% بالمئة
الدخل المكتسب المقدّر	
25	الإناث
25	الذكور
26	نسبة الإناث إلى الذكور
1	دليل التعليم
1	دليل التنمية البشرية
2	إتجاهات فيه
1	دليل العمر المتوقع
3	دليل الفقر البشري للبلدان النامية
4	دليل الفقر البشري لبلدان مختارة من منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي
14	دليل الأسعار للمستهلكين - معدل التغيير السنوي
دين - تخفيف الأعباء	

جداول المؤشرات

25	الإناث
25	الذكور
عمل - عاملو الأسرة المساهمون	
28	رجال
28	نساء
عمل - العمالة بالنشاط الاقتصادي	
زراعة	
28	رجال
28	نساء
صناعة	
28	رجال
28	نساء
خدمات	
28	رجال
28	نساء
عمل - وقت العمل	
رجال	
29	نشاطات الأسواق
29	نشاطات غير الأسواق
29	المجموع
29	المجموع
29	نشاطات الأسواق
29	نشاطات غير الأسواق

ف

33, 9	فيروس نقص المناعة البشرية وشيوعه
-------	----------------------------------

ك

كربون - انبعاثات ثاني أكسيد الكربون	
22	للفرد
22	الحصة من المجموع العالمي
22	كهرباء - استهلاك الكهرباء للفرد

ل

لاجئون

23	بحسب بلد اللجوء
23	بحسب بلد المنشأ

م

19	مساعداً - تدفقات خاصة أخرى
المساعدات الإنمائية الرسمية المتلقاة (صافي التوزيعات)	
19	كثيبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي
19	للفرد
19	المجموع
المساعدات الإنمائية الرسمية وصافي توزيعها	
17	كثيبة مئوية من الدخل القومي الإجمالي
17	للفرد في البلد المانح
17	للخدمات الاجتماعية الأساسية

جداول المؤشرات

17	للبلدان الأقل نمواً
17	المجموع
17	الثنائية غير المقيّدة
23	مشردون/مهجرون في أوطانهم
ملاريا	
9	الإصابات
9	وقاية الأطفال دون الخامسة بناموسيات معالجة بالمبيدات
الحشوية	
9	معالجة الأطفال دون الخامسة، المحمومين، بعقاقير مضادة
للملاريا	
6	منع الحمل - شيوع موانع الحمل
معدل استعمال الواقيات	
9	رجال
9	نساء
مياه - مواردها المحسنة	
3	المحرورون من فرص مستدامة للحصول عليها
33.7	المتتمتون بفرص مستدامة للحصول عليها

ن

1	ناتج محلي إجمالي - الدليل
الناتج المحلي الإجمالي للفرد	
14	معدل النمو السنوي
14	بالدولار الأميركي
33.14.1	بمعدل القوة الشرائية للدولار الأميركي
14	القيمة العليا خلال 1975 - 2003
14	عام القيمة العليا
الناتج المحلي الإجمالي ومجموعه	
14	معادل القوة الشرائية بمليارات/بلايين الدولارات الأميركية
14	بمليارات الدولارات الأميركية
نساء	
29	كثيبة مئوية من الذكور
29	نشاطات الأسواق
29	نشاطات غير الأسواق
29	المجموع
30	عام انتخاب أول امرأة للبرلمان أو تعيينها فيه
30	عام حصول النساء على حق ترشيح أنفسهن للانتخابات
30	عام حصول النساء على حق التصويت
33.5	مجموع نسبة الخصوبة/المواليد
المشاركة السياسية والاقتصادية للنساء	
26	المشرعات والمسؤولات الكبيرات والمديرات
26	المهنيات والعاملات التقنيات
26	المشرعات والمسؤولات الكبيرات والمديرات
28	معدل النشاط الاقتصادي للإناث
28	كثيبة مئوية من المعدل للذكور
28	دليل
نسبة وفيات الأمومة - النفاس	
10	المعدلة
10	المبلغ عنها

جداول المؤشرات

المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء	26
في مجلس النواب/المؤموم أو برلمان المجلس الواحد	30
في مجلس الشيوخ/اللوردات أو الأعيان	30
النساء في الحكومات على المستوى الوزاري	30
ولادات يعتني بها صحيون مهرة	8.6

جداول المؤشرات

هـ	
هاتف - الخطوط الرئيسية	13
مشاركون في شبكة الخليوي (المحمول/النقال)	13
و	
وقود - الإستهلاك التقليدي للوقود	22

فهرس مؤشرات أهداف التنمية للألفية في جداول المؤشرات

أهداف وغايات من إعلان الألفية	مؤشرات لرصد التقدم	جدول المؤشر
الهدف الأول: استتصال الفقر والجوع الشديدين		
الغاية 1 بين 1995 و2015، إتناص نسبة الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم إلى النصف	1. نسبة السكان ذوي الدخل الأقل من معادل القوة الشرائية لدول واحد في اليوم 2. نسبة فجوة الفقر (حصول الفجوة مضروباً بحدة الفقر) 3. حصة الخمس الأفقر من الاستهلاك القومي	3 15
الغاية 2 بين 1995 و2015، إتناص نسبة الذين يعانون الجوع إلى النصف	4. تقشي نقص الوزن المناسب لأعمار الأطفال دون الخامسة 5. نسبة السكان دون المستوى الأدنى في الاستهلاك الغذائي لطاقة العمل	7.3 33.7 ^a
الهدف الثاني: تحقيق شمولية التعليم الابتدائي		
الغاية 3: ضمان كون الأطفال في كل مكان، الصبيان والبنات على نحو مماثل، قادرين بحلول العام 2015 على إكمال المقرر التعليمي للمدارس الابتدائية	6. صافي نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي 7. نسبة تلامذة الصف الأول، الواصلين إلى الخامس 8. معدل الإتمام بالقراءة والكتابة لمن هم في عمر 15 إلى 24	33.12 12 12
الهدف الثالث: تعزيز المساواة الجنوسية وتمكين النساء		
الغاية 4: إزالة الفوارق بين الجنسين في التعليم الابتدائي والثانوي، والمفضل حدوث ذلك بحلول العام 2005؛ وفي جميع مستويات التعليم، خلال فترة لا تتجاوز العام 2015	9. نسبة البنات إلى الصبيان في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي 10. نسبة المتعلمين إلى المتعلمين من عمر 15 إلى 24 11. حصة النساء من العمل بأجر خارج مجال الزراعة ^b 12. نسبة المقاعد البرلمانية القطرية التي تشغلها نساء	^c 27 ^d 27 30
الهدف الرابع: تخفيض نسبة وفيات الأطفال		
الغاية 5: بين عامي 1990 و2015، تخفيض نسبة وفيات الأطفال دون سن الخامسة بمقدار الثلثين	13. معدل وفيات الأطفال دون الخامسة 14. معدل وفيات الرضع 15. نسبة البالغين سنة واحدة، المحصنين ضد الحصبة	33.10 10 6
الهدف الخامس: تحسين صحة الأمومة		
الغاية 6: بين عامي 1990 و2015، تخفيض معدل وفيات النساء إبان الحمل والوضع بنسبة ثلاثة أرباع	16. نسبة وفيات الأمومة 17. نسبة الولادات بإشراف عاملين صحيين مهرة	10 6
الهدف السادس: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا) والملاريا وأمراض أخرى		
الغاية 7: بحلول العام 2015، وقت نهائي لانتشار فيروس الإيدز/السيدا، ومتابعة ما بُدئ في مضادته	18. مدى تقشي فيروس نقص المناعة البشرية لدى الحوامل في عمر 15 إلى 24 ^e 19. معدل استخدام الواقي، في متوسط الانتشار لوسائل منع الحمل 119. استخدام الواقي في آخر اتصال جنسي عالي الخطورة 19ب. النسبة المئوية لأعمار 15 إلى 24 من ذوي المعرفة الشاملة الصحيحة بفيروس الإيدز/السيدا 20. نسبة التحاق الأيتام إلى غير الأيتام، في عمر 10 إلى 14، بالمدارس	9
الغاية 8: بحلول العام 2015، وقت نهائي لدى حدوث الملاريا وأمراض رئيسية أخرى ومتابعة ما بُدئ في مضادتها	21. مدى تقشي الملاريا ومعدل الوفيات المرتبطة بها 22. نسبة السكان في مناطق معرضة لخطر الملاريا ممن يتخذون إجراءات فعالة للوقاية والمعالجة. 23. مدى تقشي السل ومعدل الوفيات المرتبطة به 24. نسبة حالات السل المكتشفة والمتشفية بأساق التصبير للمعالجة تحت الإشراف المباشر، دوتس	^f 9 ^g 9 ^h 9 9
الهدف السابع: ضمان الاستدامة البيئية		
الغاية 9: دمج مبادئ التنمية المستدامة في سياسات البلد وبرامجه، ومضادة خسارة الموارد البيئية	25. نسبة مساحات الأرض المغطاة بالغابات 26. نسبة المساحة المحمية للحفاظ على التنوع الأحيائي إلى مجموع مساحة البر 27. استخدام الطاقة (كيلوغرامات مكافئ النفط) بمعدل القوة الشرائية للدول الواحد في الناتج المحلي الإجمالي 28. انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل فرد والاستهلاك المستفيد لطبقة الأوزون من الكلوروفلوروكربونات (بأطنان الاستنفاد المكن للأوزون) 29. نسبة السكان من مستخدمي الوقود الصلب	ⁱ 22 ^j 22
الغاية 10: بحلول العام 2015، إتناص نسبة المحرومين فرصة الحصول على مياه الشرب المأمونة إلى النصف	30. نسبة السكان ذوي فرص الوصول المستدام إلى مصادر ماء محسنة، في المدن والأرياف 31. نسبة السكان ذوي فرص الحصول على صرف صحي محسن، في المدن والأرياف	^k 33.7 7

فهرس مؤشرات أهداف التنمية للألفية في جداول المؤشرات

(تابع)

أهداف وغايات من إعلان الألفية	مؤشرات لرصد التقدم	جدول المؤشر
الغاية 11: بحلول العام 2020، تحقق تحسناً هاماً في حياة ما لا يقل عن مئة مليون من القاطنين في أحياء فقيرة مكتظة	32. نسبة العائلات التي لديها فرصة مأمونة لامتلاك الأرض العاملة فيها	
الهدف الثامن: تطوير شراكة عالمية شاملة للتنمية		
الغاية 12: مزيد من التطوير لنظام تجاري ومالي منفتح، مبني على القوانين، يمكن التنبؤ به وغير تمييزي. يشمل التزاماً بالحكم الصالح، والتنمية، وتخفيض الفقر - قوياً ودولياً على حد سواء	33. صافي المساعدات الإنمائية الرسمية ومجموعها لأقل البلدان نمواً، كنسبة مئوية من إجمالي الدخل القومي للبلدان المانحة في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 34. نسبة مجموع المساعدات الإنمائية الرسمية الثنائية، القابلة للتوزيع قطاعياً، من البلدان المانحة في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي، لخدمات اجتماعية أساسية (التعليم الأساسي، الرعاية الصحية الأولية، الغذاء، الماء والصرف الصحي المأمونين)	17 ^a
الغاية 13: معالجة الاحتياجات الخاصة لأقل البلدان نمواً. تشمل فتح المنافذ لصادرات البلدان الأقل نمواً، معفاة من الرسوم الجمركية والحصص المحددة؛ وبرنامجاً معززاً للتخفيف من أعباء الديون الثنائية الرسمية أو الغائها؛ ومساعدات إنماء رسمية أكثر سخاءً للبلدان المتزمة بتخفيض الفقر	35. نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية غير المقيدة من البلدان المانحة في لجنة مساعدات التنمية التابعة لمنظمة التعاون والإنماء الاقتصادي 36. المساعدات الإنمائية الرسمية التي تتلقاها البلدان المحاطة باليأس كنسبة من إجمالي مداخيلها القومية 37. المساعدات الإنمائية الرسمية التي تتلقاها الدول الجزيرية الصغيرة النامية كنسبة من إجمالي مداخيلها القومية	17
الغاية 14: معالجة الاحتياجات الخاصة للبلدان المحاطة باليأس والدول الجزيرية الصغيرة النامية	38. نسبة مجموع واردات البلدان المتطورة (بالقيمة، وباستثناء الأسلحة) من البلدان النامية، ومن البلدان الأقل نمواً، الداخلة معفاة من الرسوم الجمركية 39. متوسط التعريفات التي تفرضها البلدان المتقدمة على المنتجات الزراعية والأقمشة والألبسة من بلدان نامية 40. الدعم المقدر من بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي للزراعة المحلية كنسبة مئوية من إنتاجها المحلي الإجمالي 41. نسبة المساعدات الإنمائية الرسمية الموقرة للمساعدة في بناء قدرة تجارية	18
الغاية 15: التعامل على نحو شامل مع مشكلات ديون البلدان النامية، من خلال إجراءات فطرية ودولية لجعل الديون قابلة للتحمل على الأمد الطويل	42. مجموع عدد البلدان التي توصلت إلى نقاط القرار في مبادرة البلدان المثقلة بالديون والبلدان التي توصلت إلى نقاط الإتمام للمبادرة (تراكمياً) 43. التخفيف من عبء الديون، الملتمزم به وفق المبادرة الخاصة بالبلدان المثقلة بالديون ^m 44. خدمة الديون كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات	19
الغاية 16: بالتعاون مع البلدان النامية، تطوير استراتيجيات لإتاحة العمل اللائق والمنتج لن هم في سن الشباب	45. معدل البطالة لن هم في سن 15 إلى 24، ذكراً وإناً، والمجموع من الجنسين 46. نسبة السكان من ذوي الفرص المستدامة للحصول على العقاقير الجوهريّة	21 ^o
الغاية 17: بالتعاون مع الشركات الصيدلانية، تأمين إمكان الحصول على عقاقير جوهريّة في البلدان النامية بأسعار متحملة	47. المشتركون في شبكات الهواتف الثابتة والخلوية (المحمولة/التقالة) لكل مئة فرد 148. الحواسيب الشخصية المستخدمة لكل مئة فرد 48. مستخدمو الإنترنت من كل مئة فرد	13 ^p 13

a. يقدم الجدولان 7 و 33 هذا المؤشر للتأقيصي التغذية كنسبة مئوية من السكان.

b. يشمل الجدول 28 بيانات عن توظيف الإناث بحسب النشاط الاقتصادي.

c. يقدم الجدول معدل التحاق الإناث (الصلابة أو التنامي) كنسبة مئوية من المعدل للذكور في مستويات التعليم الابتدائي والثانوي والعالي على نحو منفصل.

d. يقدم الجدول بيانات عن معدل إتمام الشابات بالقراءة والكتابة كنسبة مئوية من المعدل للشباب.

e. يعرض الجدولان 9 و 33 مدى شيوع فيروس نقص المناعة البشرية بين من هم في عمر 15 إلى 49.

f. يشمل الجدول بيانات عن الإصابات بالملاريا لكل مئة ألف شخص.

g. يشمل الجدول بيانات عن الأطفال دون الخامسة الذين ينامون في أسرة ذات ناموسيات معالجة ضد الحشرات، والأطفال دون الخامسة المحمومين الذين يُعالجون بأدوية ضد الملاريا.

h. يشمل الجدول بيانات عن الإصابات بالسّل لكل مئة ألف شخص.

i. يعرض الجدول هذا المؤشر كإنتاج إجمالي محلي للوحدة من استخدام الطاقة (معدل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي عام 2000، لكل كيلوغرام مكافئ النفتل).

j. يشمل الجدول بيانات عن نسبة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد.

k. يشمل الجدولان 7 و 33 بيانات عن السكان ذوي المنفذ المستدام إلى مصدر مياه محسن، في المدن والأرياف معاً.

l. يشمل الجدول بيانات عن ذوي المنفذ المستدام إلى صرف صحي محسن، في المدن والأرياف مجتمعاً.

m. يشمل الجدول بيانات عن التهدات الثابتة بالتخفيف من حدة الديون للصندوق الائتماني الخاص بالبلدان المثقلة بالديون، وإجمالي الإعفاءات للديون الثانوية.

n. يشمل الجدول بيانات عن المساعدات الإنمائية الرسمية للبلدان الأقل تنمية، كنسبة مئوية من مجموع هذه المساعدات.

o. يشمل الجدول بيانات عن نسبة البطالة لن هم في عمر 15 إلى 24 كمجموع، والإناث كنسبة مئوية من الذكور، في بلدان منظمة التعاون والإنماء الاقتصادي فقط.

p. يفصل الجدول بين المشتركين في شبكات الهاتف العادية وبين المشتركين في شبكات الهواتف الخلوية (المحمولة/التقالة).

ملاحظة: تُعرف جداول أهداف التنمية للألفية في جداول المؤشرات بالرمز (أ ت أ) باللون البرتقالي فوق العمود المعني.